

□ أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات

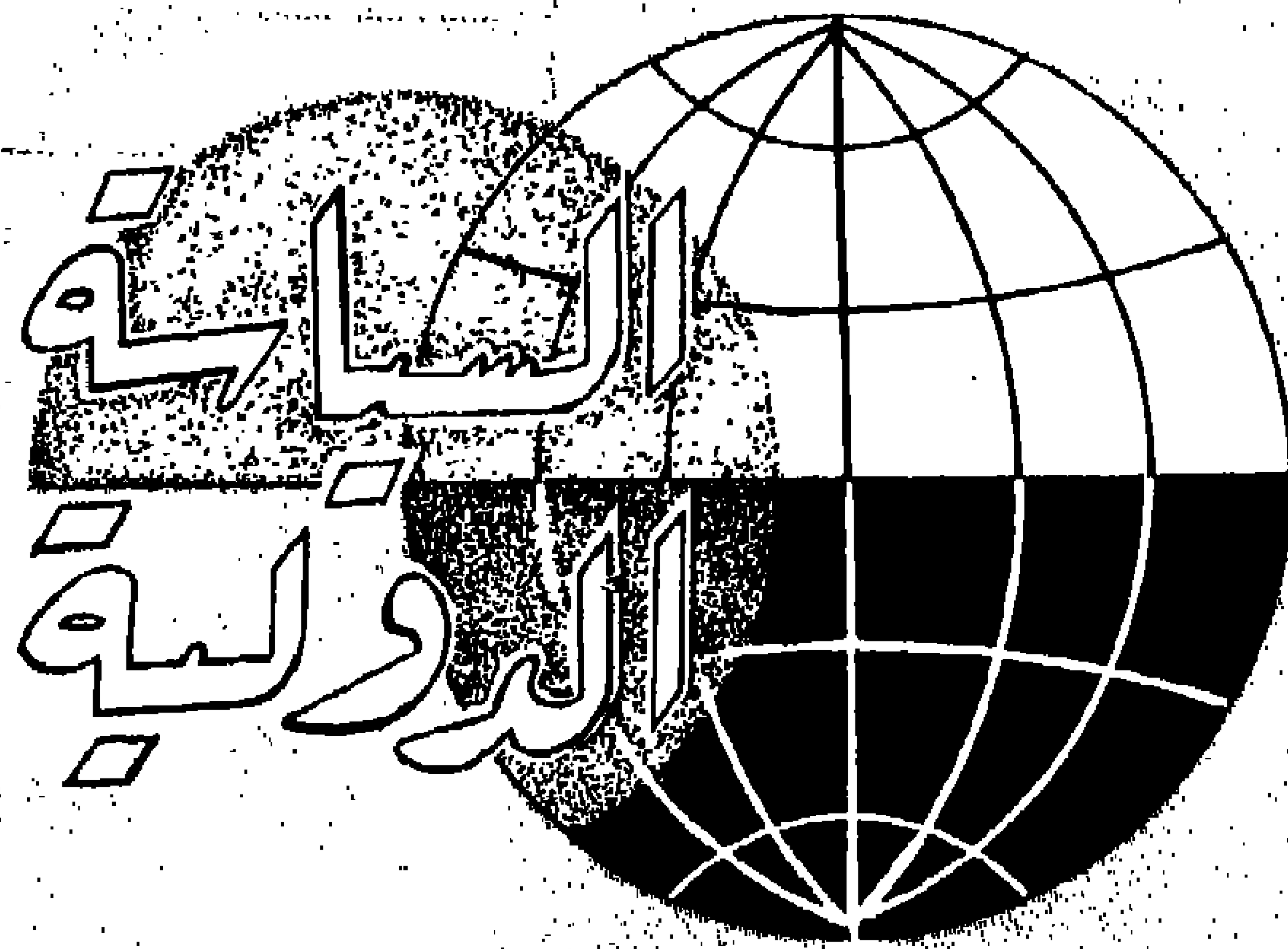
[ملف العدد]

- السياق الاجتماعى السياسى العربى للأزمة
- محددات وأهداف السلوك العراقى
- التحرك الخليجى فى مواجهة الأزمة
- المبادرات السياسية وامكانيات نجاحها
- دول الجوار الجغرافى وحسابات المكسب والخسارة
- أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد
- الجوانب القانونية للأزمة والجزاءات الدولية
- مجلس الأمن الدولى وادارة أزمة الخليج
- الأزمة .. ومشكلة العمالة المصرية العائدة
- تصورات للترتيبات العسكرية فى المنطقة
- كتب .. ووثائق .. ويوميات الأزمة

١٠٣

يناير ١٩٩١

الأهرام



العدد (١٠٣)
يناير ١٩٩١



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلة دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

☐ الافتتاحية :

- حصاد الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٩٠ - د . بطرس بطرس غالى ٤

☐ ملف العدد : أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات :

- تقديم : حسن أبوطالب ٣٤
- السياق الاجتماعي السياسي العربي للأزمة - د . مخلص عبدالغني ٣٩
- محددات وأهداف السلوك العراقي - أحمد ابراهيم ٤٦
- سوريا والأزمة .. فرص المكاسب الاقليمية والدولية - د . أحمد ثابت ٥٤
- التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة - هانيء رسلان ٦٠
- المبادرات السياسية وامكانات نجاحها - أيمن عبدالوهاب ٦٩
- دول الجوار الجغرافي : حسابات المكسب والخسارة - عماد جاد ٧٦
- أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد - د . جمال زهران ٨٠
- الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية - د . عبدالله الأشعل ٨٧
- مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة - بهي الدين الرشيدي ٩٢
- مجلس الأمن الدولي وادارة الأزمة - أحمد يوسف القرعي ٩٩
- أزمة العمالة المصرية العائدة - د . ايهاب نديم ١٠٤
- تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية - سحر سلام ١٠٨
- اسعار النفط قبل وبعد الأزمة - ايهاب صلاح الدين ١١٣
- تمويل الحشد العسكري في الخليج : دلالاته وآثاره - أحمد النجار ١١٨
- السلوك العسكري ومحدداته - محمد عبدالسلام ١٢٢
- تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية - عميد مراد الدسوقي ١٣٢
- كتب حول الأزمة - د . حسنى عبدالحميد ١٤٠
- وثائق خاصة بالأزمة (٢) - نبية الأصفهاني ١٤١
- يوميات الأزمة (٢) ١٦٢

☐ التقارير والتعليقات :

- أحداث القدس والمخطط الاسرائيلي في الضفة - علاء سالم ١٨٧
- الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية - بدر أحمد عبدالعاطي ١٩٤

سعر بيع النسخة

داخل مصر : ١٥٠ قرشا

العراق ٢٠٠٠ فلس ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالا ، المغرب ٤٠ درهما ، الدوحة ١٢ ريالا ، مسقط ١٢٥٠ بيسة ، الجمهورية اليمنية ١٥ ريالا ، لندن ٤ جنيه ، لبنان ١٢٥٠ ليرة ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، الخرطوم ٢٠ جنيها سودانيا ، البحرين ١٣٠٠ فلس ، دبي / ابوظبي ١٢ درهما ، غزة / الضفة / القدس ١,٥ دولار ، الجمهورية اليمنية ٢ دينار

- الجزائر بين الاسلام السياسي والتغيير الديمقراطي - محمد المداح ١٩٩
- حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية - عمر عز الرجال ٢٠٤
- الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال - د. سيد محمد متولى ٢٠٨
- النزاع الليبي التشادى والتحكيم الدولى - السيد عوض عثمان ٢١٣
- ابعاد الحرب الأهلية فى ليبيريا - محمد مصطفى شحاتة ٢١٨
- وحدة الهند بين السياسة والطائفية - احمد الابراشى ٢٢٣
- باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو - خالد ديوران ٢٢٦
- استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب - سفير: أحمد طه ٢٣٣
- ألمانيا الموحدة بين البناء الداخلى والمتغيرات الدولية - د. ثناء فؤاد عبدالله ٢٣٩
- السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت تاتشر - نزيرة الأفندى ٢٤٣
- الاتحاد السوفيتى من الداخل والتحديات الجديدة - أمانى محمود فهمى ٢٤٨
- أزمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتى - أحمد مصطفى العملة ٢٥٤
- جورباتشوف ومابعد جائزة نوبل - فاروق العسال ٢٥٩
- مستقبل مجلس أوروبا فى ضوء المتغيرات المعاصرة - د. محمود مرتضى ٢٦٣

☐ نـدوات ومؤتمـرات دوليـة:

- الدورة الأربعين لمؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية » - سفير عمران الشافعى ٢٧١
- المؤتمر الاقليمى السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو - سعاد عبدالرسول ٢٧٢
- مؤتمر العالم العربى فى عالم متغير - صلاح فوزى ٢٧٣

☐ مكتبة السياسـة الدوليـة:

- مستقبل النظام الدولى: الولايات المتحدة والاقتصاد السياسى العالمى - طارق حسنى أبوسنة ٢٧٧
- الانتفاضة فى المنظور الاسرائيلى - محمد اسماعيل ٢٨٠
- المؤلفات العربية السياسية ٢٨١

☐ مجـلات السياسة الدولية - إعـداد سوسن حسين:

- أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأى العام الغربى - مقدمة المجلات ٢٩٤
- حرب أم لا حرب ٢٩٥
- الحارس المبهم - كلود جوليان ٢٩٨
- مابعد صدام حسين - جون ب كيلى ٣٠٠
☐ شـهريات الأحـداث الدوليـة: سبتمبر، أكتوبر ١٩٩٠ .... ٣٠٣

الاشتراكات السنوية: داخل جمهورية مصر ٦ جنيهات، اتحاد البريد العربى الافريقى بالبريد الجوى ٣٥ دولارا، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارا

الادارة والتحرير والاعلانات
شارع الجلاء - القاهرة
ت: ٧٥٥٥١٠ - ٧٤٥٦٦٦

الافتتاحية

حصاد الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٩٠

لقد تميز عام ١٩٩٠ ، فى ادائنا الدبلوماسى ، بأكبر درجة من الألتزام القومى ، ووضوح الرؤية ، وتوافق الوسائل مع الأهداف ، وهى العوامل التى قامت معا كبديل دائم ، ومرشد هاد فى ملاحة الدبلوماسية المصرية فى بحر الأزمات ، وصولا الى شطآن الأمان .

إن مصر التى تمثل بموقعها الجغرافى الفريد محور الارتكاز ، ونقطة الالتقاء ، لتفاعلات العلاقات الدولية على محاور شتى ، كان من الطبيعى ان تؤثر فيها وتتأثر بها ، ولا يمكن ان تنفصل عنها .

وفى الحقيقة ، فان أستناد دبلوماسيتنا الى ركائز القوة الكبيرة التى تستمدها مصر من أمتها العربية ، وقارتها الأفريقية ، وعالمها الاسلامى ، ودورها الريادى اللا انحيازى ، كانت هى أهم المقومات التى أكسبت التحرك المصرى على الدوام ، الفعالية المؤثرة والايجابية المحسوسة ، فى مختلف المجالات .

لقد حققت السياسة الخارجية المصرية ، نجاحات واضحة على مختلف محاور انتمائها ، بفضل انتهاجها سياسة تهدف الى اقامة علاقات تعاون ووئام مع جميع الدول التى تحترم سيادتنا وارادتنا وحقوقنا . ولعل نظرة الى حصاد عام ١٩٩٠ الفائت ، تؤكد اقتناعنا بسلامة مسيرتنا التى تتمسك بالسلام العادل لنا ولغيرنا ، وصولا الى مجتمع دولى يسوده التعاون والأمن والأخاء .

أولا : الدبلوماسية المصرية والتحولات العالمية الجديدة :

مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، تبدأ مرحلة أنتقالية الى عالم جديد ، يتميز بتدشين عملية تغيير واسعة وبمراجعة تاريخية كبرى . ويمكن القول دون مبالغة ، ان عام ١٩٩٠ ، يعتبر هو الحد الفاصل بين زمنين ، لكل منهما ملامحه التى تختلف كليا عن الآخر ، ليس فقط على المستوى الأقليمى أو القارى ، بل وعلى المستوى العالمى الشامل .

فلقد عاش شعبنا المصرى وشعوبنا فى الوطن العربى على أمتداده ، ذلك الخطب الجلل ، الذى تمثل فى الغزو العراقى للكويت الشقيقة ، مما وضع الأمة العربية فى مأزق غير مسبوق فى كل تاريخها القديم والحديث ، وعلى نحو مفاجىء يخالف المبادىء والقيم والأعراف التى أستقرت فى العلاقات بين البلدان العربية فى المشرق والمغرب ، فكان طبيعيا أن تكون له أنعكاساته وأصداؤه المدوية فى كل بقاع الدنيا ، وان يضع النظام الأقليمى بأسره على شفا مهاوى عميقة ، وان تكون له مخاطره الجسيمة على الأوضاع العربية كلها وعلى المستقبل القومى برمته .

أن أزمة الخليج ، لم تكن فى الحقيقة ، سوى وضع مأسوى متفجر ، ظل يتفاقم مع كل يوم ، على مدى الشهور الخمسة الأخيرة من العام الفائت ، أضيف بالسلب الى التحديات المطروحة على العرب جميعا ، فى هذه المرحلة الدقيقة .

« أناشد الرئيس صدام حسين ، أن ينقذ الانسان والكيان فى عالمنا العربى من حرب مدمرة ، سوف تأكل الأخضر واليابس ولا يعلم إلا الله كيف تكون النهاية المفزعة اذا بدأت ، وكم تكون الاضرار والأخطار اذا ما اندلعت النار لتعود بنا الى وراء كله ظلام وضياع »

من نداء الرئيس مبارك للرئيس صدام حسين
يوم ٢١ اغسطس ١٩٩٠

واذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد عانت طويلا ومازالت تعانى من أخطار الحرب والتوتر وعدم الأستقرار ، بسبب وجود عدد من المشاكل التى استعصت على الحل ، أو تفاقمت على مر السنين ، بفضل الضغوط والتدخلات الخارجية ، فقد جاءت أزمة الخليج لتضع هذه المنطقة كلها على محك حاد وأمام خيار مصيرى ، فإما الاستجابة الى تحديات العصر والتجاوب مع البيئة الدولية الجديدة ، وإما الدمار والضياع والدخول فى دائرة مفرغة من انهاك القوى واستنزاف الموارد ، بديلا عن تعبئة الطاقات والأمكانات من أجل التنمية والبناء والوقوف بحسم أمام تصاعد الاتجاهات المتطرفة ، التى تراهن على تفاقم الأوضاع ، ومن ثم القضاء على الأمل فى مستقبل أفضل .

وعلى مستوى العالم الثالث كله ، لا يستطيع أحد أن يغفل حقيقة أن احتمالات الامن والسلام تتزعزع اذا أستمرت حالة عدم الأستقرار فى الدول النامية والفقيرة بسبب عدم مواجهة احتياجات تلك الدول من الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، فضلا عن تطلعاتها المشروعة نحو التنمية المستمرة والبيئة الملائمة . وكل هذه العناصر تشكل أبعادا انسانية للامن والسلام فى العالم . بمعنى أن تجاهلها لابد وأن يؤدى الى ظهور أشكال جديدة من الصراع تثير علامات أستفهام كبيرة عند الحديث عن مستقبل السلام ، اذا أستمرت نفس الاتجاهات السلبية للأوضاع الأقتصادية الحالية فى الدول النامية .

وفى هذا الخصوص يمكن أن نسجل أنه على مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، تركز الحديث بشكل مكثف ، حول الانهيار الأقتصادى والديون الثقيلة والجفاف وتزايد مشاكل التنمية فى العالم الثالث عامة والدول الأفريقية خاصة . ذلك أن قضية المستقبل الافريقى تصبح الآن أكثر القضايا حساسية ، فى ضوء حقيقة أن الديون الخارجية للدول الافريقية قد وصلت الى ٢٤٠ مليار دولار فى مطلع ذلك العام . وأن معظم الدول الأفريقية المدينة ، التى تبيع المواد الأولية بأثمان بخسة ، وتشترى المواد المصنعة بأسعارا باهظة ، أصبحت عاجزة تماما عن تحمل تكاليف خدمة ديونها .

واذا كان البعد الانسانى لهذه الأزمة ، قد أصبح يلقى اعترافا متزايدا ، فان بعدها الأمنى لا يزال فى حاجة الى ادراك ومعالجة ، بالنظر الى خطورته على المستويين الأقليمى والعالمى . وترى الدبلوماسية المصرية أن الحل الحقيقى للأزمة يجب أن يوضع فى أطار الحقائق السياسية والأجتماعية جنبا الى جنب مع الاعتبارات الأقتصادية البحتة . فمادامت لا تتوافر الأرادة السياسية اللازمة لكى تقبل القوى الأقتصادية الرئيسية بوجوب إيجاد حل دائم لا يصيب الدول النامية بأضرار بالغة ، فأننا سنظل ندور فى اطار الحلول الوقتية أو القاصرة عن الألمام بكافة جوانب المشكلة . وما لم يتم فهم الجوانب الأمنية والاستراتيجية لأزمة المديونية ، وتعطى الحلول السياسية وزنا مماثلا للنظريات الأقتصادية ، فان بزوغ آمال السلام الحالية ، يمكن ان تظلله سحب من الصراعات الجديدة الناتجة عن عدم مقدرة حكومات الدول المدينة على مواجهة

مطالب القطاعات الرئيسية لشعوبها .

ومصر على يقين أن هذه المشكلة اذا ما تركت بلا حل لعدة سنوات أخرى ، فان الحديث عن التنمية والبناء فى سائر الدول الفقيرة ، يصبح أضغاث أحلام . ومن هنا نؤكد على أهمية الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى حل حاسم لتلك المشكلة قبل حلول الكارثة .

وعلى المستوى العالمى الأشمل ، يظل عام ١٩٩٠ ، هو البداية لمتغيرات فارقة ، تعيد تشكيل وجه الحياة على الأرض ، وهو نقطة التحول فى مسار عالمى جارف ، يحفز على اعادة التفكير والمراجعة ، فيما تصور الجميع أنه من المسلمات . أن انتهاء الحرب الباردة ، التى ولت وغدت فى ذمة التاريخ ، قد فرض على الخبراء وأصحاب القرار فى طول المعمورة وعرضها ، اعادة تخطيط سياستهم ورسم أستراتيجيتهم .

فعندما سقط (حائط برلين) قبل اسابيع قليلة من انتهاء عام ١٩٨٩ ، سقطت معه جميع الأسس التى قامت عليها العلاقات الدولية المعاصرة ، ومن ثم فقد أهتزت الثوابت وانهارت المسلمات وأختفت الحقائق السياسية والأمنية ، وتبخر نظام الكتل ، وتوارت الأيديولوجيات . كما شهد عام ١٩٩٠ ، ذلك الحدث الأغرب من الخيال الذى هو الوحدة الألمانية ، الذى جاء تتويجا لتهاوى الشيوعية الأوروبية وتلاشى نظمها .

ويمكن القول أن الظروف الموضوعية غدت تتهيأ الآن ، أمام القارة الأوروبية ، ربما لأول مرة ، لتحقيق ما يحلم به بعض قادتها ، وهى الوحدة السياسية الحقيقية . واذا كانت الوحدة الأقتصادية الكاملة التى ستزيل نهائيا ما تبقى من حواجز جمركية ونقدية وتجارية ، بين الاثنتى عشرة دولة التى تتألف منها المجموعة الأوروبية ، ستدخل كل هذه الأمم فى ديناميكية تاريخية جديدة ، لا أحد يستطيع ايقافها بعد عام ١٩٩٣ ، فان احدا لا يستطيع كذلك ان يدرك كامل انعكاساتها على أوروبا والعالم . ذلك ان الكيان الأوروبى الجديد سوف يضم ما يقرب من اربعمائة مليون نسمة ، ومن ثم فانه يشكل المجال الانتاجى والاستهلاكى والتكنولوجى والثقافى والعسكرى (غير النووى) الأكثر أهمية فى العالم المعاصر . وجدير بالذكر ان القراءة العلمية وكل التجارب التاريخية تدل على أن الوحدات الأقتصادية الحقيقية ، لابد وان تقود الى الانسجامات السياسية العميقة ، الموحدة القرارات الداخلية والأستراتيجيات الخارجية . والكيان الأوروبى الجديد ، لن يشذ عن هذه القاعدة .

ولا شك أن الحركة الجورباتشوفية التى كسرت الجدار الفاصل بين الاوروبيتين ، والذى كان « جدار برلين » رمزه الأمثل ، قد وحدت فى نفس الوقت الروح الأوروبية ، ورسمت الطريق أمام أوروبا الكبرى ، التى كان شارل ديجول يحددها من الاورال إلى الأطلسى ، وقد اصبحت كذلك . وعندما يتحدث ميخائيل جورباتشوف عن « البيت الأوروبى المشترك » ، فهو يرى فيه ليس اوروبا الغربية واوروبا الشرقية فحسب ، بل الأتحاد السوفيتى أيضا . فلم يعد من تناقض يذكر بين كل الشعوب الأوروبية البالغ عددها ما يزيد على السبعمائة مليون نسمة .

ولو كانت كل دول أوروبا الشرقية ، من تشيكوسلوفاكيا الى بلغاريا ، وصولا الى الاتحاد السوفيتى نفسه ، مستعدة اليوم لخوض التجربة الأوروبية والتفاعل معها فى كل مستوياتها ، فانه يمكننا القول ، اختصارا ، ان الأفق الأوروبى قد أتسع الآن الى أبعد الحدود ، فى الوقت الذى ينفتح فيه على معطيات جديدة ومعادلات غير مألوفة .

وتؤمن الدبلوماسية المصرية بأنه لا محيص عن العمل بكل جهد من أجل تعميق الحوار العربى والأفريقى من جانب ، وبين أوروبا من جانب آخر ، انطلاقا من الارادة السياسية المشتركة التى تستهدف اقامة علاقة خاصة بين هذين الطرفين ، على أساس من التعاون المتبادل ، وتحقيقا للمصلحة المشتركة بينهما . وعن طريق هذا الحوار لابد من العمل على اعادة اكتشاف وتحديد وتنشيط الروابط التاريخية استنادا الى ما يقوم بين الجانبين من ميراث طويل ، ينبغى توظيفه بشكل ايجابى ، لاقامة قواعد التعامل المستقبلى ، الذى يشمل كل الأبعاد السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية .

وربما لم تشهد حقبة من الحقب ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من التطورات ذات التأثير البالغ على قواعد وأنماط العلاقات التى أستقرت فى النظام الدولى ، وخاصة بين قواه الرئيسية الفاعلة ، مثلما تشهد

الآن بداية حقبة التسعينات . فالحوار بين الشرق والغرب ، بدا خلال عام ۱۹۹۰ الفائت ، وبأوضح ما يكون ، أنه لا يدور فى فراغ ، بل تكرس كحوار عالمى أوسع ، أستهدف بلورة فهم مشترك ورؤية متقاربة لكيفية حل المشكلات الدولية المعاصرة ، تمهيدا لاقامة المجتمع العالمى الجديد ، الذى تأمل شعوبنا ان تنتقل به الأنسانية إلى مرحلة متقدمة لم يسجلها التاريخ من قبل ، يكون فيها شعور الانسان فى أية بقعة على سطح الأرض بالأمان والطمأنينة ، مواكبا لاعتزازه بالتقدم العلمى والتكنولوجى والفكرى الذى حققه المجتمع البشرى فى الربع الأخير من هذا القرن .

ان التعاون الخلاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الذى لم يعد يقف عند حد طرح الرؤى والمفاهيم الجديدة ، بل غدا يتبلور عمليا فى التطبيق الواقعى لنظرية توازن المصالح ، كبديل لنظرية توازن القوى ، التى سادت العالم منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية ، انما يحظى اليوم بالمساندة والتأييد من جانب معظم القوى الدولية الفاعلة فى مختلف القارات .

وتؤكد الدبلوماسية المصرية على حقيقة مفادها ان شعوب العالم الثالث ، تتطلع بحماس الى المشاركة بفعالية فى اقامة هذا البنيان الجديد ، ليس فقط من منطلق حرصها على الدفاع عن مصالحها والذود عن حقوقها ، ولكن أيضا من واقع قدرتها على اضافة ابعاد جديدة لهذا التفاعل الخلاق الذى تشهد حاليا مراحله الأولى وثماره المبكرة .

وتنطلق مصر فى نظرتها هذه من إيمانها العميق بأهمية العمل على اضفاء مزيد من الديمقراطية فى العلاقات الدولية ، وتوسيع دائرة التعاون والتقارب العالمى وبضرورة أن يعقب النجاح فى تخفيف حدة التناقضات بين الشرق والغرب بمؤسساتها العسكرية والسياسية والأقتصادية ، استشراف الأمل فى اقامة البيت الأنسانى الأكبر ، الذى تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الدول الكبيرة والصغيرة ، ويتعمق فى ظله أحترام حقوق الأنسان ، وفى مقدمتها الحق فى تقرير المصير وحرية الاختيار ، ويتعزز شعور الفرد فى كل مكان بالأمان فى مواجهة الأخطار التى تعاظمت فى نصف القرن الأخير ، وابرزها خطر الفناء النووى والبيئى ، وخطر المجاعة وعدم توفر الأحتياجات الأساسية من الغذاء . ولا شك ان هذه العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، تشهد قدرا غير مسبوق من التغيرات الجذرية فى الفكر والممارسة على السواء ، كما تتسم ، فى نفس الوقت ، بدرجة عالية من التعقيد والصعوبة ، بحيث أصبح لزاما على شعوب الأرض جميعا ، أن تتبادل الرأى فيها وان تفكر معا فى شتى جوانبها ، بهدف اثراء هذا التطور وتسخيره لخدمة القضايا الأساسية للأنسان فى مشارق الأرض ومغاربها .

ان البشرية ، تمر اليوم بتجربة تثير الأعجاب ، حيث تعبر فيها الحدود المادية والفكرية والروحية بين ما كان قائما بالأمس بخيره وشره ، وبين ما سيكون جديدا فى القرن الحادى والعشرين ، فى العالم على أمتداده . وعليه فان هذا العبور لابد وان تشارك فيه القوى الفكرية والسياسية فى كل مكان ، ذلك ان التفاعل سيظل هو العنصر الضرورى ، الذى لا غنى عنه ، لبلورة رؤية واضحة تعبر عن توافق حقيقى فى التوجهات بين الروافد الرئيسية للفكر العالمى .

واذا كانت قوة الأندفاع الأولى التى حركت هذا العبور ، هى تلك التى تولدت من التفاعل النسبى ـ الموضوعى والذاتى ـ لكل من الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية والشرقية ، والدول المتقدمة عموما ، وتلك ظاهرة إيجابية يجب ان نسجلها ونضعها فى اطارها الصحيح ، الا انه من الضرورى التأكيد على أنها لا تكتمل ولا تستقر فى الواقع الدولى ، الا اذا شارك كل أنسان ، ايا كان موقعه الجغرافى أو الفكرى أو الأجتماعى ، فى انضاجها وتأمين استمرارها ونموها ، حتى تصبح عملية العبور تطورا استراتيجيا فى خطواته واهدافه ، وليس تكتيكا عابرا ، يقتصر مداه على فترة زمنية محددة ، طالت أم قصرت .

وتؤمن مصر ايمانا عميقا ، بأنه بغير هذه المشاركة الجماعية لانسان العصر ، سيصعب على البشرية تحقيق حلمها الأكبر فى جعل القرن الحادى والعشرين أول قرن يعيشه الانسان متحررا تماما من خطر الفناء . كما تؤكد مصر على أن أنسان العالم الثالث ، يرى أن عملية العبور التى بدأت مظاهرها منذ منتصف الثمانينات بين النظامين الأجتماعيين المختلفين ، ضد خطر الفناء النووى وانهيار البيئة ، ليس هو

الأول من نوعه . فقد سبق أن جرى عبور مشترك بين نفس النظامين الاجتماعيين فى الأربعينات من هذا القرن ، ضد الخطر الذى مثلته دول المحور الفاشية ، وكان الهدف من ذلك الوفاق وقتئذ ، هو اقامة نظام عالمى جديد ، يستأصل الحرب الى الأبد . وتم تقنين هذا التوجه بالفعل فى ميثاق الأمم المتحدة ، الذى أعتبر الحرب غير مشروعة الا فى حالة الدفاع عن النفس ، ولكن هذا العبور لم يتأمن بمشاركة فعالة حرة من أنسان العالم الثالث ، الذى ظل فى واقعه المعاش ، يعانى من الأستعمار والأستغلال والعنصرية والتخلف والحروب الأقليمية ، ومن هنا عجز عبور الاربعينات عن أن يكتسب طابعه الأستراتيجى ، وسقط فى هوة التكتيك المرحلى ولعبة توازن القوى ، التى قادت الى الحروب العدوانية والى السباق النووى وتلوث البيئة ، والفجوة المتزايدة بشكل مخيف بين عالم غنى مترف ، وعالم فقير مثقل بالديون والقيود .

وفى تقديرنا أنه لا مناص ، اذا ما أردنا أن نحول هذا الحماس العاطفى الذى يجتاح اليوم أفئدة الملايين من البشر فى الشرق والغرب ، فى الشمال والجنوب ، وتوظيفه لخدمة قضايانا الكبرى ، قبل ان تخمد جذوته أو يصيبها الأحباط ، من تهيئة المناخ العالمى للتفاعل الايجابى من أجل بلورة القيمة الجديدة للأنسان ، الذى نريده عابرا للحدود ، بأقتدار وثبات ، بين قرن وقرن ، وبين تاريخ وتاريخ ، كما نريده بانيا لحضارة السلام والحرية ، ومستفيدا من انجازات العلم والتكنولوجيا .

واذا كانت ظاهرة الوفاق بين الشرق والغرب هى السبب المباشر فى هذه الولادة الجديدة ، أو الحافز الأول لتلك التبدلات الجوهرية فى هيكل الوضع الدولى الراهن ، فان عام ١٩٩٠ الفائت ، قد سجل بشكل واضح وقاطع ، فعالية الدور الذى غدت تتمتع به « الأمم المتحدة » ، بعد انتهاء عصر الحرب الباردة . التى كانت سببا فى عجز ادائها وشلل أجهزتها ، وضعف كيانها . ولعل أزمة الخليج ، التى تفجرت بكل تداعياتها فى النصف الأخير من عام ١٩٩٠ ، كانت هى المختبر الذى انصهرت فيه سبيكة ما يطلق عليه اليوم « النظام الدولى الجديد » . ففى سرعة غير مسبوقة ، تخلى كل طرف من الأطراف الدولية المتواجهة والمتنافسة سابقا ، عن شرعيته الخاصة به ، والتى جرى صياغتها فى اطار استراتيجية الحرب الباردة ، وذلك لصالح شرعية دولية واحدة وموحدة ، تتجسد فى المنظمة الدولية للأمم المتحدة ، وميثاقها ، ومجلس أمنها ، الذى مارس لأول مرة ، وبكيفية ملحوظة ، دور القيادة السياسية العليا للمجتمع الدولى . كما أصبحت صفة الأجماع التى تصدر بها قرارات مجلس الأمن فى الأونة الأخيرة ، امرا يعطى الانطباع بان « مناخا » دوليا جديدا يؤذن بأفراز نظام دولى جديد ، فى سبيله الى التبلور التدريجى والأمتداد على أتساع الكوكب كله . « نظام » يحظى بتأييد الدول جميعا ، بغض النظر عما بينها من أوجه تعارض وتباين وعدم تكافؤ . « نظام » يعلو الصلاحيات السيادية للدول كافة ، مهما عظم شأنها ، ويكتسب سمة « السلطة العالمية » البازغة .

وهكذا تغدو « الأمم المتحدة » تحقيقا عمليا للأمل الذى أنعقد عليها عند قيامها منذ خمسة وأربعين عاما ، تجسيدا للحكمة الجماعية ، ومركزا للتوفيق بين مواقف الدول . وجدير بالذكر أن محاولة احياء دور الأمم المتحدة على الساحة الدولية ، انما تأتى مع بداية مرحلة تاريخية من التعاون الدولى ، الذى يستهدف اقامة « نظام دولى جديد » أكثر أمنا وسلاما ، وستكون الأمم المتحدة هى أداة تنفيذ هذا النظام .

واذ ترحب الدبلوماسية المصرية بهذا التطور الايجابى ، وتعطيه كل ما تملك من تأييد ومساندة ، فانها تود أن تؤكد على ان الأسلوب الوحيد الذى يحقق مصالح شعوب العالم الثالث ، فى هذه المرحلة الدقيقة ، من تاريخ الأنسانية ، إنما يقوم على مشاركتها فرديا وجماعيا ، فى توجيه هذه التحولات الأساسية ، فى النظام الدولى ، وفى شتى المجالات السياسية والأقتصادية والفكرية ، وبحيث تكون بلادنا فاعلة لا مشاهدة ، قادرة على وضع بصماتها الواضحة على صورة العالم فى المرحلة القادمة ، ورسم مسار محدد لحركتها فى مواجهة الأخطار المتزايدة والتحديات المتجددة .

ثانيا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الافريقى :

شغل الأهتمام الذى توليه الدبلوماسية المصرية بأفريقيا خلال عام ١٩٩٠ ، كغيره من الأعوام ، رقعة واسعة ، كما ظل جهدها لمساعدة شعوب القارة فى التغلب على ما يواجهها من مشكلات ، يحتل الأولوية فى

كل مجالات نشاطها ، كما جاء أختيار الرئيس مبارك لرئاسة الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقيادة سفينة العمل الافريقى المشترك فى هذه المرحلة التى تواجه فيها أفريقيا تحديات صعبة ، ليضاعف من مسئووليات مصر تجاه شقيقاتها الأفريقيات .

وقد سجل عام ١٩٩٠ أحد أنجازات حركة التحرير الأفريقية الغالية بأستقلال ناميبيا فى الحادى والعشرين من مارس من العام الفائت ، وحرصت مصر على التعبير عن فرحتها بهذا الحدث الأفريقى الذى طال أنتظاره ، من خلال المشاركة الشخصية للرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات شعب ناميبيا الشقيق بأعلان الأستقلال .

واذا كان استقلال ناميبيا من شانه أن يسهم فى توسيع نطاق الحرية الافريقية ، فانه فى ذات الوقت ، تجسيد لأستمرار مسيرة النضال الأفريقى ، وتعزيز لايماننا بحتمية أنتصار كفاح الشعوب الأفريقية فى سبيل الحق والمبدأ ، وفى تحرير كرامة الأنسان الافريقى ، وتخليصه من ربقة الأستعمار والسيطرة والعنصرية .

وقد أتاح وجود الرئيس مبارك فى وندهوك فى مارس ١٩٩٠ ، عقد اتصالات ثنائية مع الرئيس الناميبى سام نجوما ، وتأكيد مساندة شعب مصر ودعمه الكامل لبلاده فى مواصلة الطريق لبناء ناميبيا الحرة المستقلة . وقد تمت مناقشة تفاصيل المساعدات المصرية المقدمة الى ناميبيا فى مناسبات مختلفة خلال العام المنصرم ، وذلك عندما ترأس وفد مصر فى آخر أنعقاد لمجلس ناميبيا التابع للأمم المتحدة فى عاصمة الدولة الفتية بعد أعلان استقلالها ، مدير الادارة الأفريقية كما قام مدير عام الصندوق المصرى للتعاون مع الدول الأفريقية بزيارة أستطلاعية الى وندهوك لبحث مجالات التعاون المشترك بين البلدين وأشكال المعونة الفنية المقدمة من مصر الى دولة ناميبيا الشقيقة . وكانت مصر فى مقدمة الدول الأفريقية التى اقامت التمثيل الدبلوماسى المقيم فى ناميبيا وتم أفتتاح السفارة المصرية فى وندهوك بعد أيام قليلة من أعلان أستقلال البلاد .

وعلى ذات الصعيد التحريرى ، شهد عام ١٩٩٠ الأفراج عن نلسون مانديلا ، الذى أصبح رمزا لنجاح الأنسان فى مواجهة أعتى التحديات ، بقدرته الفذة على الحفاظ على وضوح الرؤية ، وصلابة العزيمة والتمسك بالحق والتسلح بالقيم الرفيعة .

وكان جهد الدبلوماسية المصرية الدؤوب فى العمل على أطلاق سراح هذا البطل الأفريقى العتيد ، إيمانا منها بأن حريته ستظل تلهم آمال الملايين وامانيهم وتطلعاتهم الى عالم افضل ، يسود فيه السلام ، وتستقر فى أعماقه مساواة كاملة بين البشر .

وتشارك مصر بكل حماس وثبات ، الجماهير الأفريقية أملها وعزمها فى مواصلة الضغط والعمل من أجل ان تتحول جنوب أفريقيا الى دولة ديمقراطية ، تحترم حق كل مواطن فى المشاركة فى الحكم ، بصرف النظر عن لونه أو جنسه ، وتصون حق الأغلبية فى أختيار طريقها وتقرير مصيرها كسائر الأمم والشعوب .

ومع ترحيب الدبلوماسية المصرية بالخطوات الايجابية التى تمت فى الآونة الأخيرة ، للتخفيف من القيود المفروضة على اشقائنا الافارقة اصحاب الأرض والحق ، وفى مقدمتها الأفراج عن المناضل مانديلا ، ورفع بعض القيود على النشاط السياسى لحركات التحرير ، والغاء حالة الطوارىء ، فان مصر لا تكتفى بما اتخذ من اجراءات ، وانما تصر على التحقيق الكامل للهدف الذى عاهدت الشعوب الأفريقية نفسها على تحقيقه ، وهو ازالة نظام الأبارتيد ، والقضاء على كافة الممارسات المتفرعة عنه ، بأعتباره مناقضا لحركة التاريخ ، ومنافيا لأبسط حقوق الأنسان ، ومتعارضا مع شعارات الديمقراطية والحرية التى يرفعها المناضلون فى شتى انحاء الأرض ، واصبحت من المسلمات التى تتمسك بها القوى الدولية وترددها فى كل مناسبة .

وبأختصار فان الموقف المصرى ، والموقف الذى تنتظره من القوى الصديقة ، هو تكثيف الضغوط ، بما فيها الأبقاء على العقوبات الحالية والمفروضة على نظام بريتوريا ، حتى يتخذ خطوات حقيقية وفعالة لالغاء الأبارتيد ، واقامة دولة موحدة ومجتمع ديمقراطى غير عنصرى . وكان هذا الموقف هو مضمون صوت مصر فى كافة الأجتماعات الأفريقية وخاصة أجتماعات لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بالجنوب الأفريقى التى عقدت دورتها الرابعة فى لوزاكا فى مارس ١٩٩٠ ، ولجنة الرصد والمتابعة

التي ترأست مصر كافة جلساتها في لوزاكا وبوتسوانا على مستوى السفراء ، وكذا اجتماعها الوزاري الذي استضافته القاهرة في مايو ١٩٩٠ ، وشارك في احدى جلساته المناضل نلسون مانديلا الذي كان يزور مصر وقتها بدعوة من الرئيس مبارك بعد الافراج عنه . وايضا في اجتماعات الدورة الخامسة للجنة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة الجنوب الأفريقي التي عقدت في كمبالا في سبتمبر ١٩٩٠ .

ويأتي في مقدمة ما تعنى به مصر من القضايا الأفريقية الملحة ، المشكلة الأقتصادية التي نتجت عن تراكمات الحقبة الأستعمارية ، وما سادها من أستغلال وتبديد للثروات ، وعن مشكلة الديون الخارجية بابعادها الرهيبة واعبائها المروعة .

وتلاحظ مصر أن حقبة الثمانينات قد شهدت في معظم الدول الافريقية وضعا صعبا ، كما صارت معدلات النمو تأخذ صورة سلبية ، تنعكس في أنخفاض مستوى المعيشة ، وذلك على الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلتها بلداننا على نحو فردي أو مشترك لوقف مسار التدهور المستمر في الأداء الأقتصادي في أفريقيا . كما تم ذلك في تعارض حاد مع الأرتفاع الخطير في اجمالي ديون أفريقيا الخارجية . وقد ادت هذه التركيبة من المشكلات الأقتصادية الحادة والمديونية الخارجية الى زيادة عدد البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نموا من ٢١ الى ٢٨ بلدا ، خلال الفترة نفسها .

وفي مواجهة هذه الوضعية المعقدة ، يتزايد اليقين لدى مصر ، بأن مسئولية تنمية افريقيا ، تقع بالأساس على عاتق شعوبنا وحكوماتنا ، كما اثبتت الأحداث انه لا بديل للاعتماد على النفس واعطاء اولوية للتبادل التجاري والفني والتكنولوجي في نطاق الأسرة الافريقية ، خاصة ونحن نشهد تعاظما متزايدا لدور التجمعات الأقتصادية والسياسية الكبرى القادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

وتحقيقا لهذا الهدف فقد ركزت دبلوماسيتنا الأفريقية جهدها على مدى العام الفائت ، في مجال الأسراع بأتخاذ الأجراءات اللازمة لتجسيد قيام سوق أفريقية موحدة تطبيقا لخطة عمل لاجوس ، التي أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٠ ، كما قطعت لجنة التسيير الدائمة للمنظمة ، شوطا كبيرا في انجاز الوثيقة الخاصة بانشاء الجماعة الأقتصادية الأفريقية ، كما قامت بوضع معظم مشروع الأتفاقية المنشئة لهذه الجماعة .

اما في مجال التعاون العربي - الأفريقي ، فرغم تحقق بعض الانجازات الملموسة ، فلازال هناك ، في رأينا ، مجال واسع لتعزيز هذا التعاون وزيادة رقعته ومداه ، بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين ، اللذين يتفقان في الهدف والمصير ، وينتميان الى أسرة العالم الثالث والدول النامية .

وفي الدائرة الأوسع الخاصة بالحوار بين الجنوب والجنوب ، شاركت مصر مع أربع دول افريقية شقيقة ، هي السنغال ونيجيريا وزمبابوي والجزائر ، في تشكيل الدول الخمسة عشر ، بهدف وضع برنامج عمل للتعاون بين دول الجنوب ، يعرض على كافة الدول النامية لاعتماده وأقراره ، كما تتولى هذه المجموعة مراجعة الموقف الأقتصادي العالمي وأقتراح الأستراتيجية المناسبة لمواجهة التحديات القائمة والمتجددة . وقد شاركت مصر بفاعلية في مؤتمر القمة الأول لهذه المجموعة الذي عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور ، في الأسبوع الأول من مايو ١٩٩٠ . وصدر عن هذا المؤتمر بيان حدد مجالات الأهتمام المشترك للدول النامية ، والمجالات المطروحة للتعاون في الحوار بين الشمال والجنوب . ومن المقرر ان ينعقد مؤتمر القمة الثاني في يونيو عام ١٩٩١ الحالي في العاصمة الفنزويلية كراكاس .

وتؤمن مصر بأن نجاح جهودها في هذا الصدد ، سيظل رهنا بتحقيق درجة معقولة من التعاون والتضامن الدوليين ، وايضا بحدوث تغيرات أساسية في النظام الأقتصادي الدولي . ذلك ان الأنهيار المستمر في أسعار السلع الأفريقية ، والأسعار الفلكية للسلع المصنعة ، فضلا عن عبء الديون الخارجية المتنامي ، وما يصاحبها من تدفق عكسي للموارد ، تمثل كلها عوامل خارجية تعوق جهودنا لتحقيق الأنتعاش الأقتصادي ، على نحو خطير حقا . وتتحمل البلدان المتقدمة مسئولية كبرى في مجال العمل على تحول النظام الدولي الحالي غير المنصف .

وتطالب مصر بضرورة أن تراعى أية معالجة لأزمة المديونية الخارجية للدول المدينة عامة والدول الأفريقية خاصة ، ضرورة الحفاظ على التوازن بين العناصر التالية :

أولا : وحدة مشكلة المديونية لكافة الدول المدينة ، التى يجمعها ثقل الأعباء التى تفرضها الأزمة ، والحاجة الى معالجة شتى أنواع الديون وجميع فئات المدينين بلا تفرقة أو تمييز .

ثانيا : البعد الانسانى والاجتماعى ، وارتباط الأصلاح الاقتصادى بأستمرار النمو ، كحافز للدول التى تطبق برامج الأصلاح ، باعطاء المثل على جدوى التنمية .

ثالثا : وضع أستراتيجية دولية شاملة متفق عليها بين الأطراف ، على أساس مبدأ المشاركة فى المسئولية بين الدائنين والمدينين ، وتحديد ما تتحمله الدولة المدينة لخدمة ديونها مقارنة بعائد صادراتها .

رابعا : تقديم مساعدات التنمية ، واستعادة الوضع الايجابى للتدفقات المالية على الدول النامية ، تلك التدفقات التى تأخذ حاليا وضعا عكسيا ، تفوق فيه تحويلات الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ما تتلقاه من مساعدات بنحو خمسة مليارات من الدولارات من التحويلات الصافية .

وتولى الدبلوماسية المصرية أهتماما كبيرا بمواجهة هذه الأزمة فى بعدها الأفريقى ، ولذلك فقد واصلت لجنة الاتصال الأفريقية المكونة من اثنتى عشرة دولة مهمة أجراء الاتصالات بالعديد من الحكومات المعنية ، كما تابعت بحث أبعاد المشكلة خلال اجتماعاتها التى عقدتها أبان الرئاسة المصرية لمنظمة الوحدة الأفريقية . ومن جهة اخرى فقد قامت مصر بعقد سلسلة من الندوات بهدف التعريف بخطورة المشكلة وتفاقم آثارها ونتائجها ، وعلى مدى العام الفائت ، أضطلعت مصر فى كافة اجتماعات الأمم المتحدة وحركة عدم الأنحياز ، بعرض حقيقة الأوضاع الاقتصادية فى أفريقيا والأزمات التى تواجهها وفى مقدمتها أزمة المديونية .

وخلال عام ١٩٩٠ المنصرم ، قامت القاهرة بأستقبال السيد « بتينو كراكسى » ، الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بشأن مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وذلك لبحث الموضوعات المتصلة بالمديونية الأفريقية وتأثيراتها على مسيرة التنمية فى مختلف ارجاء القارة . كما استقبلت مصر كذلك السيد « مالكولم فريزر » رئيس مجموعة كبار الشخصيات التى شكلها السكرتير العام لدراسة موضوع السلع والمواد الأولية ، وقد أدى كل منهما مهمته التى جاء من اجلها وأظهر حماسا لمتابعتها والتحقق من بلوغ الهدف المرجو منها .

وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة السادس عشر للدول الصناعية السبع الكبرى فى التاسع من يوليو فى مدينة هيوستن بالولايات المتحدة ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك ، باعتباره رئيسا للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بتوجيه رسائل الى قادة هذه الدول ، طلب منهم فيها ، توجيه قدر أكبر من الأهتمام الى هذه المشكلة التى تهدد بخنق جهودنا على طريق الأصلاح الأقتصادى .

كما تابعت مصر دفع الجهود التى تبذلها خمس دول غير منحازة لاحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، وشاركت على مدى العام الفائت ، فى جميع الاتصالات والأجتماعات التى تمت على مستوى الممثلين الشخصيين لرؤساء دول وحكومات فرنسا وكندا وايطاليا والمانيا واليابان ، ونظرائهم فى الهند والسنغال وفنزويلا ويوجوسلافيا ، وذلك فى اطار التحضير لاجراء الحوار الموسع المنشود ، وذلك انطلاقا من ايماننا العميق ، بأن عالمنا المعاصر ، يزداد انتماء كل من اجزائه الى الآخر ، مما يستدعى تحقيق مدى أكبر من التضامن الدولى ، وأنه ينبغى تقاسم السلام والرخاء بغية تحقيق خير البشرية المشترك .

وتدرك مصر ، فى الوقت نفسه ، ان امكانيات تحقيق ما حددته أفريقيا لنفسها من أهداف ، ستظل تصادف العقبات مادامت أفريقيا تفتقر الى جو السلام والاستقرار الدائمين . كما تؤمن إيمانا جازما بأنه لا يمكن ان يقوم تناقض حقيقى بين مصالح الدول والشعوب الأفريقية ، التى تشترك فى الأنتماء الى حضارة واحدة ، وتجتاز نفس المرحلة على طريق البناء والأصلاح الاقتصادى والتنمية ، وتسعى الى تحقيق أهداف متطابقة .

ومن هذا المنطلق فقد كثفت الدبلوماسية المصرية ، جهودها الرامية الى تحقيق المصالحة وتخفيف حدة التوتر بين جميع الدول الشقيقة التى قامت بينها خلافات عارضة ، ولا يمكن أن تمس العلاقة المصيرية التى صاغتها ارادة القدر منذ قديم الزمان .

وقد سعت الدبلوماسية المصرية على مدى عام ١٩٩٠ المنقضى الى تحقيق المصالحة بين موريتانيا والسنغال ، وحل النزاع الذى نشب بينهما فى مايو ١٩٨٩ ، كما تم بذل جهود مضنية تمثلت فى توجيه

الرسائل من الرئيس محمد حسنى مبارك الى قادة الدولتين الشقيقتين وايفاد لجان لتقصى الحقائق ، وعقد اجتماعات للمسئولين فى البلدين بمشاركة مصرية . وكان من الجهود التى بذلت فى هذا الصدد ترتيب اجتماعات لوزيرى الخارجية والداخلية فى البلدين بدار السفارة المصرية فى العاصمة الفرنسية خلال شهور يناير ومارس ويونيو ١٩٩٠ . وقد ساعدت هذه الجهود فى مضمونها على احتواء هذا النزاع ، والحيلولة دون تفاقمة أو استفحاله ، وكذا تمهيد الطريق لاتخاذ خطوات للبدء فى تسوية محددة له فى المستقبل القريب .

وبهذه المناسبة ، تسجل مصر تقديرها لروح التعاون البناء التى ابداها الاشقاء المسئولون فى البلدين ، وكذا امتنان مصر للدور الذى قامت به توجو وزمبابوى ونيجيريا وتونس والنيجر ، بحكم عضويتها باللجنة التى شكلتها القمة الافريقية الخامسة والعشرون لمعاونة الرئيس محمد حسنى مبارك فى هذه المهمة . وقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لها تمت برئاسة مصر على مدى العام الفائت فى شهرى فبراير ويوليو فى اديس أبابا ، وفى شهر اكتوبر فى نيويورك ، برئاسة أوغندا التى انضمت الى اللجنة بعد انتخابها رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، من أجل وضع أساس للتسوية السلمية للنزاع السنغالى الموريتانى .

وفيما يتعلق بقضية الصحراء ، قامت مصر باجراء عدة اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة السيد « بيريز دى كويار » ، ويمكن القول بأن الخطوات التى تمت فى اتجاه تسوية هذا النزاع كانت ايجابية الى حد بعيد ، ولسنا نشك فى أن الاستفتاء الذى ينتظر اجراؤه خلال المستقبل القريب ، سيكون كفيلا بتحقيق ما نرجو ، من ترسيخ لتضامن وتعزيز لروابط حسن الجوار بين دول قارتنا العريقة .

كذلك بذلت الدبلوماسية المصرية ، مساعيها المتواصلة لانهاء النزاع بين ليبيا وتشاد ، وهو نزاع لا يمكن ان يحجب عنا اتفاق الدولتين فى المصلحة ، وايمانهما بضرورة العمل من أجل عزة افريقيا ومجدها ، عن طريق تدعيم الوحدة والقضاء على المنازعات بين دولها ، وقد قام الرئيس مبارك خلال العام الفائت بارسال العديد من الرسائل الشخصية للرئيسيين القذافى وهبرى ، من أجل تمهيد الاجواء للقاء يجمع الرئيسين ، وتبادل تسليم الاسرى بما يفتح الطريق أمام تسوية النزاع بين الدولتين الشقيقتين . وقد رحبت مصر بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ، تنفيذا لبنود اتفاقية الجزائر الموقعة بينهما فى ٣١ أغسطس عام ١٩٨٩ . ولعل التغيرات الأخيرة التى اعترت نظام الحكم فى تشاد فى مطلع شهر ديسمبر ١٩٩٠ والتى تمثلت فى اقصاء « حسين هبرى » الى خارج البلاد ستفتح الباب لتحولات جديدة فى العلاقات الليبية ـ التشادية .

وبالنسبة لمنطقة القرن الافريقى ، وهى منطقة تمثل لافريقيا كلها ، ولكثير من القوى الدولية اهمية استراتيجية بالغة ، تحرص مصر ، على أن تسودها علاقات المودة وحسن الجوار والتعاون لما فيه الخير المستمر والنفع المتبادل . وفى هذا الاطار تواصلت الاتصالات بين الرئيس محمد حسنى مبارك ورؤساء دول القرن الافريقى ، كما أبدت مصر ضرورة تسوية كافة أوجه مشكلات منطقة القرن الافريقى بالطرق السلمية ، وعلى أساس احترام سيادة ووحدة وسلامة اراضى دول المنطقة ، ودعت الى ضرورة احترام المبادىء والأفكار الواردة فى الاعلان الصادر فى ٩ يوليو ١٩٩٠ ، عن مؤتمر قمة الدول الست أعضاء منظمة (الايجاد) بهدف تحقيق السلام الدائم بالمنطقة . وفى نفس الاتجاه بذلت مصر خلال عام ١٩٩٠ جهودا مكثفة لعقد مؤتمر فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٩٠ على شكل مائدة مستديرة تجمع بين المنظمات المعارضة وممثلى الحكومة الصومالية بهدف تحقيق الوفاق الوطنى فى الصومال وقد تأجل عقد المؤتمر نظرا للأوضاع السائدة فى الصومال فى الوقت الراهن .

ولما كانت الصراعات القائمة حاليا بين بعض الدول الافريقية ، تعتبر واحدة من أخطر العقبات التى تعطل التنمية الاقتصادية ، الى جانب الصراعات التى تعود الى الخلافات القبلية داخل البلد الواحد ، لذلك فان مصر تجدد العزم مع شقيقاتها الافريقيات على العمل معا على سرعة حل كافة هذه النزاعات فى قارتنا حلا سلميا . وفى هذا الصدد تابعت الدبلوماسية المصرية باهتمام كبير مأساة الحرب الاهلية الدموية التى شهدتها ليبيريا خلال العام المنصرم ، والمواجهات العسكرية فى السودان واثيوبيا وانجولا وموزمبيق ورواندا ، وسعى الرئيس مبارك من خلال اتصالاته مع الاشقاء الافارقة الى العمل على تطويق هذه المواجهات التى تدمر الطاقات الافريقية . وترى مصر أن حل هذه النزاعات سيؤدى الى دعم السلام

والاستقرار في قارتنا ، كما سيكون له أثره في تخفيض الانفاق على الدفاع والأمن مما يوفر موارد اضافية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وتناشد مصر المجتمع الدولي العمل على زيادة مساعداته المالية لانقاذ سبعة عشر مليون إنسان أفريقي يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحروب الاهلية والحدودية التي تتأجج في مختلف انحاء القارة ، خاصة وأن معظم هؤلاء اللاجئين من المعدمين والنساء والاطفال الذين يعانون بصفة خاصة من صعوبة الحياة التي فرضت عليهم بسبب النقص في التغذية والعناية الطبية والمأوى والحماية .

وفي مجال تبادل الزيارات الرئاسية بين مصر وبين شقيقاتها الأفريقيات ، إستقبلت مصر خلال العام الفائت الرئيس عبده ضيوف مرتين الأولى في شهر مارس لحضور إجتماعات رابطة الاحزاب الاشتراكية والديموقراطية الأفريقية والثانية في شهر نوفمبر لحضور الاحتفالات الخاصة بإفتتاح جامعة سنجور بالاسكندرية والذي شارك فيها أيضا الرئيس الزائيري موبوتو سيسي سيكو . كما إستقبلت القاهرة أيضا المناضل الافريقي نلسون مانديلا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ مايو ١٩٩٠ حيث إلتقى بالسيد الرئيس مبارك كما تم منحه خلال الزيارة الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة . كما شهدت القاهرة أيضا زيارة الرئيس الرواندي « جوفينيال هابيا ريمانا » في شهر يونيو ١٩٩٠ ، ومرة أخرى خلال توقفه في القاهرة يوم ١٨ أكتوبر في طريقه الى باريس ، كما إستقبلت مصر الرئيس الأثيوبي منجستو هايلا ماريام خلال يومي ٣٠ - ٣١ أكتوبر ١٩٩٠ ، حيث صدر بيان مشترك في أعقاب المباحثات التي دارت بينه وبين الرئيس مبارك ، إتفق فيه الرئيسان - بوجه خاص - على توسيع نطاق التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ، كما إتفق على تدعيم السلام والتعاون بين دول حوض النيل . وأشار البيان المشترك الى أن الرئيسين بحثا بشكل متعمق مشكلة الأمن في منطقة البحر الأحمر ، وإتفقا على التعاون الوثيق لضمان السلام والاستقرار ، ووحدة كافة دول المنطقة . وقبلها استقبلت مصر الرئيس يوري موسيفني ، رئيس جمهورية أوغندا خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ . وعلى الجانب الآخر زار الرئيس محمد حسني مبارك لوزاكا في ١٩ مارس ١٩٩٠ ، حيث ترأس الدورة الرابعة للجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بالجنوب الأفريقي ، ووندهوك في ٣٠ مارس ١٩٩٠ ، للمشاركة في حفلات إعلان استقلال ناميبيا ، وأديس أبابا في يوليو ١٩٩٠ ، لحضور القمة الأفريقية السادسة والعشرين .

وبعد نشوب أزمة الخليج في اغسطس العام الماضي ، حرص الرئيس محمد حسني مبارك على إطلاع اشقائه الأفارقة على تطورات هذه الازمة الخطيرة ، وتفاصيل الموقف المصري الساعي الى تسويتها في إطار عربي ، يجنب المنطقة والعالم كله ، اخطار نشوب حرب مدمرة في الشرق الأوسط ستمتد آثارها السلبية الى المجتمع الدولي كله . وقام عدد من المبعوثين الشخصيين للرئيس مبارك ، بحمل رسائل شخصية من سيادته الى جميع الرؤساء الافارقة .

كما شهدت مصر أيضا خلال عام ١٩٩٠ زيارات مكثفة على المستوى الوزاري ومنها زيارة وزيري خارجية ليبيريا وأثيوبيا في فبراير وجامبيا في مارس وكينيا في أبريل وسوازيلاند في يوليو وأوغندا في أغسطس وموريشيوس في أكتوبر .

وفي إطار العلاقات الثنائية الأفريقية ، تم خلال عام ١٩٩٠ المنصرم عقد عدد من اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين عدد من الدول الأفريقية الشقيقة ، وهذه اللجان المشتركة هي الاطار العام الذي ينظم التعاون الشامل بين مصر وشقيقاتها الأفريقيات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتقنية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها ، إذ إنعقد خلال عام ١٩٩٠ عدد من اللجان المشتركة بين مصر وكل من كينيا في يوليو وبوروندي في شهر اغسطس وزيمبابوي في سبتمبر ١٩٩٠ ، وفي نفس نطاق التعاون المصري - الأفريقي شهد عام ١٩٩٠ إبرام عدد من الاتفاقيات لانشاء عدد من اللجان المشتركة مع كل من ليبيريا في شهر فبراير وناميبيا في شهر مايو من نفس العام .

وإذ تؤمن مصر بأهمية التعاون مع مختلف دول القارة ، فإنها تعطي إهتماما خاصا للتعاون في الاطار الأقليمي متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، ضمن التجمع المعروف باسم دول « الأندوجو » ، وقد تم في فبراير ١٩٩٠ ، عقد المؤتمر السادس لهذه المجموعة في أديس أبابا ، على هامش الاجتماع الوزاري الحادي والخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد تميز هذا المؤتمر ببدء دخول التعاون الأقليمي بين دول

حوض نهر النيل ، مرحلة التحقيق الفعلي بعد أن تم الاتفاق على بحث كيفية تنفيذ توصيات الخطة الشاملة للتعاون بين مجموعة الأندوجو ، التى قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بناء على طلب المجموعة . وفى خلال العام المنصرم ، إستضافت القاهرة بالفعل خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٧ يونيو ١٩٩٠ ، ندوة دولية لسياسة وتكنولوجيا المياه فى أفريقيا ، شارك فى تنظيمها مع المعهد الدبلوماسى التابع لوزارة الخارجية ، مجلس الاستراتيجيات الدولية فى واشنطن . وقد صدر عن الندوة إعلان القاهرة للمياه ، الذى أكد على ضرورة مواصلة الحوار نحو فهم أفضل لمشاكل نقص المياه فى القارة الأفريقية ، ونحو إعداد أفضل للقارة لمواجهة احتياجاتها من المياه فى المستقبل ، وذلك إنطلاقا من أن تنمية موارد المياه تعتبر من أهم العوامل لتنمية أفريقيا بشريا وإجتماعيا وإقتصاديا ، الى جانب كونها اداة سياسية لتأمين نوعية أفضل من المياه لشعوب القارة الأفريقية .

وفى ذات الاتجاه ، إستضافت القاهرة خلال الفترة من ٢٨ ـ ٣٠ يونيو ١٩٩٠ ، الاجتماع الأول لوزراء الطاقة والكهرباء لدول مجموعة الاندوجو ، كما شاركت فيه أثيوبيا بصفة مراقب ، وهى المرة الأولى التى تشارك فى أحد إجتماعات الاندوجو ، كما شاركت فى هذا الاجتماع العديد من المنظمات الدولية والاقليمية ، مثل بنك التنمية الأفريقى ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة حوض نهر كاجيرا . وتأسيسا على المناقشات التى دارت فى هذا المؤتمر ، وعلى الامكانات الكبيرة للتعاون الاقليمى فى مجال الطاقة والكهرباء ، داخل إطار مجموعة الاندوجو ، وخاصة بالنسبة لمشروع الربط الكهربائى بين شبكة انجا بزائير وشبكة سد أسوان العالى فى مصر ، إعتمد الاجتماع خطة عمل تقوم على إنشاء فريق خبراء يعقد إجتماعات دورية لاصدار توصيات بشأن دراسات محددة ، فضلا عن إتخاذ الاجراءات التنسيقية اللازمة وإعداد هذه الدراسات ، وكذلك وضع إطار عام للتعاون فى انتاج الطاقة والادارة والربط الكهربائى فى إطار مجموعة الاندوجو حتى عام ٢٠١٥ ، وتحديد الاستراتيجيات الانمائية المرحلية لاستخدام الطاقة ، ووضع قائمة بالمشروعات تتضمن وصفا لأوضاعها فى الوقت الراهن . كما أعرب الاجتماع عن أمله فى أن تنضم الدول المجاورة الى مجموعة الاندوجو ، من اجل تعزيز التضامن الجماعى داخل الاقليم .

وإذ تتنوع علاقات مصر مع الدول الافريقية على مختلف الجبهات الرسمية والشعبية ، فقد شهد عام ١٩٩٠ ، متابعة للاتصالات الحزبية بين الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر وبين مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة ، التى يعمل حزبنا على تكثيفها وتدعيمها بأسلوب منظم ومقنن . كما إستضافت مصر ندوة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية حول الديمقراطية والتنمية ، خلال الفترة من ٥ ـ ٧ مارس ١٩٩٠ .

ولعل مغزى الموضوع الذى كان محور المناقشات فى هذه الندوة ، أنه يعكس إدراك افريقيا اليوم بوضوح لأهمية حق الشعوب والمجتمعات فى التنمية وتحقيق أوسع قدر من المشاركة الشعبية ، كأساس متين للتعبئة والمساءلة وبلوغ الهدف . ومن جهة أخرى ، فإن الرؤية السليمة للتحديات التى تواجهنا تفرض علينا أن نفرق بين عالمية القضايا التى أصبحت مثارة ومطروحة فى شتى أنحاء الكرة الارضية ، وبين أصالة النضال الذى تخوضه شعوب معينة فى هذه القارة أو تلك ، وهى أصالة تستند الى إختلاف التاريخ ومراحل النمو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وهو ما يعنى أن ما يصلح لبلد معين يقع فى النصف الشمالى للعالم ويحظى برخاء إقتصادى وإستقرار إجتماعى ملحوظ ، قد لا يصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى لازالت تكافح كفاح الأبطال حتى تتحقق أولى الخطوات على طريق التنمية . وبعبارة أخرى فإن المطلوب لحركتنا ليس هو التقليد الأعمى ، بل هو الأستفادة من تجارب الآخرين والدروس التى خرجوا بها ، مع أخذ الظروف والأوضاع المحلية والاقليمية بعين الاعتبار .

وكان هذا المعنى هو ما عبرت عنه مصر بوضوح خلال المناقشات التى دارت فى القمة الفرنسية الأفريقية السادسة عشر التى عقدت فى مايو ١٩٩٠ ، فى مدينة « لابول » الفرنسية ، حيث إحتلت قضية الديمقراطية فى أفريقيا مكانا بارزا فى اعمالها .

ولعله من الأمور ذات المغزى ، أن شهد عام ١٩٩٠ الفائت ، افتتاح جامعة سنجور الدولية فى الأسكندرية يوم الرابع من نوفمبر ١٩٩٠ . وهى الجامعة المكرسة لخدمة قضية التنمية فى القارة الأفريقية ، فى وقت تتزايد فيه الحاجة الى النهوض بمستوى الحياة فى أفريقيا فى شتى المجالات ، وتحقيق

الأستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية فى مختلف أنحاء القارة ، بما يساعد الشعوب الأفريقية على مواجهة مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، دون اغفال الاهتمامات الجديدة للجماعة الانسانية ، وفى مقدمتها حماية البيئة وحقوق الانسان والتطوير الديمقراطى .

وقد شارك فى حفل إفتتاح الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية فى أفريقيا كل من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، والرئيس السنغالى عبده ضيوف ، والرئيس الزائيرى موبوتو سيسى سيكو ، والرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور ، الذى تسمى الجامعة باسمه . والجدير بالذكر أن الجامعة الفرانكوفونية التى تقع منشاتها بقصر القطن بالأسكندرية ، ستخصص لدراسة القضايا الأفريقية فى مجال الغذاء والصحة وإدارة الأعمال ، وإعداد الكادرات الأفريقية فى هذه المجالات ، وينتمى أغلب طلابها الى الدول الأفريقية ، وتبدأ الدراسة فيها من سبتمبر وحتى نهاية يونيو من كل عام .

ولاشك أن جامعة الأسكندرية الفرانكوفونية هى نموذج للتعاون الدولى المثمر ، حيث تم بناؤها بمساعدات من دول الشمال والجنوب . ويعتز الشعب المصرى بإختيار مدينة الأسكندرية العريقة مقرا لهذه الجامعة ، التى ستكون قلعة جديدة للفكر المتوهج والثقافة الرفيعة .

وفى مجال العلاقات بين مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية ، فإن رئاسة مصر للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة ، كان تعبيرا عن استجابة مصر للارادة الأفريقية ، وإتساقا مع التزامنا العميق بالمبادىء والغايات الواردة فى ميثاقها ، وعزمنا الأكيد على التمسك بمثل الانتماء الأفريقى . وقد استضافت القاهرة الدورة الحادية والخمسين للجنة التحرير الأفريقية فى فبراير ١٩٩٠ ، التى تزامن انعقادها مع ترتيبات إعلان استقلال ناميبيا . وهو الانجاز الذى كان تتويجا لنشاط مشكور قامت به اللجنة على مدى ربع القرن الفائت . وفى الربع الأول من العام الماضى ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بعمل سلسلة من الاتصالات مع الرؤساء الأفارقة ، تم التوصل خلالها الى توافق فى الآراء حول ترشيح الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية ، وذلك فى ضوء أن قاعدة التناوب المعمول بها تعطى الرئاسة لمنطقة شرق أفريقيا . وفى القمة السادسة والعشرين للمنظمة التى إنعقدت يوم التاسع من يوليو ١٩٩٠ ، تم تسليم راية العمل الأفريقى المشترك الى قائد أفريقى محنك ليكمل المسيرة . ولاشك اننا فى الموقف الذى تخرج فيه قارتنا ، فى هذا المنعطف ، من مرحلة فى تاريخها تركزت أساسا على التحرر السياسى وبناء الأمة ، وتوشك أن تدخل عهدا جديدا يرتكز أساسا على التنمية الاقتصادية ، أحوج ما نكون الى الحاجة الى تعزيز منظمة الوحدة الأفريقية ، كأداة رئيسية صالحة دوما لخدمة التنمية والتكامل الاقتاصدى فى أفريقيا ، وكحصن نحتمى فيه من أجل مواجهة تحديات عقد التسعينات وما بعده ، وإمتلاك القدرة على تغيير الآفاق الاجتماعية والاقتصادية إيجابيا ، وضمان حياة أفضل للأجيال الجديدة من شعوبنا .

ثالثا : الدبلوماسية المصرية فى المجال العربى :

أكد عام ١٩٩٠ الفائت ، بما لايدع مجالا لأدنى شك ، أن دور مصر العربى تحدده إعتبارات موضوعية مبدئية ، وإدراك واع لحركة التاريخ ، ويتمثل هذا الدور فى الاسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية ، وفى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والحيوية وزيادة التعاون والتضامن والترابط بين شعوبها .

وكانت الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية ، قد حققت نجاحات متوالية ، تمثلت فيما إتخذته الدول العربية الشقيقة من مبادرات بإعادة علاقاتها مع مصر ، تقديرا لدورها القومى ، كما كانت قمة الدار البيضاء والاستثنائية فى مايو ١٩٨٩ ، هى ذروة هذه النجاحات التى إستعادت مصر بإنعقادها دورها فى العمل العربى المشترك وعضويتها فى جامعة الدول العربية . ولم تنته سنة ١٩٨٩ ، الا بتصحيح مسار العلاقات المصرية الليبية وعودة العلاقات المصرية ـ السورية .

وظلت مصر تنادى بضرورة تعزيز التضامن العربى ، كخطوة أساسية لاغنى عنها لتدعيم الصف العربى ، وتمكين الأمة من تعبئة طاقاتها ومواردها بما يبشر بالخير ، ويبعث على الأمل . كما كانت مصر تردد على الدوام أن التنوع فى الآراء والاجتهادات لايجوز أن ينال من وحدة الارادة ، وأن الخلاف لاينبغى أن يفسد للود قضية ، لأن التعدد والتنوع هما من خصائص كل نشاط إنسانى .

وبادراك قومى سليم للأهداف العربية العميقة ، حرصت مصر على ألا يكون مجلس التعاون العربى عقبة أمام تدعيم العلاقات المصرية مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، كما مضت العلاقات المصرية مع بقية دول الخليج فى إتجاه صاعد إنعكس بوضوح فى لقاءات القمة بين مصر وكافة هذه الدول ، كما عنيت مصر فى الوقت نفسه ، بتدعيم علاقاتها مع دول اتحاد المغرب العربى ، وواكب تنامى وازدهار العلاقات المصرية ـ الليبية ، تدعيم للعلاقات المصرية مع كل من تونس والمغرب والجزائر ، وهى العلاقات التى إتخذت شكل تنسيق المواقف السياسية والتعاون الثنائى فى إطار صيغة اللجان المشتركة مع إستمرار اللقاءات على مستوى القمة .

وفى أبريل ١٩٩٠ ، شاركت مصر فى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس التعاون العربى ، الذى عقد فى عمان ، حيث أجمع المؤتمرون على أن التحديات التى تواجه الأمة العربية بما فى ذلك الحملة على العراق ، مقرونة بالتهديدات الاسرائيلية المتكررة الموجهة ضد الأردن ، إنما تستدعى من الأمة العربية أعلى درجات التنبه واليقظة ، وتتطلب وقفة واحدة لحماية الأرض والمصالح العربية المشروعة .

وفى نهاية مايو ١٩٩٠ ، إستجابت مصر لدعوة الجمهورية العراقية لعقد قمة عربية استثنائية كرست التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى العربى ، والتدابير اللازمة حيالها . وكان الموقف المصرى يقوم على أن وعى شعوبنا بتاريخها المشترك ومصيرها الحضارى الواحد ، ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان وإستقرار للحركة العربية المعاصرة . وأكدت فى قمة بغداد على أن نظرة الأمة العربية للسلام ، ليس بإعتباره ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات ، أو تمليها الضغوط والمؤثرات ، بل هو إختيار حر واثق ، نابع من قيمنا وتراثنا ورؤيتنا لمصالحنا .

وعند نفجار الخلاف بين العراق والكويت فى نهاية شهر يوليو ١٩٩٠ ، بذلت الدبلوماسية المصرية تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك جهودا مكثفة من أجل إحتواء هذا الخلاف ، ونجحت فى الحصول على موافقة قادة البلدين الشقيقين على الدخول فى حوار ودى تمهيدا لتسوية الخلافات القائمة بنيهما .

ولكن بعد أن عقدت جلسة الحوار الأولى فى جدة وسط توقعات متزايدة وآمال تولدت لدى الجماهير العربية بإنفراج الأزمة ، فوجئت جمهورية مصر العربية بالغزو العراقى للكويت ، وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسفة ، لابد أن تكون لها إنعكاساتها الخطيرة على الوضع فى المنطقة ، وعلى مستقبل الوضع العربى كله . وفضلا عما مثله هذا التطور المؤسف من مخالفة لاحكام القانون ومبادىء الشرعية الدولية ، فإنه يشكل إخلالا واضحا بتعهد جميع الأقطار العربية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض ، وهو التعهد المنصوص عليه صراحة فى ميثاق جامعة الدول العربية ، وأكدته المؤتمرات العربية الأخيرة ، التى اضطلع فيها العراق نفسه ، بدور بارز فى تثبيت الالتزام بهذا المبدأ ، وفى المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى .

وتحددت رؤية مصر ، منذ بداية الأزمة ، فى ضوء هذه الحقائق ، وطالبت العراق فورا وبدون إبطاء بإنسحاب قواتها من الأراضى الكويتية ، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة ، وترك الشئون الداخلية للشعب الكويتى الشقيق يقررها بارادته الحرة وقراره المستقل ، كما دعت البلدين الى الارتباط بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وكان من الطبيعى أن توافق مصر على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى إنعقد بالقاهرة فى دورة غير عادية يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ . كما دعت مصر الى عقد قمة عربية استثنائية فى القاهرة ، صدر عنها قرار آخر يوم العاشر من أغسطس الفائت ، تضمن إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة ، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ، ولا بأى نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا وإعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ الأول من أغسطس ١٩٩٠ . كما تضمن قرار قمة القاهرة الاستثنائية المطالبة بالاستجابة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى ، بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعا عن أراضيها وسلامتها الاقليمية ضد أى عدوان خارجى ، وعند التصويت على هذا القرار ايدته كل من مصر والسعودية والكويت والبحرين والامارات وقطر وعمان والصومال وسوريا ولبنان والمغرب وجيبوتى . وعارضته كل من العراق وليبيا ، وإمتنعت عن التصويت عليه كل من الأردن والجزائر واليمن والسودان ، وتحفظت عليه كل من

فلسطين وموريتانيا ، بينما لم تشارك تونس فى أعمال المؤتمر .

والذى لاشك فيه أن مصر عندما دعت الى هذا المؤتمر ، لم يكن قصدها ، إحراج القطر العراقى الشقيق ، وتوجيه الاتهامات له بصورة أو بأخرى ، أو النيل من دوره وإعتباره ، بل أن مصر تحرص على العراق بكل ما يمثله من حضارة وقدرة ودور ورافد من روافد القوة العربية عبر تاريخ أمتنا الطويل .

وإنطلق الموقف المصرى فى إدارة هذه الأزمة من أن الغزو العراقى للكويت يمثل إعتداء سافرا على أهم الأسس التى قام عليها النظام العربى ، وعلى الشرعية الدولية فى الوقت نفسه ، وأن التعامل مع هذا الغزو ، يقتضى إنهاء كافة آثاره ، مع إعطاء الأولوية للحل فى اطار عربى ، ذلك أن الخيار أمام مصر كان واضحا بين عمل عربى فعال يصون المصالح العليا للأمة العربية ويحفظ لنا العراق والكويت معا ، على أساس من المبادىء التى إرتضيناها فيصلا بين الحق والباطل ، وبين تدخل خارجى سوف يخضع بالضرورة لأهداف القوى التى تضطلع به وتسانده .

وحرصا على هذا الحل ، رأت مصر إتاحة الفرصة للاتصالات العربية التى قام بها الملك حسين أساسا فى البداية ، وقبلت فى سبيل ذلك أرجاء إعلان موقف حازم تجاه العراق وتأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية الذين إجتمعوا بالقاهرة عقب الغزو مباشرة ، على هامش مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذى كان منعقدا وقتها بالقاهرة ، ولكنها لم تقبل أن يكون هذا الحرص سبيلا الى التواطؤ مع جريمة الغزو العراقى للكويت ، وتهيئة الظروف لتمرير هذه الجريمة .

ولما ثبت خلال القمة التى أنعقدت فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠ ، ان العراق مصر على المضى فى عداونه ، اعتمادا على دعم عدد من الدول العربية لموقفه ، بأساليب غير مباشرة قوامها السعى الى تجاهل المصدر الحقيقى للأزمة ، وهو الغزو العراقى للكويت ، والتركيز على احد اعراضها ، وهو الحشد العسكرى الأجنبى فى الخليج ، لم يكن أمام مصر سوى العمل مع اغلبية الدول العربية لانقاذ ما يمكن انقاذه من النظام العربى ، الذى يتعرض للتفكك المنذر بانهياره ، وايجاد الأطار المناسب لتحرك عربى يسعى للحد من انفراد القوى الدولية بالتعامل مع الازمة . وهذا المغزى الأكثر أهمية للقرار الذى صدر عن قمة القاهرة الطارئة بتأييد الاجراءات التى أتخذتها السعودية للدفاع عن أمنها باستخدام حق الدفاع الشرعى والمبادرة بارسال قوات مصرية اليها فى اطار مهمة دفاعية أساسا .

ومنذ عقد قمة القاهرة الاستثنائية ، كثفت الدبلوماسية المصرية اتصالاتها بكافة الأطراف العربية ، وخاصة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الاخرى ، ومع سوريا ومع ليبيا ، حيث قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارات الى الملك فهد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، وسمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثان والسلطان قابوس ، والزعيم الليبى معمر القذافى ، والرئيس حافظ الأسد ، كما تمت اتصالات متعددة بشكل شبه دائم وزيارات متبادلة مصرية عربية ، على مستوى وزراء الخارجية ، كما التقى وزراء خارجية كل من مصر والسعودية وسوريا فى ثلاث دورات تمت فى جدة فى ٣١ أكتوبر ، ودمشق خلال الفترة من ٩ ـ ١٠ نوفمبر وفى القاهرة فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٠ ، استهدفت استمرار التشاور والتنسيق فيما بين مصر وهاتين الدولتين الشقيقتين ، وكذلك تبادل المعلومات والتقديرات بصفة منتظمة . وفى خلال هذه الأجتماعات كلها ، تم مناقشة المساعى الدولية والعربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج . وجدير بالاشارة اليه ، ان الدبلوماسية المصرية قد اولت دعوة الملك الحسن عاهل المملكة المغربية لعقد قمة عربية استثنائية عناية خاصة ، ولكن موقف بغداد الذى شكك فى مقاصد الدعوة المغربية ، ووضع شروطا مسبقة ، قد جعل من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل عقد هذه القمة .

ورغم ما شهدته الشهور التالية للغزو العراقى للكويت ، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ ، من تضاؤل امكانية التوصل الى حل سلمى للأزمة ، بسبب الأصرار العراقى على عدم ابداء أى قدر من المرونة ، أمام

اجماع دولى غير مسبوق على رفض الغزو بكل آثاره ، وعلى ضرورة انهائه ، فضلا عن حماية أمن السعودية التى استشعرت خطرا داهما عليها بسبب حشد القوات العراقية على حدودها ، لم تكف المحاولات المصرية عن السعى الى تجنب حرب مدمرة فى المنطقة ، مستخدمة كل ما هو متاح من وسائل للتأثير على الموقف العراقى لدفعه الى التراجع عن تشدده ، بالأستمرار فى توجيه النداءات الى الرئيس العراقى ، ومناشدة بغداد إعادة النظر فى موقفها ، وبالتأكيد على ضرورة اعطاء فرصة كافية للحصار الاقتصادى المفروض على العراق ليؤتى ثماره ، مع تواصل المشاورات مع مختلف الأطراف العربية والدولية المعنية بالأزمة .

والى جانب أزمة الخليج التى استأثرت بجل اهتمام الدبلوماسية المصرية منذ بدايتها فى اواسط العام الفائت ، حظيت القضية الفلسطينية ، التى هى قضية مصرية بالدرجة الأولى بالحيز الأعظم فى كل تحرك سياسى قامت به مصر . كما ظلت مصر على اقتناعها بأن التوتر المتصاعد والمواجهات المستمرة بين الشعب الفلسطينى وبين آلة القمع والقهر الأسرائيلية ، إنما تعود الى الأوضاع المتردية فى الأرض العربية المحتلة ، والى مواصلة أعمال البطش والطرد والابعاد وغيرها من الممارسات غير الشرعية واللاأنسانية التى تمارسها سلطات الاحتلال ، وبسبب انكار الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربى الفلسطينى .

ولاشك ان اقدام الحكومة الأسرائيلية على التوسع فى خطة الأستيطان وتكثيف مشروعات الأسكان فى القدس والأراضى الفلسطينية المحتلة ، من أجل تنفيذ فكرة أسرائيل الكبرى تحت سمع العالم وبصره ، إنما هو محاولة لتعقيد عملية التفاوض قبل ان تبدأ ، وبالتالى افشال أى حل سياسى محتمل للقضية الفلسطينية .

وللأسف ، ففى ظل أزمة الخليج الراهنة ، وجدت اسرائيل فرصتها كاملة فى الانفراد بالشعب الفلسطينى ، وفى السعى الى تطبيق خطة التهجير على سكان الضفة وغزة . كما كشفت مذبحة القدس فى حرم المسجد الاقصى فى اكتوبر ١٩٩٠ ، عن حجم وابعاد مخطط التهويد الذى تنفذه اسرائيل ضد الأرض الفلسطينية المحتلة .

وكان من الطبيعى ان تنشغل الدبلوماسية المصرية بقضية هجرة اليهود السوفيت ، وتوطين اعداد متزايدة منهم فى الأرض العربية المحتلة ، بصورة تؤثر سلبا على مستقبل السلام ، وعلى أمن واستقرار دول المنطقة . وقد تأسس الموقف المصرى من هذه القضية ذات الأبعاد المركبة والطبيعة المعقدة ، على أنه لا يجوز الاكتفاء ازاءها بمجرد الاحتجاج الذى ينقصه المضمون ويعجز عن التأثير ، ولا من زاوية خلق العداء أو التوتر مع دولة أو مجموعة من الدول ، وإنما يجب أن يتحدد الهدف الواضح فى منع تداعى الأحداث بما يهدد الأمن القومى العربى ، ويسيىء الى المصلحة العربية العليا .

وترى مصر بأن تهجير اليهود السوفيت وسواهم الى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الاخرى ،هو عدوان جديد على حقوق الشعب الفلسطينى ، وخطر كبير على الأمة العربية ، وانتهاك فظ لحقوق الانسان ومبادىء القانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وانه فى الوقت الذى تحترم فيه مصر حق جميع البشر فى الهجرة والتنقل طبقا للمواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الأنسان ، فانها تعى النتائج والآثار الأستراتيجية المترتبة على هجرة مئات الألوف من المهاجرين السوفيت الجدد الى اسرائيل ، وتؤكد على الأخطار المحيطة بقيام اسرائيل بتوطين واسكان هؤلاء المهاجرين فى الأراضى المحتلة ، سواء بالضفة الغربية وغزة ، أو فى القدس الشرقية الجولان السورية . ولاشك فى يقين مصر ان هذه الجريمة سيكون ثمنها على السلام العالمى فادحا ، اذ لا استقرار فى الشرق الأوسط ، مادام العدوان مستمرا على الشعب الفلسطينى وعلى الأرض الفلسطينية .

وعلى مدى العام المنصرم ، اجرت مصر اتصالات على أعلى مستوى ، مع كل من الرئيس الامريكى جورج بوش ، والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، أكدت خلالها القلق الذى ينتاب الدول العربية والمجتمع الدولى من استمرار هجرة اليهود السوفيت ، وطالبت بقيام الطرفين السوفيتى والامريكى بالسعى ليس فقط من أجل الحصول على تأكيدات بعدم اسكان المهاجرين الجدد بالأراضى المحتلة ، ولكن ايضا بضرورة الاتفاق على آلية محددة للتأكد من عدم قيام اسرائيل بأى خطط فى هذا الشأن .

ومن ناحية أخرى ، أوضحت مصر رؤيتها هذه للحكومة الاسرائيلية ، من خلال اللقاءات المباشرة والرسائل والاتصالات الدبلوماسية مع تل أبيب ، وأكدت الحاجة الملحة الى قيام اسرائيل بالتوقف عن توطين اليهود السوفيت واحترام حقوق الانسان الفلسطينى . كما واصلت مصر تحركها الخارجى بشكل هادىء وبأسلوب حاسم ، من أجل تصعيد الضغوط الدولية ، بما يفرض على اسرائيل ضرورة وقف الهجرة وعدم اضافة المزيد من التعقيدات على مسيرة العمل السلمى للقضية الفلسطينية .

واذ تأسف مصر لعدم نجاح جهودها الرامية الى بدء حوار فلسطينى اسرائيلى مباشر ، وهو الحوار الذى من شأنه ان يساعد على ازالة أزمة انعدام الثقة بين أطراف النزاع ، ويكسب جهود السلام قوة دفع هائلة تضع المشكلة على بداية الطريق الصحيح للحل ، فانها ترى ان عقد المؤتمر الدولى بحضور كل أطراف النزاع ، تكتسب الآن طابعا ملحا وضروريا ، لأن قضية فلسطين تمثل جوهر الأزمة فى منطقة الشرق الأوسط بأسرها ، وان الحل العادل والدائم للمأساة الانسانية التى يعانى منها الشعب الفلسطينى ، وانهاء الأزمة فى المنطقة ، إنما يكمن فى ضمان الحقوق الوطنية للفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما فيها حقهم فى العودة وتقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وازاء تمادى السلطات الاسرائيلية فى جرائمها البشعة ضد المواطنين الفلسطينيين ، طالبت مصر بتوفير الحماية للشعب الفلسطينى من مخطط الأبادة والتهجير بموجب اشراف دولى تحت رعاية الأمم المتحدة ، تمهيدا لممارسته لحقه فى تقرير مصيره واستقلاله الوطنى .

وبعد مذبحة القدس التى أدخلت بها اسرائيل الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة دائرة جهنمية جديدة تحمل طابع التعصب الدينى هذه المرة ، أعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ ازاء الأحداث الدامية التى وقعت فى ساحة المسجد الأقصى ، كما أكدت استنكارها لأنتهاك حرمة المقدسات الدينية واماكن العبادة . كما بذلت الدبلوماسية المصرية جهدها فى استصدار قرارات من مجلس الأمن ، تطالب اسرائيل باستقبال بعثة السكرتير العام للتحقيق فى هذه المذبحة ، التى اثارت العالم كله . ومازالت مصر تسعى جاهدة فى الاستفادة من ظاهرة الاجماع الدولى الذى تحقق فى أزمة الخليج ، حتى تتمكن من الوصول بأزمة الشرق الأوسط الى موقف دولى أكثر تقدما ، من شأنه أن يكثف الضغط على اسرائيل لتقبل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية .

ولا حاجة بنا الى القول ، ورغم كل ما يمكن ان يطرأ من خلافات فى الرؤية بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ان التزام مصر العربية نحو شعب فلسطين الشقيق ، وتلاحمها مع جماهير الأرض المحتلة ، سيستمر ويتواصل اليوم وغدا وبعد غد ، الى أن يتحقق النصر .

أما عن قضية لبنان الشقيق ، فقد ظل الموقف المصرى طوال عام ١٩٩٠ الفائت ، يقوم على أن أتفاق الطائف هو الأطار المناسب للمحافظة على مصالح جميع اللبنانيين بدون استثناء ، وانه يشكل السبيل الى اخراج لبنان من دوامة العنف وتحقيق الأمن والسلام فيه ، كما أكدت مصر مواصلة دعمها لجهود اللجنة الثلاثية العربية العليا فى العمل على مواكبة تنفيذ أتفاق الطائف ، وأستعدادها للقيام بكل ما تحتاجه مسيرة السلام فى لبنان ، حتى يتسنى لهذا البلد الشقيق استعادة وحدته واستقلاله وبسط سلطة الدولة اللبنانية وسيادتها على كافة الأراضى اللبنانية . كما عبرت مصر عن ألمها العميق للأحداث

الدامية التى عاشها لبنان وعانى منها شعبها ، اذ لم يكن الأقتتال حلا للأزمة ، ولم يكن من الممكن الا أن يؤدى الى المزيد من تعقيدها واستمرارها ، بما ينعكس سلبا على وحدة الدولة والشعب والمؤسسات ، يعوق مسيرة الانقاذ والوفاق والسلام .

وفى الحقيقة ، فان الهجوم اللبنانى السورى المشترك ، على قصر بعبدا فجر يوم ١٣ أكتوبر ١٩٩٠ ، واستسلام العماد ميشيل عون ، لم يكن بمنأى عن الظروف التى غدت تحكم العلاقات الدولية ، بعد أزمة الخليج ، وانعكاساتها المختلفة ، التى مكنت سوريا ، بموافقة لبنانية كاملة ، من اتخاذ قرار تصفية تمرد العماد المنشق على السلطة الشرعية ، واسقاط قوته . وباستسلام عون وجنوده للشرعية اللبنانية وطلبه اللجوء السياسى الى فرنسا ، تنتهى صفحة سوداء فى الحياة اللبنانية . وفى الوقت نفسه تبدأ صفحة جديدة عنوانها انتصار الشرعية فى مواجهة التمرد ، وهى صفحة تحمل الكثير من امكانات الاستقرار ، شرط تضافر جهود القوى السياسية اللبنانية معا فى تصفية الميليشيات المسلحة ، والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة تحديات اعادة البناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وبسط الأمن والشرعية فى ربوع لبنان الواحد الموحد .

وعلى مدى عام ١٩٩٠ الفائت ، واصلت مصر ادانتها للاعتداءات المتكررة التى تقوم بها اسرائيل على الأراضى اللبنانية ، كما ايدت صمود المواطنين فى الجنوب اللبنانى المحتل ، الذين يواصلون بشجاعة مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلى والاعتداءات المتكررة على أراضيهم ، وأكدت مصر ضرورة التزام اسرائيل بقرارات المجتمع الدولى ، وبصفة خاصة قرار مجلس الأمن رقم « ٤٢٥ » لعام ١٩٧٨ ، الذى أجمعت فيه ارادة المجتمع الدولى على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى اللبنانية ، وذلك فى مواجهة ما أعلنت عنه اسرائيل من عدم سماحها للحكومة الشرعية اللبنانية ببسط السيادة اللبنانية على جنوب لبنان . وترى الدبلوماسية المصرية ، أنه قد أصبح من الأمور الضرورية ، بل والملحة ، أن تقوم جميع الأطراف بمساعدة الشرعية اللبنانية على مواصلة تنفيذ كافة بنود وثيقة الوفاق الوطنى فى لبنان ، ومنها بسط السيطرة الشرعية اللبنانية على كامل التراب الوطنى اللبنانى ، وتحويل مضمون اتفاقية الطائف الى قوانين سارية وقابلة للتطبيق .

وبصرف النظر عما يكون قد أسفر عن أزمة الخليج وانقسام العالم العربى بين مؤيد للكويت أو متعاطف مع العراق ، وما قد يكون قد أعترى العلاقات المصرية مع بعض الدول العربية الشقيقة ، وخاصة الأعضاء فى مجلس التعاون العربى أو السودان أو غيرها من الدول التى تتقارب مواقفها مع الموقف العراقى ، فقد حرصت مصر على ان تستمر علاقاتها الثنائية غير السياسى بمعدلاتها الاعتيادية دون أن تعكس الأجواء السياسية على ما عداها من جوانب أو مجالات . كما يمكن القول أن عام ١٩٩٠ المنصرم قد سجل تطورا إيجابيا فى علاقات مصر مع كل من سوريا وليبيا والسعودية وباقى دول الخليج دون استثناء .

وجدير بالذكر أن مشكلة ديون مصر الخارجية المستحقة لكل من السعودية والامارات وقطر قد انتهت تماما ، فقد تنازلت هذه الدول الشقيقة الثلاث ، عن ديونها لدى مصر . والتى يبلغ حجمها أكثر من ٧ مليارات دولار . وقد تم الاتفاق من ناحية أخرى ، على أن تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية جديدة كل عام ، بعضها لتمويل ميزان المدفوعات على هيئة أموال سائلة ، وبعضها الآخر لتمويل مشروعات استثمارية محددة يتم الاتفاق عليها أولا بأول ، على أن تقدم مصر التكاليف الخاصة بكل مشروع ، وتقوم الدول العربية الثلاث بسدادها ، ويتم التشاور فى الوقت الحاضر بشأن تحديد حجم هذه المساعدات .

وهكذا تثبت شعوبنا ان وعيها بتاريخها المشترك ومصالحها المتطابقة ، لهو عنصر يشكل صمام أمان وأستقرار للحركة العربية المعاصرة ، كما أن قدرتها على التعبير عن هذا الجوهر ، بأشكال مختلفة وصور متنوعة ، قد تعاظمت ، بحيث أنه لم يعد هناك اصرار على قوالب جامدة تتقيد بها المسيرة العربية .

وفى هذا الأطار ذاته ، رحبت مصر بالوحدة التى اقامها اشقاؤنا فى اليمن العريق فى الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠ ، وجاء تعبيرها الأوضح عن ذلك بزيارة قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى صنعاء وعدن ، مؤكدا تأييده ودعمه الكامل للجمهورية اليمنية وتهنئته الخالصة للشعب اليمنى الشقيق . وقد رأت مصر فى هذه الوحدة تجسيدا لمبادىء الايثار والسمو والصدق والأخوة ، ودليلا على قدرة الانسان العربى وطاقاته اللامحدودة فى تجاوز الصعاب والعراقيل ، ومثلا يحفز الأمة على المضى فى تحقيق وحدتها على أساس من التراضى والقبول الديمقراطى ، وتحقيق التقدم والنهوض الحضارى .

وفى ضوء المعطيات التى يعيشها عالمنا العربى فى الوقت الراهن ، تبرز أهمية الأشارة الى ما غدا يكتسبه الخطاب العربى للعالم الخارجى من أهمية كبيرة ، خاصة بعد الثورة التى حدثت فى مجال الأعلام ووسائل الأتصال المرئية والمسموعة ، بحيث أصبحت تشكل جانبا كبيرا من رؤية الشعوب للأحداث والقضايا ، وتؤثر فى حكمها على مشروعيتها وعدالتها .

وانطلاقا من هذه الحقيقة ، وإيمانا منا بعدالة قضيتنا ومطالبنا ، فان الدبلوماسية المصرية تود التأكيد على ضرورة ان يكون الخطاب العربى فى هذه المرحلة بالذات ، خطابا انسانيا وعقلانيا ، متفقا مع قيم العصر ومفاهيمه ، متجانسا مع حقيقة موقفنا ، منزها عن التهويل والتهوين والمبالغة ، متجنبا كل ما يترتب عليه الأضرار بالمصالح القومية العليا .

أما عن موقف مصر من عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم فى القاهرة ، فقد سجل عام ١٩٩٠ ، نجاحا فى تحقيق عودة الأمور الى نصابها . فقد سعت مصر الى استصدار قرار من مجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٠ ، ينص على عودة الجامعة العربية الى مصر ، استنادا الى نص المادة العاشرة من الميثاق الذى يحدد القاهرة مقرا دائما لها . كما نص القرار على تشكيل لجنة عربية مصغرة للأعداد لتنفيذ ذلك ، مع اقامة مركز للجامعة بتونس ، وبقاء بعض المنظمات العربية به .

وفى دورة مجلس جامعة الدول العربية الطارئة التى عقدت بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٠ ، قرر المجلس الأعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتبارا من يوم ١٠ سبتمبر الماضى ، وتكليف الأمين العام بالنيابة ، الذى تولى شئون الجامعة مؤقتا بعد استقالة السيد الشاذلى القليبى فى سبتمبر من العام الفائت ، بإبلاغ القرار رسميا الى جميع الدول والمنظمات الدولية والأقليمية والمتخصصة والتنسيق مع دولة المقر الدائم (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الأمانة العامة بكافة اداراتها وأجهزتها الملحقة الى القاهرة ، على أن يتم ذلك فى موعد اقصاه ٣١ أكتوبر ، وذلك بإجماع الاثنتى عشرة دولة التى شاركت فى الأجتماع الطارىء . كما وافق مجلس الجامعة على قرار آخر بتشكيل لجنة خماسية جديدة من ممثلى كل من الأمارات ومصر وتونس وسوريا والمغرب ، كما خول القرار للأمانة العامة صلاحيات مجلس الجامعة للاشراف مع اللجنة الخماسية ، على نقل المقر .

وبالفعل عادت جامعة الدول العربية بصفة نهائية ورسمية الى مقرها الدائم فى مصر يوم أول أكتوبر ١٩٩٠ ، بعد غياب أستمر أكثر من احد عشر عاما ، واذ يعتبر ذلك حدثا تاريخيا ، فان الدبلوماسية المصرية تؤكد على ان مصر بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر مع كافة الدول العربية الشقيقة ستعمل

جاهدة على أن تبقى الجامعة العربية بيتا لكل العرب فى كافة الأوقات ، انطلاقا من اعتقادها الراسخ بأن الجامعة العربية فوق كل خلاف عابر بين الدول العربية . •

وفى الحقيقة فان عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة ، يلقى على العواصم العربية جميعها ، مسئوليات ومهام المواجهة مرحلة دقيقة وصعبة تجتازها الأمة ، كما يرتب على مصر ، دولة المقر ، والدولة العربية الأم ، مسئوليات خاصة لانتشال العمل العربى المشترك من مرحلة الفرقة والتشتت الى مرحلة رص الصفوف وتعبئة الطاقات .

واذا كانت أزمة الخليج ، برغم كل سلبياتها على مسيرة العمل العربى المشترك ، قد كشفت عن نقطة ضوء إيجابية ، هى ان قوة مصر ليست مجرد درع لحماية الوطن فقط ، وإنما هى ايضا درع لحماية الأمة العربية عندما تدعو الحاجة لذلك .

وهناك دائما فى حياة الامم والشعوب ، لحظات تظل لها أهمية خاصة على امتداد تاريخها ، وانعكاسات جذرية عميقة على مستقبلها ومصيرها . وأحسب أن الأمة العربية تواجه فى الوقت الحاضر لحظة من هذه اللحظات الحاسمة ، التى تمثل مفترق طرق يطرح علينا خيارات وبدائل محددة ، علينا أن نتدارسها ونتعرض لها بالاجابة المناسبة التى تتفق مع تحديات المرحلة وايقاع الاحداث فيها .

فليس من شك أن التداعيات السياسية والاقتصادية بل والانسانية الناجمة عن أزمة الخليج بعد تسويتها ستترك بصماتها على المنطقة لفترة طويلة ، وستفرض علينا تحديات جساما تفوق صعوبة عملية تسوية الأزمة نفسها ، ففور انحسار الأزمة ستبرز الضرورة الملحة الى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى بمختلف ابعاده المتشابكة والمتداخلة ، يترتب على ذلك حتما أهمية البحث عن مفهوم جديد للأمن القومى العربى . هذا المفهوم لا يجب أن يتسع قاصرا على حماية حدود المنطقة أو سلامة اراضيها من الخارج فحسب ، بل يجب أن يتسع نطاقة لحماية العالم العربى من الداخل أيضا تحقيقا لاستقرار الأوضاع داخليا بشكل كامل . ولعل هذا المفهوم الجديد سيحمل ف طياته مبادرات شتى مثل انشاء صندوق عربى للتنمية لضمجن التوظيف الأمثل للثروات فيما يحقق ازدهار المنطقة بأسرها ، او انشاء اتحاد برلمانى عربى تشجيعا لارساء دعائم نظم ديمقراطية حقيقية تأخذ بمبدأ التعددية فى الرأى والكلمة والحرية فى الفكر والتعبير والعمل على احترام حقوق الانسان ، وغيرها من المبادرات التى تضع فى المقام الأول حسابات المصلحة العربية العليا واستقرار شعوبها اتساقا مع منطق المتغيرات الدولية الجديدة .

رابعا : الدبلوماسية المصرية فى المجال الدولى :

وعلى النطاق العالمى الشامل ، تعمل الدبلوماسية المصرية بجهد دائب لايتوقف ، على اقامو علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، وتجد فى الاتجاهات الراهنة المتزايدة نحو تحسين المناخ السياسى فى العالم ، مايهىء الفرصة المواتية نحو علاقات افضل بين الدول والشعوب .

واذ تؤكد مصر فى سلوكها الدولى ، تمسكها بمبدأ سيادة وأولية القانون الدولى ومبادىء الشرعية ، وبضرورة ان يكون السلام هدفا استراتيجيا لسياسة كافة الدول والشعوب ، فجنها تستشعر الحاجة العاجلة لاقرار المفاهيم الجديدة فى العلاقات الدولية ، وضرورة اعلاء القيم الانسانية العامة ، وحق كافة الشعوب فى اختيار طريق تطورها ، وفى تقرير مصيرها ، واحترام تراثها الوطنى ، وتقاليدها ، وذاتيتها ، وتقدير ظروفها ، وأهمية ان تجد الممارسات الدولية المبادىء الأساسية للمساواة والعدالة واحترام السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

مصر والعلاقات مع الدولتين الكبيرتين :

شهد عام ١٩٩٠ ، نقلة نوعية فى العلاقات بين مصر وبين الأتحاد السوفيتى ، اذ جاءت الزيارة الرسمية والودية التى قام بها الرئيس محمد حسنى مبارك الى موسكو فى الفترة من ١٤ ـ ١٦ مايو الفائت ، تلبية لدعوة من الرئيس ميخائيل جوربا تشوف ، فى التوقيت المناسب تماما ، سواء من زاوية العلاقات بين البلدين ، أو من ناحية الوضع الدولى العام ، وما يستطيعه الطرفان تحقيقه بالتعاون فيما بينهما وبالتنسيق مع سائر القوى العالمية ، لصالح السلام والتقدم العالمى .

وقد اسهمت هذه الزيارة ، فى مجال العلاقات الثنائية بين البلدين ، فى وضعها فى اطارها السليم ، الذى يستثمر ايجابيات الماضى وتراكماته البناءة ، وينطلق الى المستقبل بأفاقه الرحبة بثبات وثقة ، على أساس المصالح المشتركة والتعاون المتبادل . وعلى مدى العام الفائت ، أكدت مصر والأتحاد السوفيتى عمليا عزمهما على الأستمرار فى تطوير علاقات الصداقة والتعاون البناء بينهما فى كافة المجالات ، وتعميق الحوار السياسى ، وتعزيز التنسيق فى المحافل الدولية لمصلحة السلام والأمن فى العالم ، كما تمابالفعل تبادل الأتصالات بين المسئولين فى البلدين ، على شتى المستويات ، وكذلك بين المؤسسات التنفيذية وغيرها من المؤسسات ، كما تم تحقيق الزيادة فى حجم التبادل التجارى والأقتصادى بين البلدين .

ورغبة فى تقنين التعاون المصرى والسوفيتى ، تم خلال زيارة الرئيس مبارك الى موسكو ، توقيع برنامج طويل الاجل لمدة عشر سنوات ، يستهدف زيادة وتوسيع وتعميق هذا التعاون فى المجالات الأقتصادية والتجارية والتقنية والعلمية على أسس ثابتة لفترة عقد كامل من السنوات ، من خلال المتاح من الامكانيات والاحتياجات ، ووفقا للقواعد القانونية السارية بين البلدين ، وذلك بهدف تحقيق المنافع المتبادلة واستغلال موارد القوى الطبيعية وخلق واعادة انشاء ، والتوسع ، فى مختلف المشروعات التى تشمل القطاعات الصناعية وهندسة القوى والزراعة والنقل والاسكان والتشييد ، ونقل التكنولوجيا ، والانجازات العلمية والتقنية ، وتدريب الأفراد فى المجالات المختلفة .

وبسبب الأقتناع بدور التجارة فى دفع النمو الأقتصادى فى كلا البلدين ، يركز الجانبان على أهمية زيادة تطوير التبادل التجارى بينهما على أسس ثابتة وطويلة الاجل ومتوازنة وقائمة على مبادىء المساواة والمصالح المشتركة ، واتفق الطرفان على توقيع اتفاق للتجارة خلال السنوات ٩١ ـ ١٩٩٥ ، بحيث يشمل تبادل سلع جديدة ، وخاصة السلع النهائية والمنتجات الصناعية وتشجيع العقود بين المؤسسات والشركات المتخصصة ، وكذلك تطوير التعاون بين رجال الاعمال والاتحادات الصناعية والغرف التجارية .

كما يتخذ الطرفان الاجراءات الضرورية لتطوير تدفق المعلومات بشأن امكانياتهما فى التصدير ، والبيانات المتعلقة بالسوق ، وكذلك تقديم التسهيلات المطلوبة لممثلى المؤسسات والهيئات فى كلا البلدين ، وذلك لرفع كفاءة العمل اخذا فى الأعتبار أهمية اقامة المعارض والأسواق الدولية لتسهيل سبل الأتصال بين رجال الأعمال . وتنفيذا لذلك أقيم بالفعل فى موسكو معرض للسلع المصرية المنتجة بواسطة القطاع الخاص ، وقد حقق المعرض الذى قام رئيس الوزراء السوفيتى بأفتتاحه مع الرئيس مبارك خلال زيارته الى الأتحاد السوفيتى ، نجاحا كبيرا .

وعلى مستوى التنسيق السياسى بين مصر والاتحاد السوفيتى ، يمكن القول ، ان درجة عالية من التشاور والتلاقى فى مواقف البلدين ، قد تحققت منذ بدء ازمة الخليج وحتى نهاية العام الفائت ، فالى

جانب الاتصالات التى تمت بين الرئيسين مبارك وجورباتشوف من خلال الرسائل التى حملها السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية خلال زيارته الى موسكو فى أغسطس من العام الماضى ، والسيد يفجينى بريماكوف عضو مجلس الرئاسة فى الاتحاد السوفيتى خلال رحلاته المكوكية فى المنطقة ، قام السيد الكسندر بيلونجوف نائب وزير الخارجية السوفيتى ، ومبعوث الرئيس السوفيتى بزيارة الى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث التقى مع السيد الرئيس ، ومع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ضمن جولة ، قام بها فى دول المنطقة ، لبحث تطورات أزمة الخليج ، وامكان تجنب المواجهة العسكرية لحل هذه الأزمة .

أما عن العلاقات المصرية ـ الأمريكية ، فيمكن القول انها قد دخلت خلال عام ١٩٩٠ ، مرحلة لم يعرفها من قبل تاريخ العلاقات بين البلدين ، كما شهد العام الفائت ، زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش الى القاهرة ، فى أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكى الى مصر منذ أثنى عشر عاما وهى الزيارة التى تناولت المحادثات التى دارت بين الرئيس المصرى والأمريكى خلالها ، آخر تطورات الموقف فى الخليج ، والقضية الفلسطينية ومشكلة لبنان والعلاقات الثنائية .

وخلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ المنصرم ، استقبلت القاهرة عددا من المسئولين الأمريكيين ، اذ قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بزيارة مصر مرتين ضمن زياراته الى دول منطقة الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج . كما قام وزير الدفاع الأمريكى بزيارة الى القاهرة كذلك ، الى جانب مسئولين أمريكيين آخرين واعضاء فى مجلس النواب والشيوخ ، وذلك فى اطار التشاور بين مصر والولايات المتحدة حول معطيات وتداعيات ازمة الخليج .

ولاشك ان العلاقات الثنائية المصرية ـ الأمريكية قد شهدت منعطفا جديدا بعد اسقاط الديون العسكرية الأمريكية على مصر ، وذلك باقرار الأجتماع المشترك للجنتى الاعتمادات بمجلس الشيوخ والنواب يوم ٢٦ اكتوبر ١٩٩٠ ، مشروع قانون المساعدات الخارجية الذى يتضمن بندا باعفاء مصر من ديونها العسكرية التى تبلغ ٧,١ مليار دولار ، ثم اقرار مجلس الشيوخ والنواب لهذا القانون فى اليوم التالى ، وبعدها اعتماد الرئيس بوش له .

وقد تم الغاء الديون العسكرية على مصر من خلال صيغة توقفت بموجبها مصر عن دفع اقساط هذه الديون وفوائدها ، اعتبارا من أول أكتوبر ١٩٩٠ وحتى ٣١ مارس ١٩٩١ ، كما تم الغاء ٩٠ ٪ من أصل الديون وفوائدها ، على ان يصدر الرئيس الأمريكى قرارا بالغاء المتبقى من الديون وهو ١٠ ٪ ، وبذلك تسقط الديون وفوائدها بالكامل قبل نهاية مارس ١٩٩١ . كما تضمن مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية للعام المالى الجديد ، بالاضافة الى الغاء الديون العسكرية ، حصول مصر على ١,٣ مليار دولار مساعدات عسكرية كمنحة لاترد ، وكذلك ٨١٥ مليون دولار كمساعدات اقتصادية ، ومائتى مليون دولار أخرى ، من فائض الحاصلات الزراعية ، على ان تحصل مصر على ١٢٥ مليون دولار لتوفير السيولة النقدية لها من جملة المساعدات الاقتصادية .

كما دعت واشنطن الى عقد مؤتمر دولى للدول والمنظمات الدائنة لمصر فى باريس فى ١٦ نوفمبر ١٩٩٠ . وقد شاركت أكثر من عشرين دولة فى أعمال هذا المؤتمر الذى بحث فى اجتماع مغلق الصيغ الملائمة لمعاونة مصر بغية تخفيف عبء الديون عن كاهلها فضلا عن دراسة السبل المتاحة لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الملحة .

ولا شك ان الغاء الديون العسكرية لمصر على الولايات المتحدة قد جاء تتويجا للجهود المكثفة التى بذلتها مصر لدى الحكومة الأمريكية ومجلسى الشيوخ والنواب فى الولايات المتحدة . كما أن عقد المؤتمر الدولى الذى دعت اليه واشنطن وشاركت فيه الدول التى لها ديون عسكرية على مصر كى تحذو حذو

الولايات المتحدة ، انما يعنى استفادة مصر عمليا من الثقل والوزن الدولى الامريكى . لتحقيق خطوة مماثلة مع الدول الاخرى الدائنة لمصر وهو ما يعد تعبيرا واضحا من الولايات المتحدة والكونجرس عن اهمية مصر ومكانتها الاقليمية .

وفى نفس السياق تشكلت لجنة استشارية دولية تضم عشرين دولة مانحة لتقرير حجم المساعدات للدول المضارة من أزمة الخليج ومن بينها مصر وقد عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام ١٩٩٠ ، الأول فى واشنطن ، والثانى فى روما برئاسة الولايات المتحدة .

وقد تناولت المحادثات المصرية ـ الأمريكية التى تمت بين الرئيسين مبارك وبوش طلب مصر زيادة حجم السيولة النقدية فى المعونة الأقتصادية الأمريكية لمواجهة أعباء الديون المصرية على الولايات المتحدة ، وكذلك ضرورة فتح السوق الأمريكية للصادرات المصرية الى جانب صادرات البترول حتى يمكن تقليل العجز التجارى الكبير بين البلدين ، وما يترتب عليه من عجز فى ميزان المدفوعات لصالح الولايات المتحدة ، خاصة وأن مصر هى أكبر شريك تجارى للولايات المتحدة بين دول الشرق الأوسط .

مصر والعلاقات مع الدول الأوربية :

تفرض الحقائق الجغرافية أن تكون لمصر علاقة خاصة بأوربا التى يقوم البحر المتوسط كبحيرة جسر تمتد بين الطرفين وتشدهما الى مصالح وروابط متنوعة عبر الزمن . واذا كانت أوروبا تنطلق اليوم لتحقيق أوروبا الموحدة المتصالحة ، بعد التغيرات التى حدثت فى اوروبا الشرقية عامة وفى الأتحاد السوفتى خاصة ، وبأقتراب اوروبا الغربية من الوحدة الأقتصادية الكاملة ، فان العلاقات المصرية الاوربية تكتسب اليوم بكل تأكيد ابعادا اكثر اهمية مما كانت عليه فى السابق . ومصر التى تعتبر من أهم شركاء اوروبا فى العالم الثالث ، فانها تعتبر كذلك أهم دول جنوب البحر المتوسط ـ خاصة فى ذلك الوقت الذى تدخل فيه العلاقات بين أوروبا ودول البحر المتوسط منعطفا جديدا يستهدف صياغة علاقات تعاون مستقبلية بين الطرفين .

وفى هذا الصدد أيدت مصر الورقة التى تقدم بها السيد ماتوتس المفوض الاوروبى ، والخاصة بالسياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية ، وذلك فى ضوء شمولية هذه الورقة لكافة أوجه التعاون والامكانيات المتاحة لتطويره فى شتى المجالات ، وما قد يتطلبه من وسائل وآليات تضمن انطلاقه الى تحقيق الأهداف المأمولة .

وفى نطاق التعاون بين الدول المنتمية الى البحر المتوسط ورغبة فى العمل على تدعيمه فى المرحلة القادمة شهد عام ١٩٩٠ تطورا ايجابيا له مغزاه وذلك فى حين استجابت مصر الى المبادرة الاسبانية الايطالية الخاصة بعقد مؤتمر للأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط واستضافت القاهرة الاجتماع التمهيدى لهذا المؤتمر الذى انعقد على مستوى كبار المسئولين فى الفترة من ٢ الى ٣ ديسمبر ١٩٩٠ . وقد شارك فى هذا الاجتماع غير الرسمى ممثلون عن كل من مصر وأسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال والجزائر ويوغسلافيا ومالطا . وقد ركز الاجتماع على ضرورة تراسخ المبادىء الاساسية لعقد مؤتمر الامن والتعاون فى البحر المتوسط استلهاما فى النجاح الذى حققه مؤتمر باريس للأمن والتعاون الاوروبى الذى انعقد فى شهر نوفمبر ١٩٩٠ لاسيما فى ضوء التوترات التى تتعرض لها المنطقة وذلك فى هذه الاونة . وقد أكد الاجتماع على أهمية الدور الذى يجب ان يشغله التعاون الاقتصادى بين دول منطقة البحر المتوسط فى اطار مؤسسى جديد فضلا عن ضرورة العمل على حماية البعد الانسانى واحترام مبادىء حقوق الانسان .

والى جانب ما يربط مصر بدول الجماعة الأوروبية من علاقات تعاون مباشرة من خلال البروتوكولات المالية المتتابعة التى تبرم بين الطرفين ، فان مصر تؤمن بأهمية توسيع آفاق هذا التعاون ، بحيث يشمل العالم العربى كله ، ومن هذا المنطلق كانت مشاركة مصر النشيطة فى الاجتماع الوزارى العربى الأوروبى الذى عقد فى باريس فى أواخر العام الماضى ، ودورها الايجابى فى الاسهام فى تطوير الحوار العربى ـ الأوروبى ، وفى العمل على الارتقاء به ، تعزيزا لعلاقات التعاون والصداقة بين المجموعتين .

ومن ناحية اخرى ، تجتهد الدبلوماسية المصرية فى بناء العلاقات بين مصر وبين دول شرق اوروبا على قاعدة المصالح المتبادلة والاستفادة من الرصيد الضخم الذى تتمتع به هذه العلاقات التى قامت فى السابق على أساس راسخ من الاحترام والفهم المشترك لحق الشعوب فى الاستقلال والتحرر وتقرير المصير ، وحرية اختيار أنظمتها الاجتماعية ، وذلك فى ضوء المتغيرات الحاصلة فى هذه الدول ، وبما يخدم تطوير مواقفها من القضية الفلسطينية والقضايا العربية عامة .

واذا كانت الضرورة تقتضى العمل على بلورة أسس وتوجهات سياسة عربية جديدة نحو دول اوروبا الشرقية . التى تميل الى فتح ابواب هجرة رعاياها من اليهود الى اسرائيل ، فى محاولة لوقف المخاطر المتضمنة فى هذا التطور ، فان الأمر يدعونا الى العمل على تكثيف الاتصالات مع الدول الأوروبية الغربية ، والتركيز الدعائى تجاهها لفتح ابوابها أمام اعداد محددة من المهاجرين اليهود سواء السوفيت أو من أوروبا الشرقية ، وذلك فى ضوء المسئولية التاريخية لأوروبا تجاه المشكلة الفلسطينية ، وتجاه المسألة اليهودية وما تعرض له اليهود من معاناة ، وبما يسمح بتخفيف الضغط والتوتر فى منطقة الشرق الأوسط .

ولا يخفى ما يمكن ان تنطوى عليه هذه الدعوة من توجه عربى اكثر واقعية وانسانية ، من المنتظر ان يلقى قبولا دوليا ، من منطلق أنه لا يعارض حق الانسان عموما فى الهجرة أو حق اليهود فى ذلك ، وإنما يأمل فى توزيع المسئولية الدولية عن قضية لسنا وحدنا طرفا فيها . كما ان تلك المداخل والمنعطفات للتعامل مع هذه المشكلة ، تمثل مواجهة ذات صبغة حضارية تتلاءم مع الفهم الأوروبى لحقوق الانسان .

وإيمانا من مصر بأن هناك حاجة اليوم اكثر من أى وقت مضى لمزيد من الاعتماد المتبادل بين كل الدول والشعوب فى العمل على حماية السلام والأمن ، واقتناعا منها بأن القضاء على خطر الحرب النووية ، هو الشرط الأساسى لحماية الحضارة الانسانية ، فقد تلقت القاهرة بالابتهاج والارتياح النتائج التاريخية التى أسفرت عنها القمة الثانية لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى التى عقدت فى باريس خلال الفترة من ١٩ ـ ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ .

والدبلوماسية المصرية التى تدرك ان النتائج بالغة الأهمية التى توصلت اليها هذه القمة التاريخية ، ليس فقط لأمن واستقرار اوروبا ، بل ومستقبل البشرية جمعاء ، فانها على قناعة كاملة بأن هذه النتائج سيكون لها انعكاسات إيجابية وبناءة ومباشرة على الأمن والاستقرار فى العالم العربى ، وفى منطقة الخليج ، وفى حوض البحر الأبيض المتوسط .

ولا يخفى ان المواثيق التى تم التوقيع عليها فى إطار القمة الثانية للأمن والتعاون الأوروبى ، قد استلهمت مجموعة من المبادىء السياسية فى العلاقات الدولية ، فى مقدمتها تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها فى ممارسة العلاقات بين الدول ، ومراعاة مقتضيات الجوار الجغرافى ومبادىء حقوق الانسان والديمقراطية القائمة على التعددية . وهى المبادىء

التى طالما ترجمتها مصر فى سياستها فى الداخل والخارج ، اقتناعا منها ، لا حيدة عنه ، من أنها فى جوهرها ، تمثل دعامة طيبة للأمن والاستقرار فى العالم عامة ، وفى الشرق الأوسط بصفة خاصة .

وإذا كانت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسئولين فى مصر وبين المسئولين فى الدول الأوروبية دائما كثيفة ومستمرة ، فان أزمة الخليج التى انفجرت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، قد أدت الى زيادة هذه الاتصالات بهدف التنسيق فى المواقف ودراسة آخر التطورات فى الأزمة والحوار حول انسب الطرق لحلها فى إطار سلمى يجنب المنطقة الأهوال الناجمة عن المواجهة العسكرية ذات الآثار التدميرية الواسعة ليس فقط على الدول العربية ولكن على الدول الأوروبية كذلك . فقد قام السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بعقد محادثات مكثفة مع وزير الخارجية السوفييتى ادوارد شيفرنادزه فى موسكو ثم وزير خارجية المانيا الفيدرالية هانز دتريك جنشر فى بون ، وفى نفس الشهر قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتسليم رسالة من الرئيس محمد حسنى مبارك الى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران فى شهر أغسطس ١٩٩٠ ، وفى نفس الشهر شهدت القاهرة زيارة وفد الترويكا الأوروبية الذى ضم وزراء خارجية ايطاليا وايرلندا بالاضافة إلى مساعد وزير خارجية لوكسمبورج ، وقد رافق الوفد أيضا المفوض الأوروبى ماتوتاس . كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية البلجيكى ووزير الدفاع الفرنسى فى شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، وبعدها الرئيس الفرنسى نفسه بمناسبة افتتاح جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية ، وكذلك وزير الخارجية الايطالى ووزير الخارجية البريطانى ، ورئيس الجمهورية التركى تورجوت اوزال خلال شهر اكتوبر ١٩٩٠ ، كما تلقى الرئيس مبارك رسالة خطية من الرئيس التركى ، قام بتسليمها لسيادته وكيل وزارة الدولة لصناعات الدفاع بتركيا فى شهر نوفمبر الفائت . كما اجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى روما مع كل من رئيس وزراء ايطاليا ووزير خارجيتها ، خلال شهر نوفمبر ١٩٩٠ . ومن ناحية اخرى التقى الرئيس مبارك مع وزير خارجية يوجوسلافيا خلال الزيارة التى قام بها سيادته الى دمشق فى نوفمبر الماضى ، كما أجرى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية محادثات مع نظيره اليوجوسلافى فى مجال التنسيق بين البلدين فى إطار حركة عدم الانحياز ، وحول وسائل دعم العلاقات الثنائية المصرية ـ اليوغوسلافية .

مصر والعلاقات مع الدول الآسيوية :

ترتبط مصر بآسيا ارتباطا عضويا ، باعتبار أن جزءا من أراضيها يقع فى القارة الآسيوية وتشهد السنوات الأخيرة تزايد فى اهمية العلاقات المصرية الآسيوية ، كما تتكثف الاتصالات بين المسئولين المصريين وبين المسئولين فى مختلف الدول الآسيوية . وفى غضون عام ١٩٩٠ المنصرم ، قام الرئيس محمد حسنى مبارك بزيارة كل من كوريا الشمالية والصين . كما استقبلت القاهرة وزير الخارجية اليابانى فى اغسطس من العام الفائت ، ورئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » فى اكتوبر من نفس العام . وهى الزيارة التى أسهمت فى تطوير العلاقات المشتركة بين البلدين ودعمها فى المجالات الاقتصادية والتجارية ومشروعات الطاقة والتعليم والثقافة والسياحة . ومن ناحية اخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى طوكيو فى مايو من العام الفائت ، لبحث وسائل دفع التعاون الثلاثى المصرى ـ اليابانى ـ الافريقى ، الذى حقق نتائج ايجابية عادت بالنفع على الجانب الافريقى وزادت من اهتمام اليابان بالقارة الافريقية . كما قام سيادته بزيارة اخرى الى اليابان ممثلا للرئيس محمد حسنى مبارك فى احتفالات اعتلاء الامبراطور اكيهيتو عرش اليابان فى نوفمبر ١٩٩٠ .

وبعد اندلاع ازمة الخليج ، حرص الرئيس مبارك على ايفاد مبعوث خاص يحمل رسالة من سيادته

الى رئيس وزراء الهند حول الموقف المصرى من الأزمة ، ومن ناحية أخرى قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة الى الهند خلال شهر نوفمبر من العام الفائت ، التقى فيها مع المسئولين فى الحكومة الهندية ومع القيادات الحزبية فى الهند . وفى اكتوبر من عام ١٩٩٠ ، تسلم الرئيس مبارك من الرئيس الأندونيسى سوهارتو رسالة حملها وزير التجارة الأندونيسى الذى ترأس وفد بلاده فى اللجنة المشتركة بين البلدين التى تدارست وسائل زيادة التبادل التجارى بين مصر وأندونيسيا ، وتنسيق دور رجال الأعمال فى البلدين للعمل على زيادة الصادرات .

أما الصين التى تحتفظ مع مصر بعلاقات وطيدة الأواصر ، فقد سجل العام المنصرم زيارة وزير الدفاع الصينى الى القاهرة فى شهر يونيو تلتها زيارة وزير خارجية الصين فى نوفمبر ١٩٩٠ حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الرئيس الصينى يانج شان كون . كما اجرى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية محادثات فى بكين خلال نفس الشهر مع الرئيس الصينى ومع وزير الخارجية وغيرهم من المسئولين الصينيين .

مصر والعلاقات مع الدول اللاتينية :

ان انتماء مصر ودول امريكا اللاتينية الى مجموعة دول العالم الثالث ، يشكل اساسا متينا لاستمرار التفهم والتأييد المتبادل لسياسة كل من الطرفين للطرف الأخر ، وعلى زيادة حجم العلاقات بين مصر وبين هذه المجموعة من الدول التى تربطها علاقات تقليدية تقوم على الاحترام والصداقة والتعاون المشترك .

وتعمل الدبلوماسية المصرية جاهدة على تطوير امكانيات دفع العلاقات المصرية/اللاتينية الى الأمام ، فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعلمية والزراعية ، وتبادل المعلومات حول مشكلة المديونية الخارجية التى تعانى منها جميع دول العالم الثالث .

وقد شهدت مصر خلال عام ١٩٩٠ عددا من الزيارات الهامة التى قام بها لفيف من المسئولين فى دول امريكا اللاتينية وأهمها زيارة وزير خارجية شيلى الى القاهرة شهر مايو والتى تلتها زيارة وزير خارجية أوروجواى فى شهر يونيو فوزير خارجية كولومبيا فى شهر يوليو ثم وزير خارجية الأرجنتين فى شهر سبتمبر فرئيس البرلمان الأرجنتينى فى شهر نوفمبر من نفس العام .

كما التقى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية على هامش اجتماعات قمة كوالالمبور لمجموعة الدول الخمس عشرة للتشاور والتعاون بين الجنوب والجنوب الذى انعقد فى الفترة من ١ إلى ٣ اغسطس ١٩٩٠ بالعديد من ممثلى رؤساء دول وحكومات عدد من دول امريكا اللاتينية وهم السادة رئيس جمهورية فنزويلا ورئيس وزراء بيرو ووزير خارجية البرازيل ونائب وزير خارجية المكسيك .

مصر والمنظمات الدولية :

تنشط مصر فى العديد من المنظمات الدولية والتجمعات العالمية المختلفة سواء فى منظمة الامم المتحدة أو منظمة المؤتمر الاسلامى أو مجال مجموعة حركة عدم الانحياز أو حركة الدولية الاشتراكية .

مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى :

يعتز الشعب المصرى بالانتماء الى الأسرة الاسلامية الواحدة ، كما عملت مصر دائما على اعلاء قيم الاسلام الرفيعة ، ومبادئه السامية ، والالتزام بروحه الغراء ، التى تقوم على السماحة والمساواة ، ومن ثم فقد كان من الطبيعى ان تسعى مصر الى استضافة الدورة التاسعة عشرة لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى خلال الفترة من ٣١ يوليو - ٥ اغسطس ١٩٩٠ ، تحت شعار « السلام والتكامل والتنمية » .

ومما أضفى أهمية خاصة على هذه الدورة من اجتماعات وزراء خارجية الدول الاسلامية ، ان صادف انعقادها مرور عشرين عاما على قيام منظمة المؤتمر الاسلامى ، وهى فترة شهد فيها المجتمع الانسانى تطورات مثيرة وتغيرات جذرية عميقة ، كان لابد أن تجذب أهتمام الدول الاسلامية ، فتتعهدها بالدراسة الموضوعية والتحليل العلمى ، قصد التعرف بدقة على طبيعتها ومداها ، واستخلاص آثارها ونتائجها ، فى الحاضر والمستقبل ، من اجل زيادة قدرتنا على التأثير فيها ، وتوجيهها الى المسار الذى يحمى مصالحنا ، ويخدم قضايانا .

وتؤمن مصر بأن التضامن الاسلامى ، ينبغى ان يكون حجر الزاوية فى كل عمل تقوم به الدول الاسلامية ، أو مسئولية تتصدى لها ، لأن التحديات المعاصرة ، أصبحت تتجاوز قدراتنا الفردية مهما تعاظمت ، وتستعصى على الجهود المتفرقة والمحاولات غير المنسقة ، وان تعددت وتضاعفت . كما لابد وان يقوم التضامن فى داخل الأسرة الاسلامية الكبيرة ، على التسليم بوحدة المصلحة والمصير بين كافة الشعوب الاسلامية ، التى تنتمى جميعا دون استثناء لدائرة العالم الثالث ، وما تواجهه من مصاعب تنموية فى مسعاها لتحقيق كفايتها من الغذاء ، وتطوير نظم الانتاج والادارة واستيعاب اساليب التكنولوجيا الحديثة ، ومواجهة المطالب المتزايدة للأجيال الجديدة من ابنائها .

ولاشك ان التضامن الاسلامى ينطوى بالضرورة على التزام أساسى وجوهرى ، علينا تجسيده فى تعاملنا اليومى مع بعضنا البعض ، وهو الألتزام بتسوية الخلافات التى تنشب بين الدول الاعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، بالطرق الودية التى تتفق مع المصالح المشتركة والأهداف الواحدة .

ومن هذا المنطلق ، ترى الدبلوماسية المصرية ، ان منظمة المؤتمر الاسلامى ، مؤهلة للقيام بدور أكبر فى تسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء بها بالوسائل السلمية الودية وبعيدا عن أساليب الصراع والعداء التى تتناقض تماما مع مبدأ الانتماء لاسرة واحدة .

وبسبب ما داهم المؤتمر خلال انعقاده من احداث غزو العراق للكويت ، فقد بادر باصدار بيان قوى ادان فيه العدوان العراقى ، وطالة بضرورة انسحاب القوات العراقية . وبعدم ترتيب أية آثار على الغزو وأعتباره انتهاكا لمبادىء المنظمة . كما أعرب المؤتمر عن تضامنه مع الكويت ونظامها الشرعى برئاسة الشيخ الصباح رئيس الدولة ، ورئيس القمة الاسلامية الخامسة . وصدر عن المؤتمر بيان بتوافق الآراء ، جاء استكمالا لقرار مجلس الأمن والجامعة العربية فى هذا الشأن .

ولعل أهم أنجازات المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية ، اصداره « اعلان القاهرة » بشأن حقوق الانسان المسلم ، وذلك كتتويج للمداولات الخاصة باعداده ، داخل منظمة المؤتمر الاسلامى قرابة اربعة عشر عاما .

كما شاركت مصر أيضا فى اجتماع مكتب تنسيق وزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى حيث رأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الاجتماع الذى أنعقد فى نيويورك فى مطلع شهر أكتوبر ١٩٩٠ على هامش اجتماعات الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، وقد حضر الاجتماع سمو أمير الكويت باعتباره رئيسا لمؤتمر القمة الخامس لمنظمة المؤتمر الاسلامى .

وفى الحقيقة تعمل الدبلوماسية المصرية من خلال نشاطها الفاعل فى منظمة المؤتمر الاسلامى ، على جعلها قادرة على فرض نفسها فى قلب الأحداث ، فلا تعيش على هامش التغيير ، بل تخرج الى العالم وتتفاعل مع غيرها بالأخذ والعطاء ، وأن تقيم علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى من منطلق التعاون فى المسيرة المشتركة على طريق السلام والتقدم والرخاء .

مصر وحركة عدم الانحياز :

ان مصر التى اكدت دوما التزامها بحركة عدم الانحياز ، لتؤمن بأهميتها وبضرورتها فى تحقيق التطور المتكافىء فى مجال العلاقات الدولية . ولاشك ان الأحداث والتطورات التى يموج بها عالم اليوم ، وخاصة بعد ان وضعت الحرب الباردة أوزارها ، انما تكشف عن الدور الرائد الذى يمكن أن تقوم به الحركة فى رسم الصورة الجديدة للمستقبل ، فى مواجهة الأخطار الفادحة التى تهدد استمرار التقدم على كوكبنا .

وإذا كانت حركة عدم الانحياز ، ظلت منذ بداية قيامها ، هى الحصن الذى يلوذ به الضعفاء من ويلات المجابهة المروعة التى كان يهدد بها صراع الجبابرة الاقوياء ، فان الأهداف الجديدة التى ترتسم فى الأفق اليوم ، ويتعين على الحركة أن تتصدى لتحقيقها ، بفكر متطور وعمل ديناميكى نشيط ، ما تزال هى ذاتها امتدادا لجوهرها الأصيل ، الذى غدا يتمثل الآن فى العمل على دعم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وحماية مصالح ضعفاء المعمورة وفقرائها ، وبلورة طموحاتهم حتى تتهيأ لهم القدرة ، على الدخول فى حوار منتج وبناء مع الشمال ، يستهدف سد الهوة بين الطرفين ، وتحويل التطورات الايجابية المتولدة عن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب ، الى نهضة جديدة لشعوب العالم كله .

وفى ظل التغيرات الجذرية والمتلاحقة التى تموج بها الساحة الدولية اليوم ، انعقد الاجتماع التنسيقى لوزراء خارجية حركة عدم الانحياز بمقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى ٤ أكتوبر ١٩٩٠ . وقد القى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بصفته رئيسا لوفد مصر كلمة أكد فيها على اهمية استجابة الحركة للمتغيرات الدولية الراهنة وتكيف مبادئها مع مناخ الوفاق الدولى الجديد . كما دعا أيضا الى ضرورة دعم وترسيخ دور الحركة فى دفع حوار ايجابى وبناء بين الشمال والجنوب وتعميق أواصر علاقات التشاور والتعاون بين دول الجنوب والجنوب .

كما شهد عام ١٩٩٠ ايضا اتصالات مكثفة بين مصر وغانا للتحضير للمؤتمر الوزارى لحركة عدم الانحياز المقرر عقده فى « اكرا » فى النصف الثانى لعام ١٩٩١ .

وتحقيقا لنفس الهدف ، ومتابعة من حركة عدم الانحياز لما يعيشه العالم من مرحلة توافق دولى شامل حول ضرورة سيادة السلام العادل بين جميع البشر ، والتكاتف معا من أجل معالجة تلك التحديات الخطيرة التى تهدد البقاء الكونى نفسه ، فانها تتشبث بالأمم المتحدة كأسلوب أمثل للتعاون بين وحدات المجتمع الدولى ، وكجهاز فعال ينبغى تأكيد دورة فى حل المنازعات وتعميق الشرعية الدولية وتجسيد التكافل والتضامن على المستوى العالمى .

وتقوم الرؤية المصرية ، على ان حركة عدم الانحياز تملك من مقومات الحيوية والقدرة الذاتية ، ما يمكنها من إعادة رسم دورها ، الذى يتفق مع مهامها الجديدة على المسرح الدولى ، وتعزيز مكانتها ، وتعظيم اسهامها فى صيانة السلام وصنع التطور .

مصر والدولية الاشتراكية :

كان قبول الحزب الوطنى الديمقراطى ، الحاكم فى مصر ، فى عضوية حركة الدولية الاشتراكية فى يونيو ١٩٨٩ ، ايذانا ببدء النشاط المصرى فى هذا المحفل السياسى الدولى العريق . اذ بادر حزبنا الى توجيه الدعوة لاستضافة اجتماع مجلس حركة الدولية الاشتراكية ، وهو الاجتماع الذى التأم بالفعل بالقاهرة خلال الفترة من ٢١ - ٢٣ مايو ١٩٩٠ .

وقد شارك فى اجتماع مجلس الدولية الاشتراكية ، الذى جاء انعقاده بالقاهرة كأول سابقة لاجتماعات يعقدها فى دولة من دول العالم الثالث ، واحد وسبعون حزبا من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المنتمية الى اكثر من ستة واربعين دولة من مختلف بقاع العالم . وتم انتخاب السيد وزير

الدولة للشئون الخارجية وعضو الأمانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى نائبا لرئيس الدولية الاشتراكية عن المنطقة العربية .

كما مثل السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماعات مجلس حركة الدولية الاشتراكية الذى انعقد فى نيويورك فى الفترة من ٨ الى ٩ أكتوبر ١٩٩٠ ، والذى دارت اعماله حول موضوع مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب فى التسعينات . وقد عبرت الكلمة التى القاها السيد وزير الدولة عن ترحيب العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة وببدء حقبة جديدة فى تاريخ الانسانية تسودها سياسة الوفاق والتعاون . كما عكست كلمته من جانب آخر القلق الذى يساور دول العالم الثالث ازاء المتغيرات الدولية الجديدة خشية ان يتم التقارب بين الشرق والغرب على حساب الأهمية السياسية والاقتصادية للدول النامية بالنسبة للدول المتقدمة . كما دعت كلمة السيد وزير الدولة الى ضرورة التوصل الى صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب على أسس اكثر عدالة كما اكدت على أهمية تشجيع التعاون الاقليمى المتعدد الاطراف دفعا للحوار بين الجنوب والجنوب وتضييقا للفجوة المتزايدة بين دول الشمال والجنوب .

ولاشك ان حركة الدولية الاشتراكية ، التى تتطابق السياسة الخارجية المصرية مع أغراضها مقاصدها ، الساعية الى ارساء العدالة الاجتماعية ، والقضاء على كافة اشكال القهر الاجتماعى والسياسى ، تزداد أهميتها فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، كما يزداد أهمية الدور الذى يتعين على الجركة الاضطلاع به فى العمل على توسيع دائرة التعاون والتعايش بين الدول جمعاء ، وتكريس نتائج الانفراج الدولى لصالح البشرية بأسرها:-

وتجهد الدبلوماسية المصرية فى الدعوة الى توسيع نطاق الحركة وفتح أبواب عضويتها امام دول العالم الثالث ، تحقيقا لأكبر قدر من التوازن والتكافؤ بين مصالح الدول المتقدمة الغنية وبين مصالح واحتياجات الدول النامية ، وفى تحفيز همة الحركة للعمل على احياء الحوار بين الشمال والجنوب ، للحيلولة دون قيام ستار حديدى من نوع جديد ، يقسم العالم افقيا بين شمال غنى وجنوب فقير .

مصر والأمم المتحدة :

تواصل مصر تأييدها ودعمها الكامل للأمم المتحدة ، والتزامها بميثاقها وأهدافها ومبادئها ، التى استقرت فى ضمير شعبنا وشعوب العالم الثالث ، والتى ستظل مصدر الهام لنا فى صياغة الاطار الذى يحكم حركتنا الدولية .

ولعل ابرز النشاطات التى شهدها مقر الأمم المتحدة فى نيويورك فى عام ١٩٩٠ الفائت هو مؤتمر « قمة الطفولة » ، الذى شارك فى الدعوة اليه الرئيس محمد حسنى مبارك مع رؤساء جمهوريات وحكومات المكسيك وكندا والسويد ومالى وباكستان . وقد حضر المؤتمر ٧٢ رئيس دولة وحكومة . هذا وقد سجل الرئيس مبارك فى رسالته إلى المؤتمر جهود مصر فى مجال رعاية الطفولة ، مؤكدا ان مصر اتخذت مختلف الاجراءات من اجل وضع العناصر الرئيسية التى تضمنتها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل موضع التنفيذ ، قبل بدء سريانها على المستوى العالمى وتناولت السيدة قرينة السيد الرئيس ورئيسة وفد مصر لدى القمة فى الكلمة التى القتها باسم مصر وضع الطفل المصرى باعتباره نموذجا حيا لطفل العالم الثالث ، موضحة ان مصر قد بدأت فعلا فى تحقيق الأهداف التى عقد من اجلها المؤتمر وذلك باعلان رئيس الجمهورية الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٩ عقدا لحماية ورعاية الطفل المصرى ، وانشاء المجلس القومى للطفولة والأمومة ليضع لرعاية الطفل سياسة مستمرة ومستقرة .

ولاشك ان قمة الطفل تعد تطورا فريدا فى تاريخ العلاقات الدولية ، يدل على ارتقاء العمل السياسى فى

عالمنا المعاصر ، وبعد نظر القادة فى التطلع الى معالجة الامور ، ليس فقط ذات الأولوية الحالية ، بل وأيضا الآثار المستقبلية وبعيدة المدى ، فاطفال اليوم هم أعمدة بناء الغد ، وهم قادة المستقبل .

ان الفكرة التى نشأت فى أذهان العاملين المخلصين فى صندوق الأمم المتحدة للطفولة ، ثم جرى تبنيها من قبل قادة الدول الست الداعية الى المؤتمر ، قد وجدت أرضا دولية خصبة من قادة العديد من الدول فى الشمال والجنوب . وكانت الاستجابة الكبيرة للدعوة الى قمة الطفولة على هذا النحو غير المسبوق ، لدلالة واضحة على طبيعة العصر الذى تتجه اليه فى العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو العصر الذى يجعل حقوق الانسان ركيزة العلاقات الدولية .

وانطلاقا من ايمان مصر الراسخ بوحدة مصير الانسانية وبحكمتها الجماعية ، فقد واصلت دعوتها الى ضرورة مضاعفة المجتمع الدولى لجهوده من اجل اقامة عالم خال من العنف ومن الاسلحة النووية ، على أساس التخلى عن سياسات المواجهة والبحث عن توازن مقبول للمصالح ، وتعاون واسع النطاق ومتنوع ، وثقة وتفاهم متبادلين بين الشعوب .

وتجسيدا لهذه الدعوة ، اعلن الرئيس محمد حسنى مبارك فى ابريل من عام ١٩٩٠ الفائت ، عن مبادرة تتضمن مشروعا لازالة كل اسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط ، بما فى ذلك الاسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية . ولاشك ان انفجار أزمة الخليج على هذا النحو الذى يهدد باندلاع حريق هائل فى المنطقة كلها ، ليؤكد على الحاجة الملحة الى تنفيذ هذه المبادرة تحقيقا للهدف منها فى حماية أمن كل دول الشرق الأوسط .

وعلى ذات الشاكلة ، واصلت مصر مطالبتها باعتبار الشرق الاوسط منطقة منزوعة السلاح النووى ، وبأن تلتزم دول المنطقة بحظر دخول الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وتدعو مصر اسرائيل الى الانضمام لاتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية ، وقبول الضمانات التى تقررها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تدعو الى اتخاذ كل الاجراءات الأخرى الكفيلة بتخفيف حدة التوتر ووقف سباق التسلح بالمنطقة ، وبناء الثقة بين الاطراف . فالدروس المستخلصة الآن تؤكد اكثر من أى وقت مضى ، ان اسرائيل او اية دولة اخرى ، لا تستطيع ان تحقق امنها بقوة السلاح ، وكذلك الدول العربية ، كما لا يمكن تحقيق الأمن على حساب تهديد أمن الدول الأخرى .

وهكذا يتبين بوضوح وجلاء ، من واقع جردة الحساب الخاصة بجهدنا الخارجى على مدى العام الفائت ، كيف ان لكل غرس طيب ، حصاد وافر ، اذا تعهده اصحابه بالرعاية والاخلاص والاصرار على بلوغ القصد .

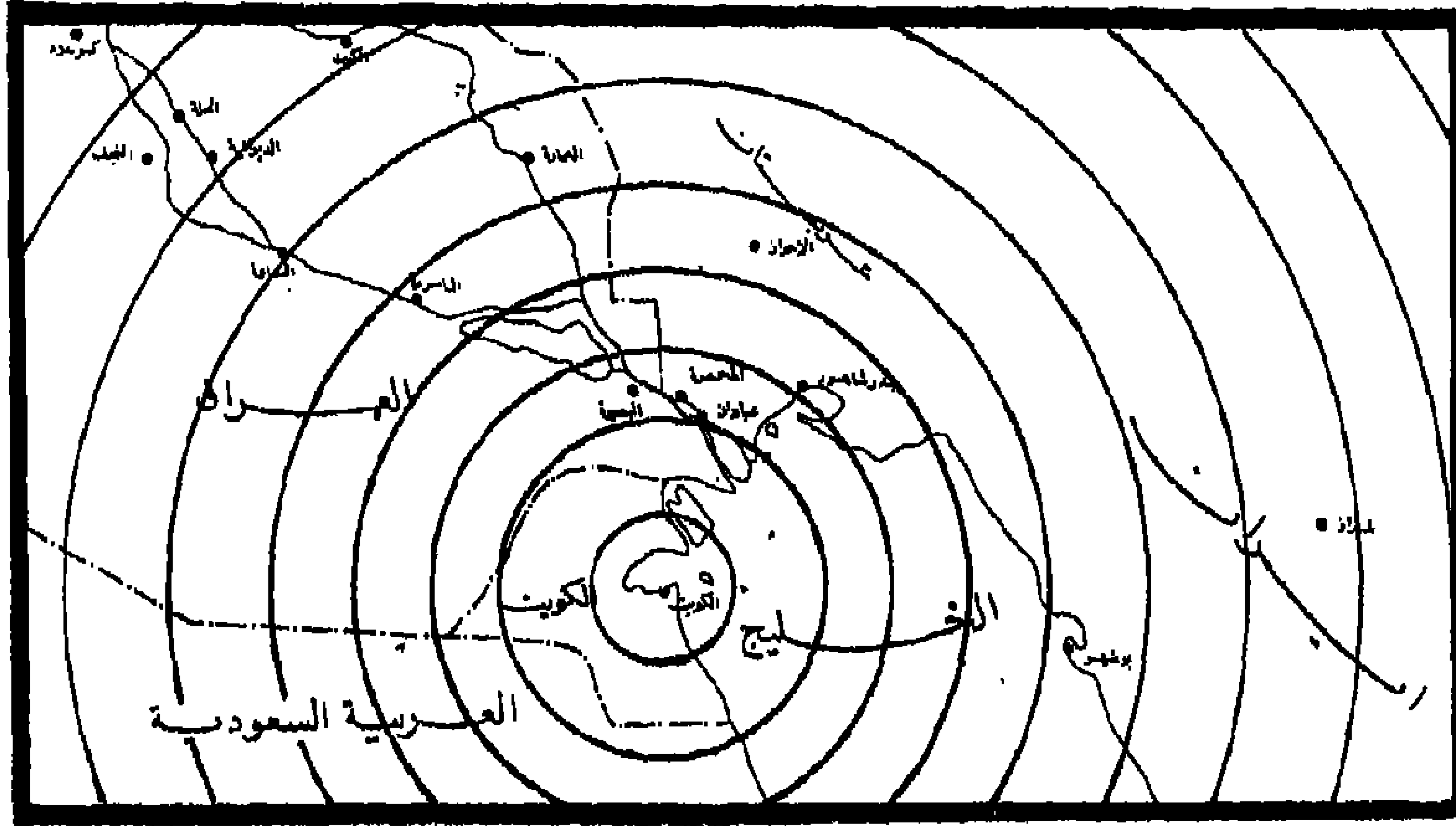
د . بطرس بطرس غالى

ملف العدد

أزمة الخليج .. التطورات والاحتمالات

محتويات الملف

[١] تقديم . حسن ابوطالب ....
[٢] السياق الاجتماعي السياسى العربى للازمة ....
[٣] محددات واهداف السلوك العراقى ....
[٤] سوريا والأزمة .. فرص المكاسب الاقليمية والدولية ......
[٥] التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة ....
[٦] المبادرات السياسية وامكانات نجاحها ....
[٧] دول الجوار الجغرافي : حسابات المكسب والخسارة .....
[٨] ازمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد ....
[٩] الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية .
[١٠] مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة ....
[١١] مجلس الأمن الدولي وادارة الأزمة ....
[١٢] أزمة العمالة المصرية العائدة ....
[١٣] تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية ....
[١٤] أسعار النفط قبل وبعد الأزمة ....
[١٥] تمويل الحشد العسكرى في الخليج . دلالاته واثاره ....
[١٦] السلوك العسكرى ومحدداته ....
[١٧] تصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية
[١٨] كتب حول الأزمة ....
[١٩] وثائق خاصة بالأزمة (٢) ....
[٢٠] يوميات الأزمة (٢) ....



[١] تقديم : حسن أبوطالب

جدلية المواجهة العسكرية والتسوية السياسية

مازالت أزمة الغزو العراقي للكويت تهز بعنف بالغ عمليات تشكل النظام الدولى الجديد ، ولقد حملت الشهور الخمسة الماضية ـ والتى هى عمر الأزمة زمنيا ـ كثيرا من التطورات ةالتحركات والمناورات ، والتى يمكن وضعها جميعا تحت عنوان كبير وهو « السباق بين جهود التسوية السياسية والعمل العسكرى ».. واذا كان للعمل العسكرى مخاطره المحتملة والمؤكدة ، فان للتسوية السياسية صعوباتها ومشكلاتها الفريدة والمعقدة . وكل من المخاطر المحتملة والأكيدة ، والمشكلات الظاهرة والخفية كانت وستمثل كوابح للجوء الى أحد هذين الخيارين طالما استمرت صيغة المعادلة السياسية ـ العسكرية على النحو الذى كانت عليه طوال الشهور الخمس الماضية .

وعلى أية حال فان مخاطر العمل العسكرى تثير فى الذهن تساؤلات عديدة ، يصعب القول أن حدود الايذاء الناتجة عن هذا التحرك قد تقف عند حدود العراق وحسب ، ويبدو فى الأفق أن الايذاء المتوقع سيكون ايذاء شاملا لطرفى المواجهة المباشرة جنبا الى جنب هؤلاء الذين يعدون انفسهم غير معنيين مباشرة بالأزمة الخليجية . وهؤلاء الذين يمنون انفسهم بحصد بعض المنافع ـ مثل ايران واسرائيل ـ فى حال توجيه ضربة عسكرية للعراق ، يعرفون قبل غيرهم انهم رهائن « لأمنيات »

بعيدة التحقيق ، فمهما كانت قدرة الحشود العسكرية المناهضة للعراق ، وايضا مهما كانت التصورات المبالغ فيها عن عمق الضربة العسكرية التى ستوجه للعراق ، فهناك قدرة ـ قد تكون ضئيلة للغاية ـ ستظل تؤهل العراق بتوجيه ضربة عسكرية معاكسة وفى اتجاهات عدة . وقد يخسر العراق المواجهة ، ولكن الحصيلة الكلية ستكون خسائر على الجميع ، العرب فى المقدمة ، ثم النظام الدولى الجديد ، والاقتصاد العالمى ، والقوات الأمريكية وحلفائها ، وايضا اسرائيل والتى تحرك من وراء حجب كثيرة الآلة الاعلامية الغربية والامريكية فى مواجهة العراق والعرب ، فى نفس الوقت تعمل على التعتيم على تصاعد الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ومايرافقها من تصاعد وحشى بغيض لأساليب القمع والعقاب الجماعى فى مواجهة المواطنين العرب .

وحين نتحدث عن خسائر تصيب الجميع بلا استثناء يبرز فى الأفق تداعيات اكثر احتمالا ، فهناك التوازن الجديد فى المنطقة ، والذى يبدو ان كلا من اسرائيل وايران وتركيا اكثر حرصا ورغبة فى حدوثه مستقبلا ، على اعتبار انه سيكون فى صالحهم اكثر من صيغة التوازن الاقليمى المتضمنة قوة عراقية ذات بأس معقول . والرهان هنا هو على تقليص الآلة العسكرية العراقية وتوجيه ضربة حاسمة لها . وبالتالى اخراجها من معادلة التوازن الراهنة ، والوجه المقابل لهذه « الأمنيات » لقوى اقليمية ودولية هو اختلال التوازن الاقليمى على صعيدين :

اولهما التوازن العربى الاسرائيلى ، أى بين العرب من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى . والمعروف ان اسرائيل ، وتؤيدها الولايات المتحدة ، تصر على حساب قوتها فى مواجهة القوات العربية مجتمعة . واذا ماحدث تدهور فى القوة العراقية فهو ولاشك رصيد اضافى للقوة الاسرائيلية .

اما الصعيد الثانى فهو التوازن بين العرب كجماعة وكأمة فى مواجهة القوى المحيطة بهم ، ويدخل هنا دول الجوار الجغرافى التى تبحث لها عن دور استراتيجى جديد فى سياق التحولات الكلية والجذرية على المستويين العالمى والاقليمى . وهنا تبرز ايران وتركيا وكذلك اثيوبيا والتى بالرغم من تعرضها لمخاطر حرب اهلية ، إلا انها تعتبر نفسها معنية بالدرجة الأولى بتقليص القوة العسكرية العراقية لاعتبارات استراتيجية واخرى تتعلق بأمور داخلية خاصة بمواجهة الثورة الارتيرية التى تدعمها العراق عسكريا ، وايضا لعلاقات اثيوبيا المستقبلية بكل من الصومال والسودان .

ويكاد المرء يلمح اتفاقا بين القوى الاقليمية والقوى الكبرى على اهمية ادخال متغيرات سلبية للجانب العربى عسكريا ، وهذا الاتفاق العام هو نفسه يمثل مصلحة لكل قوى على حدة . فالعراق القوى عسكريا ، وبجانبه باقى القوى العربية ، سيحد كثيرا من الاطماع التوسعية الاسرائيلية ، أو على الأقل يمثل عقبة رئيسية امام التوجهات التوسعية الاسرائيلية ، وسيمثل عقبة ايضا امام تطلعات تركيا العربية والشرق أوسطية ، بنفس القدر تقريبا الذى تلعبه فى مواجهة المساعى الايرانية التى تبرز حينا وتختفى حينا لأن تكون القوة رقم واحد فى الخليج العربى ، والمهيمنة على مقدراته معنويا وسياسيا وربما عسكريا .

وبالمثل فان القوة العراقية تمثل مصدر قلق للقوى الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة والتى تربط ذلك باعتبارات استراتيجية وأمنية تمس دورها كقوة عظمى فى ظل نظام دولى جديد تزيد فيه دواعى المنافسة مع قوى دولية صاعدة فى كل مكان ، فضلا عن اعتبارات أخرى اقتصادية ونفطية بالدرجة الأولى .

ان هذا التوازن المرغوب اقليميا ودوليا ، وبقدر ما يمثله من خسائر وانتكاسات على النظام العربى ، بقدر مايحمل معه اضرارا وخسائر للنظام الدولى برمته ، والذى اعتدنا على وصفه « بالجديد » تيمنا بعلاقات الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ويبرز هنا مسألة بروز اسرائيل كقوة رئيسية وحيدة فى المنطقة العربية وهو ما سيسعد ولاشك فى ذلك انصار اللوبى الصهيونى فى كل مكان ، ولكنه سيقلق ـ وهناك مؤشرات عديدة على مثل هذا القلق ـ هؤلاء الذين ينظرون الى مصالح الولايات المتحدة ، ومن ورائها مصالح الاستقرار الدولى ، بدرجة اكبر من الرشد والعقلانية ويشاركهم فى ذلك آخرون من السوفيت والفرنسيين وعرب ، فضلا عن المانيا الموحدة ، وهؤلاء جميعا يرون فى تغيير صيغة التوازن الراهنة لصالح

اسرائيل فى المستقبل عاملا لمزيد من فقدان السيطرة على هذه الدولة المصطنعة ، ولمزيد من النزعات التوسعية لنخبتها الحاكمة ولشعبها على السواء ، ولمزيد من احتمالات فقدان الأصدقاء فى المنطقة ودخولها فى دوامة من العنف والتخبط بما فى ذلك الحروب المفتوحة بلا نهايات مسبقة أو أدنى قدرة على التحكم فى مساراتها الرئيسية .

وبنفس الدرجة من المخاطر ستتعمق الفرقة العربية ، وستدخل المنطقة فى دوامة من الفوضى وتصفية الحسابات ، وستعم الخسارة الجميع دون استثناء حتى فى حال اسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، وسيصعب والحال هكذا معرفة من المنتصر ومن المهزوم ، اذ سيكون الجميع ـ وبدرجات مختلفة ـ مهزومين أو على الأقل خاسرين .

ان البحث عن صيغة مستقبلية للأمن الاقليمى ، أو بالتعبير الغامض والواسع معا الذى استخدمه جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى « اقامة بنية أمنية وترتيبات جديدة فى المنطقة » ، والذى يمثل المفتاح لفهم التحركات الأمريكية اساسا والدولية الأخرى فرعا ، قد يكون اقرب الى التحقيق ، وفق حسابات احصائية وأمنيات مكبوتة غالبا ، أو رغبات مفصوح عنها نادرا ، ولكنها ولاشك ، فى حال الفوضى العربية والأقليمية المتوقعة ستكون ضربا من المستحيلات ، أو على الأقل باهظة التكاليف على مستويات الهيبة الدولية والتطور السياسى والخسائر البشرية والتكلفة الاقتصادية . وتلك « الخطط الجميلة » التى تتناولها مراكز الأبحاث الغربية وبؤر التخطيط الاستراتيجى وبعض صانعى القرار فى الولايات المتحدة ، والتى تتحدث عن دور تركى أو ايرانى مسيطر عليه ، او هيمنة اسرائيلية بصورة أو بأخرى ، أو تذويب للنظام العربى وتفتيته ، لن تكون جميلة قط فى الواقع . والأرجح هو دخول المنطقة فى حال من الفوضى يصعب تقديره ، لاسقف لها ولا قابض عليها ، وستكون فوضى شاملة على صُعد السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية . والى جانب فقد الأبناء والأخوة من الجنود ، ستوقف صناعات اساسية فى شتى بقاع العالم ، ويزيد التضخم ، وتصعب السيطرة على اسعار النفط ، وترتفع معدلات البطالة ، واختصارا ستتعرض مستويات المعيشة فى مختلف بقاع الدنيا لهزات شديدة ومعدلات عالية من التدهور .

واختصارا فان تلك المنافع التى قد يمنى البعض نفسه بها كنتائج مضمونة أو شبه مؤكدة اذا ماوجهت ضربة موجعة للقوة العسكرية العراقية ، هى نفسها « مخاطر » مؤكدة على الاستقرار الاقليمى والسلام العالمى والنظام الدولى ، وهى نفسها كوابح الانزلاق فى عمل عسكرى رغم بريقه لدى البعض هنا أو هناك .

ان موانع العمل العسكرى تعنى من الناحية النظرية التمسك بأهداب الحل السلمى القائم على تفاعلات سياسية متبادلة بين اطراف الأزمة ، وتكشف خبرة الشهور الخمسة الماضية ان هنالك ثلاث رؤى كبرى للحل السياسى السلمى :

الرؤية الأولى وهى تلك الخاصة بالتطبيق الكامل لما يسمى بقرارات الشرعية الدولية أو تلك الصادرة عن مجلس الأمن الدولية ، والتى تعنى انسحابا عراقيا كاملا وعودة الشرعية الكويتية ، وتمثل هذه الرؤية مواقف الغالبية العظمى من الأسرة الدولية ، وتعد الولايات المتحدة من الناحية الفعلية المعبر الرئيسى عن تلك الرؤية والمتمسكة بها على الأقل علنا . وبدرجة مناسبة يشارك الاتحاد السوفيتى فى التأكيد على هذا الطرح . والفكرة المتضمنة هنا هى « عدم مكافاة المعتدى »، وضرورة اعمال القرارات الدولية ، واهمية السيطرة على نوازع العنف واستخدام القوة لدى القوى الصغرى فى العالم الجديد . وفى سياق هذه الرؤية نلحظ تأكيدا واصرارا على مايجب ان يقوم به العراق ، دون ان يصحبه توضيح لما سيقدمه العالم للعراق اذا ما أذعن للقرارات الدولية . ويبدو من هذا التجاهل وكأن الأمور ستعود الى سابق عهدها ، وهو أمر يصعب قبوله ، ولاسيما فى ضوء الدعوات حول ضمانات تمنع تكرار ماحدث مستقبلا .

الرؤية الثانية وهى رؤية العراق والقائمة على مبدأين معلنين احدهما وهو ان لا انسحاب عراقى من الكويت ، والثانى وهو دعوى الربط بين القضايا المختلفة فى المنطقة وعلى راسها القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، أما على صعيد الآليات فقد طرح العراق « الحوار »، ولكنه الحوار القائم على استبعاد اصحاب القضية الأصليين ـ اى الشعب الكويتى

ذاته ـ وتوجيه الحوار الى اقامة علاقات ذات أسس معينة مع كل من الولايات المتحدة دوليا والسعودية اقليميا وعربيا . والواقع ان رؤية العراق تعنى محاولة الخروج من الأزمة بكل الغنيمة ، فضلا عن التفاهم مع الولايات المتحدة والسعودية على طبيعة العلاقات المستقبلية والتى تتضمن دورا محوريا للعراق فى ضبط الأوضاع الخليجية ، وقد يصل الى حد لعب دور « شرطى الخليج » نيابة عن المصالح الغربية والأمريكية فى المنطقة . ويعلم العراق قبل غيره خصوصية الأزمة الكويتية ، وخصوصية القضية الفلسطينية ، ومع ذلك فان هدفيه الحقيقيين للربط بينهما ليسا الوصول الى حلول كلية بل اسباب تتعلق بالراى العام العربى واخرى تكمن فى التغطية على فعلة الغزو ذاتها .

أما الرؤية الثالثة فهى تلك التى يمكن اعتبارها رؤية الحل الوسط ، أو الرؤية التى تدمج فى داخلها بين آلية الحل السياسى ، والعمل على ابعاد المخاطر المتضمنة فى العمل العسكرى . وتقوم فى الاساس على الموازنة بين المصالح المتضاربة ، وتدخل تقريبا كل الأفكار والمبادرات التى طرحها قادة عرب فى اطار هذه الرؤية الوسطية ، وهى تعنى فى ابرز خطوطها انسحابا عراقيا من معظم الأراضى الكويتية وليس كلها ، والسماح بصيغة لعودة اسرة الصباح ، وابقاء بعض المواقع فى يد العراق تحت أى صيغة كالتأجير او التنازل ، وتسوية مشكلة الديون العراقية للكويت ، وتكوين قوة عربية تفصل بين البلدين فى شريط حدودى يتفق عليه .

وفى اطار هذه الرؤية الوسطية تبرز مشكلتان وهما الآلية التى يمكن عبرها تحقيق هذه الحزمة من الأفكار والمبادىء ، وشكل الخطوات وايها يسبق وايها يأتى متأخرا ووفق أى صيغة كالحوار المسبق أو المتزامن . اما المشكلة الثانية فهى رفض الطرفين المباشرين ـ اى الكويت والعراق ـ التجاوب مع مثل هذه الرؤية . ويمكن ان نضيف مشكلات اخرى تتعلق برصيد الثقة الذى بات مكسورا ويصعب اصلاحه . وكذلك التعقد الشديد للأزمة وتشعبها ، فضلا عن استحالة تجاهل أدوار القوى الكبرى فى أى حل يراد له التنفيذ .

وأيا كانت الرؤية الخاصة بالحل السلمى ، وأيا كانت نوايا اطرافها الحقيقية ، فلابد ان نعترف انه مقابل مخاطر العمل العسكرى ، هناك صعوبات جمة ومشكلات ليست هينة امام الحل السياسى . وما اختلاف الرؤىَ على النحو الذى اشرنا اليه إلا أحد مظاهر هذه الصعوبات . وهنا يمكن ان نشير الى ثمانية مشكلات رئيسية وكبرى يصعب تجاهلها حتى فى حال اقرار اسلوب التسوية السياسية القائم على الحوار المتبادل والتفاوض ، والاقرار المسبق من اطراف الأزمة المباشرين حول حدود معينة من المبادىء كالانسحاب العراقى وعودة الشرعية الكويتية ومن هذه المشكلات الأساسية :

١ ـ ماهو مصير التواجد العسكرى الأجنبى المكثف فى منطقة الخليج ؟

٢ ـ حدود الضمانات المطلوبة والمتبادلة بين العراق وجيرانه الخليجيين .

٣ ـ الموقف من العقوبات الاقتصادية وكل قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق .

٤ ـ الشكل الأمثل للدور العراقى بعد انهاء الأزمة فى التفاعلات العربية عموما ، والخليجية على وجه الخصوص .

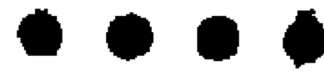
٥ ـ مستقبل الربط بين القضايا الكبرى فى المنطقة ، وتحديدا مستقبل القضية الفلسطينية ، ومدى امكانيات الربط السياسى ـ وليس العضوى ـ مع مبادىء حل الأزمة الخليجية .

٦ ـ كيفية ضمان السلامة الاقليمية للعراق ولقواته العسكرية ، خاصة فى ضوء تهديدات اسرائيل بعمل عسكرى منفرد ضد العراق اذا انتهت الأزمة سلميا .

٧ ـ شكل العلاقة بين الأمن الاقليمى لمنطقة الخليج والأمن الدولى ، ومستقبل اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ، ومدى امكانية التخلص من الأسلحة الكيماوية العراقية مقابل الأسلحة النووية الاسرائيلية .

٨ ـ ماذا عن الأدوار المستقبلية لكل من ايران وتركيا واسرائيل ؟

ان تلك المشكلات هى احدى مظاهر تفرد ازمة الخليج من جانب ، وتعبير صادق عن تعقدها من جانب آخر . وبقدر ماتمس هذه المشكلات الكبرى الوجود العربى كله ، بقدر ماتمس وتؤثر فى الاستقرار الاقليمى والدولى على السواء . وكلما أتيحت لكوابح العمل العسكرى البروز والقدرة على توجيه الأمور فى المستقبل ، كلما ترسخت ضرورات الحل السياسى المتوازن عربيا ودوليا . ومع قدرة هذا الحل على النجاح سيتجنب العالم العربى كوارث محققة ، وستترسخ معايير ومبادىء دولية سترسم الطريق امام العالم شماله وجنوبه ، وتحدد له مسار التفاعلات المستقبلية لعقد قادم على الاقل .



هيكل الملف :

يمثل هذا الملف استكمالا موضوعيا للملف الذى سبق نشره فى العدد السابق من السياسة الدولية بعنوان « الغزو العراقى للكويت .. النتائج والأبعاد ». وفى هذا الملف ثمة حرص على ايضاح الجوانب المختلفة لأزمة الخليج عبر عمرها الزمنى الذى يصل الى خمسة اشهر كاملة من خلال رصد وتحليل تطوراتها الكبرى والأساسية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والقانونية ، ويتضمن الملف اربعة محاور رئيسية على النحو التالى :

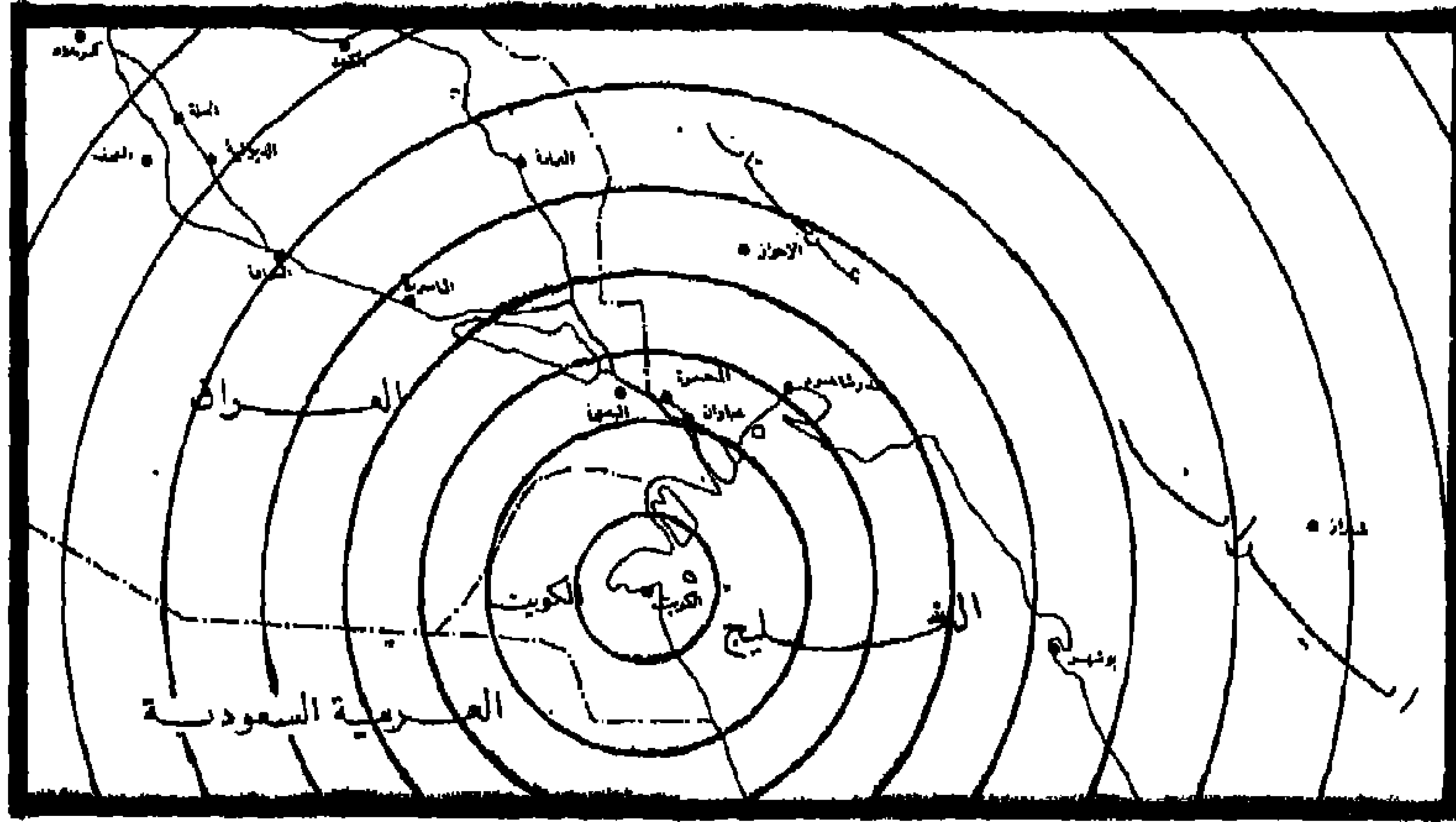
المحور الأول : المجتمع العربى والأزمة : وتعالج فيه السياق الاجتماعى ـ السياسى الذى ساعد على افراز الازمة بالطريقة التى تفجرت بها . والتحركات وردود الافعال واطروحات الحلول السلمية العربية وما انتهت اليه .

المحور الثانى : المجتمع الدولى والأزمة : ونعالج فيه تاثيرات عمليات تشكل النظام الدولى الجديد ازاء قضية الغزو ، ومجمل التحركات الدولية واشكالها القانونية والسياسية ، ومايترتب عليه من مفاهيم ودلالات ومبادىء .

المحور الثالث : ويتعلق بالبعد الاقتصادى على المستويات العربية والمصرية والدولية ..

المحور الرابع : وهو البعد العسكرى للأزمة ، وتم فيه تناول تمويل الحشد العسكرى ودلالاته ، ومحددات التحركات العسكرية لأطراف الأزمة ، والتصورات المطروحة عربيا وغربيا حول مستقبل الترتيبات الأمنية فى المنطقة العربية .

والى جانب هذه المحاور الأساسية تم افراد جزء توثيقى يتعلق بتطورات الأزمة .



[٢] السياق الاجتماعى السياسى العربى للأزمة

د . مخلص أحمد عبدالغنى

تعد أزمة الخليج بالمعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قفزة عربية الى الخلف بعد ان بدت فى الأفق بعض الدلائل الهامة (وليست الحاسمة) لاعادة صياغة الأولويات العربية وتحقيق قدر من السيطرة على بعض الصراعات العربية ـ العربية والانفراج الديموقراطى النسبى بالسماح بالتعددية السياسية فى بعض الاقطار العربية ونمو صيغ للتعاون العربى المشترك بتشكيل مجلسى التعاون العربى والمغاربى ، وبعد أن حققت الانتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ميلادا جديدا للروح العربية ولقواها الفاعلة كانت الأرض العربية إذن ممهدة لبدء حالة من التراضى العربى المعتمد على آليات حقيقية من المصالح العربية المشتركة . وجاءت ازمة الخليج لتعيد الأمور العربية الى أسوأ مما كانت عليه وتكشف لنا عن عمق التناقضات العربية ـ العربية واتساع مدى وطبيعة الاختلافات فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاقطار العربية .

وسنحاول فيما يلى إلقاء بعض الضوء على ازمة الخليج من جانبين رئيسيين :

اولهما :السياق الاجتماعى السياسى للأزمة .

وثانيهما :آثار الأزمة على الاقتصادات العربية .

اولا : السياق الاجتماعى السياسى ونتائجه :

إن المعنى المباشر لاجتياح القوات العراقية لدولة الكويت واستيلائها الكامل على الأراضى الكويتية وما تبع ذلك من اجراءات كطرد سكانها وإحلالهم بعراقيين ، ثم إعلان ضمها لتصبح جزءا من العراق ، إنما يمكن تفسيره من خلال تحليل طبيعة السلطة فى العراق وعلاقاتها بالعالم الخارجى . فالسلطة العراقية ذات طبيعة ديكتاتورية عسكرية ـ حزبية تمارس أقسى أنواع القهر والكبت على الشعب العراقى من خلال شبكة من الاجهزة البوليسية والأمنية وتنظيم حزبى شبه عسكرى وتحت مظلة من الادعاءات والتنظيرات التى تبثها اجهزة الاعلام وبشكل يومى ومنظم لتشكل أيدولوجية رسمية وحيدة الجانب تتمحور حول الزعيم الأوحد والقائد الملهم .

وتعطينا تقارير منظمة العفو الدولية حول أوضاع حقوق الانسان فى العراق صورة قاتمة للمناخ اليومى الذى يعيشه المواطن العراقى فقد أعربت المنظمة عن قلقها بشأن التقتيل الجماعى السياسى الذى تمارسه السلطة السياسية فى العراق ، وناشدت الحكومة العراقية أن توقف المعاملة الوحشية التى يلقاها الاطفال والأحداث

لأسباب سياسية ، ونشرت قائمة باسماء ٣٩٦ قاصرا من العرب والأكراد كانوا قد أعتقلوا وأعدم بعضهم دون محاكمة وخارج نطاق القضاء[١] .

إن هذا النموذج السلطوى الذى تتركز وتتمركز فيه السلطة والقرار السياسى بيد القائد الملهم بعيدا عن أى رقابة دستورية أو تشريعية إنما هو نموذج لا يمكنه إعادة انتاج نفسه إلا من خلال القهر والاستبداد فى الداخل والاعتداء والتوسع للخارج . إن الحرب العراقية الايرانية والتى تبدو لنا الآن فى نتيجتها النهائية كحرب عبثية بلا منطق أهدر فيها العراق مئات الآلاف من الشباب ومئات الألوف من ملايين الدولارات واستنزفت فيها الموارد العربية كانت ضرورية للنظام العراقى بصفته نظاما استثنائيا أى نظاما شموليا مأزوما يبحث عن شرعية ما .

أما المعنى الواسع لمجمل احداث الخليج فانه يشير الى أن كل الصراعات بالمنطقة إنما تتركز حول النفط باعتباره سلعة استراتيجية تضخ يوميا وتستهلك يوميا . فهى بالنسبة للصناعة العالمية كرغيف الخبز بالنسبة للمواطن العربى . فالنفط مصدر يومى اساسى ورئيسى للطاقة وللصناعات البتروكيماوية مثل المطاط الصناعى والألياف الصناعية ومواد البلاستيك والاسمدة الكيماوية والمنظفات الصناعية وغيرها . وتنتج الدول العربية ١٢,٨ مليون برميل يوميا تشكل ٢١,٦٪ من انتاج النفط الخام العالمى وتحقق ايرادات تصل فى مجموعها الى ٧٤,٥ مليار دولار عام ١٩٨٧ ، يخص العراق منها ١١,٣ مليار دولار والكويت ٦,٦ مليار دولار[٢] .

ولا يشكل النفط المتغير الأساسى فى الحياة الاقتصادية العربية المعاصرة فقط وإنما هو محدد لمجموعة المواقف والسياسات والسلوكيات العربية تجاه عدد من القضايا الأساسية القطرية والقومية والدولية . وتوجد كثير من الدلائل الكافية لتدعيم مثل هذا التعميم ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية المنتجة للنفط بل أيضا بالنسبة للبلدان العربية الأخرى حتى ولو كان ذلك بدرجة اقل[٣] فقد رسم النفط خطا فاصلا بين البلدان العربية المنتجة للنفط والبلدان العربية غير النفطية فهذان القسمان يختلفان اختلافا واضحا جليا فعلى حين يتميز الأول بفوائض دولارية متراكمة هائلة وكثافة سكانية منخفضة بما يعنى ذلك من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الى حد يقارب متوسط نصيب الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية فان القسم الثانى أى الدول غير النفطية تعيش على حد الكفاف وتعانى بالاضافة الى الانفجار السكانى امراض المديونية وضعف الطاقة الانتاجية والبطالة السافرة والمعاناة الرهيبة من نقص الغذاء والحاجات الاساسية وضعف البنية الصناعية وغيرها[٥] فعلى حين ان نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى يتراوح بين ٩ ـ١٦ الف دولار سنويا فى دول الخليج فان هناك سبع بلاد عربية يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عن ٥٠٠ دولار سنويا وهى : جيبوتى والسودان والصومال ولبنان وموريتانيا واليمن ، وهناك أربع دول يزيد فيها نصيب الفرد عن الف دولار سنويا وهى : الأردن ومصر وسوريا وتونس .

وهكذا شكل النفط الأسس الموضوعية للتمايز العربى فهناك بالتأكيد تمايزا واضحا فى الابنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية بين الدول العربية النفطية وغير النفطية . ويحق لنا ان نتساءل عن مدى عمق هذا التمايز وهل كان وسيكون النفط العربى عامل وحدة أم عامل تجزئة ؟ هل كان وسيكون النفط العربى عامل تحرير للاقتصاد العربى أم عامل تكريس للتبعية[٦] .

لقد كان من المنطقى أن تتعاظم قاعدة القوة العربية بتعاظم الفوائض البترودولارية وزيادة سيطرة الدول العربية على مصادر واسعار النفط وخاصة بعد عام ١٩٧٣ وأن يسهم ذلك فى إعطاء دفعة قوية لعملية التنمية العربية ككل شاملة الأقطار النفطية وغير النفطية بما يسمح بتحقيق قدر أكبر من التجانس والدمج الحركى للقدرات العربية على المستوى القومى لارساء اشكال متقدمة من الوحدة والاندماج الاقتصادى والسياسى بما يعنى ذلك من أن الاقطار العربية النفطية وغير النفطية تعتبر شركاء فى المصير وليس فى المصلحة الاقتصادية فقط . وكان من المفروض ان تترجم هذه القوة الاقتصادية العربية الى قوة سياسية عربية فاعلة تأخذ مكانها المؤثر فى المجتمع الدولى[٧] .

كان من المنطقى ايضا ان يكون مسار التنمية العربية فى هذا الاتجاه ولكن الذى حدث كان عكس ذلك تماما فهل هناك خطأ ما ؟ أم مجموعة من الأخطاء ؟ وأين مكامن هذه الأخطاء ؟

وللاجابة على هذه التساؤلات يمكننا اولا ان نورد بعض الملاحظات التالية :

١ ـ هناك خلط بين الثروة والرأسمال بين التجارة والرأسمالية حيث ان تركز وتمركز الثروة فى أيدى جماعات من التجار أو حتى فى أيدى الدولة المحتكرة للنفط ليس من الرأسمالية فى شىء ولا يمكن ان تؤدى الى نظام رأسمالى على النسق الأوروبى بل على العكس يؤدى الى توليفة اجتماعية ـ اقتصادية متباينة تتعايش فيها النظم والأنماط الانتاجية الماقبل رأسمالية مع انماط تجارية ـ خدمية ، ويتراجع فى هذه التوليفة دور القطاعات الانتاجية المنتجة ليصبح قطاع الصناعة قطاعا هامشيا مكملا للبنية الاقتصادية وليس القطاع القائد ، فمثلا تساهم الصناعات الاستخراجية بحوالى ٢٦,٤٪ من اجمالى الناتج المحلى وتساهم الصناعات التحويلية بحوالى ٩,٦٪ من اجمالى الناتج المحلى لدول النفط عام ١٩٨٩ . أما الزراعة فانها تعتبر قطاعا مهملا حيث تساهم بنسبة واحد فى المائة فقط من اجمالى الناتج المحلى

لعام ١٩٨٩ فى كل من الكويت وقطر والبحرين وحوالى ٥,٥٪ ، ٨,٢٪ فى كل من ليبيا والسعودية[٨] . صحيح ان هذه الأنماط تكون عادة شديدة الأرتباط والأندماج فى النظام الرأسمالى العالمى كنظام طرفى إلا أن النظام الرأسمالى يسمح بمثل هذا الاندماج دون الحاجة الى اجراء تغيير فى بنية تلك التوليفة الاجتماعية ـ الاقتصادية . ويستطيع هذا المجتمع بالطبع ان يستهلك احدث ما وصلت اليه التكنولوجيا الغربية من سلع وخدمات .

فليس من قبيل الصدفة ان كل الأقطار العربية المنتجة للنفط هى فقط منتجة ومصدرة للنفط تشكل فيها قطاعات الصناعة والزراعة أنشطة هامشية وإن وجدت صناعة فانها تكون مرتبطة بالنفط . وليس من قبيل الصدفة ايضا ان توظف الفوائض المالية النفطية فى الخارج فقد ارتفعت من ٥٧,١ مليار دولار الى ٤١١,٤ مليار دولار بين عامى ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ وتقلبت الزيادة السنوية من ١٣,٢ ، ٨٦,٥ مليار دولار بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ كما ارتبطت انماط هذه الاستثمارات بتركزها فى الأسواق النقدية والمالية فى الدول الرأسمالية الصناعية ٤٧,٥٪ عام ١٩٨٥ فى السوق الأوربية والأمريكية ، ٤٠,٤٪ منها فى الولايات المتحدة الامريكية[٩] وبذلك تحولت النقود البترولية العربية الى نقود اوربية وامريكية يعاد توظيفها وإقراضها فى المنطقة العربية وليس أيضا من قبيل الصدفة أن ٢٠٪ من الايرادات النفطية قد انفقت فى شراء السلاح . حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط اكثر المناطق فى العالم استيرادا للسلاح الذى يمثل ٥٠٪ من اجمالى استيراد الاسلحة لدول العالم الثالث .

٢ ـ إن النفط قد ساهم فى تشكيل الطابع الريعى للاقطار البترولية[١٠] حيث ان ضخامة الثروة البترولية فى بلدان ذات قاعدة سكانية محدودة قد سهل تصفية النشاطات الاقتصادية التقليدية على نحو سريع ليتحول السكان الاصليون الى شريحة من المواطنين الممتازين يحصلون على كامل حاجاتهم من الخارج ويعتمدون على قوة عمل مستوردة ومؤقتة لأداء الوظائف والأعمال المختلفة[١١] . ولذا فان الطابع الريعى للاقطار البترولية إنما هو طابع أصيل مرتبط بنشاط اقتصادى وحيد الجانب يتمركز حول استخراج وتصدير النفط .

٣ ـ إن ارتفاع اسعار النفط عالميا من خلال صدمتين سعريتين شديدتين الأولى عام ١٩٧٤/٧٣ حيث ارتفع السعر الرسمى للنفط الخام من ٢,٧ دولار للبرميل الى ١١,٢ دولار عام ١٩٧٤ ويصل الى ١٢,٩ دولار للبرميل عام ١٩٨٨ ، والصدمة الثانية عام ١٩٨٠/٧٩ حيث قفز سعر البرميل من ١٨,٦ دولار للبرميل عام ١٩٧٩ الى ٣٠,٥ دولار عام ١٩٨٠ ويصل الى أعلى مستوى له عام ١٩٨١ ليبلغ ٣٤,٣ دولار للبرميل قد حققت زيادة هائلة وسريعة فى دخول الدول البترولية وخلقت الى جانب تعاظم الفوائض المالية النفطية مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية غير النفطية المستوردة للنفط . ويقدر الاقتصادى الأمريكى وليم كلاين قيمة الزيادة فى تكلفة استيراد البترول التى تحملتها اقتصاديات الدول المتخلفة غير النفطية بحوالى ٢٦٠ بليون دولار خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٢[١٢] وقد ارتفع اجمالى الديون العربية الخارجية من ٨٦,٨ بليون دولار عام ١٩٨٣ الى ١٣٦,٣ بليون دولار عام ١٩٨٨ . أى أن ارتفاع الأسعار العالمية للبترول قد ساهم فى زيادة مديونية هذه الدول ، ونود ان نشير فى هذا الصدد بأن اجمالى الديون الخارجية للأقطار العربية وهى بالطبع غير نفطية قد إرتفع من ٨٦,٨ بليون دولار عام ٨٣ إلى ١٣٦,٣ بليون عام ٨٨ وارتفعت قيمة خدمة هذا الدين من ٩,٨ مليار دولار الى ١٢,٢ مليار دولار فى نفس الفترة .

٤ ـ إذا كانت الأوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية والظروف التى تعيشها العمالة العربية المهاجرة فى دول النفط تثير كثيرا من علامات التعجب والاستفهام فان سياسة تشجيع موجات الهجرة الأسيوية الى بلدان الخليج تثير هى الأخرى عددا اكبر من علامات التعجب والاستفهام وخصوصا وان الخطاب العربى الرسمى متخم باحاديث عن الأمن القومى العربى والتكامل العربى والوحدة العربية . فالعمالة الآسيوية هى فى حقيقة الأمر بديل للعمالة العربية فى دول الخليج بما يعنى ذلك من ان التطور فى اتجاه الاستغناء التدريجى عن العمالة العربية كان ظاهرة ملموسة عانت منها الدول العربية المصدرة للعمالة وعانى منها المواطن العربى .

وفى هذا الصدد فان التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل فى دولة الكويت تشير الى انه ابتداء من الربع الثالث من عام ١٩٧٨ فان أعلى نسبة من الداخلين الجدد الى الكويت بهدف العمل كانت من القادمين من الدول الآسيوية إذ بلغت نسبتهم ٥١,٣٪ من مجموع التصاريح[١٣] . هذا بالرغم من تحذيرات وزراء العمل العرب منذ اول اجتماع لهم عام ١٩٦٤ من مخاطر الهجرة الآسيوية واتساع حجمها وخاصة التلوين الديموجرافى لمنطقة الخليج العربى على مستقبل الوطن العربى ووحدته .

وتلعب العمالة الوافدة الى دول النفط ادوارا هامة على المستويين السياسى والنقابى :

ا) فهى عمالة محايدة سياسيا لا شأن لها بما يجرى على الساحة السياسية للبلد المضيف محرومة من أى عمل نقابى ومن ممارسة اى شكل من اشكال العمل السياسى وتنقسم عادة فى البلد المستقبل للعمالة الى تجمعات قطرية كل تجمع متمحور على ذاته ومنغلق . وتبدو هذه التجمعات كجزر متناثرة داخل نسيج التشكيلة الاجتماعية ـ السياسية للبلد المضيف مسلط على رقبتها سوط الفصل والترحيل وتخفيض الراتب وغيرها .

ويمكن القول أيضا ان العمالة الوافدة وخاصة العربية الى دول الخليج هى عمالة مشوهة بمعنى أنها

تبحث عن أفضل شروط مالية للعمل بصرف النظر عن نوع العمل نفسه وبصرف النظر عن مدى تناسب طبيعة هذا العمل لمؤهلات وخبرات العامل فى موطنه الأصلى .
ويشير د . محمود عبدالفضيل فى دراسته عن النفط والوحدة العربية الى ظاهرة تدهور وتدنى نوعية العمل اذ انه من الملاحظ ان الكثير من العاملين قد ابتعدوا عن ممارسة اختصاصاتهم الرئيسية وتوقفت مقدرتهم على استيعاب خبرات جديدة مما يترتب عليه مزيد من سوء التوزيع وعدم كفاءة استغلال الموارد البشرية المتاحة على الصعيد العربى فى الأمد الطويل(١٤) .

ب) بديل للعمالة الوطنية اذا ما طالبت هذه الأخيرة بأى حقوق نقابية أو سياسية وهذا يعنى ان العلاقة بين العمالة الوطنية والوافدة هى علاقة تناقض تام فالعمالة الوافدة بسلبيتها المطلقة على المستوى السياسى والنقابى تعوق تطور الحركة السياسية والنقابية للعمالة الوطنية .

ج) وهى عمالة تتميز بسلوك استهلاكى ترفى تعوض به استيلابها السياسى وتهميشها اجتماعيا طوال إقامتها فى البلدان المستقبلة للعمالة . وقد وصف كثيرون إقامتهم وعملهم خارج الوطن وكأنهم فى سجن كبير يقضون مدة عقوبة ولكن يتقاضون عنها رواتب ضخمة . إن انفصال الانسان عن قضايا وطنه وهمومه وعن انتمائه ومشاركته عن دفء العمل الاجتماعى ـ السياسى المشترك عن اللغة الاجتماعية وتواصل الحوار المتبادل تؤدى للاصابة بأمراض الأغتراب النفسى . ومنها التطرف فى الاستهلاك .

ولقد تزامن فشل برامج وسياسات التنمية ـ حتى فى حدها الأدنى ـ على طول الوطن العربى وعرضه مع إغراق المنطقة العربية فى حالة من الفوضى المجتمعية عبرت عن نفسها على المستوى السياسى فى انفجار الصراعات العربية ـ العربية سواء فى المغرب العربى تمثل فى الصراع بين الجزائر والمغرب ، وبين ليبيا وتشاد ، أو فى المشرق العربى بين سوريا والعراق والحرب الأهلية فى السودان ، والطائفية فى لبنان والمجزرة الاردنية للفلسطينيين فى ايلول الأسود والهجوم المصرى المسلح على ليبيا واندلاع الحرب العراقية الايرانية واخيرا الغزو العراقى لدولة الكويت .

أما على المستوى الاقتصادى فقد عبرت عن نفسها فى تفاقم مشكلة المديونية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض سعر الصرف لعدد من العملات العربية وتفشى البطالة ونقص المنتجات الغذائية وتدنى مستوى الانتاجية والأداء الاقتصادى ، أما على المستوى الاجتماعى فقد اتسعت قاعدة الفقر وتوالت انتفاضات الخبز فى مصر وتونس والجزائر .

وتعمق التمايز الاجتماعى ونمت فئات اجتماعية طفيلية تثرى بسرعة البرق تتاجر بكل شىء من المخدرات الى العملات ، وغيرها واتسع نطاق الفئات الاجتماعية المساهمة فى ما يسمى بالاقتصاد السرى بكل ما يحمله هذا الاقتصاد من مساوىء .

وعلى المستوى الأيديولوجى فقد ذاب المشروع القومى العربى وتبخرت شعارات الوحدة العربية والنهوض العربى وتمزقت رايات التحرر ومعاداة الاستعمار وغرق المواطن العربى فى همومه الشخصية يلهث وراء خبز يومه وأصبحت المبادرات الفردية هى المنفذ الوحيد كما أصبحت الهجرة الى اى مكان وأى عمل وبأى راتب هى طوق النجاة وتشرب نسيج الحياة الاجتماعية بظواهر متناقضة ومخيفة مثل التطرف الدينى والعنف واللامبالاة وعدم الانتماء وعدم الثقة ومعاداة السلطة والنظام .

ولقد غذى هذا المناخ العربى العام آليات اجتماعية شديدة الخطورة لا تعبر فقط عن تخلف فى البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية العربية ولكنها تعبر فى حقيقتها عن تدهور فى حالة التخلف ذاتها أى تآكل وتناقص مستمر للموارد المادية والمالية العربية وتدهور خصائص الموارد البشرية وانخفاض انتاجياتها .

ما نحن بصدده إذن هو حالة تاريخية متميزة أى مرحلة تاريخية محددة ، فيها تعمل الآليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع العربى فى اتجاه معاكس للاتجاه العام لتطور حركة التاريخ ، فى إتجاه التجزئة والفرقة ، فى اتجاه نبذ العلمانية والعودة الى السلف والى الماضى ودمج الدين بالدولة ، فى اتجاه تنمية وتطوير القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات العامة والفردية ، فى اتجاه تبديد الثروة العربية وتمزيق المواطن العربى .

وهكذا يتمثل فى داخل العالم العربى مجموعة من المتناقضات : قلة ذات غنى فاحش ، وفقر شعبى مدقع ، بنى اجتماعية متطورة نسبيا وأخرى بالغة التخلف ، فوائض مالية هائلة ومديونية ثقيلة ، موارد عربية مائية وأراضى زراعية شاسعة ونقص بالغ فى الانتاج الزراعى وتدنى فى مستوى الاكتفاء الذاتى الغذائى العربى ، كثافة سكانية عالية فى بعض الاقطار وفى بعضها الآخر قليلة ، تعاظم استخدام العمالة الاسيوية فى دول الخليج بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة فى دول عربية أخرى ، انفاق ضخم على استيراد أحدث الأسلحة المتطورة تكنولوجيا باهظة الثمن (فقد جاوز الانفاق العسكرى العربى ٣٨٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) دون أن يكون هناك مؤسسة عسكرية قادرة على استيعابه ، الاتجاه نحو التكتل الاقليمى والمناداة بالوحدة العربية ، تاجج الانتفاضة الفلسطينية فى فلسطين المحتلة .. هذه التناقضات ليست تناقضات تطور بقدر ما هى تناقضات صدامية تحمل بذور الخلاف والانشقاق ، وكان الغزو العراقى للكويت هو أحد هذه القنابل التى انفجرت . وعنصر المفاجأة هنا اننا نظرنا طويلا لهذه التناقضات على انها خلل فى قدرات النظام العربى على مواجهة العدو الخارجى أى العدو الغير عربى ، دون ان ننظر لها أبدا باعتبارها مصدر خطر من

دولة عربية تجاه دولة عربية اخرى (١٥) إذ أنه لأول مرة تفضى هذه التناقضات الى احتلال عربى لبلد عربى آخر والى انقسام عربى رسمى وشعبى تجاه الغزو بالرغم من أن الاعتداء العراقى واضح وبين ولا لبس فيه .

وفى المحصلة الاخيرة يمكن القول أن غزو العراق للكويت قد استمد وقوده من طبيعة السلطة الأوتوقراطية المستبدة لنظام الحكم العراقى من ناحية ومن فشل برامج التنمية فى الوطن العربى من ناحية اخرى والتى ادت الى المعاناة الشديدة للجماهير العربية الفقيرة فى الحصول على قوت يومها وصعوبة إنسياب الحياة اليومية للمواطن بشكل طبيعى . فالحالة الاقتصادية والاجتماعية الشاذة أى غير الطبيعية وغير المبررة لعقل المواطن العربى التى يقاسى منها يوميا قد أسهمت فى خلق مناخ معقد وعدائى يميل الى العنف . وقد لعب النفط العربى دورا سلبيا هاما كعامل تحكمى محدد لتشكل وتطور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للاقطار العربية النفطية وغير النفطية .

ثانيا : آثار ازمة الخليج على الاقتصادات العربية :

أما عن الاثار الاقتصادية لأزمة الخليج فإنه يبدو من المؤكد أن هذه الاثار سوف تمتد الى فترات طويلة حتى بعد جلاء القوات العراقية عن الكويت وخصوصا وأنه حتى الان لازال الخيار العسكرى هو الخيار الاقوى .

ويمكن أن نرصد بعض الاثار الاقتصادية للغزو فى التالى :

أ) توقع تزايد معدلات انخفاض الناتج الاجمالى العربى وخاصة وأن العراق والكويت تسهمان بحوالى ٢١ ٪ من الناتج الاجمالى العربى ، فتوقف الاقتصاد الكويتى التام والعراقى شبه التام نتيجة للحصار الدولى البرى والبحرى والجوى لها وتوقف ضخ البترول وتصديره وتوقف استيراد مدخلات الزراعة والصناعة سيؤدى بلا شك الى ضعف مساهمتهما فى الناتج الاجمالى العربى فى الفترة القادمة . خاصة وأن هناك اتجاه عام لتراجع مجموع النواتج الاجمالية العربية ، فقد انخفضت من ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣٨٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ ثم الى ٣٧٣ مليار عام ١٩٨٨ بمعدل تراجع سنوى قدره ٤ ٪ مقومة بالأسعار الثابتة ، مما يعنى أن معدل التراجع ـ وكنتيجة مباشرة للغزو ـ سيهبط الى معدلات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ العربى الحديث .

ب) انخفاض أسعار صرف عملات كل الأقطار العربية بلا استثناء فقد انخفض سعر الدينار الكويتى فى مصر من ٩٢٤ قرشا قبل الغزو الى أقل من ٨٠ قرش ، كما انخفض سعر الدينار العراقى من ٥٧,٥ قرش الى ١٤ قرشا والريال السعودى من ٧٠ الى ٦٥ قرشا ودرهم الامارات من ٧٢,٥ قرشا الى أقل من ٥٥ قرشا والدينار البحرينى من ٧٠٤ قرشا الى ٥٦٠ قرش والريال القطرى من ٧٤,٥ق الى ٦٠ق ، كما خرج الدينار العراقى والأردنى والكويتى من السوق المصرفية المصرية للنقد الاجنبى .

أما فى الأسواق المالية الكبرى فقد أدت حالة القلق الشديد وتعاظم مخاوف المستثمرين وحائزى الأسهم الى حالة من عدم الاستقرار . فقد بلغت الخسائر الاسمية فى قيمة الأسهم فى بورصة نيويورك نحو ٥٥٠ مليار دولار فى ٢٦ اغسطس بالمقارنة بقيمتها يوم ١٧ يوليو السابق على الأزمة وكان انخفاض الأسهم أكبر فى بورصة طوكيو بالمقارنة ببورصة لندن نظرا لأن اليابان مستوردة للنفط من المنطقة العربية وانجلترا مصدرة للنفط . ويصاحب هذا تذبذبا موازيا للعملات الحرة الكبرى تكون محصلتها النهائية زيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة . وانكماش الاستثمارات والتى تنتقل آثارها الى الاقتصادات العربية عبر شبكة التجارة والقروض (١٧) .

ج) ظهور مشكلة العمالة العائدة من الكويت والعراق كاحدى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الانية التى طفرت على سطح أزمة الخليج ببعدها الانسانى المؤلم والتى مثلت مأزقا صعبا وارتباكا شديدا لاقتصاديات الدول المصدرة للعمالة ، وما صاحب ذلك من ترك هؤلاء العاملين لرواتبهم ومكافآتهم ومدخراتهم ومساكنهم وحتى الاثاث والملابس ليعودوا الى أوطانهم خالين الوفاض يبحثون من جديد عن عمل ما فى ظل معدلات عالية من البطالة .

د) من المتوقع أن يكون هناك انكماش فى حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وإن كانت لازالت تمثل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة العربية . فالصادرات العربية لا تمثل أكثر من ٦,٥ ٪ من جملة الصادرات العربية كما تمثل الواردات العربية البينية نسبة مماثلة لا تتجاوز ٦,٤٤ ٪ من جملة الواردات العربية فبعد الغزو توقفت الاردن عن توريد الخضروات والفاكهة الى دول الخليج التى بدورها قد اتجهت للسوق الاسيوى وخاصة الباكستان لاستيراد احتياجاتها الغذائية . كما توقفت التجارة تماما بين مصر والعراق والكويت وتعثرت بين مصر والسودان واليمن كنتيجة مباشرة لتباين المواقف السياسية . وعموما فإن العالم العربى قد دخل مرحلة انكماشية قاسية لابد وأن تظهر آثارها الى المدى القصير والمتوسط .

هـ) تجميد برامج العون الانمائى العربى التى كانت تشكل دعما هاما لاقتصادات عدد من الدول العربية ، فمع نهاية عام ١٩٨٩ ارتفع المجموع التراكمى للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية ليبلغ ٢٨,٩ مليار دولار محققا زيادة قدرها ٧,٤ ٪ مقارنة بحوالى ٦,١ ٪ عام ١٩٨٨ . وتمثل العمليات التمويلية المتراكمة للصندوق الكويتى ٢٠,٦ ٪ من اجمالى العمليات التمويلية على حين يمثل الصندوق العراقى

٦ ٪ . أى أن هناك فقد أو تخفيض على الأقل بنسبة ٢٦,٦ ٪ من الحجم الكلى للعمليات التمويلية العربية . كما وقد تميزت هذه العمليات التمويلية بخصائص ميسرة متميزة مثل انخفاض معدل الفائدة الذى يتراوح بين ١ - ٤ ٪ واتساع فترة الامهال بين ٤ - ٦ سنوات وامتداد آجال السداد من ٧ - ٢٥ فى المتوسط . وكانت مجموعة الدول العربية فى مقدمة المستفيدين من العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية حيث حصلت على ١,٤ مليار دولار أى ما يعادل ٧١,٨ ٪ من مجموع العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية لعام ١٩٨٩ (٢٠) .

وإذا ما أضفنا قيمة المعونات الفنية والمنح التى لا ترد (١٥٩,٣ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٩) التى قدمتها مؤسسات التنمية العربية الى الدول العربية لاستطعنا أن نقدر مدى الخسارة العربية فى عملية الغزو العراقى للكويت .

و) توقف العمل العربى المشترك وانفجار الجامعة العربية ومؤسساتها من الداخل كانتا من النتائج المباشرة للغزو العراقى . فبلا شك كانت هناك مؤشرات هامة توحى بتطوير وجهة النظر العربية فى قضية التكامل العربى حيث استصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى يمثل المرجعية القومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك قرارا فى دورة انعقاده السابعة والاربعين فى ٢٣ - ٢٥ اكتوبر ١٩٨٩ « بالاعفاء الكامل من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية (الادارية والكمية والنقدية) على الاستيراد لسلع القائمة الأولى (تتضمن ١٦ سلعة صناعية) بين كافة الدول العربية الاعضاء فى لجنة المفاوضات التجارية » .

كما واصلت المنظمات العربية الخاصة بتمويل التنمية والتعاون النقدى الاستثمارى نشاطاتها فقد ساهم الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى خلال عام ١٩٨٩ فى تمويل ١٣ مشروعات قدم لها ١٤ قرضا بلغت قيمتها ١٥١ مليون دينار كويتى تشكل حوالى ٢١ ٪ من التكلفة الاجمالية لتلك المشاريع استفادت منها ٨ دول عربية منها مصر بقرض قيمته ٣٥ مليون دينار كويتى لمشروع محطة كهرباء دمياط (المرحلة الثانية) ، ٣٤,١ مليون دينار كويتى لمشروع الربط الكهربائى بين الأردن ومصر ، كما استفادت تونس بقرض قيمته ١٦ مليون د . ك فى مشروع تأهيل وصيانة مصانع الشركة الصناعية للحامض الفسفورى والأسمدة وحصلت المغرب على ١٢ مليون د . ك لمشروع التسليف الفلاحى الثالث . كما حصلت العراق على قرضين قيمتهما ٦,٦ مليون د . ك لمشروعى التسليف الصناعى وإقامة معمل تصنيع اللحوم كما تمتعت اليمن والاردن بقروض مشابهة . أما المعونات الفنية التى قدمها الصندوق فقد قدرت بمبلغ ٣,٧٩ مليون دينار كويتى خصص منها حوالى ١,٢٠ مليون دينار كويتى لتقديم الخدمات الصحية لثمان مؤسسات أهلية فى الأرض المحتلة ودعم نشاطات جمعية مشاغل تأهيل الفتيات فى بيت لحم . كما ساهمت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى فى عدد من المشروعات بلغ حجم استثمارها ٣,٢ مليون دينار كويتى عام ١٩٧٩ . وقدم صندوق النقد العربى قروضا لتصحيح الاختلال فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء بلغت قيمتها الاجمالية ٧٣,٧٤ مليون دينار عربى حسابى استفادت منه ستة دول عربية .

وتقدر قيمة عقود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام ١٩٨٩ حوالى ٢٩ مليون دينار كويتى خصصت منها لمجال عمليات الضمان والأنشطة المكملة الأخرى لتسويق خدمات الضمان ٤,١٥ مليون د . ك ولضمان إئتمان الصادرات ٢٤,٩ مليون د . ك .

هذا بالاضافة الى المساهمات الهامة للمنظمات العربية المتخصصة فى مجال قطاع الخدمات الانتاجية العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة .

وبالرغم من وجود بعض الاعتراضات على الاسلوب التقليدى لتلك المؤسسات فى التمويل والذى تسير فيه على خطى البنك الدولى ، واخضاع تقديم القروض لطبيعة العلاقات السياسية السائدة بين الدول التى يتبعها الصندوق والدولة طالبة القرض والاقتصاد على تمويل مشروعات انمائية وليس تمويل برامج تنمية ، والتفاوت الكبير بين رأس المال المصرح به لهذه الصناديق ورأس المال المدفوع بما يعنى زيادة فى الطاقة العاطلة للتمويل فى ظل غياب سوق مالية عربية فاعلة ، إلا اننا لا نستطيع إنكار الدور الهام الذى تؤديه فى تطوير آليات العمل العربى المشترك (٢١) .

ز) أدى تصعيد التوتر وتزايد احتمالات الحرب فى المنطقة الى تراجع فى الأولويات العربية وبروز قضية الأمن العسكرى كقضية محورية تتمركز حولها كل الفاعليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية بما يعنى تراجع قضايا التنمية الى الصف الأخير واختفائها فى الظل .

ونخلص إلى القول بأن الغزو العراقى للكويت قد هز وبعنف المنطقة العربية بأسرها وفتح المجال واسعا أما التدخل العسكرى الأجنبى ودفع المنطقة الى حافة صراع مسلح عربى أجنبى - عربى مما سيكون له أوخم العواقب أيا كان شكل الحل سلميا أم عسكريا . هذه العواقب تتجاوز بكثير التقدير الحسابى لحجم الخسائر المادية وعدد البلايين من الدولارات التى خسرها الاقتصاد العربى حتى الان . □

المراجع

(١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ ص ١٦٤ ـ ١٦٦

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٨ . جدول ٤ / ٥ صفحة ٢٦١ .

(٣) د يوسف صايغ « ازمة النفط الراهنة ومستقبل الاقتصادات العربية فى التنمية العربية الواقع والمستقبل « مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٤

(٤) هناك ٣٠ مليون شخص على الأقل يعانون من سوء التغذية فى البروتين والسعرات الحرارية فى المنطقة العربية ككل (حاجات الانسان الأساسية فى الوطن العربى ـ عالم المعرفة رقم ١٥٠) .

(٥) انظر د . محمود عبد الفضيل (النفط والوحدة العربية) مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الخامسة ـ بيروت ـ ابريل ١٩٨٥

(٦) انظر) (تاثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية) جامعة الأمم المتحدة ـ مكتب الشرق الأوسط ـ إعداد د احمد يوسف احمد ـ دار المستقبل العربى ـ القاهرة ١٩٨٥ .

(٧) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٠ ملحق ٣ / ٩ صفحة ٣٠٠

(٨) التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٨٧ ص ١٦٦ .

(٩) د . فؤاد مرسى (الاقتصادى العربى فى أسعار الحقبة النفطية) ورقة مقدمة الى مؤتمر اتحاد المحامين السادس عشر بالكويت ١٩٨٧

(١٠) التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٨٧ ص ٢٨٩

(١١) انظر د رمزى زكى (أزمة القروض الدولية ـ الأسباب والحلول المطروحة) دار المستقبل العربى ـ القاهرة ـ اغسطس ١٩٨٧ ص ٩٦

(١٢) وقت حدوث الغزو كان هناك ضمن العمالة الأجنبية بالكويت ٤٠٠ ألف اسيوى مقابل ١٨٠ ألف مصرى

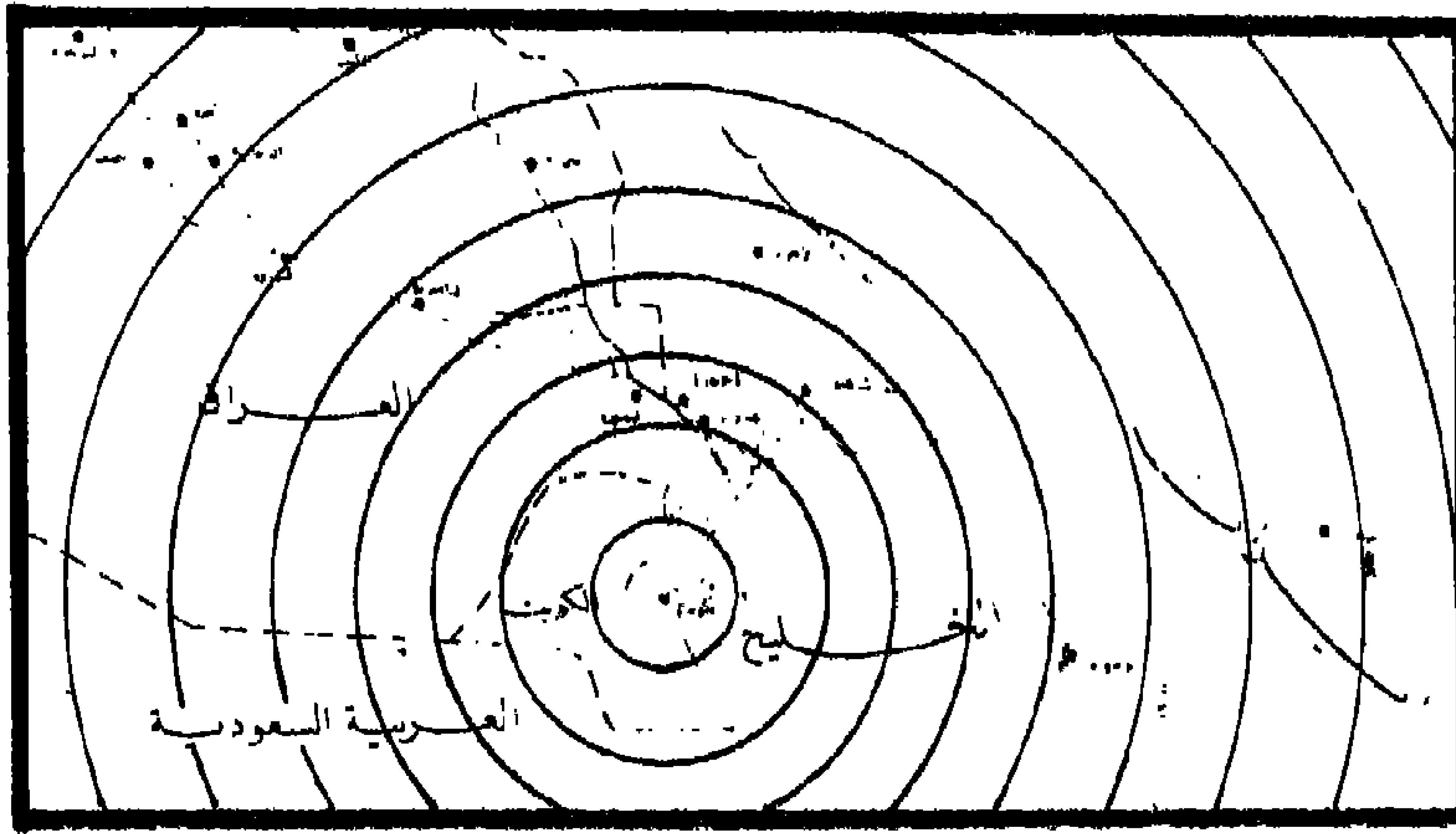
(١٣) د محمود عبد الفضيل (النفط والوحدة العربية) مصدر سابق ص ٦٧ .

(١٤) د حسام عيسى (الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج المخاطر والفرص) ندوة ازمة الخليج تحديات الحاضر والمستقبل ـ اتحاد المحامين العرب ١٥ . ١٦ اكتوبر ١٩٩٠ ص ١٣

(١٥) احمد السيد النجار (تاثيرات الغزو على الاقتصاد العالمى) السياسة الدولية . عدد ١٠٢ اكتوبر ١٩٩٠ صـ ١٣٩

(١٦) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٠ مصدر سابق . ص ١٨٠

(١٧) فرحان عباس محمد (البترول العربى بين نفى التخلف وتعميقه) رسالة دكتوراه ـ جامعة عين شمس ـ كلية الحقوق ١٩٨٣ .



[٣] محددات وأهداف السلوك العراقي

أحمد إبراهيم محمود

منذ بداية ازمة الخليج ، إتسمت الاستراتيجية العراقية للتعامل معها بغلبة عناصر ذات ثبات نسبى ، إشتملت تحديدا على تفادى التورط فى مواجهة عسكرية مباشرة مع القوات متعددة الجنسية فى الخليج ، مع محاولة التلاعب بسلوك الخصوم من خلال الضغط أو إطلاق التهديدات التى تباينت فى مضامينها حسب تصنيف كل خصم من هؤلاء الخصوم ، الى جانب التلويح بالاغراءات الاقتصادية فى نفس الوقت . وقد فرضت هذه العناصر منطقيا انماطا معينة فى السلوك العراقى على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ولكنها مع ذلك لم تدفع القيادة العراقية نحو إتخاذ خطوات تفتح مخرجا حقيقيا من الأزمة ، وتحول دون المواجهة العسكرية المباشرة .

وسوف يهتم هذا التحليل بدراسة الكيفية التى ادارت بها القيادة العراقية الأزمة من جانبها ، وذلك من خلال الاعتماد على منهج إدارة الأزمة فى العلاقات الدولية . ويتطلب هذا المنهج بدوره التعامل مع الأزمة بوصفها ظاهرة نظامية تدفع اليها العديد من المتغيرات الحادثة فى البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسى ، كما يتطلب ايضا تحليل عملية صنع القرار ذاتها ، الا اننا سوف نعدل استخدام المنهج المذكور فى إتجاه التركيز بصفة خاصة على الخصائص العامة التى إتسم بها السلوك العراقى خلال مرحلة تنفيذ القرار نفسها ، وذلك بحكم النقص الشديد فى المعلومات التفصيلية الخاصة بأداء الجانب العراقى خلال مرحلة ما قبل اتخاذ القرار ، ومرحلة إتخاذ القرار . وبالتالى سوف يحاول هذا التحليل الاجابة على عدد من الأسئلة المشتقة من الاطار السابق ، وهى . ما هى البيئة الداخلية والخارجية للسلوك العراقى ؟ وما هى الخصائص العامة لهذا السلوك ؟

اولا : البيئة الداخلية والخارجية للسلوك العراقى :

يمكن النظر الى جملة الاجراءات التى إنطوت عليها السياسة العراقية قبل وأثناء ازمة الخليج ، بإعتبارها تمثل نظاما متكاملا للسلوك السياسى ، ولاينطلق هذا النظام السلوكى من فراغ ، بل فى داخل بيئة محلية داخلية ودولية خارجية ، أثرت فى هذا السلوك ودفعته نحو بلورة مطالب معينة . كان غزو الكويت بمثابة التجسيد الموضوعى لها . ويقوم هذا التحليل على إفتراض مفاده أن الغزو العراقى للكويت لم يكن ردا إنفعاليا على مجموعة متنوعة من (المؤامرات) التى مارستها دول الخليج ضد العراق - حسب الزعم العراقى - ، وفى مقدمتها التلاعب بأسعار النفط من جانب الكويت والامارات ، وإكتسبت خطورة متزايدة مع بدء الجانب الكويتى فى الآونة الأخيرة قبيل الغزو فى الترتيب لـ « تنفيذ شىء كبير ضد العراق » ، وإنما يفترض هذا التحليل أن الغزو العراقى للكويت يمثل نتاجا لمجموعة من المتغيرات الحادثة فى البيئة الداخلية

والخارجية التى عملت فيها القيادة العراقية .

وتشتمل البيئة الداخلية على تلك التأثيرات الناجمة عن التفاعلات الحادثة داخل بنية النظام السياسى ، سواء بين الأجهزة المكونة لهذا النظام ، او بينها وبين النظم الأخرى فى المجتمع . وبهذا المفهوم يصبح هناك العديد من العناصر المندرجة فى إطار البيئة الداخلية وتؤثر على سلوك النظام السياسى ، الا ان الحالة العراقية قد شهدت بروز عناصر معينة كان لها تأثير مباشر على قرار الغزو العراقى ، وهى تتمثل تحديدا فى : الدافع الايديولوجى ، الأزمة الاقتصادية ، أزمة الشرعية .

فعلى الصعيد الايديولوجى ، عملت السياسة العراقية تجاه العالم العربى منذ فترة طويلة من الزمن على اقامة قاعدة للنفوذ السياسى العراقى ليس فقط فى منطقة الخليج العربى ، ولكن على إمتداد المنطقة العربية . وقد بدا هذا المسعى واضحا على وجه الخصوص مع وصول حزب البعث العراقى الى السلطة عام ١٩٦٨ ، وساعده على السير فى إتجاه ذلك الهدف ظروف الفراغ النسبى فى موقع القيادة الأقليمية بعد إهتزاز المكانة المصرية فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وفى ظل هذه الظروف ، حاول العراق التصدى لمهام قيادة المعسكر الراديكالى فى العالم العربى مستندا فى ذلك إلى الايديولوجية القومية لحزب البعث ، الداعية الى تحقيق الدولة العربية الاشتراكية الواحدة .

والظاهر انه من خلال تجارب تراوحت نتائجها ما بين الاخفاق والنجاح الجزئى ، توصل حزب البعث فى العراق منذ فترة طويلة نسبيا إلى إختيار مفهوم « **الدولة القاعدة** » كمنطلق أساسى لتحقيق الوحدة العربية او المشاركة فى بناء نظام اقليمى جديد ، كما إستقر على إختيار العنف وسيلة لتطبيق هذا المفهوم ، وعمل على ترسيخ هذا المنطلق من خلال التأصيل السياسى والتاريخى للقطر العراقى ، والعودة بهذا التأصيل الى ما قبل دخول الاسلام ، وايضا من خلال إدماج الشعارات الاسلامية فى شكل مفتعل داخل خطاب منطلقاته الايديولوجية علمانية التوجه ، والتأكيد على ظاهرة عبادة الفرد .

ومن هذا المنظور ، يمكن القول ان إختيار الكويت كهدف أول من جانب القيادة العراقية لاقامة « الدولة العربية الكبرى » ، قد جاء بحكم انه يمكن تبريره فى ضوء السهولة النسبية للعمل العسكرى فى اتجاهها بالمقارنة مع غيرها من دول الخليج ، علاوة على انه يمكن الدفاع عن هذه الخطوة فى ضوء المزاعم التاريخية ، والادعاء بـ « عدم قومية الأسرة الحاكمة فى الكويت » ، خاصة وأن هذا الادعاء يمكن ان يقدم للقيادة العراقية الذريعة المناسبة للتخلص من تهمة التناقض مع المبادىء القومية التى سبق ان أكدت عليها فى خطابها السياسى ، وذلك من حيث أن هذه المبادىء القومية لايمكن أن تصبح « أداة لحماية العملاء والجواسيس والأنظمة التى تستعين بالقوات الاجنبية » ، ومن ثم فإن ضم الكويت يستهدف فى جوهره ـ فى ظل هذا الطرح ـ « إضفاء طابع العدالة على النظام العربى بعد أن ظل المتخمون يزدادون تخمة ، والفقراء يزدادون فقرا » .. اى أن الغزو والضم هنا بمثابة « اداة لدعم وتعزيز طاقة الأمة فى إتجاه وحدتها وتصعيد قدراتها من خلال إستعادة الأجزاء المستقطعة ، وإستثمار المال العربى داخل العالم العربى » . كما يمكن الانطلاق من الكويت فى مرحلة تالية لاستكمال تأسيس الدولة العربية الكبرى . اضف إلى ذلك أن ضم الكويت سوف يضاعف سيطرة العراق على الاحتياط الاستراتيجى العالمى من النفط ، وأيضا المساعدة فى إمتلاك المزيد من الأرض والأصول الاقتصادية .

وقد تعزز هذا الدافع الايديولوجى الى حد كبير بالأزمة الهيكلية الحادة التى أصبحت تطبق فى عنق الاقتصاد العراقى منذ فترة ليست بالقصيرة ، والناجمة عما يتصف به من خاصية عدم التكامل بين القطاعات المكونة له ، بحيث يهيمن قطاع انتاج النفط على النصيب الأوفر من النشاط الاقتصادى العراقى بحكم كونه المصدر الأساسى للدخل القومى فى العراق ، مع الاعتماد على الاستيراد فى تغطية معظم الاحتياجات الأساسية من الأطعمة واللحوم والكيماويات والسلع المصنعة ومعدات النقل ... وغيرها . كما أدت سنوات الحرب مع إيران ، وما شهدته من تدنى معدل الانتاج البترولى وتدمير جزء كبير من المرافق الاقتصادية وتوجيه معظم الدخل القومى نحو خدمة المجهود الحربى ، الى مضاعفة الديون الخارجية على العراق . وقد أفرزت هذه الخصائص فى نهاية المطاف مجموعة من الاختلالات الهيكلية فى بنية الاقتصاد العراقى سواء بين الانتاج والاستهلاك ، او بين الواردات والصادرات ، أو بين الادخار والاستثمار ، أو بين الايرادات والنفقات . ومن المنطقى هنا التكهن بأن هذه الاختلالات الهيكلية قد شهدت المزيد من التفاقم خلال فترة ما بعد وقف إطلاق النار مع إيران بحكم الممارسات التى إنطوت عليها السياسة العراقية ، والتى إشتملت على تبديد جانب هام من الامكانات المالية العراقية فى مصروفات خارجية استهدفت توسيع دائرة النفوذ السياسى العراقى ، فضلا عن إستمرار الحفاظ على نفس القدر تقريبا من القوة العسكرية الهائلة ودفع جهود التصنيع الحربى بكل ما يتطلبه ذلك من أعباء مالية ضخمة ، مع الدخول فى نفس الوقت فى مشروعات تنموية طموحة للتعمير وإعادة البناء فى العراق . وفى ظل هذه الأوضاع ، كانت الأزمة الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية وراء قرار الغزو العراقى للكويت ، بل كانت الذريعة الأساسية لتفجير الأزمة من جانب العراق حينما اتهم الكويت والامارات بالتلاعب فى اسعار النفط ، وقيام الكويت باستخراج النفط من حقل الرميلة المتنازع على ملكيته ، ثم مطالبته للكويت والامارات بإسقاط ديونهما

على العراق . اى ان العامل الاقتصادى كان بمثابة هدف ووسيلة ـ بمعنى أن الغزو كان ـ فى احد جوانبه ـ هدفا للحصول على موارد إقتصادية إضافية للعراق . كما كان العامل الاقتصادى ايضا الحجة الأساسية لتحويل المخطط العراقى من نطاق المشروع النظرى إلى حيز الواقع الفعلى .

هذه الأزمة الاقتصادية كانت فى نفس الوقت واحدة من المتغيرات الداخلية التى أدت الى تفاقم ازمة الشرعية أمام النظام السياسى الحاكم فى العراق . فقد ادت اعوام الحرب الثمانية مع ايران الى إستنزاف إمكانات العراق الاقتصادية ، وخرج المجندون من الجيش ليجدون انفسهم أمام حالة ركود واضحة فى سوق العمالة ، بينما إستمر مناخ الاستنفار العسكرى دون تغيير يذكر عن الوضع السائد قبل وقف إطلاق النار . كما عجز النظام الحاكم بعد ما يزيد عن عامين من إنتهاء الحرب عن إستثمار الانتصار العسكرى ، وتحويله الى مكسب سياسى . وقد ضاعف من ذلك كله ، ان النظام الحاكم ظل متمسكا بطابعه الاستبدادى ، ومحتفظا بسلطاته المطلقة على الرغم من قيامه بإجراء بعض الاصلاحات السياسية الهامشية فى إتجاه التعددية السياسية . وفى نفس الوقت ، بدات الانقسامات القومية والقبلية تطل براسها من جديد فى وجه القيادة العراقية ، لاسيما فى اقليم كردستان . وقد تقاطعت جميع هذه المحاور ، لتطرح إجمالا علامات تساؤل كامنة وغير معلنة حول مصداقية النظام السياسى العراقى بأكمله . وفى إطار هذه المتغيرات ، ظهرت أمام القيادة العراقية حاجة ملحة لتحقيق ضربة كبرى ناجحة فى الخارج تتسق والمنطلقات الايديولوجية للنظام ، وتزيد من أسهمه فى الداخل . وتذهب بعض الدراسات الى أن هذا الخيار كان منسجما مع الطبيعة الاستبدادية للنظام العراقى ، بحكم أن النظم الاستبدادية عادة ما تكون اقرب الى المغامرة من الدول الديمقراطية أو نظم الحكم التقليدية لاعتبارات عديدة بعضها يتعلق بضعف أو إنعدام القدرة على التعبير لدى اولئك الذين يتحملون أعباء هذه المغامرة ، والبعض الآخر يتعلق بالتركيب النفسى للحاكم المستبد . وبالتالى فإن هذه النظم الاستبدادية تجد نفسها فى حاجة مستمرة الى إنتصارات كبرى تغذى وجودها وتغطى على الآلام الفردية المتفرقة التى تترتب على ممارساتها اليومية . وفى ضوء كل ما سبق ، يصبح من الممكن النظر الى القرار العراقى بغزو الكويت بوصفه يمثل فى أحد جوانبه دالة على كثافة الضغوط الداخلية التى يتعرض لها النظام السياسى العراقى ، وايضا على مدى تشبعه بروح المغامرة والتوسع .

أما البيئة الخارجية فهى تشير إلى تلك العناصر المؤثرة على عمليات صنع القرار النابعة من طبيعة النظام الدولى ، وكذلك من طبيعة التفاعلات الحادثة بين نظام سياسى معين وبين الفعاليات الأخرى فى النظام الدولى . كما يمكن أن ينحصر تأثير البيئة الخارجية فى مجرد الكيفية التى ينظر بها صانعو القرار الى النظام الدولى ، وردود افعاله المتوقعة حيال القرار . وفى الحالة العراقية ، يتركز تأثير البيئة الخارجية فى كيفية فهم القيادة العراقية للتطورات والأوضاع القائمة فى هذه البيئة ، ثم التكيف أو التعامل معها فى ضوء هذا الفهم بما يخدم القرار العراقى المنشود . وفى هذا الاطار ، يمكن تلمس فروق واضحة ميزت السلوك العراقى تجاه العالم العربى ، عن مثيله تجاه النظام الدولى . ففى تجاه النظام الأقليمى العربى ، كانت الاشكالية الأساسية التى واجهت القيادة العراقية تتعلق باعداد الساحة لتنفيذ قرار الغزو . ولتحقيق ذلك ، كان من الضرورى العمل على بناء التحالفات ، وتحييد البؤر المناوئة أو التى يحتمل أن تصبح مناوئة فيما بعد ، جنبا الى جنب مع تعظيم مقومات القوة الشاملة المملوكة لدى العراق . ومن هذا المنطلق ، عمل العراق خلال فترة ما بعد إطلاق النار مع إيران على إستثمار الانتصار الذى حققه على الجبهة الايرانية فى تأكيد الدور القيادى للعراق فى العالم العربى ، لاسيما من خلال الافادة من اجواء المصالحة التى سادت على الساحة العربية فى تلك الفترة ، والتى إمتنعت فيها أغلب الأقطار العربية عن إنتقاد الاداء الداخلى للنظام العراقى ، مما مكنه من العمل بحرية اكبر نسبيا على تنشيط الدور العراقى على المستوى القومى . وبصورة موازية ، عمل العراق على ممارسة درجة أكبر من التأثير فى العالم العربى من خلال إقامة تحالفات مع بعض الدول العربية وإكتساب ولاء فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، وايضا من خلال تعزيز العلاقات والروابط مع العناصر غير الحكومية فى العالم العربى ، وكذلك عن طريق إظهار أكبر قدر من التشدد فى القضايا المتعلقة بالمسائل القومية مثل الصراع العربى ـ الاسرائيلى . وفى نفس هذا الاطار ، عمل العراق على إمتلاك قدرات عسكرية متفوقة ، يمكن أن ترفعه الى مستوى القوى العظمى ، حيث طور قدرات صاروخية باليستيكية ، وذخائر كيماوية وغازية ، كما نشط ايضا فى إتجاه تطوير قدرات نووية وفضائية ذاتية . وفى فترة ما قبل الغزو مباشرة ، عمدت القيادة العراقية الى تضييق دائرة تحالفاتها ، حيث إبتعدت عن مصر ، وإهتمت فى المقابل بدول أخرى يجمع بينها ضآلة الوزن وهامشية الدور إقليميا ودوليا ، مع الاستعداد للتعاطف مع العراق حال إقدامه على تنفيذ قرار الغزو . وذلك تحت تأثير ضغوط اقتصادية شديدة تعانى منها تلك الدول . ويبدو أن القيادة العراقية ادركت ان مصر ، بسياستها العربية وبارتباطاتها الدولية المعقدة ، يصعب ان تقبل المشاركة فى مثل هذه السياسات ، أو حتى الوقوف موقف الحياد منها . وبالتالى كان البديل الوحيد المتاح امامها يتمثل فى الاكتفاء بإقامة ما يشبه التحالف مع اطراف أضعف نسبيا ، يمكنها أن تكون سندا للعراق بأى صورة من الصور حال إندلاع المواجهة مع النظام الدولى .

وفيما يتعلق بالادراك العراقى للنظام الدولى ، فقد إرتكز على تصور أن تنفيذ قرار الغزو سوف يتيح للعراق امتلاك مقومات اضافية للقوة ، بما يساعده على الممارسة الفاعلة للتهديد والابتزاز السياسيين . وبصورة اكثر تحديدا ، تأسست الحسابات السياسية العراقية لردود الفعل الدولية على أنه مهما كانت حدة وضراوة ردود الفعل الأولية تجاه العراق ، فإن الأطراف الدولية المعنية لابد أن تتعامل فى نهاية المطاف بجدية مع العراق ومع الحقائق الجديدة التى يجسدها الغزو ، والتى تتمحور حول حقيقة أن العراق أصبح يمتلك عوامل وأدوات تساعده على تحقيق التغيير والتأثير المطلوب فى الساحة الأقليمية ، مما يحتم ضرورة استجابة القوى الدولية المعنية للغايات التى يسعى اليها دون الالتفاف حولها ، إذ أن محاولة الالتفاف هنا قد تؤدى الى إندلاع حريق هائل فى المنطقة يمكن أن تترتب عليه عواقب بالغة التعقيد للسياسات وللاقتصادات الغربية ولتدفق النفط ، وأيضا لاستقرار النظم السياسية الموالية للغرب فى المنطقة . كما راهنت القيادة العراقية على إعتقاد مفاده أن الغرب بصفة خاصة أصبح أضعف من الناحية العملية مما كان عليه فى الخمسينات لادراكه حقيقة (إستحالة) استخدام القوة ضد العراق ، لأن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يترتب عليه مواجهة طويلة الأمد تحدث انشقاقا وخلافا داخل نظام دولى فى طور التشكيل ، وداخل البنية السياسية فى المنطقة . أما الجانب الأخير فى التقدير السياسى العراقى ، فقد إرتكز على الافادة من « نشوء عوامل جديدة ذات تأثيرات فاعلة فى التوجهات السياسية الغربية » ، وتنحصر بالدرجة الأولى فى إستحالة السيطرة على الارتفاع القياسى فى أسعار النفط فى حالة تصاعد الأزمة فى المنطقة ، وما يمكن أن يترتب على هذا الارتفاع من تداعيات بالغة الأهمية ، بحيث لابد أن يؤدى ذلك الى (حتمية) نبذ خيار الحرب على الجانب الأمريكى والغربى ، إستنادا الى أنه سوف يدفع إلى المزيد من الارتفاع فى أسعار النفط ، وبالتالى حدوث ركود إقتصادى عالمى جديد يقضى تماما على كافة الطموحات الغربية بقرب حدوث إنتعاش إقتصادى من جراء إنهيار النظم الاشتراكية فى أوربا الشرقية . والخلاصة أن إدراك القيادة العراقية لتأثير البيئة الخارجية تمحور حول أنه حتى إذا إتسمت ردود الفعل الدولية والأقليمية بدرجة عالية من الحدة والرفض لاقدامها على غزو الكويت ، إلا أن ردود الفعل هذه لن تتمخض فى النهاية عن خسائر جسيمة بدرجة تمنع العراق من تحقيق أهدافه ، ولكن القيادة العراقية كانت تدرك منذ البداية أيضا أن الوصول الى مثل هذه النتيجة سوف يتطلب صراعا ضاريا بين الارادات ، ينتصر فيه الطرف الأكثر صبرا وتحملا وقدرة على التشدد .

ثانيا : الخصائص العامة للسلوك العراقى

تتطلب الدراسة العلمية للسلوك العراقى فى إدارة الأزمة الناشبة فى الخليج ، أن تتكامل دراسة بيئة السلوك ، مع دراسة مفردات عملية صنع القرار على الجانب العراقى ، بدءا من تحديد التصورات والافكار التى بلورتها القيادة العراقية بصدد موضوع الأزمة ، والخيارات البديلة التى توصلت اليها ، والتفاصيل العديدة والمعقدة التى إنطوت عليها عملية تنفيذ القرار من جانب القيادة العراقية ، وإنتهاءا بمحاولة تقييم القرار . الا أن هناك العديد من المشكلات التى تحول دون تنفيذ ذلك ، وتتركز بصفة خاصة

إلا أن هناك العديد من المشكلات التى تحول دون تنفيذ ذلك ، وتتركز بصفة خاصة فى الندرة الشديدة فى المعلومات الضرورية عن أغلب الجوانب المشار إليها ، فضلا عن أن الأزمة مازالت فى مراحل النمو والتطور ، وتبدو نقطة النهاية بعيدة المنال حتى وقت كتابة هذا التقرير ، مما يصعب معه إجراء التقييم الشامل المذكور . وفى ظل هذا الوضع ، فإن أى دراسة للسلوك العراقى فى أزمة الخليج لايمكن أن تطمح لنفسها أكثر من الاكتفاء بتحديد الخصائص العامة للسلوك ، سعيا إلى تقديم أقرب صورة ممكنة لمرحلة تنفيذ القرار ذاتها .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التحليل لايهتم بدراسة السلوك العراقى منذ بداية الأزمة ، حيث جرت تغطية ذلك فى تحليلات سابقة ، وإنما يهتم هذا التحليل بتناول سلوك الأزمة العراقى خلال الفترة من منتصف شهر سبتمبر ، وحتى اول شهر ديسمبر ، إلا انه لابد من الاشارة فى البداية إلى أن الفترة السابقة قد إنطوت على تطورات بارزة تتلخص فى : إقدام القيادة العراقية على ترسيخ سياسة الأمر الواقع فى الكويت ، وإشعال حرب السفارات وإحتجاز الرعايا الغربيين ، والعمل على تحييد الجبهة الايرانية ، والتحرك السياسى لدعم الموقف العراقى من غزو الكويت . وسوف نهتم فيما يلى بتحليل الجوانب البارزة فى السلوك العراقى سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى الفترة المذكورة .

(١) السلوك السياسى :

إتسم السلوك السياسى العراقى منذ بداية الأزمة بدرجة واضحة من الثبات فى المضمون والمبادىء الأساسية الحاكمة ، على الرغم من تعدد وكثافة الجهود السياسية من الناحية الشكلية . وفى هذا الاطار ، كان من الطبيعى الا تشتمل الفترة المشار إليها على تمايزات ظاهرة فى السلوك السياسى يمكن معها تلمس مراحل متميزة ومتتالية لهذا السلوك ، وإنما كانت معظم الجهود السياسية العراقية تتحرك فى إطار جملة من المبادىء والمنطلقات التى ميزت السياسة العراقية حيال الأزمة منذ بدايتها . وليس القصد هنا عرض الجهود والأنشطة السياسية العراقية حسب تعاقب حدوثها ، وإنما الهدف هو محاولة تحديد التوجهات العامة للسلوك السياسى العراقى كما إستخلصت من الجهود والأنشطة الفعلية .

لعل أحد أهم وأبرز الخصائص المميزة للسلوك

السياسي العراقي في أزمة الخليج أنه إستهدف العمل على تجميد قضية إحتلال الكويت وإضاعة الوقت من خلال إختلاق قضايا فرعية ، بما يمكن أن يساعد على تشتيت الاهتمام الدولي بالقضية ، فضلا عن إمكانية أن يساعد ذلك على زيادة شعبية القيادة العراقية في العالم العربي من خلال صياغة مطالب ذات جاذبية على المستوى الشعبي العربي ، وقد بدت هذه الخاصية واضحة في الربط بين قضية إحتلال الكويت والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وجعل القبول العراقي لتنفيذ تسوية سلمية لأزمة الخليج مرهونا بتسوية كافة قضايا الصراع الأخرى في المنطقة ، وفي مقدمتها الصراع العربي ـ الاسرائيلي . كما بدا ذلك أيضا في المبالغة الواضحة في الأداء السياسي العراقي عند التعامل مع الكثير من التفاعلات الدولية الحادثة في إطار أزمة الخليج .

وإنطلاقا من هذه الخاصية العامة ، يمكن تحديد اربعة محاور أساسية ميزت السلوك السياسي العراقي في الأزمة ، وتتمثل أولى هذه المحاور في محاولة القيادة العراقية الابقاء على الخيار الدبلوماسي مع التشدد في الموقف ، وذلك من خلال نوعين رئيسيين من الجهود ، الأول طرح المبادىء التي تدور إجمالا في إطار الجهود السلمية ، والثاني اللقاءات السياسية الفعلية سواء بإستقبال المسئولين الأجانب السابقين والحاليين ، وكذلك بإيفاد المسئولين العراقيين في زيارات الى بعض العواصم الهامة للتباحث في شأن قضيتي الرهائن والتسوية السلمية . وقد إشتملت هذه الجهود على زيارات قام بها مسئولون غربيون سابقون الى بغداد بقصد معالجة مسألة الرهائن الغربيين المحتجزين لدى العراق ، إلا أن أهم زيارة استقبلتها العاصمة العراقية هي تلك التي قام بها المبعوث السوفيتي يفجيني بريماكوف في أوائل أكتوبر ثم في أوائل نوفمبر بهدف عرض افكار عن خطة شاملة لتسوية الأزمة في الخليج خصوصا والشرق الأوسط عموما ، فضلا عن محاولة تأمين خروج الرعايا السوفييت من العراق .

ومن ناحية ثانية ، عملت القيادة العراقية بصورة متواصلة على تفتيت الاجماع الدولي ، سواء من خلال ممارسة التهديد والابتزاز السياسيين ، أو من خلال محاولة إغراء الأطراف الأخرى في الأزمة . وبالدرجة الأولى ، إرتكزت جهود الابتزاز السياسي على توظيف قضية الرهائن الأجانب المحتجزين لدى العراق كورقة للضغط والمساومة . وقد تطور هذا التوظيف من إستخدام الرهائن كدروع بشرية في القواعد العراقية المحتمل تعرضها للهجوم ، الى جعلهم أداة للتهديد وممارسة النفوذ عن طريق جعل الافراج عنهم مرهونا بقدوم مسئولي الدول التي ينتمي إليها المحتجزون الى بغداد ، ثم بجعل الافراج عنهم مشروطا بإعلان الدول التي ينتمون إليها عن رفضها إستخدام الخيار العسكري ضد العراق ، ثم إنتهاءا بإعلان الرئيس العراقي قراره القاضي بالافرج عن جميع الرهائن الاجانب منذ الاسبوع الثاني في شهر ديسمبر . وقد استخدمت قضية الرهائن بصفة خاصة في محاولة استقطاب فرنسا الى خارج التكتل الغربي والدولي المناهض للعراق . أما محاولة اغراء الأطراف الأخرى في الأزمة ، فقد إشتملت على الاعلان عن استعداد العراق بيع النفط مجانا أو بأسعار مخفضة بهدف خرق الحصار الاقتصادي وتفتيت الاجماع الدولي .

أما المحور الثالث للسلوك السياسي العراقي ، فيتمثل في العمل على تكريس أوضاع الاحتلال والضم في الكويت ، وقد إنطلقت الجهود المبذولة في إطار هذا المحور من أن الكويت تعتبر جزءا لايتجزأ من العراق ، وأن التفكير في التراجع عن قرار الضم مسألة غير مطروحة على الاطلاق . وفي محاولة لاضفاء المصداقية على هذا المنطلق الأساسي ، عمدت السلطات العراقية الى تكريس واقع الضم والاحتلال في الكويت من خلال منظومة متكاملة من الاجراءات الهادفة الى الغاء وطمس الشخصية القانونية لدولة الكويت وتغيير طابع الحياة فيها وتفريغها من ابنائها وإحلال اعداد متزايدة من المواطنين العراقيين محلهم . علاوة على محاولة ربط الكويت بالعراق من الناحية العملية في العديد من المجالات الأساسية للحياة ، مع تجريد الكويت في نفس الوقت من أغلب مقومات الحياة المستقلة من خلال خطة منظمة للنهب والتدمير ، وذلك بهدف خلق واقع سياسي جديد لمصلحة العراق في الكويت يرتكز على أوضاع فعلية على كافة المستويات السكانية والاقتصادية .

وأخيرا ، فقد إهتمت القيادة العراقية بتعزيز العلاقات مع إيران كطرف ذي أهمية محورية في المفهوم الاستراتيجي العراقي للأزمة ، حيث إستمر الجانبان في تعزيز علاقاتهما ، وفي تبادل أسرى الحرب المحتجزين لدى الطرفين . وتتحدث بعض التقارير عن إتساع نطاق التعاون التجاري بين الجانبين العراقي والايراني خلال الفترة الراهنة إلى الدرجة التي اصبح العراق يعتمد فيها على إيران إلى حد كبير لخرق الحصار الاقتصادي المضروب حوله .

وبصورة إجمالية ، يلاحظ على السلوك السياسي العراقي انه لم يشتمل على أي خطوات أو مبادرات من شأنها أن تغير المعطيات الأساسية للأزمة ، وكان اقصى ما قامت به القيادة العراقية هو التغيير في اللهجة السياسية فقط ، في الوقت الذي إستمر فيه ثبات الموقف العراقي على نفس المبادىء . والواقع أن إرتكاز السلوك السياسي العراقي على المحاور الأربعة سالفة الذكر قد مكنه من تحقيق قدر من النجاح الجزئي في إدارة الأزمة ، إذ أن الربط بين ازمة الخليج والصراع العربي ـ الاسرائيلي ، قد أكسب الموقف العراقي في الأزمة قدرا من الشعبية في العالم العربي ، فضلا عن تحويل بعض الاهتمام عن أزمة الخليج ، ودفع القادة السياسيين الغربيين نحو أخذ هذا

الجانب فى الاعتبار عند الحديث عن الأزمة تفاديا لتعقيد الموقف . يضاف الى ما سبق ، أن الابقاء على الخيار الدبلوماسى كان يمثل تعاملا ناجحا بصورة نسبية مع العناصر المكونة للأزمة والأطراف الداخلة فيها ، دون أن يقصد من ورائه الوصول الى نتيجة محددة ، ولكن مجرد إضاعة الوقت وتجميد القضية . وأخيرا فإن العمل على تعزيز العلاقات مع إيران أدى الى تعزيز حالة الحياد للقوة الايرانية . ولكن على الجانب الآخر يصعب القول أن هذا السلوك السياسى ـ بالتكامل مع السلوك العسكرى والاقتصادى ـ هو الذى أدى وحده إلى تمكين العراق من تفادى ضربة عسكرية مدمرة (حتى بعد مرور ما يزيد على أربعة شهور من إندلاع الأزمة) بواسطة القوات متعددة الجنسية فى الخليج . وبالطبع يمكن افتراض أن السلوك العراقى العام فى الأزمة كان يعتبر بشكل او بآخر واحدا من الأسباب الكامنة وراء ذلك ، الا أن العديد من الاعتبارات الأخرى قد تداخلت أيضا فى افراز تلك النتيجة ، من أهمها تلك الاعتبارات المتعلقة بالمشكلات البيروقراطية واللوجستية فى الدول المشاركة فى الحشد الدولى فى الخليج ، فضلا عن رغبة هذه الدول فى إستنفاذ كافة البدائل والخيارات المتاحة قبل اللجوء الى الخيار العسكرى ، وهو الخيار الذى سوف يظل مطروحا بقوة طالما إستمر الموقف العراقى على نفس الدرجة من التشدد والخروج على كافة الأعراف الدولية .

(٢) السلوك العسكرى :

كان الطابع العام لكافة الجهود والأعمال العسكرية التى قامت بها القيادة العراقية خلال الفترة موضع الدراسة يتمثل فى مواصلة أعمال التحضير والاعداد لعمليات دفاعية واسعة النطاق على الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة ، لاسيما إتجاهى الكويت وجنوب العراق ، وذلك بغرض الاستعداد لاحباط اية هجمات معادية تتعرض لها القوات العراقية فى تلك الاتجاهات . والواضح فى السلوك العسكرى العراقى ازاء الأزمة ، أن هناك التزاما بحصر أعمال القوات المسلحة العراقية فى إطار الدفاع على كافة المستويات التكتيكية والتعبوية والاستراتيجية ، مع وجود امكانية للتحول فى حالة نجاح الأعمال الدفاعية الى الهجوم المضاد العام ضد القوات المهاجمة . والجدير بالاشارة هنا أن القوات العراقية كانت قد إستكملت أغلب عمليات التعبئة والحشد العسكريين قبل اقدامها على غزو الكويت وفى أعقابه مباشرة ، وبالتالى تتسم عمليات الاستعداد والحشد التى أجريت بعد ذلك بالمحدودية والضآلة . وعلى أية حال ، فقد تأثرت الاستعدادات الدفاعية العراقية منطقيا بالطبيعة المحتملة للعمليات العسكرية التى يمكن أن تنشب فى حالة تصاعد الأزمة . ففى ضوء ما هو متوقع من إمكانية تعرض العراق ـ فى حالة اندلاع أعمال القتال المسلح ـ لهجمات استراتيجية شاملة وبصورة ينتظر أن تنجم عنها تأثيرات تدميرية جسيمة على العراق ، مهما كان حجم الخسائر التى يستطيع أن يلحقها فى المقابل بالجانب المهاجم ... فى ضوء هذه المعطيات ، كان من الطبيعى الا تتبنى الاستراتيجية الدفاعية العراقية فقط على الأسس والركائز التقليدية التى تتبنى عليها الاستراتيجيات الدفاعية فى ظروف القتال المسلح ، والتى تركز عادة على توفير الحماية التامة للمراكز الحيوية داخل البلاد ، والدفاع الشامل عن أراضى الدولة ، والعمل على إمتصاص الضربة وإمتصاص قوة الهجوم وكسر حدته وإنتزاع المبادأة منه . وإنما إتجهت الاستراتيجية الدفاعية العراقية نحو المزج بين مجموعة متكاملة من الاجراءات العسكرية والسياسية والاقتصادية ، بهدف التكامل فى اداء وظيفة الدفاع ، حيث بدا هذا التكامل واضحا بصورة أكثر بروزا نسبيا مما هو الحال فى الكثير من حالات الصراع المسلح التى شهدها النظام الدولى .

وبصفة عامة ، يمكن التأكيد على أن الاتجاهات الأساسية للسلوك العسكرى العراقى خلال الفترة المرصودة قد إشتملت على المحاور الأربعة التالية :ـ

أولا : مواصلة تعزيز الدفاعات العراقية فى الكويت وجنوب العراق من خلال إقامة نظام دفاعى قوى فى تلك المناطق ومواصلة عمليات حشد المزيد من القوات فيها فى إطار تكتيك « الدفاع المتحرك » الذى يبدو أن القيادة العراقية قد إعتمدته فى أستراتيجيتها الدفاعية .

ثانيا : العمل على زيادة موارد التسليح ، الأمر الذى يمثل محاولة للاستعداد للمستقبل ، أكثر مما هو استجابة لمتطلبات أو تحديات فعلية قائمة . وقد إعتمد هذا المحور على وسيلتين رئيسيتين هما : محاولة تهريب الأسلحة والمعدات من بعض الدول الغربية ، والعمل على إغراء بعض الدول لتقديم الأسلحة والمعدات فى مقابل النفط بأسعار زهيدة ، جنبا إلى جنب مع العمل على الاستفادة من الأسلحة والمعدات التى تم الاستيلاء عليها من الجيش الكويتى .

ثالثا : مواصلة أعمال التعبئة البشرية لاسيما فى صفوف الضباط والأفراد المتخصصين فى قطاعات معينة مثل الأسلحة الكيماوية والدفاع الجوى والصواريخ ... وغيرها ، علاوة على الاهتمام بشكل عام بزيادة إجمالى القوة البشرية العاملة فى الجيش العراقى ، والاعلان فى هذا الاطار عن إستدعاء حوالى ٢٥٠ الف من قوات الاحتياط فى أواخر شهر نوفمبر .

رابعا : الاعداد لتنفيذ مجموعة من الاجراءات الانتقامية العنيفة فى حالة التأكد من قرب انزال هزيمة عسكرية كاملة بالقوات العراقية ، وذلك من خلال الاعداد لتفجير ابار النفط الكويتية . وتنطوى هذه الجهود بشكل أساسى على قيمة رادعة ، كما تستهدف فى نفس الوقت تمكين العراق من إمتلاك خيار أخير فى حالة انفجار الصراع المسلح فى المنطقة .

وفى ضوء هذه المحاور الأربعة ، يمكن الانتهاء إلى أن

السلوك العسكرى العراقى يستهدف فى معظمه التغلب قدر الامكان على جوانب القصور والضعف التى بدت واضحة فى تشكيل وإنتشار القوات العراقية فى فترات سابقة ، إذ أن التعزيزات الدفاعية العراقية فى الكويت وجنوب العراق تستهدف على ما يبدو حماية اجناب ومؤخرة القوات العراقية لاسيما الجناحين الشرقى والجنوبى ، بحيث يصبح من الممكن تفادى إحتمال تعرض هذه القوات لعمليات التطويق والالتفاف وقت نشوب القتال المسلح . أما الجهود المحدودة التى يقوم بها العراق على صعيد تهريب الأسلحة والمعدات من الخارج ، فهى تبدو فى مضمونها ودلالتها محاولة متواضعة لايجاد مصدر متجدد للامداد المستمر بالأسلحة مهما كانت صعوبة تحقيق ذلك . وأخيرا ، فإن التحضير لتنفيذ اجراءات انتقامية ، يمثل خيارا أخيرا لدى القيادة العراقية يمكن اللجوء اليه فى حالة تدهور موقف القوات العراقية متى بدأت أعمال القتال الفعلى ، على الرغم من أن هذه الاجراءات الانتقامية قد لا تؤدى إلى إحداث تغييرات كبيرة فى مسار الصراع المسلح .

(٣) السلوك الاقتصادى :

مع إعلان قرار مجلس الأمن القاضى بفرض الحصار الاقتصادى على العراق ، بدأت السلطات العراقية فى تنفيذ عملية واسعة النطاق للتعبئة الاقتصادية الشاملة ، كانت تمثل فى واقع الأمر إمتدادا لجهود سابقة باشرتها هذه السلطات ـ ولكن فى إطار أضيق نسبيا ـ قبل إندلاع الأزمة ، وإستهدفت جهود التعبئة فى محصلتها النهائية اجراء عملية تحويل شاملة للموارد المتاحة لدى العراق من ظروف السلم الى ظروف الحرب ، بما يضمن للعراق الصمود الى أقصى درجة ممكنة فى مواجهة الحصار الاقتصادى .

وقد تأثرت هذه الجهود بطبيعة الحال بالخصائص التى يتسم بها الاقتصاد العراقى ، والتى سبقت الاشارة إليها . وبمجرد بدء الحصار الاقتصادى على العراق ، إنعكس تأثير الاختلالات الهيكلية المذكورة آنفا فى صورة نقص شديد فى السلع الاستهلاكية لاسيما الأطعمة والأدوية ، مع إرتفاع أثمان هذه السلع الى ما يصل حتى سبعة أضعاف الثمن قبل الأزمة ، وإغلاق الكثير من مصانع الاسمنت والاطارات والاسمدة والسجائر ، وخفض الطاقة الانتاجية لمصانع أخرى ، والنقص الشديد فى المواد الازمة لتكرير البترول ... وغير ذلك من التأثيرات . وبالتالى كان من المحتم أن تتصف اجراءات التعبئة الاقتصادية التى قامت بها السلطات العراقية بالشمول والحدة ، بما يضمن اعادة توجيه الجهد الانتاجى القومى للعراق لتلبية احتياجات السكان ، وبما يضمن معاونة المجهود الحربى العراقى إلى أقصى حد ممكن ، مع البحث فى نفس الوقت عن منافذ متعددة لاختراق الحصار الدولى حول العراق . وقد إتجهت الجهود التى قامت بها هذه السلطات فى إطار التعبئة الاقتصادية نحو العمل على ثلاثة محاور متكاملة تتمثل فى :

أولا : توفير المزيد من الموارد لميزانية الدولة من خلال طرح المزيد من السندات الحكومية ، والحجز على الأموال والموجودات الخاصة بحكومات ومؤسسات ومصارف الدول التى أمرت بتجميد الأموال العراقية والكويتية عقب الغزو ، ورفع أسعار السلع الاستهلاكية ، والتوقف عن دفع أقساط الديون الخارجية .

ثانيا : تشديد الرقابة على الأسعار عن طريق تولى أعباء توزيع السلع الغذائية مباشرة على المنافذ المختلفة ، وإصدار قرارات صارمة لمعاقبة تخزين هذه السلع والاتجار فيها .

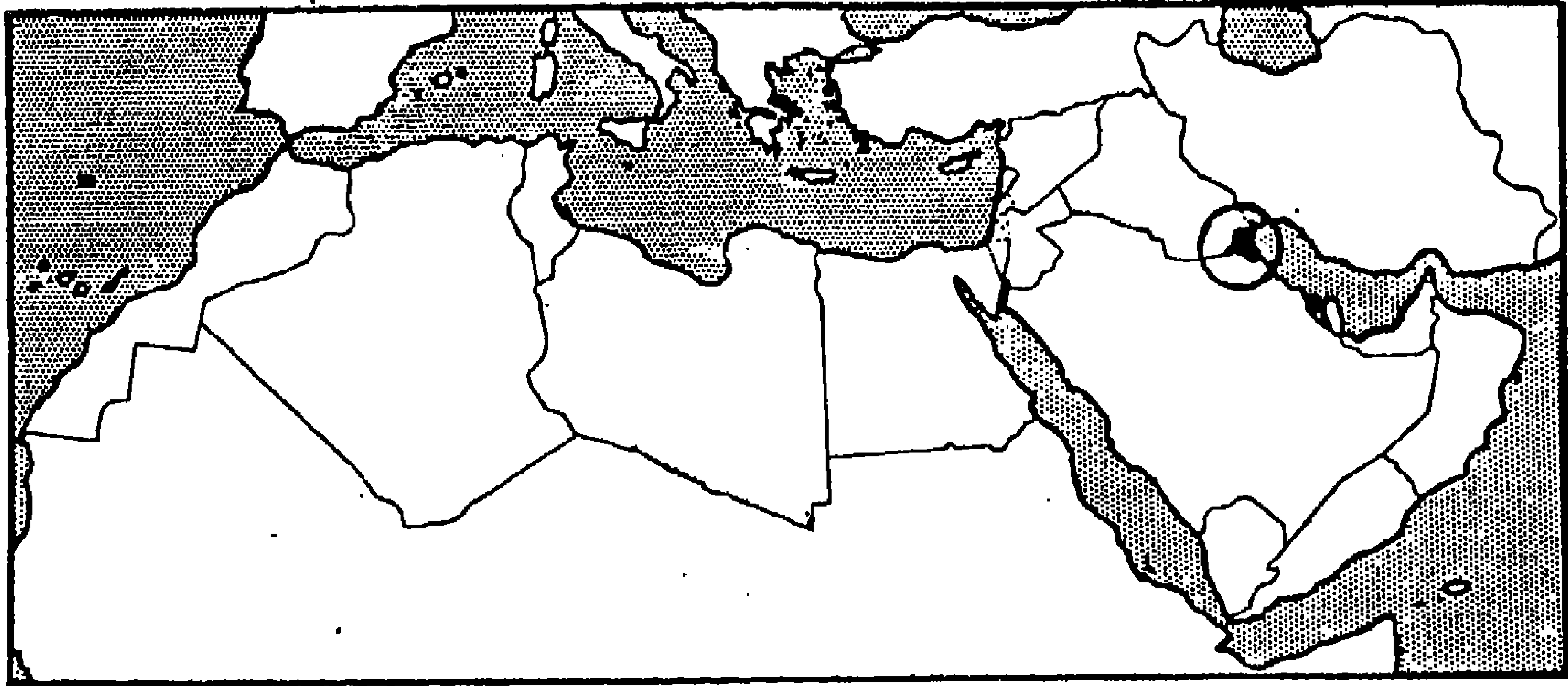
ثالثا : تخصيص الموارد بهدف تطبيق درجة عنيفة من السيطرة على تدفق الموارد المتاحة ، وذلك من خلال وسيلتين رئيسيتين ، أولهما توزيع السلع بالحصص لتقنين استهلاك السلع المتاحة خاصة المواد الغذائية والوقود ، وثانيهما العمل على تحقيق زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى من خلال استغلال جميع الأراضى الخصبة غير المستغلة التى تصل مساحتها الى ثلاثة اضعاف المساحة المزروعة بالفعل فى العراق .

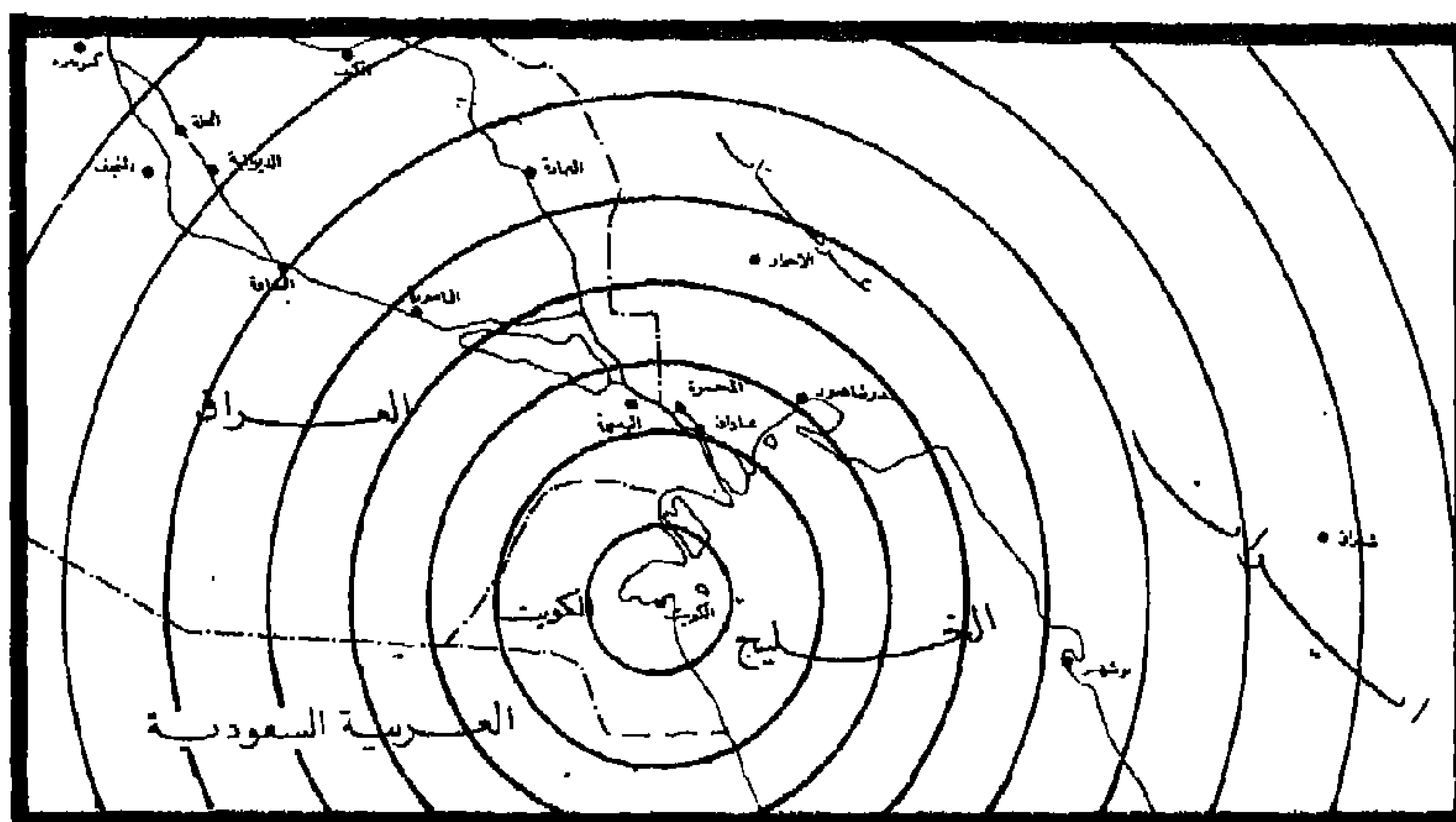
وعلى الرغم من كثافة هذه الاجراءات ، إتجهت السلطات العراقية نحو العمل ايضا على توفير جانب كبير من إحتياجاتها السلعية عن طريق التهريب من الدول المجاورة خرقا للحصار الدولى ، وتشير بعض التقارير غير المؤكدة بصورة قاطعة الى أن السلع الايرانية متواجدة بشكل ملحوظ فى الأسواق العراقية ، بالاضافة الى نشوء فئة من تجار الحرب الذين يعملون خصيصا فى ميدان تهريب السلع الى العراق من الدول المجاورة مثل تركيا .

والملاحظ بصفة عامة أن جهود وإجراءات التعبئة الاقتصادية التى قامت بها السلطات العراقية مع تصاعد الأزمة ، كانت فى التقييم الاجمالى على درجة عالية من الشمول والقسوة ، إذ أن المحاور الثلاثة المذكورة للتعبئة الاقتصادية تعتبر من الناحية المبدئية بمثابة بدائل لبعضها البعض ، بحيث تتجه الدول فى الغالب نحو المفاضلة بينها بما يضمن فاعلية التعبئة وفقا للظروف والأوضاع الاقتصادية للدولة ، أما الجمع بين هذه المحاور الثلاثة معا وفى آن واحد ، فمن شأنه أن يكفل ضمان تحقيق أقصى فاعلية ممكنة للمجهود الاقتصادى العراقى فى مواجهة الحصار الدولى . إلا أن هذه الاجراءات الأساسية تبقى مع ذلك غير كافية فى حد ذاتها لافراز تركيب جديد فى الناتج القومى العراقى يلبى الحد الأدنى على الأقل من احتياجات السكان فى ظروف الحصار الاقتصادى ، وذلك بالنظر الى الاختلالات الهيكلية التى سبقت الاشارة إليها فى بنية الاقتصاد العراقى ، والتى تحرمه من إمتلاك الكثير من المقومات الضرورية اللازمة لادارة نشاط إقتصادى كفء ورشيد ، لاسيما فى قطاع الصناعة ، بحيث يمكن التكهن بانه مهما

كانت شمولية وقسوة اجراءات التعبئة الاقتصادية ، فلابد أن تعجز عن توفير الكثير من الاحتياجات بحكم أن هذه الاحتياجات لم تكن تمتلك فى الأصل الآليات الانتاجية الخاصة بها فى بنية الاقتصاد العراقى ، أو أن آليات انتاجها موجودة ولكنها تحتاج إلى بعض المدخلات التى يجرى استيرادها من الخارج . أضف الى ذلك ، أن من الصعب تخيل إمكانية الاعتماد على التهريب ـ مهما إتسع نطاقه ـ لتوفير نفس القدر من الواردات التى توقفت بفعل الحصار ، أو على الأقل الحد الأدنى المطلوب منها .

والخلاصة أن السلوك العراقى العام فى الأزمة استهدف العمل على تعظيم المكاسب العراقية على حساب الخصوم ، وذلك من خلال التكامل بين الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، حيث إستهدف السلوك السياسى ضمان خروج العراق فائزا بالغنيمة كلها أو بأكبر ممكن منها على الأقل ، عن طريق التشدد وإضاعة الوقت وتجميد القضية . أما السلوك العسكرى والاقتصادى ، فقد أستهدف تمكين العراق من إمتلاك القدرات والمقومات التى يمكن من خلالها مواصلة سياسية النفس الطويل فى مواجهة الضغوط الكثيفة المحدقة بالعراق ، مع الحذر الشديد من التورط فى صدام عسكرى مباشر ، بل وتحاشى التحركات العسكرية التى قد تدفع إلى الاعتقاد بأن القيادة العراقية تستعد للمبادرة بالهجوم . □





[٤] سوريا والأزمة : فرص المكاسب الاقليمية والدولية

د . أحمد ثابت

هل يمكن إعتبار سوريا أوفر الأطراف العربية حظا في تحقيق مكاسب سياسية إستراتيجية في إطار أزمة الخليج ؟ وهل كانت أقدر هذه الأطراف على إدارة الأزمة بمهارة سياسية معهودة بما جعلها تصبح « الفائز الواضح » بين الدول المشاركة في التحالف الدولي الواسع ضد العراق في الخليج ؟

بدا الموقف السوري متفاعلا ومتجاوبا بسرعة منذ اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت سواء لجهة تصفية حساباته مع النظام البعثي المنافس في بغداد ، أو لجهة دعم نقاط وأوراق القوة التي طالما لعب بها في إدارة علاقاته العربية والاقليمية بمحاولة إستثمار الأزمة بأفضل ما يمكن من أجل الخروج من حالة العزلة العربية والاقليمية والدولية التي كانت السياسة السورية تعاني منها منذ سنوات الثمانينات .

وبقدر ما تتسم الأزمة في الخليج بالتعقيد والتداخل الشديدين ، بقدر ما يتميز الموقف السوري منها بالدقة والتركيب ، وفي حين سارعت دول عربية بالانضمام الى التحالف الدولي المضاد للعراق على أساس التعامل مع غزوه وإحتلاله وضمه الكويت فقط ، مع عزل مختلف المعطيات والأزمات الشائكة الأخرى ومحاولة حصر إدارة الأزمة في قضية الغزو ، نجد أن سوريا تعاملت مع الأزمة بمنطق « الحزمة الكاملة » أو « التناول الكلي » بغرض أساسي هو تحقيق مكاسب عربية وإقليمية ، سياسية وإستراتيجية - وبالطبع إقتصادية أيضا - لاتقف بالضرورة عند مجرد إنهاء الأزمة سلما أو حربا ، وإنما لكي تمتد هذه المكاسب بعد ذلك خاصة في إطار عدة عوامل معقدة تخص الموقف السوري ذاته ، ويمكن فهمها في إطار إدراك القيادة السورية أن الأزمة جاءت كفرصة تاريخية كان لايمكن التنبؤ بها ، كما لايمكن أن تتكرر أزمة أخرى بهذا الشمول والتعقيد .

طبيعة الموقف السوري :

جاءت الحسابات السورية بإدراك يرجح أن يكون مدروسا ومخططا في نطاق المناخ الدولي الجديد بما فيه من تحولات عاصفة بإتجاه إنهيار النظم الاشتراكية الماركسية في أوروبا الشرقية والزلزال السوفيتي ذاته وما يعنيه من تقليص كبير في المساندة السياسية لسوريا والدعم العسكري والاقتصادي لها ، وكذا إنهاء الحرب الباردة وتصاعد أجواء التسويات الدولية مما يضع أمام سوريا خيارا صعبا مفاده أن تسوية صراعها مع إسرائيل لن تتوافر له فرص الخيار العسكري ، حتى إذا إتجهت القيادة السورية الى هذا الخيار مستقبلا . ولم تتخلف الحسابات السورية أيضا عن سرعة إدراك أن النظام الأقليمي العربي وترتيباته المؤسسية قبل الغزو من تجمعات إقليمية ومجالس تعاون قد إنهارت مع حدوث الغزو العراقي للكويت ، وكانت هذه الاطارات الاقليمية ظالمة لسوريا وغير واعية لدورها المحوري إستراتيجيا

وإقليميا . وهكذا أدركت القيادة السورية أن الأزمة إنما جاءت لتؤكد على عقم محاولات إبعادها عن أى ترتيب إقليمى لاتكون طرفا فيه .

تبين من وقائع الأزمة وحدتها أن نقاط ثقل موضوعية فاعلة فى الحضور السورى ، فمما يلفت النظر هنا أن عديدا من المراقبين العرب والغربيين - وبخاصة الأمريكيين - وحتى الاسرائيليين ، إعتبروا سوريا « الفائز الواضح » حتى مع إختلاف دوافع وزوايا النظر لكل منهم ، وكذا فى إطار فهم الحسابات السورية وطبيعة تعامل القيادة السورية منذ توقيع مصر إتفاقيات كامب ديفيد ، فهذه القيادة لم تكن تطمح إلى ممارسة « دور قائد » رئيسى ، وإنما دور « محرك رئيسى » للأحداث لايمكن تجاهله عند وضع الحلول والترتيبات لأزمات المنطقة ، فالنظرة النسبية لـ « وزن » الامكانات السورية المتوافرة بالفعل مع ما يجب أن تؤديه من دور ترجح أن سوريا تحاول منذ منتصف السبعينات إبراز نفسها كأحد الفاعلين الاساسيين ، بجانب دول أساسية أخرى مثل السعودية ومصر والجزائر والمغرب ، ولكنها لم تطرح نفسها كلاعب وحيد ، وعندما يتعلق الأمر بالمشرق العربى وأزماته وتفاعلاته تصير سوريا لاعبا متميزا قد يكون من المهم للغاية أن يرتب معه الفاعلون البارزون الآخرون ، ولعل ذلك يفسر المهارة السياسية لقطر عربى يتصرف بالمنطق القطرى - لا الوحدوى القومى - فى إنتظار الفرص السانحة للتقدم بطرح ترتيبه الخاص به لتسوية الأزمة ، وقد مثلت أزمة الخليج إحدى أهم هذه الفرص . إن تقوية الدور العربى والاقليمى لسوريا - يعد الهدف الرئيسى من التعامل مع الأزمة ومن طرق إنهائها سلما أو حربا ، وفى هذا الاطار يلاحظ أن الاعلام السورى تعامل بعقل بارد وحسابات محددة مع مشاعر العداء العربى للحشد الأمريكى والغربى المكثف فى الخليج ، على العكس من مواقف الاعلام الأردنى مثلا وإن إستغلتها بمهارة سياسية .

ومنذ الأيام الأولى للغزو العراقى أدانت الرئاسة والحكومة فى سوريا الغزو استنادا إلى رفض إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول العربية ، بل تحريمه لتناقضه مع ميثاق الجامعة العربية وقرارات القمم العربية وميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولى ، وكذلك لآثار الغزو السلبية على العمل المشترك والأمن القومى العربى ، وطالبت بإنسحاب العراق وعودة حكومة الكويت لممارسة مهامها . وكانت سوريا أول دولة عربية دعت الى عقد قمة طارئة تُعقد فى القاهرة لتدارك الأزمة ، ونشط الوفد السورى فى إجتماعات مؤتمر وزراء الخارجية العرب فى دورته غير العادية بالقاهرة فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، فى الدعوة لهذه القمة إنطلاقا من الرفض السورى لأى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الأزمة ، وقد إتضح ذلك من موقف سوريا الداعى الى حل عربى ، فقد صرح فاروق الشرع وزير الخارجية السورى بعد الغزو بما يزيد عن ثلاثة أشهر (١٩٩٠/١١/١٧) مؤكدا أن الحل العربى كان متوافرا إبان إنعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب غير العادى فى ٢ أغسطس وقراره فى اليوم التالى بدعوة العراق الى سحب قواته من الكويت دون قيد أو شرط ، ولكن تحفظ بعض الدول العربية هو الذى أدى إلى قتل الحل العربى ، كما ذكر الشرع ، وخاصة أن هذا التحفظ (على إدانة العراق صراحة) جاء قبل قرار الاستعانة بالقوات متعددة الجنسيات .

وكان الرئيس السورى حافظ الأسد قد أكد مرارا على أن السبب الرئيسى فى وجود الحشد العسكرى الغربى الهائل فى منطقة الخليج هو غزو العراق للكويت ، بما يفيد أن الأساس فى الأزمة هو الغزو وليس التدخل الأجنبى ، كما وجه نقدا شديدا لقيام العراق باحتلال دولة عربية تحت زعم أن ذلك هو مدخل لمواجهة إسرائيل ، وفى هذا الاطار رفضت سوريا مبادرة الرئيس العراقى صدام حسين فى بداية الغزو والتى دعت الى الربط بين مختلف أزمات المنطقة ، أى بين الغزو العراقى والصراع العربى - الصهيونى وإحتلال إسرائيل للأراضى العربية بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ بما فيها المرتفعات السورية وأيضا الوجود السورى فى لبنان ، ووصفتها المصادر السورية بأنها مناورة عراقية لكسب الوقت ، وأنه لايوجد داع للربط بين هذه الأزمات والاحتلالات . كذلك يشار الى النقد السورى للمقولة التى روجها العراق حول إعادة توزيع الثروة العربية وقضية العدالة الاجتماعية العربية عموما من زاوية أن النظام العراقى خاض حربا مدمرة وغير مبررة لمدة ثمانى سنوات فى مواجهة إيران ، استنزف فيها ثروة عربية طائلة وراح ضحيتها مئات الآلاف من القتلى ، ثم عاد هذا النظام بتسوية الوضع مع إيران من خلال التسليم بكل شروطها والعودة لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتى كان رفض العراق لها سبب قيام الحرب الرئيسى .

ونظرت سوريا الى الغزو على أنه يضعف من الامكانات العربية لمواجهة إسرائيل ، وهذا ما يفسر فى أحد جوانبه فشل المحاولة العراقية للتصالح مع سوريا بعقد لقاء سورى عراقى على الحدود بين عصام الجلبى وزير البترول العراقى السابق مع المسئولين السوريين ، وكان من أهم أهدافها إعادة فتح خط انابيب البترول العراقى فى بانياس ، كما يفسره أيضا الدعم العراقى المتواصل للجنرال اللبنانى المتمرد « ميشيل عون » منذ إنتهاء الحرب مع إيران والذى إستنزف بحربه مع سوريا كثيرا من إمكاناتها وأضعف وجودها فى لبنان .

عوامل الموقف الاقليمى والعربى :

وضع الموقف السورى فى حساباته المعقدة الفرص التى أتاحتها الأزمة لاعادة ترتيب أوضاعه العربية والأقليمية وإستثمار هذه الأزمة فى إسترداد نقاط القوة

والنفوذ التي توافرت له قبل حرب الخليج والتى كانت قد تأثرت بوقف الحرب وبدعم العراق لتمرد عون وكذلك بسبب قيام مجلس التعاون العربى الذى كان من أهم أهداف العراق من ورائه مضاعفة عزلة سوريا عربيا والحيلولة دون حدوث تقارب مصرى ـ سورى .

بيد أن السياسة السورية لم تتأخر فى إدخال قضية التدخل الأجنبى الغربى فى الخليج فى حساباتها وتعاملت مع الأزمة من خلال زاويتين رئيسيتين : الغزو العراقى والتدخل الأجنبى ، وإن كانت ركزت على أن الغزو كان سببا فى هذا التدخل ، وإن كانت أظهرت تخوفها أيضا من إحتمالات قوية لاستمرار التواجد الغربى وخاصة الأمريكى حتى بعد إنهاء الأزمة بغرض خلق ترتيبات إقليمية أمنية جديدة ، ويمكن القول أن متابعة الادراك السورى للحشد العسكرى الغربى الهائل تشير الى أن سوريا ربما فهمت أن حجم هذا الحشد ليس لمجرد إخراج العراق من الكويت فقط ، مما قد يعنى إستمراره وإدخاله إسرائيل ضمن الترتيبات الأمنية الأقليمية المقترحة وبما يؤدى للاخلال بتوازنات القوى فى المنطقة .

هذا بالاضافة الى أن إرسال سوريا قوات لها الى السعودية قد تميز بحسابات دقيقة ، فلم يزد حجم هذه القوات وتسليمها عن عشرة آلاف جندى حتى نهاية نوفمبر رغم تعهدها بأن يصل حجمها الى خمسة عشر الفا ، ويعنى ذلك أن هدف هذه القوات دفاعى بحت بقصد ردع العراق عن تهديد أراضى السعودية ، وليس للمشاركة مع القوات الأمريكية فى ضرب العراق إذا إندلعت الحرب ، ومن ناحية أخرى لعدم الاخلال بوضع القوات السورية على الجبهة مع إسرائيل . هذا فضلا عن إرسال هذه القوات اتسم بالمرحلية وعلى دفعات ، مما يرجح الاحتمال بالمساومة السياسية السورية الشهيرة والمرتبطة بحساب أثر ذلك على مزيد من إقتناع دول الخليج بأهمية الدور السورى السياسى والعسكرى كقوة موازنة للعراق ، وكذلك بحسابات مالية من زاوية ضمان مستحقات معقولة عن إرسال القوات وزيادة المساعدات المالية من حكومتى السعودية والكويت لسوريا ، خاصة وأن المساعدات الكويتية قد تقلصت منذ عام ١٩٨٦ ، وقبل ذلك منذ انفراد سوريا بلبنان ، وكان أحد أسباب الأزمة بين الحكومة والبرلمان فى الكويت والتى أدت إلى حله عام ١٩٨٦ هو إقتراح البرلمان الكويتى وقف المساعدات لكل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فى هذا الاطار جاء الاستثمار السورى للأزمة على الأصعدة الاقليمية والعربية :

أولا : مزيد من تطور علاقات الأخيرة مع العراق بعد قبوله لانسحاب من أراضى ايرانية كان إحتلها إبان الحرب وموافقته على تبادل الأسرى والعودة لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بدون قيد أو شرط ، فقد قام الرئيس الأسد بزيارة لايران فى أواخر سبتمبر من عام ١٩٩٠ فى ذات الاطار ، وأعتبر المراقبون أن الزيارة كانت ناجحة لأنها خرجت بموقف سورى ـ ايرانى مشترك فى مواجهة القضايا الحالية الحساسة وأنها وضعت قواعد العلاقات الاستراتيجية بين دول المنطقة ، فقد إتفقت القيادتان السورية والايرانية على أن الغزو العراقى والتدخل الأجنبى الكثيف أظهرا بوضوح غياب أى نظام للأمن الأقليمى كان كفيلا بردع قيام دولة بإبتلاع أخرى ويغنى فى نفس الوقت عن الحاجة لاستدعاء القوات الأجنبية الغربية لاعادة التوازن فى المنطقة .

ونادت سوريا وإيران بضرورة جلاء القوات الغربية عن المنطقة بعد إنتهاء الأزمة ، ووضح من تصريحات المسئولين فى البلدين إزدياد القلق من الافكار الأمريكية التى روج لها جيمس بيكر وزير الخارجية وقائد القوات الأمريكية فى السعودية « الجنرال شوارتسكوف » ووزير الدفاع « ديك تشينى » والرئيس بوش نفسه ، والتى تتحدث عن اعادة بنية أمنية جديدة فى المنطقة قد تتيح تواجدا أجنبيا بصورة أو بأخرى . فقد دعا الرئيسان الأسد ورافسنجانى الى اقتراح نظام أمن إقليمى بديل يقوم على أساس مشاركة دول المنطقة العربية وتدخل فيه إيران ، وذلك : « كأنجح وسيلة لتوفير الأمن والاستقرار وتعزيز روح الأخوة والتضامن العربى والاسلامى فى مواجهة المخططات المشبوهة » على حد قول البيان المشترك الصادر عن قمة طهران .

ولقد أبرزت المقترحات السورية والايرانية المشتركة أهمية الترتيبات الأمنية الأقليمية التى طرحتاها فى مواجهة السياسات الاسرائيلية ذاتها وغيرها من السياسات التى تهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة ، بل إن الاستحسان الذى قوبلت به هذه المقترحات من قبل دول الخليج وخاصة السعودية وما رافقه من تحسن العلاقات الخليجية ـ الايرانية ، أبرز ذلك لأول مرة منذ قيام الثورة فى إيران إمكان قبول ايران كشريك اقليمى بارز فى الخليج والمصالح النفطية ، وأيضا إدراك أنه لايمكن لطرف واحد من الخليج أن يلعب الدور المسيطر على شئونه الأمنية . وأن المشاركة والتعاون هما أفضل الطرق بعد مرارة تجربة الحرب العراقية ـ الايرانية ، وبعدما أدت محاولة طرف ينتمى الى منطقة الخليج (العراق) لتحقيق هذه السيطرة المنفردة الى جعل المنطقة على شفا حرب مدمرة ذات نتائج وخيمة على المنطقة والعالم العربى عموما .

ويذكر هُنا أن الرفض الايرانى ـ السورى للغزو العراقى قد دعم ثقة دول الخليج فى الدور السورى ـ الايرانى وطمأنة هذه الدول إلى إيجابية تحركه ، وهذه الثقة والطمأنينة تعد شرطا أساسيا لاستعداد دول الخليج للمشاركة فى النظام الأمنى الأقليمى المقترح .

ويمكن القول أن سوريا حققت بذلك مكاسب إقليمية ملموسة لجهة تأكيد دورها الفاعل ، فمن ناحية إيران ،

فقد دعمت سوريا من علاقاتها الوثيقة أساسا معها وأكدت على أن المصالحة الايرانية ـ العراقية الجديدة لن تكون على حساب هذه العلاقات الوثيقة مع سوريا ، وقد رحبت سوريا برفض إيران إحتفاظ العراق بمنفذ على الخليج من خلال ضمه لجزيرتى « وربة » و « بوبيان » فى إطار تسوية سلمية للأزمة وبعد الانسحاب من الكويت ، خشية أن يؤدى ذلك الى الاخلال بتوازن القوى فى المنطقة . أما من ناحية العلاقات السورية ـ الخليجية فقد وجدت دول الخليج وخاصة السعودية فى سوريا جسرا هاما لتحسين العلاقات وتخفيف توترها مع إيران .

كما وجدت سوريا فى ذلك مدعاة لتعزيز موقفها إزاء الضغوط الأمريكية عليها لدفعها الى المشاركة فى جهد عسكرى قتالى ضد العراق فى حال إندلاع الحرب أو لحثها على الدخول فى الترتيبات الأمنية الأقليمية المقترحة والتى قد تعطى لاسرائيل دورا فيها ، ولكن الموقف الايرانى من الوجود الأمريكى كان أكثر حسما من الموقف السورى من حيث رفض منطق الأخير بأن القوات الأجنبية سترحل بمجرد انسحاب العراق .

ثانيا : وعلى الصعيد العربى إستثمرت سوريا تسليط الأضواء العالمية على الكويت ومجزرة القدس التى قامت بها قوات الاحتلال الاسرائيلية وراح ضحيتها ما لايقل عن ٣٢ فلسطينيا ، وكذلك إنشغال العراق بالأزمة وعدم حماسه لاستمرار دعم تمرد الجنرال عون فى لبنان ، من أجل إنهاء هذا التمرد والاسراع بتطبيق اتفاق الطائف الذى كان قد وُقع فى عام ١٩٨٩ ، وأدى ذلك إلى حصار قوات العماد عون وهربه الى السفارة الفرنسية وإعتصامه بها ، ورفض سوريا وحكومة الرئيس إلياس الهراوى خروج عون الى فرنسا ، وإعادة انتشار القوات السورية فى شرق بيروت وأظهرت سوريا مرونة ملحوظة فى عدم الصدام المسلح مع القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع فى حالة رفضها الانسحاب من بيروت الكبرى وخاصة المناطق التى كانت متمركزة فيها من بيروت الشرقية ، فلأول مرة يجتمع العقيد غازى كنعان قائد قوات الاستطلاع والمخابرات العسكرية للقوات السورية فى لبنان علنا مع جعجع لهذا الغرض .

ثالثا : على أن أهم النتائج الايجابية للاستثمار السورى للأزمة والطريقة فى إدارتها تجلت فى توثيق العلاقات السورية ـ المصرية ـ السعودية ، فكان إنهيار مجلس التعاون العربى فرصة ثمينة لكى تُظهر نفسها كفاعل إقليمى عربى لايمكن تجاهله وأن الغزو العراقى لم يفلح فى عزل سوريا عن التفاعلات المختلفة العربية ، ومن المعروف أن النظام العراقى أظهر تبرمه من تحسن علاقات مصر مع سوريا وليبيا ، وخاصة بعد لقاء الرئيسين المصرى والسورى فى القاهرة قبل الغزو بفترة قصيرة . كما أن الموقف السورى الرافض للغزو جدد ثقة النظام السعودى فى قدرة سوريا على لعب دور موازن للخطر العراقى .

وقد تحرك التنسيق السورى ـ المصرى ـ السعودى على عدة محاور لعل أهمها ، بجانب إدانة الغزو الحيلولة دون الادانة الكاملة للوجود الأجنبى المكثف فى الخليج والسعى فى نفس الوقت وراء الجهود الدبلوماسية لضمان تسوية سلمية للأزمة ، وتكرر إجتماع وزراء خارجية الدول الثلاثة فى الرياض ودمشق من أجل ذلك ، وجاءت إدانة سوريا القوية فى بيانين شهيرين قبل مجزرة المسجد الأقصى وبعدها لتزويد الولايات المتحدة إسرائيل بمزيد من الأسلحة المتطورة على أساس أنها تدل على أن الولايات المتحدة تدعم توسع إسرائيل وعدوانها وأن أزمة الخليج لاتعنى أن سوريا تقبل بالدعم الأمريكى العسكرى المتواصل لاسرائيل ، وإذا كان ذلك جاء فى البيان الأول ، فإن البيان الثانى هاجم بشدة المزيد من تسليح إسرائيل لأنه يهدد بضرب القوة العسكرية العراقية التى تعتبر عمقا إستراتيجيا لسوريا وسندا لها فى المواجهة مع إسرائيل .. جاءت هذه الادانة ومعها الرفض السورى للحل العسكرى للأزمة ولمشاركة سوريا فى ضرب العراق فى حال إندلاع الحرب لتحدث تغيرا فى الموقف السعودى الذى كان يدعو فى بداية الغزو لضرب العراق عسكريا وكذا فى زيادة تأكيد الموقف المصرى على أهمية الحل السياسى والدبلوماسى ، فقد صرح وزير الخارجية السورى فاروق الشرع فى ١٩٩٠/١١/١٨ بأن القوات السورية المشتركة فى القوة الدولية لن تهاجم العراق حتى لو شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على العراق ، وذكر فى حواره مع مجلة « نيوزويك » الأمريكية أن مهمة القوات السورية هى مهمة دفاعية محضة لحفظ السلام .

وإتضحت انعكاسات التنسيق المصرى السورى فى التأكيد على ضرورة الحل السلمى ، وكانت المواقف الفرنسية المتطورة من الأزمة وكذلك الوساطات السوفيتية المستمرة منعكسة فى تأكيد تبنى كل من سوريا ومصر والسعودية للحل السلمى ، بل ودفع هذه المواقف إلى محاولة إيجاد دور عربى متجدد لحل الأزمة ، فقد صرح وزير الخارجية المصرى عشية زيارة الرئيس الأمريكى بوش للقاهرة فى الثانى والعشرين من نوفمبر الماضى بأن المنطلق الأساسى لمصر هو حل الأزمة سلميا حتى فى حال صدور قرار من مجلس الأمن يجيز إستخدام القوة مؤكدا حرص مصر على تجنيب المنطقة ويلات الحرب ، وظهرت إنعكاسات التنسيق المصرى السورى فيما أضافه وزير الخارجية المصرى حول فكرة النظام الأمنى البديل ، فقد أعرب عن إعتقاده عن أن مثل هذا النظام يجب أن ينبع من المنطقة وأن ترضى عنه دولها . وأن يحول دون تكرار تهديد طرف عربى آخر مرة ثانية ، وأكدت تصريحات الرئيسين مبارك والأسد على أهمية الحل السلمى

وتمنيات بخروج القوات الأجنبية من الخليج بعد إنسحاب العراق .

ونقلت الوكالات العالمية انباء عن محاولات مصرية سورية سعودية من اجل التوصل إلى إطار دولى للضمانات التى يجب أن تقدم للعراق إذا ما إقتنع بفكرة الانسحاب ، وتقوم هذه الضمانات على إنسحاب القوات الأجنبية المتواجدة فى الخليج أو تراجعها مؤقتا ، بعد تشكيل قوات عربية تتولى ضمان امن الكويت بعد إنسحاب القوات العراقية وإحياء المشروع المصرى بنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة كلها بدون أستثناء ، والدخول فى مفاوضات مع العراق لتسوية المطالب المالية التى آثارها قبيل إحتلاله الكويت ، مع المطالبة بالانسحاب الشامل .

ورغم أن رد الفعل السورى لم يكن متحمسا لدعوة الملك الحسن ملك المغرب لقمة عربية طارئة أخرى ١١/١١ لايجاد حل عربى سياسى للأزمة ، إلا أن الأوساط السورية أشارت الى أن الفكرة سوف تدرس فى إطار القمة المصرية السورية التى إنعقدت فى الخامس عشر من نوفمبر الماضى ، وتحدثت هذه الأوساط عن ضرورة ضمان نجاح القمة المقترحة لادراكها بان فشلها يعنى ضوءا أخضر للحل العسكرى الذى تحاول سوريا تفاديه لما يمكن أن يؤدى اليه من تغيير فى توازن القوى الأقليمية لصالح إسرائيل ، كما اكدت تصريحات الرئيسين المصرى والسورى على أن قوات البلدين الموجودة فى الخليج سوف تقوم بحماية القوات العراقية فى حال إنسحابها سلما من الكويت .

تبقى التساؤلات والاحتمالات مفتوحة حول إستمرارية هذا التنسيق الثلاثى وإحتمالات تحوله الى نواة عربية إقليمية للتفاهم والحوار والتنسيق المشترك فى مواجهة الأزمة سواء إنتهت سلما أو حربا وإحتمالات ما بعد الأزمة . ويلاحظ مثلا أن الأطر المؤسسية الاقليمية (الجامعة العربية ، مجلس التعاون الخليجى) لم تكن منطلقا لتحركات وأوجه تنسيق المواقف السورية والمصرية والسعودية ، خاصة وأن قمة القاهرة الطارئة فى الثامن من أغسطس الماضى قد تلاها إنقسام ملحوظ بين وجهات النظر العربية ، كما أن عودة الجامعة العربية لمصر اكتنفها بعض الصعوبات ولوحظ غياب أطراف عربية عن إجتماع لمجلس الجامعة ، وهى الأطراف المعروفة بتأييدها للعراق . ويظل الموقف السورى محكوما أساسا بقضية العداء التقليدى السافر مع العراق وخاصة الزعامة التاريخية والشرعية التاريخية لقيادة حزب البعث ، وعلى أساس ذلك يمكن توقع إستمرار وتطور التنسيق الثلاثى ، كما يحكمه أيضا حرص سوريا على بقاء علاقاتها الوثيقة مع إيران ، هذا فضلا عن عنصر آخر قد يؤدى إلى إضعاف هذا التنسيق أو تقويته وهو مواقف الدول الثلاث من إسرائيل ، فمصر ترتبط بمعاهدة صلح معها وهى - أى إسرائيل - لاتشكل هما رئيسيا إلا من زاوية قمعها للانتفاضة ، وهى مسألة على اية حال لن تخرج تسويتها عن المحاولات الدبلوماسية . فى حين ان السعودية يتركز إهتمامها الرئيسى وللسنوات القادمة بطرق تسوية الأزمة وسبل توفير الحماية والأمن والاستقرار لدول الخليج ومواجهة احتمالات تجدد التهديد العراقى وضمان السيطرة على المجتمع من الداخل ، غير أن سوريا تعد إسرائيل بالنسبة لها خطرا حاليا تريد من خلال تحسين علاقاتها العربية والدولية والأمريكية خاصة إسترداد أرضها التى تحتلها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ بالطرق الدبلوماسية وإن كان ذلك فى إطار مؤتمر دولى لتسوية الأزمة .

الموقف الدولى : مكاسب إنهاء العزلة :

أدت أزمة الخليج إلى إقدام سوريا على حالة العزلة الدولية التى كان قد فرضها الغرب وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا عليها بحجة وقوف سوريا وراء كثير من عمليات « الارهاب » وإيوائها لجماعات « إرهابية » مثل جماعة أبونضال وكذلك لدورها فى خطف وإخفاء عدد من الرهائن الغربيين ، ومثلما حدث انتعاش الدور العربى لسوريا ، فقد تم إنهاء العزلة الدولية من جراء إستثمار الحسابات السورية تسليط التحالف الدولى المعادى للعراق الأضواء على الكويت ومجزرة الأقصى وبهدف تحسين العلاقات مع الدول الغربية .

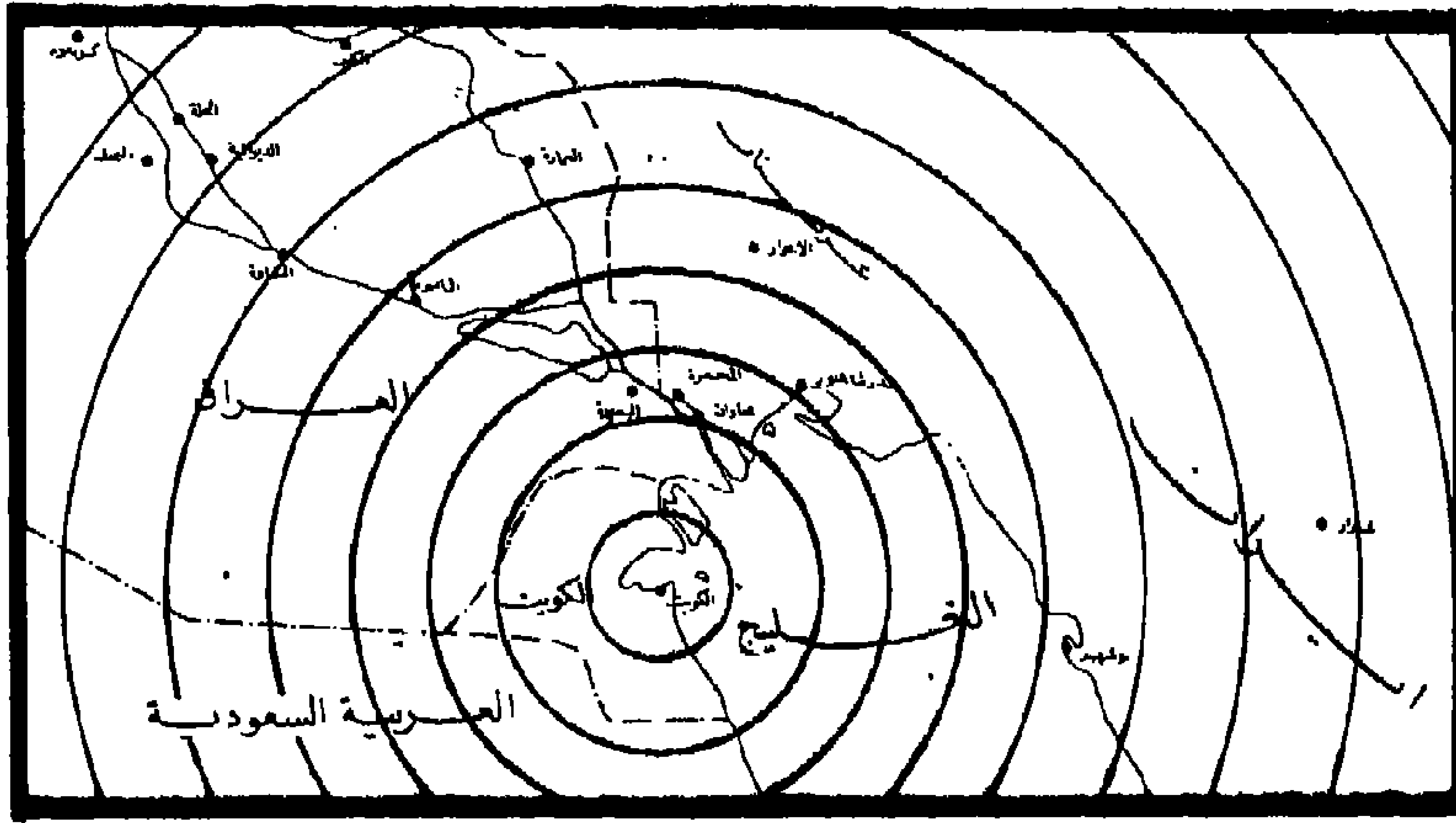
وجاءت الارهاصات الأولى مع تثمين ادارة الرئيس الأمريكى بوش للموقف السورى من الغزو بوضع سوريا ضمن الدول الأكثر تضررا من الناحية الاقتصادية بسبب الغزو ، بجانب مصر والأردن وتركيا ، وفى ذلك إقترح بوش تشكيل لجنة لتنسيق المنح المالية لهذه البلدان تضم كلا من الولايات المتحدة والسعودية والكويت وقطر والامارات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وكندا والمفوضية الأوروبية المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكوريا الجنوبية ، وقدمت هذه الدول مساعدات فردية أيضا ، فقد ذكر « كلاوس جاكوبى » وزير الدولة للشئون الخارجية السويسرى فى ١٩٩٠/١١/٣٠ أن بلاده خصصت ١٠٠ مليون دولار لسوريا والأردن ومصر والتى تضررت بشدة من أزمة الخليج . ومن ناحية أخرى فقد قررت الجماعة الاقتصادية الأوروبية رفع الحظر الاقتصادى عن سوريا رفعا شبه كامل مما يفسح المجال امام توقيع اتفاق البروتوكول الاقتصادى الرابع بين سوريا والمجموعة والذى كان مجمدا بسبب رفض بريطانيا التى قطعت علاقاتها مع سوريا ، وإن تمت اتصالات فى نوفمبر الماضى لاعادتها حيث تقابل فى دمشق وزير الخارجية السورى مع مبعوث بريطانى لهذا الغرض فى ١١/٢٥ . إلا أن الحظر سوف يستمر على مبيعات السلاح ، هو ما أعلن عنه فى الثانى والعشرين من نوفمبر الماضى ، وينقسم البروتوكول الرابع الى منح مالية وقروض

أوروبية لمدة خمس سنوات . وكان أخر بروتوكول قد وقع في ١٩٩٠/٩/١٧ . أى بعد تأخير إستمر أربع سنوات . إذ كان من المفروض أن يوقع عام ١٩٨٦ . غير أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين سوريا وبريطانيا في نوفمبر ١٩٨٦ والحظر الاقتصادى الأوروبى على دمشق أجلا التوقيع . وقد أعتبر بعض المراقبين أن القرار الأوروبى برفع الحظر الاقتصادى على سوريا يرتبط أولا باستقالة تاتشر من رئاسة الحكومة وحزب المحافظين في بريطانيا في العشرين من نوفمبر الماضى . كما أنه له صلة بلقاء الرئيسين السورى الأسد والأمريكى بوش في جنيف في يوم الجمعة الموافق الثالث والعشرين من نوفمبر . وإن كان هذا القرار بدأ التفكير فيه منذ إندلاع أزمة الخليج والموقف السورى الرافض للغزو . وتأتى أهمية القرار من كون الجماعة الأوروبية تعد شريكا تجاريا هاما لسوريا . فقد بلغ حجم واردات دمشق من المجموعة عام ١٩٩٠ نحو ٥٤٠ مليون وحدة نقد أوروبية . وصادراتها اليها نحو ٤٢٥ مليون وحدة .على أن تحسن علاقات سوريا مع الولايات المتحدة كان الحدث الأبرز الذى حقق مكاسب سياسية ملموسة . فقد تكررت زيارات المسئولين الأمريكيين ومنهم وزير الخارجية بيكر ووكيلها جون كيلى وكذا وفد من مجلسى النواب الأمريكى . لسوريا . وشدد هؤلاء على أهمية الدور السورى في المنطقة وفي إنهاء الأزمة في الخليج . وإعترفوا بوجود مصالح لسوريا في لبنان . وفي هذا الاطار سارعت الحكومة الأمريكية إلى تأييد الموقف السورى من إنهاء تمرد العماد عون وبسط سيطرة الشرعية اللبنانية على بيروت الكبرى وبقية الأراضى اللبنانية . وكان التأييد الأمريكى ملفتا للنظر مقارنة بالتحفظ الفرنسى على رفض حكومتى سوريا ولبنان رحيل عون الى باريس والمطالبة باجراء محاكمة له في لبنان .

غير أن بيان الخارجية السورية الشهير في ١٠/٢٤ بإدانة تقديم واشنطن أسلحة جديدة من صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ ودبابات وطائرات متطورة جعل وزير الخارجية الأمريكى بيكر يستثنى سوريا من الدول التى زارها وهى مصر والسعودية وغيرهما . ذلك لم يمنع كيلى وكيل الخارجية الأمريكية والذى رفض الأسد استقباله . وإن كان ذلك لم يمنع كيلى من التصريح عقب لقائه بمسئولين سوريين أخرين بأن واشنطن تشارك سوريا وجهات النظر في الخليج ولبنان . ومن ناحية أخرى فقد تحفظ السوريون على توسيع الحشد العسكرى الأمريكى في الخليج وإعلانهم المتكرر عن أن قواتهم دفاعية صرفه عن السعودية وإنها لن تشارك في الهجوم على العراق في حال نشوب الحرب .

غير أن المصادر الاعلامية نقلت أن كلا من مصر وتركيا قد أشارتا على واشنطن بضرورة أن يلتقى الرئيس الأمريكى بوش مع الرئيس السورى الأسد . وهو ما تم بالفعل في ١٩٩٠/١١/٢٣ في جنيف لأول مرة منذ ثلاثة عشر عاما وبطلب امريكى . فقد رغبت واشنطن من اللقاء استيضاح بعض النقاط بالنسبة للموقف السورى من ازمة الخليج بما في ذلك رفض دمشق الخيار العسكرى وأية مشاركة خارجية في أى ترتيب إقليمى أمنى سينشأ بعد إنتهاء الأزمة . وجاء اللقاء في إطار مناخ تحسن في العلاقات الثنائية بدأ منذ نحو عامين . وتزامن بعد تراجع الاهتمام السوفييتى بالمنطقة وعن الاستمرار في دعم سوريا . فقد سبق لبوش ان وجه الشكر للأسد على دور سوريا في المساعدة في إطلاق سراح بعض الرهائن الأمريكيين في لبنان . ووجدت سوريا في اللقاء فرصة للعمل من أجل رفعها من القائمة الأمريكية للدول التى تشجع « الارهاب » في العالم . وكذا في محاولة خلق إطار دولى لتسوية الاحتلال الاسرائيلى للمرتفعات السورية منذ عام ١٩٦٧ . وقد صرح الرئيس الأمريكى بوش إبان لقائه مع الرئيس المصرى مبارك وبخصوص لقائه مع الأسد بأن « سوريا تشارك تماما في كل هذه التحركات (الخاصة بالخليج) وأعتقد أننا ناقشنا الكثير من القضايا الخاصة بالعدوان الوحشى العراقى على الكويت . لأن سوريا إحدى الدول الرئيسية في المنطقة . ومن الأهمية بمكان أن تلعب دورها في هذا الشأن » . وكان الرئيس الأسد قد صرح بانه يحمل أفكارا جديدة يريد طرحها في لقائه مع بوش . وقد رجحت المصادر أن يكون مضمون هذه الأفكار اعطاء الحظر الاقتصادى الشامل المفروض على العراق والعقوبات الاقتصادية الفرصة الكافية حتى تظهر نتائجها في الضغط على العراق من اجل إعلان نيته في الانسحاب . ورغم ان الأنباء التى خرجت عن لقاء القمة قليلة . إلا اننا يمكننا القول أن واشنطن أرادت من هذه القمة ضمان تأييد سوريا لاستصدار قرار من مجلس الأمن يجيز إستخدام القوة

ولعل تطورات الأزمة تفصح عن الكثير مما سوف يحدث في العلاقات السورية ـ الأمريكية الجديدة . وفيما يبدو لنا أن واشنطن تحاول ضمان إستمرار سوريا في التحالف الدولى المضاد للعراق دون ربط ذلك بتسوية شاملة للقضية الفلسطينية أو بانسحاب اسرائيلى من جنوب لبنان والأراضى العربية المحتلة في الضفة وغزة والقدس والمرتفعات السورية . مما يرجح معه القول بأن الأشهر القليلة القادمة لن تشهد إقدام واشنطن على تطوير مواقفها من سوريا بالربط بين المساندة السورية الايجابية لحصار العراق وتسوية بقية قضايا الصراع مع إسرائيل . خاصة وأن الرئيس بوش يستعد منذ الآن للانتخابات الرئاسية القادمة في عام ١٩٩٢ . بجانب ضغوط أعضاء الكونجرس الذين تحفظوا على قمة جنيف وما يزالون يضعون سوريا في قائمة الدول التى تؤيد ما يسمى بـ « الارهاب » . مدفوعين في ذلك بإنحيازهم لاسرائيل .



[٥] التحرك الخليجي فى مواجهة الأزمة

هانيء رسلان

جاء الغزو العراقى للكويت ليمثل تحديا كبيرا لدول مجلس التعاون الخليجى ، فقد فاجأ الغزو هذه الدول وشكل لها تهديدا امنيا غير مسبوق ، ولم يحل ذلك دون بناء موقف خليجى موحد فى خطوطه الاساسية ، وتحركا سياسيا جماعيا ظهرت ملامحه فى عدة صور ، حيث قام المجلس بنوع من التعبئة العامة لمصادر القوة المتاحة له لمواجهة مصادر التهديد ، وساعده على ذلك انه كان التجمع الاكثر استقرارا واستكمالا لهيكلة المؤسسي قياسا الى التجمعات العربية الاقليمية الاخرى عشية الغزو ، ويمكن القول بان الازمة جعلت المجلس يزداد تماسكا تحت وطأة الاحساس بالخطر المشترك فى ظل تشابه المعطيات الامنية والاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس .

ومن خلال تتبع تحركات المجلس تجاه ازمة الخليج يلاحظ المراقب ان دول المجلس قامت خلال الفترة الماضية بتحرك نشط على المستويين الدولى والاقليمى من اجل الحفاظ على الحشد والاجماع الدولى ضد الغزو العراقى ، ويحاول هذا التقرير القاء الضوء على طبيعة تحركات المجلس ، إضافة الى رصد وتحليل سلوك الدول الاعضاء فيه ، مع التركيز على الموقف السعودى ، لفهم ابعاد التحرك الخليجى ودوافعه .

مواقف التجمع الخليجى :

١ ـ على المستوى السياسى : قام وزراء خارجية مجلس التعاون بنشاط دبلوماسى مكثف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة فى اواخر سبتمبر ١٩٩٠ ، فى نيويورك ، حيث عقد وزراء المجلس اجتماعات عديدة سواء مع دول تلعب ادوارا مهمة فى الازمة او مع تجمعات دولية أخرى ومن اهمها اللقاءات التى عقدت مع وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وايران واليابان ودول السوق الاوروبية المشتركة ، بالاضافة الى الاجتماع مع وزراء مجموعة جنوب شرق آسيا (آسيان) وذلك فى اطار الحملة التى يقوم بها المجلس الخليجى مع كل مناطق العالم لضمان استمرار عزل العراق وتحقيق التزام اولى كامل بالقرارات الدولية .

وبينما تركز البحث فى اول اجتماع يعقده الوزراء الخليجيون مع نظيرهم الايرانى على الترتيبات الامنية والتوازن فى المنطقة وضرورة التفاهم على حلول طويلة الاجل ، فى ضوء الخلل الذى الحقه الغزو العراقى بالتوازنات الاقليمية ، فانهم بحثوا فى الاجتماع الذى عقدوه مع وزير الخارجية الامريكى مايمكن تسميته بالاسس الرئيسية التى يقوم عليها موقف المجلس من

الازمة بالتوافق مع الولايات المتحدة ، حيث اعلن امين عام المجلس عبد الله بشارة عقب اللقاء ، ان المواقف الامريكية والخليجية كانت متطابقة فى النقاط التالية : ـ

اولا : ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الامن كاملة بكل جوانبها وانه لا يوجد شىء اسمه حل جزئى او حل مرحلى .

ثانيا : ان لا مساومة على الشرطين الاساسيين اللذين تعتمد عليهما اية مساع سلمية وهما الانسحاب وعودة الشرعية .

ثالثا : اتفق الجانبان على ان يبقى الباب مفتوحا للحل الدبلوماسى والسياسى متوازنا مع الضغط الاقتصادى والنفسى وعزل العراق دوليا واقليميا من اجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلمية .

رابعا : أكد الطرفان اهمية التفكير الجدى فى اجراءات اضافية ينص عليها ميثاق الامم المتحدة الى جانب مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية واتخاذ الاجراءات ضد البعثات الدبلوماسية والعراقية .

وقد اجتمع المجلس الوزارى للمجلس فى دورة انعقاده الاستثنائية الثالثة عشرة فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠ بالرياض لمدة يومين ، وذلك لمواصلة المشاورات بهدف توظيف الجهد المشترك فى سبيل تقوية الصف الدولى ابان الجولة التى كان يقوم بها المبعوث السوفيتى بريماكوف والتى اثارت اهتماما واسع النطاق اقليميا ودوليا ، سواء من حيث التكهنات التى اثارتها بشأن الموقف السوفيتى وماذا كان قد لحق به تغيير ام لا من جهة ، ومن الجهة الاخرى باعتبارها تمثل املا جديا فى ابعاد شبح الحرب وايجاد مخرج سلمى للازمة ، وقد صرح يوسف بن علوى وزير الدولة للشئون الخارجية العمانى ورئيس الدورة ان هدف الاجتماع الاستثنائى هو بحث التحركات الرامية الى ايجاد حل سلمى للازمة خاصة تلك التى يحملها مبعوث القيادة السوفيتية ، الامر الذى يعكس الاهتمام الخليجى الواضح بمحاولة تفادى الحرب ويعبر أيضا عن درجة عالية من الحرص على وحدة المواقف والتنسيق بينها . وقد جرى فى هذا الاجتماع تقييم شامل للاتصالات التى اجريت عربيا واقليميا ودوليا فى شأن ازمة الخليج ، وبدا من البيان الختامى الذى صدر عن الاجتماعات ان عدم انتهاء بريماكوف الى نتائج واضحة فى بغداد قد عكس نفسه على الجلسة الثانية والاخيرة للاجتماع وعلى البيان الختامى الصادر عنه ، الذى لوحظ انه كان شديد اللهجة بادانته للموقف العراقى حين ذكر أن المجلس الوزارى الخليجى « يدين النظام العراقى لتحديه الارادة الدولية ورفضه الانصياع لقرارات مجلس الامن ويدين تصرفاته » ولم يتضمن البيان كما كان فى السابق دعوة العراق الى الانسحاب الفورى من الكويت ، بل تحدث عما سببه الموقف العراقى الرافض « اذ وضع المنطقة كلها على حافة حرب مدمرة غير عابىء بنتائج هذا الدمار على الشعب العراقى الشقيق والشعوب العربية من دون اعتبار لما سيلحق بالمنطقة من دمار ونتائج سلبية على النظام العالمى » ولوحظ ايضا ان البيان الذى اعلن تقديره للموقف الصلب من الجماعة الدولية المتمثل بالرفض للغزو العراقى ، لم يشر على الاطلاق الى الجهود الدبلوماسية او غيرها لمحاولة البحث -عن حل سلمى للازمة على الرغم من تأكيده على عدم التنازل أو قبول ترتيبات خارجة عن قرارات المجلس قد يستفيد منها المعتدى » وان كان لم يلوح ايضا بالخيار العسكرى عدا الاشارة الى ان المنطقة تعيش على حافة حرب مدمرة وقراءة البيان توضح انه كان حريصا على ايجاد نوع من التوازن تجاه الجهود المبذولة ، فأكد على ثوابت سياسة المجلس وترك الباب مفتوحا امام الحل السلمى دون الاشارة اليه مباشرة لكي لا يفهم ذلك على انه تغير فى سياسة المجلس ، ولعل التصريحات التى ادلى بها الوزير يوسف بن علوى ابان هذه الدورة بان « الفصل المتعلق بالدبلوماسية مازال فى بدايته » وان موقف دول المجلس يستند الى اساسيات ومتمسك بالانسحاب وعودة الشريعة و « بعد ذلك كل شىء يصبح قابلا للتفاوض » يوضح الاطار العام لسياسة المجلس

ب ـ على المستوى الاقتصادى

استمر التنسيق الذى بدأ بين دول المجلس على المستوى الاقتصادى منذ الايام الاولى للغزو ، وتم تطويره ليقطع اشواطا ابعد فى اتجاه الخطط الموضوعة من قبل ولكن بشكل متسارع

فقد عقد وزراء المالية والاقتصادية بدول المجلس اجتماعا مشتركا فى ٢٣ / ٩ / ١٩٩٠ على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين ، حيث تمت مناقشة سبل دعم حكومات دول المجلس للمصارف والمؤسسات الوطنية والمشتركة وتذليل اية صعوبات قد تعترضها نتيجة للاوضاع غير العادية المترتبة على الازمة ، وقد كانت مضاعفات ازمة الخليج على اقتصاديات دول الخليج موضوعا رئيسيا لمداولات وزراء المالية والاقتصاد فى دول المجلس الست فى الاجتماع الذى عقد فى ٣ / ١١ / ١٩٩٠ فى مسقط وترأسته سلطنة عمان ، وقد اقر الاجتماع الذى حضره ايضا محافظو البنوك المركزية فى دول المجلس ، الاجراءات التى اتخذها هؤلاء المحافظون لتقليل الاثار السلبية للازمة مثل توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية والقبول المتبادل من كل بنك مركزى لعملات دول مجلس التعاون وبالسعر نفسه ، الامر الذى ادخل الاستقرار بعد الذعر المفاجىء والاندفاع نحو سحب الودائع من المصارف الخليجية ، وقد اقر الوزراء ايضا استمرار الترتيبات الخاصة بالدينار الكويتى ومن بينها الاجراء الخاص بان تقبل البنوك الخليجية من عائلات او افراد كويتيين تحويل مبلغ معين من الدينار الكويتى يبلغ حوالى خمسمائة دينار لمرة واحدة وهى ترتيبات تحمل

دولة الكويت الفارق فيها بين السعر السابق للدينار والسعر الحالى . غير انه يمكن القول ان اهم مانتج عن هذا الاجتماع بالاضافة الى التدابير السابقة هو ماأتفق عليه الوزراء من تسريع سسملية الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وطلبوا من الامانة العامة للمجلس اعداد برنامج زمنى جديد غير البرنامج المقدم منها ، يختصر مواعيد تحقيق الخطوات الباقية من الاتفاق بما فى ذلك توحيد التعرفة الجمركية فى دول المجلس وتعريف القيمة المضافة .

وفى نفس الوقت وعلى هامش اجتماع وزراء المالية والاقتصاد ، اجتمعت « اللجنة المالية الرباعية الخليجية » التى تشكلت بعد الغزو والتى تضم السعودية ، الكويت ، الامارات ، وقطر للاتفاق على حجم المساعدات التى ستقدمها الدول الاعضاء فى اللجنة للدول المتضررة من الازمة بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق وجعل الحصار الاقتصادى اكثر احكاما عليه ، وذكرت المصادر ان اللجنة قد حددت ثلاث شروط للاستفادة من هذه المساعدات وهى : ١ ـ ان تطبق الدولة قرارات مجلس الامن خصوصا قرارات المقاطعة ضد العراق ٢ ـ ان يكون موقفها منطلقا من شجب العدوان العراقى ومعارضته ٣ ـ ان يكون اقتصادها قد تاثر سلبيا بشكل كبير ومباشر من الازمة .

وتبدو هذه الشروط وخاصة الشرط الثانى كمبرر لعدم مساهمة الدول الخليجية فى المساعدات المقدمة الى الاردن الذى اتخذ موقفا ترى الدول الخليجية انه مساند للعراق وبذا فانها غير مستعدة لتقبل الاقتراح الذى تقدم به وزير الخارجية الامريكى خلال جولته فى الخليج بتقديم المساعدات للاردن يندرج هذا الموقف فى اطار مجموعة اخرى من السياسات اتبعتها دول المجلس وبخاصة السعودية فى ادارتها للازمة تجاه بعض الدول العربية كما سنشير اليه فى موضع اخر .

جـ ـ الامن والدفاع :

تحظى مسألة الامن الداخلى باهتمام واسع فى دول الخليج ، وذلك بسبب الظروف الخاصة التى تعود فى الاساس الى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان من ناحية ، ومن ناحية اخرى الى هشاشة التركيب السكانى الذى يعتمد فى اغلبه على العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية والتى تشكل نسبة عالية من السكان المقيمين ، مما يصعب مهمة السيطرة الامنية بالاضافة الى الظروف الراهنة والمتمثلة فى خوف هذه البلدان من لجوء العراق الى شن عمليات للتخريب الداخلى او الارهاب حال نشوب العمليات الحربية او تمهيدا لها . وهذا يفسر قيام بعض دول المجلس بترحيل بعض العاملين بها فى المجالين المدنى والعسكرى من جنسيات معينة ابرزها اليمنيون والاردنيون والفلسطينيون سواء عن طريق الغاء الامتيازات القانونية التى كانت ممنوحة لهم ـ كما هو فى حالة اليمنيين ـ او عن طريق انهاء العقود او رفض تجديدها لبعض الجنسيات الاخرى .

ورغم استتباب حالة الامن الداخلى بدول المجلس الا ان هناك نوعا من القلق العام يتضح من تصريحات بعض المسئولين ، حيث ذكر الامير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودى « ان الحالة الامنية فى السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى جيدة جدا والمرجو ان تستمر ، الا ان كلكم يسمع التهديد لدول المنطقة وعلينا ان لا نستبعد حدوث شئ »

وقد انعقد اجتماع وزراء داخلية دول المجلس فى ٧/ ١١/ ١٩٩٠ بمدينة جدة حيث استعرض الوزراء الخطوات والاجراءات الامنية التى اتخذتها كل دولة من اجل الحفاظ على امنها وسلامتها وقد اعلن البيان الصادر بان الوزراء قد اتخذوا القرارات المناسبة التى ستؤدى الى تعميق الروابط ، وتوثيق التكامل بين الاجهزة الامنية فى الدول الاعضاء باعتبار ان الامن فى دول المجلس لا يمكن تجزئته ، كما اكد الوزراء استمرار سياسة دول المجلس فى تقديم كافة التسهيلات للمواطنين الكويتيين وجددوا وقوفهم الصلب فى مواجهة التهديدات الارهابية وعزمهم على اتخاذ الخطوات اللازمة للوقوف كجبهة واحدة صلبة لمقاومة الارهاب .

وعلى المستوى الدفاعى انعقدت اجتماعات الدورة التاسعة العادية لوزراء دفاع دول المجلس فى الرياض فى ٦ ديسمبر وقد تركز البحث فى موضوعين اساسيين : الاول هو الترتيبات المتعلقة بتحرير الكويت حيث عرضه تقرير مفصل عن الوضع العسكرى والقتالى لجيوش دول المجلس ، والدور الذى ستقوم به اذا ماتطلبت الحاجة ذلك وقد قام رؤساء الاركان ببحث التفاصيل العسكرية المتعلقة بذلك فى اجتماع عقد على هامش اجتماعات الوزراء ، والموضوع الثانى هو النظر فى استراتيجية الدفاع المشترك التى كانت قد وضعت فى قمة مسقط عام ١٩٨٥ ، وقد ظهر خلال هذا الاجتماع تطلع دول التعاون الخليجى الى الاعتماد على نفسها اساسا فى المجال العسكرى عن طريق تطوير وسائل البناء الذاتى لجيوش دول المجلس بما فى ذلك اعادة النظر فى حجم وفعالية قوات درع الجزيرة ، وتقديم الدعم التسليحى والمادى الى الدول التى تفتقر الى امكانات قوية فى هذا المجال مثل البحرين .

وقد طالب وزير الدفاع الكويتى بوضع نظام دفاعى مشترك جديد تتوافر فيه مقومات الردع الفعال للحفاظ على امن واستقرار دول وشعوب المجلس ، ولحماية مكتسباتها من العدوان والاطماع التوسعية ، وركز الوزير الكويتى على ان العدوان ليس نتيجة خلاف على الحدود او النفط ، وانما هو خطة عدوانية توسعية تستهدف الهيمنة على جميع دول المنطقة ، وغزو الكويت لم يكن

يمثل سوى الحلقة الاولى منها ، وفيما يتعلق بهذا المطلب راى الوزراء ان تعزيز التنسيق والتعاون الدفاعي قادر على تحقيق الاهداف الدفاعية لدول المجلس .

وقد لوحظ ان البيان الذى اصدره وزراء الدفاع والذى اعقب صدور قرار مجلس الامن « ٦٧٨ » والمبادرة الامريكية بفتح الحوار . كان بيانا سياسيا قوي اللهجة ولم يشر الى الجهود السياسية او الدبلوماسية المبذولة لحل الازمة وانما اكد وحدة مواقف دول المجلس فى مقاومة الاحتلال واشاد بالدول التى ساهمت فى القوات متعددة الجنسية . وفى اشادة ذات معنى جاء فى البيان ان هذه القوات جاءت أيضا لتحرير الكويت وعودة الشرعية اليها . كما قرر الوزراء ابقاء اجتماعاتهم مفتوحة تحسبا للظروف فيما بعد اشارة الى ترافق الضغط العسكرى مع الجهود الدبلوماسية .

وهكذا فان المجلس الخليجي الذى قام اصلا على دعامتين اساسيتين هما العمل من اجل تحسين النظام الدفاعي واجراءات الامن الداخلي من ناحية ، والتعاون فى المجالات الاقتصادية والتنموية من ناحية اخرى ، فانه يبدو ان دول المجلس تركز فى الفترة الحالية على تعزيز تعاونها الاقتصادى والامنى والدفاعي من خلال الاتفاقات والاطر الحالية عن طريق تنشيط اليات وهياكل عمل المجلس ، وفى انتظار ماسوف تسفر عنه الازمة من اوضاع جديدة فان بعض الاصوات الكويتية بدات ترتفع من الان داعية لصيغة واتجاهات كثر وحدوية .

الموقف السعودى :

تقليديا تلعب المملكة السعودية دورا نشطا فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية ، وهى بالنسبة الى مجلس التعاون الخليجي تمثل الدولة القاعدة لتمتعها بالعديد من الميزات بحكم الحجم والموقع والسكان والقوة الاقتصادية ، وتسعى المملكة فى داخل هذا الاطار الى القيام بدور الدولة القائد والدولة النموذج معا ، ومايهمنا التأكيد عليه فى هذا السياق هو ان سياسة السعودية هى بمثابة المحور الذى تتشكل حوله سياسة مجلس التعاون ، وان بعض الاختلافات فى مواقف بعض دول المجلس هنا او هناك انما هى اختلافات ثانوية لذلك يحظى الموقف السعودى بالقدر الاكبر من المتابعة والتحليل ، وفى ظل الازمة الحالية يمكن القول ان السياسة السعودية والتى هى فى احد وجوهها يمكن ان تعبر عن السياسة الخليجية عامة ، تهدف الى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية : هى الانسحاب العراق الكامل من الكويت ، وعودة الحكومة الكويتية للحكم من حيث انها وباقى النظم الخليجية تستند الى مصدر واحد للشرعية ، والهدف الثالث هو السعى لوضع الاسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد فى المستقبل ، ووصولا الى هذه الاهداف تتبع المملكة مجموعة من السياسات يمكن تناول ابعادها الرئيسية فيما يلى : ـ

أ ـ على الصعيد الدولى : قامت المملكة فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ باعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع الاتحاد السوفيتي بعد انقطاع دام اكثر من نصف قرن ، وقال سعود الفيصل ابان زيارته الرسمية لموسكو والتى تم فيها اعلان عودة العلاقات « ان هذا هو الوقت الاكثر ملاءمة لتقوم بين البلدين علاقة فعالة تكفل تشجيع اقرار العدل والسلام والامن اضافة الى المصالح الحيوية للطرفين » . وهذا يعنى فى مضمونه اجراء نوع من المقاصة بين البلدين ، فبالنظر الى توقيت عودة العلاقات يمكن القول بان ازمة الخليج والموقف الحازم الذى وقفته موسكو من الجهود الرامية الى منع توسيع الغزو العراقى وتأييدها لفرض العقوبات على بغداد ووضع الية لتنفيذها هى من اهم دوافع التطبيع وعودة العلاقات بالنسبة للسعودية ، الا انها ليست الدافع الوحيد . فقد بدأت عملية التطبيع منذ ان اقدم الاتحاد السوفيتي على ممارسة نشاط فاعل لتسوية النزاع العراقى الايرانى خصوصا بعد ان وافق عام ١٩٨٧ على حماية الناقلات النفطية الكويتية ، كما ان الاتصالات بين الحكومتين السوفيتية والسعودية فى القضية الافغانية لعبت دورا واضحا فى مسيرة التطبيع ، بالاضافة الى أن هذا التوجه كان يزداد عمقا مع تحسن المناخ فى العلاقات الدولية خصوصا بين موسكو وواشنطن ، وبفضل الذوبان الفعلي لجليد العلاقات السوفيتية السعودية اصبح ممكنا اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الاتحاد السوفيتي من جهة والامارات وعمان وقطر من جهة أخرى ، ثم لحقت البحرين بالجميع فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٠ وهى الدولة الوحيدة بين دول المجلس الخليجى التى لم تكن لها علاقات مع موسكو حتى هذا التاريخ . والقرار السعودى باقامة علاقات كاملة مع السوفيت له ابعاد اخرى أيضا من اهمها ان انتهاج السعودية لسياسة متوازنة يفترض اقامة علاقات مع جميع الدول الكبرى ، وعلى الصعيد العملى فإن عودة العلاقات الكاملة تتيح للاتحاد السوفيتي دورا فى أى نظام أمنى للخليج يمكن انشاؤه عقب تسوية الأزمة .

وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فانه بعد تبنيه مشروع التحول الى اقتصاد السوق يتطلع نحو السوق السعودية والسوق الخليجية عامة لكى يوسع مجالات التبادل التجارى اضافة الى انه يتطلع الى الاستثمارات الخليجية فى السوق السوفيتية ، وترى موسكو ان العلاقات الاقتصادية لا يجب أن تتخلف عن التطور الذى حصل بين البلدين فى العلاقات السياسية ، وقد اعلن عن قرض قدمته السعودية للاتحاد السوفيتي بقيمة اربعة مليارات دولار ، كما سرب الكرملين معلومات مفادها ان القرض قد يتضاعف الى ١٢ مليار دولار وقد يتم الاعلان عن منحة إثناء زيارة مقبلة يقوم بها جورباتشوف الى الرياض فى وقت قريب تلبية لدعوة نقلها اليه سعود الفيصل خلال زيارته الثانية الى موسكو فى ٢٧ سبتمبر .

وقد كان هدف هذه الزيارة هو حض الاتحاد السوفيتي على تأييد قرار جديد لمجلس الامن يعطى مهلة زمنية لبغداد للانسحاب من الكويت ، وهو القرار الذى صدر بالفعل وكان التلويح بالقروض والمساعدات ومنها القرض السعودى احد العوامل الهامة فى حسم رأى موسكو وتأمين تصويتها الى جانب القرار .

وفى نفس الاطار قامت المملكة السعودية بتنشيط علاقاتها مع بكين والتى كانت قد أعادت العلاقات معها قبل شهر واحد من الغزو العراقى ، وذلك للحفاظ على الموقف الصينى تجاه العراق فى مجلس الامن والذى ساند كل القرارات الصادرة عن المجلس ، وقد ظهرت بعض نتائج الاتصالات حين اعلن سعود الفيصل خلال زيارته لبكين فى ٢١ سبتمبر « ان الصين صوتت لصالح القرارات الصادرة عن مجلس الامن ، كما اعربت عن تأييدها التام للاجراءات التى اتخذتها السعودية للدفاع عن نفسها ضد العراق » وهذا يعنى ان الصين لم تعترض على وجود قوات اجنبية فى المملكة ، مما جعل موقفها فى نظر كثير من المراقبين يبدو اقل تشددا ، اذ كانت قد انتقدت فى وقت سابق ماوصفته بتدخل قوة عظمى فى الخليج فى اشارة الى الولايات المتحدة ، ورغم اعلان الصين اكثر من مرة عن عدم تفضيلها للحل العسكرى ، الا انها امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذى يجيز استخدام القوة بعد اتصالات اجريت فى نيويورك مع وزير الخارجية الصينى قام بها بندر بن سلطان سفير السعودية فى واشنطن .

اما مع الولايات المتحدة فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكرى وتم التوصل الى اتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية فى حالة نشوب عمليات ، وايضا الاتفاق على شراء صفقة ضخمة من الاسلحة تقدر قيمتها الاجمالية بحوالى ٢١ مليار دولار فضلا عن التنسيق فيما يتعلق بمختلف جوانب الازمة عبر الاتصالات الديبلوماسية وزيارة وزير الخارجية والرئيس الامريكى نفسه الى المنطقة .

ب - **التسوية السلمية للأزمة** : منذ بداية الأزمة اعلنت السعودية فى أكثر من موقف دعوتها وتفضيلها للحل السلمى فى اطار الانسحاب وعودة الشرعية ، ويرجع ذلك لادراك القيادة السعودية لما يمكن ان تلحقه الحرب من اضرار بالغة بالاقتصاد السعودى والخليجى عامة وكذلك بالبنية الاجتماعية والسياسية القائمة ، وقد جاء أوضح تعبير عن هذا الاتجاه فى تصريحات الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى التى ادلى بها فى مؤتمر صحفى وورد فيها : « اذا كانت للعراق الشقيق حقوق فكلنا نرى أن اى عربى له حق تجاه اخيه العربى يجب ان يأخذه ولكن ليس عن طريق استخدام القوة ، فهذا امر غير مطلوب ، وأشار الى أن بلاده من دعاة اعطاء الحقوق لاصحابها ، ومن دعاة الأمن القومى العربى بما فيه من تنازلات اخوية من العربى للعربى سواء كانت حقا ثابتا أو مشبوها ، ورأى انه ليست هناك اساءة الى أى دولة عربية تعطى شقيقتها العربية ارضا أو مالا او مدخلا على بحر » .

نظر الى هذه التصريحات على انها تمثل نقطة تحول فى الموقف من أزمة الخليج وانها تمثل اتجاها اكيدا نحو حل سلمى ، وترتب على ذلك حدوث هزه فى اسواق النفط حيث انخفضت الاسعار فى اليوم التالى أكثر من اربعة دولارات وهو اكبر انخفاض لها فى يوم واحد فى سوق العقود الاجلة منذ تأسيسها عام ١٩٨٣ ، كما احدثت هذه التصريحات انزعاجا كبيرا فى الولايات المتحدة واعتبرها الكثير من المراقبين ضربة موجهة للتحالف الغربى ، وفى تصريحات للرئيس الامريكى جاءت كرد فعل لتصريحات الامير سلطان شدد بوش على معارضته للحل الوسط لازمة الخليج وكرر حملته الشديدة على الرئيس العراقى صدام حسين وجاء تركيزه على ضرورة تفادى تقديم تنازلات للعراق وعدم مكافأة المعتدى ، كما قام وزير الخارجية بيكر باستدعاء السفير السعودى فى واشنطن الذى صرح بعد المقابلة « ان السعودية لم تبدل موقفها على الاطلاق وان الهدف لايزال تأمين الانسحاب العراقى غير المشروط من الكويت وعودة حكومتها الشرعية » ، وقد تبع ذلك صدور توضيحات من الامير سلطان بان حديثه قد فهم على نحو غير صحيح وانه قد إجتزىء من السياق العام له ، ويبدو ان ذلك لم يكن كافيا فأصدر الملك فهد بيانه عن الثوابت فى الموقف السعودى والذى نقلته وكالة الانباء السعودية ، واعلن فيه ان موقف السعودية من الاعتداء العراقى على دولة الكويت ثابت لا يتغير ويقوم على الاسس الاربعة التالية :-

١ - ادانة الاعتداء العراقى الغاشم على دولة الكويت ورفض كل ماترتب على ذلك الاعتداء من اجراءات تتنافى مع جميع الاعراف الدولية والمفاهيم الاسلامية والقيم الانسانية والاخلاق العربية ٢ - الالتزام التام بقرار مؤتمر القمة العربية غير العادية الموقعة فى القاهرة فى ١٠/٨/٩٠ الذى جاء تأكيدا لقرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ٣٠/٩/٩٠ وبيان منظمة المؤتمر الاسلامى فى ٤/٨/٩٠ مع تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن ارقام ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ وماأعقب ذلك من قرارات حول ازمة الخليج بوصف تلك القرارات تعبيرا عن الشرعية الدولية ٣ - تأكيد المطالبة بالانسحاب الفورى للقوات العراقية الغازية من جميع الاراضى الكويتية دون قيد او شرط وعودة السلطة الشرعية المتمثلة فى حكومة الكويت بقيادة الشيخ جابر الاحمد الجابر الى سدة الحكم وبالتالى عودة الامور الى ماكانت عليه قبل الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ٤ - انسحاب جميع الحشود العراقية المرابطة على حدود المملكة مع ضمان عدم تكرار اعتداء حاكم العراق على اية دولة عربية خليجية اخرى .

ويلاحظ فى هذا المجال ان تحديد الموقف السعودى

بهذا الشكل قد ادخل فيه عنصر جديد هو المطالبة بضمانات لعدم تكرار الاعتداء بما يعنى وضع ضوابط للقدرات العسكرية للعراق .

ويرى البعض ان هذه التصريحات قد افصحت عن وجود اتجاه داخل الاسرة السعودية المالكة ، يرى وجوب التركيز على الحل السلمى الذى يتضمن بعض التنازلات للعراق ، فى مقابل اتجاه اخر يرى اهمية الالتزام الكامل بالثوابت المعلنة للموقف السعودى منذ بداية الغزو ، فى حين جاء الاتجاه الثالث كمزيج من الاتجاهين السابقين ، ويرى ابداء شىء من المرونة تجاه العراق دون التنازل عن الثوابت الاساسية ، مع عدم الممانعة فى اعطاء بعض التنازلات شريطة ان يكون ذلك بعد تحقيق الانسحاب وعودة الشرعية ، وذلك باعتبار ان المملكة السعودية ذات مصلحة اكيدة وواضحة فى الحل السلمى .

وبصرف النظر عما أعقب نشر تصريحات وزير الدفاع السعودى ، فانها اكدت ان هناك خطا يكتسب المزيد من القوة باتجاه الحل السلمى ، وهو الخط الذى يمثله الرئيس الفرنسى ميتران على الصعيد الدولى والذى استهدف بدء خط جديد يعمل من اجل الحل السياسى ويسير بموازاة الخط الذى ينشط فقط فى اتجاه الحل العسكرى بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا ، ورغم ان مبادرة ميتران قوبلت بالتحفظ فى الخليج الا انها كانت هامة من منظور انها احدثت نوعا من التشقق الخفى فى الجدار الصلب لدعاة الحل العسكرى وحده ، وتزايدت الثغرات فى هذا الاتجاه بالسعى النشط للاتحاد السوفيتى من خلال مهمة بريماكوف وجاءت تصريحات الامير سلطان فى نفس الاتجاه لتضع سقفا للتكهنات التى راجت بان التفجير العسكرى سيتم فى موعد يراوح بين منتصف نوفمبر والاسبوع الاول من ديسمبر .

وفى تطور اخر تعاونت الديبلوماسية السعودية التى كانت تقود موقفا خليجيا عاما مع الديبلوماسية الامريكية لحشد اقصى دعم ممكن فى مجلس الامن لمشروع القرار « ٦٧٨ » ، الذى يقضى باجازة استخدام القوة ضد العراق اذا لم يستجب لقرارات مجلس الامن فى موعد اقصاه ١٥ / ١ / ٩١ ، وذلك اتساقا مع التفاهم العام القائم بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية ، الا ان اعلان الرئيس بوش المفاجىء عن مبادرته بفتح الحوار مع العراق واجراء الاتصالات المتبادلة فى بغداد وواشنطن عقب القرار « ٦٧٨ » مباشرة ، قد اثار الكثير من التساؤلات لدى المراقبين ، ورغم عدم وضوح الملابسات التى احاطت باخراج هذه المبادرة فان بعض التكهنات ترى انها ربما تقررت فى واشنطن بشكل منفرد كجهد ديبلوماسى يرمى الى تحقيق اهداف السياسة الامريكية والتمهيد للحرب فى حالة رفض العراق الاستجابة الكاملة لقرارات مجلس الأمن ، وذلك عن طريق تعزيز الجهة المضادة للعراق ببذل هذا المسعى الاخير كرغبة بعض الحلفاء واثبات ان الولايات المتحدة لم تندفع الى الحرب بدون روية ، وأيضا لاسكات اصوات المعترضين فى الداخل على دخول الحرب على اساس ان الادارة الامريكية لم يكن امامها وسيلة اخرى ، وبينما يرى اخرون ان هذه المبادرة ربما جاءت نتيجة لتفاهم عراقى امريكى ، فان الاحتمال الثالث انها ربما اتخذت بالتنسيق مع الاطراف المحلية المعنية بالازمة .

ورغم عدم وجود مؤشرات على ان هناك تنسيقا خليجيا امريكيا قد سبق المبادرة على الاقل على الصعيد المعلن ، فانها قوبلت بالتأييد من المملكة السعودية والكويت والخليج بشكل عام ، وقد اعلن مصدر رسمى سعودى فى ٢ ديسمبر عن ارتياح المملكة لمبادرة الرئيس بوش « بما انها اكدت على الالتزام بالثوابت التى دعت اليها القرارات العربية والاسلامية والدولية بشأن الازمة » وهى « الانسحاب وعودة الشرعية بقيادة الشيخ جابر الاحمد والافراج عن الرهائن وازالة الحشود والتهديدات العراقية ضد السعودية ودول الخليج .. » « وذلك اذا اريد حل هذه الازمة الخطيرة سلميا ، فى اطار القرارات العربية والاسلامية والدولية وبدون شروط مسبقة كما ذكر الرئيس الامريكى » ويلاحظ تأكيد المصدر الرسمى فى نهاية البيان على مغادرة القوات الاجنبية بالكامل للمنطقة بعد حل الازمة .

جـ ـ الترتيبات الامنية :

تعرضت منطقة الخليج الى تغيرات هائلة منذ زلزال الثانى من اغسطس ، اذ ان الغزو العراقى والتدخل الاجنبى الكثيف اظهرا بوضوح غياب وجود نظام للامن القومى او الاقليمى يمنع قيام دولة بابتلاع اخرى ، ويغنى عن الحاجة للقوى الاجنبية لاعادة التوازن الى المنطقة ، بالاضافة الى ان التوتر الكامن فى المنطقة يثير الكثير من الاسئلة عن الأزمة الحالية والمسائل بعيدة الامد المترتبة عليها ، خاصة مع ظهور افكار وطروحات امنية عن اقامة حلف اقليمى مرتبط بواشنطن ولا تستبعد منه اسرائيل ، الا ان ذلك الطرح غير مقبول حتى الان عربيا او سعوديا او مصريا او سوريا او ايرانيا ، ومن ثم سيكون من الصعب الابقاء على وجود مستمر لقوات اجنبية باعداد كبيرة مهما كانت الحجج حول اهمية ذلك للامن الاقليمى ، وهناك افكار اخرى فى هذا الصدد اهمها التى طرحتها ايطاليا واسبانيا ، ويميل اليها الاتحاد السوفيتى والقاضية بانشاء بنية امنية لا تستثنى اسرائيل وتقوم بالتعاون مع دول شمال حوض البحر المتوسط الاوروبية على غرار مؤتمر هلسنكى للامن والتعاون فى اوروبا ، الا أن هذه الصيغة تستلزم حل مشاكل المنطقة ، اولا فضلا عن انها لم تلق الترحيب الكافى ، وفى المقابل فان هناك رؤية خليجية تقوم على ارساء صيغة تهدف فى خطوطها العامة الى تطوير التجمع الخليجى وجعله الوعاء الاساسى للامن الاقليمى للمنطقة بالتعاون مع اطراف عربية فى ترتيب اقليمى يستند

اساسا الى مصر وقد تنضم اليه سوريا ، مع اقامة تفاهم ما مع ايران على ان تكون هذه الصيغة مرتبطة بالنظام الدولى عبر آليات ووسائل يتم الاتفاق عليها .

د ـ العلاقات العربية والاقليمية :

قامت السعودية فى المجال العربى بمجموعة من التحركات النشطة اتسمت بأخذ زمام المبادرة فى اتجاهين اساسيين : زيادة التعاون والتنسيق مع القاهرة ودمشق وهما الدولتان العربيتان اللتان تقفان بقوة ضد الغزو العراقى ، فى الوقت الذى ظهرت فيه سياسة ذات سمات صراعية تجاه الدول التى اعتبرتها المملكة السعودية ودول الخليج ، تتخذ مواقف هى فى جوهرها مساندة للموقف العراقى وتعمل على الترويج له وافساح رقعة المناورة امامه فبالنسبة الى مصر وسوريا زادت درجة التنسيق والتشاور بشكل واضح وعقدت عدة اجتماعات بين وزراء خارجية الدول الثلاث فى جدة ودمشق والقاهرة وكان من اهم مؤشرات هذا التنسيق المذاكرة الثلاثية المشتركة التى تم التوصل اليها عقب اجتماع الوزراء الثلاثة فى ٣٠ اكتوبر فى جدة ، والتى اكدت على دواعى الامن الاقليمى فى ضوء اى تغييرات طارئة فى الموقف الدولى من الوضع فى المنطقة ، كما تدعو الى الى تأجيل اللجوء الى الخيار العسكرى ، وقد قامت المملكة السعودية بتقديم نصها بعد ذلك الى وزير الخارجية جيمس بيكر إبان زيارته للمملكة فى ٥ نوفمبر ومما يوضح فعالية هذا التنسيق التطور الذى طرأ على الموقف المصرى لاحقا ، ومطالبته بتأجيل الخيار العسكرى ، وفى هذا الاطار تبرز زيارة الرئيس المصرى للخليج والغاء الديون الخليجية على مصر ، وتقديم بعض المساعدات العاجلة للاقتصاد المصرى سواء فى صورة استثمارات او قروض سائلة ، واعطاء وعود بتشغيل العمالة المصرية ، فى الوقت الذى اعلنت فيه مصر وسوريا عن استعدادهما لارسال مزيد من القوات اذا طلبت دول الخليج ذلك .

وعلى الجانب الأخر قامت المملكة السعودية بإبعاد معظم الدبلوماسيين العاملين فى سفارات العراق والاردن واليمن وتقليص عدد العاملين فى هذه السفارات الى أقصى حد ممكن ، وفى حالة الاردن قامت المملكة بوقف إمدادات النفط بدعوى أن عمان لم تسدد المستحقات الواجبة عليها ، ومنعت الشاحنات الاردنية من المرور عند الحدود السعودية مما نتج عنه إلحاق الضرر بقطاع النقل الاردنى وتوقف صادرات الخضر والفاكهة من سوريا وتركيا إلى دول الخليج ، ورغم أن السعودية سمحت لهذه الشاحنات بالمرور من بعد إلا أن ذلك يرجع الى تضرر سوريا وتركيا وارتفاع اسعار هذه المواد بشكل حاد فى الأسواق الخليجية وبخاصة الامارات واقترن ذلك بشرط ألا تتوقف هذه الشاحنات فى الأراضى السعودية ، ويشار أيضا إلى الاستغناء عن خدمات أعداد من الاردنيين العاملين فى الخليج وبشكل خاص فى المؤسسات العسكرية الخليجية ، كذلك ترفض اللجنة المالية لمجلس التعاون الخليجى تقديم المساعدات للاردن باعتبارها من الدول المتضررة إقتصاديا من فرض المقاطعة عن العراق بدعوى عدم انطباق الشروط التى حددتها اللجنة على الموقف الاردنى ، وان كان من غير الواضح ما إذا كان هذا الموقف سوف يستمر خاصة وأن هناك ضغوطا أمريكية بإتجاه تقديم المساعدات .

وبالنسبة إلى اليمن فقد قامت المملكة السعودية بالغاء الامتيازات القانونية التى كانت ممنوحة لليمنيين والتى كانت تمكنهم من العمل دون التقيد بشرط وجود كفيل سعودى ، وترتب على هذا الاجراء نزوح مئات الآلاف من اليمنيين فى فترة قصيرة عائدين إلى بلادهم مما شكل ضغطا واضحا على الاقتصاد اليمنى الذى يعانى من المتاعب والبطالة

كما نشبت لبعض الوقت حرب اعلامية بين البلدين .

ومن الدول التى شملتها هذه الاجراءات السودان ، حيث ترددت انباء عن وجود دعم سعودى لقوات المتمردين فى الجنوب كما تم وقف إصدار تأشيرات دخول إلى المملكة عبر السفارة السعودية فى الخرطوم إضافة إلى حملة إعلامية مكثفة ضد النظام القائم فى السودان والقوى السياسية المؤيدة له .

أما العلاقات الخليجية الايرانية فمنذ وقوع الغزو أصبح واضحا أن هناك مرحلة تحول إيجابى فى العلاقات حيث ايران هى القوة الاقليمية المعروف تقليديا انه يمكنها إحداث نوع من التوازن تجاه العراق ، ويمكن القول بأن الغزو العراقى للكويت ساهم فى بلورة قناعة لدى دول الخليج وايران بأنه لايمكن لجهة واحدة فى الخليج ان تلعب الدور المسيطر على شؤون المنطقة ، وان المشاركة والتعاون هما أفضل السبل بعد تجربة الحرب العراقية الايرانية ثم المحاولة العراقية لتحقيق هذه السيطرة والتى ادت الى جر المنطقة الى الأزمة الحالية ، ومما يساعد على التقارب الخليجى الايرانى الموقف الذى اتخذته ايران بادانتها للغزو ومطالبتها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ، واعلانها الحازم الوقوف ضد أى محاولة لتغيير الحدود القائمة حاليا ، وانها لن تتسامح إزاء محاولات تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة ، فى الوقت الذى تطالب فيه ايران بانسحاب جميع القوات الأجنبية وأن تشكل دول المنطقة هيئة سياسية عسكرية خاصة يكون بوسعها ضمان أمن النفط وحفظ الاستقرار .

وعلى وجه العموم فإن التحسن فى العلاقات يسير بوتائر متصاعدة ، إذ تكثفت الزيارات والرسائل المتبادلة بين قادة دول الخليج وايران ، وإعلن عن قرب تبادل السفراء بين المنامة وطهران بعد أن كانت العلاقات الدبلوماسية بينهما على مستوى القائمين بالأعمال ، كما تمت إزالة عقبة هامة فى طريق العلاقات السعودية الايرانية ، حيث أعلنت مصادر ايرانية أنه تم الاتفاق على إزالة العراقيل التى تحول دون توجه الحجاج الايرانيين الى مكة ، وهى القضية التى كانت تؤدى الى توتر

العلاقات ، وفى تطور آخر قام نائب وزير الخارجية السعودية بزيارة الى طهران فيما نظر اليه على انه تمهيدا لعودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، هذا إلى جانب الدور الذى تلعبه سلطنة عمان فى هذا المجال والذى يهدف الى عقد لقاء بين ايران ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى لبحث الوضع الجديد فى المنطقة وارساء قواعد جديدة للتعاون .

هـ ـ التغيرات الداخلية

وسط المراوحة بين الحرب والتسوية السلمية ، أعلن الملك فهد فى ٨ نوفمبر ١٩٩٠ عن انشاء مجلس للشورى واعلان النظام الأساسى للحكم ونظام المقاطعات فى المملكة السعودية . وذلك فى خطوة يمكن القول انها مرتبطة بأزمة الغزو العراقى ، حيث تجدد الاعلان عن مجلس للشورى فى المملكة السعودية أكثر من مرة ، فى عهد الملك فيصل الذى أورد مجلس الشورى فى برنامج النقاط العشر عندما تولى رئاسة الحكومة عام ١٩٦٢ ، ثم إثير ثانية عقب أحداث الحرم الملكى عام ١٩٧٩ فأعلن عن المجلس عام ١٩٨٠ ، ثم يجىء إعلان الملك فهد الأخير فى ظل إحساس عام بأن البنى الاجتماعية والسياسية فى الخليج فى حاجة الى التحديث والتطوير لمواجهة المتغيرات التى كشفت عنها أزمة الغزو ، فقد طرأت تغيرات كثيرة على القاعدة الاقتصادية لدول الخليج ، ولم تواكبها تغيرات اجتماعية وسياسية موازية بل بقى هناك إحتكار فعال لمصادر القوة والثروة من جانب النخب الحاكمة المستندة أساسا الى شرعية قبلية ، إلا أن عامل الوقت وانتشار التعليم على نطاق واسع مع استمرار تدفق العائدات النفطية والقيود المفروضة على عملية الحراك الاجتماعى سوف يؤدى بطبيعة الحال الى الضغط على النظام السياسى مما يؤذن باندلاع صراع اجتماعى واسع النطاق ، وتبدو هذه الخطوات نحو التغيير كجزء من معالجة الأوضاع المقبلة ، يتوقع البعض أن تصبح واحدة من الأسس الرئيسية لمرحلة مابعد الأزمة خاصة وانها شملت حتى الآن سلطنة عمان حيث أعلن السلطان قابوس فى احتفالات العيد الوطنى عن انشاء مجلس للشورى تتمثل فيه جميع الولايات لتوفير مزيد من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع فى تحمل المسئولية والمساهمة فى بناء الوطن ، كذلك الكويت التى أعلنت حكومتها فى المؤتمر الشعبى الكويتى موافقتها على العودة الى دستور ١٩٦٢ .

المؤتمر الشعبى الكويتى فى جدة : كان من أهم ماشهدته الساحة الكويتية على الصعيد الداخلى بعد الغزو إنعقاد المؤتمر الشعبى الكويتى فى ١٣ إكتوبر ١٩٩٠ بمدينة جدة ، وذلك فى توجه من الحكومة الكويتية الى الداخل فى محاولة للتأكيد على شرعيتها وقبول الشعب الكويتى بمختلف فئاته بها ، خاصة بعد مبادرة ميتران والتى جاء حق تقرير المصير للشعب الكويتى كأحد بنودها ، وقد حضر هذا المؤتمر حوالى الف سخصية منهم ٧٠٠ شخصية كويتية تقريبا تعبر عن الاتجاهات المختلفة داخل الكويت ، وهدف المؤتمر اساسا الى التأكيد على الوحدة الوطنية مؤيدين ومعارضين خلف الحكومة الكويتية ، ولم يمنع الانفاق العام الذى ظلل المؤتمر على أولوية العمل من أجل التحرير من توجيه العديد من الانتقادات للأسلوب الذى إديرت به الأزمة قبل الغزو وطالب البعض بمحاسبة المسئولين عن الكارثة التى حلت بالكويت خصوصا أن أموالا كثيرة قد إنفقت على التسلح وتعزيز القدرات الدفاعية ولكنها لم تعط اى نتيجة ، وانتهى المؤتمر إلى الاتفاق على العودة الى الدستور الذى كان معمولا به عام ١٩٦٢ ، والاتفاق على الاسس العامة التى ستحكم حركة الكويت فى المستقبل ، مع تأييد الحكومة الشرعية القائمة .

وقد أشار البيان الختامى الصادر عن المؤتمر الى أن كويت المستقبل ستقوم على اساسين رئيسيين هما « اسلامية العقيدة والتمسك بها » و « تمسك الشعب الكويتى بوحدته الوطنية ونظامة الشرعى الذى اختاره وارتضاه والمعتمد على الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية فى ظل دستور ١٩٦٢ » ، وقد شدد البيان على الرفض القاطع لاحتلال النظام العراقى للكويت ، وأعلن التمسك بالشرعية الكويتية .

وقد لوحظ ان البيان لم يتطرق الى احتمال أى حل سياسى وأنه غلب العمل العسكرى على أى عمل آخر « حيث أشار إلى أن الكويت تناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولى التحرك بالسرعة الممكنة من أجل وضع حد للاجراءات الهادفة الى إزالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطى معالمها التاريخية ، كما ناشد المؤتمر « مجلس الأمن إتخاذ قرار يميز للمجتمع الدولى إستعمال الوسائل المتاحة لتطبيق قرارات المجلس بما يكفل بانسحاب قوات الاحتلال العراقى من دولة الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة اليها » وناشد المؤتمر على وجه الخصوص الدول الخمس دائمة العضوية العمل على تسهيل إتخاذ هذا القرار وهذا يعنى أن الحل العسكرى كما أقره المؤتمر الكويتى يأتى من خلال القوات المتعددة الجنسية وتحت غطاء من مجلس الأمن .

الدور العمانى

تميزت سلطنة عمان فى إطار مجلس التعاون الخليجى بانتهاجها سياسة خارجية تحتفظ بقدر من الاستقلالية فكانت هى الدولة الخليجية الوحيدة ، التى احتفظت بعلاقاتها مع مصر وقت المقاطعة العربية ، وفى ذروة الحرب العراقية الايرانية إحتفظت عمان بالعلاقات مع ايران ، وحافظت عليها عند مستوى معين ، وفى أزمة الخليج الحالية نجد أن هذه الاستقلالية قد عبرت عن نفسها ، رغم أن السلطنة التزمت الموقف الخليجى العام

وأعلنت عن رفضها للغزو وأرسلت قوات عمانية للمشاركة فى القوة العسكرية الخليجية (درع الجزيرة) المرابطة على الحدود السعودية الكويتية ، وذلك فى الاحتفاظ بباب مفتوح على بغداد وفى تناول الاعلام العمانى للأزمة الذى اتسم بكثير من الهدوء وعدم اثارة المشاعر ، وكذلك فى التأكيد الواضح على الحل السلمى الذى اقترن بمساعى عملية لتعزيز ذلك الاتجاه ، حيث قام أكثر من مسئول عمانى بزيارات إلى اليمن والاردن حاملين رسائل من السلطان قابوس ، كما استقبلت مسقط الملك حسين فى أول زيارة يقوم بها إلى دولة خليجية بعد الغزو وبحث مع السلطان قابوس فى امكانية بلورة سياسة عربية تحظى بتأييد دولى من خلال مبادرة تتبناها دول مجلس التعاون الخليجى وتهدف إلى إيجاد حل سلمى وذلك فى الوقت الذى ترأس فيه سلطنة عمان الدورة الحالية للمجلس الخليجى ، وعقب الخطاب الذى ألقاه السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطنى للسلطنة والذى أعاد فيه التأكيد بوضوح على ضرورة حل سلمى يقوم على القرارات الدولية ويعيد إلى دولة الكويت سلطتها الشرعية ، وبينما كان وزير الخارجية الأمريكى بيكر يقوم بزيارة الى اليمن قام وزير الخارجية العراقى طارق عزيز بزيارة مفاجئة إلى مسقط حاملا رسالة من لرئيس صدام حسين تتعلق بموافقة العراق على مبدأ الحوار كطريق للحل السلمى الذى دعت إليه عمان .

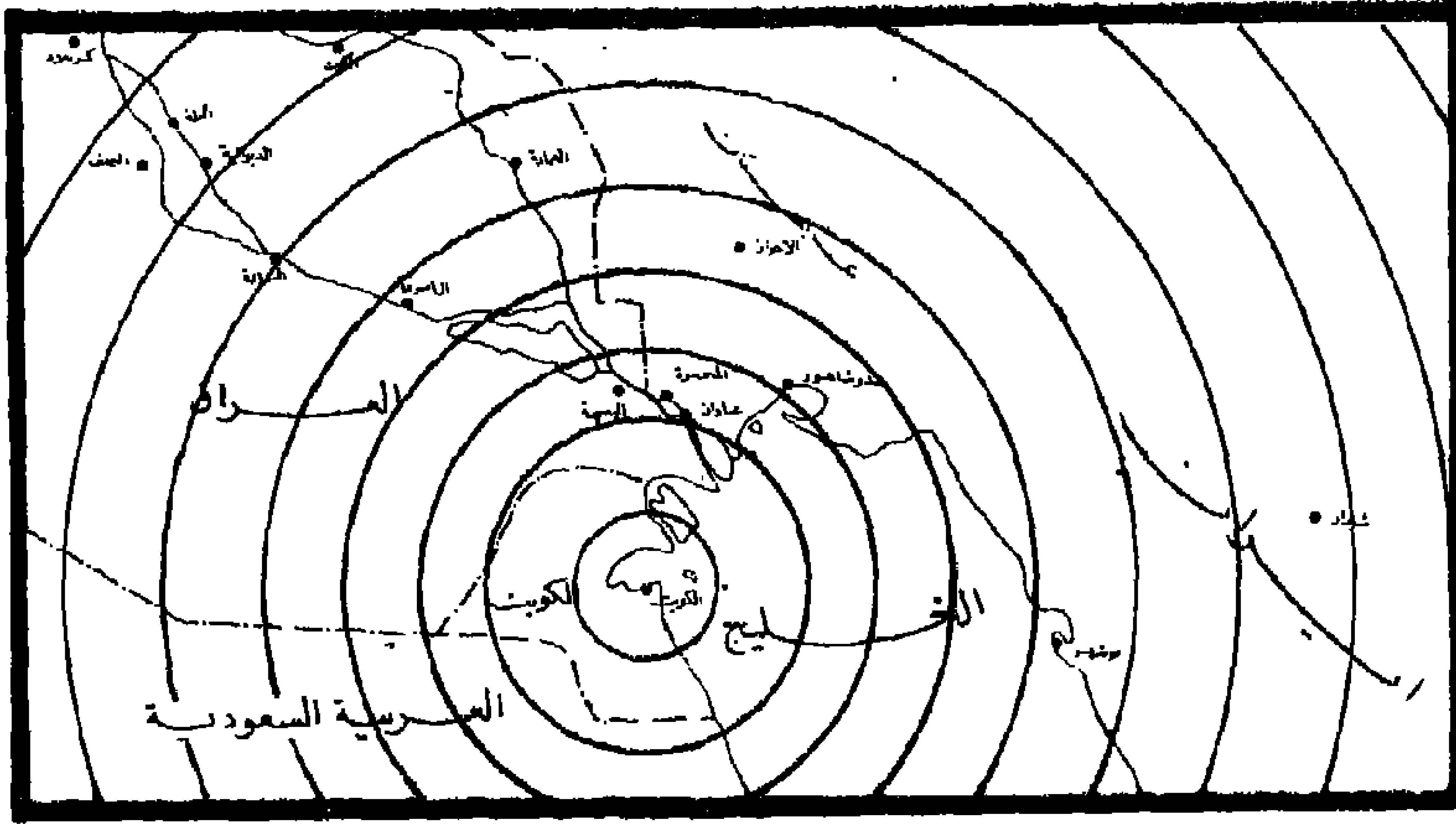
وإذ يرى البعض أن الدور المتميز الذى تلعبه عمان يجد جذورة فى التربة العمانية إضافة إلى الموقع الاستراتيجى والطموح الاقليمى ، فلا شك انه يجد قبولا لدى الكثير من الاطراف فى الأزمة الحالية إذ انه يمثل جسرا بين مواقع الطرفين .

الموقف الكويتى :

إتسمت السياسة الكويتية بالقيام بتحركات دبلوماسية فى اتجاهات عديدة وعلى مختلف المستويات الرسمية والشعبية ، وكان من أبرز هذه التحركات الزيارة التى قام بها أمير الكويت إلى الولايات المتحدة حيث ألقى خطابا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه أن العدوان العراقى كان خطة مبيته للاحتلال السافر ، وأعلن أن بلاده قررت الغاء جميع فوائد القروض الممنوحة لبعض الدول وستبحث مع الدول لأكثر فقرا فى ترتيبات تتعلق بالغاء الجزء الرئيسى من القروض بغبه تخفيف عبء ديونها ، كما قام الأمير بزيارة الى واشنطن إستقبل فيها استقبالا رسميا ، ومن بعد قام بزيارة الى كل من باريس ولندن من أجل حشد التأييد واستمراره خلف قضية الكويت وحكومتها الشرعية .

وفيما يتعلق بالجهود التى بذلت من أجل الحل السلمى فإن الموقف الكويتى كان حريصا على التأكيد بعدم القبول بأى مبادرات أو حلول وسط للازمة تقل عن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ، وصرح سعد العبد الله ولى العهد « ان الكويت لم تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر من أى مسئول عربى أو غير عربى القيام بمبادرات او وساطات فى هذا الشأن وذلك ليقيننا بعدم جدوى مثل هذه المحاولات إزاء إصرار صدام حسين » ، وعن الحلول أو الأفكار العربية التى كانت تطرح فإن الرؤية الكويتية تقوم على أنه ليس هناك مايسمى حلا عربيا مختلفا عن الحلول الدولية المطروحة وهى القرارات الاجماعية الصادرة عن مجلس الأمن ، وتبعا لذلك رأت الحكومة الكويتية أنه لاجدوى من عقد قمة الرباط التى دعا إليها الملك الحسن ، اما المبادرات التى طرحت من خارج المنطقة العربية وأهمها مبادرة الرئيس الفرنسى ميتران ، فقد أبدت الكويت تحفظها على هذه المبادرة واشتركت معها الدول الخليجية فى هذا الموقف ، إلا المسئولين الكويتيين كانوا حريصيين على عدم تعكير العلاقات مع فرنسا حرصا على تماسك التحالف المضاد للغزو العراقى خاصة مع عضوية فرنسا الدائمة فى مجلس الأمن ودورها المتميز فى التحالف الغربى ، وذكر مسئول كويتى تعليقا على المبادرة « ان الذى أعلنه الرئيس ميتران ، حسب التأكيدات الدبلوماسية التى حصلنا عليها هو تطبيق قرارات الامم المتحدة وفرنسا بلد صديق وقد أرسل قوات »

ويمكن القول أن الموقف الكويتى بشكل عام تحكمة قناعة ، أن الفرص المتوافرة للحل السلمى ضعيفة ، وأن هذا قد يستدعى تقديم تنازلات بشكل ما ، أو تقديم ترضيه للنظام العراقى لحفظ ماء الوجه ، أما التمسك بقرارات مجلس الأمن والاعتماد فى نفس الوقت على الحظر الدولى على العراق لدفعة الى الاستجابة ، فإنه لن يؤدى الى نتائج ملموسة فى المدى المنظور ، كما أن عامل الوقت يثير الكثير من القلق لدى القيادة الكويتية فكلما طال الوقت فإن ذلك يعنى لديها أن الاجماع الدولى معرض للتآكل والتشقق ، وأنه ليس هناك مايضمن إستمرار الاجماع الدولى بهذا الشكل ، وفى هذا الاطار يمكن فهم الترحيب الذى قابلت به الكويت مبادرة الرئيس بوش بفتح الحوار مع بغداد ، إذ انها أعقبت قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة والذى قرر مهلة زمنية محددة للالتزام بقرارات المجلس ، فى ظل تأكيدات أمريكية عن أن المباحثات لاتعنى التفاوض بل التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن □



[٦] المبادرات السياسية وإمكانات نجاحها

أيمن السيد عبدالوهاب

منذ الغزو العراقى للكويت برز اتجاهان رئيسيان للتعامل معه بغرض احتوائه ورده على اعقابه ، الأول يدخل تحت إطار التصعيد العسكرى المضاد والذى تشارك فيه دول عربية وقوى اسلامية ودولية كبرى ، والثانى ويدخل تحت اطار المحاولات السياسية السلمية التى تحاول بدورها أن تجد سبيلا لتطبيق القرارات العربية الدولية عبر أسس الحوار والآليات السياسية ، ومن هنا شهدت الساحتان العربية والدولية سلسلة من المبادرات والمقترحات الداعية لتغليب الخيار السياسى ، بعد أن انتهت مرحلة استيعاب مفاجأة الغزو العراقى وما اعقبها من ردود افعال . ولكى تبرز حقيقة هذه الجهود السلمية ودور كل طرف من الأطراف المشاركة بها تجاه التحرك السياسى . فسيتناولها هذا التقرير من خلال ثلاثة جوانب هى : الهيكل العام للجهود السلمية والاعتبارات الدافعة لهذه الجهود ومستقبل التسوية السلمية ، كاحد الخيارات المطروحة للتعامل مع الأزمة .

الهيكل العام للجهود السلمية :

مع بداية التحرك لاعطاء المبادرات والجهود السلمية اولويات التحرك من قبل العديد من الأطراف الدولية . برزت العديد من الجهود ، حتى من تلك الدول التى ارسلت قوات الى الخليج . وقد اشتملت هذه الجهود على عدد من المستويات هى : ـ

١ ـ المستوى العربى :

جاء التحرك العربى مواكبا مع بداية الأزمة بغرض احتوائها من خلال طرح عربى للجهود السلمية ، سابقا فى ذلك التحرك الدولى ، الذى بدأ مع مرحلة فتح الباب امام المبادرات والجهود السلمية . وبنظرة للتحرك العربى نجد أن الفاعلين الاساسيين فيه هم مصر والأردن ومنظمة التحرير والمملكة المغربية والجزائر ، وذلك على الرغم من أن تحرك هذه الأطراف العربية انطلق من معايير مختلفة ، ووفقا لنظرة كل منها للأزمة . مما أثر فى تعدد المبادرات وعدم فاعليتها لغياب الرؤية العربية الواحدة . وإن جمعت بينها عدد من نقاط الاتفاق : فهى جميعا تتفق فى إدانة الغزو العراقى للكويت . فى حين تختلف على الحل الوسط الذى يمكن أن تسوى من خلاله الأزمة . فكان الطرح الذى تقدمت به مصر من خلال مبادرتها « فى ١٩٩٠/٨/٨ » ان يتم ذلك من خلال التفاوض بين الكويت والعراق بعد عودة الأمر الى ما كان عليه قبل الغزو العراقى . فى حين اشتملت المبادرات المطروحة من قبل الأردن ومنظمة التحرير وليبيا

والسودان على اعطاء العراق بعض المزايا مقابل الانسحاب ، كتأجير جزيرة بوبيان وإسقاط المديونية العراقية ، علاوة على السعى لربط الأزمة بالقضية الفلسطينية .

وكان لحساسية وجود القوات الاجنبية فى المملكة العربية السعودية لدى بعض البلدان العربية ـ « وهو ما حاول العراق إثارته » ـ اثره الواضح فى المبادرات العربية . فكان الاقتراح المصرى عند بداية الأزمة بانشاء قوة عربية مشتركة تقف بين الجانبين العراقى والكويتى ، فى حين جاءت الافكار الفلسطينية والأردنية بالدعوة لاحلال قوات عربية أو قوات دولية تحت رعاية الأمم المتحدة ، محل القوات العراقية والقوات الاجنبية .

كما ذهبت بعض المبادرات لمحاولة تجنب تكرار مثل هذه الأزمات فى المستقبل مرة أخرى ببعض الافكار المستقبلية ، فانطلقت الرؤية الفلسطينية « فى ٣٠/٨ » من خلال طبيعة العلاقة بين الدول العربية الفقيرة والغنية ، بانشاء صندوق انماء عربى يساعد الدول الفقيرة . فى تحقيق التنمية ورفع اعباء الديون . اما المبادرة الليبية « فى ١/ ٩/ ٩٠ » فطرحت « مشروع الاتحاد العربى » ويبدأ بعقد قمة عربية فى ليبيا ، يتم خلالها تشكيل مجلس رئاسة عربى من رؤساء وملوك الدول العربية ، ومجلس تنفيذى من رؤساء الحكومات العربية ، ومجالس متخصصة من الوزارات المعنية . فى حين رأى الملك حسين من خلال مبادرته المستقلة ، ان يحل النزاع بين الكويت والعراق بصفة عاجلة مع اعطاء تأكيدات بحل باقى المشاكل مثل احتلال اسرائيل للأراضى العربية ، وحظر انتشار كل اسلحة الدمار النووية والكيماوية . كما جاءت المبادرة المغربية « فى ١١/ ١١ » بالدعوة لعقد قمة عربية ، باعتبارها الفرصة الأخيرة قبل وقوع الحرب .

ومع هذا الطرح للمبادرات السابقة شهدت الساحة العربية ، تحركا وتنسيقا من جانب عدد من الدول العربية فيما بينها وبينها وبعض القوى الدولية فى محاولة للخروج من هذه الأزمة . فعلى الجانب العربى كانت المبادرة الفلسطينية الأردنية المشتركة ، والقمة العربية الثلاثية فى الرباط بين الملك حسين والشاذلى بن جديد والملك الحسن « فى ٩/ ٩/ ١٩٩٠ » ، واجتماع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربى « فى ٢/ ٩/ ١٩٩٠ » بالجزائر . علاوة على التنسيق المصرى ـ السورى السعودى الذى برز فى عدة اجتماعات ضمت وفودا من البلدان الثلاثة . اما بالنسبة للتنسيق مع القوى الدولية ، فيجىء فى هذا الاطار الدور الفلسطينى فى التمهيد للقاء بريماكوف وصدام حسين ، علاوة على محاولة التنسيق الفلسطينى السوفيتى فى تحريك القضية الفلسطينية بعد أن جمدتها أزمة الخليج ، وقد اعلن عرفات انه لعب دورا فى الافراج عن الرهائن الفرنسيين الذين كانوا محتجزين بالعراق والكويت . كما اجتمع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربى مع نظرائهم فى بلدان المجموعة الأوروبية ، وهى المرة الأولى التى ينعقد فيها مثل هذا اللقاء وعلى هذا المستوى الوزارى الموسع .

وبالأضافة للتصورات السابقة لبعض الدول العربية ، فقد شهدت الجامعة العربية تحركات لمحاولة إيجاد موقف عربى موحد تجاه الأزمة ، فكانت القمة العربية الطارئة بالقاهرة « فى ١٠/ ٨/ ١٩٩٠ » وبالرغم من اتخاذها عددا من القرارات التى تدين العراق وتدعو للانسحاب « بالاغلبية » ، الا ان انقسام الدول العربية بين رافض للموقف العراقى ومهادن له أثر فى عدم تطبيق دعوة الانسحاب العربى ، وأدى الانقسام الى امتناع بعض الدول العربية عن حضور اجتماع وزراء الخارجية العرق « فى ٣٠/٨/ ١٩٩٠ » بالقاهرة الذى حضرته ١٢ دولة عربية . وتم خلاله تحديد اطار التسوية السلمية بالاستناد الى قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة .

ورغم عدم قدرة هذا المستوى على احراز اى تقدم باتجاه التسوية السلمية ، إلا أنه يعكس تزايد الأحساس بالخطر المتربص بالنظام العربى ، والذى ربما يؤدى الى رسم خريطة جديدة له فكانت كثافة التحرك السياسى من قبل الأطراف الدولية المعنية على مختلف المستويات والقنوات ، لتوفير الاجماع العربى والدولى . تأكيدا لعدم قدرة اى من الأطراف الاقليمية او الدولية . على ترجيح اى الاحتمالات لما يمكن ان تتطور وتنتهى اليه الأزمة فى المستقبل .

٢ ـ المستوى العالمى :

جاء التحرك الفرنسى والسوفيتى ، كأساس للتحرك العالمى تجاه العراق ، لما تتسم علاقتهما بالقيادة العراقية من خصوصية . فكان طرح المبادرة الفرنسية ، اثناء خطاب الرئيس الفرنسى ميتران امام الجمعية العامة للأمم المتحدة « فى ٢٤/ ٩/ ١٩٩٠ » انعكاسا حقيقيا للسياسة الفرنسية التى تريد التأكيد على استقلالية السياسة الفرنسية العربية دون انحياز ، فكانت محاولة ايجاد صلة غير مباشرة بين ازمة الخليج وبقية قضايا الشرق الأوسط « لبنان وفلسطين » مع محاولة وضع رؤية مستقبلية لشكل المنطقة . مع التسليم بانها جزء من التحالف الغربى الذى تتزعمه الولايات المتحدة الامريكية . وانطلاقا من هذا الخط السياسى ارسلت فرنسا قواتها العسكرية للخليج ، فى نفس الوقت الذى بدأت مشاوراتها ومحادثاتها مع كافة الأطراف العربية والدولية المعنية .

كما جاءت المبادرة الفرنسية محاولة للتوفيق بين جميع الأطراف ، ليجد كل طرف ما يسعى اليه . مع الأخذ فى الاعتبار المبادرات التى سبقتها ، فنجد أن المقترحات الفرنسية قائمة على اربع مراحل لحل أزمة الخليج

والشرق الأوسط هى كالتالى :
١) اعلان العراق اعتزامه سحب قواته من الكويت واطلاق الرعايا الاجانب المحتجزين بالعراق .
٢) يمكن للمجموعة الدولية توفير الضمانات لانسحاب القوات العراقية ، واستعادة سيادة الكويت ، كذلك انسحاب القوات الدولية من المنطقة .
٣) معالجة استمرار احتلال القوات الاجنبية للبنان واعطاء الفلسطينيين الفرصة لقيام وطن قومى لهم ، عبر حوار سياسى مع الأطراف المعنية . ومعالجة قلق اسرائيل من عدم الاستقرار عن طريق عقد مؤتمر دولى لضمان الحلول التى يتم التوصل اليها .
٤) خفض التسليح فى المنطقة من المغرب الى ايران .

وقد جاء هذا الدور الفرنسى بالتنسيق مع الموقف السوفيتى . وهو ما تعبر عنه معاهدة التعاون السوفيتية ـ الفرنسية الموقعة « فى ٢٩ / ٩ / ١٩٩٠ » والتى تقضى بالتشاور والاتفاق على مواقف مشتركة فى الأزمات الدولية ، تعزيزا للنهج الجديد الذى يشهده النظام الدولى . وخاصة أن الدور السوفيتى ، اتسم بجولات مكوكية قام بها يفجينى بريماكوف مبعوث الرئيس السوفيتى الى كل من العراق « مرتين » وايطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية والسعودية ومصر . ويعلق بريماكوف على نتائج جولاته رغم عدم تفاؤله أخيرا بقوله « أن الدور السوفيتى ادى الى نتائج ايجابية اهمها احداث تغيير لصالح الحل السلمى بين الرأى العام بسبب اصرارنا على أن هناك امكانات للتفاؤل الحذر . وقد ادى ذلك الى تردد الولايات المتحدة بالنسبة للخيار العسكرى ولا اقول انها توقفت . كما نشطت المشاعر المعادية للحرب فى اوروبا » . وكان بريماكوف قد حدد أهداف جولاته فى هدفين اساسيين : اولا العمل على ابقاء الحل السياسى كاساس للتسوية مع التأكيد على الموقف السوفيتى الرافض لاى مساومة على حساب الكويت . ثانيا : بحث مشاكل الرعايا السوفييت الموجودين بالعراق . وإن كانت نتائج هذه الجولات قد اظهرت أحراز نتائج ايجابية بالنسبة للهدف الثانى ، على عكس الهدف الأول الذى اصطدم بتصلب الموقف العراقى ، الأمر الذى تصاعد معه الموقف السوفيتى . فجاءت الاشارة الى امكانية اللجوء الى الخيار العسكرى ، لقمع العدوان العراقى من قبل المجموعة الدولية . وهو ما اعتبر تغيرا فى الأداء السوفيتى .

وكانت الافكار السوفيتية قد تركزت فى عدد من النقاط هى ١) ضرورة انسحاب العراق من الكويت ٢) انسحاب القوات الاجنبية من الخليج ٣) الدعوة الى عقد مؤتمر دولى . لبحث قضايا الشرق الأوسط خلال ثلاثة أشهر .

وقد شهد الموقف السوفيتى تطورا آخر ، عقب جولات بريماكوف . تمثل فى دعوة الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف لعقد قمة عربية لبحث تسوية الأزمة .

وهو ما اعتبر اشارة على فشل مهمة بريماكوف . الأمر الذى لم تتحمس له معظم الدول العربية ، خاصة مع عدم التأكد من امكانية انسحاب العراق من الكويت . وخاصة بعد تصريحات كل من جورباتشوف وشيفرنادزة « وزير الخارجية السوفيتى » وبريماكوف المعبرة عن خيبة الأمل تجاه موقف الرئيس صدام . فى نفس الوقت الذى يمكن اعتباره اشارة للعراق على عدم قدرة استمرار الجهود السلمية السوفيتية الى ما لا نهاية . وبالتالى عدم القدرة على الوقوف معه ، اذا ما تقرر استخدام القوة العسكرية . وهو ما يمكن ان يشكل عامل ضغط على العراق . وخاصة أن الاتحاد السوفيتى حرص منذ بداية الأزمة على استنفاذ كافة سبل الحل السياسى ، كخط سياسى له لمواجهة هذه الأزمة . مع عدم رفض الخيار العسكرى ، كحل وسط . وهو ما اتفق عليه أثناء قمة هلسنكى بين الرئيسين بوش وجورباتشوف ، حتى يمكن الاحتفاظ بالاجماع الدولى دون التخلى عن الطرق السلمية .

المستوى غير الرسمى :

ظهر التحرك فى هذا المستوى من خلال وفد إسلامى وثلاث شخصيات ، جمعت بينهم الرغبة فى الخروج بالأزمة من مأزقها . وإن اختلفوا فى دوافع تحركهم أو طرحهم للافكار . وفقا لمواقعهم السياسية .

١ ـ المنظمات الشعبية الاسلامية :

مع انفتاح الباب أمام الجهود السلمية ، ومحاولة تجنب وقوع المواجهة العسكرية بين العراق والقوات المواجهة له ، جاء تحرك المنظمات الشعبية الاسلامية . بعقد لقاء اسلامى عالمى فى الاردن يومى ١٢ و١٥ سبتمبر الماضى . لبحث تطورات الأزمة وتقييم خطواتهم . وقد حضره ممثلون عن الاخوان المسلمين من مصر واليمن والاردن وسوريا والحركة الاسلامية فى السودان وحزب النهضة فى تونس والجماعة الاسلامية فى باكستان وحزب الرفاة فى تركيا والحزب الاسلامى فى ماليزيا وحزب العمل فى مصر والحركة الاسلامية فى فلسطين وجمعية الارشاد والاصلاح فى الجزائر . كما دعى اليه عدد من الشخصيات الاسلامية المستقلة . وقد تم وضع عدد من الاهداف والعمل على تحقيقها . وهى : منع قيام الحرب واخراج القوات الاجنبية من الأراضى العربية ، كسر الحصار الذى يرمى الى تجويع شعب العراق المسلم ، انهاء مشكلة الكويت فى اطار عربى ـ اسلامى يضمن حرية شعب الكويت فى وطنه ، وضمان الحقوق المشروعة لجميع الأطراف دون تدخلات اجنبية من أى نوع .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف شكل وفد يتكون من ثلاثة عشر عضوا برئاسة محمد عبدالرحيم خليفة « مراقب عام الاخوان المسلمين بالأردن » يمثل الوفود الاسلامية المجتمعة لزيارة عدد من البلدان الاسلامية .

وقد بدأ الوفد إتصالاته بلقاء كل من الملك حسين والملك فهد فالرئيس صدام حسين وأخيرا الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى . وقد جاءت نتائج هذه اللقاءات لتؤكد ثبات الموقف العراقى ورفضه الانسحاب من الكويت .

٢ ـ جولة بيريز دى كويار :

تعتبر أبرز المساعى السلمية فى هذا المستوى ، مهمة بيريز دى كويار « السكرتير العام للأمم المتحدة » تكتسب أهميتها لما يمثله من مكانة عالمية . لذا حرص على تأكيد الصفة الشخصية لمبادرته ، حتى لايتم إدخال الأمم المتحدة فى هذه الأزمة كطرف تفاوضى . وأن زيارته للأردن للقاء طارق عزيز وزير الخارجية العراقى « فى ١٩٩٠/٨/٣٠ » هى فى إطار البحث عن حل عادل لأزمة الخليج وليس فى إطار التفاوض . وقد تركزت مباحثات بيريز دى كويار فى إمكانية تطبيق قرارات مجلس الأمن الداعية لانسحاب العراق من الكويت . وإطلاق سراح جميع الرعايا الأجانب المحتجزين فى العراق . إلا أنه أعرب عن خيبة أمله ووصف الموقف بأنه خطير جدا . وذلك عقب لقائه بوزير الخارجية الفرنسى رولان دوما بباريس .

وبالرغم من الفشل الذى واجه مهمة بيريز دى كويار ، فإن ذلك لم يمنع طرح المزيد من الافكار المتضمنة حلا سلميا . وفى هذا الاطار جاءت افكار صول لينو ويتس « المبعوث الشخصى السابق للرئيس الأمريكى الاسبق كارتر » بالتأكيد على إنسحاب العراق من الكويت ، وإطلاق سراح الرعايا الأجانب الموجودين فى العراق والكويت ، وإنسحاب القوات الأجنبية من الخليج مع بقاء قوات رمزية من عدة جنسيات ، ثم إجراء انتخابات فى الكويت تشرف عليها الأمم المتحدة . وتمثل هذه الافكار فى مجملها اتفاقا مع مجمل الأفكار والمبادرات التى سبقتها . غير أنها تجنبت موضوع عودة أسرة آل صباح للحكم ، وفى نفس الاطار تجىء مجموعة الافكار التى طرحها د . أشرف غربال « سفير مصر السابق فى واشنطن » فى شكل مشروع عربى متكامل . يتركز فى مجموعة من الاجراءات تتمثل فى عقد قمة عربية لتسوية الأزمة سلميا ، إنسحاب القوات الأجنبية من الخليج ، وإنسحاب العراق من الكويت مع إسقاط ديونه المستحقة لدول الخليج ، إحياء دور الجامعة العربية ، عودة الشرعية للكويت ولتكون للشعب الكويتى الكلمة فيما بعد .

وبنظرة للمحاولات والافكار المشار اليها نجد أن كلا من أفكار الوفد الاسلامى وأشرف غربال وصول لينوويتس ، قد إختلفت عن محاولة بيريز دى كويار فى محاولاتها إيجاد حل وسط لارضاء العراق عن طريق اعطائه بعض المكاسب المادية أو المعنوية . بتنفيذ بعض مطالبه ، وهو ما ترفضه معظم دول العالم ، فى حين ان دى كويار لم يسع الى هذا الحل الوسط معتمدا على مصداقية دوره لدى القيادة العراقية . علاوة على ما تمثله وظيفته كسكرتير عام للأمم المتحدة من حساسية لايستطيع معها تقديم أى تنازلات ، بدون إتفاق مسبق مع الأطراف الدولية .

الموقف العراقى من الجهود السلمية :

إتسم الموقف العراقى منذ بداية الأزمة بسمتين رئيسيتين هما أولا : تجنب الرفض الصريح للجهود السلمية التى تبذلها أطراف دولية مختلفة . وثانيا : ضمان استمرار الجهود السلمية لكسب المزيد من الوقت وذلك من خلال الطرح الذاتى لمبادرات ـ مبادراته فى ١٢ ، ١٩ أغسطس و١٨ نوفمبر ونداء فى ٢٣ أغسطس » ـ تكفل تحقيق هذا الهدف ، أو من خلال التنسيق مع الدول العربية الأقرب الى موقفه .

وهو ما يؤكده السلوك العراقى الذى كان يضع شروطا مسبقة للاستجابة لهذه الجهود ، وهو ما برز فى دعوة الملك الحسن لعقد قمة عربية « فى ١٩٩٠/٨/١٢ » . وبالرغم من ذلك إستمرت محاولات إيجاد تسوية سلمية ، من قبل العديد من الأطراف العربية والدولية . وهو ما يؤكد مدى الحرص الذى توليه هذه الدول للخيار السلمى ، قبل ضياع فرص التسوية السلمية . علاوة على قضية احتجاز الرعايا الأجانب فى العراق ، والتى إستطاع الرئيس صدام حسين توظيفها بشكل يؤكد عدم عزلته الدولية . ويفتح أمامه سبل الاتصالات والمفاوضات ، رغم الرفض الدولى لاستخدام هؤلاء الرعايا كورقة ضغط أو للمناورة ، فقد تدفقت الشخصيات الدولية الرسمية وغير الرسمية على بغداد . بدءا من كورت فالدهايم ومرورا بجيسى جاكسون وناكاسونى ثم بريماكوف وادوارد هيث وفيلى برانت وكيان كيشين وأخيرا ديفيد لانج . وقد أثمرت معظم هذه الرحلات فى الافراج عن عدد من هؤلاء الرعايا ، وأصبحت مبررا قويا لبقاء جسور مفتوحة مع العراق كعامل لجس النبض وإنقاذا لأرواح هؤلاء الرعايا . وهو ما يوضح أن العراق تمكن من خلال حالة الانقسام فى مواقف الدول العربية وقضية الرعايا الأجانب وخشية القوى الدولية من الحرب المرتقبة ، أن يوظف بعض الأوراق التى تمكنه من اكتساب بعض القدرة على إدارة الأزمة ، بشكل يبرزه على هذه الصورة من الصمود أمام العالم الرافض للغزو .

الاعتبارات الدافعة للجهود السلمية :

يختص هذا الجزء بمناقشة الاعتبارات والمحفزات الدافعة لكل طرف من الأطراف الدولية الفاعلة . ونظرا لتباينها . فسنركز على الاعتبارات الخاصة بكل طرف .

وبنظرة على الفاعلين الأساسيين للجهود السلمية فى الساحة العربية ، نجد أن الدور المصرى منذ إنعقاد القمة العربية الطارئة الماضية بالقاهرة ، قد ركز على

تكرار الدعوة لانسحاب العراق من الكويت . وهو ما يمكن إرجاعه الى إقتناع القيادة السياسية المصرية بضرورة الانسحاب لخطوة أولى لحل الأزمة بصورة كلية . أما المملكة المغربية فنجد أنها قد تراجعت بعض الشيء عن موقفها الرافض للغزو العراقى . لتعلن حيادها ومحاولتها الوساطة ، بالرغم من إرسالها لقوات مغربية للسعودية . وفى سبيل ذلك سعى الملك الحسن للاتصال بالسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والرئيس صدام حسين . لطرح المبادرة التى إتفق عليها مع الملك الحسين والرئيس الشاذلى بن جديد علاوة على دعوته لضرورة عقد قمة عربية ، وإستعداد المغرب لاستقبالها كفرصة أخيرة لتجنب نشوب الحرب . أما بالنسبة للأردن ، فقد قام الملك حسين بجولتين شملتا دول المغرب العربى وبريطانيا والمانيا وفرنسا وسلطنة عمان . وذلك فى محاولة لطرح حل عربى وإنهاء لحالة المواجهة فى الخليج . علاوة على محاولة توضيح الرؤية الأردنية لتسوية الأزمة ، والتى عانت بسببها من مشكلات عديدة فتوترت علاقاتها مع عدد من الدول العربية ، علاوة على الضغوط الغربية على الأردن لتنفيذ قرارات الحظر الصادرة من الأمم المتحدة ضد العراق . فى حين نجد أن منظمة التحرير قد سعت من خلال مبادرتها المشتركة مع الأردن ، الى ربط تسوية أزمة الغزو العراقى للكويت بتسوية باقى مشاكل المنطقة ومن ضمنها القضية الفلسطينية . مع تأكيدها على أن ذلك لايعنى تأجيل حل أزمة الخليج . وسعت لتحقيق ذلك من خلال زيارة ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للاتحاد السوفيتى . وكان ذلك محاولة فلسطينية للاستفادة من الموقف بتحريك القضية الفلسطينية ، وهو ما رفضته العديد من القوى الدولية ، وخاصة بعد أن أخذ هذا الربط فى الظهور من خلال المبادرة الفرنسية والأفكار السوفيتية . مخافة أن يؤدى ذلك إلى إطالة تسوية أزمة الخليج علاوة على ما تشكله القضية الفلسطينية من تعقيدات بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولعدم توافر الاجماع الدولى على ضرورة إيجاد تسوية لها ، وإن كان ذلك لايمنع من ضرورة التأكيد على ايجاد تسوية للقضية الفلسطينية والاستفادة من هذه الأجواء ، ولكن دون أن يكون ذلك على حساب تسوية أزمة الخليج . أما عن الموقف الليبى فقد إقتصر على المبادرة التى طرحها العقيد القذافى ، والتى لم تلق الاهتمام الكافى . وربما يرجع ذلك لاحتوائها على بعض المكاسب التى يمكن أن يجنيها العراق من الغزو قبل إنسحابه ، وهو ما ترفضه كافة الدول الرافضة للعدوان ، علاوة على طبيعة العلاقة بين العقيد القذافى والعالم الغربى وخاصة الولايات المتحدة ، ورفضه لعملية فرض الحظر الاقتصادى على العراق ووجود القوات الأجنبية فى الخليج .

ومما سبق يمكننا أن نستخلص تراجع فرص التحرك العربى ، بإتجاه التسوية السلمية . بعد أن فشل النظام العربى فى تكوين جبهة واحدة للضغط على العراق للانسحاب من الكويت . وإقتصار ادائه على طرح المبادرات التى لم تكتسب تأييدا جماعيا . للوصول الى حل وسط كمحاولة توفيقية لانهاء الأزمة . الأمر الذى يعنى دخول المنطقة العربية مرحلة جديدة ، من التبلور بعيدا عن مفاهيم التضامن العربى التى ارتبطت بالحقبة الماضية .

أما بالنسبة الفاعلين الدوليين المعنيين بالأزمة . فقد عملوا على بلورة موقف جماعى دولى مضاد للعراق لخروجه عن « المناخ العام » للنظام الدولى الساعى الى حل الخلافات بالطرق السلمية علاوة على ما تشكله الأزمة من تهديد للمصالح الغربية والأمريكية فى المنطقة . اذا ما ترسخ دور العراق كقوة سياسية كبرى فى الخليج العربى وفى داخل منظمة الأوبك لسيطرته على بترول الكويت . لذا جاء التحرك الأمريكى بشكل غير مسبوق من خلال التحرك النشط فى عدد من المحاور ، ففى الوقت الذى بدأت القوات العسكرية الأمريكية فى التدفق على المنطقة الخليج ، جاء تحركها داخل الأمم المتحدة لاستصدار العديد من القرارات المدنية للعراق ، مع تكثيف محادثاتها مع الأطراف الغربية والعربية بالاضافة للاتحاد السوفيتى واليابان ، لضمان استمرار الاجماع الدولى المضاد للعراق لانجاح سياسة العقوبات الاقتصادية الموقعة ضده . كما أنها لم ترفض الخيار السلمى . الذى حرصت عليه كل من فرنسا والاتحاد السوفيتى وإنما نظرت إليه كأحد الخيارات جنبا الى جنب الخيار العسكرى . ويبرز السلوك الأمريكى فى هذه الأزمة وحشده لهذه القوات الضخمة ، محاولة لتأكيد قوته وأن الحديث عن تعدد القوى فى النظام الدولى لاينسحب على القضايا الأمنية والاستراتيجية ، فهى رسالة موجهة إلى أوروبا واليابان . كما يمكننا إرجاع قبول الولايات المتحدة الأمريكية للخيار السلمى كحل لتسوية الأزمة ، مع عدم استبعاد الخيار العسكرى كحل قائم ، الى حاجة الولايات المتحدة للوقت لكى تستكمل قواتها ، وهو ما يوفره طرح المبادرات والأفكار المختلفة . علاوة على حاجتها لتدارس كافة الاحتمالات والمخاطر التى تهدد المنطقة كمنطقة مصالح غربية ، بالاضافة الى تحديد اهدافها فى ضوء ظروف المنطقة . لذا برزت الأفكار الخاصة بالخطط الأمنية للمنطقة وكيفية تصورها مستقبلا .

أما الموقف البريطانى ، فقد إتسم منذ بداية الأزمة بالهجوم المتواصل من مارجريت تاتشر رئيسة الوزراء على الرئيس صدام حسين وتأييد الخيار العسكرى لاخراج العراق من الكويت ، ووصل الأمر الى الدعوة لمحاكمته كمجرم حرب . إلا أن كلا من دوجلاس هيرد وزير الخارجية وارتشى هاميلتون وزير الدولة لشئون الدفاع ، أكدا على ضرورة مواصلة الضغوط على العراق بجميع

السبل السلمية المتوافرة ، لاجباره ، على الاذعان الى الارادة الدولية مع عدم استبعاد الخيار العسكرى . وهو موقف يتطابق مع الموقف الأمريكى ، بإعتبار بريطانيا الحليف المؤيد دائما للولايات المتحدة .

فى حين أن الموقف الفرنسى ، قد جاء معبرا عن الاستقلال النسبى عن الموقف الغربى ، فمر فى تصاعده بمرحلتين ، فصل بينهما ما أعلنه الرئيس ميتران « فى ١٥ سبتمبر ٩٠ » عن مجموعة من القرارات الصارمة ضد العراق تمثلت فى دعم القوة العسكرية الفرنسية فى الخليج ، وطرد الملحق العسكرى العراقى فى باريس ، وهو ما أعتبر ردا على إعتداء الجنود العراقيين على مقر السفير الفرنسى فى الكويت ، والقاء القبض على الملحق العسكرى الفرنسى ثم إطلاق سراحه . ولتفهم الرؤية الفرنسية للأزمة ، يجب ألا يتم هذا بمعزل على ما يكتنف النظام الدولى حاليا من متغيرات . فنجد أنه فى الوقت الذى قررت فيه فرنسا تدعيم قواتها ، تعلن عن مبادرة سلمية خاصة بها فى فترة لاتتجاوز العشرة أيام ، الأمر الذى خلق مناخا نفسيا وسياسيا ، جعل الدول الأوروبية تبادر الى الاعلان عن تضامنها مع فرنسا ، ولتأخذ بزمام المبادرة فى مجلس الأمن وإبرازها لضرورة عدم اغفال الحل السياسى . أحدث أصداء مختلفة على المستويات الأوروبية والدولية . وهو ما عكسته سلسلة المحادثات واللقاءات التى كان الطرف الفرنسى محورا فيها . وهو ما يعنى رغبة فرنسا فى التأكيد على دورها ، وإبراز الدور الأوروبى فى الأزمة ، دون أن يكون ذلك سببا فى تصدع الاجماع الدولى أمر يغضب الولايات المتحدة .

اما بالنسبة لموقف كل من الاتحاد السوفيتى والصين ، فقد تركز فى الاساس على احتواء أزمة الخليج بالطرق السلمية لمنع تفجر الحرب فى المنطقة . مع رفض العدوان العراقى . وإن كان الدور السوفيتى قد اتسم بالنشاط عن الموقف الصينى ، من خلال تحرك الرئيس جورباتشوف ومبعوثيه للعديد من العواصم العربية والأوروبية ، علاوة على التنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية ، حتى لا تنفرد باتخاذ القرارات . كما أن الاتحاد السوفيتى يرغب فى لعب دور فى المنطقة العربية ، وخاصة بعد تراجعه وبعده عن مناطق التوتر الدولية . وذلك فى إطار تعميق العلاقات السوفيتية العربية وخاصة الخليجية التى يسعى الى استثمارها فى حل بعض مشاكله الاقتصادية الداخلية . وقد تجسد التنسيق الامريكى ـ السوفيتى فى إصدار العديد من البيانات المشتركة الرافضة للغزو العراقى ، فضلا عن اعتراف الطرفين بوجود مصالح متبادلة فى المنطقة .

مما سبق نجد أن مواقف القوى الدولية الفاعلة فى الازمة . تعكس ترجيح الخيار السلمى ، باعتباره أفضل من حرب لا يمكن التنبوء بنتائجها .

مستقبل الجهود السلمية :

عند الحديث عن مستقبل الأزمة سنجد لأنفسنا امام خيارين تتوافر لكليهما سبل المضى فيه . فاما الخيار السلمى وانتهاج استراتيجية النفس الطويل ، حتى تؤتى العقوبات الاقتصادية ثمارها ، او الخيار العسكرى باتخاذ قرار الحرب وما يمثله من اخطار تفتح الباب امام كافة الاحتمالات . من هنا نجد صعوبة فى اتخاذ القرار الذى ينهى الأزمة بالطرق السلمية او بالطرق العسكرية . وإن بقى فى النهاية احتمالان يمكن أن يؤديا الى الحل السلمى اول هذه الاحتمالات هو مدى قدرة العراق على اكتساب الوقت من خلال عدم أبراز حقيقة موقفه من الانسحاب ، وبالتالى قدرته على المناورة مع الدول الراغبة فى إستمرار الجهود السلمية . بشكل يستمر معه الخلاف حول الوقت الملائم لاستخدام الخيار العسكرى . باعتباره خيارا يتطلب الاجماع من كافة الأطراف المشاركة فى القوات المواجهة للعراق بالأضافة لموافقة الاتحاد السوفيتى .

اما الاحتمال الثانى فهو ان تشكل العقوبات الاقتصادية عامل الضغط الرئيسى على العراق لكى ينسحب من الكويت . وخاصة مع احكام السيطرة على تنفيذ العقوبات . وهو ما يمثل قناعة لدى العديد من قادة دول العالم بجدوى هذا الاحتمال . وإن كان يفترض اعطاء المزيد من الوقت الذى يمثل مسألة استراتيجية بالغة الأهمية ، بالنسبة للعسكريين عند اتخاذهم لقرار الحرب ، وهو ما يجب ان يتم قبل شهر مارس . إذا ما تخذ هذا القرار ، مدفوعين فى ذلك بعدد من الحسابات منها بداية فصل الصيف وعودة الطقس الحار غير الملائم لا للجنود او المعدات ، ثم هناك شهر رمضان فموسم الحج . وجميعها تجعل معيار الوقت عاملا استراتيجيا ، يجب الحسم معه على اتخاذ احد الخيارين قبل شهر مارس ١٩٩١ .

ومع اهمية عنصر الوقت ، فإن مسألة ازمة الخليج يجب التعامل معها بحرص شديد لكونها من ذلك النوع من الأزمات المتفجرة . التى تلحق الدمار بكل من فى نطاقها . لذا برز الفرق واضحا بين السرعة التى انتقلت فيها القوات الدولية والعربية الى منطقة الاحداث . وعدم القدرة على اتخاذ قرار يوجد ما أتت هذه القوات لتنفيذه . ومع ذلك تبقى مقومات الخيار العسكرى مطروحه .

عوامل ترجيح الخيار العسكرى :

١ ـ اكتمال اجراءات الحشد الكاملة للقوات المتعددة الجنسيات بالخليج ، بعد الزيادة الاخيرة التى قررها الرئيس الامريكى « فى ٩/ ١١ » ووصول التعزيزات البريطانية .

٢ ـ ملاءمة الظروف المناخية « حتى شهر مارس » التى يعمل فيها المقاتل الاجنبى وكذلك المعدات .

٣ ـ اصدار قرار جديد من مجلس الامن الدولى يحمل العراق مسئولية جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الانسان . بالاضافة الى اجتماع رؤساء اركان الدول الكبرى الاعضاء فى مجلس الامن لتدارس الموقف
٤ ـ اجتماع الرئيس بوش بزعماء الحزبين « الديمقراطى والجمهورى » رغم بدء عطلة الكونجرس لاطلاعهم على اخر التطورات . وهو ما يسعى اليه اعضاء الحزبين . حتى لا ينفرد بوش بقرار الحرب .
٥ ـ استمرار تصلب الموقف العراقى من الجهود السلمية العربية والدولية . وهو ما لا يمكن استمراره خوفا من احتمال تصدع التحالف الدولى المضاد للعراق .
٦ ـ تناقض الاهداف بين أطراف الازمة ، بشكل يجعل الوصول الى حل وسط أمرا صعبا الى حد كبير .

وعلى الجانب الاخر لاتزال مقومات واسس الخيار السياسى مطروحة تبعا للمؤشرات التالية

عوامل ترجيح الخيار السياسى :

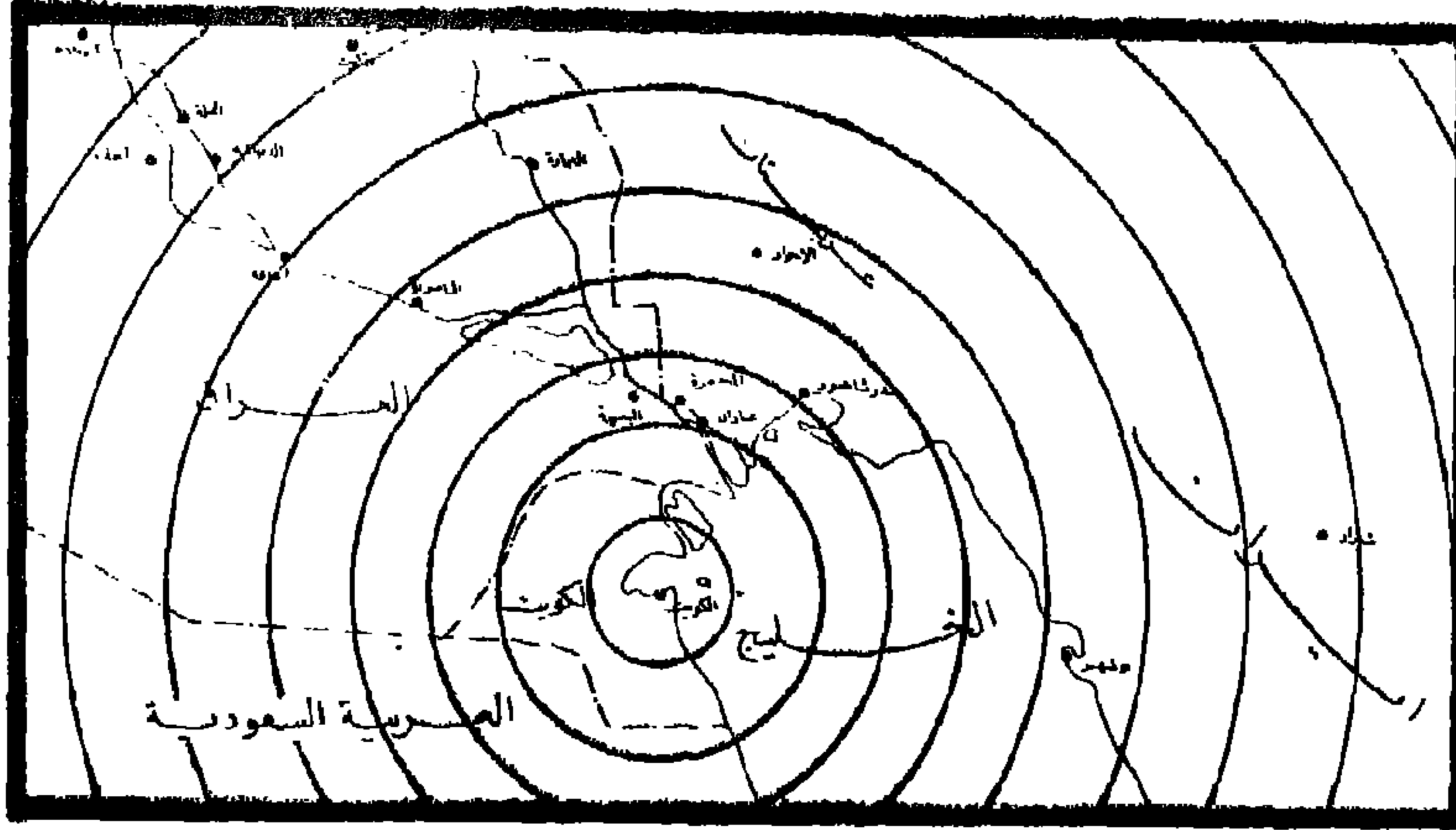
١ ـ اقتناع العديد من القوى الدولية بامكانية نجاح العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق . فى تخليه عن تشدده والانسحاب من الكويت
٢ ـ اصرار الاتحاد السوفيتى ومعه العديد من الدول العربية والاوروبية ، على ضرورة اعطاء الفرصة للخيار السلمى . مع عدم رفض الولايات المتحدة الامريكية لهذا الخيار .
٣ ـ استمرار محاولة التنسيق من قبل بعض الأطراف العربية والدولية لايجاد صيغة مقبولة كحل وسط لارضاء كافة الأطراف لتنفيذ الحل السلمى .
٤ ـ ما يعنيه الخيار العسكرى من تكلفة وخسائر باهظة فى كافة المستويات . واحتمال فشله يمكن أن يؤدى للقضاء على مكانة الولايات المتحدة بالأضافة لما ينجم عن توسيع نطاق مسرح القتال .

مما سبق نجد أن التأرجح بين محورى السلم والحرب ، لا يلغى احدهما الاخر وإن كان قرار الحرب كحل اخير اكثر احتمالا . ولكن مع استمرار الخلاف حول توقيت اتخاذه . فإن الخيار السياسى يجد فرصته باستمرار المبادرات حتى يمكن ان تتواءم مع الاحتياجات التى تتطلبها الأزمة .

وفى ظل هذا التأرجح بين الحل السلمى التفاوضى وبين الخيار العسكرى ، وبعد أقل من مرور ٢٤ ساعة على حدود قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ الخاص بجواز استخدام القوة بعد ١٥ يناير ١٩٩١ مالم ينسحب العراق من الكويت وأعلن الرئيس الأمريكى « فى ٣٠/١١/١٩٩٠ » مبادرته الداعية الى حث الرئيس العراقى على ارسال وزير خارجيته طارق عزيز للحضور الى واشنطن . على أن يحضر اللقاء مجموعة من سفراء الدول المعنية بالأزمة الموجودين فى الولايات المتحدة . وارسال جيمس بيكر « وزير الخارجية الامريكى » الى بغداد للتفاوض فى كل جوانب ازمة الخليج فى اطار العمل على تنفيذ القرارات الدولية ، خصوصا تأمين الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط من الكويت . وقد حدد الرئيس بوش الفترة « بين ١٥ ديسمبر الى ١٥ يناير ١٩٩١ لهذه الاتصالات وتجىء هذه المبادرة الامريكية فى ضوء مجموعة من المؤشرات والخطوات الدبلوماسية التى سبقتها . فهى تأتى بعد يوم واحد من صدور قرار مجلس الأمن الداعى لامكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ما لم ينفذ العراق « فى ١٥ يناير ١٩٩١ » او قبله القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الامن والداعية لانسحابه من الكويت وعودة الشرعية لها . كما قام العراق فى خطوة ايجابية بالنسبة للولايات المتحدة ، برفع الحصار المفروض على السفارة الامريكية بالكويت جزئيا ومدها بالمواد الغذائية ، علاوة على الاتصالات الامريكية اليمنية التى تمثلت فى زيارة جيمس بيكر لليمن « فى ٢٢/١١/١٩٩٠ » والتى يحتمل أن تكون قد ساهمت فى اقناع الجانب الأمريكى بأهمية الاتصال مع العراق وهو ما يبرز فى تصريح الرئيس اليمنى على عبدالله صالح . قبل ثلاثة أيام من المبادرة الأمريكية . والتى حث فيها الرئيس بوش على بدء حوار مع القيادة العراقية ، مشيرا الى استمرار امكانية حل الأزمة سلمية للحلول السلمية . وكان طارق عزيز قد زار اليمن قبل تصريح الرئيس اليمنى .

وإن كانت المؤشرات السابقة . قد أعطت حافزا للادارة الامريكية للاقدام على هذه المبادرة . فانه يمكننا تفهم الرغبة الامريكية فى الاسراع باستصدار قرار مجلس الامن الداعى لاستخدام القوة . وذلك حتى يمكنها امتلاك بعض أدوات الضغط على العراق العراق .

وفى النهاية فإن المبادرة الأمريكية ، وبالرغم من بعض الخلافات حول تفاصيل تنفيذها ، الا أنها تعزز فرص الحل السلمى ، ولكنها فى نفس الوقت لا تحسم الأمر نهائيا ، إذ يظل الأمر متوقفا على مدى ما يتم انجازه وما يتم الاتفاق عليه حتى ١٥ يناير ١٩٩١ □



[٧] دول الجوار الجغرافى : حسابات المكسب والخسارة

عماد جاد

يعد موقف دول الجوار الجغرافى (ايران ـ تركيا ـ اسرائيل) من الغزو العراقى للكويت من اكثر القضايا تشابكا وتعقدا حيث تتعدد نقاط الالتقاء بينها ـ مع أختلاف درجة هذا الالتقاء ومداه ـ الأمر الذى أسفر عن وجود بعض الاختلاف فى طبيعة مواقف وسياسات هذه الدول الثلاث تجاه الأزمة .

وحتى يمكن تقديم صورة مفسرة لطبيعة مواقف دول الجوار كل على حدة ، نتناول الموضوع فى اطار ثلاث قضايا رئيسية وهى :

١ ـ الموقف من الغزو .
٢ ـ حسابات الارباح والخسائر .
٣ ـ شكل الحل المفضل .

١ ـ الموقف من الغزو :

تلتقى دول الجوار الجغرافى الثلاث حول معارضة الغزو العراقى للكويت ، كل منها لاسباب خاصة بها ، وذلك من الناحية المبدئية ، فهى ترى فى الغزو تدعيما لقوة العراق فى الوقت الذى لدى كل منها مشاكله الخاصة مع العراق سواء مشاكل حدود أو صراعا مصيريا

واذا كان ذلك من الناحية المبدئية ، فان هذه الدول تفاوتت فى توقيت ودرجة معارضة الغزو ، فأيران عند الغزو كانت لها مشاكل حدود معلقة مع العراق لم يستطع اى منهما حسمها عن طريق الحرب ، كما كانت القوات العراقية تحتل مساحة واسعة من الاراضى الايرانية (٢٥٠٠ كم ٢) كما كانت هناك قضية الأسرى لدى الطرفين فضلا عن رفض العراق الاعتراف بأتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والخاصة بتحديد الحدود الجغرافية بينهما . وفى نفس الوقت كانت علاقات ايران مع الدول الغربية والعربية الخليجية تتسم بالتوتر بسبب مساندة هذه البلدان للعراق فى حربة مع ايران .

ولذلك وجدت ايران فى الغزو العراقى للكويت فرصة لتصفية حساباتها مع طرفى الصراع ـ حلفاء الامس ضدها . وانتظرت ايران حدوث « مزاد » من الطرفين لاستماله ايران ، وهو ماحدث بالفعل حيث اقدم الرئيس العراقى صدام حسين فى منتصف اغسطس على تقديم تنازلات هائلة لايران تمثلت فى الاستجابة لكافة الشروط الايرانية الخاصة بالانسحاب الفورى الشامل للقوات العراقية من الأراضى الايرانية والاعتراف بأتفاقية الجزائر وتبادل الاسرى . وفى نفس الوقت سارع الطرف الأخر بمحولة كسب ود ايران ومنعها من تأييد العراق ، وقد تم ذلك عن طريق سوريا وبعض المسئولين الخليجيين ومن بينهم كويتيون وصفت زياراتهم لطهران بأنها بمثابة اعتذار لايران عن الموقف الكويتى الذى

ساندت العراق فى حربها ضد ايران . ولم تمنع التنازلات العراقية لايران . الأخيرة من اعلان معارضتها للغزو العراقى للكويت نظرا لما يشكله هذا الغزو من خطر حقيقى على المصالح الايرانية فى المستقبل ومن ثم حرصت القيادة الايرانية على الفصل التام بين السلام مع العراق ومعارضة غزو للكويت .

اما تركيا ـ والتى كانت علاقاتها مع العراق قبل الغزو تتسم بنوع من التوتر بسبب مشكلة المياه ومساندة الأكراد على الجانبين ـ فقد اتخذت موقفا معارضا للغزو العراقى للكويت منذ اللحظة الاولى لوقوعه انطلاقا من الحرص التركى على عدم تعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية العراقية . وبالنسبة لاسرائيل فتنفرد من بين الدول الثلاث فى نظرتها لمدى الخطورة التى يمثلها الغزو العراقى للكويت على مصالحها بل ومستقبلها فى المنطقة ، وبالرغم من عدم وجود حدود مشتركة بينهما ، فالعراق رفع فى اعقاب انتهاء حربه مع ايران شعار حل القضية الفلسطينية واسترجاع الحقوق العربية عن طريق القوة المسلحة .

وفى هذا السياق جاء تهديد الرئيس العراقى بأحراق نصف اسرائيل اذا فكرت فى مهاجمة العراق . من هنا وجدت اسرائيل فى الغزو فرصة لاظهار الدول العربية ـ العراق ـ بأعتبارها سبب التوتر فى المنطقة كما أنها تسعى الى تدمير اسرائيل الدولة الديمقراطية فى المنطقة وهو مايعنى اعادة احياء الخطاب العربى القديم « بالقاء اسرائيل فى البحر » .

نخلص من ذلك ان الدول الثلاث ومن زاوية الحفاظ على أمنها القومى ومصالحها الحيوية وعلاقاتها التوازنية مع العراق ، اتخذت موقف معارضا ـ تفاوت فى حدته ـ من الغزو العراقى للكويت .

٢ ـ حسابات الأرباح والخسائر : على الرغم من الرؤية المشتركة لدى الدول الثلاث لمخاطر الغزو العراقى للكويت على مصالحها القومية ، فأن هذه الدول حاولت استغلال الغزو فى تعظيم المكاسب خلال مرحلة عدم الحسم انتظارا لمكاسب مابعد الحسم . فايران اوحت فى البداية بعدم معارضتها للغزو وبدأت وسائل الاعلام الايرانية تكيل الاتهامات للاسرة الحاكمة فى الكويت بالتعاون مع الدوائر الامبرالية والصهيونية ، واتجهت بعد الحصول على التنازلات العراقية السابق ذكرها ، الى محاولة الحصول على مكاسب من دول الخليج فطرحت ايران نفسها بأعتبارها الطرف الأقليمى الوحيد الذى يمكن للدول الخليجية ان تعتمد عليه لحمايتها من تداعيات الغزو العراقى للكويت . وبأعتبارها الشرطى الذى يمكن ان يقوم بدور حماية مصالح الدول الغربية فى المنطقة ، وهو ما جاء على لسان الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى « ان ايران هى البلد الوحيد الذى يمكن للعالم الاعتماد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ، ومواردها النفطية كذلك اعلنت ايران انها ستزود العراق بالغذاء والدواء مقابل النفط والنقود وان ذلك يتم بدوافع انسانية بحتة .

أما تركيا ، فلم تقدم على اتخاذ اى اجراء ضد العراق ، الا بعد ان حصلت على تعويضات ووعود بتعويضات ومكاسب سياسية من المجتمع الدولى ـ الولايات المتحدة بالاساس ـ تحت دعوى تعويضها عن الخسائر التى لحقت بها من جراء الالتزام بالقررات التى اصدرها مجلس الأمن بمقاطعة العراق وفرض الحصار عليه . وبالغت القيادة التركية كثيرا فى تقدير حجم الخسائر التى سوف يعانى منها الأقتصاد التركى ووصلت التقديرات الى ٧ مليارات دولار ، ومن ثم وضعت تركيا مع مصر على رأس الدول المتضررة من الالتزام بقرارات المقاطعة بالرغم من ان حجم الخسائر والاضرار التى تعرض لها الأقتصاد المصرى تفوق بكثير ماتعرض له الأقتصاد التركى . ومن هنا وظفت تركيا مقاطعة العراق والاشتراك فى فرض الحصار عليه ـ وهو موقف تمليه المصالح القومية التركية ـ من اجل الحصول على مساعدات اقتصادية هائلة من المجتمع الدولى ، فضلا عن الحصول على وعد امريكى بمساندة الطلب التركى الخاص بالرغبة فى الانضمام الى السوق الأوربية المشتركة .

بالنسبة لاسرائيل والتى لم تخسر شيئا يذكر من الناحية الأقتصادية من جراء الغزو العراقى للكويت اللهم الا فرق ارتفاع اسعار استيراد البترول فى اعقاب ارتفاع اسعاره ، فأنها سعت الى الحصول على مكاسب اقتصادية وعسكرية ضخمة فى سياق السباق للحصول على المساعدات الدولية المقررة لتعويض الدول المتضررة من الغزو . وتنوعت مصادر استفادة اسرائيل وتركزت بالاساس حول .

أ ـ الحصول على الاسلحة والمعدات من الولايات المتحدة تحت دعوى معادلة الأختلال فى التوازن العسكرى مع الدول العربية ـ لاسيما مصر والسعودية ـ نتيجة صفقات السلاح الامريكى لهذه الدول ، ووضح ذلك فى حصول اسرائيل على موافقة واشنطن ـ اثناء زيارة وزير الدفاع الاسرائيلى موشى ارينز لواشنطن فى منتصف سبتمبر ـ على تزويد اسرائيل بخمس عشر طائرة مقاتلة اف ـ ١٥ وبطاريتين صواريخ باتريوت و ١٠ طائرات نقل هليكوبتر من طراز س اتش ـ ٥٣ .

ب ـ الحصول على مزايا اقتصادية حصلت عليها بعض الدول المتضررة بالفعل من الغزو العراقى للكويت ووضح ذلك فى مطالبة اسرائيل لواشطن باسقاط ديونها العسكرية (٤,٥ مليار دولار) اسوة بما حدث بالنسبة لمصر .

٣ ـ شكل الحل : يتفاوت موقف دول الجوار الثلاث من شكل الحل المفضل للأزمة وفقا للحسابات الخاصة لكل منها ، وذلك مابين انهاء الازمة سلميا او عسكريا مع عدم تفضيل التدمير الكامل للقوات العراقية وبين الرغبة فى توجيه ضربة مؤثرة للقوات العراقية وبين الاجهاز التام

على قدرة العراق وانهاء دورة كقوة اقليمية لها ثقل ملموس .

فايران وبالرغم من وجود عدة اجنحة تتبنى مواقف مختلفة تتراوح ما بين جناح برجماتى لايرى مانعا من ان تقوم القوات الدولية بتقليص او تدمير القوة العراقية لما فى ذلك من مصلحة لايران على المدى القريب والبعيد ، وجناح اخر يتخوف من احتمال الانتصار العراقى فى هذه الازمة وما يمكن ان يشكله ذلك من مخاطر على الأمن القومى الايرانى ومن ثم يرغب فى انهاء الأزمة بشكل لايتضمن حصول العراق على اى مكاسب وفى نفس الوقت يرفض هذا الجناح حدوث انهيار تام لقوة العراق حتى لاتصبح المنطقة مسرحا لعربدة القوات الدولية ومن ثم تصاعد نفوذ الدول الخليجية المناوئة للعراق . وأخيرا هناك جناح يدعو الى التضامن مع العراق انطلاقا من فكرة التضامن الاسلامى بعد ان رفع العراق شعارات اسلامية واقترب فى خطابه السياسى من الخطاب الخومينى .

عموما الاتجاه العام الذى يسود القيادة الايرانية هو تفضيل انهاء الأزمة بشكل سلمي لايحقق اى مكاسب للعراق ، ومن هنا كان تصريح الرئيس الايرانى رافسنجانى بأنه اذا اسفر حل ازمة الخليج سلميا عن احتفاظ العراق بجزيرة بوبيان ، فأن القوات الايرانية سوف تقوم بأحتلال هذه الجزيرة . وعليه ترفض ايران اى حل سلمى يتضمن تعديلا فى الحدود الاقليمية مؤكدة على ان اى تعديل فى الحدود لايذهب فى اتجاه مصالح دول المنطقة .

واذا لم يكن هناك مفر من اللجوء الى القوة العسكرية لانهاء الاحتلال العراقى للكويت ، فلا تمانع ايران من ان تقوم القوات الدولية المتواجدة فى الخليج بطرد القوات العراقية من الكويت على ان ترحل هذه القوات بعد انتهاء الازمة وتترك مسألة اى ترتيبات أمنية لدول المنطقة ومن بينها ايران . ويرمى الرئيس الايرانى رافسنجانى من وراء عدم معارضة قيام القوات الدولية بعمل عسكرى لتحرير الكويت الى اعادة دمج ايران مع المجتمع الدولى وإتمام سياسته للانفتاح على الغرب .

وقد مهد رافسنجانى لذلك بتصريح لازالة مخاوف الدول الغربية من القوة الايرانية حيث أكد أن ايران هى البلد الوحيد الذى يكفل حماية المصالح الغربية من استقرار للمنطقة وتدفق النفط منها ، وفى جميع الاحوال لايتوقع ان تشارك ايران فى اى عملية عسكرية لاجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت ، اذ ان ايران تفضل الحفاظ على حالة السلام التى تدشنت بتنازلات عراقية حققت كافة المطالب الايرانية ومن ثم ترغب ايران فى جنى المكاسب فى مرحلة مابعد انتهاء الازمة ـ بأى شكل ـ دون المشاركة فى عملية انهاء الازمة عسكريا .

وبالنسبة لتركيا ، فالمؤكد ان اى حل للازمة يسفر عن تحقيق مكاسب للعراق امر غير مفضل ، فتركيا كانت ومنذ بداية الازمة من ابرز الاطراف الاقليمية الراغبة فى دفع الموقف الى درجة الصدام العسكرى للتخلص من القوة العسكرية العراقية ومن هنا يمكن فهم كافة الخطوات التى اقدمت عليها تركيا والتى تمثلت فى : ـ

١ ـ زيادة عدد القوات المتمركزة على الحدود مع العراق من ٦٠ الى ١٠٠ الف جندى .

٢ ـ استصدار قرار من البرلمان يخول الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة تحسبا لاحتمال اندلاع الحرب او استخدام القوات المسلحة فى عمليات عسكرية ضد العراق .

٣ ـ اعلان الاستعداد لارسال قوات تركية الى دول الخليج التى تطلب ذلك ، وترغب تركيا فى حجز دور لها فى الترتيبات الامنية فى المنطقة بعد انتهاء الأزمة .

٤ ـ امداد الولايات المتحدة ـ خلال زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية وليم وبستر لأنقره ـ بكل ماليديها من معلومات عن القوات والمناطق العسكرية العراقية والسماح للقوات الامريكية باستخدام مطارات عسكرية تركية . ويبدو ان الموقف المتشدد فى مواجهة

مواقف دول الجوار من ازمة الخليج

الموقف / الدولة	طبيعة العلاقة مع العراق قبل الغزو	الموقف من الغزو	حل سلمى ينطوى على مكاسب للعراق	الموقف القوة العسكرية العراقية	شكل الحل المفضل	امكانية المشاركة فى العمل العسكرى ضد العراق	امكانية المبادرة بعمل منفرد ضد العراق
ايران	مشاكل معلقة	رفض	لا	تقليص/تدمير جزئى	سلمى/ عسكرى اقليمى	لا	لا
تركيا	توتر محدود	رفض	لا	تقليص/ تدمير	سلمى/ عسكرى دولى	نعم	لا
إسرائيل	توتر شديد	رفض	لا	تدمير شامل	عسكرى دولى (أمريكى)	ممنوع	نعم

العراق والذى يتبناه الرئيس التركى تورجوت اوزال لم يكن يحظى بموافقة بعض اعضاء الحكومة التركية الذين كانوا يفضلون عدم الاندفاع فى اتجاه تأييد الخيار العسكرى والتريث تحسبا لامكانية حل الازمة سلميا ومن ثم تتورط تركيا فى مشاكل مستقبلية مع العراق . وقد مثل هذا الموقف وزيرا الخارجية والدفاع . وقد تمكن الرئيس التركى من حسم الموقف والقضاء على الجناح المناوىء له حيث خرج وزير الخارجية « على بوزر » من الحكومة فى اعقاب عودة اوزال من زيارته لواشنطن وبعد ان استبعده الرئيس التركى من اجتماعاته مع الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر فى نهاية سبتمبر الماضى . اما وزير الدفاع - صفا جيراى - فقد استقال بعد خروج وزير الخارجية بأسبوع ، احتجاجا على انفراد الرئيس اوزال بتوجيه سياسة تركيا ازاء أزمة الخليج . ومن هنا حسم الرئيس التركى الخلافات الداخلية وحد الموقف التركى الذى يفضل اللجوء الى الحل العسكرى لتدمير القوة العسكرية العراقية او على الاقل تقليصها لاسيما بعض مكوناتها من الاسلحة الكيماوية بأعتبار ان ذلك يصب فى صالح تركيا مستقبلا .

أما بالنسبة لاسرائيل فالموقف يتسم بخصوصية تميزه عن الموقفين الايرانى والتركى ، فمن ناحية لاتوجد حدود مشتركة لاسرائيل مع العراق ومن ناحية ثانية ترى اسرائيل ان العراق يشكل - الآن - الخطر الأكبر على امنها القومى

وبالنسبة لشكل الحل المفضل لدى اسرائيل ، فهو بالتأكيد الحل العسكرى الذى يضمن تدميرا كاملا للقوة العسكرية العراقية حتى لاتعود العراق وتشكل خطرا حقيقيا على اسرائيل .

ومنذ الوهلة الأولى لوقوع الغزو العراقى للكويت حرصت اسرائيل على التأكيد على ان الخيار العسكرى هو الحل الامثل لقضية الأحتلال ، وان المراهنة على حل الازمة عن طريق الوسائل الدبلوماسية سيجعل من صدام حسين «هتلر جديدا» كما حرص قادة اسرائيل على التأكيد على ضرورة ان تكون الضربة العسكرية ضد العراق شاملة بحيث تنهى قوة العراق وتمحو اسلحته لاسيما الكيماوية .

هذا وتشعر اسرائيل بقلق شديد من الدعوة للحل السلمى للازمة لأكثر من سبب :

١ - ان الحل السلمى يمكن ان يتطرق الى مناقشة الطلب العراقى بالربط بين تسوية ازمة الخليج وقضية الأحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، او على الأقل يمكن ان يترتب على الحل السلمى ، ضغوط تالية على اسرائيل لاجبارها على السير فى عملية السلام وبالتحديد انعقاد المؤتمر الدولى .

٢ - ان الحل السلمى علاوة على انه لاينطوى على تدمير قوة العراق العسكرية ، فانه يفتح المجال امام ظهور دعوات لنزع الاسلحة النووية والكيماوية فى المنطقة الامر الذى يولد ضغوطا شديدة على اسرائيل من المجتمع الدولى .

٣ - ان الحل السلمى يضمن لصدام حسين الحصول على بعض المكاسب الامر الذى يزيد من قوته فى المستقبل ، كما ان صدام حسين سوف يخرج من هذه الازمة وقد اصبح رمزا للقومية العربية - على الاقل لدى الشعوب العربية - ومن ثم ترى اسرائيل ان ذلك سيقود الى تصاعد موجة التشدد فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية .

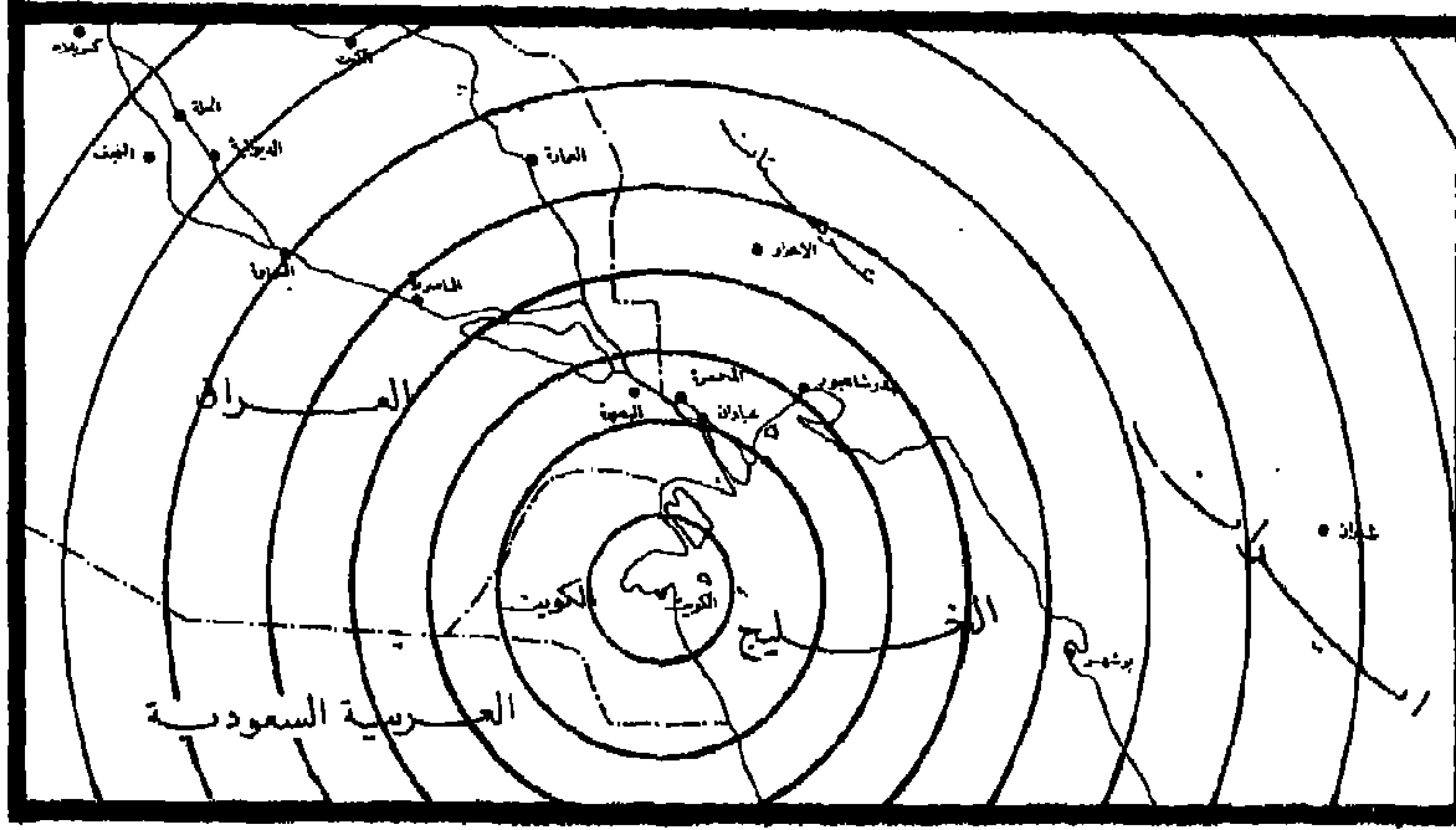
لكل ذلك اكد رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق شامير للرئيس بوش اثناء لقائهما فى واشنطن ، ان اسرائيل ستضطر للعمل بشكل فردى للحفاظ على أمنها اذا ما اسفر الحل السلمى لأزمة الخليج عن تقديم تنازلات للعراق . ولذلك اذا كان هناك حلا سلميا لازمة الخليج ، فلابد ان ينطوى على وضع قيود على القدرات العسكرية العراقية بشكل يقلص هذه القدرات ، الامر الذى يحد من احتمالات عودة العراق لتهديد الأمن القومى الاسرائيلى .

وفى هذا الأطار يمكن الاشارة الى ان حل الأزمة سلميا ، قد يدفع باسرائيل الى القيام بعمل عسكرى خاطف ضد العراق وربما يتم ذلك بضوء أخضر من الولايات المتحدة ومن ثم لابد ان يشمل الحل السلمى للازمة تعهدا امريكيا بعدم القيام بعمل عسكرى ضد العراق بعد انتهاء الازمة ، كما يشمل ايضا تعهدا امريكيا بمنع اسرائيل من الاقدام على مثل هذا العمل ويكون الموقف العربى واضح فى هذه المسألة وبشكل قاطع .

الخلاصة : نخلص مما سبق الى التأكيد على اجماع دول الجوار الجغرافى الثلاث على معارضة الاحتلال العراقى للكويت والأصرار على منع العراق من الحصول على اى مكاسب من جراء هذا الغزو انطلاقا من رؤيتها لاثر ذلك على مصالحها القومية . كما ان هناك شبه اجماع - بدرجات متفاوته - على تفضيل اللجوء الى الخيار العسكرى لانهاء الاحتلال العراقى للكويت وهو مايعنى تدمير او تقليص القوة العسكرية العراقية بما يضمن تفوق كل دولة منها - على حدة - على العراق .

وفيما يتعلق بالاشتراك فى العمليات العسكرية ، نجد ان ايران لاترغب فى ذلك ، فى حين تسعى تركيا لذلك . اما اسرائيل فممنوعة من المشاركة بضغوط دولية - امريكية اساسا - حتى لايؤدى اشتراكها الى خلق تعاطف مع صدام حسين فى الشارع العربى ويمكن ان يكون دور اسرائيل غير مباشر من خلال منح التسهيلات وتقديم مالديها من معلومات ....

وعليه لابد من التأكيد على التركيز على اولوية الحل السلمى فى مواجهة الخيار العسكرى الذى سيأتى بالتأكيد على حساب الأمن القومى العربى الذى يشكل العراق احد اضلاعه الهامة بل والاساسية .



[٨] أزمة الخليج فى مواجهة النظام العالمى الجديد

د ./ جمال على زهران

منذ بدء الوفاق العالمى الجديد مع صعود جورباتشوف الى الحكم فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، بدأت تتداعى حلول المشاكل الأقليمية ، وبدأت تتراجع حدة الصراع بين الدولتين العظميين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) ليحل التعاون محل الصراع وتتعمق فكرة الاعتماد المتبادل فيما بينهما . وبإجماع كثير من المحللين المهتمين فى هذا المجال فإن النظام العالمى بدأ من منتصف الثمانينات يشهد مرحلة جديدة لها سمات ممتدة من وفاق السبعينات ، وسمات جديدة مختلفة تتوافق مع الظروف والمتغيرات التى دخلت بها إحدى القوتين وهى الاتحاد السوفيتى الى بؤرة النظام العالمى . بعبارة أخرى فإن هناك إجماعا على أننا نشهد فى عالمنا الحالى عصرا جديدا بكل المعايير للنظام العالمى .

وقد طفت أزمة الخليج إلى سطح النظام العالمى الجديد بكل سماته التى تعمقت خلال العامين الأخيرين فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات . وهذه الأزمة هى أزمة اقليمية لها أبعاد دولية . حيث وجد خلاف بين دولتين اقليميتين هما العراق والكويت لم تحله الوسائل السلمية التى تقاعلت ببطء ، فظهر استخدام وسيلة القوة العسكرية من جانب أحد الطرفين . وبطبيعة الحال فإن المنطقة ليست هامشية بالقدر الذى يمكن تجاهل الأحداث أو التغاضى عنها فى الأولويات بالنسبة للدول الكبرى ، ومن هنا ظهرت الأبعاد الدولية فى الأزمة .

وطبقا لتراتيب القوة فى النظام العالمى ، فإن الأطراف المتنازعة فى هذه الأزمة هى بمثابة قوى صغرى مهما كان لديها من أسلحة وعتاد حجما ونوعا . ولكن هذه القوى لها فاعلية فى النظام الأقليمى ، مع منطقة حساسة عالميا باعتبارها محل تنافس دولى بين قوى كبرى لما تمتلكه من ثروات لها تأثير كبير على حياة الغرب خاصة « البترول » . وهذا ما جعل مكانة هذه الأزمة فى صدارة إهتمام النظام العالمى .

والقضية الأساسية هنا من واقع هذه الأزمة ومجريات الأحداث فيها حتى الآن ، وفى ضوء تطورات النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق والتداخل والاعتماد المتبادل ، تكمن فى طبيعة العلاقة بين القوى الصغرى والقوى الكبرى من حيث درجة حرية الحركة للدول الصغرى ، وكيفية تعامل الأطراف الدولية الكبرى مع أزمة اقليمية طرفها الأساسى قوى صغرى أساسا بالمقارنة بها كقوى كبرى ، وهذا يقود الى عدد من التساؤلات الرئيسية هى :ـ

ـ ما هى حدود وأبعاد دور دول العالم الثالث أو « الصغرى » تحديدا فى ظل المتغيرات الجديدة التى كونت نظاما عالميا جديدا يختلف عن نظام سابق بدأ يدخل متحف التاريخ ؟

ـ ما هى درجات الحرية فى الحركة وطبيعة القيود

المفروضة على حركة الدول الصغرى فى خضم هذا النظام العالمى الجديد ؟

- هل تسمح طبيعة هذا النظام العالمى الجديد بأى أزمة تهدده أو تتحرك فى إطاره ، أم أنه قادر على حصار الأزمة وإحتوائها ومواجهتها ؟

- هل كشفت هذه الأزمة عما يدور تحت سطح الوفاق الجديد بين الكتلتين ، ومن ثم يمكن القول أنه من المحتمل أن يكون هذا النظام الجديد شكليا ويتعامل مع « سطح » العلاقات وظاهرها دون أن يتعمق فى باطنها ومضمونها ، ومن ثم فإنه يمثل إستمرارية للنظام القديم القائم على « الوفاق البارد » لا « الوفاق الدافىء والحقيقى » ؟ أو بعبارة هل النظام الجديد لازال فى طور التكوين مضمونا أم أنه شهد إكتمالا حقيقيا شكلا ومضمونا فى ضوء التعامل مع هذه الأزمة ؟

- هل يمكن أن نصل فى تحليلاتنا الى تصور لعدد أنماط الأزمات وليس مجرد نمط واحد يمكن أن نتحدث عنه فى ظل النظام الجديد ، وبالتالى نتحدث عن كيفية أو كيفيات مختلفة لكل نمط على حدة ؟ بعبارة أخرى هل تمثل أزمة الخليج تحديا بارزا للنظام الجديد بحكم الوضع الجيبوليتيكى للمنطقة العربية فى خضم الصراع الدولى ، بإعتبار أن هذا الموقع يمثل منطقة القلب من العالم جغرافيا ، وبؤرة حركة النظام الاقتصادى العالمى بما يوجد فيه من ثروات و .. الخ ؟

والتساؤلات تتداعى ، وهذا يقودنا الى محاولة تحليل هذه التساؤلات فى إطار المراحل المختلفة للنظام العالمى .

أولا : دور الدول الصغرى فى المراحل المختلفة للنظام العالمى :

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أزمة خليج الخنازير فى بداية الستينات ، حربا باردة بين العملاقين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) . ودخلت الحرب الباردة فى الأفول بعد بروز قدرة الاتحاد السوفيتى على إنتاج الصواريخ عابرة القارات ودخول مجال صراع الفضاء مما يشير الى قدرته على تحقيق الردع فى الصراع مع الكتلة الغربية . وكانت أزمة خليج الخنازير ترجمة لقدرة السوفييت على ردع الولايات المتحدة من خلال قواعد الصواريخ التى أنشأتها فى كوبا آنذاك . وكادت هذه الأزمة تؤدى الى مواجهة شاملة بين العملاقين بما يودى بالنظام العالمى كله ، ولكن مع إستشعار الغرب لقدرة المعسكر الشرقى على الردع والتكافؤ فى القوة معه ، بدأ التفكير فى مرحلة جديدة فى النظام العالمى تستبعد فيه الحرب الباردة ليحل محلها تفكير جديد ، ومكثت هذه المرحلة الانتقالية طوال فترة الستينات . ومع بدء السبعينات التقى زعيما الدولتين العظميين فى مايو عام ١٩٧٢ لتبدأ مرحلة الانفراج أو الوفاق بينهما ليعود الهدوء متأصلا بعد فترة إنتقالية فى الستينات ، وإستمر الوفاق سنوات قليلة ليتحول الى « وفاق بارد » ، الى أن جاء جورباتشوف ليعود الدفء الى الوفاق ليدخل النظام العالمى مرحلة وفاق جديد . وفى إطار إستعراض هذه المراحل المختلفة نلاحظ أن مرحلة الحرب الباردة شهدت حركات التحرير فى العالم الثالث والاستقلال عن الاستعمار الغربى ، وفى خضمها بدأت سمة الاستقطاب العالمى من جانب الدولتين الكبيرتين للدول الصغرى ، وتأصل الاستقطاب طوال الستينات وهى المرحلة الانتقالية وبدأ التفكير فى ضرورة انفراج العلاقات ، وإستطاعت غالبية دول العالم الثالث أن تستقل وأن تتبلور فى حركة جماعية تعبر عن طموحاتها وآمالها ، وتكونت حركة عدم الانحياز ، مع عدد من المنظمات الأقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد تعددت وجهات النظر حول مدى حرية الدول الصغرى فى صنع قراراتها باستقلالية بعيدا عن هيمنة القوى الكبرى ، وفى ظل المرحلة الانتقالية والوفاق . فهناك من يرى أن الدول الصغرى أصبحت مقيدة الحركة ، وأخرون رأوا أن الدول الصغرى فى العالم الثالث تتمتع بحرية أكبر فى الحركة فى ظل الوفاق العالمى . والواقع أن المسألة يمكن أن ينظر اليها من منظور عكسى وهو مدى اختبار طبيعة النظام العالمى الجديد فى ضوء نشوب أزمة أقليمية بين دول العالم الثالث . فبالقدر الذى يسود النظام العالمى من وفاق حقيقى ، فإن هذا النظام قادر على إحتواء أى أزمة بالطرق السلمية وبعيدا عن إستخدام القوة . وبالقدر الذى يسود الناظم العالمى من وفاق ظاهرى ، فإن هذا النظام يصبح غير قادر على إحتواء الأزمة . ومع ذلك فإننا نسلم بوجهة النظر القائلة بأن الدول الصغرى تستطيع أن تتمتع بحريتها فى الحركة - متى أرادت - فى ظل « النظام العالمى الوفاقى » . وهناك دلائل كثيرة على ذلك ، منها : الحرب الهندية - الباكستانية فى نهاية عام ١٩٧١ ، حرب أكتوبر والمبادرة العربية بها فى عام ١٩٧٣ بعد لقاءين بين العملاقين عامى ٧٢ ، ١٩٧٣ ، كما لم يمنع الوفاق من التدخل السوفيتى فى أفغانستان ، كما لم يمنع الردع الاستراتيجى فى بداية الستينات عن التدخل الأمريكى فى فيتنام رغم استطاعة الأخيرة أن تهزم الولايات المتحدة وتحطم غرورها وتجبرها على الرحيل والاستسلام حتى أصبحت هناك ما يسمى بعقدة فيتنام فى السياسة الأمريكية . والأمثلة الأخرى كثيرة فى أفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وعلى الرغم من قوة الوفاق الدولى الجديد وتداعى أحداثه بشكل لم يسبق له مثيل ، وأن الجميع يتفق على أن مضمون النظام العالمى وشكله قد تغير حقيقة ، إلا أن هذا لم يمنع من بروز أزمة جديدة وهى أزمة الخليج بمبادرة من إحدى القوة الصغرى فى العالم الثالث وهى « العراق » . وهذا هو السؤال والتحدى : كيف تقع هذه الأزمة فى ظل هذا المناخ الوفاقى العالمى ؟ وهذا يجعلنا

نسلم بأن المسألة تعدت حرية الدول الصغرى فى الحركة فى ظل مناخ عالمى وفاقى . فالتطور التاريخى للنظام العالمى أضحى يسلم بهذه الحقيقة . ولكن للسؤال بقية أخرى ، وهى كيف يتعامل أطراف الوفاق العالمى الجديد مع هذه الأزمة لنقف على طبيعته الجديدة حقيقة ؟ وهذا هو مضمون النقطة التالية :

ثانيا : تعامل النظام العالمى مع أزمة الخليج :-

من خلال استعراض وتحليل مواقف الدول الكبرى المختلفة إزاء الأزمة يتضح أن هناك عناصر التقاء يقابلها عناصر إختلاف أساسية ، وهذا يتضح من خلال تناول موقف كل من الاتجاه الغربى ، والاتجاه الشرقى .

وبداية فإنه يلاحظ بروز دور واسع للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إزاء الأزمة . حيث صدر عن المجلس (١١) إحد عشر قرارا متتاليا إبتداء من الادانة وحتى أقصى درجات الحظر خاصة الحظر الجوى كعقوبة إقتصادية ، إضافة الى قرار بالتعويضات المطلوب من العراق دفعها فى ضوء غزوه للكويت ونهاية بقرار يجيز إستخدام القوة . وكان من الواضح مدى تأثير الوفاق الجديد على صدور مثل هذه القرارات حيث تراجع استخدام الفيتو التقليدى من إحدى القوتين إزاء أزمة فى العالم الثالث فى ظل نظام الاستقطاب . وصدرت هذه القرارات بإجماع الخمسة الكبار فى المجلس مع تحفظ أو إمتناع أو معارضة دولة أو أكثر من الاعضاء « الصغار » - بلغة تكوين المجلس . كما أنه إتضح مدى توافر القدرة لدى الولايات المتحدة فى توظيف المنظمة الدولية فى صدور مثل هذه القرارات ، وإستخدام نفوذها فى التأثير على الدول الأعضاء فى المجلس . وقد ساعد الولايات المتحدة على هذا التوظيف طبيعة المناخ الدولى القائم على الوفاق ، مما أعطى انطباعا بأنها تلتزم فى موقفها بقرارات المجتمع الدولى ، وهذا يجعلنا نتساءل : ماذا لو لم يكن المناخ الدولى يسمح بذلك التوظيف الأمريكى للأمم المتحدة ؟ هل كانت تصرفات الولايات المتحدة هى نفسها ؟! مجرد سؤال بالمخالفة يؤكد مدى التوظيف الأمريكى للمناخ الدولى وبالتالى منظمة الأمم المتحدة ، وليس مجرد محاولة أمريكية للالتزام بالشرعية الدولية للتعامل مع أزمة أقليمية . وبغض النظر عن أى تقييم لهذا الدور من جانب الأمم المتحدة ، إلا انه يبقى ظهور دور جديد حيث تلاقت فيه وجهات نظر الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن إزاء أزمة الخليج ، وهذا التلاقى أدى الى صدور قرارات تمثل إجماعا لهؤلاء الأعضاء الخمسة ، وعلى الرغم من هذا التلاقى فى قرارات صدرت من الأمم المتحدة ، إلا أنه من الصعب القول أن هذا إتفق مع المواقف الفعلية لهذه الدول الخمس من الأزمة بشكل عام . فقد تكون هذه القرارات الدولية إنعكاسا للتلاقى كحد أدنى من إتفاق الدول الكبرى معا ، وقد تكون مجرد قرارات رسمية تجنبا لاساءة فهم مواقف بعض الدول بأنها تؤيد الموقف العراقى . وهذا ما يجعلنا نخوض فى محاولة تحليل التعامل الدولى مع الأزمة .

فالتعامل الدولى مع الأزمة يمكن بلورته فى إتجاهين رئيسيين ، يتضمن كل منهما عدة توجهات داخلة . فهناك اتجاه غربى يقابله اتجاه شرقى .

١ - **الاتجاه الغربى** : وهذا الاتجاه تقوده بالطبع الولايات المتحدة ، على الرغم من وجود آراء متعارضة معها ولكنها تدور فى نفس الاطار العام لهذا التوجه ، فالولايات المتحدة أخذت زمام المباداة من البداية وأرسلت قواتها للمنطقة محبذة بذلك العمل العسكرى ضد العراق بغض النظر عن الأهداف العديدة من وراء ذلك التصرف السريع . وجعلت الولايات المتحدة سياستها ذات ركيزتين ، الأولى : تصعيد الموقف الدولى إزاء الأزمة بفرض العقوبات ضد العراق من خلال الأمم المتحدة ، فى نفس الوقت تسعى الى تنمية وجودها العسكرى وإستكمال قدراتها العسكرية فى منطقة الخليج لتكون فى أقصى درجة من درجات الاستعداد لخوض معركة عسكرية ضد العراق بالمبادأة او برد الفعل ، وذلك كركيزة ثانية . وقد كانت للتصريحات المتتالية للرئيس الأمريكى ومساعديه تأثير كبير وترجمة للموقف الأمريكى وإنعكاسا لتطور هذا الموقف مع استمرارية الأزمة . فقد صدر بيان مشترك عن وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ١٩٩٠/٨/٤ بإدانة الغزو . وسعت الولايات المتحدة بكل الوسائل للحصول على موافقة السوفييت على استخدام القوة العسكرية ضد العراق ولكنها فشلت فى ذلك . وهذا ما يكشف عنه مؤتمر هلسنكى فى الاسبوع الثانى من سبتمبر ١٩٩٠ بين الرئيسين الأمريكى والسوفييتى ، حيث إتفقا على حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة ، مع التأكيد على اعتراف امريكى بعدم حتمية الحل العسكرى كما كان شائعا منذ بداية الأزمة (التايم الأمريكية ١٠ ، ١٩٩٠/٩/١٧) .

وقد ظهر الموقف الأمريكى بوضوح على لسان الرئيس بوش فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٠/١٠/١ ، حيث أشار الى « ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط ، ثم بعد ذلك يتم التوصل الى تسوية دائمة وكاملة للخلافات التى كانت قائمة بين البلدين ، وأن تقوم دول منطقة الخليج بوضع ترتيبات أمنها المشترك ، وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل ، وأن انسحاب القوات الأمريكية من السعودية سيتم بعد إنهاء مهمتها ، وأنه يأمل فى الحل السلمى لأزمة الخليج ، وأن يؤدى الانسحاب العراقى الى تطورات سلمية للمنطقة كلها » الأهرام ٩٠/١٠/٢)

كما أكد الرئيس الأمريكى فى تصريح له لصحيفة

الصنداى اكسبريس البريطانية فى ٧/١٠/٩٠ : « أنه لايعتقد أن الحل السلمى لانهاء الاحتلال العراقى للكويت يعد حلا حتميا ، وأنه يحدوه الأمل الكبير فى أن يدفع الحصار الدولى المفروض على العراق الرئيس صدام الى اعادة حساباته والنظر فى تكاليف عدوانه ، والانسحاب من الكويت وأن تنتهى الأزمة سلميا وبدون حروب » .

وفى تطور آخر أكد بيكر وزير الخارجية الامريكى فى تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى « بأن السلام فى الشرق الأوسط يتوقف على إزالة قدرة صدام حسين على شن الحرب » (الأهرام فى ٣٠/١٠/١٩٩٠) . كما أكد وزير الدفاع الأمريكى فى تصريح له لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى ٢١/١٠/٩٠ على أن الولايات المتحدة لم تعد فى حاجة الى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق . ومع ذلك فإن الادارة الأمريكية متفائلة جدا إزاء امكانات الحل السلمى ، وأن العقوبات الدولية ضد العراق قد تكون كافية لانسحابه من الكويت ، وأن الحرب فى المنطقة ليست حتمية ... » .

وتكررت التصريحات الأمريكية بعد ذلك وعلى لسان الرئيس بوش ومساعديه ، وأكدت على :

أن الحل العسكرى غير حتمى ولكنه ليس مستبعدا . وهذا يتعارض مع الاستعدادات العسكرية الأمريكية فى الخليج الى حد تحريك الرئيس بوش أخيرا للاحتياطى الأمريكى من القوات والبالغة (٢٠٠) مائتى الف جندى ، وكذلك التدريبات الجارية فى المنطقة وخطط الحرب المعدة كما اشيع ، مرة باسم « جمل الليل » وأخرى باسم « الرعد الوشيك » إلا أن المسئولين الأمريكيين سرعات ما أعلنوا عن ذلك ، وبسرعة جدا وفى اليوم التالى يتم نفى ذلك . وهذا ما يفهم على أن كل ذلك يأتى فى إطار سياسة الردع الأمريكية على المستوى الفعلى لاجبار العراق عن العدول عن سياسته . وكما هو واضح فإن الولايات المتحدة بدأت بالتشدد فى إستخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ومع مرور عدة أشهر وفى ضوء عدد من المتغيرات فإن الولايات المتحدة تشير الى إمكانية كبيرة فى إستخدام الحلول السلمية من ازمة الخليج .

وحتى ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن فى ٢٩/١١ والذى يجيز فى أحد بنوده استخدام التدابير العسكرية بعد منح العراق مهلة للانسحاب واتخاذ حل سلمى ، يعد فى أحد جوانبه نوعا من الضغط من أجل تمرير حل سلمى اكثر من كونه خطوة على طريق المواجهة العسكرية . وفى اطار توزيع الأدوار داخل الاتجاه الغربى نلاحظ التشدد البريطانى المتصاعد بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وأن الموقف البريطانى لم يعتريه تغير منذ بدء الغزو العراقى خارج نطاق التشدد بالميل للحل العسكرى لكبح جماح العراق . وفى اطار التبعية الكاملة فى السياسة الخارجية البريطانية للسياسة الأمريكية ، يمكن فهم استمرارية التشدد البريطانى مع المرونة الأمريكية فى الوقت الحاضر على أنه نوع من توزيع الأدوار بينهما لا اكثر . ومن جانب آخر فاننا نلاحظ مرونة وموقفا وسطا من جانب فرنسا منذ بداية الغزو ، وقد وصل الموقف الفرنسى الى حد اعلان مبادرة تمثل حلا وسطا لحل كل مشاكل المنطقة شاملة أزمة الخليج والصراع العربى الاسرائيلى ، وهذا ما أعلن على لسان الرئيس الفرنسى متيران فى كلمته أمام الجمعية العامة ، الى حد تصريح لوزير خارجية فرنسا تعقيبا على تصريح بوش الذى قال فيه أن من شأن انسحاب العراق من الكويت أن يفتح الطريق امام تسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، بأن هذا الموقف يأتى قريبا جدا من الموقف الفرنسى الذى أعلنه الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة إن لم يكن مطابقا له (الاهرام فى ٣/١٠/١٩٩٠) . ومما يؤكد على طبيعة الموقف الفرنسى المستقل نسبيا من الموقف الأمريكى ما صرح به وزير الدفاع الفرنسى (جان بيير شيفنمان) ، بأن فرص نشوب حرب فى الخليج مازالت اكبر بكثير من فرص السلام ، وأنه يتعين محاولة ترجيح كفة فرص السلام والعمل على الحل السلمى لأن التجربة اثبتت أن جميع الحروب فى العالم الثالث قد فشلت مثلما حدث للولايات المتحدة فى فيتنام ، والاتحاد السوفيتى فى افغانستان ، وفرنسا فى الجزائر ، وأن العمليات الحربية فى الخليج ستكلف فرنسا من الآن وحتى نهاية العام (٣) مليار فرنك (اهرام ٢٤/١٠/٩٠) . وتأكيدا للموقف الفرنسى المستقل عدم خضوع القوات الفرنسية فى الخليج للقيادة المشتركة للقوات متعددة الجنسيات . أما عن بقية الدول الغربية فانها تدور فى الفلك الأمريكى اما بأداء دورها فى المساعدات الاقتصادية للدول المتضررة فى المنطقة من جراء الأزمة ، واما بدعم مصاريف القوات الدولية فى الخليج ، كما يحدث من جانب اليابان مثلا ، أو بالتأييد الضمنى كألمانيا نظرا لانشغالها بأحداثها الداخلية المتعلقة باتمام اجراءات الوحدة . اضافة إلى تحفظات صامتة من دول أوربية أخرى خاصة ازاء عدم الاستعداد فى التورط باستخدام القوة العسكرية فى الخليج . ويبقى أن الموقف الغربى تقوده الولايات المتحدة مستخدمة كل نفوذها حفاظا على تماسكه ، واستمرارية هيبتها وعدم تعرضها للاهتزاز .

[٢] الاتجاه الشرقى : ويقود هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتى ، وان كان يتسم هذا الاتجاه أيضا بعدد من التوجهات فى داخله . فقد سار الاتحاد السوفيتى فى طريق العقوبات الاقتصادية التى قررتها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن . وساير الولايات المتحدة فى سعيها نحو حصار العراق وادانته فى تصرفه بغزو العراق

وذلك ما ظهر فى البيان المشترك بين الدولتين فى ٤/ أغسطس ١٩٩٠ . ولكن الاتحاد السوفيتى رفض مسايرة الولايات المتحدة فى فكرة استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الخروج من الكويت . وقد تأكدت السياسة السوفيتية ازاء أزمة الخليج بانتهاج طريق السلام ، ونبذ فكرة استخدام القوة العسكرية ، طوال الأزمة منذ وقوعها وخلال الأشهر الاربعة الأولى وقد ترجم هذا الموقف السوفيتى فى لقاء قمة هلسنكى فى ٩/ ٩/ ٩٠ ، بين جورباتشوف وبوش ، حيث سعى الأخير إلى موافقة السوفييت على الخيار العسكرى ، ورفض جورباتشوف ذلك . وتم التوصل الى حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة ، وأن الاعتراف الأمريكى جاء بعدم حتمية الحل العسكرى ، أى نبذ القوة كأسلوب وحيد وفقا لما كانت تستهدفه الولايات المتحدة . كما رفض جورباتشوف المشاركة بالانضمام لأى قوات سوفيتية للقوات المتعددة الجنسيات . وهذا ما أكده جورباتشوف فى المؤتمر الصحفى عقب انتهاء لقاء هلسنكى ، مشيرا الى اصراره على التسوية السلمية وأن صدام سيخضع فى النهاية للضغوط العالمية . كما تجلى الموقف السوفيتى فى عدم سحب الخبراء السوفييت من العراق قبل انتهاء مدة تعاقدهم . وفى تصريح لشيفرنادزة قال : « موسكو مستعدة لدعم القوات بالخليج تحت علم الأمم المتحدة وتحت اشرافها الأهرام - ١/ ١٠/ ١٩٩٠) . وفى ٥/ ١٠/ ١٩٠ قال جورباتشوف « أنه يعتقد بانه لن تكون هناك حرب فى الخليج وأن الاتحاد السوفيتى لا يعتزم ارسال قوات الى المنطقة ، كما أن القوات الموجودة حاليا فى الخليج اكثر من اللازم . وأن الاتحاد السوفيتى سيقوم بدوره فى الأزمة حتى النهاية » . وجاء هذا التصريح مواكبا لبدء مهمة مبعوث جورباتشوف نفسه الى المنطقة وهو « بريماكوف » لزيارة العراق وعدد من الدول العربية ، وهذا هو الترجمة الأخرى للموقف السوفيتى القيام بالدور الساعى للسلام وحل الأزمة سلميا وبعيدا عن العنف واستخدام القوة العسكرية . وفى تصريح للمثل السوفيتى عقب زيارته للعراق : « أنه متفائل ازاء امكانات الحل السلمى لأزمة الخليج ، وأنه لم يعد متشائما .

وفى ١٦/ ١٠/ ١٩٩٠ ، أكد شيفرنادزة (وزير الخارجية السوفيتى) أمام البرلمان : أن بلاده لا ترى وجود أى علاقة مباشرة بين أزمة الخليج والنزاعات الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنه يعتقد أن هناك امكانية للتوصل الى حل سلمى للنزاع فى الخليج ، وأشار الى أن زيارة « ايفجينى بريماكوف » - مبعوث الرئيس السوفيتى لبغداد قد حققت نتائج هامة » . وفى ١٨/ ١٠/ ٩٠ أشار وزير الدفاع السوفيتى من « أن خطر الحرب لايزال قائما فى منطقة الخليج ، وانه اذا كان لابد من التسوية السياسية فانه يجب أن تقدم أطراف الأزمة على تنازلات متبادلة ، وأن خطوة الحرب بأنها خطرة جدا وتتسم بقدر عال من المغامرة (اهرام ١٦ ، ١٨/ ١٠/ ٩٠) . وفى ختام مباحثات جورباتشوف فى مدريد قال الرئيس السوفيتى فى مؤتمر صحفى . « أن القيادة العراقية بدأت فيما يبدو تغير موقفها المتشدد من حل النزاع ، وأن اصرار بلاده على حل النزاع سلميا هو للصالح الدولى العام ، وأن نتائج أى مواجهة مسلحة ستكون أخطر مما نريد ، (اهرام ٢٩/ ١٠/ ٩٠) . وفى ختام زيارة بريماكوف للعراق ولدول المنطقة فى أواخر اكتوبر الماضى ، اكد الرئيس السوفيتى ضرورة عقد قمة عربية وايجاد وسيلة عربية وهى افضل طريقة للتعامل مع الرئيس العراقى لايجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت . وبهذا يمكن التوصل الى حل أسرع . واشار الى أن مناقشات مبعوثه بريماكوف أظهرت بعض الليونة فى موقف صدام حسين

، وأن هذه المباحثات جزء من عملية تشمل عدة دول وأن بعض اجزائها سرية ، ثم أكد رفضه للحل العسكرى للأزمة ، وأن الحل السياسى للنزاع يجب أن يأخذ فى الاعتبار موقف جميع الأطراف بما فى ذلك العراق » (الاهرام ٣٠/ ١٠/ ٩٠) . وفى ١٠/ ١١/ ٩٠ أعلن شيفرنادزة علناً وللمرة الأولى « أن الاتحاد السوفيتى يوافق على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت من قوات الأحتلال العراقية فى حالة فشل الجهود السلمية ، ولكن لابد من أن قرار استخدام القوة يتم من جانب الأمم المتحدة » ، ثم أكد الرئيس جورباتشوف أنه ليس هناك خلاف مع واشنطن حول وسائل معالجة الأزمة ، وأن المجتمع الدولى بأسره يجب أن يظل موحدا متمسكا برفضه لضم العراق للكويت حتى يتخطى أول اختبار للسياسات الجديدة . وأن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة متفقتان على العمل من أجل تحقيق حل سياسى لأزمة الخليج ، وبذل كل ما هو ممكن لاستبعاد الحل العسكرى ولا يوجد انقسام بينهما فيما يتعلق بوسائل معالجة الأزمة ، وأن قرارات الامم المتحدة (مجلس الأمن) والحشد العسكرى فى الخليج كلها وسائل وخطوات على طريق تحقيق التسوية السياسية للأزمة ..» (الاهرام ١٠/ ١١/ ٩٠ ، وجريدة الحياة البريطانية فى ١٠/ ١١/ ٩٠) . ثم تتابعت التصريحات فى هذا الاطار فيما بعد .

والواضح من خلال استعراض التصريحات السابقة للمسئولين السوفييت ، أن الموقف السوفيتى يلتزم بالحل السياسى منذ بداية الأزمة ، ويرفض الحل العسكرى لها ، ويميل الى الحلول الوسط أخذا فى الاعتبار المصالح العراقية ، ويربط الأزمة فى الخليج بأزمات المنطقة ، وأنه يميل الى العمل الجماعى من خلال الأمم المتحدة وليس خارجها ، وفى هذا يرفض رغبة الولايات المتحدة فى

الانفراد بالمنطقة وتحبيذها للخيار العسكرى ، فى نفس الوقت يوافق على قرارات الأمم المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، اضافة الى أن السوفييت يؤكدون على الجهود العربية لاحتواء الأزمة سلميا وفى اطار عربى .

الا أن عدم مرونة العراق مع الأفكار السياسية ومع جهود الاتحاد السوفيتى ذاته ، دفعت به فى النهاية إلى التجارب مع السعى الأمريكى لأتخاذ قرار جديد من مجلس الأمن يعد بمثابةانذار للعراق حتى يستجيب للضغوط السياسية ويوافق على تطبيق القرارات الدولية ـ والأتحاد السوفيتى حين فعل ذلك ذلك أنطلق من ضرورة العمل الجماعى مع الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن ، وفى نفس الوقت اتاحة الفرصة للعراق لاعادة حساباته والأستجابة للحلول السلمية ، وأخيرا ابعاد شبح الخيار العسكرى لصالح العمل السياسى .

ـ أما عن الموقف البارز الآخر فى الاتجاه الشرقى فهو للصين . وهذا الموقف ينطلق من اهمية الأمم المتحدة فى نظر المسألة ، ويستبعد الحل العسكرى ، ويسعى للحل السلمى ، وظهر ذلك فى قيام وزير الخارجية الصينى بزيارة المنطقة فى نوفمبر الماضى . ومن المتابعة والتحليل نشرت بعض الأخبار من أن الصين زودت العراق سرا بكمية كبيرة من مادة كيماوية نادرة يمكن استخدامها لانتاج وقود الصواريخ وكذلك الاسلحة النووية . (صحيفة الاندبيندنت البريطانية يوم ٣٠/٩/٩٠) على الرغم من نفى الحكومة الصينية المعلومات التى نشرتها الجريدة فى اليوم التالى ، ولكن هذا يشير الى دور صينى فى مواصلة تدعيم القدرة العسكرية للعراق بغض النظر عن الأحداث . وتأكيدا للموقف الصينى أعلن كيان كيشيان وزير خارجية الصين عند زيارته للقاهرة فى ٧/١١/ ٩٠ أن الموقف الصينى هو بذل كافة الجهود للتوصل الى حل سلمى لنزاع الخليج ، وأن الجهود ستتركز على تجنب استخدام القوة ووقوع الحرب ، وهذا أمر يتمشى مع مصالح كل الأطراف (الاهرام فى ٨/١١/ ٩٠) . وازاء بعض التصريحات التى نشرتها بعض الجرائد عن نية الصين فى طرح مبادرة سلام لأزمة الخليج ، ترددت تهديدات أمريكية بريطانية الى الصين بوقف المساعدات الغربية فى حالة الاتجاه الى تدعيم الموقف العراق ، وفى حالة طرح مبادرة سلام ، (جريدة الحياة ٥/ ١١/ ١٩٩٠) . وكما يلاحظ فان الموقف الصينى يتشابه الى حد كبير مع الموقف السوفيتى مضمونا ، وان كان هناك ميل صينى لتدعيم الموقف العراقى بصورة أوضح من السوفييت .

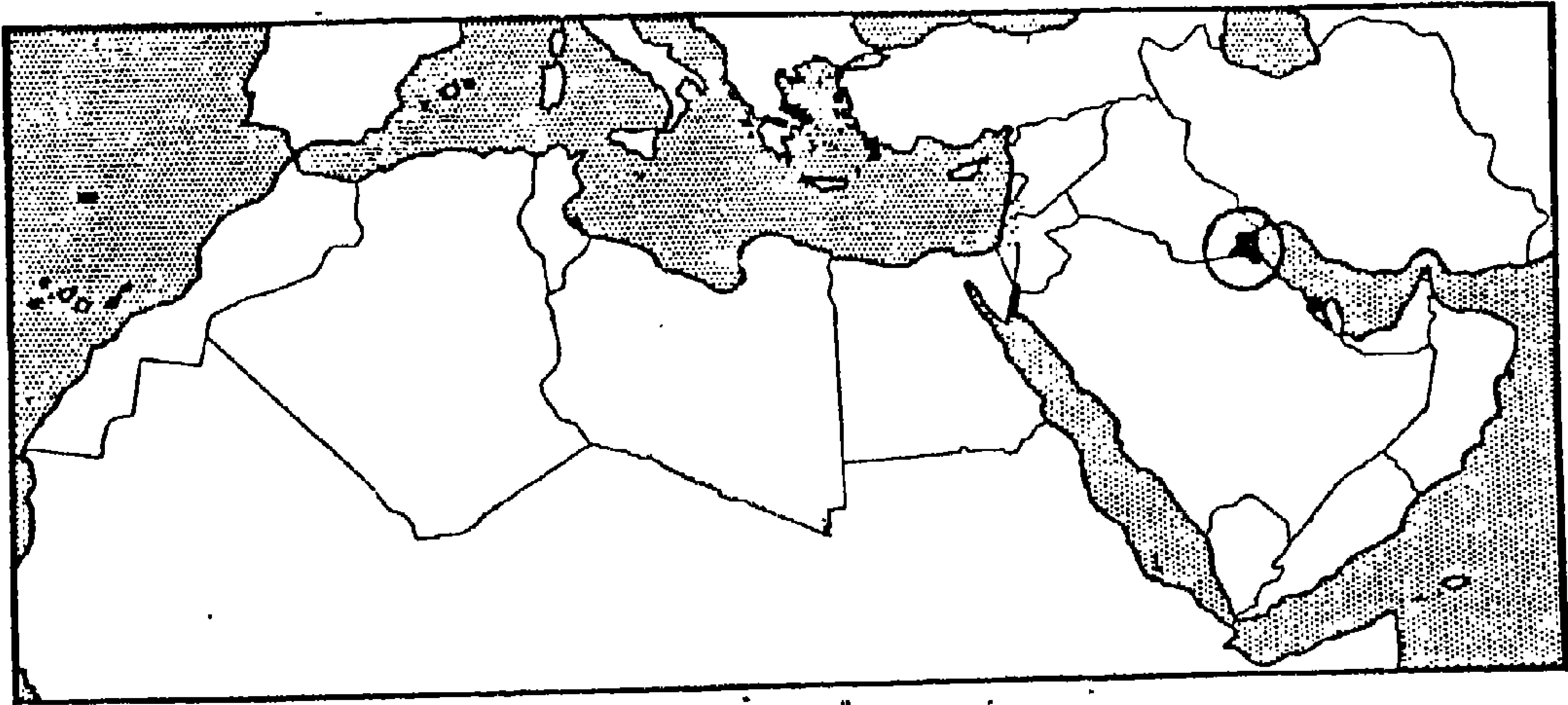
ثالثا) آفاق الأزمة فى ظل النظام العالمى الجديد :

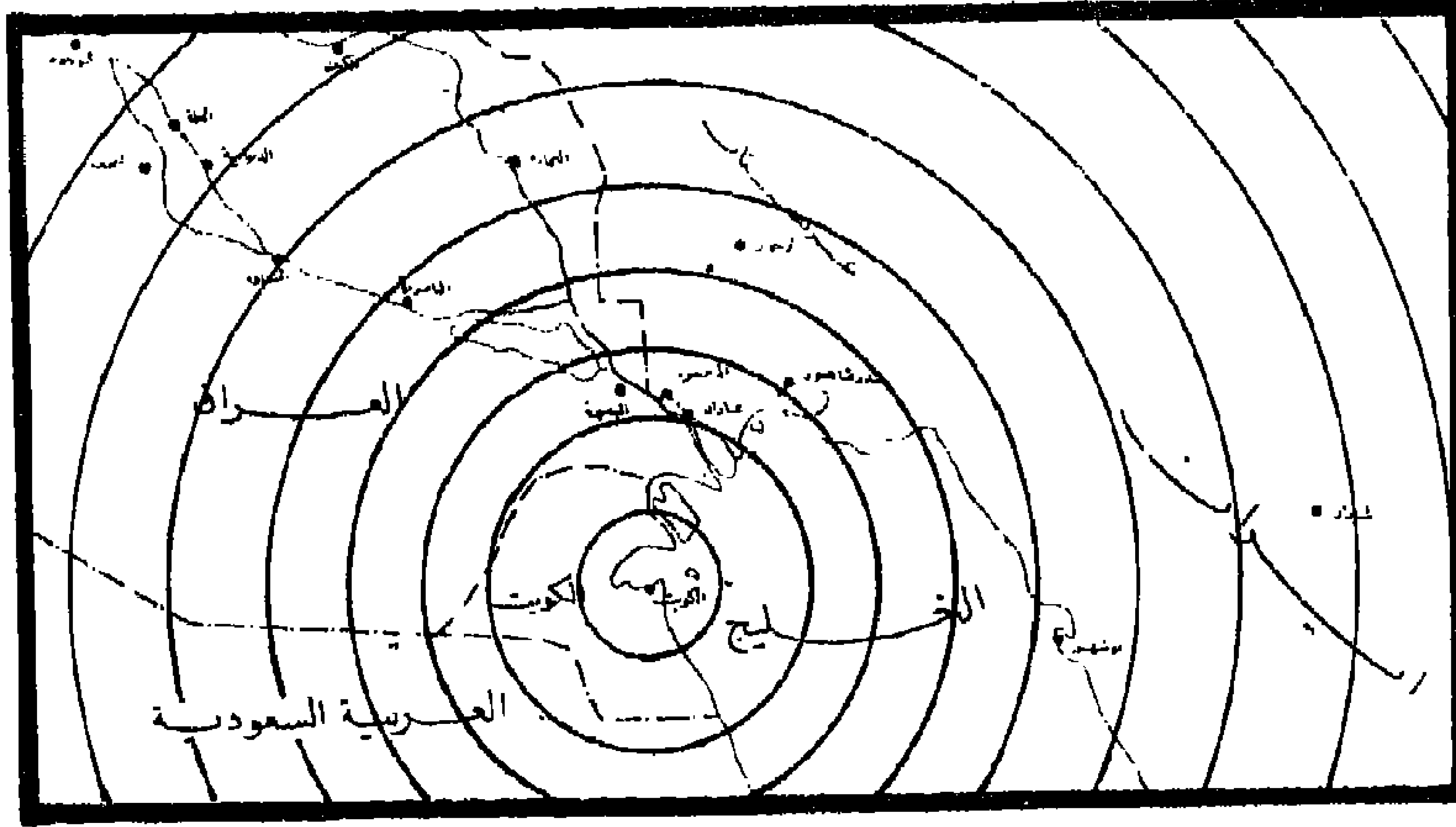
يتضح من خلال استعراض أسلوب وتفكير وسياسات تعامل الدول الكبرى مع الأزمة ، أن هناك شبه اجماع على استبعاد الخيار العسكرى ، أو على الأقل جعله خيار أخير تماما ، وبالمقابل الاصرار على الحل السلمى وممارسة الضغوط على العراق حتى يستجيب لارادة المجتمع الدولى . ولكن فى نفس الوقت فان الواقع يشهد بأن هناك انقساما واضحا . فى أولوية الخيار العسكرى لدى كل من الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، حيث يسعى الأخير الى أسلوب الوساطة والتدخل فى المنطقة وطرح أفكار ومبادرات آخرها أن يكون هناك لقاء قمة عربى كأفضل الوسائل لحل الأزمة سلميا ، وأنه يدعو الى مراعاة مصالح كافة الأطراف ، وهذا الأسلوب يصب فى تدعيم تيار السلام فى مواجهة تيار الحرب .

هنا نتساءل عن تفسير الاصرار السوفيتى على الحل السلمى ، والتراجع الأمريكى عن إعتبار الحل العسكرى خيار وحيد إلى خيار أخير ؟ والواقع أنه بلاشك فان التفكير السوفيتى إزاء الأزمة جاء متسقا مع فكره العام ازاء عهد الوفاق الجديد منذ تولى الرئيس السوفيتى جورباتشوف للحكم فى ١٩٨٥ وحتى الآن . فقد أقر الوفاق بين العملاقين الحل السلمى لجميع المواجهات وكأسلوب لمواجهة الأزمات الاقليمية ، وتجنب أى مواجهة مهما كانت تأكيدا لأن طريق الحرب غير مجد وغير مفيد لأى طرف . ولذلك فان ترسخ هذا المناخ الى حد كبير فى خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد التوصل الى حلول سلمية لمشاكل اتسمت بالصعوبة فى حلها ان لم يكن مجرد التفكير فى حلها فحسب ، وعلى مستوى العالم ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك (ناميبيا ، والحرب العراقية الايرانية ، وكمبوتشيا ، وأفغانستان) اضافة إلى تطورات الأوضاع فى أوربا كلها واتفاق الدولتين العظميين على نبذ المواجهة العسكرية فيها تأكيد للسعى نحو مجتمع عالمى يسود فيه السلام الحقيقى ، ويسعى لرفاهية الانسان . ولذلك لم تجد الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتى اذانا صاغية لكسب تأييده لسياستها التى جندت الخيار العسكرى ، وبدلا من استمالة الأمريكيين للسوفييت ازاء هذه السياسية ، تراجع الأمريكيون عن أولوية الخيار العسكرى لاعطاء الفرصة الكاملة لخيار السلام ، وهذا هو ما وضح فى مؤتمر هلسنكى بين العملاقين فى سبتمبر الماضى . تم تطور موقفهما المشترك إلى مجرد التهديد بالقوة وبصورة غير مباشرة من أجل التسوية السياسية . ويؤكد المناخ الجديد اتفاق العملاقين على نبذ الحرب كوسيلة لمواجهة المشاكل الاقليمية فى دول العالم الثالث ، والمشاكل الدولية أيضا ، وفى هذا الاطار فان الخروج عن ذلك يعد بمثابة تحطيم للنظام الدولى الجديد والعودة به إلى حالة التوتر والصراع والحرب الباردة مرة أخرى . ولذلك فان حياة النظام العالمى وقدرته على البقاء أصبحت كامنة فى كيفية احتواء هذه الأزمة سلميا ودون استخدام القوة العسكرية ، وإلا تناقض مع مضمونه الأساسى والوحيد

والذى يتضمن فى الوفاق والسلام ومحاصرة الأزمات وتجاوزها بسرعة .

وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر وهو الدور المتوقع لدول العالم الثالث على ضوء هذه الأزمة وحريتها فى الحركة من عدمه ، فى اطار هذا المناخ العالمى الجديد ؟ وهنا فان الذى يجب ان نسلم به أن طبيعة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق لم يمنع من قدرة احدى الدول الصغرى (العراق) على المبادرة وحرية الحركة فى ظله . وعلى ضوء مرور عدة أشهر دون التوصل الى حل نهائى للأزمة ، فان هذا يؤكد امكانية الدول الصغرى وحريتها فى الحركة فى ظل نظام عالمى قائم على الوفاق ، وهذا يذكرنا بالقدرة العربية على المبادرة بحرب اكتوبر ١٩٧٣ فى ظل نظام وفاقى عالمى آنذاك . ولذلك فانه من الواضح حتى الآن ان النظام العالمى ازاء الأزمة محكوم فى خياراته بضرورة اتفاق العملاقين . والعملاقان اتفقا على كل ما هو سلمى من عقوبات اقتصادية . ووساطات ، واهتمام سياسى بالموضوع .. الخ ، ولكنهما اختلفا على الخيار العسكرى ، خاصة وأن الخيار العسكرى فى هذه المنطقة يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومى السوفيتى ، وايضا لأن موقع الأزمة على مقربة ان لم تكن جزءا من الحزام الأمنى الاستراتيجى ، وأحد المحددات الجيبوليتيكية لصانع القرار السوفيتى . وعلى ضوء التجارب التاريخية ، وفى ضوء الخيارات المطروحة منذ بدء الأزمة وحتى الآن ، فانه يمكن تصور مزيد من حرية الحركة لدول العالم الثالث فى ظل الوفاق الجديد ، وذلك عكس ما يراه آخرون من تلاشى دور دول العالم الثالث من خريطة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق . وان كانت حرية الحركة تحتاج إلى رؤية استراتيجية تعيد تماسك هذه الكتلة وتعيد صياغة أبعاد دورها فى النظام العالمى الجديد بما سيحافظ على مصالح هذه الكتلة الاستراتيجية ، ويحفظ بقاءها بارادة مستقلة وفى ظل المتغيرات المتسارعة والمتزايدة فى العالم فى الوقت الحاضر . والأمر أيضا يتوقف على طبيعة الأزمة ومدى قدرة الأطراف على الحركة ، وهذا يجعلنا نقول أن هناك أزمات يمكن أن يكون للدول الأطراف فيها حرية حركة اكبر ، والعكس صحيح . وهذا على هدى وفى ضوء مسار أحداث أزمة الخليج . □





[٩] الجوانب القانونية لأزمة الخليج ونظام الجزاءات الدولية

د . عبدالله الأشعل

أثار الغزو العراقي للكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ تداعيات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وقانونية واسعة إنشغل بها العالم كله . ويهمنا من هذه التداعيات بعض جوانبها القانونية وبعض القضايا القانونية التى أثيرت بمناسبة الغزو والتصرفات العراقية الأخرى ، مع إشارة خاصة إلى قضية الجزاءات الدولية ضد العراق .. ولذلك نقسم هذا التقرير الموجز إلى قسمين فى أولهما نلمس مجمل المسائل القانونية ، وفى الثانى نركز على قضية الجزاءات الدولية ضد العراق .

أولا : الجوانب والمسائل القانونية

١ ـ الغزو والضم والدعاوى التاريخية :

برر العراق غزوه ثم ضمه للكويت بمقولة الحقوق التاريخية على أساس أن الكويت كانت تتبع إداريا ولاية البصرة تحت الحكم العثمانى .. والحق أن ما يدعيه العراق ليس حقا وليس تاريخيا ، فضلا عن أن الأسلوب ومبرراته لم تعد مقبولة فى القانون الدولى المعاصر الذى إلتزم به العراق فى ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية حيث التأكيد واضح على إحترام المساواة فى السيادة وعدم المساس بالسلامة الأقليمية والتدخل فى الشئون الداخلية للغير .. وحتى من الناحية القانونية البحتة فإن دعوى العراق لايمكن تكييفها فى ضوء أحكام القانون الدولى الذى وضع لتطوير وتيسير العلاقات الدولية السلمية فى المجتمع الدولى ، ولايمكن تحقيق أى إنسجام بين دعاوى العراق المتعددة والمتناقضة .

ومن الواضح أن القبول بمنطق الحقوق التاريخية حتى لو كان مضمونها صحيحا يؤدى الى تمزيق الخريطة العالمية الراهنة وإعادة رسم خريطة جديدة ، وتدمير الاستقرار الواجب للمعاملات الدولية .

وقد أدان مجلس الأمن ضم العراق للكويت (القرار ٦٦٢ فى ٨/٩) مثلما سبق أن أدان ضم إسرائيل للقدس والجولان ، والادانة رفض للضم كأسلوب فى التعامل مثلما هى رفض لمبرراته ومزاعمه ، وهى أضعف من أن تصمد لأى مناقشة والمعروف أن إسرائيل قد تذرعت فى حالة القدس بالحق التاريخى والتوارثى وحق الاسترداد مقابل الانتصار على العرب ، كما تذرعت فى حالة الجولان بمنطق الأمن الاسرائيلى الذى رفعته لتبرير تصرفاتها السياسية والأقليمية فيما حولها وخاصة جنوب لبنان ، والذى قرنته بحق آخر إبتدعته وهو الدفاع الشرعى الوقائى الذى تبرر به أى عمل يخدم فى نظرها حقا أوليا وهو حق البقاء .

ولا فرق بين ضم إقليم من دولة قائمة أو من دولة فى طور النشأة ، أو ضم إقليم الدولة بأكمله ، لأن المجتمع الدولى فى كل الأحوال هو الطرف الآخر المواجه للمعتدى .

٢ ـ العراق والبعثات الدبلوماسية فى الكويت :

يرى العراق أن الضم قد أزال الشخصية الدولية للكويت ، وأسقط السند الأساسى فى وجود تمثيل أجنبى

فيها ، فقرر إغلاق البعثات الدبلوماسية وإسقاط حصانات المبعوثين خلال أسبوع . ولما كان مجلس الأمن وكل دول العالم قد رفض الضم وأكد إعترافه بإستمرار وجود الكويت القانونى وحكومتها الشرعية ، فقد أعتبر الضم وقرار العراق ضد البعثات كأن لم يكن وبلا أى أثر قانونى (القرار ٦٦٤ فى ٨/١٨) وقررت معظم الدول تحدى قرار العراق وإستمرار بعثاتها ومبعوثيها مما أدى الى إشتباكات بين السلطات العراقية وهذه البعثات التى اصرت دولها على تأكيد احترام اتفاقيتى فيينا لعامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ حول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، والمساندة العملية لقرار مجلس الأمن ٦٦٤ المشار اليه .

ومع إدانتنا الكاملة لقرار الضم أصلا وكل ما يترتب عليه ، فإننا نرى أن هذا الموقف خلق انفصاما بين الجانب القانونى والجانب الواقعى ، فالعراق بيده الواقع ضد القانون الذى يقرره المجتمع الدولى . ومادامت وظائف البعثات فى الكويت قد تعطلت من جانب السلطات العراقية ، وإنتقل من البلاد أميرها الذى يعتمد لديه هذه البعثات ، فليس من الحكمة تعريض الدبلوماسيين العزل لعسف السلطات العراقية وإستخدامها لتنفيذ القانون بعد أن أمعن العراق فى عدم إحترام أى قانون .

٣ ـ العراق والأجانب :

إستخدم العراق الأجانب المنتمين الى دول لها قوات فى الخليج كرهائن ودرع بشرى لتوقعه استخدام القوة ضده لارغامه على الانسحاب . وقد إستخدم الرهائن هؤلاء بطرق مختلفة تارة لتأخير قرار مهاجمته ، وتارة أخرى لخلق رأى عام دولى لصالحه ، وتارة ثالثة بإطلاق سراح بعضهم بمساع معينة لخلق مصالح خاصة لدى دولهم فيكسر بذلك التحالف الدولى ضده . وقد إنتهك القانون الدولى بصدد الأجانب فى أكثر من موضع ، ومجمل القول فى ذلك أن العراق لايجوز له أن يقيد حرية التنقل والسفر للأجانب ، بل وتعريض حياتهم للخطر بحجة درء مخاطر الحرب وإقرار سلام يخدم غرضه وضمه للكويت . فالقانون الدولى واضح على الأقل منذ الثلاثينات فى تقرير أوضاع الأجانب ومركزهم حين قررت المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى قضية الرعايا الألمان فى سيليزيا العليا البولندية بأنه لايجوز للدولة أن تفرض معاملة لايقرها القانون الدولى على الأجانب المقيمين بإقليمها بحجة أنها تقرر نفس المعاملة للوطنيين ، فليس من حق العراق أن يرغم الأجانب على مشاركته ضغوط الجزاءات الدولية بحجة أنهم فى نفس ظروف العراقيين ، فحقوق الأجانب تحكمها قواعد موضوعية متطورة ، يتقدمها حق المعاملة الطيبة وحرية الخروج التى تسبق حق الدخول الى إقليم الدولة ، ولايجوز معاقبة الأجنبى بسبب العلاقات العدائية مع دولته .

٤ ـ المركز القانونى للكويت المحتلة :

لاعبرة فى القانون بقرار الضم العراقى للكويت ، وتصبح الكويت بحكم الواقع دولة محتلة ، والاحتلال بطبيعته مؤقت حتى لو كان إحتلالا كليا ، وتحكمه مبادىء القانون الدولى الخاصة بالاحتلال الحربى ، وقد أكدت قرارات مجلس الأمن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الكويت ، كما أدان المجلس تصرفات العراق ونهبه للكويت وإضراره بحقوق الكويتيين الأجانب فى الكويت ومحاولاته تغيير هوية الكويت الديمقراطية وطمس معالمها المدنية والاجتماعية ، وحمل المجلس العراق المسئولية عن كل هذه الأضرار وألزمه بضرورة دفع التعويضات من أمواله لدى الدول الأعضاء التى طلب منها تجميدها لهذا الغرض .

ويترتب على ما تقدم أن وضع الكويت القانونى يتلخص فيما يلى :

أ ـ لا مساس بأراضى الكويت وحدودها الدولية وجنسية شعبها ومواردها الاقتصادية .

ب ـ لا مساس بحكومة الكويت الشرعية وفى المنفى وهى إمتداد للحكومة فى الكويت ولا تحتاج الى إعتراف جديد وإن أمكن إعتماد الدبلوماسيين الأجانب فى السعودية لديها فى نفس الوقت .

جـ ـ لحكومة الكويت فى المنفى كل الصلاحيات القانونية للتصرف نيابة عن الكويت تجاه الكافة فى المجال الدولى وفى المنظمات الدولية ، ولايثير ذلك بأى حال مسألة إزدواج التمثيل بين هذه الحكومة والعراق مادام العراق قد تخلى فورا عن فكرة حكومة مصطنعة فى الكويت وقرر إعتبار الكويت المحافظة رقم ١٩ من المحافظات العراقية .

د ـ يلتزم العراق بإحترام الأوضاع السالفة للكويت وسكانها المدنيين ، وتبطل كافة تصرفات العراق التى تشمل الكويت داخليا ودوليا .

٥ ـ تفسير احكام التصويت فى ميثاق الجامعة العربية :

خلال مؤتمرى وزراء الخارجية والقمة العربيين صدرت القرارات بالأغلبية المطلقة ومعارضة بعض الدول وإمتناع البعض الآخر عن التصويت وتحفظ دول أخرى ، فرفع العراق ببطلان القرارين الوزارى والقمة على أساس أن المادة السادسة تفترض صدور القرارات بالاجماع عدا صوت الدولة المستهدفة للاجراء . صحيح أن القرارين صدرا وفق هذه المادة لكن التفسير العراقى أخذ بحرفية النص ولم ينتبه إلى أن المادة تشير إلى القرارات المتضمنة إجراءات ضد المعتدى . ولما كان القراران لايتضمنان أية إجراءات وإنما أعلنا موقف الاستنكار للغزو والمطالبة بالانسحاب وعودة الشرعية . فإن العبرة فى تطلب الاجماع هو تضمن القرار الاجراءات من عدمه ، وليس مجرد صدوره ، مما يفسد التفسير العراقى

ثانيا : الجزاءات الدولية ضد العراق

الجزاء فى اللغة هو العقاب أو الثواب ، والجزاء قانونا هو رد الفعل تجاه انتهاك القيم التى يحميها القانون أو

العرف أو الدين . والجزاء الدولى قديم فى المجتمعات القديمة والحضارات القديمة ، وهى متنوعة وفق أعراف هذه المجتمعات والحضارات ، بلغت عن بعض الشعوب مثل العرب واليونانيين الخلع أو الطرد من حماية المجتمع الذى ينتمى « المنتهك إليه » وعرفت الكنيسة فى العصور الوسطى جزاء الحرمان من الجنة وأحيانا مصادرة أموال العصاة . وإقترن الجزاء دائما بالعدل والانصاف ورد الظالم ومساندة المظلوم .

وقد إختلف نظام الجزاءات الدولية وفعاليتها بإحترام نظام الأمن الجماعى وفعاليته ، فكلما إزدادت سلطة المجتمع الدولى وأحكم نظام الأمن الجماعى كان للجزاء الدولى إحترامه ، والعكس صحيح .

بعد إنتهاء الحرب الأولى قامت عصبة الأمم لتطبيق نظام الأمن الجماعى فى تسويات فرساى التى فرضت أوضاعا معينة لم يصمد بسببها نظام الجزاءات فى العصبة . فقد إعتمد نظام الأمن الجماعى على نظام الجزاءات ، بينما اغفل نداءات إعادة النظر سلميا فى هذه التسويات ومراجعة الاتفاقيات ، فظهرت سلسلة من التحالفات خارج العصبة إنتهت بإشعال الحرب الثانية وتخطى نظام العصبة .

وقد تراوحت جزاءات العصبة بين الجزاءات المالية والاقتصادية والتجارية والقانونية والنظامية حتى الجزاءات العسكرية وعرفت محاولات تطبيقها وأبرزها ضد إيطاليا عندما إحتلت الحبشة وأعلنت ضمها عام ١٩٣٦ ، فكان ذلك اختبارا للنظام الأوربى الذى سهرت العصبة على تطبيقه وفضلت الدول الأوربية نظام المحالفات على حماية قانون العصبة ، فلم تصمد الجزاءات ضد ايطاليا سوى بضعة أشهر تخللتها عمليات تهرب وإخلال وإنتهت بإلغاء الجزاءات وبإعتراف بريطانيا والدول الأخرى بضم إيطاليا للحبشة تشجيعا لايطاليا على الوقوف ضد ألمانيا الصاعدة .

وعندما قامت الأمم المتحدة ركز ميثاقها على مهمة صيانة السلم والأمن الدوليين وإنتهج لتحقيق هذا الهدف سبلا متعددة منها سبل وقائية منوعة منها تصفية الاستعمار وإحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وتحقيق الرفاهية والتعاون الاقتصادى بين الدول وتأكيد مبادىء القانون الدولى ، ونبذ القوة أو إستخدامها أو التهديد بها ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية أما السبل العلاجية لصيانة السلم فى حالة انتهاكه أو الاخلال به فتشمل تدخل المجلس بالتوصية بوسائل التسوية السلمية والقضائية ثم تشخيص الوضع وفق المادة ٣٩ ومحاولة اختيار هذا التشخيص بتقرير اجراءات مؤقتة كتلك الواردة فى المادة الأربعين ، وإلا قرر جزاءات الفصل السابع العسكرية وغير العسكرية التى سنعالجها بعد قليل .

وقد تضمن الميثاق عددا من الجزاءات لكفالة إحترام مبادئه وتحقيق أهدافه منها جزاءات وقف العضوية أو طرد العضو إذا أمعن فى إنتهاك أحكام الميثاق وقرارات المنظمة ، ومنها حرمان العضو من حق التصويت فى الجمعية العامة إن تأخر عامدا فى دفع حصته عامين متتاليين مالم تتفهم الجمعية العامة ظروفه وتقدرها ، وقد تقرر السماح له بالتصويت رغم ذلك .

وهناك جزاء عدم تسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة تحقيقا لعصر الدبلوماسية العلنية وديمقراطية العلاقات الدولية .

أما جزاءات الفصل السابع موضوع هذا الجزء من التقرير فهى التى يقررها مجلس الأمن بحكم مسئولية الاولى عن السلم والأمن الدولى ، وتلتزم بها كافة الدول الأعضاء وفق المادتين ٢٤ ، ٢٥ من الميثاق ، كما تتضامن الدول الأعضاء على تطبيقها بموجب المادة ٤٩ ، ويعمل المجلس على تعاون غير الأعضاء وفق المادة ٢/٥ على تطبيقها ، ويجوز للمجلس أن يكلف بعض الدول المناسبة للغرض بالقيام بتنفيذ الجزاءات المقررة (المادة ١/٤٨) كما يجوز أن يعفى بعض الدول من أعباء التنفيذ ، وأن يقرر مساعدة لبعض الدول (الأعضاء وغير الأعضاء) التى تتضرر من المشاركة فى التنفيذ مثل الأردن ومصر وتركيا وغيرها ، ولكن الدول التى تضررت من إرتفاع اسعار البترول بسبب استمرار ازمة الخليج لايحق لها أن تطالب بالتعويض المقرر فى المادة ٥٠ من الميثاق .

وقد سبق لمجلس الأمن أن قرر جزاءات اقتصادية وتجارية وفق المادة ٤١ ضد حكومة إيان سميث العنصرية فى روديسيا (زيمبابوى الحالية) وضد الحكومة العنصرية فى جنوب إفريقيا ، كما حرمت إفريقيا من الاشتراك فى دورات الجمعية العامة منذ ١٩٧٤ عندما رفضت أوراق ممثليها فى لجنة فحص أوراق الاعتماد ، وتحاول الدول العربية مثل ذلك مع إسرائيل ، كما تحاول طردها دون جدوى .

وجزاءات الفصل السابع المعروفة باجراءات القمع أو المنع نوعان : جزاءات غير عسكرية لاتنطوى على إستخدام القوة المسلحة وتشمل الحظر بكل أنواعه وقطع الاتصالات جميعا بما فى ذلك العلاقات الدبلوماسية ، وأخرى تقوم على إستخدام القوة المسلحة من خلال لجنة الأركان العسكرية والتى تقود العمليات ضد المعتدى ، وتقوم بهذه العمليات جيوش تقدمها الدول الأعضاء بناء على إتفاقات خاصة مع مجلس الأمن ، تسمح للمجلس باستخدامها وبتقديم تسهيلات العبور وغيرها مما يلزم لهذه العمليات . وتضم لجنة الأركان أعضاء مجلس الأمن الدائمين ولكنها تستطيع أن تضم أعضاء من دول تقدم قوات ضمن القوة الدولية يكون مشاركتها فيها مفيدا لأعمالها .

ولما كان نظام الجزاءات فى الميثاق قد وضع بناء على إفتراض تحالف الدول الكبرى فى النظام الدولى ، فإن قيام الحرب الباردة قد أضعف الأمم المتحدة بسبب

إنقسام حلفاء الحرب الثانية ونشوب الصراع بين المعسكرين ، وأدى هذا الى نقل سلطة الجزاء فى مجلس الامن الى الجمعية العامة ، وشل فاعلية المجلس وجعل من المستحيل تنفيذ الجزاءات الدولية بشكل فعال خاصة الجزاءات العسكرية ، بل صار اتخاذ قرار بشأن أى من جزاءات المنظمة أمرا بالغ الصعوبة . ولولا أن بريطانيا هى التى دفعت المنظمة الدولية الى إتخاذ الجزاءات ضد إيان سميث الذى تمرد على سلطتها وإستعانت بهذه الجزاءات لاهدافها الخاصة ، لما كان ممكنا تقرير هذه الجزاءات ، التى لم تنجح على أية حال ، ولم تسهم فى تقرير مصير زمبابوى ، وكان لابد من الاعتماد على الكفاح المسلح الذى أدى الى المفاوضات ثم الاستقلال بترتيبات متفق عليها .

مضمون الجزاءات ضد العراق والمسائل المتصلة بها :

سارع مجلس الأمن الى إتخاذ أحد عشر قرارا تضمنت مختلف أنواع الجزاءات الواردة فى الفصل السابع (من القرار ٦٦٠ فى ١٩٩٠/٨/٢ - ٦٧٨ فى ١٩٩٠/١١/٢٩) فقد وقع الغزو والنظام الدولى يتحول من عصر الحرب الباردة الى عصر الوفاق ولذا كان الغزو أول تحد لهذا التحول ، وأول إختبار لفاعلية النظام الجديد ، حيث قررت الدول الكبرى أن تعمل سويا فى نطاق الأمم المتحدة وأن تجسد نظام الميثاق الذى أعاق تنفيذه الحرب الباردة طوال نصف القرن الماضى وقد تضمنت جزاءات المجلس رفض الاعتراف لغزو الضم مقابل تأكيد شرعية النظام الكويتى ومساندته وتجميد أرصدته مع الارصدة العراقية لحمايتها من إستيلاء العراق عليها (القرار ٦٦٠ فى ٨/٢ - ٦٦٢ فى ٨/٩) ويتصل بذلك عدم الاعتراف بكافة التصرفات العراقية ، وإدانتها فى شأن الرهائن والبعثات الدبلوماسية وتشكل الادانة وعدم الاعتراف جزاء قانونيا سلبيا ضد العراق ، ثم قرر المجلس جزاء إيجابيا وهو إلزام العراق بالتعويض عن كافة الأضرار التى تسببت فيها تصرفاته ، بل ومحاكمة القائمين على الغزو بوصفهم مجرمى حرب (القرارات ٦٦٤ ، ٦٦٧ ، ٦٧٤) بالاضافة الى تقريره حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى ضد العدوان العراقى بموجب المادة ٥١ من الميثاق (القرار ٦٦١ فى ١٩٩٠/٨/٦) .

ولما رفض العراق الامتثال لقراره رقم ٦٦٠ بالانسحاب وإعادة حكومة الكويت ، إتخذ المجلس عددا من الاجراءات لاجباره على ذلك ، وهى (القرار ٦٦١)

- وقف الصادرات والواردات من جميع السلع إلى الكويت والعراق ومنهما ، سواء عن طريق الدول أو مواطنيهم أو غير أراضيها .
- وقف التمويل أو الاستثمار لصالح العراق .

وقرر المجلس أن تشرف على تنفيذ هذا الحظر لجنة تضم جميع الدول الأعضاء فى مجلس الأمن وهى إلى جانب الدول الخمس الدائمة العضوية ، كل من فنلندا - كوبا - كولومبيا - إثيوبيا - ساحل العاج - رومانيا - زائير - ماليزيا - اليمن . ويرأس اللجنة مندوب فنلندا وإنتخبت كولومبيا وكندا نائبين للرئيس .

ومهمة اللجنة فحص تقارير تنفيذ الجزاءات المقدمة من الأمين العام ، وجميع المعلومات من جميع الدول حول ما اتخذته من اجراءات تنفيذا لهذه الجزاءات ، ولتمكين الدول ذات القوات البحرية فى المنطقة والمتعاونة مع الكويت من إحكام الحظر ومنع التهريب ، أباح القرار ٦٦٥ فى ١٩٩٠/٨/٢٥ لهذه الدول أن « تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة فى إطار سلطة مجلس الأمن ، لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ، ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام الواردة بالقرار ٦٦١ .

وينطوى على الترخيص على إستخدام السفن الحربية ، مما لايعد إستخداما للقوة المسلحة ، وهو الخط الفاصل بين الجزاءات غير العسكرية ومنها الحظر ، والجزاءات العسكرية وقد مورست هذه الرخصة على نطاق واسع ضد السفن العراقية وغير العراقية . وخلال تطبيق الجزاءات ضد روديسيا عام ١٩٦٦ عهد مجلس الأمن الى بريطانيا بمهمة مماثلة وهى مراقبة تنفيذ حظر استيراد البترول الى روديسيا عبر ميناء بيزا فى شرق موزمبيق ، التى كانت تحت سيطرة البرتغال المناهضة أنذاك لجزاءات الأمم المتحدة .

غير أن القرار ٦٦٥ أشار فى الفقرة العاملة الرابعة إلى سلطة غامضة ، حين حث « الدول المعنية على أن تنسق أعمالها الرامية الى تنفيذ (ذلك) **على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية** وأن تقدم التشاور مع الأمين العام تقارير الى مجلس الأمن ولجنة الجزاءات ...»

ويبدو أن القرار يحث الدول المعنية على الاستفادة من آليات لجنة الأركان حول تنسيق اجراءات التفتيش عن طريق السفن الحربية ، أو أن تشرف على عملية التنسيق هذه لجنة تشبه لجنة الأركان ، ومع ذلك لايزال القرار فى إطار المادة ٤١ ، رغم أن لجنة الأركان وآلياتها المنصوص عليها فى المادة ٤٣ تتصل بتنفيذ الجزاءات العسكرية فى المادة ٤٢ .

وحاول المجلس بقراره رقم ٦٧٠ فى ٩/٢٥ إحكام الحظر ومده الى جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات ، حتى يضمن أنها لاتحمل مواد محظورة الى العراق أو الكويت أو منهما ، وتضمن القرار بعض الاستثناءات ، لكنه لايشمل نقل الركاب .

وقد تحدى العراق جميع هذه القرارات والاجراءات ، وكان يؤمل أن يؤثر الحظر خاصة البترولى والغذائى على حساباته ، ولذلك إنتقل المجلس من نطاق المادة ٤١ ، وأصدر فى ١٩٩٠/١١/٢٩ قراره رقم ٦٧٨ الذى يبيح

للقوات المتعددة الجنسيات التابعة لدول تتعاون مع حكومة الكويت بإستخدام كافة الوسائل الممكنة بما فى ذلك استخدام القوة لارغام العراق على الانسحاب وإعادة الشرعية للكويت وفق قرارات المجلس السابقة خلال مهلة اقصاها ١٥ يناير ١٩٩١ . وعارض القرار كوبا واليمن ، بينما إمتنعت الصين عن التصويت ولايعوق الامتناع عن التصويت من جانب دولة دائمة العضوية صدور القرار ولا يعد بمثابة فيتو وفق تفسير متفق عليه بين الدول الدائمة العضوية منذ زمن طويل .وقد إستعرض التفاوض حول مضمون هذا القرار وقتا طويلا ، إذ كانت المواقف متفاوتة حول نقطتين أساسيتين هما : مبدأ استخدام القوة ضد العراق لارغامها على الانسحاب ، وتحديد مهلة محددة يتحقق خلالها الانسحاب العراقى .

ولكن القرار يثير الكثير من النقاط والاحتمالات ، أهمها :

أ ـ قد تنشأ ظروف قبيل نهاية المهلة تتعدل بموجبها المواقف ، أو قد يتراجع العراق فى اللحظة الأخيرة ويبدأ مرحلة التسوية السلمية ولو بالتدريج وخلال مدة زمنية معينة ، فيحل الخيار السياسى محل الخيار العسكرى .

ب ـ أن القرار منح رخصة للقوات الدولية لاستخدام القوة فنقل مهمتها من نطاق المادة ٤١ وهى التأكد من تنفيذ الحظر الى نطاق المادة ٤٢ من الميثاق . وليس من الضرورى أن يرتبط تطبيق المادة ٤٢ بترتيبات المواد من ٤٣ ـ ٤٧ ،ولكن من الضرورى أن تنشأ قيادة للتنسيق العسكرى تعمل تحت إشراف مجلس الأمن وبمساعدة الأمين العام لتنفيذ أحكام القرار الأخير تحت علم الأمم المتحدة . والمعلوم أن هذه الفكرة أصر عليها الكونجرس وبعض الحلفاء الكبار مثل الاتحاد السوفيتى وفرنسا والصين ، أما بريطانيا والادارة الأمريكية فكان رأيهما أن الاستناد إلى المادة ٥١ حول الدفاع الشرعى الجماعى لتحويل القوات نحو استخدام القوة فى نطاق الأمم المتحدة .

وقد حدث وضع مماثل فى بعض الوجوه فى الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ حيث تجمعت القوات أولا ثم صدر القرار بعد ذلك لتكييف عملها ضد كوريا الشمالية ، ولكن هذا القرار لايزال موضع جدل بين الفقهاء حتى اليوم .

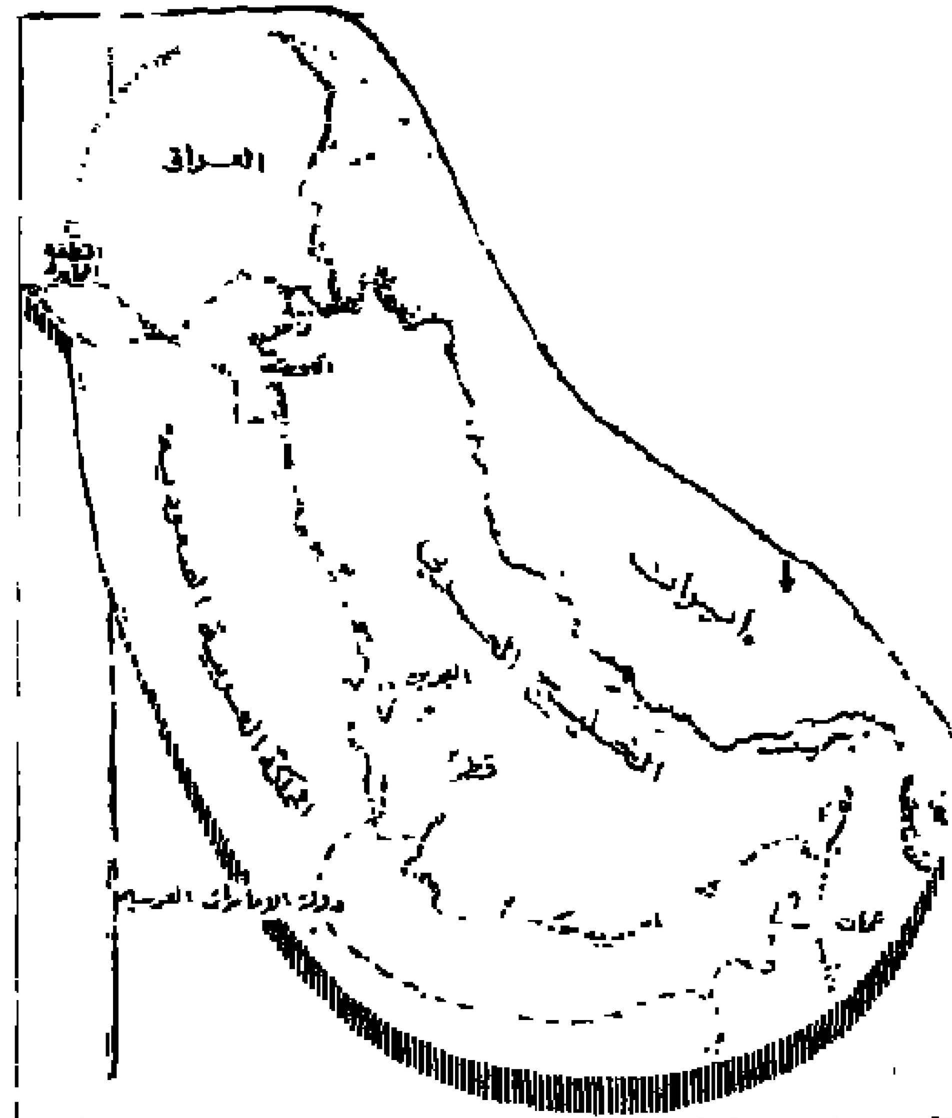
وظاهر الفرق بين الحالتين : الكويت وكوريا ، هو أن الولايات المتحدة إستخدمت سلطة الأمم المتحدة فى صفها فى صراع الحرب الباردة مع الكتلة الشرقية ، أما اليوم فإن سلطة الأمم المتحدة تستخدم لاقرار مبادىء الميثاق ، وإن تباينت الدوافع والمصالح وراء جبهة التحالف الدولى فى هذا الاتجاه ، فى نطاق عصر الوفاق .

جـ ـ الرخصة الواردة فى القرار لم تتحدد أسماء الدول التى تستخدم هذه الرخصة ، ولذلك تستفيد منها جميع الدول الحالية والتى ترسل مستقبلا قوات للخليج .

وجدير بالذكر أن قرارات مجلس الأمن تخاطب كل الدول الأعضاء وغير الأعضاء وإتخذت وفق الفصل السابع ، وهى تشكل التزامات على الدول بمفهوم المادة ١٠٣ من الميثاق ، فتسمو بفضل هذه المبادىء وليس بذاتها على أية التزامات لهذه الدول مهما كان مصدرها مادام الاجماع منعقدا على أن الميثاق هو دستور الجماعة الدولية . وتسرى الالتزامات من خلال الدول على الأفراد والشركات التابعة لها ، أو العاملة فى أراضيها ونحن نحالف فى ذلك الرأى المستشار القانونى للأمم المتحدة بصدد الشركات المتعددة الجنسيات .

وأخيرا يرى الرأى الراجح فى الفقه أن الجزاءات العسكرية ضد العراق ليست حربا ولا تخلق حالة الحرب لأنها عمل قمع جماعى ضد عضو فى المجتمع الدولى منتهك لنظامه ، ولكن أية عمليات عسكرية تتطلب انطباق اتفاقات جنيف الأربعة وبروتوكولى١٩٧٧ حول القانون الانسانى الدولى .

ولعل الوفاق الدولى الراهن يؤذن فى المستقبل بتطبيق نظام الجزاءات المقرر فى الميثاق .



[١٠] مفاهيم وممارسات دولية وقانونية جديدة

بهى الدين الرشيدى

يبدو أن أزمة الخليج بمظاهرها وتداعياتها المختلفة سوف تمثل منعطفا جديدا ومرحلة مميزة فى التاريخ السياسى المعاصر وفى العلاقات الدولية بوجه عام . وإذا كان لكل واقع ولكل حدث ابعاده الايجابية والسلبية على حد سواء فكذلك كانت أزمة الخليج . ورغم كل مشكلاتها القومية والأقليمية والدولية فقد أفرزت وأبرزت بعض التطورات فى المفاهيم والممارسات الدولية وفى القانون الدولى خاصة بالنسبة للقوى العظمى وللأمم المتحدة .

ويمكن القول بوجه عام أنه قد أصبح على المتخصصين والدارسين أن يقدموا قراءة جديدة فى العلاقات الدولية وما يحكمها من قوانين ومبادىء بشكل يتفق مع ما ساد أخيرا من مفاهيم وتطبيقات ديناميكية متطورة ومع ما استجد من متغيرات عالمية خاصة من خلال أزمة الخليج .

وسوف يجرى التركيز فى هذه الدراسة على عرض تفصيلى لبعض بدايات هذه الأزمة من خلال العلاقات المتشابكة حينا والمتوافقة حينا للقوى العظمى سواء بالأمم المتحدة أم خارجها بما فى ذلك قمة هلسنكى بوجه خاص . كما نتعرض لبعض ما سبق أو صاحب الأزمة من متغيرات وممارسات سياسية ودولية وننتهى بخلاصة وتقدير لأهم ما يبرزه العرض .

وببداية الأزمة برز العمل المشترك للقوتين العظميين . وقد تصادف وجود وزير الخارجية الأمريكية فى زيارة لنظيره السوفيتى فصدر بيان مشترك مبكر غداة نشوب الأزمة بإدانة التحرك العسكرى للعراق . وبعد ساعات معدودة صدر قرار مجلس الأمن الأول بصدد إحتلال الكويت بإدانة العراق (ق ٦٦٠) . ثم تلاه قرار حظر المعاملات الاقتصادية (ق ٦٦١) .. ثم قرار بطلان ضم الكويت (ق ٦٦٢) .. ثم القرار المطالب بالافراج عن الرعايا الأجانب وعدم التعرض للسفارات بالكويت (ق ٦٦٣) .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن تلك القارات الأربعة صدرت متتالية بالتوافق السريع الواضح والحاسم بين القوتين العظميين . ومن الجدير أن نلاحظ أن هذا الموقف السوفيتى بتأييده للتحرك الأمريكى يمثل إحدى منطلقات السياسة السوفيتية الجديدة القائمة على ما أطلق عليه « توازن المصالح » عوضا عن السياسات الدولية التقليدية المعروفة بتوازن القوى . وعلى هذا الأساس فالمصالح البترولية لأمريكا والغرب كانت موضعا للاعتبار لدى السوفييت .

ومن ناحية أخرى فالملاحظ أن التأييد السوفيتى إنصب هنا على قرارات أو إجراءات سياسية ليس لها

طابع عسكرى . وقد أدى هذا التأييد الى صدور تلك القرارات بإجماع الدول الخمس بالمجلس (وغالبيتها بالاجماع فيما عدا ق ٦٦١ الخاص بالحظر الاقتصادى وقد عارضته اليمن وكوبا) . وبالتالى فقد تحقق للولايات المتحدة هدفها من توفير الغطاء الدولى القانونى لما سبق أو لحق ذلك من حملات دعائية وسياسية ومن إجراءات إقتصادية (تجميد الأرصدة) ومن تحرك عسكرى وحشود بالسعودية والخليج .

ولكن بعدما تبين لواشنطن (ومعها لندن) عدم كفاية هذه القرارات وعدم جدوى قرار المقاطعة الاقتصادية إذا لم يكن جبريا .. عندئذ بدأ التفكير فى تصعيد الاجراءات والتحدث عن الحصار البحرى لاحكام تنفيذ الحظر الاقتصادى . وهنا أثير العديد من الاعتراضات داخل وخارج الأمم المتحدة خاصة عندما عبر الرئيس الأمريكى عن تصوره بان من حق بلاده اللجوء لهذا الاجراء على أساس التجاوب السائد بالمجتمع الدولى وفى ضوء تشاوره مع عدد من الرؤساء كميتران وثاتشر إلخ ..

الاتحاد السوفيتى إعتبر الحصار البحرى ـ بأعتباره من أعمال الحرب ـ تجاوزا لقرار المجلس ٦٦١ وأن المجلس وحده هو صاحب السلطة فى أى تعديل لقراراته . وقد ساند هذا الرأى بوضوح من الدول الدائمة العضوية بالمجلس فرنسا والصين . كما سانده علنا أعضاء آخرون بالمجلس كماليزيا وكندا واليمن وكوبا المعارضون أصلا لقرار الحظر الاقتصادى . هذا بالاضافة للأمين العام الذى أعلن رأيه صراحة مؤكدا على أن المجلس وحده الذى يملك تعديل قراره واصدار قرار جديد بالحصار البحرى .

هنا يتحدد من جديد الموقف السوفيتى مستندا الى إحدى منطلقات السياسة الجديدة للاتحاد السوفيتى الداعية لعالم يخلو من العنف ومن إستعمال القوة والتى كانت محركا لما جد من متغيرات سريعة مذهلة بالاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وما صحبها وتبعها من تدمير للصواريخ النووية وخفض للقوات وإنهاء للمواجهة .إلخ ..

(وهنا إختلاف عن منطلقات السياسة الأمريكية التى مازالت تستند أساسا للقوة المادية بوجهيها الاقتصادى والعسكرى) .

فى الجانب المقابل تعدل الموقف الأمريكى بما يتسق مع سياستها الدولية الجديدة (الوفاق الدولى) وبما يؤكد ويدعم الغطاء القانونى لتحركاتها إزاء الأزمة دوليا . وقد سارعت واشنطن باحتواء الأزمة بينهاوبين الاتحاد السوفيتى (وبعض حلفائها كفرنسا وكندا من جهة أخرى) وتقدمت للمجلس بمشروعها للحصار البحرى متضمنا إقرار « إستخدام الحد الأدنى من القوة » لاقامة الحصار البحرى حول العراق . وظلت المشاورات تجرى بين واشنطن وموسكو ونيويورك وغيرها من العواصم الى أن تم للمجلس إصدار قراره ٦٦٥ بعد تعديلات جوهرية على المشروع الأمريكى .

ويلاحظ أن مضمون القرار حقق للولايات المتحدة ما تريده فى مشروعها من فرض الحصار البحرى بما فى ذلك وقف السفن وتفتيشها والتأكد من حمولاتها ومن وجهتها . وأصبح ذلك يشمل بالتالى السفن المبحرة من وإلى العراق او التى تقوم بشحن أو تفريغ حمولاتها « ترانزيت » كى يعاد شحنها من أو إلى العراق عن طريق دول أخرى متاخمة له كالأردن أو إيران .

هذا فى الوقت الذى جمع فيه هذا القرار « التوافقى » بين هذا الموقف الأمريكى المتشدد الداعى لاستخدام القوة وبين الاتجاه السوفيتى المطالب بتخفيف الأزمة وحلها سلميا . ومتابعة لصيغة القرار تتضح هذه الصيغة التوفيقية بجمعها بين التخويل باستخدام القوة وبين التأكيد على المساعى السلمية وذلك بالنص على : « تخويل الأعضاء التى تتعاون مع الكويت ولها قوات بحرية فى الخليج حق إتخاذ التدابير التى تقتضيها الظروف المحددة لتطبيق الحظر على نحو صارم وفقا للقرار ٦٦١ » .

كما أن القرار يؤكد على الحل السلمى دون الخيار العسكرى فيذكر : « مع إستخدام أقصى الجهود السياسية والدبلوماسية لحل الأمة .. ومع التعاون مع المجلس ولجنة الأركان ومع الأمين العام ..» إلخ ..

والجديد فى الأمر كانت الاشارة الى اللجنة العسكرية لرئاسة الأركان التابعة لمجلس الأمن والمنصوص عليها بالميثاق (م ٤٧) . ولما كانت هذه اللجنة ليس لها كيان قائم فى الوقت الحاضر وليس لها فعالية ما على أرض الواقع بالتالى يصبح المقصود إحياء تشكيل هذه اللجنة وخلق صلاحيات لها تمكنها من ممارسة دورها آنيا إذا أمكن أو على الأقل فى مستقبل قريب .

تجىء بعد ذلك المرحلة التى أطلق عليها الرئيس ميتران « منطق الحرب » وقد تصاعد الموقف بعد حجز الرهائن وإعلان وضعهم بالمراكز الاستراتيجية المعرضة للعدوان وبعد غلق السفارات وتزايد الحشود وبداية التحدث عن الخيار العسكرى كبديل لابد منه عاجلا أو اجلا .

هنا برز على الساحة الدولية إتجاهان : الأول عبرت عنه ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا حيث أعلنت أمام مجلس العموم معارضتها اللجوء للأمم المتحدة لاستئذانها فى التحرك العسكرى وتأكيدها بأن ذلك يمثل قيدا غير مقبول على السيادة المقررة للدولة بحكم القانون الدولى . وقد عارض موقفها بالمجلس مستر نيل كينوك زعيم المعارضة وزعيم حزب العمال الذى أكد ضرورة العمل فى إطر الأمم المتحدة .

الاتجاه الثانى يعارض بوضوح التصعيد العسكرى وقد طرأ تشدد سوفيتى معلن ف مواجهة تزايد الحشود

العسكرية وبداية ترديد الحديث عن الضربة الخاطئة .. وقد عبرت عن ذلك تصريحات للرئيس السوفيتي ووزير خارجيته . كما وضعت النقط على الحروف تصريحات الجنرال فلاديمير لوبوف قائد قوات حلف وارسو إذ أعلن أن تلك الحشود قرب الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي تعد إخلالا للتوازن بالمنطقة وتؤثر بالتالي على مباحثات خفض الأسلحة التقليدية (والتي تم إقرارها بعد ذلك بأكثر من شهرين في باريس) وإزاء هذا الموقف السوفيتي فضل الرئيس الأمريكي مرة أخرى التقيد بالسياسة الجديدة للوفاق الدولي ولجأ الى العمل التوافقي بطلبه عقد لقاء قمة فورية مع نظيره السوفيتي في هلسنكي .

وجاءت قمة هلسنكي كما تؤكد من جديد أهمية العمل التوافقي بين القوتين العظميين تجاه الأزمات للحفاظ على السلام والأمن الدوليين في الاطار التوافقي القائم والذي أصبح مقبولا من كلا الطرفين أي الأمم المتحدة .. فالقمة اكدت امرين الاول تغليب الحل السلمي في اطار قرارات مجلس الأمن والثاني في حالة الفشل في إنهاء الأزمة سلميا يصبح من اللازم إعادة النظر بواسطة الطرفين لامكان إتخاذ إجراءات إضافية . والمفترض أن المقصود أسسا بتلك الاجراءات (التي لم يفصح عنها) أية عمليات عسكرية . كما أنه من المفهوم أن مثل هذه الاجراءات الاضافية عسكرية أو غير عسكرية سوف تتم من خلال الأمم المتحدة .

ولاشك أن مثل هذه المعالجة الدولية لهذا الحدث تعتبر حقا ظاهرة جديدة على منهج العلاقات الدولية خاصة بين القوتين العظميين . ويمكن القول أنها كانت بمثابة ولادة لسياسة جديدة على الصعيد الدولي تحد من إستخدام القوة بوجه عام ومن المغامرات العسكرية التي تقوم بها الدول العظمى بوجه عام والتي كانت تطلق عليها أحيانا إجراءات الردع أو التأديب أو الحملات الوقائية لحماية المصالح . إلخ ..

كما يلاحظ أن هذا الاتجاه الدولي الجديد يمكن إعتباره بمثابة خلق لنوع من « التحالفات التوافقية » والتي تجيء مختلفة عما سبقها من « التحالفات المحورية » التي بدأت قبيل الحرب العالمية الثانية . ومن الملاحظ أيضا أن هذا الاتجاه الجديد يجيء مع إنهاء الحرب الباردة وبداية العد التنازلي للأحلاف الرئيسية المتمثلة في الأطلنطي ووارسو التي سادت السياسة الدولية منذ إنتهاء الحرب العالمية وحتى وقت قريب .

ورغم ضيق المجال فقد يكون مفيدا استعراض بعض المقارنات وبيان أوجه التشابه والاختلاف مع بعض الحالات والأوضاع التالية . وذلك كما يلي :

- **قمة هلسنكي** : أكدت إقرار الولايات المتحدة بدور سوفيتي فعال بالمنطقة (الخليج والشرق الأوسط) سواء خلال الأزمة أم بعدها . وقد أورد البيان المشترك تواصل تعاون الدولتين بعد انتهام الازمة لاقامة ما أطلقا عليه « هياكل أقليمية لأمن المنطقة » .

ويلاحظ في هذا الصدد أن مضمون المبادرة مرفوض مبدئيا من دول المنطقة طلما كان مرتبطا بتواجد قوات أجنبية على أراضيها . ويلتقي حول هذا الموقف كافة الدول العربية بوجه عام سواء المتحالفة مع الولايات المتحدة بصدد أزمة الخليج والمشاركة بالقوات متعددة الجنسيات أم المتخذة موقف المعارضة من تلك القوات . وعلى سبيل المثال تتوافق في ذلك مواقف مصر وسوريا وليبيا والجزائر وتونس واليمن والسودان والمنظمة إلخ .

- **حرب السويس** : ورغم إتفاق الموقفين الأمريكي والسوفيتي في إدانة العدوان الثلاثي من خلال الأمم المتحدة .. ورغم توافقهما في طلب انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والاسرائيلية المعتدية .. رغم ذلك فقد إستبعدت واشنطن تماما فكرة التعاون مع موسكو إزاء تلك الأزمة . وكانت الاستراتيجية الأمريكية تتركز حول ابعاد السوفييت عن أي دور لهم بالشرق الأوسط

- **حرب الخليج** : وقد إتخذت واشنطن نفس الموقف عندما عرضت موسكو القيام بعمل سياسي مشترك لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لاجبار إيران على وقف القتال ولحماية ناقلات البترول . ولم تتجاوب واشنطن لهذا الاقتراح .

- **ازمة كوبا** : والتي تمثل موقفا قد يبدو مخالفا حيث تمت تسويتها أوائل الستينات بين الرئيسين كيندي وخروشوف في إطار الوفاق الدولي (السابق) .

ويلاحظ هنا أن ذلك الوفاق كان قائما على أساس « توازن القوى » وليس على أساس « توازن المصالح » كما هو الحال الآن . وبالتالي فقد تمت التسوية في ظل سياسة الردع النووي المتبادل . وبالتالي أيضا كان الاتفاق متوازنا وفقا للمفهوم السائد حينذاك (ولكن عمليا فمشكلة كوبا لم تحل للآن) . وقد تضمن اتفاق الدولتين سحب موسكو صواريخها من كوبا مقابل تعهد واشنطن بالكف عن تدخلها السياسي والعسكري ضد الحكم الاشتراكي الوليد في هافانا

- **التسويات الحديثة للوفاق** : تمثل نماذج لتوازن المصالح وإنهاء التورط العسكري في منازعات إقليمية مع تأكيد لمبدأ « الاعتماد المتبادل » . وقد طبق ذلك بشكل قد يتفاوت في نيكاراجوا عنه في ناميبيا أو كمبوتشيا ولكنه في النهاية يتفق في المضمون والجوهر . وأتصور أن ذلك سيكون مصير الوضع في افغانستان المتاخمة للحدود السوفيتية وحيث تتم جهود حثيثة مشتركة للتسوية . .

في ضوء ما تقدم من تفصيلات تتضح صورة المنطلقات والاتجاهات الدولية المتبلورة من خلال أزمة الخليج وما صاحبها من مواقف وقرارات واجراءات . وفي ضوء ما تقدم لم يصبح صعبا تفسير ما توالى من خطوات جديدة لمجلس الأمن تمثلت في قرار الحظر الجوي لأول مرة في

تاريخ القانون الدولى والعلاقات الدولية والأمم المتحدة .

ثم يأتى أخيرا قرار مجلس الأمن الذى سعت إليه الولايات المتحدة ومهدت لاقراره منذ بداية الأزمة والذى يبيح استخدام القوة وشن الحرب ضد العراق . ويلاحظ أنه سبق صدور هذا القار فترة زمنية إمتدت لأكثر من شهرين بذل فيها الاتحاد السوفيتى دون جدوى مساعيه للوصول لحل سياسى سلمى للأزمة . كما يلاحظ أن الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته قاما أيضا قبيل صدور القرار بجولة بالمنطقة العربية وبأوربا وغيرها حيث أجريا من الاتصالات والمشاورات ما يسر إصدار المجلس للقرار بأغلبيته المتوقعة . ولم تعترض أى من الدول الأربع الكبرى أو من غيرها من الدل الحليفة أعضاء المجلس حيث لم تمتنع سوى الصين ولم تعارض سوى اليمن وكوبا .

أما المثير للانتباه فكان الموقف السوفيتى الذى كان معارضا لأى تدخل عسكرى أو إستخدام للقوة لوقت قريب وحيث سبق أن صرح الرئيس جورباتشوف فى مؤتمره الصحفى مع الرئيس ميتران بقمة باريس بأن « الاجراء العسكرى غير مقبول » ؟! ..

وقد جاء ذلك القرار برقم ٦٧٨ متضمنا تخويل الدول المتعاونة مع حكومة الكويت بإستخدام « كافة الوسائل الضرورية » لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بصدد أزمة الخليج الصادرة بدءا من القرار ٦٦٠ . مع إتاحة فرصة واحدة وأخيرة لاستجابة العراق حتى١٥ يناير قبل تنفيذ هذا القرار .

وهنا يلاحظ تفرد هذا القرار بأكثر من بادرة أمل للاتجاه السلمى رغم مضمونه المخول لاستخدام القوة . بداية فالقرار لم ينص على اللجوء للقوة صراحة وإن كان مفهومه يؤدى لذلك . وفى هذا الصدد صدرت بعض التعليقات من دول حليفة وأطراف أخرى تشير الى ضرورة الرجوع للمجلس مرة أخرى للتفويض بالقيام بعمليات عسكرية صراحة .

ومن ناحية أخرى فالقرار ينص على منح العراق مهلة حوالى شهر ونصف لمراجعة موقفه وإستجابته لقرارات المجلس . علما بأن المشروع الأمريكى كان ينص على مهلة شهر فقط وعدل بناء على طلب الاتحاد السوفيتى وفرنسا . ولعل مثل هذ المهلة تؤكد من جديد تفضيل الحل السلمى للأزمة وعدم الترحيب بالحل العسكرى أصلا وأن اللجوء اليه كان اضطرارا . كما يمكن القول أن ذلك كان حلا وسطا بين دعاة التصعيد العسكرى فورا وبين دعاة تأجيله وإتاحة الفرصة لتبين نتائج الحصار الاقتصادى والاجراءات الأخرى . وكان الرأى الأخير قد لاقى تأييدا كبيرا لدى قطاع كبير بالكونجرس والشعب الأمريكى والرأى العام العالمى . (كما سبق أن إقترح الرئيس مبارك على الرئيس بوش خلال زيارته القاهرة أن ينتظر لمدة شهرين أو ثلاثة قبل شن الحرب) .

ثم جاءت مبادرة الرئيس بوش والتى تعتبر - منسقة مع ما سبق عرضه من الضغوط والاتجاهات المتصارعة حول حل الأزمة سلما أو حربا . وتتضمن المبادرة إجراء مباحثات أمريكية عراقية بواشنطن وبغداد قبل إنتهاء المهلة المقررة .

وقد انتقد البعض - وفى مقدمتهم هنرى كيسنجر - موقف الرئيس الأمريكى واعتبره متسما بالتناقض والتردد إذ يطلب الآن التباحث مع العراق وهو أمر كان مرفوضا أصلا . والتساؤل حول مدى تمشى هذه الخطوة مع اتجاه الحرب الذى عبرت عنه الأمم المتحدة (أو الدول المتحالفة فى الخليج) ؟ ! .. وهل تؤدى هذه الخطوة إلى اقتناع من جانب العراق بجدية الولايات المتحدة وحلفائها باتخاذ النهج العسكرى وبالتالى هل يمكن أن تؤدى إلى استجابته لقرار مجلس الأمن أم العكس ؟ ! .. يلاحظ أيضا أن هذه المبادرة جاءت مصحوبة من جانب واشنطن (ولندن) بعدم التعرض للعراق عسكريا اذ بادر بالانسحاب (وذلك خلافا لمطالب بعض الدوائر خاصة الاسرائيلية بتدمير البنية الاساسية والعسكرية للعراق) . على أى حال ليس هدف هذه الدراسة التعرض لنيات الحكومة الأمريكية ومدى جديتها فى عرضها للتباحث وحل الأزمة سياسيا . قد يكون مفيدا الا تعزل هذه الخطوة عما أحاطها داخل الولايات المتحدة من مظاهر ومواقف للرأى العام الأمريكى المعادى للحرب . أهم تلك المظاهر تمثلت فى قرار الكونجرس الموجه للادارة الأمريكية بعدم اتخاذ قرار الحرب دون الرجوع اليه . هذا خلافا للعديد من الاعتراضات المعلنة من بعض الشخصيات العامة . وبعض الطوائف والتجمعات المختلفة ولما أقيم من احتجاجات ومسيرات الخ .. كما أن مثل هذه المظاهر شملت بريطانيا أقرب حلفاء واشنطن وغيرها من دول أوربا والشرق الأوسط .

ومن ناحية أخرى ورغم أن هذه المبادرة جاءت كمفاجأة لجميع حلفاء واشنطن فقد كان رد فعلها طيبا لدى الحلفاء والخصوم على حد سواء .

جاءت هذه المبادرة الأمريكية فى الوقت الذى يترقب فيه العرب والعالم أجمع الموقف الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية بمجلس الأمن . وقد أصبحت الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق مثارة خلال المشاروات والمناقشات الدائرة بالمجلس منذ أحداث القدس . والمعروف أن الولايات المتحدة شاركت فى اصدار قرار المجلس السابق بادانة اسرائيل ومطالبتها باستقبال لجنة تقصى الحقائق الموفدة بناء على قرار المجلس . كما أنه من المعروف أن اسرائيل رفضت الامتثال للقرار حيث امتنعت عن استقبال اللجنة بدعوى أن القدس جزء من اراضيها وبالتالى فلا تقبل التدخل فيما تعتبرة من شئونها الداخلية متعلقا بسيادتها .

وقد تقدمت اربع دول غير منحازة بمشروع يدعو لعقد مؤتمر دولى للسلام بالشرق الأوسط . وتدل المعلومات الأولية على اعتزام الولايات المتحدة عدم استخدام حقها فى الاعتراض ضد المشروع وانها طلبت ادخال بعض التعديلات الخاصة بالصياغة لتحديد توقيت المؤتمر . هذا بالاضافة الى تعديلات أخرى طلبتها فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بحماية الفلسطينيين بالأراضى المحتلة ودعوة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف لعقد مؤتمر لهذا الغرض .

ولكل فعل رد فعله فعلى الجانب الآخر تعلن بغداد فى الوقت نفسه قرارا بالافراج عن كافة الرعايا الاجانب المحتجزين على أن يتم ذلك فورا . وأعلن الرئيس العراقى أن ذلك يأتى استجابة لمطالبة بعض حلفائه من الزعماء العرب وبعض الزعماء الأوربيين الذين وفدوا الى بغداد وايضا تقديرا لموقف الأعضاء الديمقراطيين بالكونجرس .

ومن جهة اخرى تجدر الاشارة إلى هذه المبادرة العراقية تتمشى مس مقترحات الرئيس الفرنسى ميتران الواردة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر الماضى وقد دعا الرئيس الفرنسى الرئيس صدام بأن يقدم على خطوتين كبادرة لحسن نياته للمساعدة على انفراج الأزمة . الخطوة الأولى الافراج عن الرعايا الأجانب والثانية اصدار اعلان رسمى باعتزامه الانسحاب من الكويت .

وقد تضمنت الأفكار الفرنسية حينذاك أيضا الدعوة لمؤتمر دولى لبحث مشكلات المنطقة وهو بذلك خرج على المبدأ الأمريكى الغربى بعدم افربط بين أزمتى الخليج والشرق الأوسط . كما سبق له الخروج على الاطار الغربى عندما قدم صيغة جديدة لحل الأزمة تتحدث عن « إعادة السيادة للكويت وإعادة الارادة الديمقراطية لشعبها . »

فاذا انتقلنا إلى العالم الآخر وكان يطلق عليه لوقت قريب الغرب والشرق نجد انه أصبح اليوم عالما جديدا متقاربا يطلق عليه الشمال أو العالم الصناعى المتقدم (مقارنة بالجنوب النامى أو المتخلف) . وقبل ايام معدودة من التطورات الأخيرة بالخليج كانت هناك تطور ت جديدة من نوع آخر . فبعد ما تم من تصالح ونبذ لخطط المواجهة والردع المتبادل ومن تخفيض للصواريخ والأسلحة النووية .. وبعد ما تم من تخفيف للتوتر والصراعات فى بؤر عديدة بانحاء الكرة الأرضية .. بعد تلك الخطوات كان لابد من قفزة إلى التقاء جديد حول الأمن الجماعى لدول أوربا وعالم الشمال .

وقد وقعت اتفاقية جديدة بباريس للأمن الأوربى وخفض الأسلحة التقليدية فى ٢١ نوفمبر الماضى صاحبها اعلان رسمى بانهاء الحرب الباردة . وقد شارك فى تلك القمة رؤساء الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية والغربية والولايات المتحدة وكندا معلنين بذلك بدء مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات الدولية .

وهذه الخطوة تؤكد من جهة أخرى ما سبق التوصل اليه من افرازات دولية لمفاهيم وممارسات جديدة من خلال المتغيرات الدولية الأخيرة وآخرها أزمة الخليج .

وفى ضوء ما سبق استعراضه خاصا بأزمة لخليج والمتغيرات الدولية بوجه عام يمكن استقراء بعض الحقائق والتقديرات المبدئية على المستويات الدولية والاقليمية والقومية . وذلك على الوجه التالى :

اولا : على المستوى الدولى :

١ - تأكدت المنطلقات الجديدة للوفاق الدولى السائد آنيا (والذى يختلف عن الوفاق السابق القائم على الردع النووى المتبادل) . وبرزت على أرض الواقع مبادىء ومفاهيم جديدة مثل توازن المصالح بدلا من توازن القوى .. واستبعاد استخدام القوة والعنف (طبعا إلا عند الضرورة) . والاعتماد المتبادل . وكان لتلك المبادىء والمنطلقات وجودها فى بعض ما تم وما يجرى من تسويات مثل ناميبيه ونيكاراجوا وكمبوتشيا وافغانستان ولكن يمكن القول باستقرارها من خلال أزمة الخليج .

٢ - اكدت تلك الأزمات تدريجيا دور الأمم المتحدة عن طريق اسهام توافق الدول العظمى وأحيانا مشاركة لأمين العام . ثم جاءت أزمة الخليج كى تخلق للأمم المتحدة دورا جديدا يتميز بالايجابية والفعالية والسرعة والحسم (بشكل نأمل ونتمنى دوامه ؟ !) .

٣ - الاتفاق وافتوا بين القوتين العظميين وتقبل كل منهما للتنازلات فى مواقفة وأساليبه قد يبدو للوهلة الأولى تطبيقا أمينا لميثاق الأمم المتحدة . والحقيقة ان ذلك يأتى أساسا من منطلق روح الوفاق الدولى الجديد والتزامهما بما سبق التفاهم عليه صراحة أو ضمنا من انهاء للصراعات الاقليمية وكافة مشكلات الاستقطاب والحرب الباردة .

بعبارة مجملة يلتزم الطرفان بذلك بمقتضى « قواعد اللعبة » للنظام الدولى الجديد .

٤ - ابرزت أحداث الأزمة بالخليج وتطوراتها بالأمم المتحدة وبالمجتمع الدولى أن الردع الموجه ضد العدوان واستخدام القوة سلاح ذو حدين . بمعنى أنه وقد أجيز توجيهه إلى العراق فيصبح سيفا مصلتا على رقبة كل من يلجأ الى الاعتداء أو استخدام للقوة . ولا يعنى ذلك اسرائيل فحسب بل يمكن أن قيد ذلك إلى القوى العظمى .

٥ - تعاظمت الأفكار والمشروعات الخاصة بالأمن الجماعى الأمر الذى تبلور بوضوح فى اتفاقية باريس الأخيرة للأمن الأوربى والذى ورد ضمن الأفكار المعلنة بالبيان المشترك لقمة هلسنكى عندما يتحدث عن خلق هياكل إقليمية لأمن المنطقة .

ثانيا : بالنسبة للاتحاد السوفيتى :

١ - كما سبق الاشارة فقد كانت لبيروسترويكا جورباتشوف ومفاهيمها الجديدة اثرها فى متغيرات أوربا والعالم وايضا فى أزمة الخليج .

٢ - كان التردد السوفيتى لمبدأ « الشرعية الدولية » مثيرا للانتباه . يمكن تفسير ذلك فى ضوء سياساته الداخلية تجاه القوميات المتمردة والجمهوريات المتجهة للاستقلال النسبى أو الانفصال النهائى . وفى هذا الصدد يقوم تعامل الحكومة المركزية فى موسكو مع تلك الحركات الاستقلالية على أساس مبدأ الشرعية . بمعنى أنها تقبل التعامل الطبيعى معها طالما تمسكت باطار الشرعية بينما لا تقر لها بأية حقوق قانونية وتلجأ للضغط عليها أو الصدام معها اذا ما تمردت على أحكام الاتفاقيات أو الاجراءات الدستورية الخ ..

وبالتالى يكون لموسكو أن تتمسك تجاهها بمبدأ الشرعية

(كمثال لذلك حالة لجوئها بالشكوى للأمم المتحدة) من هذا المنطلق يمكن تفسير أسلوب تعامل موسكو مع دول البلطيق وأيضا الموقف الأمريكى من المشكلة .

٣ - كذلك يمكن تفسير عديد من المنطلقات والمواقف السوفيتية الجديدة فى ضوء الأوضاع الداخلية بعد تولى جورباتشوف الحكم واتجاهه لتحرير اقتصاد بلاده من الأعباء الباهظة للتسليح النووى وللقوات السوفيتية الضخمة بأراضيه وخارجها بالاضافة للمعونات الخارجية التى يلتزم بتقديمها لحلفائه بأوربا الشرقية والعالم الثالث الخ .. (وذلك بالمقارنة للولايات المتحدة التى قد تتحمل مثل هذه الاعباء ولكن يقابلها موارد ضخمة وصادرات متزايدة ونظام اقتصادى عالمى يقوم على الدولار وجهاز مصرفى يمتص الأرصدة من العالم الثالث ويعيدها اليه فى شكل قروض وفوائد)

٤ - ودون استطراد فالاتحاد السوفيتى والرئيس جورباتشوف كان عاملا رئيسيا فى تقويض النظام السياسى العالمى القديم والسعى لاقامة نظام جديد يقيم مناخا للوفاق والسلام والتعاون بما يسمح له بتحقيق تطلعاته الجديدة التى تتفق مع حلم ديجول القديم اى أوربا من الاطلنطى الى الأورال .

لذلك ورغم العلاقات الخاصة بين موسكو وبغداد فجورباتشوف لم يكن يسمح للعراق أو لغيره أن يفسد بمغامراته حلم البيت الأوربى المشترك (وقد صرح أنه يمكن أن يتسع كي يشمل الولايت المتحدة وكندا أو يرتبط بها) .

ثالثا : بالنسبة لفرنسا والمجموعة الأوربية :

١ - أظهرت المتغيرات العالمية الأخيرة فى أوربا والخليج تقاربا مطردا بين فرنسا ودول المجموعة الأوربية وبين الاتحاد السوفيتى . وفيما عدا بريطانيا أثناء رئاسة تاتشر للوزارة البريطانية فدول القارة بوجه عام تعتمد على بترول الشرق الأوسط وتتفق مع الاتحاد السوفيتى فى تغليب حل أزمة الخليج سلما . وغنى عن البيان ما لحق الاقتصاد الأوربى من أضرار نتيجة لتضاعف أسعار البترول منذ بداية الأزمة . ولم يرحب برفع الأسعار سوى بعض دوائر أمريكية لها صلاتها بملوك البترول . كما أن نشوب حرب بالخليج وما تؤدى اليه من احتمالات لتدمير لمصادر البترول وعدم استقرار بالمنطقة أمر له اثره الأكيد على انتظام تدفق البترول إلى أوربا .

٢ - ومن جهة أخرى بدا واضحا مدى التجاوب الأوربى تجاه الاتحاد السوفيتى خلال أزمته الاقتصادية الحالية التى تفاقمت بنقص حاد فى المواد الغذائية فى مطلع فصل الشتاء .

كما قد يضاف إلى رصيد الاتحاد السوفيتى ورئيسة جورباتشوف لدى حكومات وشعوب المجموعة الأوربية الدور السوفيتى فى تقارب أوربا الشرقية مع الغرب وفى تيسير قيام وحدة المانيا .

٣ - هذه العوامل وغيرها كان لها اثرها فى تقارب تدريجى وتلقائى بين موسكو والمجموعة الأوربية وفى مزيد من احتمالات التلاقى مستقبلا مما يعطى دفعة لحلم « البيت الأوربى المشترك » . وكما سبق الاشارة فقد بدا أحيانا أن المواقف الفرنسية فى أزمة الخليج أكثر تقاربا والتحاما مع المواقف السوفيتية منها إلى المواقف الأمريكية .

بل ان المستشار هيلموت كول المعروف بصلاته الطيبة بواشنطن وارتباطاته مع السياسة الأمريكية قد أبدى خلال الفترة الأخيرة من الأزمة تشجيعا على حلها سلميا وعدم الاندفاع نحو الخيار العسكرى .

رابعا : بالنسبة للولايات المتحدة :

١ - يوضح العرض السابق للمواقف الأمريكية مدى التطور الذى لحقها فى سعيها للحصول على غطاء الشرعية الدولية لسياستها بالخليج . فرغم النجاح الفريد الذى حققته سياستها اعلاميا بداية ثم اقتصاديا (تجميد الأرصدة ومشاركة دول الخليج فى تكاليف العمليات) .. ورغم الحشد البحرى والبرى والجوى للقوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات مما لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الثانية .. رغم ذلك كله حرصت واشنطن على توفير الغطاء القانونى لتحركاتها السياسية والعسكرية . ومن ثم كان اهتمامها بالمساندة السوفيتية لسياستها وقبول تحفظاته ببذل الجهود السلمية وبالعمل باطار الأمم المتحدة مما سبق التنويه عنه تفصيلا ومما دعم مركز الرئيس الأمريكى وسياسته داخليا وخارجيا .

ولا شك أن ذلك يعد تحولا عن أساليبها السابقة فى الاجراءات العسكرية المنفردة وما كانت تسميه بسياسة العصا الغليظة وقد بد هذا وذاك فى أمثلة كفيتنام وطرابلس وبنغازى وجرينادا وبنما .

٢ - المتغيرات السياسية فى أوربا والمشكلات الاقتصادية للولايات المتحدة الداخلية والخارجية (آخرها مع مؤتمر منظمة الجات ببروكسل وقبلها مع اليابان وغيرها) .. تلك عوامل مؤثرة قطعا فى المركز الحالى المتميز للولايات المتحدة بموجب النظام السياسى والاقتصادى العالمى وقد يكون بداية العد التنازلى لسطوة أمريكا وهيمنتها على مقدرات الأمور فى أوربا والعالم الثالث . وذلك أمر يزداد تبلورا مع اتمام الوحدة الألمانية ومع أوربا الموحدة

المرتقبة ومع التقارب السوفيتي الأوربي .
٣ ـ تتعرض مصداقية السياسة الأمريكية لاختبار يصعب التكهن بنتائجه وان كان لا خلاف حول اتجاهها لاتخاذ صيغة جديدة لتعاملها مع المشكلات العالمية والاقليمية الحيوية .

خامسا : على المستوى القومي والاقليمي :

١ ـ أوضحت الأحداث الأخيرة عدم مواكبة التحرك السياسي بالوطن العربي مع المتغيرات العالمية وعدم استيعاب النظام العربي القائم لمضمون هذه المستجدات وما تفرضه على النظم العربية لصالح الأهداف المصيرية بعيدة المدى لشعوب الوطن العربي .

٢ ـ بغض النظر عن كافة الشعارات وما صاحبها من رتوش وتجميل فأزمة الخليج أساسا بدايتها مع أزمة الأنظمة ذاتها .

٣ ـ وبكل المعايير لا يمكن تجاهل أن هذه الأزمة فجرت هذه المشكلات الأساسية على نطاق واسع . وإذ تؤكد أهمية وضرورة العمل لبناء نظام قومي عربي فذلك يأتي مشروطا بضرورة اتساقه مع المتغيرات العالمية ثم مع تدعيم الديمقراطية داخليا بحيث تكون أية ارتباطات قومية كهدف وتطبيق تعبيرا عن المصالح المباشرة لشعوب الوطن العربي وتطلعاتها المستقبلية .

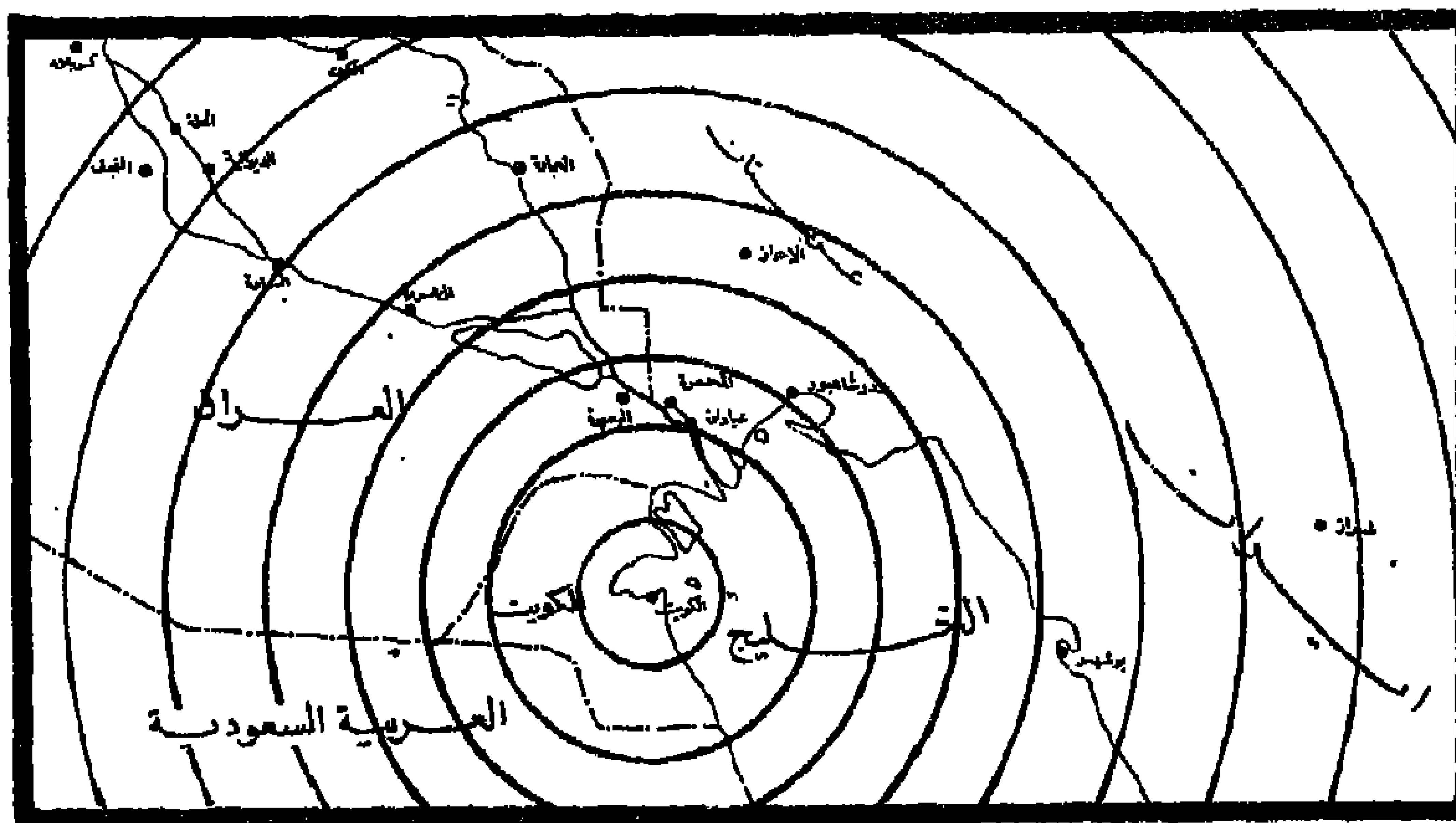
٤ ـ كما أن من أهم ما فجرته أزمة الخليج إحياء القضية الفلسطينية على المستوى الدولي أو بالأحرى تسخينها (خاصة بعد أحداث القدس) . ورغم ما يثار نظريا عن الارتباط بين الأزمتين فقد أصبح مفترضا على المستوى الدولي والقومي أن هناك التزاما قانونيا (أو معنويا) على الولايات المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ اجراءات للردع ضد اسرائيل بعد ماأثار مثل هذا الاجماع على تطبيقها ضد العراق .

٥ ـ يأتي أيضا في مقدمة مشكلات النزاع العربي الاسرائيلي التي فجرتها أزمة الخليج ما ووجه به العراق بصدد تقدمه التكنولوجي في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ويقال احتمالات تصنيعه القنبلة الذرية خلال فترة محدودة ؟ ! .. ومن المثار امريكيا حاليا أنه اذا تمت تسوية أزمة الخليج سلما أم حربا فمن الضروري دراسة وسائل إنهاء مصادر هذه التهديدات .

هذا في الوقت الذي أعلن فيه رئيس دولة اسرائيل عن امتلاك اسرائيل للقنبلة النووية وضاع هذا الاعلان الرسمي من مسئول اسرائيلي كبير في غمرة أحداث الخليج .

وبذلك سيصبح من الضروري بعد الأزمة بحث مشروع الرئيس مبارك لاخلاء المنطقة من أسلحة الدمار .

٦ ـ أخيرا وليس آخرا تأتي بعد انهاء هذه الأزمة مشكلة أمن المنطقة في ضوء ما يسود العالم الآن من فكرة الأمن الجماعي خاصة بعد مؤتمر باريس الأخير . وقد جاء بيان قمة هلسنكي مثيرا لاقامة هياكل اقليمية لأمن المنطقة . وتردد بعد ذلك ما يفهم امكان امتداد ذلك امتداد ذلك لدول كتركيا وايران وباكستان بل واسرائيل . ورغم عدم وضوح الفكرة للآن فمن المسلم به أنه سواء الدول العربية المعادية للوجود الأجنبي بالمنطقة أم المتحالفة بالخليج فإنها جميعها وفي مقدمتها (مصر وسوريا) ترفض مبدئيا وبصورة قاطعة استمرار أي شكل تواجد الأجنبي بعد الأزمة .□



[١١]

مجلس الأمن الدولى .. وإدارة أزمة الخليج

أحمد يوسف القرعى

عمل مجلس الأمن منذ الغزو العراقى للكويت وتفاقم أزمة الخليج بتماسك واتساق ، وفى الوقت نفسه بطريقة مسئولة ومتزنة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا فى تفسيره الحديث الذى يعيد لمجلس الأمن حقوقه وسلطاته الأصلية . وكانت سلطة المجلس بشأن حفظ السلام (وهى مهمته الأساسية) قد تحولت الى الجمعية العامة طوال حقبة الحرب الباردة منذ صدور قرار الاتحاد من أجل السلام « ٣ نوفمبر ١٩٥٠ » بشأن مشكلة كوريا ، وعجز مجلس الأمن فى المراحل السابقة عن النهوض بمسئوليته فى حفظ السلم والأمن الدوليين حيث لم يتحقق فى كثير من الأزمات إجماع الدول الخمس دائمة العضوية .

وفى اطار الوفاق الدولى الحالى وفى ظل التفسير الواسع لميثاق المنظمة والحد من استخدام حق الفيتو يمارس مجلس الأمن دورا جديدا لم يمارسه منذ انشاء المنظمة عام ١٩٤٥ . ومما يعزز عمل المجلس المشاورات المكثفة التى تجرى فيما بين دوله بصفة عامة وفيما بين الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية بصفة خاصة ، واقتضت هذه المشاورات أحيانا من الرئيس الأمريكى بوش ووزير خارجيته بيكر القيام بجولات فى عواصم الدول المعنية لتعزيز الاجماع حول بلورة موقف دولى موحد فى مواجهة الرفض العراقى لقرارات مجلس الأمن .

نشبت أزمة الخليج وكانت عضوية المجلس مشكلة من الدول الخمس الدائمة (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتى ـ بريطانيا ـ فرنسا ـ الصين) ورومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، كوبا ، اليمن ، كندا ، كولومبيا ، اثيوبيا ، فنلندا ، ماليزيا . ومن المقرر أن تنتهى عضوية الدول الخمس الأخيرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ وتبدأ مع أول يناير ١٩٩١ ولمدة سنتين عضوية كل من الهند ، زيمبابوى ، اكوادور ، النمسا ، بلجيكا .

ووفقا لنظام رئاسة المجلس بالتناوب فى كل شهر للدول الاعضاء وبحسب الترتيب الأبجدى الانجليزى لأسماء الدول الاعضاء فى المجلس ، فقد تولى رئاسة المجلس منذ نشوب أزمة الخليج كل من مندوب رومانيا « أغسطس

١٩٩٠ »، مندوب الاتحاد السوفيتي « سبتمبر ١٩٩٠ »، مندوب بريطانيا « اكتوبر ١٩٩٠ »، مندوب الولايات المتحدة « نوفمبر ١٩٩٠ »، ومندوب اليمن « ديسمبر ١٩٩٠ » .

وبعد ساعات قليلة من وقوع الغزو العراقي للكويت أصدر مجلس الأمن قراره الأول بشأن الغزو « رقم ٦٦٠ في ٣/٢ اغسطس ١٩٩٠ » مقررا وجود خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي ، ويعني هذا ان المجلس تصرف منذ قراره الأول بشأن الأزمة وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الذى ينص على صلاحية مجلس الأمن في الحالات القصوى القيام بعمليات عسكرية برية وبحرية وجوية طالما كان ذلك ضروريا لحفظ أو اعادة السلام والأمن الدوليين . ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة تحت عنوان (الاعمال المتعلقة بتهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان).

ويعني هذا أيضا ان مجلس الأمن منذ قراره الأول بشأن الغزو العراقي للكويت أدار الأزمة بأحكام الفصل السابع وبمنهج نظام الأمن الجماعي وتدابيره لمواجهة الغزو ، ويعطي نظام الأمن الجماعي سلطات فعالة للمجلس لكفالة حماية النظام الدولي ومنع أية محاولة للاخلال به أو لتهديد السلم . واصدر المجلس في هذا الشأن اثنى عشر قرارا فيما بين ٢ اغسطس ، ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ . وتضمنت هذه القرارات عددا من التدابير الوقتية والتدابير غير العسكرية والتهديد بالتدابير العسكرية .

التدابير الوقتية .. ومسئوليات العراق :

وتحدثت المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة عن طبيعة هذه التدابير التي تستهدف منع تفاقم الموقف ، والتدابير التى اتخذها مجلس الأمن بهذا الشأن حملت العراق خمس مسئوليات رئيسية :

أولا : مطالبة العراق بسحب جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط الى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى أول أغسطس ١٩٩٠ « المادة الثانية من القرار الأول لمجلس الأمن رقم ٦٦٠ والصادر بعد الغزو العراقي للكويت بساعات قليلة ».

وتصميما من مجلس الأمن على انهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له وعلى اعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية ، أشار القرار الثانى لمجلس الأمن « رقم ٦٦١ ـ ٦ اغسطس ١٩٩٠ » فى فقرته الأولى الى أن العراق لم يمتثل للقرار ٦٦٠ واغتصب سلطة الحكومة الشرعية فى الكويت وقرر المجلس عددا من التدابير الاقتصادية لمواجهة هذا الاغتصاب .

وفور اعلان بغداد فى ٨ أغسطس ١٩٩٠ قرار ضم الكويت أسرع مجلس الأمن باصدار قراره ٦٦٢ فى اليوم التالى وأشار الى بالغ جزعه لهذه الخطوة وطالب مرة أخرى بأن يسحب العراق فورا وبدون أى قيد أو شرط جميع قواته الى المواقع التى كانت تتواجد فيها فى أول اغسطس ١٩٩٠ . وأكدت قرارات مجلس الأمن التالية مسئولية العراق بهذا الصدد ، كما أدانت ايضا معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما فى ذلك التدابير الرامية الى إرغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات فى الكويت انتهاكا للقانون الدولى « من القرار ٦٧٠ ـ ٢٥ سبتمبر ١٩٩٠ ».

ثانيا : أن يبدأ العراق فورا فى مفاوضات مكثفة مع الكويت لحل خلافاتهما « من القرار ٦٦٠ » ولعدم امتثال العراق بدعوة مجلس الأمن بالبدء فورا فى المفاوضات فان مجلس الأمن بدأ من القرار الثانى « رقم ٦٦١ » بفرض جزاءات على العراق بدأت بالحظر التجارى والمالى ثم الحصار البحرى والجوى والبرى كما تم تشكيل لجنة لمباشرة العقوبات المفروضة على العراق .

ومسئولية المفاوضات كما وردت فى القرار جاءت تالية لمسئولية الانسحاب الفورى فى ترتيب مقصود وهذا يؤكد انه لا مفاوضات إلا بعد الانسحاب العراقى الكامل من الاراضى الكويتية .

ثالثا : ان يلغى العراق اجراءاته بشأن ضم الكويت « من القرار ٦٦٢ » وأكد مجلس الأمن فى هذا القرار أن الضم بأى شكل من الاشكال وبأية ذريعة ليست له صلاحية قانونية ويعتبر لاغيا وباطلا وطلب مجلس الأمن من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بذلك الضم والامتناع عن اتخاذ أى اجراء أو الاقدام على أية معاملات قد تفسر على انها اعتراف غير مباشر بالضم .

رابعا : أن يسمح العراق بخروج رعايا الدول الأخرى من الكويت والعراق على الفور وان يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا « القرار ٦٦٤ » وألا يتخذ العراق أى اجراء يكون من شأنه تعريض سلامة وأمن أو صحة هؤلاء الرعايا للخطر .

وحمل القرار ٦٦٦ « ١٣ سبتمبر ١٩٩٠ » العراق المسئولية الكاملة فى هذا الشأن بموجب القانون الانسانى الدولى بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة حيثما انطبق ذلك .

وأكد القرار ٦٦٧ مسئولية العراق مسئولية كاملة عن أى استخدام للضغط على الرعايا الأجانب أو ضد أية بعثة دبلوماسية أو قنصلية فى الكويت أو ضد افرادها . وطالب القرار ٦٧٤ « ٢٩ اكتوبر » العراق بأن يقوم فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت

والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية .

خامسا : ان تلغى حكومة العراق أوامرها باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وبسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات وان تمتنع عن القيام بأى من هذه الأعمال فى المستقبل « من القرار ٦٦٣ ، القرار ٦٦٤ »، وطالب القرار ٦٧٤ « ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ » العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورخاء موظفى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها فى الكويت والعراق وعدم اتخاذ أى اجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها بما فى ذلك امكانية الاتصال بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم والغاء أوامره باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

□□□

وإذا كانت المسئوليات الثلاث الأولى « الانسحاب الفورى - اجراء المفاوضات مع الكويت - إلغاء اجراءات ضم الكويت » تندرج تحت مبادىء القانون الدولى العام فان المسئولية الرابعة « الخاصة بالافراج عن الرهائن » تندرج تحت مبادىء القانون الانسانى الدولى بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة خاصة وقد أكد مجلس الأمن أن هذه الاتفاقية تنطبق على الكويت وأن العراق بوصفه طرفا متعاقدا أساسيا فى الاتفاقية ، ملزم بالامتثال لجميع أحكامها وهو مسئول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التى يرتكبها . أما المسئولية الخامسة « الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية » فتقع تحت طائلة اتفاقيتى فيينا المؤرختين فى ١٨ أبريل ١٩٦١ بشأن العلاقات الدبلوماسية و ٢٤ أبريل ١٩٦٣ بشأن العلاقات القنصلية اللتين يشترك العراق طرفا فى كل منهما .

ومثل هذه المسئوليات الخمس يتمسك المجتمع الدولى بمضمونها وجوهرها وحرفيتها ولايجوز وفقا لطبيعة قرارات مجلس الأمن التنازل عن بعضها أو التفاوض حول مدلولاتها فهى مسئوليات متكاملة وان وردت فى نصوص اثنى عشر قرارا لمجلس الأمن .

هذا وقد وردت هذه المسئوليات الخمس فى قرارات مجلس الأمن مقرونة بالادانة الكاملة للنظام العراقى وجاءت عبارات الادانة قوية فى صياغتها ، وتجدر الاشارة الى عدد من هذه العبارات :

- الغزو العراقى للكويت خرق للسلم والأمن الدوليين .
- اغتصب العراق سلطة الحكومة الشرعية فى الكويت .
- يشعر مجلس الأمن بالسخط للانتهاكات الخطيرة من جانب العراق .
- اجراءات العراق تشكل أعمالا عدوانية وانتهاكا صارخا لالتزاماته الدولية .

التدابير غير العسكرية :

وهى التدابير التى لاتتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن . وبشأن مواجهة أزمة الخليج يمكن القول أن المجلس قد أحيا هذه التدابير من خلال فرض عدد من الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية على العراق . وكانت سلطة مجلس الأمن فى فرض مثل هذه الجزاءات كما رسمها الميثاق قد تقلصت طوال حقبة الحرب الباردة ، وبالتالى انفردت الجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها بفرض مثل هذه الجزاءات بحرية أكبر طوال العقود الأربعة الأخيرة .

ومثل هذه التدابير غير العسكرية وان كانت بمثابة جزاءات على العراق ، فانها فى نفس الوقت تعد مسئوليات دولية على كافة دول المجتمع الدولى للعمل بها لمواجهة الغزو العراقى . وانطلاقا من هذا المفهوم يمكن صياغة مثل هذه التدابير أو الجزاءات فيما يلى :

- **عدم الاعتراف السياسى** ومطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بضم العراق للكويت والامتناع عن اتخاذ اى اجراء أو الاقدام على أية معاملات قد تفسر على انها اعتراف غير مباشر بالضم « من القرار ٦٦٢ » .
- **الحظر التجارى** : وذلك بالامتناع عن استيراد أى من السلع أو المنتجات التى يكون مصدرها العراق أو الكويت والامتناع عن أية عمليات بيع أو توريد لأية سلع أو منتجات بما فى ذلك أية معدات عسكرية وذلك الى أى شخص أو هيئة فى العراق أو الكويت « من القرار ٦٦١ » .
- **الحظر المالى** : وذلك بامتناع جميع الدول ورعاياها عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة فى العراق أو الكويت « من القرار ٦٦١ ، ٦٧٠ ».
- **تجميد الأصول العراقية** : وحماية الأصول التى تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة فى اقليمها وتقديم تقارير بشأن هذه الأصول الى لجنة مجلس الأمن « من القرار ٦٧٠ » .
- **الحصار البحرى** : وذلك بأن تقوم الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت والتى تنشىء قوات بحرية فى المنطقة باتخاذ التدابير التى تتناسب مع الظروف المتغيرة وحسب الضرورة فى اطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية

تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن والتى ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ « من القرار ٦٦٥ » .

ـ الحظر الجوى : وذلك بألا تسمح جميع الدول لأية طائرة بأن تقلع من اقليمها اذا كانت تحمل أية شحنة الى العراق أو الكويت أو منهما عدا الأغذية فى الظروف الانسانية ، وألا تسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر ان تهبط فى العراق أو الكويت أيا كانت الدولة المسجلة فيها بالمرور فوق اقليمها مالم تهبط هذه الطائرة فى مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود أية شحنة على متنها تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن « من القرار ٦٥٠ ».

ـ تسجيل التعويضات : وذلك بدعوة الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها بجبر الضرر أو التعويض المادى بغية وضع ماقد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولى .

هذا وقد طلب مجلس الأمن اكثر من مرة فى قراراته ان تلتزم جميع الدول بمثل هذه المسئوليات وتضمن الامتثال الصارم والكامل للاجراءات التى تترتب عليها فى مواجهة الغزو العراقى للكويت .

تدابير التهديد بالخيار العسكرى :

فى مواجهة الغزو العراقى للكويت وأمام تعنت الرئيس العراقى صدام ، توصل مجلس الأمن الى اسلوب التهديد بالخيار العسكرى منذ وقت مبكر ، حيث يفهم من مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٥ « ٢٥ اغسطس » جواز استخدام القوة فى اطار إحكام حلقات الحصار البحرى حول العراق ، فقد خول القرار الدول الأعضاء التى تتعاون مع حكومة الكويت استخدام الاجراءات الضرورية لتطبيق الحصار على العراق ، وطلب القرار صراحة من الدول المعنية والتى تنشىء قوات بحرية فى المنطقة ان تتخذ من التدابير مايتناسب مع الظروف المحددة وحسب الضرورة فى اطار سلطة مجلس الأمن لايقاف جميع عمليات الشحن البحرى القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن « والتى نص عليها القرار ٦٦٠ فى ٣ اغسطس » .

كما أباح القرار نفسه « رقم ٦٦٥ » للدول المعنية ان تنسق أعمالها لتنفيذ هذا القرار على أن تستخدم بالشكل المناسب آليات لجنة الاركان العسكرية التابعة للمجلس .

ولم يكن القرار تخويلا مطلقا لاستخدام القوة بدون تمييز فقد حددت فقراته استخدام الحظر للتأكد من حمولات السفن والحد الأدنى لاستخدام القوة وان هذا الاجراء لايتخذ إلا اذا دعت الضرورة الى ذلك .

وأمام تداعى الأحداث ورفض العراق الانسحاب من الكويت جاء القرار ٦٧٨ « ٢٩ نوفمبر » ليضع الأساس السياسى لامكانية استخدام القوة فى حالة عدم التوصل الى حل سلمى للأزمة قبل ١٥ يناير ١٩٩١ .

ولم يصدر مثل هذا القرار لمجرد التمويه أو التخويف فقط ، لأن المجلس كان قد هيأ منذ البداية عدة تدابير للخيار العسكرى جنبا الى جنب تدابير الخيار السلمى ويمكن رصد تدابير الخيار العسكرى فيما يلى :

ـ احياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة للمجلس .

ـ تخويل الكويت حق الدفاع الفردى والجماعى .

ـ استعانة مجلس الأمن بالدول التى تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية والتى تنشىء قوات بحرية فى المنطقة فى تنفيذ قرارات المجلس .

وبشأن احياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة لمجلس الأمن ، جاءت المبادرة من موسكو التى طالبت باحياء عمل هذه اللجنة وهى احدى لجان مجلس الامن الدائمة واللجان الاخرى هى : لجنة نزع السلاح ، لجنة الخبراء ، لجنة قبول الأعضاء الجدد ، لجنة الاجراءات الجماعية ، وتشبه هذه اللجنة الى حد كبير لجنة الحصار الدولية فى زمن العصبة فكلتاهما تتبع المجلس وان اختلفت طبيعة كل منهما .

وتتألف اللجنة من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم ومن الممكن اشتراك دول أخرى فيما اذا كان الأمر يستدعى ذلك .

واللجنة وان كانت لجنة دائمة إلا أن أعمالها كانت شبه مجمدة طوال حقبة الحرب الباردة وكانت لاتعالج موضوعات أساسية لخلو جدول أعمالها من قضايا رئيسية عدا قيامها ببحث المشاكل الخاصة بعمل القوات الدولية التى تم تشكيلها بقرار من مجلس الأمن .

وتعتبر اللجنة مسئولة أمام مجلس الأمن وتقدم له النصيحة الفنية فى الأمور العسكرية . وتناولت المادتان ٤٦ ، ٤٧ من ميثاق الأمم المتحدة مهام هذه اللجنة حيث تنص المادة ٤٦ على ان الخطط التى يتم تنفيذها باستخدام القوة المسلحة يتخذها مجلس الأمن بالتعاون مع اللجنة العسكرية . وتحدد المادة ٤٧ مهام اللجنة فى تقديم النصح ومساعدة المجلس فى كل المسائل التى تتعلق بالنقاط التالية :

١ ـ المتطلبات العسكرية والتدابير المطلوبة للحفاظ على السلام والأمن .

٢ ـ انتشار وقيادة القوات التى يتم وضعها تحت تصرف مجلس الأمن .

٣ ـ وضع القواعد وتنظيم التسليح بما فى ذلك نزع السلاح وتكون هذه اللجنة مسئولة ايضا أمام مجلس

الأمن للتوجيه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة تكون تحت تصرفه .

وجاءت دعوة رئيس الوفد السوفيتي في مجلس الأمن في ١٠ اغسطس الماضى بدعوة اللجنة لبحث ازمة الخليج طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . وهذا الاجراء لم يسبق له أن تم في أية أزمة دولية .

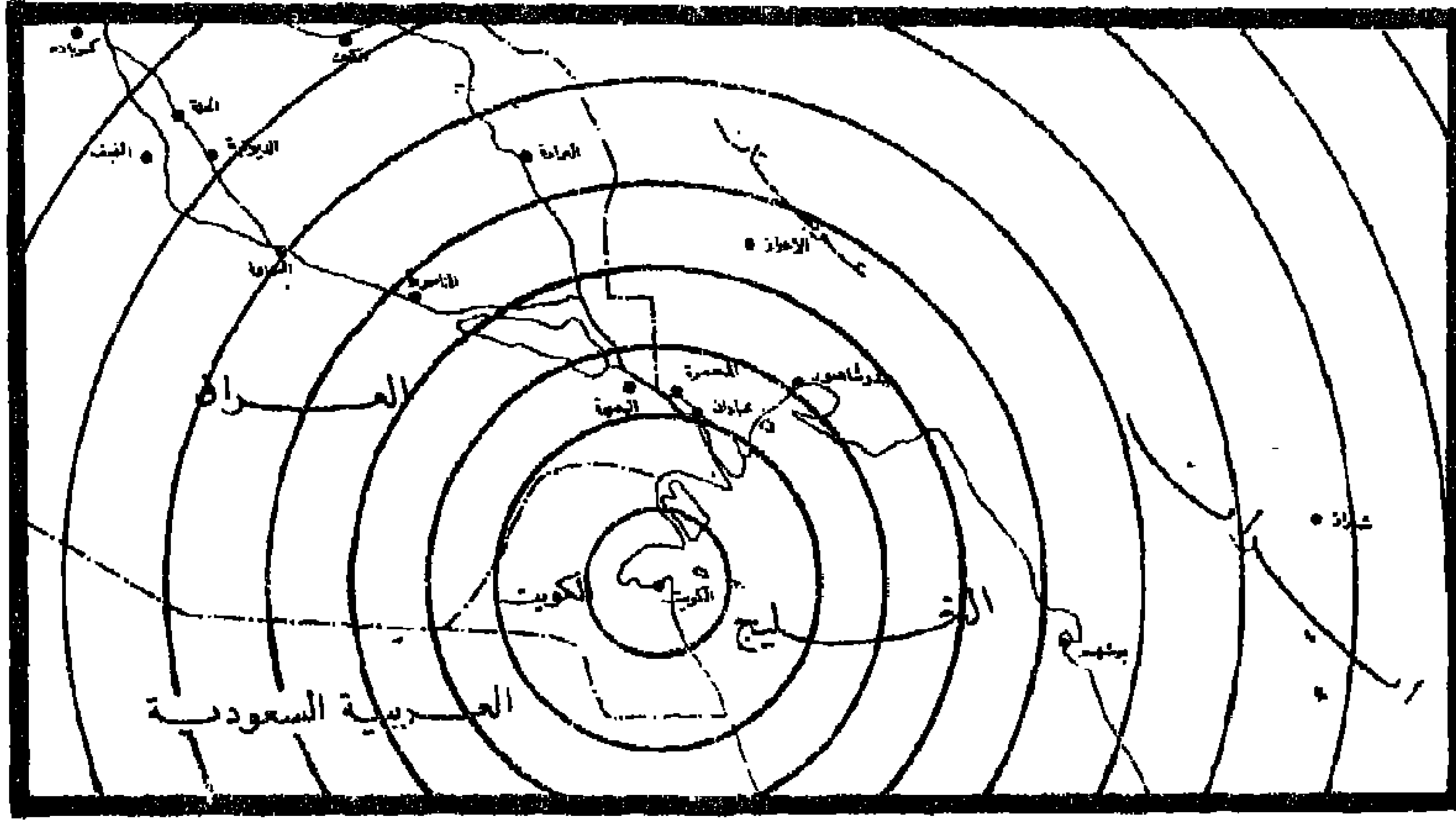
وبعد هذه المبادرة السوفيتية اجتمع ممثلو الدول الخمس دائمة العضوية في ١٧ اغسطس في اجتماع غير مسبوق اشترك فيه المستشارون العسكريون لهذه الدول تناولوا فيه مقترحات تنسيق أنشطة البحرية في الخليج ومنها تبادل المعلومات واسناد مهام محددة لقطع بحرية معينة في الخليج مستقبلا . ثم بدأت اللجنة تشارك في كثير من المداولات التى تجرى بين الخمس الكبار في مجلس الأمن حتى صدور قرار مجلس الأمن في ٢٩ نوفمبر الماضى والذى حسم الخيار العسكرى في اطار توقيت معين « منتصف يناير » .

ونذكر ايضا من تدابير الخيار العسكرى تخويل الكويت حق الدفاع الفردى والجماعى حيث خول مجلس الأمن الكويت هذا الحق في مواجهة الغزو العراقى تطبيقا مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذى أباح أنواعا من الحروب التى تقوم لردع العدوان وشجبه عن طريق نظام الأمن الجماعى للأمم المتحدة « الفصل السابع من الميثاق » وحق الدول فرادى وجماعات في الدفاع عن النفس الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولى « مادة ٥١ من الميثاق ».

وعزز المجلس تخويل الكويت حق الدفاع الفردى والجماعى بتصميم المجلس على انهاء احتلال الكويت واستعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية « راجع على سبيل المثال ديباجة القرار ٦٦٢ » .

أما بشأن استعانة مجلس الأمن بالدول التى تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية « والتى تنشىء قوات بحرية في المنطقة » في تنفيذ قرارات المجلس فان مخاطبة مجلس الأمن لهذه الدول يكسب قوات هذه الدول شرعية دولية ويعد ايضا من تدابير الخيار العسكرى للمجلس حيث يمكن ان يتم وضع مثل هذه القوات تحت اشراف الأمم المتحدة في خطوة قادمة اذا ماقرر المجلس حسم الأزمة بالخيار العسكرى بعد ١٥ يناير ١٩٩١ .

ومثل هذه الخطوة تقتضى قرارا تفصيليا من مجلس الأمن حيث تنص المادة ٤٣ على تعهد الدول الأعضاء بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين .□



[١٢] أزمة العمالة المصرية العائدة

د . إيهاب عزالدين نديم

ترتب على الغزو العراقى للكويت مجموعة كبيرة من الآثار السلبية المباشرة تمثل أهمها فى نقص مصادر الموارد المصرية من النقد الأجنبى نتيجة إنكماش حركة السياحة والتحويلات ورسوم المرور بقناة السويس ، هذا فضلا عن العديد من الآثار السلبية غير المباشرة مثل تزايد معدلات البطالة والتضخم وعجز الموازنة العامة . وإذا كانت هذه هى أهم الانعكاسات السلبية على الموارد المالية ، فإن انعكاسات الأزمة على الموارد البشرية كانت أشد قسوة وأكثر خطورة وقد تمثلت فى ظاهرة « العمالة المصرية العائدة » . ويتركز إهتمامنا على تحليل الجوانب الاقتصادية لهذه الظاهرة للتعرف على أبعادها وأهم النتائج المترتبة عليها وأخيرا نتعرض الى المحاور الرئيسية للاستراتيجية المقترحة لمواجهة هذه المشكلة .

أولا : الأبعاد الأساسية لظاهرة « العمالة المصرية العائدة » :

من المهم أن نقرر فى البداية أن « العمالة المصرية العائدة » ما هى فى واقع الأمر سوى مرحلة تالية « لعمالة مصرية مهاجرة » وبالتالى فإن التفسير العلمى السليم للظاهرة الحالية وما ترتب عليها من آثار يقتضى إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة وإنماطها فى العقود السابقة .

ففى خلال فترة الستينات ظهرت موجات محدودة من الهجرة الى بعض الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والبرازيل . وكانت حركات الهجرة فى ذلك الوقت من نوع « الهجرة الدائمة » . ولكن بعد عام ١٩٧٣ حدثت الطفرة الكبرى لحركة الهجرة المصرية وكانت من نوع « الهجرة المؤقتة » المتجهة إلى البلاد العربية النفطية حيث كان النفط هو المحرك الأساسى لحركات الهجرة منذ ذلك التاريخ . وهكذا إتخذت هجرة العمالة المصرية ـ خلال السبعينات ـ أبعادا جديدة ليس فقط من حيث الكم ولكن أيضا من حيث الهيكل والخصائص . ويلاحظ أن هذه الحركة المهاجرة قد تمت بصورة عشوائية غير مدروسة ، الأمر الذى كان له أبلغ الأثر على سوق العمل المصرية نتيجة خروج العمالة وأيضا عند عودتها المفاجئة .

ويمكن التمييز عامة بين ثلاث مراحل لحركة العمالة المصرية .

الأولى : قبل السبعينات ـ وتمثل مرحلة النمو التدريجى ـ فلم يعانى الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة من ضغوط إقتصادية ملحوظة وبالتالى تضاءلت عوامل الطرد للعمالة المصرية فى الوقت الذى ضعفت فيه قوى الجذب فى المنطقة العربية .

أما المرحلة الثانية : ويطلق عليها مرحلة الطفرة النفطية

(١٩٧٣ ـ ١٩٨٣) فقد إشتدت خلالها قوة الطرد من مصر وقوة الجذب الى الدول العربية النفطية . فعلى الصعيد المحلى إرتفعت معدلات التضخم فى مصر من ٢,٦٪ فى الستينات الى حوالى ١١٪ فى السبعينات وتعدت ٢٥٪ فى الثمانينات . كذلك تزايدت نسب البطالة من ٢,٢٪ الى ٧,٧٪ ثم إلى حوالى ١٤٪ خلال العقود الثلاثة على التوالى . كما إتجهت معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى نحو التناقص من متوسط ٩٪ فى السبعينات الى متوسط ٤٪ فى الثمانينات . وهكذا إشتدت عوامل الطرد للعمالة المصرية فى الوقت الذى قويت فيه عوامل الجذب فى دول النفط بسبب « فورة النفط » بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وهكذا شهدت المرحلة الثانية أكبر تدفق بشرى للعمالة المصرية . ولايمكن إغفال دور الحكومة المصرية فى تشجيع حركة الهجرة إعتقادا بأن تصدير العمالة هو أنسب الحلول لمواجهة مشكلة البطالة من ناحية ، ومواجهة ندرة رأس المال المادى من خلال تحويلات العمالة المهاجرة من ناحية أخرى .

وتتفق معظم الآراء على أن الآثار السلبية التى ترتبت على عشوائية الهجرة خلال هذه الفترة قد فاقت آثارها الايجابية . فقد عانت العديد من قطاعات الاقتصاد القومى ـ كالزراعة والتشييد والبناء والقطاع الحرفى والتعليم ـ من نقص واضح فى العمالة وبالتالى إرتفاع فى مستوى الأجور والتكلفة مما ساهم فى زيادة معدلات التضخم .

وأخيرا جاءت **المرحلة الثالثة** : مع منتصف الثمانينات . وهى مرحلة « عودة العمالة المصرية » حيث تحولت قوى الجذب إلى المنطقة العربية الى عوامل طرد للعمالة المصرية لعل من أهمها هذه العوامل :

أ ـ الانكماش فى أسواق النفط العربية نتيجة تدهور أسعار البترول وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على فرص التشغيل بهذه الدول .

ب ـ تزايد القوى التنافسية للعمالة الوطنية والآسيوية أمام العمالة المصرية فى أسواق العمل الخليجية .

جـ ـ الظروف السياسية والعسكرية بمنطقة الخليج ـ كإنتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية ، والغزو العراقى للكويت .

لعل أهم ما نستخلصه من العرض السابق أن ظاهرة « عودة العمالة » المصرية المهاجرة ـ الهجرة مؤقتة ـ أمر من المفروض ألا يثير المشاكل والاختلالات إلا فى الحالات التالية :

أ ـ أن تكون هجرة هذه العمالة قد تمت بصورة عشوائية وغير مخططة . وهذا ما تم بالفعل فى مصر منذ أوائل السبعينات حيث نص الدستور المصرى (مادة ٥١) على حق المواطن فى الهجرة الدائمة والمؤقتة ـ وظلت حركات الهجرة تتدفق بلا ضوابط ، أو تنظيم وعندما بدأت حركة هذه الهجرة فى الارتداد والعودة بدأت الدولة فى تنظيم الهجرة (القانون ١١٩ لسنة ١٩٨٢) .

ب ـ الحالة الثانية التى يمكن أن تؤدى فيها الهجرة العائدة إلى مشاكل هى تلك الحالة التى لاتستعد فيها الدولة لاستقبال وإستيعاب العمالة العائدة . وهذا أيضا ما حدث فى مصر حيث تعاملت الحكومة مع الهجرة المؤقتة وكأنها دائمة وحل أبدى لمشكلة البطالة .

جـ ـ أما الحالة الثالثة التى تثير فيها العودة المتاعب والضغوط فهى حالة « العودة المفاجئة » ـ وهذا أيضا ما ينطبق على مصر فى الظروف الأخيرة بعد الغزو العراقى للكويت .

وهذا يتبين لنا ـ فى جميع الأحوال ـ أن عودة العمالة المصرية بعد أزمة الخليج كان فى المتحتم أن يثير المشاكل والأعباء للاقتصاد المصرى .

ثانيا : اهم المشاكل والآثار الاقتصادية الناجمة عن عودة العمالة المصرية :

مثلما سبق القول فإن هناك مجموعة كبيرة من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة والتى تمثلت ـ بصفة أساسية ـ فى نقص الموارد من النقد الأجنبى . وسوف نتعرض فى هذه التحليل الى دراسة الخسائر المترتبة بصورة مباشرة وغير مباشرة بعودة العمالة المصرية والتى يمكن تصورها من خلال ثلاث مراحل لحركة العمالة العائدة ، مرحلة نقل العائدين ، ومرحلة إستقبالهم وأخيرا مرحلة إستيعابهم .

المرحلة الأولى : وهى مرحلة نقل العائدين من الأماكن الطاردة لهم الى ارض الوطن برا وبحرا وجوا . وقد ساهمت العديد من الدول الصديقة فى تحمل نسبة من تكاليف هذه المرحلة والتى قدرتها بعض الدراسات بحوالى ٣٠٠ دولار لنقل الفرد الواحد .

المرحلة الثانية : وهى مرحلة استقبال العائدين وقد ترتب على هذه المرحلة العديد من الأعباء والمشاكل من أهمها

١ ـ مشاكل حصر اعداد العائدين والتعرف على خصائصهم وقد تحملت الأجهزة المصرية المعنية أعباء جساما وتكاليف باهظة للقيام بهذه المهمة .

٢ ـ مشاكل التعرف على حجم خسائر النازحين للتوصل الى تقدير مستحقاتهم تمهيدا لاتخاذ الاجراءات السياسية والدولية اللازمة للمطالبة بها وإستعادتها .

٣ ـ مشاكل العمل على توفير إحتياجات العائدين من سلع وخدمات عاجلة (أغذية ـ ادوية ـ أماكن إقامة مؤقتة ....) خاصة أن معظمهم قد فر تاركا كل أمواله وممتلكاته بدول النزاع .

المرحلة الثالثة : وهى أخطر المراحل ـ وتتمثل فى عملية إستيعاب هذه العمالة فى محاولة لدمجها مع المجتمع المصرى الذى يعانى أساسا من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولعل أهم الآثار المترتبة على هذه المرحلة هى :

١) ـ **زيادة معدلات البطالة** : فمن المعروف أن سوق

العمل فى مصر تعانى منذ سنوات طويلة من إختلالات كمية ونوعية ترتب عليها تزايد معدلات البطالة فى صورتها السافرة والمقنعة . ولاشك أن إضافة ما يقرب من نصف مليون عائد الى هذه السوق - وبصورة فجائية - يزيد من حدة هذه الاختلالات .

أما محاولة إعادة تشغيل نسبة من العائدين بأعمالهم السابقة بالحكومة والقطاع العام فهو أمر يستند فى المقام الأول الى إعتبارات انسانية وإجتماعية ولايعتبر حلا إقتصاديا لأنه يمثل مزيدا من البطالة المقنعة فى هذين القطاعين .

٢) - زيادة التكاليف والأعباء على الموازنة العامة للدولة : وقد قدرت وزارة القوى العاملة والتدريب الأعباء المتوقعة على الموازنة العامة للدولة (١٩٩٠ - ١٩٩١) فى هذا المجال بحوالى ١٨٩ مليون جنيه زيادة فى الأجور السنوية نتيجة عودة العاملين فى الحكومة . هذا عدا نفقات التدريب التحويلى . كذلك قدرت الاستثمارات الاجمالية المطلوبة لتشغيل العمالة العائدة بحوالى ٤ مليار دولار . كما أن هناك زيادة متوقعة فى أعباء الدعم السلعى للمواد الغذائية والبترول نتيجة عودة هذه الأعداد بشكل مفاجىء ودخول ما يزيد عن ١٧ الف سيارة .

٣ - نقص تحويلات المصريين العاملين بالخليج : وقد قدرت وزارة القوى العاملة هذا النقص بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار وذلك على النحو التالى :

- ١٠٠٠ مليون دولار نتيجة توقف تحويلات المصريين العاملين بالعراق وعددهم يقرب من مليون مواطن .
- ٦٦٠ مليون دولار نقص فى تحويلات المصريين العاملين بالكويت وعددهم حوالى ٢٠٠ ألف مواطن .
- ٧٤٠ مليون دولار نقص فى تحويلات المصريين العاملين فى الأردن والسعودية ودول الخليج الأخرى .

٤ - نقص فى حصيلة الضرائب على دخل العاملين بالخارج ويقدر هذا النقص بحوالى ٢٨,٥ مليون جنيه - هذا فضلا عن الانخفاض المتوقع فى حصيلة الموارد من تصاريح العمل والتأمينات الاجتماعية .

٥ - الخسائر الاقتصادية الناجمة عن فقد مدخرات المصريين بدول النزاع والتى تقدر بما يتراوح ما بين ١٢ - ١٥ مليار دولار . هذا فضلا عن خسائر ممتلكاتهم ومستحقات ومكافآت نهاية الخدمة والتى تزيد قيمتها عن عشرة مليارات دولار .

٦ - الزيادة فى الاستثمارات المطلوبة لتوفير الخدمات الأساسية اللازمة للعائدين مثل بناء الفصول وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الأساسية وتقدر هذه الزيادة بحوالى ١٢٥٠ مليون جنيه .

٧ - زيادة معدلات التضخم : فلاشك أن عودة المصريين من الخليج سوف تخلق طلبا جديدا ومفاجئا على مختلف السلع والخدمات . ولما كان عرض هذه السلع والخدمات قليل المرونة فى المدة القصيرة - خاصة بالنسبة للسلع الغذائية - فإن هذا يؤدى بالضرورة الى زيادة حدة التضخم .

وجدير بالذكر أنه فى حالة عدم إمكانية توظيف العمالة العائدة فى مجالات منتجة تضمن زيادة حقيقية فى الانتاج فإن تيار الدخول النقدية الحديث سوف يستمر فى ممارسة آثاره التضخمية فى الاقتصاد المصرى .

وعلى الرغم من تركيز التحليل على الخسائر الناجمة عن عودة العمالة المصرية ، إلا أن هذا لايعنى عدم وجود آثار إيجابية لهذه الظاهرة . فالثروة البشرية العائدة تتضمن عمالة ماهرة ومؤهلة من التخصصات المطلوبة فى سوق العمل فى مصر سواء فى المجال الحرفى أو الزراعى أو فى المجال الخدمى . ولاشك أن التخفيف من حدة الآثار السلبية للعودة وتعظيم الآثار الايجابية لها يتوقف الى حد بعيد على قدرة الاقتصاد المصرى وفعالية السياسات المتبعة فى استيعاب هذه العمالة العائدة بما يساهم فى تخفيض تكلفة الانتاج ويزيد الطاقات الانتاجية للحد من الميول التضخمية ومشاكل البطالة .

ثالثا : المحاور الأساسية للاستراتيجية المقترحة لمواجهة مشكلة العمالة العائدة :

أوضحنا فيما سبق أن قضية العمالة العائدة من الخليج ليست إلا جزء من مشكلة أكبر هى مشكلة استيعاب العمالة العائدة منذ الثمانينات والرصيد المتراكم من المتعطلين من شباب الجامعات والمعاهد المختلفة . ولعل ما يميز فقط جزئية مشكلة العائدين نتيجة أزمة الخليج هو عنصر المفاجأة . لذلك فان السياسات المقترحة لمواجهة الأزمة الأخيرة لايصح أن تتركز فقط على مجموعة الاجراءات العاجلة والمسكنة التى تعمل على امتصاص وقتى لآثار المشكلة - وإنما يجب أن تكون الحلول فى إطار استراتيجية عامة وشاملة ومتكاملة تعتمد على سياسات قصيرة ، ومتوسطة وطويلة الأجل تهدف فى النهاية الى إعادة هيكلية الاقتصاد القومى لبناء قدراته الذاتية القادرة على استيعاب عمالته والاستفادة من ثروته البشرية .

ولن يتسع المقام لتفصيل وتحليل السياسات المختلفة التى تعتمد عليها هذه الاستراتيجية المقترحة ولكننا نكتفى بالاشارة فقط إلى أمرين فى هذا المجال .

[١] أهم الاعتبارات المؤثرة فى عملية استيعاب العمالة العائدة :

نشير فى البداية الى مجموعة من الاعتبارات المؤثرة فى عملية استيعاب العمالة العائدة وذلك حتى يتبين لنا مدى الصعوبات التى قد تواجه هذه العملية ، فاقتراح الحلول أمر يسير ولكن التنفيذ أمر يتوقف على العديد من الاعتبارات من أهمها :

أ - هيكل وخصائص العمالة العائدة :

لاشك أن معرفة خصائص العمالة العائدة أمر هام لتحديد مجالات العمل اللازمة لاستيعابهم ، بل ولتحديد

نوعية وطبيعة السلع والخدمات المطلوبة لهم . وعلى الرغم من أن إجراءات الحصر والتصنيف لاتزال مستمرة إلا أن المؤشرات الأولية للتحليل المهنى للعائدين تشير الى أن حوالى ٩٠٪ من جملة العائدين من الكويت وحوالى ٩٦٪ من العائدين من العراق غير مرتبطين بوظائف بالحكومة والقطاع العام ، وأن أكثر من نصفهم من العمالة العادية والحرفية والزراعية .

ولعل ذلك يؤكد أن ما سوف تستوعبه الحكومة أو القطاع العام هو نسبة ضئيلة للغاية وأن المواجهة الحقيقية للمشكلة تعتمد على السياسات الفعالة لاعادة تدريب وتأهيل وتحويل العمالة العائدة الى انشطة إنتاجية غير حكومية .

ب ـ ظروف سوق العمل فى مصر :

أوضحنا أن سوق العمل فى مصر تعانى من إختلالات كمية ونوعية أدت الى تزايد معدلات البطالة الصريحة والمقنعة . بل أن عدد الداخلين الجدد الى سوق العمل سنويا يساوى وحده جملة عدد العائدين من الخليج (حوالى ٤٥٠ ألف) ـ وهذا يعنى أن مصر تواجه سنويا « تداعيات أزمة الخليج » ولا تستطيع الخطط الاقتصادية استيعاب أكثر من ٣٠٪ من جملة هؤلاء الداخلين الجدد الى سوق العمل علما بأن من يتم تعيينهم لايمثلون فرص عمل جديدة حقيقية بل هم فى واقع الأمر إضافة إلى رصيد البطالة المقنعة . وهكذا يتضح لنا ما تعانيه سوق العمل فى مصر ومدى الصعوبات التى تواجه عملية استيعاب العمالة العائدة بها .

جـ ـ الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى :

أشرنا فيما سبق الى ما يواجه الاقتصاد المصرى من تحديات ومشاكل اقتصادية نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية الأمر الذى انعكس فى صورة تناقص فى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وتزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد الناتج المحلى الاجمالى وتزايد معدلات التضخم والبطالة وتزايد عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة وارتفاع أعباء المديونية الخارجية . ولاشك أن هذه الظروف تحد من القدرات الحالية الحقيقية للاقتصاد المصرى لاستيعاب فائض العمالة بوجه عام ، والعمالة العائدة بوجه خاص .

[٢] اهم المحاور الخاصة بالاستراتيجية المقترحة لمواجهة مشكلة العمالة العائدة :

كثر الحديث والحوار حول السياسات اللازمة لمواجهة مشكلة البطالة . ولاشك أن استيعاب العمالة العائدة من الخليج ـ يدخل فى إطار السياسة العامة للتشغيل . لذا نكتفى بمجرد ذكر محاور العمل الرئيسية فى الآجال المختلفة .

(أ) محاور العمل فى الأجل القصير :

ترتكز سياسات الأجل القصير على اعتبارات اجتماعية وإنسانية وتعد من قبيل الحلول العلاجية المسكنة . وهى تتمثل فى محاولة إعادة توظيف نسبة من العمالة العائدة فى أعمالهم السابقة بالحكومة والقطاع العام . كذلك تعتمد على سياسات التدريب التحويلى للعمالة العائدة لامتصاصها بالأنشطة الانتاجية التى تحتاجها سوق العمل فى مصر .

(ب) محاور العمل فى الأجل المتوسط :

تركز سياسات الأجل المتوسط على خلق وتشغيل الطاقات الانتاجية التى تستوعب العماللعائدة بعد إعادة تأهيلها وتدريبها . ويتم ذلك من خلال :

- تشغيل الطاقات العاطلة فى مختلف المجالات بعد علاج أسباب تعطلها وتعثرها .
- تنمية وتشجيع الأنشطة ذات الكثافة العمالية الكبيرة (المشروعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأسر المنتجة .. إلخ)
- هذا بالاضافة الى دراسة تنمية القطاع غير المنظم وتشجيع إقامة المجتمعات العمرانية المتكاملة الجديدة .

(جـ) محاور العمل فى الأجل الطويل :

إن العلاج الحقيقى لمشاكل الاقتصاد المصرى ـ ومن اهمها مشاكل التنمية البشرية ـ يعتمد أساسا على مجموعة من السياسات المتناسقة والمتكاملة طويلة الأجل تهدف الى إعادة هيكلة الاقتصاد القومى وزيادة طاقاته الانتاجية الذاتية بالتركيز على :

تنمية الموارد البشرية : ويتم ذلك بإصلاح وتطوير سياسات الاستثمار البشرى (تعليم ـ تدريب ـ توعية وإعلام .. إلخ) لتحسين الخصائص السكانية وزيادة الكفاءة الانتاجية للقوة العاملة وربط التعليم والتدريب باحتياجات الخطة .

تنمية الموارد المادية (الطبيعية والمالية) : وذلك برفع كفاءة إستخدام الثروات القومية المتاحة وتهيئة المناخ الملائم لاجتذاب مزيد من الاستثمارات المصرية وغير المصرية للعمل فى اطار إقتصاد مستقر ومتوازن .

ولاشك أن العمل من خلال هذه المحاور سوف يساهم فى علاج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ويعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل فى مصر لاستيعاب البطالة القائمة والعمالة العائدة معا . □

الاستثمارات وحركة رؤوس الأموال العربية خلال الفترة السابقة فاننا نلاحظ انه مع تزايد تدفق الأموال على الدول العربية ترافق معه تزايد حجم الأموال العربية التى تقدم لدول العالم الثالث بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة سواء فى شكل منح ومكونات وقروض حيث ارتفعت هذه الأموال من ١.٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٦.٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ان وصل مجموعها التراكمى من ١٩٨٠/٧٣ الى ٤٣,٥ مليار دولار .

ويمكن القول ان القروض التى قدمت تمثل نسبة ضئيلة لجملة الاستثمارات التى نفذت فى الدول العربية غير النفطية والتى بلغت ٢٠٣ مليارات دولار ، أى نسبة ٧,٤ فى المائة من هذه الاستثمارات ، وبالنسبة للقروض الثنائية المقدمة مباشرة من الحكومات العربية النفطية ومن صناديقها القطرية والتى قدرت بنحو ١٢,٥ مليار دولار تمثل اقل من ٣,٩ فى المائة فقط من مجموع الفوائد الرسمية المتراكمة لاستثمارات الاقطار العربية النفطية الرئيسية فى الخارج ، والتى قدرت بما يزيد على ٣٢٤ مليار دولار فى نفس الفترة .

وبالنسبة للمكونات والمنح الرسمية الثنائية المقدمة من حكومات الاقطار العربية النفطية ومن صناديقها القطرية الى خمس عشرة دولة عربية بلغت جملتها خلال ١٩٨٠/٧٠ نحو ٢٥ مليار دولار منها ٢٢,٥ مليار دولار فى الفترة من ١٩٨٠/٧٤ ، وفى نفس الفترة تدفقت قروض البنوك العربية إلى السوق الدولى ، فبعد ان كانت ٠,٩ مليار دولار عام ١٩٧٧ أصبحت اكثر من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم قفزت فى عامى ٨١ و ١٩٨٢ إلى ٩,١ مليار دولار و٩,٧ مليار دولار على التوالى وفى الفترة من ١٩٨٦/٧٨ قامت المصادف العربية العاملة فى الاسواق الدولية بابرام مجموعة من قروض مصرفية بلغ اجمالها ٤٨ مليار دولار كان نصيب المقترضين العرب ٢١ مليار دولار .

أما المساعدات العربية الانمائية الميسرة للعالم بصفة عامة وصل أعلى معدل لها فى الفترة من ١٩٨٤/٨٠ إلى ٣٢,٧ مليار دولار منها ٣٠,٤ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجى ، الا أنها انخفضت وبصورة حادة لتصل الى ٣,٥ مليار دولار تقريبا عام ١٩٨٧ كان منها ٣,٤ مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجى .

أما بالنسبة لحصة الدول العربية غير النفطية من هذه المساعدات فقد كانت نسبتها ٥٤,٥٪ من اجمالى المساعدات الانمائية العربية ، فى عام ١٩٨٤ حصلت كل من الأردن وسوريا على أعلى نسبة اذ بلغت ١٦٪ لكل دولة على حدة .

وفى عام ١٩٨٤ كانت النسبة ٥٤,٥٪ حصلت سوريا على ١٦,٠٪ كما حصلت الاردن ايضا على ١٦٪ ، ثم تأتى الدول الافريقية فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢٪ ، يليها الدول الاسيوية بنسبة ٢١,٨٪ تليها دول اوروبية وأمريكية بنسبة ١,٥٪ .

وفى الفترة من ١٩٨٧/٨٤ تغير التوزيع الجغرافى لتصبح الدول الاسيوية فى المرتبة الأولى لتحصل على ٢٦,١٪ من اجمالى المساعدات العربية الانمائية يليها الدول الافريقية فى المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٧٪ .

أما عن الاستثمارات العربية البينية الخاصة فى الفترة من ١٩٨٨/٨٥ ، وكما اوردها التقرير الاقتصادى العربى الموحد عام ١٩٨٩ فقد بلغ مجموعها فى عام ١٩٨٥ ، ٣٢٦,٧ مليون دولار تقريبا ، كان نصيب السودان منها ٥١,٨٪ يليه تونس بنسبة ١٨,٧٢٪ والمغرب ٩,٢٪ فى حين كان نصيب مصر ٢,١١٪ .

أما فى عام ١٩٨٨ فبلغت جملة هذه الاستثمارات ١٦٧ مليون دولار ، احتلت مصر المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٩٪ وجاء الغرب فى المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٢١٪ .

بصفة عامة يمكن القول ان الاستثمارات العربية بالخارج مازالت تمثل الثقل الاعظم من جملة الاستثمارات والتى تقدر بـ ٣٤٢ بليون دولار على الرغم مما يحدث فى الاسواق المالية الدولية من انهيارات [خاصة اكتوبر ٨٧ ، اكتوبر ٨٩] ، وتتركز معظم الاستثمارات الخارجية فى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٣٪ ، بريطانيا بنسبة ١٤٪ ، وبلدان اوروبية اخرى بنسبة ٢٠٪ بالاضافة الى اليابان ودول جنوب شرق آسيا بنسبة ١٨٪ ، وصندوق النقد والبنك الدوليين بنسبة ٧,٦٪ ، يتضح من هذا ان نصيب السوق الأمريكية من الاستثمارات الخليجية انخفض من ٢١٪ عام ١٩٨٣ الى اقل من ١٣٪ فى العام الماضى ، وكان ذلك التراجع لصالح الاستثمارات فى اماكن اخرى مثل اليابان .

أما بخصوص المشروعات المشتركة والتى طرحت بكثافة مدى أهميتها طوال السنوات الخمس عشرة الماضية حيث اتخذ عدد من الاجراءات لاقامة وانشاء عدد من المشروعات العربية المشتركة تحت حجة مؤداها « أنه من الصعوبة تحقيق وحدة اقتصادية عربية على مستوى العالم العربى ككل خاصة فى ضوء ميراث التجزئة الذى تركه الاستعمار على الدول العربية » ومن ثم ، وكبديل الوحدة الاقتصادية الكاملة ، أن يتم البدء الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى بالمشروعات العربية المشتركة وذلك لما يمكن ان تلعبه فى تنمية القاعدة الانتاجية العربية كما انها تتيح الفرصة لجمع المدخرات الكامنة فى الاقطار العربية وتعبئتها وتوجيهها نحو مسارات تهدف فى النهاية الى التكامل الاقتصادى العربى .

كما ان لا يقتصر على المدخرات الحكومية فحسب بل ان انشاء هذه المشروعات من شأنه ان يساعد على استقطاب مدخرات القطاع الخاص فى الاقطار العربية النفطية وكذا غير النفطية .

[١٣] تداعيات الأزمة وحركة رؤوس الأموال العربية

سحر سلام

جاء الغزو العراقى للكويت ليضيف ظلالا كثيفة على مستقبل الاستثمارات العربية البينية ، أى تلك التى بين الاقطار العربية وبعضها البعض ، وهو ما يدفعنا الى التساؤل عن ملامح المستقبل لهذه الاستثمارات سواء الموجودة أو المزمع اقامتها - على ضوء اجتياح العراق للكويت - وقبل ان نتعرض لذلك لابد من الوقوف لدراسة موقف الاستثمارات العربية قبل الغزو مباشرة ، واحتمالاتها المستقبلية ومدى فاعليتها ومساهمتها فى تحقيق التنمية العربية المستقلة خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، لاستخلاص عدد من النتائج يمكن على أساسها رسم ملامح المستقبل للاستثمارات العربية فى المنطقة أو الخارج .

ومن نافلة القول أنه إثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، شهدت اسعار النفط قفزات هائلة بصورة لم يبق لها مثيل ، الأمر الذى ادى الى تدفق الأموال على الدول العربية النفطية والتى شهدت - بالتوازى حركة عمرانية كبيرة أعادت بناء هذه الدول من جديد - وعلى الرغم من ذلك كانت عوائد النفط تفوق بكثير حجم الاستثمارات بهذه الدول ، ولم تلجأ معظم هذه الأموال الى سوقها العربى كما كان مفترضا بل عادت مرة اخرى الى البلدان الأوروبية وامريكا ، ... التى اتاحت لعوائد النفط العربية مجالات عديدة للاستثمارات وسهلت وقدمت الضمانات لحركة رأس المال العربى - وهو ما لم يتوافر للبلدان العربية غير النفطية - كما سيأتى ذكره تفصيلا - وبالفعل اخترق المال العربى عددا من القطاعات الاقتصادية الهامة فى دول اوروبا وامريكا .

فى المقابل كانت الدول العربية غير النفطية تعانى اجمالا ، من نقص حاد فى عوائدها من العملات الحرة لتمويل استثماراتها وعمليات التنمية بها .. فما كان منها إلا اللجوء إلى الاقتراض الخارجى مع ما ترتب على ذلك من أعباء اثقلت كاهل اقتصاداتها ، الأمر الذى جعل صانعى القرار فى هذه البلدان يتبنون توجهات اقتصادية جديدة أهمها تشجيع استثمار المال العربى والاجنبى بخلق مناخ موات تسانده إطر قانونية وتشريعية - للاستثمار بها .. ، غير أنه وبعد فترة - ولو أخذنا مصر مثالا لم تؤد كافة الضمانات والاجراءات التى قدمت لتشجيع رأس المال الخاص المحلى أو العربى أو الاجنبى إلى جذب المستثمرين بالصورة المرجوة ، وبالتالى اخفقت مشاريع الاستثمار بهذه الدول .

عموما واذا ما حاولنا بالقاء نظرة سريعة على هذه

لكن الحصيلة كانت متواضعة بمقارنة بالآمال والطموحات التى عقدت عليها خاصة وان هذه المشروعات المشتركة لم تساهم حتى ولو بحد أدنى فى خلق تكامل على المستوى الثنائى وذلك بسبب عدم وجود استراتيجية محددة تستند إلى خطط قومية تنطلق من المبادىء والاهداف التى تتضمنها الاستراتيجية بحيث تضع المشروعات العربية المشتركة فى إطار من الجهود الجماعية والقطرية .

وهنا يمكن الاشارة وفى ضوء ما تقدم الى ملاحظتين اساسيتين الأولى ان اجمالى المعونات الكلى لم يساهم فى تمويل التنمية ومساندة ميزان المدفوعات ، وهنا يتأكد لنا صحة ما ذهب اليه الدكتور لبيب شقير فى كتابه « الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها » مشيرا الى ان نصف مبلغ المعونات أى ١٢,٥ مليار دولار خصص الدعم العسكرى بينما خصص النصف الآخر لتمويل عمليات التنمية . أما الملاحظة الثانية ، أنه لا يمكن اعتبار كل رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة خاصة فى الفترة من (٧٠ ـ ١٩٨٠) موجهة لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية إذ ان جزءا كبيرا منها اتجه نحو العمليات المصرفية التجارية والمتوسطة الأجل بما ادى الى زيادة روابط تبعية الاقتصادات العربية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالتالى افشال عملية التنمية فى الوطن العربى .

كما يلاحظ المحدودية النسبية لمساهمة القطاع الخاص العربى فى المشروعات العربية والتى تقدر بنسبة ٢١٪ تقريبا من اجمالى رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة .

النفط والاستثمار

نأتى هنا إلى تساؤل هام عن مدى تأثير الثروة النفطية على الاستثمار ؟

ان حصيلة الحقبة النفطية التى تميزت بارتفاع اسعار البترول ، وطبقا لما أشرنا اليه ، لم تساهم فى إحداث تنمية حقيقية بصفة عامة ولم تدفع رؤوس الأموال من اجل الاستثمار داخل المنطقة العربية ذاتها بصفة خاصة ، ويمكن القول أن الاثر العكسى والسلبى للحقبة النفطية لم يكن فى ازدياد أسعاره وبالتالى زيادة السيولة العربية بل كانت الثروة البترولية عاملا مباشرا وأساسيا فى التحول الجذرى لهياكل الاقتصادات العربية والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى كل قطر على حده ، وكذا العلاقات القائمة بين هذه الاقطار ، كما حدثت تحولات ذات طبيعة سياسية داخلية وعلى مستوى العلاقات الدولية .

الأمر الذى ادى وبالتوازى الى احداث تغيرات هامة فى أنماط السلوك الاجتماعى والاقتصادى فى عالمنا العربى ، وما هى القطاعات الانتاجية (الصناعية والزراعية) . تشهد طوال الحقبة النفطية تدهورا خطيرا نتج عنه انخفاض الانتاجية والعمل .

وبصفة عامة لجأت الدول العربية ، ولسد احتياجات مواطنيها ، الى السوق الدولى ، وهو ما يعنى تزايد تبعية العالم العربى الأمر الذى ترك آثاره المدمرة على القرار السياسى العربى . وكانت الاستثمارات العربية تتركز بصفة اساسية فى الاعمال المصرفية والعقارات حيث قدرت استثمارات الشرق الأوسط فى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٨١ ما بين ١٥٠ الى ٢٠٠ مليار دولار ، أى ما يعادل ٦٠٪ من جملة استثمارات منظمة الأوبك فى الخارج ، تستحوذ السعودية على استثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار أى ما يعادل ٤٠٪ من فائض الدولة ، والكويت ٥٥ مليار دولار أى ما يعادل ٦٠ ٪ من فائضها بالولايات المتحدة

، أما استثمارات الامارات فقد بلغت ٤٥ مليار دولار بما يعادل ٤٠٪ من فائضها ، وهنا يتكشف مدى التناقض فى استثمار الدول العربية فى الخارج فى حين ان الدول العربية غير النفطية فى أمس الحاجة الى هذه الاستثمارات ، وهنا يمكن ابداء ملاحظة هامة ، وهى ان الغرب الرأسمالى أتاح الفرصة وقام بتوفير الضمانات أمام حركة رأس المال العربى . الا أنه فى النهاية كان فى إطار ما يحتاجه الغرب ، بمعنى آخر كان فى اطار متطلبات وتصورات العالم الرأسمالى ذاته .

لكن هذا لا يمنع ان ثمة عقبات كانت تحول بالفعل تدفق الأموال العربية النفطية الى المناطق العربية الغير النفطية ، فبالرغم من أن القوانين المطبقة فى الاقطار العربية معظمها ، ان لم يكن كلها ، تضمن اقرارا كاملا بقبول مشاركة الاستثمار العربى ، بل وتمنحه المزايا والتسهيلات التى يحصل عليها الاستثمار الوطنى ، الا أن المشكلة الحقيقية تأتى من عدم وضوح اللوائح والأنظمة التى تضع هذه القوانين موضع التنفيذ لمجالات وفرص الاستثمار فى القطر المضيف .

من ناحية ثانية هناك غياب سيتكامل للدراسات المتعلقة بفرص الاستثمار فى البلدان المضيفة ومجالاته أيضا غياب دراسات الجدوى للمشروعات التى يمكن الاستثمار فيها ، ففى دراسة اجرتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول تقييم اداء المشروعات الاستثمارية فى الوطن العربى ، أوضحت ان هناك ١٣٪ من المشروعات التى شملتها الدراسة والتى تمثل ٢٤ مشروعا فى سبع دول عربية قد أعدت لها دراسات جدوى دقيقة وواضحة بينما اتسمت دراسات الجدوى لـ ٥٠٪ من هذه المشروعات بعدم الدقة والقصور فى النواحى الفنية .

من ناحية ثالثة ان صناديق الانماء القطرية .. التى انشأتها الاقطار العربية النفطية تركز بشكل اساسى على اقراض الحكومات لتمويل مشروعات انمائية عامة ، أما الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى (الصندوق الجماعى) فليست ، له أى مساهمة فى

تمويل مشاريع انمائية تابعة للقطاع الخاص ، وترتب على ذلك اضعاف الحافز لدى المستثمر العربى الخاص لاستثمار امواله فى قطر عربى اخر .

من ناحية رابعة يمكن القول أنه بالرغم من وجود اتفاقيات لتسهيل التبادل التجارى بين البلدان العربية والسوق العربية المشتركة ، الا أن كل البلاد العربية ، باستثناء عدد قليل منها ، تفرض قيودا على انتقال السلع الصناعية اليها من الاقطار العربية الاخرى ، الامر الذى يؤدى الى اضعاف الامكانيات التى يتمتع بها المشروع الذى يستثمر فيه المستثمر العربى امواله فى تصريف منتجاته فى الاسواق العربية التى تمثل السوق الطبيعى له .

من ناحية خامسة فان الاقتصادات العربية هى فى النهاية .. اقتصادات متخلفة مشكلتها الاساسية هى ان تحقيق التنمية بها يتطلب مداخل عديدة ومترابطة وصولا الى تحقيق التكامل بينها ، ومن ثم لا يكفى مجرد تحرير التجارة أو حرية الحركة لرؤوس الاموال والعمالة ، فحتى لو افترضنا جدلا ان ماسبق يمكن ان يحقق التكامل الا ان تدفقات رؤوس الاموال الحكومية التى حدثت فى السبعينات لا تندرج فى اطار عملية تحرير كامل لحركات رؤوس الاموال وبقية عناصر الانتاج الاخرى بين البلدان العربية طبقا لما تتطلبه نظرية التكامل ، كذلك فان حجم رؤوس الاموال المستقلة بين هذه الدول ، لرؤوس الاموال الكلية التى لدى البلدان العربية المقترضة ، من الضآلة بحيث لا يمكن ان يترتب عليها اعادة عناصر الانتاج واستخدامها بما يحقق اكفأ استخدام ممكن لها على مستوى العالم العربى .

غزو العراق للكويت ومستقبل الاستثمارات العربية :

بعد الاجتياح مباشرة سارعت قطاعات من المواطنين فى دول الخليج نحو البنوك والمصارف لسحب ودائعهم وتحويلها الى الخارج كاجراء احتياطى فعلى سبيل المثال ، وطبقا للبيانات المنشورة « أ » سحب مانسبته ٣٠ ٪ من الودائع فى بعض المصارف ، الامر الذى أدى الى معاناة مصارف الامارات من قيود كبيرة على السيولة المالية بها . وعلى الرغم من انه لا توجد ارقام رسمية حول حجم الاموال المسحوبة خلال هذه الفترة الا ان بعض التقديرات الدولية تشير الى انها قد تصل الى ١٠ مليار دولار ، خاصة من السعودية ودول الخليج الاخرى . وما ساعد على ذلك تحرك المصارف العالمية لاجتذاب هذه الاموال .

وعلى الجانب الاخر فقد قلصت المصارف الدولية من عمليات منح خطوط ائتمان لمنطقة الخليج ، فى نفس الوقت عزمت معظم المصارف على تجنب الولوج الى المنطقة ، فمثلا بنك « اوف امريكا » قرر اقفال وحدته المصرفية الخارجية فى البحرين فى اواخر اغسطس ، بعد وجود استمر اربعة عشر عاما ، ثم بدأت بيوت الاسهم والمصارف اليابانية ترحل موظفيها توطئة لتقليص وجودها فى المنطقة ، فى المقابل يحتمل ان يؤدى ذلك الى تقلص الاستثمارات الداخلية لان معظمها عبارة عن اسهم فى شركات محلية من الصعب العثور على مشترين جدد لها فى مرحلة الازمة الحالية .

وهذا يعنى ان اثر الازمة على المدى الطويل سيكون كبيرا ليس بالنسبة للمصارف فحسب ، بل للنظام المالى فى منطقة الخليج ، الأمر الذى سيؤدى الى تقليص حجم الاستثمارات الاوروبية والامريكية فى المنطقة ، وأيضا تقليص حجم الاستثمارات العربية فى بعض الدول العربية الاخرى .

هذا فضلا عن ان البرامج التخصصية المعلنة من قبل معظم هذه الاقطار سوف تتوارى على الاقل فى ظل الظروف الحالية .

وبصورة اكثر تحديدا ، لتوصيف خطورة الازمة ، فان البلاد العربية التى تعتمد اعتمادا مفرطا على بلدان الغرب الرأسمالى ، وهو مارافقه من مشكلات الانكشاف للعوامل الخارجية استيرادا وتصديرا على السواء ، وتدهور القدرة الشرائية للبلدان العربية ، وبالتالى تقليص فرص الاستثمار الداخلى فى قدرة انتاجية وطنية وخضوع محتوى التجارة الخارجية (اى السلع الداخلة فى التبادل التجارى) لقرارات قوى الانتاج ومؤسسات الدعاية

التوزيع القطاعى للاستثمارات العربية بين الدول العربية (١٩٨٨ - ١٩٨٩) - بالدولار

القطاع	جملة الاستثمارات ١٩٨٨	٪	جملة الاستثمارات ١٩٨٩	٪	نسبة التغيير ٪
الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحرى	١٨,٣٢٧,٩٦٨	٪٧,٨٩	٣٦,٩٤٢,١٣٣	٪١٤,٢	١٠١,٥
الصناعى	٦١,٩٦٠,٥١٦	٪٢٦,٦٦	٨٤,٧١٠,٧٠٠	٪٣٢,٨	٣٦,٧
المالى والمصرفى	٩١,٩٥١,٢٠٤	٪٣٩,٥٦	٧٤,٠٣٢,٤٠٢	٪٢٨,٧	١٩,٥
التجارة والمقاولات والخدمات	٣١,٧١٠,٣٤٢	٪١٣,٦٤	٤١,٤٦٥,٣٦٤	٪١٦	٣٠,٨
السياحى والعقارات	٢٨,٧٤٢,٣٠١	٪١٢,٢٥	٢١,٣٠٨,٦١	٪٨,٢	٢٥,٩
الاجمالى	٢٣٢,٤٣٢,٣٣١	٪١٠٠	٢٥٨,٤٥٨,٦٥٠	٪١٠٠	١١,٢

المصدر ، جريدة الحياة اللندنية - ٥ نوفمبر ١٩٩٠ عن تقرير ضمان الاستثمار فى المنطقة العربية .

والترويج والشركات الدولية الكبيرة ، وحتى اشتراك بعض الدول العربية مع الشركات المتعددة الجنسية هو في الاساس استجابة لما ترغب هذه الشركات في الترويج له من سلع بما يوافق ذلك من توجيه خارجي المصدر لاستيراد السلع الرأسمالية والمواد الاولية والمهارات التقنينية والادارية وبالتالي من خيارات تكنولوجية للشركات الاجنبية .

أما بالنسبة لدور النفط .... ومع سيادة شعور بإحتمالات أن تشهد أسعار البترول ارتفاعا كبيرا اثر الغزو العراقي للكويت ، وأن هذه الأسعار ستزيد في حالة اندلاع حرب في المنطقة ، وهو ما دفع بعض المراقبين الى الاشارة الى أن سعر برميل النفط سيصل في المتوسط الى ٥٨ دولارا لو إندلعت الحرب خلال أشهر الشتاء . بل إن عام ١٩٩١ سيشهد ارتفاعا أخر قد يصل الى ٦٥ دولارا للبرميل الواحد ، وهذا يعني في النهاية إرتفاع عوائد النفط للدول النفطية ، لكن ستظل القضية هي : أين ستذهب هذه العوائد .... فسيذهب جزء كبير منها الى السلع الاستهلاكية التي ستشهد اسعارها إرتفاعات كبيرة . هذا بالاضافة الى التأثير على التضخم في العالم ، وفضلا عن هذا وذاك ، مطلوب من الدول النفطية أن تساعد الدول التي تضررت من الغزو العراقي للكويت كمصر وتركيا والأردن . الى جانب تمويل عملية الحشد العسكري الدولي في الخليج ، وقد أفادت تقديرات صندوق النقد الدولي أن حاجات هذه الدول تتراوح ما بين ٩ بلايين دولار و١٤ بليون دولارا وذلك خلال الـ ١٥ شهرا القادمة ، بإختصار فإن إرتفاع أسعار النفط لن يؤثر على عمليات الاستثمار في المنطقة .

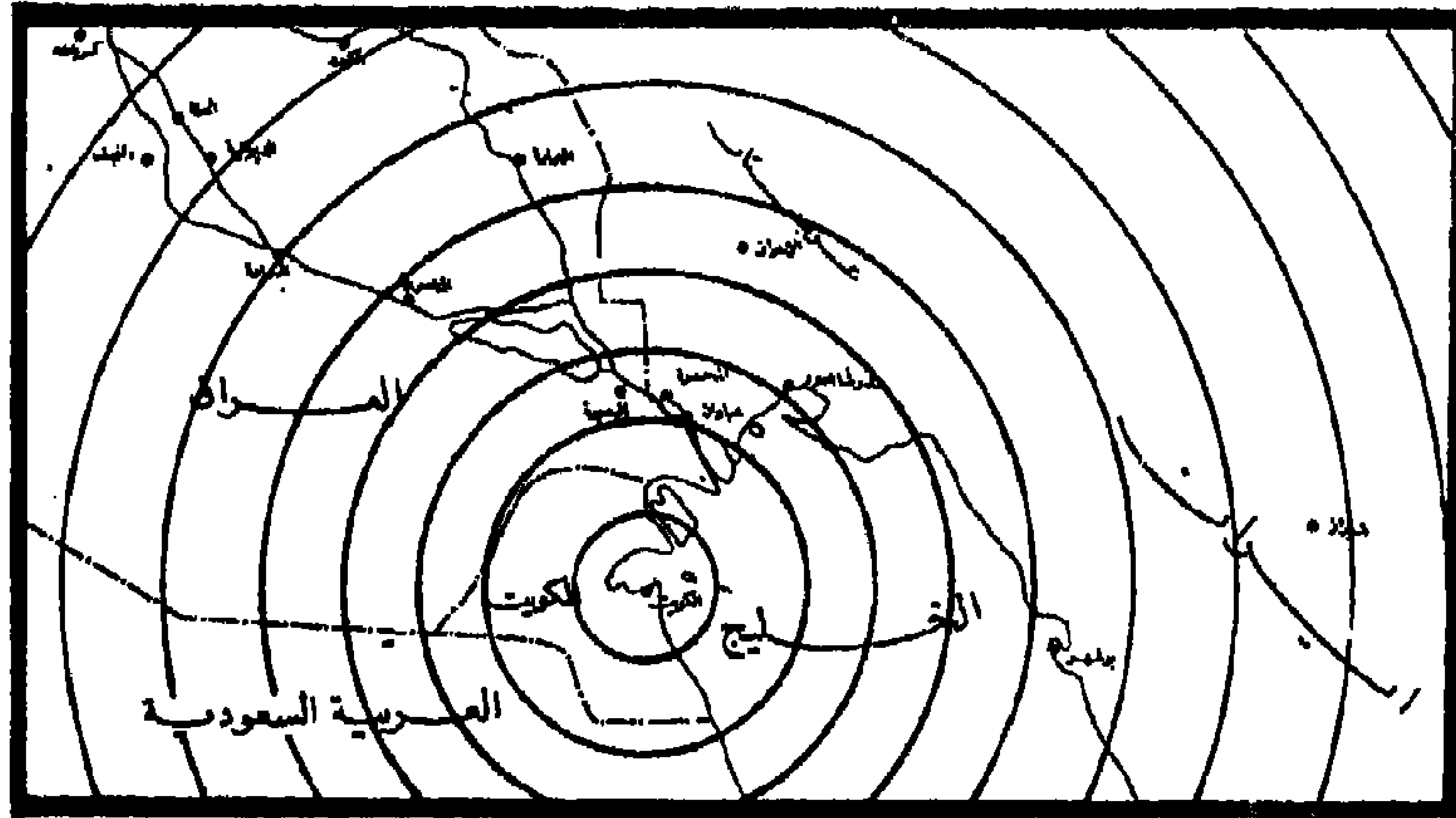
إذن فإن إحتمالات زيادة الاستثمار في العالم العربي يكتنفها كثير من الغموض خاصة وأن الأسباب التي حالت دون الاستثمار قبل الأزمة ، مازالت موجودة ، فالمناخ الاستثماري في العالم العربي غير مواتٍ ولم يطرأ عليه تغيير يذكر . بل على العكس من ذلك زادت ورقة المخاطر المحيطة بعملية الاستثمار .

وعلى الرغم مما سبق فإنه يمكن القول أن صانعي القرار في المنطقة العربية ، خاصة بالنسبة لدول الخليج النفطية ، سيكون عليهم عبء إعادة صياغة الأمن السياسي الأقليمي بما يؤدي الى بناء قدرات عسكرية دفاعية لمواجهة أي غزو محتمل فيما بعد ، الأمر الذي سيتطلب دفع مزيد من الاستثمارات لشراء الأسلحة والتي يتم إنتاجها بصفة أساسية في الغرب الأوروبي والأمريكي ، وستتوارى على الأقل في المرحلة الحالية أي مشروعات اقتصادية أو تنمية إقتصادية داخل الأقطار العربية .

إن غياب أي تصور إنمائي شكل ومازال عائقا أمام تدفق رؤوس الأموال الحكومية ثنائيا وجماعيا وهو قصور مترتب عليه ليس انتفاء كل هدف تكاملي بين اقتصاديات هذه البلدان لهذه التدفقات فقط ، ولكنه أيضا محدودية مساهمة هذه التدفقات في عملية التنمية القطرية نفسها في البلدان العربية المقترضة .

إن البيئة المناسبة لنجاح الاستثمارات لاتتوقف فقط على إمكانات البلد الطبيعية والبشرية والمالية ، وإنما تتوقف على درجة الثقة في إحتمالات اقتصادها القومي من حيث النمو أو الانكماش ، وأكثر ما يؤثر على الثقة المطلوبة هو السياسات الماكرو إقتصادية التي تسود الاقتصاد القومي ومدى استجابتها للحقائق المتغيرة ، بما لذلك من تأثير على ميزان المدفوعات والميزانية العامة وتبعا لذلك على معدلات التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف . وبالتالي فعند الحديث عن تشجيع الاستثمار فإننا نتكلم عن كيفية إدارة الموارد الاقتصادية في الدولة والاطار التنظيمي العام لعلاقات الانتاج والتوزيع والاستهلاك .

ويمكن القول أن الغزو العراقي للكويت سيترك عددا من الآثار السلبية على اقتصادات المنطقة لعدة سنوات قادمة وسيكون مجال الاستثمار أكثر المجالات تضررا من جراء هذا الغزو ، فقد أهتزت بالفعل ثقة رجال الأعمال العرب والأجانب بسبب هذه الأزمة ، فمناخ الاستثمار في الدول العربية كان يعاني من فقدان الثقة ، وها هي الأزمة تقضي على الحد الأدنى الذي كان ، بل وتضيف إليه أبعادا أخرى أمنية وسياسية . □



[١٤] أسعار النفط قبل وبعد الأزمة

إيهاب صلاح الدين

جاء الغزو العراقي للكويت والحظر الذى فرض على الصادرات العراقية والكويتية من البترول لثير موجة من المخاوف فى الغرب والولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد الزيادة الضخمة فى اسعار البترول التى تخطت حاجز الاثنين والاربعين دولارا للبرميل . وقد اثار هذا الغزو الذى وقع فى اسوأ توقيت بالنسبة للاقتصاد الامريكى ـ عدة تساؤلات حول المستقبل وخاصة فيما يمكن ان يحدث فى حالة سيطرة العراق على حقول البترول الغنية فى منطقة الخليج ، فى الوقت نفسه تزايدت المخاوف فى الولايات المتحدة من تعرض الاقتصاد الامريكى لحالة ركود اذا استمرت الاتجاهات الحالية فى اسعار البترول حيث اكد الخبراء فى تحليلاتهم ان الانخفاض فى سعر البرميل بمقدار ٥,٤١ دولار فى يوم واحد وهو اضخم انخفاض يتحقق فى سعر هذه السلعة الاستراتيجية وان اوضاع اسعار البترول الخام فى الفترة الاخيرة بانها اسعار سياسية فى المقام الاول ترتهن بردود الافعال الدولية للتصريحات والمواقف السياسية للقوى المؤثرة فى احداث الخليج العربى وان ارتفاع الاسعار البترولية يرتبط بالاحاديث التى ترجح اشتعال القتال فى المنطقة وتبنى الحل العسكرى للمشكلة وان انخفاض الاسعار يرتبط بترجيح احاديث الحلول الدبلوماسية والسياسية وماتعنيه من ضمان تدفق النفط بغير مشاكل وبدون المخاطر العديدة التى قد تترتب على اندلاع الحرب ، فالنفط سلاح القوة ومحرك الطاقة وسيف المبارزة فى الصراع الدولى الحالى والمستقبلى .

وتدفعنا الازمة الحالية الى الاشارة الى التحولات التى شهدتها سوق البترول منذ صدمة عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . فبعد ان كانت منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » هى التى تسيطر على الاسعار بمقتضى العقود طويلة الاجل مع شركات البترول ، وجدت الدول المنتجة انه يمكنها ان تبيع باسعار اعلى فوق السوق الفورية وساعدها على ذلك احجام المشترين عن الشراء ـ حين تكون الناقلات فى عرض البحر ـ خشية انخفاض السعر اثناء الرحلة الطويلة من الشرق الاوسط . وفقد النفط السعودى جزءا كبيرا من سوقه بعد ان فضلت الشركات الامريكية فنزويلا والمكسيك القريبتين . وبدأت السعودية تعيد النظر فى اسلوبها لاستعادة اسواقها ، وبالفعل نجحت فى ذلك مع منتصف الثمانينات . واليوم يمكن تحديد السعر عند التفريغ فى محطة الوصول عن طريق مقارنة الاسعار بالاسعار فى السوق الفورية . وقد أدت المنافسة الشديدة (قبل الازمة الحالية) فى كل خطوة من الخطوات الى خفض الاسعار . ورغم ماقد يثيره سعر

الاثنين واربعين دولارا الذى وصل اليه النفط فى بعض مراحل الازمة من قلق ، فان الاغلبية من المحللين يقولون انه اذا كان النظام القديم مازال سائدا فان الاسعار كانت ستكون اعلى بكثير ، وبالاضافة الى تغيير نظام الاسعار شهد العقد الاخير دخول السعودية والكويت وغيرهما من الدول المصدرة للبترول سوق التكرير من خلال عمليات التاميم وشراء معامل التكرير . وفى الوقت نفسه لم يتم انشاء اى معمل تكرير جديد فى الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٧٧ وتلهث المعامل القائمة بالفعل وعددها ١٩٣ معملا لمواجهة الزيادة فى الطلب على الوقود . وكان من اهم اسباب احجام الشركات عن انشاء معامل تكرير جديدة انخفاض اسعار البترول والبنزين فى وقت كانت إقامة معمل جديد فيه تحتاج استثمارات قيمتها مليارا دولارا . كما ادت المعارضة الشعبية الى تأخير اقامة اى منشآت او خطوط انابيب جديدة فى الولايات المتحدة . وهكذا تزايدت اهمية دول منطقة الخليج بدخولها مجال التكرير وانتاج المنتجات البترولية وعدم اقتصارها على ضخ البترول الخام .

ولقد توحدت ردود فعل الاوبك هذه المرة منذ ان اهتزت أسواق النفط من جراء ازمة الخليج ، وتحاول الاوبك الان ان تتكاتف فى شبه جبهة متحدة لانقاذ الموقف ، ومن المدهش ان تجد السعودية اكبر مصدر للنفط فى العالم نفسها فى مواجهة العراق المصدر الذى يليها فى القائمة مباشرة ، وقد واصلت السعودية جهودها لعقد اجتماع طارىء للاوبك مستفيدة من وضعها التقليدى كقوة ذات نفوذ فى المنظمة منذ ان اعلنت فى ١٨ اغسطس عن رفعها لانتاجها اليومى من ٥,٤ مليون برميل فى اليوم بمقدار ٢ مليون برميل فى اليوم لتعويض نصف الكمية التى افتقدها سوق النفط بسبب الغزو العراقى للكويت ، ورغم ان السعودية لن تنتظر موافقة الاوبك الا انها ترغب فى الحصول على تلك الموافقة ، ولقد بقى سؤال هام من اين سياتى النفط الزائد على سقوف الانتاج فى تلك او هذه الاثناء ؟ ومن الذى سيجنى المنفعة من وراء زيادات الاسعار القادمة ؟ ذلك لانه وفى غياب سياسة نفطية سيصدر الاعضاء فى اوبك بصورة فردية ومعهم "المنتجون البارزون من خارجها احكامهم وتقديراتهم الخاصة .

وقد انضم البعض للسعودية فى زيادة انتاجها لتحجيم الفاقد فى الانتاج العالمى بينما لم يتخذ اخرون نفس الموقف وقد استمتع كل المنتجين بالقفزة الهوائية التى قفزها سعر الخام من ٢١,٥٥ دولار امريكى للبرميل الى ٣٠,٩٠ دولار لبترول غرب تكساس « التصنيف الامريكى للخام » منذ الغزو العراقى للكويت ، ويقدر الخبراء الغربيون ان الانتاج اليومى العالمى من النفط سيبقى عاجزا بمقدار مليون برميل رغم كل الجهود المبذولة لاحتواء اثار الازمة ، وتهدف المملكة العربية السعودية

جدول رقم « ١ »

الدولة	الاحتياطى ملايين البراميل	الانتاج الحالى ملايين البراميل فى اليوم	الموقف تجاه الأزمة
السعودية	٢٥٤,٩٩	٥,٤	امكنها ضخ ٢ مليون برميل إضافى فى اليوم بصرف النظر عن موقف الأوبك.
الامارات	٩٨,١٠٥	٢,١	تستطيع زيادة انتاجها بمقدار ٥٠٠ الف برميل ترغب فى سد الفجوة ولكنها غير ملتزمة حتى الآن .
ايران	٩٢,٨٦٠	٣,٠٠	تستطيع زيادة إنتاجها ولكنها إتخذت موقفا ضد زيادة الحصص
فنزويلا	٥٨,٥٠٤	٢,٠٠	وعدت بضخ ٥٠٠,٠٠٠ برميل إضافى فى اليوم سيساعد الدخل فى تقليل ديونها .
المكسيك	٥٦,٣٦٥	٢,٥	ستزيد انتاجها بمقدار ١٠٠,٠٠٠ برميل فى اليوم ولكنها لن تفعل ذلك لفترة طويلة .
ليبيا	٢٢,٨٠٠	١,٣	تستطيع زيادة انتاجها ولكنها متحالفة مع إيران
نيجيريا	١٦,٠٠٠	١,٦	تستطيع إنتاج ٢٠٠,٠٠٠ برميل إضافية فى اليوم وقد تكون بدأت بالفعل .

المصدر : المنظمة الدولية للطاقة .

الى احداث استقرار فى الاسعار على مستوى المستقبل القريب والمشكلة التي تواجههم هى انهم ربما لا يستطيعون انتاج الـ ٢ مليون برميل بصورة سريعة ، حيث اتضح ان الحد الاقصى الممكن انتاجه فى اليوم يصل الى ٦,٥ مليون برميل ، وقد ظلت معظم اليات الانتاج فى حالة حفظ منذ تخمة النفط فى الثمانينات بما يجعل معظمها عرضة للصدأ الامر الذى سيتطلب جهودا لاعادتها لطاقاتها الانتاجية .

وهناك فنزويلا خارج دائرة الخليج وبانتاجها الذى يقارب ٥٩ مليون برميل تبدو فى موقف قوى لتقديم انتاج مساعد ، كما يتضح من الجدول رقم (١) زيادة انتاجها اليومى بمقدار ٥٠٠,٠٠٠ برميل ، وأبدت رغبتها فى تحقيق ذلك بصورة منفردة فيما اذا عجزت الاوبك عن اتخاذ موقف جماعي وتتوالى جهود فنزويلا الى الوصول الى اتفاق قبل ان تقوم على اتخاذ موقف منفرد ، وقد ظلت فنزويلا حتى قبل ازمة الخليج تحارب من اجل تصعيد الانتاج موضحة ان حصتها المقدرة بـ ٨,٦ ٪ من انتاج الاوبك الكلى تعتبر منخفضة جدا . وتبدو فنزويلا الآن بديونها الخارجية البالغة ٣٢ بليونا ـ غير مستعدة لتشتيت عائدات النفط القادمة ، ويقدر الاقتصاديون ان الزيادات الجديدة فى الاسعار اضافة الى الـ ٥٠٠,٠٠٠ برميل المتوقعة كزيادة فى الانتاج يمكن ان تعطى اقتصاد فنزويلا عائدا يقدر بـ ٢,٤ ٪ بليون دولار ، الامر الذى سيمكنها من استخدام بعض هذا العائد فى برنامجها الاقتصادي الصارم الذى فرضته منذ ١٨ شهرا .

وتستطيع نيجيريا انتاج ٢٠٠ الف برميل فى اليوم مقارنة مع ١,٨ مليون برميل تنتجها الآن وهي بصدد انتظار اشارة البدء من الاوبك . وقد لا تستطيع المكسيك الافادة بالكامل فى زيادات الاسعار لان بيمكس ـ المؤسسة البترولية المملوكة للحكومة ـ قد خفضت انفاقها على الانتاج من ٦ بلايين دولار فى العام ١٩٨٣ الى مايزيد قليلا عن بليون دولار فى اليوم ، وقد انخفض نتيجة لذلك انتاجها الى ٢,٥ مليون برميل فى اليوم بعد ان كان ٣ ملايين برميل فى اليوم حتى نهاية العام ١٩٨٢ ، وقد وعدت المكسيك بزيادة انتاجها بمقدار مائة الف برميل فى اليوم ولمدة شهرين فقط . وبرغم الزيادات المتوقعة فى الاسعار فالاقتصاد المكسيكي لن يستطيع وفق تقديرات الاقتصاديين من الوصول لمرحلة السمنة . فقد تساعد الاسعار الجديدة فى زيادة صادرات المكسيك التي تنوء بديون تبلغ ٨٠ بليون دولار ، وفى بعض التقديرات ان المكسيك قد تحصل على ٣,٥ بليون دولار كزيادة فى دخلها من الصادرات اذا ثبتت الاسعار على ٢٥ دولاراً للبرميل . ولكن نفس الاسعار ستسبب انخفاضا فى نمو الاقتصاد الامريكي حيث ان الولايات المتحدة الامريكية هى اكبر شريك تجارى للمكسيك ، وقد يؤدى تخفيض الطلب الامريكى الى الغاء الافادة المكسيكية من زيادة الاسعار بقدر كبير .

وتنتج بريطانيا ٢ مليون برميل فى اليوم ولكنها لا تستطيع زيادة هذه الكمية ، ومع الزيادات الحالية ستحصل على ٢ مليون دولار اضافية على عائداتها القديمة فى العام ، ولكنها قد تجد مثل المنتجين الاخرين فى زيادة الاسعار ان للزيادة مشاكلها ، فبينما ستتيح الموارد الجديدة فرصة لتخفيض العجز فى موازنتها تبقى مخاطر انفجار التضخم باقية وهو الآن يسجل معدلا وصل الى ٩,٨ ٪ ويستطيع الاتحاد السوفيتي ـ اكبر منتج وواحد من اكبر المصدرين ـ الافادة من الزيادات وهو فى امس الحاجة لمثل هذه الزيادات لاسعاف اقتصاده الخرب ـ وقد ضخ الاتحاد السوفيتي فى العام

جدول رقم « ٢ » .

	من العراق			من الكويت			مجموع البلدين			٪ من وارداتها النفطية		
	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨	٨٩	٨٩/٤	٩٠/٨
تركيا	١٨٨٣	٢٣٣٩	٣٥٥٧	—	—	—	١١٨٨٣	٢٣٣٩	٣٥٥٧	٦٤	٥٥,٧	٦٤,٤
فرنسا	٧٨٧٦	٢٥٤٨	٢٤٩٥	٦١٠١	١٢٤٣	١٦٣٩	١٣٩٧٧	٣٧٩١	٤١٣٤	١٩,٣	١٨,٥	٢٢,٨
هولندا	٤٨٨٠	٢٥٩٣	١٣٢	٦٥٢٠	١٣٦٩	٢٠٦٣	١١٤٠٠	٣٩٦٢	٢١٩٥	٢٢,٤	٢٨,٦	١٨,٧
ايطاليا	٦٢٨٦	١٥٠١	١٨٠٧	٢٣٥٤	٦٠٣	٥٢٠	٨٦٤٠	٢١٠٤	٢٣٢٧	١١	٩,٧	١١,٥
اليابان	١٠٧٥٥	٢٨٨٩	٣١٢٥	٨٢٦٦	٢٧٣١	٢٥٣٩	١٩٠٢١	٥٦٢٠	٥٦٦٤	١٠,٦	١١,٥	١١,٣
استراليا	—	—	—	٤٥٥	٩٩	٢٣٠	٤٥٥	٩٩	٢٣٠	٤,٢	٢,٩	١٠,٣
امريكا	٢٢٠٩١	٥٥٠١	٧٢٠٢	٨١٧٦	١٨٩١	٢٠١٧	٣٠٢٦٧	٧٣٩٢	٩٢١٩	٩,٢	٨,٧	٩,٦
اسبانيا	٥٣٣٤	١٣٨٦	١١٦٣	١٩٤	—	—	٥٥٢٨	١٣٨٦	١١٦٣	١٠,٧	١٠,٤	٩,٤
بلجيكا	٢٢٨٧	٣٧٦	٥٤٤	—	—	٧	٢٢٨٧	٣٧٦	٥٥١	٧,٧	٥	٧,٥
كندا	٦٥٦	٣٢٢	٢٦٤	—	—	١٩٩	٦٥٦	٣٢٢	٤٦٣	٢,٧	٥,٣	٦,٥
المانيا	٤٠١	١٢٤	٦٢	٦٥٧	٢١٨	١١٤	١٠٥٨	٣٤٢	١٧٦	١,٦	١,٩	١,٠٠

المصدر : منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

الماضى ١٢,٢ مليون برميل فى اليوم وصدر حوالى ٢١٪ منها وحصل على عائدات تقدر بـ ١٣,٦ بليون دولار ويقدر الخبراء ان بوسع الاتحاد السوفيتى الحصول على ٧,٥ بليون دولار كعائدات اضافية اذا وقفت الاسعار عند مستواها الحالى من غير ان يزيد انتاجه ، ومن المتوقع ان تنخفض الصادرات فى العام القادم بمقدار ١٢٥ مليون برميل . ولايرغب المنتجون الاخرون فى زيادة الانتاج ومن بين هؤلاء ايران وليبيا ، ومن بينهم السويد التى تنتج الآن باقصى طاقتها ولا تستطيع تقديم أى اضافة قبل افتتاح الحقول الجديدة من ١٩٩١ .

وصحيح ان واردات الولايات المتحدة الامريكية من نفط الخليج والسعودية لم يكن يزيد على ٢٠٪ من حاجتها خلال السنوات الماضية ، لكن هذه النسبة ستقفز الى ٥٥٪ مع نهاية القرن .. بينما نفط هذه المناطق إضافة للعراق وايران يشكل مابين ٦٠ ـ ٧٠ ٪ من احتياجات اليابان واوروبا التى تشكل بوحدتها قوة عظمى صاعدة .. ولذلك فان نفط الخليج بهذا الشكل يمثل نقطة قوة للولايات المتحدة صاحبة المخزون النفطى الضخم ونقطة ضعف لاوروبا واليابان وكلتاهما فقيرة بل معدمة نفطيا .

ويوضح الجدول رقم (٢) تبعية دول التعاون والتنمية الاقتصادية لواردات النفطين العراقى والكويتى (الاف الاطنان) ـ النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعى وتزويدات مصانع التكرير :

جدول رقم « ٣ »

البلد	واردات النفط بملايين البراميل	الدين الاجمالى بملايين الدولارات	خدمة الدين بملايين الدولارات
البرازيل	٢١٧,٥	١١٤,٦	١٥,٣
التشيلى	٢٨,٥	١٩,٦	٢,٢
غانا	٧,١	٢,١	٠,٦
الهند	١٢٤,٠	٥٧,٥	٦,٤
ساحل العاج	٦,٠	١٤,١	١,٤
جامايكا	٤,٩	٤,٣	٠,٧
كينيا	١٤,٣	٥,٩	٠,٧
باكستان	٢٧,٠	١٧,٠	١,٨
الفلبين	٦٧,٩	٢٩,٤	٣,٦
السنغال	٥,٣	٢,٦	٠,٤
كوريا الجنوبية	٢٥,٠	٣٧,٢	٩,٦
سرى لانكا	١٣,٣	٥,٢	٠,٥
تانزانيا	٣,٩	٤,٧	٠,١
زامبيا	٤,٢	٦,٥	٠,٢

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولى .

جدول رقم « ٤ »

البلد	صادرات النفط بملايين البراميل	الدين الاجمالى بملايين الدولارات	خدمة الدين بملايين الدولارات
انجولا	١٤٥,٢	غير متوفر	غير متوفر
الكاميرون	٤٩,٤	٤,٢	٠,٧
الاكوادور	٦٧,٥	١٠,٩	١,٠
المكسيك	٤٨٥٠,٨	١٠١,٦	١٥,٦
نيجيريا	٤٣٢,٢	٣٠,٧	٢,٣
ترينيداد	٢٤,٤	٢,٠	٠,٢
فنزويلا	٣٦١,٦	٣٤,٧	٥,٥

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولى .

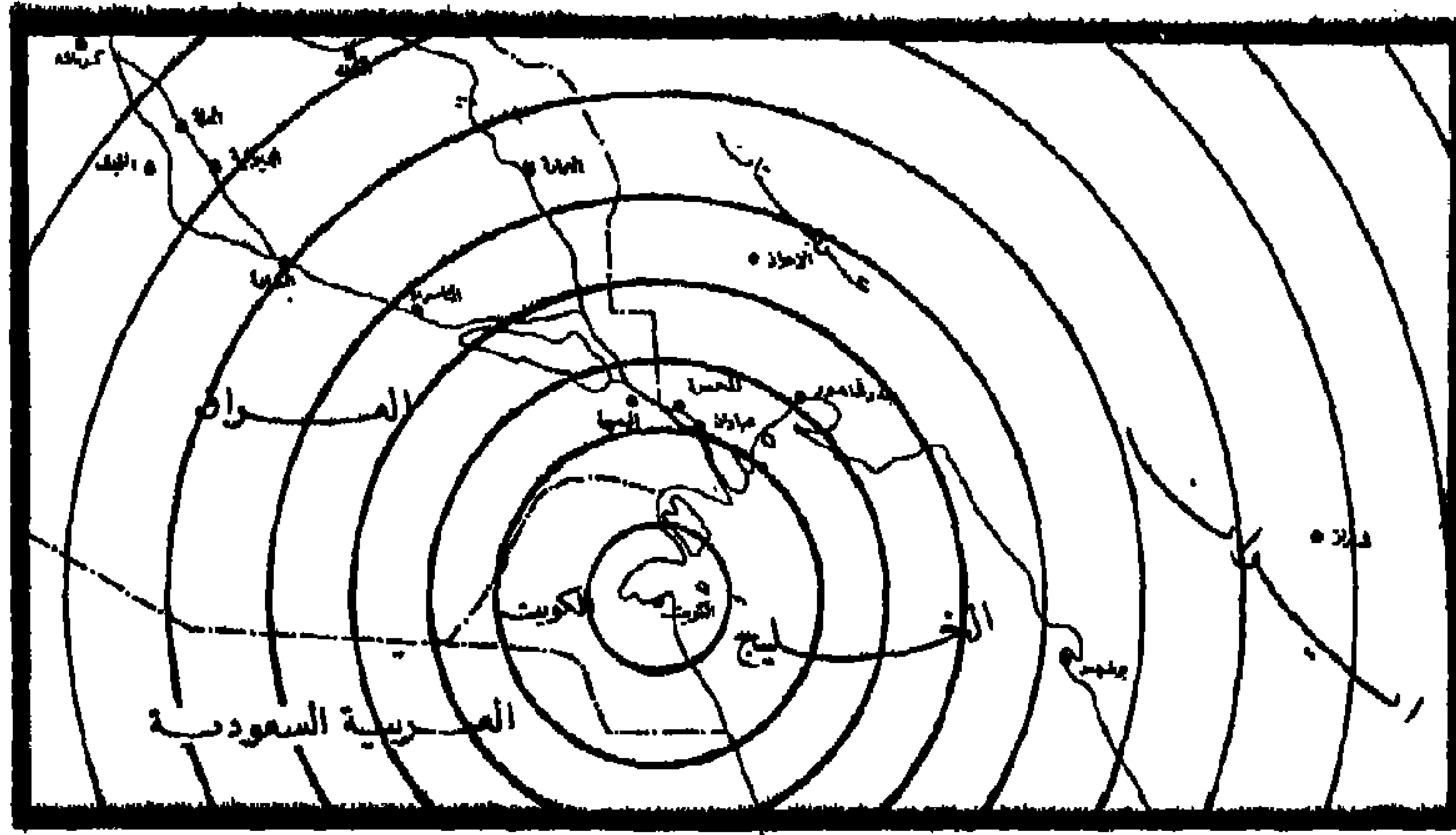
كذلك يوضح الجدول رقم (٣) بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط وديونها الاجمالية واقساط خدمة الديون وكذلك ويوضح الجدول رقم (٤) بلدان العالم الثالث المصدرة للنفط وديونها الاجمالية واقساط خدمة الديون .

أما على صعيد اسعار الاسهم والسندات فقد انخفض مؤشر داو جونز الذى يعبر عن اسهم ٣٠ من كبريات الشركات الامريكية بمقدار ٧٧ نقطة ليبلغ بذلك حجم خسائر المؤشر منذ ١٧ يوليو الماضى ٥١٦ نقطة (اى ١٧ ٪) وكان المؤشر قد خسر فى الاثنين الاسود ٢٢ ٪ من قيمته دفعة واحدة ، أما فى بورصة طوكيو حيث انخفض مؤشر نيكى بمقدار ٧٦٢ نقطة (اى بخسارة قدرها ٢,٧٧ ٪) وقد سجل سعر الدولار انخفاضا قياسيا فى مواجهة المارك الالمانى الغربى فى التعاملات باسواق النقد الاوروبية وانخفض الدولار كذلك الى ادنى مستويات منذ ثمانى سنوات ونصف فى مواجهة الجنيه الاسترلينى .

وعلى صعيد آخر فلقد شهدت بورصة لندن اندفاعا كبيرا من جانب دول الشرق الاوسط على بيع الذهب وأرجعت المصادر هذا الاندفاع الى انخفاض السيولة النقدية لدى هذه الدولة بسبب الازمة الحالية فى الخليج .. وقد ارتفعت اسعار الذهب حيث بلغ سعر الاوقية الواحدة ٤٠٨,٧٥ دولار . ومن الجدير بالذكر ان سعر الذهب كان قد ارتفع بشكل كبير جدا فى بداية الازمة ثم عاد الى الانخفاض فقد شهدت بورصات اوروبا انخفاضا فى التعامل فى الاسهم والسنوات ..

وتبرز الحقائق الواضحة فى المؤشرات الصادرة من اليابان وهى من كبار مستوردى النفط الخام عالميا والتى تتأثر بالاسعار البترولية بصورة مباشرة هى والمانيا الغربية بحكم ضخامة احتياجاتهما من الطاقة حيث تؤكد التحليلات ان الاوضاع ليست على ماكانت عليه عام ١٩٧٣ مع الصدمة البترولية الاولى فى ظل نجاح جهود ترشيد استخدام الطاقة ويوضح ذلك انه على الرغم من تضاعف الانتاج اليابانى فان استهلاك الطاقة لم يرتفع بالاضافة الى التوسع فى انتاج الطاقة من مصادر اخرى فى مقدمتها الطاقة النووية والتى يمثل انتاجها حاليا ٢٣ ٪ من احتياجات الاستهلاك مقابل ٢,٤ ٪ فى عام ١٩٧٣ ، وفى ظل الصدمة البترولية الاولى فان ارتفاعات الاسعار النفطية أنعكست على المستهلك كمتوسط اجمالى فى اسعار سلع الاستهلاك بنسبة ١ ٪ فى حين ان الارتفاعات الراهنة يمكن ان تنعكس الا بنسبة ٠,١ ٪ اى ان الانعكاسات على المستهلك تصل الى عشر التأثير . وهى تقديرات فى مجملها تؤكد ان ارتفاع سعر النفط لن يعمق الركود والتضخم فى دول العالم العالم كما يشيع فى التحليلات ، وبالنسبة لما يعنيه ارتفاع سعر النفط من تاثيرات بالنسبة للدول المنتجة الكبرى فان هناك ايضا نتائج ايجابية للاقتصاد العالمى لان المكسيك وهى ثانى كبرى الدول المدينة عالميا وكذلك فنزويلا وغيرها من كبار المدينين سترتفع مقدرتها بصورة سريعة لسداد ديونها الخارجية والفوائد المستحقة عليها مما يعنى انتعاشا للنظام المصرفى العالمى كما سترتفع قدرة دول الاوبك على الاستيراد الخارجى وستحصل دول الفوائض البترولية على المزيد من العائدات النقدية لايداعاتها فى البنوك العالمية وشراء المزيد من سندات الخزانة الامريكية وغيرها وتوجه الجزء الاخر للاستثمار المباشر فى الاسواق المالية مما يحسن اوضاع الاسهم والسندات بالبورصات الدولية .

وتتواصل ابعاد المستفيدين دوليا حتى فى ظل سيطرة العراق على البترول الكويتى لان العراق دولة مدينة للدول الصناعية الكبرى وتحتاج الى أنفاق عشرات المليارات من الدولارات للتنمية والتعمير ومايعنيه من واردات خارجية كما انها مدينة للدول الخليجية والسعودية ويمكن ان تنتقل من وضع المطالبة باعدام هذه الديون وقيمتها عشرات المليارات من الدولارات الى وضع سدادها او الجزء الرئيسى منها مما يوسع ـ فى بعض التحليلات ـ من دائرة المستفيدين خاصة وأن امريكا والعالم الغربى يمكن ان يستفيد من تجميد الارصدة الكويتية البالغة الضخامة لدى مؤسساته المالية ، كما يستفيد من تمييع فعالية ونشاط الاستثمارات الكويتية الحكومية الخارجية والتى تضمنت فى السنوات الاخيرة الى حد أن عائداتها السنوية اصبحت تفوق عائد الصادرات النفطية ولقد بات واضحا ان مايحدث فى السوق النفطية على المستوى العالمى هو رهن بما تتناوله وسائل الاعلام من انباء حول التوقعات المحتملة للتسوية السلمية او قيام الحرب . وهذا هو العصب المحرك للاسعار فى الاسواق النفطية □



[١٥] تمويل الحشد العسكرى فى الخليج : دلالاته و آثاره

احمد السيد النجار

حينما قررت الولايات المتحدة ارسال قواتها الى منطقة الخليج بعد اندلاع الأزمة الخليجية الراهنة فى اطار ما يسمى بعملية « درع الصحراء » برز على السطح تساؤل هام حول الكيفية التى ستمول بها الولايات المتحدة عملية ارسال قواتها للخليج ونشرها فى العربية السعودية والدول الخليجية الاخرى . وتأتى أهمية هذا التساؤل من أن قيام الولايات المتحدة بهذه العملية يأتى فى وقت تعانى فيه الميزانية الأمريكية من عجز كبير ربما يكون قد بلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار فى العام ١٩٩٠ حسب توقعات ليون بانيتا رئيس لجنة الميزانية فى مجلس النواب الأمريكى . وبالتالى فان اى انفاق إضافى سوف يزيد من هذا العجز بآثاره السلبية على الاقتصاد الأمريكى وعلى الثقة فيه وعلى استقرار الأوضاع فى الأسواق المالية الأمريكية والبورصات العالمية عموما . وكانت الادارة الأمريكية موزعة بين إختيارين :

الأول : هو أن تقوم الولايات المتحدة بالتمويل المنفرد لعملية درع الصحراء بما يعنيه ذلك من عبء على الميزانية ومن احتمال مواجهة معارضة قوية من الكونجرس الأمريكى قد تضع قيودا أو حدودا صارمة على حرية الادارة الأمريكية فى تنفيذ العملية برمتها . وان كان هذا الإختيار يتيح لواشنطن ان تتحرك منفردة دون قيود من الحلفاء اى وفقا لرؤيتها للمصالح الامريكية وفقط دون أن تهتم كثيرا برؤى ومصالح الآخرين . أما الاختيار الثانى : فقد كان أن تقوم الولايات المتحدة بعملية « درع الصحراء » باعتبارها القوة العسكرية الاعظم فى التحالف الغربى على أن تجمع الأموال الضرورية لها من الدول الغربية الكبرى صاحبة المصالح فى المنطقة وايضا من دول الخليج العربية التى سترابط هذه القوات على أراضيها والتى تشعر بحاجتها للحماية الأمريكية فى مواجهة العراق فى الأزمة الراهنة . وإن كان هذا الاختيار ينطوى على تقييد حرية الحركة الأمريكية ويلزم الادارة الأمريكية من كافة النواحى بمراعاة مواقف حلفاءها أو على حد تعبير مجلة واشنطن بوست « أن على الولايات المتحدة كى تتوصل لاقتسام العبء المالى مع حلفاءها أن تقبل تقسيم السلطة معهم » .

ولم تتأخر الادارة الأمريكية فى حسم موقفها من هذه القضية ففى ظل العجز الكبير فى الميزانية الأمريكية ، وتدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكى فى مواجهة اقتصادات اليابان والمانيا وأوروبا الغربية حسمت الادارة الأمريكية اختيارها للتمويل المشترك مع الحلفاء الغربيين والخليجيين لعملية درع الصحراء . خاصة وأن التفاهم والاتفاق مع هؤلاء الحلفاء يبدو للادارة الأمريكية

« الجمهورية » أسهل من الاتفاق مع الكونجرس الذى تسيطر عليه أغلبية « ديمقراطية » .

وقد بادرت الادارة الأمريكية بعد بداية أزمة الخليج بطرح خطة لجمع الأموال من حلفائها من الدول الرأسمالية الكبرى ومن الدول الخليجية التى تحميها وذلك لتمويل حشد القوات الأمريكية فى الخليج والسعودية بمواجهة العراق ، ولتمويل عمليات تعويض الخسائر الاقتصادية التى لحقت ببعض الدول من جراء التزامها بالحظر الاقتصادى المفروض على العراق . وقد تردد فى البداية ان الخطة الأمريكية ترمى لجمع ما يزيد قليلا على عشرة مليارات من الدولارات لمواجهة الأزمة حتى نهاية العام ١٩٩٠ موزعة على النحو التالى : ٤ مليارات من الدولارات من السعودية ، ٣ مليارات من الدولارات من الكويت ، مليار دولار من دولة الامارات العربية ، ١,٣ مليار دولار من اليابان ، مليار دولار من المانيا إضافة الى مساهمات محدودة من ايطاليا وكوريا الجنوبية لكن الادارة الأمريكية عادت وأعلنت أن تكلفة الحشد العسكرى الأمريكى والغربى فى السعودية وتكلفة تعويض مصر والاردن وتركيا عن خسائرهم الاقتصادية بسبب أزمة الخليج والتزامهم بالحظر الاقتصادى المفروض على العراق ... مجمل هذه التكاليف يبلغ نحو ٢٥ مليار دولار فى العام ١٩٩٠ . وفى شهر سبتمبر وبعد اندلاع أزمة الخليج بنحو شهر ونصف ، ارسل الرئيس الأمريكى بوش اثنين من وزرائه « ليمر كل منهما بقبعته على الحلفاء المتلثين مالا » على حد تعبير مجلة نيوزويك فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ . فقد ارسل وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر للقيام بجولة فى دول الخليج واوروبا لجمع الأموال لتغطية تكاليف عملية « درع الصحراء » ولتمويل تعويض الدول المتضررة اقتصاديا بسبب أزمة الخليج . بينما ارسل وزير الخزانة الأمريكى نيكولاس برادى للقيام بجولة فى الشرق الأقصى وتحديدا فى اليابان وكوريا الجنوبية لتأمين الأموال الضرورية لتمويل الحشد العسكرى وتعويض المتضررين من الأزمة .

وفى أعقاب هاتين الجولتين أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى أن حلفاء الولايات المتحدة فى الخليج واليابان وأوروبا الغربية تعهدوا بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليار دولار حتى نهاية العام ١٩٩٠ لتمويل الحشد العسكرى فى الخليج ولتعويض مصر وتركيا والاردن المتضررين من الأزمة اقتصاديا . وقد أعلن جيمس بيكر ان السعودية والكويت والامارات مجتمعين وافقوا على دفع نحو ١٢ مليار دولار بينما تعهدت اليابان بدفع ٤ مليارات من الدولارات وتعهدت المانيا الغربية بدفع ٢ مليار دولار ، أما ايطاليا فان المساهمة التى تعهدت بدفعها لم تتجاوز ١٤٥ مليون دولار . أما فرنسا وبريطانيا فان التزامهما فى أزمة الخليج تمثل فى مساهمتهم المباشرة فى الزج بقوات برية وبحرية وجوية إلى المنطقة فى مواجهة العراق . أما كوريا الجنوبية صاحبة المصالح الاقتصادية الكبيرة مع العراق ودول الخليج فان الولايات المتحدة طالبتها بالمساهمة بنحو ٦٠٠ مليون دولار وهو ما لم تستجب له كوريا الجنوبية حيث تعهدت بالمساهمة فى تمويل الحشد العسكرى الأمريكى فى الخليج دون أن تحدد أى رقم لمساهمتها ، وهو نوع من التهرب من المشاركة فى التمويل بالحجم الذى طلبته الولايات المتحدة وربما بأى حجم . وقد أدى التهرب الكورى والاستجابة اليابانية الشحيحة والبطيئة للمطلب الأمريكى بالمساهمة فى تمويل الحشد العسكرى فى الخليج الى مطالبة أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكى بفرض رسوم جمركية إضافية نسبتها ٢٠ ٪ على سلع الدول التى لا تقدم مساهمة كافية لمساندة الولايات المتحدة فى أزمة الخليج ، وأشار الى أن الولايات المتحدة يجب أن توضح لحلفائها أن ايام الحماية العسكرية الأمريكية المجانية لمصالحهم قد ولت .

وبصرف النظر عن مساهمة الحلفاء الغربيين والعرب فى تمويل عمليات تعويض خسائر الدول المتضررة اقتصاديا من أزمة الخليج فان ما يعنينا هنا هو مساهمتهم فى تمويل ارسال ونشر القوات الأمريكية فى الخليج فى اطار عملية « درع الصحراء » . وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية مؤخرا أن حلفاء الولايات المتحدة تعهدوا بدفع ٨ مليارات من الدولارات لتمويل عملية « درع الصحراء » الأمريكية فى العام ١٩٩٠ ، وتأتى السعودية والكويت واليابان والمانيا فى مقدمة الدول التى تعهدت وقدمت هذه المساهمة فى تمويل هذه العملية . واضافة الى المساعدات النقدية قامت العربية السعودية بدفع مساهمات عينية مكونة من الغذاء والوقود والماء ووسائل النقل للقوات الأمريكية المتواجدة فى اراضيها ، وقدرت وزارة الدفاع الأمريكية هذه المساعدات حتى نوفمبر ١٩٩٠ بنحو مليار دولار . وأعلن البنتاجون أيضا أن الولايات المتحدة دفعت نحو ثلاثة مليارات من الدولارات من تكاليف عملية درع الصحراء خلال شهرى اغسطس وسبتمبر وحدهما . وينتظر ان يكون هذا الرقم قد تضاعف على الأقل فى الثلاثة أشهر الأخيرة من العام ١٩٩٠ فى ظل تزايد القوات الأمريكية المرسلة للخليج فى اطار عملية « درع الصحراء » .

ومن ناحية أخرى قدرت وزارة الدفاع الأمريكية تكاليف استمرار عملية درع الصحراء فى العام ١٩٩١ بنحو ١٥ مليار دولار . ومن المؤكد أن الحلفاء الغربيين والخليجيين سوف يشاركون فى دفع هذه التكاليف مثلما تم التشارك فى دفع تكاليفها فى العام ١٩٩٠ . وحتى لو تم حل أزمة الخليج سلميا فانه من المؤكد ان جانب كبير من القوات الأمريكية فى دول الخليج سوف تبقى لفترة وستكون تكاليف بقاء هذه القوات مطروحة للاقتسام بين

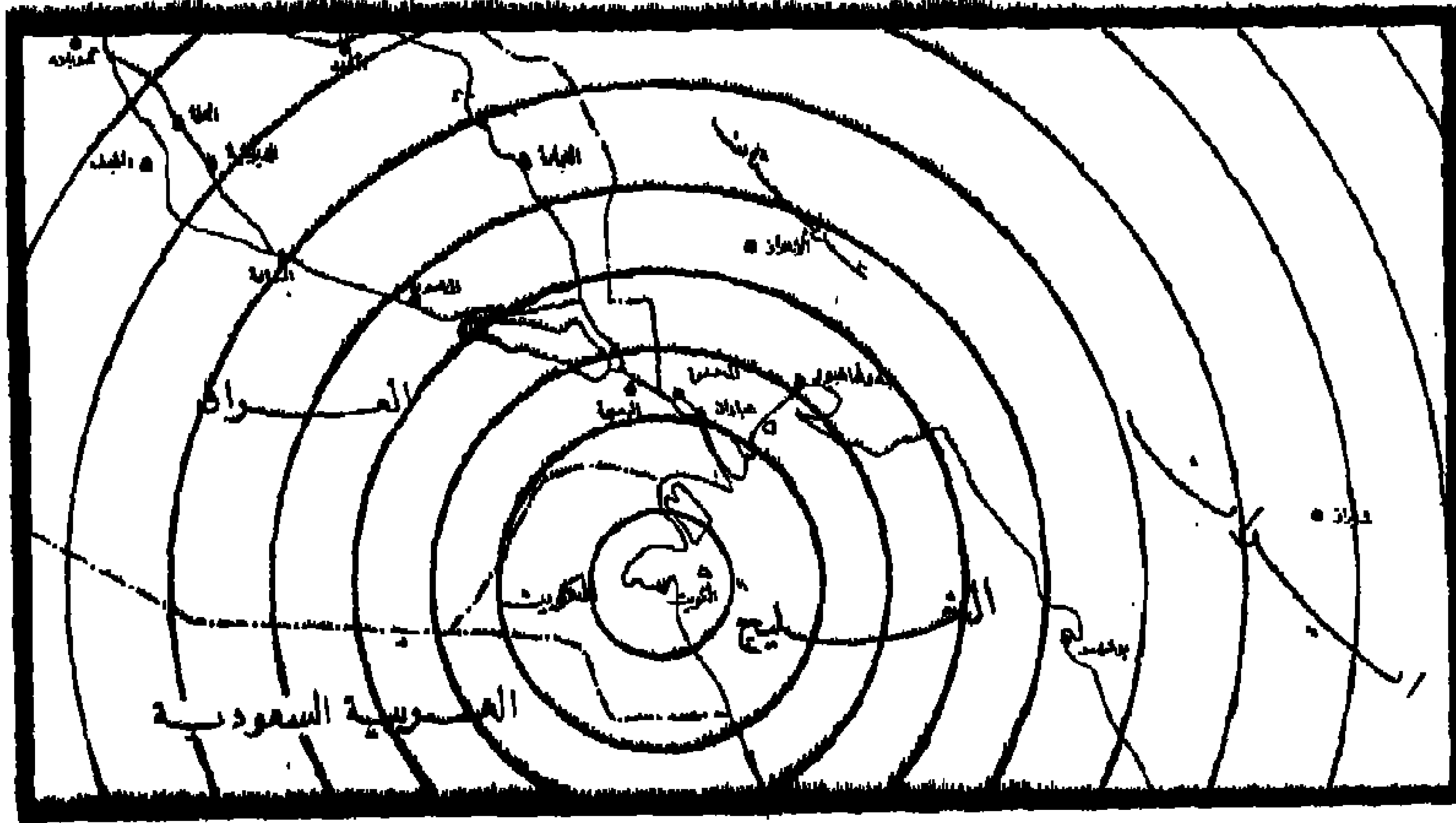
الولايات المتحدة وحلفائها الذين يهمهم المشاركة فى هذه التكاليف مثلما يهم الادارة الأمريكية مشاركتهم فيها ، وذلك لأن تلك الدول ترغب فى ان تشعر واشنطن بأنها اذا كانت قد ارسلت قواتها للخليج واذا ابقتها هناك لفترة تطول او تقصر لحماية تدفق النفط للجميع بأسعار مقبولة بالنسبة لهم فهى انما تفعل ذلك بمشاركة كبيرة منهم عبر التمويل بحيث تكون هناك قيود مالية وسياسية على مواقفها فى مجال استمرار تدفق النفط للجميع من منطقة الخليج التى باتت القوة العسكرية الأمريكية تهيمن عليها والتى تحوى فى باطنها نحو نصف الاحتياطى العالمى المؤكد من النفط .

ويمكن القول أن تشارك الولايات المتحدة مع حلفائها الغربيين والخليجيين فى نفقات عملية « درع الصحراء » فى العام ١٩٩٠ والتشارك المنتظر فى تلك التكاليف فى الفترة القادمة يشير الى عدد من المتغيرات الهامة : أولها أن الولايات المتحدة القوة العسكرية الأعظم فى العالم تعانى من صعوبات اقتصادية جمة ، ولم يعد اقتصادها قادرا على الاستمرار فى تحقيق معدلات نمو جيدة مشابهة لتلك التى تحققها اليابان والمانيا نظرا لأنه محمل بانفاق عسكرى هائل حيث تقوم الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدور حامى حمى المعسكر الغربى والدول المرتبطة به . ونظرا لأن جانب من المصاعب الاقتصادية الأمريكية ناجم عن ذلك الانفاق وما يترتب عليه من عجز فى الميزانية الأمريكية ، ونظرا لأن جانب من الازدهار الاقتصادى فى اليابان والمانيا الغربية يعود الى أن اقتصادهما لا يتحمل سوى نفقات عسكرية محدودة .. نظرا لكل ذلك فان الادارة الأمريكية طالبت الدول الغربية بالمساهمة فى نفقات حماية مصالحها . ولعل المساهمة اليابانية والالمانية والايطالية والخليجية فى تمويل الحشد العسكرى الأمريكى فى السعودية والخليج هو أول تجسيد لفكرة مساهمة الدول الراسمالية الكبرى والدول الحليفة للولايات المتحدة فى جانب من انفاقها العسكرى . وهو مؤشر فى رأينا لما ستنطوى عليه الفترة القادمة من تعاون الدول الغربية والحليفة للولايات المتحدة فى تحمل جانب من انفاقها العسكرى فى لحظات الازمات ، وربما يؤدى هذا الأمر اذا تم توسيعة ليصبح قاعدة عامة حتى فى الأوقات العادية الى تخفيف عبء الانفاق العسكرى عن الاقتصاد الأمريكى بما يساهم فى تحسين أدائه وفى زيادة قدرته على التنافس بكفاءة مع الاقتصادات الراسمالية عالية التطور الأخرى وبخاصة اليابان والمانيا . لكن هذه المشاركة من حلفاء الولايات المتحدة ستنطوى كما ذكرنا آنفا على تخفيف هيمنتها ووصايتها على التحالف الغربى وسوف تؤدى هذه المشاركة ايضا الى زيادة الدور الذى يمكن أن تلعبه اليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا .

وعلى صعيد آخر انعكس التمويل الأمريكى والخليجى والغربى المشترك لعملية « درع الصحراء » فى تشابك هذه الأطراف فيما يتعلق بالأسلوب الأمثل لحل ازمة الخليج وان كان الموقف الأمريكى يبقى هو الاقوى وهو المهيمن على اسلوب التعامل مع الأزمة حتى الآن رغم وجود تباينات فى المواقف بين الحلفاء تمليها مصالحهم المتباينة مع العراق والمنطقة عموما . فاليابان لم ترغب فى أى وقت فى اشتعال الحرب بين القوات الأمريكية والعراقية لما قد ينجم عن ذلك من دمار لمنشآت انتاج النفط وتكريره بما يؤدى لتوقف أو على الأقل لانخفاض كبير فى امدادات النفط الحيوية للاقتصاد اليابانى الذى يعتمد كليا على العالم الخارجى ومنطقة الخليج اساسا فى سد احتياجاته من النفط بما سيصيبه بنكسة قاسية فى حالة توقف تلك الامدادات . كما أن الارتفاع الهائل فى أسعار النفط اذا اشتعلت الحرب بآثاره الرهيبة على اقتصاد اليابان يبرر الموقف اليابانى الذى عمل على تحاشى اشتعال الحرب طوال الشهور الماضية منذ بدء الازمة . وكان الموقف الألمانى والايطالى قريبا إلى حد كبير من الموقف اليابانى للاعتبارات ذاتها . أما الموقف الفرنسى فانه كان أميل للبحث عن حل سلمى نظرا للعلاقات الاقتصادية والعسكرية الوثيقة بين باريس وبغداد ونظرا لأن باريس تنظر للازمة الخليجية بصورة مستقيمة الى حد كبير وترى انه لا يمكن اتخاذ كل الاجراءات الصارمة ضد العراق بينما تبقى باقى الاحتلالات والتجاوزات للقانون الدولى دونما أدنى عقاب أو اجراء مضاد مثل الاحتلال الاسرائيلى للضفة الغربية وغزة والجولان والشريط الجنوبى من لبنان . اما العربية السعودية ودول الخليج فانها ستكون مع العراق الساحة الفعلية لأى معركة قد تنشب لدى إشتعال القتال بين القوات الأمريكية وبين القوات العراقية ـ لاسامح الله ـ ، ولذلك فان مواقف هذه الدول هو العمل بجدية لتحاشى المواجهة العسكرية بغض النظر عن بعض التصريحات الاعلامية التى تعكس ارتباكا فى التفكير مثل تصريح سفير الكويت لدى استراليا بأنه يؤيد تحرير الكويت حتى ولو باستخدام الأسلحة الذرية متناسيا انه لو اطلقت قنبلة ذرية واحدة على القوات العراقية فى الكويت فانه لن تعود هناك كويت لانها باختصار ستمحى كل شكل للحياة فيها . اما واشنطن فان صيحات الحرب والسلام تنازعتها طوال الأزمة . فاللوبى الصهيونى وشركات صناعة السلاح وشركات النفط الأمريكية وبخاصة العاملة منها فى الولايات المتحدة بالأساس ظلت طوال الشهور الماضية تدق طبول الحرب لرغبة اللوبى الصهيونى فى قيام الولايات المتحدة بمهاجمة العراق لتحطيم قوته العسكرية التى تعتبرها اسرائيل ومؤيدوها فى الولايات المتحدة خطر كبير على الدولة الصهيونية . أما شركات صنع السلاح فان انتهاء الحرب الباردة بما يعنيه من احتمالات انخفاض مشتريات الجيش الأمريكى

من الأسلحة ، وبما يعنيه من احتمالات خمود الصراعات الاقليمية بما يخفض الطلب الخارجي على الأسلحة . كل ذلك يهدده بالكساد بما يجعلها تدفع في اتجاه اشعال الموقف العسكري في الخليج لانعاش الطلب على انتاجها من السلاح . أما شركات النفط الأمريكية وبخاصة العاملة بالأساس في الولايات المتحدة فانها ستحقق أرباحا طائلة في حالة نشوب الحرب وارتفاع أسعار النفط . ويكفي أن نعرف أن ارتفاع سعر برميل النفط بدولار واحد فقط يرفع قيمة انتاج شركات النفط الأمريكية من نفط بلادهم بمقدار ثلاثة مليارات من الدولارات . كذلك فان رغبة واشنطن في تقليم أظافر النظام العراقي أو الاطاحة به لايقاف اي تحدى عراقي للامريكيين والغرب عموما في السيطرة على تدفق النفط من الخليج وعلى أسواقه وأسعاره تدفع في اتجاه اشتعال الموقف العسكري في الخليج . وبالمقابل فان واشنطن لا تستطيع تحمل تعرض العراق لهزيمة ساحقة تؤدي لانهائه كقوة اقليمية لأن ذلك سيعني قدرة ايران على السيطرة التي تحلم بها على الخليج بما يستدعيه ذلك من وجهة النظر الأمريكية والخليجية من تواجد دائم وكبير للقوات الأمريكية بما سيمثل في النهاية استنزافا للقوات الأمريكية في فيتنام جديدة سيشكل أيضا مصدرا لعدم الاستقرار لكل الأنظمة في المنطقة . كذلك فان الخسائر الأمريكية الكبيرة المحتملة في أي مواجهة عسكرية مع العراق تجعل الادارة الأمريكية أميل الى تحاشي الخيار العسكري . وان كانت تكثف حشودها العسكرية بمواجهة العراق بعد أن حصلت على الغطاء الدولي للعمل العسكري ضده فانها على الأرجح سوف تستخدم كل ذلك في الضغط على العراق لحصول على أفضل تسوية ممكنة من نظرها لأزمة الخليج . وان كان كل ذلك لا يعني ان واشنطن تستبعد الحرب بصورة مطلقة ولكنها على الأرجح لن تلجأ اليه لتحقيق اهدافها في الخليج الا كاختيار أخير .

المهم من كل ما سبق هو ان الادارة الامريكية طوال تعاملها مع أزمة الخليج تشاورت دائما مع شركائها الذين ساهموا معها بصورة كبيرة في الحشد العسكري ضد العراق والذين ساهموا في تمويل حشدها العسكري هي نفسها في الخليج ، وتأثرت بمواقفهم الى هذا الحد أو ذاك بما يجعلنا نميل الى أن الولايات المتحدة اذا استمرت في هذا النهج أي اشراك حلفائها في تمويل قيامها عسكريا بحماية مصالح التحالف الغربي فانها بالمقابل سوف تكون مضطرة للتنازل عن جانب هيبتها وسطوتها عليهم أو على حد تعبير الواشنطن بوست سوف تقبل تقسيم السلطة معهم . وهذا أفضل خيار لها في الوقت الراهن اذ يضمن لها الاستمرار في القيام بالدور الرئيسي في حماية التحالف الغربي وقيادته ويضمن لاقتصادها أن يتخفف من بعض أعباء الانفاق العسكري بما يساعده ذلك على الانطلاق وزيادة قدرته على التنافس بحيوية مع اقتصادات اليابان وألمانيا وأوروبا الغربية بكفاءة . ☐



[١٦] السلوك العسكرى ومحدداته

محمد عبدالسلام

تنطوى التحركات العسكرية سواء من جانب العراق أو من جانب التجمع الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة على كثير من الجوانب والمشاكل التى تستحق الدراسة والتحليل، بداية من الأهداف المعلنة ومراحل تطورها، ونهاية بالمشاكل والتعقيدات والحلول التى تم التوصل اليها اثناء العمليات والتحركات العسكرية العراقية او الدولية المضادة لها . ويناقش هذا التقرير الجوانب المحيطة باستخدام القوة العسكرية فى إدارة ازمة الخليج ، واستراتيجيات ، الطرفين للرئيسيين فى الازمة على مستوى أهداف كل طرف فى مراحل الازمة المختلفة ، وتصوراته لكيفية استخدام القوة العسكرية لتحقيق تلك الاهداف ، والقدرات العسكرية المتاحة له فى مسرح العمليات ، واهم القيود التى مثلت حدود اهل امكانية استخدامه لتلك القدرات فى تحقيق اهدافه .

اولا : خصائص عامة للتحركات العسكرية :

تتسم الازمة الحالية منذ بدايتها بالتعقيد الشديد ، وبأنها تتضمن عناصر غير تقليدية تجعل عملية ادارتها اكثر تعقيدا من ازمات عديدة سابقة شهدها النظام الدولى ، ويمكن تحديد عدد من العناصر الاساسية المتحكمة فى مسارها منذ اغسطس الماضى .

١ ـ انها بدأت بموقف مفاجىء للدول الفاعلة فيها عندما قامت القوات العراقية بغزو الكويت وبالتالى تصرفت كل الاطراف تحت ضغط المفاجأة باصدار تصريحات ، وقرارات كان الاتجاه العام لها هو الجمود :

٢ ـ انه رغم التعدد الكبير فى الفاعلين المباشرين فى الازمة (٣٠ دولة تقريبا ارسلت قوات الى الخليج) إلا أن الفاعلين الرئيسيين فى الازمة هما الولايات المتحدة . والعراق اللذين يتحكمان الى حد كبير فى مسارها وتفاعلاتها منذ البداية بحكم حجم قواتهما العسكرية فى مسرح العمليات ، والى جانب كل من الفاعلين جبهة عريضة من الحلفاء كفاعلين مؤثرين لديهم رؤيتهم الخاصة لاسلوب التعامل مع الازمة ، وهو امر واضح اكثر بالنسبة للولايات المتحدة التى يمثل حلفاؤها قيودا على حرية حركتها فى ادارة الازمة تتفاوت شدة ضغوطها من حليف إلى آخر ، وقد إستخدم الحلفاء بالفعل ما يملكونه من اوراق مؤثرة ، او لوحوا باستخدامها فى مراحل الأزمة المختلفة .

٣ ـ ان هناك تعارضا اساسيا بين الاهداف المعلنة للطرفين الرئيسيين فى الازمة بدت فى بعض المراحل .

٤ ـ ان الصدام المسلح بين اطراف الازمة مطروح منذ

بدايتها كحل نهائى لها ، رغم استمرار تلك الأطراف فى إتباع أدوات دبلوماسية ، واقتصادية مختلفة لحلها .

٥ ـ أنه رغم تصاعد التهديدات المتبادلة ، من وقت لآخر عقب كل اجراء جديد يقوم به أحد الاطراف فى الازمة ، وعقب فشل أية مساع سلمية ، فان درجة سيطرة الأطراف الرئيسية على سلوكها تبدو عالية ، ولم يحدث طوال الشهور الأولى للأزمة خطأ ، واحد كان من الممكن ان يترتب عليه بدء العمليات العسكرية رغما عن إرادة اطراف الأزمة ، وقد تم منذ البداية تحديد خطوط واضحة برسائل معلنة يمثل تجاوزها بدء التصاعد الحقيقى للأحداث تجاه الصدام المسلح ، وعمل كل طرف على تفادى القيام بسلوك يعتبره الطرف الآخر تصعيدا غير مقبول للأزمة بما قد يجعله يقدم على القيام برد فعل يؤدى الى نشوب الحرب .

ثانيا : أهداف الفاعلين الاساسيين فى الأزمة .

لقد تطورت أهداف الاطراف الرئيسية فى الأزمة من مرحلة لأخرى حسب تطور تصورات كل طرف لأهداف الطرف الاخر ، وما يمثله من تهديد ، وتطور مستوى الحشد العسكرى ، وضغوط الدول الحليفة ، والاعتبارات الخاصة بمسرح العمليات فى الخليج ، وبناء على هذه الأهداف تطور أيضا سلوك كل طرف فى ادارة الأزمة ، ويمكن رصد تطور أهداف الطرفين الاساسيين فى الأزمة كما يلى :

١ ـ تطور الاهداف الامريكية :

حدد المسئولون الأمريكيون أهداف بلادهم منذ تفجر الأزمة فى أول أغسطس بصورة متكررة على لسان الرئيس بوش ، وكبار المسئولين فى وزارتى الخارجية والدفاع ، وصدرت أول تصريحات محددة حول تلك الأهداف فى (١٩) أغسطس ، فى تصريحات للرئيس الأمريكى ، أعاد تأكيدها فى رسالته الى القوات الأمريكية فى الخليج يوم (٢٩) أغسطس وتمثلت فى (٤) أهداف رئيسية هى :

- خروج القوات العراقية من الكويت (الانسحاب الفورى غير المشروط) .
- عودة الحكومة الشرعية الى الكويت .
- ضمان سلامة السعودية وأمن منطقة الخليج .
- الحفاظ على أرواح الرعايا الامريكيين ، وضمان سلامتهم .

وكان الرئيس الأمريكى قد تحدث عن الاسباب التى دعته الى اتخاذ قرار إرسال قوات عسكرية الى الخليج فى رسالته الرسمية الى كل من رئيس مجلس النواب ، وزعيم الاغلبية فى مجلس الشيوخ فى (٩) اغسطس مقررا أن سبب ارسال القوات هو ، إجتياح العراق للكويت ، وتواجد القوات العراقية فى الكويت باعتباره يشكل تهديدا مباشرا للدول المجاورة ، وللمصالح الحيوية الامريكية فى منطقة الخليج ، ولم يضف الرئيس الأمريكى أهداف سياسية جديدة للولايات المتحدة الا فى نهاية شهر سبتمبر (٩/٢٥) عندما قال فى لقاء مع مجموعة من الامريكيين من أصل عربى أن الولايات المتحدة تهدف ايضا الى قيام نظام دولى جديد يتسم بالتعايش بين دوله المختلفة ، وهو ما كرره بعد ذلك فى خطابه امام الامم المتحدة يوم (١) اكتوبر ، ويلاحظ ان الأهداف السياسية ، للولايات المتحدة قد استمرت حتى اوائل ديسمبر دون تغير كبير .

لكن على المستوى العسكرى تطورت الأهداف العسكرية للقوات التى تم نشرها بمدى اكبر ، فقد أخذت فى الاتساع من مرحلة لاخرى حسب مستوى الحشد ذاته ، وظروف مسرح العمليات وتصور القيادة العسكرية للسيناريوهات المحتملة لاستخدام القوة المسلحة ، فقد حدد وزير الدفاع الامريكى أهداف قواته فى الخليج فى مؤتمر صحفى يوم (١٤) اغسطس فى هدفين فقط هما :

- ردع أى عدوان عراقى جديد ، والدفاع عن السعودية ودول الخليج إذا فشلت عملية الردع .
- العمل على تنفيذ العقوبات الدولية التى فرضها مجلس الأمن على العراق .

ولم تتطور هذه الأهداف رسميا حتى نهاية الاسبوع الثانى من شهر اكتوبر ، عندما أعلن عن اكتمال مستوى الحشد قبل اتخاذ قرار تطويره ، لكن خلال شهر سبتمبر كانت تصريحات مختلفة تصدر من جانب قيادات عسكرية مختلفة حول احتمالات شن هجوم على القوات العسكرية العراقية لاخراجها من الكويت ، وحول التهديد الذى تمثله القدرات العسكرية العراقية لدول المنطقة مستقبلا ، الا أنه لم يتحدث وزير الدفاع الامريكى ، اورئيه الأركان ، أو قائد القوات الأمريكية فى الخليج عن هدف الهجوم على القوات العراقية لأجبارها على الانسحاب من الكويت فى تلك المرحلة بشكل محدد .

وفى نهاية شهر اكتوبر بدأت القيادة العسكرية الامريكية ، تضيف هدفا عسكريا جديدا يحقق احد الأهداف السياسية المعلنة منذ بداية الأزمة ، وهو اخراج القوات العراقية من الكويت ، عن طريق شن هجوم مسلح ضدها ، وكان الحشد العسكرى قد وصل الى مرحلة إكدت فيها التصريحات الامريكية أنه يمكن للقوات خلالها أن تحقق هدفى الردع والدفاع ، وفى ظل قرار تطوير الحشد ستبدأ تلك القوات فى التحول الى امتلاك قدرات هجومية يمكنها بعد انتهاء الحشد فى مرحلته الثانية من مهاجمة القوات العراقية ، الا ان هذا الهدف لم يظهر فجأة . فقد المح بيكر الى وجود اتجاه للقيام بعمل عسكرى ضد العراق فى (٣) اكتوبر ، وكانت كل السيناريوهات المتداولة اعلاميا منذ منتصف سبتمبر تركز على عمليات قصف جوى واسعة وقد تقود فى النهاية الى الهجوم على القوات العراقية ، الا ان المسئولين العسكريين كانوا ينفون بشكل مستمر وجود

مثل هذه الخطط العسكرية لاخراج العراق من الكويت ، وكان أخر نفى لوجودها فى منتصف اكتوبر عندما تم نفى وجود خطة باسم « جمل الليل » تعتمد على بدء الحرب بشن هجوم جوى ليلى ضد العراق . ومع ذلك شهدت تلك الفترة تأكيدات من جانب القادة العسكريين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة لديها كل الخيارات ، بما فيها الخيار العسكرى . لتحقيق اهدافها السياسية .

وقد توازى مع الحديث الصريح عن الهجوم على القوات العراقية كأحد الأهداف العسكرية ، تصريحات أمريكية تؤكد أن مشكلة أمن الخليج لن تحل فقط باخراج القوات العراقية من الكويت لأن آلة العراق العسكرية ، ستظل تمثل تهديدا مستمرا لدول الخليج ، وسوف تصبح تهديدا أكبر فى المستقبل إذا تركت بمستواها الحالى ، وهو ما بلور فى مجموعه هدفا لم يعلن صراحة وهو تدمير أو على الأقل تقليص القدرات العسكرية والصناعية العراقية كهدف عسكرى أمريكى لضمان الأمن فى المنطقة مستقبلا . وقد استمر القادة العسكريون حتى نهاية نوفمبر فى نفى ان يكون هذا الهدف ضمن أهدافهم العسكرية الا أنه سيناريوهات عديدة صرح بها مسئولون عسكريون كخطط عمليات محتملة كانت تؤكد وجود هذا الهدف خاصة تصريحات قائد سلاح الجو الذى أقيل بسببها حول وجود سيناريو لقصف بغداد ، وما حولها من اهداف إستراتيجية عراقية يبلغ عددها (٥٠) هدفا بقاذفات القنابل الثقيلة ، وضمن هذا الهدف قيل فى اطار تصريحات لمسئولين سابقين ان إقصاء صدام حسين عن السلطة ، هدف امريكى أخر ، لكن تم نفى ذلك اكثر من مرة ، وإن كان مدير وكالة الاستخبارات المركزية قد ذكر تصريحات تفيد بذلك ، وبصفة عامة وفى اطار ضمان أمن دول الخليج طرح بيكر فى هذا دعوته لاقامة بنية امنية اقليمية فى وقت مبكر ، وتطورت الأمور بعد ذلك للتباحث مع قادة المنطقة حول الترتيبات الأمنية ، الا انه لم يطرح بوضوح ان يتم تحقيق هذا الهدف بالوسائل العسكرية عن طريق تدمير البنية العسكرية العراقية لتحييد التهديد الذى تمثله .

٢ - تطور الأهداف العراقية .

تؤكد كل التصريحات العراقية منذ بداية الأزمة ان القوات العراقية لن تنسحب من الكويت باعتبارها جزءا من العراق ، ولم يحدث تطور يذكر حول مسألة الانسحاب طوال مراحل الأزمة المختلفة باستثناء الأيام الأولى للأزمة من (٣) الى (٥) أغسطس لاحتواء رد الفعل الدولى تجاه الغزو ، واستمرت السلوكيات العراقية تجاه الكويت ، ابتداء من قرار الضم وحتى إصدار خريطة تعتبرها فيها المحافظة رقم (١٩) العراقية لتؤكد هذا الهدف ، وتؤكد القيادة العراقية أيضا انها لن تقوم بغزو السعودية ، لكن فى مواجهة الحشد الدولى العسكرى فى الخليج حدد نمط السلوك العراقى هدفين اساسيين للقوات العراقية فى مسرح العمليات مشابهين الى حد كبير للأهداف العسكرية الأمريكية فى المرحلة الأولى من الأزمة التى استمرت حتى اوائل اكتوبر ، وهما :

- ردع القوات متعددة الجنسية عن مهاجمة القوات العراقية فى الكويت .
- الدفاع عن الأراضى التى تم احتلالها فى حالة فشل الردع .

ولم تتطور الأهداف العراقية فى المراحل المختلفة لكن تطورت أليات تحقيق كل هدف بشكل متسارع خلال الأزمة من تهديدات بتكبيد القوات متعددة الجنسيات خسائر فادحة ، الى التهديد بتدمير آبار النفط ، وقصف اسرائيل . وضرب المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وغير ذلك ، ثم إقامة حائط دفاعى ، فى الكويت لصد أى هجوم محتمل ، لكن القيادة العراقية تحدثت خلال شهر اكتوبر عن هدف آخر لم تركز عليه التصريحات بعد ذلك ، وهو احتمال قيام العراق بعمليات هجومية ضد القوات متعددة الجنسيات ترافقها عمليات قصف ضد اسرائيل اذا تعرض العراق للاختناق بسبب الحصار الاقتصادى .

ثالثا : السلوك العسكرى للفاعلين الرئيسيين :

تأثرت التحركات العسكرية الأمريكية ، والعراقية بعوامل متشابكة تتضمن عناصر فنية عسكرية هامة مثلت قيودا على تعاملهما مع مسألة إستخدام القوة المسلحة ، ونذر المواجهة العسكرية فى مراحل الأزمة المختلفة بما ادى الى تبلور نمط معين من السلوك يقوم على التهديد ، والتهديد المضاد باستخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السابقة . الا ان العامل الرئيسى المؤثر فى هذه العملية فى مراحل الأزمة المختلفة كان مستوى الحشد العسكرى فى المنطقة ، وميزان القوى بين العراق ودول الائتلاف الدولى . بالاضافة الى عناصر اخرى فرضتها طبيعة الحشد العسكرى ، وطبيعة مسرح العمليات فى الخليج وسوف تشير الى هذه العناصر كما يلى : -

١ - ميزان القوة العسكرية فى الخليج :

كانت عملية تطور الحشد العسكرى ، وأوضاع القوات فى مسرح العمليات هى المحدد العسكرى الأساسى لمسار عملية ادارة الصراع بين أطراف الأزمة . ففى الوقت الذى لم تكن فيه البيئة السياسية الدولية والاقليمية والداخلية تمثل قيدا اساسيا على حرية الولايات المتحدة فى استخدام القوة العسكرية لتحقيق الهدف السياسى بتأمين انسحاب القوات العراقية من الكويت لم يكن حجم قوتها العسكرية فى الخليج كافيا لتحقيق هذا الهدف بتكلفة مقبولة ، وبينما كان حجم هذه القوات يتطور فى اتجاه امكانية القيام بالهجوم على القوات العراقية منذ منتصف اكتوبر كانت القيود السياسية تتصاعد لمنع استخدامها او الاستعجال فى إتخاذ قرار

الهجوم ، وهو ما خلق موقفا معقدا إستمر حتى بدء مرحلة جديدة من مراحل الأزمة بصدور قرار مجلس الأمن الخاص بصلاحيات استخدام القوة لتحقيق هذا الهدف فى آخر أيام شهر نوفمبر .

وقد كان المسار العام للحشد من وجهة النظر الأمريكية يتطور باتجاه امتلاك قدرات هجومية ، بينما كان يتطور على الجانب الآخر باتجاه ردع مثل هذا الهجوم وتعقيد عملية استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة ، ويوضح الجدول التالى تطور مراحل عملية الحشد العسكرى على الجانبين .

ويتضح من جدول مستوى الحشد العسكرى عدة حقائق أساسية خاصة بتطور القدرات العسكرية لأطراف الأزمة فى مسرح عمليات الكويت :

أ ـ أن نسبة التوازن بين القوات البرية العراقية التى تم دفعها الى مسرح عمليات الكويت الذى يضم دولة الكويت ، وجنوب العراق ، وبين القوات متعددة الجنسيات ظلت فى صالح العراق بفارق كبير حتى أوائل شهر أكتوبر ، ثم بدأ الفارق يضيق بعد ذلك إثر قرار القيادة الأمريكية بدفع وحدات قتالية جديدة من مسرح العمليات الأوروبى . والأراضى الأمريكية الى الخليج لتطوير قدرات القوات المحتشدة ، ودفع كل من سوريا ومصر بقوات ميكانيكية ومدرعة الى الخليج ليصل الفارق الى أدنى معدله له منذ بداية الأزمة فى منتصف نوفمبر . قبل أن يقرر العراق دفع قوات جديدة من الاحتياط الى مسرح العمليات تقدر بحوالى (٢٥٠) ألف جندى لم يصل منهم حتى أواخر نوفمبر سوى (٢٠) ألف جندى :

ب ـ أن نسبة التوازن فى دبابات القتال الرئيسية بين القوات متعددة الجنسيات والقوات العراقية كانت مختلة تماما فى الشهور الثلاثة الأولى للأزمة وحتى نهاية اكتوبر ، فقد إستمر العراق فى دفع أعداد متزايدة من الدبابات الى مسرح العمليات حتى نهاية نوفمبر بينما تأخر وصول دبابات القتال الرئيسية التابعة للقوات متعددة الجنسيات لأواخر سبتمبر إلى أن اتخذت القيادة الأمريكية قرار تطوير الحشد العسكرى بدفع أكثر من (١٠٠٠) دبابة متطورة من طراز « إم ـ ١ ـ إيه ـ ١ » إلى مسرح العمليات فى أكتوبر ليبدأ وصولها فى نوفمبر الذى إتجه ميزان القوات المدرعة فيه إلى التحسن بالنسبة للقوات متعددة الجنسيات .

جـ ـ إن ميزان القوات الجوية بين العراق والقوات متعددة الجنسيات كان مختلا منذ بداية الحشد العسكرى لصالح القوات الأخيرة كما ، ونوعا ، فقد إستطاعت القيادة الأمريكية منذ البداية حشد قوة قتالية جوية متطورة فى الأسابيع الأولى . أضيفت الى القوات الجوية لدول الخليج العربى ، والطائرات القتالية التابعة لفرنسا وبريطانيا . وكان معدل تصاعد أعداد الطائرات المقاتلة خلال الأزمة يسير بنسبة اقل ، إذ تم دفع أسراب كبيرة العدد من الطائرات لتصبح العنصر الأساسى فى ردع القوات العراقية إذا قررت الهجوم على السعودية حسب التصورات الأمريكية ، وقد إرتفعت التقديرات المختلفة لحجم القوة الجوية العراقية من (٥١٣) طائرة قتالية فى اغسطس وسبتمبر الى حوالى (٧٠٠) طائرة فى أكتوبر .

د ـ هناك عناصر إضافية أساسية فى تطور مراحل الحشد العسكرى بين الجانبين ، أهمها التفوق البحرى الكامل للقوات متعددة الجنسيات على العراق الذى لايملك قوة بحرية ذات قيمة لدرجة تجعل الميزان العسكرى البحرى يمثل « قدرات من جانب واحد » ، كما أن عنصرا آخر هاما قد أثر فى تصورات الأطراف لاستخدام القوة العسكرية هو مخزون العراق من الأسلحة الكيماوية ، وإمتلاكه لعدة طرازات من الصواريخ أرض أرض يتراوح مداها بين (٣٠٠) كلم ، و (٩٠٠) كلم يهدد العراق منذ بداية الأزمة بإستخدامها فى حالة نشوب القتال .

هـ ـ إن القوات المتعددة الجنسيات تتمتع بتفوق نوعى كبير على القوات العراقية منذ بداية الحشد ، رغم إحتلال بعض عناصر الميزان العسكرى الكمى لصالح العراق ، فالدبابات التى يتم دفع إعداد متزايدة منها حتى الآن تتمتع بقدرات فى تدريبها ، ودقتها فى التصويب ، وقدرتها على المناورة بما يجعلها تتفوق على الدبابات العراقية بإستثناء (٥٠٠) دبابة من طراز « تى ـ ٧٢ » يمتلكها العراق ، كما أن لدى القوات متعددة الجنسيات طائرات قتالية تتمتع بمدى أطول ، وحمولة أكبر من البحرية العراقية بإستثناء طائرات « سوخوى ـ ٢٤ » و « ميراج ـ اف ـ ١ » لدى العراق ، كما أن القوات البحرية لديها قوة نيرانية ضخمة ، بالاضافة الى قدرات حاملات الطائرات ، بالاضافة الى ما لدى القوات الأمريكية تحديدا من نظم تسليحيه متطورة ، كصواريخ « ناتريون » المضادة للصواريخ ، وصواريخ « كروز ـ توماهوك » وطائرات « إف ـ ١١٧ » ، وأقمار صناعية عسكرية .

٢ ـ القيود الخاصة بمسرح العمليات :

واجهت القيادات الأمريكية والعراقية منذ بداية الأزمة عددا من المشكلات ذات الطبيعة العسكرية أثرت بشدة فى تصوراتها لمسألة استخدام القوة ، وإحتمالات الحل العسكرى للأزمة خلال مراحلها المختلفة ، ويمكن إجمال الاعتبارات الخاصة بكل طرف فيما يلى :

اولا : القوات الأمريكية :

أ ـ ضعف قدرات النقل الاستراتيجى : فقد واجهت القيادة الأمريكية منذ البداية مشكلة عدم قدرة قوات النقل الاستراتيجى البحرية ، والجوية على نقل القوات والعتاد الى مسرح عمليات الخليج بالسرعة ، والحجم

الذى كانت هيئة الأركان المشتركة قد خططت له ، مما أدى لاستدعاء « إحتياطى » أسطول النقل الاستراتيجى من طائرات مدنية لنقل الجنود فى وقت ملائم الى المنطقة . وبينما لم يتضح القصور بشدة فى قدرات النقل الجوى بسبب محدودية القواعد الجوية فى شرق السعودية ، وقدرتها على إستقبال التشكيلات ، إتضح القصور فى قدرات النقل العسكرية البحرية لدرجة أدت الى وجود « التشكيلات البرية » فى الخليج لفترة طويلة إستمرت حتى منتصف شهر سبتمبر بدون عتادها العسكرى الثقيل ، وقد أدى هذا الى إقالة قائد سلاح النقل الاستراتيجى . فى أواخر سبتمبر ، مع إتباع هيئة الأركان خطة للحشد تظهر القوات التى تم حشدها بأكبر مما هى عليه بالفعل وذلك بنقل سرايا مقار القيادة يتبعها أفراد الخدمات المعاونة اللازمة للاعداد لوصول القوات أولا ، وكانت القوات المقاتلة تصل غالبا بعد ذلك بأسابيع ، وإستمرت هذه المشكلة مع عملية تطوير الحشد فى منتصف أكتوبر ، وطوال شهر نوفمبر ، لكن تم التعامل مع ذلك بالاستعانة بقدرات النقل البحرية الأوروبية ، وتم إستئجار عدد من السفن التجارية بتمويل عربى لاكمال حشد القوات قبل منتصف يناير القادم .

ب ـ **مشكلة التنسيق بين القوات** : وقد ظهرت هذه المشكلة منذ بداية الأزمة ، وبينما كانت عملية التنسيق بين الوحدات البحرية فى الخليج لاحكام الحصار البحرى تسير بكفاءة تامة حتى أن تم الاتفاق على هيكل قيادة موحد فى نهاية سبتمبر ، فإن التنسيق بين القوات البرية التابعة لأكثر من دولة واجه مشكلات عديدة ، وقد بدأت المشكلة فى وقت مبكر فى نهاية شهر أغسطس عندما إتضح للقادة العسكريين السعوديين أن القيادة العسكرية الأمريكية تميل للتصرف بشكل منفرد ، ودون تنسيق مع « القيادة المشتركة » ، التى يرأسها الأمير خالد بن سلطان والتى يفترض أن تتبعها كافة القوات المنتشرة على الأراضى السعودية . وهو ما أدى الى صدور تصريحات من القيادات العسكرية السعودية مفادها أن الأراضى السعودية لن تستخدم لشن أى هجوم على القوات العراقية بدأت فى أعقابها عملية التنسيق بين الجانبين الى أن توصلا إلى إنشاء مركز قيادة واحد يضم الجنرال شوارزكوف قائد القوات الامريكية فى الخليج ، وخالد بن سلطان قائد القوات المشتركة ، وتم تقسيم مسرح العمليات إلى قطاعات تتمركز وحدات كل دولة فى أحدها ، إلا أن القيادة العسكرية الفرنسية تحفظت على تحديد قطاع متقدم لقواتها فى مسرح العمليات بالقرب من حفر الباطن ، وصدرت تصريحات من وزير الدفاع الفرنسى مضمونها أن القوات الفرنسية ستعمل تحت قيادتها الخاصة بالتنسيق مع السعودية ، إلا أنه تم التفاوض بين الجانبين الامريكى والفرنسى على مستوى وزراء الدفاع لحل المشكلة ، ولم تحدث أية مشكلات مع القوات البريطانية التى أعلنت قيادتها خضوعها منذ البداية للقيادة الميدانية لقائد القوات الأمريكية مع إستمرار الاتصال مع قيادتها العسكرية العليا للموافقة على أية قرارات تتخذ بشأن مهامها الرئيسية ، وتم التعامل أيضا مع قيادات القوات العربية التى كانت قد أعلنت لدى إرسالها أنها لن تنسق مع القوات متعددة الجنسيات على أساس خضوعها للقيادة المشتركة التى يرأسها القائد السعودى ، لكن ظهرت بعد ذلك مشكلة أخرى عندما أعلنت القيادة الأمريكية أن قواتها قد تشن هجوما على القوات العراقية فى الكويت ، فقد أعلن عدد من القيادات العسكرية فى الخليج ، خاصة المصرية والسورية ، أن قواتهما لن تشارك فى أية عمليات هجومية ، وأن مهمة قواتهما دفاعية أساسا ، وكذلك

جدول تطور مراحل عملية الحشد العسكرى

مراحل الحشد	الدول / الاسلحة	القوات متعددة الجنسيات: القوات الامريكية	الدول الحليفة	المجموع	القوات العراقية المحتلة فى الكويت	نسبة التوازن العسكرى: القوات الدولية:العراق	القوات الأمريكية:العراق
اغسطس	القوات البرية	٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	١,٧:١	٣,٧:١
	الدبابات	٢٠٠	٥٥٠	٧٥٠	١٨٠٠	٢,٤:١	٩ :١
	الطائرات القتالية	٤٠٠	١٨٠	٥٨٠	٥١٢		١,٣:١
سبتمبر	القوات البرية	١٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٢:١	٢,٤:١
	الدبابات	٦٠٠	٨٨٥	١٤٨٥	٢٨٠٠	١,٩:١	٤,٧:١
	الطائرات القتالية	٥٠٠	٢٧٥	٧٧٥	٥١٢	١:١,٥	١:١
اكتوبر	القوات البرية	٢١٥٠٠٠	٨٧٠٠٠	٣٠٢٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	١,٤:١	٢:١
	الدبابات	١٠٠٠	٩٥٠	١٩٥٠	٣٥٠٠	١,٨:١	٣,٥:١
	الطائرات القتالية	٦٥٠	٣٠٩	٩٥٩	٦٨٩	١:١,٥	١:١
نوفمبر	القوات البرية	٢٨٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	٤٥٠	١,١:١	١,٧:١
	الدبابات	١٢٥٠	١٢٠٠	٢٤٥٠	٣٧٠٠	١,٥:١	٢,٩:١
	الطائرات المقاتلة	٨٠٠	٣٢١	١١٢١	٦٨٩	١:١,٦	١:١,٢

المحت القيادة الفرنسية ، لكن جيمس بيكر صرح أمام إحدى لجان الكونجرس بأن لديه تأكيدات غير رسمية بأن تلك القوات ستشارك فى العمليات الهجومية فى أواخر أكتوبر . قائلا أن هذه الأمور تحسم على مستوى رؤساء الدول لا على مستوى القادة العسكريين ، وعلى أية حال ، فقد أظهرت التصريحات الأخيرة لكل القادة العسكريين بأن هناك تنسيقا سيجرى فى مسرح العمليات فى حالة نشوب الحرب خاصة بعد الاتفاق الذى تم بين القيادتين السعودية ، والأمريكية على أن تكون القيادة للسعودية فى حالة الدفاع عن السعودية ، ولكل قيادة بشكل مستقل فى حالة الهجوم على القوات العراقية .

جـ ـ التكيف مع مسرح عمليات الخليج : فقد ثارت منذ البداية مشكلة قدرة القوات الأمريكية على العمل فى البيئة الصحراوية ، التى تتسم بالجفاف والحرارة الشديدة والعواصف الرملية فى شهور أغسطس وسبتمبر ، وأوائل أكتوبر ، ولم تكن هناك مشكلة بالنسبة للقوات التابعة للقيادة المركزية الأمريكية ، التى تم تشكيلها لتضم قوات الانتشار السريع المدربة على العمل فى مسارح عمليات مختلفة وتضم فرقتين من مشاة البحرية ، وفرقتين محمولتين جوا ، وفرق ميكانيكية . وهى القوات التى أرسلت خلال أغسطس وسبتمبر ، ومع ذلك فقد سببت الحرارة حالات إعياء شديدة لعدد من الجنود الأمريكيين ، وبدأت المشكلة تزداد عدما تقرر دفع قوات أخرى من مسارح عمليات تختلف عن مسرح عمليات الخليج فى إطار قرارات تطوير الحشد . الا أن الحرارة كانت قد بدأت تنخفض ، وفى هذا الاطار واجهت القوات الأمريكية مشكلة أكثر اهمية وهى « التكيف الميدانى » فقد كان ضروريا أن تجرى تلك القوات العديد من التدريبات والمناورات فى الصحراء قبل وضع أى سيناريو للعمليات العسكرية وقد أجريت تلك المناورات ابتداء من أوائل أكتوبر خاصة التدريبات العملية للقيام بإنزال بحرى على شاطىء مشابه لشاطىء الكويت ، ولم تعرف نتائج هذه المناورات . إلا أن تكرار حوادث سقوط الطائرات الأمريكية المقاتلة ، وإيقاف طلعاتها لفترات محدودة يظهر أن هناك مشكلات هامة ظهرت فى هذا الاطار ، وعموما . فإن تصريحات مختلفة تظهر حاليا حول عدم صلاحية مسرح العمليات للقتال إبتداء من منتصف مارس القادم بفعل العواصف الرملية . والرياح فى الفترة التى تلى هذا التاريخ .

د ـ المشكلات الفنية لنظم التسليح المتقدمة : فقد ترددت أنباء عن تأثير ذرات الرمال الصغيرة على محركات طائرات « إف ـ ١٥ » و « تورنادو » ، كما ذكرت مصادر مختلفة أن العراق قام بالتشويش مرتين على ردارات طائرات الانذار المبكر الأمريكية « أواكس » ، وتردد ايضا أن الحرارة أثرت على رادارات صواريخ « باتريوت » ، ولهذه المشكلة جانبان الأول تأثير البيئة الصحراوية على المعدات العسكرية ولم يعرف حجم هذه المشكلة بالتحديد ، والثانى هو تردد معلومات حول إمتلاك العراق لنظم تسليحية متطورة بمساعدة شركات سلاح غربية فرنسية والمانية يمكنها التأثير على فعالية الأسلحة الأمريكية من جانب . وعلى مسار العمليات العسكرية من جانب آخر ، وقد ترددت أيضا فى هذا الاطار أنباء حول تعاون فرنسى أمريكى ، وسوفيتى أمريكى فى مجال كشف « أسرار » تلك النظم التسليحية المتطورة ، وإيجاد وسائل مضادة لها .

وبالاضافة الى المشكلات السابقة ، واجهت القيادة الأمريكية مشكلات محددة كانت تتطلب وقتا للتعامل معها ، كتهديد العراق بإستخدام الأسلحة الكيماوية وهو ما إستلزم جلب معدات أكثر تطورا للكشف عن أستخدام تلك الأسلحة والوقاية منها ، وقد تطلب عملية التدريب على سيارات « فوكس » الالمانية للكشف عن الغاز أكثر من شهرين ، كما تأخرت عملية تسليم إحدى الشركات الامريكية لعبوات الحقن بالأمصال لمدة شهرين ايضا ، وهكذا ، كما لم تكتمل حتى نهاية نوفمبر عملية إستبدال دبابات « إم ـ ١ » بدبابات من طراز « إم ـ ١ ـ إيه ـ ١ » التى قررت القيادة الأمريكية القيام بها فى منتصف اكتوبر .

ثانيا : ـ القوات العراقية .

أ ـ الجبهات على الحدود العراقية : فالقيادة العراقية تواجه مشكلة تعدد الجبهات ، وتجزى المواجهة أساسا على مسرح عمليات الكويت الذى يضم السعودية ، وجنوب العراق ، والكويت ، لكن من ناحية أخرى توجه جبهة تركيا فى شمال العراق حيث تدور عملية حشد أخرى منذ بداية الأزمة . وسط توقعات استمرت طوال الشهور السابقة حول إحتمالات اشتعال الموقف فيها فى حالة نشوب القتال . وقد حشدت تركيا قوات الجيش الثانى التركى كاملة (٦٥ الف جندى) بالاضافة الى قوات سلاح الحدود (٢٥ الف جندى) على الجبهة فى مواجهة قوات عراقية تبلغ (١٠٠) الف جندى ، كما تضم تلك الجبهة قاعدة « انسيرليك » التركية الأمريكية التى تتمركز فيها طائرات « إف ـ ١١١ » على بعد (٥٠٠) كلم شمال العراق . ومن ناحية أخرى لاتستطيع القيادة العراقية تجاهل الجبهة الايرانية ، فرغم سحب العراق لقواته من الاراضى الايرانية الا أنه لايزال محتفظا بعدة فرق مشاة خفيفة التسليح على تلك الجبهة .

ب ـ محدودية مساحة مسرح عمليات الكويت : وهى مشكلة ظهرت فى أواخر شهر نوفمبر عندما قررت القيادة العراقية دفع (٢٥٠) الف جندى إضافى الى مسرح العمليات ، ولم تتمكن من دفع هذه القوات الى الكويت ، وإحتفظت بما تم تشكيله منها حول البصرة ، فالقدرة الاستيعابية لمسرح عمليات الكويت قد أدت الى توقف

الحشد العراقي البري الذي يعد العنصر الأساسي للقوة العراقية عند حجم (٤٣٠) الف جندي يتمركز أكثر من (٢٠٠) الف منهم جنوب العراق . وأية زيادة جديدة في عدد القوات داخل الكويت سوف تؤدي الى كثافة الخسائر البشرية العراقية في حالة نشوب الحرب ، في الوقت الذي تزداد فيه أعداد القوات متعددة الجنسيات بحرية أكبر بحكم إتساع مناطق انتشارها .

جـ ـ الخلل في عناصر القوة المسلحة ـ فالعراق يواجه خللا في عناصر قوته بالمقارنة مع نفس العناصر في القوات متعددة الجنسيات . ومنها عدم إمتلاكه لقوة بحرية مما دفع به للتركيز على إعاقة عمل السفن الحربية بإستخدام تكتيكات مختلفة ، لتحميل صواريخ « أكزوسيت » جو ـ سطح على طائرات ميراج ـ اف ـ ١ ونشر صواريخ « سلك ورم » المضادة للسفن على شاطيء الكويت ، وإقامة استحكامات دفاعية ساحلية لاعاقة اية عمليات إنزال بحرى ، كما واجهت القيادة العراقية مسألة وجود أسلحة متقدمة مضادة للدبابات لدى القوات متعددة الجنسيات ، وعدم قدرتها على إستعواض الدبابات التى ستدمر خلال العمليات بسحب الدبابات لتتمركز خلف الطرق البرية ، وسحب دبابات (تى ـ ٧٢) الى جنوب العراق كإحتياطى إستراتيجى . إلا أن المشكلة الأساسية في هذا المجال هي الخلل في الميزان الجوى كما وكيفا لصالح القوات متعددة الجنسيات .

وبالاضافة الى المشكلات السابقة ، فقد تعامل العراق مع مشكلة الطبيعة الجغرافية لمسرح العمليات وعدم وجود موانع طبيعية فيه بإقامة « خط دفاعى » في جنوب الكويت يمتد على شكل قوس من التحصينات من جنوب العاصمة الكويتية بموازاة الساحل ، ثم يستمر بموازاة الحدود السعودية معتمدا في ذلك أسلوب الدفاع الثابت ، مع إمكانية التحول للهجوم حسب تصريحات القادة الغربيين ، كما لا تعرف على وجه التحديد مدى دقة المعلومات التى تقرر أن هناك حالة تمرد عامة داخل صفوف القوات العراقية أدت الى هروب بعض العسكريين الى تركيا . والسعودية ، بالاضافة الى ما يثار حول نقص الامدادات الغذائية والطبية للقوات المسلحة ، ونقص احتياطى قطع غيار الأسلحة ، وقدرة القوات العراقية على التعامل مع النظم التسليحية المتطورة بعد إنسحاب الخبراء العسكريين الأجانب من العراق .

لقد شكلت العناصر السابقة الخاصة بالميزان العسكرى بين الجانبين ، وقيود مسرح العمليات الى حد كبير مسار عملية ادارة الصراع المسلح متشابكة مع تعقيدات سياسية أخرى لاتقل أهمية عنها ضغطت على « صناع القرار » منها سياسات الدول الحليفة وتوجهاتها ، ومصالحها فيما يتعلق باستخدام القوة المسلحة لحل الأزمة . والضغوط الداخلية في النظام الاقليمى العربى ، وداخل الدول نفسها تجاه ازمة الخليج ، وكيفية التعامل معها .

٣ ـ إدارة الصراع المسلح :

إن أزمة الخليج نوع حاد من « تنازع الارادة السياسية » بين طرفين تتعارض أهدافهما المعلنة تعارضا أساسيا يصعب الوصول الى حل توفيقى له ، وإن لم يكن ذلك مستحيلا في ظل شروط معينة ، إذ ان الولايات المتحدة تطالب العراق بالانسحاب دون شروط ثم التفاوض بعد ذلك وتشترك معها جبهة دولية عريضة في هذا الهدف مع وجود خلافات حول وسائل تحقيقه ، والعراق يطالب بالتفاوض دون شروط مسبقة . وبدت الأزمة في بعض مراحلها ، وكأنها تتجه الى الصدام المسلح ، وفي البعض الآخر إستبعد الخيار المسلح لصالح البحث في حل سياسى تفاوضى في ظل ما بدا أنه تمسك الطرفين بعدم التنازل عن مطالبهما المعلنة . ويعتقد الرئيس العراقى أنه لم يصبح في موقف يبلغ درجة من السوء تجعله يتنازل عن أهدافه ، وأن كل أسبوع يمر دون قتال يبعد إحتمالات الحل العسكرى أكثر من ذى قبل ، في حين سعت الادارة الأمريكية لاقناعه بعكس ذلك .

وفي اطار هذا السياق يوجد نمط تعاقب قصير للتحركات يسوده التغير ، والاختلاط ينفذ كل طرف من خلاله تكتيكات . للتأثير على الخصم من تهديد ، وعقاب ، واغراء ، وإقناع بتوازى دقيق ، وفي ظل رسائل معلنة مستمرة تمنع وصول الأزمة الى مستوى لا يمكن السيطرة عليه . ويقوم كل طرف في الأزمة منذ البداية بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضمن وسائله لتحقيق أهدافه السياسية في ظل ميزان قوى يتطور بشكل مستمر ، وقيود يفرضها مسرح العمليات ، ومطالب متعارضة من جانب الحلفاء ، ويمكن تحديد إتجاهات كل طرف في إدارة عملية إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها كما يلى :

ـ الادارة الأمريكية للأزمة :

١ ـ حددت القيادة الأمريكية منذ أن بدأت في نشر قواتها العسكرية في الخليج « الردع » كهدف أساسى مضمونه التهديد بإستخدام القوة ضد القوات العراقية إذا قامت بغزو السعودية ، ثم أضيف هدف آخر هو قيام تلك القوات بالمساهمة في تنفيذ العقوبات الاقتصادية التى فرضها مجلس الأمن على العراق ، وإستمر الهدفان يمثلان أساس التحرك العسكرى الأمريكى لمدة شهر تقريبا بعد بداية الأزمة . حتى يوم ٦ سبتمبر على وجه التحديد كما يتضح من تصريحات القادة العسكريين الأمريكيين .

وفي تلك الفترة إستمر الحشد الأمريكى في التصاعد دون أن تعلن أرقام معينة عن تطور حجم الحشد ، الا أن الادارة الأمريكية حاولت ان يبدو أضخم مما هو عليه ، فانتقلت قيادة أركان ، القوات الأمريكية الى المنطقة ،

وصدر قرار استدعاء الاحتياطى يوم (٢٣) أغسطس ، وفى نفس الوقت الذى كانت الادارة الأمريكية تواجه فيه مشكلة نقل القوات ، ثم دفع فرقتين محمولتين جوا الى المنطقة ، مع إرسال اكبر عدد ممكن من القطع البحرية حاملة الصواريخ ، وفى اتجاه آخر تم التركيز على إرسال الطائرات المقاتلة ، وقاذفات القنابل الى المنطقة على وجه السرعة خاصة طائرات « إف ـ ١١١ » وطائرات « إف ـ ١١٧ » والشبح ، بالاضافة إلى طائرات القصف التكتيكى .

وقد ركزت القيادة الأمريكية فى حشدها على القوات الجوية ، والبحرية ، والمشاه الخفيفة ، بما يمكنها من تنفيذ هدف الردع ، عن طريق ايجاد امكانية لاستخدام القوة الجوية فى قصف أية قوات تتقدم عبر صحراء مكشوفة بإتجاه السعودية ، وقد تقدمت وحدات من الفرقة ١٠١ ، و« الفرقة ٨٢ » لتلغيم الممرات الاستراتيجية على الحدود الكويتية السعودية يوم ٥ سبتمبر تحسبا لأى هجوم عراقى ، وبالنسبة للهدف الثانى فقد تولت القوات البحرية تنفيذه بإستخدام مستويات من القوة تتوقف عند إطلاق قذائف تحذيرية أمام السفن العراقية . وقد تراجع العراق فى هده المرحلة عن إعتبار تنفيذ الحصار بالقوة عملا عسكريا ، بعد أن كان قد إعتبره كذلك عقب صدور قرار مجلس الأمن ، وهدد بالانتقام اذا ما تم اعتراض سفنه ، لكن أمام الاصرار الأمريكى على تنفيذ القرار ، صدرت أوامر فى ٢٦ أغسطس من جانب القيادة العراقية للسفن بألا تتحدى الحصار البحرى والا تعترض على التفتيش ، وهو ما اثبت للقيادة الأمريكية فى وقت مبكر أن النظام العراقى يستجيب للضغوط اذا كانت هناك قوة كافية لتنفيذها بعكس التصور السائد وقتها عن سلوكيات القيادة العراقية .

٢ ـ بدأت الادارة الأمريكية مرحلة جديدة فى ادارتها للأزمة فى الأسبوع الثانى من شهر (سبتمبر) فقد أعلن ريتشارد تشينى وزير الدفاع الأمريكى لأول مرة عن وصول عدد القوات الأمريكية فى الخليج إلى (١٠٠) الف جندى ، فى نفس اليوم بدأ جيمس بيكر وزير الخارجية يدلى بتصريحات عن وجود خيارات يتم تداولها لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت (٧/ ٩) ، وبدأت القيادات العسكرية الأمريكية تتحدث عن وجود خطط وبدائل ، وسيناريوهات تمكن القوات الأمريكية من مهاجمة الأهداف الاستراتيجية العراقية إذا قرر الرئيس بوش اتخاذ قرار الهجوم (١٢/ ٩) . واستمر هذا الاتجاه فى التصاعد إلى أن كشف قائد سلاح الجو الأمريكى السابق مايكل روجان عن إحدى هذه الخطط بشكل تفصيلى ، وكانت تتضمن قصف بغداد (٩/١٧) مما أدى الى اقالته فى اليوم التالى ، وترافق ذلك مع اعلان وزير الدفاع الأمريكى عن وصول عدد القوات الأمريكية إلى (١٥٠) الف جندى مؤكدا أنها قد تشتبك فى عمليات قتالية فى المستقبل القريب جدا (٩/١٨) . وإستمرت هذه المرحلة حتى أول أكتوبر .

وقد اعتمدت الادارة الأمريكية فى هذه الفترة على التهديد الواسع بإستخدام القوة ضد القوات ، والأهداف الاستراتيجية للعراق بواسطة القاذفات الاستراتيجية . لافقاد القيادة العراقية توازنها ، وإجبارها على سحب قواتها من الكويت ، وترافقت التهديدات العسكرية مع ضغوط سياسية وإقتصادية ، ومع الاعلان عن تعزيزات جديدة الى المنطقة ، وهو ما أثار فى المنطقة العربية توقعات حول احتمالات الصدام المسلح . الا أن هذه المرحلة شهدت متغيرات هامة !

ا ـ بدء إعلان أطراف دولية مختلفة عن إرسال قوات برية لها إلى الخليج خاصة بريطانيا وفرنسا ، فى نفس الوقت الذى كانت القوات العربية قد وصلت فيه الى السعودية ، وبدأت مشكلة التنسيق بين القوات .

ب ـ بداية التصريحات الأمريكية عن تكاليف عملية « درع الصحراء » وبدء المفاوضات مع دول الخليج وبعض دول العالم التى لم ترسل قوات للمشاركة فى تلك التكاليف التى قال وزير الدفاع الأمريكى أنها ستبلغ (١٥) مليار دولار اذا بقيت القوات فى المنطقة (٦) شهور .

ج ـ حدوث خلاف داخل هيئة الأركان الأمريكية بين القادة حول تصورات شكل الضربة العسكرية ، وامكانية تحقيقها فى تلك المرحلة ، فقد كان قائد سلاح الجو ، وقائد قوات النقل الاستراتيجى ، وعدد من القادة الذين شاركوا فى « حرب فيتنام » يرون امكانية حل الأزمة عسكريا عن طريق القيام بضربة جوية شاملة ضد الأهداف العسكرية والاستراتيجية ، العراقية ، بل وضد بغداد نفسها . لافقاد قيادة العراق توازنها ، واجبارها على الانسحاب اذ أن تكلفة بقائها فى الكويت ستكون عالية ، بينما ساد اتجاه آخر تبناه شوارزكوف . وكولين باول رئيس هيئة الأركان مفادة أن الضربة الجوية لا يمكن أن تحقق هدف إجبار العراق على الانسحاب ما لم ترافقها عمليات برية وبسبب هذا الخلاف تسربت بعض السيناريوهات ، مما أدى لاقالة « دوجان » وباستقرار الأمور داخل هيئة الأركان على أساس ضرورة أن يتضمن السيناريو ، عمليات عسكرية برية .

ومن الواضح أن العراق لم يستجب لتلك التهديدات خلال هذه المرحلة ، وتصاعدت تهديداته المضادة بتدمير آبار النفط ، وقام بإحتجاز الرهائن ، وغير ذلك ، فى نفس الوقت الذى كانت الضغوط السياسية السوفيتية والفرنسية ، والأوروبية تتصاعد بإتجاه الحل السلمى للأزمة مما أدى الى بدء مرحلة جديدة بخطاب الرئيس بوش فى الأمم المتحدة .

٣ ـ بدأت هذه المرحلة بتصريحات للرئيس الأمريكى

حددت أسس إدارة الأزمة خلال فترة امتدت لمدة شهرين حتى أول ديسمبر ، اعتمدت فيها السياسة الأمريكية على زيادة حجم القوات فى المنطقة الى مستوى يكسبها القدرة على شن هجوم برى على القوات العراقية ، مع احكام الحصار الاقتصادى . مع ترك السبيل مفتوحا أمام المساعى السلمية ، لتسوية الأزمة . وبداية مرحلة جديدة من مراحل الحشد العسكرى إتضحت معالمها فى أوائل نوفمبر بعد أن كان قد أعلن أن الحشد العسكرى قد اكتمل ، ، وبدأت الادارة الأمريكية فى تصعيد مستوى الحشد بدفع عدد كبير من الدبابات المتطورة الى مسرح العمليات (١٠٠٠ دبابة) ، بالاضافة إلى (٣) فرق عسكرية برية ، ليصل حجم القوات فى نهاية الأمر كما تم التخطيط له إلى حوالى (٣٨٠) ألف جندى تعززهم (٦) حاملات طائرات ، وما يقرب من (٢٠٠٠) دبابة .

وقد إعتمدت السياسة الأمريكية فى هذه المرحلة على إتاحة قدرات هجومية لقواتها ، مع التخطيط لشن حرب قصيرة ، بقدر أقل من الخسائر ضد القوات العراقية عندما يكتمل الحشد العسكرى فى منتصف يناير ، وقد ترافق ذلك مع جولة بيكر التى تم الاتفاق خلالها مع السعودية على هيكل قيادة القوات المشتركة ، ومهامها ، بالاضافة إلى حسم مسألة التنسيق مع القوات الفرنسية ، وتوازى ذلك مع تصريحات امريكية غير رسمية تضيف هدفا آخر « غير معلن » للقوات الأمريكية وهو اجهاض القدرات العسكرية العراقية ، وهو الهدف الذى جعل الرئيس العراقى غير متأكد فى هذه المرحلة من انه لن يتم توجيه ضربة عسكرية ضده حتى إذا إنسحبت قواته من الكويت ، وهو ما عقد عملية إدارة الصراع أكثر من ذى قبل ، وفى نفس الوقت فإن التصريحات قد تصاعدت حول مسألة صدور قرار من مجلس الأمن يتيح للقوات متعددة الجنسيات استخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

وفى اليوم الأخير من نوفمبر ، إتخذ مجلس الأمن قرارا يتيح للقوات المتضامنة مع الكويت صلاحيات إستخدام القوة إذا لم يقم العراق بالانسحاب من الكويت خلال (٤٥) يوما تنتهى فى (١٥) يناير وفى نفس الوقت الذى كانت فيه (٥٠) سفينة نقل عسكرية تحمل عتاد (٣) فرق مدرعة من مسرح العمليات الأوروبى إلى الخليج أعلن الرئيس بوش مبادرته ببدء حوار على مستوى رفيع مع العراق . لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل إدارة الأزمة .

- الادارة العراقية للأزمة :

اتسمت السياسة العراقية فى مراحل الأزمة المختلفة بمحاولة إيجاد مصداقية عالية لهدفين اساسيين هما :
- ردع القوات متعددة الجنسيات عن مهاجمة القوات والأهداف الاستراتيجية العراقية فى الكويت والعراق .
- الدفاع عن الأراضى الكويتية المحتلة ضد هجوم تشنه هذه القوات اذا فشل الردع .

وقد إتبع العراق وسائل محددة لايجاد مصداقية لتحقيق هدفه الأول وهو ردع الهجوم وهى :

أ - التهديد بتكبيد القوات الأمريكية والقوات الأخرى خسائر بشرية فادحة لا يمكن احتمالها فى ظل اعتقاد معقد الجوانب بأن اعتماد سياسة تعتمد على احداث خسائر لا تقل عن (١٠) آلاف جندى فى صفوف القوات الأمريكية قد تردع تلك القوات عن شن هجوم ضد قواته ، وذلك بإستخدام الأسلحة الكيماوية ، والصواريخ أرض أرض ، وأسلحة أخرى شديدة التدمير . مع الاستعداد من جانبه لاحتمال خسائر بشرية غير محدودة ، وهو ما يثير جدلا على الجانب الآخر إذ أن تقديرات جهات عسكرية مختلفة تشير إلى احتمال حدوث هذه النسبة - واكثر - من الخسائر .

ب - التهديد بتدمير آبار النفط فى منطقة الخليج كلها ، وقد قام حسب المعلومات الواردة بتلغيم آبار نفط الكويت ، ويهدد بإستخدام الصواريخ ضد آبار النفط فى السعودية . والبحرين . وتتشكك القيادات العسكرية الأمريكية فى إمكانية قيامه بذلك ، بسبب عدم دقة الصواريخ أرض . أرض التى يمتلكها ، ومع ذلك قامت القوات الأمريكية بنشر بطاريات صواريخ « باتريون » حول هذه الآبار وبالاضافة إلى ذلك فقد هدد العراق أيضا بإحداث تدمير غير محدود بالأهداف المدنية للدول المشتركة فى القوة متعددة الجنسيات .

ج - التهديد بقصف اسرائيل بالصواريخ إذا تعرضت القوات العراقية لهجوم من جانب القوات متعددة الجنسيات . وهو ما يعنى توسيع مسرح العمليات ليشمل اسرائيل . وقد صدرت ردود أفعال اسرائيلية حادة تجاه هذا التهديد بتوجيه ضربة مضادة للعراق .

د - التهديد بشن عمليات تخريبية ضد الأهداف الأمريكية ، والغربية ، وأهداف أخرى للدول المشاركة فى القوة متعددة الجنسيات - عبر كل مناطق العالم اذا تم شن الهجوم ، وذلك بإستخدام مجموعات « إرهابية » يدعمها لتحقيق هذا الهدف .

هـ - إحتجاز رعايا الدول الغربية داخل الأهداف الاستراتيجية المحتملة لهجوم جوى أمريكى بهدف ردع القوات الجوية التابعة لتلك الدول عن مهاجمتها .

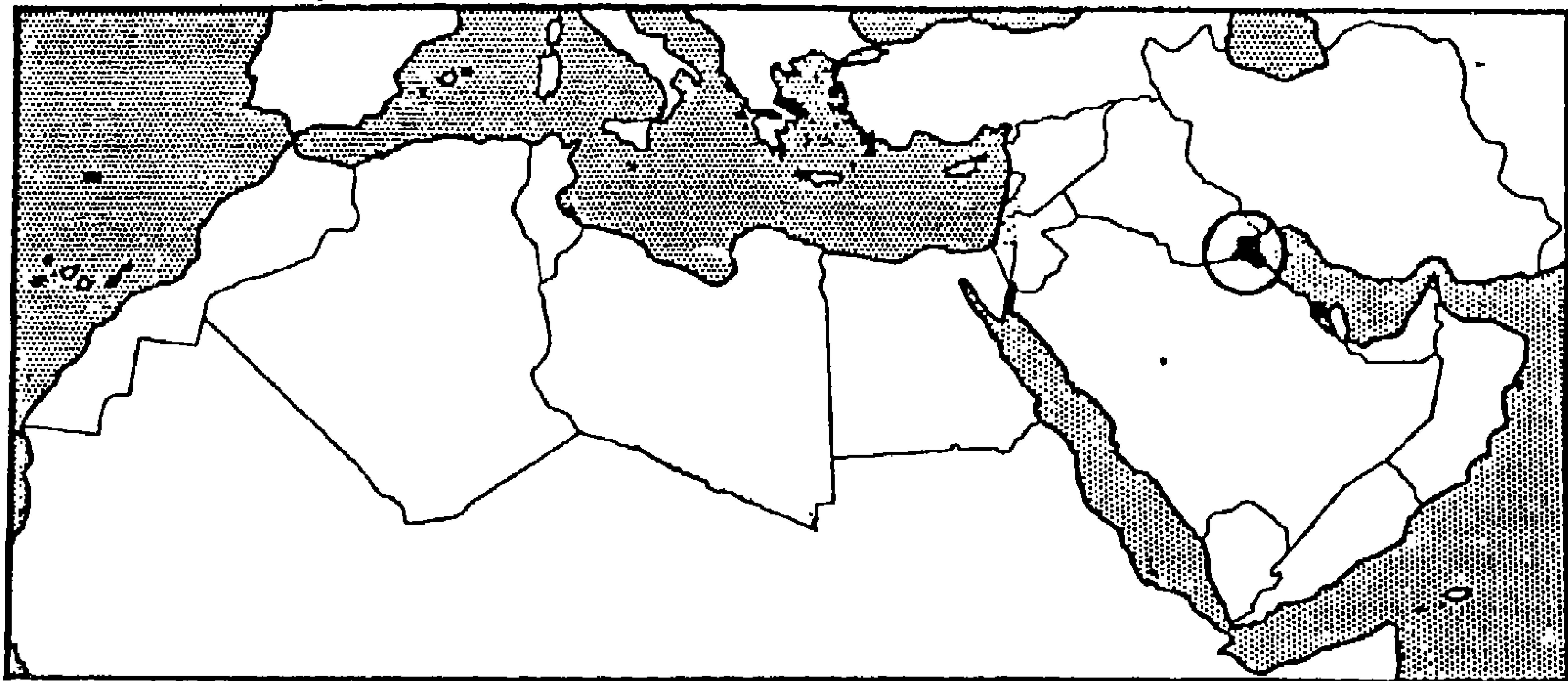
ولتحقيق الهدف الثانى ، بدأ العراق فى أوائل نوفمبر عقب قرار القيادة الأمريكية بتطوير الحشد بإقامة « الحائط الدفاعى » المشار اليه سابقا فى الكويت ليعرقل تقدم القوات متعددة الجنسيات ، ويطيل أمد الحرب إذا فشل فى ردع الهجوم ضده . كما قام بدفع قوات جديدة إلى مسرح العمليات عقب هذا القرار ليحقق نفس الهدف وهو إطالة أمد الحرب وتكبيد القوات متعددة الجنسيات خسائر فادحة اذا قررت قيادتها الهجوم على قواته .

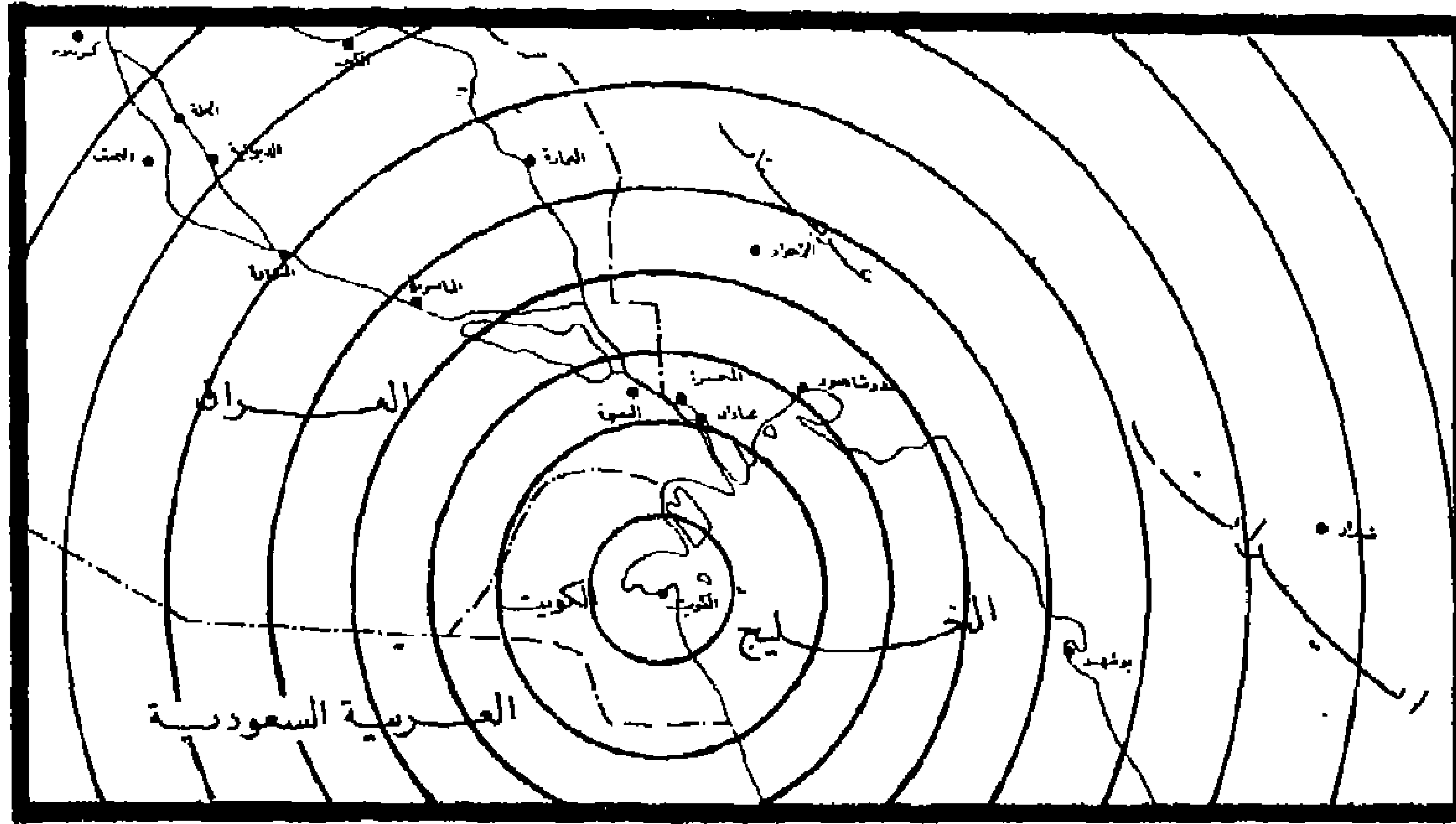
وقد قام العراق بتهديداته السابقة فى توقيتات

مختلفة ، فقد بدأ يهدد بإحداث خسائر فادحة ، فى المرحلة الأولى للأزمة (٢١/ ٨) ، ومع تصاعد التهديدات الأمريكية هدد بقصف اسرائيل والسعودية ، ثم هدد بتدمير آبار البترول عندما تصاعدت التهديدات الأمريكية الخاصة بالقصف الجوى (٢٠/٩) وفى نفس الفترة هدد بشن العمليات التخريبية ، ، وبالتوازى مع تلك التهديدات العسكرية تعمل القيادة العراقية على إطالة امد الأزمة ، وكسب أطول فترة ممكنة من الوقت بأمل حدوث تغيرات فى الظروف ، أو المواقف تعقد عملية إستخدام القوة العسكرية ضد قواته ، وذلك باطلاق سيل من المبادرات لسحب اسرائيل إلى الأزمة بما يعقد موقف الدول الحليفة للولايات المتحدة ، ويعقد موقف القيادة الأمريكية التى حرصت على ابعاد اسرائيل عن الأزمة منذ البداية ، ولمحاولة شق الجبهة المتحالفة ضده ، واستغلال التناقضات الثانوية بينها ، وتأليب الرأى العام فى المنطقة ، وداخل الدول الفاعلة ضده ، وحث الدول الأخرى على إختراق الحصار وتستخدم القيادة العراقية فى ذلك ، أدوات مختلفة منها المساومة بإطلاق الرهائن ، مقابل الحصول على ضمان بعدم إستخدام القوة ضد قواته ، أو تأجيل حسم الأزمة حتى منتصف مارس حيث تصبح الظروف السياسية والمناخية غير ملائمة للحرب ، ومنها استخدام البترول ، كعنصر ترغيب للدول من أجل اختراق الحصار للحصول عليه مجانا ، أو بسعر أرخص كما تستغل القيادة العراقية أدوات دعايتها بكثافة ، وفى نفس الوقت تقوم بإجراءات تجاه الكويت المحتلة لادماجها فى العراق . وتغيير واقعها الجغرافى والديموجرافى توحى بأنه لن يتراجع عن أهدافه ، ولن ينسحب من الكويت فى مواجهة المطالب الدولية بإنسحابه منها ، وفى نفس الوقت يفتح الطريق أمام امكانية الحل السلمى للأزمة مع المراهنة فى نفس الوقت على امكانية تلاشى التصلب الأمريكى ضده ..

وقد اتسم رد الفعل الأمريكى تجاه السياسة العراقية بالتحديد الواضح لخطوط حمراء ، يمثل تجاوزها من جانب العراق تصعيدا غير مقبول يؤدى الى شن الحرب وهى شن عمليات إرهابية ضد مصالحها ، أو الاضرار بالرهائن ، أو قصف اسرائيل ، وفى بعض الأحيان هددت تصريحات امريكية تقرر أن استمرار العراق فى تدمير بنية الكويت قد تؤدى للتعجيل بالعمل العسكرى خاصة عقب زيارة أمير الكويت الى واشنطن .

وفى النهاية ومع صدور قرار مجلس الأمن الخاص بإستخدام القوة العسكرية عقب مهلة تنتهى فى ١٥/١/ ١٩٩١ ما لم ينسحب العراق ويلتزم بكافة القرارات الدولية ، ومع قرار الرئيس بوش بالتباحث المباشر مع العراق . تنتهى مرحلة أساسية من مراحل تطور الأزمة وتبدأ مرحلة جديدة ، وتظل كل الاحتمالات مفتوحة على الصعيدين السياسى والعسكرى معا .□





[١٧] تصورات حول الترتيبات العسكرية فى المنطقة العربية

مراد ابراهيم الدسوقى

عميد ا.ح متقاعد

يواجه العالم العربى فى الآونة الراهنة أزمة حادة تنال من عمق عمليات وتفاعلات التعاون العربى المشترك فى كافة المجالات والصعد ، ويبرز فى هذا الصدد المجال الأمنى ، والذى يرتبط بدرجة رئيسية بالقدرة العربية على تعظيم الأمن الذاتى والندرة الجماعية على ردع الاعداء واحتواء مكامن الخطر الحالى والمحتمل فى المستقبل ، ولقد برزت مشكلة الأمن العربى بصورة جلية مع أحداث الغزو العراقى للكويت وتداعياته التى ارتبطت فى إحدى المراحل بالحديث الغربى المكثف عن ضرورة انشاء بنية أمنية جديدة فى المنطقة الخليجية ، وبطريق غير مباشر كامل المنطقة العربية ، الأمر الذى فرض بدوره مراجعة تجربة التعاون العربى المشترك فى المجال العسكرى ، وصولا الى الدروس الرئيسية التى يجب التأكيد عليها فى سبيل محاصرة المحاولات الرامية الى فرض تصورات أمنية غير عربية وجعلها كبديل للتصورات والجهود العربية الخالصة .

١ ـ التعاون العربى فى المجال العسكرى :

زخرت الفترة التى أعقبت انشاء الجامعة العربية بمحاولات عديدة للتعاون العسكرى بين الدول العربية سواء من الناحية العملية أو على مستوى الاتفاقيات والمعاهدات . وصحيح ان ميثاق الجامعة العربية عند انشائها فى عام ١٩٤٥ لم يكن يتضمن أى اشارة للأمور العسكرية أو النواحى المتصلة بالدفاع ، إلا أن ذلك القصور تم تداركه عام ١٩٥٠ بتوقيع معاهدة « الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » بين دول الجامعة العربية ، وتفصيلاته فى الملحق العسكرى .

ومع توقيع ميثاق الضمان الجماعى ـ الأسم الذى عرفت به معاهدة الدفاع المشترك ـ كانت هناك فرصة كبيرة لتدارك الأخطاء التى ادت الى عدم نجاح القوات العربية فى تحقيق مهامها فى فلسطين ١٩٤٨ ، إلا أن ظروف صراع مصر مع انجلترا ونظام الحكم الملكى ونشوب ثورة ١٩٥٢ جعل الاتفاقيات الثنائية والثلاثية تحتل دورا اكثر أهمية من ميثاق الضمان الجماعى . ثم جاء العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر اكتوبر ١٩٥٦ ، لكى يكشف عن أكبر خلل فى الأنظمة العربية الاقليمية الحاكمة آنذاك ، وهو الصراع الخفى فيها ورغبة كل نظام فى القضاء على الآخر مستعينا بقوى اجنبية .

وكانت هناك فرصة ممتازة لكى يشهد التعاون العسكرى العربى ازدهارا فى أعقاب الوحدة بين سوريا ومصر فى عام ١٩٥٨ ، ولكن فشل هذه الوحدة لم يؤد فقط الى انتكاس التعاون العسكرى الثنائى بين البلدين ، ولكن ايضا الى تنافر شديد بين الأنظمة العربية مما اضعف الروابط العسكرية الى حد كبير ، وفى تلك الظروف كان نشاط الجامعة العربية محدودا ، وتمثل نشاطها الوحيد فى أعقاب ذلك فى اصدار قرار بتشكيل قوة عربية عام ١٩٦١ لكى تحل محل القوات البريطانية فى الكويت ،

واذا اعتبرنا ذلك أمرا من أمور التعاون العسكرى ـ وهو ليس كذلك فى الحقيقة . فان هذا القرار يكون هو الأول الذى تصدره الجامعة العربية فى هذا المجال منذ توقيع اتفاق الضمان الجماعى . وبعدها شهده العلاقات العسكرية العربية المشتركة انتكاسة خطيرة امتدت حتى عام ١٩٦٤ . وعلى الرغم من ان هذه الفترة شهدت الدعم العسكرى المصرى للثورة اليمنية سواء فى صنعاء أو عدن ضد محاولات اجهاض الثورة وإعادة النفوذ الرجعى ، إلا أن ذلك الدعم يصعب اعتباره تعاونا عربيا عسكريا .

وجاء عام ١٩٦٤ لكى يشهد حلقة جديدة من سلسلة الأعمال الاسرائيلية الخطيرة على حساب الحق العربى ، فقد قامت اسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن ، وردت الدول العربية على ذلك بعقد أول مؤتمر قمة عربى ، الذى اتخذ قرارا بانشاء القيادة العربية الموحدة استعدادا لمواجهة الخطر الاسرائيلى ، وجاء قرار انشاء القيادة العربية الموحدة لكى يؤكد ان النية تتجه نحو منع اسرائيل من التدخل المسلح لتعطيل المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن .

ومع قيام اسرائيل بشن هجمات عسكريةعلى مواقع المشروعات العربية لتحويل روافد نهر الأردن فى كل من لبنان وسوريا ، كانت هناك فرصة سانحة لكى يشهد العمل العسكرى العربى المشترك تطورا ونموا ، إلا أن ذلك لم يحدث برغم صدور ميثاق التضامن العربى عن مؤتمر القمة الثالث ، وصحيح ان القيادة قلعربية المشتركة قد قامت بنشاطات كثيرة وأعمال ممتازة ، إلا أن العديد من الخلافات . ونقاط الضعف أدى الى فشل هذه القيادة فى عملها ، وبرغم خطورة التهديد واحتياج الموقف الى عمل عسكرى منظم ، إلا أن بعض الحكومات العربية امتنعت عن سدادا نصبتها المالية فى ميزانية القيادة ، كما امتنعت حكومات اخرى عن السماح للقوات العربية بالدخول إلى أراضيها ، كما كانت بعض من القوات العربية لا تنظر الى قرارات وأوامر القيادة العربية المشتركة على أنها ملزمة ، وتطور الأمر الى عدم تعاون الجيوش العربية مع القيادة العربية الموحدة ، وفى ذلك الوقت اقدمت اسرائيل على شن غارة شرسة على قرية السموع الأردنية فى نوفمبر ١٩٦٦ ، ولم يقم احد من الدول العربية بالرد على الغارة بأى شكل من الاشكال . مما جسد عجز القيادة العربية وازاء ذلك لم يكن امام الدول العربية إلا العودة الى اسلوب الاتفاقيات الثنائية ، فعقدت كل من مصر وسوريا ، وسوريا والعراق ، ومصر والأردن اتفاقيات دفاع ثنائية بينها .

وبالرغم من الآثار العميقة التى تخلفت عن عدوان يونيو ١٩٦٧ ، فان العالم العربى لم يشهد التعاون العسكرى بين دولة بصورة فعالة ، حيث تشكلت قيادة الجبهة الشرقيةعام ١٩٦٨ ، التى لم يقدر لها الاستمرار لافتقادها الى منظور سياسى تتحرك من خلاله ، ثم انشئت القيادة المشتركة عام ١٩٧٠ لكى تحل محلها ، ولكنها لم تستمر فى العمل أيضا بسبب انهيار الأوضاع بين الفلسطينين والأردنيين وغياب المنظور السياسى كذلك .

وبعد توقيع الأتفاقية العسكرية بين مصر (الجمهورية العربية المتحدة) وسوريا فى نوفمبر ١٩٧٠ ، وانشاء الدولة الاتحادية بين مصر وسوريا وليبيا عام ١٩٧١ والتى شملت دستورها بنودا واضحة ومحددة لتنظيم وقيادة الأمور الدفاعية عن الدولة الاتحادية ونتج عن ذلك انشاء القيادة العامة الاتحادية فى يونيو ١٩٧٢ لكى تتولى امور الدفاع عن الاتحاد على المستوى الاستراتيجى ، وفى مطلع العام التالى (١٩٧٣) وافق مجلس الدفاع المشترك على تعيين قائد القوات المسلحة المصرية قائدا عاما للقوات المسلحة العربية ، وقائد القوات الجوية المصرية قائدا للقوات الجوية فى مسرح العمليات بجبهاته الثلاث .

وفى غضون تلك الفترة شهد التنسيق العسكرى بين الدول العربية بعض النشاط حيث كانت هناك قوات عربية كاملة التجهيز مستعدة فى نهاية مارس ١٩٧٣ للانتقال الى الأماكن التى يحددها القائد العام من كل من السعودية والكويت والسودان وليبيا والعراق والجزائر وكان ذلك يشمل القوات البرية والجوية ايضا .

ووصل التنسيق والتعاون العربى ذروته فى عمليات اكتوبر ١٩٧٣ وظهر اثر ذلك واضحا على الجبهة المصرية والجبهة السورية ، ودعم من ذلك اعمال المقاطعة البترولية العربية ، فكان ان نجحت العمليات العسكرية لأول مرة وبصورة لم يسبق لها مثيل واستطاعت ان تحقق الكثير من أهدافها ، ولكن برغم ذلك يلفت انتباهنا امران اولهما : ان هذه الأعمال الم تكن تحت مظلة الجامعة العربية وثانيهما : ان اتفاق الارادة السياسية لدى الدول العربية التى اشتركت فى هذه الأعمال للوقوف صفا واحدا فى وجه الخطر الاسرائيلى كان سببا مباشرا وراء نجاح كل تلك الجهود .

وبعد توقف القتال بدأ الشقاق يدب بين الاطراف العربية المشاركة فى القتال ضد اسرائيل وجاء أولها عند الاختلاف حول قبول وقف اطلاق النار ، وانسحبت القوات العراقية من سوريا ، وعاد العرب مرة اخرى إلى مؤتمرات القمة حيث عقد مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ ، وامكن بالفعل وضع حد للتدهور فى العلاقات العربية ، ولاحت بارقة أمل فى ان يستأنف العرب تعاونهم فى المجال العسكرى بنفس القوة السابقة ، وتمثل ذلك فى اجتماع مجلس الدفاع المشترك فى مايو ١٩٧٤ وموافقته على انشاء مؤسسة عربية للصناعات الحربية المتطورة ، وفى اكتوبر من نفس العام اجتمع مؤتمر القمة السابع فى الرباط بالمغرب واتخذ قرارات بتعزيز القوى الذاتية للدول العربية فى المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية ، ومتابعة بناء القوى

العسكرية لدول المواجهة ، مع تحقيق التنسيق العسكرى والسياسى لتحقيق التكامل فى مختلف المجالات مع تقديم دعم مقداره ١٣٦٩ مليون دولار سنويا الى دول المواجهة (مصر/ سوريا/ الأردن/ منظمة التحرير الفلسطينية) . وكان المتوقع ان تسفر هذه القرارات عن اصلاح الأمور من الناحية العسكرية وزيادة التعاون فى أمور الدفاع ، إلا أن ما حدث كان هو العكس ، فقد تزايدت الخلافات بين مصر وسوريا وليبيا ، فى حين انصرفت دول الخليج نحو تنمية ومضاعفة دخولها وعائداتها النفطية ، وازدادت الأمور تفاقما بانفجار آتون الحرب الأهلية فى لبنان عام ١٩٧٥ . ورغم اتخاذ الجامعة العربية لقرار تشكيل قوة عربية تحت اسم « قوات الردع » فى يونيو عام ١٩٧٦ للحفاظ على الأمن والاستقرار فى لبنان ، إلا إن عملية تشكيل هذه القوات واجهت صعوبات بالغة ، فعقد مؤتمر القمة الثامن فى القاهرة فى اكتوبر من نفس العام ، واتخذ قرارات بتعزيز قوات الردع وانشاء صندوق خاص للانفاق على احتياجاتها ، ولكن تدهور الوضع الأمنى فى لبنان دفع الدول العربية لسحب وحداتها ولم تبق الا القوات السورية فى لبنان .

وشهدت فترة نهاية السبعينيات تدنيا فى العلاقات العسكرية بين الدول العربية وصل الى مستوى الصفر ، حيث علقت عضوية مصر فى جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة مع اسرائيل عام ١٩٧٩ ، ولم يكد ينتصف العام الأول من حقبة الثمانينيات إلا ودخلت العراق فى حرب مع ايران دامت ثمانى سنوات وفى عام ١٩٨٢ اقدمت اسرائيل على غزو لبنان . وبرغم وجود عدة قوى عسكرية فى لبنان (القوات السورية ـ قوات منظمة التحرير الفلسطينية ـ الجيش اللبنانى) إلا أنه لم يجر بينها أى شكل من اشكال التنسيق العسكرى للوقوف فى وجه العدوان الاسرائيلى ، فقد كان هناك خلاف واسع بين القيادات السياسية لهذه القوى ، ولم يكن من السهل عليها أن تتناسى خلافاتها ازاء الخطر المشترك ، ولذلك دخلت هذه القوى الحرب فى جنوب لبنان وهى متفرقة ولذلك تمكنت اسرائيل من اجتياح الجنوب اللبنانى وأقامت به جيشا يدين لها بالولاء المطلق .

وساد العالم العربى حالة من التشرذم والتمزق بينما اسرائيل تنمى صناعاتها الحربية وتدخل فى اتفاقات مع امريكا للمشاركة فى برنامج حرب النجوم وتقوم بتهريب يهود الفلاشا ، وتضغط من أجل السماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى اسرائيل فى الوقت الذى لم يعد العرب يذكرون فيه معاهدة الدفاع المشترك أو قادرين على احياء بعض من بنودها .

ومن هذا الاستعراض السريع للتعاون العسكرى العربى من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٩٠ يمكن ملاحظة الآتى :

١ ـ ان غياب الارادة السياسية يؤدى الى الفشل الكامل فى مجال التعاون العسكرى .

٢ ـ ان التعرض لخطر خارجى شديد يدفع العرب لتناسى خلافاتهم وبمجرد زوال الخطر يعود العرب الى خلافاتهم بشكل أشد شراسة .

٣ ـ إن هناك دورة زمنية ، مدة كل منها عشر سنوات تقريبا ، يحدث فى نهايتها حدث كبير يجهض العمل العربى ويصفى منجزاته (٤٨ ـ ٥٦ ـ ٦٧ ـ ٧٣ ـ ٨٢ ـ ١٩٩٠) .

٤ ـ إن العرب يصلون الى الذروة فى اتحادهم ، وان كانوا لا يفتقدون القدرة على العمل الجماعى فى أوقات التفرق .

٥ ـ إن هناك اختلافات كامنة فى الأنظمة العربية تؤدى الى حدوث ردود أفعال غير متوقعة الأمر الذى يؤدى الى ضياع الهدف الرئيسى وتفتت الموقف العسكرى للدول العربية .

٦ ـ إن العرب فشلوا فى بناء صناعة عسكرية تفى باحتياجاتهم على الرغم من توفر الأمكانيات المادية والبشرية .

٧ ـ ان هناك تناقضا شديدا وقويا بين الأهداف القطرية والأهداف القومية وهذا التناقض موجود على الدوام ، وفى بعض الأحيان كان يتم اعلاء المصلحة القطرية على المصلحة القومية .

٨ ـ أدى غياب ما يسمى بالمشروع القومى الموحد الذى يحقق التكامل بين كل الوطنيات العربية إلى احداث فراغ فى مجال العمل العربى الأمنى .

القضايا التى آثارها الغزو العراقى للكويت :

فى أواخر حقبة الثمانينيات كان واقع العمل العربى يشهد تحولات إيجابية ، فقد تقلصت الصراعات العربية وعادت مصر إلى الجامعة العربية ، وانتهت الحرب بين العراق وايران وحدث انفراج فى العلاقات العربية مما هيأ المناخ لحل كثير من المشاكل العربية . وفى نفس تلك الفترة كانت هناك ثلاثة تجمعات اقليمية عربية تسعى لتحقيق التكامل فيما بينها ، أقدمها هو مجلس التعاون الخليجى الذى تم توقيع نظامة فى ٢٥ مايو ١٩٨١ كانعكاس لنشوب الحرب بين العراق وايران .

ومجلس التعاون العربى بين مصر والعراق واليمن والأردن والذى تم التوقيع على نظامة فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ ، واتحاد المغرب العربى الذى ضم كلا من المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا وأعلن عن قيامه فى ١٧ فبراير ١٩٨٩ .

وكان مجلس التعاون الخليجى هو المجلس الوحيد الذى تدارك مسألة التعاون العسكرى بين أعضائه ، حيث أقرت قمته الثانية انشاء قوة مشتركة تحت إسم (درع الجزيرة) ، ثم وافقت قمته الثامنة على مشروع اتفاقية للتعاون الأمنى تهدف الى توفير غطاء أمنى شامل وإقامة برامج للتعاون العسكرى تتجاوز مرحلة قوة « درع الجزيرة » وبعد ان انتهت الحرب بين العراق

وايران خرج العراق كقوة عربية كبيرة تمتلك قدرا كبيرا من الاسلحة المتطورة يدعمها حجم هائل من الخبرات العملياتية فضلا عن دائرة واسعة من العلاقات الممتازة وتشمل اطرافا غربيين على رأسهم الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، وأطرافا من العالم الثالث ولها نشاط متقدم فى مجال صناعة الاسلحة مثل البرازيل ، اضافة الى علاقاته القوية مع الاتحاد السوفيتى . وكان الخطاب العراقى يؤكد أن قوته العسكرية هى « درع لكل بلد عربى مهدد من اسرائيل » ، وبأن العراق « ليست لديه النية فى خوض صراعات عربية » خصوصا بعد أن كانت الحرب مع ايران فرصة كبيرة أثبتت فيها الدول العربية مساندتها ودعمها اللا محدود للعراق .

وكان المتوقع ان يعيد العالم العربى تشكيل أولوياته ويعود العمل العربى المشترك ضد الخطر الصهيونى لكى يحتل مكانة القمة فى قائمة الاخطار التى تهدده . وإذا بالغزو العراقى للكويت يعصف بكل هذه الآمال ويفجر الصراعات العربية ـ العربية ويجددها بكل شراسة ، وهنا نجد أمامنا مجموعة من الحقائق المتعلقة بهذا الغزو :

ـ ان العالم العربى قد انقسم على نفسه وانهارت كل مساعيه لتحقيق درجة أعلى من التنسيق والتعاون للوقوف فى وجه اسرائيل والاطماع الخارجية الاقليمية والعالمية .

ـ ان خطوة احتلال العراق للكويت أحيت كل تراث حقب الصراعات العربية ـ العربية السابقة مما قد يفتح الطريق امام الحروب الأهلية ، وأشكال اخرى من التدخل الأجنبى المستديم .

ـ تراجع وضع القضية الفلسطينية الى المرتبة التالية لقضية الغزو العراقى للكويت .

ـ تواجد عسكرى خارجى مكثف فى الخليج .

ـ تقف عدة جيوش عربية فى مواجهة فعلية ضد بعضها البعض وهى تواجه جميع الاحتمالات . والأهم من هذا أن الغزو العراقى للكويت رسخ الاعتقاد بأن هناك فراغا امنيا فى المنطقة العربية ، وأن المصالح البترولية للغرب يمكن ان تتهدد بسهولة فى أى وقت ـ كما كشف هذا الغزو عن العيوب الكامنة فى النظام العرى الحالى حيث بين عجزه عن مواجهة انعكاسات وآثار الصراع والتناحر بين اطرافه المختلفة ، كما بدأ واضحا ان كثيرا من الانظمة الحاكمة العربية مازالت تعيش بمفاهيم واسس كانت سائدة فى فترة الأربعينيات والخمسينيات برغم كل ما تشهده المنطقة ويشهده العالم من أحداث جسام . وأصبح الاطار العربى بعد الغزو العراقى للكويت عاجزا عن حل النزاعات العربية ، الأمر الذى ينتظر ان يكون له اسوأ العواقب على مستقبل العلاقات العربية .

انعكاسات الغزو على المنطقة العربية :

بينما يتشبث العراق بمكسبة الاقليمى المؤقت على حساب جارته العربية ، نجد اسرائيل وهى تستغل العجز فى السياسات العربية منتهجة اسلوبا جديدا غير مألوف على الساحة استهلته باعلان حاييم هرتزوج عن امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية رسميا وهو الأمر الذى حرصت اسرائيل على اخفائه واحاطته بهالة من الغموض ثم اكدته باعلان اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل عن أهدافه لاقامة اسرائيل الكبرى التى تمتد من النهر الى البحر ، ومن الواضح ان ذلك الاعلان الاسرائيلى يهدف الى تحقيق الآتى : ـ

ـ تحذير أى طرف عربى ـ وخصوصا العراق ـ من توجيه أى ضربة الى اسرائيل .

ـ اغلاق الطريق أمام العرب نحو اقامة نظام أمن اقليمى عربى جديد يعتمد على القوة العربية واقناع العرب انهم لا يملكون قوة ردع مشابهة لما تملكه اسرائيل أو مساوية لها ، وبذلك يصبح اقدامهم على اقامة البنية الامنية التى تعضدها قوة عسكرية هو نوع من أنواع العبث والايحاء بأنه لم يعد امام العرب من طريق إلا القبول بما يفرض عليهم من ترتيبات الأمر الذى قد يعنى القبول بسياسة الاحلاف .

وبذلك يتضح لنا أن الأهداف الاسرائيلية لا تتغير وان اختفى الاعلان عنها مؤقتا من على الساحة . ومع صعوبة الوضع الذى تواجهه اسرائيل وهى تعالج الانتفاضة نجد أن القيادة الاسرائيلية قد تلجأ فى أى وقت للقيام بأى عمل ضد الأردن لتحقيق بعض من أهدافها .

نظرا لانشغال الغرب بما يجرى فى الخليج ، وفى هذا الصدد فان الحفاظ على قوة العراق تعد مسألة اساسية وهامة للأمن القومى العربى ، ولاستمرار حالة الردع المتبادل مع اسرائيل ، ونعتقد أن الانسحاب العراقى من الكويت يحقق هذا .

وفى حالة عدم تحقيق ذلك فان اسرائيل ـ بما تملكه من اسلحة نووية وما لديها من أهداف توسعية خطيرة ـ ستكون هى المستفيد الأول من غياب التعاون العسكرى العربى المشترك ومن التناقضات العربية وسوف تعمد الى فرض ارادتها على العرب .

ونظرة بسيطة إلى الماضى تجعلنا ندرك أن السياسات القطرية قد عجزت عن اخراج الاقطار العربية من براثن التخلف الاقتصادى والاجتماعى والضعف العسكرى البالغ ومع استمرار تحديات اسرائيل والتحديات الخارجية وغياب التعاون العسكرى العربى استنزفت طاقات بعض الدول العربية مما حال دون انطلاق جهود التنمية وازدادت المشاكل الداخلية تفاقما فى الوقت الذى عززت فيه السلطات الحاكمة ، ولم يكن هناك بد من وضع العراقيل والعقبات أمام السماح بقدر من الديموقراطية مما أوجد مشاكل عديدة بين جموع الشعب من جهة والسلطة السياسية من جهة اخرى .

ولم يعد خافيا على احد ان العلاقات السياسية بين

الدول العربية قد انحدرت الى ادنى مستوى لها ثانية مع ظهور شكل جديد من اشكال الصراع العربية ـ العربية وسادت الفوضى العلاقات العربية برغم ان الدول العربية لا تفتقر الى قانون ينظم العلاقات بينها والمتمثل فى ميثاق الجامعة العربية الذى تم توقيعه قبل ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بسبب عدم التزام بعض الدول الاعضاء احترام الميثاق العربى مما عكس حالة من حالات التخلف الحضارى وفات الجميع أن الموقف العربى الموحد هو اساس اى نجاح عربى وغيابه يؤدى الى هزائم عربية .

مستقبل الترتيبات العسكرية فى المنطقة :

الترتيبات الأمنية فى المنظور الأمريكى :

اعتبر عدد من خبراء الشئون العربية فى وزارة الخارجية الأمريكية أن الفرصة قد باتت مواتية بعد أزمة الغزو العراقى للكويت للعودة الى طرح موضوع البنية الأمنية فى منطقة الشرق الأوسط من منطلق ما كشف عنه هذا الغزو من وجود فراغ أمنى وتهديده للمصالح البترولية الغربية فضلا عن أثارته لعدد من المخاوف التى أثيرت تجاه ما عرف « بالقوى الأقليمية العظمى » التى اخذت تحركات بعضها تظهر على الساحة فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة بين القوتين الأعظم . وبعد أحداث الغزو العراقى لجأ وزير الخارجية الأمريكى الى طرح تصوره للنظام الأمنى الجديد فى منطقة الشرق الأوسط أمام لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى ووضح من هذا الأسلوب أمران : أولهما أن الولايات المتحدة تريد أن يبدو الموضوع وكأنه يناقش فى اطار الموضوعات التى تناقش بشكل عام ويكون لها تأثير على أمن الولايات المتحدة فى المستقبل القريب . والثانى : أن الادارة الأمريكية لم تطرح اى تفاصيل فنية محددة خاصة بهذا النظام المقترح .

ورغم قلة ما أعلن عنه من تفاصيل بخصوص هذا النظام ، إلا أنه يمكن القول أنه سوف يعتمد على نقاط ارتكاز أساسية تقليدية فى المنطقة سعيا نحو اعادة ترتيب الأوضاع بشكل يضمن عدم حدوث أى ارتباكات أو قلاقل فى المستقبل يهدد المصالح الأمريكية أو تهدد النظام العالمى للخطر .

وتمثل اسرائيل وتركيا وايران وباكستان أهم هذه النقاط وإن كان لكل واحدة منها ظروف تتحكم الى حد كبير فى امكانية اشراكها أو استبعادها من هذه الترتيبات .

ويبدو أن شكل الترتيبات الأمنية التى ترغب أمريكا فى اقامتها فى منطقة الشرق الأوسط سيتأثر الى حد كبير بالأسلوب الذى سيتبع فى حل أزمة الغزو العراقى للكويت ، ففى حالة تعرض العراق لضربة عسكرية لأجهاض قدراته الهجومية مع تعريضه للحد الأدنى من الخسائر بما يضمن احداث قدر مناسب من التغيير يضمن بشكل أو بآخر ابعاد القيادة العراقية من ساحة الأحداث فان هذه التدابير ستعتمد على توفيق صيغة معينة تجمع بين تركيا وايران ومجموعة دول الخليج وكذلك العراق ما بعد حل الأزمة علاوة على قدر من التواجد النوعى للقوات الأمريكية لاستكمال هذه الصيغة .

اما فى حالة تعرض العراق لضربة هجومية شاملة تستهدف تدمير الآلة العسكرية العراقية بشكل كامل وإفقاد العراق القدرة على القيام بأى عمل عسكرى ، فإن الترتيبات فى هذه الحالة ستأخذ شكلا اكثر تحديدا حيث ستدخل اسرائيل كعنصر اساسى فى هذه الترتيبات وسوف يشترك معها تركيا وإيران وباكستان لأحداث قدر من التوازن بين هذه القوى الأقليمية التى ستصبح ذات ثقل كبير يخشى منها فى حالة تركها دون أى شكل من اشكال التحالف أو الاتفاق .

وعموما فإن النظام الأمريكى المقترح سيكون هدفه بالدرجة الأولى التركيز على منع تكرار تهديد المصالح البترولية فى منطقة الخليج ، وإلغاء وجود قوة اقليمية قادرة على تصعيد الصراعات العربية ـ العربية الى حد استخدام القوة العسكرية لفرض الأرادة . ويعتبر بعض الخبراء الأوروبيين أن الأقدار قد خدمت الولايات المتحدة ، فبعد أن تم توقيع اتفاقية خفض القوات التقليدية فى أوروبا ، وظهور مشكلة أين ستذهب الأسلحة والمعدات التى تم الاتفاق على الغائها ، لم يلبث أن ظهر مسرح عمليات الخليج لكى يستوعب ليس فقط ما تم الاتفاق على الغائه ، ولكن أضعافه .

وحتى لو انتهت الأزمة دون حرب ، فإن الخبرة السابقة تؤكد أن المشكلة الرئيسية التى تواجه اعمال النقل للوحدات العسكرية ابان الأزمات ، انما تكمن فى نقل المعدات وليس الأفراد ، ومن هنا يحتمل أن تكون أحد أعمدة النظام الأمنى الذى تقترحه أمريكا انشاء مخازن ضخمة للأسلحة والمعدات والدبابات فى منطقة الخليج لكى تكون جاهزة فى متناول القوات حال نشوب أى أزمة والتى لن يستغرق نقلها وقتا طويلا .

وتدرك الولايات المتحدة أن اكبر المشاكل التى ينتظر أن تواجه الترتيبات الأمنية المقترحة هو وجود اسرائيل حيث ستواجه هذه الترتيبات بمأزق تحديد « من هو العدو » ، فحتى مع وجود الاعتداء العراقى على الكويت وتهديده للسعودية إلا أن معظم الأطراف العربية تعتبر أن ما حدث من انتهاك عراقى للمواثيق العربية انما هو أمر عارض يرتبط بالنظام العراقى الذى يمثله صدام حسين كشخص اكثر من ارتباطه بمنهج دأب العراق على السير عليه ، وأن مجرد زوال القيادة العراقية او حتى زوال صدام حسين شخصيا سيعنى زوال الخطر وعودة الأمور الى سيرتها السابقة . أما اسرائيل فإنها مازالت ـ وعلى ما يبدو سوف تظل ـ العدو الرئيسى الذى يعد العرب

أنفسهم لقتاله . ولذلك فإن اشراك اسرائيل بشكل مباشر فى البنية الأمنية الأمريكية المقترحة سيكون أمرا بالغ الصعوبة خصوصا مع المسلك الأسرائيلى الأخير والذى تمثل فى اعلان اسحاق شامير عن أحلامه فى اسرائيل الكبرى وحاييم هرتزوج بامتلاك اسرائيل للأسلحة النووية ولن يكون تعاون الأطراف الأخرى فى هذه الحالة إلا رضوخا كاملا .

وفى مرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة كانت أعمال الاعتراض والمقاومة العربية للأهداف الامريكية تستمد عمقها الاستراتيجى من وجود الاتحاد السوفيتى ذاته ، ولكن الموقف الأن قد أصبح جد مختلف إذ ان من المتوقع ان تحظى مثل هذه الترتيبات بتأييد صريح من الاتحاد السوفيتى نفسه حيث أنها من المحتمل أن تكون بمثابة غطاء لجناحه الجنوبى بغض النظر عن مدى اتفاقها أو اختلافها مع مصالح دول المنطقة ، حيث أنه لا يريد أن يدخل فى مواجهات لا تتفق وظروفه فى هذه المرحلة .

ولا يبدو ـ من الخبرات السابقة ـ أن مصالح المنطقة العربية كوحدة سياسية لها قيمتها ووزنها على المسرح العالمى تدخل فى اهتمامات القوى الكبرى حتى مع وجود كل تلك الجهود لاعادة الأمور الى نصابها الصحيح فى الكويت ، ومن هذا يتوقع ان تكون أى ترتيبات امنية تشارك فيها أطراف خارجية وغير عربية معبرة بشكل كامل عن المصالح الغربية ، مع اللجوء الى تغليف هذه المصالح بطريقة او بأخر بغلاف يأخذ شكلا منطقيا اعتمادا على التناقضات السائدة فى المنطقة العربية وغياب المنظور السياسى القوى الذى يمكن أن يذيب اى خلافات او تناقضات بين الدول العربية .

ويحتمل ان تتخذ الولايات المتحدة من حالة الغزو العراقى للكويت ذريعة لتخويف بعض الأنظمة العربية واقناعها بضرورة قبول الترتيبات الأمنية بمنظورها الامريكى ضمانا لمنع تكرار حدوث ذلك فى المستقبل ، ولكن جاء الاعلان المصرى السورى السعودى لكى يؤكد الرفض العربى أن تكون المنطقة العربية خاضعة لأى نوع من الترتيبات الأمنية الخارجية ، ومثل الموقف السعودى أهمية خاصة فى ذلك الرفض بالنظر الى أنها اكبر الدول العربية الست المشكلة لمجلس التعاون الخليجى والتى تشغل فى مجموعها المنطقة الهدف لتلك الترتيبات ، واذا كنا نعتبر ان الرفض العربى للترتيبات الأمنية التابعة من منظور غربى أمرا هاما ، فإن وجود منظور عربى لاقامة البنية الأمنية التى تغطى العالم العربى يعتبر والحال كذلك أمرا اكثر أهمية بل إنه يعتبر حجر الزاوية فى مستقبل المنطقة العربية بكافة دولها .

الترتيبات الأمنية فى المنظور العربى :

يعتبر التعاون العسكرى بين أى مجموعة من الدول هو قمة التفاهم والتفاعل السياسى بين أنظمته وقبل الحديث عن مستقبل التعاون العسكرى يجب توافر الشروط الأتية : ـ

ـ انهاء كل أو على الأقل محاصرة الصراعات العربية ـ العربية بكل أشكالها وصورها واعتماد الحوار وسيلة لحل الخلافات العربية ، واقرار مبدأ عدم تدخل اى قطر عربى فى الشئون الداخلية لقطر عربى آخر .

ـ انشاء محكمة عربية ترفع إليها القضايا المختلف عليها حينما يعجز الحوار عن إيجاد مخرج عملى للأزمة .

ـ ايجاد تصور موحد وخصوصا بين القوى العربية التى تملك مفاتيح القوة العربية سواء العسكرية او المادية بحيث يتوصل هذا التصور الى طبيعة التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى بشكل واضح وصريح وعميق ايضا .

ـ بناء استراتيجية قومية تستهدف الآتى :

ـ تحصين المنطقة العربية ضد مخاطر التوسع الاسرائيلى .

ـ تحصين المنطقة العربية ضد مخاطر التقسيم والتفتيت .

ـ تحقيق افضل استثمار ممكن للطاقات العربية فى اطار العمل العربى المشترك .

ـ التمسك بالأستقلال القومى للأزمة العربية على اعتبار انه الضمان الوحيد للاستقلال الوطنى لكل قطر عربى .

ـ احياء جميع المشاريع التكاملية التى تم الاتفاق عليها فى مراحل سابقة ولم تنفذ جزئيا او كليا . مع السعى نحو تكوين مبادرات تكاملية جديدة فى جميع المجالات من منطلق ان التكامل بين الدول العربية هو الطريق الصحيح لتحقيق الأمن القومى .

ـ تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بحيث تتحول هذه المؤسسة القومية من اطار يجمع بين عدد من الأنظمة القطرية الى أداة تنفيذية أساسية للتوجهات القومية .

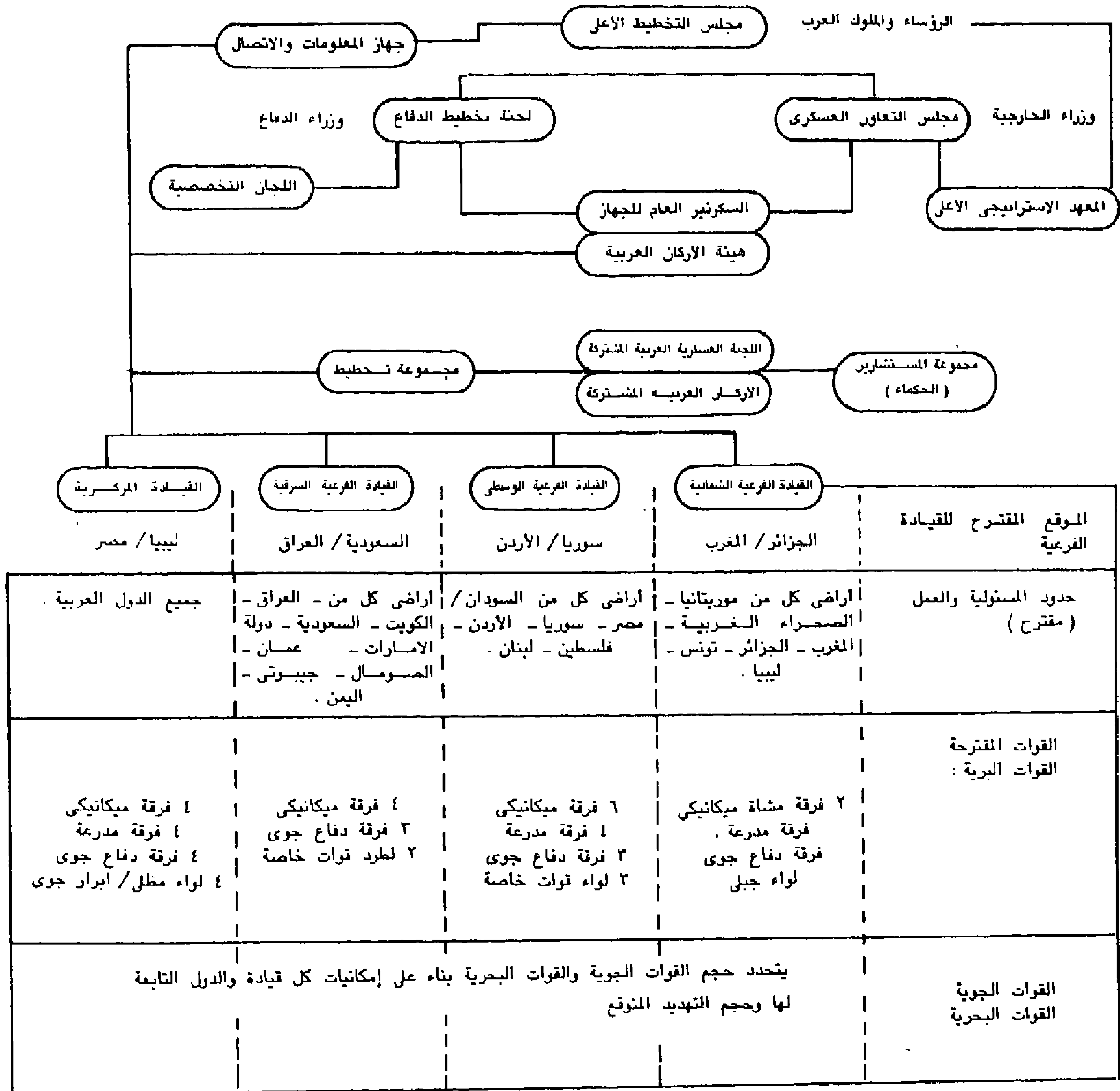
وفى الواقع أن مستقبل الترتيبات العسكرية لصالح الأمن القومى العربى فى ظل الأحتلال العراقى للكويت وما أعلنت عنه اسرائيل رسميا من امتلاك الأسلحة النووية يبدو مظلما وتحيطه الشكوك إلا أننا يجب الا نتجاهل الحقائق ، كما ينبغى أن نستفيد من الخبرات التى يزخر بها تاريخنا العسكرى فى الوقت الذى يجب ان نساير فيه التطور التكنولوجى .

ولكا كانت الحقائق تقول أن العراق ـ وهو بلد عربى ـ يقوم باحتلال بلد عربى أخر هو الكويت ، فإن ذلك معناه إن الترتيبات العسكرية سوف يعتريها نقص واضح وستكون موجهة الى غير هدفها الأساسى وهو الخطر الصهيونى الذى ينبىء التاريخ أنه الخطر الرئيسى الذى يهدد الأنظمة العربية والتى أصبحت مكشوفة أمامه .

وحتى تكون الترتيبات العسكرية فى المستقبل أمرا قابلا للتطبيق وناجحة يجب ان تتوفر الشروط الآتية :

ـ الانسحاب العراقى من الكويت على أساس حل عربى

ترتيبات التعاون العسكرى
الهيكل المقترح للجهاز العسكرى



	القيادة الفرعية الشمالية	القيادة الفرعية الوسطى	القيادة الفرعية السرقية	القيادة المركزية
الموقع المقترح للقيادة الفرعية	الجزائر / المغرب	سوريا / الأردن	السعودية / العراق	ليبيا / مصر
حدود المسئولية والعمل (مقترح)	اراضى كل من موريتانيا - الصحراء الغربية - المغرب - الجزائر - تونس - ليبيا .	اراضى كل من السودان / مصر - سوريا - الأردن - فلسطين - لبنان .	اراضى كل من - العراق - الكويت - السعودية - دولة الامارات - عمان - الصومال - جيبوتى - اليمن .	جميع الدول العربية .
القوات المقترحة القوات البرية :	٢ فرقة مشاة ميكانيكى فرقة مدرعة . فرقة دفاع جوى لواء جبلى	٦ فرقة ميكانيكى ٤ فرقة مدرعة ٣ فرقة دفاع جوى ٢ لواء قوات خاصة	٤ فرقة ميكانيكى ٣ فرقة دفاع جوى ٢ لطرد قوات خاصة	٤ فرقة ميكانيكى ٤ فرقة مدرعة ٤ فرقة دفاع جوى ٤ لواء مظلى / ابرار جوى
القوات الجوية القوات البحرية	يتحدد حجم القوات الجوية والقوات البحرية بناء على إمكانيات كل قيادة والدول التابعة لها وحجم التهديد المتوقع			

يحفظ الحقوق المشروعة للشعب الكويتى ، ويقى العراق من الدمار .
ـ العمل على امتلاك سلاح نووى مشابه لما تملكه اسرائيل ..
ـ أو دفع اسرائيل للقبول بنزع كافة انواع أسلحة التدمير الشامل من المنطقة .

وعموما ينبغى علينا أن تناقش جميع الأحتمالات ، وهنا سنجد أن شكل الترتيبات العسكرية فى المستقبل سيختلف فى حالة معالجة الاحتلال العراقى للكويت بهجوم عسكرى عنه فى حالة قبول العراق بحل عربى يعيد للأمة العربية مكانتها فى العالم ، ففى الحالة الأولى يتوقع أن يخرج العراق تماما من هذه الترتيبات كعنصر أساسى فاعل وسيصبح الجناح الشرقى للأمة العربية مكشوفا الأمر الذى قد يضطر بعض بلدان الخليج الى الاستعانة بوجود أجنبى لبعض الوقت على أرضها ، وبعد ذلك ستكون هناك حاجة شديدة لجهود مكثفة فى مجال الترتيبات العسكرية تتحمل فيها دول معينة مثل مصر وسوريا والمغرب ، العبء الأكبر فى تلك الترتيبات .

أما فى الحالة الثانية فإن العراق سيكون أحد الركائز الأساسية التى تعتمد عليها تلك الترتيبات العسكرية فى ذلك الأتجاه ، كما أن دوره سيمتد الى تقديم العون الحيوى فى الاتجاه الأخر .

ومن الضرورى الا تعتمد الترتيبات الأمنية على قوى خارجية مثل الولايات المتحدة أو الأتحاد السوفيتى او الصين لأن هذه الدول لها أهدافها التى تختلف عن الأهداف العربية بل وتتعارض معها أحيانا . وبعد انتهاء الحرب الباردة سيشتد ايقاع السعى نحو تحقيق هذه الأهداف . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الأتحاد السوفيتى كقوة عظمى قد أصبح يرزح تحت عبء مشاكله الاقتصادية ومشاكله مع القوميات . والصين امكانياتها الأقتصادية لا تستطيع أن تفى بحاجات سكانها وأهدافها تنحصر فى فتح أسواق جديدة ، والولايات المتحدة فى مفترق الطرق ويصعب الحكم على نواياها تجاه المنطقة فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة واحتمالات تزايد الصراع بينها وبين أوروبا الموحدة .

وفى حالة الأضطرار لبناء نظام التعاون العسكرى فى ظل تمسك اسرائيل بالأحتفاظ بالسلاح النووى ، فيمكن معالجة هذا الموضوع فنيا بتبنى مبدأ استخدام الأسلحة التقليدية مع قدر نملكه من أسلحة التدمير الشامل بحيث يكون مفهوما أن استخدام الاسلحة الكيماوية والأسلحة البيولوجية وأسلحة التفجير الحجمى ، سيكون هو الرد على استخدام الأسلحة النووية ، بحيث نستطيع احداث قدر من التوازن وندخل فى دائرة الردع المتبادل . ولكن تبنى هذه السياسة ينبغى أن يتم لفترة محددة تسعى خلالها بكل الجدية لأمتلاك الأسلحة النووية للرد على إصرار اسرائيل على الأحتفاظ بالسلاح النووى .

ملاحظات الهيكل المقترح :

١ ـ من الضرورى أن يتوفر من ١ ـ ٢ قمر صناعى لاغراض الحصول على المعلومات وتحقيق الأتصال بين القيادات والمجالس واللجان وهيئات الأركان المختلفة فى التنظيم المقترح .
٢ ـ من الضرورى انشاء قيادة مركزية للصواريخ البالستيكية تتولى أعمال التطوير والتنظيم والسيطرة فى المرحلة الأولى .
٣ ـ من المفضل انشاء مجلس للاشراف على أعمال تطوير اسلحة الردع وتنسيق جهود الدول الاعضاء فى هذا المجال .
٤ ـ تعقد اجتماعات دورية لتحديد سياسات التعاون العسكرى .
٥ ـ يتم اجراء مناورات عسكرية بشكل دورى لرفع مستوى الأداء والتدريب على تنفيذ الخطط الدفاعية المختلفة .
٦ ـ طبيعة الترتيبات المقترحة فى المجال العسكرى ذات طبيعة دفاعية فى المرتبة الأولى .
٧ ـ لا تخضع ترتيبات التعاون العسكرى لأية قيود سياسية ولا علاقة بينها وبين المواقف السياسية التى قد تتخذها الدول الأعضاء لظروف خاصة بها ويجب تنسيق المواقف بشكل كامل عن طريق الأتصالات المستمرة .
٨ ـ تتحدد نسب المساهمة المالية والمساهمة بالأفراد بالأتفاق بين الدول الأعضاء وطبقا لأمكانيات كل دولة .
٩ ـ علاقة التعاون بين القوات المسلحة للدول الأعضاء والقوات التابعة للترتيبات علاقة تبادلية ، ولا يعنى وجود هذه الترتيبات الغاء القوات المسلحة لكل دولة □

[١٨] كتب حول الأزمة

أزمة الخليج : تحديات الحاضر والمستقبل

د . حسنى أمين

عن مركز إتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية صدر كتاب « أزمة الخليج . تحديات الحاضر والمستقبل » .. والكتاب الذى يضم أربعة فصول وفصلا ختاميا يعالج الجوانب المختلفة للأزمة الراهنة فى الخليج فى ضوء الغزو العراقى للكويت ، بالاضافة الى تحليل شامل لهذه الجوانب إنطلاقا من إعتبار أن هذه الأزمة تمثل تحديا خطيرا لحاضر وطننا العربى ومستقبله .

تضمن الفصل الأول دراسة للدكتور أحمد يوسف حول « الازمة وعلاقتها بالنظام العربى » .

وقد إنقسمت الدراسة الى أربع جزئيات : مصادر الازمة وآثارها على النظام العربى ، ومحاولة تقويم السياسات العراقية ، وإحتمالات المستقبل ومجرى العمل الذى يتعين إتباعه لصيانة المصالح العربية .

وبخصوص مصادر الأزمة قصدت الدراسة أن الأهم فى البحث عن مصادر الأزمة ليس مصادر الموقف المحدد الذى أفضى اليها وإنما المصادر البنيوية الموجودة فى النظام العربى ذاته ، وأشارت بهذا الصدد الى مصادر ثلاثة وهى . توزيع الثروة والسكان فى الوطن العربى ، بمعنى أن العراق ماكان ليقدم على غزو الكويت لو لم تكن الكويت بلدا قليل السكان كثير الثروة ، والطموحات العراقية تلعب دورا قياديا فى الوطن العربى ، والأهمية العالمية لبترول الخليج ..

وبخصوص الآثار على النظام العربى ركزت الدراسة على الانقسام الذى حدث فى هذا النظام تجاه الغزو العراقى للكويت ، وعلى الرغم من أن النظام العربى عرف ظاهرة الصراع بين الوحدات المكونة له كثيرا من قبل ، فإن هذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها الانقسام بشأن غزو دولة عربية لأخرى ، كما أنها المرة الأولى التى يمتد فيها الانقسام على هذا النحو الى داخل الجماهير العربية ، فضلا عن وجوده داخل القطر العربى الواحد بل وداخل الاتجاه السياسى الواحد فى ذات القطر .

ثم يعرض الباحث لوجهات النظر المختلفة بشأن أثر الأزمة على القضية الفلسطينية ، وإستفادة كل من ايران وإسرائيل من تطورات الأزمة ، وللخطر الذى يمثله تحشد القوات الأجنبية فى فى الخليج .

وفى محاولة التقويم الموضوعى للسياسة العراقية ، إختلف مع المبدأ الذى قامت عليه السياسة العراقية (الحقوق التاريخية) على أساس أنه بغض النظر عن إنطباقه من عدمه فى الحالة الكويتية ، لايمكن أن يؤدى الى الفوضى الشاملة ، وقد إنتهى هذا المبدأ عالميا واقليميا كأساس لترتيب أية حدود سياسية .

وفى النهاية طالب الباحث بضرورة السعى الى تفادى الخيار العسكرى ، والبحث عن حل سلمى يؤمن للجميع حقوقهم ..

اما الفصل الثانى فقد تضمن دراسة للدكتور مصطفى كامل السيد تحت عنوان « الأزمة وقضية الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى » والتى أشارت الى بعد البلدان العربية عن الديمقراطية بالرغم من الهامش المحدود من الحريات العامة .

وجاءت ازمة الخليج لتضع عقبات جديدة أمام إستمرار هذه الانفراجة فى تلك البلدان التى سمحت بهذا الهامش وباعدت من إحتمال التحول الى إحترام الحقوق العامة فى بلاد عربية أخرى . وذلك أن هذه الأزمة شكلت خرقا لحق تقرير المصير لأحد الشعوب العربية وإنتهاكات للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الكويتيين وللعمالة العربية فى منطقة الخليج عموما .

وقد أوضح البحث إرتباط عقلانية القرار السياسى بدرجة الديمقراطية فى النظام السياسى الذى يتخذ فيه القرار ، حيث انه لايمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات غير العقلانية لو كانت تحيط بعملية صنعتها ظروف من حرية المعلومات والتعبير ولو كانت قد إتخذت فى إطار مؤسسات تعكس المصالح الشعبية على نحو حقيقى .

تناول الفصل الثالث « إنعكاسات الأزمة على الاقتصاد العربى » فى دراسة كتبها الدكتور حسام عيسى ، ركز فيها على نقطتين :

النقطة الأولى :

إنه ينبغى محاولة فهم الظواهر التى أحاطت بالأزمة بشكل علمى موضوعى بعيدا عن الأساطير الايدولوجية التبريرية لمواقف هذا الطرف أو ذاك .

النقطة الثانية :

إنه لاينبغى أن تنظر الى الأزمة من وجهة نظر المخاطر المترتبة عليها ، لأن الأزمة فرص ومخاطر والعمل السياسى الحقيقى هو الذى يقوم بتحويل المخاطر الى فرص مستخدما الأدوات السياسية المتاحة .

وبخصوص العلاقات العربية ـ العربية خاصة فى المجال الاقتصادى لايمكن أن يبقى الحال على ما هو عليه .

إذ انه من الضرورى ونحن فى قلب الأزمة أن نبدأ بشكل جدى فى محاولة بناء نظام إقتصادى عربى متكامل باعتبار أن ذلك هو الدعامة الأساسية للأمن العربى المشترك ..

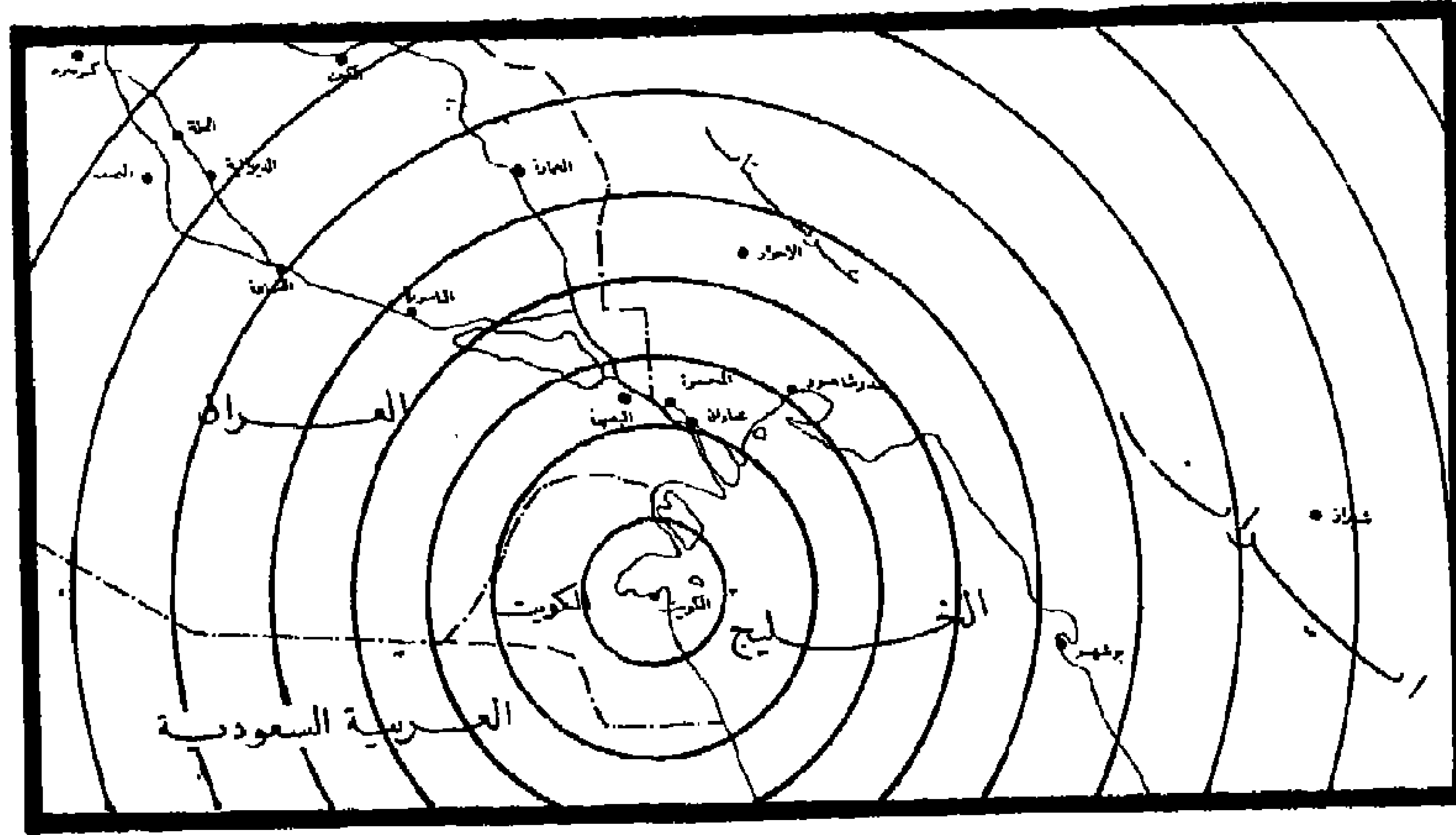
وأكدت الدراسة على ضرورة حشد وتجنيد أدوات القوة السياسية لاعادة صياغة العلاقات الاقتصادية العربية إنطلاقا من أن أمن الخليج لن يكون إلا بتغيير جذرى لهيكل العلاقات الاقتصادية العربية وليس بالحشود العسكرية .

ناقش الفصل الرابع « أزمات الأمن ، المؤسسة ، القيادة والثقافة » فى ضوء أزمة الخليج ببحث لنبيل عبدالفتاح . تناول الباحث موضوع الأمن القومى العربى من خلال طرحه للعديد من الجوانب ذات الطابع النظامى الكلى للأزمة وحدودها وتطوراتها . وهذه الجوانب تشمل النظام الأمنى والبنية المؤسسية العربية وانماط القيادة السائدة فى النخب السياسية الحاكمة وفى النهاية النظام الثقافى السائد .

وخلصت الدراسة الى أن الأجزاء المختلفة للمشهد العربى الكلى ، بعناصره المتناثرة على المستوى السياسى والأمنى والمؤسسى والثقافى ، تكشف إلى أى مدى سوف يتحدد مستقبل المنطقة بتطور الأزمة ونهايتها . وهو ما يتطلب صياغة مشروع بديل يقوم على تراضى عدة قوى رئيسية ويهدف الى معالجة الاختلالات وتطويق انعكاسات الأزمة وصياغة تسوية سلمية فى الاطار العربى ..

فى الفصل الختامى حلل حسن أبوطالب الآراء والافكار التى تناولتها الدراسات الأربع وكذلك المناقشات التى شملتها الافكار الواردة فى الآراء والأفكار التى تناولها المعقبون فى جلسات الندوة ، حيث تضمن التحليل رؤية شاملة لتلك الافكار والآراء المتعلقة بالقضايا الأساسية وخاصة مستقبل النظام العربى والربط بين القضية الفلسطينية وغزو الكويت والآثار الاقتصادية لأزمة الخليج .

هذا وقد إحتوى الكتاب على تعقيبات أثرت الدراسات المقدمة لعدد من رجال السياسة والاقتصاد والدبلوماسية .



[١٩] وثائق خاصة بالأزمة (٢)

إعداد : نبية الأصفهانى

قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٧
(١٦ سبتمبر ١٩٩٠)

- ان مجلس الأمن اذ يؤكد من جديد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) ، و ٦٦١ (١٩٩٠) ، و ٦٦٢ (١٩٩٠) ، و ٦٦٤ (١٩٩٠) ، و ٦٦٥ (١٩٩٠) ، و ٦٦٦ (١٩٩٠)

- واذ يشير الى اتفاقيتى فيينا المؤرختين فى ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٦١ فى شأن العلاقات الدبلوماسية و ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ بشأن العلاقات القنصلية ، اللتين يشترك العراق طرفا فى كل منهما .

واذ يرى ان قرار العراق باصدار الامر باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وسحب حصانة وامتيازات هذه البعثات وافرادها مخالف لمقررات مجلس الأمن وللاتفاقيتين الدوليتين المذكورتين اعلاه ، وللقانون الدولى .

- واذ يساوره شديد القلق من ان العراق على رغم مقررات مجلس الأمن ، وأحكام الاتفاقيتين المذكورتين اعلاه ارتكب اعمال عنف فى حق البعثات الدبلوماسية وأفرادها فى الكويت .

- اذ يشعر بالسخط للانتهاكات الاخيرة من جانب العراق للمقار الدبلوماسية فى الكويت ولاختطافه موظفين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ورعايا أجانب كانوا موجودين فى هذه المقار .

- اذ يرى ان الاجراءات المتقدمة الذكر من جانب العراق تشكل اعمالا عدوانية وانتهاكا سافرا لالتزاماته الدولية ، مما يقوض الاساس الذى تقوم عليه العلاقات الدولية وفقا لميثاق الامم المتحدة .

- واذ يشير الى ان العراق مسؤول مسؤولية كاملة عن أى استخدام للعنف ضد الرعايا الاجانب أو ضد أى مبان للسفارات فى الكويت أو ضد أفرادها .

- اذ هو مصمم على كفالة الاحترام لقراراته وللمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة .

- واذ يرى كذلك ان الطابع المتطير لاجراءات العراق ، التى تشكل تصعيدا جديدا لانتهاكاته للقانون الدولى ، يلزم المجلس لا بالاعراب عن رد فعله المباشر فحسب بل أيضا بالتشاور على وجه الاستعجال لاتخاذ تدابير محددة اضافية لضمان امتثال العراق لقرارات المجلس .

- واذ يتصرف وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة :

١ - يدين بشدة الاعمال العدوانية التى ارتكبها العراق ضد المقار الدبلوماسية وموظفيها فى الكويت ، بما فيها اختطاف الرعايا الاجانب الموجودين فى تلك الاماكن .

٢ - يطالب بالافراج الفورى عن هؤلاء الرعايا الاجانب وكذلك عن جميع الرعايا المذكورين فى القرار ٦٦٤ (١٩٩٠) .

٣ - يطالب كذلك بأن يمتثل العراق بصورة فورية وتامة لالتزاماته الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) واتفاقيتى فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

٤ - يطالب كذلك بأن يقوم العراق على الفور بحماية سلامة وراحة الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين والمقار الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وفى العراق وبعدم اتخاذ اية تدابير لاعاقة البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها ، بما فى ذلك اتصالها بمواطنيها وحماية أشخاصهم ومصالحهم .

٥ - يذكر جميع الدول بأنها ملزمة بالتقيد بدقة بالقرارات ٦٦١ (١٩٩٠) ، ٦٦٢ (١٩٩٠) ، ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) .

٦ - يقرر اجراء مشاورات مستعجلة من أجل اتخاذ اجراءات عملية ملموسة اضافية فى أقرب وقت ممكن ، بموجب الفصل السابق من الميثاق ، ردا على استمرار انتهاك العراق للميثاق ولقرارات المجلس وللقانون الدولى .

رسالة الرئيس بوش الى الشعب العراقى
١٦/ سبتمبر /١٩٩٠

انني هنا اليوم لا شرح لشعب العراق الاسباب التى حملت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى على الرد بهذه الطريقة على احتلال العراق للكويت وانا لن اساهم فى تبادل الاتهامات ولا تصعيد الحرب الكلامية وانما الحديث بصدق واخلاص عما سبب هذه الأزمة التى نواجهها .

وينبغى الا يكون هناك سوء فهم ونحن لسنا على خلاف مع شعب العراق . وقد قلت أكثر من مرة واكرر ما قلته الان ان هدفنا الوحيد هو مقاومة الغزو الذى أمر به صدام حسين ففى الثانى من اغسطس اتخذت قيادتكم قرارها بالغزو وشن هجوم بغير استفزاز على دولة صغيرة لا تشكل اى خطر عليكم .. لقد كانت الكويت الضحية وكان العراق المعتدى .

ولقد جابه العالم غزو العراق للكويت بتنديد مشترك واتخذت الامم المتحدة قرارات بالاجماع واستجابت سبع وعشرون دولة غنية وفقيرة عربية ومسلمة اسيوية وافريقية لدعوة المملكة العربية السعودية والكويت الحرة وارسلت قوات الى منطقة الخليج للدفاع ضد العراق .

ولاول مرة فى تاريخ الجامعة العربية نددت ثلاث عشرة دولة عضوا فيها تمثل ثمانين فى المائة من الامة العربية بدولة عربية شقيقة .. واليوم يقف العراق معزولا وحيدا يعارضه الرأى العام العالمى .

انى اعتقد انك ياشعب العراق لا تريد الحرب فقد تحملت معاناة ومشاق لا يمكن وصفها خلال ثمانى سنوات طويلة من الحرب ضد ايران .. حربا مست حياة كل مواطن عراقى .. حربا حصدت أرواح مئات الالاف من الشبان الذين هم الامل المشرق لجيل كامل .. وليس هناك من يدرك بأفضل مما تدركون التكاليف الباهظة للحرب تلك التكاليف التى يستهلك فيها النزاع امكانات الدولة وطاقتها الحيوية غير ان احدا لا يعرف ما يمكن ان يكون عليه العراق اليوم وما يمكن أن تتمتع به من رخاء وسلام لو أن زعماءكم لم يزجوا بهم فى الحرب .

وهاهو العراق يجد نفسه الان مرة أخرى على شفا الحرب .. ومرة أخرى اخطات القيادة العراقية نفسها فى الحساب ومرة أخرى يواجه شعب العراق المأساة .

لقد قال لكم صدام حسين ان القوات العراقية استدعيت للكويت وهذا غير صحيح وان الحقيقة ان شعب الكويت يقاوم بشجاعة هذا الاحتلال لمواجهة قوى أقوى بكثير .. ان جنودكم العائدين سيروون لكم كيف يقاوم الكويتيون ببسالة باى وسيلة كانت .

ان صدام حسين يقول لكم ان هذه الازمة صراع بين العراق وامريكا لكنها فى الواقع صراع بين العراق والعالم .

عندما اجتمعت مع الرئيس جورباتشوف فى هلسنكى اتفقنا على انه لا يمكن اقامة نظام دولى للسلام اذا كان باستطاعة الدول الاكبر ان تلتهم جاراتها . ولم يحدث من قبل على الاطلاق ان كان الرأى العام العالمى متحدا بمثل هذه الصلابة ضد العدوان ولم تكن الولايات المتحدة تعارض العراق الا بعد غزوه الكويت .

ولقد ساعدت الولايات المتحدة العراق فى السابق باستيراد ماقيمته الاف الملايين من الدولارات من الاغذية والسلع الأخرى .

كما ان الحرب ضد ايران لم تكن لتنتهى منذ سنتين بغير مساندة من الولايات المتحدة وتأييدها فى الامم المتحدة .

ان صدام حسين يقول لكم ان احتلال الكويت سيفيد الدول الفقيرة فى العالم لكن الحقيقة ان احتلال الكويت لا يفيد احدا وانه يضر بكم فى الوقت الحاضر انتم أفراد الشعب العراقى وبآخرين لا حصر لهم من فقراء العالم .

فبدلا من الحصول على ثروة بترولية جديدة من ضم الكويت فإن هذا العمل العدوانى المضلل سيكلف العراق اكثر من عشرين الف مليون دولار فى السنة نتيجة لخسارة عائدات البترول .

وبسبب عدوان العراق يفر مئات الالاف من العمال الاجانب الابرياء من الكويت والعراق وقد انقطعت بهم السبل على حدود العراق بغير مأوى ولا طعام ولا دواء وبدون عودة إلى بلادهم .

ان هؤلاء اللاجئين يعانون وهذا شىء مشين والاسوأ من ذلك ان اجانب اخرين محتجزين كرهائن فى العراق والكويت ان اخذ الرهائن هو عقاب للابرياء وتفريق بين أفراد الأسر . انها لوحشية . ولكنها لن تنجح ولن تؤثر على مقدرتى على اتخاذ قرارات صعبة .

اننى لا أريد أن أزيد معاناة الشعب العراقى . فالامم المتحدة فرضت قيودا ملزمة لا لمعاقبة الشعب العراقى ولكن كوسيلة سلمية لاقناع قيادتكم بالانسحاب من الكويت .

ان هذا القرار فى أيدى صدام حسين فإن الالم الذى تعانونه الان نتيجة مباشرة للمسلك الذى اختارته قيادتكم وعندما يعود العراق الى طريق السلام وعندما تنسحب القوات العراقية من الكويت وعندما تعود الحكومة الشرعية إلى تلك الدولة وعندما يفرج عن جميع الاجانب المحتجزين رغما عنهم عندها وعندها فقط يلغى العالم العقوبات .

فربما كان زعماؤكم لا يقدرون قوة القوى المتحدة ضدهم فاسمحوا لى ان اقول بوضوح « ليس من سبيل على الاطلاق لنجاح العراق وفى نهاية الامر لابد من أن ينسحب العراق من الكويت » .

ان أحدا لا يريد الحرب لا الشعب الأمريكى ولا الرئيس الأمريكى ولكن هناك اوقات يجب ان تقف فيها دولة ما بل جميع الدول ذات السيادة والاستقلال ضد العدوان ونحن كامريكيين لا نغضب بسرعة إلا اننا نتوق إلى استقصاء كل السبل السلمية لتسوية خلافاتنا ولكن عندما نستنفد كل سبيل بديل وعندما يفرض القتال علينا فإنه لا توجد أمة على ظهر الأرض اقوى تصميما وأشد تمسكا بهدفها منا .

ان تصرفات قياداتكم جعلت العراق على خلاف مع المجتمع الدولى ومع ان هذه التصرفات قربتنا من سفير الحرب فإن الحرب ليست حتمية اذ لا يزال من الممكن انهاء هذه الأزمة سلميا .

ونحن عندما نقف مع الكويت ضد العدوان فإننى نقف مع مبدأ مفهوم فى العالم العربى ولا ستشهد هنا بعبارة زعيم عربى هو صدام حسين نفسه .

ان العربى لا يجوز له احتلال قطر عربى اخر راقبوا تصرفنا فإذا حصل هذا لا سمح الله بين قطرين عربيين اخرين سنقف نفس الموقف بل وندعو العرب اذا ما انحرف العراق لا سمح الله عن هذه المبادىء ان يجيشوا عليه الجيوش واذا اعجبته قوته واراد ان يطبقها على قطر عربى اخر فمن المشروع ان يجيش العرب جيوشهم ويوقفونه عند حده » .

هذه هى عبارات زعيمكم صدام حسين فى الثامن والعشرى من نوفمبر عام ١٩٨٨ فى خطابه للمحامين العرب . واليوم وبعد سنتين غزا صدام واحتل دولة عضوا فى الامم المتحدة وفى الجامعة العربية .

ان العالم لن يسمح للعدوان بالبقاء ويجب أن يخرج العراق من الكويت من اجل المبدأ ومن أجل السلام ومن أجل الشعب العراقى .

قرار مجلس الامن رقم ٦٧٠
(٢٥ سبتمبر ١٩٩٠)

ان مجلس الامن إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) .

وإذ يدين استمرار الاحتلال العراقى للكويت وعدم قيام العراق بالغاء اجراءاته وانهاء ضمه المزعوم واحتجازه رعايا دولة ثالثة ضد رغبتهم مما يمثل انتهاكا صارخا للقرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) وللقانون الانسانى الدولى .

وإذ يدين كذلك معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين بما فى ذلك التدابير الرامية الى ارغامهم على مغادرة بلدهم وسوء معاملة الاشخاص والممتلكات فى الكويت مما يعد انتهاكا للقانون الدولى .

وإذ يلاحظ بقلق بالغ المحاولات الدؤوبة للتهرب من التدابير الواردة فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وإذ يلاحظ كذلك ان بعض الدول حددت عدد الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين العراقيين فى بلدانها وان دولا اخرى تعتزم القيام بذلك .

وتصميما منه على ان يضمن بجميع الوسائل اللازمة التطبيق الصارم والكامل للتدابير الواردة فى القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وتصميما منه على ضمان احترام مقرراته واحكام المادتين ٢٥ و ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة وإذ يؤكد ان اية اجراءات تتخذها حكومة العراق تكون

متناقضة للقرارات المذكورة اعلاه او المادتين ٢٥/و ٤٨ من ميثاق الامم المتحدة ، من قبيل المرسوم رقم ٣٧٧ الصادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق في ١٦ سبتمبر ١٩٩٠ تعتبر لاغية وباطلة .

وإذ يؤكد من جديد تصميمه على ضمان الامتثال لقرارات مجلس الامن عن طريق استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد ممكن .

واذ يرحب باستخدام الامين العام لمساعيه الحميدة لتعزيز التوصل الى حل سلمى يستند الى قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، واذ يلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التى يبذلها تحقيقا لهذا الهدف .

واذ يؤكد لحكومة العراق ان استمرارها في عدم الامتثال لاحكام القرارات ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) ، يمكن ان يدفع المجلس الى اتخاذ مزيد من الاجراءات بموجب ميثاق الامم المتحدة بما فيه الفصل السابع ، واذا يشير الى احكام المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة .

واذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فانه : ـ

١ ـ يطلب الى جميع الدول ان تفي بالتزاماتها بضمان الامتثال الصارم والكامل للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولاسيما الفقرات ٣ و ٤ و ٥ منه .

٢ ـ يؤكد ان القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ينطبق على جميع وسائل النقل بما فيها الطائرات .

٣ ـ يقرر انه على جميع الدول بصرف النظر عن وجود اية حقوق يمنحها اى اتفاق دولى او اى عقد مبرم او اى ترخيص او تصريح ممنوح قبل تاريخ هذا القرار ، او اية التزامات يفرضها مثل هذا الاتفاق او العقد او الترخيص او التصريح ، الا تسمح لاية طائرة بأن تقلع من اقليمها اذا كانت تحمل اى شحنة الى العراق او الكويت او منهما ، عدا الاغذية في الظروف الانسانية ، وهنا بصدور اذن من المجلس او اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ووفقا للقرار ٦٦٦ (١٩٩٠) ، او الامدادات المقصود ان تستخدم تحديدا للاغراض الطبية ، او التى تخص على وجه الحصر فريق مراقبى الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

٤ ـ يقرر كذلك الا تسمح جميع الدول لاية طائرة ، من المقرر ان تهبط في العراق او الكويت ، ايا كانت الدولة المسجلة فيها ، بالمرور فوق اقليمها مالم :

(أ) تهبط هذه الطائرة في مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت ، ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود اية شحنة على متنها تمثل انتهاكا للقرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو هذا القرار ، ويجوز لهذا الغرض احتجاز الطائرة لاية فترة يقتضيها الامر .

(ب) او توافق اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) على هذه الرحلة الجوية المعينة .

(جـ) أو تأذن الأمم المتحدة بهذه الرحلة بوصفها مخصصة على وجه النظر لأغراض فريق مراقبى الأمم المتحدة العسكريين لايران والعراق .

٥ ـ يقرر ان تتخذ كل دولة جميع التدابير اللازمة لضمان ان تمتثل اية طائرة مسجلة في اقليمها او يشغلها متعهد يوجد مقر عمله الرئيسى او محل اقامته الدائم في اقليمها لاحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وهذا القرار .

٦ ـ يقرر كذلك ان تخطر جميع الدول في الوقت المناسب ، اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بأية رحلة جوية بين اقليمها والعراق او الكويت لا ينطبق عليها شرط الهبوط المنصوص عليه في الفقرة ٤ اعلاه ، وبالقصد من هذه الرحلة الجوية .

٧ ـ يطلب الى جميع الدول ان تتعاون في اتخاذ ماقد يلزم من تدابير ، بما يتمشى مع القانون الدولى ، بما في ذلك اتفاقية شيكاغو ، لضمان التنفيذ الفعال لاحكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو هذا القرار .

٨ ـ يطلب الى جميع الدول ان تقوم باحتجاز اية سفن عراقية التسجيل تدخل موانيها وتستخدم او تكون قد استخدمت في انتهاك القرار ٦٦١ (١٩٩٠) او يمنع مثل هذه السفن من دخول موانئها الا في الاحوال التى يعترف في اطار القانون الدولى ، بانها ضرورية لحماية حياة البشر .

٩ ـ يذكر جميع الدول بالتزاماتها بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) فيما يتعلق بتجميد الاصول العراقية وحماية الاصول التى تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة في اقليمها ، وتقديم تقارير بشأن هذه الاصول الى اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)

١٠ ـ يطلب الى جميع الدول ان تزود اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بالمعلومات المتعلقة بالاجراءات التى تتخذها لتنفيذ الاحكام الواردة في هذا القرار .

١١ ـ يؤكد ان على منظمة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية في منظومة الامم المتحدة ان تتخذ ما قد يلزم من تدابير لاتخاذ احكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وهذا القرار .

١٢ ـ يقرر في حالة التهرب من احكام القرار ٦٦١ (١٩٩٠) او هذا القرار من قبل احدى الدول او مواطنيها او من خلال اقليمها ، ان ينظر في اتخاذ تدابير موجهة نحو الدولة المذكورة لمنع هذا التهرب .

١٣ ـ يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت ، وان العراق ، بوصفه طرفا متعاقدا سياسيا في الاتفاقية ، ملزم بالامتثال الكامل لجميع احكامها وهو مسئول بوجه خاص بموجب الاتفاقية عن الانتهاكات الجسيمة التى يرتكبها ، كما يعتبر الافراد الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة أو يأمرون بارتكابها مسئولون عنها .

البيان السوفيتي ـ الاوروبى المشترك
(٢٦/ سبتمبر/ ١٩٩٠)

ـ اصدر الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاوربية بيانا استثنائيا مشتركا بعد اجتماع عقده وزير الخارجية السوفيتي مع وزراء خارجية دول المجموعة الاوربية الاثنى عشرة في مقر البعثة السوفيتية في الامم المتحدة بنيويورك وذلك في ٢٦/ ٩/ ١٩٩٠ وفيما يلى نص البيان :

« بالنظر الى ان الاحوال المعلقة للصراع في الشرق الاوسط والخليج تشكل خطرا على السلام والامن الدوليين وتقود الى نشوب ازمات اخرى وتحفز على زيادة سباق التسلح في المنطقة وتؤدى الى تصعيد العنف والتطرف فقد قررت المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي اصدار البيان الاتى :

١ ـ ضرورة الحل العاجل لازمة الخليج وان اجتياح العراق واحتلاله العسكرى لدولة الكويت المستقلة ذات السيادة عمل ادانه المجتمع الدولى كله ويجب عدم قبول مثل هذه الافعال لانها تخرق المبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولى وتخلق مصدرا جديدا للقلق في المنطقة .

وعملا بمبادىء عدم السماح باستخدام القوة لحسم الخلاف بين الدول واحترام حق كل دولة في حماية استقلالها الوطني ووحدة اراضيها فان المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي تطالب العراق بالالتزام بمقررات مجلس الامن بدقة وسحب قواته بسرعة ومن دون شروط من الكويت .

وتعبر (الاطراف الموقعة على البيان) عن رضاها عن الدرجة العالية من الاجماع بين اعضاء مجلس الامن والمجتمع الدولى جميعا على ضرورة وضع حد عاجل للغزو واستعادة الشرعية الدولية .

ويعتقد (الموقعون على البيان) بضرورة المحافظة على هذا الاجماع لتحقيق حل سياسى للازمة والشرط لهذا الحل هو الالتزام التام بالحصار الاقتصادى الذى قررته الامم المتحدة وتعلن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتى عزمها على مواصلة التقيد بالعقوبات التى اقرها مجلس الامن وتدعو الدول الاخرى جميعا الى السير في هذا السبيل وتعبر عن استعدادها لاتخاذ خطوات اضافية متماشية مع ميثاق الامم المتحدة

وتدعو المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي السلطات العراقية الى السماح فورا لكل المواطنين الاجانب الراغبين في مغادرة العراق والكويت بمغادرتهما وتحمل الحكومة العراقية مسئولية سلامة هؤلاء المواطنين .

٢ ـ تعبر المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي عن عزمها على مضاعفة الجهود الرامية الى حل الصراعات الاخرى في المنطقة مثل الصراع العربى الاسرائيلى والمشكلة الفلسطينية والوضع في لبنان وتؤكد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي التزامها بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة وفقا لمقررات مجلس

الامن ذات العلاقة .

ان الوقت لا يعمل لمصلحة المعتدي وانما سيقوى عزم المجتمع الدولى على ابطال العدوان واستعادة سيادة الكويت كاملة على اراضيها .

ورغبة من المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي فى المساهمة فى امن وسلامة المنطقة فانها تؤكد استعدادها للتعاون مع دول المنطقة فى ايجاد هيكلية شاملة متكاملة فى المنطقة ووضع عدد من الاسس التى من شانها ضمان السلام والتسامح والاستقرار والتعاون الاقتصادى والتنمية ويلتزم الموقعون بالتشاور فيما بينهم لتحقيق هذه الاهداف

وتعتقد المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء والاتحاد السوفيتي بضرورة اتخاذ خطوات عملية متزامنة ومتماشية مع جهود السلام فى الشرق الاوسط تحقق جوا من الثقة بهدف حل مشاكل المنطقة ككل وضرورة ايقاف سباق التسلح ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل عن طريق التقيد بالاتفاقات الدولية المعنية بالاضافة الى اتخاذ اجراءات اقليمية محددة .

كلمة امير دولة الكويت أمام الجمعية العامةللامم المتحدة

(٢٧ سبتمبر ١٩٩٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اله نبدأ نحن المسلمين خطواتنا وبالحمد نتقرب إليه وهو الذى لا يحمد على مكروه سواه .

لكم منا ايها السيد الرئيس ومن شعب الكويت التهنئة بانتخابك رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة انك تنتمى إلى بلد صديق تربطه بالكويت اوثق الروابط . ونستمد معا قوة وفاعلية دولنا من مبادىء العدل والشريعة الدولية اننا لواثقون بقدرتك على تحقيق الاهداف التى يتطلع اليها المجتمع الدولى من هذه الدورة وفى وسط هذه الظروف الدولية المعقدة .

كذلك اوجه الشكر لرئيس الدورة السابقة الجنرال غاربا على حسن إدارته وحكمته المعروفة فى معالجة القضايا التى تهم اسرتنا الدولية .

ومن دواعى سرورى أيضا ان اتوجه بالشكر والعرفان لسعادة الامين العام السيد خافيير بيريز ديكويلار على جهوده الحثيثة والمميزة فى خدمة قضايا السلام والأمن الدوليين وحرصه على تطوير دور وفاعلية المنظمة الدولية فى اداء المهام السامية التى أناط بها المؤسسون الأوائل .

السيد الرئيس ، يسرنا أن نرحب بانضمام ليختنشتاين العضو الجديد .. إلى منظمتنا الدولية ، ونتمنى لشعبها الصديق الازدهار والتقدم . راجين أن يعزز ذلك منظمة الامم المتحدة بما يضمن فاعلية وشمولية العمل الدولى المشترك .

السيد الرئيس ، إننى اخاطبكم اليوم من فوق هذا المنبر فى ظروف عصيبة يمر بها بلدى المسالم ووسط تجربة نادرة تعيشها منظمة الأمم منذ تأسيسها دفاعا عن الشرعية الدولية وذلك من خلال موقف مجلس الأمن الدولى الذى تصدى بقرارات حاسمة لمواجهة العدوان السافر على دولة الكويت .

ولاشك أن الدور الحيوى الذى لعبه مجلس الأمن فى ظل هذه الظروف العصيبة والتى تمر بالكويت والعالم اجمع هو دور نأمل ان يتطور ولا يتغير .. يسود ولا ينكسر .. بما يؤدى إلى ترسيخ قواعد العدالة الدولية .

لقد جئت اليوم اليكم حاملا رسالة شعب أحب السلام .. وعمل من أجله ... ومديد العون لكل من استحقها ، وسعى للخير والصلح بين من تنازعوا ، وتعرض امنه واستقراره ليد البعث ايمانا منه برسالة نبيلة أمرنا بها ديننا الاسلامى الحنيف وتحثنا عليها المواثيق والعهود وتلزمنا بها الأخلاق .

جئتكم برسالة شعب كانت ارضه بالأمس القريب منارة للتعايش السلمى والاخاء بين الأمم ، وكانت داره لتقى الشعوب الامنة التى لا تنشد سوى العيش الكريم والبناء والعمل وماهو اليوم بين شريد هائم يحتضن الأمل فى مساواة وبين سجين ومناضل يرفض بنفسه وروحه ان يستسلم ويستكين للاحتلال مهما بلغ عنفوانه وبطشه .

السيد الرئيس ، محنة الكويت هى قمة مأساوية متعددة الوجوه .. لم يقتصر أثرها على الكويتيين فقط بل تجاوزت ذلك لتصيب شعوبا اخرى ، بل هى هددت وزعزعت الاستقرار فى العالم بصورة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

لذلك جئت هنا إلى المحفل ، وهو دفة قيادة العمل الدولى ، شاكرا لكم على هذا التضامن العالمى الساحق معنا والذى تتضح معالمه فى قرارات مجلس الامن ذات الصلة والتى صدرت بشكل لم يسبق له مثيل ليشكل موقفا دوليا صلبا يرفض أن يرى الشرعية والقوانين وقواعد الجيرة والاعراف تغتالها مدافع الغزاة وتدوسها جنازير الدبابات ويعكس خصوصية العدوان العراقى على دولة الكويت .

حيث لم يشهد التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية ان اجتاح بلد ما دولة مستقلة ذات سيادة وعضو فى الامم المتحدة .. ويسعى إلى ضمها اليه بالقوة الغاشمة .. ويحاول محو اسمها وكيانها من خريطة العالم السياسية . وإزالة معالم هويتها التى تحددها مؤسساتها وبنيانها السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ويجرى كل هذا ونحن فى نهاية القرن العشرين .

جئت إليكم لاطلعكم على هول المحنة والعذاب اللذين نعيشهما داخل وخارج ارضنا الحبيبة المحتلة ، وعارضا عليكم قضية بلادى العادلة ولاترك لضمائركم وبين أيديكم مصير شعب وأمة وأنا على يقين بأنكم لن ترضوا عن مساندة حقوقه المشروعة فى تحرير ارضه بديلا كما انكم لن تترددوا اطلاقا فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمل المعتدين والغزاة على اعادة الشرعية والتراجع عن همجيتهم وانحرافهم .

السيد الرئيس ، لم يكن عدوان النظام العراقى على دولة الكويت واحتلاله لها ومحاولته الباطلة لضمها إلى أراضيه ضاربا بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق والاعراف والمعاهدات ، ومنها ما عقد بين البلدين وتحفظه هنا سجلات هذه المنظمة الدولية ، لم يكن ذلك النزاع بين دولتين على جزء من الأرض بل كانت خطة مبيته للاحتلال السافر والسطو المسلح على دولة بأكملها .. ومن دولة كنا نرتبط معها بمواثيق دولية ضمن اطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ، والامم المتحدة وسائر المنظمات العالمية .

لقد اختلق النظام العراقى حججا واهية ومزاعم زائفة وملفقة ضد بلدى الامن المسالم وكان جوابنا على ذلك ، ورغم ايماننا ببطلان تلك المزاعم ، وهو اقتراح سلطة تحكيم عربية محايدة نأتمن اليها أمرنا .. ونعرض عليها خلافاتنا لكن العراق سارع الى رفض ذلك وكان أخر مسعانا فى طريق السلام هو المباحثات الثنائية فى جدة ، بالمملكة العربية السعودية ، واعربنا خلالها عن حرص الكويت على تسوية مشاكلها مع العراق ضمن الاطار العربى .. غير أن النية العراقية .

كانت تتجاوز الاشكال القانونية والجوانب الشرعية لتصل إلى إجتياح ربوع الكويت واستباحة سيادتها ودماء أبنائها وأموالها وهتك الأعراض واشاعة الدمار والارهاب والتنكيل بأبناء ارضها وتشريد مئات الالاف منهم ومن مواطنى الدول الاخرى الضيوف علينا والذين سلبهم مدخراتهم وأزهق أرواح المئات منهم وارتهن بعضهم . ولا تزال حتى هذه الساعة حملة الارهاب والتعذيب والاذلال مستمرة على تلك الارض الطيبة ، حيث تصلنا كل يوم انباء المذابح واستمرار السطو المسلح الشامل على مقومات الدولة والافراد مما دفع قوى الخير والعدل والسلام فى العالم الى محاولة التعرف على مأساة اولئك الابرياء فبادرت اللجنة الدولية للصليب الاحمر وبموجب مسؤوليتها المستمدة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب إلى محاولة ارسال فريق عنها ، لتقديم تقرير عن حالتهم لكن المعتدى وإمعانا منه فى نهجة اللاانسانى رفض السماح لهذه اللجنة الدولية أن ترسل مندوبين عنها الى الكويت للقيام بمهماتهم كما ، رفض السماح لمبعوثى الأمين العام للامم المتحدة بزيارة الكويت ، وتفقد احوال السكان فيها .

ان هذا التصرف يمثل إنتهاكا أخر من المعتدى للقوانين والمواثيق الدولية والانسانية مما يستوجب وقفة حازمة ضده .

ولكن عزاؤنا الوحيد هو موقف دول العالم بجانب الحق الكويتى ، حيث اصدرت جامعة الدول العربية .. ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية .. ومجلس الأمن القرارات المناسبة التى ادانت بموجبها العدوان العراقى

وطالبت بإلغاء قرار الضم وانسحاب القوات العراقية الغازية فورا بدون قيد او شرط إلى الحدود التى كانت قبل العدوان حتى تتمكن السلطة الشرعية من ممارسة اختصاصاتها ومهامها كما كانت قبل الغزو، ومما يزيد، من فخرنا وإعتزازنا وقفة الشعب الكويتى الابى ضد المحتل الغاصب المدجج بمختلف انواع اسلحة الدمار دفاعا عن أرضه وسيادته وإستقلال دولته.

السيد الرئيس:

لقد مضى عامان على المبادرة التى قدمتها هنا من فوق هذه المنصة مناشدا الغاء الديون التى تعانى من وطأتها واعبائها دول حرمتها مختلف الظروف من الرخاء وتكالبت عليها الضغوط، وإذا كان قد تم تحقيق بعض التقدم فى هذا الاطار إلا أنه لا يزال حجم المشكلة وتطاقها مصدر تهديد خطير لحياة ملايين البشر، وهو التهديد الذى وبلاشك يواجه أيضا الاستقرار والأمن العالميين، إذ توصل بعض المفكرين منذ زمن طويل إلى الربط الوثيق بين الاستقرار الاقتصادى والاستقرار السياسى.. وحسبنا ان ننظر فى كل ذلك إلى النتائج العامة لمؤتمر باريس الذى عقدته الامم المتحدة هذا الشهر بشأن مشكلات الدول الأقل نموا لندرك حجم المشكلة والطابع الملح لاحراز التقدم الملموس نحو معالجتها بشكل فعال يخدم مصالح البشرية جمعاء. لهذا فإن الكويت من جانبها وانسجاما مع اقتراحنا السابق قررت الغاء كافة الفوائد على قروضها. كما ستبحث أصول القروض مع الدول الاشد فقرا وذلك من أجل تخفيف عبء الديون التى تقع على كاهل تلك الدول.

السيد الرئيس:

لقد كان بلدى يتشرف عند أولى سنوات استقلاله بانه فى طليعة الدول التى تقدم المساعدات فى مجال التنمية للدول الاخرى، وكان حجم تلك المساعدات يشكل أعلى المعدلات بالنسبة للناتج القومى الاجمالى، اذ بلغ ٨,٣ بالمائة، وهذا يؤكد حرص دولة الكويت على المساهمة فى دفع مستوى الشعوب النامية وانها سباقة فى بناء البنية الاقتصادية للدول الأخرى.

لم تقتصر سلبيات الخراب والعدوان على الكويت وشعبها المسالم وعلى استقرار وأمن منطقة الخليج، ومن ثم وضع الاستقرار العالمى كما تجلى لنا، بل تعدت كل ذلك لتصيب قضايا مصيرية كنا ولا نزال نتطلع إلى ان يضع المجتمع الدولى حلولا لها مثل قضية الشعب الفلسطينى ومأساة احتلال جنوب لبنان الشقيق.

السيد الرئيس:

ان الكويت التى عرفتموها ستبقى على عهدكم بها دائما، وفيه لمبادئها، غيورة على قيمها، مخلصة لاصدقائها، محترمة لعهودها ومواثيقها.

وفى ختام كلمتى هذه، اسمحوا ياسيادة الرئيس ان اغتنم هذه المناسبة لاخطاب اهلى وعشيرتى ابناء الكويت الاوفياء، أخاطبهم من على هذا المنبر العريق، منبر الحق والعدل، منبر الاشعاع والامل، مؤكدا لهم ان الله سبحانه وتعالى ناصرنا بفضل سواعدهم وعزيمتهم، وبفضل منظمة الامم المتحدة، ومناصرة الاشقاء والاصدقاء وجميع الخيرين والشرفاء فى العالم، وان خروج الغزاة آت لاريب فيه بإذن الله العلى القدير، وسنعود إلى كويتنا كما عهدناها دار أمن وأمان وواحة أصيلة وارفة الظلال يستظل تحتها كل الطيبين والشرفاء من الكويتيين واخوانهم المقيمين يعملون يدا واحدة من أجل الخير والبناء مصداقا لقوله عز شأنه:

(ياأيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم) صدق الله العظيم (سورة محمد، الاية ٧)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

كلمة وزير الخارجية السوفيتى امام الجمعية العامة للامم المتحدة

(١٩٩٠/٩/٢٦)

القى وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة كلمة امام الجمعية العامة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠ فيما يلى نصها:

السيد الرئيس المحترم.

المندوبون المحترمون.

السيدات والسادة.

اذا ماتطلعنا من قمة الدورة ٤٥ غير العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بهرنا ذلك التباين المدهش بين المرحلة التى قطعناها خلال عام واحد وتلك الصورة التى ظلت ترافقنا طوال نيف و٤٠ عاما خلت.

والعالم - فى نظر السياسيين - لم يعش عاما تقريبا وانما عاش ضوئيا ان صح التعبير.

لقد زالت من حياتنا «الحرب الباردة» وتخلصنا بذلك من حالات العصبية والارق ومن كابوس وقوع الكارثة. وانتهى الارهاق الناجم عن المجابهة اليومية والحرب الاعلامية وتراشق الاتهامات.

مر عام كانت الهدية المفضلة فيه قطعة حجر من جدار برلين فلم تعد أوروبا مقسمة عمليا وتم وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بالحرب العالمية الثانية وتوشك عملية توحيد الدولتين الالمانيتين ان تتم وبهذا جرى بهدوء ورضى حل كل جوانب «القضية الالمانية» التى كانت تبدو مستعصية حتى الامس القريب - تلك القضية الكبيرة والكلاسيكية فى السياسة العالمية.

وأسمحوا لى باسم الشعب السوفيتى وكافة المواطنين السوفيت تهنئة الشعب الالمانى والامة الالمانية تهنئة ودية صادقة بهذا الحدث العظيم فى تاريخ هذه الدولة وهذا الشعب وفى تاريخ اوروبا.

وعلى غفلة لقد الحليفان العسكريان خصومهما واخذا يبنيان علاقاتهما على أسس جديدة باستبعادهما المجابهة بينهما. والمجابهة تزول بنزع السلاح وخفض النفقات الحربية وتوسيع اجراءات الثقة وباقامة بنى الامن الجماعية والتعاونية.

وتم احراز تقدم منقطع النظير فى مجال حل النزاعات الاقليمية سلميا عبر الوسائل السياسية. ففى جنوبافريقيا نفذت خطة هيئة الامم المتحدة واحرزت ناميبيا استقلالها الوطنى. وقد سوى الوضع حول نيكاراجوا ويجرى بحث نشيط عن سبل احلال السلام فى كمبوديا وافغانستان وغيرهما من مناطق العالم الساخنة. كما لا تنسى انجولا واثيوبيا وقبرص وشبه الجزيرة الكورية والصحراء الغربية. وكل هذا يجرى بمشاركة هيئة الامم المتحدة النشيطة.

والمحرك الرئيسى لهذه التغيرات الايجابية التى يشهدها العالم هى النوعية الجديدة من العلاقات السوفيتية الامريكية التى اخذت تتطور من التعاون الى التفاعل والزمالة. وان لقاءات رئيسى الدولتين العظميين فى مالطة وكامب ديفيد وهلسنكى هى من اكبر الاحداث فى السياسة العالمية.

الجو السياسى يتحدد بالوفاق العالمى حول الاولوية المطلقة للقيم الانسانية العامة. واخذت تترسخ الصيغ الديمقراطية لتنظيم حياة الدول والعلاقات الدولية. وتدب الحياة من جديد فى هيئة الامم المتحدة. واننا هنا لنشهد بارتياح الى ان الافكار التى طرحها الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف حول دور هذه المنظمة فى عالمنا المتغير تنسجم ومشاعر الاغلبية ومتطلبات الحياة الواقعية.

وحلبة السياسة المعاصرة تتصدرها اليوم صيغ التعاون والتفاعل والمشاركة فى مصلحة حل القضايا العالمية الملحة: التخلف الاقتصادى والفقر والتباين الاجتماعى وحماية البيئة.

ولو قدر لدورتنا هذه ان تنعقد قبل اب/اغسطس لكانت لدينا عندئذ كل مسوغات القول بان البشرية خرجت من مأزق ضيقة وخطرة وانفتحت على آفاق نيرة ورحبة.

ولكن قيمة العدوان الداكنة على الكويت قد حجبت الرؤية لدينا. ففى ذلك «الخميس الاسود» اخل العراق بتحد فظ بميثاق هيئة الامم المتحدة وبمبادىء القوانين الدولية والاعراف الخلقية وقواعد السلوك المتحضر. فشن عدوانا لا مبرر له واحتل دولة جارة ذات سيادة وجعل الاف الناس رهائن ولجأ الى اعمال تخويف لا شبيه لها اذ هدد باستخدام اسلحة الابادة الشاملة.

وهذه العملية لها بعد اخر، ويتمثل فى توجيه ضربة الى كل ماأحرزته البشرية فى الفترة الاخيرة، الى كل ماتمكنا من تحقيقه باعتمادنا التفكير السياسى الجديد فى تحديد مستقبلنا.

وهكذا ارتكب عمل ارهابى ضد النظام العالمى الناشىء الجديد. وهذا تحد للبشرية ليس بعده تحد، واذا لم نعثر على رد عليه وعجزنا عن تسوية

الوضع فان هذا سيعود بالحضارة البشرية الى ماكانت عليه قبل نصف قرن .

لقد جاء رد فعل مجلس الامن الدولى سريعا وحاسما انسجاما مع طابع وابعاد الخطر ، ولاشك فى ان المجلس قد عبر فى هذه الحالة عن ارادة المجتمع العالمى .

وسيتمخض الاجراء العراقى هذا حاضرا ومستقبلا عن عواقب وخيمة بالنسبة الى الشعب العراقى بالذات والى الملايين من الرجال والنساء والاطفال فى العديد من بلدان العالم وبالنسبة الى امانيهم ومستقبلهم اذ قد تنشب الحرب فى الخليج العربى فى كل يوم بل وفى كل ساعة .

ومن هذا المنبر نود التوجه مرة اخرى الى قيادة العراق . التوجه اليها كاصدقاء قدماء . التوجه باسم بلد وجد فى نفسه الشجاعة لادانة افعاله الخاطئة ضد بعض الدول فى السابق . واننا لندعو هذه القيادة ان تثوب الى رشدها والامتثال لا الى القانون فحسب بل والى احكام العقل السليم والتحلى بالمسئولية والروح الانسانية ازاء الشعب العراقى قبل كل شىء فنحن واثقون بان هذا الشعب متعطش الى السلام والاستقرار والعلاقات الخيرة مع جيرانه .

ونؤمن أيضا بان الدول العربية ستبرر فى ساعة المحن القاسية الامال التى تعلقها عليها البشرية وتساهم فى البحث عن مخرج من أزمة الخليج العربى . وهذا يتيح امكانية الاهتمام بتصفية نزاعات الشرق الاوسط الاخرى وحل القضية الفلسطينية حلا عادلا .

لقد بقى العالم موجودا لان قوى الخير كانت على الدوام فى المراحل المأساوية من تاريخه تواجه قوى الشر وكان القانون يواجه الاستبداد ، والامانة والاصالة يواجهان الغدر والخسة وكان ثبات الروح والايمان بالعدالة يواجهان العنف .

واليوم اذ لا يسعنا الابتهاج ولكن - فى الوقت نفسه - لا يمكننا الا الشعور بالارتياح باجماع مجلس الامن الدولى ، وهو اجماع منقطع النظير ، ولتقييم الرأى العام العالمى الدقيق لسلوك العراق . ففى هذا ضمانة ان الامم المتحدة قادرة على تسوية هذه الازمة الدولية الخطرة للغاية . وان مجلس الامن الدولى يتمتع كما يتضح من مواقف اعضاء منظمتنا - بصلاحية التحرك الى تلك الحدود التى قد تطلبها مصلحة السلام العالمى .

وهناك ربما من يعتقد بان العراق يتعرض لاجراءات اقسى من الاجراءات التى اتخذت بحق بلدان اخرى حتى فى الماضى القريب . واجيب : جيد اننا توصلنا الى هذا . وجيد اننا توصلنا الى وجهة نظر انسانية عامة ازاء الخير والشر وبدأنا نسمى العدوان عدوانا ونرى من الواجب ادانة ومعاقبة كل من يرتكب ذلك وكذلك مساعدة ضحايا الظلم ..

أن منظمتنا تجتاز هذه الايام امتحانا صعبا وتتعرض لاختبار عسير . واذا اجتازتهما بنجاح فسيزداد بصورة لا تقاس نفوذها وسمعتها وستكتسب خبرة وستتوفر لديها فرص جديدة . ومنظمتنا ستستخدم هذه الفرص دون ريب من اجل تمهيد السبيل لاحلال السلام والعدالة فيما يتعلق بالنزاعات الاخرى وتحقيق تنفيذ قراراتها التى تتعلق بكافة القضايا الاقليمية .

وكل موقف ينطلق من المصالح الانسانية العامة لا يسمح بسلوك اخر . لذا فان المجتمع العالمى عازم على العمل من الان بموجب مقاييس واحدة .

وتتخلص العلاقات الدولية من تراكمات « الحرب الباردة » التى ظلت طوال سنين تؤثر تأثيرا سلبيا فى النظام القانونى العالمى . وقد اصبحنا من جديد امما متحدة ونعود الى الدستور العالمى الذى اعددناه - ميثاق هيئة الامم المتحدة . والى بنوده التى كانت لفترة معينة منسية والتى بدونها لا يمكن - كما تؤكد التجربة - انجاز الشىء الضرورى والرئيسى الا وهو صيانة السلام العالمى والامن . فقد اتاح اعتماد مبادىء التفكير الجديد فى السياسة العالمية فرصة البدء بتطبيق اجراءات الاقناع والارغام الفعالة المثبتة فى الميثاق .

وبصدد الأحداث الأخيرة أود تذكير اولئك الذين يعتبرون العدوان صيغة سلوك مسموحة بان هيئة الامم المتحدة تتمتع بصلاحية « قمع العدوان » . وهناك الكثير من البراهين على امكانية تنفيذ هذا الحق وهذا ما سيكون اذا استمر احتلال الكويت غير الشرعى . ولهذا الغرض هناك فى مجلس الامن الدولى وحدة متينة كل المتانة كما هناك ارادة ودرجة عالية من الوفاق لدى المجتمع العالمى .

وفى الحقيقة يجب قبل هذا - واشدد على عبارة « قبل هذا » استخدام كافة وسائل التأثير فى المعتدى - السياسة والسلمية والمدنية بالاقتران - طبعا - مع اجراءات الارغام ذات الطابع الاقتصادى وما الى ذلك .

وازمة الخليج بالمعنى المعروف ليست اخطر مأساة واجل خطر يهدد السلام فحسب بل ودعوة جدية لنا جميعا الى اعادة النظر فى سبل ووسائل صيانة الامن وفى اساليب ضمان الشرعية والنظام القانونى فى كوكبنا والى اعادة النظر فى اجهزة التحكم بالتطورات التى تؤثر فى وضع حضارة البشرية ، باوسع معانى هذا المصطلح ، وفى دور هيئة الامم المتحدة هنا .

وهيئة الامم المتحدة - ككل منظمة ديمقراطية - يمكن ان تعمل بفعالية اذا فوضها اعضاؤها وتنازلت الدول طواعية ولفترة محددة عن بعض حقوق سيادتها لمصلحة هذه المنظمة ، واذا اوكلت اليها تحقيق هذه المهمة او تلك بشكل يرضى مصالح الاكثرية .

ولا خيار اخر فى العالم المعاصر . هذا هو الطريق الوحيد الكفيل بجعل مرحلة السلم مستقرة وثابتة ، ومواصلة العمل - الذى بدأ بنجاح - على تطبيع العلاقات الدولية .

وهناك مهام جديدة تطرحها الحياة ، والمطلوب اولا فى رأينا ادراك وقائع عالمنا الراهن السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والايكولوجية والانسانية والثقافية على اساس نظرى عقائدى وتحديد الابعاد الانسانية لهذا العالم الذى غدت القيم الانسانية فى مركز اهتمامه . وراح التعامل يحل محل المزاحمة واخذت بلدان كثيرة تبنى علاقاتها على هذا الاساس بعد ان كان بعضها يرى فى البعض الاخر عدوا له .

والتعامل ليس مجرد مصطلح فقد تجلى بسطوع فى اثناء الازمة الاخيرة عندما تعامل اعضاء مجلس الامن الدائمون تعاملا وثيقا وبناء .. وفى الوقت نفسه فان اضعاف التزاحم بين الشرق والغرب - سواء اكان واقعيا ام وهميا - على صعيد العلاقات الدولية ، يمكن ان يترتب عليه دخول شخصيات وظواهر جديدة ساحة السياسة العالمية . وقد نواجه من يطمح الى الهيمنة الاقليمية ومسائل عدم نشر التكنولوجيات النووية والكيميائية والجرثومية والصاروخية ، وكذلك تضخم القطاع العسكرى فى اقتصاد وحياة هذا البلد او ذاك اصبحت المسالة التى يتوقف عليها مصير البشر .

ولا معنى فى الظروف الجديدة لمبدئى « التخويف المتبادل » و« الردع النووى » لاسيما وانه المشكوك فى انهما كانا فى السابق ايضا سبيلا مجديا لتوفير الامن وتحقيق السلام .

المطلوب ايجاد مقياس ومعيار لما هو كاف للدفاع وقد يبدو صعبا الحديث عن هذا بعد العدوان العراقى . وبالفعل هل يمكن تحديد المقدار الكافى ازاء الطيش . ومن جهة اخرى فان هذا العدوان يؤكد بقوة جديدة صحة الرأى القائل ان مستوى تسلح البلد لا يمكن ان يحدده البلد نفسه فلا يجوز اطلاق يده فى هذا المجال والا انفلت سباق التسلح والروح العسكرية من عقالها . يجب ، اذن تطبيق مبادىء اخرى سعيا الى مراعاة هموم كل بلد وتحقيق توازن بين القوى العسكرية على ادنى مستوى ممكن .

وللاتحاد السوفيتى للاسف تجربته المحزنة مع التصرف بفائض قروته العسكرية . ولم تدفعه الى ذلك ارادة شريرة او عدوانية بقدر ما قاده الى ذلك التقدير الخاطىء للوضع والسعى الى حماية نفسه من كل المفاجآت . نعم لقد اسرفنا ، حينذاك نحن والطرف المقابل ، فى الاهتمام بالجانب « الحسابى » فى مفهوم التوازن العسكرى . وهذا التوازن لا غنى عنه بالطبع لتحقيق الاستقرار فى العالم . الا انه لا يجوز تعدى حدود احتياجات الدفاع المعقولة .

وفيما يتعلق بنا فاننا اخذنا ونأخذ العبرة اللازمة ويقر الجميع الان بان التسلح باهظ لكل بلد بل ومهلك اذا اشتط البلد فى التسلح .

والمفروض مستقبلا ان توضع القوة العسكرية للدول وتوريد السلاح والتكنولوجيات العسكرية تحت رقابة المجتمع الدولى . فهذا يحقق مصالح الجميع ويعزز الاستقرار والثقة والا سنفاجأ على الدوام بنزاعات مسلحة ومحاولات التخويف والابتزاز ويجب اولا الاهتمام بالبلدان التى تعمل باستمرار على مضاعفة القوة الهجومية لجيوشها . مع العلم انه لا ينبغى الاكتفاء بمراقبة هذه البلدان بل مساءلتها عن دافع هذا العمل .

وعلى هيئة الامم المتحدة طبعا ان تلعب دورها الرئيسى هنا مع انها بحاجة الى مساعدة فعالة من جانب البنى الامنية الاقليمية التى تغدو امرا واقعا فى

اوروبا ونامل ان تشكل فى منطقة اسيا والمحيط الهادىء والشرق الاوسط وامريكا الوسطى وغيرها من اصقاع العالم .

ومن الضرورى ان نفكر فى ان ندخل حيز التنفيذ تسجيل ماينتج ويباع من اسلحة محددة على الصعيد العالمى والاقليمى فكل شىء يجب ان يكون واضحا هنا .

المطلوب تحديد المبادىء الخاصة ببيع وتوريد السلاح وقد بذلت محاولات فى هذا الاتجاه الا انها ـ للاسف ـ لم تبلغ الهدف المنشود .

ونرى ضروريا ان يوكل الى مؤتمر جنيف لنزع السلاح بحث هذه المسالة على جناح السرعة ليرفع توصيات الى الدورة التالية للجمعية العامة .

سبق للوفد السوفيتى ان اثار منذ سنتين مسالة تنشيط لجنة الاركان العسكرية التابعة لمجلس الامن .

وتقنعنا الاحداث الاخيرة بضرورة العودة الى الفكرة الاولية لمؤسسى منظمتنا وميثاقها .

نحن نعرف لماذا لم تتحول لجنة الاركان العسكرية الى هيئة عاملة . فان ظروف « الحرب الباردة » حالت دون ان تلعب دورها ولكننا نرى الان ان مجلس الامن لا يستطيع تادية وظائفه المنصوص عليها فى الميثاق دون توصيات ونصائح هذه اللجنة .

ان مؤسسى منظمتنا اخذوا بالحسبان الواقع القاسى للحرب العالمية الثانية واعتبروا بحق ان هيئة الامم المتحدة يجب ان تملك وسائل للاكراه وحتى وسائل لانهاء العدوان عند الضرورة وان تملك الية لاعداد وتنسيق مثل هذه الاجراءات لتنفذ مهمتها وهى الدفاع عن السلام ودرء الحرب .

ويرى الوفد السوفيتى ان مجلس الامن يجب ان يتخذ الخطوات التنظيمية اللازمة ليستطيع العمل تبعا لبنود ميثاق هيئة الامم المتحدة والمطلوب اولا اتخاذ اجراءات لتنشيط لجنة الاركان العسكرية ودراسة الجوانب العملية لوضع وحدات عسكرية قومية تحت تصرف مجلس الامن .

والاتحاد السوفيتى على استعداد لعقد اتفاق مناسب مع مجلس الامن . ونحن على ثقة بان اعضاء المجلس الدائمين الاخرين سيفعلون هذا وكذلك الدول الاخرى التى يمكن ان يتوجه اليها مجلس الامن بهذا الطلب .

ولو عملت لجنة الاركان العسكرية كما ينبغى وتم عقد اتفاقات مناسبة بين مجلس الامن ودوله الدائمة العضوية وحل غير ذلك من المسائل بهدف تنظيم التصدى للاخطار المخيمة على السلام لما اقتضى الامر الان ان تنفرد بعض الدول فى هذا العمل . فمهما كانت مبررات هذا العمل فانه يلقى ردود فعل مختلفة ويخلق مصاعب لهذه الدول نفسها . وبالاضافة الى ذلك يمكن ان ترفضه بعض الدول .

اما اعمال مجلس الامن ولجنة اركانه العسكرية وهما هيئتان دوليتان منوط بهما حفظ النظام ـ فلا مبرر لمعارضتها .

وهناك اثر نفسى لا يستهان به فى حال امتلاك مجلس الامن بنى وقوى هدفها مكافحة العدوان .

واريد ان اشير الى ان استخدام القوة هو اجراء استثنائى وعلينا ان نراهن على الوسائل السياسية غير العسكرية ونحقق الهدف بالطريق السلمى . فهذه الوسائل تجدى اليوم اكثر من اى وقت مضى .

والازمة الاخيرة دليل ماسوى على مدى اهمية منع انتشار سلاح الدمار الشامل .

والوضع هنا مقلق والحق يقال . فقد اهتز نظام عدم نشر السلاح النووى بينما تشق الوكالة الدولية للطاقة الذرية طريقها لتوسيع رقعة ضماناتها بصعوبة كبيرة . وحان الوقت لاستخدام الاحتياط لانقاذ الوضع . ويجب وقف التجارب النووية فى اسرع وقت والا هلك العالم الذى يمكنه ان يبقى اذا وقفت هذه التجارب . ينبغى لنا ان نصارح الناس بذلك دون ان نتذرع بحجج مفتعلة . ومارأيكم اذا طلبنا من برلمانات جميع البلدان ان تحدد موقفها من الانفجارات النووية واجرينا استفتاء برلمانيا عالميا ؟

ماذا يجب ان يحدث بالاضافة الى ماحدث كى نبدأ « اخيرا » بتصفية السلاح الكيميائى . ويضرب الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المثل بانفرادهما فى اتلاف هذا السلاح . وماذا عن البلدان الاخرى ؟ والغريب ان ليس هناك انسان او سياسى يدعو علنا الى ابقاء المواد السامة . ومع ذلك تظل هذه القضية معلقة .

مارايكم اذا اجرينا هنا فى قاعة جلسات الجمعية العامة اقتراعا مع اذاعة اسماء المقترعين حتى تعرف من المعارض ؟ واذا صوت الجميع بالموافقة نضع جدولا زمنيا الزاميا لانجاز صيغة اتفاقية وتحدد مهلة لتصفية السلاح الكيميائى . وفى صدد السلاح الجرثومى نواجه المشاكل نفسها وخاصة فيما يتعلق بنظام المراقبة .

المطلوب اجراءات سريعة فى كل هذه المسائل فى حين ان مؤتمر جنيف لنزع السلاح يشهد نقاشا رتيبا بطيئا . هل يمكن ان نسلم بهذا ؟ ففى الوقت الذى تتطور فيه فى العالم عمليات خطيرة تنذر ببلوغ الدرجة الحرجة تسير المحادثات بسرعة حددت فى زمن « الحرب الباردة » .

أرى ان من الضرورى رفع الستائر عن نوافذ قصر الامم بجنيف ليرى المتفاوضون ماذا يحدث خارج قاعة الجلسات وليعرف الناس بماذا يفكر خبراء نزع السلاح .

لا أريد ان اسيء الى احد . وانا على علم بأن هناك اناسا اكفاء يعملون . ولكن ما العمل ؟ فقد آن أوان الصراخ !

ولابد من تناول جانب اخر من جوانب الامن . ان المجتمع الدولى يجب ان يحسب الحساب لاوضاع استثنائية شتى يخلقها اختطاف الرهائن والتهديد باستخدام اسلحة فتاكة غاية فى الخطورة .

والمشاكل التى تظهر هنا يجب ان تحل على الصعيدين الفنى والقانونى . ويمكن ان تتمثل البداية بانشاء فريق من الخبراء يتبع مجلس الامن للعمل فى ظروف استثنائية .

ويمكن ان يضم هذا الفريق كبار المتخصصين فى مكافحة الارهاب وعلماء النفس وعلماء الذرة والكيمياء والاطباء ومنظمى العمل لازالة اثار الجوائح الطبيعية والخبراء فى تامين حماية المنشات .. الخ .

والتوصيات بكيفية العمل فى الاوضاع غير العادية يجب ان يعرفها عدد محدد من الناس ، وربما يجد مجلس الامن ضرورة ان يشكل بتوصية من لجنة الاركان العسكرية . قوة « للانتشار السريع » من افراد الوحدات الخاصة لمختلف البلدان ـ بما فيها الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الامن ـ وذلك بتوقيع العقود معهم ، وهذه الفكرة تستحق ان تطرح للنقاش .

ولكن مكافحة مثل هذه الظواهر لا يمكن ان تنحصر فى الوسائل الفنية . فمهم بمكان فى رأينا ان يضاف الى القانون الدولى بند يعلن ان كل شخص يهدد باستخدام سلاح الدمار الشامل او اختطاف الرهائن او الارهاب الجماعى بهدف الابتزاز هو مجرم يرتكب جريمة بحق البشرية .. ويجرى مثل هذا العمل فى متاهات منظماتنا منذ وقت بعيد . ولكن غير معروف متى سينجز ؟

والمفروض ان تشكل فى اسرع وقت ممكن بيئة اخلاقية وقانونية ينال فيها كل من ارتكب جريمة نكراء بحق البشرية جزاءه بالضرورة ويتحمل مسئوليته الشخصية حتى لو كان منفذا للاوامر . والمقصود هنا مثلا من شارك فى اعمال القمع الجماعية واختطاف الرهائن والعمليات الارهابية واعمال تعذيب او اشتط فى قسوته لدى استخدام القوة .

ورأينا ان الواجب يقتضينا تدعيم مبدأ التصدى للعدوان وتهديد السلام بمبدأ المسئولية الفردية وانزال عقوبات تطابق الجرم .

وهذه المسالة معقدة من الناحية الحقوقية ، ويجب فى هذا المجال استشارة محكمة العدل الدولية ، وبالمناسبة فاننا سنكون الى جانب اعلاء دور هذه الهيئة واكساب صلاحيتها تاويلا حديثا .

ان الازمة فى منطقة الخليج العربى تولد اضطرابات خطيرة فى النظام الاقتصادى العالمى اجمع ، وحتى من العسير الان تحديد كامل مداها ، وواضح ان اقتصاد البلدان النامية وفى مقدمتها الاشد فقرا سوف تواجه عواقب ثقيلة . ولا تكفى الاشارة الى ذلك فهنا يجب العمل بلا ابطاء ، ومن الضرورى ان تستحدث فى اقرب وقت ممكن اليه دولية . هب انها مؤقتة الى حين ، تابعة مثلا الى صندوق النقد الدولى او البنك العالمى ، بغرض تخفيف العواقب السلبية لهذه الازمة بالنسبة الى البلدان ذات الوضع الهش والضعيف خاصة .

ومن الضرورى ـ فى اعتقادنا ـ حصر « المداولات » حول العواقب الاقتصادية للازمة ففى هيئة الامم المتحدة . يجب ان تغدو مركزا للعمل فى الحالات حين يمس ذلك مصالح كثير من البلدان .

والاتحاد السوفيتي بصفته بلدا كبيرا منتجا ومصدرا للنفط سيكون مستعدا للتعاون ضمن اطر هيئة الامم المتحدة او تحت رعاية اية هيئة دولية في تنفيذ التدابير التي ترمي الى اشاعة الاستقرار في الوضع الاقتصادي العالمي . ويجب ان يكون المقصود هنا ليس بعض الخطوات ذات الطابع الخيري اكثر حيال بعض البلدان بل اعداد سياسة كونية لاشاعة الاستقرار والتعويض .

ان التاريخ ، وخاصة الحديث ، يعطينا دروسا مختلفة ، ولا يجوز تجاهلها او التقليل من شأنها ، واحدها هو انه من المستبعد ان يستقر الامن اذا لم يعزز بالنمو الاقتصادي المقترن بالانبعاث الروحي والقيم الثقافية التقليدية والتكنولوجية الجديدة والعناية بالبيئة .

ومن هنا تنبثق ضرورة توجه التعاون بالتسعينات نحو معالجة مجمل القضايا الاقتصادية والايكولوجية العالمية . ولا يجوز السماح بظهور « سور عملاق » جديد - بين الشمال والجنوب هذه المرة . واذا ماحدث ذلك فان انقسام العالم لاحقا يمكن ان يغدو مهلكا لحضارتنا . ولا يجوز لنا الابطاء اكثر . وينبغي ان تتوافر منذ اليوم استراتيجية تنمية عالمية شاملة وحلولا للمشاكل البشرية العامة . ويجب ان تتولى تشكيلها هيئة الامم المتحدة بالارتكاز على مؤسساتها المتخصصة وبجذب الموارد الفكرية للاطراف الاخرى .

ويتطلب العالم المترابط توفر مستوى جديد للشراكة الاقتصادية المتعددة الجوانب ، ولم يعد يكفي التعاون الثنائي وفي اتجاهات متفرقة .

والدورة الخاصة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة حول التعاون الاقتصادي الدولي اظهرت بجلاء ان الجميع سيكسبون اذا ما صححت كل مجموعة من البلدان مواقفها ، وابدت استعدادها لنبذ الانانية الفردية او الجماعية في التعاون الاقتصادي ، ووضعت فوق كل شيء مصالح الخير العام ، واذا جاز القول - « الانانية الكونية الشاملة » التي لن تغدو انانية عندئذ .

اننا نرحب ببنود بيان الدورة الخاصة التي تؤيد تكامل الاتحاد السوفيتي وبلدان اوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي .

ونأمل في ان تحدد هيئة الامم المتحدة بشكل ملموس مجال دعمها لهذه العمل .

ولا مراء في ان ادلاء الاتحاد السوفيتي بدلوه في هذا المضمار سيزداد بقدر تقدم التجدد الداخلي في بلادنا وتعمق الاصلاح الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق . وقد اخترنا لانفسنا النهج الدائب المتقارب مع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والانضمام اليها لدى تهيئة الظروف الداخلية والخارجية اللازمة .

كما اننا نرى نوعا من اسهامنا الخصوصي في تطوير التعاون الدولي ، فمن الاكثر يسرا لنا - بحكم موقعنا الجغرافي وبحكم اسباب اخرى - القيام بدور حلقة وصل بين اوروبا واسيا ، والمعاونة في تشكيل اصقاع موحدة اوروبية اسيوية - اقتصادية وعلمية - تقنية وايكولوجية وغيرها . وقد تنفع هنا ضمنا خطوط المواصلات ووسائل الاتصال السوفيتية ومنها الوسائل الفضائية .

وغدا التقدم العلمي - التقني احد اكبر العوامل التي تحدد مستقبل العالم . ان الطابع الكوني لعواقب هذا التقدم يطرح بشكل جديد قضية ضرورة تنسيق سياسة الدول في الميدان المذكور . وان من واجب هيئة الامم المتحدة ومجموعة المنظمات المرتبة بها - في رأينا - ان تمارس دورا قياديا في هذا المضمار .

وضروري خاصة في هذا المجال توفر الثقة بين الدول فبدونها لا يمكن ازالة الحواجز من طرق التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي . ومن واجب الاسرة الدولية - في اعتقادنا - تأييد نبذ الاحتكار في مجال العلم والتكنولوجيا . وبدون ذلك سيكون من العسير شن نضال فعال ضد ضعف التطور ومشاكل العالم النامي الكثيرة

ولو تسنى وضع التقدم العلمي - التقني حقا في مركز استراتيجية التنمية العالمية لا يمكن ان يتم الى حد كبير تقليص الظواهر المقلقة مثل « هجرة الادمغة » ، والهجرة المتنامية لاصحاب المهن وتنامي كافة اعمال البحث العلمي ، وانكماش جبهة الابحاث ، وسيكون شيئا نافعا لو بادرت هيئة الامم المتحدة الى عقد محفل عالمي حول دور الفكر والعلم والتكنولوجيا في حل مشاكل العالم المعاصر . والاتحاد السوفيتي مستعد للمبادرة الى اجراء مثل هذا المحفل في ارضه .

لقد قيل الكثير في الفترة الاخيرة حول مشاكل الايكولوجيا .

وفي هذا المجال فاننا نجازف بضياع مستقبلنا في الاطنان بالكلام ، ان ماينجز الان على النطاق العالمي ضئيل للغاية .

فانهدام البيئة يجري حتى الان بشكل اسرع من استعدادنا لمكافحة الخطر الايكولوجي .

وامل في ان نتمكن في مرحلة التحضير لمؤتمر البيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ البدء بتحليل المشاريع الملموسة لصيانة البيئة .

ومن التدابير ذات الاهمية الاولية - برأينا - استحداث مركز للاسعاف الايكولوجي لدى هيئة الامم المتحدة . وقد سلمنا السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة قائمة باسماء العلماء والخبراء السوفيت الذين ستكون مستعدين لايفادهم بتكليف من هذا المركز وعلى حسابنا الى مناطق الكوارث الايكولوجية ضمن مجموعات الخبراء الدولية .

ونحن ندرك بجلاء ان سلامة البيئة تتطلب انفاق موارد كبيرة في كل بلد بمفرده وعلى النطاق العالمي ، ويتراءى المخرج في تقليص النفقات العسكرية وتحويل الانتاج العسكري الى الاغراض السلمية ، وليس هناك مخرج اخر . والارقام معروفة . فثمة حاجة حتى نهاية القرن الى ٨٠٠ مليار دولار من اجل وقف عملية انهدام البيئة . وينفق مثل هذا المبلغ تقريبا العالم الان سنويا على الاغراض العسكرية .

وقد اظهرت مأساة تشيرنوبل كم هي ملحة ومهمة معالجة مسألة حماية البيئة .

ونحن ممتنون لمختلف الحكومات والمؤسسات التي تشارك في العمل الشاق من اجل ازالة اثار الحادث . وبودي باسم السوفيت الاعراب ايضا الى جميع المنظمات الدولية والحكومية والاجتماعية والمواطنين الافراد الذين جاءوا الينا تحدوهم الرغبة في مساعدة المنكوبين .

ونوجه الشكر خاصة الى اليونسكو والبلدان والمنظمات التي ابدت عناية مؤثرة باطفال تشيرنوبل ، فاستقبلتهم في بلدانها للاستجمام والعلاج ، واشاعت الدفء في قلوب الاطفال برعايتها وحنانها ، ونحن في بلادنا نثمن كل التثمين قرار السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة بتعيين مبعوث خاص لقضايا كارثة تشيرنوبل .

والموقف المتعدد الابعاد من الامن والذي ايدته منظمتنا يكشف الصلة المتبادلة بين امن الدول ورخاء البعد الانساني الى النطاق الشامل في كل مبادرة دولية وبالنسبة لنا وكذلك لهيئة الامم المتحدة تعتبر الاساسية امرا لا ينفصم عن مهمة ضمان الامن القومي والامن الدولي بوجه عام .

واعتقد ان الوقت قد حان للنظر في النزاعات الاقليمية ايضا من زاوية حقوق الانسان وبين هذه الحقوق الحق في الحياة والسلامة الشخصية وكذلك الحق في الحريات الاساسية والمشاركة في العمليات الديمقراطية لادارة حياة المجتمع .

وتكمن المهمة الاساسية للاسرة الدولية في خلق ظروف يمكن للناس فيها تقرير خيارهم بحرية . ومعالجة الخلافات لا ينبغي لها ان تكون في الخنادق بل عبر الصناديق الانتخابية .

ولدى الحديث عن المستقبل بودنا ان نرد ايضا على الذين يتابعون سير العمليات في بلادنا بقلق مفهوم ، نعم لقد نشا عندنا وضع معقد للغاية ومازال الى حين بعيدا عن الاستقرار .

ومهما كان وضع الامور متناقضا لدينا فلا بد من رؤية انها تسير امام خلفية الانعتاق والخروج النشيط الى الميدان السياسي وكسب كل شعب من شعوب بلادنا سماته القومية . انها تكتشف العالم ، ويكتشفها العالم لنفسه ايضا .

ويجب الا يثير قلقا مفرطا كون هذه العملية تقترن بتعقيدات معينة وحتى باخفاقات لان الشعب السوفيتي والقوى الديمقراطية التي تتولى المسئولية عن مستقبل اتحادنا تتفهم وضع الاتحاد السوفيتي في العالم ومسئوليته عن صيانة الاستقرار على النطاق العالمي . وتدرك هذا جميع شعوب بلادنا المتعددة القوميات وستعمل جميعها بروح المسئولية ، وانطلاقا من ان الاستقرار العالمي سيعني اشاعة الطمأنينة في ديارهم .

لقد اقتنعنا فى سياق تجديد مجتمعنا باهمية حماية مبادىء الديمقراطية على جميع الاصعدة ـ من الصعيد الداخلى الى الصعيد الدولى .

وان الاخفاق او الاسوأ انهيار المحاولات للمضى فى طريق الديمقراطية ستترك تأثيرا سيئا للغاية على مستقبل العالم ، ناهيك الحديث عن خطر تفشى الفوضى وانبثاق انظمة دكتاتورية جديدة .

وعلى الجميع ان يبدوا الاهتمام بالا يحدث ذلك .

كما تعتبر امرا حيويا بالنسبة للجميع اليوم المهمة الانسانية التى طرحها ايمانويل منذ قرنين : « ان اقامة المجتمع المدنى الشامل الذى يسوده القانون يعتبر من اعظم المشاكل بالنسبة لبنى ادم وتضطرهم الطبيعة الى حلها » .

ويكمن الحل فى تعزيز ادوات التعاون الانسانى القائمة والالتزام بجميع الوثائق الدولية حول حقوق الانسان ، وتطوير اجراءات الرقابة الانسانية الدولية .

ظللنا نتحدث عن انعقاد ٤٥ دورة للجمعية العامة ليس فقط عن نضوج منظمتنا قدر مانتحدث عن انبعاثها الذى بدأ ، واستعادتها وفقا للمخطط المرسوم عام ١٩٤٥ ونحن اذ نزيل طبقة سخام « الحرب الباردة » سنرى امامنا الابداع الحكيم للفكر الجماعى . ان الامم المتحدة اسست منظمتها باعتبارها مؤسسة للعمل . وعلينا ان نهتم بجعل اقوالنا منذ الان تتطابق مع اعمالنا المشتركة ، وحان وقت القيام بهذا بالذات وفلسفة اليوم هى فلسفة العمل .

اننى اتحدث للمرة السادسة من هذا المنبر واشارك فى اعمال الجمعية العامة . انها مدرسة كبيرة وممتازة .

فاين يمكن ايضا التعامل مع مثل هذه المجموعة المتباينة من المشاكل البشرية ومع مثل هذه الكوكبة من الشخصيات واصحاب الفكر والتأهيل والمعارف الواسعة . وتتجسد هذه الخصال فى بيريز دى كويلار السكرتير العام لمنظمتنا .

ويسعدنى ان جعلتنى الاقدار اعمل واخالط هنا عددا كبيرا من السياسيين وعظام الرجال فى السنوات حين عادت هيئة الامم المتحدة الى ماينبغى ان تكون عليه ـ كمركز لتنسيق اعمال الامم .

وشكرا لكم أيها الاصدقاء على ذلك .

كلمة الرئيس الأمريكى جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

(١/ ١٠/ ١٩٩٠)

ـ القى الرئيس الأمريكى جورج بوش كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول أكتوبر ١٩٩٠ ، هذا نصها :

حضرة الرئيس ، حضرة الأمين العام ، حضرات المندوبين الكرام :

انه لمن دواعى الاعتزاز أن ارحب بكم اليوم فيما نبدأ ما يسجل بداية دورة جديدة وتاريخية للجمعية العامة .

قبل خمس واربعين سنة ، وفى حين كان اوار الحرب لا يزال مشتعلا عبر محيطين وقارتين ، بدأت مجموعة صغيرة من الرجال والنساء السعى لبعث الأمل من الخراب . واجتمع هؤلاء فى سان فرانسيسكو مبتعدين عن غمام الحرب وهولها ليحاولوا اقامة هيئة جديدة يمكن أن تدعم تحقيق حلم قديم .

وسعى هؤلاء ، وكانوا مثاليين جدا ولكن الحرب خففت قليلا من تلك المثالية ، الى بناء جسر من نوع جديد ، جسر بين الأمم ، جسر يمكن ان يساعد فى نقل البشرية من احلك لياليها إلى ابهى ايامها .

ولقد جسد تأسيس الأمم المتحدة اعز آمالنا بعالم ينعم بالسلام . وخلال السنة الماضية اقتربنا أكثر من اى وقت مضى من تحقيق تلك الامال . فلقد شهدنا قرنا تقطعه اربا الاخطار الشديدة والاسلاك الشائكة يتلاشى ليحل محله عصر جديد يتسم بالسلام والتعاون والحرية .

لقد اجتاحت ثورة ١٩٨٩ العالم تحملها نسمة جديدة من الحرية غيرت الاجواء السياسية من اوروبا الوسطى حتى امريكا الوسطى ، وطاولت كل انحاء العالم تقريبا .

وتلك النسمة يمدها باسباب الحياة الآن ادراك كلى تقريبا لحقيقة جوهرية بسيطة هى أن الروح الانسانية لا يمكن حبسها الى الابد . والحقيقة ان الناس فى كل مكان يندفعون فى نفس النحو تقريبا . والناس فى كل مكان يريدون نفس الاشياء تقريبا : الفرصة لأن يحيوا حياة هادفة ـ الفرصة لاختيار حياة يمكن فيها لهم ولأولادهم ان يتعلموا وأن ينموا فى صحة جيدة وأن يعبدوا ربهم بحرية وينعموا بجنى عمل أيديهم وفائدتهم وعقولهم .

اننا لا نتحدث هنا عن قوة الدول ، إنما قوة الفرد . القوة التى تمكنه من الاختيار ، من المخاطرة ، ومن النجاح .

ان هذا لعالم جديد ومختلف . ولم نشهد منذ عام ١٩٤٥ امكانية حقيقية لاستخدام الامم المتحدة فيما صممت لأن تكون ـ مركزا للامن الجماعى الدولى .

لقد كانت التغييرات فى الاتحاد السوفيتى عنصرا حاسما فى تقوية الامم المتحدة . وأخيرا تجاوزت العلاقات بين الولايات المتحدة مفهومى الاحتواء والمواجهة ، ونسعى الآن الى الوفاء بوعد تفاهم مشترك متبادل .

وعندما اتفق الاتحاد السوفيتى مع الكثير منا ، هنا فى الأمم المتحدة ، على إدانة عدوان العراق ، لم يعد هناك شك فى أننا وضعنا اربعة عقود من التاريخ وراء ظهورنا .

وإنه ليحدونا الأمل فى ألا يعود جهاز الامم المتحدة إلى التجمد بالانقسامات التى ابتلينا بها خلال الحرب الباردة ، فنستطيع بعد طول انتظار ، أن نبنى جسورا جديدة وأن نزيل الأسوار القديمة .

وأخيرا وبعد طول انتظار سنكون قادرين على بناء عالم جديدة على أساس حدث كان محط آمالنا جميعا ـ نهاية الحرب الباردة .

وسيشاهد العالم ذلك بعد يومين من الآن عندما يتم دفن الحرب الباردة رسميا فى برلين . ويجب أن يشارك سؤال أساسى فى هذا الوقت ، وقت الاختبار . انه سؤال موجه ، لا إلى اية دولة بمفردها .. بل إلى الأمم المتحدة . والسؤال هو : هل نستطيع أن نعمل معا فى شراكة جديدة مع الدول ؟ هل تستطيع القوة الجماعية للمجتمع العالمى التى تعبر عنها الامم المتحدة أن تتحد لردع وهزيمة العدوان ؟

ذلك لأن معركة مثل التى دارت خلال الحرب الباردة ليست المعركة البطولية الأخيرة لهذا القرن . فقبل شهرين ، فى الاسابيع الأخيرة ، افسدت جمال الصحراء الكويتية المسالمة الهادئة رائحة محركات الدبابات وهديرها . ودوى مرة أخرى صدى الرعد البعيد فى السماء الصافية . واستيقظ العالم مرة أخرى ليواجه مدافع شهر آب / أغسطس .

ولكن العالم كان مستعدا هذه المرة . كانت استجابة مجلس الأمن القوية التى لم يسبق لها مثيل حاسمة حيال عدوان العراق الذى لم يكن له مبرر . لقد تبنى مجلس الأمن ثمانية قرارات كبرى منذ الغزو فى ٢ آب / أغسطس ، وأرسى شروط حل الأزمة .

ومازال يتعين على نظام الحكم فى العراق أن يواجه الحقائق . ولكن كما قلت فى الشهر الماضى : انه لن يسمح لضم الكويت بالبقاء . إن تلك ببساطة ليست وجهة نظر الولايات المتحدة ، بل انها وجهة نظر كل كويتى ، وجامعة الدول العربية ، والأمم المتحدة ، الذى يقف ضد العالم . ودعونى انتهز هذه الفرصة لأؤكد سياسة حكومتى . إن الولايات المتحدة تؤيد استخدام العقوبات لارغام قادة العراق على الانسحاب من الكويت فورا ودون شرط أو قيد . كما أننا نؤيد ايضا تقديم الأدوية والمواد الغذائية للاغراض الانسانية ، مادام من الممكن الاشراف على التوزيع اشرافا مناسبا . إن نزاعنا ليس نزاعا مع شعب العراق فنحن لا نريدهم ان يقاسوا . ان نزاع العالم هو نزاع مع الدكتاتور الذى امر بالغزو .

وقد ارسلنا كما ارسل آخرون قوات عسكرية الى المنطقة لتنفيذ العقوبات ، وللردع ، واذا دعت الضرورة للحماية من اعتداء آخر . لقد ارسلت القوات الامريكية تلبية لطلب الحكومة السعودية . إن الشعب الأمريكى ـ وهذا الرئيس يريدان اعادة كل جندى امريكى الى بيته بمجرد انجاز المهمة .

وعن طريق مجلس الأمن ، صدر حكم على العراق من هيئة محلفين من بين اقرانه ـ نفس دول الأرض . واليوم يقف النظام العراقى معزولا وغير منسجم مع الأزمنة ، ومنفصلا عن العالم المتحضر لا بفسحة من الوقت بل بقرون .

ان عدوان العراق المستفز هو عودة إلى حقبة أخرى ، أثر مظلم لعهود مظلمة . ولقد نهب الكويت ورهب المدنيين الابرياء واحتجز حتى

الدبلوماسيين كرهائن . وينبغى على العراق وزعمائه ان يعتبروا مسئولين عن جرائم الانتهاك والتدمير هذه . إلا أن هذا الاستهزاء المثير للاشمئزاز بحقوق الانسان الاساسية لم يكن مفاجئا تماما . ان الآلاف من العراقيين قد اعدموا لاسباب سياسية ودينية ، والكثيرون غيرهم اعدموا نتيجة حرب ابادة شنت بالغازات السامة ضد القرويين الاكراد فى العراق .

وكمجموعة عالمية ، يتعين علينا أن نعمل لا فقط لردع استعمال الاسلحة غير الانسانية مثل غازات الخردل والاعصاب ـ بل ايضا للقضاء على الاسلحة تماما . ولهذا السبب جئت قبل عام مضى الى الجمعية العامة باقتراحات جديدة لابعاد هذه الأسلحة المخيفة عن وجه الأرض .

لقد وعدت بان تقوم الولايات المتحدة بتدمير أكثر من ٩٨ فى المائة من مخزونها فى السنوات الثمانى الأولى من معاهدة تحظر الأسلحة الكيمائية ، و١٠٠ فى المائة ـ أى كلها خلال عشر سنوات ، اذا ما وقعت المعاهدة كل الدول التى لديها قدرات فى مجال الأسلحة الكيمائية .

لقد وقفنا الى جانب تلك الوعود ففى حزيران ـ يونيو ، وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقية تشكل معلما هاما لوقف انتاج ولتدمير الاكثرية الساحقة من مخزوننا ويجرى اليوم تدمير الاسلحة الكيمائية الأمريكية .

الا أن الوقت اخذ فى النفاد . هذا ليس مجرد قلق ثنائى ان ازمة الخليج تثبت مدى أهمية ان نعمل معا ـ وأن نعمل الآن ـ للوصول الى حظر مطلق وشامل عالميا على هذه الأسلحة . ويتعين علينا أيضا أن نضاعف جهودنا لوقف انتشار الاسلحة النووية والاسلحة البيولوجية والصواريخ البلاستيكية التى يمكن أن تمطر الدمار الشامل على شعوب بعيدة .

باستطاعة الولايات المتحدة المساعدة فى احلال يوم جديد يوم تصبح فيه هذه الأنواع من الاسلحة المخيفة ـ والطغاة المخيفون الذى يمكن ان يستعملوها ـ شيئا من الماضى . وبإمكاننا ان نترك هذه الاسلحة المظلمة خلفنا فى العهود المظلمة التى تنتمى اليها ، وأن نضغط الى الامام لتتويج حركة تاريخية نحو نظام عالمى جديد وحقبة طويلة من السلام .

لدينا رؤية لشراكة جديدة بين الأمم المتحدة تتعدى الحرب الباردة شراكة تستند الى التشاور والتعاون والعمل الجماعى ، خاصة عن طريق منظمات دولية ، اقليمية شراكة متحدة بالمبدأ بحكم القانون ، ومدعمة بتقاسم مساو للتكاليف والالتزام . شراكة تتمثل اهدافها فى زيادة الديمقراطية وزيادة الرخاء وزيادة السلام وتخفيض الاسلحة .

واذ نتطلع الى المستقبل ، يوفر لنا التقويم معلما مناسبا معلما يمكننا من أن نقوم التقدم الذى حققناه كمجتمع دولى .

والعام الالفين يسجل نقطة تحول ، ليس فقط لنهاية العقد وليس فقط لنهاية القرن بل ايضا نهاية الالف عام .

بعد عشرة اعوام من الآن ، حين تبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الخامسة والخمسين ستشاهدون كثيرا منا نحن ، داخل هذه القاعة ، وقد اصبح شعرنا اكثر شيبا ، ولعل سيرنا سيكون اقل حيوية .

ولكنكم لن تجدوا أننا اصبحنا اقل أملا او مثالية أو اقل ثقة فى نصر الانسانية النهائى .

وأننى استشف عالما بلا حدود وتجارة حرة والأهم من ذلك ـ عقولا متفتحة . عالم يحتفل بتراث مشترك تشاطره جميع شعوب العالم ، لا يعتز افراده بمسقط راسهم أو وطنهم فقط بل ايضا بالانسانية بالذات .

وأننى استشف عالما تأثر بروح شبيهة بروح الالعاب الأولمبية : عالما لا يرتكز على اساس دافعه الخوف ، بل دافعه الفرح والابتهاج وسعى اصيل للتفوق .

وأننى استشف عالما تواصل الديمقراطية فى ظله كسب اصدقاء جدد وتغيير مواقف اخصام قدامى ، وحيث تستطيع الدول الامريكية ـ الشمالية والوسطى والجنوبية ـ ان توفر نموذجا للمستقبل تقتدى به الانسانية جمعاء ـ اول نصف كرة ارضية فى العالم اصبح ديمقراطيا تماما .

وأننى استشف عالما يبنى على أساس النموذج الجديد المتنامى للوحدة الأوروبية ، ليس اوروبا فقط بل العالم باسره ايضا ـ وقد اصبح ، كاملا وحرا غير مجزأ .

وهذا بالذات هو السبب فى أن العدوان الحالى فى الخليج لا يهدد أمن المنطقة فقط بل أيضا تصور العالم بكامله لمستقبلنا ، انه يهدد بأن يحول حلم قيام نظام دولى جديد الى كابوس مروع من الفوضى تحل فى ظله شريعة الغاب محل قانون الدول . وذلك هو السبب الذى من أجله ردت الأمم المتحدة بمثل هذه الوحدة والتصميم التاريخيين . وهذا هو السبب الذى من أجله يشكل ذلك العدوان اختيارا ليس بوسعنا أن نفشل فيه . وأننى واثق من اننا سننتصر . وللنجاح أيضا مضامين دائمة .. تعزز المقاييس الحضارية للسلوك الدولى وترسى سابقة جديدة فى مجال التعاون الدولى وتجعل توقعات رؤيتنا للمستقبل اكثر اشراقا .

هناك عشرة أعوام أخرى قبل حلول نهاية القرن . عشرة اعوام اضافية لنضع بعدها نضال القرن العشرين وراء ظهورنا بصورة دائمة . عشرة اعوام اضافية لتقديم المساعدة فى الشروع فى شراكة جديدة بين الدول . وعلى امتداد هذه الأعوام العشرة ـ وابتداء من الآن سيكون للأمم المتحدة دور جديد حيوى تلعبه فى مجال البناء باتجاه تلك الشراكة . وقد اظهرت الجمعية العامة العام الماضى الكيفية التى يمكن فيها ان نحقق تقدما اعظم باتجاه منظمة امم متحدة أكثر برجماتية ونجاحا وللمرة الأولى ، بدأ مجلس الأمن الدولى يعمل كما صمم له ان يؤدى عمله .

وهذا هو وقت تنحية المناقشات القديمة والاجراءات القديمة والمناظرات القديمة والقرارات القديمة . لقد حان الوقت لنجعل العمل البراجماتى يحل محل الهجمات العنيفة .

ولقد اثبتنا ان بوسع الأمم المتحدة أن تعتمد على القوة الجماعية للمجتمع الدولى . وقد اظهرنا ان بوسع الأمم المتحدة ان تسمو للتصدى للعدوان ، على النحو الذى امل مؤسسوها ان تتصدى له . وحاليا ، خلال وقت الاختبار هذا يجب علينا أيضا ان نثبت ان الأمم المتحدة هى المكان المناسب لبناء التأييد والاجماع العالميين لمواجهة التحديات الأخرى التى تواجهنا .

ومازال العالم مكانا خطرا . وكثيرا ما يعتمد امننا ورفاهيتنا الى حد ما على احداث تقع بعيدا . اننا بحاجة الى جهود تعاونية دولية جادة تحقيقا لتقدم فى صدد تهديدات للبيئة وفى صدد الارهاب وارادة عبء الديون وشبكة ترويج المخدرات دوليا وفى صدد اللاجئين وجهود تحقيق السلام فى شتى ارجاء العالم .

ولكن العالم ما زال ايضا مكانا يبعث على الأمل فالدعوة لأن الديمقراطية وحقوق الانسان تولد من جديد فى كل مكان . وهذه الدعوة هى تعبير لتأييد القيم الكامنة فى ميثاق الأمم المتحدة وهى تشجع املنا فى عالم أكثر استقرارا وأكثر سلاما وأكثر ازدهارا .

ان الانتخابات الحرة هى اساس الحكومة الديمقراطية وبوسعها ان تولد نجاحا هائلا كما رأينا فى ناميبيا ونيكاراجوا ، وقد حان وقت اقامة دور الأمم المتحدة فى مثل هذه الجهود بصورة رسمية اكثر . ولذلك اقترح اليوم ان تنشىء الأمم المتحدة منصبا لمنسق خاص للمساعدات الانتخابية ، تساعده لجنة انتخابات تابعة للأمم المتحدة تتألف من خبراء بارزين من شتى ارجاء العالم .

وكما هو الأمر بالنسبة الى الانتخابات الحرة ، فاننا نعتقد ايضا أن العضوية العامة فى الأمم المتحدة لجميع الدول هى محور مستقبل هذه المنطقة والمشاركة الجديدة التى ناقشناها .

البيان الأمريكى ـ السوفيتى المشترك
(٣/ ١٠/ ١٩٩٠)

يجىء عقد الجلسة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى خضم أعمق تغيرات تشهدها الشئون الدولية منذ الحرب العالمية الثانية . وتفسح الطبيعة الصدامية للعلاقات بين الشرق والغرب فى هذه الأجواء المجال أمام علاقة وشراكة تعاونية . والأمم المتحدة آخذة فى التحول بسرعة إلى مركز حقيقى لاتخاذ إجراءات مشتركة متفق عليها فى حين يعيد مجلس الأمن الدولى تأكيد دوره الحيوى فى الحفاظ على الأمن الدولى ، والتسويات السلمية للنزاعات ومنع وقوع الصراعات .

وبرغم ذلك فإنه مازال هناك الكثير من التحديات التى تنتظر المعالجة والمشاكل التى تنتظر الحل فى الطريق نحو مستقبل مشرق ينعم فيه العالم بالسلام .

وفى إعادة التأكيد على مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتي في العام الماضي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبنته بالاجماع ، فإن بلدينا سيوليان اهتماما خاصا في الأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها المتخصصة لتشجيع حلول عملية متعددة الأوجه لقضايا السلام والأمن الدوليين ، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية . ومن اجل تحقيق هذا ، سنسعى إلى التعاون مع جميع الدول الأخرى الاعضاء في تحقيق الأهداف التالية .

تعزيز جهود الأمم المتحدة الهادفة الى تشجيع السلام والأمن الدوليين بجميع اوجهها عن طريق تشجيع استخدام أكثر نشاطا لمهمات المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة بناء على طلب الدول الأعضاء بالاضافة الى المساعدة في تنظيم الانتخابات .

إرساء إحساس جديد بالمسئولية في الأمم المتحدة عن طريق تشجيع الابتعاد عن الافراط الخطابي لمصلحة الجهود التي تستهدف معالجة القضايا الرئيسية في التسعينات بشكل عملي ، بما في ذلك القضايا التي تواجه أكثر من دولة مثل مشاكل المخدرات ، والبيئة ، والتنمية ، والارهاب ، وحقوق الانسان .

تشجيع طريقة جديدة لبذل الجهود الدبلوماسية داخل نظام الأمم المتحدة من أجل استئصال البرامج والنشاطات المتشابهة وضمان أن يتم استغلال الأمم المتحدة بأكثر الأساليب فاعلية .. ونطلق على هذا اسم « الأمم المتحدة الواحدة » .

ضمان توفير الموارد الكافية للأمم المتحدة لكي تتمكن من العمل بشكل فعال عن طريق دفع الالتزامات المالية للأمم المتحدة من قبل الدول الأعضاء في مواعيدها .

أسهمت الجهود المشتركة إسهاما مهما في تخفيف حدة التوترات في جنوب افريقيا وامريكا الوسطى . وهي جزء من الجهود الرامية الى اعادة تسوية قضية كمبوديا . وإن سعينا متواصل لايجاد حل عملي للنزاع وعدم الاستقرار في الخليج الفارسي والشرق الأوسط ، وأفغانستان والسلفادور .

وفي الخليج الفارسي ، نواجه تهديدا في غاية الخطورة لسلامة نظام دولي اخذ في النشوء . والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يعملان بالاشتراك مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن الدولي لوضع رد منسق على هذه الأزمة التي لا سابق لها في تاريخ الأمم المتحدة . ورد الفعل السريع للمجتمع الدولي على عدوان العراق الخطير الذي لم يسبقه استفزاز يعمل بمثابة تذكير من شانه أن يعيد أي معتد في المستقبل الى صوابه . والمجتمع الدولي لن يتحمل هذا الشكل من العدوان الذي ارتكبه العراق بدون أن يسبقه استفزاز . ونحن نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ان تواصل مساندتها للعقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي بمقتضى قراريه ٦٦١ و٦٧٠ لغاية ما يمتثل العراق لطلب مجلس الأمن الدولي بأن يسحب قواته فورا وبصورة تامة بدون قيد أو شرط من الكويت . ونحن ندعو أيضا إلى إعادة الحكومة الشرعية إلى الكويت .

إن بنية العلاقات الدولية المتغيرة بسرعة تتطلب منظمة أمم متحدة تستطيع ؟ ؟ ؟ ؟ ، في حين تبقى مخلصة لمبادئها الأصلية ، أن ترد بمرونة وفعالية على التحديات الجديدة عندما تبرز أمثال المخدرات ، والبيئة ، وكذلك الحاجة إلى ضمان حماية حقوق الانسان .

وامثلة ملموسة عن ابتعاد الامم المتحدة عن الكلام الرنان والافراط السياسي اللذين يتسببان في اشاعة الانقسام برزت في الدورة الاستثنائية الخاصة بالتمييز العنصري في جنوب افريقيا التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول / ديسمبر الماضي واستأنفتها الشهر الماضي حيث تمكنت الأسرة الدولية من ابراز معارضتها الحازمة للتمييز العنصري في حين وافقت بالاجماع على طريقة معالجة بناءة تقوم على اساس اجراء حوار بين جميع الاحزاب في جنوب افريقيا . وسنعمل لتحقيق نتائج بناءة ايضا في الجمعية العامة خلال العام الحالي .

والدورة الخاصة التي عقدتها الأمم المتحدة حول التعاون الاقتصادي الدولي في نيسان / ابريل ١٩٩٠ تعكس ايضا الالتقاء المتنامي لوجهات النظر عبر العالم بأسره على ضرورة ايجاد طرق اكثر فعالية لمعالجة مسالة التنمية الاقتصادية القومية ، في اطار بيئة اقتصادية دولية داعمة وان بلدينا سيواصلان العمل معا لترسيخ مزيد من الالتقاء في هذا الاتجاه وسنؤيد ايضا الجهود الرامية الى ضمان اعداد براغماتي ودقيق لمؤتمر ١٩٩٢ الخاص بالبيئة والتنمية ونحن نريد أن نرى هذا المؤتمر يضع خطة عمل واقعية من شانها ان تحدد مسار الأمم المتحدة خلال العقد القادم .

ومجال آخر تقوم فيه الأمم المتحدة بتوطيد التغيير السلمي هو تسهيل اجراء انتخابات حرة وعادلة والمساعدة التي قدمتها الامم المتحدة الى كل من ناميبيا ونيكاراجوا كانت ناجحة نجاحا دراماتيكيا . وهناك اوضاع اخرى كثيرة يجرى في ظلها الطلب من الامم المتحدة تقديم خدماتها وسيعمل بلدينا بالاشتراك مع الدول الأخرى الاعضاء في الأمم المتحدة وأمينها العام لوضع بنية دولية لتقديم المساعدة للعملية الانتخابية بهدف تمكين المنظمة ، بناء على طلب الدول المعنية من بذل هذا الجهد المهم بصورة فعالة .

ان أحد مجالات تعاوننا الثنائي متعدد الاطراف هو إدارة وتدبير الأمم المتحدة وخاصة ميزانيتها . وبصفتنا من كبار المسهمين في الأمم المتحدة ، نعتقد أن من الضروري الاخذ بجميع وجهات النظر المتعلقة بالميزانية ، وأن اتفاق جميع المساهمين الرئيسيين مطلوب لكي يمكن تحسين الميزانية . ولكي يكون هناك اجماع ، ينبغي على نظام الأمم المتحدة أن يحسن ترتيب الأولويات ويحسن التنسيق بين شتى برامج الأمم المتحدة . وينبغي أن تكون الغاية استبعاد البرامج والنشاطات المطابقة لبعضها البعض والتأكد من الاستفادة من شتى عناصر الامم المتحدة بأكفأ صورة ممكنة .

ولكي يكون ترتيب الأولويات والتنسيق فعالين ، سيحتاج الأعضاء إلى معلومات أوضح وأكثر شمولا حول ما تقوم به الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ويتعلق بالاسهام المقوم والتطوعي . إن دولتينا تقدمان عنصرا مهما لموارد الأمم المتحدة . ونقر بهذه الصفة بمسئولية قيامنا بدفع المبالغ المقومة في الحال لكي تتوافر للأمم المتحدة الموارد المطلوبة لأداء مهامها بأسرع ما يمكن ، مع عدم نسيان ضرورة تعزيز الاصلاحات الادارية والميزانية التي اتخذت خلال السنوات الأخيرة .

وننوى العمل على كفاءة مزيد من التعزيز لكفاءة الجهاز التنفيذي للمنظمة . إن التحديات القائمة أمام المجتمع الدولي والامم المتحدة عظيمة ، وكذلك أيضا فرص تعاون متعدد الأطراف أكثر وأفضل لمواجهة مشاكل زماننا والسيطرة عليها . وفي جميع مجالات نشاط الامم المتحدة يمثل التبرؤ من المواقف العقيمة والصلبة التي أملتها الايديولوجية وليس التطبيق العملي مطلبا اساسيا لايجاد مناخ متسم بالثقة داخل الأمم المتحدة بين جميع اعضاء الأمم المتحدة . وبوسع الأمم المتحدة ان تلعب دورا رئيسيا بالنسبة للقضايا التي تشغل بال العالم . وسنؤيد بصورة فعالة جهودا تبذل في شتى جوانب نظام الأمم المتحدة لتطبيق وتعزيز مبادىء ونظم السلام الدولي والأمن والتعاون الدوليين التي ارسى الميثاق قواعدهما .

كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة
(٤/ ١٠/ ١٩٩٠)

القى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ أكتوبر ١٩٩٠ ... فيما يلي نصها : -

السيد الرئيس :

أسمحوا لي في بداية كلمتي ان أعبر لكم عن تهنئة وفد مصر ، وتهنئتي الشخصية ، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة الهامة والحيوية للجمعية العامة . ولست اشك في انكم - بحكم كفاءتكم وقدراتكم التي أعلمها وأقدرها من خلال ما يربطنا من صداقة قديمة - سوف تديرون أعمال هذه الدورة على نحو يكفل لها النجاح ويضمن لها تحقيق ما نصبو اليه من نتائج وغايات .

كما لا يفوتني في هذه البداية ان اشيد بالدور المتميز والاداء المرموق اللذين ابداهما سعادة السفير جاربا خلال رئاسته للدورة الـ ٤٤ . وكذلك اود ان اعبر عن تهنئة بلادي للشعب اليمني على خطوته التاريخية كما أود ان اعبر لحكومة وشعب ليشتنشتاين عن التهنئة الحارة لانضمامها الى المنظمة الدولية .

ان هذه الدورة تنعقد في لحظة تاريخية اذ تتواكب مع اعلان الوحدة بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية ، التي يحق خطوة عملاقة لعلها من أبرز نتائج انتهاء الحرب الباردة ، ونامل ان نرى عن قريب تحقيق نموذج آخر لهذا النمط بأن يتوحد شطرى كوريا لما فيه خير ورفاهية للشعب الكوري .

السيد الرئيس :

لعل من اهم ملامح تلك الدورة التى تنعقد فى أعقاب الحرب الباردة ، وبعد ان بيدأ الوفاق يستتب فى المجتمع الدولى ، بكل ما يعنيه ذلك من مفاهيم جديدة ايجابية ، والقدرة على الاستجابة لتطلعات الشعوب وامانى المجتمعات .

ان انتهاء الحرب الباردة هو - فى تقدير وفد مصر - أهم علامة طريق تستهدفها العلاقات الدولية فى الحقبة المعاصرة .

ومع ترحيبنا الواجب بهذه الصفحة الجديدة ، الا اننا فى العالم الثالث لا نملك ان نغلق اذهاننا عن بعض الهواجس التى قد تترتب على توثيق التعاون بين الشرق والغرب إذ يخشى ان يتم ذلك التعاون على حساب « الجنوب » أو ما يسمى بمخاطر « تهميش » الجنوب . وهو ما ينبغى على الدول المتقدمة - من ناحية - ان تتجنبه . وعلى الدول النامية - من ناحية اخرى - ان تحتاط له .

إلا ان ثمة مكسب هام ذا اصداء مدوية قد ظهر مؤخرا ارى انه يستحق التسجيل ، الا وهو تقوية ودعم دور ومصداقية الأمم المتحدة ... اذ لاشك ان هذه الدورة الخامسة والاربعين تنعقد وقد توفر للمنظمة الدولية الكثير من أسباب المكانة العالمية . واتصور ان هذا سوف يتيح لدول العالم الثالث ان تضطلع بدور اكثر فاعلية وتأثير فى تسيير امور المنظمة لما فيه صالح السلم والأمن الدوليين القائمين على العدل .

لقد اثبتت الأمم المتحدة على مدى الاعوام الماضية مدى احتياج المجتمع الدولى لها ، ومدى اهمية ان تترك لتؤدى دورها الذى من اجله خرجت الى الوجود ، الا وهو الحفاظ على السلام والأمن الدوليين والاحتكام الى نصوص وروح ميثاقها .

والامم المتحدة - بنفس المعيار - قد اثبتت ايضا مدى تهافت الدعاوى والانتقادات التى كانت توجه لها .

وإذا كانت الامم المتحدة قد اكدت مؤخرا محورية دورها من اجل فرض الألتزام بمبادىء الميثاق والسعى الجاد لتسوية المشاكل الدولية وبسط مناخ الوفاق الدولى ، فان استمرار هذا الدور يتطلب منا جميعا التضامن من اجل التصدى ضد اى محاولة للعدوان ، والتوسع ، وانتهاك سيادة الدول اعضاء المنظمة وخرق شرعيتها .

وبالاضافة الى هذا فان انتهاء الحرب الباردة سوف يؤدى بالتبعية الى قطع اشواط ملموسة على طريق نزع السلاح وهو الأمل الذى يراود البشرية فى نزوعها الطبيعى الى السلم والطمأنينة والرخاء . كما انها غاية تتمشى مع سعى مصر الدائم لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل .

السيد الرئيس :

أما وقد المحت الى العدوان والتوسع وانتهاك السيادة والشرعية ، فاننى اجد لزاما أن انعرض للأحداث المأساوية التى بدأت فى الثانى من أغسطس الماضى عندما غزت الجيوش العراقية اراضى دولة الكويت .

لقد أعاد الغزو العراقى للكويت ، واطاحته للحكم الشرعى فيها ، اعاد الى الاذهان حقبة مجللة بالسواد والمرارة سبق ان مر بها المجتمع الدولى منذ نصف قرن مما أدى الى نشوب الحرب العالمية الثانية .

ومما يدعو للأسف أنه ما ان تنفس المجتمع الدولى الصعداء لبدء الوفاق الدولى وانهيار جدارات ورموز وتذويب الخلافات العقائدية والسياسية - اذا بالعراق يوقف هذا التيار الهادرويجمد الامل الخالد فى الاحتكام الى ضروريات الشرعية الدولية .

ان احتلال العراق للكويت محاولة غاشمة غير عقلانية لالغاء الجهد الانسانى المثابر على مدى نصف القرن الماضى لتكريس مبادىء الشرعية ، ويعصف بالحكمة والارادة الدوليتين اللتين اجتمعت عصارتهما فى مبادىء واحكام ميثاق الامم المتحدة .

ان مصر ، التى تفخر بأنها شاركت فى صياغة ميثاق الامم المتحدة ، وبعضويتها فى المنظمة منذ إنشائها ، والتى جعلت من اراضيها مهداً ومقرا لجامعة الدول العربية - نزولا على دواعى دور مصر والتزاماتها - لايسعها الا ان تعلن - من فوق هذا المنبر الذى يجسد نبض المجتمع الدولى الراغب فى الشرعية الدولية واعلاء كلمة القانون الدولى - ادانتها مجددا لغزو العراق للكويت ، وتنديدها باستمراره . وتكرر مطالبتها العراق بالانسحاب الفورى غير المشروط من دولة الكويت واعادة الحكم الشرعى اليها ، تطبيقا لنصوص قرارات مجلس الامن فى هذا الشأن ، إن قرارات مجلس الامن المتعاقبة ذات الصلة بالغزو العراقى للكويت - يتعين أن تشكل ارضية صلبة يقف عليها التيار السلمى فى تسوية هذه المشكلة .

وعندما اقول « التيار السلمى » سادة الرئيس فانما اعكس حرص مصر - رئيسا وحكومة وشعبا - على تجنيب المنطقة ويلات ومضاعفات الخيار العسكرى .

ان الجهود التى يبذلها الرئيس حسنى مبارك من اجل ايجاد تسوية سلمية لتلك الازمة ، ومناشدته الخالصة والمخلصة للقيادة فى العراق بتحكيم العقل ، والثوب الى الرشد ، والتجاوب مع الاجماع - الدولى الاقليمى - فى المطالبة بالانسحاب من الكويت - انما ينبع من رغبة مصر الحقيقية فى ايجاد مخرج سلمى قبل فوات الاوان ، وفى تجنيب المنطقة مزيدا من اراقة الدماء ، وحسبنا ما اريق بالفعل من مبادىء وقيم ، ومسلمات .

ان موقف مصر المبدئى من ازمة الخليج ، لا يأتى منسجما مع القرارات الفعالة والحاسمة لمجلس الامن حيال هذه الازمة وحسب ، وانما يعبر ايضا ، بوضوح وتجرد - عن المسئولية التاريخية والادبية التى تضطلع بها مصر فى الوطن العربى ، وهى مسئولية لا خيار لها فيها ولا اختيار، بقدر ما تمثل شكلا من اشكال الجبر التاريخى الذى لا محيد عنه .

السيد الرئيس

انه ازاء تفاقم الموقف وتزايد التوتر فى الخليج ، يجب الا نغفل عن بؤرة اخرى للتوتر فى المنطقة الا وهى استمرار الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية وتزايد معاناة الشعب الفلسطينى تحت هذا الاحتلال .

ان اسرائيل تكون مخطئة لو تصورت ان مضاعفات ازمة الخليج - وتضاعيفها - من شأنها ان تصرف الانظار عن القضية الفلسطينية ، وعن انتفاضة الشعب الفلسطينى . وعن اهمية هذا الشعب فى مطالبته بحقوقه غير قابلة للتصرف وبوجه خاص حقه فى تقرير مصيره .

وبقدر عدم استقامة منطق الربط بين ابعاد احتلال العراق للكويت واحتلال اسرائيل للاراضى العربية ، وبقدر فساد منهج تعليق تسوية الاولى على الثانية - فان اسرائيل تخطىء التقدير لو انها استثمرت ازمة الخليج من اجل طمس معالم القضية الفلسطينية او مواراتها وسط دائرة من النسيان ، وذلك مع ايماننا التام بأن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على اراضى الغير بطريق القوة مبدأ لا يتجزأ .

وحتى لا تختلط الاوراق ، وتضيع ملامح الصورة . فأن على الرأى العام العالمى الا يغفل عما تفعله اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة من تطبيق للعقوبات الجماعية ، وهدم المنازل والاجراءات التعسفية التى تفرضها اسرائيل فى الاراضى المحتلة ، وترحيل النساء الفلسطينيات واطفالهم ، فضلا عن استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيت الى اسرائيل وتوطينهم فى الاراضى العربية المحتلة .

السيد الرئيس :

أود أن أتوجه بالتحية الى دولة ناميبيا الى نوابب عضويتها فى الجمعية العامة مما يشكل اضافة بارزة الى فعالية المنظمة وترسيخ مظاهر عالميتها .

ومع تحقيق استقلال ناميبيا وانخراطها مع سائر أعضاء اسرة التحرر ، بحيث لا يتبقى الآن الا حصول شعب جنوب افريقيا المناضل على كافة حقوقه والغاء نظام الأرتايت .

وحتى يمكن الاسراع فى ايقاع استقلال شعب جنوب افريقيا أناشد من هذا المكان كلا من « المؤتمر الافريقى الوطنى » و« المؤتمر الافريقى الجامع » ان يوحدا صفوفهما كما نأمل ان يتوصل الزعيم نلسون مانديلا الى أرضيه مشتركة مع « بونيلزى » من أجل وقف أعمال العنف ومن اجل تنسيق المواقف بينهما ودفع مسيرة التحرر .

بينما توجد مؤشرات متزايدة على أن افريقيا تقترب من ذروة نضالها من أجل الحرية ، فأن القارة الافريقية مازالت تعانى من آثار الأوضاع الاقتصادية الدولية غير المواتية اضافة الى المشاكل الاقتصادية المزمنة وتبعات الكوارث الطبيعية وعلى راسها مشكلتى الجفاف والتصحر . وإذ ترحب مصر بما أعربت عنه بعض الدول المتقدمة من إلغاء الديون العامة الثنائية المستحقة على بعض الدول الافريقية - وخاصة الدول الأقل نموا - فانها تأمل فى اتخاذ مزيد من الخطوات الفعالة من أجل تخفيف عبء الديون الخارجية على الدول الافريقية ، والذى جاء تصويره بشكل موضوعى وأمين

فى التقرير الذى اعده مستر بتينوس كراكسى الممثل الشخصى للسكرتير العام للأمم المتحدة لمشكلة الديون العالمية .

إن من المطالب العادلة والملحة التى تتفق الدول المانحة على استراتيجية اكثر شمولا لمعالجة جميع جوانب مشكلة ديون افريقية ، الرسمية منها والتجارية على أساس دائم ودون تفرقة بين مختلف فئات الدول المدينة ، مع اعطاء اهتمام خاص بالدول الاقل نموا . ومن هذا المنطلق ساهمت مصر بفاعلية فى مؤتمر الأمم المتحدة الخاص ببحث مشاكل الدول الاقل نموا الذى عقد فى باريس فى سبتمبر سنة ١٩٩٠ .

السيد الرئيس :

ان المشاكل الاقتصادية الجادة التى يواجهها العالم الثالث فى ظل التغيرات الاقتصادية الدولية المتسارعة تستوجب فى نظرنا تكثيف الحوار والتعاون بين دول الجنوب بعضها وبعض ، من ناحية ، وبينها وبين دول الشمال من ناحية اخرى .

ولقد جاءت المبادرة المشتركة لرؤساء دول وحكومات مصر ويوغوسلافيا وفنزويلا والسنغال والهند ، لاحياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب حول قضايا التنمية ، وهى المبادرة التى حظيت بتأييد مؤتمر القمة التابع لدول حركة عدم الانحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد تزامن هذا الجهد مع مبادرة مجموعة الخمسة عشر من الدول التى انشئت خلال قمة بلجراد لعدم الانحياز لتنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب .

وقد شاركت مصر - إيمانا منها بأهمية تكثيف التعاون فيما بين الجنوب - فى اجتماع الدول النامية الخمسة عشر الذى عقد فى كوالالمبور فى يونيو من هذا العام ، الذى اقر استراتيجية جديدة ستجرى متابعتها فى اجتماع قمة المجموعة نفسها الذى سيعقد فى كراكاس فى يونيو ١٩٩١ .

السيد الرئيس :

ان مصر تتوخى فى كافة توجهاتها السعى الى السلام العادل ، وتهيئة الفرص لاحلاله كلما وجدت الى ذلك سبيلا ، والحق ان السعى الى السلام العادل كان على الدوام سمة بارزة من سمات سياسة مصر على مر العصور ولا تشكل المرحلة الحالية فى تاريخنا اى استثناء من تلك القاعدة ، ذلك ان السلام القائم على العدل يشكل الأساس الوطيد الذى يستطيع أن يحمل فوقه آمال البشرية وطموحاتها الى حيث تتحول الى حقائق . ونحن فى مصر - بقدر ما تخيم على منطقتنا سحابات التوتر والقلق ، والشعور بالظلم وعدم الأمان ، بقدر ما تراودنا تلك الآمال والطموحات فى اصرار وتشبث .

ولعل مما انعش حلم الاقتراب من يوم يعم فيه السلام العالمى كما بشر به الفارابى فى « المدينة الفاضلة » التحولات الجذرية التى حدثت على مدى الأعوام الماضية وما تبعها من زوال الستار الحديدى بين الشرق والغرب .

ولكن مصر مازالت ترقب بعين ملؤها القلق استمرار اتساع الهوة بين الشمال والجنوب ، واستمرار وجود العديد من النزاعات المزمنة فى العالم الثالث ، على نحو يخشى معه من أن يتحول الستار الحديدى الذى كان يفصل بين الشرق والغرب ، الى ستار حديدى يفصل بين الشمال والجنوب ، وهو ما يجب ان تتضافر جهود المجتمع الدولى بأسره من أجل تلافيه .

ان مصر تأمل انه بحلول القرن الواحد والعشرين نكون واقعيين على اعتاب عالم اكثر تناغما مع طموحات الشعوب المقهورة ، وأكثر توفيرا للحقوق المسلوبة ، واقل تفاوتا بين شماله وجنوبه ، فدول الجنوب وان لم تسلك وسائل العلم والتقدم والتكنولوجيا الا ان بحوزتها رصيدا ثريا وعريضا ، من الحكمة ، والحضارة ، والتقاليد ، والقيم ، وهو رصيد لا يمكن لاحد - مهما بلغ من تقدم ورفاهية - ان يغض الطرف عنه .

البيان الختامى للمؤتمر الشعبى الذى عقد بمدينة جدة

(١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٠)

فيما يلى نص البيان :

« أذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير . الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق الا ان يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » . صدق الله العظيم

نحن أبناء الشعب الكويتى وممثليه بكافة قطاعاته وفئاته وهيئاته الرسمية والاهلية ومؤسساته الوطنية المتواجدين خارج دولة الكويت مجتمعين فى المؤتمر الشعبى الكويتى الذى عقد تحت رعاية أمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح تلبية لدعوة سمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بمدينة جدة فى المملكة العربية السعودية فى الفترة ٢٤ - ٢٦ ربيع الاول ١٤١١ هـ الموافق ١٢ - ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ م تحت شعار التحرير .. شعارنا ، سبيلنا ، هدفنا .

مسترجعين كافة الاحداث والتطورات التى وقعت داخل وطننا الحبيب وعلى الساحتين العربية والدولية منذ ان قام نظام الحكم العراقى فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ م بعدوانه الغادر على دولة الكويت واحتل كامل أراضيها ثم أعلن - بغيا وعدوانا - ضمها الى بلده العراق .

وآخذين بالاعتبار كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد فى افتتاح المؤتمر وكلمة سمو ولى العهد رئيس مجلس الوزراء وكلمة المؤتمرين التى القاها السيد عبد العزيز حمد الصقر والتى أقرت جميعها كوثائق رسمية للمؤتمر .. والتى ستكون منهاجا للعمل الكويتى وواضعين نصب أعيننا كافة ماأجريناه من مناقشات ومداولات خلال فترة انعقاد مؤتمرنا هذا ، قد قررنا مايلى :

- نعلن للعالم اجمع رفضنا القاطع لاحتلال نظام الحكم العراقى لوطننا الكويت وادانتنا له باعتباره عدوانا اثما على دولة الكويت المستقلة ذات السيادة والعضو فى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ، وانتهاكا صارخا لكافة المواثيق والقوانين الدولية وبخاصة ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة .

- نعلن للعالم أجمع زيف وبطلان كافة الادعاءات والمزاعم التى ساقها نظام الحكم العراقى تبريرا لجريمة غزوه واحتلاله دولة الكويت المستقلة مؤكدين رفضنا القاطع لهذه الادعاءات والمزاعم التى تخالف الحقيقة والواقع ويكذبها التاريخ .

- نعلن للعالم اجمع مقتنا وادانتنا لكافة اعمال القتل والبطش والتعذيب والارهاب التى مارستها وتمارسها قوات النظام العراقى ضد المدنيين العزل الابرياء من المواطنين الكويتيين ومواطنى الدول الشقيقة والصديقة والتى شملت النساء والاطفال وكذلك ماقامت به قوات الاحتلال العراقى من اعتداءات على بيوت الله واعمال السرقة والسلب والنهب التى امتدت حتى الى المستشفيات والمدارس ، كما ندعو شعوب العالم اجمع الى ادانة وشجب هذه الممارسات غير الانسانية .

- نعلن للعالم اجمع تمسكنا بنظام الحكم الذى اختاره شعبنا منذ نشأته وارتضته اجياله المتعاقبة ونجدد البيعة لاميرنا مؤكدين وقوف الشعب الكويتى كله ، رجالا ونساء ، شيوخا وشبابا وأطفالا - صفا واحدا خلف قيادتنا الشرعية ممثلة فى أميرنا الشيخ جابر الأحمد الصباح وولى عهده الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح حفظهما الله .

- نعاهد الله ونعاهد انفسنا وكافة ابناء شعبنا الصامدين فى كويتنا الحبيبة والمكافحين خارجها على أن يكون التحرير غايتنا والعودة هدفنا والامير قائدنا والجهاد سبيلنا والوحدة الوطنية سلاحنا والموت فى سبيل الله والوطن اسمى امانينا حتى يتحقق لنا النصر بعون الله ونطهر وطننا من رجس الغزاة المعتدين .

- نحيى صمود ابناء شعبنا فى كويتنا الحبيبة وكفاحهم البطولى ضد قوات الاحتلال الاثم ومقاومتهم الباسلة التى نتابعها ويتابعها العالم اجمع بالتقدير والاعزاز ، ونشيد بتضحياتهم التى تنير لنا سبيل التحرير ، ونؤكد لهم انهم ليسوا وحدهم فى مجابهة عدوان الفئة العراقية الباغية وأننا جميعا نقف من ورائهم صفا واحدا وتقف معنا كافة الشعوب المحبة للسلام الرافضة للعدوان تؤيدنا وتساندنا وتحشد قواتها لمؤازرتنا فى كفاحنا من اجل تحرير وطننا ودحر الغزاة وطرد المعتدين « اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

ندعو كافة ابناء الشعب الكويتى المتواجدين خارج وطننا الحبيب الى العمل كل فى مجاله ومن موقعه وبقدر استطاعته من أجل تحرير وطننا وطرد

الغزاة المعتدين من ديارنا .

ـ نعلن للعالم اجمع أن اهل الكويت كانوا منذ نشأتها وسيظلون ابدا بعون الله اسرة واحدة متحابة متعاونة متراحمة متكافلة في السراء والضراء ، وأنهم مهما تباينت اجتهاداتهم وتفاوتت وجهات نظرهم فانهم لن تخرج بهم عن نطاق الاسرة الواحدة ، حب الكويت يؤلف بين قلوبهم والولاء والاخلاص لها يوحد صفهم وكلمتهم .

نعلن للعالم اجمع ان لا مساومة ولا تفاوض على سيادة الكويت واستقلالها وسلامة اراضيها ونؤكد رفضنا القاطع لاى حل لا يحقق التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربية الطارىء المنعقد في القاهرة في ١٠ اغسطس ١٩٩٠ م وقرارات مجلس الامن الدولى التى اعلنت كلها رفضها وادانتها للعدوان العراقى على دولة الكويت المستقلة واصرارها على انسحاب القوات العراقية بغير شروط من جميع الاراضى الكويتية وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية الكويتية .

ـ نناشد الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولجنة الصليب الاحمر الدولية والهلال والصليب الاحمر الوطنية وكافة الهيئات الانسانية العالمية ان تبذل قصارى جهدها للضغط على نظام الحكم العراقى لوقف الويلات والمعاملة اللاانسانية التى يتعرض لها المواطنون الكويتيون والمقيمون في بلدنا من رعايا الدول الاخرى على يد قوات الاحتلال العراقى ، ونرجو هذه الهيئات ان تبذل مافى وسعها لايفاد مندوبين عنها لحماية المواطنين والمقيمين في الكويت من بطش وارهاب وتنكيل قوات الاحتلال العراقى .

ـ نناشد مجلس الامن والمجتمع الدولى التحرك بالسرعة الممكنة من اجل وضع حد للاجراءات العراقية الهادفة الى ازالة الشخصية السياسية لدولة الكويت وطمس معالمها التاريخية وتغيير تركيبتها السكانية بتهجير اهلها بالقوة وجلب مجموعات اجنبية لتحل محلهم وتسكن في بيوتهم وتستوطن ديارهم .

ـ ندعو مجلس الامن الدولى الى اتخاذ قرار يجيز للمجتمع الدولى استعمال القوة لتطبيق قرارات المجلس بما يكفل انسحاب قوات الاحتلال العراقى من دولة الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة اليها ونناشد على وجه الخصوص الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في المجلس بما لها من تراث عريق ومبادىء تاريخية وماتتحمله من مسئولية كبيرة في المجتمع الدولى ان تعمل على تسهيل اتخاذ مثل هذا القرار .

ـ نعرب عن عميق شكرنا لكافة الدول والشعوب الشقيقة والصديقة التى وقفت الى جانب الكويت ضد عدوان النظام العراقى الغادر ومساندتها قولا وعملا مؤكدين ان الشعب الكويتى بأجياله المتعاقبة سيظل يذكر بالتقدير والعرفان هذا الموقف الشجاع العادل .

ـ نعرب عن عميق شكرنا للمجتمع الدولى ممثلا في الامم المتحدة وبخاصة مجلس الامن والدول التى صوتت لصالح مااتخذه من قرارات وتدابير أكدت رفض وادانة العدوان العراقى على دولة الكويت واعلنت وجوب الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية من جميع الاراضى الكويتية وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية لدولة الكويت . كما نشيد بالجهود المخلصة التى بذلها سكرتير عام الامم المتحدة ومندوبو الدول الاعضاء في مجلس الامن من اجل ذلك .

ـ ندعو الدول العربية الشقيقة التى تخلفت لسبب او لاخر عن الوفاء لمبادئها والتزاماتها في رفض العدوان ونصرة الحق والعدل ان تعيد النظر في موقفها على ضوء تعاليم الدين الاسلامى الحنيف والمبادىء القومية والاخلاق العربية والقيم الانسانية وتحكم ضمائرها وتنضم الى الاجماع الدولى الذى يعمل لاحقاق الحق وازهاق الباطل . ولاشك انها في النهاية ستجد أن الموقف المبدئى الشجاع العادل خير وابقى .

ـ نؤكد ان موقف بعض القيادات الفلسطينية لن يؤثر على تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطينى في كفاحه العادل من اجل تحرير وطنه واسترجاع حقوقه المغتصبة لثقتنا بأن الشعب الفلسطينى بكل تضحياته ومثله ومبادئه لايمكن ان يكون راضيا او مقتنعا بموقف هذه القيادات المنطلق من مصالحها الخاصة والذى يسىء في الدرجة الاولى الى القضية الفلسطينية ومصداقية النضال الفلسطينى ومصالح الشعب الفلسطينى نفسه .

ـ نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للدول العربية الشقيقة والصديقة قادة وحكومات وشعوبا ـ التى فتحت قلوبها وبيوتها واراضيها لاستضافة ورعاية المواطنين الكويتيين الذين كانوا متواجدين فيها وقت العدوان العراقى الغاشم او الذين نزحوا اليها في اعقابه . ونحن اذ نحيي هذا الموقف الاخوى الكريم بكل مايجسده من شهامة ومروءة عربية نسأل الله ان يجزيهم عن الكويت واهلها خير الجزاء .

ـ نعرب عن عميق شكرنا وامتناننا للمملكة العربية السعودية الشقيقة وعلى راسها خادم الحرمين الشريفين والحكومة والشعب السعودى لاستضافة مؤتمرنا وتوفيرها الخدمات والتسهيلات اللازمة لانعقاده وأداء اعماله داعين الله ان يكون لقاؤنا على هذه الارض الطاهرة فاتحة خير لانطلاقة مباركة نحو تحرير وطننا واسترجاع ارضنا المغتصبة .

ـ اننا نعلن رغم الامنا وجراحنا وماجره عدوان النظام العراقى الاثم من المصائب والويلات على شعبنا ، فاننا لا نضمر للشعب العراقى شرا ولا نحمل له حقدا لاننا نعلم علم اليقين انه مغلوب على امره ينتظر ساعة الخلاص من طاغية بغداد وزمرته الباغية الذين يسومون الشعب العراقى سوء العذاب والذين زجوا بالشعب العراقى في حرب طاحنة عقيمة مع الشعب الايرانى المسلم وحصدت ارواح الالوف من ابناء الشعب العراقى واستنزفت موارده وثرواته الوطنية ، وهاهم اليوم يزجون بالشعب العراقى المسكين في مجابهة خاسرة ضد العالم كله لا يمكن ان يجنى فيها الشعب العراقى الا الدمار والهلاك وفناء المزيد من ابنائه .

ـ نؤكد اننا بعد ان يتحقق لنا نصر الله على الفئة الباغية ونحرر ارضنا من رجس احتلال النظام العراقى الاثم سنقوم بعون الله وتوفيقه باعادة بناء كويتنا الحبيبة .. كويت المستقبل .. كويت الاسرة الواحدة .. ارض المحبة والوفاق والسلام والامن والامان .. نبنى صرحها على اسس من وحدتنا الوطنية ونظامنا الشرعى الذى اخترناه وارتضيناه لحكمنا معززين الشورى والديمقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستورنا الصادر عام ١٩٦٢ ملتزمين بمبادىء الحق والعدل والحرية والتكافل والتراحم والتعاضد وسائر المبادىء التى نشأ عليها مجتمعنا ، مؤكدين ان للمرأة الكويتية دورا ايجابيا واسهاما فعالا في كويت المستقبل التى سيتعاون جميع الكويتيين ـ رجالا ونساء ـ في بنائها .. اسلامية العقيدة ملزمة بقيم الاسلام ومبادئه واحكامه ، عربية الانتماء بالتاريخ والمشاعر والمصالح العليا ، انسانية النزعة ترفض الظلم وتدينه وتؤيد الحق وتنتصر له .. شجرة طيبة مباركة اصلها ثابت وفرعها في السماء يستفىء بظلها اهلها والوافدين اليها ، منارة فكر وحضارة وعطاء تسهم بخيرها في تقدم ونماء وازدهار الاشقاء والاصدقاء وسائر الشعوب مؤمنة بدورها الانسانى والحضارى وتواصلها الخير مع سائر الامم والشعوب لما فيه خير ورخاء البشرية جمعاء .

والله اكبر والمجد للكويت والله على مانقول شهيد .

كلمة السيد عبدالعزيز الصقر ممثل المؤتمرين

(١٣ ـ ١٥ اكتوبر ١٩٩٠)

حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت حفظه الله ، سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الموقر ،

الاخوة الافاضل ،

في لقاء كهذا ، كويتى الغاية والرعاية والحضور ، ليس من المفيد ان نشرح ابعاد العدوان على عمقها واتساعها ، ولا ان ندحض ادعاءات المعتدى على كذبها وافترائها ، ولا ان نفضح ممارسات الغزاة على غدرها ووحشيتها ، فكل واحد منا هو من ضحايا العدوان والمعتدى في الوطن والولد والأهل ، وفي النفس والرزق والعمل . وكل واحد منا واثق بعدل الله ونصره ، وبان الظالم لن يحصد الا الشوك والهزيمة وسوء المنقلب .

في لقاء كهذا ، مأساوى الظروف مستقبلى التطلع ، ليس من الحكمة ان نقف على الاطلال رغم فداحة الدمار ، ولا ان نذرف الدمع رغم هول المصاب ، ولا ان ننثر الملح على الجرح لنغسل بالالم بعض مرارة الندم . فنحن الجيل الذى بنى الكويت او ابناؤه ، ونحن الذين استطعنا ـ بفضل الله ثم وبسواعدنا ـ ان نجعل من الكويت منارة حضارة ومعجزة عمران ، ونحن قادرون ـ باذن الله وبعزيمتنا ـ أن نعيد للكويت الحرة مجدها وبهاءها .

في لقاء كهذا . رسمي الدعوة شعبي الاستجابة . ليس الهدف ابدا مبايعة آل صباح . ذلك لأن مبايعة الكويتيين لهم لم تكن يوما موضع جدل لتؤكد ، ولا مجال نقض لتجدد ، ولا ارتبطت بموعد لتمدد . بل هي بدأت محبة واتساقا ، واستمرت تعاونا واتفاقا ، ثم تكرست دستورا وميثاقا . ولقد اثبت الشعب الكويتي ، في اصعب الظروف واشدها خطرا ، وفاءه بوعده ، والتزامه بكامل دستوره وعقده ، حين تمسك بشرعيته ووقف وقفة الرجل الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده ، فسجل بذلك رائعة نادرة في التاريخ ، كسب بها احترام العالم ، واجهض من خلالها احلام الغزاة . بل إني لأؤكد ان الأجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عاملا حاسما في تحقيق الأجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت .

حضرة صاحب السمو الأمير ، سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ،
ايها السادة ،

لقاؤنا هذا إذن ، ليس مهرجان شجب وتنديد ، ولاهو مظاهرة دعم وتأييد ، فهذه أمور تجاوزنا فيها القول الى العمل ، وسخرنا فيها لهيب العاطفة لشحذ الفكر والعقل ، وتوافدنا الى جدة لحوار جدي وجديد يضع المنطلقات الرئيسية لبناء كويت الغد المحررة . ومن هذا المفهوم لمبررات هذا اللقاء وهدفه ، اسمحوا لي ان ابين ما اعتقد انه من اهم الثوابت التي ينبغي الألتزام بها في اعادة بناء البيت الكويتي .

اولا : المشاركة الشعبية ، القائمة على حرية الحوار ، واغلبية القرار ، ورقابة التنفيذ . ولا اخالني اليوم بحاجة الى توضيح مبررات هذا المنطلق الاول والاهم ومقتضياته ، وكل مايجري على ساحتنا الوطنية والعربية يقدم البراهين والشواهد ، فاجتياح النظام العراقي للكويت هو ـ في التحليل النهائي ـ احد الافرازات المأساوية للحكم العراقي . المطلق الذي لايقيم للانسان وزنا ولايعرف للحرية قيمة . والفشل العربي في منع العدوان بداية ، وفي ردعه ورده تاليا . وفي الوصول الى مخرج عربي من الأزمة بعد ذلك ، يعزى اولا وقبل كل شيء الى انكار دور الشعوب والتنكر لمصالحها ، وفي الجهة المقابلة ، اثبتت التجربة الكويتية ان اصحاب الرأي الآخر عندما يلتزمون بأصول العمل السياسي ، ويعملون بدافع الخدمة العامة والولاء الكامل للوطن وشرعيته الوطنية ، ومن منطلق القناعة الفكرية المحررة من كل تبعية ، فان هؤلاء لايمكن ان يقفوا الا في صف الوطن ودرعا لشرعيته وحريته .

والمشاركة الشعبية التي ندعو اليها في الكويت لاتحتاج الى تنظير وتأطير ، فهي واضحة المعالم والاسس والمؤسسات في دستور البلاد الذي تفضلتم سموكم بالاشارة اليه ، ويمكن ان تؤدي دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي دون تجاوز ، وترسم حدود كل طرف من أطرافها دون ازدواجية ، بمجرد الألتزام الصادق والتطبيق الواعي لدستور عام ١٩٦٢ بكامل مواده وبنوده . خاصة وان استرشاد هذا الدستور بتجارب الدول الأخرى قد عزز هويته الكويتية الصادقة . فجاء بمثابة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج . تنسجم مع مقاسات المجتمع الكويتي ، وتتلق مع مناخه السياسي والاجتماعي ، وتلبي احتياجات نموه وتطوره .

والوثيقة الدستورية التي اضحت منذ لحظة تصديقها واصدارها بمثابة عهد وميثاق بين الشعب وقيادته السياسية ، قد اكتسبت بالتأكيد تكريسا تاريخيا جديدا بعد ان مهرها شهداء الكويت بدم التضحية والفداء ، حين تمسك الشعب بالشرعية معربا عن وفائه النبيل بعهده ، واحترامه الأصيل لميثاقه ...

واذا كان الدستور الكويتي قد ضمن الحريات السياسية الكاملة للمواطن ، فاني اجد من الواجب والمفيد في هذا السياق أن أركز على أن من شأن الصحافة الكويتية الحرة أن تلعب دورا مهما باعتبارها أداة التواصل الصادق بين الشعب والحكم ، واحدى مقتضيات حرية الحوار ورقابة تنفيذ القرار ، وباعتبارها كلمة الكويت المحررة ورسالتها الى أحرار العالم .

ثانيا : وثاني الثوابت التي اود التركيز عليها هو « اسلامية العقيدة » . فالبيت الكويتي الجديد يجب ان يركز على اسلامية التربية والخلق والممارسة . لتنشئة جيل مؤمن بربه ، مدرك لعظمة الاسلام وصلابته في الحق ، وسماحة الاسلام في التعامل بين الخلق ، متفهم لمعانيه ومواقفه في هذا وذاك ، منفتح على العالم مقبل على مبتكراته ، يدعو الى الله والخير بالمنطق والموعظة الحسنة ، ويحسن التعايش مع الآخرين وأفكارهم ، بعيدا عن التعصب .

ثالثا : وهنا اجد من الضرورة ان اقدم لهذا الموضوع بالقول أن المحنة التي يعيشها المواطن الكويتي اليوم تضعه تحت ضغوط هائلة من الألم والخيبة والمرارة تجعل مطالبته بوضح الرؤية وموضوعية التفكير في هذا الصدد مهمة صعبة . وليس على المواطن الكويتي في هذا عتب ولا ملامة ، فالأزمة من الهول والمفاجأة بحيث يحتار فيها الحليم والحكيم . ولكني على ثقة تامة بأنه عندما تعود الى الكويت حريتها وشرعيتها ، ويرتد عنها الغزاة خاسرين ، وتنحسر عن الشعب الكويتي فورة الغضب وشدة الألم ، سنعرف جميعا باحساسنا القومي الصادق ، وشعورنا العربي الأصيل أن من اهم أهداف النظام العراقي من غزو الكويت دق اسفين الفتنة بين شعوب الأمة العربية ، وزرع الحقد والضغينة في نفوسها ، كي تبقى مجزأة تلعب الأنظمة المتآمرة بعواطفها وضد مصالحها . فلنقاوم جميعا محاولات زج الشعوب في اتون نار الحقد بسبب مااتخذته انظمة بعض هذه الشعوب من مواقف مخزية في مواجهة الخطيئة القومية التي ارتكبها النظام العراقي .

إن العروبة اصلنا ، وهي قدرنا الذي لانريد ولانستطيع منه فكاكا ، والذين يأخذون بعض الشعوب العربية بجريرة المسئولين على السلطة فيها ، يتناسون ان بين هذه الشعوب وزعاماتها هوة ساحقة وشرخا وسيعا . واذا كان من إجتاح الكويت عربيا ، واذا كانت القلة التي غرر بها عربية ، فيجب ان نذكر ونفخر انهم عرب ايضا ولهم الاغلبية الساحقة ، اولئك الذين وقفوا معنا ، وفتحوا قلوبهم وبيوتهم وبلادهم لنا ، وارسلوا ابناءهم جنودا للدفاع عن حقنا والنضال في صفنا . ويجب الا ننسى اننا نحن ايضا كنا ممن غرر بهم النظام العراقي بشعاراته البراقة واضلهم بلافتاته الكاذبة ، فناصرناه دون تحفظ ، وساعدناه دون حدود ، ليغزو بعد ذلك بلادنا بسلاح اشتراه بمالنا بدعوى الدفاع عن الأمة والوطن .

صاحب السمو الأمير ، سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ،
ايها السادة ،

إذا كانت هذه ـ في إعتقادنا ـ الثوابت الرئيسية التي يجب ان نستند اليها في التخطيط لاعادة بناء الكويت المحررة بإذن الله ، فإن اهتمامنا بهذا الواجب المستقبلي المفعم بالأمل والتحديات ، يجب الا يؤثر إطلاقا في توجيه جهدنا ومالنا لدعم أهلنا واخواننا وابنائنا داخل الوطن ، والتخفيف من آلام ومصائب اهلنا واخواننا وابنائنا المتواجدين خارج الكويت . ويجب ان يتم هذا في اطار خطة شاملة يشرف على تنفيذها فريق عمل رسمي وشعبي ، واضح المسئولية ، واسع الصلاحية ، محكم الرقابة ، مع ضرورة أعطاء الاولوية المطلقة للصامدين فوق تراب الوطن ، وتوفير المساعدة لمن يحتاجها في الخارج دون اي مجاملة او تمييز او محاباة الا من منطلق الحاجة والضرورة ومصلحة البلاد .

واخيرا ، ياصاحب السمو ، لايساورني ادنى شك في أني اترجم مشاعر وعواطف كل من هذه القاعة عندما ارفع صادق الشكر والتقدير والعرفان الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وسمو ولي عهده وحكومته الرشيدة وشعبه الشقيق على موقفهم العربي الاسلامي النبيل الى جانب الكويت اميرا وحكومة وشعبا على استضافتهم الكريمة لهذا المؤتمر . والشكر والتقدير والعرفان ايضا الى اصحاب الجلالة والسمو والسيادة قادة الدول العربية الشقيقة ولشعوبهم الابية التي عكست عمق الأخوة العربية واصالتها وحقيقة التراحم الاسلامي وروعته في استضافة المواطنين الكويتيين ورعايتهم وفي تأييد الحق الكويتي ودعمه بكل طاقاتها وبارسال ابنائها وقواتها تصديا للغزو والعدوان .

رحم الله شهداء الكويت ونصر شعبها وايد اميرها وولي عهدها وألهمنا جميعا الرشاد والسداد في خدمتها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .»

المؤتمر العمالي الدولي
للتضامن مع شعب وعمال دولة الكويت
(١٧ - ١٨ اكتوبر ١٩٩٠)
البيان الختامي والقرارات والتوصيات

إن المؤتمر العمالي الدولي للتضامن مع شعب وعمال الكويت المنعقد في القاهرة يومي ١٧ و١٨ من اكتوبر ، تشرين أول ١٩٩٠ وبرئاسة السيد / احمد احمد العماوي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبمشاركة ممثلين عن عدد (٥٨) منظمة عمالية دولية واقليمية ووطنية .

وقد تدارس باهتمام التقريرين المعروضين عليه وهما :

- الغزو العراقي للكويت والآثار السلبية الناجمة عنه وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والانسانية بما في ذلك مشكلة الرهائن الأجانب .
- الغزو العراقي للكويت والخسائر والاضرار بالنسبة للعمالة العربية والاجنبية .

وبعد أن إستمع المؤتمر باهتمام كبير إلى بيان السيد رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت حول الغزو العراقي وما أعقبه من تصعيد عدواني وما نتج عنه من آثار سلبية خطيرة ، وكذلك البيانات والمداخلات التي عبر فيها المشاركون في المؤتمر عن آراء منظماتهم ومواقفها تجاه الغزو وإنعكاساته السلبية من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لشعب وعمال دولة الكويت خاصة عمال وشعب منطقة النزاع والعالم على وجه العموم .

وإذ يعتبر المؤتمر ان الغزو العراقي لدولة الكويت وإحتلالها وضمها وما تلاه من إجراءات لطمس هويتها وتحويل شعبها إلى لاجئين ، ومن إعتداءاته على النفس والمال والممتلكات وإحتجاز للرعايا الأجانب وتشريد للعمال .. كل ذلك يمثل خرقا سافرا للمواثيق والاتفاقيات الدولية وإهدارا لقواعد القانون الدولي التي إرتضاها العالم دستورا للعلاقات بين الدول وشريعة للتعامل بينها .. وإنتهاكا لمبادىء حقوق الانسان .. وتهديدا لأمن المنطقة والسلام في العالم .. وخروجا على الاتجاهات الدولية الجديدة التي يحل فيها التعاون والوفاق الدولي محل التنافس والصراع والذي يؤكد على عدم اللجوء إلى القوة لحل المنازعات وإعتماد الحوار والتفاوض منهجا لتسوية المنازعات سلميا ..

وإذ يرى المؤتمر أن الموقف الرافض والمتعنت للنظام العراقي في مواجهة إرادة المجتمع الدولي التي تمثلت في قرارات مجلس الامن ، وكذلك القرارات والبيانات الصادرة من الهيئات والتنظيمات الرسمية والشعبية الاقليمية والوطنية ، وبالأخص قرارات مؤتمر القمة العربي ومؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية إنما يشكل تحديا متعمدا للشرعية الدولية وإستهتارا بالرأي العالمي كما ينذر بخطر داهم من شأنه زعزعة أسس الاستقرار والسلام في العالم ، وكارثة ستجلب الدمار والخراب لشعوب المنطقة وباقي شعوب العالم .

وإذ يعبر المؤتمر عن إدانته وإستيائه لاستبداد النظام العراقي وتسلطه على الشعوب وسحقه لارادتها وإهداره كرامتها وهو ما فعله بشعب العراق أولا ويفعله الآن بشعب الكويت .

وإذ يعتبر المؤتمر أن الغزو العراقي للكويت وتهديد باقي دول الخليج هو السبب في تواجد القوات الأجنبية في المنطقة وان إستمرار العراق لاحتلال الكويت وإصراره على عدم الانسحاب الفوري وغير المشروط يعتبر بمثابة موافقة وتشجيع على بقاء القوات الأجنبية في المنطقة .

وإذ يقدر المؤتمر ما أصاب العمالة العربية والأجنبية من اضرار جسيمة وخسائر فادحة تمثلت في فقدها مصدر رزقها وضياع حقوقها ومستحقاتها وسلب مدخراتها وممتلكاتها .. خاصة وان العمال هم الفئة التي يعتبر الأجر الذي يحصلون عليه من عملهم هو مصدر رزقهم الذي يعولون عليه في حياتهم ومعيشتهم ..

وعلى ذلك فإن المؤتمر النقابي العمالي الدولي وعلى ضوء كل ما تقدم يقرر ما يلي :

أولا : يدين المؤتمر بكل شدة العدوان العراقي المسلح على دولة الكويت وإحتلالها وضمها .

ثانيا : يدين المؤتمر الاعمال العدوانية والممارسات غير المشروعة واللاإنسانية التي إرتكبها النظام العراقي وقواته العسكرية ضد الشعب الكويتي والرعايا الاجانب وأعضاء البعثات الدبلوماسية والعمالة العربية والأجنبية .

ثالثا : يؤيد المؤتمر قرارات مجلس الأمن الصادرة في مواجهة الغزو العراقي لدولة الكويت كما يناشد المؤتمر مجلس الامن بمتابعة تنفيذ قراراته وإتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل ذلك .

رابعا : يطالب المؤتمر النظام العراقي بسحب قواته من دولة الكويت فورا وبدون قيد أو شرط ، وعودة الشرعية وإحترام إستقلال وسيادة دولة الكويت وحرية وكرامة شعبها ، وتعويضها عن كافة الاضرار والخسائر التي سببها الغزو .

خامسا : يدعو المؤتمر جميع المنظمات العمالية الدولية والاقليمية والوطنية في العالم إلى تكثيف الجهود داخل بلادها وفي إتصالاتها مع كل القوى المؤيدة للحق والعدل والسلام من أجل عمل إعلامي فعال لشعوب العالم لفضح الغزو العراقي لدولة الكويت وآثاره السلبية بهدف ممارسة ضغط عمالي وشعبي دولي لدفع النظام العراقي إلى تنفيذ قرارات مجلس الامن تغليبا للحل السلمي على الخيار العسكري .

سادسا : يناشد المؤتمر منظمة العمل الدولية ولجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية التدخل لوضع حد لانتهاكات وممارسات النظام العراقي القمعية وغير المشروعة ضد الشعب الكويتي والمقيمين الآخرين بدولة الكويت والعراق من مختلف الجنسيات حماية للحقوق والحريات النقابية وحقوق الانسان .

سابعا : يطالب المؤتمر النظام العراقي بإطلاق سراح الرعايا الاجانب المحتجزين فورا وكذلك تسهيل عودتهم وعودة العمالة العربية والاجنبية إلى دولهم .

ثامنا : يطالب المؤتمر بأن يتم تعويض العمالة العربية والأجنبية عن كامل حقوقها ومستحقاتها ومدخراتها وممتلكاتها .

تاسعا : يؤكد المؤتمر على ضرورة إنسحاب القوات الأجنبية من المنطقة العربية بمجرد إنسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية .

عاشرا : مخاطبة السيد الامين العام للأمم المتحدة والسيد مدير عام مكتب العمل الدولي من أجل العمل على إيجاد آلية دولية في إطار نظام الامم المتحدة ، كي تتدخل بشكل فوري وحاسم في كل الاحوال التي تكون فيها الخسائر والأضرار بالنسبة للعمالة المهاجرة ، ذات طابع جماعي وطارىء أو تمثل كارثة إنسانية على نحو يحقق ضمان إستيفاء هذه العمالة لحقوقها وحصولها على التعويضات المناسبة والعاجلة .

حادي عشر : تشكيل لجنة دولية للتضامن مع شعب وعمال الكويت تجتمع بشكل دوري لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر ووضع خطط العمل المناسبة في هذا الشأن في ضوء ما يستجد من احداث وتطورات الغزو العراقي لدولة الكويت .

وتضم اللجنة كل من :

١ - الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .
٢ - الاتحاد العام لنقابات عمال سوريا .
٣ - الاتحاد العام لعمال الكويت .
٤ - منظمة الوحدة النقابية الافريقية .
٥ - ممثل عن الاتحادات العمالية الايطالية الثلاث .
٦ - الاتحاد الوطني لعمال السنغال .
٧ - الاتحاد العام لعمال فرنسا .
(لحين ورود التأكيد بالموافقة على الانضمام)
٨ - الاتحاد العام لعمال باكستان .
٩ - ثلاث منظمات أخرى تفوض اللجنة في قبولها فيما بعد .

وتتخذ اللجنة الدولية أمانة لها ومقرا بمدينة القاهرة . كما يدعو المؤتمر المنظمات العمالية بتشكيل لجان ا
إقليمية ووطنية لنفس الغرض على أن يتم التنسيق فيما بينها وبين اللجنة الدولية .

ثاني عشر : يؤكد المؤتمر على أن الحل السلمي لأزمة الخليج إنما يتم

بالانسحاب الكامل للقوات العراقية الغازية من كامل التراب الكويتي ، والذى سيكون بمثابة سابقة للمواقف المشابهة فى المنازعات الاخرى .

وفى ختام أعمال المؤتمر تمت الموافقة بالاجماع على ما يلي :-

اولا : توجيه رسالة شكر باسم المؤتمر الى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر على دعوته لعقد المؤتمر وعلى إستضافة عمال وشعب مصر للمؤتمر وعلى كافة الجهود التى بذلت من أجل إنجاح أعمال المؤتمر .

ثانيا : إرسال برقية تحية باسم المؤتمر إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية كما يعبر فيها المؤتمر عن تقديره لجهود سيادته من أجل إيجاد تسوية سلمية لأزمة الخليج تقوم على اساس إنسحاب القوات الغازية العراقية عن كامل الأرض الكويتية وعودة الشرعية .

ثالثا : إرسال برقية تأييد إلى حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت يعبر فيها المؤتمر عن تضامنه مع شعب وعمال دو لة الكويت حتى يتحقق التحرير وتعود الشرعية .

قرار الاتحاد البرلمانى الدولى بشأن الغزو العراقي للكويت (٢٠ / ١٠ / ١٩٩٠)

اصدر البرلمان الدولى - فى ختام مؤتمره الذى عقد فى بونتاديل ايستي ، باور فى ٢٠ اكتوبر ١٩٩٠ - قرارا ادان فيه غزو العراق الكويت وقد صدر هذا القرار عن ٤٥٠ مندوبا يمثلون ٨٨ دولة وفيما يلي نص القرار :

ان المؤتمر الرابع والثمانين للاتحاد البرلماني الدولى ،

١ - اذ يقلقه قلقا شديدا غزو العراق الكويت وضمها اليه لاحقا .

٢ - ويلاحظ ان هذا العمل العدوانى ، الذى يتحدى وجود دولة مستقلة ، يشكل انتهاكا للسلام والامن الدوليين ويهدد سلامة كل دولة من دول المجتمع الدولى .

٣ - ويؤكد ضرورة وضع حد لهذا الاحتلال واعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامة اراضيها .

٤ - ويعلن تمسكه بالمبادىء الاساسية للاتحاد ، وهى تسوية النزاعات الدولية سلميا ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة الاخرى واحترام سلامة اراضى الدول .

٥ - ويدين استغلال العراق للمواطنين الاجانب الذين اخذوا رهائن فى العراق او الكويت ، ويذكر بأن المبادىء القانونية العالمية والاساسية الرئيسية المثبتة فى اتفاقات دولية كثيرة - وبصورة خاصة ميثاق جنيف الرابع (١٩٤٩) ، والميثاق الدولى الذى يحظر أخذ الرهائن (١٩٧٩) والميثاق الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) سارية المفعول فى كل مكان وفى ظل جميع الظروف .

٦ - ويلاحظ ويدين اضطهاد وتعذيب وقتل افراد شعب الكويت على ايدى الجنود العراقيين فى جهد يرمى الى ترهيب وازالة السكان الشرعيين وتغيير الصفة الديمغرافية لذلك البلد ، وتهديد الحدود الحالية للدول وكذلك الميزان الاقتصادى والبشرى فى المنطقة .

٧ - ويحتج على المعاملة غير الانسانية التى لقيها العمال الاجانب وعائلاتهم على يد الحكومة العراقية وخاصة الثلاثمائة الف عامل من الاسيويين والافريقيين ورعايا امريكا اللاتينية .

٨ - ويرحب بالدور الهام الذى يلعبه الاردن وايران وتركيا فى استقبال هؤلاء العمال ، مما يدعو الى تقديم مساعدة مالية لتلك البلدان من قبل الاسرة الدولية .

٩ - ويدين اعمال العراق العدوانية ضد مقار البعثات الدبلوماسية وموظفيها فى الكويت ، بما فى ذلك خطف المواطنين الاجانب وعائلاتهم من هذه المقار بنصوص اتفاق فيينا المعقود فى ١٨ نسيان ١٩٥١ الخاص بالعلاقات الدبلوماسية وميثاق المعقود فى ٢٤ نسيان/ ابريل ١٩٦٣ الخاص بالقنصلية .

١٠ - ويؤكد للامم المتحدة تأييده التام الرامية الى ضمان احترام القانون الدولى وسعيها لحل هذا النزاع .

اولا - يدين غزو العراق الكويت وضمها ، ويدعو الى الانسحاب الفورى للقوات العراقية والكويت .

ثانيا - يؤكد تفضيله لحل سلمى تضع اسسه العربية ودول المنطقة ويكفل انسحاب القوات العراقية والكويت واعادة ترشيح سيادة واستقلال ووحدة اراضى الدول .

ثالثا - يدعو جميع البرلمانات والحكومات الى الوقوف بما يحول دون تدهور الوضع وتشجيع الحوار بين الاجهزة المعنية وتأييد القرارات التسعة التى اصدرها مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، وهى القرارات التى .

- تدين غزو الكويت وتطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية (٦٦٠)
- تعلن حظرا (تجاريا) على العراق (٦٦١) .
- تعلن ان ضم العراق للكويت لاغ وباطل (٦٦٢)
- تطالب بالمغادرة العاجلة للرعايا الاجانب المحتجزين ضد ارادتهم (٦٦٤) .
- تعزيز اجراءات المراقبة البحرية للحظر وتقرير استخدام وسائل اخرى لتنفيذ قرارات مجلس الامن للامم المتحدة (٦٦٥) .
- تنظيم اى تقديم للمعونة الغذائية الطارئة (٦٦٦)
- تدين الاعمال العدوانية التى يرتكبها العراق على مقار بعثات دبلوماسية وموظفيها فى الكويت وتطالب باخلاء سبيل الرعايا الاجانب وتدعو العراق الى احترام التزماته الدولية (٦٦٧)
- تدعو اللجنة المكلفة بتنفيذ الحظر الى بحث طلبات مساعدة وفقا للمادة ٥٠ من ميثاق الامم المتحدة تقدمها الدول التى تتضرر اقتصاداتها من جراء تطبيق العقوبات (٦٦٩) .
- توسيع مجال الحظر ليشمل المجال الجوى (٦٧٠) .

رابعا - يدعو بصفة خاصة جميع الهيئات البرلمانية بالتعاون مع حكومتها الى ان تطبق بدقة جميع النصوص المتصلة بالحظر الواردة فى هذه القرارات ، وخاصة الحلول دون اى انتهاك ممكن للحظر .

خامسا - يعلق اهمية خاصة على الفقرة الرابعة من قرار مجلس الامن رقم ٦٦٦ ، التى تنص على ضرورة ايلاء اهتمام خاص لفئات من الاشخاص قد تكون تعانى أكثر من غيرها ، مثل الاطفال دون الخامسة عشرة والنساء الحوامل والامهات والاطفال بعد الولادة والمرضى والمسنين ، ويؤيد ضمن هذه الروح قرار البرلمان الاوروبى الصادر فى ايلول/ سبتمبر عام ١٩٩٠ الذى يطلب ان تستثنى من الحظر المواد الغذائية والسلع الطبية اللازمة لابقاء اود المدنيين ، وهى المواد والسلع التى ينبغى ان تشرف على توفيرها هيئات خيرية دولية .

سادسا - يطلب ان تعمل القوات الاجنبية المنتشرة فى منطقة الخليج بطلب من دول تتعرض سلامة اراضيها لتهديد ، كى تحتوى العدوان ، وفقا لارشادات مجلس الامن وان تنسحب طالما يتم تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

سابعا - يعرب عن قناعته القوية بأنه ، ما ان يتم تطبيق احكام قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة تطبيقا كاملا ، ينبغى عقد مؤتمر دولى باشراف الامم المتحدة واشراك جميع الاطراف المعنية ، ويكون مما يمهد السبيل امام حل نهائى وشامل لجميع مشاكل المنطقة ، بما فى ذلك المشكلة اللبنانية والنزاع العربى - الاسرائيلي وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير مقترنا بحق دولة اسرائيل فى التمتع بحدود مضمونة وآمنة ، ويسهم فى نظام جديد وسلمى لجميع دول وشعوب المنطقة .

ثامنا - يعرب عن امله فى أنه ما أن تسوى هذه النزاعات سيكون هناك خفض اسلحة على اساس اتفاق مشترك فى الشرق الادنى والاوسط لكفالة الاستقرار واتاحة تنمية المنطقة برمتها .

تاسعا - يطلب من البرلمانيين العراقيين المشتركين فى المؤتمر الرابع والثمانين ان يبلغوا هذا القرار الى سلطات بلادهم .

وثيقة قمة السوق الاوروبية المشتركة بشأن الرعايا الاجانب فى العراق (٢٨ / ١٠ / ١٩٩٠)

ان المجلس يدين العراق لاحتجازه الاجانب كرهائن ووضع بعضهم فى المرافق الاستراتيجية العراقية .

ويذكر المجلس العراق بالالتزامات الدولية ويعتبر الحكومة العراقية

مسؤولية مسؤولية كاملة عن سلامة الرهائن .

وتؤكد دول المجموعة مجددا التضامن الكامل فيما ما بينها للسماح باطلاق جميع الاجانب المحتجزين فى العراق والكويت ، وتدين استخدامهم لغرض وحيد غير مجد يهدف منع العراق الى تفريق المجموعة الاوروبية .

وتدين دول المجموعة من دون تحفظ هذه المناورة التى تنتهك ابسط المبادىء الانسانية ، والتى ليس من شانها سوى تعقيد احتمالات حل الازمة .

وتؤكد المجموعة عزمها على عدم ارسال ممثلين حكوميين على اى مستوى لاجراء محادثات مع العراق لاطلاق الرهائن .

وتشدد على امتناع الاخرين عن القيام بذلك . وتطالب دول المجموعة مجلس الامن مواصلة جهوده لاطلاق جميع الرهائن فورا وتدعم الامين العام للامم المتحدة فى ارسال ممثل خاص لتحقيق ذلك .

قرار مجلس الأمم رقم ٦٧٤
(٢٩ / ١٠ / ١٩٩٠)

تبنى مجلس الامن امس قرارا يدين التجاوزات العراقية فى الكويت ويقر مبدأ التعويضات المالية ويكلف الامين العام للامم المتحدة خافيير بيريز دى كويار بمهمة مساع حميدة لحل ازمة الخليج . وفى مايأتى النص الحرفى لقرار مجلس الامن :

ان مجلس الامن اذ يزيد الحاجة الماسة الى الانسحاب الفورى وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية وسلطة حكومتها الشرعية .

اذ يدين الاعمال التى تقوم بها السلطات العراقية وقوات الاحتلال من اخذ رعايا الدول الاخرى رهائن واساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم والاعمال الاخرى التى قدمت عنها تقارير الى المجلس مثل اعدام السجلات السكانية الكويتية وارغام الكويتيين على الرحيل ونقل السكان الى الكويت والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة فى الكويت والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات انتهاكا لقرارات هذا المجلس وميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

ازاء يعرب عن بالغ قلقه حول مسألة رعايا الدول الاخرى فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتلك الدول .

واذ يؤكد من جديد ان اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الكويت وان العراق بوصفه طرفا متعاقدا اساسيا فى تلك الاتفاقية ملزم بالامتثال التام لجميع احكامها شانه فى ذلك شان الافراد الذين يرتكبون اعمال الخرق الخطير او يأمرون بارتكابها .

واذ يشير الى الجهود التى يبذلها الامين العام فى ما يتعلق بسلامة ورفاء رعايا الدول الاخرى فى العراق والكويت .

واذ يساوره بالغ القلق ازاء التكاليف الاقتصادية وازاء الخسائر والمعاناة التى يتعرض لها الافراد فى الكويت والعراق نتيجة لغزوه واحتلال العراق للكويت .

واذ يؤكد من جديد هدف المجتمع الدولى المتمثل فى صون السلم والامن الدوليين بالسعى الى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية .

واذ يشير ايضا الى اهمية الدور الذى تضطلع به الامم المتحدة وامينها العام فى حل المنازعات والصراعات الدولية بالوسائل السلمية وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

واذ تثير جزعة اخطار الازمة الراهنة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت مما يهدد مباشرة السلم والامن الدوليين وسعيا منه الى تفادى اى ترد اخر فى الحالة .

واذ يطلب الى العراق الامتثال لقرارات مجلس الان ذات الصلة وخاصة القرارات ٦٦٠/ ١٩٩٠ و ٦٦٢/ ١٩٩٠ و ٦٦٤/ ١٩٩٠ .

واذ يؤكد من جديد تصميه على ضمان امتثال العراق لقرارات مجلس الامن باستخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية الى اقصى حد .

١ ـ يطالب السلطات وقوات الاحتلال العراقية بأن تقف وتمنع فورا عن اخذ رعايا الدول الاخرى رهائن وعن اساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الاخرى واضطهادهم وعن اى اعمال اخرى كالاعمال التى قدمت تقارير عنها الى المجلس والوارد وصفها اعلاه مما يشكل انتهاكا لقرارات هذا المجلس وميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والقانون الدولى .

٢ ـ يدعو الدول الى ان تجمع ماتكون فى حوزتها او يقدم اليها من معلومات مدعمة بالادلة بشأن حالات الخرق الخطيرة من جانب العراق على النحو المبين فى الفقرة اعلاه وان تجعل تلك المعلومات متاحة للمجلس .

٣ ـ يؤكد من جديد مطالبته بان يقوم العراق فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الاخرى بالكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية بموجب الميثاق واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمبادىء العامة للقانون الدولى وقرارات المجلس ذات الصلة .

٤ ـ يؤكد من جديد كذلك مطالبته العراق بان يسمح بمغادرة الكويت والعراق فورا لمن يرغب فى ذلك من رعايا الدول الاخرى بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون وان يسهل هذه المغادرة .

٥ ـ يطالب العراق بان يكفل فورا توافر الاغذية والمياه والخدمات الاساسية اللازمة لحماية ورفا الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الاخرى فى الكويت والعراق بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت .

٦ ـ يؤكد من جديد مطالبته العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورفا موظفى البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها فى الكويت والعراق وعدم اتخاذ اى اجراء من شانه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن اداء مهامها بما فى ذلك امكانية الاتصال بمواطنيها وحماية اشخاصهم ومصالحهم والغاء اوامره باغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت وسحب الحصانة من موظفيها .

٧ ـ يطلب الى الامين العام فى سياق مواصلة ممارسة مساعيه الحميدة فى مايتعلق بسلامة ورفاه رعايا الدول الاخرى فى العراق والكويت ان يسعى الى تحقيق اهداف الفقرات ٤ و ٥ و ٦ وبخاصة توفير الاغذية والمياه والخدمات الاساسية للرعايا الكويتيين وللبعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الكويت واجلاء رعايا الدول الاخرى .

٨ ـ يذكر العراق بمسؤوليته بموجب القانون الدولى عن اى خسائر او اضرار او اصابات تنشا فى مايتعلق بالكويت والدول الاخرى ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع للكويت .

٩ ـ يدعو الدول الى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالبتها ومطالبات رعاياها وشركاتها للعراق بجبر الضرر او التعويض المالى بغية وضع ماقد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولى .

١٠ ـ يطلب الى العراق الامتثال لاحكام هذا القرار وقراراته السابقة . وفى حال عدم الامتثال سيتعين على المجلس اتخاذ تدابير اخرى بموجب الميثاق .

١١ ـ يقرر مواصلة النظر فى المسألة بشكل نشط ودائم الى ان تستعيد الكويت استقلالها ويستعاد السلم وفقا لقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

١٢ ـ يضع ثقته فى الامين العام لاقامة مساعيه الحميدة اذا رأى من المناسب بمواصلتها ولبذل الجهود الدبلوماسية من اجل التوصل الى حل سلمى للازمة الناجمة عن الغزو والاحتلال العراقيين للكويت وذلك على اساس قرارات مجلس الامن . ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) ويدعو جميع الدول سواء الموجودة فى المنطقة او غيرها الى ان تواصل على هذا الاساس جهودها لتحقيق هذه الغاية بما يتفق والميثاق من اجل تحسين الحالة واستعادة السلم والامن والاستقرار .

١٣ ـ يطلب الى الامين العام ان يقدم تقريرا الى مجلس الامن عن نتائج مساعيه الحميدة وجهوده الدبلوماسية .

تصريحات الرئيسين مبارك وميتران للصحفيين

(٤ / ١١ / ١٩٩٠)

اكد الرئيس حسنى مبارك والرئيس فرانسوا ميتران ان تنفيذ الحصار الاقتصادى بصرامة على العراق من جانب جميع الدول يمكن ان يجنب

العالم اراقة الدماء وتفادى العمل العسكرى . وقال الرئيس ميتران إن صدام حسين أهدر الكثير من الوقت وكان يمكنه ان يجنب العالم صداما مدمرا سيكون اكثر تدميرا له . وقال . ان مشاعر الحرب لاتسيطر علينا ولكن ذلك يجب الا يكون على حساب الحقوق الدولية .

وأكد الرئيس مبارك فى تصريحات الرئيسين للصحفيين قبيل مغادرة الرئيس الفرنسى ميتران الاسكندرية عائدا الى باريس ان الحزم فى تنفيذ الحصار الاقتصادى ، هو افضل وسيلة لتجنب العمل العسكرى وان الحصار يستلزم وقتا اذا تم تنفيذه كاملا والتزمت به جميع الدول فسنتفادى اراقة الدماء ، ونحن نتمنى ذلك .

وعلق على ذلك الرئيس ميتران بقوله : إننا نعمل من اجل السلام ولكن بروح الدفاع عن الحقوق الدولية التى اكدت عليها الامم المتحدة واول واجباتنا هو أن نكون خداما للسلام . وان نتاكد من تنفيذ هذه القرارات باخلاص .. ان مشاعر الحرب لاتسيطر علينا ولكن ذلك يجب الا يكون على حساب الحقوق الدولية .

وحول ما اذا كان قد ناقش مع الرئيس مبارك افكارا جديدة من اجل التوصل الى حل سلمى للازمة اجاب ميتران قائلا : انه إذا كان لدينا أفكار جديدة فليس هذا المكان المناسب للاعلان عنها وقال ان فرنسا حددت موقفها وهو معروف واكرره دائما كما يكرره وزير الخارجية رولان دوما وهو موقف واضح ، وان مصر تتبنى مواقف مشابهة الى حد كبير فقد ارسلت قوات الى المملكة العربية السعودية ونحن ايضا نشارك فى الحصار الاقتصادى ونحن نعتبر فرنسا منفذة لقرارات مجلس الامن .

وحول نتيجة الحصار بعد ثلاثة اشهر من الازمة اجاب ميتران ان الحصار يعطينا نتائج واقعية ولكنه يحتاج الى كثير من الصبر وان كل اسبوع يعطينا نتائج والحصار لابد من ان يطبق بصرامة اذا اردنا ان ينجح وقد يجنب العالم الحرب ، وسوف تنتقلون الى السؤال التالى الم ينجح الحصار واجيب بأن الرئيس العراقى صدام حسين أهدر الكثير من الوقت لكى يجنب العالم نزاعا مدمرا ويكون اكثر تدميرا له .

وحول ما اذا كان قد ناقش مع الرئيس قضية الديون المصرية لفرنسا اجاب الرئيس ميتران لقد بحثنا هذه القضية بالطبع واعطيت ردا وكان ردى ايجابيا .

وحول ما اذا كان هناك حد زمنى معين للحصار الاقتصادى اجاب الرئيس ميتران اننا مازلنا فى أول نوفمبر وان تقديرات الخبراء هو ان ذلك لايمكن ان يؤدى الى نتيجة فى ظرف ثلاثة شهور ونحن فى نهاية الشهور الثلاثة الأولى .

وحول ما قيل عن انه هو شخصيا ـ الرئيس ميتران ـ يتوقع الحرب وما تردد من شائعات بهذا الشأن اجاب الرئيس الفرنسى لقد توجهت بنفسى الى الصحافة عدة مرات وتحدثت امام المجتمع الدولى ولم إدع فرصة للشائعات بل قلت ما افكر فيه .

وعن التصعيد الكلامى فى الايام الاخيرة بين الولايات المتحدة والعراقيين اجاب الرئيس ميتران اننا للأسف ما زلنا فى موقف تحكمه العواطف والتصورات . ونحن الفرنسيين ـ لسنا وحدنا نحاول الخروج من هذا الموقف .

وحول تعليق الرئيس ميتران حول عبور ٢ عسكريين فرنسيين بالخطأ الحدود العراقية من جانب الحدود السعودية حيث احتجزتهم السلطات العراقية اجاب الرئيس ميتران : لقد علمت بالحادث وطلبت التحقيق فيه وحول مايتردد عن عمل فرنسى سوفيتى من اجل اعطاء دفعة ديناميكية للسلام اجاب الرئيس الفرنسى : سوف نرى . وقال الرئيس ميتران تعليقا على افتتاح جامعة سنجور الناطقة بالفرنسية فى الاسكندرية ، ان الاسكندرية ومصر نقطة انطلاق مصيرية وانه بالنسبة لنا فان معرفة الشباب باللغة الفرنسية على مستوى عال أمر هام ، وقال ان هذه الجامعة سوف تتيح للافارقة التعرف على فرنسا وبالمثل فانها ستتيح للعرب التعرف على فرنسا وهذا امر هام ولا انفى ان الظروف الراهنة كانت مطروحة هنا فى الاسكندرية وبالتحديد مشكلة الخليج واننا نشارك الرئيس مبارك وجهة النظر ونرى المشكلة من نفس الجانب ونتفق على ضرورة القرارات فى مجلس الامن .

قرار مجلس الامن رقم ٦٧٧

(٢٨ / ١١ / ١٩٩٠)

ـ اصدر مجلس الامن الدولى قرارا بالاجماع فى ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠ ادان فيه محاولات العراق تغيير السكان لدولة الكويت ، وفيما يلى نص القرار .

ان مجلس الامن مذكرا بالقرارات ، ٦٦٠ (١٩٩٠) فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ ، ٦٦٢ (١٩٩٠ م) فى التاسع من اغسطس ١٩٩٠ ، ٦٧٤ (١٩٩٠) فى التاسع والعشرين من اكتوبر ١٩٩٠ .

يؤكد قلقة للآلام التى تلحق بالافراد فى الكويت نتيجة الغزو والاحتلال العراقى .. واذ يعبر عن قلقة العميق ازاء محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية فى الكويت وتدمير السجلات المدنية لحكومة الكويت الشرعية .. وعملا بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة :

١ ـ يدين المجلس محاولات العراق تغيير التركيبة السكانية فى الكويت ومحاولات تدمير السجلات المدنية التى وضعتها حكومة الكويت الشرعية .

٢ ـ يطلب الى الامين العام للامم المتحدة الحفاظ على نسخة من السجل السكانى للكويت والذى صادقت عليه حكومة الكويت الشرعية والذى يشمل السجلات السكانية فى الكويت حتى الاول من اغسطس/ آب ١٩٩٠ .

٣ ـ يطلب من الامين العام للامم المتحدة الحفاظ على نسخة من السجل السكانى للكويت والذى صادقت عليه حكومة الاطلاع على واستعمال نسخة من هذا السجل السكانى ...

نص قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨

(٢٩ / ١١ / ١٩٩٠)

ـ عقد مجلس الامن الدولى جلسة مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ على مستوى وزراء الخارجية ، حيث صدر القرار رقم ٦٧٨ باغلبية الاصوات مع رفض اليمن وكوبا للقرار وامتناع الصين عن التصويت وفيما يلى نص القرار :

ان مجلس الامن ، اذ يشير الى ، ويعيد تأكيد قراراته ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) و ٦٦٤ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) و ٦٦٦ (١٩٩٠) و ٦٦٧ (١٩٩٠) و ٦٦٩ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠) و ٦٧٤ (١٩٩٠) و ٦٧٧ (١٩٩٠) .

واذ يلاحظ رغم كل ما تبذله الامم المتحدة من جهود ، ان العراق يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار اليها اعلاه ، مستخفا بالمجلس استخفافا صارخا .

واذ وضع فى اعتباره واجباته ومسئولياته المقررة بموجب ميثاق الامم المتحدة تجاه صيانة السلم والامن الدوليين وحفظهما ، وتصميما منه على تامين الامتثال التام لقراراته .

١ ـ يطالب بان يمثل العراق امتثالا تاما للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة ، ويقرر فى الوقت الذى يتمسك فيه بقراراته ، ان يمنح العراق فرصة اخيرة ، كلفته تنم عن حسن النية ، للقيام بذلك .

٢ ـ يأذن للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، مالم ينفذ العراق فى ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ ، أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذا كاملا ، كما هو منصوص عليه فى الفقرة ١ أعلاه ، بان تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واعادة السلام والامن الدوليين الى نصابهما فى المنطقة .

٣ ـ يطلب الى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للاجراءات التى تتخذ عملا بالفقرة ٢ من هذا القرار .

٤ ـ يطلب الى الدول المعنية ان توالى ابلاغ المجلس تباعا بالتقدم المحرز فيما يتخذ من اجراءات بالفقرتين ٢ و ٣ من هذا القرار .

٥ ـ يقرر أن يبقى المسالة قيد النظر .

المؤتمر الصحفى للرئيس الأمريكى الذى أعلن فيه مبادرته السلمية بشأن الخليج
(٣٠/ ١١/ ١٩٩٠)

ـ عقد الرئيس بوش مؤتمرا صحفيا مفاجئا فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠ أعلن فيه عن مبادرة جديدة حيث أعرب عن استعداده لاستقبال وزير الخارجية العراقى طارق عزيز فى واشنطن، وايفاد وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر الى بغداد فى محاولة جديدة لايجاد تسوية لأزمة الخليج وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولى .. وفيما يلى نص بيان الرئيس بوش الذى القاه فى بداية المؤتمر : ـ

ـ عندى بيان، بيان افتتاحى، أطول قليلا من المعتاد، فاستميحكم عذرا. وسأكون سعيدا للاجابة على الأسئلة. نحن فى الخليج لأن العالم ينبغى الا يكافىء العدوان، ولايستطيع أن يكافئه. ونحن هناك لأن مصالحنا الحيوية موضع مخاطرة. ونحن فى الخليج بسبب وحشية صدام حسين.

ـ نحن نتعامل مع ديكتاتور خطير لديه رغبة قوية فى استعمال القوة، ولديه أسلحة دمار شامل، ويعمل من أجل التوصل الى أسلحة جديدة، كما يرغب فى السيطرة على واحد من موارد العالم الرئيسية وهذا كله فى حين من الدهر تسطر فيه القواعد لأجل عالم ما بعد الحرب الباردة.

ـ تظل اهدافنا كما كانت منذ البداية، نطالب بانسحاب العراق الفورى غير المشروط من الكويت، ونطالب باعادة الحكومة الشرعية للكويت، ونطالب باطلاق كل الأسرى وبحرية كل السفارات فى اداء مهامها، ونطالب باستقرار وأمن هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ـ ونحن لسنا وحدنا فى هذه الأهداف، فالأمم المتحدة وقد انتعشت بحس جديد بالهدف، تعتبر فى اتفاق تام، وقد أيد مجلس الأمن اثنتى عشرة قرارا لادانة الغزو الناجم عن غير تحريض والاحتلال العراقى للكويت، وفرض عقوبات اقتصادية لوقف التجارة كلها من العراق واليه، وخول استعمال القوة لاجبار صدام على الامتثال.

ـ وقد حاول صدام حسين كل سبيل يعرفه ليجعل من هذا قتالا بين العراق والولايات المتحدة، ومن الواضح انه باء بالفشل. إذ تتكاتف قوات ست وعشرين دولة أخرى مع قواتنا فى الخليج والحقيقة هى انه ليست الولايات المتحدة ضد العراق انما العراق ضد العالم، ولم يتواجد من قبل برهان على عالم متحد ضد الاسترضاء والعدوان أوضح من هذا البرهان.

ـ كان قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالامس قرارا تاريخيا، مرة أخرى، رفع مجلس الأمن من وظيفة الأمم المتحدة المشروعة فى حفظ السلم، وقد لايكون صدام حسين ـ حتى الأمس ـ قد فهم ضد ماذا يقف فى رأى العالم، وآمل أن تأكد الآن أنه لابد من أن يغادر الكويت على الفور.

ـ إنى أسأل باستمرار عن فاعلية عقوبات الأمم المتحدة ـ التى بدأ تنفيذها فى السادس من أغسطس ـ وأنا لاأعرف الاجابة على هذا السؤال.

إذ من الواضح أن للعقوبات بعض التأثير، غير أنى لاأستطيع أن أخبركم أن العقوبات وحدها ستحقق المهمة.

ـ وهكذا أرحب بقرار الأمم المتحدة الصادر بالأمس. فالديمقراطيات الوليدة فى أوروبا الشرقية ينالها الضرر بشدة بواسطة الآثار الاقتصادية لاعمال صدام. وان الأقطار النامية فى أفريقيا وفى نصف الكرة الغربى هى ضحية لاغتصاب هذا الدكتاتور لجاره الكويت. وان أولئك الذين يشعرون الا مضرة من الانتظار لشهور وشهور لابد أن يعتبروا الضرر المدمر الذى يصيب يحيق كل يوم بالاقتصادات الهشة لهذه الدول التى لايمكنها فى ادنى تقدير أن تتحمله.

ـ وكما شهد رئيس مجلس الاحتياطى الفيدرالى الن جرنيسبان امس الأول، تضر الزيادة فى أسعار البترول الناتجة مباشرة عن غزو صدام ـ تضر بلادنا أيضا وان اقتصادنا كما قلت أول من امس فى مرحلة هبوط خطيرة، واذا استمرت حالة عدم التيقن فى أسواق الطاقة، سيصبح الهبوط اسوأ.

ـ لقد أوضحت مرة أخرى أسباب ارسالنا للقوات الى الخليج، ودعونى جذكم بالأشياء التى اهتم بها اكثر.

ـ أولا، أنى أعرض لا أخلاقية غزو الكويت ذاته، إذ لايجب لأمة أن تغتصب وتسلب وتتعامل بوحشية جارها، ولاينبغى أن تتمكن أمة من محو دولة عضو فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من على ظهر البسيطة. وانى مهتم اهتماما قويا بالرهائن جميعا، الأبرياء الذين احتجزوا ضد ارادتهم فى خرق مباشر للقانون الدولى.

ـ ثم ان هناك سياسة كلبية وحشية تجبر الناس على الاستدلال من اجل اطلاق سراحهم، وترسل بالبشر فى طرد اسرهم، وتشحن المبعوثين كالمنقولات. وانى مهتم اهتماما قويا بسفارتنا فى الكويت، إذ لاتزال الراية مرفوعة هناك، ولايزال عدد قليل من الأمريكيين داخل السفارة، غير قادرين على الانتقال. وتنتهك هذه المعاملة لسفارتنا كل مبدأ متحضر من مبادىء الدبلوماسية، وهذا تحقير لشعبنا وتحقير لبلدنا، وأنا مصمم على أن تزود هذه السفارة ـ كما ينبغى فى ظل قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ ـ بالمؤنة، وان يصبح افراد السفارة أحرارا فى العودة الى الوطن ـ أى نوع من السابقة سترسيها هذه الأفعال للمستقبل إذا مر انتهاك صدام للقانون الدولى دون تحد؟ وإنى مهتم اهتماما قويا أيضا بمستقبل الكويت ذاتها.

ـ ان قصص الاغتصاب والاغتيال والقتل البارد والسلب المتفش، لاتصدق، ولابد أن يتحد العالم المتحضر أجمع ويقول ان هذا النوع من معاملة الناس يجب أن يتوقف، وأن أولئك الذين انتهكوا الكويت لابد ان يقدموا للعدالة.

وانى مهتم اهتماما عميقا بجهود صدام للحصول على أسلحة نووية. تصوروا قدرته على ابتزاز جيرانه لو امتلك وسيلة نووية يتسلم بلده، وهى التى كان يجب أن تكون ثرية مزدهرة ويحولها إلى بلد فقير. وهذا كله بسبب شهية نهمة لاتشبع للمعدات العسكرية والغزو.

لقد سئلت لماذا أمرت بمزيد من القوات إلى الخليج. ولازلت على أمل ان نستطيع أن نحقق حلا سلميا لهذه الأزمة. غير أنه اذا تطلب الأمر القوة، فاننا والست والعشرين بلدا الأخرى التى لديها قوات فى المنطقة، ستكون لدينا القوة الكافية لانجاز المهمة.

وفى بلادنا، أعرف أن هناك مخاوف من فيتنام اخرى. دعنى اوكد لكم أنه إذا تطلب الأمر عملا عسكريا، لن تكون هناك فيتنام اخرى، فلن تكون هذه حرب مطولة. إذ أن القوات المصطفة مختلفة، والمعارضة مختلفة، وسيكون تمويل جيش صدام مختلفا جدا، والدول المتحدة ضده فى الأمم المتحدة مختلفة، وطبوغرافيا الكويت مختلفة، ودوافع قواتنا عالية.

ـ إنى أريد السلام، انى أريد السلام وليس الحرب. غير أنه لو كان لابد ان تكون هناك حرب، فلن نسمح لقواتنا ان تكون ايديها مغلولة وراء ظهورها وأنا أتعهد لكم انه لن تكون هناك اية نهاية معتمة. فلو وجب ارسال جندى الى المعركة، فستكون لديه قوة كافية تسانده ليفوز ويخرج بأقصى سرعة بعد تحقيق اهداف الامم المتحدة، ولن اسمح ابدا بجهد غير حاسم.

ـ دعونى اكرر أن ليس لنا قضية مع شعب العراق. وليس لدينا فى الحقيقة سوى الصداقة لهذا الشعب. وفضلا عن هذا فانى اكرر ان ليس لدينا رغبة فى الاحتفاظ بجندى واحد فى الخليج يوما واحدا اطول مما هو ضرورى لتحقيق الأهداف المحددة سابقا.

ليس هناك من هو اكثر منى رغبة فى رؤية حل سلمى لهذه الازمة وفى الوقت نفسه، ليس أحد اكثر منى عزما وتصميما على رؤية صدام حسين وقد رد ـ أخيرا ينبهنا الناس إلى الصبر. ولقد صبرت الولايات المتحدة والعالم كله، وسأستمر صبورا. غير أن قرار الأمم المتحدة الصادر بالأمس، وهو القرار الثالث عشر لمجلس الأمن، يقول عن حق لصدام حسين، ان الوقت ينفذ، ولابد أن تترك الكويت. لقد أمهلناك الوقت لتقوم بالتحديد بهذا».

تحدث كثير من الناس مباشرة الى صدام حسين والى وزير خارجيته طارق عزيز واصيب الجميع بالاحباط لاصرار العراق المتصلب على الا يترك الكويت.

ـ ومع ذلك ولكى اقطع الميل الاضافى من أجل السلام، سوف أرسل دعوة الى وزير الخارجية طارق عزيز ليأتى الى واشنطن فى وقت مناسب للطرفين أثناء الجزء الاخير من الاسبوع الذى يبدأ بالعاشر من ديسمبر للاجتماع بى وسادعو سفراء عدد من شركائنا فى التحالف فى الخليج للانضمام إلى فى هذا الاجتماع.

وفضلا عن هذا سأطلب من الوزير جيمس بيكر الذهاب الى بغداد للقاء صدام حسين وسأقترح على رئيس العراق ان يستقبل وزير الخارجية فى

وقت مناسب للطرفين بين الخامس عشر من ديسمبر والخامس عشر من يناير من العام المقبل

وفى اطار مانصت عليه قرارات الامم المتحدة ، ساكون على استعداد ، وكذلك الوزير بيكر ، لمناقشة كل جوانب ازمة الخليج

ومع ذلك ولكى أكون واضحا جدا بالنسبة لهذه الجهود التى تستهدف استنفاد كل الوسائل لتحقيق حل سياسى ودبلوماسى ، فانى لااقترح مناقشات تنتهى الى ماهو اقل من الانسحاب العراقى الكامل من الكويت ، واستعادة الحكومة الشرعية للكويت وحرية كل الرهائن .

نص ما جاء فى بيان اللجنة المصرية ـ السعودية المشتركة بشأن ازمة الخليج (٥/١٢/١٩٩٠)

ـ جاء فى البيان الصادر عن اللجنة المصرية ـ السعودية المشتركة الصادرة فى ٥ ديسمبر ١٩٩٠ بشأن ازمة الخليج ما يلى :

.. وفى معرض التنسيق والتشاور السياسى استعرض وزيرا خارجية البلدين القضايا العربية والاسلامية والافريقية والدولية ذات الاهتمام المشترك ونوها بالتعاون والتنسيق الكامل بينهما .

وتطرق الجانبان الى الاوضاع الخطيرة الناجمة عن استمرار احتلال القوات العراقية لدولة الكويت والتهديدات التى وجهتها ولاتزال توجهها للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربى والتى تمثل انتهاكا صارخا لكافة مواثيق وقرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى والامم المتحدة وما يمثله من تهديد خطير للامن والسلم الدوليين الامر الذى يتعين ازاءه اللجوء الى كافة الاجراءات والوسائل المنصوص عليها فى ميثاق الامم المتحدة والجامعة العربية لانهاء هذا الاحتلال

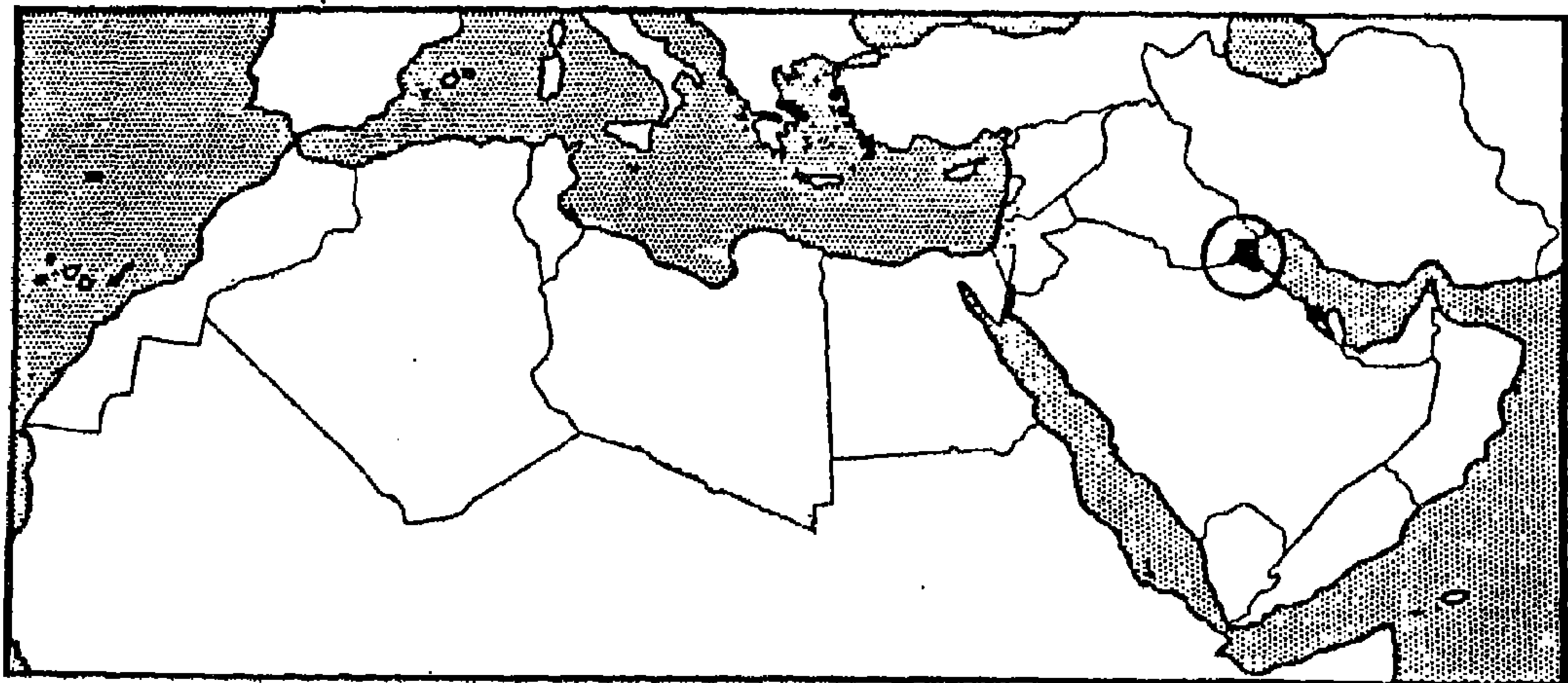
كما ادان الجانبان الممارسات غير الانسانية لقوات الاحتلال المتمثلة فى الاعتداء على دولة الكويت وشعبها والمقيمين فيها من رعايا الدول الاخرى ومحاولة تغيير التركيبة السكانية وترويع الامنين فيها واتخاذ الرهائن وانتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية والقنصلية الامر الذى يمثل خرقا صارخا للمواثيق

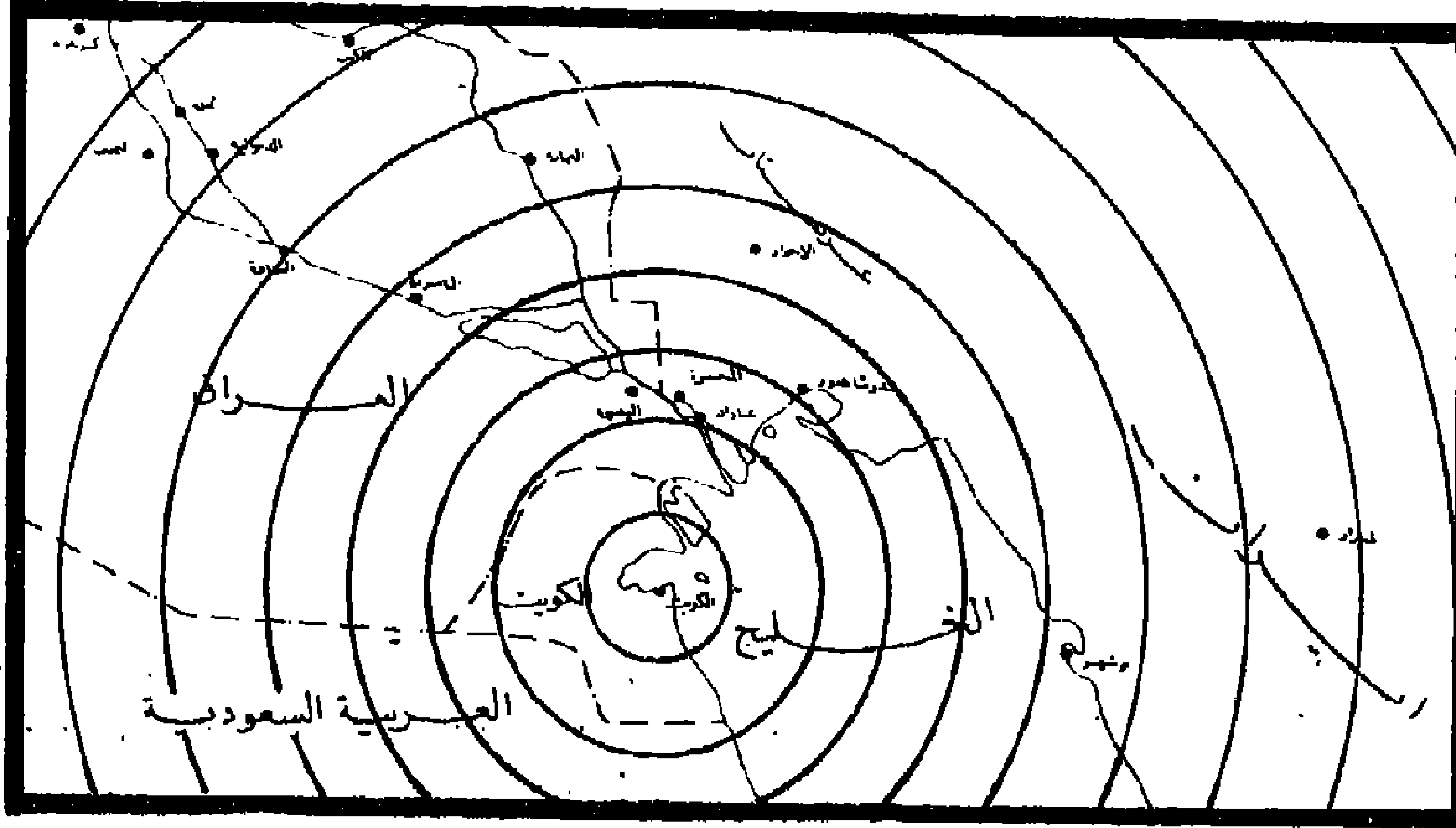
والاتفاقيات الدولية وقواعد ومبادىء القانون الدولى .

كما جدد الجانبان تاييدهما الكامل لكافة قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجلس الامن واعربا عن أملهما فى ان يكون فى صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ما يدفع القيادة العراقية الى الامتثال للشرعية الدولية بان تعود الى الحق والعدل والصواب فتسحب قواتها فورا من الاراضى الكويتية دون قيد او شرط لتمكين شعب الكويت الشقيق من ممارسة حقوقه المشروعة كاملة على ترابه الوطنى فى ظل حكومته الشرعية .

وفى هذا الصدد اعرب الجانبان عن اعتقادهما بأن مبادرة الرئيس بوش لاقامة اتصالات مباشرة مع القيادة العراقية لتنفيذ قرارات مجلس الامن تهيىء فرصة اخيرة لابعاد خطر الحرب عن المنطقة ويدعو الجانبان القيادة العراقية لان تستجيب للمبادرات التى تسعى الى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات القمة العربية الطارئة بالقاهرة ومنظمة المؤتمر الاسلامى ومجلس الامن الدولى

وقد سجلت اللجنة المشتركة بالتقدير الوقفة التضامنية القوية والحاسمة لمصر الى جانب شقيقتها المملكة العربية السعودية التى تعتبر ترجمة امينة للرؤية المشتركة للامن القومى العربى .





[٢٠] يوميات الأزمة (٢)

(١٥ سبتمبر - ١٥ ديسمبر ١٩٩٠)

١٩٩٠ سبتمبر ١٥ .

قامت الحكومة الفرنسية بطرد ٢٩ من الرعايا العراقيين ردا على اقتحام القوات العراقية للسفارة الفرنسية في الكويت . كما رصدرت اسماء المؤسسات الفرنسية التى لم تلتزم بالمقاطعة ضد العراق .

وافق العراق على طلب احمد بن بللا واطلق سراح المواطنين الفرنسيين المحتجزين من المرضى والمسنين .

في سان فرانسيسكو اعلن وزير الدفاع الامريكي في مؤتمر صحفي خلال زيارته للقواعد العسكرية بان مزيدا من القوات البرية المزودة بدبابات ثقيلة في طريقها الى السعودية .

وصلت طائرتا استطلاع امريكيتان من طراز « اواكس » الى تركيا وتشاركان في عمليات المراقبة بقطاع الحدود العراقية - التركية .

اعلن البنك الدولى بانه سيقدم قروضا متعددة ومتنوعة في السنة المالية القادمة لمصر ولعديد من دول الشرق الأوسط واوروبا الشرقية وذلك لمواجهة الاثار السلبية التى نتجت عن ازمة الخليج (تبلغ قيمة القروض ٥ مليارات بعد ان كانت ٤،٥ مليارات في السنة المالية الحالية .)

طالب المجلس القومى الايرانى العراقى بسحب قواته من الكويت وأكد التزام ايران بتطبيق العقوبات التى فرضها مجلس الأمن على العراق .

صرح الرئيس بوش في مؤتمر صحفى بانه يساند الاقتراح الفرنسى بمد الحظر ضد العراق الى حركة الطائرات . ولكن يجمع الخبراء بان هذا الاجراء اصعب بكثير من الحظر الملاحى المطبق حاليا ضد العراق .

١٩٩٠ سبتمبر ١٦ :

عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا وزاريا محدودا استعرض خلاله الموقف الاقتصادى والاستثمارى الناجم عن ازمة الخليج .

في السودان اعلن حزب الاتحاد الديموقراطى وحزب الاتحادى والقوى الوطنية تأييدهما لموقف مصر من ازمة الخليج .

اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب فرنسا وعلى اثر اقتحام القوات العراقية السفارة الفرنسية في الكويت وتبنى بالاجماع القرار رقم ٦٦٦ الذى : يدين اعتداءات القوات العراقية على سفارات الدول الاجنبية في الكويت وينذر العراق بفرض عقوبات اخرى وذلك ردا على انتهاكات العراق لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى . اما بخصوص طلب فرنسا بمد المقاطعة لتشمل حركة الطيران ، فقد فضل المجلس التريث قبل اتخاذ قرار في هذا الشأن .

نشرت صحيفة « واشنطن بوست » الامريكية تصريحا لرئيس اركان حرب السلاح الجوى الأمريكى بأن « الخيار الافضل في حالة اندلاع الصراع هو الاغارة على بغداد بالقنابل على ان يكون الهدف الرئيسى هو صدام حسين واسرته » وقد جاء رد وكالة الانباء العراقية في شكل التهديد « بتدمير قواعد السلاح الجوى الأمريكى المتمركزة في العربية السعودية . » .

ابدى الرئيس العراقى صدام حسين « دهشة » ازاء توقف الحكومة الفرنسية الذى اتسم منذ عامين على حد قوله - بالعداوة الشديدة ازاء العراق واضاف انه مازال يأمل في ان تتحسن العلاقات بين البلدين .

رفضت تركيا عرضا من العراق خاص برشوة قدرها مليار و٢٥٠ مليون دولار مقابل تخفيف الحظر الاقتصادى المفروض على العراق دوليا .

١٩٩٠ سبتمبر ١٧ :

اعدم النظام العراقى ٢٠٠ ضابط من بينهم ٣ لواءات على اثر الاشتباه في محاولة انقلاب .

تمت اقالة رئيس اركان القوات الجوية الامريكية بسبب تصريحاته الخاصة بعزم امريكا قصف بغداد ومقر صدام حسين اذا اندلعت الحرب . وقد خلفه في هذا المنصب الجنرال ميريل ماك بيك .

عادت العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتى والعربية السعودية بعد قطيعة دامت ٥٠ عاما .

جاء فى المجلة التليفزيونية « مونيتورا » بان شركة ميس شميدت - بوكلوف - بلوهن الالمانية هى المسئولة عن تسليم العراق ليس فقط عدد من الهيلوكوبترات ولكن ايضا انظمة دفاع مضادة للطائرات من « طراز » رولاند » الالمانية الفرنسية الصنع .

استقبل الرئيس صدام حسين السيد ياسر عرفات . حضر الاجتماع وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز .

تلقى الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من سفير الكويت لدى المنظمة الدولية تضمنت احتجاجا على الاجراء العراقى الخاص بطرد الكويتيين بالقوة من بلدهم .

تلقت الامانة العامة للجامعة العربية مذكرتين من سفير الكويت لدى المنظمة يفضح فيهما عمليات القمع التى تمارسها القوات العراقية ضد سكان الكويت لأجبارهم على اخلاء المكان ليحل محلهم اسر عراقية .

اعلن وزير التعليم العراقى بان مجانية التعليم مكفولة لجميع الرعايا المقيمين فى الكويت من عرب وغير عرب .. وكان النظام الكويتى قبل الغزو قد انتهج سياسة تعليمية تقتصر على الكويتيين وعلى ابناء اسر مقيمين فى الكويت منذ ٣٠ سنة على الاقل .. أما المدارس الخاصة فان تكاليفها الباهظة قد ادت الى زيادة الأميين فى صفوف الطبقات الفقيرة .

فى بروكسيل عقد وزراء خارجية السوق المشتركة اجتماعا لبحث تطورات الموقف فى منطقة الخليج اسفرت عن قرار برفع الحظر عن منح مالية تبلغ ١٤٦ مليون « ايكو » وهى عملة السوق (١٩٢ مليون دولار) كان من المتفق ان تعطى لسوريا وفقا لاتفاقية وقعت فى يناير ١٩٨٧ بين السوق الأوروبية المشتركة وحكومة سوريا . جاء هذا القرار تقديرا لموقف سوريا من أزمة الخليج .

فى باريس حيث اجتمع للمرة الثانية منذ العدوان العراقى على الكويت وزراء الخارجية والدفاع لدول اتحاد اوروبا الغربية صدر قرار بوضع تنسيق للقوات - البحرية والجوية والأرضية . التابعة لدول الاتحاد المتواجدة فى منطقة الخليج . ولكن هذا التنسيق لا يعنى الاندماج تحت قيادة واحدة . وفى حالة اندلاع الحرب فان جميع هذه القوات ستندمج وتصبح تحت قيادة امريكية .

قامت وزارة الدفاع البريطانية بانشاء « مركز قيادة للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط » .

١٩٩٠ سبتمبر ١٨ :

اكد الرئيس الارجنتينى كارلوس منعم قراره بارسال (عسكريين) الى منطقة الخليج على ان تكون هذه القوات « لحفظ السلام ولتفادى عواقب المواجهة » وان ارسالها سيتم فى اطار تنفيذ العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على العراق برر الرئيس منعم هذا القرار الذى لا يشترك البرلمان ولا الاحزاب فى اتخاذه بانه يريد ان تصبح الارجنتين فى عزلة عن العالم .

ادلى الرئيس اليمنى على صالح بحديث الى مجلة « الاهالى » جاء فيه : - ان على العراق ان ينسحب من الكويت لتفادى التدمير التام للمنطقة . انتقد ايضا بشدة وجود القوات الاجنبية فى الخليج التى « تعيد الى الاذهان الصراع المرير الذى خضناه ضد الاستعمار » »

اعلن متحدث عن « البنتاجون » ان العراق قد اعاد كيفية انتشار قواته على الاراضى الكويتية والمناطق المجاورة : واضاف الى قواته ٩٥,٠٠٠ جندى وبذلك يصبح مجموع هذه القوات ٣٦٠,٠٠٠ مدعمين بـ ١,٣٠٠ مصفحات خفيفة و١,٤٥٠ قطع مدفعية واكد المتحدث بان هذا الاتجاه يشير الى توسع فى مسرح العمليات والى دعم القدرة الدفاعية العراقية .

وصلت الى العربية السعودية ١٠ مصفحات المانية الصنع قادرة على رصد الاسلحة الكيماوية من طراز فوكس .

قامت القوات البحرية الفرنسية والبريطانية والهولندية والايطالية بتحديد مناطق الحراسة فى منطقة الخليج بهدف احكام الحظر المفروض على العراق .

عقد وزراء الدفاع للدول الـ ٩ اعضاء اتحاد اوروبا الذين اجتماعا لهم فى باريس بهدف دراسة كيفية دعم تنسيق الجهود البحرية لهذه الدول ومد التعاون بينها الى القوات الارضية .

أحيل السيد سعدون شاكر احد الرجال المقربين جدا من صدام حسين وعضو فى مجلس قيادة الثورة الى المعاش لاسباب صحية .

تبدأ شركة الطيران الكويتية رحلاتها فى اول أكتوبر مع اتخاذ القاهرة مقرها الرئيسى .

عاد من بغداد المسئول الايرانى « مانوشير موتاكى » بعد زيارة دامت ٣ ايام استقبله خلالها وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز . تناول خلال هذه الزيارة موضوع « تطبيع العلاقات بين البلدين على اسس حسن الجوار والاحترام المتبادل وفتح سفارة فى البلدين وتبادل الأسرى »

تقرر عقد قمة عربية صغيرة فى المغرب خلال ٢٤ ساعة القادمة فى اطار المساعى السياسية العربية من اجل التوصل الى حل سلمى لأزمة الخليج . يحضر القمة : الملك حسين ، وياسر عرفات ، وشاذلى بن جديد والملك الحسن .

- ارتفع سعر برميل البترول الى ٣٢ دولار وهو اقصى ارتفاع وصل اليه منذ ٧ سنوات .

١٩٩٠ سبتمبر ١٩ :

- قررت الحكومة العراقية تجميد جميع اموال وارصدة وممتلكات الشركات والبنوك الاجنبية الحكومية والخاصة التى تنتمى للدول التى جمدت ارصدة العراق فى الخارج .

- وضعت الحكومة البريطانية قيودا على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومة البريطانية بحيث لا يسمح لهم بالحركة الا فى حدود ٢٥ ميلا فقط .

- ابلغ وزير الخارجية الامريكى الاردن بانها ستحصل على المساعدات التى طلبتها اذا انضمت الى الاغلبية العربية الممثلة فى الجامعة العربية وابتعدت .

- عرض رئيس المخابرات السوفيتية كى - جى - بى تبادل المعلومات عن العراق مع المخابرات المركزية الامريكية .

- صرح مدير المخابرات المركزية الامريكية بان علاقة صدام القوية بالجماعات الارهابية بالاضافة الى ما لدى العراق من اسلحة كيماوية وصواريخ يشكل تهديدا خطيرا للمصالح الدولية

- ابدى وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولاياتى استعداد بلاده للتفاوض مع العربية السعودية حول ازمة الخليج وللتفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجى حول هذه الأزمة .

- وجهت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن نداءا عاجلا لجميع الدول كى تبذل المساعدة للأردن بعد ان قدرت « الصعوبات الاقتصادية الناتجة عن قطع العلاقات الاقتصادية بين الأردن من جهة والعراق والكويت من جهة أخرى » .

- صرح رئيس هيئة قناة السويس السيد عادل عزت بان العائد السنوى الناتج عن قناة السويس سينخفض بمعدل ٢٠٠ مليون دولار اذا دام تطبيق الخطر الملاحى ضد العراق والكويت

١٩٩٠ سبتمبر ٢٠ :

- هدد الرئيس بوش باتخاذ اجراءات تتجاوز العقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية اذا عجز الحصار الذى تفرضه الأمم المتحدة على العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت .

- هدد العراق بتدمير جميع حقول البترول فى منطقة الخليج اذا تعرض لهجوم عسكرى

- ارسل مجلس حلف الاطلنطى طائرات استطلاعية اضافية وسفن حربية لتعزيز الأمن فى الخليج كما وافق ايضا على ارسال مزيد من طائرات الأنذار المبكر « او اكس » الى تركيا لتقوم بطلعات على الحدود . وعلى تحريك قوة بحرية للخلف (سفن حربية) الى شرق البحر المتوسط .

- نفى الفريق عمر البشير رئيس مجلس القيادة الثورية السودانية ما تردد عن وجود عسكرى عراقى بالسودان وأكد ان موقف السودان ضد حل النزاعات العربية بالقوة . وانه لا يؤيد الاجتياح العراقى للكويت ولكنه أيضا ضد الوجود الاجنبى فى الخليج .

- عقد الملك الحسن الثانى والملك حسين والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد اجتماعا ثلاثيا فى الرباط استهدف ايجاد صيغة عربية لحل ازمة الخليج .

ـ نفى متحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية وجود اى مخطط لاقامة قواعد عسكرية امريكة فى العربية السعودية او غيرها من دول الخليج على المدى الطويل .

ـ وافقت الادارة الامريكية امام الكونجرس عن اعفاء مصر من الديون العسكرية المستحقة عليها للولايات المتحدة .

١٩٩٠ سبتمبر ٢١ :

ـ قررت الحكومة اغلاق مكتب الملحق العسكرى العراقي فى القاهرة . وطلبت من اعضائه مغادرة البلاد خلال اسبوع . كما اعتبرت اثنين من الدبلوماسيين العراقيين غير مرغوب فيهم . جاء هذا القرار ردا على قرار مماثل اتخذته الحكومة العراقية باغلاق مكتب ملحق الدفاع المصرى ببغداد .

ـ اعلنت ايطاليا بانها ستقدم لمصر خلال العام الحالى منحة قدرها حوالى ١٥٠ مليون دولار امريكى لتعويضها عن ما لحق بها من اضرار بسبب ازمة الخليج .

ـ قررت المجموعة الأوروبية منح مصر مساعدات غذائية قيمتها ١٠.٥ مليون دولار .

ـ كرر الرئيس بوش تحذيره للعراق بتأييد الارهاب وباقامة علاقات جديدة مع منظمات ارهابية فى بغداد وتقديم مساعدات لمنظمات اخرى منها جماعة ابو نضال وجماعة ابو عباس و ١٥ مايو .

ـ قررت الحكومة العراقية طرد الملحقين العسكريين لاحدى عشرة دولة اوروبية فى بغداد وامرت بتقييد حركة اعضاء السفارات بما لا يتجاوز ٤٠ كم مقر سفاراتهم .

ـ جرى اجتماع بين الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى والرئيس الصينى يانج تشانج كون فى بيكين تناول خلاله تطورات ازمة الخليج والعلاقات الصينية السعودية .

ـ اوقفت السعودية ضخ البترول الى الاردن عبر خط انابيب « تابد لاين » بحجة عدم سداد الاردن ما قيمة ٤٠٨ ملايين دولار مقابل شحنات نفط سابقة .

ـ أعلن الأمين العام لاتحاد المقاومة الكردية العراقية « جلال الطالبانى » بان عملية التقارب وتوحيد الجهود بين فصائل المعارضة قد بدات من اجل اسقاط نظام صدام حسين .

ـ الغى بنك انجلترا المركزى فى لندن قرار تجميد اموال البنك الكويتى الوطنى .

ـ ارتفعت اسعار البترول على نحو ملحوظ إذ بلغ سعر البرميل ٣٥ دولار فى نيويورك .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٢ :

ـ كشف تقرير نشرته مجلة « فورين ريبورت » اللندنية عن تنازلات سرية عراقية لايران من هذه : انه قد جرى التفاوض حول تقديم العراق تعويضات مالية لايران . كما تم تحجيم المعارضة الايرانية المتواجدة فى العراق .

ـ قام الرئيس السورى حافظ الأسد بزيارة رسمية الى ايران فى محاولة اقناع القادة الايرانيين بسلامة الموقف الدولى من الغزو العراقى للكويت .

ـ وفقا لما صدر عن وكالة الانباء الجزائرية فان القمة الثلاثية (الجزائر ـ المغرب ـ الأردن) قد توصلت الى مقترحات لاحلال السلام فى الخليج وسيجرى بحث هذه المقترحات من قبل وزراء الخارجية العرب على هامش انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة التابع للأمم المتحدة .

ـ طرح الملك حسين مشروعا لاقرار سلام فى الخليج يتضمن ثلاثة نقاط اساسية :

١) حل مشكلة الحدود بين الكويت والعراق على اساس اتفاق ثنائى بين البلدين

٢) حل النزاع بين الكويت والعراق الذى له صفة عاجلة وملحة مع اعطاء تاكيدات بإيجاد حل لمشاكل مثل احتلال اسرائيل للاراضى العربية

٣) خطر انتشار كل اسلحة الدمار النووية والكيماوية .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٣ :

ـ هدد الرئيس صدام حسين بضرب حقول البترول فى منطقة الخليج وضرب اسرائيل اذا تعرضت بلاده للاختناق . جاء هذا التهديد فى بيان صدر عقب اجتماع مشترك برئاسة لمجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث العراقى . كما صدر فى الوقت الذى يراجع فيه مجلس الأمن اصدار قرار بفرض حصار جوى على العراق . وأكد البيان بان قرار ضم الكويت قرار ابدى لا رجوع فيه تحت اى ظروف .

ـ وصلت المجموعة الثالثة من القوات المصرية بمعداتها العسكرية الى ميناء « ينبع » السعودى لتتخذ مواقعها الى جانب القوات السعودية والاسلامية .

ـ أعلن العراق سحب الدينار الكويتى من التداول بكل فئاته واستبداله بالدينار العراقى اعتبارا من ٦ اكتوبر ١٩٩٠ .

ـ شارك وفد كويتى فى اجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بينما امتنع العراق عن الاشتراك بدعوى ان الكويت لم تعد دولة .

ـ اجتمع وزير الخارجية الكويتى الشيخ صباح الأحمد الجابر بوفد من البرلمان الأوروبى يزور السعودية .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٤ :

ـ ارتفع سعر برميل البترول الى ٤٠ دولار فى اسواق لندن ونيويورك

ـ تلقى الرئيس مبارك رسالة من الملك فهد عن طريق وزير الخارجية السعودية وذلك فى اطار التنسيق والتشاور المستمر بين البلدين .

ـ اجرى د . بطرس بطرس غالى مباحثات مع السفير الامريكى بالقاهرة حول ازمة الخليج والاوضاع فى منطقة الشرق الأوسط واوجه التعاون بين البلدين .

ـ القى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران خطابا امام الجمعية العامة للأمم المتحدة طرح فيه مبادرة لتسوية ازمة الخليج ومشاكل الشرق الأوسط على ٤ مراحل :

١) إعلان العراق التزامه بالانسحاب من الكويت واطلاق سراح الرعايا الاجانب المحتجزين فى البلدين

٢) ضمانات دولية تكفل تنفيذ الانسحاب العراقى وانسحاب القوات الاجنبية من الخليج واعادة السيادة للكويت

٣) تسوية النزاعات الاخرى فى الشرق الأوسط وخاصة مشكلة لبنان والقضية الفلسطينية وضمان حق اسرائيل فى العيش داخل حدود امنه .

٤) خفض ترسانات الاسلحة فى الشرق الأوسط واحلال تعاون بين جميع دول المنطقة من ايران حتى المغرب .

طالب مجلس الأمن بالاجماع من « لجنة العقوبات » بحث طلبات المساعدة التى تتقدم بها الدول التى تواجه صعوبات اقتصادية بسبب التزامها بالحظر على العراق .

قامت السلطات الايرانية بالقاء القبض على ٢٩ شخصا كانوا يحاولون تهريب مواد غذائية الى العراق . وهو اول اجراء ايرانى لتنفيذ الحصار الاقتصادى على العراق .

ندد السيد سعد خليل المزين المستشار الدينى لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالعدوان العراقى على الكويت الذى اضر بقضية فلسطين وبالأمة العربية والاسلاميين .

ذكرت صحيفة « واشنطن تايمز » ان المجموعة الارهابية التابعة لابو نضال قد اعدت عملية لاغتيال عدد من الدبلوماسيين السعوديين فى الخارج وذلك فى اطار حملة عالية للقيام بعمليات ارهابية يوجهها مساعدو صدام حسين .

ذكر الخبراء الامريكيون ان لدى الولايات المتحدة الان قوة جوية تكفى لشن ١٠٠٠ طلعة جوية فى الضربة الاولى وان الاهداف المختارة لهذه الضربة ستتمثل فى محاولة تدمير جميع القواعد الجوية ـ العراقية . وعددها ٥٠ قاعدة ـ وعدد مماثل تقريبا من منصات اطلاق الصواريخ والطرق الهامة والجسور والمصانع ومقر اقامة صدام حسين .

اجرى تعديل فى برنامج الزيارة التى يقوم بها الرئيس السورى حافظ الاسد الى طهران وعلق المراقبون بان ثمة خلافات حول ازمة الخليج وصعوبات فى التوصل الى موقف مشترك وراء هذا التعديل .

فى تونس عقد المندوبون الدائمون لجامعة الدول العربية اجتماعا لبحث الاعداد لعقد الدورة الـ ٩٤ لمجلس الجامعة الذى سيعقد فى يوم ٢٧ سبتمبر فى تونس .

أعادت تونس علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ابتداء من يوم ٢٤ سبتمبر وكانت قد قطعت علاقتها فى مارس ١٩٨٧ بعد اتهام ايران بتدريب متطرفين تونسيين للقيام باعمال تخريبية .

اعلن صدام حسين بان العراق لا يهدد العربية السعودية ولكنه مصر على رحيل القوات الامريكية عن الجزيرة العربية .

وصلت باخرة هندية محملة بالاغذية والادوية الى ميناء ام قصر العراقى وتلازمها مجموعة من ممثل الصليب الاحمر الهندى لتتولى مع موظفى سفارة الهند فى بغداد بتوزيع هذه المؤونة .

اعلن وزير البترول الكويتى فى حديث الى صحيفة « واشنطن بوست » بان الجيش العراقى قد وضع الغاما فى ابار البترول بالكويت وان انفجار هذه الالغام قد يسحب كل كمية الاوكسجين من الجو .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٥ :

وافق مجلس الامن على فرض حظر جوى شامل على العراق . اصدر المجلس قراره (رقم ٦٧٠) باغلبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) .

اختتم الرئيس السورى حافظ الاسد زيارته لايران (٤ ايام) ببيان مشترك اكد فيه الجانبان السورى والايرانى عدم قبول اى تبديل فى الخريطة الجغرافية او السياسية لمنطقة الخليج وان اى مبادرة سياسية لحل ازمة الخليج يجب ان تقوم على اساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت .

اعلن الرئيس بوش عن تشكيل جهاز خاص برئاسة وزير الخزانة ف ـ برادى لتنسيق عملية تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية للدول المتأثرة بازمة الخليج .

انعقد فى واشنطن الاجتماع السنوى لمحافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وقد تضمن جدول اعماله خطة لتقديم مساعدات مالية عاجلة للدول المتضررة من ازمة الخليج . وبرنامج لاستيعاب العمال العائدين من العراق والكويت .

قررت مصر زيادة اسعار تصدير البترول المصرى ليصل الى ٢٩ دولار و٣٠ سنتا .

وافقت المانيا الغربية على الافراج عن مليار مارك المانى لمصر كمساعدات عاجلة منها ٧٧٥ مليون مارك فى صورة مشروعات انتاجية كانت مجمدة بسبب التأخر فى سداد اقساط الديون . و٢٠٠ مليون مارك وضعت تحت تصرف مصر بدون قيد ولا شرط و٢٠ مليون مارك فى صورة معونة فنية كمنحة .

عرض قائد القوات المعارضة فى الجنوب السودانى جون جارانج ارسال ٥٠٠ فرد من قواته لدعم القوة متعددة الجنسيات فى الخليج .

توجهت ٨ طائرات ايطالية من طراز « تورنادو » الى منطقة الخليج .

حصلت السعودية على اول دفعة من الاقنعة الواقية ضد الغازات السامة ، (٥٠ الف قناع) التى قررت الحكومة السويدية تصديرها الى منطقة الخليج

وجه وزير الدفاع الكويتى نداء الى الشعب الكويتى للتطوع من اجل الدفاع عن الوطن المحتل .

اكدت حكومة بغداد مرة اخرى ضرورة الربط بين مشاكل الشرق الاوسط بهدف « التوصل الى تسوية جذرية » ولكن دون رفض ايضا « تسوية فردية » لازمة الخليج .

ادت مسالة احتمال زيادة الوجود العسكرى البلجيكى فى منطقة الخليج الى ازمة سياسية فى بلجيكا .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٦ :

اكدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى استعدادهما لانهاء الاحتلال العراقى للكويت باستخدام القوة العسكرية طبقا لميثاق الامم المتحدة اذا فشلت الطرق السلمية .

فى بيان استثنائى مشترك صدر فى نيويورك حث الاتحاد السوفيتى والمجموعة الاوروبية الفرق على الاحترام بقرارات الامم المتحدة بدقة وبسحب قواته من الكويت بدون شروط .

اتهمت وكالة الانباء العراقية الاتحاد السوفيتى بالرشوة من الغرب .

كشف مسئول كبير فى وزارة الدفاع الامريكية ان المستشارين العسكريين السوفييت فى العراق يواصلون اعمال الصيانة للطائرات العراقية خلف خطوط المواجهة .

أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان عدد القوات العراقية فى الكويت وجنوب العراق قد بلغ الـ ٤٣٠ الف جندى بالاضافة الى ٣,٥٠٠ دبابة و ٢,٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة و ١٧٠٠ قطعة مدفعية كما اتسعت رقعة الانتشار بالنسبة للقوات الامريكية .

قررت السعودية طرد ١٢ اخرين من العاملين بالسفارة والقنصلية الاردنية .

اعلن الرئيس التركى « تورجوت اوزال » ان القوة العسكرية العراقية مبالغ فيها وان العراق قد تعد الفرصة للهجوم على اى من جيرانه بعد وصول قوات امريكية فى الخليج . ودعا الى التحلى بالصبر اذ ان العقوبات تحتاج الى مابين ٣ الى ٥ شهور . لكى يبدأ مفعولها .

هددت السلطات العراقية باعدام المواطنين الامريكيين الذين يحتمون بسفارة بلادهم فى بغداد . وكانت الحكومة العراقية قد طلبت من السفارة الامريكية تقديم قائمة باسماء الاشخاص غير الدبلوماسيين الذين يقيمون بالسفارة . وقد رفضت الحكومة الامريكية تقديم القائمة المطلوبة .

فشلت لجنة الاعتمادات بمجلس النواب الامريكى بعد مناقشة طويلة طلب الرئيس بوش باعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة (٧,١ مليار دولار) .

قررت الحكومة الفرنسية تقديم ٤٨ مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية الناتجة عن ازمة الخليج .

سمحت الحكومة السويسرية بتصدير ادوية الى العراق قيمتها ١٣ مليون دولار .

اكد الرئيس الصينى « يانج شانج » بان بلاده ملتزمة بقرارات المقاطعة الاقتصادية

تم اغلاق مكتب الملحق العسكرى المصرى فى بغداد .

اكد متحدث عن رئاسة الجمهورية بفرنسا بانه لا يوجد خلاف بين واشنطن وباريس حول ازمة الخليج وان المبادرة التى تقدم بها الرئيس ميتران امام الامم المتحدة لا تتضمن اية مفاوضات قبل ان « تسوى مشكلة الكويت والعراق » .

تم القاء القبض على عراقى يحمل جواز سفر كويتى فى مطار القاهرة .

اعلنت مصادر عراقية بان العراق سيمتنع عن امداد جميع الاجانب بالمواد الغذائية ابتداء من اول اكتوبر ١٩٩٠ .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٧ :

القى الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت خطابا امام الجمعية العامة للامم المتحدة .

غادر القاهرة ٧٢ ملحقا عراقيا من بينهم ١٠ اشخاص يعملون بالملحقات الثقافية والعسكرية بالسفارة العراقية .

تراجع العراق عن تهديده بشنق الدبلوماسيين الغربيين اذ لم يسلموا قوائم باسماء رعاياهم المختبئين داخل سفارات بلادهم .

اطلقت البحرية الامريكية طلقات تحذيرية على ناقلة عراقية فى البحر الاحمر واجبرتها على التوقف وبعد تفتيشها تبين انها فارغة فسمح لها باكمال رحلتها .

اعترض كل من السعودية والحكومة الشرعية الكويتية على ادراج الاردن ضمن الدول التى تستحق دعما ماليا وذلك فى الاجتماع الاول للمجموعة الخاصة التى تقرر تشكيلها لتنسيق المساعدات .

اشار تقرير « الفورين ريبورت » الذى تصدره مجلة « لايكونومست » البريطانية الى وجود اتصالات مكثفة تجرى فى الخفاء بين المسئولين العراقيين والاسرائيليين تعهد خلالها الرئيس صدام حسين بعدم شن هجومات على اسرائيل فى مقابل موافقة اسرائيل على عدم مهاجمة العراق فى حالة نشوب حرب الخليج .

ابدى رئيس الوزراء الفرنسى ميشيل روكار اسفه لان الجماعة الدولية لم تبذل نفس الحماس فى تطبيق قرارات مجلس الامن على القضية الفلسطينية كما هو الحال بالنسبة للكويت .

طالب كل من مجلس التعاون الخليجى والجماعة الاقتصادية الاوروبية

التطبيق « غير المشروط » لكافة القرارات التى اتخذها مجلس الامن ازاء ازمة الخليج .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٨ :

ابلغت فرنسا الحكومة المصرية بانها ستقترح على نادى باريس للدول الدائنة ان تجرى تخفيضات على فوائد الديون التى تدفعها مصر لمجرد توصل مصر الى اتفاق مع صندوق النقد الدولى .

شنت جماعات ارهابية يعتقد انها مؤيدة للعراق هجوما ارهابيا بالقنابل على ملهيين يرتادهما عادة جنود فرنسيون وافراد الجالية الفرنسية فى جيبوتى .

أكد الرئيس بوش لأمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح خلال لقاء تم فى البيت الابيض بان العالم كله يساند ماتقوم به الولايات المتحدة والدول الاخرى من اجل تحرير الكويت .

صرح برنت سكوكروفت مستشار الامن للرئيس الامريكى بان الجهود العراقية لتدمير الكويت كدولة تؤثر على « الجدول الزمنى » الخاص بالجهود الدولية من اجل حل ازمة الخليج بدون اللجوء الى القوة العسكرية .

وافقت لجنة الخدمات المسلحة ، بمجلس الشيوخ الامريكى على طلب الرئيس بوش تخصيص ٢ مليار دولار لتمويل العملية العسكرية فى السعودية .

اوصى صدام حسين فى « وصية سياسية » بشن عمليات ثأر ضخمة ضد الولايات المتحدة واسرائيل والسعودية .. وذلك فى حالة وفاته .

انتقد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا الموقف الاردنى من ازمة الخليج ووصف عدم تطبيق العقوبات بشكل حاسم لن يؤدى سوى الى فتح الطريق امام الحل العسكرى .

كررت مصر رفع سعر البنزين ١٠ ٪ . اكد وزير البترول السيد عبد الهادى قنديل بان هذه الزيادة ستزيد من الدخل القومى ماقيمته ١٥٠ مليون جنيها مصريا مما سيخفف من العجز الذى بدأ فى الموازنة العامة « نتيجة لأزمة الخليج » .

قامت منظمة الحلف الاطلنطى بمناوراتها السنوية فى البحر المتوسط التى ستمتد حتى يوم ١٣ اكتوبر وستجرى فى الجزئين الوسط والشرقى من البحر .

١٩٩٠ سبتمبر ٢٩ :

تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من العقيد معمر القذافى تناول فيه تطورات الموقف فى منطقة الخليج وقضايا اخرى تهم البلدين .

انعقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الخمس الكبرى الاعضاء فى مجلس الامن على الامين العام للامم المتحدة « بيريز دى كويلار » تناول اخر التطورات فى ازمة الخليج .

أكد « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية البريطانى فى حديث صحفى انه اذ لم تنجح الضغوط الدولية فى حمل العراق على سحب قواته فان البديل الوحيد هو اخراجه بالقوة المسلحة .

صرح جيمس بيكر ان اهتمام المجتمع الدولى بالقيام بعمل عسكرى فى حالة فشل الجهود الدبلوماسية قد تزايد بعد اجتماعات جرت مع العديد من وزراء خارجية الدول على هامش الجمعية العامة للامم المتحدة وان هناك دولا عديدة اوضحت بصورة قاطعة انه يجب عدم تجاهل الاحتمالات الاخرى وهذا يعنى العمل العسكرى .

كتبت صحيفة « واشنطن بوست » : ١) ان المخابرات الامريكية تؤكد ان العراق سيكون لديه كميات كبيرة من الاسلحة البيولوجية جاهزة للاستخدام فى غضون عدة اشهر قليلة ٢) ان لدى العراق اسلحة بيولوجية تؤدى الى انتشار الامراض القاتلة . ٣) ان هذه الحقيقة ستضيف عاملا جديدا فى تقييم القيام على عمل عسكرى امريكى ضد القوات العراقية .

بدأ تحرك اللواء السابع البريطانى المدرع من ميناء « بديمرهافن » الالمانى متجها الى السعودية ، ويضم ١٢٠ دبابة « تشالنجر » مدرعة و ٩ الاف من القوات البريطانية . ويعد هذا اللواء من اكفأ الوحدات فى القوات البريطانية .

جرى لقاء فى عمان بين الملك حسين وطارق عزيز وزير الخارجية العراقى تناول الطرفان خلاله ازمة الخليج والجهود المبذولة لتسويتها سلميا فى اطار عربى .

اعلن حسين ارشاد رئيس بنجلاديش ان ٦ دول اسلامية اسيوية سوف تطرح مبادرة جديدة لحث العراق على الانسحاب من الكويت واعادة الحكومة الشرعية اليها . (بنجلاديش وبرونى واندونيسيا وماليزيا وباكستان وماليديف »

تقدمت سوريا بمذكرة الى الجامعة العربية ومجلس الامن حول الاضرار التى لحقت بها بسبب ازمة الخليج والتى قدرتها بحوالى مليار و ٧٢٠ مليون دولار ،

غادر السعودية اكثر من ٢٠ الف يمنى بعد اعلان السلطات السعودية الغاء الامتيازات التى كان اليمنيون يتمتعون بها .

دافع رئيس وزراء اليابان عن طريقة استجابة بلاده حيال ازمة الخليج قائلا ان اليابان من اوائل الدول التى تحركت فى اعقاب الغزو العراقى للكويت فى اليوم التالى قررت تجميد الارصدة الكويتية لديها .

طلبت الحكومة اليمنية من المسئولين العرب التوسط لحل الازمة التى قامت بينها وبين العربية السعودية والتى نتج عنها طرد ٢٠ الف يمنى من السعودية كما طلبت نفس الشيء من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

دافعت اليمن عن موقفها قائلة انه لا يختلف فى جوهره عن موقف العربية السعودية وسائر دول الخليج . وتتفق معهم فى ضرورة الانسحاب العراقى من الكويت وفى ايجاد تسوية عربية للازمة القائمة فى الخليج .

استقبل الشيخ زايد بن سلطان النهيان وزير الدفاع الايطالى الذى سلمه رسالة من الرئيس الايطالى فرانشيسكو كوسيجا حول ازمة الخليج .

١٩٩٠ سبتمبر ٣٠ :

صرح وزير الخارجية السوفيتى بان « مواقف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة حول دور الامم المتحدة فى بناء نظام عالمى جديد تزداد تقاربا » واشار الوزير بان الاتحاد السوفيتى سيشارك فى عملية عسكرية تابعة للامم المتحدة ضد العراق اذا قرر مجلس الامن ذلك . وكرر الوزير أيضا اهتمامه بالدور الذى يمكن ان تقوم به « لجنة اركان الحرب » التابعة للامم المتحدة والمنصوص عليها فى ميثاقها ولكنها لم تعمل بعد .

اعربت الصين الشعبية عن استيائها ازاء قرار اليابان بارسال قوات غير مقاتلة الى الخليج وذلك فى اطار معارضة بكين لما سمته « اعادة تسليح اليابان »

جرت اتصالات بين وزير الخارجية الايرانى ووزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى على هامش الجمعية العمومية للامم المتحدة فى نيويورك ، وقد تناولت ضرورة وضع حد للاحتلال الكويت وكافة الاجراءات اللازمة لضمان أمن الخليج على المدى الطويل .

استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد عبد الحليم خدام نائب الرئيس السورى . الذى سلم الرئيس المصرى رسالة من اخيه الرئيس حافظ الاسد . تتعلق بالتطورات الجارية على الساحة العربية وفى مقدمتها ازمة الخليج .

اذاعت بغداد رسالة جديدة لصدام حسين فى ذكرى المولد النبوى الشريف أكد فيها : ١) ان احتلاله للكويت قد اعاد حقا مغتصبا للعراق المؤمن ٢) ان القوات المسلحة العراقية مستعدة للقتال دفاعا عن « محافظة الكويت » ٣) ان شعار الجمع المؤمن يجب ان يكون « انسحاب القوات الاجنبية من ارض نجد والحجاز والخليج العربى وفك الحصار عن العراق . ٤) ان العراق مصمم على « الا تعود الامور الى ماكانت عليه قبل ٢ اغسطس ٥) ان العراق يعتبر من الاعداء من يقف من العرب والمسلمين فى نقطة وسط بين الصفين .

جاء من وكالة الانباء العراقية بان صدام حسين قد اقترح على الرئيس بوش تشكيل لجنة عمل مشتركة من الكونجرس الامريكى والمجلس الوطنى العراقى لبحث ازمة الخليج .

كشفت صحفيتان برازيليتان عن قيام علاقات تعاون سرية بين العراق واسرائيل وحكومة جنوب افريقيا . وان العراق قد استورد من هذه الاخيرة ٢٠٠ مدفع عيار ١٥٥ مليمتر ، وان بريتوريا قد امتثلت اخيرا لقرارات مجلس الامن وقررت وقف تزويدها العراق بالاسلحة

صرح صدام حسين بانه مستعد لاجراء حوار مع فرنسا حول مبادرتها مؤكدا انه لا سبيل للرجوع الى وضع ماقبل غزو الكويت في ٢ اغسطس الماضي .

١٩٩٠ اكتوبر ١ :

صرح الرئيس بوش امام الجمعية العامة للامم المتحدة بانه يبحث عن تسوية سلمية لازمة الخليج واضاف ان انسحابا عراقيا من الكويت سوف يفتح الطريق امام تسوية شاملة لازمة الشرق الاوسط . واشاد بوش بالدور الذى قامت به الامم المتحدة في ازمة الخليج والتى اتاحت عزلة العراق عن العالم .

دعا العلماء العراقيون « الامة العربية والاسلامية » الى شن حرب جهاد من اجل طرد « الكفار من الاراضي المقدسة » والى انقاذ « الكعبة وضريح الرسول وتحرير الامة الاسلامية من الهيمنة الامريكية » .

افصح رؤساء دول الخليج من خلال صحافتهم عن رفضهم الحوار مع الرئيس صدام حسين واتهموا الرئيس العراقى بدفع المنطقة الى مواجهة عسكرية .

اعرب وزير الخارجية البلجيكي عن اسفه لان المبادرة التى طرحها الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران على الامم المتحدة لم تكن موضعا للتشاور بين وزراء الجماعة الاوروبية قبل عرضها . واضاف انه لا يدين المبادرة الفرنسية في مضمونها ولكنه « الاجراء الذى اتبع لم يكن بالتاكيد في اتجاه دعم التكامل الاوروبى » . واوضح الوزير بان « الجماعة الاقتصادية الاوروبية لم تعارض ابدا تسوية سياسية لازمة الخليج في نطاق الامم المتحدة » ولكن « البعض يرون بان المبادرة الفرنسية كانت سابقة لاوانها » .

- حذر الرئيس حسنى مبارك من اندلاع الحرب اذا فشلت الوسائل الدبلوماسية في اجلاء العراق عن الكويت واكد ان على العراق ان ينسحب اولا فاذا كانت هناك تنازلات بعد الانسحاب فانها يجب ان تاتى من جانب الحكومة الشرعية للكويت .
- اجمع زعماء الكونجرس الامريكي على اتاحة مهلة كافية للعقوبات الاقتصادية لتؤدى مفعولها قبل التاكد من عدم فعالية هذا الاسلوب في معالجة ازمة الخليج .
- اعلنت اسرائيل انها ستبدا توزيع اقنعة واقعية من الغازات السامة على افراد الشعب
- اعلن العراق الافراج عن ٩ من الرعايا الفرنسيين المحتجزين لديه .
- أجرت القوات الامريكية تدريبات مع القوات السعودية والعربية في المواقع القريبة من منطقة الحدود العراقية .
- افتتح الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت اجتماع المؤتمر الاسلامى بنيويورك باعتباره رئيسا لمنظمة المؤتمر الاسلامى .
- رفضت بريطانيا العرض المقدم من العراق والخاص باجراء مفاوضات من اجل ايجاد تسوية لأزمة الخليج وطالبت بغداد بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بازمة الخليج
- قامت الولايات المتحدة باتصالات مكثفة مع حلفائها والاتحاد السوفيتى من اجل تبنى مجلس الامن لقرار جديد يتضمن اللجوء الى القوة لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت
- صرح متحدث عن وفد اسلامى يمثل ١١ دولة عربية واسلامية السيد حسن الترابى ان العراق مستعد للانسحاب الجزئى من الكويت وذلك في إطار عملية سلام شاملة في الشرق الأوسط (الدول الممثلة : الاردن ، سوريا ، مصر ، تونس ، الجزائر ، السودان ، اليمن ، تركيا ، الباكستان ، ماليزيا ، ودولة فلسطين) .
- اكد وزير الدفاع السعودى الأمير سلطان بن عبدالعزيز ان القوات الامريكية متواجدة في السعودية بناء على طلب من المملكة السعودية من اجل « الدفاع عن المملكة » وانها ستنسحب « فورا » بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت

١٩٩٠ اكتوبر ٢

- افاد متحدث عن وزارة الدفاع الأمريكية بان حجم القوات الامريكية المتواجدة في الخليج قد ناهز الـ ١٧٠ الف جندى مقابل ٤٣٠ الف جندى حجم القوات العراقية الموجودة في الكويت والمناطق المجاورة لها
- بلغت قيمة الديون العراقية لدى مصر مليارا من الدولارات وهى تمثل مستحقات العمالة المصرية (٤٠٠ مليون) وديون لم تسدد لشركة مصر للطيران (١٠٠ مليون) واخرى لم تسدد عن مبادلات تجارية (٥٠٠ مليون دولار)
- تم القاء القبض على العديد من الارهابيين من رعايا « ٣ دول عربية » في القاهرة والاسكندرية .
- اجرى الرئيس حسنى مبارك اتصالا تليفونيا مع الرئيس اليمنى « على عبدالله صالح » تناول فيه ازمة الخليج والعلاقات الثنائية بين البلدين .
- قابل الرئيس حسنى مبارك رئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » الذى يقوم بجولة في الشرق الأوسط تشمل الاردن وتركيا والعربية السعودية وسلطنة عمان وقد صرح الوزير اليابانى على اثر مقابلة بان « اليابان سيحاول مساندة مصر اقتصاديا وهى الدولة الاكثر تضررا من أزمة الخليج » .
- صرح الاردن مرة اخرى بمرور سيارات النقل المتجهه الى العربية السعودية والى سائر دول الخليج قادمة من سوريا .
- قدم الى القاهرة وزير الدفاع الهولندى مستر « ريلوس ترببك » الذى يقوم بجولة في منطقة الشرق الأوسط شملت الرياض ودبى

- صرح وزير الدولة المغربى مولاى احمد علوى بان الوساطة العربية التى قام بها الملك حسين والملك الحسن الثانى والرئيس الشاذلى من جديد لايجاد تسوية عربية لأزمة الخليج في ١٩ سبتمبر الماضي كانت محاولة فاشلة .
- تقرر تاجيل الاجتماع الذى كان سيعتقد في البندقية بين وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجامعة العربية وذلك في نطاق الحوار العربى - الأوروبى قد فضل الجانب الاوروبى تاجيل هذا الاجتماع الذى كان سيتناول الوضع في الخليج من اجل « القيام بمرحلة جديدة من الاعدادات والتعمقات » .
- اعلن العراق عن « مساندته التامة » لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من كافة الاسلحة المدمرة وليس فقط الاسلحة الكيماوية وان « هذا الاجراء يجب ان يطبق على الجميع بما في ذلك اسرائيل » .
- صرح مسئول من اتحاد اوروبا قادما من رحلة استطلاعية في الخليج بانه من المحتمل ان يكون العراق قد وضع الغاما في منطقة وسط الخليج وفي ميناء الكويت .
- دخلت حاملة الطائرات الامريكية « اندبندنس » مياه الخليج تحرسها مجموعة من البواخر لتقوم بعمليات روتينية خلال اقامة قصيرة في الخليج .
- قررت الجماعة الاقتصادية الاوروبية منح معونة مالية قدرها ٢ مليون دولار الى الدول التى تضررت من ازمة الخليج (مصر ، الاردن ، تركيا)

١٩٩٠ اكتوبر ٣

- قام الرئيس صدام حسين بزيارة الى الكويت وتجول في شوارع مدينة الكويت .
- قام نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان بزيارة الى عمان وتقول مصادر علمية بانه سيلتقى في عمان برئيس الوزراء اليابانى « توشيكى كايفو » .
- قام الرئيس فرنسوا ميتران بزيارة لمدة ٢٤ ساعة الى ابو ظبى في محاولة تاكيد عزم حكومته على موقفها الحاسم ازاء العراق وتضامنها مع دول الخليج .
- صرحت الملكة نور خلال مناقشة جرت داخل معهد « بوكنجز » بواشنطن بان الاردن مازال يستورد البترول العراقى على الرغم من العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة واضافت ان اى توقف تام للواردات العراقية سيؤدى إلى انهيار إقتصاد الاردن الذى اصبح على حافة الافلاس نتيجة لأزمة الخليج .
- اعرب الرئيس حسنى مبارك عن امله في ان يسفر لقاء رئيس الوزراء اليابانى مع وزير الخارجية العراقى في عمان عن قبول العراق تسوية لأزمة الخليج

ـ وافقت لجنة فرعية فى مجلس الشيوخ الامريكى لمنح المعونات الخارجية على مشروع قانون يمنح معونة خارجية قدرها ١٥ مليار دولار ويتضمن الغاء ٦.٧ مليار دولار تمثل الدين العسكرى المصرى كما يحرم اى معونة للدول التى تتاجر مع العراق بتخطيه و ذلك الحصار المطبق على العراق.

ـ وصل رئيس الوزراء اليابانى توشيكى كايفو ، الى عمان فى زيارة تدوم يومين وقد صرح الضيف بان بلاده قد قررت منح ٢ مليار دولار الى ٣ دول تضررت من أزمة الخليج وهى مصر الاردن تركيا .

ـ صرح مبعوث سوفيتى « افجينى بريماكوف » بان حوالى ٥ الاف سوفيتى مازالوا يعملون فى العراق . وقد وصل المبعوث السوفيتى الى عمان على رأس وفد ليسلم الملك حسين رسالة من الرئيس جورباتشوف

ـ يفيد تقرير صادر من « مركز سيمون فيسنتال » بلوس أنجليز بأن هناك ٢٠٧ شركة غربية باعت مواد كيماوية وتكنولوجية للعراق .. وأوضح التقرير أن الشركات الأمريكية كانت تتعامل مع حكومة بغداد بموافقة حكومتها . اما الشركات الألمانية الغربية فقد كان نشاطها فى هذا المجال غير قانونى .

ـ صرح رئيس أركان الحرب السوفيتى الجنرال « ميخائيل موسييف » فى حديث اجراه مع صحيفة نيويورك تايمز « بأنه لايمكن أن يتصور حل لأزمة الخليج باللجوء الى القوة . وأن عزلة صدام حسين وإندلاع المظاهرات ومحاولات الانقلاب سوف تجبره على البحث عن تسوية دبلوماسية . وأوضح بأنه اى إختيار عسكرى لحل أزمة الخليج .

ـ يجب ان يحظى بالضوء الأخضر من قبل منظمة الأمم المتحدة . أى من خلال « لجنة الاركان حرب العسكرية » التابعة للأمم المتحدة والتى يجب تنشيطها .

ـ صرح رئيس الوزراء الاسرائيلى إسحق شامير بان هناك خلافات بين اسرائيل والولايات المتحدة خاصة بأزمة الخليج .

ـ تم القبض على واحد من اثنين من الفلسطينيين دخلوا الأراضى المصرية قادمين من ليبيا .

١٩٩٠ اكتوبر ٤ :

ـ أعلن مضر بدران رئيس الوزراء الأردنى أنه « سيطبق خلال الايام القادمة إجراءات تستهدف بيع الوقود بالبطاقة . كما أوضح بأن الأردن تجد فى البحث عن موارد اخرى غير العراق لتزويدها بالنفط . المعروف أن الأردن تستورد من العراق ٤٠٪ من إحتياجاتها البترولية .

ـ وجه الرئيس حسنى مبارك إنذارا صارما الى الفلسطينيين وهاجم بشدة النظام العراقى وإتهم الرئيس صدام حسين بعدم الصراحة وبأن له اتصالات غير مباشرة باسرائيل .

ـ صرح نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان بان المحادثات التى اجراها فى عمان مع رئيس الوزراء اليابانى « تو شيكى كايفو » . لم تؤد الى « توافق فى الآراء » . وقد

ـ أدلى الوزير العراقى بتصريح جاء فيه أن العراق يرفض اى مبادرة تتضمن شروطا مسبقة وأنه يفضل « الحرب على الاستسلام » .

ـ قامت بوزارة البترول العراقية بتغيير جميع أسماء المنشآت البترولية فى « محافظة الكويت » .

ـ أعلن سفير إيطاليا فى الكويت بأنه « سيضطر الى الرحيل عن السفارة نتيجة للحصار المفروض عليها من قبل القوات العراقية .

ـ بلغ عدد الأجانب الفارين من العراق والكويت ٩٠٠ الف شخص .

ـ وصل الى باريس ٩ فرنسيون كانوا محتجزين كرهائن فى بغداد .

ـ وصف نائب رئيس الوزراء العراقى الخطاب الذى القاه الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران أمام الامم المتحدة انه « قريب من المبادرة العراقية الذى أعلنها العراق فى ١٢ أغسطس الماضى » . وأن العراق يرفض اى « انتقاء » فى الشرعية الدولية ويطالب بتطبيق نفس المعاملة على الجميع .

ـ تواصل العربية السعودية مفاوضاتها مع إيران من أجل تسوية مشكلة الحجاج الايرانيين .

ـ استقبل الرئيس صدام حسين السيد ياسر عرفات وتناولت المقابلة « الوضع فى العالم العربى والقضية الفلسطينية وآخر التطورات فى المنطقة » .

ـ وصل الى بغداد السيد ايفجينى بريماكوف « عضو المجلس الرئاسى السوفيتى فى زيارة استهدفت « التوصل الى اتفاق مع العراقيين حول إنسحاب معظم الرعايا السوفييت »!

ـ اكد الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الذى يقوم بزيارة فى منطقة الخليج العسكرى الفرسى ازاء منطقة الخليج « كما صرح بأن الحصار يعد فرصة من أجل تسوية الأزمة « دون صراع » .

١٩٩٠ اكتوبر ٥

ـ تلا السيد صلاح طلعت قدرات عضو البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة الخطاب الذى كان وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز ينوى قراءته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن ترفض السلطات الأمريكية السماح للطائرات العراقية بالهبوط فى المطارات الأمريكية . إتهم فيه الولايات المتحدة وحلفاءها بالتطلع الى فرض السيطرة على الحقول البترولية فى المنطقة وبفرض امبرياليتهم السياسية والاقتصادية وهيمنتهم العسكرية على العالم وعلى دول العالم الثالث بصفة خاصة ! .

ـ بلغ عدد الكويتيين الفارين الذين لجأوا الى السعودية حوالى ٣٠٠ الف شخص .

ـ كتبت صحيفة « لوس انجليز تايمز » بأن لدى العراق سلاح هدام وهو « المتفجر الغازى » الذى تبلغ قوته المدمرة ١٠ أضعاف قوة المفجرات التقليدية .

ـ أعلن العراق عن نيته فى الالتجاء الى منظمة الطيران المدنى الدولية فى محاولة الحصول على « عدم الصحة القانونية » للحصار الجوى الذى قرره مجلس الأمن فى ٢٥ سبتمبر الماضى .

ـ صرح وزير الدولة للشئون الخارجية د . بطرس غالى بأن « مصر قادرة على إفشال اى محاولة عراقية تستهدف الاخلال بالأمن المصرى من خلال عمليات ارهابية » .

ـ فى حديث أجرته الصحيفة التونسية « الصباح » اعلن السيد ياسر عابد ربه العضو فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن المنظمة سوف تعرض مشروعا من ١٠ نقاط على المجلس المركزى الفلسطينى عند إنعقاده فى تونس فى ١٠ اكتوبر لتكون اساسا لمبادرة سياسية فلسطينية من أجل تسوية أزمة الخليج .

ـ بلغ عدد اللاجئين الاجانب فى معسكرات الاستقبال بالاردن والفارين من الكويت والعراق حوالى ٤٣,٠٠٠ نصفهم من سرى لانكا و١٥ الف من الهنود و ١٦٠٠ من بنجلاديش .

ـ صرح وزير الدفاع الاسرائيلى السابق إسحق رابين بأن الحرب مع العراق قد إزدادت احتمالاتها عما كانت منذ شهر مضى !! وأوضح بأن الولايات المتحدة هى القوى الوحيدة القادرة على إجبار العراق على الاجلاء عن الكويت » . وانه ربما كان « العراق مجرد نمر من ورق » . ومن وجهة نظر رابين فإن الرئيس الامريكى جورج بوش والرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قد إتفقا على إشراك الاتحاد السوفيتى فى الجهود الرامية الى تحقيق تسوية للمشكلة الاسرائيلية ـ العربية » بعد الانتهاء من ازمة الخليج » .

ـ اسفرت المحادثات بين رئيس الوزراء اليابانى « تو شيكى كايفو » و « يلديريم اكبولوت » رئيس الوزراء التركى عن منح اليابان مساعدة لتركيا قدرها ٢٠٠ مليون دولار . (حصلت مصر من اليابان ٣٠٠ مليون دولار . والأردن : ١٠٠ مليون دولار)

١٩٩٠ اكتوبر ٦ :

ـ حذرت وزارة الخارجية الامريكية رعاياها من السفر الى الشرق الادنى والشرق الاوسط والى شمال افريقيا .

ـ تم إجلاء السفارة الايطالية فى الكويت .

ـ إستدعت السعودية سفيرها فى الأردن ردا على استدعاء الأردن سفيرها فى الرياض .

ـ ابدى المجر إستعداده للمساهمة فى عملية عسكرية فى منطقة الخليج بعد أن وافق البرلمان المجرى على إرسال وحدات عسكرية طبية لدى قوات الأمم المتحدة فى الخليج .

ـ إستقبل الرئيس العراقى صدام حسين السيد أحمد بن شريف العضو فى اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنى الجزائرية الذى اكد على اثر هذه

المقابلة بان ازمة الخليج الراهنة يجب أن تتم تسويتها على يد العرب « دون اى تدخل او وصاية اجنبية » « .
ـ رفض وزير الخارجية السورى السيد فاروق الشرع وجود « اى علاقة » فى تسوية ازمة الخليج بين احتلال الكويت من قبل العراق وبين المشكلة الفلسطينية .
ـ إستقبل وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حيث إستعرض الاتفاق « الوضع فى الخليج والعديد من المسائل ذات الاهتمام المشترك » .
ـ وفى بغداد ايضا التقى ياسر عرفات بمبعوث الاتحاد السوفيتى السيد « ايفيجنى بريماكوف » حيث تناول الاتفاق كيفية « التنسيق من أجل عمل مشترك يستهدف تسوية ازمة الخليج » .
ـ أعلن رئيس البرلمان الكويتى السابق « السيد أحمد سعدون » وفاءه لاسرة آل الصباح الكويتية .

٧ اكتوبر ١٩٩٠ :
ـ اسفر اللقاء بين وزيرى خارجية سوريا ومصر فى دمشق عن بيان يؤكد مرة أخرى على ضرورة الانسحاب غير المشروط للقوات العراقية من الكويت .
ـ اعلنت قطر عن الغاء الديون التى على ١٠ دول عربية وافريقية ومن هذه مصر وسوريا وذلك وفقا لالتزام اتخذته قطر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الـ ٤٥ .
ـ صرح قائد القوات السورية المنتشرة فى العربية السعودية بان سوريا لن تشارك فى اى عملية هجومية ضد العراق : وان قواته قد جاءت الى السعودية من اجل الدفاع عن « الاماكن المقدسة » فى مكة والمدينة . كما حذر القائد السورى القيادة العراقية عن اتخاذ اى عمل عسكرى قد يسفر عن « خسائر فادحة » .
ـ القت قوات الأمن المصرية القبض على ٥ اعضاء آخرين ينتمون الى مجموعة ابو نضال الارهابية و كانوا يحملون متفجرات تم لهم الحصول عليها من اصوليين مصريين متطرفين بهدف القيام باعمال تخريبية فى الاماكن السياحية والميادين العامة ومنطقتى جنوب سيناء والبحر الأحمر .
ـ اكد مجلس الوزراء السودانى فى اجتماع برئاسة الفريق عمر البشير بان « اى تهديد لأمن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه ! !

٨ اكتوبر ١٩٩٠ :
ـ استقبل الرئيس حافظ الاسد د . عصمت عبد المجيد ود . اسامة الباز .
ـ عاد د . صفوت الشريف وزير الاعلام الى القاهرة قادما من طرابلس حاملا رسالة من الرئيس الليبى معمر القذافى الى الرئيس حسنى مبارك تتناول ازمة الخليج والجهود الدولية من اجل حلها وكيفية دفع العمل العربى المشترك بين مصر وليبيا .
ـ صرح د . عاطف عبيد بان ديون مصر تبلغ ٤٢ مليار دولار منها ٦ مليارات للدول العربية .
ـ اكد العقيد معمر القذافى فى خطاب امام مؤتمر الشعب العام فى دورته الاستثنائية بمدينة مصراته ضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت لحل ازمة الخليج . كما استنكر عمليات القتل التى يتعرض لها المصريون فى العراق .
ـ جاء فى دراسة صادرة عن الكونجرس الامريكى ان العراق لن يصمد طويلا أمام الحصار الدولى وان نتائج الحصار ستظهر خلال شهرى نوفمبر وديسمبر .
ـ اعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بان حكومته مستعدة للافراج عن كافة الرهائن الغربيين المحتجزين فى الكويت والعراق اذا تعهد الرئيس بوش بعدم مهاجمة العراق .
ـ اعترض على اكبر رفسنجانى الرئيس الايرانى فى حديث ادلى به الى صحيفة « ليموند » الفرنسية على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق . وانه لو حدث ذلك فان ايران ستتحرك لمنعه .
ـ غادر العراق اكثر من ١٠٠ من الفنيين السوفيت فى شئون البترول عائدين الى بلادهم .
ـ رفضت السلطات السعودية السماح لطائرة ليبية كانت تقل ياسر عرفات بالمرور فى مجالها الجوى .

٩ اكتوبر ١٩٩٠ :
ـ أكد د . اسامة الباز فى محاضرة القاها بنادى القضاه عن امل مصر فى التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج وذلك من خلال تجميع الارادة العربية للتأثير على العراق من اجل الانسحاب من الكويت . كما اكد ان وجود قوات مصرية فى السعودية من اجل الدفاع عن العرب بايدى عربية . ولمنع حدوث الحرب .
ـ جرى لقاء بين الرئيس بوش والامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ، سبقه مؤتمر صحفى اكد فيه الرئيس بوش انه لا علاقة بين ازمة الخليج والوضع فى الاراضى العربية المحتلة . وان صدام حسين لن ينجح فى تبرير غزوه غير القانونى للكويت بربطه بالمسأله الفلسطينية .
ـ اكدت مجلة « الايكونوميست » البريطانية ان توجيه ضربة عسكرية ضد العراق يبدو امرا لا مفر منه وان العراق يستطيع أن يحيا فى ظل العقوبات المفروضة عليه لمدة ٦ شهور اخرى .
ـ صرح صدام حسين بان لديه نوع جديد من الصواريخ التى طورها يبلغ مداها مئات من الكيلو مترات . وان لا خيار امام اسرائيل سوى الانسحاب من الأراضى العربية وان على القوات الامريكية لابد من ان تغادر الاماكن المقدسة .
ـ صرح مسئول كبير فى المانيا بان هناك ٢٠ شخصا يعملون بـ ٩ شركات المانية متهمين بمساعدة العراق فى الحصول على اسلحة كيماوية وغيرها . بطرق غير قانونية .
ـ صرح متحدث عن الرئاسة الفرنسية بان انسحاب القوات العراقية من الكويت لا يشكل شرطا مسبقا لكن توجه الأمم المتحدة الدعوة الى عقد مؤتمر دولى حول النزاع الاسرائيلى ـ العربى وان الأمر يفرض نفسه الآن . وانه ليس هناك ما يدعو الى اقامة علاقات زمنية بين القضية الفلسطينية وازمة الخليج .

١٠ اكتوبر ١٩٩٠ :
ـ اضاف المجلس التنفيذى لليونسكو الى جدول اعماله وبناءا على طلب تقدم به الكويت ، بندا يختص « بهدم المؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية فى الكويت المحتل من العراق » .
ـ انعقد فى روما اول اجتماع وزارى من اجل اقامة « التعاون فى منطقة غرب البحر المتوسط تشمل الاستثمارات وتدفق العمالة والبيئة والديون والزراعة .. وهو اجتماع يجرى فى نطاق الحوار العربى الأوروبى .
ـ ابلغ د . بطرس بطرس غالى السيد بيريز دى جويلار الأمين العام للأمم المتحدة رسالة من الرئيس مبارك يؤكد فيها دعم مصر للأمم المتحدة ولمجلس الأمن وللزور الامين العام فى التصدى للمشاكل العالمية ومعالجة الاحتلال العراقى للكويت ولقضية القدس .
ـ صرح « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية البريطانى بان الفرصة مازالت قائمة لاخراج العراق من الكويت بالضغوط السلمية وان لا مفر أمام صدام حسين من الانسحاب من الكويت . وان اى محاولة من جانبه لاستخدام الاسلحة البيولوجية او الكيماوية سيعم الرد عليها بطريقة تؤدى الى الدمار الشامل للعراق .
ـ اعلن « البنتاجون » ان سفنا امريكية وبريطانية واسترالية ارغمت شاحنة عراقية على تغيير مسارها الى بحر العرب بعد ان تأكد انها لا تحمل سوى مواد غذائية قادمة من الولايات المتحدة .
ـ سجلت اسعار البترول ارقاما قياسية جديدة فى الاسواق العالمية . وصل سعر البترول الامريكى من نوع « ويست تكساس » « الترميديت » الى ٤٠,٤٠ دولار للبرميل .
ـ صرح وزير الخارجية البريطانى « دوجلاس هيرد » خلال زيارة قام بها الى مصر بان الفرصة مازالت قائمة لاخراج العراق من الكويت بالشروط السلمية . وحذر الرئيس العراقى استخدام الاسلحة الكيماوية او البيلوجية .
ـ جاء على لسان السيد صفوت الشريف بان الرئيس مبارك قد عبر عن تقديره للخطاب الذى القاه العقيد القذافى الأخير حيث اوضح وجهة النظر الليبية حيال الغزو العراقى للكويت .

١٩٩٠ اكتوبر ١١ :
ـ صرح الرئيس مبارك ان ازمة الخليج مشكلة عربية أما قضية الفلسطينيين فهى مشكلة عربية ـ اسرائيلية وان الربط بين الاثنين يعنى عدم الرغبة فى حل اى شىء .
ـ وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ على طلب تقدم به الرئيس بوش لالغاء ديون مصر وتبلغ ٧,١ مليار دولار .
ـ تقرر ايقاف طلعات الطائرات العسكرية العاملة فى الخليج لمدة يوم واحد ابتداء من ظهر يوم ١٠ اكتوبر لدراسة اجراءات الامان بعد سلسلة الحوادث التى تعرضت لها الطائرات الامريكية .

١٩٩٠ اكتوبر ١٢ .
ـ فى عمان تجمهر حوالى ١٥ الى ٢٠ الف شخص فى الاستاد الكبير بنداء من الجبهة الاسلامية وادانوا مجزرة القدس الأخيرة ووجود القوات الاجنبية فى الخليج .
ـ هدد النظام العراقى بوقف عودة « بعض الرعايا السوفيت » الى وطنهم اذا قام الاتحاد السوفيتى باعطاء الولايات المتحدة معلومات عن السلاح العراقى الذى حصل عليه من الاتحاد السوفيتى .
ـ ناشد وزير المالية العراقى الدول التى جمدت ارصدة العراق على اثر غزوه للكويت باستعمال هذه الأرصدة لشراء الادوية والمنتجات الاساسية اللازمة للشعب العراقى .
ـ اجل رئيس الوزراء السابق البريطانى « ادوارد هيث » بعثته الانسانية الى العراق لمدة اسبوع .
ـ كشف الحزب الديمقراطى العراقى المعارض بان الرئيس صدام حسين يجرى مشاورات مع اعضاء حزب البعث الحاكم بشأن بقاء او انسحاب العراق من الكويت .
ـ اعلنت وكالة الانباء الايرانية ان العراق قد اعرب عن تطلعه لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع ايران وذلك خلال الزيارة التى قام بها وزير الخارجية العراقى وسام الزهاوى الى طهران حيث التقى مع على اكبر ولاياتى .

١٩٩٠ اكتوبر ١٣ :
ـ استقبل الرئيس مبارك مستر دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى و ٢ من مساعديه وقد صرح هيرد عقب المقابلة : ان موقف مصر وبريطانيا تجاه أزمة الخليج يتطابقان .
ـ انعقد فى جدة المؤتمر الشعبى الكويتى الموسع شارك فيه ٧٠٠ شخصية كويتية وترأسه الشيخ جابر الأحمد الصباح وقد دام ٣ ايام . (انظر قسم الوثائق)
ـ اعرب وزير الخارجية العراقى عن خيبة امله فى فرنسا لأن الربط الذى اقامه الرئيس فرانسوا ميتران بين المشاكل الكبرى فى المنطقة ليس بالقوة الكافية التى قد تؤدى الى تسوية .
ـ ذكرت اذاعة لندن ، دون ذكر مصدر معلوماتها ، ان الرئيس صدام حسين ابلغ المبعوث السوفيتى (يتجينى بريما كوف) الذى زار بغداد بانه قد يقرر الانسحاب من الكويت عند تلاشى التهديد بهجوم امريكى وانه يحتاج الى صفقة تحفظ ماء وجهه أمام العالم وأمام شعبه .
ـ استقبل الملك حسين السيد طارق عزيز وزير الخارجية العراقى الذى سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين حول تطورات الوضع فى المنطقة وخاصة فى الخليج .
ـ حمل د . سعدون حمادى عضو مجلس قيادة الثورة ونائب رئيس الوزراء العراقى الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين مسئولية الاضرار التى تلحق باقتصاد العراق من جراء الحصار المفروض عليه .
ـ وصل طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى الى طرابلس الغرب لاجراء محادثات مع المسئولين الليبيين حول التطورات الجارية فى منطقة الخليج .
ـ ذكرت صحيفة « دى فيلت » الالمانية بان فنيين من شركة ملاحة المانية يعملون مع الجيش العراقى ويشاركون فى صيانة قواعد لاطلاق الصواريخ من طراز « رولان » وصوت وميلان » ذات الصنع الالمانى الفرنسى .
ـ تؤكد مصادر من « البنتاجون » ان حجم القوات الامريكية فى الخليج قد تجاوز الـ ٢٠٠ الف جندى بما لا يقل عن ٢٥ الف آخرين . واضافت هذه المصادر بان قوة بحرية ستقوم بالتدريب على عمليات الهجوم والانزال على الساحل العربى .

١٩٩٠ اكتوبر ١٤ :
ـ تلقى الرئيس مبارك رسالة من الرئيس سوهارتو (اندونيسيا) جاء فيها التزام بلاده بقرارات مجلس الأمن بشأن الغزو العراقى للكويت .
ـ اكد دوجلاس هيرد فى مؤتمر صحفى فى ختام زيارته لمصر : الى ان البند ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة يوفر الاساس القانونى لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق لتحرير الكويت ٢) ان حالة اللا سلم واللا حرب يجب ان لا تستمر . وان جميع الاطراف تعمل على ايجاد تسوية سلمية ٣) ان الرئيس العراقى ليس امامه غير الانسحاب من الكويت او الخروج منها بالقوة ٤) ان بريطانيا ترى ان الحصار الاقتصادى سيؤدى غايته .
ـ تم التوقيع بين مصر وهيئة الخليج للتنمية فى القاهرة على اتفاقية من اجل اقامة مشروعات خاصة بتشغيل المصريين العائدين من الكويت والعراق يصل حجمها الى ٣٠٠ مليون دولار تقدمها الهيئة .
ـ قامت السلطات الأردنية بترحيل ٧٠ الف مصرى لا يحملون تصاريح عمل بها . وبفرض غرامة قدرها ٣٠٠ دولار على كل مصرى مقيم بالأردن لا يحمل تصريحا مع ترحيله اجباريا .
ـ اتفق المشاركون فى المؤتمر الشعبى الكويتى الموسع فى جده بالاجماع على : اعادة تنظيم القوات المسلحة الكويتية لتأخذ مكانها الى جوار القوات الدولية وتدريب الشباب الكويتى المتطوع . وقد اعلن ابناء الكويتيين المقيمين فى القاهرة تأييدهم المطلق وتضامنهم مع قرارات المؤتمر .
ـ ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » ان الولايات المتحدة تعد للقيام بسلسلة من المبادرات الدبلوماسية للضغط على العراق بما فى ذلك استصدار قرارات جديدة فى الأمم المتحدة .
ـ غادرت ٤ طائرات فرنسية من طراز « جاجوار » قاعدة « تولون » متجهة الى السعودية من بين ٤ طائرات كانت فرنسا قد قررت ارسالها الى السعودية .
ـ ابدت وزارة الدفاع البريطانية استعدادها لزيادة حجم قواتها فى منطقة الخليج . اذا دعت الضرورة الى ذلك .
ـ اعلن جيانى دى ميكيليس وزير الخارجية الايطالى فى مؤتمر صحفى انه ليس أمام الرئيس العراقى اى مخرج دون الانسحاب من الكويت . وان على المجتمع الدولى ان يجد فى البحث عن تسوية لازمة الخليج والتهيؤ لمواجهة البحث عن الحلول لمشاكل اخرى وفى مقدمتها القضية الفلسطينية .
ـ صرح السلطان قابوس بن سعيد (عمان) لمجلة ا ـ ب ـ س الاسبانية بان العرب بدأوا يفقدون الأمل فى الحل السلمى ويميلون الى الاعتقاد بان الحل العسكرى هو الممكن كما اعرب عن اسفه لأن العقوبات الاقتصادية على العراق لم تنجح حتى الآن .
ـ اجتمع الرئيس صدام حسين بياسر عرفات فى بغداد لبحث تطورات الوضع فى منطقة الخليج توجه بعدها عرفات الى تونس حيث عقد اجتماعا مع رولان دوماس وزير الخارجية الفرنسية .
ـ استقبل العقيد القذافى طه ياسين رمضان الذى سلمه رسالة من الرئيس صدام حسين تتعلق بتطورات الوضع فى الخليج .

١٩٩٠ اكتوبر ١٥ :
ـ وصل وزير الخارجية الفرنسى رولان دوماس الى قطر حيث اجرى مباحثات مع الشيخ خليفة بن حمد ال ثانى امير قطر الذى طلب منه ايضاحات حول « خطة ميتران » صرح دوماس بانه لمس تغيير فى الموقف العراقى بشأن الكويت وبان ياسر عرفات قد ابلغ فى تونس ان لديه انطباعا بامكانية تغييرا الموقف العراقى بشأن ازمة الخليج والوضع فى الكويت .
ـ صرح الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بان الجهود الدبلوماسية الحالية تستهدف احتواء الوضع فى الخليج ومنع اشتعال عسكرى ، وذلك خلال اجتماع له مع نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طه ياسين رمضان .
ـ اصبح وضع السفارات التى لا تزال تعمل فى الكويت سيئا للغاية ..
ـ اكد وزير الاعلام العراقى بان بلاده مستعدة لقتال طويل المدى وان « العراق سيحتفظ بالكويت » وانه سيلحق « هزيمة نكراء » بالقوات الأمريكية اذا هاجمت العراق .
ـ اجرى وزير الدفاع الامريكى « تشينى » محادثات فى لندن مع السيدة

مارجريت تاتشر ووزير الدفاع البريطاني توم كينج اكد على اثرها بان العقوبات الاقتصادية ضد العراق قد بدأت اثارها تظهر وان الوقت ليس في صالح صدام حسين . وقد رفض وزيرو الدفاع الامريكي والبريطاني تحديد اى جدول زمني لانتهاء ازمة الخليج وان كانا عبرا عن ثقتهما في عودة الحكومة الشرعية للكويت الى السلطة في الكويت .

- اكد وزير الخارجية السوفيتي في جلسة للبرلمان السوفيتي ان بلاده ليس لديها خطط او نيات لعمليات عسكرية في الخليج وان الحل السلمي مازال ممكنا .

- ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » نقلا عن مصادر دبلوماسية : الى ان العراق اوقف عمل اجهزة الرادار التي لديه تجنبا لقيام الامريكيين بالتشويش على عمليات توجيه صواريخه المضادة للطائرات ٢) ان العراق قد طلب من الولايات المتحدة استئناف الاتصالات بين الخبراء العسكريين تجنبا للحوادث البحرية والجوية ولم ترد الحكومة الامريكية على هذا الطلب .

- قدم طه ياسين رمضان النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي الى الرباط حاملا رسالة الى الملك الحسن الثاني من الرئيس صدام حسين .

١٩٩٠ اكتوبر ١٦ :

- جرت مباحثات في القاهرة بين الرئيس مبارك والرئيس التركي تورجوت اوزال حول الاوضاع العالمية في ضوء ازمة الخليج وحول العلاقات الثنائية بين البلدين .

- استقبل د . عصمت عبد المجيد السفير السوفيتي في القاهرة الذى قدم له تقدريرا عن نتائج المباحثات التي اجراها مؤخرا - بريما كوف المبعوث السوفيتي لبغداد .

- صرح الملك حسين في حديث ادلى به لصحيفة « نيويورك تايمز » : الى ان الرئيس صدام حسين قد وافق في اغسطس الماضي على الانسحاب من الكويت اذا لم تدينه الجامعة العربية .

ولكن ادانه الجامعة له قد قضت على الاتفاق ٢) في ٢ اغسطس امهله الرئيس بوش ٤٨ ساعة من اجل الحصول على التزام من صدام حسين ولكن هذه المبادرة انهارت دون سبب ٣) ان مسئولية اندلاع الحرب اذا حدثت ترجع جزئيا الى عدم رد بوش والزعماء الغربيين الآخرين في الوقت المناسب الى اشارات صدام عن استعداده للانسحاب من معظم الكويت ٤) مازال من الممكن التوصل الى حل سلمي ٥) ان الحرب ستكون كارثة المنطقة كلها والغرب . ٦) ان صدام حسين صديق وظاهره جديدة في عالم السياسة العربية .

- أعلن العقيد القذافي : أن بلاده ستعلن التعبئة العامة لتجنيد مليون جندى إذا ما حدث حادث في منطقة الخليج بما في ذلك وحدات الجيش النظامي والمقاومة الشعبية .

- أكد محمد سلمان وزير الاعلام السورى بأن حل أزمة الخليج يبدأ بانسحاب العراق من الكويت وإعادة الشرعية اليه . وأن موقف سوريا هو عدم مطالبة القوات الأجنبية بالرحيل عن المنطقة قبل أن تزول مسببات قدومها . وأن على العرب القيام بعمل مسئول لايجاد حل عربي وهذا يتحقق من خلال وحدة الصف العربي وأن المطلوب حاليا هو تحقيق تضامن عربي حقيقي هدفه مواجهة العدو الصهيوني . وأخيرا أنه لايمكن الربط بين موضوع لبنان وموضوع أزمة الخليج .

- قرر مجلس الثورة العراقي إصدار سندات قيمتها مليار دينار عراقي لبيعها للمواطنين العراقيين . كما وجهت السلطات العراقية نداء الى الشباب العراقي ما بين ١٤ الى ٢٥ عاما للتطوع في صفوف وحدات الصواريخ الهجومية في مقابل ٢٠٠ دينار عراقي .

١٩٩٠ اكتوبر ١٧ :

- التقى الرئيس مبارك والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الذى صرح على أثر المقابلة : تطابق الآراء بين الاثنين بصدد الاجراءات المتبعة في مواجهة أزمة الخليج .

- حث وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الكونجرس في بيان أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ على الاسراع بالموافقة على طلب الرئيس بوش باسقاط ديون مصر العسكرية .

- نفى الرئيس بوش أن يكون هدف الوجود الأمريكي في الخليج هو مجرد الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة بل هو للتصدي للعدوان والوقوف الى جانب هؤلاء الذين يتصدون للخارجين عن الحق والخير وأن القوات الامريكية ستبقى في الخليج الوقت اللازم لتحقيق هذا الهدف .

- إنتهى الوفد البريطاني في مجلس الأمن من إعداد مشروع قرار يدعو الى التأكيد على مسئولية العراق عن إعادة الامور الى نصابها الكامل والتعويض عن كافة الأعمال التي إرتكبتها سلطات الاحتلال في الكويت منذ ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

- ذكرت وكالة (أ . ش . أ) أن إدارة الرئيس بوش تمارس ضغطا على بريطانيا لتخفيف مشروع القرار البريطاني أو تأجيله خشية أن يؤدى التشديد في العقوبات على العراق الى مطالبة الدول العربية ودول العالم الثالث بمعاملة إسرائيل بالمثل .

- تلقى جوليو اندريوتي رئيس وزراء إيطاليا رسالة من المبعوث السوفيتي ايفيجني بريماكوف مؤداها أن العراق مستعد للتوصل الى تسوية تفاوضية لأزمة الخليج بشرط الا يوجه اليه الغرب أى تهديد بالقيام بعمل عسكرى .

- صرح ياسر عبدربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على اثر إجتماع وزير الخارجية الفرنسي بياسر عرفات : أن القيادة العراقية ترغب في التعامل مع فرنسا والدليل على ذلك التجاوب الذى أبدته بغداد ازاء المبادرة الفرنسية .

- أعلن العراق أمام اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في « بونت ديل استى » (اورجواى) أنه سيزود دول العالم الثالث بالبترول مجانا إذا تم رفع الحظر الاقتصادى المفروض عليه من قبل الأمم المتحدة .

- جاء في مجلة « جينز » العسكرية أن العراق بدأ يحشد قواته البرية على الحدود العراقية - التركية (٢٥٠ الف جندى) . وصرح أحد المسئولين الاتراك أن الصواريخ العراقية قد إنتقلت الى مسافة تمكنها من ضرب قاعدة الطيران التركية التي يوجد بها منشآت وقوات أمريكية .

- صرح سفير العراق في انقره أن بلاده لن تستخدم الأسلحة الكيماوية الا اذا قامت الولايات المتحدة بإستخدامها وأضاف بأن الحصار الاقتصادى له آثار سلبية على العراق ولكنه - حكومة وشعبا - قادر على مواجهته .

- رفضت المعارضة داخل البرلمان الياباني اقتراحا تقدم به « توشيكي كايفو » الخاص بإرسال قوات يابانية خارج الحدود لأول مرة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

١٩٩٠ اكتوبر ١٨ :

- صرح الرئيس مبارك أن ديون مصر للدول الغربية قد الغيت كلها تقريبا دون فوائد وأن الديون العسكرية لأمريكا ستسوى قريبا . وأكد أيضا أنه مصر تقف مع الشرعية الدولية وطالب الرئيس العراقي بأن يستجيب لنداء السلام وأن الاستيلاء على أرض الغير بالقوة مبدأ خطير من شأنه أن يضيع جميع قضايانا وأنه لايمكن أبدا تحرير فلسطين بإحتلال الكويت. لأن قضية الكويت عربية - عربية اما قضية فلسطين فهى قضية عربية - إسرائيلية .

- جاء في البيان الختامي لمؤتمر المنظمات العمالية الدولية المنعقد في القاهرة للتضامن مع شعب الكويت مطالبة العراق بسحب قواته فورا دون قيد أو شرط من الاراضى الكويتية وإعادة الشرعية للكويت وإحترام إستقلال وسيادة الكويت وتعويض شعبها والعمالة الأجنبية بها عن كافة الاضرار والخسائر التي نتجت عن الغزو .

- تنبأ الخبراء الاقتصاديون بأن الاقتصاد العراقي سيعاني من الافلاس ويواجه الانهيار الشامل خلال ٤ شهور . وأنه سواء إنتهت ازمة الخليج بالحل السلمي أو العسكرى فقد دخل الاقتصاد العراقي طريقا مسدودا .

- أعلن وزير البترول العراقي أن العراق مستعد لبيع البترول بالسعر المحدد من قبل منظمة الأوبك (٢١ دولارا للبرميل) لأى دولة أو شركة ترغب في ذلك حتى الدول المتحالفة ضده في أزمة الخليج بما في ذلك الولايات المتحدة .

- أجرى وزير الخارجية الفرنسي رولان دوماس مباحثات في فينا مع وزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفرنادزة تناولت أزمة الخليج . وقد صرح « دوماس » بأن هناك تقاربا في الآراء السوفيتية والغربية وأن هناك إمكانات التوصل الى تحقيق إنسحاب العراق من الكويت بالطرق السلمية .

- لخص شيفرنادزة الموقف في بلاده كالآتي : لايوجد حل جاهز لأزمة الخليج ولا حلول وسط بشأن تحقيق إنسحاب جميع القوات العراقية من الكويت

كما لايوجد أى ارتباط مباشر بين أزمة الخليج والصراع العربى الاسرائيلى .

- وافقت الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن على مشروع قرار يقضى بدفع تعويضات مالية عن الأضرار الناجمة عن غزو الكويت . ويطالب الحكومات بتقديم معلومات بالنيابة عن مواطنيها بشأن الأضرار المالية التى لحقت بهم نتيجة الغزو العراقى للكويت .

١٩٩٠ اكتوبر ١٩ :

- أعلن جيمس بيكر فى تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى أن حكومته قد أجرت سلسلة من المشاورات مع الدول الاعضاء فى مجلس الامن حول إمكان استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت وأن عددا كبيرامن هذه الدول يؤيد ذلك . كما أن العديد من الدول العربية وبعض الدول الأوروبية ستؤيد هذا القرار .

- أعلن متحدث باسم البيت الأبيض عقب لقاء الرئيس بوش بالمبعوث السوفيتى ى - بريماكوف ان الاتحاد السوفيتى يتفهم الموقف الأمريكى الذى لايرفض الربط بين أزمة الخليج وأزمة الشرق الأوسط .

- صرح المبعوث السوفيتى بريماكوف عقب لقائه ببوش - أن الاتحاد السوفيتى وقيادته يحاولان بذل أقصى مايمكن عمله من أجل تحقيق ما تضمنته القرارات الصادرة من الامم المتحدة بالوسائل السلمية وإنه لاينبغى إستبعاد امكانيات تحقيق الحل السلمى حتى تستنفد جميع الوسائل والخيارات . وأكد بريماكوف ضرورة عدم حصول الرئيس العراقى على أى غنيمة من غزوه للكويت .

- حذر وزير الخارجية البريطانى - دوجلاس هيرد - العراق بان المجتمع الدولى قد يلجأ الى إستخدام القوة العسكرية ضده اذا فشلت الوسائل السلمية فى إخراجه من الكويت .

- صرح وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتى وفرنسا - فى فيينا - انه يجب إعطاء مزيد من الوقت للعقوبات المفروضة على العراق لكى تأتى بمفعولها وأنه لايزال من الممكن إيجاد حل سلمى للأزمة .

- أعلن طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقى - خلال زيارة قصيرة الى عمان - أن أزمة الخليج دخلت مرحلة إعادة تقييم ومراجعة المواقف وأن هناك أملا فى أن تشهد الأيام المقبلة إتصالات مكثفة ومباحثات بهدف إنهاء الأزمة .

- تم فى بغداد وضع خرائط جديدة تظهر الكويت مقسمة : وقد ضم الجزء الشمالى من الكويت الى محافظة البصرة العراقية .

- ذكرت مجلة « جينز » العسكرية البريطانية أن العراق لديه عدد يتراوح بين ١٠٠ أو ٢٠٠ مدفع ضخم من نوع جديد إشتراه من حكومة جنوب أفريقيا مقابل تزويدها بالبترول .

- أصدر العراق قرارا بتحويل مستحقات المصريين الى بنوك الأردن بدلا من مصرف الرافدين بالقاهرة كما كان متبعا .

- لم يصل الى بغداد سوى ٥ وفود من مجموع ٢١ وفدا لحضور إجتماعات الاتحاد البرلمانى العربى لبحث إتخاذ موقف موحد من العدوان الاسرائيلى على المسجد الأقصى (الـ ٥ وفود تابعة للجزائر والأردن واليمن وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

- وافقت الحكومة المصرية على عقد مؤتمر جماهيرى عالمى بالقاهرة خلال النصف الثانى من نوفمبر ١٩٩٠ تشارك فيه كافة التنظيمات الشعبية والجماهيرية فى العالم للرد على محاولات النظام العراقى طمس الهوية الكويتية وربطها بالقضية الفلسطينية .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٠ :

- وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قانون يقضى بإلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر وأضاف تعديلا على مشروع القانون يقضى بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولى قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٠ تشارك فيه الدول الدائنة لالغاء كافة الديون العسكرية والمدنية المستحقة على مصر (٥٠ مليار دولار) .

- دعا « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكى الى توسيع نطاق التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بما فى ذلك المحادثات الخاصة بالاستراتيجية الدفاعية بهدف منع قيام صراعات اقليمية ومنع إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية .

- قررت وزارة الدفاع الأمريكية نقل مئات من الدبابات الهجومية المتطورة من مواقعها فى أوروبا الغربية الى السعودية لدعم القوات الأمريكية هناك .

- ذكرت مصادر فى وزارة الدفاع الأمريكى أن تقارير أجهزة المخابرات بأن العراق ينوى انتاج قنابل ذرية وأنه رفض بعثة من وكالة الطاقة الدولية بالتفتيش الدورى على منشآته النووية منذ أول نوفمبر ١٩٩٠ .

- أكدت مارجريت تاتشر أن بريطانيا ترفض أى حل وسط مع الرئيس العراقى وأنها لن تقدم أى تنازلات له حول آزمة الخليج وشددت على ضرورة إنسحاب العراق من الكويت .

- طالب « هيرد » بمواصلة فرض العقوبات والضغوط على العراق وأن قرار العراق بصرف البنزين بالبطاقات يدل على فعالية هذه العقوبات وأشار « هيرد » الى أن الخيار العسكرى هو جزء مهم من هذه الضغوط .

- أصدرت اللجنة السياسية للاتحاد البرلمانى الدولى المجتمع فى أوروجواى والتى شاركت فيها ١٠٠ دولة قرارا يدين العراق لغزوه الكويت ويطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية من الأراضى الكويتية كما يدين أيضا تعرض الكويتيين للاضطهاد والتعذيب والقتل المنظم على يد القوات العراقية .

- قررت دول الخليج إلغاء العديد من العقود للأردنيين العاملين فى القوات المسلحة لهذه الدول كما قررت البحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة خفض عدد الأردنيين العاملين فى جيوشها .

١٩٩٠ اكتوبر ٢١ .

- أكد سفير الكويت فى القاهرة بأن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية غير مخولتين دوليا وعربيا للقيام بتمثيل العرب فى أى جهد دولى لحل أزمة الخليج فهذا أمر متروك لجامعة الدول العربية .

- إنتقد الملك حسين سوء معاملة دول الغرب لبلاده وسوء تفهم دول العالم للمشكلات التى تواجه الأردن وقد وصفها بأنها دولة فقيرة وصغيرة تحيطها قوة عسكرية كبيرة وهى العراق من جهة وإسرائيل من جهة اخرى .

- صرح وزير الدفاع الامريكى (ريتشارد تشينى) بأن بلاده لم تعد فى حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق . واعرب عن إعتقاده بأن العقوبات الدولية المفروضة على العراق قد تكون كافية لحمله على الانسحاب من الكويت وأن الحرب فى المنطقة ليست حتمية .

- صرح مسئول بوزارة الخارجية التونسية أن تونس ملتزمة بقرار مجلس الأمن بفرض حظر اقتصادى على العراق رغم أنها تضررت من تطبيق هذا الحظر ورغم أنها لا توافق من منطلقات انسانية على منع وصول الأدوية والأغذية الى العراق .

- أبدى السنغال عن إستعداده لمضاعفة حجم قواته فى السعودية إذا رغبت فى ذلك .

- بدأت حكومة المجر فى تشكيل وحدة طبية عسكرية لارسالها الى الخليج . كما أبدت إستعدادها للمساهمة بقوات مجرية فى قوة حفظ السلام تحت رعاية الامم المتحدة وايضا للاسهام فى الجهود الدولية التى تتزعمها الولايات المتحدة فى الخليج .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٢ :

- قام الرئيس مبارك بزيارة للقوات المصرية فى الجبهة السعودية بمنطقة « حفر الباطن » ثم إتجه الى جدة حيث أجرى مباحثات مع العاهل السعودى .

- إستقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت وقد تناول اللقاء قضايا الخليج وأخرى ناشئة عن إستمرار رفض صدام حسين الانصياع للارادة الدولية بالانسحاب من الكويت .

- صرح الشيخ صباح الاحمد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى انه اذا لم يستجب العراق للمبادرات والحلول السلمية وينفذ قرارات مجلس الأمن وقرارات القمة العربية الطارئة فلن يكون هناك الا الحل العسكرى . وأضاف بأن الغزو العراقى قد شق العالم العربى مما يشكل خسارة فادحة بالنسبة للعرب قد يحتاج الأمر الى وقت طويل قبل عودة التضامن العربى الى سابق عهده .

- دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة دول الخليج العربية الى المزيد من اليقظة خاصة بعد إحتلال العراق للكويت .

ـ أكد الرئيس صدام حسين بأن قرار الحكومة اليابانية بارسال قوات الى الخليج للمشاركة فى القوة متعددة الجنسيات يعتبر عملا عدوانيا . أضاف أنه يأمل فى حلول السلام وأنه ليس لديه أية نية فى إبعاد امكانية الحوار .

ـ أعلن العقيد معمر القذافى انه يجرى حاليا مشاورات لعقد مؤتمر قمة مصغر لمعالجة أزمة الخليج وإخراج العرب من حالة الانقسام الحالية .

ـ جاء فى صحيفة « نيويورك تايمز » أن التجمع العسكرى فى السعودية تشترك فيه ٢٧ دولة وهو أشبه ببرج بابل . وان الهدف منه هو إرغام صدام حسين على الانسحاب . ويصل حجم هذه القوات الى ٥٠٠ الف جندى .

ـ صرح وزير العلاقات الخارجية الفرنسية الأسبق « كلود شيسون » بأنه يعتقد بأن الوضع فى الشرق الأوسط لن يكون فى الغد كما كان عليه قبل ازمة الخليج . ودعا الدول العربية الى تولى مسئولية معالجة مشاكل الوضع الحالى والنظام الذى يقتضيه لأنها وحدها المؤهلة لطرح هذا النظام كما ان عليها البحث مع جيرانها من الدول الاسلامية عن وضع نظام أمنى جديد .

ـ أكد السيناتور « جورج ميتشل » زعيم الاغلبية الديموقراطية فى مجلس الشيوخ أن الكونجرس وحده صاحب الصلاحية والأحقية الدستورية بإعطاء الأمر للقوات الأمريكية بالدخول فى أى نزاع مسلح أو حرب فى أى مكان فى العالم وليس الرئيس الامريكى .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٣ :

ـ إلتقى الرئيس مبارك والشيخ زايد بن سلطان بقوات المظلات المصرية الموجودة بدولة الامارات العربية المتحدة .

ـ أجرت السيدة مارجريت تاتشر محادثات مع الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت فور وصوله الى لندن أكدت خلالها تمسك بريطانيا بموقفها المطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد ولا شرط وعودة الحكومة الشرعية .

ـ طالب الوفد الكويتى للمنظمة الدولية للطيران المدنى فى أوتاوا (كندا) بإجبار العراق على إعادة الطائرات التى إستولى عليها بعد غزوه للكويت وبإتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل ذلك .

ـ كرر طارق عزيز وزير الخارجية العراقى إستعداد بلاده للحوار مع أى طرف عربى أو دولى فى إطار المبادرة التى طرحها صدام حسين فى ١٩٩٠/٨/١٢ .

ـ وافق البرلمان العراقى على الافراج عن جميع الرعايا الفرنسيين المحتجزين لدى العراق وعددهم ٣٢٠ شخصا . كما سمح لـ ١٤ امريكيا بمغادرة بغداد .

ـ أكد الرئيس بوش رفضه لأى حلول وسط بشأن أزمة الخليج .

ـ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها لم تجد أى دليل على أن العراق قد قام بسحب بعض قواته من الكويت أو تراجع عن بعض المواقع التى تحتلها هذه القوات .

ـ إنخفضت أسعار البترول فى سوق نيويورك بمقدار ٥,٤١ للبرميل الواحد . ورجع الخبراء السبب الى تواتر أنباء وشائعات قوية بقرب التوصل الى تسوية سلمية لأزمة الخليج .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٤ :

ـ أجرى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الامارات مباحثات مع الرئيس مبارك .

ـ جرت مباحثات بين الرئيس مبارك والشيخ خليفة بن حمد آل ثانى امير دولة قطر .

ـ وافق مجلس الشيوخ الامريكى على مشروع مساعدات خارجية تمنح للدول الاجنبية تضمن اعفاء مصر من ديونها العسكرية وإعتماد ١٥,١ مليار دولار لجميع المساعدات الخارجية لعام ١٩٩١ ومنح مصر ٢,٣ مليار للمساعدات العسكرية والاقتصادية .

ـ صرح مسئول أمريكى بأن قرارات العراق بالافراج عن الرعايا الأجانب لا تمثل أى تغيير أساسى فى موقفه ولكنها مجرد مناورة لكسب الوقت وإحداث إنقسام فى التحالف الدولى .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٥ :

ـ أجرى الرئيس مبارك مباحثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ..

ـ أعرب الرئيس فرانسوا ميتران عن إعتقاده بأن الحرب قد تكون وشيكة وربما قامت قبل ٦ نوفمبر وهو موعد التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى .

ـ عقد وزيرا الخارجية والدفاع الامريكيان جيمس بيكر وريتشارد تشينى إجتماعا مغلقا مع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بالكونجرس تم خلاله إطلاع الحاضرين على تقرير تناول الوضع فى الخليج . وقد صرح « تشينى » عقب الاجتماع أن اسلوب توزيع القوات العراقية فى الكويت وجنوبى العراق والتحصينات التى تقيمها تشير الى أن هذه القوات تنوى البقاء فى الكويت .

ـ أعلنت سفارة الكويت بدمشق ان ٤,٢٠٠ مواطن كويتى قد قتلوا خلال الغزو العراقى بالاضافة الى ١٢ الفا أسرى من الجنود الكويتيين والمدنيين .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٦ :

ـ تلقى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا من الرئيس بوش ابلغه بقرار الكونجرس الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية .

ـ إستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الايطالى جيانى دى ميكيليس . وقد كان موضوع اللقاء التعرف بدقة بالموقف الخاص بالدول العربية ، التى تتفق مع الدول الأوروبية عشية القمة الأوروبية المقرر عقدها فى روما .

ـ إستقبل الرئيس مبارك المبعوث السوفيتى كار بريماكوف وقد تناول الحديث أزمة الخليج وأكد الاثنان موقف بلديهما السابق ذكره .

ـ إستقبل الرئيس مبارك وزير خارجية السنغال الذى سلمه رسالة من الرئيس السنغالى عبده ضيوف وقد تناول الحديث المؤتمر الاسلامى الذى سينعقد فى يناير ١٩٩١ بدكار والذى لاتريد السنغال أن يكون مؤتمر الانقسام الاسلامى بل « المصالحة الاسلامية » لأن مشكلة الخليج ستتصدر أى مؤتمر يعقد .

ـ أكد الرئيس جورباتشوف فى كلمة ألقاها امام البرلمان الأسبانى أن موسكو لاتزال تحبذ استنفاد كافة الفرص المتاحة للحل السلمى لأزمة الخليج .

ـ قررت وزارة الدفاع البريطانية تحويل عدد من المستشفيات المدنية فى لندن الى مستشفيات عسكرية ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٩٠ لاستقبال حالات جرحى حرب الخليج فى حالة نشوبها .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٧ :

ـ أجل مجلس الأمن الدولى التصويت على مشروع قرار يدين العراق للانتهاكات التى إرتكبتها قواته فى الكويت ويطالبه بتقديم تعويضات عن التخريب الذى نجم عن الغزو . فقد رفض الاتحاد السوفيتى التصويت على القرار فى آخر لحظة .

ـ إجتمع طارق عزيز وزير الخارجية العراقى والمبعوث السوفيتى بريماكوف فى إطار محاولة ايجاد حل للأزمة .

ـ وصل الى بغداد رئيس وزراء الأردن مضر بدران فى زيارة مفاجئة وسلم الرئيس العراقى رسالة من الملك حسين تناولت تطورات الموقف فى الخليج .

ـ قرر صدام حسين أن تقتصر الزراعة على القمح والارز فى شتى انحاء العراق بما فى ذلك حدائق المنازل والا تصادر الأراضى المخالفة .

ـ أكد مسئولون فى الادارة الأمريكية أن لديهم أدلة تثبت أن العراق قام بتلغيم المنشآت البترولية بالكويت وذلك ضمن خطة لتدمير القاعدة الاقتصادية الكويتية فى حالة اندلاع الحرب .

ـ تلقت وزارة الخارجية الامريكية معلومات تفيد بإحتمال شن هجمات ارهابية على سفن الركاب فى شرق البحر المتوسط . وحذرت الوزارة من تزايد مخاطر الارهاب الدولى فى أوروبا والشرق الأوسط ومن أن تكون الطائرات المدنية أولى الأهداف .

١٩٩٠ اكتوب ٢٨ :

ـ إستقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الجزائرى سيد أحمد غزالى الذى سلمه رسالة من الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد .

ـ عرض د . كمال الجنزورى فى إجتماع لمجلس الوزراء نتائج المباحثات التى أجراها الرئيس مبارك مع القادة العرب الأربعة للدول التى زارها . بما فى ذلك تنفيذ مشروعات التنمية .

ـ وافق الكونجرس الأمريكى ـ شيوخا ونوابا ـ وبصفة نهائية على التشريع الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية وفوائدها المستحقة عليها لأمريكا .

- برر الرئيس بوش إحتمال ارسال ١٠٠ الف جندى أخرين الى منطقة الخليج بأن هذا الانتشار العسكرى فى المنطقة يستهدف التأكيد للرئيس العراقى أن العدوان لايفيد .

- حذر قائد القوات الأمريكية فى السعودية بأن الحرب فى حالة إندلاعها ستكون طويلة للغاية وذات نتائج سيئة على صعيد الخسائر البشرية . واضاف بأن السلطات السعودية ستقوم بإدارة وتحريك قواتها والقوات الاخرى فى حالة الحرب وسيكتفى القادة الأمريكيون بالاشراف على القوات الأمريكية .

- صرح الرئيس جورباتشوف فى مؤتمر صحفى عقده فى مدريد . أن هناك دلائل تشير الى أن القيادة العراقية بدأت تدرك أن الحل السلمى لايتحقق بتوجيه الانذارات .

- تعهد رؤساء دول السوق الاوروبية المشتركة بعدم الدخول فى أية مفاوضات منفصلة مع العراق حول إطلاق سراح الرعايا الأوروبيين المحتجزين فى العراق والكويت .

- صدقت قمة السوق الأوروبية المشتركة على اعلان بشأن الشرق الأوسط يطالب العراق بالانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت وإعادة حكومة الكويت الشرعية والافراج عن جميع الرعايا الاجانب . كذلك جدد الاعلان الالتزام الأوروبى بالعمل من أجل حل شامل لمشكلات الشرق الأوسط بما فى ذلك الصراع العربى - الاسرائيلى والقضية الفلسطينية وأزمة لبنان .

- ألغى الرئيس العراقى قرار ترشيد إستهلاك الوقود وتوزيعه بالبطاقات كما قرر عزل وزير البترول عصام عبدالرحيم .

- تمكن ما يقرب من ٧٠ من العسكريين العراقيين عبور الحدود التركية وطلبوا اللجوء السياسى .

- قدر وزير العمل الأردنى الخسائر التى لحقت بالمواطنين الاردنين العاملين بالكويت بحوالى ٨ مليارات من الدولارات كانت تتمثل فى شكل دخول ثابتة أو اصول ثابته يمتلكونها .

- ابلغت وزارة الخارجية الصينية السفير اليابانى فى بكين بأن اصدار اليابان قانونا يسمح بارسال قوات الى الخليج يعد انتهاكا للسياسة القائمة على نبذ الحرب إلتى التزمت بها اليابان منذ الحرب العالمية الثانية . وعلى ذلك تعتبر الصين هذا التحول اليابانى بالغ الخطورة .

١٩٩٠ اكتوبر ٢٩ :

- أعلن د . عصمت عبد المجيد تأييد مصر للقرارات الصادرة عن اجتماع قمة السوق الأوروبية المشتركة .

- ادان مجلس وزراء النقل العربى - المنعقد فى القاهرة - الغزو العراقى للكويت واكد بطلان كافة الاجراءات غير المشروعة التى اتخذتها السلطات العراقية المحتلة . كما ناشد المجلس الدول الاعضاء بالامتناع عن التعامل مع النظام العراقى فى أى شأن من شئون النقل لدولة الكويت . وبإتخاذ كافة الاجراءات القضائية من اجل حصول السلطات الكويتية على كافة حقوقها .

- اصدر الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد فى الرياض بيانا ايد الموقف الدولى والمشاورات الجارية لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج .

- اصدر مجلس الأمن قرارا رقم ٦٧٤ - بموافقة ١٢ دولة وامتناع الصين وكوريا عن التصويت - يطالب كافة الدول بتقديم قوائم تثبت فيها خسائرها المالية الناتجة عن الغزو العراقى ويدعو الى انهاء احتجاز جميع الرهائن وتزويد الرعايا الاجانب والسفارات فى الكويت بالمستلزمات الاساسية .

- صرح متحدث باسم السفارة السوفيتية فى بغداد بان المبعوث السوفيتى ى - بريما كوف قد فشل فى التوصل الى اى اتفاق مع الرئيس العراقى والمسئولين العراقيين بعد يومين من المباحثات المكثفة .

- صرح وزير الخارجية السوفيتى ا - شيفرنادزة بانه غير متفائل بشأن الجهود التى تبذل لايجاد حل سلمى لأزمة الخليج .

- فى مؤتمر صحفى عقده فى ختام زيارة لفرنسا جدد الرئيس السوفيتى جورباتشوف ادانته للعراق مع التصميم المطابق للتصميم الفرنسى على الالتزام بالعمل المشترك فى إطار الأمم المتحدة كما رفض الخيار العسكرى لحل ازمة الخليج . ووصف مباحثات بريما كوف فى بغداد بانها قد اظهرت بعض المرونة فى موقف العراق وان بعض اجزاء هذه المباحثات سرية .

واخيرا ان الوقت قد حان لكى تتخذ الدول العربية مبادرة جديدة لحل الأزمة .

- اكد الرئيس بوش للصحفيين فى واشنطن اهم بنود الموقف الأمريكى وهى ١) عدم مغادرة منطقة الخليج قبل استكمال مهمتها ٢) لا تسعى للحرب وترفض أى حل وسط للازمة ٣) العراق ارتكب جرائم يعاقب عليها القانون الدولى ٤) يتحمل صدام حسين تبعية غزوه للكويت الذى يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة ٥) لا تردد فى استخدام القوة ضد العراق اذا حدث استفزاز للقوات الأمريكية هناك ٦) لا دليل على اى شىء ايجابى فى المشاورات السوفيتية الأخيرة مع العراق .

- جاء فى مجلة « نيوزويك » ان فرنسا قد زودت الولايات المتحدة بمعلومات مهمة عن كيفية التشويش على اكثر الصواريخ قوة لدى العراق (صواريخ جو - جو ار ٥٣٠ / ٥٥٠) ماجيك الفرنسية الصنع وهى سلاح فتاك اذا انطلق من طائرات ميراج ف / ١ التى يمتلكها العراق .

- اشارت « مارجريت تاتشر » الى ضرورة : استمرار فرض العقوبات على العراق حتى بعد انسحابه من الكويت وأيضا الى منعه من استخدام الاسلحة الكيمائية البيولوجية والنووية التى يملكها . كما صرحت بانها مستعدة لتبنى الخيار العسكرى اذا التزم الأمر .

١٩٩٠ اكتوبر ٣٠ :

- عقد الرئيس مبارك والرئيس الاثيوبى « منجستو هايلى ماريام » جلستى مباحثات تناولت كافة القضايا الأفريقية وتطورات ازمة الخليج بالاضافة الى العلاقات الثنائية .

- قررت وزارة المساعدات الالمانية تقديم معونة قدرها نحو مليار مارك (٦٥٧ مليون دولار) لمصر لمساعدتها فى مواجهة الأضرار الناجمة عن ازمة الخليج .

- عقدت هيئة اركان الامم المتحدة وتضم ممثلين عن الدول الخمس الدائمة بمجلس الأمن . اجتماعا استهدف بحث تطورات ازمة الخليج والتنسيق بين الدول الكبرى . ولم يصدر بيان رسمى عن نتيجة هذه المباحثات .

- صدر بيان عن حلف شمال الاطلنطى جاء فيه : اقرار الحلف ١) تجديد فترة المناورات البحرية التى يجريها فى شرقى البحر المتوسط الى منتصف شهر ديسمبر القادم بدلا من آخر اكتوبر ١٩٩٠ . ٢) ان مدمرات وفرقاطات امريكية واسبانية وتركية ويونانية وبريطانية والمانية وبرتغالية وايطالية تشارك فى هذه المناورات وانها ستتابع أيضا تحركات السفن الحربية والتجارية بالمنطقة .

- دعا الرئيس صدام حسين قادة قواته لأن يكونوا فى حالة تأهب خلال الأيام القليلة المقبلة والى مراجعة الاستعدادات اللازمة لحرب مدن فى الكويت .

- أعلن الرئيس صدام حسين فى حديث لمحطة تليفزيون امريكية (ن . ف . سى) ان قواته لن تنسحب من الكويت خضوعا منها للضغوط الدولية وان مهمة المبعوث السوفيتى بريما كوف لم تفشل وسوف يستمر الحوار وسوف يفاجأ العالم بالنتائج . ورحب بالحوار مع الرئيس بوش كما قال ان الاطراف التى تعمل على تحريض العالم ضد العراق هى : اسرائيل ومسز تاتشر والرئيس بوش .

- رحب طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بالعناصر الايجابية التى بدت فى المؤتمر الصحفى المشترك للرئيسين السوفيتى والفرنسى فى باريس .

- استقبل الشيخ الأحمد جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت بالطائف المبعوث السوفيتى بريما كوف حيث بحث الوضع الناجم عن الاحتلال العراقى للكويت .

- حذر وزير المالية الاردنى فى تصريح لاذاعة لندن من ان بلاده ستتعرض لعواقب اجتماعية وسياسية وخيمة ان لم تتلق معونة اجنبية عاجلة .

١٩٩٠ اكتوبر ٣١ :

- صرح الرئيس مبارك ان الدعوة الى عقد قمة عربية يجب ان تكون مرتبطة بتوصل الوسيط السوفيتى الى شىء محدد .

- عاد الى القاهرة د . عصمت عبد المجيد . بعد زيارة للسعودية استغرقت ساعات حضر خلالها الاجتماع الثلاثى الذى ضم الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى والسيد فاروق الشرع وزير الخارجية السورى وذلك فى اطار التشاور المستمر على ضوء التطورات الأخيرة فى أزمة الخليج .

ـ اعلن رولان دوماس وزير الخارجية الفرنسي ان بلاده ترى ان الأمل ضعيف حاليا فى طرح مبادرة عربية لحل أزمة الخليج .
ـ صرح وزير الاعلام العراقى لطيف نصيف جاسم فى مؤتمر صحفى ببغداد : ١) انه توجد علامات عديدة على ان الولايات المتحدة توشك على اتخاذ قرار يتعلق بالحرب ٢) ان الجيش العراقى والجيش العراقى الشعبى قد وضعا فى حالة تأهب قصوى ٣) ان العراق لن يكون الطرف الذى يبدأ الحرب .
ـ عقد العاهل الاردنى والسلطان قابوس بن سعيد مباحثات تناولت سبل تجنب وقوع مواجهة عسكرية بين العراق والقوات المتعددة الجنسيات فى الخليج والتوصل الى تسوية سلمية .

١٩٩٠ نوفمبر ١ :
ـ أعلنت مصادر سعودية رسمية ان سوريا قررت ارسال مزيد من قواتها الى الاراضى السعودية لصد أى عدوان عراقى محتمل .
ـ صرح الشيخ حمدان بن زايد وزير خارجية الامارات ان اى حديث عن حل عربى بعد ان عجز العالم كله عن اقناع الرئيس العراقى بالانسحاب من الكويت وعودة الشرعية اليها سيؤدى الى المماطلة والتسويف وتكريس الاحتلال وافساح المجال امام مزيد من الاضرار للمنطقة والأمة العربية والعالم .
ـ أعلن الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى بان الجولة التى سيقوم بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية فى الخليج ومصر واوروبا ستتناول كافة الاحتمالات وكل البدائل بما فى ذلك البديل العسكرى لتنفيذ قرارات مجلس الأمن .
ـ افادت صحيفة « واشنطن تايمز » الأمريكية ان العراق يعتزم اقامة ستار من اللهب على السواحل العراقية والكويتية المطلة على الخليج لمنع أى انزال للقوات الدولية فى هذه المنطقة . ستتم اقامة هذا الستار النارى من ناقلات بترول معبأه .
ـ اكد مصدر سعودى مسئول ردا على دعوة الرئيس القذافى الى مقاطعة الأماكن المقدسة لمدة عام أو عامين مادامت القوات الأمريكية فى السعودية ـ بان بيت الله والأمن وحرم رسوله الكريم فى منأى عن هذه القوات بما يزيد على ١٥٠٠ كيلو متر .

١٩٩٠ نوفمبر ٢ :
ـ صرح الجنرال نورمان شوارتسكوف قائد القوات الامريكية فى الخليج فى حديث له الى صحيفة « نيويورك تايمز » ١) ان قواته قادرة على القضاء على العراق الا ان الاقدام على مثل هذا العمل لن يكون فى صالح توازن القوى فى المنطقة على المدى الطويل . ٢) وانه بعد انسحاب العراق وهزيمته لابد من تشكيل قوة لحفظ السلام على ان تكون قوة اقليمية لا تشارك فيها القوات الامريكية الا اذا طلب من الولايات المتحدة ذلك . ٣) ان صواريخ العراق تفتقد الدقة الى حد كبير بالاضافة الى قلة عددها ولهذا سيكون اثرها محدودا . ٤) ان اعاقة إنتاج الحقول والمنشآت البترولية فى السعودية يتطلب من العراق القيام بهجمات متكررة وبالتالى فهى غير مهددة نسبيا .
ـ صرح الرئيس فرانسوا ميتران فى حديث لصحيفة « الأهرام » ان الأمر الجوهرى فى أزمة الخليج هو احترام القانون وان المجتمع الدولى باكمله هو المعنى بهذه الأزمة .
ـ صرح وزير الخارجية الفرنسى رولان دوماس امام الجمعية الوطنية : ١) انه لا يوجد امل حاليا فى مبادرة عربية لنزع فتيل أزمة الخليج . ٢) ان دعوة جورباتشوف لعقد اجتماع عربى مثيرة للاهتمام ولكنها قد تكون سابقة لاوانها . ٣) ان سياسة فرنسا لم تتغير منذ اولى ساعات الأزمة .
ـ اشار البيان الذى اعلنته رئاسة اركان البحرية فى ايطاليا وفرنسا وبريطانية وهولندا واسبانيا فى روما الى ان رؤساء الاركان قد حللوا بدقة التوجيهات الجديدة فى استراتيجية حلف شمال الاطلنطى وانعكاساتها المحتملة على دور القوات البحرية الأوروبية الموجودة فى البحر المتوسط . وذلك فى نطاق التنسيق بين قواتهم البحرية فى منطقة الخليج .
ـ أعرب ولى العهد الأردنى الأمير حسن عن تشاؤمه قائلا ان السبيل الوحيد لتجنب الحرب يتمثل فى التزام جميع الاطراف المعنية باعلان مبادرة سلام تحت مظلة واحدة تشتمل الاتحاد السوفيتى والملك حسين الذى يقوم بجولة فى دول الخليج كمحاولة اخيرة لتجنب الحرب . ويرى الأمير الاردنى ان طلب العراق بان يقترن انسحابه من الكويت بضمان عدم الاعتداء عليه امر معقول ومقبول وقد أوضح ان الاردن قد أيد الأجراءات الدولية ضد العراق ولكنه قرر عدم المشاركة فى القوات التى تقوم بعملية « درع الصحراء » فى العربية السعودية .

١٩٩٠ نوفمبر ٣ :
ـ عقد الرئيس العراقى اجتماعا مع كبار مساعديه لبحث الوضع العسكرى فى جنوب العراق والكويت وصرح بان أى هجوم مفاجىء تشنه القوات الامريكية ضد العراق سيمكنها من السيطرة على مساحات صغيرة فى البداية ولكن القوات العراقية ستخصيهم ستخرجهم منها فى هجوم مضاد .
ـ صرح وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر قبل البدء فى جولته لمنطقة الشرق الأوسط واوروبا بان سيعمل على وضع الاساس لعمل عسكرى ضد العراق لاخراجه من الكويت اذا فشلت الضغوط الاقتصادية المفروضة عليه حاليا .
ـ صرح اوليم بوجمولوف احد مستشارى الرئيس السوفيتى فى حديث لصحيفة المانية : ١) ان بلاده قد تنضم الى عملية عسكرية ضد العراق فى دور رمزى إذا فشلت الجهود السلمية . ٢) انه من الضرورى تسوية الأزمة عن طريق ممارسة ضغوط سياسة واقتصادية وربما ضغوط اضافية . ٣) انه فى حالة فشل الحل السلمى ستكون هناك حاجة الى درجة أعلى من التضامن بين دول العالم فى الخليج ٤) ان الاتحاد السوفيتى حريص على عدم التدخل عسكريا فى الخارج منذ سحب قواته فى افغانستان .
ـ قام طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بنقل رسالة من الرئيس صدام حسين الى العاهل الاردنى تتعلق بسبل التوصل الى حل سلمى لأزمة الخليج وتأتى هذه الرسالة قبل ساعات من مغادرة الملك حسين الى باريس للقاء الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران .
ـ اعرب الرئيس الايرانى « على اكبر هاشيمى رافسنجانى » عن قلقه ازاء الوضع فى منطقة الخليج وانه لا يرى بوادرتشير الى تغيير فى الموقف العراقى وان هذا الوضع لا تقبله ايران ولا يقبله الآخرون واخيرا ان ايران تسعى بكل جهدها من اجل تفادى نشوب الحرب لأن وقوعها سيكلف ابناء المنطقة ثمنا غاليا .

١٩٩٠ نوفمبر ٤ :
ـ اجرى الرئيس مبارك مباحثات مع الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران فى قصر رأس التين تناولت الأوضاع بشكل عام فى منطقة الشرق الأوسط والتجربة الديموقراطية فى مصر ووجهة النظر المصرية والفرنسية فى مختلف جوانب ازمة الخليج واكد الرئيسان فى تصريحات للصحفيين أن تنفيذ الحصار الاقتصادى بصرامة على العراق من جانب جميع الدول يمكن ان يؤدى الى تفادى الحرب .

ـ صرح جيمس بيكر عند وصوله الى البحرين ان مباحثاته مع المسئولين فى الدول العربية والاوروبية ستضع حجر الاساس لعمل عسكرى محتمل ضد العراق كما انه سيحاول تكثيف الضغوط على العراق الممكنة مع امكان استخدام القوة عند الضرورة . كما صرح ايضا انه يناقش مشروع قرار جديد لمجلس الأمن يصرح باستخدام القوة العسكرية وان كان لدى الولايات المتحدة تصريحا بالهجوم بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .
ـ رفضت بريطانيا بشدة مبادرة عراقية جديدة للافراج عن الرهائن الغربيين مقابل التعهد بعدم الاعتداء على العراق من قبل الأمم المتحدة او على الاقل من دولتين من الدول الخمس التى حددها العراق (فرنسا ، المانيا ، الاتحاد السوفيتى ، الصين ، اليابان) .
ـ صرح وزير الدفاع البريطانى السابق « مايكل هسلتاين » فى الاردن . ١) ان الرئيس العراقى يملك مفاتيح حل سلمى وهو مرهون بانسحاب القوات العراقية من الكويت فورا وبدون شروط ٢) ان على الدول الغربية ان تساعد الاردن ماليا حتى لا يصبح استقرار المملكة مهددا .
ـ اعلنت سوريا انها ارسلت قوات اضافية الى السعودية .
ـ اكد وزير الاعلام العراقى للمراسلين الاجانب فى بغداد بان العراق لن يخرج ابدا من الكويت وان على العالم كله ان ينسى شيئا يسمى امارة الكويت . بل يجب ان يحدثوا عن محافظة تسمى الكويت وان يتصرفوا بناء على ذلك .

١٩٩٠ نوفمبر ٥ :

ـ قابل جيمس بيكر الشيخ جابر الاحمد الصباح امير دولة الكويت فى مقر اقامته بالطائف . صرح على اثر المقابلة بان ازمة الخليج دخلت مرحلة جديدة وان الخيار العسكرى مازال مطروحا الى جانب بقية الحلول السلمية والدبلوماسية الاخرى .

ـ استقبل العاهل السعودى فى جدة جيمس بيكر وتباحث معه حول تطورات ازمة الخليج وكيفية وضع حد للازمة .

ـ صرح طارق عزيز نائب وزير خارجية العراق فى حديث لصحيفة « الراى » الاردنية : ان بلاده مستعدة لتسوية سلمية لازمة الخليج فى اطار حل جميع المشكلات الاخرى فى المنطقة كما ان العراق مستعد ايضا لمعركة طويلة اذا اختارت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب .

ـ صرح الملك حسين فى باريس بان خطر الانفجار مازال قائما ولابد من بذل قصارى الجهد لتسوية ازمة الخليج سلميا . وكرر التزام الاردن بقرارات مجلس الأمن الصادرة بشان الازمة العراقية ـ الكويتية .

ـ اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية ان موقف بلاده من ازمة الخليج مبدىء وثابت ويتمثل فى عدم تأييد العراق فى غزوه للكويت وعدم تأييد ـ ايضا ـ وجود القوات الاجنبية بالمنطقة .

ـ هدد العراق بأنه سيهاجم كل الدول العربية التى تشارك فى القوات المتعددة الجنسيات الموجودة فى الخليج .

ـ ذكرت وكالة الانباء العراقية بان طائرتين مقاتلتين قد اخترقتا « حدود العراق الدولية » فى المنطقة الجنوبية الغربية للكويت وهى من طراز اف ـ ١٥ واف ـ ١٤ وانما اتيا من الحدود السعودية .

ـ وصل الى بغداد فيلى برانت المستشار الالمانى السابق فى محاولة جديدة لانهاء ازمة الرهائن المحتجزين فى العراق .

ـ جاء فى صحيفة « هآرتيس » الاسرائيلية ان الرئيس صدام حسين كان قد اقترح فى عام ١٩٨٩ عقد اجتماع مع وزير الدفاع الاسرائيلى السابق « اسحاق رابين » وكان مقررا ان يتم اللقاء فى جنيف . وقد وافق رابين على الحضور غير ان الاجتماع لم يتم بسبب رفض اسرائيل حضور مندوب عن منظمة التحرير الفلسطينية . وان العراق كان يريد الحصول على تأكيدات من اسرائيل بانها لن تهاجم مصانع اسلحته الكيماوية .

ـ اكد ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتى الشيخ سعد العبد الله الصباح عدم جدوى اية قمة عربية جديدة طالما ان الجانب العراقى لم يبد اى استعداد للانسحاب من الكويت وتمكين السلطة الشرعية من العودة .

ـ اكد وزير العمل والشئون الاجتماعية العراقى التزام بلاده بجميع التزاماتها القانونية تجاه العمال العرب العاملين بالعراق والذين غادروه بسبب الظروف الراهنة وذلك بعد زوال الاسباب التى حالت دون تسديد هذه المستحقات .

ـ رحبت السعودية باستقبال اعضاء من منظمة العفو الدولية للاطلاع على حقيقة ما تردد من ان السلطات السعودية إساءت معاملة المواطنين اليمنيين .

١٩٩٠ نوفمبر ٦ :

ـ بحث الرئيس مبارك مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى عددا من القضايا الهامة وفى مقدمتها أزمة الخليج حيث تناولت المباحثات سبل تشديد العقوبات ضد العراق والخيارات السياسية والعسكرية المتاحة وايضا عملية قيادة القوات متعددة الجنسيات الموجودة فى السعودية .

ـ صرح جيمس بيكر بانه فى حالة تعرض الاراضى السعودية لهجوم عراقى فان قيادة القوات ستكون امريكية سعودية مشتركة . اما اذا وقعت الاشتباكات خارج الاراضى السعودية فان القيادة ستكون امريكية .

ـ صرح الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بان مباحثات بيكر مع كبار المسئولين السعوديين لم تتناول الخيار العسكرى بل وسائل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعدوان العراقى على الكويت .

ـ وقع الرئيس بوش عدة قرارات واوامر عسكرية تتعلق بزيادة حجم القوات الامريكية فى الخليج ودعوة الاحتياطى المقاتل .

ـ صرح المبعوث السوفيتى « بريماكوف » ان بلاده تؤيد استخدام القوة فى الخليج كحل اخير . كما اشار الى ان تصريحات جورباتشوف فى باريس والتى نسب اليها قوله ان استخدام القوة امر لا يمكن قبوله قد اسيئت ترجمتها . واضاف بريماكوف انه بعد الانسحاب الكامل يجب التوصل الى اتفاق حول مشكلة الحدود فى الخليج وقضايا الشرق الاوسط

ـ ابلغت رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر الملك حسين فى لقاء جرى فى جنيف انه لا يمكن استبعاد القوة كوسيلة لانهاء احتلال العراق للكويت .

ـ فى جنيف القى الملك حسين كلمة فى مؤتمر المناخ العالمى الثانى جاء فيها : ان اندلاع الحرب قد ينجم عنه استخدام الاسلحة الكيماوية والبيولوجية اضافة الى التدمير الشامل لحقول وخزانات النفط وان التأثير البيئى لاشتعال نصف احتياطى النفط بالكويت سيكون سريعا ومدمرا . وان الغازات السامة المنبعثة ستشكل سحابات من الغمام الاسود قد يغطى سماء الكويت والعراق وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة ومياه الخليج ومعظم مناطق السعودية والاردن وسوريا وايران .

١٩٩٠ نوفمبر ٧ :

ـ استقبل الرئيس مبارك وزير الخارجية الصينى « كيان كيشيان » الذى سلم رسالة من الرئيس الصينى « يانج شانج كون » والذى اكد عقب الاجتماع بان موقف الصين هو بذل كافة الجهود للتوصل الى حل سلمى لنزاع الخليج ولتجنب استخدام القوة ووقوع الحرب .

ـ استقبل الرئيس مبارك « فلاديمير بولياكوف » السفير السوفيتى فى القاهرة الذى صرح عقب المقابلة بان موسكو متفهمة تماما الدور المصرى بالنسبة لاحداث الخليج كما اكد التزام بلاده وتمسكها بكل القرارات الصادرة عن مجلس الامن بشأن هذه الازمة .

ـ عقد الرئيس مبارك جلسة مباحثات مع الرئيس الزائيرى « موبوتو سيسى سيكو » تناولت ازمة الخليج والجهود المبذولة لايجاد تسوية سلمية لها .

ـ اعلنت رئيسة الوزراء البريطانية « مارجريت تاتشر » انه قد اعطى للعقوبات المفروضة على العراق مهلة ٣ شهور لتؤتى بثمارها ولكنه لم يبد العراق اى علامة تشير الى تخفيف قبضته على الكويت وانه اما ان يخرج من الكويت حالا او سيقوم الحلفاء بطرده قريبا وستنزل به الهزيمة بكل ما يترتب عليها من عواقب .

ـ جاء فى تصريح ادلى به جيمس بيكر عند وصوله الى مطار انقره : ان حكومته لا يمكن ان تستبعد استخدام القوة وان مصداقية الامم المتحدة موضع اختبار . ومن المهم جدا عندما تتحرك الأمم المتحدة وتتخذ قرارات ان يتم تطبيق هذه القرارات .

ـ امر الرئيس صدام حسين بالافراج عن ١٩٧ من الرهائن المحتجزين فى العراق والكويت (١٠٠ المانى ، ٧٧ يابانيا و ٢٠ من جنسيات اوروبية مختلفة) وذلك تلبية لطلب « فيلى برانت » المستشار الالمانى السابق « وياسا هيرو ناكاسونى » رئيس الوزراء اليابانى السابق .

١٩٩٠ نوفمبر ٨ :

ـ صرح الرئيس مبارك فى حديث ادلى به لصحيفة « نيويورك تايمز » انه يتعين على التحالف القائم ضد العراق ان ينتظر شهرين او ثلاثة للتأكد من ان العقوبات الاقتصادية ستنجح فى اجبار صدام حسين على الانسحاب من الكويت .

ـ جرت مباحثات قصيرة بين الرئيسين حسنى مبارك وموبوتو سيسى سيكو فى استراحة مطار القاهرة وقد صرح الرئيس مبارك عقب توديعه للضيف ان مصر ضد الاحتلال مهما كانت الصداقة التى تربط بيننا وانها لا تخشى التهديدات التى يطلقها العراق ، ولابد من البحث عن طريقه للوصول الى حل .

ـ اجرى الرئيس مبارك اتصالا هاتفيا بالعقيد القذافى تبادلا خلاله وجهات النظر حول الوضع فى الخليج .

ـ صرح الرئيس بوش ـ فى مؤتمر صحفى بواشنطن ـ : بانه قرر ارسال مزيد من القوات البرية والبحرية الامريكية الى منطقة الخليج وذلك بهدف توفير خيار عسكرى هجومى واستخدامه عند اللزوم كما اعرب الرئيس الامريكى عن موافقته لما قاله الرئيس مبارك حول اعطاء العقوبات الاقتصادية مهلة فتوالى شهرين او ثلاثة اشهر . وانه يأمل فى ان تنجح العقوبات الاقتصادية

ـ قام الرئيس صدام حسين بعزل رئيس اركان الجيش نذير الخزرجى احد

ابطال الحرب مع ايران ـ لمعارضته غزو الكويت وعين بدلا منه حسين رشيد قائد قوات الحرس الجمهورى .

١٩٩٠ نوفمبر ٩ :

ـ حضر د . عصمت عبد المجيد ود . اسامة الباز الاجتماع الثلاثى لوزراء خارجية مصر وسوريا والسعودية المنعقد فى دمشق . حيث جرت مناقشة الاوضاع فى الخليج ومسالة نقل مقر جامعة الدول العربية وذلك فى نطاق استمرار التشاور والاتصالات بين وزراء الدول الثلاثة .

ـ اعلن الرئيس جورباتشوف فى مؤتمر صحفى عقده فى بون انه لا خلاف مع واشنطن حول كيفية معالجة ازمة الخليج وان المجتمع الدولى باسره يجب ان يظل موحدا متمسكا برفضه لضم العراق الكويت وان يعمل باصرار انطلاقا من قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن واكد جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة متفقان على العمل من اجل تحقيق حل سياسى للازمة وبذل كل ماهو ممكن لاستبعاد الحل العسكرى .

ـ اكد وزير الخارجية الصينى ـ كيان كشيان ـ عقب اجتماعه بنظيره السعودى فى الرياض ضرورة التوصل الى حل عادل يرتكز على قرارات مجلس الامن الصادرة فى هذا الشان .

ـ أكد صلاح خلف (ابو اياد) الرجل الثانى فى منظمة التحرير الفلسطينية ـ فى حديث ادلى به الى صحيفة فرنسية ان المنظمة ضد غزو القوات العراقية للكويت وضمها وان الموقف الفلسطينى يقوم منذ بداية الازمة على مبادىء وهى : ادانة احتلال الاراضى واحترام حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها .

ـ جاء فى صحيفة امريكية « انتجليجنس جورنال » ان العراق قد حصل على التكنولوجيا اللازمة لصنع قنابل انشطارية من شركة امريكية واخرى شيلية (شركة « انترناشيونال سيجنال اندكونترول ») . اما الشركة الشيلية فهى ملك كارلوس كاردوين . وكانت شيلى قد حصل على هذه التكنولوجيا فى ١٩٨٣ ونقلها للعراق فى ١٩٨٧ .

ـ رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبا مقدما من العراق بمناقشة ازمة الخليج وبصفة خاصة انعكاسات انتشار القوات الامريكية فى المنطقة على السلام .. وقد عقب المندوب العراقى على هذا الرفض بان « الرئيس بوش » قد حرك الامور نحو الحرب « بارسال مزيد من القوات الامريكية الى منطقة الخليج » .

١٩٩٠ نوفمبر ١٠ :

ـ اجرى جيمس بيكر محادثات مع الرئيس فرانسوا ميتران أكد على اثرها بان « النقاط واهداف البلدين متوافقة وبان التحالف المناهض للعراق متين وموحد .

ـ صرح رئيس الوزراء الفرنسى ميشيل روكار الذى يقوم بجولة فى سنغافورة بان « الوضع فى الخليج متأزم الى حد ان الحل العسكرى قد يطرح اما بالصدفة او بعد التشاور »

ـ صرح طارق عزيز وزير الخارجية العراقى بان القرار الامريكى بارسال مزيد من القوات العسكرية المدعمة الى الخليج يظهر نوايا واشنطن الحقيقية « والهجومية » .

ـ انتهت الدورة الاستثنائية للبرلمان اليابانى التى دامت ٣٠ يوما لتسجل عدم قدرة اليابان على اتخاذ اجراءات عملية من اجل دعم القوة متعددة الجنسيات فى منطقة الخليج . فقد رفض البرلمان الموافقة على ارسال قوات عسكرية يابانية فى الخليج كما ان البعثة الطبية المزمع ارسالها الى المنطقة والتى كانت ستضم ١٠٠ طبيب قد اصبحت لا تضم سوى ١٠ اطباء .

١٩٩٠ نوفمبر ١١ :

ـ صرح مسئول عن المعارضة العراقية بان حزب البعث الحاكم فى العراق يملك فى سويسرا ما لا يقل عن ٢٢ مليارا من الدولارات تقوم بغداد باستخدامها لابطال الحظر الاقتصادى المفروض على العراق .

ـ لاول مرة اعلن العراق رسميا بانه يواجه صعوبات فى امداد اسواقه الداخلية بالحبوب كما اتخذ الاجراءات من اجل مكافحة « المضاربة » على هذه السلع .

ـ أكد وزير الخارجية الصينى قبل رحيله من عمان الى بغداد بان « الانتشار العسكرى ضد العراق » يفوق الحجم المطلوب » وانه يجب العمل من اجل التوصل الى تسوية سلمية مادام هناك بصيص من الامل فى الحل بالتفاوض .

ـ صرح السيد عبد الله بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجى بانه لا يأمل فى تسوية عربية لازمة الخليج . جاء هذا التصريح على اثر مبادرة الملك الحسن التى تنادى بعقد قمة عربية استثنائية .

ـ ابدى اليمن تاييده لعقد مؤتمر قمة عربى استثنائى من اجل التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج ، وقد صرح مسئول يمنى حكومى بان مثل هذا مؤتمر القمة العربى يستوجب اعدادا جادا لكى يتوصل الى تسوية مشاكل الامة العربية وليس اضافة مشاكل اخرى لها .

ـ خلال لقاء جرى بين وزير الخارجية الصينى والرئيس صدام حسين فى بغداد اعرب الرئيس العراقى عن استعداد العراق « لبذل تضحيات » من اجل تحقيق السلام فى الخليج . وان العراق سيكون اول دولة تناقش كافة الصيغ الكفيلة باقرار السلام بروح متفتحة »

ـ قدم العراق شروطا من الصعب قبولها من طرف الدول العربية لكى يشارك فى قمة « الفرصة الاخيرة » التى اقترحها الملك الحسن الثانى وتتمثل هذه الشروط : فى ان يشمل جدول اعمال المؤتمر « المشكلة الفلسطينية وتحرير الاراضى العربية المحتلة وغيرها من المسائل العربية وتعد هذه الشروط عودة العراق الى « مبادرة السلام » التى طرحها الرئيس صدام حسين فى ١٢ اغسطس والتى رفضها المجتمع الدولى . ويطالب العراق ايضا بان تجرى « تشاورات مسبقة وجادة بين الاطراف المعنية » وان لا ينعقد المؤتمر تحت تهديد القوات الاجنبية . وان « تدرس الشروط التى يضعها الرئيس العراقى للمشاركة فى هذا الاجتماع . »

ـ اعلن وزير الخارجية الصينى فى بغداد ان بلاده « تؤيد عقد مؤتمر قمة عربى لتسوية ازمة الخليج » وان الصين تعارض الالتجاء الى القوة وتتمسك بالتسوية السلمية

ـ أكد ياسر عرفات فى بغداد على « ضرورة الاعداد الجيد » لمؤتمر القمة العربى وأيضا على الربط بين ازمة الخليج والمسالة الفلسطينية . واضاف ان الرئيس بوش كان قد اعترف بهيئة الربط ولكنه اقترح تناول المسألة الفلسطينية بعد ان تتم تسوية ازمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ١٢ :

ـ وصل الى المغرب نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد فلاديمير بتروفسكى فى جولة تشمل المغرب ثم تونس وليبيا والجزائر ستتناول ازمة الخليج وبصفة خاصة دعوة الملك الحسن الثانى الى عقد مؤتمر قمة عربى .

ـ جاء فى تقرير وضعه بنك التسويات الدولية ومقره فى بازل بسويسرا ان الخطر الحقيقى الذى يهدد النظام المالى الدولى بالنسبة لازمة الخليج يكمن فى « التفاعل المتبادل الحلزونى » بين التدهور الاقتصادى العام والهبوط الذى سيطرا على امكانيات البنوك فى الاقراض

ـ استقبل الرئيس معمر القذافى السيد سعدون حمدى نائب رئيس الوزراء العراقى

١٩٩٠ نوفمبر ١٣ :

ـ وصل الى تونس السيد سعدون حمدى نائب رئيس الوزراء العراقى وسلم الى الرئيس التونسى زين العابدين بن على رسالة من الرئيس صدام حسين .

ـ وصل الى الرباط السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء العراقى لاجراء مباحثات مع المسئولين المغاربة حول مؤتمر « الفرصة الاخيرة » المقترح من الملك الحسن الثانى

ـ ابدت الحكومة السودانية تاييدها لعقد مؤتمر قمة عربى حول ازمة الخليج

ـ تجرى فى عمان مشاورات بين وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية والمسئولين الاردنيين خاصة بدعوة الملك الحسن الثانى الى عقد مؤتمر قمة عربى حول ازمة الخليج .

ـ خلال الاجتماع السنوى الاسبانى الفرنسى المنعقد فى باريس اعرب كل من الرئيس ميتران والرئيس جونزاليس عن قلقهما ازاء ازمة الخليج التى « تقترب من نقطة حرجة » واضاف ان مجلس الامن قد يضطر الى « اعادة تحديد وجهة نظره فى الاسابيع المقبلة »

ـ جرى لقاء فى عمان بين الملك حسين والسيد ياسر عرفات تناول ازمة الخليج ودعوة الملك الحسن الثانى الى عقد مؤتمر قمة عربية . ايدت المنظمة الفلسطينية مبادرة المغرب اما الاردن فقد بقى متحفظا .

ـ وصل الرئيس مبارك الى ليبيا في زيارة قصيرة ومفاجئة ليقابل الرئيس الليبي .

١٩٩٠ نوفمبر ١٤ :

ـ قررت السلطات السويسرية منع تصدير اى سلاح الى الجزيرة العربية بسبب ازمة الخليج . وينص القانون السويسرى بعدم تصدير السلاح الى « الاقاليم اشتعلت فيها الصراعات المسلحة او تهدد بذلك » .

ـ اكد جيمس بيكر ان الولايات المتحدة تنظر بعين الحذر الى احتمال عقد مؤتمر قمة عربية حول ازمة الخليج ، معبرا بذلك عن خوفه من ان يكون مؤتمر قمة الحل الوسط . واضاف : اننا لا نحبذ التسويات الجزئية .

ـ قدمت ادارة النقابات المصرية في جنيف شكوى ضد العراق امام منظمة العمل الدولية لانه اوقف صرف مستحقات العمالة المصرية كما جند العديد منهم في الجيش العراقي .

ـ وصل الى بغداد السيد احمد على ولاياتي في زيارة لمدة ٤٨ ساعة .

ـ ادان العراق المناورات التى تقوم بها البحرية الامريكية واكد انه « قادر على الرد عليها » .

ـ صرح الجنرال كولين باول رئيس اركان القوات الامريكية بانه لا يعتقد ان الحرب قادمة قريبا .

ـ نفى وزير الخارجية البرازيلي وجود اى اتفاق سرى عراقي ـ برازيلي اتاح اطلاق سراح ٣٥٦ مواطنا برازيليا كانوا محتجزين في العراق .

ـ قررت فرنسا منح الاردن مساعدة قدرها ١٠٠ مليون فرنك وذلك في اطار مساندة الدول التى تضررت من ازمة الخليج .

ـ قام المبعوث السوفيتى السيد « الكسندر بيلونوجوف » بزيارة الى الصنعاء مدتها ٢٤ ساعة كمرحلة اولى من جولة سيقوم بها في بعض دول الشرق الاوسط وهى تتعلق بازمة الخليج وبمؤتمر القمة العربية الذى نادى به الملك الحسن الثاني .

ـ وصل الى انقره وزير الخارجية التونسى السيد حبيب بولاريس في زيارة مدتها ٤ ايام .

١٩٩٠ نوفمبر ١٥ :

ـ قامت القوات الامريكية والسعودية في العربية السعودية بتدريبات واسعة النطاق بهدف اختبار قدرات التنسيق بين القوات الجوية الامريكية والقوات الجوية السعودية . شاركت ايضا القوات البحرية في هذه التدريبات .

ـ صرح الادميرال « فرانك كيلسو » قائد العمليات البحرية الامريكي في الخليج بان الاسطول البحرى متعدد الجنسيات قد نجح في شل كامل التجارة الملاحية العراقية .

ـ صرح وزير الخارجية اليمنى بان اليمن لن يشارك في صراع مسلح في الخليج .

ـ رفضت الكويت عقد مؤتمر قمة عربى مادام العراق رافضا تطبيق قرارات مجلس الامن الخاصة بالانسحاب من الازمة الكويتية وعودة الشرعية للامارة .

ـ غادر بغداد السيد على اكبر ولاياتى وزير الشئون الخارجية الايرانى في نهاية زيارة للعراق دامت يومين التقى خلالها بالرئيس صدام حسين وبوزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز حيث تناقش الاثنان حال كيفية « تطبيع العلاقات تطبيعا كاملا » بين البلدين

ـ اصدر الرئيسان حافظ الاسد وحسنى مبارك بيانا مشتركا في دمشق جاء فيه ان الرئيسين قد اوليا « اهتمامهما الخاص لدعوة الملك الحسن الثانى الى عقد مؤتمر قمة عربية وانهما قد درسا البيان العراقى الصادر في هذا الشأن الذى تضمن رفض العراق الانسحاب من الكويت والمضى في احتلال هذا البلد وان الرئيسين يبديان اسفهما لما قام به العراق من تدمير الفرصة للتسوية السياسية . الدول التى وافقت حتى الان على عقد مؤتمر القمة هى : السودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

ـ وصل الى القاهرة نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد الكسندر بيلونوجوف ضمن الجولة التى يقوم بها في المنطقة وفى زيارة لمدة ٢٤ ساعة . وقد استقبل السيد اسامة الباز المبعوث السوفيتى .

ـ قام د . بطرس غالى بزيارة الى بكين لمدة ٣ ايام تناول خلالها مع المسئولين الصينيين احداث الخليج وكيفية الوصول الى تسوية سلمية

ـ عارض الرئيس الليبى معمر القذافى طلب العراق بعدم نقل الجامعة العربية الى القاهرة كما اضاف بضرورة ان يكون الامين العام للجامعة مصرى الجنسية

ـ اتهم سفير الكويت في باريس العراق بفك مصانع تكرير مياه البحر في الكويت مما يشعل خطرا على صحة السكان في الكويت .

ـ ابدى « ابو اياد » الرجل الثانى في منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر ، مخاوفة من « عدم وجود تسوية عربية لازمة الخليج »

ـ نفت تونس بشدة اى مشاركة من طرفها في اجتماع انعقد في بغداد لمواجهة « الحملات الصحفية المهاجمة للعراق » وكانت بغداد قد اشارت الى ان وزراء الاعلام او ممثلى وزراء لخمس دول عربية هى ـ العراق والاردن وموريتانيا وتونس واليمن ـ ومنظمة التحرير الفلسطينية قد قرروا مواجهة الحملات الصحفية المعادية للعراق .

ـ اعلن الرئيس التركى تورجوت اوزال بان الحرب من المحتمل ان تندلع في الخليج اذا رفض العراق الانسحاب من الكويت ولكن ذلك لن يتم قبل شهر يناير . واوضح الرئيس التركى بان العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على العراق تشكل التسوية السلمية الوحيدة الممكنة .

ـ غادر نائب رئيس الوزراء العراقى السيد سعدون حمادى بغداد في طريقه الى موريتانيا

ـ وصلت الى العربية السعودية اولى الدبابات الامريكية من « طراز م ١١١ برامز » وعددها ٢٠٠ وبهذا يصل عدد الدبابات الامريكية المنتشرة في العربية السعودية الى ٢٧٢٠ وحدة

ـ انخفض سعر البرميل للبترول على الاسواق العالمية ليصل الى اقل من ٣٠ دولارا .

١٩٩٠ نوفمبر ١٦ :

ـ تقرر تاجيل مؤتمر القمة السادس لمنظمة المؤتمر الاسلامى الذى كان من المقرر عقده في دكار في يناير المقبل الى اجل غير مسمى وذلك بسبب « الوضع الناتج عن احتلال القوات العراقية للكويت » .

ـ صرح الرئيس مبارك امام رؤساء تحرير الصحف المصرية بانه قد طلب من الرئيس بوش مهلة شهرين او ثلاثة شهور « لتسوية سلمية لازمة الخليج » قبل الاختيار العسكرى .

ـ استقبل نائب رئيس الوزراء الصينى في بكين د . بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وقد تناول الحديث بينهما ازمة الخليج واتفقا على ان هذه الازمة يجب ان تسوى وفقا لقرارات مجلس الامن . كما سلم د . غالى الرئيس الصينى رسالة من الرئيس مبارك .

ـ ابدت دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية رغبتها في ان تسوى مشكلة الرهائن بشكل اجمالى وتعمل من اجل ذلك في الامم المتحدة حيث ان العراق يفضل التفاوض مع كل دولة على حده

ـ اعلن الرئيس صدام حسين عن استعداده للتفاوض مع الرياض وواشنطن ولكن دون اى شروط مسبقة . صرح بذلك على شاشة التليفزيون الامريكى ا ـ ب ـ سى .

ـ استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في تونس السيد فلاديمير بيتروفسكى نائب وزير الخارجية السوفيتى الذى سلمه رسالة من الرئيس جورباتشوف ، وقد ركز المبعوث السوفيتى الذى يقوم بجولة في شمال افريقيا بدات بالرباط ثم تونس ، على ضرورة البحث عن تسوية سلمية لازمة الخليج يكون للعرب دور مهم فيها ولكن يجب ان تتوافق مع قرارات الامم المتحدة وتضع شرطا مسبقا امام العراق وهو الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية لهذا البلد .

ـ حملت صحيفة « الثورة » العراقية العربية السعودية مسئولية العواقب التى ستنجم عن اجراء المناورات العسكرية السعودية الامريكية في جنوب الكويت

ـ تقرر استئناف تبادل الاسرى بين ايران والعراق .

١٩٩٠ نوفمبر ١٧ :

ـ صرح وزير الثقافة والاعلام العراقى في بغداد بان الزيارة التى سيقوم بها الرئيس بوش الى العربية السعودية تعد « استفزازا كبيرا لاكثر من ٢٠٠ مليون عربى وابليون من المسلمين » واضاف الوزير بان العراق يتوقع الحرب بين لحظة واخرى وان على « كل عربى ومسلم ان يكون مستعدا للموت من اجل ان ترحل القوات الامريكية من الاماكن المقدسة مكة والمدينة »

– تلقى الملك فهد السعودى رسالة من الرئيس جورباتشوف سلمها له المبعوث السوفيتى الكسندر بيلوجونوف الذى وصل بالامس الى جدة .
– ركز نائب الوزير السوفيتى السيد « فلاديمير بيتروفسكى » فى تونس على اهمية « عامل الوقت » فى تسوية ازمة الخليج كما نادى بدور مهم للعرب فى تسوية هذه الازمة
– انتقد الملك حسين « السياسة التى ترفض ربط ازمة الخليج بازمة الشرق الاوسط » واكد بان انتشار القوات الاجنبية فى الخليج يشكل تهديدا للامة العربية .
– صرح وزير الصحة العراقى فى بغداد بوجود نقص متزايد فى الادوية وبان بلاده لم يصلها منذ ٣ شهور سوى خمس الطلبية التى تنتظرها من الخارج واتهم الوزير الولايات المتحدة وبريطانيا بمنع امداد العراق بالادوية التى طلبها العراق ودفع ثمنها قبل تاريخ ٢ اغسطس الماضى .
– صرحت رئيسة وزراء البريطانية السيدة مارجريت تاتشر بان الحلفاء لديهم السلطة الشرعية التى تسمح لهم بالتدخل العسكرى فى الخليج ودون الحصول على قرار جديد صادر من الامم المتحدة .
– اعلن الرئيس بوش فى براج بان ازمة الخليج تمثل تهديدا لامريكا واوروبا ودول الشرق الاوسط وان العالم لا يمكن ان يقبل هذا التحدى الخطير او يقف صامتا امام عدوان يهدد المنطقة والسلام العالمى .
– هاجم وزير الخارجية الجزائرى سيد احمد غزالى نتائج قمة القاهرة العربية التى عقدت بدعوة من مصر عقب الغزو العراقى للكويت ، وطالب بضرورة « الاعداد بحرص » لاى قمة عربية جديدة واضاف ان اندلاع الحرب بسبب قضية الكويت سيؤدى الى اشاعة مشاعر الاذلال والاحباط فى نفوس العرب من المحيط الى الخليج !

– حذر الرئيس بوش الرئيس صدام من انه لن يسمح لطاغية بالسيطرة على معظم احتياطى البترول واضاف انه اذا تمكن المجتمع الدولى فى معالجة الازمة فان امثال صدام حسين سيفكرون كثيرا قبل الاقدام على خطوة مثل هذه لانها ستكلفهم كثيرا .
– تقرر ان يبحث رؤساء حكومات الدول الـ ٣٤ الاعضاء فى مؤتمر الامن الاوروبى المنعقد فى باريس فى جلسة مغلقة محاولة الاتفاق على استراتيجية مشتركة لمواجهة الازمة ومحاولة احتوائها
– فى بون اكد الرئيس هلموت كول ان الحرب لن تحل ازمة الخليج وان للحرب عواقب وخيمة ونصح بضرورة استنفاذ كل السبل الدبلوماسية لاحلال السلام . كما طالب الرئيس العراقى باطلاق سراح الرهائن الغربيين ..
– عقد وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجى اجتماعا بالدوحة استهدف الاعداد للقمة الخليجية التى من المقرر عقدها خلال شهر ديسمبر .
– اعلن العراق عن قراره باطلاق سراح جميع الرهائن الاجانب ابتداء من ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٩٩٠ نوفمبر ١٩ :
– وصف جيمس بيكر القرار باطلاق سراح الرهائن بانه « مناورة ساخرة »
– وكررت نفس الوصف وزارة الخارجية البريطانية مطالبة باطلاق سراح جميع الرهائن فورا .
– اعطت فرنسا موافقتها على البدء فى محادثات من اجل اصدار مجلس الامن قرارا جديدا حول احتمال اللجوء الى القوة فى ازمة الخليج ولكن دون التاكيد على انها ستؤيد صيغة معينة لهذا القرار الذى لم يناقش بعد .
– نصح الرئيس جورباتشوف الرئيس جورج بوش فى لقاء جرى فى باريس بان « يلتزم بالصبر » فى ازمة الخليج مع التاكيد بان الاتحاد السوفيتى سيبقى على « موقفه الحازم » تجاه العراق . واعرب عن امله فى التوصل الى تسوية .
– صرح الرئيس الصدام لمجموعة من الرعايا السويسريين بالعودة الى بلادهم . وذلك على اثر مقابلته لاحد النواب السويسريين يرأس وفدا لبلاده وجاء الى بغداد فى بعثة خاصة
– قرر العراق ارسال قوات اضافية (قدرت بحوالى ٢٥٠ الف جندى) الى الجنوب العراقى
– ابدى الرئيس السنغالى عبده ضيوف استعداد بلاده بارسال مزيد من القوات الى العربية السعودية « لحماية مقدسات الاسلام » فى اطار ازمة الخليج
– استقبل وزير الخارجية د . عصمت عبد المجيد السيد فاروق الشارع الوزير السورى للشئون الخارجية وقد تناول اللقاء مناقشة احداث ازمة الخليج .
– تقرر زيادة رسوم المرور من قناة السويس ابتداء من اول يناير ١٩٩١ .
– ابدت فنلندا استعدادها للنظر فى قرار يصدر عن مجلس الامن « يسمح بالالتجاء الى كافة الوسائل اللازمة » لاجبار العراق على الانسحاب من الكويت .
– اعلن وزير الخارجية لسلطنة عمان بان حكومته تعارض عقد مؤتمر قمة عربى قبل ان يقرر العراق بسحب قواته من الكويت .
– دعا الرئيس بوش الدول الاوروبية الاعضاء فى مؤتمر الامن الاوروبى المنعقد فى باريس الى ضرورة الدفاع عن المبادىء الديمقراطية ليس فى اوروبا فقط بل ايضا فى منطقة الخليج حيث « انتهكت هذه المبادىء على نحو صارخ »
– تم توقيع اتفاق بين العراق وايران حول تبادل الاسرى « والمطلوبين المثول امام المحكمة » واعلن الجانب العراقى ان الاسرى الايرانيين سيطلق سراحهم فى ٢١ نوفمبر
– قام عضوان من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة تفتيشية للمنشآت النووية العراقية وتعد هذه الزيارة الثانية خلال هذا العام .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٠ :
– وصل وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز الى الصنعاء ليسلم رسالة من الرئيس صدام حسين الى الجنرال على عبد الله صالح . تناولت الرسالة ازمة الخليج وكيفية ايجاب تسوية سلمية لها .
– فى الجزائر العاصمة اشار نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد فلاديمير بيتروفسكى الذى يقوم بجولة فى دول شمال افريقيا سوى وقت قليل قبل المواجهة العسكرية وان الجماعة الدولية ماضية فى تعبئة كافة جهودها من اجل تسوية سلمية
– صرح مسئول فى المكتب الدولى للعمل بجنيف بانه المكتب سيرسل وفد لتقصى الحقائق فى الكويت حول انتهاكات حقوق العمل من قبل العراق .
– قام ثلاثة اعضاء من البرلمان الكندى بزيارة الى بغداد فى محاولة الحصول على اطلاق سراح ٤٥ من رعايا كندا محتجزين فى العراق .
– اقترح الملك الحسن الثانى ان يتم مؤتمر القمة العربى على مرحلتين :
– الاولى تلتقى الاطراف المعنية بالنزاع وهم ينتمون الى منطقة جغرافية واحدة . فاذا توصل هذا اللقاء الى شىء ايجابى فانه سيكون من الممكن دعوة الـ ٢١ دولة الاعضاء فى الجامعة العربية الى لقاء ثانى لكى يسجل اتفاق السلام .

١٩٩٠ نوفمبر ٢١ :
– اعلن الرئيس فرانسو ميتران ان قرارا جديدا صادر عن الامم المتحدة ويسمح بالالتجاء الى القوة ضد العراق « سيعتمد خلال الاسابيع الثلاث القادمة » من قبل مجلس الامن « ولكن عملية تنفيذ هذا القرار سوف تتطلب مشاورات بين الدول المعنية » . واوضح الرئيس الفرنسى بان الالتزام الفرنسى لن يصدر الا وفقا بصيغة القرار الذى سيعتمد .
– تلقى السلطان قابوس رسالة من الرئيس صدام حسين سلم له وزير الخارجية العراقى السيد طارق عزيز تضمنت « موافقة العراق على مبدا الحوار كوسيلة للتوصل الى تسوية سلمية » لازمة الخليج .
– فشل البرلمان الاوروبى ووزراء الدول ال ١٢ الاوروبية المجتمعون فى ستراسبورج فى التوصل الى اتفاق حول كيفية الحصول على ٣ مليارات من العملات الاوروبية الموحدة (ايكو) (٣,٩ مليار من الدولارات) لمساعدة دول الخليج والمانيا الشرقية سابقا
– على هامش مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى المنعقد فى باريس اتفق الرئيسان بوش وجورباتشوف على دعوة مجلس الامن الى الانعقاد لدراسة الوضع فى الخليج . وقد صرح وزير الخارجية السوفيتى السيد ادوارد شيفرنادزه ان الوقت قد حان لتسجيل ان « العدوان لم يتوقف » و « انه اذا اقتضى الامر يجب تبنى قرارات جديدة » .
– اكد وزير الخارجية المصرى د . عصمت عبد المجيد ان مصر ستواصل

جهودها من اجل التوصل الى تسوية سلمية لازمة الخليج حرصا منها على تفادى المنطقة لكوارث الحرب ومن اجل حماية العراق والشعب العراقى .
- وصل الرئيس بوش الى العربية السعودية فى زيارة مدتها ٢٤ ساعة .
- وصل الى ابو ظبى المبعوث السوفيتى السيد الكسندر بيلونوجوف وجرى لقاء بينه وبين الشيخ زايد بن سلطان بن نهيان حول « الجهود التى تستهدف تطبيق قرارات مجلس الامن وبصفة خاصة تلك التى تنادى بالانسحاب التام وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت واعادة الحكم الشرعى لهذا البلد .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٢ :

- صدر بيان صحفى سعودى يصف نتائج المحادثات التى جرت بين الملك فهد والرئيس جورج بوش فى جدة بانها مثمرة وايجابية . واكد البيان الاهمية القصوى لتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن وقرارات القمة العربية بشأن الانسحاب الفورى والكامل للقوات العربية من الكويت .
- اعلن ياسر عرفات بانه كان من الممكن تجنب التصعيد فى ازمة الخليج « لو اننا وجدنا اذانا صاغية فى القمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى ١٠ اغسطس » . وقال عرفات ان مصر لم تكن تسعى الى حل عربى من خلال هذه القمة وان بعض الدول كانت تريد فقط ان توفر من خلالها غطاء للوجود الامريكى .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٣ :

- جرت فى القاهرة محادثات رسمية بين الرئيسين مبارك وبوش تناولت الوضع المتفجر فى الخليج تلاها مؤتمر صحفى اكد خلاله الرئيسان ضرورة الانسحاب العراقى بدون شروط مسبقة وعودة الشرعية للكويت . كما تعهد بوش علنا بضرورة البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية بعد ان تتم تسوية ازمة الخليج .
- فى تونس حيث انعقد مؤتمر وزراء العمل لدول عدم الانحياز رفض الوزراء طلبا مقدما من العراق بتجميد عضوية العربية السعودية وقطر والامارات .
- فى نيويورك صرح السفير السوفيتى بضرورة توجيه « تحذير جاد » الى العراق لكى ينسحب من الكويت .
- صرح ادوار شيفرنادزة بانه من المتوقع ان يجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء فى مجلس الامن لبحث ازمة الخليج .
- طلبت الولايات المتحدة من حلفائها فى الحلف الاطلنطى المنعقد فى بروكسيل بوضع تحت تصرفها بواخر وطائرات لنقل مزيد من القوات الامريكية الى الخليج . فقد قررت الولايات المتحدة زيادة حجم قواتها فى المنطقة ليصل الى ٤٠٠ الف جندى فى بداية العام الجديد .
- فى انقرة صرح جوى كلارك وزير الخارجية الكندى بان هناك اجماعا دوليا حول الاقتراع على قرار من مجلس الامن يسمح بالالتجاء الى القوة لاجبار العراق على الاجلاء عن الكويت
- حذرت صحيفة « الثورة » العراقية الرئيس بوش من ان « يصاب بهزيمة اكثر الما من تلك التى منى بها فى كوريا وفيتنام وخليج الخنازير فى كوبا » فى حالة قيامه بعمل عسكرى ضد العراق .
- هاجمت « جمعية الاخوان المسلمون » الاردنية رحلة بوش الى الشرق الاوسط ووصفتها بانها « تكرس الوجود الاجنبى والصليبى على اراضيها المقدسة »
- اتفق كل من الصين والاتحاد السوفيتى على التشاور فى حالة تبنى مجلس الامن « لاجراءات اضافية » تتعلق بازمة الخليج .
- رفعت السلطات العراقية حظر التجول على « محافظة الكويت » بعد عودة الحياة الطبيعية الى المحافظة » .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٤ :

- بدأت السلطات العراقية فى توزيع « بطاقات تموين » فى محافظة الكويت « وتشتمل على ٩ سلع وهى : الارز والدقيق وزيت الطبخ والشاى والمواد النشوية والسكر واللبن للاطفال اقل من سنة والصابون وبودرة الغسيل » .
- فى جنيف التقى الرئيس بوش بالرئيس السورى حافظ الاسد وطلب منه بان « يبذل كل ما فى وسعه من اجل الحصول على اطلاق سراح الاسرى الامريكيين فى لبنان . وقد تناول الحديث فيما بعد اشياء اخرى ازمة الخليج واتفق الرئيسان على ان « احتلال العراق للكويت امر غير مقبول وكذلك اى تسوية جزئية » . وابدى الرئيسان فى البيان الصادر عنهما بانهما يفضلان الحل السلمى للازمة بما يتوافق مع قرارات الجامعة العربية والامم المتحدة واتفقا على ان العراق لا يجب ان يجنى اى مكافأة نتيجة لعدوانه وانه لابد من اجلائه عن اراضى الكويتية وعودة الشرعية للكويت .
- شرعت الحكومة الامريكية فى توزيع مشروع قرار وضعته لكى يتبناه مجلس الامن يسمح « بالالتجاء الى كافة الوسائل اللازمة من اجل تحرير الكويت » من الاحتلال العراقى .
- صرح الرئيس حافظ الاسد بانه يؤيد : « تسوية عربية ودولية » لازمة الخليج واضاف قائلا ان تسوية عربية صرفة لا معنى لها لان المشكلة لم تعد بين عرب وغربيين . فإن العرب يشاركون فى الدور الدولى وهم موجودون مع الغربيين . ونفس الشىء يقال بالنسبة لتسوية دولية صرفه . وقد وصف الرئيس السورى عدوان العراق على الكويت بانه « خدمة مجانية ابداها العراق لاسرائيل وللامبريالية »
- تم تعيين السيد بدر جاسم اليعقوب وزيرا للاعلام فى الحكومة الكويتية فى المنفى بدلا من السيد مبارك الحمد الصباح .
- لم ينجح جيمس بيكر خلال المحادثات التى اجراها مع وزير الخارجية الماليزى السيد ابو حسن عمر فى الحصول على تعهد بالتصويت لصالح قرار قد يطرحه مجلس الامن يسمح بالالتجاء الى القوة لاجبار العراق على الاجلاء عن الكويت .
- ابدت الحكومة الصينية التى تعارض اى تسوية لازمة الخليج غير سلمية استعدادها لمناقشة مشروع قرار جديد يصاغ فى شكل انذار موجه للعراق .
- صرح وزير الخارجية الكندى فى عمان بان التحالف المناهض للعراق قد اعطى فرصة للسلام وان « انتشار القوات فى الخليج يمكن ان يؤدى الى السلام وان هذا الانتشار يستهدف اقناع الرئيس صدام حسين بالانسحاب السلمى من الكويت » .
- فى مؤتمر صحفى بمدينة بوجوتا (كولومبيا) اعلن جيمس بيكر بان « افضل طريقة للوصول الى تسوية سلمية بالنسبة لنا هى عدم ازاحة جانبا الخيار بالالتجاء الى القوة » وقد اكتفى وزير الخارجية الكولومبى بمنح التأييد التام للموقف الامريكى واكتفى بالتصريح « بالعمل فى تناسق مع الولايات المتحدة » وان مجلس الامن « سيستمع الى الحلول المقترحة ثم يأخذ بعد ذلك قراره » .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٥ :

- جاء فى مجلة « سبيجل » الالمانية بان العراق يواصل انتاجه للغازات المستعملة فى القتال وذلك بمساعدة شركات غربية .
- هدد العراق بتقديم شكوى ضد الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا ومصر اذا توفى فرد واحد فى العراق نتيجة لنقص فى المواد الغذائية او الادوية وحمل الولايات المتحدة المسئولية الكبرى فى الحظر المفروض على العراق .
- صرح مستشار البيت الابيض مستر برنت سكوكروفت بان الولايات المتحدة ستحاول الحصول على قرار من مجلس الامن يتضمن الالتجاء الى القوة ضد العراق .
- صدر عن تشكيل من الاصوليين العراقيين المعارضين للحكم فى العراق بيان فى بيروت يفيد باعتقال ٤,٥٠٠ من اعضاء التشكيل على اثر حملة ضد النظام العراقى .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٦ :

- جدد الملك فهد نداءه الى الرئيس صدام حسين بالاجلاء عن الكويت « دون شرط مسبق » ورافضا اى تفاوض مع بغداد قبل « انسحابه التام من الكويت .
- وجه الرئيس جورباتشوف نداء الى الرئيس صدام حسين يذكره فيه بان « مصير العراق بين يديه وان الوقت يمر سريعا » .
- اعلن وزير الخارجية الكندى « جوى كلارك » رفض بلاده ربط ازمة الخليج بالقضية الفلسطينية واعرب عن اسفه للموقف الذى اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية فى بداية اغسطس الماضى .
- التقى وزير الخارجية العراقى طارق عزيز بنظيره السوفيتى فى موسكو . وقد كان اللقاء بناء على طلب المسئولين السوفيت وذلك بهدف « مناقشة الامور مباشرة مع العراق قبل الذهاب الى نيويورك للتصويت على مشروع قرار جديد لمجلس الامن .
- جرى فى نيويورك لقاء مغلق بين الدول الخمس الاعضاء الدائمين فى

مجلس الامن لوضع اخر اللمسات لمشروع قرار يسمح بالالتجاء الى القوة ضد العراق .

– طلبت ليبيا رسميا عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن لتناول ازمة الخليج ، من اجل انقاذ السلام العالمى وتفادى الحرب ،

– قرر الرئيس صدام حسين اطلاق سراح « عدد » من الرهائن الامريكية .

– صرح الرئيس اليمنى على عبد الله صالح بان اصدار قرار لمجلس الامن يسمح بالالتجاء الى القوة لطرد القوات العراقية من الكويت قد يشكل « تطورا خطيرا للغاية يهدد المنطقة باكملها . ونصح الرئيس بوش بارسال مبعوث له الى بغداد لمقابلة المسئولين العراقيين .

– قرر مجلس الامن تأجيل اجتماعه حول حقوق الانسان فى الكويت الى يوم ٢٧ نوفمبر .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٧ :

– قام العراق بدعم قواته فى منطقة الكويت بإضافة ٢٠ الف جندى الى ال ٤٣٠ الفا الموجودين فى الكويت والمنطقة المجاورة له .

– بدأت اعمال مجلس الامن المنعقد للنظر فى انتهاكات العراق لحقوق الانسان فى الكويت بخلاف حول الاجراءات المتبعة ويختص بمحاولة رئيس مجلس الامن الامريكى تأجيل النظر فى مشروع قرار خاص بالاراضى التى تحتلها اسرائيل والذى تضمن بعد تعديل تعيين « اومبود سمان » فى الاراضى لمتابعة الاوضاع هناك . وكانت اليمن وماليزيا قد طلبتا من المجلس دراسة مشروع قرار على اثر الانتهاء من بحث الوضع من حيث حقوق الانسان فى الكويت ولكن رئيس المجلس رفض هذا المطلب واقترح ان يجرى اعضاء المجلس مشاورات خاصة بهذا المشروع عند الانتهاء من مشروع قرار الكويت .

– عقدت لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الامريكى جلسات استماع بهدف تحديد الاسباب العميقة للالتزام الامريكى تجاه الخليج وموقف الكونجرس ازاء سياسة البيت الابيض واحتمال اندلاع حرب لتحرير الكويت .

– اعادت زئير علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت بعد ان كانت مقطوعة منذ ٥ سنوات عندما اعادت زئير علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل ، وكانت زائير قد قررت التصويت لصالح قرارات الأمم المتحدة المتخذة ضد السياسة العراقية .

– نصح زعيم المعارضة العراقية للجناح العسكرى للمعارضة الشيعية فى العراق الرئيس بوش بعدم التسريع فى اختيار الحرب قائلا بان « العقوبات السياسية والاقتصادية كفيلة بان تؤدى الى سقوط صدام حسين » .

– اسفرت عملية التفتيش التى قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى العراق عن تسجيل عدم قيام العراق بتحويل مواد انشطارية الى اغراض عسكرية

– وصل الى بغداد النائب العمالى البريطانى « تونى بن » فى زيارة سيناقش خلالها مع المسئولين العراقيين الوسائل الكفيلة بالتسوية سلميا لازمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٨ :

– وصل الى العراق ٢٠٠ اسير حرب عراقيين اطلقت ايران سراحهم على متن طائرة خاصة عراقية . ويختص هذا التبادل فى الاسرى المطلوب محاكمتهم خلال احتجازهم والذين حصلوا قبل اطلاق سراحهم على ايقاف محاكمتهم .

– اعلن متحدث عن البيت الابيض مارلن ميتز واتر ان لدى المخابرات الامريكية مايثبت خطأ التقرير الذى وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ان العراق قادر على انتاج السلاح النووى خلال ٦ شهور كما تفيد بان المخابرات الاسرائيلية لديها الاقتناع من ان العراق قد شرع بالفعل فى تجميع قنبلة ذرية بدائية .

– وقرر وزير الخارجية الايرانى السيد على اكبر ولاياتى مساندة حكومته لاستقلال الكويت وصرح بان « ايران يؤيد القرارات التى اتخذها مجلس الامن التى تستهدف تحرير الكويت » . ولكن مع ذلك فان « ايران تعارض الحجة التى ابدتها الولايات المتحدة فى هذا الشأن ! وان « بالنسبة لايران فان امن المنطقة يجب ان تتكفل به الدول الساحلية التابعة لها » .

– صرح نائب رئيس الوزراء السيد طه ياسين رمضان بان العراق مستعد لمواجهة الحرب التى ان اندلعت فانها قد تدوم سنه او سنتين ولمواجهة الخطر الاقتصادى والتهديد بالحرب ايضا وتنبأ بانهيار المعسكر الغربى اشبه بالذى اصاب المعسكر الشرقى .

– وصل الى طهران نائب وزير الخارجية السوفيتى السيد فلاديمير بتروفسكى حاملا رسالة شفوية من الرئيس جورباتشوف الى نظيره السيد على اكبر هاشمى رفسنجانى حول ازمة الخليج والتطبيق الافضل لقرارات مجلس الامن . وصرح المبعوث السوفيتى : بان موسكو ترى انه لكى نجد تسوية سلمية للازمة يجب اعطاء فرصة اخيرة لبغداد » .

– اعتمد مجلس الامن بالاجماع القرار رقم ٦٧٧ الذى يدين محاولات النظام العراقى تعديل التركيبة الديموجرافية للكويت ويكلف الأمم المتحدة بالحفاظ على نسخة من السجل المدنى لهذه الدولة .

١٩٩٠ نوفمبر ٢٩ :

– نفى متحدث عن الحكومة السعودية وجود اى موافقة من حكومته لعقد مؤتمر قمة سعودية عربية بناء على مبادرة من قبل العقيد معمر القذافى .

– تلقى الرئيس اليمنى على عبد الله صالح رسالة من الملك حسين حول تطورات ازمة الخليج والجهود العربية المبذولة من اجل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات .

– اعلن الرئيس صدام حسين بان العراق لن « يستسلم » امام الضغوط الدولية وانه اذا اجبر على الحرب فان العراقيين سيقاتلون بطريقة تشرف العرب والمسلمين .

– وجه الرئيس مبارك نداء اخر الى الرئيس صدام حسين يدعوه الى « مراجعة موقفه » فى ازمة الخليج .

١٩٩٠ نوفمبر ٣٠ :

– وجه الرئيس جورج بوش دعوة الى طارق عزيز وزير خارجية العراق للحضور الى واشنطن للاجتماع به فى منتصف شهر ديسمبر بحضور سفراء دول الخليج . كما اعلن الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى انه سيوفد وزير خارجيته الى بغداد لمباحثات مع صدام حسين قبل انتهاء مهلة مجلس الامن . واوضح الرئيس الامريكى ان هذه اللقاءات لاتعنى التخلى عن الحل العسكرى او قبول اى حل لايضمن انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الحكومة الشرعية الكويتية . وقال ان قرار مجلس الامن الدولى باستخدام القوة لاجبار الرئيس العراقى على الانسحاب هو رسالة واضحة للرئيس العراقى .

– اعلن ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى أن قرار مجلس الامن الذى يحدد منتصف شهر يناير كموعد نهائى لانسحاب العراق من الكويت يعتبر بادرة على حسن النوايا من شانها اتاحة الوقت امام محاولات الحل السلمى ، وان تعبير « جميع الوسائل الضرورية » الوارد فى نص القرار لايعنى بالضرورة استخدام القوة . ولكن القوة العسكرية ستظل هى الملاذ الاخير . كما صرح وزير الخارجية السوفيتى ان الشيء الوحيد الذى سيجبر الاتحاد السوفيتى على التدخل المباشر فى النزاع هو تهديد حياة وامن المواطنين السوفيت فى العراق .

– اكدت مصادر دبلوماسية ان القيادة العراقية التى فوجئت بالمبادرة الامريكية عقدت اجتماعا فوريا للتباحث بشأن هذه المبادرة .

– الكويت ترحب بالمبادرة بحذر وقد اعلن د . جاسم الخرافى رئيس الوفد الشعبى الكويتى فى باريس بان الكويت داعية سلام واذا امكن اخراج العراق من الكويت بالطرق السلمية فإن الكويت ترحب بذلك ، ولكنه حذر من احتمال سقوط البعض فى فخ المماطلة الصدامية .

– رحب بيريز دى كويلار السكرتير العام للامم المتحدة بالمبادرة الامريكية ، كما اعرب عن اقتناعه بان قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ يعتبر فرصة هامة للعمل من اجل السلام .

– عقدت لجنة الشئون العسكرية بمجلس الشيوخ الامريكى اجتماعا حذر فيه جنرالات امريكا من الاندفاع الى حرب قبل الاوان وقبل اعطاء العقوبات الاقتصادية فرصة اخرى تمتد الى عام او اكثر . فى حين اعلن هنرى كيسنجر انه لايثق فى شيء اسمه العقوبات الاقتصادية ، وعندما سيتم اكتشاف هذه الحقيقة سيكون الوقت قد تأخر كثيرا . كما اعلن انه غير

مقتنع بوجود قوات امريكية بهذه الاعداد الكبيرة فى السعودية لمدة طويلة او مفتوحة ولاينصح بالابقاء على قوة عسكرية دائمة هناك كجزء من الترتيبات الدفاعية لما بعد .

١٩٩٠ ديسمبر ١ :

- أعلن العراق رسميا موافقته على قبول الدعوه التي وجهها الرئيس الامريكي جورج بوش واكد بيان رسمي لمجلس الثورة العراقية ان حكومة بغداد ستتفق مع الولايات المتحدة على توقيتات الزيارات المتبادلة والترتيبات اللازمة لها . وطالب العراق بدعوة اطراف اخرى ذات صله بالنزاع وقضايا المنطقة لحضور اللقاء .

- نظمت بغداد مسيرات من عشرات الالاف للتنديد بقرار مجلس الامن الذى يخول استخدام القوة العسكرية لاخراج العراق من الكويت مالم يسحب قواته فى مده اقصاها ١٥ يناير

- اجرى الرئيس الامريكى جورج بوش اتصالا هاتفيا مع الرئيس حسنى مبارك للتشاور حول مبادرته تجاه العراق . كما اتصل ايضا بالملك فهد ملك السعودية والشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت واوزال رئيس تركيا ، وقد صرح الرئيس الامريكى ان هذه المشاورات كانت ايجابية للغاية .

- دعا الرئيس الامريكى جورج بوش رؤساء اركان الحرب الامريكيين الاربعة للبحرية والطيران والقوات المسلحة ومشاه البحرية لحضور اجتماع عاجل بحضور وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان المشتركة وذلك لمناقشة مبادرته وعلاقاتها بالاعداد العسكرى لتحرير الكويت كما اجتمع بثلاثين من قيادات الكونجرس وناقش معهم دعوته لوزير خارجية العراق . وقد اكد زعيم الاغلبية الديموقراطية فى مجلس الشيوخ وزعيم الاغلبية فى الكونجرس مساندتهما لمبادرة الرئيس الامريكى تجاه العراق .

- صرح رولان دوما وزير الخارجية الفرنسية بأن الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية فى مجلس الامن قد اتفقت على القيام بمساع لدى الرئيس العراقى لابلاغه بالرسالة الحازمة التى وجهها اليه المجتمع الدولى من خلال مجلس الامن .

- اعلن وزير الخارجية المصرية بأن غزو العراق للكويت يؤكد ضرورة وضع نظام للأمن العربى فى المنطقة للحفاظ على حرمة حدود واراضى كل دولة عربية بما فى ذلك دولة الكويت الشقيقة كما اكد ان اى مفهوم للأمن مفروض من الخارج مرفوض . ونفى وجود تنافس بين القاهرة وبغداد على قيادة العالم العربى .

- رحبت مصر بمبادرة بوش تجاه العراق واعربت عن املها فى ان ينجح الحوار بين الولايات المتحدة والعراق وان لايكون « حوارا للطرشان » .

١٩٩٠ ديسمبر ٢ :

- تناقضت المواقف الامريكية حول ازمة الخليج بعد اقل مرور يوم واحد على المبادرة الامريكية واعرب صدام حسين عن شكه فى نوايا الولايات المتحدة واكد فى نفس الوقت انه لن يترك الكويت ابدا ومهما كان الثمن . وعلى الجانب الاخر اكد جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية انه لن تكون هناك مفاوضات وانما محاولات لاقناع صدام بتنفيذ الارادة الدولية واعلن ان تحديد موعد زيارته لبغداد وزيارة طارق عزيز لواشنطن سيتم من خلال سفارتى الدولتين فى عاصمتيهما .

- اسفر الاجتماع الذى عقده جورج بوش مع رؤساء اركان القوات الامريكية بحضور وزير الدفاع ووزير الخارجية الامريكيين عن وضع استراتيجية كاملة للمرحلة القادمة ، واعلن وزير الدفاع الامريكى انه تجرى حاليا دراسة وتحليل التدريبات والمناورات التى قام بها الرئيس العراقى باطلاق صواريخ سكود التى يمكن اعتبارها من الصواريخ البلاستيكية متوسطة المدى وقادرة على حمل رؤوس نووية .

- اعلن الرئيس العراقى فى حديث لمحطة تليفزيون فرنسية ان فرص السلام والحرب فى الخليج متعادلة وهذا يتوقف على ما اذا كان الحوار الذى عرضه الرئيس بوش سيكون حقيقيا ، وطالب بتوسيع دائرة الحوار ليشمل فرنسا حتى لايبقى الحوار محصورا بين العراق والولايات المتحدة .

- أجرت القوات الامريكية فى الخليج خامس مناورة برمائية فى المنطقة منذ بدء عملية « درع الصحراء » وتستغرق هذه المناورة اربعة ايام . واعلن متحدث عسكرى بريطانى ان القوات البريطانية فى السعودية قد وضعت فى حالة تأهب عقب التقارير التى افادت بأن العراق بدأ فى تجربة صواريخه .

- اعلنت الحكومة الباكستانية ان باكستان سترسل قوات جديدة الى السعودية لتعزيز قواتها هناك

- تصاعدت الازمة بين موسكو وبغداد حول الرعايا السوفيت . واتهم العراق الاتحاد السوفيتى بأنه يبحث عن ذريعة لارسال قوات سوفيتية الى الخليج . وكان وزير الخارجية السوفيتى قد صرح بأن الاتحاد السوفيتى سيرسل قوات الى المنطقة اذا اساء العراق معاملة الرعايا السوفيت .

- تبادلت مصر والسعودية وجهات النظر حول المستجدات الراهنة على صعيد منطقة الخليج . ووسائل تعزيز الرؤية المشتركة بين الدولتين بالنسبة للقضايا المصيرية فى المنطقة .

- اكد الرئيس السورى حافظ الاسد ان مبادرة بوش عمل ايجابى ومسئول .

١٩٩٠ ديسمبر ٣ :

- بدأت اليوم بالقاهرة المشاورات الثلاثية بين وزراء خارجية اللجنة الثلاثية لمصر وسوريا والسعودية التى تهدف الى تحديد وجهة نظر واحدة لدول الخليج بشأن مبادرة الرئيس الامريكى حول ازمة الخليج والتنسيق بين الدول الثلاث خلال الاسابيع المقبلة على ضوء التطورات الاخيرة كما بدأت مشاورات اخرى بين وزراء اعلام الدول الثلاثة .

- أعلن مستشار الرئيس الامريكى للأمن القومى أنه من المتوقع ان يتم اجتماع الرئيس جورج بوش مع طارق عزيز على مستوى ثنائى ، واجتماع جيمس بيكر مع الرئيس صدام حسين على نفس المستوى ، وقال ان ذلك سيؤدى الى تجنب كثير من المشاكل بشأن الشخصيات التى تحضر المحادثات ومن المتوقع ان يصل وزير الخارجية العراقى الى واشنطن الاحد القادم

- حذر وزير الدفاع الامريكى ريتشارد تشينى من انتظار ظهور تأثير العقوبات الاقتصادية ، وان السماح للعراق بالاحتفاظ بالكويت سيسبب جحيما من المشاكل للولايات المتحدة بسبب سيطرة صدام على احتياطى البترول العالمى . واشاد وزير الدفاع الامريكى بدور مصر الريادى والقيادى . وصرح ان الولايات المتحدة تبحث مسالة وضع ترتيبات امنية لمستقبل الشرق الاوسط تمنع تكرار الاعتداء الذى قام به صدام حسين .

- اجتمع العاهل الاردنى الملك حسين بالوفد الشعبى الكويتى الذى يزور الاردن حاليا ، واستمع الى شرح مسهب من الملك حسين لوجهة النظر الاردنية وملابساتها منذ بداية الازمة كما شرح الوفد للملك وجهة نظر الشعب الكويتى ومايقاسيه تحت الاحتلال .

- وصل الى روما وفد اعلامى سعودى فى زيارة الى ايطاليا لشرح ابعاد ازمة احتلال العراق للكويت وموقف السعودية من تطورات هذه الازمة .

- بحث وزير الخارجية البريطانى مع نظيره الفرنسى أزمة الخليج واكدا على اهمية المبادرة الامريكية وشددا على عدم اجراء اى مفاوضات مع النظام العراقى حول القرارات الدولية وخاصة القرار رقم ٦٦٠ . وجددت بريطانيا التزامها الكامل بتنفيذ قرارات مجلس الامن التى تدعو الى انسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية الكويتية . ولكنها رفضت الربط بين القضية الفلسطينية وازمة احتلال الكويت ، ولكنها اكدت انها ستسعى الى عقد مؤتمر دولى لحل القضية الفلسطينية بعد انسحاب القوات العراقية .

١٩٩٠ ديسمبر ٤ :

- أعلنت وزارة الخارجية الامريكية ان المشاورات مستمرة بشأن المحادثات الامريكية العراقية ، وقد اشارت الى ان واشنطن ستجرى اتصالات مع حلفائها بعد اجراء اتصالاتها مع الحكومة العراقية لعقد الاجتماعات الامريكية العراقية على اساس ثنائى . وذكرت المصادر المطلعة ان اسقاط فكرة اشتراك الحلفاء فى هذه الاجتماعات جاء لتفادى مطالبة العراق باشتراك حلفائه فى الاجتماعات المزمعة .

- أعلن دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا عقب اجتماع وزراء خارجية المجموعة الاوروبية ان المجموعة تصر على عدم اتاحة الفرصة للعراق لاثارة الانقسامات بين الحلفاء الذين يصرون على انصياع العراق للارادة الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الامن . كما اعلن وزير الخارجية الفرنسى ان فرنسا لن تتخلى عن دورها فى معالجة الازمة . وقد تم بحث ترتيب لقاء بين وزير خارجية العراق ووزير خارجية ايطاليا الذى يراس المجموعة فى الوقت الحالى .

ـ اكد جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا في اول خطاب له امام مجلس العموم انه ليس هناك مجال لتقديم تنازلات للنظام العراقي وان بريطانيا مازالت على موقفها من ازمة الخليج .

ـ ابدت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن استعدادا لان تعطى العراق ضمانات كافية بعدم التعرض لاى هجوم اذا انسحب من الكويت وعادت الحكومة الشرعية الى البلاد واطلق سراح جميع الرهائن الاجانب .

ـ اكدت واشنطن ضرورة زيادة قواتها بالسعودية لارغام صدام على الانسحاب وسيرتفع عدد القوات الامريكية الى ١٨٨ الف جندى . واعلن وزير الدفاع الامريكي عن تصوره للاستراتيجية الامريكية بعد انتهاء الاحتلال العراقي للكويت وحددها في اربع نقاط :

١ ـ أن يتعهد الرئيس العراقي بعدم القيام بمثل هذا العمل العدواني العسكري على اى دولة مجاورة

٢ ـ توفير الدعم العسكري وزيادة القدرات القتالية لدول المنطقة لكى تستطيع مواجهة اى تحرش بها على المدى البعيد.

٣ ـ بحث ترتيبات الامن بعد الانسحاب والدور الذى تلعبه أمريكا

٤ ـ تشكيل قوة سلام دولية تمنع صدام حسين من اللجوء الى القوة العسكرية

واكد ريتشارد تشيني على اهمية الدور المصرى في هذه الازمة

ـ كشف استطلاع للرأى الامريكي ان ٩٠ ٪ يؤيدون بوش ٧٥,٢ ٪ يتوقعون الحرب و ٦٣ ٪ يؤيدون الدخول في حرب ضد العراق بينما عارض الحرب ٣٠ ٪

ـ جرت اتصالات هامة بين القاهرة وواشنطن للتشاور حول اخر تطورات الوضع في الخليج . وقد ابدت مصر عقد لقاءات مباشرة بين العراق والولايات المتحدة على اساس ثنائى .

ـ طالب العراق بريطانيا بسداد ١٥٠ الف جنيه استرليني لسداد تكاليف احتجاز ١٩ من الرهائن البريطانيين . كما اعلن العراق انه قرر السماح لمن يرغب من الخبراء السوفيت بالعودة الى الاتحاد السوفيتي على ان تتحمل الحكومة السوفيتية نتائج انتهاء العقود المبرمة مع هؤلاء .

ـ اختتم وزراء خارجية مصر والسعودية وسوريا اجتماعاتهم بالقاهرة باصدار بيان رسمى طالبوا فيه العراق بتنفيذ قرارات القمة العربية ومجلس الامن .

١٩٩٠ ديسمبر ٥ :

ـ وجهت الولايات المتحدة اقوى تحذير الى العراق منذ اندلاع الأزمة وهددت باستخدام القوة بصورة مفاجئة ومكثفة ضد العراق اذا رفض الانسحاب من الكويت والافراج عن الرهائن بلا شروط ، وصرح وزير الخارجية الامريكي ان مهمته في بغداد ستكون شرح الخيارات التى يواجهها صدام حسين وهى اما الامتثال لقرارات مجلس الامن الدولي أو تعريض العراق لكارثة ، والتاكيد على ان الولايات المتحدة ترفض عقد اى صفقة مع العراق . وفي الوقت نفسه صرح رئيس المخابرات الامريكية انه لاتوجد اية دلائل على ان العقوبات الدولية سوف تجبر صدام على الانسحاب .

ـ اكدت حكومة الكويت مجددا رفضها القاطع لاية حلول جزئية تكافىء المعتدى على عدوانه واعربت عن اصرارها على الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الاراضى الكويتية معلنة ان حدود الكويت ليست موضع مساومة

ـ اعلنت وزارة الخارجية السوفيتية ارتياحها لقرار العراق بالافراج عن الرهائن السوفيت

١٩٩٠ ديسمبر ٦ :

ـ اعلن الرئيس العراقي صدام حسين انه سيتم الافراج عن جميع الرهائن الاجانب في العراق والكويت وازالة كل قيود السفر المفروضة على الأجانب . وقالت المصادر العراقية ان قرار صدام قد اتخذ لاسباب انسانية وليست له علاقة بالتطورات السياسية . وتأتى هذه الخطوة المفاجئة قبل ايام من المباحثات المنتظرة بين بوش ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز في واشنطن وقد رحب الرئيس الامريكي بهذه الخطوة ولكن هذا لايعنى ان الموقف قد تغير حول ضرورة امتثال صدام حسين لقرارات مجلس الامن بدون شروط . وقال صدام انه قرر الافراج عن الرهائن بناء على نداء من انصاره العرب .

ـ صرح وزير الخارجية المصرى ان الافراج عن الرهائن الاجانب نبأ هام ولكن الاهم هو عدم استمرار الاحتلال العراقي لاراضى الكويت وعودة الشرعية الدولية .

ـ اكدت حكومة الكويت الشرعية تعاطفها مع عائلات الرهائن الذين سيتم الافراج عنهم ولكنها حذرت المجتمع الدولى ان الاحتلال كان ومازال هو القضية الاساسية

ـ رحبت الخارجية البريطانية بقرار الافراج عن الرهائن واعربت عن أملها في ان ينفذ العراق المطلبين الدوليين الاخرين وهما : الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية الكويتية .

وفي فرنسا قالت مصادر دبلوماسية ان هذه الخطوة غير كافية ولابد من تنفيذ قرارات مجلس الامن جميعها وان موقف قوى التحالف ضد العدوان العراقي لم ولن يتغير لان القضية الاساسية هى احتلال الكويت واخذ الكويتيين كرهائن لم يكن سوى نتيجة لهذا الاحتلال والافراج عنهم لايمكن ان يؤدى الى السلام .

١٩٩٠ ديسمبر ٧ :

ـ اذاعت احدى محطات التليفزيون الامريكية تقريرا خطيرا عن الاتصالات الدبلوماسية التى تمت وادت الى الافراج عن الرهائن وعن الدور الذى قام به السيد ياسر عرفات بالتعاون مع اليمن والاردن لاقناع صدام بالافراج عن الرهائن وبدء الحوار مع الولايات المتحدة .

كما اذاع التقرير ان هناك معلومات توافرت تؤكد ان السعودية قد وافقت على ان تتنازل الكويت عن جزيرتى وربه وبوبيان والممر الذى يعطى العراق منفذا الى البحر وحقل بترول الرميلة مقابل انسحاب العراق الكامل من الكويت .

ـ أعلنت الولايات المتحدة انها لن توافق على تحديد موعد اللقاء بين الرئيس الامريكي ووزير الخارجية العراقي قبل ان توافق بغداد على تحديد موعد لقاء جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي والرئيس صدام حسين . كما اعلنت الخارجية الامريكية انها قررت سحب الدبلوماسيين الامريكيين من السفارة الامريكية بالكويت بعد ان تنتهى مهمة مساعدة الامريكيين الراغبين في مغادرة البلاد ، وان السفارة ستظل مفتوحة وحملت السلطات العراقية مسئولية حمايتها

ـ قامت السلطات العراقية باعدام الفريق نزار الخزرجى رئيس الأركان السابق للجيش العراقي بتهمة التآمر للاطاحة بصدام حسين . وكان الرئيس العراقي قد اعتقل الخزرجى في ٨ نوفمبر الماضي بدون ابداء اسباب .

ـ شهدت الجزائر حملة تاييد شعبية للقضية الكويتية من خلال تنظيم الجبهة الاسلامية للانقاذ مهرجانا حضره ٩٥ الف شخص وشارك فيه اعضاء الوفد الشعبى الكويتي الذى يقوم حاليا بجولة في الجزائر التقى خلالها بكبار المسئولين والأحزاب في الجزائر .

١٩٩٠ ديسمبر ٨ :

ـ صرح وزير الخارجية العراقي بأنه مستعد للسفر الى واشنطن في اى وقت وقال ان بلاده تقترح يوم ١٧ ديسمبر موعدا للسفر للقاء الرئيس بوش ولكنه على استعداد للسفر الى واشنطن قبل هذا الموعد اذا رؤى ذلك . واضاف ان الولايات المتحدة قد اقترحت ايام ٢١ و ٢٢ ديسمبر و ٣ يناير موعدا لزيارة وزير خارجيتها للقاء الرئيس العراقي في بغداد واعرب عن عدم وجود اية مشكلة من جانب العراق فيما يتعلق بالمواعيد .

واعلنت وزارة الخارجية العراقية ان العراق يصر على ماوصفه بحقوقه في الكويت خلال المباحثات المقبلة . واكدت ان العراق يريد حلاً سلميا لكل مشكلات المنطقة ولكنه لايتمسك بالربط بين هذه المشكلات .

ـ نفى وزير الاعلام السعودى ما اذاعته محطة A.B.C. الامريكية حول موافقة السعودية على ان تقدم الكويت تنازلات اقليمية معينة للعراق مقابل الانسحاب . واكد عدم صحة ما اذيع جملة وتفصيلا وان موقف السعودية من الازمة واضح وثابت وقائم على ضرورة الانسحاب الكامل وغير المشروط من الاراضى الكويتية وعودة الشرعية لها . كما اعلن وزير العدل الكويتي انه لا مفاوضات مع العراق قبل الانسحاب الكامل من الكويت

ـ تواصل الوفود الشعبية الكويتية بنجاح نشاطاتها في العواصم المختلفة ، ومن المقرر ان يعقد الكونجرس الامريكي يوم الاثنين القادم جلسة استماع للوفد الشعبى الكويتي في امريكا .

- أجرى رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير الذى وصل الى نيويورك فى زيارة تستغرق سبعة ايام مباحثات مع جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ودان كويل نائب الرئيس الامريكى ، وسيلتقى بالرئيس بوش يوم الثلاثاء القادم . وتأتى هذه الزيارة وسط تصريحات لاعضاء الحكومة الاسرائيلية بأن اسرائيل قد تهاجم العراق لتدمير قوته العسكرية اذا انتهت المحادثات الامريكية العراقية بانسحاب القوات المتعددة الجنسية من منطقة الخليج .

- توجهت حاملة الطائرات الامريكية « رانجر » الى منطقة الخليج وتصل اليها فى غضون ثلاثة اسابيع ، وترافق الحاملة سبع سفن اخرى مساعدة .

١٩٩٠ ديسمبر ٩ :

- أكدت واشنطن تمسكها بتنفيذ كل قرارات مجلس الامن الخاصة بأزمة الخليج ورفضها لمناقشة اية موضوعات اخرى خلال المحادثات الامريكية العراقية . واتهم جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى العراق بعدم الجدية ومحاولة التلاعب باقتراحه الثانى عشر من الشهر القادم ليكون موعدا لزيارته لبغداد لاجراء مباحثات مع الرئيس العراقى اى قبل الموعد النهائى الذى حدده الامم المتحدة للانسحاب من الكويت بثلاثة ايام فقط ، كما اعرب جيمس بيكر عن استعداده للتوجه الى بغداد فى اى وقت بين ٢٠ ديسمبر والثالث من يناير المقبل . واكد مرة اخرى على عدم وجود اية صفقة بين بغداد وواشنطن .

- أكدت الصحف العراقية ان الكويت جزء من العراق وقد عادت الى أهلها واصلها بقرار أبدى لا رجعة فيه وان مبادرة الرئيس العراقى التى طرحها فى اغسطس الماضى تظل هى المنطلق الاساسى لاى حوار من اجل تحقيق السلام .

- ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان التطورات الاخيرة فى ازمة الخليج قد تحول دون عقد اجتماع القمة الامريكية السوفيتية الذى كان مقررا له شهر يناير القادم . وقد غادر وزير الخارجية السوفيتى موسكو فى طريقه الى هيوستن بالولايات المتحدة لعقد مباحثات مع نظيره الامريكى تستغرق ثلاثة ايام وتتناول ازمة الخليج وتطورات قضية الشرق الاوسط .

- نفت السعودية ماذكرته الصحف البريطانية حول قيامها بالاشتراك مع الحكومة الكويتية باجراء مفاوضات سرية مع العراق . وأعادت تأكيد موقفها الثابت من ضرورة انسحاب العراق بلا قيد او شرط .

١٩٩٠ ديسمبر ١٠ :

- بدأت تظهر خطوط سيناريو للمفاوضات العراقية الامريكية ومابعد أزمة الخليج . فقد صرح جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى ان بلاده ليست ضد مفاوضات بين العراق والكويت بعد الانسحاب العراقى من الاراضى الكويتية لتسوية نقاط الخلاف بين البلدين ، ولم يقل بيكر انه ضد مطالبة العراق بجزيرتى وربه وبوبيان ، وأكد ان الموقف التفاوضى الكويتى سيشتمل فى ذلك الوقت على ترتيبات امنية تهدف الى كبح جماح القوة العسكرية العراقية المتفوقة بما فيها اسلحة الدمار الشامل كما صرح مستشار الامن القومى الامريكى بأن الولايات المتحدة تريد اشرافا دوليا صارما على صناعات الاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية العراقية بعد انتهاء الازمة حتى لا يكون فى استطاعة صدام حسين حيازة هذه الاسلحة ، وأكد ان كثيرا من القوات الامريكية ستترك المنطقة بعد الازمة .

- صرح اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي الذى يزور الولايات المتحدة حاليا بأن صدام حسين لن ينجح فى الزج باسرائيل داخل ازمة الخليج رغم محاولاته لذلك . وقال ان الرئيس العراقى يعرف امكانيات اسرائيل ويتذكر ماحدث من تدمير مفاعله النووى فى يونيو ١٩٨١ ، واكد ان اسرائيل قادرة على الرد الفورى على اى عمل عدوانى يقوم به العراق .

- اعلن مسئولون فى الحكومة البريطانية ان الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الامن ستعقد اجتماعا فى اوروبا على مستوى وزراء الخارجية قبل توجه وزير الخارجية الامريكى للقاء الرئيس العراقى .، وقال المسئولون ان الهدف من هذا الاجتماع الذى لم يحدد موعده بعد هو مناقشة ازمة الخليج والتأكيد على مواقفهم الحاسمة من الغزو العراقى .

- استبعدت دول الخليج خلال اجتماعات وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى فى الدوحة تقديم اية تنازلات للعراق وأكدت انها لم تبحث بعد امكانية بدء حوار مع النظام العراقى .

- ذكرت وكالة الانباء الجزائرية ان الرئيس الشاذلى بن جديد سيقوم بزيارة عدة دول فى الخليج خلال هذا الاسبوع لبحث ايجاد حل سلمى للازمة . ومن المرجح ان تكون هذه الدول هى : السعودية والعراق والاردن ، وربما ايران ايضا .

- نفى العراق ما اذاعته وكالة الانباء الليبية عن مباحثات ليبية عراقية لنقل عدد من الرهائن الامريكيين الى ليبيا حيث تقوم السلطات الليبية بمبادلتهم بالاسرى الليبيين الذين قامت الولايات المتحدة بترحيلهم من تشاد الى اماكن مجهولة . وان هذا النبأ عار من الصحة . وقد واصل العراق عمليات ترحيل الاجانب ، وقد وصل الى فرانكفورت اكثر من ٣٠٠ من الرعايا الغربيين .

١٩٩٠ ديسمبر ١١ :

- اكد مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة فى الكلمة التى القاها امام الجمعية العمومية للامم المتحدة ان التوترات المتصاعدة والمشكلات المعقدة فى المنطقة الناتجة عن ازمة الخليج تنطوى على تهديدات بالغة للنظام العالمى الذى يقوم على اساس سيادة القانون واحترام حقوق الانسان والحريات . وأكد على ضرورة توافر الجهود الدولية لحل هذه الازمة من اجل استعادة القانون والنظام فى المنطقة .

- قررت فرنسا والولايات المتحدة تعزيز قواتها الموجودة فى الخليج تحسبا لكافة الاحتمالات نظرا لان شبح الحرب مازال يخيم على المنطقة . واعلن وزير الخارجية الفرنسى ان فرنسا قررت ارسال ٤ الاف جندى اضافى ليصل بذلك عدد القوات الفرنسية الى اكثر من ١٠ الاف . كما تم ارسال ٦ طائرات اخرى الى السعودية منها ٤ قاذفات مقاتلة من طراز « جاجوار » واثنتان من طراز « ميراج ٢٠٠٠ » وبذلك يصبح عدد الطائرات الفرنسية ٤٠ طائرة .

وقد اعلنت وزارة الدفاع الامريكية انها سترسل الى الخليج ابتداء من ٢٨ ديسمبر الحالى طائرات امريكية من طراز « اف ـ ١٥ » وتعتبر هذه الطائرات متفوقة جويا ومعده للقيام بعمليات القصف الجوى فضلا عن نشر طائرات « اف ـ ١١٧ » و « اف ـ ١١١ » الهجومية . وذكرت مصادر امريكية ان الاتحاد السوفيتى قد رفض المساهمة بقوة عسكرية سوفيتية مع القوات متعددة الجنسية المتمركزة فى الخليج .

- اتهم طارق عزيز وزير الخارجية العراقى الولايات المتحدة بافتعال ضجة واثارة مشكلة بشأن موعد لقاء الجانبين فى بغداد . وقال ان موعد لقائه بالرئيس الامريكى فى واشنطن لم يتحدد بعد وبناء عليه لم تحدد العراق موعد لقاء وزير الخارجية الامريكى بالرئيس العراقى فى بغداد . واكد على ان العراق لا يعترف بموعد ١٥ يناير الذى حدده مجلس الامن للانسحاب .

- صرحت الخارجية الامريكية انه لا توجد اى مؤشرات على ان العراقيين يستعدون للانسحاب ، بل لقد اقام العراق سياجا من الاسلاك الشائكة حول المناطق التى يدعى انها حدود « محافظة الكويت » .

- فرضت سلطات الاحتلال العراقية فى الكويت نظام حظر التجول فى منطقة السرميثية لمدة ٤٨ ساعة وقامت بتفتيش المنطقة وذلك بعد ان قامت المقاومة بقتل احد الضباط العراقيين .

١٩٩٠ ديسمبر ١٢ :

- اقترح العراق يوم ٧ يناير موعدا للقاء وزير الخارجية جيمس بيكر بالرئيس العراقى فى بغداد . وقد فشلت حتى الان محاولات تحديد موعد لقاء وزير الخارجية العراقى بالرئيس الامريكى فى واشنطن . وكانت بغداد قد عرضت ان يتم الاجتماع يوم ١٧ ديسمبر الحالى بعد ان اعلنت واشنطن عن سفر وزير خارجيتها الى باريس لاجراء مباحثات مع وزراء خارجية الاطلنطى وبعد ذلك يجتمع بوزراء خارجية الدول الاربع الاخرى الدائمة العضوية فى مجلس الامن .

وقد بدأت واشنطن فى مضاعفة حجم مشاة الاسطول الذين يتم نقلهم الى السعودية ، واعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان حجم القوات الدولية المنتشرة حاليا فى السعودية والخليج قد بلغ ٤٨٠ الف جندى ، اما عدد القوات العراقية فى الكويت وجنوب العراق فقد اصبح يفوق نصف مليون جندى .

- قام الرئيس العراقى صدام حسين بتعيين اللواء سعدى طعمه عباس وزيرا للدفاع بدلا عن الفريق اول عبد الجبار شنشل الذى تولى هذا المنصب

لمدة عامين ، وعاد الان الى المنصب الذى كان يشغله من قبل وهو وزير دوله للشئون العسكرية .

- بدات الحكومة الامريكية تحصل على معلومات هامة عن ظروف المعيشة فى العراق وعن المواقع العراقية الاستراتيجية التى تم احتجازهم فيها ليستخدموا كدرع بشرى .

- وصل الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد الى بغداد بعد محادثات اجراها فى الاردن .

١٩٩٠ ديسمبر ١٣ .

- اتهمت واشنطن العراق بعرقلة محاولات تحديد موعد لاجراء المباحثات المقترحة فى واشنطن وبغداد وقالت انها بذلك تضع الحوار الامريكى العراقى فى طريق مسدود . ومن الجدير بالذكر ان بغداد مازالت تصر على تحديد يوم ١٢ يناير موعدا لاجتماع وزير الخارجية الامريكى بالرئيس العراقى اى قبل انتهاء المهلة بثلاث ايام ، رغم ان الولايات المتحدة عرضت خمسة عشر يوما ليختار العراق يوما منها .

- وجه الرئيس الامريكى رسالة الى قمة رؤساء وحكومات المجموعة الاوروبية طالب فيها بضرورة التماسك واستمرار الاتحاد فى مواجهة ازمة الخليج وأكد معارضته لاى مفاوضات مع العراق .

١٩٩٠ ديسمبر ١٤ :

- اكد زعماء دول المجموعة الاوروبية الاثنى عشر فى اجتماعهم بالعاصمة الايطالية على ضرورة انسحاب العراق من الكويت دون شروط وعودة الشرعية لها ، وايدوا المبادرة الامريكية بالحوار مع العراق كفرصة اخيرة امام الرئيس العراقى قبل تطبيق قرار مجلس الامن باستخدام القوة لتحرير الكويت .

- اوصى عدد من الخبراء العسكريين بوزارة الدفاع الامريكية بالاسراع بالعملية العسكرية ضد العراق فور انتهاء المهلة التى حددها مجلس الامن . وركزوا على اهمية القيام بضربة جوية واسعة النطاق ضد عدد من الاهداف العراقية .

- أكدت مصر ان استمرار التعنت العراقى سيدفع بالمنطقة الى كارثة محققة .

- اعلن رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور امام مجلس العموم البريطانى انه سيقوم بزيارة السعودية لتفقد القوات البريطانية المرابطة هناك واجراء محادثات مع كبار المسئولين السعوديين وقد علم مراسل وكالة انباء الشرق الاوسط فى العاصمة البريطانية ان رئيس وزراء بريطانيا سيقوم بزيارة مصر لاجراء محادثات تتناول تطور الاوضاع فى منطقة الخليج ، ولم يحدد بعد موعد الزيارة التى ربما تتم قبل أو بعد زيارة السعودية

١٩٩٠ ديسمبر ١٥ :

- اعلن لطيف نصيف جاسم وزير الاعلام العراقى ان طارق عزيز وزير الخارجية العراقى لن يتوجه يوم ١٧ ديسمبر الحالى الى واشنطن لعقد الاجتماع المقرر مع الرئيس الامريكى وقال ان هذا اللقاء لن يتم بسبب اصرار واشنطن على فرض المواعيد على العراق . ورغم ان قرار مجلس الامن قد صدر بوسائل الضغط والرشوة .

- وصف الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قرار العراق بتاجيل الاجتماع بانه ضار جدا بالسلام واكد فى مؤتمر صحفى فى روما بعد انتهاء القمة الاوروبية ان المصلحة تقتضى اتمام الحوار بين الامريكيين والعراقيين .

- طالبت المجموعة الاوروبية بانسحاب العراق وحملته مسئولية انهاء ازمة الخليج سلميا .

- أكد ريتشارد تشينى وزير الدفاع الامريكى انه يخالف الذين يطالبون باستمرار الحصار الدولى ضد العراق لعدة سنوات . وان القوة العسكرية لابد ان تكون هى الرد على صدام اذا لم ينسحب من الكويت خلال المهلة المقررة . وفى الوقت نفسه اكد رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب ان الكونجرس الامريكى سيكون مستعدا للاجتماع فى جلسة طارئة للتصويت على قرار باعلان الحرب وتخويل الرئيس الامريكى بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة الامريكية الصلاحيات التى يقررها الكونجرس وذكرت المخابرات الامريكية ان اى حرب مع العراق ستكون طويلة ودامية وان القوات العراقية متاهبة لعملية دفاع برى صعبة واكدت ان الكثير سيتوقف على فعالية اى هجوم جوى امريكى ، وان استراتيجية صدام هى محاولة استدراج الامريكيين الى الصحراء . ومن المتوقع ان يحاول صدام حسين اطالة أمد الازمة عن طريق انسحاب جزئى . ومن الجدير بالذكر ان القوات العراقية لديها مخزون من المواد الكيماوية المهلكة وجميع الاسلحة العراقية تقريبا محملة بهذه المواد .

ويقوم فى الوقت الحالى المخططون العسكريون الامريكيون باعادة تحديد المواقع المستهدفة للقصف الجوى وقد توقع تقرير صدر عن مركز معلومات الدفاع بواشنطن ان الضحايا المدنيين والعسكريين فى حرب الخليج سيصل عددهم الى ٣١٤ الف شخص من بينهم ٦٢ الف قتيل .

- استقبل وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر السفير الامريكى لدى الكويت واعضاء السفارة الامريكية عقب عودتهم من الكويت بعد ترحيل الرعايا الامريكيين . وأكد بيكر ان صدام طاغية لا يحترم سوى صوت المدافع . واشار السفير الامريكى ان الجنود العراقيين لا ينوون مغادرة الكويت حيث قاموا ببناء الاستحكامات على طول الشاطىء .

- عقد الرئيس الامريكى جورج بوش اول اجتماع رسمى مع جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا وبحثا تطورات ازمة الخليج .

- يقوم الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد بزيارة الى القاهرة غدا وتستمر الزيارة ٢٤ ساعة يجرى خلالها محادثات مع الرئيس المصرى حسنى مبارك . وقد اشارت مصادر دبلوماسية عربية ان الرئيس الجزائرى يحمل مبادرة عربية سلمية لحل ازمة الخليج تدعو الى عودة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل الغزو وانسحاب العراق من الكويت وعودة الشرعية اليها .





- احداث القدس والمخطط الاسرائيلى فى الضفة .... علاء سالم
- الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية .... بدر احمد عبدالعاطى
- الجزائربين الاسلام السياسى والتغيير الديمقراطى .... محمد المداح
- حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية .... عمر عز الرجال
- الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال .... د . سيد محمد متولى
- النزاع الليبى التشادى والتحكيم الدولى .... السيد عوض عثمان
- ابعاد الحرب الاهلية فى ليبيريا .... محمد مصطفى شحاته
- وحدة الهند بين السياسة والطائفية .... احمد الابراشى
- باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو .... خالد ديوران
- استراتيجية تعاون الجنوب / الجنوب .... سفير : احمد طه
- المانيا الموحدة بين البناء الداخلى والمتغيرات الدولية .... د . ثناء فؤاد عبدالله
- السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت تاتشر .... نزيرة الافندى
- الاتحاد السوفيتى من الداخل والتحديات الجديدة .... امانى محمود فهمى
- ازمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتى .... احمد مصطفى العملة
- جورباتشوف وما بعد جائزة نوبل .... فاروق العسال
- مستقبل مجلس اوروبا فى ضوء المتغيرات المعاصرة .... د . محمود مرتضى

تقـــريـــر

أحداث القدس والمخطط الاسرائيلى فى الضفة



علاء سالم

عندما طلب من اسحاق رابين وزير الدفاع العمالى فى الحكومة الاسرائيلية السابقة ، شرح سياسته لاخماد الانتفاضة ، قال صراحة ، ان الاستراتيجية المتبعة تقوم على انزال اكبر حجم من الاصابات بين الفلسطينيين ، والحاق أشد الأوجاع بهم . وهذه السياسة ، سمحت للجنود والمستوطنين بالتفنن فى ايذاء الفلسطينيين ، مثل تكسير عظامهم ، وقتل الأطفال منهم . برغم ذلك ، وجه العديد من قادة الليكود انتقاداتهم الشديدة ضد رابين ، بدعوى أنه لم يكن حازما مع الفلسطينيين فبدلا من طرد العشرات من الفلسطينيين كما فعل رابين ، اقترحوا طرد المئات ، بل الألوف منهم ، وبدلا من أستخدام الطلقات البلاستيكية ضد الفلسطينيين ، طالبوا بأستخدام الذخيرة الحية . وكثيرا ما قارن زعماء الليكود بين اسلوب اريئيل شارون فى القضاء على انتفاضة غزة فى مطلع السبعينات ، وبين أسلوب رابين فى مواجهة الانتفاضة الحالية ، لكى يخلصوا إلى القول ، أنه لو كانت وزارة الدفاع فى حوزة وزير ليكودى لتمكن من القضاء على الانتفاضة فى زمن قصير . حينما شكلت الحكومة اليمينية بزعامة شامير فى العاشر من يونيو ١٩٩٠ ، أدخل هذا التوجه فى صلب البرنامج الوزارى ، أذ أعتبر القضاء السريع على الانتفاضة هدفا من أربعة أهداف حددها شامير فى عرض برنامج حكومته أمام الكنيست قائلا « ستعمل حكومته على زيادة قوة الجيش للتصدى بحزم ضد الأرهاب ، أيا كان مصدره ، وسيعمل الجيش وقوات الأمن الأخرى بنشاط ودأب لتأمين سلامة السكان ، لاستئصال ظاهرة العنف ، والأخلال بالنظام لخلق الهدوء فى البلاد » . يتفق هذا النهج مع الخطة التى طرحها شارون فى نهاية شهر مايو ١٩٩٠ ، حينما اكد « يتوجب على القيادة السياسية تكليف أجهزة الأمن بمهمة واضحة وهى أجتثاث الأضطرابات ، وأذا كانت هناك حاجة لتعريف محدد ينبغى وضعه ، فعلينا تقليص الاضطرابات بأى ثمن ، حتى بأستخدام القتل المتعمد . والعقل لا يتحمل وجود قانون يسمح بأطلاق النار كمخرج أخير ، وقتل الفلسطينيين ، دون السماح عمليا بعقوبات اكثر اعتدالا كطرد قادة الانتفاضة » .

أن ما حدث فى الثامن من اكتوبر فى ساحة المسجد الاقصى ، حينما أطلقت قوات حرس الحدود الأسرائيلية النار على متظاهرين فلسطينيين ، مما أدى الى قتل ٢٢

فلسطينيا ، وأصابة نحو ١٥٠ اخرين ، أنما هو تطبيق لهذه السياسة ، وليس خطأ فنيا مؤسفا ، كما ادعت السلطات الأسرائيلية . ذلك أن هذا العمل ينسجم تماما مع توجه الحكومة الجديدة فى القضاء السريع على الانتفاضة ، كما ينسجم أيضا مع أساليب القتل الجماعى للفلسطينيين ، التى مارستها ، او دعت اليها الجماعات المتطرفة المشاركة فى الحكومة الجديدة . فمن المتوقع فى أطار هذا التوجه ، الا تكون حادثة القدس الأخيرة من نوعها ، بل أن تكرارها هو الأرجح مستقبلا .

يمكن معالجة أحداث القدس ، لفهم أبعادها ، وما صاحبها من تداعيات ، ليس داخليا فحسب ، بل دولية أيضا ، من خلال أطر ثلاثة : الأول ، وهو الخاص بالدور الاسرائيلى فى أحداث القدس . والثانى ، الخاص بالأنتقال الكيفى لمقاومة الأنتفاضة للاحتلال ، أنهاء ما سمى بالتعايش السلمى بين اليهود والفلسطينيين فى القدس . الثالث ، وهو الخاص بدور الأمم المتحدة فى توفير الحماية للفلسطينيين تحت الأحتلال الاسرائيلى .

الأطار الأول : الدور الأسرائيلى فى أحداث مدينة القدس :

هناك ثلاث مستويات لتحليل ما حدث فى ساحة المسجد الأقصى بصفة عامة ، والدور الأسرائيلى فيه بصفة خاصة .

- **المستوى الأول : يكمن فى الأجواء التى أوجدها الاسرائيلين للتمهيد لما حدث ، وعليهم تقع المسئولية الغير مباشرة لتحريض المستوطنين والشرطة** : حيث تعهد شامير بتكثيف الأستيطان فى القدس الشرقية وما حولها ، وعدم القبول بربط تسوية أزمة الخليج ، بالأنسحاب من الأراضى المحتلة ، كرر فى خطبة القاها قبل يومين فقط من مذبحة القدس فى أفتتاح معهد يهودى فى منطقة جبل الزيتون التى تسكنها أغلبية فلسطينية فى القدس هذه المواقف قائلا « نحن متاكدون من أن هذا المبنى لن يظل طويلا المبنى اليهودى الوحيد ، ولم يمر وقت طويل قبل أن تنشأ حوله منطقة يهودية كبيرة وثابتة ، وأن اسرائيل لن تقع أبدا ضحية مؤامرات خارجية تستهدف أنسحابها من الضفة الغربية وقطاع غزة » . هذا يظهر التكامل الرسمى الاسرائيلى ، الذى يعطى ضوءا أخضر للتطرف الأسرائيلى .

- **المستوى الثانى : يكمن فى تفاصيل الحدث نفسه** ، دور جماعة أمناء جبل الهيكل بزعامة جرشون سلمون ، والتى تحاول أقامة ما يسمى بالهيكل الثالث على أنقاض المسجد الأقصى من ناحية ، وشرطة الحدود التى بادرت بأطلاق النار ، والعنف الزائد عن الحاجة ، وما صاحبه من وحشية بالغة ، من ناحية أخرى . وكلها أمور تدل على وجودنية مسبقة على الصعيدين الرسمى والغير رسمى .

فى حين أيدت اللجنة الرسمية التى عينها شامير عقب المذبحة ، برئاسة رئيس الموساد السابق تسفى أزمير ، موقف الحكومة والشرطة فى اللقاء اللوم على الفلسطينيين فى التسبب فى حدوث المذبحة . ونفت أن تكون النار اطلقت على الفلسطينيين من الخلف أثناء فرارهم . اكدت فى تقريرها الذى قدم إلى شامير فى ٢٦ اكتوبر « تعتبر اللجنة أستفزازات المسلمين للشرطة وتعريض حياة المصلين اليهود للخطر سببا رئيسيا دفع الشرطة وأفراد حرس الحدود الذين تصرفوا بالشكل الصحيح ، أن أطلاق النار كان لها مبرر واضح » وفى الوقت نفسه ، أنتقدت اللجنة ثلاثة من كبار ضباط الشرطة ، وهم قائد اللور الجنوبى رحاميم كومفرت ، وقائد شرطة القدس أربيه بيبى ، والمفتش العام للشرطة يعقوب تيرنر ، ذلك لسوء تقديم المعلومات الأستخبارية التى وصلت اليهم قبل المذبحة ، وعدم نشر قوات ملائمة فى الحرم الشريف . انتقدت الجمعية الأسرائيلية لحقوق الأنسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة « بتسيليم » ، الحكومة والشرطة لموقفها إزاء مذبحة الأقصى ، التى هى نتائج فقدان سيطرة حرس الحدود الذين فتحوا النار من دون أوامر على ما يبدو ، فاطلقوا نيران أسلحتهم على الجموع الفلسطينية بأضافة الى تعرض الفرق الطبية التى ارسلت إلى مكان الحادث لاجلاء الجرحى لرصاص الجنود ، برغم من بروز شاراتها التى تحدد هويتها . خالف تقريرها الذى نشر فى ١٤ اكتوبر الفرضية الحكومية التى ادعت أن ما حدث كان أستفزازا ، وأن ركام الحجارة فى مكان الحادث يؤكد أنها جلبت من أجل أعمال التجديد ، وقال « جرت الحوادث على مرحلتين ، **فى المرحلة الأولى** ، أرغم حوالى ٤٠ شرطيا على الفرار من الحرم الشريف ، بعدما أطلقوا قنابل مسيلة للدموع ورصاصا مطاطيا على شبان فلسطينيين كانوا يقذفون حجارة صغيرة فى أتجاه مصلين يهودا ، وتجمعوا أمام حائط المبكى أسفل الحرم . **فى المرحلة الثانية** ، القيت حجارة كبيرة على رجال الأمن فى أسفل الحرم من فوق حائط المبكى ، وهذا يفسر عدم وجود أصابات كثيرة بين اليهود ، وفى هذه اللحظة ، وصلت تعزيزات من حرس الحدود إلى الحرم الشريف ، بدأوا أطلاق الرصاص على الجموع التى لم تشكل أى تهديدات لقوات الأمن ، يبرر مثل هذا اللجوء إلى القوة » . وتسأل التقرير لماذا جهز حرس الحدود بنادقهم الهجومية لاطلاق النار بشكل آلى ، وليس بشكل متقطع . ولماذا أمطروا الفارين بالذخيرة الحية من الخلف من دون أن يتلقوا على ما يبدو أى أمر ، ومن دون أن يلجأوا إلى وسائل ردع أخرى . يخلص التقرير ، أن هذه الأصابات غير المرتفع بين قوات الأمن والمصلين اليهود أضافة إلى أن هذه الاصابات كانت طفيفة ، يطرح السؤال عن عنف رد الشرطة مع الأخذ بعين الأعتبار تدنى مستوى الخطر . وأتساقا مع هذا التقرير ، تكشف أسماء الشهداء الذين سقطوا فى ساحة المسجد الأقصى

كما نشرتها الصحف الأسرائيلية ، بوضوح أنهم جميعا أتوا من القدس وضواحيها ، وليس من غزة كما ادعى المسئولون الأسرائيليون ، كان هدفهم هو التصدى لجماعة أمناء جبل الهيكل التى تتعمد فى مثل هذا الوقت من كل عام أستفزاز مشاعرهم الدينية ، والاعتداء على محرماتهم .

ـ المستوى الثالث : يكمن فى طبيعة ونوعية التصريحات الاسرائيلية الرسمية التى تبعت المذبحة ، فالأستنتاج الذى أورده أفنير شاكى وزير الأديان بقوله « لن نسمح لحفنة يسيرها الأرهاب العربى بمنع وأعاقة الشعائر الدينية اليهودية فى أقدس مكان فى العالم » ، وما تبعه من تصريحات التى سبقت اى نوع من التحقيق تتضمن روحا تحريضية عدائية ضد الفلسطينيين .

وقد أصر جميع المسئولين الاسرائيليين فى تصريحاتهم عقب الأحداث على تحميل الفلسطينيين المسئولية ، حيث طالب اليمين الذى تنتمى اليه جماعة أمناء جبل الهيكل بأغلاق المسجد الأقصى والحرم الشريف والسماح للمصلين اليهود بأحتلاله فيقول شامير ، هناك من حاول أستغلال الهستيريا الدينية المتطرفة التى تنبع من بغداد لاشعال نار غير مقدسة فى القدس ، ودافع عن رجال الشرطة وقتلهم الفلسطينيين ، بأنهم كانوا يقومون بواجبهم . أما رئيس الدولة حاييم هيرتسوج ، فقد اتهم ما أسماها عناصر دينية متطرفة حاولت المس بالشعائر الدينية لليهود ، وأخلت بالتوازن الذى حاولت الحكومة خلقه منذ سنوات لحرية ممارسة العبادة . فى حين تذهب تصريحات اليمينيين والدينيين ابعد من شامير ، فقد أعتبر وزير الأديان أفنير شاكى (المفدال) ، أن رشق الحجارة على المصليين اليهود هو عمل خطير جدا ، يستوجب رد فعل غير عادى ، كما أعتبر ايضا وزير العلوم يوفال نئمان (هتحيا) أنه لا يمكن التسليم بواقع عدم تطبيق القانون والنظام فى أية منطقة فى أسرائيل . دعا وزير الزراعة رفائل أيتان (تسوميت) الحكومة الاسرائيلية إلى الغاء الحقوق التى منحتها للأوقاف الأسلامية عقب الأحتلال ، والتى بموجبها أعطتها صلاحية أدارة الحرم القدسى والمسجد الأقصى ، أنه يتعزم تقديم طلب بهذا الشأن الى الحكومة الأسرائيلية .

فى حين دعا عضو الكنيست رحبعام زئيفى (موليدت) الحكومة إلى منع الفلسطينيين من الصلاة فى المسجد الأقصى ، وقال « اذا حاول البعض التشويش على صلوات اليهود فعليهم أن يعرفوا أنه لن تكون للمسلمين صلاة » . طالب عضو الكنيست تزاهى هنيفى (ليكود) الشرطة بالتحقيق فى دور فيصل الحسينى فى أحداث القدس ، ودعا إلى طرده اذا ما ثبت أنه متورط فى هذه الأحداث ، فيما دعت عضو الكنيست جئيولا كوهين (هتحيا) إلى أغلاق المسجد الأقصى والحرم الشريف ، دعا رئيس لجنة الشئون الداخلية بالكنيست يهوشوع ماشا الى تركيز المتهمين فى هذه الأحداث وتجميعهم داخل مخيمات خاصة ، تمهيدا لطردهم .

أتت ـ فى المقابل ـ ردود فعل المعارضة الأسرائيلية مخالفة للاستنتاجات اليمينية ، فيقول حاييم رامون رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمل ، أن المذبحة أثبتت مجددا أن الانتفاضة لم تهدأ ، وأن الاعتقاد بأن أزمة الخليج طغت على الصراع مع الفلسطينيين هو وهم ، ومن يؤمنون به هم أصحاب سياسة أستمرار الوضع القائم وفى مقدمتهم شامير ، بينما دعا بيان حزب مبام الشرطة الى التحقيق فى عملية أطلاق النار عشوائيا وسبب عدم امكان وقف المواجهات من دون أستخدام الذخيرة الحية ، طالب عضو الكنيست يوسى ساريو (راتس) ، ورعنان كوهين (العمل) الشرطة بالتحقيق فى دور جماعة أمناء جبل الهيكل فى هذه الأحداث .

اتساقا مع النهج الأسرائيلى ، قامت أسرائيل بالأسراع فى سياساتها نحو اضفاء الطابع اليهودى على مدينة القدس ، مستغلة فى ذلك توجيه الأنظار الدولية والأقليمية نحو الخليج ، حيث أتخذت قرارين لفصل المدينة عن باقى أجزاء الضفة الغربية ، وفق التوصيات التى قدمتها لجنة **أولا** : قرر مجلس الوزراء الأسرائيلى فى ٤ نوفمبر تشكيل لجنة وزارية لشئون الحرم القدسى الشريف ، فيما أعتبر خطوة تمهيدية لفرض السلطة الأسرائيلية على المقدسات الأسلامية . وتقرر أن يرأس هذه اللجنة رئيس الوزراء شامير ، وتضم فى عضويتها وزير الشرطة رونى ميلو (ليكود) وزير العدل دان مريدور (ليكود) ، وزير الداخلية أرييه درعى (شاس) ، وزير الشئون الدينية افنير شاكى (المفدال) . كان شاكى صاحب أقتراح تشكيل اللجنة قد طالب الا يقتصر موضوع أتخاذ القرارات فى شأن الحرم القدسى المكان الأكثر حساسية فى العالم على الاوقاف الاسلامية ، وانما يجب ان تأخذ السلطات السياسية جانبا فيه لما يتضمن من مسائل أمنية ودينية وسياسية ذات مدلولات دولية ، يجب أن تجد تعبيرها من خلال تشكيل لجنة وزارية . **ثانيا** : التعديلات التى أجراها وزير الشرطة فى الهيكل الأدارى لمدينة القدس ، حيث تقرر فصلها عن قيادة المنطقة الجنوبية ، والتى ستنتقل بدورها من القدس إلى مدينة بئر سبع ، تكوين هيكل أدارى واحد ومنفصل لمدينة القدس وبذلك ستصبح المنطقة الخامسة فى الهيكل الأدارى للشرطة الاسرائيلية . مما سيضاعف عدد أفراد الشرطة ، وتكوين قيادة خاصة تكلف بالأشراف على القدس القديمة والأماكن المقدسة والأحياء اليهودية الواقعة بمحاذاة القطاعات الفلسطينية فى المدينة .

الأطار الثانى : الأنتقال الكيفى لمقاومة الانتفاضة للاحتلال :

أختيار مدينة القدس الشرقية والمسجد الاقصى مكانا لانفجار وأنبعاث الانتقال الكيفى للانتفاضة ، يحمل فى طياته اكثر من رمز وطنى ودينى من شأنهما ليس فقط تحريك الجماهير الفلسطينية ، التى أعتقد قبل أحداث القدس ، أنتشار عناصر الرتابة والأحباط واليأس بين صفوفها ، بل بين الجماهير العربية ، حيث صورت الأحداث بأن القدس تتعرض لانتهاك من جانب القوى اليهودية المتطرفة .

وفقا للمصادر الاسرائيلية فان أحداث القدس وتداعياتها ، أتت ضمن مسار بدأ يرتسم فى الفترة الأخيرة داخل مدينة القدس ، ومن أبرز سماته أرتفاع أعمال الأنتفاضة التى بلغت معدل ٤٠ حادثة فى اليوم ، تضمنت أحراق سيارات والقاء زجاجات حارقة وتظاهرات تضم المئات وليس العشرات ، كما كان يجرى فى بداية الانتفاضة . أرجع هذه التطور إلى أتفاق المصالحة ، الذى تم قبل أشهر بين حركتى فتح ـ حماس ، صاحبه سعى المنظمة إلى زيادة نفوذها داخل المجلس الأسلامى الأعلى الذى يشرف على شئون الحرم ، تجلى ذلك بتولى فيصل الحسينى قبل عدة أشهر منصب نائب رئيس المجلس « الشيخ العلمى » . وأتساقا مع هذا التصور كان الأدعاء الأسرائيلى ، بأن مذبحة المسجد الأقصى جرى الأعداد لها بصورة مسبقة من قبل مجموعات أسلامية حضرت من قطاع غزة ، واذا كان هذا التصور يشير بوضوح الى الهاجس الأسرائيلى من بداية تبلور العامل الدينى فى الصراع مع أسرائيل فى ظل الانتفاضة ، فانه يشير من ناحية ثانية الى حقيقتين أساسيتين **أولهما** : ـ انتقال الفلسطينيين الى وسائل اكثر عنفا لمقاومة الأحتلال فى ظل الانتفاضة . **ثانيهما** : ـ أزدياد موجة الكراهية والعداء بين اليهود والفلسطينيين نتيجة العنف ، وأعمال القمع وضحايا الضغط الأقتصادية والأمنية ، وأن كان هناك أجماع أسرائيلى على الخمود الظاهرى للانتفاضة ، فالكل كان مجمعا أيضا على أزدياد حدة العداء بين الطرفين ، بالأضافة إلى الشعور بالأحباط بين الفلسطينيين نتيجة الجمود السياسى ، والرفض الأسرائيلى للحوار . وكلها عوامل من شأنها أن تغزى مشاعر الثورة والرفض الفلسطينى .

ـ بالنسبة للحقيقة الأولى : يظهر مؤشر الرعب الذى اجتاح مدينة القدس ، بعد تبادل اعمال القتل فى أعقاب قيام شباب فلسطينى ينتمى الى منظمة الجهاد الاسلامى ـ كتائب الاقصى (انفصلت هذه الجماعة فى يوليو الماضى عن منظمة الجهاد الاسلامى ـ بيت المقدس التى يتزعم الشيخ اسعد المتمى ويتخذ من العاصمة الاردنية مقراً لها) بطعن ثلاثة جنود اسرائيلية وجرح رابع ، وماعقبها من تداعيات ، فيما عرف « بحرب السلام الابيض » ، انتقال الانتفاضة الى الية جديدة لم تكن معهودة بهذا الشكل والحجم ، بحيث لم تقتصر حوادث الطعن على مدينة القدس ، بل امتدت الى باقى الاراضى المحتلة .

تميزت هذه الالية من حيث توافقها فى طابعها العفوى من جهة ، وفى الاتفاق على الشروط والظروف الكثيرة التى اطلقت مثل هذه العفوية ، كنوع من الرد الشعبى على تلك الشروط من جهة أخرى . ولكن التساؤل المحورى الذى يثيره هذا الانتقال ، هل توفر هذه العفوية استمرار هذه الالية ، بما تحملها من معان وتداعيات على مسار الانتفاضة ، وخصوصا تحولها الى حرب اهلية مصغرة ، فى ظل استمرار الجمود السياسى ، وازدياد وتيرة الضغط على الفلسطينيين ، من المرجح استمرار هذه الالية ، وان بصورة متقطعة ، وعلى فترات زمنية ، قد تتقارب المسافات بينها ، الى حد اندامجها فى نمط من الحرب المحلية المحدودة ، والتى لا تستبعد ان تزج فيها قطاعات اكبر من المستوطنين اليهود ، بعد خروجها من مدينة القدس .

ازاء تحول الانتفاضة الى هذه الالية الجديدة ، يمكن رصد ثلاثة اتجاهات . **الاول** : استنكارى رافض قتل الاسرائيليين خصوصا المدنيين ، ومؤكداً على الطابع السلمى للانتفاضة . **الثانى** : مؤيد ضمنيا لهذا التحول ، مشددا على الدوافع والاسباب التى أدت الى لجوء الفلسطينيين الى هذا النمط من العمليات المسلحة . **الثالث** : المؤيد علانية ادخال السلاح الى الانتفاضة ، بغض النظر عن اشكال هذا السلاح ونوعيته . وأن تروت المنظمة والقيادة الموحدة للانتفاضة طويلا ، فى دفع الامور فى اتجاه العمل المسلح حرصا على سلامة مواطنيهم من ردود الفعل المتطرفة من سلطات الاحتلال ، وتأكيدا لنواياها السلمية وحماية لمبادراتها السياسية التى حددت الانتفاضة اطارها . الا ان هذا لم يمنعهما من تحذير الاوساط الاسرائيلية والدولية من احتمالات تحول الانتفاضة فى اتجاه عمل مسلح ، واعتماد العنف وسيلة لتحقيق الغايات التى عجزت كل الوسائل السلمية حتى الان عن تحقيقها . ويبدو ان السلطات الاسرائيلية قد وفرت كل الشروط والظروف لانجاز اقتتال دموى ، عن طريق اتباع سياسة متطرفة ازاء الفلسطينيين ، كان اخرها السماح للجنود باطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين ، حتى ان لم تكن حياتهم معرضة للخطر ، كما كان يشترط الامر السابق . مستغلة فى ذلك حالة تركيز الانتباه الدولى على قضية الاحتلال العراقى للكويت . مما دفع القيادة الفلسطينية الى اعتماد هذا التحول لدفع الوعى الاسرائيلى لادراك مدى المعاناة التى يلقاها الفلسطينيون جراء عمليات القتل اليومى التعمد لابنائهم على يد المستوطنين وقوات الجيش وحرس الحدود . ويفسر هذا اتجاه سلطات الاحتلال عقب

احداث القدس ، الى تبنى نهج جديد يقضى باعتقال شخصيات قيادية من الاراضى المحتلة ويعتقد بانها المحرك لهذه الالية . ونورد هنا على سبيل المثال لا الحصر ، اعتقال كل من فيصل الحسينى ، والشيخ محمد سعيد جمال نائب مفتى القدس فى ١٣ نوفمبر - بعد يوم من طعن جنديين فى القدس ، لمدة ١٥ يوم بدون محاكمة ، ايضا اعتقل كل من رضوان ابو عياش رئيس الصحفيين العرب ، زياد ابو زياد الصحفى المعروف ، اعتقالا اداريا لمدة ستة اشهر فى ١٤ نوفمبر بتهمة الانتماء الى حركة فتح ، كما اعتقال فى نفس اليوم د/ احمد اليازجى عضو نقابة اطباء غزة بعد حوادث طعن الجنود فى القطاع ، اعتقالا اداريا لمدة عام . ان هذا النهج الاسرائيلى ، يهدف فى مجمله بالاضافة الى الحد من ازدياد هذه الالية ، الى افشال وتحجيم اى تطلع دولى نحو بدء حوار فلسطينى - اسرائيلى ، ولان معظم الشخصيات المعتقلة كانت على قائمة الشخصيات المرشحة للانضمام الى الوفد الفلسطينى المفاوض .

- **بالنسبة للحقيقة الثانية** : وهى لا تقل خطورة عن الاولى ، متمثلة فى ردود احداث القدس على الصعيد الاسرائيلى ، حيث اتضح بصورة قاطعة ، عن مايقال من امكانيات التعايش السلمى بين اليهود والفلسطينيين فى القدس ، بات الان من اوهام الماضى . فالعداء والكراهية بلغا مبلغا دفع كلا من المعسكريين الاسرائيليين اليمينى واليسارى الى المطالبة بفصل كامل بين الشعبين اليهودى والفلسطينى . ولكن كيفية تحقيق هذا الفصل كانت موضع الخلاف بينهما ، فى حين ارتفعت اصوات اليمين تطالب بطرد الفلسطينيين ، وتحقيق السيطرة الاسرائيلية الكاملة على الاراضى المحتلة ، طالب اليسار بايجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، عبر الحوار والتفاوض .

انعكس هذا التباين على الشعب الاسرائيلى ، وفق اخر استطلاع للرأى اجرى فى ٩ نوفمبر ، تبين ان ٥٣٪ من الاسرائيليين يؤيدون سلاما يقوم على اساس الفصل بين الفلسطينيين فى حين يؤيد ٢٣٪ تحقيق الانسحاب من الاراضى المحتلة ، ايد ٢٠ ٪ الاراء الداعية الى حل المشكلة الفلسطينية عن طريق طرد الفلسطينيين كما اوضح الاستطلاع انه بعد ثلاث سنوات من اندلاع الانتفاضة ، لم يؤيد سوى ٣٠٪ من الاسرائيليين السياسة الداعية الى منح الفلسطينيين حكما ذاتيا ، وهى الصيغة التى يرفضها الفلسطينيون تماما . ويؤكد يوس ساريد (راتس) « مهمتنا العاجلة هى الفصل بين الشعبين ، الا عادت هذه الارض الى الفوضى الشاملة » يدعم هذا التوجه حاييم رامون (العمل) ، اذا اردنا بدء نوع من الحوار السياسى يتعين اولا الفصل بين فئتى السكان ، وذلك لان كل حادثة قتل تعزز التطرف وتقوض الاتجاه المعتدل ، وتجعل فرصة التوصل الى تسوية سياسية عن طريق المفاوضات . وهى مهمة بمثابة مهمة مستحيلية تقريبا » . فى مقابل هذا التوجه ، يقول رحبعام زئيف (موليدت) فى لهجة يمينية « اننى سعيد لان كل الاسرائيليون خلصوا ، الى ان هناك حاجة للفصل بين الشعبين والخلاف الان ، هو اين هذا الخط الفاصل . فى اعتقادى ان هذا الخط يجب ان يبقى الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الاسرائيلية » ، يتفق شامير مع هذا النهج فى كلمته امام تجمع ليكودى فى ١٨ نوفمبر حينا اعلن التزام حكومته بوحدة ارض اسرائيل من البحر الى نهر الاردن .

ولقد اظهرت احداث القدس فشل الامال التى علقها الاسرائيليون على دمج فلسطينى القدس الشرقية فى الدولة الاسرائيلية ، وفصلهم عن الاراضى المحتلة ، حيث اثبتت الاحداث وتداعياتها ان المواطنين الفلسطينيين يشعرون بروابط قوية تربطهم بمصير اخوانهم فى الاراضى المحتلة ، وتمسكهم بالهوية والاطار الفلسطينى .

الاطار الثالث : دور الامم المتحدة فى توفير الحماية الفلسطينية :

هدف التصعيد الكيفى للانتفاضة ، الى نقل الاحداث من اطار القدس ، الى تحديات عامة وجدية للاحتلال الاسرائيلى فى كافة المناطق الفلسطينية ، كخطوة نحو نقل ساحة الانتقال والصراع الى مستوى دولى يتطلب فرض الاشتباك والفصل بين الشعبين اليهودى والفلسطينى . كان هذا الانتقال ، هو جوهر النهج الفلسطينى ، لحث المجتمع الدولى ممثلا فى الامم المتحدة للتدخل لحمايتهم من بطش وقمع سلطات الاحتلال الصهيونى . ولكن نتيجة للضغط الامريكى المعارض لمشروع الدول السبع غير المنحازة ، والداعى الى ايفاد لجنة منبثقة عن مجلس الامن تتوجه الى الاراضى المحتلة فى مهمة استقصاء وتقديم توجهاتها فى شأن افضل السبل لتوفير الحماية للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال ، اتى قرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ فى ١٢ اكتوبر ، غير محقق للرغبات والطموحات الفلسطينية لسببين جوهرين **اولها** : استبدال بعثة مجلس الامن ، ببعثة يوفدها امين عام الامم المتحدة من مساعديه ، وتوضح القراءة التاريخية ، أن بعثات مشابهة على غرار بعثة ماراك جولدنج التى ارسلت عقب اندلاع الانتفاضة ، فى عام ١٩٨٨ ، وبعثة جان كلود ايميه ، التى ارسلت فى يوليو الماضى ، عقب حادث ريتشيون لتسيون ، حينما قتل اسرائيلى سبعة فلسطينيين انتهى كلاهما بتقرير لم يكن لمجلس الامن صلاحية البت فيه . **ثانيهما** : - عدم اشتمال القرار على فكرة واضحة فى شأن السبل والوسائل لضمان حماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال .

وينص قرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ على « أن مجلس الامن اذ يشير الى قراريه رقمى ٤٧٦ (١٩٨٠) ، ٤٧٨ (١٩٨٠) ، ويؤكد من جديد ان ايجاد حل عادل ودائم

للنزاع العربي ـ الاسرائيلي ، لابد ان يستند الى قراريه رقمي ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) ، عن طريق عملية تفاوض فعالة تراعي ما لجميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل من حق في الامن فضلا عما للشعب الفلسطيني من حقوق سياسية مشروعة » فان المجلس :

١ ـ يعرب عن جزعه لاعمال العنف التى وقعت فى ٨ اكتوبر فى الحرم الشريف وفى الاماكن المقدسة الاخرى فى القدس ، مما اسفر عن مقتل مايزيد عن عشرين فلسطينيا ، واصابة مايربو عن مائة وخمسين شخصا بجراح بما فيهم مصلون ابرياء ومدنيون فلسطينيون .

٢ ـ يدين على وجه الخصوص اعمال العنف التى ارتكبتها قوات الامن الاسرائيلية ، والتى اسفرت عن حدوث اصابات وخسائر فى الارواح البشرية .

٣ ـ يطلب الى اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال الوفاء بامانة بالتزاماتها ومسئولياتها القانونية المقررة بموجب معاهدة جنيف الرابعة التى تنطبق على كل من الاراضى التى تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

٤ ـ يطلب المجلس من الامين العام ايفاد بعثة الى المنطقة ، وان يقدم الامين العام تقريرا الى المجلس قبل نهاية شهر اكتوبر ١٩٩٠ ، متضمنا مايخلص اليه من نتائج واستنتاجات ، وان يستخدم حسب الاقتضاء كل موارد الامم المتحدة فى المنطقة فى تنفيذ هذه المهمة .

الا ان ذلك لم يمنع مجلس الوزراء الاسرائيلي فى جلسته الاسبوعية فى ١٤ اكتوبر من الرفض علانية وبشكل حاسم . استقبال اى بعثة يوفدها الامين العام ، مؤكدا على ان القدس ليست ارضا محتلة ، بل العاصمة الشرعية لدولة اسرائيل ، ومن ثم ليس هناك مجال لاى تدخل من جانب الامم المتحدة . يعزى هذا الموقف المتشدد ، الى المخاوف الاسرائيلية من ان يفسر تعاونها مع اية بعثة دولية ، تقويض لسيادتها وسيطرتها المزعومة للقدس المحتلة ، وخصوصا وان اية بعثة سوف تبحث على نحو غير رسمى فى سبل حماية الفلسطينيين فى الاراضى المحتلة ومنها القدس . إزاء هذا الرفض الاسرائيلي ، تبنى مجلس الامن بالاجماع قرارا ثانيا ضد اسرائيل فى ٢٤ اكتوبر . يندد بهذا الرفض ، ويدعو الحكومة الاسرائيلية الى الامتثال للقرار رقم ٦٧٢ ، او ينص القرار رقم ٦٧٣ على :

ان مجلس الامن اذ يؤكد من جديد التزامات الدول الاعضاء ، وايضا قراره رقم ٦٧٢ ، يعرب عن قلقه ازاء رفض الحكومة الاسرائيلية لقراره (٦٧٢) وكما يساوره القلق الشديد ازاء التدهور المستمر للاوضاع فى الاراضى المحتلة فان المجلس .

١ ـ يندد برفض الحكومة الاسرائيلية استقبال بعثة الامين العام الى المنطقة .

٢ ـ يحض الحكومة الاسرائيلية على اعادة النظر فى قرارها ، ويصر على ان تتمثل امتثالا تاما للقرار ٦٧٢ ، وان تسمح بعثة الامين العام بالمضى قدما ، ووفقا للغرض الذى ارسلت من اجله .

٣ ـ يطلب المجلس الى الامين العام ان يقدم التقرير المطلوب وفقا للقرار ٦٧٢ .

٤ ـ يؤكد المجلس عزمه على النظر فى التقرير بصورة كاملة وعلى وجه السرعة .

وكما كان متوقعا رفضت ايضا اسرائيل قرار مجلس الامن رقم ٦٧٣ ، حيث اعلن يوسف بن اهارون مدير عام رئاسة مجلس الوزراء فى ٢٥ اكتوبر « يجب الا نعير اعتبارا لهذا القرار ، ونأمل ان تعتبر القضية منهية مع هذا القرار الجديد للمجلس » ، بل وانتقد مندوبها فى الامم المتحدة يوهانان بن مجلس الامن لادانته اسرائيل ، وأكد ان بلاده تعتبر القدس عاصمتها الابدية ، ولا يحق للامم المتحدة التدخل فى شئون اسرائيل الداخلية .

وفى تقرير الامين العام خافير بيريز ديكويار ، الذى قدمه الى مجلس الامن فى اواخر شهر اكتوبر ، برزت فكرتان اساسيتان لتوفير الحماية للفلسطينيين تحت الاحتلال اولاهما : عقد مؤتمر دولى للدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب (١٦٤ دولة) للنظر فى سبل ضمان التزام اسرائيل بهذه الاتفاقية ، **والثانية** : اقترح تشكيل قوة حماية غير مسلحة تابعة للامم المتحدة تنتشر فى الاراضى المحتلة بما فيها القدس . وقد تم بلورة هاتين ، الفكرتين فى مشروع قرار تقدمت به مجموعة عدم الانحياز فى مجلس الامن ، وطالبت الموافقة عليه ، الا ان المجلس لم يستطع التوصل الى قرار بهذه الشأن ، حتى نهاية شهر نوفمبر ، يرجع ذلك لعاملين اساسيين :

الاول : رفض اسرائيل بوصفها الدولة القائمة على الاحتلال ، اى دور او اشراف دولى على ممارساتها فى الضفة والقطاع ، بل وحتى تغير مهام وولاية الافراد التابعين للامم المتحدة العاملين فى الاراضى المحتلة . ومؤكدة على انها السلطة الوحيدة المسئولة عن ادارة الضفة والقطاع ، وهذه المسئولية ليست خاضعة لاى مراجعة او تدخل من قبل اية سلطة اخرى . حتى لو كانت الامم المتحدة .

الثانية : التنسيق والاتصالات المكثفة التى جرت فى واشنطن فى الاسبوع الاول من نوفمبر بين اسرائيل والولايات المتحدة ، والتى كان من نتائجها التوصل الى حل وسط اقترحته اسرائيل يقضي باعلان الحكومة الاسرائيلية موافقتها على استقبال ايمية موفدا للامين العام ديكويار بشرط الا يكون لهذه الزيارة اى علاقة بقرار مجلس الامن رقم ٦٧٢ ، انما امتدادا لزيارته السابقة ، مقابل سعى الولايات المتحدة فى مجلس الامن لتفادى اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف ، ونشر مراقبين دوليين فى الاراضى المحتلة .

كانت اسرائيل ، قد اشترطت خلال محادثات واشنطن عن طريق سفيرها فى الولايات المتحدة زلمان شوفال ان

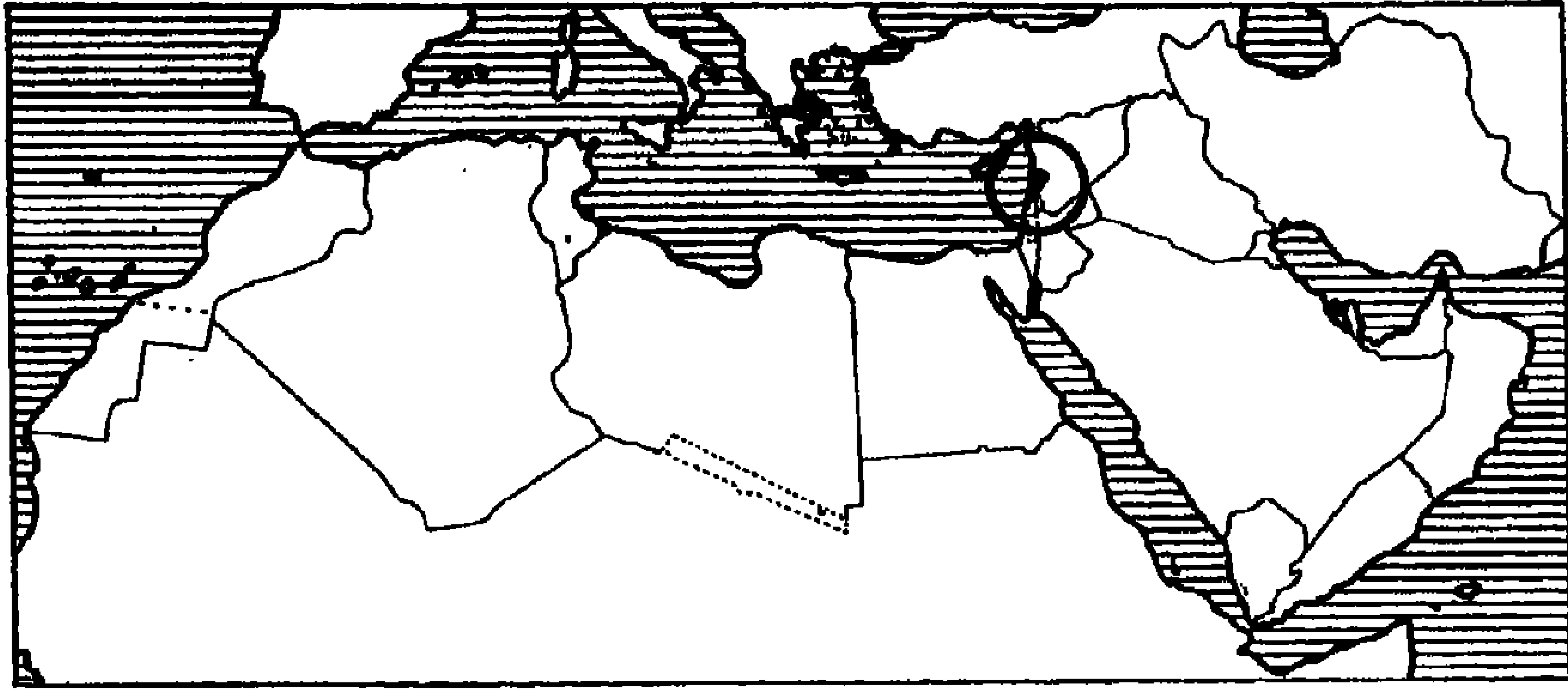
تتعهد الادارة الأمريكية باستخدام حق النقض ضد مشروع مجلس الامن ، وان يوافق أعضاء مجلس الأمن على عدم اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل فى المستقبل ، خصوصا فيما يتعلق بوضع القدس . إلا ان لورانس ايجلبرجر مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، رفض أى تعهد أمريكى للشروط الاسرائيلية . ولكنه أكد ان بلاده ستبذل جهودها لاقناع أعضاء مجلس الأمن بالاكتفاء بزيارة ايميه ، والغاء اجتماع الدول الموقعة على اتفاقية جنيف للبحث فى معاملة اسرائيل للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة . وهدف هذا النهج الأمريكي لوضع حد للمناقشات حول القدس ، وافساح المجال امام مجلس الأمن لمعالجة قضية الخليج .

فى النهاية أظهر السلوك الاسرائيلى فى أعقاب أحداث القدس وما صاحبها من تداعيات ومناقشات ، تمسك اسرائيل بادعاءاتها بالسيادة ليس على القدس وحدها ، بل كافة الأراضى المحتلة . ومثل هذه الادعاءات يقابلها الآن تنفيذ ممارسات فعلية هدفها تثبيت سياسة فرض الأمر الواقع ، حيث قررت الحكومة الاسرائيلية فى ١٤ نوفمبر الماضى فى رسالة وجهها شامير الى رئيس بلدية القدس تبدى كوليك ، اعتبار القدس منطقة الاعمار الأولى فى اسرائيل ، واعطائها الأولوية فى خطط الاعمار والبناء واستيعاب المهاجرين من أجل تعزيز وترسيخ مركزها كعاصمة أبدية لاسرائيل ، من ناحية ولخلق واقع ديموجرافى واستيطانى يهودى فى مدينة القدس وضواحيها للحد من طابعها الفلسطينى والعربى من ناحية أخرى . □



تقرير

الأزمة اللبنانية والاتجاه نحو التسوية



بدر أحمد عبد العاطى

لم يكن الهجوم على قصر بعبدا فى ١٣ أكتوبر الماضى والذى إنتهى باستسلام العماد المنشق « ميشيل عون » بمعزل عن تطور الاحداث سواء إقليميا أو دوليا وبشكل أكثر تحديدا عن تطور الأحداث الدرامى فى منطقة الخليج بغزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس الماضى خاصة وان وضع لبنان الجيوبولوتيكى يتجاوز فى مساحة أزمته حدود تفاعلاته الداخلية ليقف على خطوط تماس مباشرة مع ما يجرى من حوله خاصة على المستوى الاقليمى . فكأن المنطقة لم تكن تحتمل إنفجار أزمتين فى وقت واحد لذلك تسارع إيقاع الجهود الدولية والأقليمية التى كانت تبذل مع إندلاع أزمة الخليج وذلك لتهدئة الأزمة اللبنانية على الأقل ونزع فتيل إنفجارها وذلك حتى تتفرغ الجهود الدولية وبخاصة الأمريكية للأزمة الاكثر أهمية وخطورة والتى تمثل أول تحدى للنظام الدولى الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة . فكأن أزمة الخليج أسقطت خطوطا حمراء كانت موضوعة سلفا خاصة من جانب الولايات المتحدة وفرنسا واعطاء الضوء الأخضر لقوات الشرعية اللبنانية بمساندة القوات السورية للقيام بعملية عسكرية خاطفة لانهاء تمرد عون وذلك فى إطار صفقة أكبر وأشمل تضمن إستمرار الدور السورى فى مناوأة العدوان العراقى على الكويت والاتساق مع الشرعية الدولية . وبإزاحة « عون » يكون فصلا داميا من فصول الازمة اللبنانية قد أغلق وليفتح المجال أمام تنفيذ بنود إتفاق الطائف الذى إنقضى على اقراره زهاء العام والذى تم بجهد عربى عظيم قل أن نجد له مثيلا ، ونحن فى أمس الحاجة اليه الان ، وذلك ممثلا فى جهود اللجنة السداسية أولا ثم اللجنة الثلاثية التى شكلتها قمة الدار البيضاء الطارئة بعضوية السعودية والجزائر والمغرب والتى نجحت فى التوصل لاتفاق الطائف الذى يضع الاليات اللازمة لتسوية الأزمة اللبنانية . وسوف نحاول فى هذا التقرير الموجز ان نستعرض تطورات الازمة اللبنانية منذ إندلاع أزمة الخليج

ازمة الخليج وتداعياتها على الأزمة اللبنانية : -

على الرغم من مرور اكثر من عام على اقرار إتفاق الطائف الذى يمثل حجر الزاوية فى تسوية الأزمة اللبنانية إلا أن هذا الاتفاق لم يجد طريقة إلى التنفيذ وذلك نتيجة للعقبات التى واجهته سواء على المستوى المحلى نتيجة لمعارضة « عون » التامة له أو على المستوى

الاقليمى كنتيجة لموقف العراق الداعم لعون والمعارض لاتفاق الطائف بإعتبار العراق مصدر السلاح الرئيس له أو موقف اسرائيل التى عملت على عرقلة الاتفاق حفاظا على مصالحها وأطماعها فى لبنان وكذلك على المستوى الدولى نتيجة لموقف كل من فرنسا والفاتيكان الغامض من إتفاق الطائف واستمرار دعمهما المادى والمعنوى « لعون » والمناوىء للشرعية دعما لنفوذهما داخل المعسكر المسيحى . وقد حاولت الحكومة الشرعية تذليل هذه العقبات حيث قام الرئيس « الهراوى » بجولة عربية شملت دول الخليج ومصر وليبيا لضمان التأييد السياسى والدعم الاقتصادى من هذه الدول كما أصدرت الحكومة بيانا طالبت عون فيه بالانصياع للشرعية وإزاء رفض « عون » لهذا البيان فرضت الحكومة الشرعية عقوبات اقتصادية على المناطق الواقعة تحت نفوذ عون لاجباره على انهاء تمرده .

وبعد إندلاع أزمة الخليج بغزو العراق للكويت فى الثانى من أغسطس الماضى تزايدت المخاوف داخل الحكومة الشرعية من احتمالات التأثير السلبى لأزمة الخليج على تطورات الاوضاع فى لبنان خاصة الخوف من انحسار الاهتمام والالتزام المعنوى الدولى والعربى بتسوية الأزمة اللبنانية خاصة وأن هناك بعض المؤشرات التى برزت والتى تشير إلى التأثير السلبى لأزمة الخليج على إتجاه الاوضاع فى لبنان حيث كان هناك رهان من جانب الميليشيات اللبنانية خاصة المسيحية وذلك للتنصل من إلتزاماتها بتنفيذ اتفاق الطائف وذلك إنتظارا لما سوف تسفر عنه أزمة الخليج حيث ظهرت بوادر توافق بين قائد القوات اللبنانية « سمير جعجع » و « ميشيل عون » وقوات الكتائب بزعامة « جورج سعادة » وإتفقت هذه الاطراف على تعطيل جلسة البرلمان الخاصة باقرار التعديلات الدستورية والتى تمثل المرحلة الاولى من إتفاق الطائف كذلك أوقفت فرنسا ممارسة ضغوطها على « عون » وحدث تحول فى موقف الفاتيكان حيث أعلن السفير البابوى بأن « الفاتيكان يعترف بالشرعية المنبثقة عن اتفاق الطائف ولا يعترف باتفاق الطائف نفسه » وأصبح هناك ما يمكن أن يطلق عليه حلا وسطا فرنسيا فاتيكانيا لمقايضة وقت العمل بإتفاق الطائف مقابل إنهاء تجوبة لتمرده .

وقد أدت أزمة الخليج إلى انقسام الحكومة اللبنانية على نفسها بين اتجاهين **الأول** يؤيد خيارا يدعو للحسم العسكرى لانهاء تمرد عون واستغلال التطورات التى أفرزتها أزمة الخليج من حيث وقف الدعم العسكرى والمادى العراقى عن عون وضرب الحديد وهو ساخن أما الاتجاه **الثانى** فيدعو إلى عدم التسرع والانتظار لمعرفة حجم التأييد العربى والدولى .

وقد إنتصر الاتجاه الاول حيث إتخذ مجلس الوزراء قرارا له بتأييد القيام بعملية عسكرية خاطفة لانهاء تمرد عون ودعوة البرلمان لاقرار التعديلات الدستورية خاصة مع تجدد التأييد السعودى والسورى وبصفة خاصة الأمريكى للشرعية اللبنانية وذلك فى إطار الصفقات التى أفرزتها أزمة الخليج حيث اعترفت الولايات المتحدة بالدور السورى فى لبنان كعنصر للاستقرار وذلك مقابل الموقف السورى تجاه ازمة الخليج مما فتح بذلك الطريق امام تنفيذ بنود إتفاق الطائف كما يلى : ـ

(١) اقرار التعديلات الدستورية المنصوص عليها فى إتفاق الطائف : ـ

كما سبق أن ذكرنا فإنه قد بدا أن هناك عناصر توافق سلبى بدأت أن تجمع بين « جعجع » و « عون » وذلك لتأخير وتعطيل عقد البرلمان لجلسته المنتظرة لاقرار التعديلات الدستورية التى تمثل المرحلة الأولى على طريق حل الأزمة اللبنانية طبقا لاتفاق الطائف مما دعا الهراوى الى إجراء اتصالات داخلية وإقليمية ودولية لاكمال النصاب القانونى لاجتماع مجلس النواب وتضمنت هذه الاتصالات سوريا والولايات المتحدة والتى خرج على اثرها السفير الأمريكى فى دمشق ليعلن بأن « على من لا يؤيد إتفاق الطائف أن يتنحى جانبا » مما فسر على أنه رسالة للأطراف المترددة فى بيروت الشرقية كما أجرى الهراوى اتصالات مع فرنسا أدت إلى أن يستقل النواب المقيمون فى باريس طائرة إلى بيروت ليصلوا اليها قبل عقد الجلسة التاريخية لمجلس النواب بساعة واحدة فى ٢٨/٨ والتى تم فيها اقرار البرلمان للتعديلات الدستورية الجوهرية والتى هى الأولى من نوعها منذ وضع الدستور اللبنانى عام ١٩٢٧ والتى تهدف إلى إعادة التوازن فى توزيع القوة السياسية بين المؤسسات اللبنانية وبين المسلمين والمسيحين كما يلى : ـ

اولا فيما يتعلق بتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية : ـ

حيث تضمنت التعديلات التى أقرها البرلمان اللبنانى تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وذلك للحد من السلطات شبه المطلقة التى كان يتمتع بها وأهم هذه التعديلات ما يلى : ـ

ـ « يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك فى التصويت » .

ـ « يصدر رئيس الجمهورية المراسيم المتعلقة بتشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم بالاتفاق مع رئيس الحكومة وأن قرارات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه فى التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير او الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسميته رئيس للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة له » .

ـ « يسود لرئيس الجمهورية فى الحالات المنصوص عليها فى المادتين ٦٥ ، ٧٧ من الدستور الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته فإذا قرر مجلس الوزراء بناء على ذلك حل المجلس يصدر رئيس

الجمهورية مرسوم الحل » . وبقراءة متأنية لهذه التعديلات يتضح لنا مدى أهميتها من حيث أنها تحد من السلطات الواسعة التى كان يتمتع بها رئيس الجمهورية وتقوية دور مجلس الوزراء فى مواجهته حيث ألزمت هذه التعديلات رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء فى اصدار المراسيم والقرارات وكذلك فى حل مجلس النواب الذى بيد رئيس الجمهورية فقط .

ثانيا فيما يتعلق بإختصاصات مجلس الوزراء :ـ

وفقا للتعديلات التى أقرها مجلس النواب فقد حظى مجلس الوزراء بنصيب الأسد من السلطات والنفوذ بعد انتقال بعض الصلاحيات من رئيس الجمهورية للمجلس بالاضافة إلى اشتراك المجلس فى بعض الصلاحيات مع رئيس الجمهورية ولعل أهم ما أنيط لمجلس الوزراء من صلاحيات ما يلى :ـ

ـ أن القوات المسلحة تخضع لمجلس الوزراء مجتمعا بعد أن كانت تخضع لرئيس الجمهورية .

ـ صلاحية المجلس فى حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية .

ـ صلاحية المجلس فى تعديل الدستور .

ـ صلاحية المجلس فى اعلان حالة الطوارىء والغائها .

ـ صلاحية المجلس فى عقد المعاهدات الدولية .

ـ صلاحية المجلس فى وضع الموازنة العامة للدولة .

ثالثا فيما يتعلق بالسلطة التشريعية :ـ

أقر البرلمان عدة تعديلات دستورية جذرية خاصة بالسلطة التشريعية وتشمل :ـ

ـ رفع عدد النواب فى البرلمان من ٩٩ نائبا كانوا موزعين بين ٥٤ نائبا للمسيحين و ٤٥ نائبا للمسلمين إلى ١٠٨ نائبا مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وذلك لأول مرة فى تاريخ لبنان الحديث وذلك لضمان التساوى بينهما .

ـ أعطت التعديلات مجلس الوزراء الحق فى تعيين النواب فى المقاعد الشاغرة مؤقتا .

ـ التعديلات الخاصة بقانون الانتخابات والذى يقسم الدوائر الانتخابية ليس على أساس طائفى وإنما على أساس موضوعى مثل حجم السكان .

رابعا إضافة مقدمة للدستور واعتبارها جزءا منه :ـ

حيث أضافت التعديلات مقدمة للدستور كجزء منه حيث تتضمن المبادىء التى يقوم عليها نظام الحكم فى لبنان وتحدد هوية لبنان بأنه عربى الهوية والتأكيد بأن الغاء الطائفية السياسية هدف وطنى .

ولعل جملة التعديلات الدستورية السابقة تهدف أساسا الى اعادة التوازن بين السلطات وإحياء المؤسسات اللبنانية واعادة التوازن بين المسلمين والمسيحيين .

(٢) إنهاء تمرد عون :

بعد اتمام المرحلة الأولى من اتفاق الطائف باقرار البرلمان للتعديلات الدستورية إتجه التفكير الجدى من قبل الحكومة الشرعية إلى القيام بعملية عسكرية خاطفة بالتنسيق مع سوريا لانهاء تمرد « عون » وذلك لازالة العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الطائف بشأن انشاء منطقة بيروت الكبرى الخالية من الوجود المسلح غير الشرعى واستقلال فرصة انقطاع العون المادى والعسكرى من جانب العراق بعد فرض الحصار الاقتصادى عليه بعد غزوه للكويت تنفيذا لقرارات مجلس الأمن وذلك للاجهاز على « عون » لذلك قامت الحكومة الشرعية بالاتصال بسوريا حيث زار الهراوى دمشق لوضع اللمسات الأخيرة على العملية كذلك أجرت الحكومة اتصالات بالولايات المتحدة لتهيئة المسرح الدولى والاقليمى لنجاح العملية . وفى ١٣ أكتوبر الماضى قامت وحدات من الجيش اللبنانى بمساندة القوات السورية بالهجوم على بيروت الشرقية والذى انتهى باستسلام عون ولجوئه للسفارة الفرنسية فى بيروت وذلك عندما رأى الطائرات السورية تحلق فوق بيروت الشرقية الأمر الذى كان يعنى نهايته وبذلك تكون العقبة الرئيسية أمام تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الطائف قد أزيلت .

أهم المواقف الاقليمية والدولية تجاه عملية اسقاط عون :

١ ـ الموقف السورى : حيث كان للدور السورى أهمية حاسمة لنجاح عملية اسقاط عون بالقوة المسلحة والذى أضحى على أثره يكون لسوريا اليد العليا والصوت المسموع فى الشئون اللبنانية وهو ما يشير الى السياسات البراجماتية التى ينتهجها الرئيس « الأسد » والذى نجح فى الاستفادة القصوى من أزمة الخليج وذلك للحصول على مكاسب إقليمية بالغة الأهمية تتمثل فى الحصول على اعتراف الولايات المتحدة بالدور السورى فى لبنان وأهميته لحفظ التوازن والاستقرار فى لبنان وفى منطقة الشرق الأوسط والاعتراف بالدور السورى فى النزاع العربى الاسرائيلى كعنصر للاستقرار فى المنطقة وذلك فى إطار صفقة كبيرة أفرزتها أزمة الخليج تمثلت فى إرسال سوريا لنحو ٢٠ الف جندى لتقف بجوار القوات الأمريكية فى السعودية فى مواجهة العراق فى وضع قل أن نجد له مثيلا بين سوريا « الراديكالية » المناهضة « للامبريالية » فى المنطقة والولايات المتحدة التى طالما إتهمت سوريا بمساندة الارهاب الدولى ولكن يمكن للمصالح المشتركة أن تجمع بين الاضداد خاصة وانه كانت هناك خطوط حمراء (أمريكية وغربية) يصطدم بها الدور السورى فى لبنان ولكن نتيجة للموقف السورى من أزمة الخليج سقطت هذه الخطوط الحمراء وحصلت سوريا على الضوء الأخضر الأمريكى لانهاء تمرد عون وتقوية الشريعة اللبنانية وذلك للتفرغ لأزمة الخليج كما تضمنت الولايات المتحدة سكوت فرنسا تجاه هذه العملية .

ولقد توج هذا الاعتراف الامريكى بالدور السورى فى الشرق الأوسط ولبنان باجتماع « بوش » مع الرئيس « الاسد » فى أول لقاء بينهما فى جنيف فى ٢٣ نوفمبر السابق .

(ب) **موقف اسرائيل** :ـ لم تخف اسرائيل قلقها الشديد تجاه عملية إسقاط عون وتخطى سوريا للخطوط الحمراء بتحليق طائراتها فوق بيروت الشرقية وتنامى الدور السورى فى لبنان وتقوية الشرعية اللبنانية وما يعنيه من تهديد للوجود الاسرائيلى فى جنوب لبنان ويهدد اطماع اسرائيل فى لبنان خاصة السيطرة على موارد المياه به ، ولكن يمكن تفسير السكوت الاسرائيلى بالضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على اسرائيل .

(ج) **موقف فرنسا** :ـ على الرغم من ان فرنسا كانت ترفض تماما استخدام القوة لاجبار « عون » على الاستسلام الا انها اضطرت تحت ضغوط من الولايات المتحدة الى عدم الادانة الصريحة لعملية ازاحة عون ولكن اشترطت فرنسا ضرورة انسحاب القوات السورية فور انتهاء العملية العسكرية الى خارج لبنان . وقد أخذت العلاقات بين فرنسا وكل من لبنان وسوريا فى التدهور خاصة بسبب مشكلة « عون » الذى لجأ للسفارة الفرنسية واصرار الحكومة الشرعية على محاكمته وهو ماترفضه فرنسا بشدة . كما انتقدت فرنسا بشدة ماسمته « بالتجاوزات » السورية فى بيروت الشرقية بعد استسلام عون وتصفية انصاره وقد وصل الامر بتلميح فرنسا بعرض القضية اللبنانية على مجلس الامن وان كان من المستبعد نجاح ذلك نظرا لمعارضة سوريا ولبنان فى لبنان فضلا عن عدم موافقة الجانب الامريكى على بحث وضع القوات الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى خلال الفترة الحالية . ويمكن تفسير الموقف الفرنسى هذا فى ضوء مخاوف فرنسا مع احتمال تقلص نفوذها التقليدى فى لبنان موطىء قدمها الوحيد فى الشرق الاوسط وذلك لحساب تنامى الدور السورى واحتمال انفرادها بالشئون اللبنانية وتشير بعض التقارير الى احتمال تسليم « عون » لفرنسا دون محاكمته قبل حلول اعياد الميلاد مقابل تخلى فرنسا عن اعتراضاتها على الوجود السورى فى لبنان .

(د) **موقف الولايات المتحدة** :ـ على الرغم من أن « جيمس بيكر » وزير الخارجية الامريكى قد نفى أن تكون بلاده قد أعطت الضوء الاخضر للعملية العسكرية التى اطاحت « بعون » الا انه لم ينف وجود مشاورات بين بلاده وكل من بيروت ودمشق فقد أبلغت واشنطن الحكومة اللبنانية وذلك قبل القيام بالعملية العسكرية « بانهم يمثلون حكومة شرعية تعترف بها وتتفهم أية خطوة قد تتخذوها فإذا نجحتم فسنهنئكم واذا طالت المعركة فسوف نعرب عن أسفنا لاستمرار العنف فى لبنان واذا فشلتم فلن نندد بالعمل وانما سندعو اللبنانيين لاعتماد الحوار لحل خلافاتهم » وقد شدد « بيكر » فى تصريح له على « ضرورة عدم التركيز على الماضى ـ اشارة الى عون ـ وانما على المستقبل وذلك لتأمين المصالحة الوطنية واخراج كل القوات الاجنبية من لبنان » مما يعطى مؤشرا على ارتياح واشنطن الى زوال عقبة اساسية امام تنفيذ اتفاق الطائف ومباركة الدور السورى كعنصر للاستقرار والتوازن فى لبنان ولا يمكن فهم هذا التحول فى الموقف الامريكى بمعزل عن أمة الخليج وموقف سوريا منها .

(٣) اعلان الحكومة اللبنانية عن اقامة مشروع بيروت الكبرى :ـ

وبعد استكمال المرحلة الاولى من اتفاق الطائف باقرار التعديلات الدستورية وبعد ازاحة العقبة الكؤود المتمثلة فى عون اصبح الطريق ممهدا لتنفيذ المرحلة الثانية والتى تشمل اقامة مشروع بيروت الكبرى الخالية من الوجود العسكرى غير الشرعى تمهيدا لبسط سلطات الشرعية على جميع التراب اللبنانى . وقد جاءت موافقة مجلس الوزراء فى ١٠/٢٤ الماضى على تنفيذ مشروع بيروت الكبرى ليحسم لغطا استمر طويلا حول مسألة ترتيب الاولويات بين مطالب بان تكون الخطوة الاولى تشكيل حكومة موسعة ويؤيده زعماء الميليشيات المسلحة واخر يدعو الى تنفيذ مشروع بيروت الكبرى اولا ثم الانتقال الى باقى الخطوات المنصوص عليها فى اتفاق الطائف وهى تشكيل حكومة موسعة وحل الميليشيات المسلحة ونزع سلاحها وتؤيده الحكومة الشرعية التى حسم الامر لصالحها حيث يدافع الرئيس « الهوارى » عن هذه الخطوة بقوله بان « بيروت هى مركز القرار السياسى وعندما تتحرر العاصمة من حكم سلاح الميليشيات يتحرر القرار السياسى للسلطة الشرعية ولا يعود ثمة مجال للمساومة » ويضم مشروع بيروت الكبرى العاصمة ودائرة نصف قطرها يتراوح بين ١٥ ـ ٢٥ كم ، خارجها بحيث تكون خالية تماما من الميليشيات المسلحة . وقد وافقت معظم الفصائل اللبنانية على سحب قواتها من بيروت الكبرى لافساح المجال امام الجيش الشرعى لنشر قواته وتولى مسئولية الامن بها وقد كان لسوريا دور بالغ الاهمية فى الضغط على هذه الميليشيات لسحب قواتها من بيروت الكبرى حيث وافقت حركة امل وحزب الله بعد نجاح سورية بالتعاون مع ايران فى ابرام اتفاق بينهما يلتزم فيه الطرفين بتقديم التسهيلات أمام إنتشار قوات الشرعية فى الضاحية الجنوبية وعن إقليم التفاح وتبرز أهمية الاتفاق بعد تصاعد الاشتباكات بين امل وحزب الله والتى كانت تهدد تطبيق مشروع بيروت الكبرى وقد وافقت الميليشيات التالية على سحب قواتها من بيروت الكبرى وهى

- الحزب الاشتراكى التقدمى الدرزى
- الحزب الشيوعى
- حزب الله

- الحزب الاشتراكى القومى السورى بجناحيه
حزب امل

ولم يبقى هناك سوى القوات اللبنانية بزعامة « جعجع » الذى ظل يساوم للحصول على ضمانات امنية وعلى مقعد وزارى فى حكومة الوفاق الوطنى المنتظر تشكيلها مما اضطر « الهوارى » لزيارة دمشق للتباحث مع « الاسد » والذى يعد اللقاء التاسع بينهما فى اقل من عام وذلك فى ١١/٢٠ الماضى لبحث المشاكل التى يثيرها « جعجع » حيث أكدت سوريا على عزمها على المضى قدما فى تنفيذ اتفاق الطائف والقضاء على العقبات التى تواجه اشارة الى « جعجع » وقد ادى موقف « جعجع » المفاجىء الى تأخير التاريخ المحدد لانتشار الجيش اللبنانى وهو ١١/١٩ الماضى والذى يوافق الاحتفال بالذكرى ٤٧ للاستقلال وتحت ضغوط مكثفة من الولايات المتحدة وسوريا وافق « جعجع » على سحب قواته من منطقة بيروت الكبرى وانتشار قوات الجيش الشرعية فى كل من بيروت الشرقية واقليم التفاح فى ١٢/٣ وذلك لأول مرة منذ الحرب الاهلية فى عام ١٩٧٥ لتنتهى بذلك المرحلة الثانية من اتفاق الطائف بنجاح وتبقى خطوة تشكيل حكومة وفاق وطنى موسعة تكون برئاسة « الحصن » طبقا لاتفاق امريكى سورى على ذلك وسوف نضم هذه الحكومة (١٠) او وزراء جدد يمثلون الميليشيات المسلحة سيكونون وزراء دولة بدون حقائب وزارية بجانب العدد الحالى وهو ١٦ وزيرا يمثلون الطوائف الاساسية ونشر قوات الجيش فى اقليم التفاح فى الجنوب وذلك فى اوائل شهر ديسمبر.

الازمة اللبنانية واحتمالات المستقبل : -

على الرغم من تنفيذ المرحلتين الاولى والثانية من اتفاق الطائف بنجاح مما يبعث على الامل والتفاؤل بشأن احتمالات تسوية الازمة اللبنانية بع اقرار التعديلات الدستورية وازاحة عون وانتشار قوات الشرعية فى منطقة بيروت الكبرى لاول مرة منذ ١٥ عاما وسحب الميليشيات المسلحة خارجها الا ان هذا لا يعنى اغلاق ملف الازمة اللبنانية وتسويتها بشكل نهائى حيث ان هناك بعض العقبات التى قد تعرقل مسيرة السلام فى لبنان والتى هى بمثابة الالغام الموقوته التى قد تفجر فى اى وقت ولعل اهم هذه العقبات مايلى :

(١) **الميليشيات المسلحة** : فعلى الرغم من انسحاب هذه الميليشيات خارج منطقة بيروت الكبرى الا انها لازالت تحتفظ بكامل عتادها الحربى وبالتالى فهى لازالت مصدر تهديد للشرعية وسيفا مسلطا عليها وسيكون الاختبار الحقيقى لصداقية الشرعيه ونجاحها هو الاشهر الستة القادمة وهى المهلة التى حددها اتفاق الطائف بعد اقرار التعديلات الدستورية لحل الميليشيات المسلحة والحاقها بجيش الشرعية وتسليم اسلحتها وسيتوقف ذلك على مدى الدعم السورى والعربى للحكومة اللبنانية لبسط سلطاتها على لبنان ومدى نجاح الشرعية فى الحاق زعماء الميليشيات المسلحة فى حكومة الوفاق الوطنى المزمع تشكيلها وذلك لاستيعابهم فى اطار الشرعية .

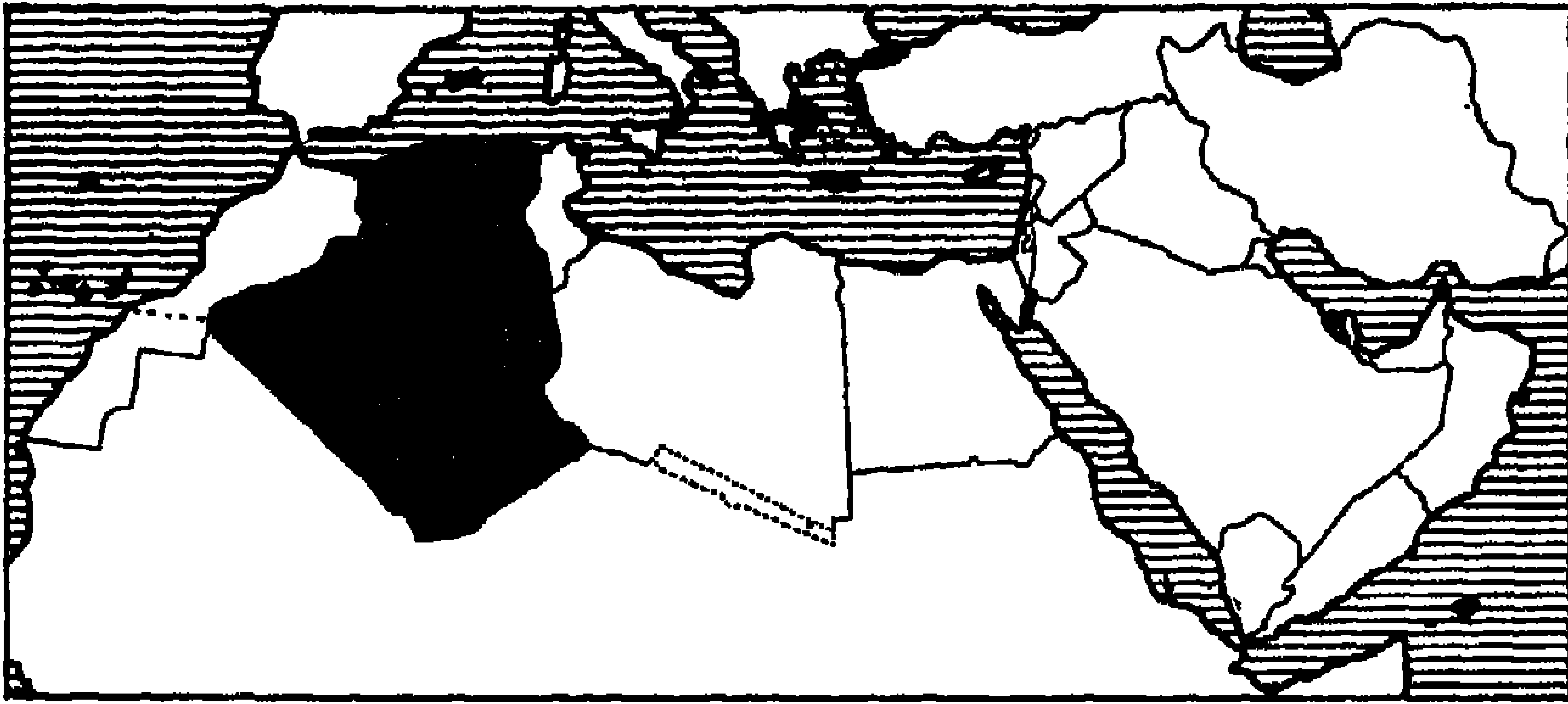
(٢) **اسرائيل** : حيث انها تمثل المصدر الرئيسى لتهديد جهود تسوية الازمة اللبنانية فمن مصلحة اسرائيل بقاء لبنان مقسما ليس به حكومة شرعية قوية وذلك حتى تضمن تنفيذ مطامعها فى لبنان خاصة فيما يتعلق بضم الشريط الحدودى الجنوبى والاستيلاء على مصادر المياه فى جنوب لبنان وتأمين سلامة المستوطنات الشمالية كما ان هناك خططا اسرائيلية لترحيل الفلسطينيين الى جنوب لبنان لاحلال اليهود السوفييت محلهم وبالتالى فليس من مصلحة اسرائيل بسط الشرعية لسلطانها على الجنوب وقد اعلن وزير الدفاع الاسرائيلى فى تصريح يتسم بالصلف فى ١١/٨ بأن اسرائيل لن تسمح للحكومة الشريعة ببسط سيادتها على الجنوب اللبنانى والذى استدعت الخارجية المصرية عى اثره السفير الاسرائيلى بالقاهرة لاعطاء تفسير لهذه التصريحات التى تتناقض مع الشرعية الدولية كما دعت مصر اسرائيل الى تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ وبالتالى فان اسرائيل لن تألو جهدا فى سبيل تفجير الاوضاع داخل لبنان لمنع الشرعية من بسط سيادتهما على الجنوب اللبنانى .

(٣) **الوجود الفلسطينى فى لبنان** :- وهى تمثل قضية بالغة الحساسة خاصة فى ضوء تزايد هذا الوجود المسلح فى لبنان والذى يصل الى عدة الاف خاصة وأنه لا يوجد اتفاق بين منظمة التحرير والحكومة اللبنانية ينظم هذا الوجود المسلح بعد ان قام لبنان فى عام ١٩٨٧ من طرف واحد بالغاء اتفاق القاهرة الذى عقد عام ١٩٦٩ والذى ينظم هذا الوجود المسلح الفلسطينى فى لبنان .

ونظرا لحساسية هذه القضية لم يتطرق اتفاق الطائف لقضية الوجود العسكرى الفلسطينى فى لبنان وتجرى الآن مشاورات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الشرعية لمحاولة الوصول الى حل وسط لهذه المشكلة وقد وافقت منظمة التحرير على سحب مقاتيلها من منطقة بيروت الكبرى والتى كانوا قد دخلوها للفصل بين حركة امل وحزب الله بعد الاشتباكات التى وقعت بينهما منذ عدة اشهر وذلك فى اقليم التفاح ويتضمن هذا الحل الوسط الموازنة بين مراعاة سيادة الدولة اللبنانية واعتبارات حماية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وهو حل ليس بالبعيد خاصة فى ضوء تصريحات عرفات الأخيرة المؤيدة للشرعية اللبنانية □

تقـــريـــر

الجزائر بين الاسلام السياسى والتغيير الديمقراطى



محمد على المداح

● للمرة الأولى منذ الاستفتاء الشعبى على الاستقلال عام ١٩٦٢ ، تخضع التجربة الديموقراطية فى الجزائر لاختبار جديد بالانتخابات البلدية والاقليمية التى تمت فى الثانى عشر من يونيو الماضى فى إطار منافسة انتخابية حرة بين القوى الحزبية المتعددة ، لاعادة بناء التمثيل السياسى فى المؤسسات الشرعية والقوى المحلية ، وذلك بعد إقـرار الاصلاحـات الديموقراطية على أثر مظاهرات أكتوبر ١٩٨٨ ، وإقرار دستور جديد للبلاد عام ١٩٨٩ وقانون الانتخابات الجديدة .. إذ إنه قبل هذا التاريخ كانت الانتخابات محصورة بجبهة التحرير الوطنى الجزائرى التى ، وحسب العادة ، كانت تتقدم بلوائح منفردة ، وكان الجزائريون ملزمين باختيار أعضاء من بين هذه اللوائح ، لأن الأحزاب السياسية كانت ممنوعة فى الفترة التالية للاستقلال وحتى عام ١٩٨٨ .. وإذا كان فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ بنسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين فى هذه الانتخابات يعكس الى حد كبير نجاح الظاهرة الأصولية فى غزو المجتمع الجزائرى .. إلا أنه .. وعلى نفس القدر من الاهتمام ـ يضع التاريخ المعاصر لمنطقة المغرب العربى أمام إمتحان ، لايختلف إثنان على مدى خطورته ، خاصة مع حرص زعماء الجبهة على التأكيد بأنهم مع إعتراضهم على قوانين الدولة السائدة المخالفة للشريعة الاسلامية ، فإنهم سيحترمونها حتى يتم حسم هذه القضية ، خلال الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها فى الربع الأول من عام ١٩٩١ .

الساحة الجزائرية بين المسيرات الوطنية والاسلامية المضادة :

مع تعدد المسيرات التى نظمتها جبهة الخلاص الاسلامية ، والمسيرات المضادة التى نظمتها جبهة التحرير الوطنى خلال شهرى ابريل ومايو الماضيين ، قفزت الى الواجهة السياسية تجربة التغيير فى الجزائر ، ليس فقط بسبب تصاعد روح المواجهة بين أكثر من تصور للتغيير ، ولكن لأن نتائجه فى بلد عربى إسلامى ستكون موضع الاهتمام .. فالمسيرة التى شهدتها الجزائر فى العشرين من ابريل الماضى ، حين زحف الآلاف من جبهة الخلاص الاسلامية باتجاه القصر الجمهورى ، كانت بداية مؤشر هام فى رسم مستقبل الجزائر السياسى ليس لأنها أول مظاهرة إسلامية يقودها حزب دينى معترف به رسميا طبقا لقانون الأحزاب .. وإنما لأنها كانت تشكل أول مواجهة ومنافسة حقيقية بين متنافسين رئيسيين على الساحة السياسية فى البلاد ،

ومدى قوتهما الحقيقية وشعبيتهما وقدرتهما على التعبئة ، خصوصا وأن حزب جبهة التحرير الذى ظل مسيطرا منذ الاستقلال ، ولايمكن إنكار دوره فى منجزات الماضى ، لايستطيع الهروب من أخطاء هذا الماضى أمام حقائق هذا العصر .

من هنا ورغم أن مسيرات جبهة الخلاص الاسلامية ، جاءت فى الحقيقة محملة بعملية استعراض قوة ، فإن ردود الفعل لدى جبهة التحرير الوطنى فى العديد من المسيرات التى جابت الولايات الجزائرية كانت موضع اهتمام المراقبين السياسيين ، خصوصا مسيرة الوحدة الوطنية التى نظمتها الجبهة يوم السابع عشر من مايو الماضى ، وكانت مفاجأة الموسم السياسى .. فقد دعت كل المناضلين والمناضلات والوطنيين والوطنيات للمشاركة فى هذه المسيرة ، تأكيدا للأخوة والتضامن والحوار وروح التسامح لتأمين استقلال الجزائر ، والدفاع عن الثوابت الوطنية للأمة ، إحترام المؤسسات الدستورية ، دعم المسار الديموقراطى ، حماية رموز ثورة نوفمبر ١٩٥٤ ، وتعميق وترسيخ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحماية المكتسبات الشعبية .. وبغض النظر عن العدد الذى التأم فى هذه المسيرة والذى لايمكن تحديده ، فإنها جاءت مسيرة ليست كغيرها من المسيرات التى نظمتها الجبهة فى مواجهة جبهة الخلاص الاسلامية ، وفاقت توقعات المكتب السياسى للجبهة وأعادت المبادرة لحزب جبهة التحرير الحاكم ، وأكدت التوازن بين ذاكرة الشعب وتطلعاته المستقبلية ، فأيقظت الوضع السياسى من جديد على حقائق جديدة ، وبرهنت على أن جبهة التحرير لاتزال القوة السياسية الأصيلة القادرة على التجديد متى عادت الى منابعها الشعبية ، وعادت ثقتها بنفسها من خلال تدفق العمال الزراعيين الذين جاءوا من أقاصى الجزائر ليسيروا فى شوارع العاصمة ، بإشراف كوادر الحزب . بيد أنه إذا كانت مظاهرة الجبهة قد أرست هذا الاحساس ، فإنها لم تكن تكفى لحل أزمة حزب يبحث عن هوية جديدة له ، فى وقت تتصارع فيه التيارات المتنافسة فى القيادة .. ولذلك كانت نتيجة الانتخابات البلدية فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ ، من خلال إلهاب شعلة المعتقد الدينى فى نفوس الجزائريين .

السيناريوهات المختلفة للقوى السياسية الجزائرية :

يؤكد المراقبون السياسيون أن الحكومة الجزائرية كانت تريد رسم خريطة سياسية للبلاد من خلال الانتخابات ، يتجدد فيها شباب جبهة التحرير الوطنى ، بعدما حمّلها الجزائريون مسئولية الانهيارات الاقتصادية والسياسية فى البلاد .. فيما حاولت جبهة الخلاص الاسلامية ملء الفراغ القائم من خلال حضورها الشامل وبالذات بين الشباب الذى يمثل الأكثرية الساحقة .

على صعيد آخر يضاف الى الجو القلق الذى يسود الساحة الجزائرية ذلك الانشقاق داخل حزب جبهة التحرير بين جناح إصلاحى متحالف مع الرئيس بن جديد ، وجناح الحرس القديم من الاشتراكيين المتشددين الذين يعارضون الاصلاح .. وكذلك إبتعاد حزب الحركة من أجل الجزائر الديموقراطى التى يقودها الرئيس السابق بن بيللا ، وحزب جبهة القوى الاشتراكية الذى يرأسه حسين آية أحمد عن المشاركة فى الانتخابات البلدية التى جرت فى يونيو .. الجبهة الاسلامية إذن تمثل العمود الفقرى فى المعارضة ، وتتمتع بتأييد شعبى واسع خاصة فى أوساط الطبقات الكادحة والعاطلين عن العمل ، وترفع شعارات العدالة الاجتماعية والاسلام والأخلاق والحجاب ، وتعارض العلمنة وتحرر المرأة الى غير ذلك من المفاهيم السلفية المتزمتة التى تستقطب مشاعر بعض الأوساط المحافظة ، لكنها تلقى فى الوقت ذاته نفورا شديدا من قبل المرأة ، التى حققت مكانة مرموقة فى جزائر ما بعد الاستقلال ومن دعاة التحرر الاجتماعى وأنصار حزب جبهة التحرير .. ومع ذلك فإن إنزلاق بعض الاسلاميين الى خطأ تدنيس بعض مقابر شهداء حرب التحرير ، بدعوى أن جثمان المسلم يجب أن يدفن فحسب دون إقامة أضرحة ، دفع المجاهدين القدامى وأبناء الشهداء إلى الانضمام للأغلبية الصامتة ، وقرروا التظاهر ضد التعصب الدينى ، رغم إعتبار « جبهة الخلاص » هؤلاء الأفراد عناصر غير منضبطة ولا تنتمى اليها .. ووسط جو كهذا أصبح الخوف يخيم بالفعل على المجتمع الجزائرى من سيطرة الأصوليين على مقاليد المجتمع ، وهذا ادخل بدوره خوفا مماثلا وربما أقوى من ذى قبل على الجبهة الاسلامية ، التى شعرت بأنها أصبحت مطالبة بتقديم حسن النوايا والاتجاه السلمى لحسن الممارسة السلمية للديموقراطية وقد زاد الأجواء توترا الصراع الخفى الذى سبق الانتخابات البلدية ، فالصراع إنعكاس لجوانب الأزمة الجزائرية ذات الطابع المحلى ، فالمواطن الجزائرى يعانى من أزمة السكن والعمل ومن البطالة ومن تنظيم شئونه اليومية متعددة الجوانب ، وهذه كلها من مهام البلديات والولايات ، ووسط ذلك كله لم تخف أوساط الرئاسة مساندتها للمستقلين لخلق التوازن بين القوتين المتصارعتين ، وفى هذا الاطار هناك قناعة لدى معظم المراقبين بأن الجزائريين مع حبهم للمعيشة الأفضل ، لا يودون الالتزام الصارم بأحكام الشريعة ، فهم يريدون فرص عمل ومساكن ومدارس لأبنائهم ، وطعاما بأسعار يستطيعون تحمل دفعها ، لكنهم لايريدون الخضوع لحكم يتولاه رجال جبهة الانقاذ أو الخلاص الاسلامية .. لذلك ولأن الشارع الجزائرى يشعر بالاحباط ، فإن أية مناسبة ولو رياضية تصبح من وجهة نظر الرأى العام صالحة للتعبير عن الاستياء ، مع القلق من نمو دور

الاخوان المسلمين وتعاظم حدة الأزمة الاقتصادية ، التى تعتبر من وجهة نظر الكثيرين ثمرة الاخفاق السياسى وإنقسام الحزب الحاكم وضعفه بين المؤيدين للاصلاح والمعارضين له .. فالرئيس بن جديذ يريد تجديد الحزب وإصلاحه ، إلا أن صعوبة المشروع تدفع بجبهة التحرير الى تقديم التنازلات للحركة الاسلامية التى تتمتع بالمزايا العادية للأحزاب الاسلامية فى العالم العربى ، وتبدو من خلال هذه الامكانيات ، القادرة على إقامة حزام اسلامى عبر أحياء العاصمة الفقيرة إعتمادا على المال الذى يأتى من التبرعات فى المساجد ومن زكاة أموال التجار ، ومن الدعم المالى الآتى من الدول النفطية العربية ، فهذه الدول تعتقد أنها بذلك تستطيع المشاركة فى قطع الطريق على الحركات الأصولية ذات الطابع الايرانى ومنع إنتشارها فى المغرب العربى ، لضمان الاقلال من تأثير المتشددين على الحياه الاجتماعية ، وخلق أوضاع جديدة ، وإعتمادا على فشل الحكومة فى تلبية المطالب الأساسية للمواطن فى الحياه الكريمة والقضاء على البطالة والفساد والجوع ، وإن كان هذا لايمثل سوى جزءا من الأهداف التى رفعها الأصوليون ، فى إطار المطالب الكبيرة التى تصدرها الدعوة لانتخابات عامة مبكرة ، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، ووضع حد لسيطرة الحكومة على مقاليد الأمور وبخاصة فى مجال الصحافة .

وإذا كانت بعض التحليلات السياسية قد أشارت الى أن نقطة الضعف فى الحركة الاسلامية فى الجزائر تكمن فى عدم وجود زعيم كبير لها فى الوقت الحاضر ، فإن ظهور بن بيللا على مسرح الأحداث يشكل مصدر خطر إضافى ، فالشخصية سياسية ، والحكم يريد من عودته تكريس الصفة الديموقراطية لنفسه ، والاستفادة من التيار الشعبى الواسع المؤيد لبن بيللا ، من أجل مواجهة الضغوط التى تفرضها التيارات الاسلامية ، خصوصا وهو يمثل تيارا إسلاميا معتدلا متصالحا مع التيارين القومى والاشتراكى .. مع أن المراقبين يرون فى عودة بن بيللا أكبر تهديد للحكم حتى من داخل جبهة التحرير الوطنى ذاتها .. فى وقت إستطاعت جبهة الانقاذ الاسلامية ، أن تكتسب شرعيتها لدى الحكم ـ من خلال لقاء الرئيس بن جديد لزعيمها عباس مدنى ـ وتقليلها لأهمية ودور الأحزاب الاسلامية الأخرى (حزب الدعوة الذى يقوده أحمد شحتوت ، وحزب الارشاد والاصلاح الذى يتزعمه الشيخ معقود نانه ، والحزب السرى الذى يطلق على نفسه إسم حزب الله) .. وهكذا استطاعت الجبهة أن تبدو كجبهة موحدة فى مواجهة التحرير الوطنى والحكومة الجزائرية التى بدأت مؤخرا تتلقى ضربات متوالية من عدة جهات ، أهمها دعوة بن بيللا لاقصائها ، وبدء مجموعة الحرس القديم فى ممارسة نشاط مناهض لسياسة الاصلاح الاقتصادى ، بالمطالبة بإيقاف الاصلاحات الاقتصادية ، ومراجعة أيديولوجيات جبهة التحرير الحاكمة ، فيما يعتبر ضربة مباشرة لجهود الحكم فى محاولة الجمع بين الاسلام والديموقراطية .

وماذا عن دور القوات المسلحة الجزائرية ؟ :

ظلت المؤسسة العسكرية الجزائرية ، بعيدا عن الجدل السياسى ، لكنها فى مواجهة الانتقادات العنيفة التى وجهتها لها جبهة الخلاص الاسلامية الجزائرية المعارضة ، خرجت عن صمتها ولتكثر التساؤلات عما يمكن ان يقوم به العسكريون ازاء الأوضاع على الساحة الجزائرية مع مقارنة المواطنين للمناخ السياسى والاجتماعى فى الزمن السعيد ـ كما شبهته بعض المصادر الصحفية ـ حين كان النظام قويا وقادرا على المحافظة على الأمن ، وحين كانت الاضرابات معدومة والسوق السوداء لا تعمل ، ولم يكن احد يجرؤ على انتهاك حرمات قبور عدد من شهداء حرب التحرير .. وقد عبّرت صحيفة المجاهد الجزائرية فى عددها الصادر فى ٦ مايو الماضى عن مساندتها لكل الذين يؤيدون الحلول القوية داخل جبهة التحرير الوطنى ، وتحدثت عن التهديد الذى بدأ يرمى بثقله على السلم الاجتماعى ، وعن بداية العداء لمؤسسة مقدسة مثل الجيش الوطنى الشعبى ، وأكدت الصحيفة « أن هناك خطرا يحدق بالبلاد وبذور حالة تمرد ، ولهذا السبب تتحمل الدولة وبصفة خاصة المؤسسات التى ترمز اليها بصورة أفضل مسئولية القضاء على بؤر الفساد التى بدأت تتواجد داخلها . »

ويتفق جميع المراقبين على أن القوات المسلحة لن تجد أية صعوبة فى السيطرة على الأمور وقت الضرورة ، وأنه يمكن للجيش الوطنى الشعبى الذى اختار طريق الديموقراطية ان يلعب دورا فى الحفاظ عليها .. لكن مع ذلك لا يمكن انكار صراع الارادات بين العسكريين وجبهة الخلاص الاسلامية ، فمما لا شك فيه ان الجيش يمثل الشعب بجميع فئاته واتجاهاته ، وهناك بداخله نفس النسبة من الاسلاميين الموجودة فى الشارع الجزائرى ، بيد أن وجود القيادة المتماسكة الموالية للسلطة والواعية لما تقتضيه المصلحة الوطنية ، يبقى العامل الأكثر تأثيرا فى دور القوات المسلحة أمام خضم الأحداث المتتالية التى تكتنف الساحة الجزائرية ، خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار ان المؤسسة التى قدمت أثنين من رجالها الى الرئاسة (بومدين وبن جديد) ، تبقى الملاذ الأخير للديموقراطية فى مواجهة التهديدات على اختلاف أشكالها .

جبهة التحرير الوطنى .. ومعركة التغيير :

فى فبراير ١٩٩٠ دعت اللجنة المركزية للجبهة الى عقد دورة طارئة ومستعجلة ، لكنها تأجلت الى أوائل مارس ١٩٩٠ ، فيما اعتبر دليلا على خطورة الوضع الذى يمر به حزب جبهة التحرير بعد رفض المتشددين والمعادين للاصلاحات تشكيلة المكتب السياسى التى ضمت عناصر

وصفت بأنها موالية لنظام الحكم .. لكن اجتماع الدورة الطارئة جاء امتحانا صعبا وخطيرا ، وكاد ان يعصف بمشروع الاصلاحات السياسية والاقتصادية والديمقراطية ، حين حاولت الأقلية المحافظة السيطرة وفرض سياسة العصا الغليظة في الساحة السياسية ، لكن المحاولة فشلت برفض الأغلبية لمطالبها وتعبيرها عن تأييد القيادة الحزبية الحالية والمنتخبة بكل ديموقراطية ، وأيضا للمكتب السياسى الذى نال ثقة الأغلبية فى الدورة العادية للجنة المركزية .. واختار الرئيس بن جديد فتح الحوار مع ممثلى الصحافة ليرد على كل التساؤلات وليؤكد أن الجبهة ستواصل رسالتها شأنها شأن أى حزب من الأحزاب المعترف بها فى الساحة الجزائرية والبالغ عددها ٢٢ حزبا ..

من ناحية أخرى ولمواجهة مرحلة التغيير الديمقراطى ومعركته ، وفى اطار الدعوات المتكاثرة من قبل كوادر الجبهة الى التجديد ، ولمواجهة ما حدث للأحزاب الحاكمة فى أوروبا الشرقية من انعكاسات من السياسة الجورباتشوفية ، فان دعاة التجديد يركزون على ضرورة تأسيس مشروعية سياسية جديدة تواكب العصر ، غير تلك القائمة على الحنين الى سنوات الثورة ضد الاستعمار .. خصوصا وأن الجزائر بلد تزيد نسبة الشباب بين أبنائه كثيرا ، وترتدى معركة التغيير فيه طابعا استثنائيا اذ أنها تتداخل مع موروثاته الثقافية وتركيبته الاجتماعية ، فالغليان الجزائرى أبرز الى السطح مطالب البربر الثقافية التى كانت مطوية فى السابق - اذ رغم موافقة الحكومة الجزائرية على فتح قسم للغة البربرية فى جامعة تيزى أوزو فى سبتمبر الماضى ، الا أن الرأى مازال منقسما داخل الحزب الحاكم حول مسألة اللغة والثقافة البربرية ، هذا فى الوقت الذى اعتبرها الرئيس بن جديد من مكتسبات الشعب الجزائرى بأكمله .

واذا كانت جبهة التحرير مازالت تضمن انضواء منظمات جماهيرية ومؤسسات تحت جناحها برلمان وبعض النقابات ووسائل الاعلام ، فانها تشكو من قلة التجانس فى الموقف من الاصلاحات ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمعارض الاصلاحات داخل الجبهة نفسها .. ولعل ذلك هو الدافع نحو التجديد الذى يتصور دعاته انه يجب ان يقوم على التذكير بفضائل الجبهة فى الماضى وفى كونها تشكل جزءا هاما من الذاكرة الوطنية الجزائرية ، ولقيامها بالحفاظ على الوحدة الوطنية ، ولاستلهام من ملحمة التحرير الوطنى أفكارا وتطلعات مستقبلية ، لأن المشروعية السياسية لأى حزب ، لا يمكن ان تقوم على الماضى وحده رغم أهميته ، وانما بالربط بين الماضى والحاضر والمستقبل .. هذا فى حين يعتقد الرئيس بن جديد ان الحزب الحاكم ومجلس الشعب الوطنى (البرلمان) كانا بطيئين فى التكيف مع مؤسسات التعددية السياسية التى أدخلها ، وبالتالى لم يكن أداؤهما على مستوى الأحداث ، حتى صار المحرومون اقتصاديا فى المجتمع الجزائرى يعتبرون جبهة الخلاص الاسلامية الثقل الموثوق فيه الوحيد فى مواجهة الحزب الحاكم .. خصوصا بعد ان كشفت المسيرات الاسلامية عن المرض الحقيقى الذى يعانى منه حزب جبهة التحرير وهو مرض الشيخوخة (ثلاثون عاما فى الحكم) ، رغم محاولات النظام من أجل تجديده ، واعطائه وجها جديدا وشكلا جذابا وبراقا فى ظل نظام التعددية الحزبية ، وضمان حرية التعبير ، التى تعنى بالأساس اللارجوع للوراء لهدم الديموقراطية . وفى هذا الاطار أيضا قد يبدو منطقيا القول بأن تخوف السلطة من الدخول فى مواجهات صريحة مع التيار الاسلامى والقيام باعتقالات واسعة ، مسألة قد تدعم موقفه وتضاعف من قوته ، ولعل هذا كان السبب الرئيسى فى عملية الاتحاد والتنسيق بين الأحزاب السياسية المعارضة الأخرى ، خاصة تلك التى تنتمى الى الحركة الديموقراطية (الأحزاب الشيوعية والقبائلية وبعض أحزاب الوسط الصغيرة) دفاعا عن الديموقراطية الجزائرية .

ولقد أكد عبدالحميد مهرى الأمين العام لجبهة التحرير الوطنى فى تصريحات صحفية « انه فى صالح الجميع وفى صالح الشعب الجزائرى انجاح التجربة الديموقراطية .. لأن الشعور بالمسئولية يملى على كل الأحزاب الجزائرية ان تعمل كل ما هو فى وسعها ، لأن يكون المسار الديموقراطى سليما وحتى ينتهى الى الغاية المنشودة » .. وهذه التصريحات تظل دون تجديد لحيوية الحزب ، مسألة تحتاج لوقفة مع النفس تأخذ فى الاعتبار احتياجات التكيف مع التجربة الاصلاحية الجديدة ، ودخول قوى متعددة ومعارضة للمسرح السياسى الوطنى .. وهو ما يعنى ضرورة التنسيق بين صعوبات المرحلة وارادة الاصلاح ، وبين ضرورة تعميق الممارسات الديموقراطية - لتحاشى الانزلاق الى متاهات التناقضات .. بعد أن دخلت عملية التعبير عن المطالب بالتظاهر والمسيرات الجماهيرية - كأسلوب جديد للتعامل - فى الحياة السياسية الجزائرية .

ثم ماذا عن المستقبل ؟ :

فى تصريحات له بعد غياب عن الساحة السياسية استمر عشر سنوات ، أكد « عبدالعزيزى بوتفليقة » وزير الخارجية الجزائرى السابق ان « الاصلاحات السياسية الجارية حاليا فى الجزائر ، أكبر ثورة تشهدها البلاد منذ عام ١٩٦٢ ، وشبه هذه الثورة الديموقراطية بشجرة مثمرة هشة لا يمكنها الصمود فى وجه الرياح العاتية ، وانه يجب على كل مواطن ان يرويها حتى تثمر » .. وفى تلميح صريح الى جبهة الخلاص الاسلامية التى يتعاظم تأثيرها ، وصارت منافسا جديدا لجبهة التحرير قال « أن جبهة التحرير لها برنامج يتوافق مع الاسلام ، وهى على

اتم استعداد للتباحث بشأنه مع الأخوة فى جبهة الخلاص الاسلامية » .

لكن هذه التصريحات ، فى ظل ما تشهده الساحة الجزائرية بين الحين والآخر ، من مظاهر الغليان الاجتماعى ومحاولة تهدئته وامتصاصه (الاتفاق على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٦٦ ٪) ، فضلا عن تحرك عناصر الحرس القديم داخل جبهة التحرير بالتنسيق مع العناصر المناوئة للحكومة ، من أجل مهاجمة برنامج الاصلاح السياسى والاقتصادى الذى يتبناه الرئيس الجزائرى .. هذه التصريحات مع هذا الجو السياسى والاجتماعى تشير الى ان جبهة التحرير تواجه امتحانا صعبا ، وهذا يفسر استمرار عملية الفرز بين مختلف التيارات وداخل الأحزاب السياسية فى مجملها ، بعد ان أثبتت نتائج الانتخابات البلدية ان من أسباب خسارة جبهة التحرير لها ، دعوة مسئولين سابقين سبق وان وجهت لهم القيادة الحالية أبشع التهم للمشاركة فى الحملة الانتخابية ، بالاضافة للاختيار السىء للمرشحين ، ولهذا لم تحقق الا نسبة ٣١ ٪ تقريبا ، وهى نسبة متواضعة جدا لم يتوقع تحقيقها فى أول انتخابات تشهدها الجزائر منذ الاستقلال . ان الجزائر من أكثر دول العالم العربى تغريبا وعلمانية ، فقد خضعت لمائة وعشرين عاما من الحكم الفرنسى المباشر ، كما ان لشعبها صلات مع أوروبا أقوى من أية صلات مماثلة لأى بلد مسلم ، وهذا ما يجعل من فوز الجبهة الاسلامية وتنامى قوتها مصدر قلق وبخاصة لدولة كفرنسا لروابطها الخاصة بالجزائر ووجود جالية كبيرة بها من المهاجرين الجزائريين .

ان اعلان الرئيس الجزائرى بن جديد الا عودة عن التجربة الديموقراطية برغم صعوباتها ، ووصوله الى حد الاستعداد للتعايش مع حكومة معارضة ـ يشكل مرحلة جديدة فى هذه التجربة ـ تتخطى مسألة تحول الرئيس الى حكم بين الأحزاب المتصارعة ، الى جعل الخيار الديموقراطى هو الخيار الوحيد ..

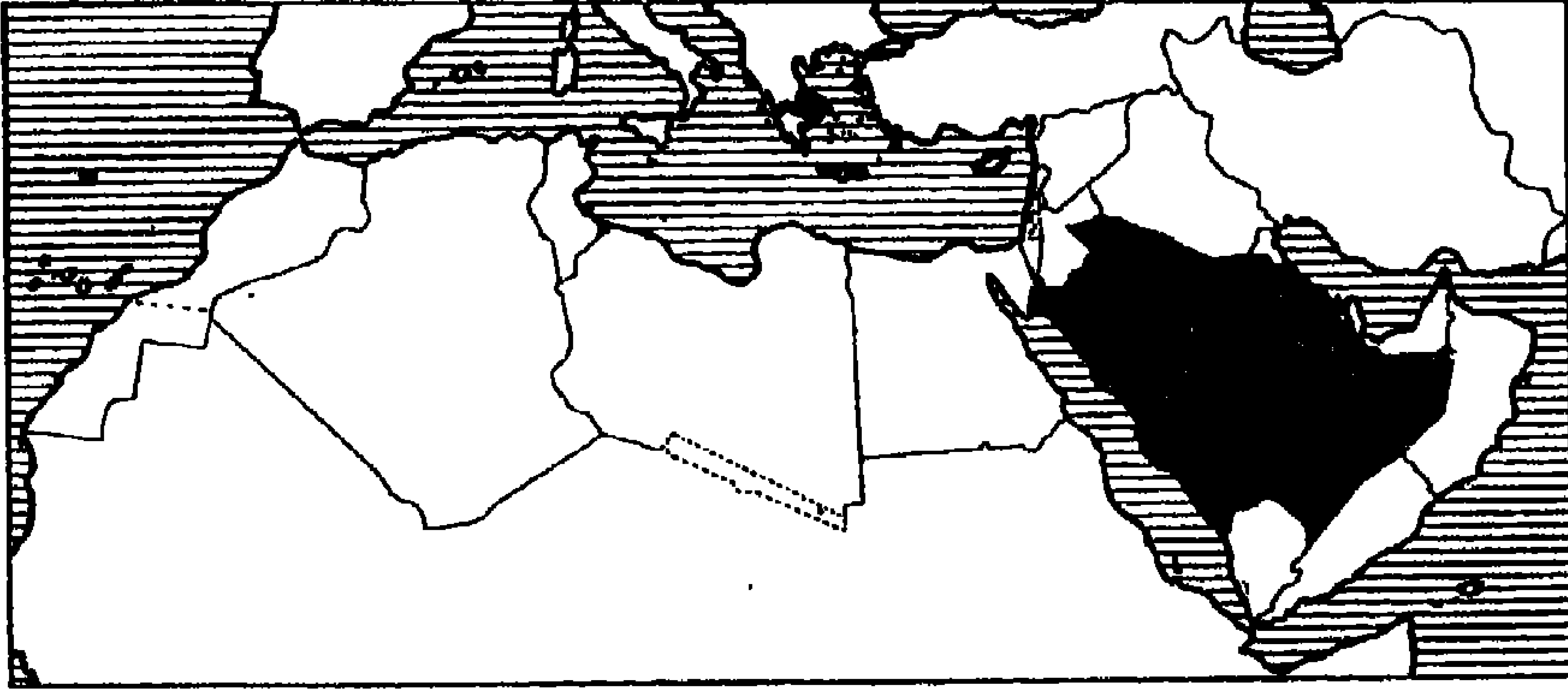
واذا كان كثير من الجزائريين يرى ان الخيار الاقتصادى الاشتراكى هو المسئول عن تدهور الأوضاع المعيشية ، خصوصا وأن هذا الخيار الاقتصادى لم ينجح عند التطبيق النجاح المأمول ، فيما تنتهج الدول المجاورة سياسة مفتوحة على الغرب .. اذا كانت تلك هى رؤية بعض الجزائريين ، فان بعض المراقبين السياسيين يرون أيضا على الجانب الآخر ان فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ ، لن يقدم جديدا للمستقبل الاقتصادى للجزائر ، ليس هذا فقط ، بل وسيضع اتحاد المغرب العربى أمام امتحان كبير مع بدء تنامى الحركات الأصولية فى دولة ودخولها من نافذة الانفتاح الديموقراطى ترسيخا للتعددية الحزبية .

ثم واذا جاز لنا مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية ان نرسم صورة للمستقبل .. فاننا ومع ما يتردد حول إعادة رسم خريطة التحالفات السياسية فى الجزائر ، ومع الأخذ فى الاعتبار الظروف الاقليمية والدولية ، وان الديموقراطية الحقة ليست مجرد حكم الأغلبية ، وانما أسلوب فى الحكم واختيار ينبع من موقف خلقى ليحتضن الحياة بجميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. فاننا ومع مراجعة دقيقة لظروف ونتائج الانتخابات البلدية التى أدت الى فوز الجبهة الاسلامية وبخاصة (امتناع نسبة كبيرة من الناخبين عن التصويت ، الفراغ الأيديولوجى للشباب الجزائرى ، استياء المؤسسة العسكرية من احتمالات وصول التيار الاسلامى للسلطة واعتبار ذلك كارثة وخيانة عظمى لمبادىء الثورة الجزائرية) .. نتوقع اذا ما شارك المقاطعون فى أية انتخابات تشريعية جديدة ، مع احتمالات نجاح جبهة التحرير فى التغلب على تناقضاتها ، ألا يستطيع التيار الاسلامى الفوز بأغلبية المقاعد ، رغم تغير خريطة التحالفات السياسية المحتمل والذى لا جدال معه فى دخول الجزائر مرحلة الديموقراطية بخلافاتها ومصاعبها .. وأنه بمدى رسوخ الخيار الديموقراطى فى المجتمع وقدرته على التطور والتكيف ، وبمدى وجود قوى مؤمنة بالتغيير من أجل توسيع وتدعيم هذا الخيار .. تتوقف حركة التغيير سلبا أو ايجابا ..

واذا كان من حق الديمقراطية ان تحصن نفسها ، فان المستقبل يشير الى ان الجزائر ستشكل ظاهرة فريدة فى الباثولوجيا السياسية لثورة العالم الثالث ، وديموقراطيتها لن تملك حلولا سحرية لمشاكلها الحالية ، لكن ستكون خطوة على الطريق لتغيير طبيعة المشاكل ووضعها فى اطار يتيح ايجاد حلول لها على المدى البعيد ، بمشاركة الشعب بمختلف تياراته السياسية والفكرية .. والحكم فى النهاية هو الشارع الجزائرى الرافض للعنف والتعصب ، الراغب فى الاستقرار لاشباع تطلعاته وجنى ثمار المسيرة الديمقراطية الصحيحة . □

تقرير

حول عودة العلاقات السعودية السوفيتية



عمر عز الرجال

● لقد عادت فى السابع عشر من شهر سبتمبر الماضى العلاقات الدبلوماسية بين كل من السعودية والاتحاد السوفيتى ، وذلك بعد انقطاع دام حوالى نصف قرن من الزمان ، وتلك العودة تمثل تطورا مهما على المستويين الأقليمى والدولى ، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والصين الشعبية ، والأهمية عودة العلاقات فاننا سنتناولها فى طبيعة العلاقات بين الدولتين ، ظروف وملابسات عودة العلاقات ، أهداف الدولتين من عودة العلاقات خاتمة

١ ـ طبيعة العلاقات بين الدولتين :

لقد كانت السعودية اول دولة عربية تعترف بالاتحاد السوفيتى وتقيم علاقات دبلوماسية معه ، كما كان الاتحاد السوفيتى أول من اعترف بتوحيد الحجاز ومضى لاقامة علاقات دبلوماسية مع أمير الحجاز « وقتئذ » الملك عبد العزيز آل سعود ، مؤسس الدولة السعودية .

وقد وضعت اقامة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية والاتحاد السوفيتى سنة ١٩٢٦ بأنها بادرة على سعى السوفييت لتوطيد صلاتهم مع البلدان المجاورة لحدودهم الجنوبية على أساس من مراعاة المساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .. كما انه كان دليلا على فطنه مبكرة لدى مؤسس الدولة « بن سعود » كما كان المستشرقون والمستعربون السوفييت يسمونه . وكان من معالم فطنة « بن سعود » أن يوازن بين نفوذ القوى الأوربية والأجنبية فى الشرقين العربيين الأوسط والأدنى بقوة السوفييت البازغة ، آخذا بقاعدة عدم الانغلاق والاكتفاء السياسى بسلة واحدة فى التعاطى السياسى الخارجى .

وربما لم تفت هذه البادرة من « بن سعود » على واضعى السياسة السوفيتية الجديدة آنذاك .. لهذا اختاروا شخصية فريدة من تاريخ الدبلوماسية السوفيتية كمبعوث من كرملين موسكو الى أمير الحجاز .. ووقع الاختيار على مستشرق ومستعرب سوفيتى بارز هو « كريم حكيموف » الذى سبق له العمل كقنصل عام للحكومة السوفيتية فى طهران عاصمة ايران فى الفترة الممتدة من ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٤ .

تولى « كريم حكيموف » هذه المهمة التى قادته الى رحاب الحجاز وتلال اليمن حيث أصبح الممثل السوفيتى فى كل من السعودية واليمن ويقال ان « كريم حكيموف » اشرف على ارسال هدية سوفيتية للجزيرة العربية وكانت الهدية كميات من الزيوت النفطية كالكيروسين لاستخدامه كوقود ، قبل اكتشاف البترول فى الجزيرة العربية وفى

السعودية بخاصة . بالاضافة الى كميات من الدقيق الأبيض والقمح . وقد تمتع « كريم حكيموف » بعد مقابلته الملك عبد العزيز آل سعود بشهرة واسعة حتى سمى في الجزيرة العربية كلها « بالباشا الأحمر » .

وقد عاد « كريم حكيموف » الى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٣٧ . ثم تعرض للتعذيب بسبب وشاية مؤداها ان كريم حكيموف بسبب قوميته غير الروسية ولمعرفته بالتاريخ الاسلامى الحنيف . كان اقرب الى العرب مناصرة وقد بعث السوفييت بسفير آخر للسعودية محل « كريم حكيموف » غير انه لم يعمر طويلا . لانه لم يلق القبول والحظوة التى كان « حكيموف » يتمتع بها ، وساعد من صعوبة مهمته ان بوادر الحرب العالمية الثانية كانت تلوح في الأفق . وهكذا انهى « نذير نور الله » آخر الدبلوماسيين السوفييت مهمته في الجزيرة العربية سنه ١٩٣٨ وعاد الى موسكو .

وعن ظروف قطع العلاقات بين الدولتين نجد انه بسبب تعقد الوضع الدولى خصوصا في أوربا في أواخر الثلاثينات . وجد انه من الأجدى تقليص الحضور الدبلوماسى السوفياتى في بعض الأماكن . وغادر المبعوثون السوفيات منطقة البحر الأحمر والخليج وكانت « جدة » من المدن التى غادروها . وبعد الحرب العالمية الثانية وعلى رغم تقديم الجانب السوفيتى طلبات متكررة لم يسمح لدبلوماسى الاتحاد السوفيتى بالعودة الى السعودية وترتب على ذلك ان الاتحاد السوفيتى لم يكن لديه ممثلون رسميون في بلد أقيمت معه علاقات دبلوماسية منذ مطلع العشرينات . ولذا عند الضرورة كان يتم تبادل المعلومات وتعالج القضايا عبر السفراء إما في الولايات المتحدة . واما في بلدان عربية .

وقد اتسمت العلاقات السعودية السوفيتية بالشك وعدم الثقة حيث انه سادت مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى والغربى بقيادة الولايات المتحدة وامتدت اثار تلك الحرب الى المناطق الاقليمية ومنها المنطقة العربية ، وكانت السعودية من الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة والغرب وكانت السعودية من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى دولة عربية رجعية ، في الوقت الذى كان يسعى فيها لدعم علاقاته بالدول العربية التى عرفت بأنها تقدمية ، وكانت السعودية ترى في الاتحاد السوفيتى خطرا دوليا واقليما بسبب سعيه الدائم لنشر الأيدلوجية الشيوعية ، ودعم النظم الموالية له في المنطقة وحصار ومواجهة النفوذ الامريكى الغربى والدول الموالية له ومنها السعودية ، هذا علاوة على المواقف المتشددة التى كانت تواجه المسلمين السوفييت في الاتحاد السوفيتى من ظلم واضطهاد

وفى الواقع ان السعودية كانت ومنذ مابعد الحرب العالمية الثانية من الدول العربية الرائدة في مواجهة النفوذ السوفيت في المنطقة العربية والعالم الثالث وكذلك العالم الاسلامى . وكان ذلك اهم اسباب الحرب الباردة العربية بسبب اختلاف وتباين مواقف الدول العربية من الاتحاد السوفيتى خاصة في الخمسينات والستينات ، وقد زاد ذلك الوضع منذ اكتشاف البترول وتزايد النفوذ الأمريكى بعد النفوذ الغربى من منطقة الخليج خاصة .

وقد استمرت العلاقات مقطوعة ومتوترة ويسودها الشك وعدم الثقة في السبعينات ايضا حيث حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من خطوات نحو التسوية للصراع العربى الاسرائيلى وانفراد الولايات المتحدة بلعب الدور الرئيسى في التسوية ، الأمر الذى زاد من النفوذ الأمريكى على حساب النفوذ السوفيتى وقد زاد من ذلك الغزو السوفيتى لافغانستان عام ١٩٧٩ ، الأمر الذى ادى الى توتر العلاقات بين الدولتين ودعم الدولتين للأطراق المتصارعة في افغانستان . وكانت افغانستان هى العقبة الكبرى التى كانت تنتهى عندها محاولات اعادة العلاقات بين الدولتين ، هذا مع عدم تغير موقف الاتحاد السوفيتى من مسلمى الاتحاد السوفيتى ، هذا بالاضافة الى استمرار ادارة الاتحاد السوفيتى لعلاقاته مع الدول العربية من منطقة دعم الدول العربية التقدمية في مواجهة الدول العربية المحافظة وعلى رأسها السعودية ، وقد استمر هذا الوضع حتى سبتمبر الماضى . حيث توافرت مجموعة من الظروف والملابسات جعلت الوقت مناسبا لعودة العلاقات .

٢ ـ ظروف وملابسات عودة العلاقات :

في السابع عشر من سبتمبر الماضى قررت كل من المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفيتى عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وفى الواقع أن هناك مجموعة من الظروف والملابسات جعلت عودة العلاقات بين الدولتين أمرا مناسبا ان لم يكن حتميا ويمكن إيجازها في الآتى -

أ ـ الانسحاب من أفغانستان

ب ـ التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتى

ج ـ ازمة الخليج

د ـ الوضع الدولى

وسوف نتناول كلا منها في الآتى : ـ

أ ـ الانسحاب من افغانستان : لقد كان استمرار احتلال الاتحاد السوفيتى لافغانستان من اهم العقبات في سبيل عودة العلاقات بين الدولتين وذلك بسبب تباين مواقف الدولتين من الأطراف المتصارعة هناك ، حيث كانت السعودية تؤيد وتدعم المجاهدين الأفغان في مواجهة القوات الحكومية الموالية لموسكو ، وقد استمر ذلك حتى قرار الاتحاد السوفيتى العام الماضى بالانسحاب من افغانستان ، الأمر الذى رحبت به السعودية والعالم أجمع .

ب ـ التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتى : لقد

حدثت مجموعة من التطورات الداخلية من الاتحاد السوفيتي أهمها سياسة الجلاسفوت والبيروسترويكا ، والتي كان لهما انعكاس كبير على وضع المسلمين السوفييت حيث تم اطلاق حرية الأديان في الاتحاد السوفيتي ، مما ترتب عليه ازدهار المساجد والمراكز الثقافية الحضارية داخل الجمهوريات الاسلامية السوفيتية وسفر اعداد اكبر من المسلمين السوفييت الى الحج ، وقبول السلطات السوفيتية لهدايا من السعودية تتمثل في مئات الألوف من المصاحف للمسلمين السوفييت وبدء علاقات بين رجال الدين المسلمين في السعودية وغيرها وبين المراكز الاسلامية في الاتحاد السوفيتي .

وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في الحزب السوفيتي والسلطة المركزية وجمهورية روسيا الاتحادية تولى عدد من المسلمين السوفييت المرموقين مناصب تنفيذية عليا ومسئولية بعضهم في مستوى نائب لرئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وبعضهم في منصب رؤساء الوزارات في عدد من الجمهوريات باسيا الوسطى السوفيتية وفي عهد جورباتشوف اعيدت مباني الى الادارات السوفيتية للمسلمين في سيبيريا واوزبكستان وأذربيجان . كما فتحت عدة مساجد في جمهوريتي تاتاريا وبشبكيريا والجمهوريتان ضمن اتحاد روسيا .

جـ ـ ازمة الخليج : منذ اندلاع ازمة الخليج في الثاني من اغسطس الماضي وبسبب الغزو العراقي للكويت واعلانه ضم الكويت ، نجد ان الاتحاد السوفيتي اشترك في ادانة الغزو العراقي ، ولم يستخدم حق الفيتو في مجلس الامن ضد قرارات المجلس بشأن فرض عقوبات واستخدام القوة ضد العراق ، كما أنه أوقف الدعم العسكري للعراق ويصر على انسحاب العراق من الكويت ، هذا على الرغم من معاهدة الصداقة والتحالف بينه وبين العراق . هذا الى جانب تأييده لارسال قوات دولية الى الخليج واستعداده لارسال قوات له هناك بشرط ان تعمل في ظل وتحت مظلة الأمم المتحدة

د ـ الوضع الدولي : يتسم الوضع الدولي الحالي بدرجة كبيرة من حالة الوفاق بين الدولتين الأعظم وانتهاء حالة الحرب الباردة وكذلك مرحلة السلام الساخن ، وذلك يتضح في التطور الأخير في العلاقات بين القوتين الاعظم وبين كل من أوربا الشرقية وأوربا الغربية ، خاصة بعد التغيرات التي اجتاحت اوربا الشرقية أخيرا ، وأهم مثال على ذلك هو وحدة المانيا ، والتنسيق العالي بين القوتين الأعظم .

وقد انعكس ذلك الوضع على المناطق الاقليمية التابعة للنظام الدولي ومنها منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج بصفة خاصة ، حيث نجد أنه ومنذ اندلاع ازمة الخليج ونجد التنسيق الكامل بين الموقفين الامريكي والسوفيتي ، وقد برز ذلك في قمة هلسنكي الأخيرة بين الرئيس السوفيتي جورباتشوف والرئيس الأمريكي بوش ، حيث تتفق وجهتا النظر ولأول مرة منذ ازمة السويس عام ١٩٥٦ على كيفية معالجة أزمة اقليمية ، حيث يبارك الاتحاد السوفيتي خطوات الولايات المتحدة والدول الأخرى في ارسال قوات الى هناك من اجل ردع العراق والضغط عليه من اجل الانسحاب من الكويت ، هذا وان كان الاتحاد السوفيتي يفضل الحل العربي للأزمة حتى وان اضطر الى استخدام القوة ان تكون تحت علم الأمم المتحدة وفي ظلها ، وهذا يتيح للاتحاد السوفيتي المشاركة بدور رئيسي في انهاء الأزمة أو في التدخل في مسار ونتائج مابعد الأزمة .

وفي الواقع تداخلت وتشابكت العوامل السابقة في تناغم لم يسبق له مثيل ، الأمر الذي جعل عودة العلاقات من وجهة نظر السعودية أمرا مناسبا ، وهذا ماكان يطالب به الاتحاد السوفيتي منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية حتى كانت زيارة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية الى الاتحاد السوفيتي ، والتي أعلن في نهايتها وفي يوم ١٧ سبتمبر الماضي عن عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

٣ ـ أهداف الدولتين من عودة العلاقات :

في الحقيقة أنه عند عودة العلاقات بين الدولتين ، هناك مجموعة من الأهداف لدى كل طرف سيسعى الى تحقيقها ويمكن بيانها على النحو التالي

أولا : بالنسبة للملكة العربية السعودية :

سوف تعمل المملكة العربية السعودية ومن خلال علاقتها مع الاتحاد السوفيتي على تحقيق الأهداف التالية :ـ

أ ـ يمكن للدبلوماسية السعودية ان تحقق معادلة التوازن وكذا الرغبة في التنويع في العلاقات بين المملكة وكافة التوجهات في المجتمع الدولي وهذه اضافة الى الدبلوماسية السعودية والسياسة الخارجية بشكل عام

ب ـ سوف تتمكن السعودية ومن خلال دبلوماسيتها من الاتصال المباشر بالاقلية الاسلامية في الاتحاد السوفيتي ومد يد العون الى تلك الاقلية التي تعد مكسبا قويا واضافة جديدة للعالم الاسلامي

جـ ـ الاستفادة من الخبرة السوفيتية علميا وتقنيا وفتح مجالات أرحب للتعاون بين الدولتين في شتى المجالات

د ـ العلاقات السعودية السوفيتية تمكن من الدعم السوفيتي للقضايا العربية بشكل عام كما هو حادث بالنسبة للبنان حيث وافقته على اتفاق الطائف لحل الأزمة ودعوته لدعم الشرعية ممثلة في الرئيس اللبناني الياس الهراوي ، هذا الى جانب تأكيده ودعوته الى عدم توطين اليهود السوفييت المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة ، وكذلك دعمه للموقف الدولي في أزمة الخليج ، ودعوته الى التوصل الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية ، هذا

الى جانب امكانية جلب الدعم السوفيتى للقضايا الاسلامية وربما العالم الثالث ايضا .

ثانيا : بالنسبة للاتحاد السوفيتى :

سيسعى الاتحاد السوفيتى ومن خلال علاقته مع السعودية الى تحقيق الاهداف التالية :

ا ـ لقد وجد الاتحاد السوفيتى وفى ظل أزمة الخليج الحاجة للعب دور كبير ورئيسى فى ادارة الأزمة وبالتالى فى مسارها ونتائجها ، وهذا دور طالما حلم به الاتحاد السوفيتى ، وقد وجد الوقت مناسبا لذلك ، حيث سترحّب دول الخليج ومنها السعودية وكذلك القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بدور سوفيتى فعال فى تلك الأزمة ، وهذا ماسيعطى للاتحاد السوفيتى وزنا اقليميا فى المنطقة العربية بشكل عام ، وفى مختلف قضاياها .

ب ـ سوف يستطيع الاتحاد السوفيتى ان يوازن فى علاقاته العربية مابين مصر والعراق وسوريا والسعودية وغيرها ، الأمر الذى يعطى له فرصة اكبر لسياسة سوفيتية نشطة فى المنطقة العربية ، خاصة وان السعودية كانت تقليديا تقود الجبهة العربية فى مواجهة الشيوعية ومحاصرة السياسة الخارجية السوفيتية فى المنطقة العربية عامة والخليج خاصة .

جـ ـ سوف يعمل الاتحاد السوفيتى ومن خلال علاقته بالسعودية على العمل على احداث نوع من التوازن بينه وبين الولايات المتحدة والدول الأوربية مع السعودية وبالتالى فى المنطقة العربية والخليج خصوصا

د ـ يمكن للاتحاد السوفيتى ومن خلال علاقته مع السعودية لعب دور اكبر تجاه القضايا العربية خاصة مستقبل الخليج وكذلك لبنان وايضا القضية الفلسطينية ، وهذا يدعم الرغبة السوفيتية فى ضرورة المشاركة فى معالجة تلك القضايا والاشتراك فى رسم ملامح المنطقة فى مرحلة مابعد انتهاء تلك الازمات .

هـ ـ يمكن للاتحاد السوفيتى ان يفتح افاقا جديدة امام الاستثمارات العربية خاصة السعودية سواء فى الاتحاد السوفيتى نفسه او فى دول شرق أوربا ، ويعمل الاتحاد السوفيتى على التمهيد لهذا التوجه من خلال خلق أجواء ملائمة من الثقة والاستقرار الداخلى .

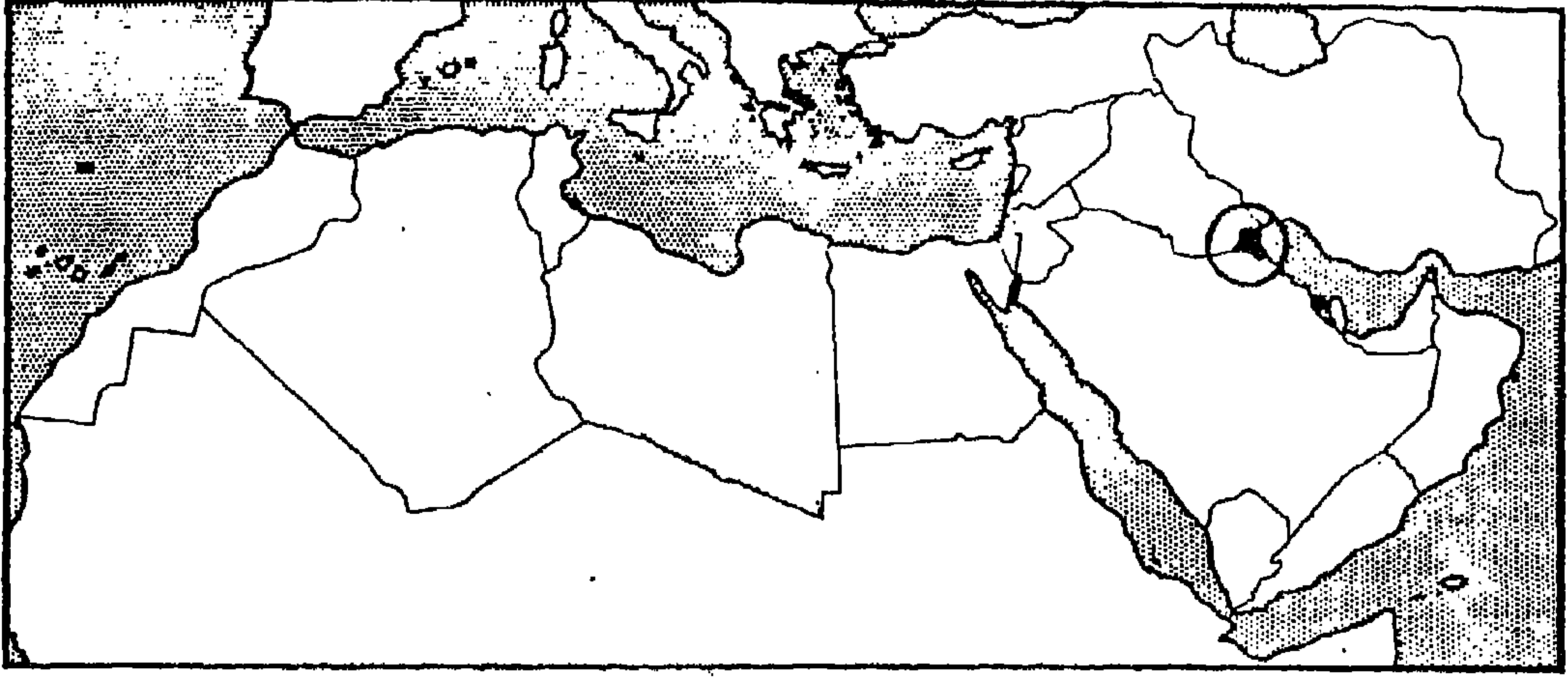
خاتمة :

لقد مثلت عودة العلاقات بين السعودية والاتحاد السوفيتى دعما جديدا للعلاقات السوفيتية العربية ، وهذا مايمكن أن تستفيد منه الدبلوماسية العربية فى معالجة قضاياها ، حيث يمكن استثمار الدور السوفيتى فى المنطقة الى جانب الحق العربى ، وكذلك فى موازنة الدور الأمريكى والأدوار الأخرى فى المنطقة . ولكن ذلك يتوقف على موقف الاتحاد السوفيتى من كيفية معالجة أزمة الخليج وكذلك السبيل الى معالجة القضية الفلسطينية ، خاصة مع السماح السوفيتى لهجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل واصرار اسرائيل على توطينهم فى الأراضى العربية المحتلة .

وفى الواقع أن استمرار العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والسعودية مرهون بموقف الاتحاد السوفيتى من أزمة الخليج ، وكذلك حالة الوفاق بين امريكا والاتحاد السوفيتى ، وكذلك موقف الاتحاد السوفيتى من مسلمى الاتحاد السوفيتى والقضايا العربية ، فاذا استمر موقف الاتحاد السوفيتى من مختلف القضايا السابقة سوف تبقى العلاقات ويمكن لها ان تتطور اما اذا اختلف موقف الاتحاد السوفيتى بسبب اختلاف المواقف عن القضايا السابقة ، يمكن للعلاقات ان تتعثر مرة أخرى .

تقـريـر

الصناعة العربية بين التبعية والاستقلال



د . سيد محمد متولى

من خلال دراسة تطور الصناعة فى العالم العربى نجد ان الخطوات المتبعة فى القيام بالصناعة فى غالبية الأقطار العربية قد إتبعت التجربة المصرية فى إنشاء الصناعة فى معظم المجالات ، حيث أن التجربة المصرية كانت هى القريبة لظروف هذه الأقطار ، كما أن النتائج الظاهرة فى إنتاج السلع وغيرها كانت تبدو ناجحة - إن لم تكن رائعة - للمراقب العادى غير المتخصص . ولما كانت الصناعة المصرية فى نشأتها قد إعتمدت على الرخص Licence فى إنتاج معظم المنتجات ، ولم تتبع الخطوات الكاملة للتصنيع الحقيقى ، كما سيتبين لاحقا ، فقد أتبعت الصناعة فى العالم العربى نفس المسار . وقد أدى ذلك إلى أن تكون الصناعات غير متكاملة ، كما انها ليست مبنية على دراسة حقيقية راسخة ، مما أدى لما نراه اليوم من ضعف شديد لتبادل المنتجات الصناعية بين الأقطار العربية ، وقلة التعاون فى التكامل أو تبادل المنفعة بينها .

يتضح ذلك من دراسة الخطوات الواجبة للقيام بتصنيع منتج ما ، حيث أن هذه الخطوات أساسية فى تواجدها ، وخاصة عند الحاجة لتطوير هذه المنتجات للمنافسة ، او تحقيق إحتياج جديد للمستفيدين

خطوات الصناعة والانتاج : التحليل

١ - من أولى الخطوات الواجب إتباعها للقيام بتصنيع منتج ما ، دراسة عناصر **الاحتياج** لهذا المنتج فى السوق المزمع الانتاج له . لذلك كان من الواجب على الصناعة فى الأقطار العربية المختلفة أن تدرس الأسواق المحلية ، أو العربية ، أو العالمية ، وتحدد (أو تخلق) الاحتياجات الخاصة والمختلفة فى هذه الأسواق لتلبيتها فى هذه المنتجات ، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لها قبل القيام بعمليات التصنيع المختلفة ، والنظر إلى الصناعة كنشاط اقتصادى يجب أن لا يكون عبئا على الاقتصاد القومى بل مضيفا إليه ، وأن تحقيق الاحتياج بمنتج ما لا يتيح النجاح إلا إذا توافرت فيه شروط تفوق محدده (خصائص ، جودة ، سعر ، ...) بالنسبة للنظائر العالمية الاخرى .

ونظرا لأن الصناعة فى الأقطار العربية قد استخدمت الرخص Licence الجاهزة فى أغلب منتجاتها ، فقد إعتمدت بذلك على المرخص Licencer فى دراسة السوق ، ولم تقم بهذه الدراسة ذاتيا . وبذلك لم تخلق الكوادر أو

النظم التى يمكن أن تقوم بهذا ، حيث لاحاجة ـ إذن ـ لهذه الدراسة حين تقرر ما يُنتج إعتمادا على أى رخصة تبدو محققة لأى إحتياج . وكذلك لم ينشأ هذا الجهاز (النظام والكوادر) الذى يتابع عملية إستقبال الأسواق لهذه المنتجات ودراسة سبل ووسائل النجاح ، أو التقدم وإستنباط طلبات التطوير المتوقعة وإستقراء الاحتياجات المستقبلية ، لتحقيقها فى المنتجات « التالية » المطورة ذاتيا . ولم ينشأ لذلك قاعدة بيانات Data Base مفصلة تعاون فى ذلك .

كذلك تسبب الرخص فى عدم إمكانية تبادل المنتجات الصناعية بين أسواق الأقطار العربية لمصنوعات الرخص ، نظرا لعوامل كثيرة منها تفضيل الأصل على « الصورة » المنتجة محليا ، أو عدم إمكانية التبادل كشروط الرخصة لعدم السماح بمنافسة الأصل ، أو لزيادة سعر المنتج « الصورة » عن الأصل أو لتخلف « الصورة » عن الأصل الأحدث ، أو لتعارض توكيل الأصل مع تنافس « الصورة » .. ، أو بعض من هذه العوامل مجتمعة ، أو غيرها كما سيتضح لاحقا .

ولنعطى مثالا عن قصور بعض المنتجات فى توفير الاحتياجات الحقيقية للمنطقة العربية . فقد كانت أغلب السيارات المصدرة سابقا إلى المنطقة العربية ضعيفة فى تبريد الهواء الداخلى ، ثم إزدادت مقدرتها فى التبريد مع تدارك المصنعين للاحتياج الكبير لذلك فى البلاد العربية ذات الشمس الساطعة والحرارة المرتفعة . ولكنها لاتزال لاتحقق الراحة الكافية إلا بعد مضى بعض الوقت فى قيادتها ، ولم يتم علاج تأثير الشمس الساطعة بقدر كاف بعد .. هذا بالرغم من تواجد نفس إمكانيات التدفئة العالية فى مثل هذه السايرات التى لاتحتاجها المنطقة بنفس القدر إلا لأيام قليلة فى العام .

٢ ـ أما الخطوة التالية فى عمليات التصنيع الحقيقى ، فهى التطوير والتصميم والابتكار ، الذى يحقق الاحتياج الناتج من الخطوة الأولى الخاصة بدراسة السوق أو حتى بخلق هذا الاحتياج لاشباع رغبات الخيال البشرى بأشياء جديدة . فهذه الخطوة هى العصب الرئيسى لأى تقدم أو تطور وهى المحك الأول فى المستقبل الانسانى . فمن التطوير والتصميم والابتكار تأتى كل المنتجات الجديدة فى حياة البشرية . فالتطوير يعدل المنتجات إلى ما هو أفضل والتصميم يحول الابتكارات والاختراعات إلى واقع التنفيذ ويسمح بإمكانية الاستفادة منها بتحويلها إلى منتجات أو وسائل انتاج ..

وحيث أن غالبية الصناعة فى الأقطار العربية قد إعتمدت على تصميمات الرخص الجاهزة وخاصة وبصفة مستمرة ومتكررة لمعظم الاشياء حتى لمجرد الطرز الأحدث Upgrading ، لم يتم حتى دراسة تفاصيل وأسس وحسابات ونظريات هذه المنتجات للاعتماد التام على الرخص ، والغى ذلك تماما الحاجة إلى التطوير والتصميم والابتكار . ولذلك لم ينشأ مطورون ومصممون ومبتكرون ، ولم ينشأ النظام الذى قد يجمع شمل هؤلاء ويستفيد منهم فى تطوير وإستحداث منتجات تلبى الاحتياجات الخاصة ، ولم يستثمر فى هذا المجال أى قدر مناسب أو حتى أى قدر متناسب مع الاستثمار فى المجالات الأخرى حيث يمكن فى أى وقت الحصول على رخصة أخرى لمنتج أحدث أو جديد .

كذلك فهذه الخطوة تمثل فى الحقيقة مقدار الثقة بالنفس والاعتماد عليها . ونظرا لأن هذه الثقة غير متوفرة ، حيث نجد القائمين على هذه المسئولية يطالبون مقدما بسابق الخبرة فى مجال التطوير والتصميم والابتكار . وحيث أن المجتمعات العربية لم تمارس الصناعة الحقيقية من قبل بما فيها التطوير والتصميم والابتكار . فمن الصعوبة بمكان تخيل وجود سابق خبرة فى ذلك وسوف لايكسر هذه السلسلة من « البيضة أولا أم الدجاجة » إلا الرغبة الصادقة فى ممارسة الاعتماد على النفس والحصول على هذه الخبرة ذاتيا من خلال هذه العملية مهما تكلفت حيث لا بديل لذلك « إلا الحصول على الخبراء والمطورين والمصممين والمبتكرين الاجانب من الخارج !! » .. ويبقى فقط الثقة حتى فى أمكانية التعلم للقيام بهذا العمل ؟

كذلك لم تنشأ بعد الرغبة أو « الأمر » للاعتماد على النفس والتطوير المستقل ولذلك لم تنشأ الحاجة للبحث أو الجامعات ومراكز البحوث لحل مشاكل التطوير والابتكارات الجديدة وتحويلها الى منتجات أو أدوات ووسائل انتاج .

وهناك أمثلة لدول عديدة من العالم المتقدم (فى صور شركاتها) والتى تقوم بشراء حق إستغلال براءات اختراعات كثيرة من دول أخرى بجانب اختراعاتها نفسها وذلك لرغبتها فى تقديم الجديد الذى يوفر قدرا أكبر من القدرة على منافسة النظائر والتفوق عليهم فى الخصائص الجديدة للاختراعات . وهنا تكمن القدرة الحقيقية لاثبات الذات والثبات فى الأسواق وتحقيق العائدات الكبيرة للدعم الحقيقى للقدرة الاقتصادية القومية والرفاهية الناتجة عن ذلك . وهنا يتضح أيضا ضعف القدرات التصديرية الصناعية للأقطار العربية حيث أن المنتجات المصنعة (أو بالأحرى المجمعة) ليست ذات صفات تنافسية خارجية لأنها تنبع من رخص فى الأغلب إن لم تكن قديمة ، فهى ليست بالتأكيد حديثة جدا أو متقدمة (وإلا فماذا يترك المرخص لنفسه ؟ وهل سيعطى أخر ما وصل إليه أو حتى ما يفكر هو فى إنتاجه غدا وطوره وإبتكره بالأمس ؟) كذلك سوف لا يكون هناك لقطر عربى أن يقدم منتجا متقدما لقطر عربى آخر يستطيع أن يتفوق به فى ذلك السوق . ولهذا نجد الضعف الشديد فى التبادل التجارى للمصنوعات بين الأقطار العربية حيث ليس هناك أفضلية لهذه المنتجات على

نظائرها . بل بالعكس هناك نقائص Inferiority فى هذه المنتجات بالمقارنة بنظائرها لتخلفها فى التطوير والابتكار والتصميم .

ومع وجود الرخص بما تقدمه من تحديد للمواد الخاصة بالمنتجات فقد إنتفت الحاجة لمطورى المواد ، وكذلك الأبحاث الخاصة بإستنباط المواد الجديدة أو المحلية وإستعمالها فى المنتجات المطورة ، ولذلك لم ينشأ خبراء للمواد حتى لامكان اختيار مواد أخرى أو أحدث للمنتجات المطلوب تطويرها والتعاون مع المصممين والمطورين فى ذلك إن وجدوا

وتجدر الاشارة هنا إلى أن خطوة التطوير والابتكار والتصميم هى من أكثر الخطوات تكلفة ، وأعظمها فى عدم ضمان النجاح ولا يمكن الاقدام عليها إلا من منطلق الثقة فى أن النجاح فى بعضه يمكن أن يمثل تقدما جوهريا فى خصائص المنتجات يمكن بها الهيمنة بحق على جانب كبير من السوق العالمى (وليس العربى فقط) والحصول على مكاسب كبيرة تعوض أضعاف المرات ما تم إنفاقه فى التطوير بما فيه خسائر الفشل فى بعض المحاولات الأخرى . وهناك أمثلة كثيرة لفشل بعض منتجات دول أو شركات عالمية كبيرة ، ولم يوقف ذلك برامج التطوير لديها التى قد يصل فيها الاستثمار المادى لما يقرب من ٢٥٪ من الدخل (وليس المكسب) ويوظف فى بعضها ٦٠ ٪ من إجمالى العاملين بالشركة كإستثمار بشرى فى التطوير والتحديث مثل مصانع « الانسان الآلى » Robots باليابان . ولنبحث عن أمثلة لذلك فى الأقطار العربية فلا نجد فى « المصانع » إلا مكاتب « تصميم » أو « هندسة عكسية » ذات قدرة بشرية ومادية ضئيلة إن وجد . كما أن الترابط بين الشركات والأجهزة المتخصصة الأخرى مثل الاستشاريين والباحثين بالجامعات ومراكز البحث يكاد يكون منعدما ، إلا فى أمثلة قليلة محدودة والصرف على هذه الأنشطة يكاد يكون من باب الهبات أو الخدمات وليس الانتاج ، مما جعل التطوير او التصميم الحقيقى من باب المستحيل . فما بالك بعدم ضمان النجاح ؟ فأى بادرة للفشل توقف عملية التطوير ، حيث ليس هناك تعود على إمكانية حدوث الفشل والاستفادة منه فى النجاح التالى أو الاقلال من الفشل التالى والمثابرة والجد والاستفادة من الخبرات المحلية خارج « المصانع » (من استشاريين ومراكز بحوث) فى حل هذه المشاكل وإعطائهم الفرصة والامكانيات لذلك . فلنقارن بين إعطاء « الخبير » الأجنبى آلاف « الدولارات » فى اليوم ، بالاضافة لتكاليف الإنتقال والاقامة ونبخل على خبرائنا بآلاف « الدولارات » فى الشهر !!

٣ ـ أما الخطوة الثالثة فى عملية التصنيع ، فهى عملية الانتاج لمكونات المنتجات وتجميعها أو تركيبها ليتخذ المنتج شكله النهائى . ويحتاج ذلك إلى أساليب وطرق ووسائل انتاج مختلفة تتحدد بإمكانيات الصناعة المتوفرة وتتعدل بتعديل التصميمات ـ وذلك بالتعاون مع المطورين والمبتكرين والمصممين ـ حتى يتلاءم التصميم مع إمكانيات التصنيع .

وحيث أن الصناعة فى الأقطار العربية غالبا ما إستخدمت الرخص فى الانتاج حيث تحددت أساليب وطرق ووسائل الانتاج سالفا من المرخص لتتلاءم مع المنتج المرخص ، فقد إنتفى الاحتياج إلى خبراء طرق الانتاج وإنتفت الفائدة من دراسات ومتابعة وتطبيق طرق ووسائل الانتاج الجديده من أجل التطوير .

ولماذا التطوير والابتكار فى طرق مستحدثة للانتاج لا تسمح بها الرخصة حيث أن الرخصة التالية ستتكفل بذلك بدون عناء الدراسة والمتابعة والتطبيق ؟ خاصة وأن ذلك بالطبع باهظ التكاليف لما سيتطلبه من بحث ودراسة وتدريب مستمر واستثمار مناسب فى هذا الاتجاه لا تظهر آثاره المباشرة ، أو غير المباشرة على الانتاج إلا فى حالة التطوير الذاتى .

وبذلك لم تنشأ الكوادر أو النظم القادرة على تطوير واستحداث أساليب وطرق ووسائل الانتاج التى يمكن أن تقوم بالتصنيع بكفاءة ودقة أعلى وبتكلفة أقل . ولكن نشأت فقط معرفة بطرق الانتاج المحددة فى الرخص أو المرتبطة بها وهذه المعرفة ليست كافية بالضرورة لاختيار أحدث طرق الانتاج المناسبة لمنتج مختلف يأتى به التطوير . وعلى هذا فاعداد هذه الكوادر قد ابتسر بوجود هذه الرخص وعدم القيام بالتطوير فى المنتجات واختيار او استنباط وسائل التصنيع المناسبة لذلك التطوير .

(٤) تعود الخطوة الرابعة فى دورة التصنيع حيث بدأت إلى السوق ، ولكن بالمنتج الذى يوفر الاحتياج المطلوب ، كما اتضح من الخطوة الأولى .

ونزول المنتج إلى الأسواق يعتبر بمثابة الاختبار الحقيقى لدقة الاحساس بذلك الاحتياج عند تصميم وتصنيع هذا المنتج والنجاح فى السوق يعبر عن المقياس الدقيق لدرجة اشباع هذا الاحتياج بدون الاحتماء وراء وسائل الحماية الجمركية او الاستيرادية او الاعتماد على اسم المنتج بصرف النظر عن الجودة الحقيقية فى التجميع أو التركيب او الانتاج بحيث لا « ينطلى » ذلك على السوق ، ويبقى مقدرا للمنتج الأصلى ويبذل فيه كل غال للحصول عليه بدلا من « الصورة » المنتجة محليا . ولنفس الاسباب ألغت الرخصة امكانية التنافس الحر فى اسواق التصدير الخارجية بدليل عدم حدوث التصدير لمثل هذه المنتجات ، إلا فى حدود قهرية ضيقة كانت تأتى فى العادة بقرارات سياسية لالزام Enforce التبادل التجارى وليس بالقطع تسهيله وتشجيعه . هذا إذا امكن الالتفاف حول الرخصة حيث لا يسمح المرخص فى العادة بخروج تلك المنتجات الى الاسواق الخارجية ومنافسة المنتج الأساسى أو يتأكد من عدم امكانية ذلك وهو الذى

يحدد اسعار الاجزاء والمكونات المكملة غير المنتجة محليا ويضيف أتاوة من ٢ إلى ٥٪ من قيمة المنتج النهائى الى تلك الأسعار . وما الفائدة الفعلية للتصدير فى حالات مثل هذه الرخص حيث أن القيمة المضافة فى التجميع تعتبر ضئيلة بالقياس الى العائد الاقتصادى الكلى من عملية التصنيع المتكاملة حين يتحمل المنتج كل تكاليف التطوير والابتكار والتصميم ودراسات السوق ودراسات المواد وطرق الانتاج وغيرها ، بالاضافة الى المكسب على كل هذا . كذلك سوف لا يضفى هذا التصدير اى تقدير للامكانيات التكنولوجية للدولة المصدرة بل على العكس سيشير الى التخلف والعجز عن ملاحقة التطور والتقدم ذاتيا . ولذلك تعجب كثيرا أن المنتجات « المحلية » فى العادة تفوق فى السعر مثيلاتها المستوردة وذلك للاسباب السابق ذكرها مما يستوجب طلب الحماية من الدولة ؟ وهو ما يدل على أن باقتصاديات الانتاج خلل شديد مرده فى الغالب الى الرخصة كما سبق توضيحه . ومثالا لذلك أن بعض المنتجات المنتجة من رخص فى أحد الاقطار العربية يعلن عنها بأنها أرخص من سعر المستورد بمقدار ٢٠ ـ ٣٠٪ وهم بذلك يقولون ان السعر الحقيقى اكثر من المستورد بمقدار ٧٠ ـ ٨٠٪ حيث أن الحماية الجمركية فى هذه الحالات تصل الى حوالى ١٠٠٪ من سعر المنتج !! وهم بذلك يتكسبون فقط من الحماية الجمركية بصرف النظر عن العائد الاقتصادى الحقيقى للانتاج . والذى يتم بتكلفة حقيقية أعلى من نظائره المستوردة وهذه خسارة حقيقية للاقتصاد القومى .

ويتبين من ذلك ان الرخص قد عطلت اليات السوق الحقيقية وألغت الحاجة الى خبراء الاسواق والاقتصاد الحقيقيين الذين كان عليهم العبء الأول فى دراسات الاحتياج ودراسات الجدوى الاقتصادية ، ثم العبء الأخير فى تقييم نجاح المنتجات واستنباط الاتجاهات المستقبلية فى احتياجات الأسواق وقدراتها المادية من اجل تحديد اتجاهات واحتياجات وحدود تطوير المنتجات واستحداثها .

النتيجة

يتضح مما سبق أن الاستخدام المستمر لرخص الانتاج الخارجية قد سبب تبعية Infantile لصيقة للتكنولوجيا الاجنبية منعت انشاء الهياكل الاساسية (Infrastructure) للصناعة المتمثلة فى خبراء الاسواق والاقتصاد والمطورين والمصممين والمبتكرين وخبراء المواد وخبراء الانتاج والباحثين فى ذلك والنظم وقواعد المعلومات المطلوبة لهذا .

وبدون تلك الهياكل الاساسية لا يمكن القيام بالتطوير أو الاستقلال أو الاعتماد على النفس فى تصنيع المنتجات الوطنية . وبدونها أيضا لا يمكن القول بأن هناك صناعة حقيقية فى الاقطار العربية الى حد بعيد . وما هو موجود فى الحقيقة ما هو إلا مجموعة كبيرة من ورش التجميع او معامل الفصل أو الخلط بدون انشاء واستخدام القاعدة العلمية التكنولوجية الحقيقية المطلوبة لذلك ، والقادرة على التطوير والاستحداث والابتكار والتطبيق

العلاج :

وعلى هذا ومن اجل ايجاد صناعة حقيقية مستقلة قادرة على التطوير والابداع ، لابد من انشاء وإثراء واستخدام الهياكل الاساسية للصناعة (مطورون ومصممون ومبتكرون وخبراء المواد والانتاج والاسواق والاقتصاد وباحثين وخلافه من نظم وامكانيات معاونه كاملة) . ولا يتأتى ذلك إلا من خلال عدم تشجيع الانتاج بالرخص ـ (التبعية) ـ بل ومحاولة الغاء هذه النظم ـ (الاستقلال او الفطام) بتشجيع التطوير والتصميم والابتكار والاستثمار بشدة فى العينات الأولى Prototypes للمنتجات المبتكرة والمطورة محليا بالقدرات الذاتية وبالتعاون اللازم مع جهات الاستشارات والابحاث المحلية وتشجيع تكوين مثل هذه الجهات بعدم السماح لهذه التصميمات والتطويرات إلا من خلال الرقابة الفنية والهندسية من مهندسين إخصائيين واستشاريين ، حتى يتسنى توليد سابق الخبرة فى هؤلاء الاخصائيين والاستشاريين مع تشجيع التدريب الداخلى والخارجى والاشتراك فى المؤتمرات والمعارض الخارجية والاستثمار بسخاء فى ذلك . فالاستثمار فى القدرات الفنية والتكنولوجية البشرية لا يقدر بمال والعائد منه فى العادة يساوى عشرات الاضعاف مما تم صرفه فى الارتقاء بالقدرات البشرية والتطوير باستخدام تلك القدرات .

وأمام الجميع الأمثلة الواضحة فى دول اعتمدت على قدراتها البشرية وطورت منتجاتها وصدرت منتجات تنافس بشدة منتجات دول متقدمة كثيرة . وكذلك أمام الجميع دول عديدة اعتمدت على الرخص ولم تجن من ذلك شيئا يذكر .

وعلى هذا وبخلق الهياكل الاساسية للصناعة من عمالة مدربة وخبراء الانتاج والمواد والاسواق وتكوين مجموعات تصميم وتطوير ومطورى مواد ومطورى انتاج وباحثين فى ذلك يزدادون خبرة وحنكة مع استمرار استخدامهم للتكنولوجيا بعد استيعابها بالتدريب والاستعمال والممارسة واستحداثها بالبحث ، يمكن الاعتماد على النفس والاستقلال والتقدم والانطلاق فى تصميم وتطوير وابتكار السلع والمعدات وانتاجها وتصديرها على أسس حقيقية ثابته وقوية تتيح التقدم والنجاح الاقتصادى المتين ، مدعما بالاسس الحضارية القديمة الراسخة فى الوجدان الانسانى العربى .

مجالات العمل :

ولكن بعد هذا .. الى أين الاتجاه ؟ هل تستمر الصناعة فى نفس المجالات الحالية أم تعدل مسارها أم تتسع مجالاتها ؟

الفيصل فى ذلك هو دراسات الجدوى للمجالات

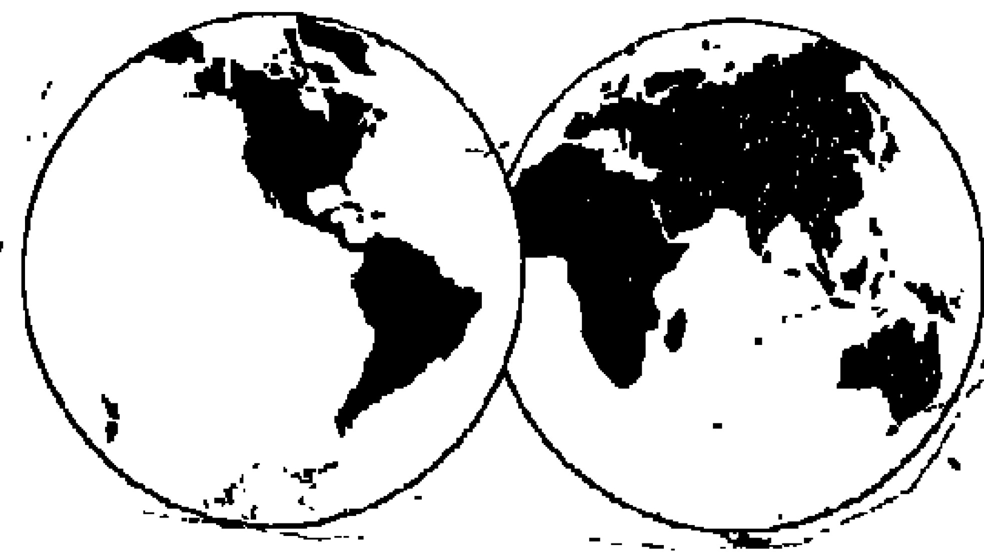
المختلفة التى فى الغالب ما تجد ان الصناعات المعتمدة على مصادر الثروة الطبيعية والبشرية التى حبا الله بها هذه الاقطار هى التى تثبت جدواها .. فالثروة البشرية بمقدار ما يمكن أن تبدع وتبتكر وتحتاج ، والثروة الطبيعية بما يمكن أن تكون أكثر عطاء وسخاء ونقاء وغنما .

وحيث ان الاقطار العربية قد حباها الله بثروات عديدة خاصة منها البترول والطاقة الشمسية والمعادن المختلفة والأراضى الشاسعة .. فالاتجاه الطبيعى هو فى صناعات البترول والبتروكيماويات ومجالات استخدام الطاقة الشمسية وصناعات السيليكون (من الرمال الكثيرة !) والصناعات التعدينية والاسمنت والاسمدة و.. والصناعات الزراعية المراعى بالجنوب أو الشمال .. الخ . هذا بالاضافة الى صناعة أدوات وماكينات ومصانع تلك الصناعات .. أما بخصوص اعتبار العالم العربى كتجمع اقتصادى « متعاون » ونظرا لتباعد المسافات بين هذه الاقطار ، لذلك فان صناعات النقل والمواصلات والتفوق فيها يكون الزم فمثلا تواجد صناعة متفرقة للطرق أو المركبات الصحراوية أو السكك الحديدية فائقة السرعة أو صناعة اقمار الاتصالات واحتياجاتها ...، يمكنها ربط تلك الاقطار بطريقة أفضل تسهل عمليات التبادل التجارى والصناعى والبشرى وتوفر العنصر الاقتصادى للتكامل الصناعى . كذلك العالم العربى كسوق كبير له احتياجات اخرى ذات طبيعة خاصة يجب اعتبارها فى خصائص المنتجات وليس هناك أقدر على تلبيتها إلا الدراسة والتحقيق الذاتى ، وذلك مثل الاحتياج الشديد للمياه الذى يوجب انشاء صناعة متفوقة « لتحلية » مياه البحار على أقل تقدير .

ـ أما العنصر البشرى المبدع المبتكر ، فلا حدود لمجالاته ويجب تشجيعه فى أى مجال يتفوق فيه ويبرز ويجب تنميته وتعضيده والحفاظ عليه حتى يعود على الاقطار بالنماء والتفوق . ومن هنا يجب تكرار مقولة الاستثمار فى العنصر البشرى فكثير من البلدان تستثمر بسخاء فى افكار وابداعات وابتكارات ابنائها ، ولا تخشى مؤسساتها المالية فى مد يد التمويل لهم . فالعائد دائما يعم الجميع بغض النظر عن بعض الفشل لبعض هذه الابداعات والابتكارات .

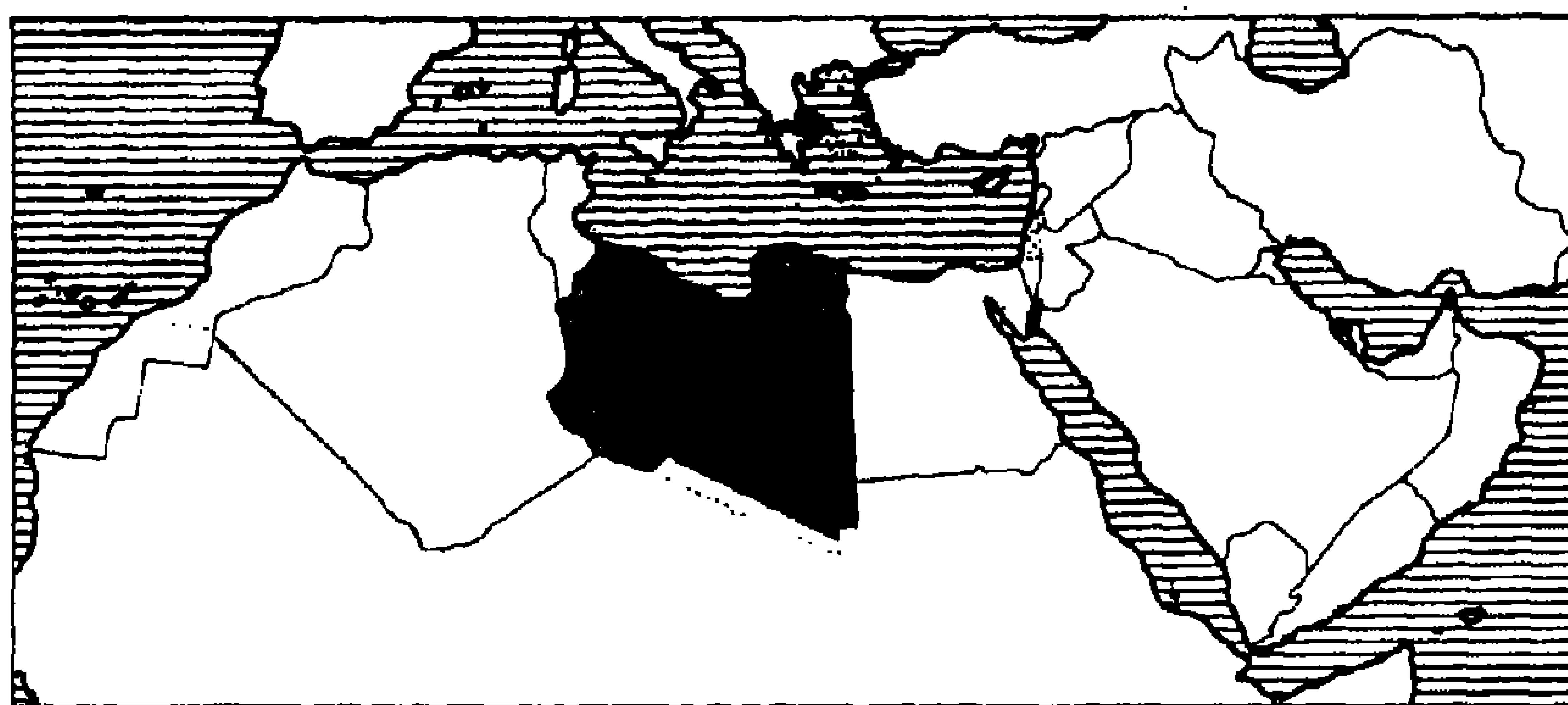
وفى المجالات الصناعية سابقة الذكر وبالعنصر البشرى القادر يجب التفوق واستحداث التكنولوجيا فى تلك المجالات ، وذلك بالبحث العلمى والتطبيقى وانشاء المراكز البحثية لذلك ، والاغداق عليها بالامكانيات وتيسير كل السبل والوسائل المادية والبشرية المطلوبة وانشاء المعامل والمصانع التطبيقية والتجريبية لوضع الابحاث العلمية والتطبيقية موضع التنفيذ حتى يستفاد من تلك التكنولوجيا المستحدثة وخلق صناعة حقيقية قوية ومستقلة .

بهذا يمكن ان ننفض التبعية والخضوع الصناعى عن كاهل الاقطار العربية ونقلها الى مصاف الدول ذات القدرات الاقتصادية الحقيقية التى تمثل قوة الاستقلال ثم الانتقال فى مرحلة الانطلاق الى آفاق التقدم والرخاء والقدرة على التعاون مع دول العالم المتقدم على قدم المساواة والاحترام النابع من التقدير □



تقارير

النزاع الليبى التشادى والتحكيم الدولى



السيد عوض عثمان

يمثل الاعلان الليبى - من جانب واحد - فى مطلع الثلث الاخير من نوفمبر ١٩٩٠، بقطع الحوار مع تشاد على مستوى اللجنة الثنائية التى تشكلت لايجاد حل سياسى للخلاف الحدودى بين البلدين حول شريط اوزو، يمثل تطورا جديدا فى « دراما » الأزمة التشادية، تتزايد اهميته بالنظر الى تداعيات الحرب الاهلية التشادية المسلحة الجارية، وسقوط العاصمة التشادية فى أيدى قوات الحركة الوطنية للانقاذ - المعارضة المسلحة - ومايعنيه ذلك من انعكاسات على تطورات ومستقبل التسوية السلمية للأزمة بين البلدين.

فمنذ قبول الدولتين وقف اطلاق النار، فى ١١ سبتمبر ١٩٨٧، تراجع الخيار العسكرى مفسحا المجال امام الخيار السياسى والدبلوماسى، من خلال وساطات متعددة. وتبع ذلك اعتراف الجماهيرية الليبية، فى مايو ١٩٨٨، بحكومة الرئيس التشادى حسين حبرى، ثم عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فى ٣ اكتوبر ١٩٨٨. وعلى الرغم من الاتهام السودانى لتشاد بتشجيع القتال بين القبائل السودانية فى اقليم دارفور، والمطالبة التشادية للسودان - بصورة خاصة - بوضع حد للوجود العسكرى الليبى على ارضها والغاء تسهيلات التحرك الممنوحة للفيلق الاسلامى والقوات الموالية لليبيا، فقد نجحت جهود الوساطة الافريقية، خاصة الجزائرية، فى تهيئة اول لقاء مباشر بين العقيد معمر القذافى والرئيس التشادى حسين حبرى، فى ٢١ يوليو ١٩٨٩، بالعاصمة المالية، باماكو، فى قمة افريقية مصغرة، التى رغم فشلها فى التوصل الى تسوية شاملة، الا انها عبدت الطريق امام استمرارية مساعى التسوية. وفى هذا السياق، استقبلت العاصمة الليبية، فى ٤ اغسطس ١٩٨٩، وفدا تشاديا رفيع المستوى لاستكمال المباحثات التى بدأها الزعيمان فى مالى.

اتفاق الجزائر:

فى عشية احتفالات الجماهيرية الليبية بالذكرى العشرين لثورة الفاتح من سبتمبر، والتى تواكبت مع احتفالات مرور خمس وعشرين سنة على تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، وفى اطار هذه المناسبة والتى اعتبرتها القيادة الليبية كمناسبة للمراجعة الذاتية الشاملة لكل عناصر التجربة الليبية فى العقدين الماضيين واعادة تقييم

السياسات الليبية ـ داخليا ـ وخارجيا ، واستكشاف وبدء مرحلة جديدة ، وقعت ليبيا مع تشاد « اتفاقية ـ اطار » للسلام بينهما ، وقعها وزيرا خارجية البلدين فى الجزائر ، تضمنت تعهد الطرفين بحل خلافهما الحدودى اولا بكل الوسائل السياسية ، بما فيها المصالحة خلال فترة عام على سبيل التقريب ، وفى غياب حل سياسى لخلافهما ، يلتزمان بطرح الخلاف امام محكمة العدل الدولية لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحل القانونى المتعلق بسحب قوات البلدين من المواقع الموجودة فيها حاليا بتاريخ ٢٥/٨/١٩٨٩ فى المنطقة المتنازع عليها تحت اشراف مراقبين افريقيين . ويمتنعان عن اى وجود جديد على اى صورة كانت ، تنفيذ هذا الانسحاب الى مسافة يتم الاتفاق عليها ، احترام الاجراءات اللازمة هذه الى ان تصدر محكمة العدل الدولية قرارا نهائيا بخصوص الخلاف الحدودى . ويتعهدان بالتوقف عن اى شكل من اشكال الاعتداء ، والعمل على توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون اقتصادى ومالى بين البلدين . وقد اقر الطرفان تشكيل لجنة مشتركة يوكل اليها وضع الترتيبات اللازمة لتطبيق هذا الاتفاق .

وقد واكب توقيع هذا الاتفاق خطوة تشادية باطلاق بعض الاسرى الليبيين « كدليل حسن نية » من جانب تشاد . غير ان هذه الخطوة كانت قاصرة عن مواكبة الاجراء الليبى باطلاق سراح جميع الاسرى التشاديين ، فى خطوة من جانب واحد .

وعلى الرغم من ان هذا الاتفاق يمثل خطوة هامة فى تطورات الأزمة التشادية ـ الليبية وتعقيداتها ، فان مهمة اللجنة الثنائية لم تكن سهلة فى تجسيد هذا الاتفاق على ارض الواقع . فقد واجهت المباحثات الليبية ـ التشادية مرة اخرى مشكلة الاسرى الليبيين ، حيث اصرت ليبيا على ضرورة اطلاق سراحهم ، فى حين تطالب تشاد وترهن ذلك بالتوصل الى اقرار اتفاقية ثنائية لحل مسألة شريط اوزو الحدودى بصورة جذرية ، لأن القوات الليبية لاتزال متمركزة فيه . وازاء هذا التباين فى وجهات النظر ، تم تعليق المفاوضات الثنائية فى الاسبوع الاخير من اكتوبر ١٩٨٩ . ويرجح ان السبب المباشر لذلك ، كان اصرار تشاد على تطبيق المرحلة الثانية من الاتفاق ـ الاطار ، قبل المرحلة الاولى (تنص المرحلة الاولى على العمل على حل الخلافات سياسيا وبالمفاوضات الثنائية أو عن طريق المصالحة . أما الثانية فتلحظ اللجوء الى محكمة العدل الدولية اذا فشلت التسوية السياسية وبعد نفاذ كل الوسائل السلمية المباشرة وغير المباشرة ، فى اشارة الى الخلاف على اوزو .

تداعيات وتطورات مابعد اتفاق الجزائر :

تعد الفترة التالية لتوقيع اتفاق الجزائر مزيجا من تبادل الاتهامات ، من ناحية ، وتواصل مباحثات اللجنة الثنائية بصورة دورية مابين طرابلس ونجامنيا ، من ناحية ثانية ، وافساح المجال للوساطات الدبلوماسية والمساعى الحميدة فى محاولة استباقية للتوصل الى تسوية سلمية قبل انقضاء المهلة المنصوص عليها فى الاتفاق ، من ناحية ثالثة . وقد شهدت هذه الفترة تطورات متعددة ، من ابرزها :

(١) القتال على الحدود السودانية ـ التشادية :

أعلنت تشاد عن تدميرها لاعداد من قوات « الفيلق الاسلامى » الليبى ، وتدميرها لقاعدة عسكرية كبيرة لهذه القوات على الحدود السودانية ـ التشادية . واصدرت السفارة التشادية فى باريس ـ فى ٢/١١/١٩٨٩ ـ بيانا استنكرت فيه الحكومة التشادية « التورط الليبى المباشر فى اعتداءات الفيلق الاسلامى على تشاد ، ورأت فى ذلك خرقا للاتفاق ـ الاطار للسلام بينهما ، متهمة ليبيا بمعاودة التدخل فى شئونها الداخلية . ونفت ليبيا من جانبها هذه المزاعم ، مؤكدة تمسكها بالاتفاق ـ الاطار ، موضحة ان احداث نجامينا بمثابة صراع على السلطة بين التشاديين انفسهم وان تورط الفيلق الاسلامى محض خيال وادعاء لا اساس له ، وطالبت رئيس منظمة الوحدة الافريقية تشكيل لجنة لزيارة المواقع التى ذكرت نجامنيا ان المعارك دارت بها ، وذلك للتأكد من كذب الادعاءات بوجود عناصر ليبية تشارك فى هذا القتال ، وارسال لجان للتفتيش عن الأسرى الليبيين الموجودين فى تشاد للتأكد من سلامتهم ، لانه من الممكن ان تكون تشاد قد دفعت بهم الى ساحة القتال للتخلص منهم ولاثبات ادعاءاتها بوجود عناصر ليبية مشتركة فى القتال بين قوات نجامنيا وقوات المنشقين عنها .

وعلى صعيد اخر ، نفت ليبيا فى ١٧/١١/١٩٨٩ ، مزاعم تشادية بان السلطات الليبية قد فرضت قيودا على المواطنين التشاديين المقيمين فيها ، ووصفت هذه المزاعم بانها لا تستند على اى اساس او منطق سليم ، لأن ليبيا فتحت حدودها مع كافة الاشقاء ولاتجد حرجا فى اقامة المواطنين الافارقة فى اراضيها . وجددت ليبيا فى ١٠/١٢/١٩٨٩ ، رفضها لاتهام الرئيس التشادى فى شأن « سياسة العدوان الليبية » إزاء بلاده ، معتبره انه يسعى الى اخفاء هزيمة قواته فى المعارك ضد المعارضين التشاديين والتى جرت فى منطقة دارفور السودانية . كما ان اشارة الرئيس التشادى الى ان الحرب لم تنته وانه يجب الابقاء على القوات الفرنسية فى تشاد لهو دليل قاطع على ما يفكر فيه حبرى ويخطط له لتصعيد الموقف والتهرب من تنفيذ اتفاق الجزائر ، فى حين تؤكد ليبيا التزامها بهذا الاتفاق ، ولكنها ستتخذ الاجراءات اللازمة اذا ماستمر الجانب التشادى فى تجاهله للالتزامات المترتبة عليه .

من ناحية اخرى ، وزعت تشاد مذكرة حيث اجتمع وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية فى اديس أبابا ، اعلنت فيها ان ليبيا انتهكت بصورة دورية اتفاق وقف

اطلاق النار . واشارت المذكرة الى أن « الموقف مثير للقلق » . و « وقف اطلاق النار ينتهك بهفة دورية بعدوان ليبيا عن طريق اقليم دارفور السودانى » ، متهمة ليبيا برفض مناقشة سبب النزاع حول اوزو . وبرغم تبادل الاتهامات ، فان الطريق لم يوصد امام مساعى التسوية وتواصل مباحثات السلام . وفى هذا السياق ، افادت وكالة الجماهيرية للانباء ، فى ٢٢/١٢/١٩٨٩ ، بوصول وزير الاعلام التشادى الى طرابلس للمشاركة فى اعمال اللجنة التشادية ـ الليبية المشتركة ، واشادته بان اللقاءات التى اجراها مع المسئولين الليبيين كانت مفيدة وبناءة فى وضع قاعدة صلبة للعلاقات الاخوية بين الشعبين الليبى والتشادى . وحول ذات المعنى ، عبر الرئيس التشادى فى اول يناير ١٩٩٠ ، عن ان بلاده ترغب فى التوصل الى حل سياسى لنزاعها مع ليبيا حول شريط اوزو ، موضحا ان الشعبين الشقيقين ، الليبى والتشادى ، مهيئان للتضامن الاخوى اكثر من المواجهة الحاقدة وذلك بحكم روابط الجغرافيا والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة . وتواصلت مساعى ومباحثات السلام ، حيث جرت فى ٢٥/ ١٢/ ١٩٨٩ ، مباحثات ومشاورات بين ممثلين من الخارجيتين ، المصرية والليبية ، لانهاء الازمة التشادية بشكل نهائى ، فى اطار جهود القيادة السياسية المصرية ـ بوصف الرئيس مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ـ لحل المنازعات الافريقية بالطرق السلمية . وفى السياق نفسه ، كانت الوساطة الفلسطينية ، حيث وصل الرئيس ياسر عرفات الى نجامينا فى ٨/ ١/ ١٩٩٠ ، فى اعقاب محادثات اجراها مع الزعيم الليبى فى محاولة لتجاوز الصعوبات التى تعترض تطبيق اتفاق الجزائر .

ولم تدم طويلا هذه الاجواء المواتية للتسوية السلمية ، حيث عادت تشاد فى ٢٢/ ١/ ١٩٩٠ ، الى اتهام الجماهيرية الليبية ، فى مذكرة وزعتها سفارتها فى باريس ، بعرقلة تسوية النزاع الحدودى القائم بين البلدين وباظهار « رغبة واضحة فى الانتقام وفى متابعة اعتداءاتها » ، وذلك من خلال الانتهاكات الليبية المنتظمة لوقف اطلاق النار انطلاقا من السودان » ، وان ليبيا اغفلت « تماما مسألة الخلاف الحدودى » علما بانه الموضوع الرئيسى للاتفاق ـ الاطار فى الجزائر . كما اتسعت دائرة الاتهام التشادية لتشمل السودان ، بالاشارة الى ان القادة السودانيين « اختاروا بشكل لا رجعة فيه معسكر اعداء تشاد » . وبدورها نفت ليبيا هذه الاتهامات ، وانها لا علاقة لها مطلقا بالصراع الدائر بين التشاديين ، وجددت مطالبتها منظمة الوحدة الافريقية بتشكيل لجنة لزيارة المواقع التى ذكرت حكومة تشاد ان المعارك دارت فيها للتأكد والتحقق من عدم صحة الادعاءات التشادية بوجود تدخل ليبى فى هذه المعارك . وجدير بالذكر ان قوات الحركة الوطنية للانقاذ ، التى يتزعمها القائد التشادى السابق المنشق ـ ادريس ديبى ـ اكدت ان القوات الحكومية التشادية هاجمتها فى دارفور ، فصدت الهجوم ولاحقتها فى الاراضى التشادية ووسط اجواء هذا التوتر ، تواصلت اجتماعات اللجنة الثنائية ، فى ليبرفيل ، فى ٢٧/ ٣/ ١٩٩٠ ، فى اطار الوساطة التى يقوم بها رئيس الجابون ، وانتهت دون حدوث تغيير فى مواقف الطرفين ، نتيجة اصرار ليبيا على المطالبة ـ كشرط مسبق ـ باطلاق سراح الاسرى الليبيين المحتجزين فى تشاد قبل البدء فى اى مفاوضات لايجاد تسوية للنزاع الحدودى ، وفى المقابل ترفض تشاد ربط التسوية باطلاق هؤلاء الاسرى .

وقد عكست هذه التطورات نفسها على اقدام فرنسا على ارسال تعزيزات عسكرية الى تشاد ـ دون ان يستهدف هذا الاجراء الدخول فى مواجهة مع القوات الليبية ، وانما يأتى فى اطار اجراءات لحماية وحدات من الجيش الفرنسى فى قاعدة ابيشى العسكرية التى تبعد ١٦٠ كم من الحدود السودانية قرب منطقة شهدت قتالا .

وفى سياق التداعيات ، احتجت الجماهيرية الليبية ، فى ١١/ ٤/ ١٩٩٠ ، لدى تشاد على الحملة الاعلامية والسياسية التى ينظمها المسئولون التشاديون ضد ليبيا ، الى حد استدعاء الخارجية الليبية للقائم باعمال سفارة تشاد فى طرابلس وابلاغه بهذا الاحتجاج ، ومن جانبها ، اعلنت تشاد فى ٢٢/ ٤/ ١٩٩٠ ، ان قواتها قتلت ١٠٣ من الجنود « المرتزقة » مدعومين من ليبيا ، فى معركة نشبت قرب حدودها مع السودان ، واتهمت طرابلس بالاصرار « الجنونى » على الاطاحة بالرئيس حبرى ، وان هذه المعركة الجديدة « تظهر الاصرار الجنونى والفاضح لنظام طرابلس التوسعى فى مسعاه المدمر واليأس لتمزيق تشاد » .

واعقب ذلك اعلان وزير الخارجية التشادى ان بلاده قررت إحالة نزاعها الحدودى مع ليبيا الى محكمة العدل الدولية بعد أن وصلت المفاوضات بينهما الى طريق مسدود .

وفى محاولة لتهدئة وإنهاء هذا التوتر ، أفادت مصادر فلسطينية ان الرئيس ياسر عرفات أوفد فى الأسبوع الاخير من ابريل ١٩٩٠ ، مسئوولا كبيرا فى منظمة التحرير الفلسطينية ، كمبعوث شخصى ، الى نجامنيا وطرابلس ، للوساطة ، التقى بـالزعيمين : الليبى والتشادى ، ووزيرى خارجية البلدين . وقد تركزت الاتصالات الفلسطينية مع الجانبين على صيغة إحالة النزاع فى شأن أوزو الى محكمة العدل الدولية ، بعد فشل التوصل الى حل توفيقى ، قبل مرور عام على اتفاق الجزائر .

بيد أن تشاد ، عادت فى مطلع مايو ١٩٩٠ الى الحديث عن تحرك جديد « للقوات الليبية » من اجل شن هجوم

على القوات التشادية عبر السودان ، وان طابورا من « الفيلق الاسلامى الليبى » غادر قاعدة كفرة السبت فى اتجاه منطقة دارفور السودانية ، بهدف مهاجمة قوات الجيش الوطنى التشادى المتمركزة على الحدود بين تشاد وليبيا ، واعتبرت ذلك دليلا اضافيا على الارادة الليبية وعزمها على تفكيك تشاد وضمها . وقد نفت ليبيا ذلك ، معتبرة ان هذه المعارك تندرج فى اطار الحرب الأهلية التشادية بعد فشل الرئيس حسين حبرى فى تحقيق المصالحة الوطنية والأمن والاستقرار فى بلاده ، وأن ليبيا ليس لها علاقة بتلك المواجهة المسلحة ، وليس لديها نية للعدوان على تشاد .

(ب) أزمة الشاحنات :

إحتجت الجماهيرية الليبية لدى الحكومة التشادية على إقدام وحدة من الجيش التشادى ، فى خطوة تصعيدية جديدة ، على اعتراض قافلة من عشر شاحنات مدنية ليبية تعمل على خطوط النقل والتجارة بين ليبيا والسودان ، فى عمق الأراضى السودانية والاستيلاء عليها واعتقال الاشخاص الذين كانوا على متنها . واستدعت الخارجية الليبية سفير تشاد لديها وابلغته خطورة هذا الاجراء ، الذى يشكل عملا من أعمال القلأصنة ويهدد سلامة طرق النقل والتجارة والمرور البرىء لمواطنى البلدين . وطلبت ليبيا ضرورة إعادة هذه الشاحنات وحمولتها كاملة واطلاق سراح السائقين ومدفعهم وتسليمهم فى أقرب وقت ممكن . وأتبعت ليبيا ذلك بتقديم شكوى الى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، ودعت من جانبها مجلس الأمن الدولى الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لوقف ما وصفته « بالعدوان المسلح » من قبل تشاد فى الأراضى السودانية ، مطالبة تشاد بوضع حد لهذه الممارسات غير المسئوولة التى هى جزء من ممارسات نظام نجامنيا . على الجانب المقابل ، أعلنت تشاد أن هذه الشاحنات كانت عبارة عن قافلة لتموين معارضين تشاديين مسلحين وقوات من « الفيلق الاسلامى » الذى تتولى ليبيا تسليحه .

وفى هذه الاجواء ، واصلت اللجنة التشادية ـ الليبية المشتركة اجتماعاتها بالعاصمة الليبية ، حيث رفعت ليبيا مؤقتا شرطها المسبق المتعلق باعادة هذه الشاحنات وركابها ، ومع ذلك القت أزمة الشاحنات بظلالها على مجمل هذه الجولة من المباحثات الثنائية . وفى خطوة لتهدئة الأجواء ، أعلنت تشاد فى ١٩٩٠/٩/٢٠ ، انها سلمت عشرة اسرى ليبيين الى العراق لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادتهم الى ليبيا . وعقبت الخارجية الليبية على ذلك بأن « وصف الليبيين بأنهم اسرى حرب ، فى حين انهم فى الواقع سائقون لشاحنات مدنية استولت عليها تشاد ، قد يضر نجامنيا نفسها . واعتبرت ليبيا المسألة بالغة الأهمية والخطورة ، وانها لا يمكنها أن تقف مكتوفة اليدين وصامتة ، وان تشاد أرتكبت بهذا العمل « سابقة فى غاية الخطورة فى العلاقات الافريقية فى المنطقة » ، كما ان اطلاق سراح الليبيين فى حد ذاته غير كاف ، لأن الشاحنات والنصائع التى كانت تحملها يجب الافراج عنها ، الى جانب تقديم تشاد تعويضات عن الخسائر الناجمة عن هذا السلوك . وبطبيعة الحال ، مثلت أزمة الشاحنات تصعيدا جديدا فى التدهور الحادث فى العلاقات الليبية ـ التشادية . بيد أن ذلك لم يقف حائلا دون بذل وساطات جديدة للتسوية ، منها : دعوة مصر الى عقد قمة ثلاثية بالقاهرة ، وقد رحبت الاطراف المعنية بذلك ، وجرت اتصالات بهذا الشأن ، دون أن تسفر عن النجاح فى عقد القمة ذاتها . وعاودت القيادة الفلسطينية وساطتها ، حيث وصل الرئيس ياسر عرفات الى نجامنيا ، فى ١٩٩٠/٧/٢٢ ، التقى خلال زيارته ببعض الأسرى الليبيين ، بعد موافقة ارئيس التشادى . كما نهجت السوادن سلوك مصر ، وأعلنت عند عزمها التوسط لعقد قمة ثلاثية .

(جـ) الاعلان التشادى بقبول التحكيم الدولى :

فى مطلع الاسبوع الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، وبعد فشل الاجتماع السادس فى المحادثات الثنائية فى إطار اللجنة المشتركة المكلفة بتسوية النزاع الحدودى بين البلدين . أعلن وزير الخارجية التشادى أن بلاده ستقبل التحكيم الدولى « شرط ان يكون مطابقا للقانون الدولى » ، بيد أنه اضاف ان الباب لم يوصد امام التوصل الى تسوية ، ولكن « اذا لم يتم التوصل الى اتفاق خلال شهر سبتمبر ١٩٩٠ ، ينبغى على كل من البلدين أن يبدأ فى سحب قواته من المنطقة المتنازع عليها بموجب معاهدة السلام فى الوقت الذى ينتظر فيه حكم المحكمة » . وحملت تشاد ليبيا مسئولية حدوث هذا الفشل نتيجة اصرار الوفد الليبى على الحصول ، قبل أى شىء ، على اطلاق سراح اسرى الحرب الليبيين ، فى الوقت الذى لا تشكل فيه مسألة الأسرى سوى أحد بنود « التسوية الشاملة للخلاف » .

وثمة تساؤل يثار حول عدم مواكبة تشاد لخطوة ليبيا بالافراج الكامل عن جميع الاسرى التشاديين لديها ؟ يرى بعض المحللين ان تشاد تحاول استغلال مسألة الأسرى الليبيين كورقة ضغط فى مفاوضاتها مع ليبيا ، لأن من شأن ذلك ان يدفع ذويهم الى إلقاء تبعة احتجازهم على عائق القيادة الليبية ، مما قد يجبرها على التنازل فى قضية أوزو فى مقابل اطلاق سراحهم . كما كما أن تشاد ترغب فى إثارة الأسرى انفسهم ضد قيادتهم ، خصوصا وانها نجحت جزئيا فى تحقيق ذلك من قبل ، كما تستغل اعتبار أن مطلب الافراج عن الأسرى مطلبا شعبيا ملحا .

(د) القمة الثلاثية فى الرباط :

فى محاولة أخيرة ، وقبيل أيام قليلة من إنقضاء المدة المنصوص عليها فى اتفاق الجزائر ، نجحت الدبلوماسية

المغربية فى تهيئة مباحثات قمة ليبية ـ تشادية ، برعاية الملك الحسن الثانى ، بدأت فى العاصمة المغربية ، فى الفترة من ٢٣ ـ ٢٥ اغسطس ١٩٩٠ ، سبقتها اجتماع لوزيرى خارجية البلدين ، لاعداد الصيغة النهائية لاتفاق شامل لانهاء الخلافات بين البلدين . وخلال هذه المباحثات ، جدد الجانب الليبى مطلبة باطلاق سراح الأسرى المحتجزين فى تشاد كخطوة اولى لابداء حسن النية ، بينما طالب الجانب التشادى بادراج الموضوع فى إطار حل شامل يتفق فيه على عودة شريط أوزو الى تشاد والتزام عدم تجدد المعارك . وتصاعد التشدد حينما تمسك العقيد معمر القذافى « بالحقوق التاريخية للجماهيرية الليبية فى شريط أوزو الحدودى » ، فى حين اعتبر الرئيس حسين حبرى ان اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لعرض الخلاف القائم وفقا لاتفاق الجزائر لا يتعارض مع استمرار المفاوضات والدعوة الى إحلال قوات افريقية محايدة فى المنطقة المتنازع عليها . أما المغرب ، والذى أدار هذه الجولة من الوساطة ، فدعا إلى التزام وقف اطلاق النار ، واطلاق سراح الأسرى ، واستمرار جهود الحوار للتغلب على الصعوبات التى تحيق بالوضع . وقد قوبل الاقتراح المغربى بالترحيب ، بيد ان خلافات جديدة برزت فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات حالت دون الاتفاق على إصدار بيان فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات حالت دون الاتفاق على إصدار بيان مشترك وتوقيع اتفاق جديد ، إذ تردد ان الجانب التشادى اعترض على مضمون البيان ، واقترح ان يتضمين جردا بالافكار والتصورات التى تبودلت بين زعيمى البلدين ، مؤكدا على أن طرح الخلاف أمام محكمة العدل الدولية يمكن ان توازيه محادثات جانبية تتعلق بالموضوعات التى أتفق بشأنها ، باستثناء موضوع السيادة على أوزوو الذى لم يتم الاتفاق بشأنها والمحصلة أن مجرد اللقاء مجددا بين زعيمى البلدين يمثل تقدما هاما ، خاصة وأن البلدين ابديا المزيد من المرونة فى التزام متابعة الحوار والاتفاق مبدئيا على مواصلة مجهودات السلام بدلا من المزيد من التصعيد العسكرى .

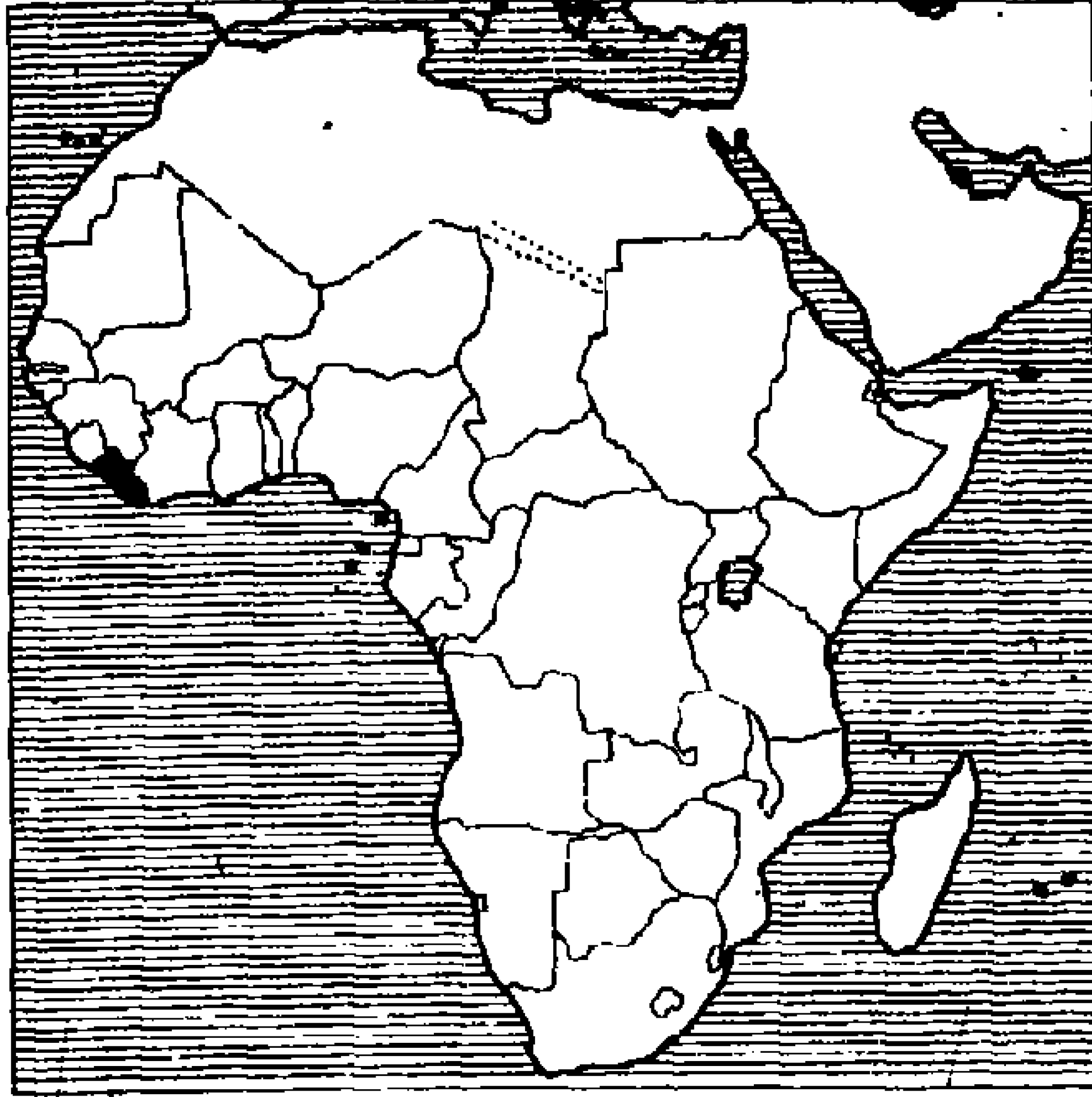
(هـ) عرض النزاع على التحكيم الدولى :

افادت وكالة الجماهيرية للانباء أن ليبيا بادرت منفردة ، فى ٣١ اغسطس ١٩٩٠ ، بعرض خلافها الحدودى مع تشاد على محكمة العدل الدولية ، وأن هذه المبادرة الليبية جاءت « تنفيذا للاتفاقية ـ الاطار الموقعة بين البلدين فى ١٩٩٠/٨/٣١ » ، وذلك بعد ان تعذر الوصول الى اتفاق بخصوص برنامج تنفيذى لها . وتجدر ملاحظة ان هذه ليست السابقة الأولى التى تلجأ فيها ليبيا إلى التحكيم الدولى محل بعض القضايا التى يقذر حلها ثنائيا . من ناحية اخرى ، طلبت تشاد ، فى سبتمبر ١٩٩٠ ، من محكمة العدل الدولية رسم الحدود الفاصلة بينها وبين الجماهيرية الليبية .

وفى مطلع اكتوبر ١٩٩٠ ، أعلنت ليبيا اغلاق محطة اذاعة تديرها المعارضة التشادية ، كما طلبت فى تطور لاحق ، من المعارضة التشادية ـ وخاصة من المجلس الديمقراطى الثورى التشادى ـ الاختيار بين إلقاء السلاح واخلاء المواقع التى تحتلها قواتها ، وبين الجلاء عن الأراضى الليبية خلال ٧٢ ساعة !! وبطبيعة الحال فان عرض النزاع على الشريط الحدودى ، والذى تختفى ملكيته الحقيقية تحت غبار التاريخ والميراث الاستعمارى والاتفاقيات السرية بين الجانبين ، على محكمة العدل الدولية ـ والذى من المحتمل ان يستغرق وقتا طويلا ، لا يوصد الباب أمام جهود ومحاولات الوساطة والتفاوض المباشر ، فلابد من تهيئة الاجواء ، ذلك ان قرار المحكمة ـ فى حالة صدوره ـ وفى حد ذاته ، قد يولد مرارة شديدة لأحد اطرافه ، نظرا الى أنه واجب التنفيذ ويحدد من دون اللجوء الى حلول وسط من هو الطرف الذى يحق له السيادة على شريط أوزو .

وإذا كانت ليبيا قد فسرت عدم مشاركتها فى الاجتماع الثامن للجنة الثنائية المشكلة لايجاد حل سياسى للخلاف الحدودى بين البلدين حول اوزو ، والذى كان مقررا عقده فى العاصمة التشادية ، فى ١٩٩٠/١١/٢٤ ، باتهام الحكومة التشادية لها بأنها السبب فى استئناف المعارك فى شرق تشاد ، فان التطورات الأخيرة فى تداعيات الحرب الأهلية المسلحة التشادية تلقى بظلالها على مستقبل النزاع بين البلدين . فمما لاشك فيه ان الجولة الأخيرة من الصراع على السلطة بين الاطراف التشادية المتصارعة ، وازاحة حسين حبرى عن سدة الحكم وهروبه الى الكاميرون ـ ان لم يكن مقتله ـ واذا ما استقرت الأمور على هذا النحو ، فان مثل هذا التطور سيكون له انعكاسات على طبيعة الموقف الليبى ، لاسيما فى حالة رغبة السلطة التشادية الجديدة . اذا ما توافرت لها مقومات الشرعية ـ فى تغليب الخيار السياسى على الخيار العسكرى بخصوص أوزو ، واستئناف الحوار والمباحثات ثانية ، انتظارا لقرار محكمة العدل الدولية بهذا الشأن . وبطبيعة الحال ، فان الوضع سيكون مختلفا ، فى حالة افتراض قيام حسين حبرى بتجميع قواته ثانية ، والاعتماد على دعم خارجى ، للدخول فى جولة جديدة من الحرب الأهلية التشادية ، وهو ما يعنى مزيدا من التدهور والتوتر فى العلاقات الليبية ـ التشادية □

تقرير



أبعاد الحرب الأهلية فى ليبيريا

محمد مصطفى شحاتة

على عكس ما توقع المراقبون ، فقد أدى سقوط نظام الرئيس « صاموئيل دو » فى أغسطس الماضى إلى إشتعال الحرب الأهلية فى ليبيريا بين قوات الجبهة الوطنية بقيادة « شارل تايلور » ، وقوات « برنس جونسون » المنشقة على الجبهة الوطنية ، والقوات الموالية للرئيس السابق « صاموئيل دو » بقيادة قائد حرسه « ديفيد ميفلل » .

وجذور الحرب الأهلية فى ليبيريا تمتد إلى تاريخ تأسيس الدولة عام ١٨٢٢ ، عندما إحتكرت طبقة « الليبرو ـ أمريكيين » السلطة وأنكرت على أبناء البلاد الأصليين ممارسة حقوقهم السياسية التى نص عليها الدستور ، وشكلوا حزب « المحافظين الحقيقيين » الذى ظل يحكم ليبيريا حتى عام ١٩٨٠ .. غير أن المشكلة لم تتبلور بشكلها الحالى إلا فى بداية الثمانينات بعد أن تولى الرئيس صاموئيل دو السلطة إثر إنقلاب عسكرى أطاح بالرئيس السابق « وليم تولبرت » ، وجاء بقبيلة « كراهن » التى ينتمى اليها الرئيس « صاموئيل دو » إلى قمة السلطة .. وهى المرة الأولى فى تاريخ ليبيريا السياسى التى يتولى فيها الحكم زعيم من أبناء ليبيريا الأصليين .

وبدلا من أن يلجأ النظام الجديد إلى إستيعاب القبائل الأخرى داخل النظام ، وتزكية الروح القومية والولاء للدولة .. لجأ إلى الاستبداد بالسلطة ، وقصر المناصب العليا فى الدولة على أفراد قبيلة « كراهن » التى إستخدمت العنف لغرض سيطرتها على القبائل الأخرى . مما أدى إلى تعرض الرئيس « صاموئيل دو » إلى سبع محاولات إنقلابية لم ينجح منها سوى المحاولة الأخيرة التى قادتها الجبهة الوطنية . غير أن الجبهة إنقسمت على نفسها إلى معسكرين متنافسين يدعى كل منهما أنه صاحب السلطة الشرعية فى ليبيريا ، فى الوقت الذى نصبت فيه قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حكومة شرعية من زعماء الأحزاب ورجال الأعمال ، ورجال الكنيسة .

والحرب الأهلية فى ليبيريا لايمكن فهمها إلا فى ضوء أزمة « التكامل القومى » التى تعانى منها غالبية الدول الأفريقية .. ومن ثم سيتناول هذا التقرير التطور الاجتماعى والسياسى لليبيريا .. ثم يتناول الأحداث الأخيرة .. وينتهى بالسيناريوهات المطروحة لحل الأزمة .

التطور الاجتماعى .. والسياسى :

لايمكن إدراك حقيقة الصراع الحالى فى ليبيريا ،

والأسباب المباشرة الكامنة وراءه إلا فى ضوء تباين التركيب الاجتماعى والسياسى للمجتمع الليبيرى .. فكلما كان المجتمع متجانسا فى معتقداته وفى أصوله الأثنية .. كلما كان أكثر إستقرارا وتماسكا ، وعلى النقيض من ذلك فإن إختلاف التركيبة الاجتماعية يعرض الحياة السياسية والاجتماعية للتصدع خاصة إذا ساد التنافس والصراع بين الطوائف وبعضها البعض .

ويبلغ عدد سكان ليبيريا حوالى ٢,٥ مليون نسمة ، ١٠٪ منهم من اللاجئين الأمريكيين السود ، والباقى يمثل أبناء ١٦ قبيلة يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات قبلية هى :-

١ - مجموعة ميند - تان وتضم قبائل الكونو التى تقطن شمال ليبيريا على الحدود مع غينيا ومالى ، وقبائل الفاى وهم أكثر القبائل تقدما ويعتنق ٩٠٪ من أفرادها الدين الاسلامى .

٢ - مجموعة غرب الأطلنطى وتقطن الجزء الشمالى الغربى لمنطقة قبائل الفاى وتضم قبائل الجولا ، والكيس وهم أول من أستوطنوا ليبيريا ، ومعظم أفراد هذه القبيلة وثنيون فى عقائدهم وتقاليدهم .

٣ - مجموعة ماندى - فو Mande - Fo وتقطن الجزء الشمالى والجزء الغربى من منطقة قبائل الجولا ، وتتكون من ثمانى قبائل رئيسية .

٤ - مجموعة كرو KRU وتعتبر أكبر المجموعات الأربع وتقطن مساحة كبيرة تشمل المقاطعة الشرقية وجزءا من المقاطعة الوسطى والساحل ، وتتألف من عدة قبائل أهمها قبيلة جيو ، والباسا . وهذه المجموعة لها لغتها الخاصة وصفاتها الزنجية الخالصة .

ويقسم الهيكل الادارى لليبيريا الى مناطق ، وكل منطقة تنقسم إلى ٤ عمادات ، وكل عمادة تنقسم الى عدة عشائر وقرى .. وتتكون العمادة من مجموعة أفراد ينحدرون من أصل قبلى واحد ، ويرأسها « زعيم » وهو السلطة العليا فى النظام القبلى وهو المفوض الادارى المسئول أمام الحكومة ، ويجمع بين السلطة الادارية والتشريعية طبقا لعادات وتقاليد القبيلة . أما الدستور الليبيرى فقد وضع عام ١٨٤٧ وهو مشابه فى نصوصه للدستور الأمريكى فتتركز السلطة التنفيذية فى يد رئيس الجمهورية ، ويتم إنتخابه كل ٤ سنوات ، وتتركز السلطة التشريعية فى مجلس الشيوخ الذى ينتخب كل ٦ سنوات ، ومجلس النواب الذى ينتخب كل ٤ سنوات .

ومنذ ظهور ليبيريا فى غرب إفريقيا عام ١٨٢٢ م عندما إشترت الجمعيات الانسانية الأمريكية مقاطعة على ساحل غرب إفريقيا لتكون موطنا لزنوج أمريكا بعد تحريرهم .. منذ ذلك الحين ظهرت فى ليبيريا طبقة جديدة تعرف باسم « الأمريكو - ليبرين » وهؤلاء رغم إنحدارهم من أصل أفريقى إلا أنهم شكلوا مجتمعا خاصا بهم فى المدن الساحلية ، وأسسوا حزب « المحافظين الحقيقيين » الذى إحتكر كافة السلطات حتى عام ١٩٨٠ ، فلم يكن مسموحا للأفريقيين بتشكيل الأحزاب السياسية ، أو تقلد المناصب العليا فى الاقتصاد والادارة .. وكانت هذه المشكلة مصدرا للصراعات المستمرة داخل ليبيريا منذ تأسيسها غير أنها لم تشكل خطرا حقيقيا إلا بعد الحرب العالمية الثانية وظهور حركات التحرر الوطنى فى القارة ، فتعرضت النخبة الحاكمة الى ضغوط مباشرة من جانب الشعب الليبيرى ، وضغوط غير مباشرة من جانب الشعوب الأفريقية المجاورة فى منطقة غرب افريقيا .

وأرغمت هذه الضغوط النخبة الحاكمة على إدخال بعض التغييرات على النظام السياسى والاجتماعى ، فإنتهج الرئيس « وليم تويمان » الذى تولى السلطة عام ١٩٤٤ سياسة « الوحدة الوطنية » بهدف القضاء على مفهوم الشعبين داخل الدولة الواحدة .. وبدأ تطبيق هذه السياسة عام ١٩٤٥ عندما أقرت السلطات منح حق الاقتراع للسكان الأصليين الذين يملكون أراضى وعقارات فقط ، والسماح لهم بشغل بعض الوظائف فى الحكومة .. إلا أن هذه السياسة لم تقض على التفاوت السياسى والاجتماعى بين المواطنين ، رغم أن ليبيريا بدأت تنعم بميزان مدفوعات إيجابى ، وبميزانية لاتعانى من العجز بفضل سياسة « الباب المفتوح » التى أدخلها الرئيس تبمان والتى شجعت الشركات الأجنبية خاصة شركة فيرستون الأمريكية على إستثمار رؤوس أموالها فى زراعة اشجار المطاط على نطاق واسع ، وإستخراج الحديد والماس من المناجم .

والواقع أن حزب المحافظين الحاكم وهو يمثل الطبقة الحاكمة والفئة العليا والقيادية فى المجتمع لم يحظ بتأييد القاعدة الشعبية العريضة سواء فى المدن ، أو القرى ، أو المناطق الريفية .. مما أدى إلى قيام جماعة أطلقت على نفسها « التحالف التقدمى لليبريا » بتنظيم مظاهرات جماهيرية ضخمة فى ابريل ١٩٧٩ إحتجاجا على تفشى الفساد السياسى والادارى . . وهزت هذه الاضطرابات الكيان السياسى لليبيريا ، وإضطرت السلطات إلى الاعتراف بالتحالف حزبا سياسيا مشروعا تحت إسم « حزب الشعب التقدمى » .. كما إضطرت الى تطبيق الاقتراع العام طبقا لمبدأ رجل واحد - صوت واحد لأول مرة فى تاريخ ليبيريا ، وسمح الرئيس الليبيرى تولبرت الذى تولى السلطة عام ١٩٧١ لمزيد من الأفريقيين الأصليين بشغل مناصب هامة فى الحكومة ، وعين نائبا له من الافريقيين هو الأسقف بينى وارتر .

غير أن التدهور الاقتصادى وتفشى البطالة والفساد وتورط أسرة الرئيس « تولبرت » فى التجارة غير المشروعة أدى إلى تصاعد الاستياء الشعبى .. وفى الثانى من أبريل ١٩٨٠ قاد الرقيب « صاموئيل دو » إنقلابا عسكريا دمويا أطاح بالرئيس وليام تولبرت وأسرته ،

وتولى صاموئيل دو السلطة على أثره .

إلا أن النظام الجديد وقع فى « شراك » القبلية عندما قصر السلطات على أفراد قبلية « كراهن » التى ينتمى إليها الرئيس دو ، والتى منعت القبائل الأخرى من ممارسة حقوقهم السياسية ، وإحتكرت مصادر الثروة فى البلاد .. فى الوقت الذى تضافر فيه الفساد السياسى والادارى لقبيلة كراهن مع تزايد الأزمة الاقتصادية ورفض صندوق النقد الدولى منح القروض لليبيريا لتمويل مشروعات التنمية بها .. مما أدى الى تذمر الشعب الليبيرى بقيادة « الجبهة الوطنية » .

الأحداث الأخيرة :

تمثل ليبيريا صورة مصغرة للوضع السائد فى معظم أنحاء افريقيا من غياب العمل السياسى الناضج ، وتنامى الاتجاهات القبلية .. والقبلية تعنى وجود عدة جماعات فى إقليم دولة واحدة تتسم بالتمايز الثقافى والاجتماعى ، ولها قوانينها وأعرافها ، ومن ثم فهى « أطر متميزة داخل الدولة الواحدة » ، وتزداد المشكلة تعقيدا عندما تلجأ السلطة الحاكمة إلى الاستفادة من وضع « الزعيم » القبلى بتأثيراته الروحية فى تزكية الانتماء للقبيلة ، وإستبدال المؤسسات السياسية بصيغ للحكم المحلى أو المجالس المتخصصة .

بدأت المعارضة لحكم الرئيس الليبيرى السابق « صاموئيل دو » تأخذ شكلها المنظم بعد تزويره لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨٥ وبموجبها تولى رئاسة الجمهورية لمدة أخرى ، فقد تمكن الجنرال « توماس كوينكا » وهو قائد سابق فى الجيش من تكوين قوة عسكرية من قبائل الجيو ، والمانوس المناهضة لقبيلة كراهن وتوجه بها الى قلب العاصمة « مونروفيا » لاسقاط نظام الرئيس دو ، غير أن القوات الحكومية التابعة للرئيس صاموئيل دو تمكنت من إخماد الثورة ومحاصرة قبائل الجيو والمانوس ، وقتلت المئات من أبناء القبيلتين .

غير أن الحرب الأهلية فى ليبيريا لم تأخذ أبعادها الأقليمية والدولية إلا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٩ ، عندما تمكنت قوات « الجبهة الوطنية الليبيرية » بزعامة شارلز تايلور - وهو موظف سابق فى حكومة الرئيس دو - من عبور الحدود من ساحل العاج إلى ليبيريا معلنا بدء الكفاح المسلح لاسقاط نظام الرئيس صاموئيل دو .

وبدأت الجبهة الوطنية تشن هجماتها على القوات الحكومية بالتنسيق مع قوات جونسون - وهى الجبهة الثانية المناهضة للرئيس دو - من مقاطعة « ينمبا » شمال شرق ليبيريا وهى الوطن الأساسى لقبيلة الجيو . وإعتمدت قوات المتمردين فى هجماتها على إسلوب « حرب العصابات » وهو الاسلوب المعتاد للحركات الثورية ويرتكز على الكفاءة القتالية للقوات والقدرة العالية على الاستفادة من الظروف الطبيعية لأرض المعركة .. وواصلت الجبهة الوطنية زحفها نحو العاصمة « مونروفيا » ولم تتمكن قوات الرئيس صاموئيل دو من التصدى لهجماتها ، مما أرغمه على طلب التدخل العسكرى من الولايات المتحدة الأمريكية لانهاء التمرد الذى يهدد حكمه .

غير أن الولايات المتحدة لم تستجب لطلب الرئيس دو وإكتفت بإرسال قوة أمريكية مؤلفة من حاملة طائرات هيلكوبتر والفى جندى من مشاة البحرية الأمريكية قرب ساحل ليبريا لحماية الرعايا الامريكيين فى ليبريا البالغ عددهم ١٠٠٠ أمريكى ، والرعايا البريطانيين البالغ عددهم ٢٥٩ بريطانى . وأعلنت واشنطن على لسان ريتشارد بوش المتحدث الصحفى بإسم الخارجية الأمريكية : أن القوة الأمريكية قرب ساحل ليبريا هى لانقاذ المدنيين وليس لها أى دور عسكرى .

وقد أثار الموقف الأمريكى من الأزمة تساؤلات كثيرة لدى المراقبين نظرا للعلاقات التاريخية بين ليبيريا ، والولايات المتحدة ، فالذى أوجد دولة ليبيريا على الخريطة الأفريقية ١٨٢٢ هى الجمعيات الانسانية الأمريكية لتكون موطنا للزنوج الأمريكيين ، فضلا عن أن الاقتصاد الليبيرى يعتمد على القروض والمنح والاستثمارات الأمريكية فى مناجم الحديد والماس ، وزراعة المطاط .

والواقع أن رفض الحكومة الامريكية طلب الرئيس صاموئيل دو بالتدخل العسكرى يمكن فهمه فى ضوء اعتبارين : -

الاول : رغبة الدبلوماسية الامريكية فى تكريس نشاطها الخارجى لحل ازمة الخليج والتى واكبت تأزم الموقف فى ليبيريا .. فضلا عن رغبتها فى عدم تكرار تجربة فيتنام .

الاعتبار الثانى : توقع القيادة الامريكية بقرب سقوط نظام الرئيس صاموئيل دو خاصة بعد فرار انصاره المقربين وفى مقدمتهم قائد قواته وغالبية وزرائه ، ومن ثم فان مساندة نظام دو المترهل سيؤدى الى اثارة غالبية الشعب الليبيرى المؤيد بقوة لقوات المتمردين ضد واشنطن واكتفت الادارة الامريكية باقناع المتمردين بالتفاوض مع حكومة الرئيس صاموئيل ، وأجريت المفاوضات فى مقر المركز الامريكى فى فرى تاون عاصمة سيراليون ، وهى المحادثات التى اطلق عليها اسم « مؤتمر المائدة المستديرة » غير انها لم تسفر عن شىء سوى اصرار كل من الطرفين على موقفه ، فالجبهة الوطنية تتمسك بضرورة استقالة الرئيس صاموئيل دو وتقديمه للمحاكمة هو وأفراد قبيلة « كراهن » بتهمة الفساد وقتل المدنيين .. والرئيس دو يرفض تسليم مفاتيح مونروفيا الا على جثته وجثث كراهن كلها .

وازدادت الحرب الأهلية عنفا وقوة بعد ارتكاب قبيلة « كراهن » مذبحة بشرية علنية ضد المدنيين من ابناء قبيلة المانو ، والجيو بعد أن دخلوا الكنائس للاحتماء

بها . ، وفى المقابل شنت قوات المتمردين هجوما عسكريا ضد المدنيين المسلمين المؤيدين للرئيس صاموئيل دو ، وشردت اكثر من ٢١٠ الف مسلم فروا الى ساحل العاج وغينيا .. ، فضلا عن هدم ٢٢ مسجدا فى المدن والقرى .. وقاطعت الجبهة الوطنية مفاوضات السلام مع وفد حكومة الرئيس دو التى اعلن عنها فى سيراليون ، كما رفضت الجبهة مقترحات السلام التى اعلن عنها الرئيس دو ، واقترح فيها تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الجبهة الوطنية القومية للتمردين ، وجميع الاحزاب السياسية . وحاصرت قوات الجبهة الوطنية العاصمة « مونروفيا » وقطعوا امدادات المياه والكهرباء ، وخطوط الاتصال السلكية واللاسلكية ، وكافة الطرق المؤدية اليها .. حتى اصبحت مونروفيا فى عزلة عن العالم . ورغم شدة الحصار وهجمات المتمردين الا ان الرئيس صاموئيل وقبيلته اصروا على المقاومة حتى النهاية إيمانا منهم بان تايلور وجبهته ليسوا قادمين لتصفية حساب قديم مع الرئيس دو ، وإنما مع كل رجال ونساء القبيلة .

قوات حفظ السلام الافريقية :

لم تحظ الحرب الاهلية فى ليبيريا باهتمام الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية ، ولم يتعد موقف المنظمتين دعوة الاطراف المتصارعة الى ضبط النفس . غير ان الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا إتخذت زمام المبادرة لانهاء الحرب الاهلية فى ليبيريا .

وقد أسست الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ـ ويطلق عليها « اكواس » فى مايو ١٩٧٥ من ١٥ دولة افريقية ناطقة بالانجليزية والفرنسية ، وتهدف الى ايجاد اطار للتعاون الاقتصادى بين دول اقليم غرب افريقيا يمكن ان يتجاوز الحواجز الثقافية واللغوية فى الاقليم ..

ورغم أن « اكواس » ليس لها اهداف عسكرية أو سياسية ويتمحور نشاطها حول التنسيق الاقتصادى بين دول المجموعة .. الا أن الدول الاعضاء فى الجماعة ادركوا ان تقاعس الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية عن ارسال قوات لحفظ السلام فى ليبيريا من شأنه ان يهدد الاستقرار فى منطقة غرب افريقيا ، لاسيما بعد ان تزايد عدد اللاجئين الليبيرين الى الدول الافريقية المجاورة .. فضلا عن ان الدول الاعضاء فى « اكواس » تعانى هى الاخرى من ازمة التكامل القومى ، واحتكار الطبقة الحاكمة للسلطة ومنابع الثروة .. ومن ثم فهى تخشى ان تنتقل عدوى الحرب الاهلية اليها من ليبيريا ، لاسيما وان بعضها مثل نيجيريا ، اصابته نيران الحرب الاهلية .

وشكلت « اكواس » لجنة للوساطة ضمت كلا من غانا ، جامبيا ، مالى ، نيجيريا ، توجو ، سيراليون ، غينيا ، توصلت اللجنة إلى القرارات التالية :

١ ـ وقف اطلاق النار فورا .

٢ ـ تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية .

٣ ـ تشكيل حكومة انتقالية حتى يتم اجراء الانتخابات

٤ ـ ارسال قوة عسكرية من دول المجموعة لغرض احترام هذه القرارات .

وشكلت دول المجموعة قوة عسكرية من ٢٥٠٠ جندى ساهمت فيها نيجيريا بالجزء الاكبر يليها غانا ، جامبيا ، غينيا ، سيراليون .

غير ان زعيم الجبهة الوطنية « شارلز تايلور » رفض دخول قوات حفظ السلام ليبيريا ، وهدد بقتل جميع الرعايا الاجانب اذا اصرت القوات على دخول البلاد . فى الوقت نفسه رفض الجناح الموالى لجونسون فى الجبهة الوطنية قرار تايلور ، واعلن عن قبوله مقترحات لجنة الوساطة ، والتعاون مع قوات حفظ السلام التى وصلت بالفعل الى العاصمة « مونروفيا » لانهاء الحرب الاهلية .. وهو ماأدى الى انقسام الجبهة الوطنية الى معسكريين متنافسين : الاول بقيادة شارل تايلور زعيم الجبهة الوطنية . والثانى بقيادة وبرنس جونسون وهو « ليفتنانت » سابق فى الجيش قبل هروبه الى ليبيا ، كوبا ، بوركينا فاسو بعد تورطه فى محاولة انقلاب فاشلة ضد الرئيس صاموئيل دو .. وهو المعسكر الذى استطاع محاصرة الرئيس صاموئيل دو فى مقر قيادة قوات حفظ السلام وقتله بعد اشتباك مسلح بين الطرفين راح ضحيته ٦٤ شخصا من اعوان دو .

ولم تنته مأساة ليبيريا بالاطاحة بنظام الرئيس صاموئيل بل ازدادت الحرب الاهلية قوة وعنفا واصبح فى ليبيريا اربع قوى متصارعة على السلطة :

ـ القوات الموالية لشارل تايلور قائد الجبهة الوطنية الذى اتخذ من مدينة كاكاتا شمال « منروفيا » مقرا لقواته ، واعلن عن تشكيل جمعية وطنية مؤقتة « برلمان » ، ونصب نفسه رئيسا لليبيريا ، واعلن عن اجراء الانتخابات فى العام القادم .. وتعد قوات الجبهة الوطنية القوة الاساسية المناوئة لقوات حفظ السلام فى ليبيريا .

ـ القوات الموالية لجونسون ، وتشن هجوما عنيفا على قوات الجبهة الوطنية بعد ارتكابها مذابح بشرية ضد قبيلة جونسون .. وتدعى هى الأخرى انها المسئول الاول عن ليبيريا حتى تسمح الظروف باجراء الانتخابات ، ونصبت جونسون رئيسا للجمهورية .

ـ القوات الموالية للرئيس السابق « صاموئيل دو » ، ويتزعمها ديفيد ميفلل قائد حرس القصر الرئاسى الذى نصب نفسه رئيسا للبلاد خلفا للرئيس صاموئيل .. ومما يذكر ان هذه القوات تشعل النار بشكل عشوائى فى العاصمة « مونروفيا » ، وترفع شعار « لا دو لا ليبيريا ، لا رئيس لا عاصمة » .

ـ واخيرا قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واعلنت القوات عن تشكيل

حكومة شرعية مؤقتة برئاسة « أموس ساوير » ، وتجمع احزاب المعارضة ، ورجال الكنيسة .

هذا هو الموقف الراهن فى ليبيريا وهو باختصار - على حد تعبير الفيلسوف « هوبز » - حرب الجميع ضد الجميع ، والتى راح ضحيتها مايقرب من ١/٨ سكان ليبيريا .

سيناريوهات حل الأزمة :

إن مفهوم الأمن لا يقتصر على حماية الدولة من التهديدات الخارجية ، بل يمتد ليشمل معانى الاستقرار السياسى ، والاقتصادى والاجتماعى للدولة .. ويكتسب الامن اهمية خاصة لليبيريا ، فمنذ اعلان استقلال الدولة عام ١٩٤٧ وهى تعانى من عدم الاستقرار والفوران الداخلى ، وغياب والاتفاق القومى ، وهومابرز بشكل واضح فى الازمة الاخيرة . ويمكن ان نحدد اربعة ابعاد اساسية للحرب الاهلية فى ليبيريا .

١ - غياب السلطة المركزية القادرة على فرض السيطرة الفعلية على الوحدات السياسية التابعة لها .

٢ - تعدد مراكز القوى فى المجتمع ، ومن ثم تعدد قواعد حل الصراع فى المجتمع .

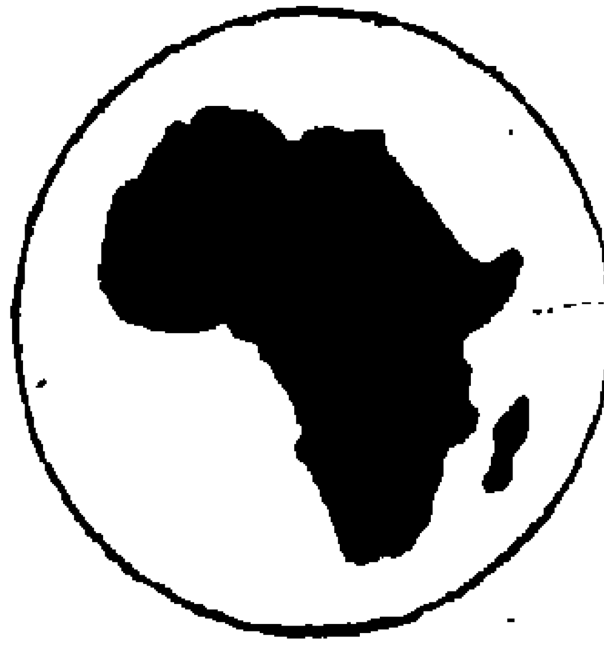
٣ - ضعف الولاء القومى للدولة ، وسمو الولاءات القبلية .

٤ - رغبة كل قبيلة فى الوصول الى السلطة واتخاذها وسيلة « للثأر » من القبائل الاخرى .

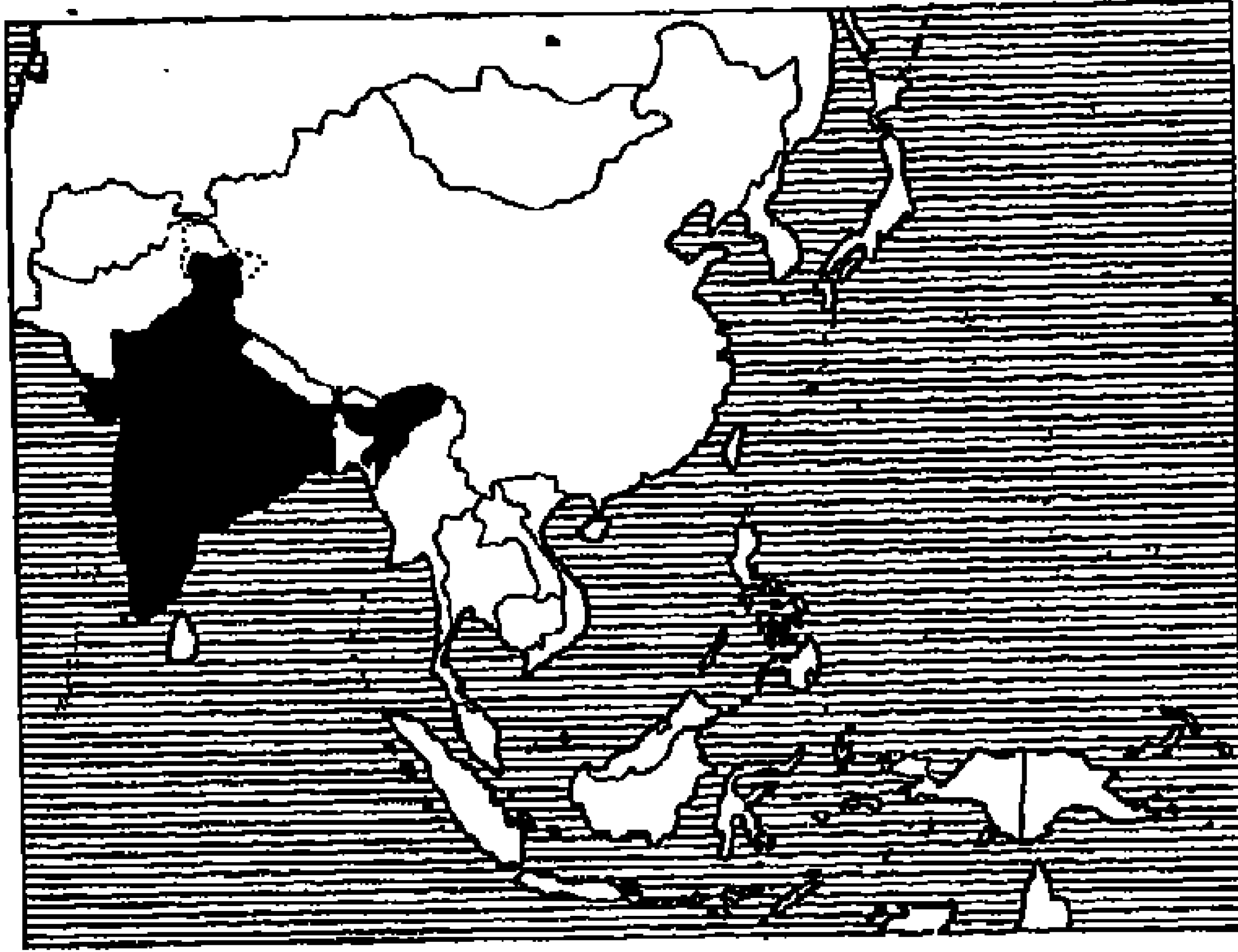
والدول التى تعانى من ازمة التكامل القومى تلجأ عادة لى احدى السياستين : الاستيعاب Assimiliation وسياسة الوحدة من خلال التنوع . وحتى يتم تشكيل حكومة وطنية لتحقيق هذا الهدف فان السيناريو المطروح لانهاء الحرب الاهلية فى ليبيريا يتمثل فى ضرورة تدعيم قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا فهى البديل الوحيد لانقاذ ليبيريا من ويلات الحرب الاهلية .

والواقع ان الدول التى تشارك فى قوات حفظ السلام يعانى اغلبها من أزمات اقتصادية طاحنة مما يجعل مهمة تمويل قوات حفظ السلام خاصة اذا استدعت الظروف بقائها فترة طويلة فى ليبيريا عبئا ثقيلا على اقتصادها القومى .. وقد ترددت الانباء حول رغبة غانا فى الانسحاب من قوات حفظ السلام بعد المحادثات السرية التى جرت بين شارل تايلور ، وحكومة غانا مما يهدد نجاح هذه القوات فى تحقيق اهدافها .. وعلى اية حال فمن الأهمية بمكان ان تتولى منظمة الوحدة الأفريقية مهمة تمويل ودعم هذه القوات حتى تفوت الفرصة على الدول الأجنبية وفى مقدمتها اسرائيل والتى تربطها علاقات وثيقة مع ليبيريا ، وتتولى مهمة تدريب ، وامداد القوات الموالية للرئيس دو بالسلاح .. من اثارة البلبلة وعدم الاستقرار فى منطقة غرب افريقيا .

والمناخ الدولى الراهن يسمح للمنظمة ان تنشط فى هذه البؤرة الملتهبة من افريقيا ، فالولايات المتحدة لا ترغب فى تكرار تجربة فيتنام ، وتركز جهودها نحو أزمة الخليج ، والاتحاد السوفيتى غارق فى مشاكله الداخلية .. ويبدو ان الامم المتحدة هى الأخرى قد اكتفت بدور المتفرج من الأزمة .. وكأن الجميع يقول لابد وأن يكون الحل افريقيا . □



تقرير



وحدة الهند بين السياسة والطائفية

أحمد الأبراشى

سقط « فيشوانت براتاب سنج » بعد أحد عشر شهرا فقط من تأليفه للوزارة فى الهند ، والتى خلفت حكومة راجيف غاندى بعد فشله فى الحصول على الأغلبية المطلقة التى تؤهله للعودة للحكم ، وشهدت الهند خلال فترة سنج مشاكل طائفية وعرقية وصلت الى حد سقوط قتلى وجرحى بلغت الآلاف ، بل وكادت الهند أن تدخل فى مرحلة خطيرة من الفوضى التى كان من الممكن أن تعصف بوحدتها ..

وظهر على مسرح السياسة الهندية « شاندرا شيخار » وهو رجل لم يتبوأ أى منصب تنفيذى من قبل ، ولكنه عمل فى مجال السياسة كعنصر مؤثر له آراؤه ومعتقداته والتى بسببها ابتعد عن حزب المؤتمر وزعيمته انديرا غاندى خلال مرحلة شعر فيها أن مسز غاندى قد إنحرفت عن المسار الاشتراكى والذى كانت قد بدأته بتأميم البنوك ، وظل شاندرا شيخار يحلم بتحقيق آماله ومعتقداته سنين طويلة حتى أنه سمى بالرجل الحالم ، وهو ليس بالاشتراكى المتطرف . فهو لم ينتسب يوما الى أى حزب من الأحزاب الشيوعية ، إنما تتركز معتقداته فى العدالة الاجتماعية والاعتماد الكامل على الذات ، وقد تضاعفت معارضته لسياسة الانفتاح على الغرب والتى تبناها راجيف غاندى رئيس الوزراء الأسبق ، وتزعم حركة تجمع صفوف المعارضة لتخوض الانتخابات تحت إسم حزب « جانتا دال » والتى برز خلالها « فيشوانت براتاب سنج » رئيس الوزراء السابق ، الا أن « تشاندرا سيخار » وجد أن طموحاته القديمة فى أن يتولى زعامة الهند ليحقق معتقداته قد عادت مرة أخرى الى منطقة الخمود ببزوغ نجم « سنج » وهنا بدأت أولى علامات الانقسام بين صفوف المعارضة ، حين أعلن تشاندرا شيخار أنه لايعترف بسنج « زعيما » له . وكان ذلك أول مسمار فى نعش وزارة « سنج » .

فشل سنج

عندما شكل « فيشوانت براتاب سنج » وزارته إعتمد على تأييد نقيضين : الأول فى أقصى اليسار ويشتمل على الأحزاب الشيوعية ، والآخر فى أقصى درجات التطرف نحو اليمين وهى الأحزاب المتعصبة لتهنيد الهند وعلى رأسها حزب بهاراتيا جانتا الذى يؤمن أن الهند يجب أن تخلى من كافة السكان غير الهندوسيين وأن إنقسام شبه القارة الهندية كان يجب أن يقودها الى هذه النتيجة ، حيث أن أحد أهم أسبابه هو إعادة توزيع السكان على أساس دينى .

الاضطرابات العنيفة

وقد شهدت مرحلة « فيشوانت براتاب سنج » والتى بدأت بآمال عريضة لتحقيق الاستقرار ، سلسلة من

الاضطرابات والفوضى لم تشهدها البلاد من قبل ، وصحيح أن سنج ليس وحده المسئول عن ذلك فتاريخها يعود الى سنوات طويلة حتى الى ما قبل الاستقلال ، لكنها زادت بشكل ملحوظ خصاصا وأنه قد مضى على استقلال الهند ما يربو عن أربعين عاما ، وقد ساعد على ذلك حلفاء « سنج » نفسه وهم جماعة حزب « بهاراتيا جانتا » والذين كانوا قد فازوا بأكثر من سبعين مقعدا بالبرلمان ، وإستغلوا مشاعر الجماهير الهندوسية ليصبوا الزيت على النار حول مشكلة مسجد قديم يعتقد الهندوس أنه قد بنى على انقاض معبد ارتبط باسم الاله راما وأن ذلك المعبد قد شهد ميلاده ..

ورغم أن قضية هذا المسجد والذى يطلق عليه المسجد البابرى ، قديمة وتدخلت فيها المحاكم أكثر من مرة ، إلا أنها كثيرا ما تكون الذريعة التى يعتمد عليها المتطرفون الهندوس ليشنوا جام غضبهم على السكان الآخرين ، بل أن الدعوة لهدم هذا المسجد قد تطورت الى هدم أكثر من ثلاثة آلاف مسجد منتشرة فى أنحاء الهند ..

علمانية الهند :

والعجيب أن ذلك يحدث تحت شعار « علمانية الهند » ، والذى يزين الدستور الهندى ، وكان نهرو دائم الحديث والفخر بعلمانية الهند ، وأن شبه القارة تتسع لكافة الأديان والمعتقدات لتعيش فى تآلف تحت شعار وعلم العلمانية ، لكنه فى واقع الأمر وبسبب انشغال رجال الأحزاب والسياسة بطموحاتهم الشخصية ، بقى هذا الشعار حبرا على ورق ، ولم يبذل الجهد الكافى لتأصيله رغم أن الطائفية هى أكثر أمراض الهند خطورة على وحدتها وصلابتها ، بل ولم يقتصر الأمر على صراع بين طائفتين إنما إمتد الى طوائف أخرى . ولعل الأحداث التى شهدتها ولاتزال ولاية البنجاب خير دليل على ذلك ، فقد رفع « السيخ » السلاح فى وجه أبناء عمومتهم « الهندوس » وطالبوا باستقلال ولاية البنجاب وأعلنوا تأسيس دولتهم تحت إسم « خاليستان » ،

الى متى ....؟

والمسلمون فى الهند هم أكبر الأقليات عددا فتعدادهم الرسمى يصل الى مائة وعشرين مليونا . وقد يزيد عن ذلك كثيرا ، وهم يشكلون فى معظمهم طائفة الحرفيين المهرة الذين يعتمد عليهم الهند فى صناعاتها الصغيرة والتى تبلغ نسبتها من صادراتها ، ولاتخلو صفوف المسلمين من التطرف أيضا . ويساعد على اشتعاله الأعمال التى يقوم بها حزب بهاراتيا جانتا ، ولعل خطورة هذا الصراع لاتكمن فقط فى تداعياتها الداخلية إنما تمتد آثاره إلى خارج الحدود ، فالحروب التى شهدتها المنطقة كانت نتيجة مباشرة لهذا الصراع ، ورغم قصر فترة حكم « فيشوانث براتاب سنج » ، إلا أنها شهدت أحداثا كادت تشعل الحرب بين الهند والباكستان ، ولاتزال جارات الهند ترقب الموقف .. ويساعد على تدهوره المظاهرات الضخمة التى تنفجر بين وقت وآخر داخل الباكستان وبنجلاديش والتى تطالب بإنقاذ مسلمى الهند ..

كشمير :

وع دت مشكلة « كشمير » الى دائرة الضوء خلال فترة « سنج » وأخذت منعطفات جديدة لم تكن موجودة من قبل وظهرت التشكيلات المسلحة والتى تكونت من شباب الكشميريين لتعمل ضد القوات المسلحة الهندية ، وتدعوا صراحة الى إستقلال كشمير أو إنضمامها الى الباكستان ، وأخذت الهند موقفا متشددا ، رفضت خلاله اى تدخلات دولية ، بل إنها إمتنعت عن إستقبال مبعوث الأمم المتحدة لتقصى الحقائق والاتصال بالكشميريين على إعتبار أن ذلك تدخلا فى شئون الهند الداخلية .

إمتيازات الوظائف :

وكان المسمار الأخير فى نعش وزارة « سنج » هو قراره بزيادة عدد الوظائف التى تحجز للطبقات الفقيرة ، ويجدر الاشارة هنا أن الدستور الهندى الذى ظهر بعد الاستقلال مباشرة قد تبنى هذه الفكرة على إعتبار أن الغالبية من سكان الهند فقراء ، وأنه يجب حمايتهم وتوفير فرص التعليم والعمل أمامهم ، وهو أمر يدخل فى نطاق العدالة الاجتماعية لكن ، ولأسباب طبقية ضيقة كانت هذه الفكرة محل إعتراض حتى من الفقراء الذين ينتمون الى طبقات تعتبر نفسها طبقات لها تاريخ أو جذور سيادية ، رغم تدهور مستواها الاقتصادى ، وواقع الأمر أن الطبقة المستفيدة من هذه الميزات هى طبقة كانت تسمى فى الماضى بطبقة « المنبوذين » وهى جزء لايتجزأ من طبقة « الهندوس » لكن لأسباب تاريخية ليس لها ما يبررها أطلق على هؤلاء البشر وصف الطبقة المنبوذة والتى يبلغ عددها أكثر من ثلاثمائة وخمسين مليونا من البشر والذين يشكلون أكبر الكتل الانتخابية داخل الهند ، وقد خاض « المهاتما غاندى » صراعا عنيفا لتحرير هذه الطبقة وسماها « أبناء الله » أو « الهاريجان » ، وقد خسر « المهاتما غاندى » حياته بسبب هذه الدعوة عندما أطلق عليه الرصاص أحد المتطرفين من الهندوس والذى ينتمى أيضا الى نفس الحزب الذى يقود حركة التطرف والتعصب فى الهند فى الوقت الحاضر ، وهو حزب « بهاراتيا جانتا » والذى كان يسمى فى الماضى بحزب « الجانا سانج » .

الانقسام والسقوط :

ولم يكن أمام حزب « بهاراتيا جانتا » الا أن يسحب البساط من تحت أقادم « براتاب سنج » رئيس الوزراء الذى إتخذ قرارا جريئا بإعتقال المستر « ارفانى » رئيس حزب « بهاراتيا » الذى تزعم مسيرة شعبية ضخمة من الهندوس تطوف ولايات الهند لتصل فى نهاية المطاف الى مدينة « أوديا » حيث يوجد « المسجد البابرى » وذلك بغرض هدمه ووضع حجر الأساس لمعبد جديد على

أرضه .. وكانت النتيجة أن سحب ٨٦ عضوا ينتمون الى حزب « البهارايتا » ثقتهم الى جانب ٣٠ عضوا آخرين ينتمون الى جماعة « سنج » نفسه وشهدت قاعة البرلمان الهندى سقوط « فيشوانت براتاب سنج » الذى كانت جموع الشعب الهندى تعلق عليه آمالها بعد فترة طويلة من حكم اسرة نهرو ..

مبررات سنج :

وقبل أن يرحل « براتاب سنج » وجه الى الشعب الهندى رساله حث فيها البرلمان الهندى على أن يعمل على إصدار قانون باحترام كافة أماكن العبادة والاحتفاظ بالأشكال والأوضاع التى هى عليها الآن تفاديا لأية مشاكل قد تحدث مستقبلا ووضع عقوبات مشددة على خرق هذه القوانين أو يعتدى على حرمة أماكن العبادة ، وتساءل سنج فى خطابه وكأنه يتطلع الى ما يمكن أن يقع مستقبلا بقوله : هل يأتى اليوم الذى تنقسم فيه الهند بسبب الدين ، وبرر بعض قراراته التى اتخذها والتى أغضبت بعض قطاعات الشعب الهندى بقوله : أنها كانت لصالح عموم الشعب ومن أجل تآلفه ومن أجل العدالة الاجتماعية التى تضمن حقوق الفقراء والمحرومين ، واكد أنه ضحى بحكومته ورئاسته لها حتى لايقال يوما ما أنه أعتدى على قانون أو حكم لمحكمة وكان يقصد بذلك مسألة هدم المسجد البابرى وبناء معبد على انقاضه .

الحكومة الجديدة :

وتشهد الهند مرحلة جديدة فى حياتها السياسية بقيام « تشاندرا شيخار » بتأليف وزارته ، وقد بدأت الانتقادات توجه لها حتى قبل أن يكتمل تشكيلها ، فلأول مرة فى الهند يسمح رئيس الجمهورية لحزب بتشكيل الوزارة ولايزيد عدد ممثليه فى البرلمان عن ستين عضوا من مجموع خمسمائة وأربعة واربعين عضوا ويعتمد على تأييد حزب لايشاركه فى الحكم ويبقى بعيدا يراقب الموقف وينتظر اللحظة المناسبة لينفض عليها واقصد بذلك حزب المؤتمر الذى يراسه المستر « راجيف غاندى » .

أراء شيخار :

ورغم أن التنبؤات السياسية تؤكد أن انتخابات جديدة وشيكة الوقوع ، فإن « شيخار » يرى عكس ذلك ، ويقول ان حكومته ستكون أكثر استقرارا عن سابقاتها ، وحول مشكلة المسجد البابرى قال : أن رجال الدين وحدهم قد يكونوا أكثر مقدرة من السياسيين على مواجهة هذه المشكلة وحلها ، وفى حالة فشلهم فإن المخرج الوحيد لها هو حكم المحكمة ..

وتناول تشاندرا شيخار فى تصريحات له مسألتى كشمير والبنجاب وهما الولايتان اللتان تعملان على الانفصال عن الهند بقوله إن كافة المشاكل المتعلقة بهما يمكن أن تحل فى إطار الوحدة القومية ، لكنه فى نفس الوقت يجب إحترام مشاعر شعب هاتين الولايتين .

وعن سياسته الخارجية .. قال إنه يؤمن بتوفير مناخ طيب لتأمين علاقات أخوية مع جيرانه ، واكد أن شعب باكستان تجمعه أخوة صادقة وأصيله مع شعب الهند من منطلق انهما كانا يجمعهما سقف واحد قبل إنقسام القارة الهندية .

وماذا بعد ..؟! :

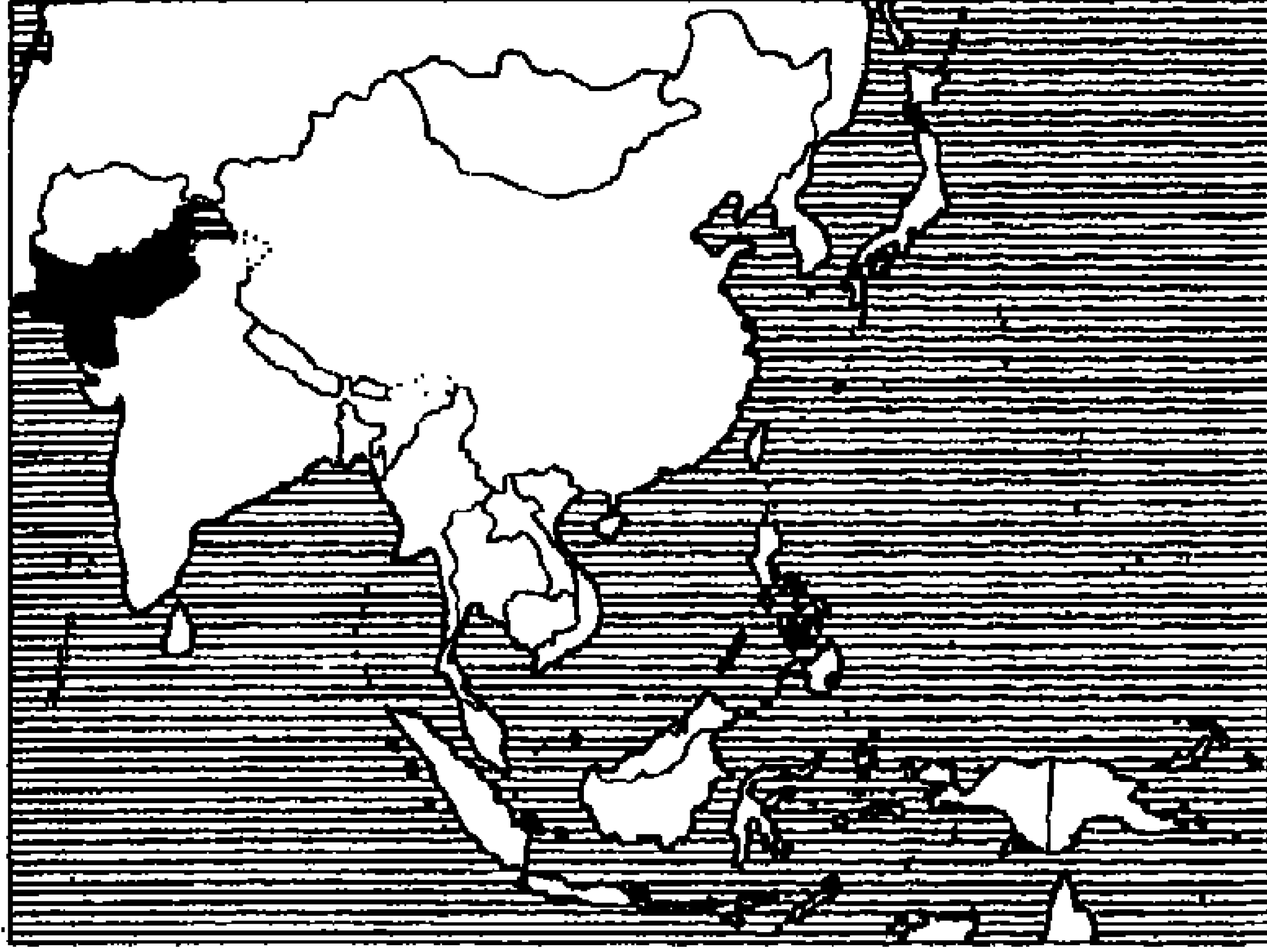
والآن وبعد أن نجح « تشاندرا شيخار » فى تشكيل حكومة أقلية فى خضم مرحلة عاصفة . فإن كل الأنظار تتجه مرة أخرى الى أسرة نهرو ، حيث يرأس راجيف غاندى نجل انديرا غاندى وحفيد جواهر لال نهرو حزب المؤتمر والذى يحتفظ بمائة وخمسة وتسعين مقعدا فى البرلمان ، ويمكنه أن يسقط حكومة « تشاندرا شيخار » فى أى وقت يشاء ، الا إذا تمكن « تشاندرا شيخار » من تجميع صفوف المعارضة وهو من الأمور الأكثر صعوبة فى الهند ، فهذه هى المرة الثانية فى تاريخ الهند التى تفشل فيها المعارضة لحزب آل نهرو من الاحتفاظ برئاسة الوزارة ، رغم نجاحها فى الحصول على تأييد الجماهير ، فهى تتحد فقط لاسقاط أسرة نهرو ، لكنها وعندما تصل الى مقاعد الحكم سرعان ما ينفرط عقدها وتتهاوى بسرعة ، وذلك بسبب التناقضات التى تجمعها ..

ولعل الكثيرين داخل الهند وخارجها يتساءلون عن الأسباب التى جعلت راجيف غاندى يعتذر عن دعوة رئيس جمهورية الهند له لتشكيل الوزارة ويفضل البقاء خارجها ويؤيد « تشاندرا شيخار » من الخارج ؟!..

يقول المراقبون أنه فى واقع الأمر يريد أن يقضى على « تشاندرا شيخار » بحكم شعبى على مقدرته فى تبوؤ زعامة الهند ، ويقضى على منافس له أو مناوىء له عندما يأتى الى الحكم وهو أمر أصبح مضمونا بالنسبة لحزب المؤتمر الذى يعتبر وبعد تجربة « فيشوانت براتاب سنج » ورغم الأخطاء التى إرتكبها - المؤتمر - انه أكثر الأحزاب الهندية تماسكا وتآلفا ، وأنه لامفر من أن يحصل على أصوات الهنود فى أى انتخابات قادمة ، ولذلك يعتقد كثير من المراقبين ، أن راجيف غاندى - وله الحق فى ذلك - يفضل العودة للحكم من خلال إقتراع شعبى يعطيه التأييد الكامل وبنفس القوة التى كان يتمتع بها داخل البرلمان بعد إغتيال أمه انديرا غاندى ، لكن ، وحتى يتحقق ذلك فإن الهند مقدمة على مرحلة هامة من تاريخها ، فمشاكلها المزمنة لاتزال كما هى ولم تنجح كافة الحكومات المتعاقبة فى مواجهتها ، ولعل زعماء الهند يدركون أنه قد آن الأوان لاعادة النظر فى طموحاتهم الضيقة ويتوصلون الى صيغة جديدة تتيح إفراز زعامات جديدة من خلال قنوات ديمقراطية أصيلة تعتمد على التوجهات الحقيقة للجماهير ، فلا يعقل بعد أكثر من أربعين عاما من الاستقلال ، وبعد ما حققته الهند من تقدم علمى مشهود أن تقف الطائفية والخلافات العرقية فى طريق تأكيد وحدة هند ، وتعصف بآمال الجماهير العريضة من تحقيق مجتمع آمن يوفر الرفاهية لجموعها بدلا من إراقة الدماء وبذر بذور الكراهية التى يمكن أن تقود فى النهاية الى انفراط عقد الهند .. □

تحرير

باكستان .. بعد سقوط بنازير بوتو



خالد ديوران
مساعد رئيس تحرير الانترناشيونال ريبورت

● أطيح برئيسة الوزراء « بينظير بوتو » ، التى انتخبت على نحو ديمقراطى منذ عامين فقط ، عن طريق قرار اصدره الرئيس « غلام اسحق خان » . وقد إستخدم الرئيس فى ذلك سلطاته التى يخولها له الدستور ، إلا أن تحالفه مع القيادة العسكرية لم يدع مجالا للشك فى أن تلك الخطوة قد أدت إلى عودة الجيش للسيطرة على مقاليد الأمور . وقد وصفت « بينظير » ما حدث بأنه شبه إنقلاب ، فى حين أسماه آخرون « إنقلابا دستوريا » .

إتهم الرئيس خان حكومة بينظير بالفساد وعدم الفاعلية ، وهى حالة فريدة من نوعها ، إذ يتم اقصاء حكومته ـ بعد فترة قصيرة من توليها السلطة لمثل تلك الأسباب . وإذا سلمنا بأن بعضا من رفقاء بينظير لم يقاوموا إغراء تكوين الثروات ، فإن فترة العشرين شهرا تعتبر فترة قصيرة للغاية لتحقيق هذا الهدف حتى وإن كانوا فى السلطة .

ولم ينبر للدفاع عن بينظير سوى عدد قليل من المراقبين ، إذ يصعب ، فى الواقع ، الدفاع عن حكمها غير الموفق لبلد صعب المراس بطبيعته ، وفى فترة تتسم بدرجة عالية من الغليان (فوضى فى أفغانستان تدفقت الى باكستان ، وثورة فى كاشمير الواقعة تحت السيطرة الهندية ، وحركة انفصالية على الحدود مع أقليم البنجاب الهندى إلخ) .

وقد كان لرئيسة الوزراء المخلوعة العديد من المميزات التى تجعل من الصعب أن ننعى سقوطها . فهى تبدو شديدة الاعتزاز والثقة برسالتها ، وتتمتع بذات متضخمة تميل الى الظهور فى شكل نوبات هستيرية تغطى على صوت الحكمة الكامن فى إمراة شابة وطموحة لا تفتقر الى الفطنة السياسية . وليس من المهم ما إذا كان والدها الراحل ذو الفقار على بوتو هو الذى غرس فيها ذلك ، أم أنها هى التى ورثته منه بحكم الطبيعة .

إن تعاطفها المعلن مع المضطهدين إنما هو مجرد أسلوب سياسى وليس تعاطفا مخلصا . غير أن كل هذه الصفات وغيرها من سلبيات شخصية بينظير ، بالاضافة الى أدائها السياسى ليست ذات علاقة مباشرة بما يتهمها به أعداؤها .

فذلك النوع من الفساد المتهمة به بينظير وبطانتها ، إنما هو احد الخصائص المعروفة عن معارضيها . إذ تعد بينظير وزوجها ـ بوجه عام ـ أقل جشعا من أندادهما من ارستقراطى باكستان . ويعود جانب كبير من إنتصارات والد بينظير فى الانتخابات الى منطق بسيط :ـ « إعتاد

العامة على الاعتقاد بأنه مادام الشخص غنيا ، فإنه لن يشعر بحاجته لمزيد من إثراء نفسه على حساب الفقراء .»

وتصدق هذه المقولة على نحو أو آخر على عاسف زردارى ، زوج بينظير ، وعائلته ، وهو الذى أصبح اليوم الهدف الرئيسى لاتهامات الفساد .

لقد إستطاع ذوالفقار على بوتو أن يحقق انتصارات ساحقة فى إنتخابات ١٩٧٠ ، و١٩٧٦ بفضل نجاحه فى فضح فساد الطبقة التى ظلت تحكم باكستان منذ الاستقلال فى عام ١٩٤٧ ، وبالتحديد الأسر الاثنتان والعشرون التى خصها بانتقاده الحاد . (لقد كانت أسرة بوتو - فى الواقع - إحدى هذه الأسر الاثنتين والعشرين الأكثر غنى فى باكستان أو على اقصى تقدير الأسرة رقم ٢٣ فى هذا الترتيب) .

هذه الأسر الاثنتان والعشرون هى التى تقلب المائدة اليوم على إبنة بوتو وتقذفها بنفس تلك الادعاءات التى جعلتهم هدفا للسخط الشعبى فى أوائل السبعينات . وقد التقطت هيئة الاذاعة البريطانية وغيرها من المؤسسات الاعلامية بسرعة التعبير الذى أطلق على أعوان بينظير المقربين « الدستة القذرة » the dirty dozen فى صحف التيار الاسلامى فى باكستان . غير أن الأمر يتطلب التعرف على تاريخ باكستان الحديث ، وذلك من أجل أن نعرف أن هذا التعبير يتطابق مع تعبير - « الأسر الاثنتين والعشرين » الذى استخدمه والد بينظير فى عهده من أجل تحجيم أقوى معارضيه من الأوليجاركيه الباكستانية .

غير أنه لاينبغى لنا أن نعطى إهتماما مبالغا فى حجمه لهذا التطابق . فهناك أكثر من « ٢٢ » أسرة ، وأكثر من « ١٢ » شخصا من أعوان بينظير قد ثبت تورطهم فى ذلك الفساد . ولكن الرموز تلعب دورا كبيرا فى التأثير على الجماهير غير الواعية .

وتنظر الأوليجاركية المكونة من ٢٢ أسرة (والتى ينتمى عدد منها لطبقة الأغنياء الجدد التى نشأت نتيجة إزدهار الستينات) الى الأمر برمته على أنه « انتقام » وهو مفهوم أساسى بحكم طبيعة العلاقات فى مجتمع لايزال غارقا فى العداءات . وقد يكون « الانتقام العذب » هو التعبير الأقرب الى المعنى الذى يقصدونه إذ أن هذا الانتقام قد أصبح ذا مذاق أكثر عذوبة لأنه جاء بعد عشرين عاما ، وضد إبنة الرجل الذى رحل . وسوف تظل تلك العداوات والضغائن قائمة لأجيال كثيرة قادمة ، إن لم يكن الى الأبد .

استخدام الحكومة لوسائل مكيافيللية للبقاء فى السلطة :-

من أكثر الأمور تعبيرا عن حقيقة الأوضاع فى باكستان هو التحول الكامل من منظومة من الاتهامات الى منظومة أخرى مختلفة تماما ، فإذا كانت حكومة بينظير بوتو متهمة اليوم بالفساد والمحاباة ، فقد كانت متهمة فيما سبق بمنظومة أخرى من الاتهامات ونادرا ما تبذل محاولة جادة لاحداث تزامن بين تلك المنظومتين . ومن الواضح أن إتهامات الفساد التى أدت الى إقصاء بينظير هى أكثر من مجرد مادة خارجية تهدف الى تفسير تحول الرئيس خان عن سلوكه السابق . اما المنظومة الاخرى من الاتهامات - والتى توجد بالأساس فى صحف الاردو - فهى للاستهلاك المحلى . ففى كل نشراتهم ، والمساجد التى تقع تحت سيطرتهم يتهم الاسلاميون بينظير بما يلى :-

١ - خيانة جهاد الاسلاميين فى أفغانستان والموجه ضد حكومة كابول الموالية للسوفييت وضد التقليديين الأفغان الذين يسعون الى إعادة الوضع الى ماكان عليه من قبل وهو إيجاد نظام ملكى لامنحاز ومستقل تماما عن باكستان .

وقد حاولت بينظير مواجهة هذه الشكوك عن طريق اتباع سياسة ضياء الحق على نحو أو آخر والمتمثلة فى تسليح الأقلية الاسلامية بين صفوف المقاومة الأفغانية ، رغم إحتفاظها برؤية شخصية مختلفة تماما فيما يتعلق بالتسوية فى أفغانستان . ولما كانت تلك الرؤية معروفة للجميع ، فلم يفدها كثيرا أن تضحى بها من أجل السلطة . وقد إغتال الاسلاميون بعض المثقفين الأفغان البارزين مثل البروفسور ماجرو ، والبروفسور قيوم دون أن تعتذر حكومة بينظير ولوبيان فى هذا الشأن . ويضاف الى ذلك أن الاسلاميين يرتابون فى أن بينظير على إستعداد للتمشى مع التصور الأمريكى المتغير للصراع الأفغانى .

٢ - خيانة صراع مسلمى كشمير من أجل الحرية وذلك من أجل تحسين العلاقات مع الهند (فقد نظر إلى بينظير على أنها تتملق راجيف غاندى)

وقد ثبت عدم جدوى توقفها عن المواجهة وقيامها بمجهودات مضنية لاستئناف دورها . ويرى الاسلاميون أنها كانت تأمل فقط فى مجرد هدوء العاصفة (ثورة كشمير) .

٣ - خيانة محاولات البلاد فى أن تصبح قوة نووية . لقد عادت بينظير وحنثت بتعهداتها المبدئية للولايات المتحدة والتى تقضى بأن تظل باكستان خالية من التسليح النووى ، بالاضافة الى وقف العمل فى بناء قنبلة نووية . وقد أخذت عليها مواقفها الأولى المعادية لبناء قوة نووية من جانب معارضيها . فقد قيل لها منذ البداية إن السياسة الخارجية ليست من نطاق اختصاصها ، وأن عملها ينصب أساسا على السياسة الداخلية . غير أنها لم تتبع هذا دائما ، فنظر اليها باعتبارها تحاول فقط تهدئة الجيش لتثبت اقدامها فى السلطة .

وكانت بقية اعمال الاسلاميين - الذين يتمتعون بدرجة عالية من التدريب - مجرد عمل روتينى فى جهاز المخابرات ، فقد أثاروا الصراع الاثنى عن طريق تدبير مذابح عشوائية والتى أدت الى سلسلة من الأعمال الانتقامية التى كانوا يرجونها من وراء ذلك ، وهو الأمر

الذى جعل المواطن العادى يرنو الى يد قوية توقف هذه الحرب الأهلية الضروس . ولم تتحول كراتشي - أكبر مدن باكستان - الى بيروت الثانية فحسب ، وإنما تحولت أيضا الى بوجوتا الثانية . وسرعان ما تحولت تلك المدينة ذات السبعة ملايين نسمة الى مسرح للجرائم البشعة مثل الابتزاز والتعذيب والخطف وتفجير السيارات . وقد زاد ذلك من استفحال دور الجيش الخاص وهو الأمر الذى أدى برمته الى شل أداء الحكومة التى لم تكن تملك وسائل السيطرة على الموقف . وكان هم حزب الشعب الباكستانى الأساسى منذ ما يقرب من عشرين عاما هو استبعاد الجيش ، وإنشاء حكومة من المدنيين ولكنه الآن لا يستطيع أن يدعو الجند الى المحافظة على القانون والنظام . قد تكون الحكومة قد فقدت ماء الوجه ، ولكن بينظير فقدت سلطتها حينما سمحت للاسلاميين بالاستمرار فى إحتكارهم للسلطة ، وحينما حاولت السيطرة على جهاز المخابرات بالاطاحة برئيسها الجنرال حميد جول ، لم يؤد ذلك إلا الى زيادة الأمر سوءا .

أنماط الدراما التقليدية :-

يعد ضربا من الجنون أنه ندعى أن لم يكن هناك شخص فى إدارة بينظير من الفاسدين . غير أن معظم تلك الادعاءات إنما هى فى الواقع محض تلفيق . فالبيرقراطيون الباكستان كانوا فى معظمهم بارعين فيما سبق فى تلفيق مثل هذا النوع من الفضائح ، ولما كان معظمهم على درجة عالية من التعليم والذكاء فإنهم لم يتقدموا أبدا باتهامات محددة يسهل دحضها ، فقدموا دائما تلك الخدع بمهارة شديدة ، ولم يغفلوا أبدا التفاصيل . أما بالنسبة لبينظير وأسرتها وأتباعها فقد يكون من شبه المستحيل أن يثبتوا براءتهم . ففى كل الاحتمالات سوف تكون هناك اجراءات قضائية لاستنزاف كل وقت رئيسة الوزراء وطاقتها ، وسوف يؤدى ذلك الى جذب انتباه العامة بعيدا عن القضايا الأكثر أهمية . وقد تكرر ذلك على نحو لاينتهى على مدار تاريخ باكستان القديم . ورغم ذلك يبدو كل هذا جديدا ومثيرا بالنسبة للجيل الجديد .

إن الذى أسعده الحظ (أو أتعسه) برؤية مئات من الأفلام الباكستانية يدرك جيدا ما ينبغى له أن يتوقعهالدراما المتاحة تحكى قصص :- أب يموت وسط بحور من الدموع ، إجتماع شمل شخصين افترقا منذ الطفولة فأصبحا حبيبين ، حادث سيارة ، تحسن مفاجىء فى صحة مريض فى مستشفى ، محكمة تشهد خطبة عصماء من جانب الذين إتهموا ظلما .. الخ .

وعلى طول نهر السند - الذى يعبر باكستان من الشمال الى الجنوب - تسير الدراما والسياسة عبر انماط معروفة تتغير على نحو ضئيل .

وقد كان التطور الحالى متوقعا ، بل كان يتم التنبؤ به فى المحافل العلمية قبل حتى أن تفوز بينظير فى انتخابات ١٩٨٨ . فقد كان السماح لها بأن تحكم البلاد فعليا مسألة غير واردة فى ذهن المؤسسة التى ورثتها عن الرئيس السابق ضياء الحق . فلم يترك الدكتاتورالعسكرى - الذى لقى مصرعه فى حادث تحطم طائرة فى ١٩٨٨ - الكثير من بقايا الحزب .

غير أن الموالين له كانوا قد طهروا البيرقراطية والجيش ، واعادوا ترتيب أوضاعهما ، الأمر الذى كان يصعب معه على حزب الشعب الباكستانى ان يقوم بشىء إلا ان يحفر قبره بيده .

فقد واجهت رئيسة الوزراء صعوبات دائمة فى اجراء اتصالات تليفونية . وكانت هناك أوامر - من جانب اندادها - لآلاف من الموظفين الحكوميين الصغار - بتعطيل اداء الجهاز الحكومى ، وكانوا جميعا فى ذلك مدفوعى الأجر مقابل اداء هذه المهمة . وقد كان هذا فى الواقع تكرارا لما حدث مع والد بنظير حينما أتى للسلطة فى ١٩٧١ / ١٩٧٢ حين أجبر على اتتخلص من عدة مئات من موظفى قطاع الخدمة المدنية ، وسرعان ما استغل هذا الاجراء - الذى بدا تعسفيا - لغير صالحه . فقيل انه يمكن له أن يفعله غير ذلك ، وهو يواجه معارضة عنيفة من جانب البيروقراطية ذات التقاليد الاستعمارية ، وسخطا شديدا على الديمقراطية ؟ لابد انه لم يجد مخرجا مناسبا من تلك المعضلة .

لقد حاولت السيدة بنظير التحايل على تلك العقبات عن طريق انشاء جهاز مواز - على الاقل فى بعض القطاعات - وان كان ذلك قد اتخذ شكلا عشوائيا ، غير منظم ولا زكى . ومن الواضح ان ذلك لم يكن من الممكن ان يحقق نجاحا .. كل ما أدى اليه هو انه قدم الاساس اللازم لبناء الاتهامات ضدها فيما يتعلق باتباعها اجراءات غير قانونية .

فى هذه الظروف ، يكون اتهام بنظير بالمحاباة بمثابة اضافة المزيد من الاهانات الى التجريح . فالحقيقة انها كانت نادرا ما تستطيع القيام باى عمل الا عن طريق تعيين اشخاص ممن تثق بهم فى مواقع النفوذ .

ويتضح ذلك بجلاء فيما يتعلق بما يثار حول والدتها السيدة نوسترات بوتو . فقد انتقدت رئيسة الوزراء من جانب المعارضة والصحافة الغربية غير المدركة لحقائق الأمور ، بسبب قيام والدتها بدور هام فى البرلمان وفى شئون الحزب . وفى الواقع ، كان ينبغى ان تكون السيدة نوسترات بوتو رئيسة للحزب ، او حتى رئيسة للوزراء غير انها قد وقعت فى براثن المرض مما اضطرها للبقاء عدة سنوات فى فرنسا للعلاج ، وهو الأمر الذى اجبرها على التخلى عن زعامة الحزب . ولولا مرض أمها ، لما وصلت بنظير الى ذلك المنصب فى تلك الفترة المبكرة ، فقد كانت - بادىء ذى بدء - تدير شئون الحزب نيابة عن والدتها . وبمجرد ان تحسنت صحة نوسترات بوتو ، كان من الطبيعى ان تستأنف نشاطها من جديد . وربما كان للمرء ان يتوقع ان تتخلى بنظير عن الزعامة لوالدتها وهى سيدة تتمتع بخبرة ودهاء سياسيين يفوقان ما تتمتع به

ابنتها .

ان هذا المثل هو واحد ضمن أمثلة عديدة يمكن سردها ، لتوضح كيف كانت التطورات التى حدثت فى عهد رئاسية بنظير لمجلس الوزراء يساء تفسيرها خاصة فيما يتعلق بالمحاباة .

إسلام المخدرات فى أرض الطهارة

كانت بنظير تنتقد دائما حتى من جانب المتعاطفين معها بسبب كثرة سفرها خارج البلاد حيث كان من المؤكد انها تقضى هناك وقتا ممتعا باعتبارها امرأة فى مقتبل العمر . كما كان وضعها لطفلين خلال العشرين شهرا التى قضتها فى الحكم بمثابة عامل جعلها الاقرب الى جماهير عريضة من العامة - خاصة أهل القرى - رغم أن هذه لم تكن الطريقة الأكثر فاعلية فى ادارة الحكم فى اوقات تتسم بتفجر الازمات . كما أضاف ذلك الى حصانة التيار الاسلامى ، فعلى مدار العشرين شهرا التى قضتها فى الحكم ، لم يمض يوم واحد دون ان يعقد اجتماع عام يدين فكرة وجود امرأة على قمة السلطة السياسية فى البلاد .

كما انتقدت رئيسة الوزراء أيضا بسبب تخصيصها لجزء كبير من وقتها لصقل أسطورة والدها « الشهيد بوتو » . غير ان هذا كان أمرا من الصعب تفاديه ، فلم يكن بمقدور حزب الشعب الباكستانى من الواقع ان يحصل على قدر من هذا التبجيل لولا ذلك . ولكن انتخابات ١٩٨٨ لم تمنح بنظير اغلبية قوية تكفى لجعلها تسيطر على معارضيها . غير أنها استطاعت البقاء فى السلطة - فيما بعد - رغم التصويت الذى قضى بسحب الثقة من حكومتها وربما كان من المتوقع ان تفشل فى تحقيق اى انتصار آخر .

وقد يبنى باحث غير مدقق تقييمه لمشكلات باكستان على نحو مختلف تماما ويشير الى الصراع الاثنى باعتباره العامل الاكثر حسما . فقد بدا الانقسام الدينى فى السنوات القليلة الماضية وكأنه القضية الاساسية ، فكان تناحر السنة والشيعة فى شوارع كراتشى فى اوائل الثمانينات ، مماثلا لما يحدث فى بيروت ، كما تحارب الباشتون فى الشمال مع المسلمين الذين هاجروا من باكستان الى الهند ، وساندهم فى ذلك نظراؤهم من لاجئى افغانستان ، وفى نفس الوقت تحارب المهاجرون بدورهم مع السنة السكان الاصليين لجنوب باكستان .

غير ان مثل هذه الصراعات كانت موجودة دائما وعادة ما كانت تستغل من جانب الحكومات المتعاقبة لتثبيت اقدامها فى السلطة . ومن المؤكد ان هذه الصراعات قد تطورت الى الأسوأ مع مرور الوقت حتى أصبح من المشكوك فيه ان يتمكن أحد من السيطرة عليها فيما بعد . فقد استخدم تكتيك « فرق تسد » الموروث عن المستعمر على نحو مبالغ فيه .

ولكنه الآن قد اكتسب بعدا جديدا ، يتمثل فى تجارة المخدرات ووجود فائض من السلاح المتقدم نتيجة للحرب الدائرة فى افغانستان المجاورة . وقد أصبح الموقف مماثلا بشدة لما يحدث فى كولومبيا ، كل ما هنالك هو انه فى حالة باكستان ظل القادة العسكريون متورطين طوال الوقت فى كل الاحداث التى تجرى على الساحة ، هذا بالاضافة الى ان جيش باكستان يساوى عشرين مرة حجم جيش كولومبيا (عدد سكان كولومبيا ٣٠ مليون نسمة بينما يبلغ عدد سكان باكستان ١١٠ مليون نسمة) ويمكننا القول ان تجار المخدرات فى كولومبيا قد اتجهوا الى الايدلوجية من أجل اضفاء الشرعية على تجارتهم ، اما اسلاميو باكستان فانهم قد يضفوا الشرعية على تجارتهم للمخدرات كوسيلة لايجاد اساس مادى لايدلوجيتهم ونتجة لذلك بدأ التعصب يطلق على باكستان : -

« أرض المخدرات » والبعض الآخر يتحدث عن « إسلام المخدرات » .

كان من الضرورى أن نشير الى تلك التطورات لالقاء الضوء على ما واجهته بنظير حينما غامرت بانشاء وزارة خاصة لمكافحة المخدرات ، وبالطبع لم يكن مستشاروها الامريكيون الذين نصحوها بالقيام بذلك ، يفتقرون الى السذاجة .

الايدلوجية الاسلامية تدفع فى اتجاه الدكتاتورية :

لم يمت ضياء الحق وحده ، وانما مات معه عشرة من كبار الجنرالات بمن فيهم رئيس المخابرات « اخطار عبدالرحمن » الذى كان من المتوقع ان يخلف ضياء الحق (وكان أيضا زوجا لاخته)

وقد وصف قائد الجيش الجديد « إسلام بج » فى البداية بالاعتدال ، وذلك لانه لم يكن هناك سوى القليليون الذين يعرفون عنه الكثير . لقد بدا ذلك وكأنه أمل زائف وسوء تقدير يدعو للاستغراب ، فلم يكن أستاذه ضياء الحق مجرد مسلم مثل معظم الباكستانيين ، وانما كان اسلامية أو بعبارة أخرى اعتمد على كوادر من حركة الاسلام السياسى - عالية الكفاءة والتنظيم - والتى تضم جماعات متطرفة يمكن ان توصف - اذا ما وجدت فى اماكن اخرى - بالفاشية ، وباستغلال الهيئة الشعبية التى يحاط بها كل ما هو اسلامى ، اذ وصفوا بالاسلاميين .

ونظرا لانتماء الاسلاميين بالأساس للطبقة الوسطى الدنيا الحضرية فهم يتمتعون بقوة ملحوظة فى الجامعات والجهاز البيروقراطى ، وهما المجالان اللذان اخترقوهما على نحو منظم . وعلى الرغم من افتقارهم الى الاتباع بين جماهير الريف - التى تمثل اكثر من ٨٠ ٪ من عدد السكان - الا انهم نجحوا فى اختراق مؤسسات الدولة الحيوية وخاصة الجيش .

لقد كانت القوات المسلحة فى البداية درعا ضدهم على عكس الحال فى تركيا . فقد كان ضباط الجيش أقل ميلا لتلك التوليفة الغربية من التعنت الدينى والشمولية السياسية . غير أن ضياء الحق وفريقه - الذى كان صغيرا للغاية فى البداية - كان قد نجح فى تغيير ذلك

الموقف كليا . فخلال الاحدى عشر عاما التى قضاها فى الحكم ، قام الدكتاتور الاسلامى العسكرى بتطهير القوات المسلحة من العلمانيين ونصَّب الاسلاميين فى المواقع القيادية الهامة . كما اصبحت المخابرات العسكرية اقطاعية اسلامية ـ حتى فى فترة مبكرة تسبق ذلك ـ رغم انف ذو الفقار على بوتو الذى كان ينبغى ان يكون اكثر حذرا .

لقد كان محكوما على حكم بنظير بوتو بالفشل منذ البداية ، نظرا لعدم استعداد الاسلاميين للمصالحة واصرارهم على الوصول للحكم مهما كلفهم الأمر . ولا يدعى الاسلاميون فقط ان المجتمع الاسلامى لا ينبغى ان تحكمه امرأة وانما يعارضون فكرة الديمقراطية كلية ويعتبرونها مفهوما غربيا . وهناك القليل من الاجماع حول ما هية اطار « نظامهم الاسلامى » ولكن من المؤكد انه يحرم المرأة من حق التصويت ، مثلما يحرم الاقليات غير المسلمة من ذلك الحق (إذ يمكنهم فقط التصويت لصالح مرشحين من بينهم وليس من المسلمين وذلك وفقا لنظام « انفصالية جماهير الناخبين ») ، وفى الطبعة الأخيرة لكتابة « الدولة الاسلامية » ، ارتأى ضياء الحق ومستشاروه من الاسلاميين انه « يجوز فقط للمسلمين الذكور المتعلمين والذين يملكون شهادات مثبتة فى ذلك الشأن أن ينتخبوا رئيس الدولة (مدى الحياة) حيث تكون له سلطات شبه مطلقة ، وفى غياب الاحزاب السياسية .

هذه الايدلوجية الاسلامية كانت العقبة الحقيقية التى واجهت بنظير ـ وليس المجتمع المسلم بشكل عام . ففى العالم الثالث الذى يطحنه الاستقطاب السياسى ، يصعب ان تجد مجتمعا اكثر استقطابية من باكستان . فالأغلبية العظمى من السكان ـ من الريف والحضر معا ـ تقر مجموعة من العقائد التى تتباين فيها بينها بشدة ، وتسمى كلها (إسلام) ، وان كانت فى الواقع أقرب الى الديانات الشعبية فى مناطق اخرى من العالم . وقد نجح ذو الفقار على بوتو ثم ابنته من بعده فى تطويع تلك المشاعر الدينية لصالحها . لقد كان فى امكان بنظير ان تحصل على أغلبية ـ وربما اغلبية مطلقة ـ فى ١٩٨٨ لولا اشترطت السلطات ان يستخرج الناخبون بطاقات شخصية ، وهو ما لا يملكه الكثير من الريفيين وأغلب النساء . لقد عبدت تلك الجماهير المسلمة بنظير على نفس النحو الذى كان سابقوهم من الهندوس يعبدون الالهة ـ وذلك باعتبارها تجسيدا لوالدها الراحل . فكان أحد شعارات الحملة الانتخابية « صورة بوتو .. بنظير .. بنظير .. » .

محاولة لم تكتمل للوصول للسلطة :

كان أكبر خطأ ارتكبته بنظير هو قبولها منصب رئيسة الوزراء رغم كل ما اتصل بذلك من عقبات ، فأحاطت نفسها بظروف كان من المستحيل التغلب عليها دون ان تخسر تأييد القاعدة العريضة لحزبها (حزب الشعب الباكستانى . p. p. p لقد سعت بنظير الى تلبية ـ ولو قدر ضئيل من ـ مطالب المؤسسة القديمة التى التفت حول الرئيس غلام اسحق خان ، الذى كان أحد رجال ضياء الحق المقربين . ولم يكن ذلك كافيا لارضائهم بقدر ما كان كافيا لاثارة استياء الكثيرين من رجالات حزبها الذين شعروا بالخديعة .

حقيقة ، كان الامر ميئوسا منه منذ البداية الى الحد الذى جعل الكثيرين من المتعاطفين معها يتساءلون : ـ « لماذا تقبل بالأمر اصلا ؟ » كان التبرير الذى قدمته بنظير وبطانتها (فى الوقت الذى كانت فيه امها تتعامل مع الأمر بحذر) .

إن عليها ان تقوم بذلك من أجل الديمقراطية إذ ينبغى ارساء الديمقراطية بعد أحد عشر عاما من سيطرة الدكتاتورية العسكرية . وقد يرى البعض ان هذا كان فى حد ذاته اساءة للديمقراطية . فقد كان من الممكن ـ بالقليل من الصبر ـ ان يؤدى الامر فى النهاية إلى دفع المؤسسة القديمة إلى تقديم بعض التنازلات الحقيقية لصالح الديمقراطية ، بدلا من جعل الحكومة المنتخبة تقع فى شرك معد لها جيدا لايجاد الذريعة المناسبة للعودة إلى سياسة ضياء الحق : ـ الاختيار بدلا من الانتخاب وتعيين حكومة تظل تتعهد إلى مالا نهاية بعودة الديمقراطية .

ومن الصعب ان نفسر قبول بينظير للسلطة فى ١٩٨٨ اولا بأنه كان بدافع للوصول لمنصب رئيسة الوزراء باى ثمن وبمنطق : « ان اكون رئيسة للوزراء لسنة او اثنتين ، افضل من ألا أكون على الاطلاق » وقد اعتادت بينظير مقارنة نفسها بكوارازون أكينو ، غير ان أعداء اكيون من شباب الجيش ، إنما هم من المتهورين وذوى شخصيات لا تقارن برجال بيشاور وكراتشى المنظمين ذوى الايمان الشمولى بتفوق المسلمين ، كما انهم فى النهاية يعتنقون اراء افضل من تلك السوفيتية البنجابية التى يتميز بها انداد بينظير . (حوالى ٦٥٪ من الباكستانيين ينحدرون من أصول تنتمى لاقليم البنجاب الصغير نسبيا ويحتفظون ببقية البلاد تحت سيطرتهم)

باختصار ، لقد ثبت ان حلم بينظير فى ان تصبح أكينو الباكستانية كان ضربا من الأوهام . فقد كان من المغالطة ان تعتقد انه بامكانها ان تخدع مؤسسة ذات جذور قوية كتلك التى ورثها خلفاء ضياء الحق عنه ، وهذا هو ما اعتقدت انها قادرة على عمله فى حين كان الواقع امرا مختلفا تماما .

لقد كان تقلدها لمنصب رئيسة الوزراء نوعا من العبث ، ففى تلك الظروف ، كان من السابق لأوانه ان تتقلد ذلك المنصب الذى كان من الممكن ان يقع فى يدها كثمرة كاملة النضج لو أنها انتظرت اربعة او خمسة اعوام اخرى . ولكى يكون هناك معنى لتصبح رئيسة

للوزراء ، فان الامر يتطلب الانتظار لفترة أطول إذا ما كان مقدرا لها أصلا أن تستعيد المنصب من جديد . لقد قامرت بينظير فى الواقع ، وخسرت ما كانت تعتبره ميلادها الحقيقى . لقد بنيت فكرة أكينو الباكستانية على قياس خاطىء . فقد انهار نظام ماركوس البالى نتيجة لثورة شعبية اشتركت القوات المسلحة فى الجزء الاكبر منها ، بل وكان لها القيادة فيها ، فى حين مات ضياء الحق فجأة تاركا وراءه هيكلا صلبا للسلطة . ولم تكن « اللحظة التاريخية » للديمقراطية قد أتت بعد فى عام ١٩٨٨ ، ولا يبدو انها قد اتت أيضا فى عام ١٩٩٠ .

لقد جاء تعيين غلام مصطفى جاتوى كرئيس لمجلس الوزراء المؤقت بمثابة استهزاء بالعملية الديمقراطية ، فلم تخل الطبقة السياسية الباكستانية أبدا من انتهازيين ، وما جاتوى إلا نموذج واضح لهؤلاء . فقد كان أحد أقرب ثلاثة للراحل ذو الفقار على بوتو . وقد تصادم طموح جاتوى مع طموح كل من رئيس الوزراء السابق ثم ابنته من بعده ، فانضم فيما بعد إلى القوى المناهضة لبينظير . وفى عهد ذو الفقار على بوتو كان جاتوى يحسب على الجناح اليسارى ، ولكنه سرعان ما اصبح يحسب على أقصى اليمين حينما انضم الى معسكر ضياء الحق . وحينما انشق عن حزب الشعب الباكستانى . رحب الاسلاميون بتلك الخطوة أملا فى ان يجر وراءه جماهير كبيرة من اتباعه . غير ان ما حدث هو ان عددا قليلا فقط هو الذى هجر حزب بينظير آنذاك . ولم يستطع جاتوى ان يحتفظ بقاعدة شعبية صلبة ، وكانت فرصته فى الفوز فى الانتخابات ضئيلة حتى فى دائرته ، ولولا بارقة الامل الوحيدة التى تمثلت فى الجيش لما كانت هناك آية فرصة امام جاتوى ليقود العملية « الديمقراطية » .

لقد كان « الانقلاب الدستورى » بحق بمثابة ضربة قاسية للديمقراطية الباكستانية . فاليوم تسعى كل الاطراف ـ حتى بينظير نفسها ـ نحو الديمقراطية بحماسة أقل . لقد أصبح الأمر برمته بالنسبة لبينظير مسألة « كرامة » فقد دخلت السجن من قبل ، وأى سجن جديد سوف يعضد من موقفها ازاء الجماهير بصرف النظر عما إذا كانت التهمة هى التبديد المالى أو أية جريمة أخرى . فسوف يظل ابتاعها يبجلونها ويصفونها بانها كانت ضحية للقهر السياسى .

باكستان الممزقة بين الديمقراطية والتركات السياسية الموروثة . حملة إجاز ضياء الحق ضد بينظير بوتو : ـ

شهدت باكستان انتخابات عامة فى ٢٤ اكتوبر الماضى . ومن المتوقع ان يكون المتصارعان الرئيسيان على السلطة رئيسين سابقين ليسا على قيد الحياة : ـ ذو الفقار على بوتو وضياء الحق . أعدم الاول فى ٤ أبريل ١٩٨٤ ، فى حين مات الثانى فى حادث طائرة غامضا فى ١٧ أغسطس ١٩٨٨ . فازت بينظير ابنة الاول فى انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ ،واصبحت رئيسة للوزراء ، ولكن سرعان ما أطيح بها فى ٧ أغسطس من هذا العام على يد الرئيس غلام أسحق خان الذى اتهمها بالفساد وعدم الكفاءة . غير انها لا تزال المرشح الاكثر شعبية والمتوقع ان يفوز فى الانتخابات القادمة مرة اخرى .

ويرجع الانحسار الطفيف فى شعبية بينظير بين القطاعات الاكثر فقرا ـ خاصة أهل الريف ـ إلى غياب عنصر الزعامة القوية لدى الاغلبية العظمى من الباكستانيين ، غير أن تلك الزعامة الواعدة توشك ان تطفو على السطح . فإجاز الحق هو ابن الدكتاتور العسكرى السابق ضياء الحق الذى أطاح بوالد بينظير فى ١٩٧٧ ثم اعدمه بعد ذلك . ومن المفهوم بالطبع انه لا يوجد ود بين بينظير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستانى وإجاز الحق زعيم جامعة المسلمين إلا ان هذه الاحزاب السياسية لا تعنى فى الواقع إلا القليل ، فما هى إلا عجلة لقيادة السلطة . ما يهم فى الحقيقة هو شخصية هذين الزعيمين الشابين ـ كلاهما فى الثامنة والثلاثين من عمره ـ والميراث الذى يمثله كل منهما .

ان اجاز الحق ، الذى لم يعين إلا أخيرا فى مُنصب المدير التنظيمى لجامعة المسلمين ، والذى تفوق على زعيم الحزب نواز شريف ، يمثل فى الواقع تمايلا على أسلوب بينظير السياسى من أوجه عدة . فعادة ما تلتقط له الصور بحيث تكون صورة والده فى الخلفية ، وهو فى نفس الوقت يشبه اباه إلى حد كبير . لقد كانت أهم شعارات حزب الشعب الباكستانى دائما : ـ « بينظير صورة مطابقة لوالدها الراحل على بوتو » .. « بوتو الشهيد » . وكانوا يشرحون ذلك بانه « موت شهيد من أجل الدفاع عن المضطهدين » ومن ثم يصفونه بانه « شهيد الاسلام » لقد ظلت جماهير حزب الشعب الباكستانى تحتفظ برؤيتها الخاصة للاسلام ، ولم تعتبر نفسها أبدا أقل تدينا من معارضيها المتشددين .

اما الآن ، فان اجاز الحق يصور والده على أنه الشهيد الحقيقى ، وعلى أنه الزعيم الذى مات فى سبيل الاسلام لانه خاض « حربا مقدسة » فى افغانستان ، وكافح من أجل أسلحة بلاده . وفى الذكرى الثانية لرحيل ضياء الحق ، قام ابنه باحياء الذكرى حاشدا ٥٠ الفا فى جامع اسلام أباد الرئيسى . ومن حيث العدد ، لا يمكن مقارنة هذا الرقم بعد بتلك الحشود الهائلة التى تزور قبر ذو الفقار بوتو فى اقليم السند الجنوبى . غير انها على أية حال بداية لا بأس بها لتجمع مضاد ـ يجمع اليمنيين لبكاء ضياء الحق على حين يبايع اليساريون طيف ذو الفقار على بوتو . ونادرا ما توجه الانتقادات ضد المرشح الاخر شخصيا . فعلى العكس ، يتهم اجاز « أسرة بوتو » بانها لم تخلص للاسلام ولا لباكستان . وبنفس الطريقة تتهم بينظير « زمرة ضياء الحق » بانها كانت متعطشة لدم الشعب .

وتفسر ظاهرة التركة السياسية الصلبة الثقافية الوثيقة بين الهند وباكستان (إذ انفصلت الدولتان فى ١٩٤٨) لقد ظلت أسرة نهرو تلعب دورا مسيطرة فى السياسة الهندية رغم الانتكاسات الوقتية التى منى بها راجيف غاندى ـ حفيد رئيس الوزراء السابق جواهر لال نهرو . اما المجتمع الباكستانى ـ الاكثر غرقا فى العداءات بالمقارنة بالهند ـ فانه يبدو الان وكأنه قد أخذ زمام الريادة فى تلك الظاهرة .

وقد يفوز أجاز الحق فى النهاية على بينظير بوتو بين الطبقة الوسطى الحضرية التى تمثل الارثوذكسية الاسلامية ـ وربما الاصولية الاسلامية ـ وذلك لسبب بسيط يتمثل فى ان بينظير « امرأة » ، فى الوقت الذى لم يكف خطباء المساجد عن إدانة حزب الشعب الباكستانى لخضوعه لزعامة امرأتين : أرملة بوتو : ـ نوسترات ، وابنته بينظير . غير انه سوف يكون من المستحيل التخلص من شبح شعبية على بوتو فى المناطق الريفية وبين سكانها المعدمين وربما اكثر من ذلك بين البروليتاريا الحضرية .

ومن ناحية اخرى ، يحظى إجاز بتأييد الأطراف الاكثر قوة : ـ الجيش والبيروقراطية ، وهى القوى التى تحالفت فيما بينها وحكمت باكستان فى معظم الاوقات . لقد اصبح اجاز مقربا ـ بحكم عمله فى البنوك ـ للاثنتين والعشرين اسرة الاكثر غنى والتى وصفتها بينظير بالاستغلالية . وهم الان يقودون حملة انتقامية ضد من اسموهم « الدستة القذرة » ، فكان تحويل اقرب اتباع بينظير للمحاكمة بتهمة المحاباة والفساد لابعادهم عن المسرح السياسى ، أحد التكتيكات التقليدية فى السياسة الباكستانية .

« الابنة الذكية » ، « الابن الحاذق » ، الاسر الاثنين والعشرين » ، « الدستة القذرة » . ان السياسة الباكستانية الطقوسية حافلة بالكثير من الرموز المؤثرة التى تخاطب الجماهير الساذجة غير المتعلمة (حوالى ٨٠٪)

لقد درس كل من بينظير وأجاز فى الولايات المتحدة . درست بينظير العلوم السياسية بينما درس اجاز ادارة الاعمال . كلاهما بهى ألطلعة ، حسن المظهر ، أشبه بنجوم السينما ، يجيد الخطابة والادارة . غير انه من غير الوارد حتى الان ان يصلا إلى اتفاق فيما بينهما . فكلاهما ذو تركة موروثة وعداء تاريخى تجاه الاخر مما لا يسمح لاى منهما بالمبادرة بعقد صلح على العكس ، يتهم إجاز منافسته بينظير بانها التى خططت لحادث الطائرة التى راح ضحيته والده . لقد اثبت المحققون فى الحادث ان الجنرال قد اغتيل وان حادث الطائرة لم يكن من قبيل القضاء والقدر . ولكن الشكوك اتجهت وقتها إلى جهاز المخابرات الافغانى التابع لحكومة افغانستان العميلة للسوفييت . فى نفس الوقت ، هناك بعض الادلة التى تؤكد ان الجنرال السنى قد وقع ضحية للصراع السنى الشيعى .

لقد اتهم الخومينى ضياء الحق بانه « أداة فى يد الامريكان » ولاشك فى ان أسرة بوتو قد ابتهجت لموت الدكتاتور العسكرى ، فكان شعار بينظير فى الانتخابات « الثأر لوالدى » مثلما هو شعارها الآن « اثور لكرامتى » بعد ان أطيح بها من رئاسة الوزراء بغير حق .

وحينما سئل إجاز عن النموذج الذى يتصوره لدوره السياسى اشار إجاز إلى نموذج والده اولا ثم رونالد ريجان ثانيا ، ثم الرئيس بوش ثالثا ، ثم ميخائيل جورباتشوف رابعا . ان اجاز الحق هو بحق ابن للجنرال الراحل ضياء الحق فى اجادته لفن الخداع .

تتحدث بينظير بتوتو عن نفسها باعتبارها النسخة الباكستانية لكورازون اكينو ، بينما يميل الكثير من الباكستانيين للنظر لاجاز الحق على انه شبيه رئيس هاينى ولكن كيف يتصور هو نفسه ؟ هذه هى القضية .

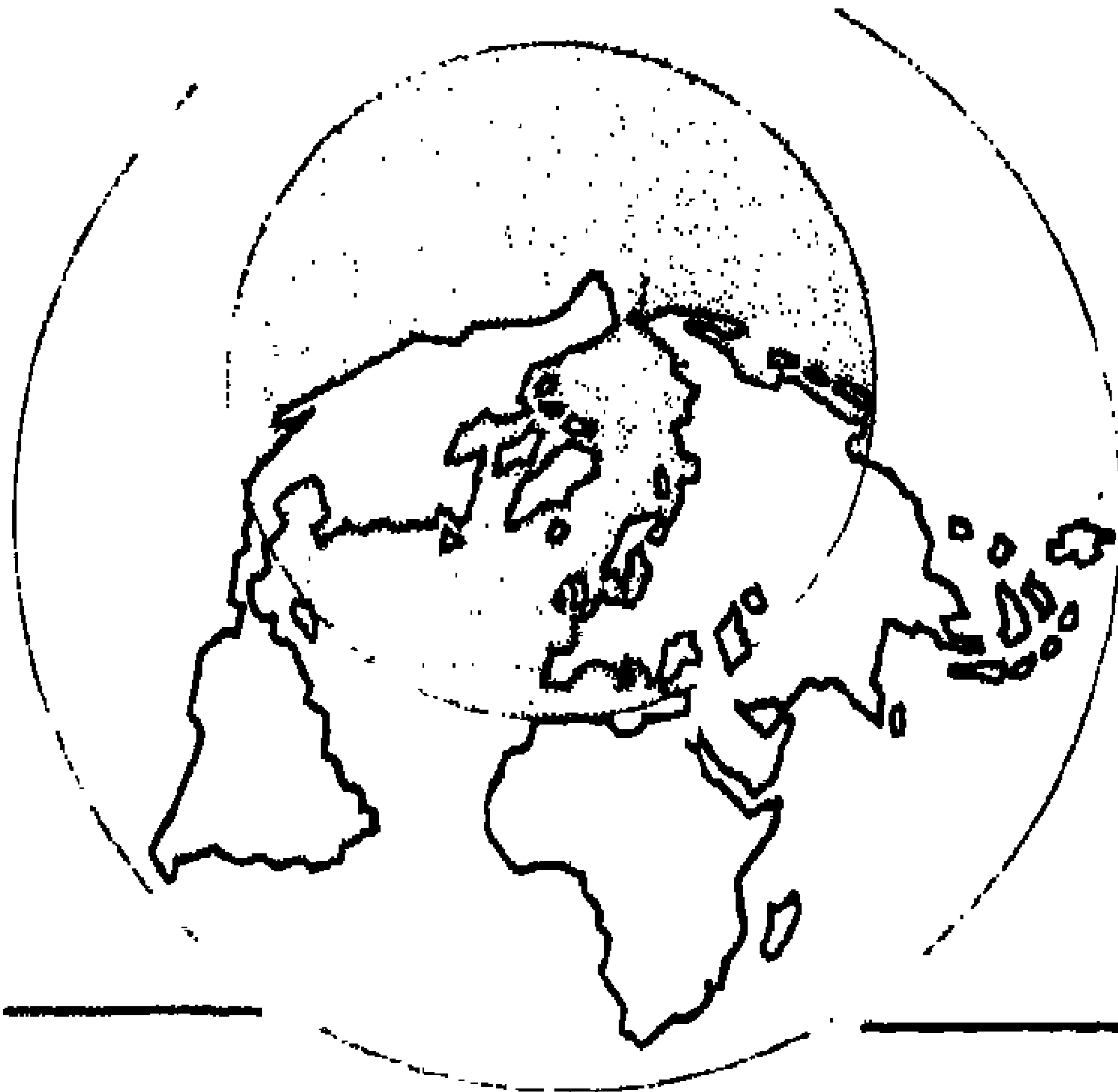
فى كلتا الحالتين ، فى الواقع ، يبدو الارث السياسى اكثر اهمية من الديمقراطية ، ولكن ماذا تكون الديمقراطية . اذن مادام أنصار بوتو يقدمونها على انها الديمقراطية الاشتراكية فى حين يقدمها أنصار ضياء الحق على انها الديمقراطية الاسلامية .

فى العالم الثالث الذى يحتويه الاستقطاب السياسى ، تقف باكستان لتدعو بقوة إلى توحيد صفوف الاسلام ، فى حين انها فى الواقع اكثر تلك المجتمعات استقطابية على الاطلاق . □

ترجمة منار الشوربجى

تقـــريــــر

استــراتيجيــة تــعــاون الجنوب / الجنوب



السفير : أحمد طه محمد

ترجع فكرة تعاون الجنوب / الجنوب الى أحقاب سابقة ، حين بدأت تجمعات من الدول النامية ، خاصة الدول المجاورة بعضها لبعض ـ تحاول تحقيق تعاون اقتصادى محدود فيما بينها ، وكان الهدف الرئيسى من هذا التعاون هو تيسير التجارة بين كل من هذه التجمعات والتجارة الدولية ، وبصرف النظر عما حققته هذه المحاولات والتجارب من نجاح أو فشل ، إلا أن الفكرة فى حد ذاتها أخذت تنشط بحيث تبلورت فى التطبيق لتشمل سائر دول العالم الثالث فى شكل ما أطلق عليه اسم « التعاون الاقتصادى بين الدول النامية » ، ثم بدأ تقنين الفكرة فى اجتماع لوزراء الخارجية فى (جورج تاون) وتم تبنيها فى مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذى انعقد فى الجزائر عام ١٩٧٣ .

وفى اجتماع (جورج تاون) تحددت أربعة مجالات للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، كما تم تحديد إطار بمقتضاه تقوم مجموعات من الدول المنسقة بالدراسة التفصيلية للمجال الذى خصص لها ، وتضمنت المجالات الأربعة التعاون الدولى للتنمية الاقتصادية ، والتجارة والنقل والصناعة ، والناحية المالية والتعاون النقدى ، والتنمية العلمية والفنية .

ثم تزايد عدد المجالات لتعاون الجنوب / الجنوب ، بحيث أصبح يضم ـ بالاضافة الى هذه المجالات الأربعة ـ التعاون الفنى والخدمات الاستشارية ، والغذاء والزراعة والثروة السمكية ، والمواصلات السلكية ، والتامين ، والصحة ، وتنمية العمالة والموارد البشرية ، والسياحة ، والطاقة ، والموارد الأولية ، والبحث والاعلام ودور المرأة فى التنمية .

ومنذ ذلك الوقت ، اخذت دول العالم الثالث تركز اهتمامها على تعاون الجنوب / الجنوب ، وبرز تكثيف هذا الاهتمام فى مجموعة حركة عدم الانحياز ، وكذلك بالنسبة لمجموعة السبعة والسبعين ، التى عقدت إجتماعا هاما لها بالقاهرة فى أغسطس عام ١٩٨٦ ، ابرزت فيه تأكيد هذا الاهتمام فى (إعلان القاهرة) الذى صدر عن هذا الاجتماع والذى رسم معالم هذا التعاون ، ثم جاء مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز الذى انعقد فى هرارى فى زيمبابوى ، حيث صاغ من جديد مضمون الفكرة وطالب بخطة متكاملة للسير قدما فى تعاون الجنوب / الجنوب .

أسس التعاون فى (إعلان القاهرة)

وفى (اعلان القاهرة) أكدت مجموعة السبعة

والسبعين بصفة رسمية التأييد الكامل والثابت للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية والالتزام به ، مع التمسك بمبادىء وأهداف وإطار هذا التعاون المستلهمة من المؤتمر التاريخى الذى سبق عقده بالقاهرة عام ١٩٦٢ لبحث مشكلات التنمية الاقتصادية . كما أكد الاعلان أن التعاون الاقتصادى ، فيما بين الدول النامية قد تحول على مر السنين إلى حقيقة ملموسة تجسدت فى مفاهيم مبتكرة تقوم على مبدأ الاعتماد الجماعى على الذات ، وتبلورت هذه المفاهيم فى أهداف محددة . كما ترجمت الى برامج ومشروعات مفصلة فى عديد من قطاعات التعاون الاقتصادى .

وبعد استعراض تنفيذ برنامج كاراكاس ، أكدت المجموعة فى (إعلان القاهرة) على ضرورة تكثيف التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية على أساس يكفل لهذا التعاون مقومات الاستمرار والدعم الذاتى والتمويل الذاتى ، واتفقت دول المجموعة على إدراج أهداف وأولويات التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية والبرامج والمشروعات المعدة لتطوير هذا التعاون ضمن الخطط الانمائية والسياسات الوطنية للدول الأعضاء ، مع المطالبة بإعداد جدول للأولويات فى كل قطاع على حدة ، مع إبراز التكامل فيما بين القطاعات ، وذلك انطلاقا من معايير المصلحة المتبادلة والمزايا الاقتصادية وقابلية البرامج والمشروعات للاستمرار وجدواها الاقتصادية .

وطالبت مجموعة السبعة والسبعين بتشجيع المشاركة من جانب الهيئات غير الحكومية وبالسعى لتحقيق مزيد من حرية الحركة لرأس المال والموارد البشرية والعلمية والتكنولوجية عبر حدود البلدان النامية ، وذلك من خلال تدابير ، منها وضع السياسات والاجراءات والنظم واللوائح المناسبة ، مع الاهتمام الخاص بتطوير أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة ، بحيث تعكس ضرورة التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية .

كما طالبت المجموعة بالقيام بمفاوضات من أجل توفير البنية الأساسية الضرورية المؤسسية والسياسية ، وذلك فى مختلف المجالات النقدية والمالية والتجارية والصناعية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، وتوفير القاعدة النقدية والتمويلية اللازمة للتوسع فى التدفقات التجارية فيما بين الدول النامية ، بما فى ذلك التجارة بين المنظمات التجارية الحكومية وتعزيز الاطار المؤسس فى مجال السلع الأساسية على أن يشمل ذلك اتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ومجموعات التشاور ، حسبما يقتضى الأمر ، وذلك بهدف تحسين ظروف السوق وتحقيق حصيلة أكبر من صادرات السلع الأولية التى تهم هذه الدول مع اعداد مشروعات مشتركة لاستخدام الموارد الطبيعية وتعزيز الطاقات الانتاجية ، بما فى ذلك اقامة المشروعات المشتركة ، وكذلك تعزيز تدفق المعلومات اللازمة لدعم التعاون الاقتصادى بين الدول النامية وتيسير الحصول عليها ، وذلك من خلال الاعتماد على شبكات المعلومات المتوافرة فى اطار منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، والافادة الكاملة منها ، وانشاء شبكة معلومات متعددة القطاعات .

كذلك أبرزت المجموعة اهمية الافادة من الطاقة الكاملة للتجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية فيما بين الدول النامية ، وضرورة اشراك مؤسسات البحث والمشورة الفنية والتدريب فى الدول النامية اشراكا متزايدا فى تحديد وتطوير وتنفيذ برامج ومشروعات التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، من خلال الشبكات المناسبة والأساليب الأخرى مع التوسع فى تبادل التكنولوجيا والخبرات فى كافة المجالات ، سعيا الى تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، مع ضرورة اعطاء اولوية للأغذية والزراعة ولمعالجة الموارد الزراعية والمعدنية ، مع تأكيد أهمية تعزيز قدرات التكنولوجيا لهذه الدول ، وتوسيع نطاق التعاون فيما بينها فى الأنشطة العلمية لمنظمة الأمم المتحدة من خلال برامج ومشروعات محددة ، والاستمرار فى التمسك بمبدأ التكافؤ والفائدة المتبادلة واعطاء الاعتبار الواجب لمنح معاملة خاصة للدول الأقل نماء .

وتأكد فى (إعلان القاهرة) أهمية الترابط بين السلام والتنمية والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، واهمية حل كافة المنازعات بين الدول النامية بالطرق السلمية والاتفاق على تعزيز الأنشطة الرامية الى توثيق الوشائج بين شعوب هذه الدول ، وذلك من خلال وسائل ، منها زيادة وعى الشعوب فيها بإمكانات التعاون بينها وفوائده المتبادلة وزيادة مشاركتها فى تنفيذ برامجه ومشروعاته .

انشاء (لجنة الجنوب)

وقبل انعقاد قمة عدم الانحياز فى ١٩٨٦ ، دارت مناقشات غير رسمية بين بعض القادة من رجال السياسة والمثقفين فى دول الجنوب بهدف انشاء لجنة للجنوب ، وتشكلت فى اجتماع دولى عقد فى ماليزيا مجموعة لاعداد الترتيبات الاولية لانشاء هذه اللجنة برئاسة رئيس وزراء ماليزيا ـ ماهاثير بن محمد ـ حيث تم اتخاذ المبادرة الأخيرة فى التفكير فى انشاء اللجنة ، بعد اجتماع نظمته (مؤسسة العالم الثالث) والمعهد الماليزى للدراسات الاستراتيجية والدولية ، وأعلن رئيس وزراء ماليزيا خطة إنشاء اللجنة أمام مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات عدم الانحياز فى سبتمبر عام ١٩٨٦ ، كما أعلن أن جوليوس نيريرى الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا قد قبل رئاسة هذه اللجنة .

وفى ٢٧ يوليو ١٩٨٧ ، أعلن نيريرى فى دار السلام تشكيل اللجنة وتعيين الدكتور/مانموهان سينج سكرتيرا عاما لها ، وكان يعمل قبل ذلك نائبا لرئيس لجنة التخطيط

الهندية ، ثم بدأت لجنة الجنوب عملها كمؤسسة مستقلة يعمل أعضاؤها بصفتهم الشخصية لمدة ثلاثة سنوات . وتم تمويلها من مساهمات الدول النامية ، وأنشأت اللجنة سكرتارية لها فى جنيف بمساعدة من حكومة سويسرا حيث بدأت تعمل منذ أول أغسطس عام ١٩٨٧ .

وقد ضمت اللجنة فى عضويتها ـ بالاضافة الى الرئيس والسكرتير العام ـ سبعة وعشرين من الأساتذة والخبراء والمثقفين ، مجموعة منهم من الدول الأفريقية ـ من مصر وموزامبيق وكوت ديفوار والسنغال وزيمبابوى ونيجيريا والجزائر وتنزانيا ، والأخرى من الدول الأسيوية ـ من الفيليبين وسريلانكا والهند والصين وماليزيا وأندونيسيا والكويت والباكستان ، ومجموعة ثالثة من أمريكا اللاتينية ـ من البرازيل والأرجنتين وأورجواى والمكسيك وفنزويلا وجيانا وجاميكا وكوبا ـ كما اشترك فى عضويتها خبير من يوغوسلافيا .

خطة عمل اللجنة

وفى اجتماع عقد فى كوالالمبور فى ماليزيا ، اتفقت اللجنة ـ على خطة عملها التى تضمنت وضع تحليل لخبرات التنمية الوطنية فى الجنوب وتصور شامل للمستقبل ، بما فى ذلك تقديم المقترحات لاعادة تشكيل استراتيجيات النمو لتحقيق أهداف الاعتماد على الذات والتنمية ، مع الاهتمام بمشكلات الفقر والجوع واشباع الحاجات الانسانية الأساسية وتنمية الموارد البشرية وتصنيع العالم الثالث .

كما تضمنت الخطة ضرورة تحليل البيئة العالمية ، على أساس الآثار التى تحدثها التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، ودراسة انعكاسات هذه الآثار على الجنوب وعلى تخطيط التنمية فى الجنوب ، وكذلك تضمنت الخطة تعاون الجنوب / الجنوب للاعتماد الجماعى على الذات ، بما يعنيه ذلك من الاهتمام بدراسة دور هذا التعاون فى توسيع رقعة الخيارات فى استراتيجيات التنمية ، وتحليل الخبرة المكتسبة من الخبرات الحالية والماضية لتحقيق التعاون على كل المستويات ، وبحيث يمكن التعرف على نواحى النقص والعقبات القائمة فى سبيل تعاون الجنوب / الجنوب ، واقتراح الاجراءات التى تساعد على التغلب عليها ولدعم الاستخدام الكامل للامكانات المتوافرة للاعتماد الجماعى على الذات فى الجنوب .

واشتملت الخطة فى الوقت نفسه على ضرورة تقييم العلاقات بين الشمال والجنوب وتحليل التطور الذى حدث فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى أساس هذا التقييم وتحليل المستقبل المحتمل للبيئة والظروف العالمية وانعكاسات ذلك على التنمية يمكن للجنة بحث الوضع الحالى للجنوب فى علاقته مع الشمال وكيفية دعم صوت الجنوب ودوره فى تحقيق مساواة أكبر فى نظام عالمى جديد .

اجتماعات وتقرير اللجنة :

وقد عقدت (لجنة الجنوب) مجموعة من الاجتماعات ، كان أولها فى سويسرا فى أكتوبر ١٩٨٧ ، وكوالالمبور فى ماليزيا فى مارس ١٩٨٨ ، والمكسيك فى أغسطس ١٩٨٨ والكويت فى ديسمبر ١٩٨٨ ، ومابوتو فى موازمبيق فى مايو ١٩٨٩ ، ونيودلهى فى الهند فى نوفمبر ١٩٨٩ ، ونيقوسيا فى قبرص فى مايو ١٩٩٠ ، وهافانا فى كوبا فى يوليو ١٩٩٠ ، وكراكاس فى فنزويلا فى أغسطس ١٩٩٠ ، ثم فى أروشا فى تنزانيا فى أكتوبر ١٩٩٠ .

وانتهت اللجنة مؤخرا من وضع تقريرها فى عام ١٩٩٠ ، حيث تم عرضه فى كراكاس على دول أمريكا اللاتينية من أعضاء مجموعة الجنوب الخمسة عشر ، وعلى الدول الافريقية الأعضاء فى المجموعة فى مدينة أبوجا بنيجيريا ، ومن المقرر أن يعرض على الدول الأسيوية الأعضاء فى المجموعة .

استراتيجية تعاون الجنوب / والجنوب

وقد أبرز تقرير اللجنة أن الدول النامية يتعين عليها الاتفاق على استراتيجية عالمية لتعاون الجنوب / الجنوب ، وأن هذه الاستراتيجية ينبغى أن تكون الأساس لدفع المزيد من التعاون الاقليمى المحدد ومن البرامج الوطنية للتعاون .

وذكرت اللجنة أن المجال السياسى يعتبر أهم مجالات مبادرات الجنوب / الجنوب وأن كثيرا من المبادرات فى المجال الاقتصادى تمخضت عن تجمعات سياسية ، كما هو الشأن بالنسبة لحركة عدم الانحياز ، وكذلك بالنسبة لمجموعة (الكونتادورا) لدول أمريكا اللاتينية ، التى انشئت بغرض منع الحرب فى أمريكا الوسطى ، وعندما أسهمت فى تحقيق هذا الهدف أدت الى انشاء (مجموعة ريو) التى تعمل الآن فى المجال الاقتصادى يضاف الى ذلك المثل الواضح المتمثل فى منظمة الصادق SADCC التى تعمل فى المجال الاقتصادى وكانت نشأتها نتيجة اهتمام دول المواجهة الأفريقية بدعم تضامنها فى النضال ضد نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا .

كما اشارت الى ان هناك اعتبارات منع المنازعات العسكرية والمفاوضات من أجل عقد الاتفاقات لنزع السلاح ، وهى اعتبارات تدعو كما هو واضح للتعاون فى المجال السياسى غير أن هذا التعاون ينبغى أن يتسع بحيث يتضمن التبادل بين الأحزاب السياسية والمؤسسات البرلمانية والهيئات غير الحكومية فى الجنوب .

وقد عملت لجنة الجنوب على تطوير وتنويع تعاون الجنوب / الجنوب ، واهتمت بأن تضمن الاستراتيجية المقترحة لهذا التعاون التعرف على المجالات العريضة التى يمكن أن يمتد اليها التعاون ، مع وضع الأهداف الطويلة الأجل التى ينبغى تحقيقها ، وفضلا عن مجموعة

من الأنشطة التى يجب القيام بها فى كل مجال فى الأمدين القصير والطويل مع ابرازها للاحتياجات والمشكلات العويصة ، واعطاء الفرصة لمزيد من توسيع وتعميق تعاون الجنوب / الجنوب .

وركزت اللجنة على مجموعة من المجالات التى تشكل أسس تعاون الجنوب / الجنوب وهى مجالات المالية ، والتجارة ، والصناعة والأعمال ، والخدمات ، والنقل والبنيـة الأسـاسيـة ، والأمن الغـذائى ، والعلم والتكنولوجيا ، والبيئة ، والاعلام والاتصالات فضلاً عن اتصالات الشعوب بعضها ببعض ، وشرحت بالتفصيل معالم أسس التعاون بين دول الجنوب فى كل من هذه المجالات .

الاهتمام بالموارد البشرية

وقد اعتبرت اللجنة أن المعرفة والمهارات هما من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ، ولو أن الشباب فى الجنوب حصلوا على التعليم العالى ونمت مهاراتهم ، فان ذلك يؤدى الى زيادة الامكانات الانتاجية للجنوب ودعم قوته فى الاقتصاد العالمى ، وعلى الرغم من أن كثيرا من الدول فى الجنوب لها قدرات تعليمية كبيرة ، الا أن هناك نقصا كبيرا فى التعليم والتدريب فى كل الدول النامية ، خاصة فى العلوم والتكنولوجيا .

ويمكن لتعاون الجنوب / الجنوب أن يسهم فى معالجة هذا النقص ، الا انه على الرغم من أن نشاط حركة الطلاب بين دول الجنوب ضئيل ، خاصة فيما بين الأقاليم ، الا أن عددا من الدول قد قام ببرامج كبيرة فى مجال تبادل الطلاب ، كما أن مئات الألوف من الطلاب من الدول النامية يدرسون فى الشمال بتكاليف باهظة ، ومع تزايد عمليات التنمية فان الطلب على التعليم العالى وعلى التدريب فى الجنوب سوف يزداد ويتنوع بسرعة وسوف تجد الدول النامية من الصعب عليها تحمل نفقات دراسة عدد أكبر من الطلاب فى الشمال ، كما أن كثيرا من دول الجنوب سوف تجد نفسها غير قادرة على تهيئة الدورات التخصصية اللازمة فى معاهدها الوطنية ، ومن الطبيعى أن يؤدى عدم قدرة هذه الدول على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالى الى تحقيق آثار سيئة على التنمية فى عدد من الدول النامية[٤].

والواقع أن تعاون الجنوب / الجنوب يمكنه أن يخفف من هذه المشكلة من خلال الاستخدام الأكثر للتسهيلات التعليمية المتوافرة داخل الجنوب ، كما أن التعليم العالى فى الجنوب تكاليفه فى الجنوب أقل من الشمال ، ولا يعتبر مستوى هذا التعليم بأى حال فى الجنوب اقل من المستوى المتوافر فى الشمال ، كما أنه يعتبر تعليما أكثر ملاءمة لأوضاع الجنوب ، والطلاب الذين يتمون تعليمهم فى الجنوب من المتوقع أن يعودوا الى بلادهم ، وخلال فترة من الزمان ، فان من يدرسون فى الجنوب سوف يكونون رصيدا ذا قيمة لبلادهم ، كما سيشكلون لبنة فى دعم تعاون الجنوب / الجنوب .

وابرزت اللجنة أن تعاون الجنوب / الجنوب فى المجال التعليمى يمكنه أن يساعد على زيادة الموارد البشرية فى الجنوب ، وأن من الضرورى وضع برنامج فى هذا المجال لتوسيع رقعة الروابط التعليمية ، وللتمكين من زيادة تدفق الطلاب بين دول الجنوب ولهذه الدول حريتها فى المساهمة فى أى جزء أو أجزاء من هذا البرنامج ، وتتضمن المجالات التى يغطيها البرنامج التعليم فى العلوم الأساسية والهندسة والطب والصحة العامة ، والتدريب المهنى والفنى ، والتعليم فى مجال الاتصالات خاصة على المستويات الاقليمية ، وتنمية المهارات الادارية .

اقتراح سكرتارية للجنوب

وخلصت اللجنة الى ضرورة انشاء سكرتارية للجنوب تكون قادرة على معالجة الموضوعات التى تتضمنها المفاوضات الدولية ، خاصة ازاء مواقف الشمال ، بحيث لم يعد ممكنا لدول الجنوب الاعتماد على مستوى المساعدة الفنية التى تقدمها لمجموعة السبعة والسبعين سكرتارية (الانكتاد) فى نيويورك ومجموعات العمل التى تشكلها ، وخاصة من الناحية الأخرى وأن على دول الجنوب مواجهة الشمال المتحد والمنظم ، بل ان الدول المتقدمة تتمتع بمؤسسات وطنية واقليمية قوية ، ومن مظاهر ذلك اعتماد الغرب على الخدمات التى تقدمها منظمة OECD التى لها سكرتارية ضخمة وامكانيات وتسهيلات فنية ومالية كبيرة كما يجتمع ممثلو الدول الصناعية الكبرى بطريقة منتظمة على مستوى القمة لتنسيق سياسات هذه الدول .

وتتولى السكرتارية المقترحة للجنـوب معالجـة الموضوعات الخاصة بالتعاون بين الجنوب وتلك المتعلقة بالعلاقات بين الشمال والجنوب ، وينبغى أن تعمل فى خدمة مجموعة الـ٧٧ وحركة عدم الانحياز ، والقمة المنشأة حديثا للتعاون والمشاورات بين الجنوب / الجنوب ، فضلاً عن خدمة الجنوب نفسه بوجه عام ، مما يتطلب أن يوكل لهذه السكرتارية المهام التى تمكنها من تحقيق اهدافها .

ومن هذه المهام أن تقوم السكرتارية بتقديم المعونة الفنية والتنظيمية للمبادرات والأعمال المشتركة للدول النامية ، ومساعدة هذه الدول فى جهودها من أجل معالجة الموضوعات القائمة فى المنظمات الدولية المتعددة ، وذلك عن طريق اعداد البحوث والخدمات الفنية اللازمة للمفاوضات والمباحثات حول تعاون الجنوب / الجنوب ، بما فى ذلك البدء بتطوير عملية التشاور من أجل تصفية الخلافات وتنمية الأشكال الأكثر فعالية للتعاون فى الجنوب .

ومن مهام السكرتارية أن تعمل على تحقيق مصداقيتها كمصدر للفكر الصادق حول موضوعات التنمية ، وابراز قدرتها على تشكيل موقف موحد

للجنوب ، كما أن عليها الاعداد لمواجهة مواقف الشمال والمؤسسات المختلطة التى يسيطر عليها الشمال ، فضلا عن تقديم التحليلات والأفكار وخيارات السياسات المبنية على الواقع والاحتياجات ووجهات نظر الجنوب ، بهدف مساعدة الجنوب فى تشكيل استراتيجياته فى موضوعات حوار الشمال/ الجنوب ، وتقديم المساعدات الفنية فى المفاوضات عند الطلب ، مع متابعة الأعمال والمساهمة فى تنفيذ القرارات ، وتصدر السكرتارية دورية سنوية عن تعاون الجنوب/ الجنوب تكون بمثابة مرجع معتمد ومصدر للمعلومات فى كل هذه الشئون .

وفى مجال تجميع ونشر المعلومات ، فعلى السكرتارية أن تشجع الاسهام فى عملها من جانب المصادر العديدة المتوافرة فى الجنوب كالأكاديميات والأحزاب السياسية ونقابات العمل وغيرها ، ودعم الاتصال فيما بين هذه المصادر ، وعليها أن تنشىء نظاما للاتصال للعالم الثالث ، ومركزا قويا للمعلومات والبيانات والوثائق ، وأن تجمع المعلومات عن التكنولوجيات والامكانات الفنية المتوافرة فى مختلف البلاد وتبادل الأفكار والخبرات ، بحيث يمكنها أن يكون لها دورها القيادى فى وضع برنامج لتنمية الموارد البشرية فى الجنوب .

وتكون السكرتارية هى مكان اللقاءات بين ممثلى الدول النامية ، حيث تقوم بحثهم على الاجتماع فيما بينهم سواء من الناحية غير الرسمية أو ترتيب اجتماعات رسمية لهم اذا استدعى الأمر ، وعليها على وجه العموم أن تشجع عادة العمل المشترك فيما بينهم ، كما تقوم السكرتارية بدور المراقب لتحليل وتفسير الأحداث والاتجاهات على مسرح العالم وتوضيح الانعكاسات المحتملة على الجنوب ، فضلا عن أنها يمكن أن تقوم بدور (اللوبى) لصالح الجنوب وذلك بالعمل عن قرب مع دول وتجمعات الشمال التى تتقارب مع الجنوب أو لديها مصالح تربطها به .

برنامج الأوليات

ولتحقيق تعاون الجنوب/ الجنوب ، اقترحت (لجنة الجنوب) برنامجا للأوليات طالبت فيه بالاسراع بوضع اقتراح انشاء سكرتارية للجنوب موضع التنفيذ ، وبأهمية مشاركة رؤساء دول وحكومات الجنوب فى مشاورات دورية منظمة ، واعتبرت ذلك خطوة هامة نحو تحقيق تنظيم للجنوب ، كما رحبت بقرار مجموعة دول الخمسة عشر لاجراء مشاورات على مستوى القمة حول التعاون بين دول الجنوب .

ولكى يكتب النجاح لتعاون الجنوب/الجنوب ، أبرزت اللجنة أن هذا النجاح يتوقف على توافر سياسات وطنية مؤيدة لهذا التعاون فى دول الجنوب فضلا عن تأييد شعوب هذه الدول ، ومن أجل هذا أبرزت اللجنة أن على كل دولة من هذه الدول أن تعكس فى خطط تنميتها وسياساتها الوطنية التزاما واضحا بتعاون الجنوب/ الجنوب ، وعليها أن توكل لاحدى الوزارات أو الادارات الحكومية مسئولية تنسيق العمل الخاص بهذا التعاون داخلها ، كما أن على كل دولة اقامة لجة وطنية لتقديم المشورة للحكومة ولحشد الرأى العام الداخلى لتأييد تعاون الجنوب/ الجنوب ، فضلا عن تنمية الاتصالات على المستوى الشعبى بين دول الجنوب .

وفى مجال الجهود من أجل تنمية الموارد البشرية للجنوب ، دعت اللجنة الى الافادة الكاملة من المعاهد التعليمية لمواجهة احتياجات دول الجنوب التى لا تتوافر لديها تسهيلات تعليمية خاصة بها ، وأن الأولوية لابد أن تعطى للتعرف وتطوير مراكز التعليم المختارة ، خاصة فى مجالات العلوم الأساسية والهندسة والطب والادارة العامة ودعت الى انشاء مؤسسة لمنح الجنوب لتسهيل حركة الطلاب والمدرسين والباحثين والاخصائيين الفنيين بين الدول النامية .

وفى مجال التعاون المالى ، أبرزت اللجنة أن الاهتمام الأولى يتعين أن يعطى لدعم المقاصة وترتيبات الدفع الاقليمية وشبه الاقليمية ، وكذلك بالنسبة لتسهيلات الائتمان للتصدير ، وطالبت بموقف منسق للدول النامية فى المؤسسات المالية المختلطة والبنوك الاقليمية بهدف الحصول على تأييدها لهذه الترتيبات ، مع تشجيع الوسائل التى من شأنها دفع هذه المؤسسات والبنوك لكى تلعب دورا أكثر فعالية فى التجارة المدعومة ماليا وغير ذلك من أشكال تعاون الجنوب/الجنوب فى هذا المجال .

كما طالبت اللجنة بانشاء منتدى للمدنيين حسب البيان الذى أصدرته اللجنة فى مارس عام ١٩٨٨ ، مع اقتراح انشاء بنك للجنوب ، والافادة من أطار تيسير ودعم كل أشكال تجارة الجنوب/ الجنوب التى قررها النظام العالمى لأفضليات التجارة وتوسيع وتعميق هذا النظام ووضع جدول وبرنامج عمل لتأكيد أنه بحلول العام ٢٠٠٠ يكون جزء كبير من التجارة بين الدول النامية مغطى بما قرره هذا النظام .

وطالبت اللجنة ، لدعم موقف الدول النامية فى الأسواق العالمية ، بأن يقوم المنتجون فى الجنوب بتقوية تجمعات المنتجين واقامة المزيد منها ، خاصة فى مجال الشاى والبن والكاكاو ، ووضع برنامج للتعاون فيما بينهم ، وأن على دول مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز تقديم العون والتأييد لهذه المبادرات .

ودعت اللجنة الى المزيد من التعاون بين قطاع الأعمال فى الجنوب ، على المستويات الثنائية والاقليمية وشبه الاقليمية ، وأن تقوم الدول النامية باتخاذ اجراءات قانونية وفنية ومالية لتشجيع المشروعات المشتركة وعقد الاتفاقات لنقل التكنولوجيا بين مؤسسات الأعمال فى الجنوب ، مع اعطاء معاملة تفضيلية للاستثمار وتدفق التكنولوجيا من الدول النامية الأخرى ، كما دعت الى تبنى تقنين لتشغيل شركات الجنوب المختلطة ولنقل

التكنولوجيا ، بما يحدد حقوق والتزامات كل الأطراف ، وكذلك دعت الى انشاء تجمع فعال لغرف الصناعة والتجارة فى دول العالم الثالث ، وأن تقوم مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز بانشاء لجنة تضم ممثلين عن الحكومات ورجال الأعمال فى الوقت نفسه للمتابعة المستمرة للتعاون فى مجال الأعمال .

ونادت اللجنة بالاهتمام بمتابعة الأمن الغذائى والموضوعات المتعلقة به ، وباتخاذ ترتيبات لتنسيق الغذاء المتوافر على المستوى الوطنى وانشاء احتياطيات جماعية للاغاثة فى مجال الغذاء ، ووضع برنامج طويل الأجل لمساعدة مد افريقيا باحتياجاتها الغذائية .

كما نادت اللجنة بوضع استراتيجية للتعاون العلمى يركز على الموضوعات ذات الأهمية التى يمكن للبحث والتجديد أن يقدم فيها فوائد كبيرة من خلال تجميع الموارد ، ودعوة مركز العلوم والتكنولوجيا لدول عدم الانحياز وغيرها من الدول النامية الى وضع برنامج لتنسيق البحث العلمى والتكنولوجى فى الجنوب فى المجالات الهامة المحددة ، وذلك بالتعاون مع أكاديمية العالم الثالث للعلوم وغيرها من المؤسسات العلمية فى الجنوب ، مع اعطاء أهمية خاصة لتعزيز البحوث المشتركة فى المجالات الرئيسية التى تحتاج لتكنولوجيا عالية كمجال التكنولوجيا العضوية والعلوم المادية .

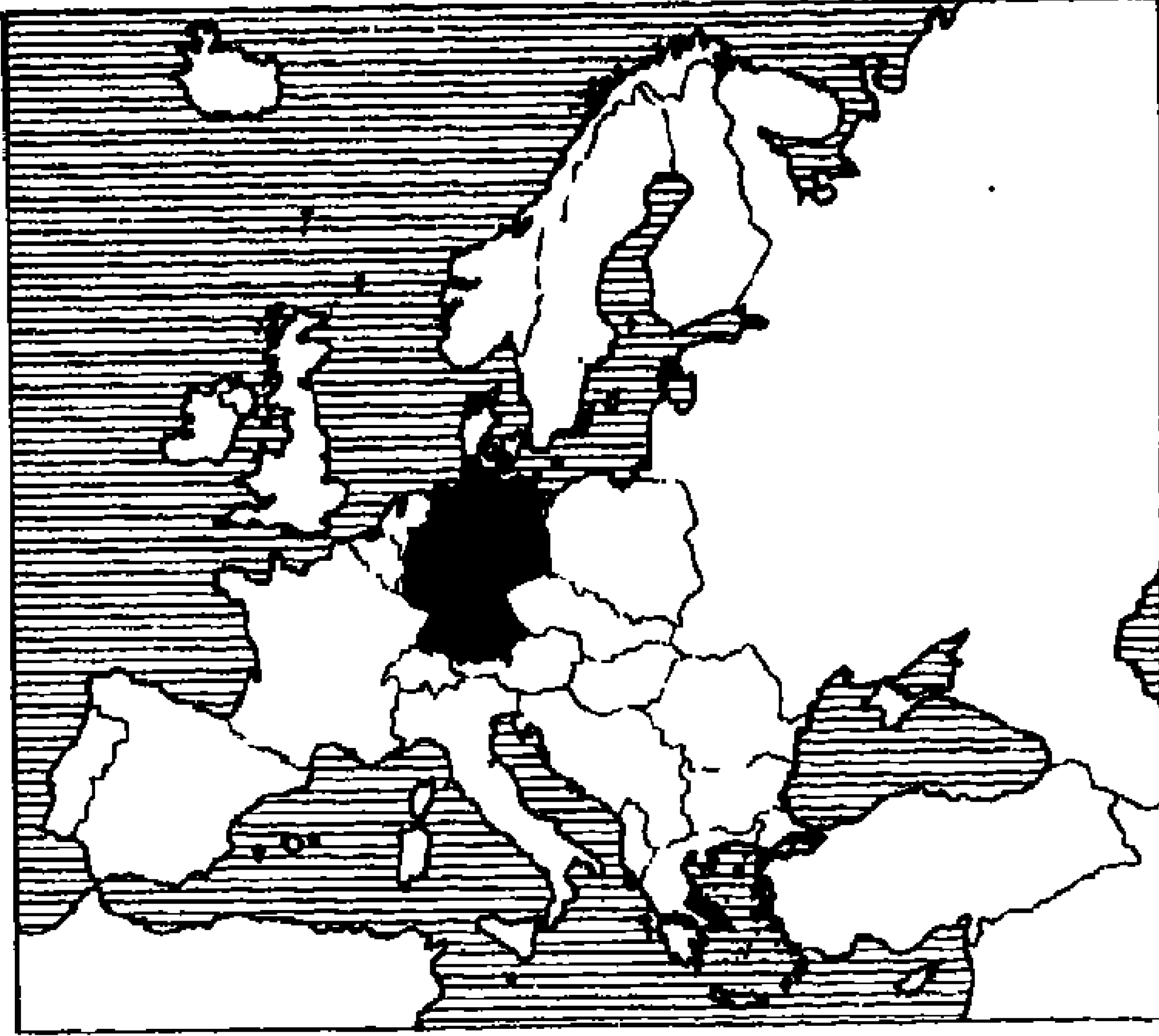
كذلك أبرزت اللجنة أهمية اتخاذ الاجراءات لزيادة فعالية مشروعات التعاون الاقليمية وشبه الاقليمية ، ودعم الترتيبات الحالية الخاصة بالتفضيلات فى مجال التجارة وانشاء المزيد منها ، مع تنشيط ترتيبات الدفع والمقاصة ، مع استكمال هذه المبادرات عن طريق التخطيط الاقليمى للاستثمار فى القطاعات المختارة بحيث تقوم كل مجموعة اقليمية أو شبه إقليمية ببحث الخيارات ووضع برنامج للعمل للتعرف على الأوليات الحالة واهداف تتحقق فى العام ٢٠٠٠ ، مع خطة طويلة الأجل تمتد الى هذا العام .

ولاشك أن الدول النامية فى الجنوب تحتاج الى تنظيم موحد لها ، يتبنى مواقف دول العالم الثالث ويسهم فى انجاح مستقبل العلاقات الدولية لهذه الدول فى فترة التسعينات وما بعدها ، ويضم هذا التنظيم مجموعة دول عدم الانحياز ودول مجموعة السبعة والسبعين ، وأن يركز التنظيم على كيفية الافادة من الأوضاع العالمية الجديدة والتكيف معها ، مع مواصلة التمسك بالمبادىء الأساسية لحركة عدم الانحياز ، والعمل على وضع استراتيجية جديدة لتحقيق مستقبل سياسى واقتصادى لدول الجنوب ، ويتطلب ذلك فى الوقت نفسه أن يعاد تقييم وتنظيم منظمات دول الجنوب فى ضوء التطورات السياسية الحالية وأثرها على التكتلات السياسية الدولية .

وازاء الاهتمام الذى برز لدى قادة دول الجنوب لدعم المشاورات والتعاون بين دولهم برزت قمة جديدة بين مجموعة خمس عشرة دولة لتحقيق هذا الهدف ، وفى الاجتماع الأخير الذى انعقد فى ماليزيا فى مايو ١٩٩٠ ، حث قادة وممثلو مجموعة هذه الدول على تشكيل أول تكتل للدول النامية ، واحياء الحوار بين الشمال والجنوب ، كما طالبوا بمواجهة الأبعاد الخطيرة لأزمة ديون الدول النامية التى تعترض فرص النمو وتحسين مستويات المعيشة فى هذه الدول ، والواقع أن نجاح هذه المجموعة وزيادة فعاليتها سوف يسهم فى بلورة ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى يهدف لتحقيق صالح دول العالم الثالث والافادة من الأوضاع التى أسفر عنها انتهاء الحرب الباردة فى عالم اليوم .

والواقع أن تقرير (لجنة الجنوب) يستحق التقدير للجهود التى بذلت فى وضعه واصداره ، وواضح مما خلص اليه من ضرورة انشاء سكرتارية للجنوب ، أن عمل اللجنة كان بداية ، ومهمتها كانت لدراسة وعرض الجهود التى بذلت على الطريق واستخلاص استراتيجية للعمل المستقبلى لتحقيق تعاون الجنوب / الجنوب ، مما يتطلب جهازا وتنظيما جديدا ، تعطى له الصلاحيات والامكانات لكى يكون عمله مثمرا وناجحا لتحقيق التعاون ودعمه وتأكيد استمراريته بين دول الجنوب . □

تقـــاريـــــر



المانيا الموحدة بين البناء الداخلى والمتغيرات الدولية

د . ثناء فؤاد عبدالله

في الدقيقة الأولى من اليوم الرابع من اكتوبر ١٩٩٠ تم رسميا الاعلان عن إعادة توحيد دولة المانيا تحت علم واحد لتصبح أغنى الدول الأوروبية واكثرها تعدادا وعلى الرغم مما تبدو عليه المانيا اليوم من قوة ومهابة الا انها مختلفة عن المانيا الهتلرية التى نشرت الدماء فى ارجاء اوروبا ، وتتفادى ذلك النوع من المعارضة التى اثارتها المانيا فى اوروبا منذ قام بسمارك بتوحيد المانيا بالحديد والنار فى عام ١٨٧١ .

وفى يوم اعلان الوحدة الألمانية اكد المستشار الألمانى « هيلموت كول » فى رسالة وجهها الى دول العالم انه « لن ينطلق من الأراضى الألمانية مستقبلا سوى السلام » ولكول فلسفته الخاصة حيث يقول : أن الألمان ينشدون الغبطة والفرح ولم يعودوا يطيقون الاكتئاب وحمل الأعباء . ويؤكد كول ان السياسة الخارجية لألمانيا الموحدة ترتكز على روح المشاركة وتوازن المصالح وان المانيا لن تتقدم بأى مطالب فيما يتعلق بأراضى الغير والتزامها بحدود مابعد الحرب العالمية الثانية .

واشار الى ان المانيا ستساهم فى قيام الأمم المتحدة بدورها الذى لاغنى عنه فى اقرار السلام فى العالم .

وازاء هذه النيات الطيبة والايجابية التى ابدتها الدولة الألمانية الموحدة ، فقد تراوحت ردود الفعل تجاهها بين الترحيب الشديد والفتور وخيبة الأمل ، فى الوقت الذى بدأت فيه هذه الوحدة من جانب واحد على الأقل فى الكشف عن مخاطرها المحتملة ، وعلى الرغم من اختلاف ردود الفعل العالمية تجاه الوحدة الألمانية فإن الترحيب بها كان هو السائد وكان فى مقدمة المرحبين بهذه الوحدة الرئيس الامريكى « جورج بوش » حيث صرح بأن توحيد شطرى المانيا هو النهاية الحقيقية للنزاع المستمر بين الغرب والشرق منذ خمسة واربعين عاما .

كما أشاد الزعيم السوفييتى ميخائيل جورباتشوف بالوحدة الألمانية ، وقال أنها نهاية للحرب الباردة وفاتحة لعهد جديد من التعاون بين الشرق والغرب فى اوروبا ، وقال الرئيس الفرنسى « فرانسوا ميتران » إن توحيد المانيا هو الحكم العادل للتاريخ الا أن رئيسة الوزراء البريطانية « مارجريت تاتشر » كشفت عن درجة اقل من الترحيب حيث قالت ان على الدول الأخرى فى اوروبا ضمان عدم سيطرة المانيا الجديدة على القارة الأوروبية وفى اسرائيل : صرح رئيس الكنيست الاسرائيلى بأن يوم توحيد المانيا هو يوم حزين لدى اسرائيل ، وقال رئيس الوزراء الاسرائيلى « اسحق شامير » إن اليهود لايستطيعون ان ينسوا الماضى .. الا ان هناك واقعا

جديدا يجب أن نعيشه .

الدولة الجديدة ومهمة المستقبل :

بعد توحيد المانيا ظهرت على الساحة علامات استفهام متعددة في مقدمتها هل ستكون دولة المانيا مواكبة للتغييرات السياسية الجديدة على الساحة العالمية ؟ هذا على الصعيد الخارجي اما على الصعيد الداخلى فقد لخص « نيوفيجيل » وزير المالية الالمانى مهمة المستقبل في انها عملية التوحيد الاقتصادى للبلاد . فبعد ان تم تنفيذ الوحدة النقدية في يوليو ١٩٩٠ وماأعقبه من اعلان الوحدة السياسية في ٤ اكتوبر . يقف نحو ٧٨ مليون المانى على عتبة مهمة ضخمة هي التجديد الاقتصادى لثلث اقليم الدولة الجديدة فالمانيا الشرقية سابقا من الناحية الاقتصادية في حالة فقر وعجز وبطالة ويتعين على الجزء الغربى الغنى ان ينفق مايقدر بنحو مائة مليار مارك سنويا اى ٦٥ مليار دولار في الجزء الشرقى . والواقع ان الجزء الغربى من المانيا يستمر ازدهاره . فقد ارتفع الناتج الاجمالى القومى بنحو ٤ ٪ خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠ . ووجدت نحو ٦٦٠ الف فرصة عمل جديدة في الفترة من يوليو ٨٩ حتى يوليو ١٩٩٠ . كما انخفض عدد العاطلين الى ١,٨ مليون عاطل وتتسع دائرة الطلب على السلع وعلى الصادرات والطلب الداخلى .

وعلى العكس من ذلك مازالت المانيا الشرقية سابقا تعانى من آثار اربعين عاما من الاقتصاد الاشتراكى الموجه . ولذلك يتعين تحويل نحو ثمانية آلاف شركة الى القطاع الخاص . كما ان الانتاجية تبلغ ٤٠ ٪ فقط من الانتاجية في الجزء الغربى . ولايزال نصف مليون عامل في الشرق بلا عمل

كما تشير التقديرات الى ان ٢,٥ مليون عامل على الاقل في المانيا الشرقية يتعين إعادة تأهيلهم للقيام بأعمال جديدة . ولاتزال بون تعمل بصفة مبدئية بنظام القروض لتمويل تكاليف عملية الوحدة . وقد قدم « فيجيل » للبرلمان ثلث الميزانية التكميلية للعام المالى ١٩٩٠ وهى ميزانية سوف ترفع صافى ماتقترضه بون هذا العام الى نحو ٦٧ مليار مارك . ولايزال « فيجيل » يؤكد انه لن تكون هناك ضرورة كزيادة الضرائب . ففى رأيه ان هذه التكاليف يمكن تحملها عن طريق عملية يقترن فيها قطع الدعم عن مناطق اخرى مع زيادة الدخل الضريبى المتوقع ان ينشأ نتيجة الازدهار الاقتصادى بالاضافة الى الانتمان . ولكن المسئولين في دوائر الحكومة يعترفون بأن زيادة الضرائب اجراء لايمكن تجنبه . وكان هناك اقتراح من جانب الخبراء رفضه فيجيل برفع الضريبة البترولية بمبلغ نصف مارك عن كل لتر وهو اجراء يمكن ان يزود بون على الفور بحصيلة تصل الى ٢٢ مليار مارك . ويدعم ثقة « كول » دراسة قام بها احد المعاهد الاقتصادية وخرج منها بأن نصف الشركات الالمانية الغربية تخطط للاستثمار في المانيا الشرقية بحلول نهاية سنة ١٩٩١

وقد انشئت بالفعل نحو ٢٨٠٠ شركة مشتركة خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٠ . ويقول « كول » ان برنامج الانعاش الاقتصادى الحكومى الحالى يمكنه تعبئة حجم استثمارى يصل الى خمسين مليار مارك وسوف تكون عملية اعادة البناء الاقتصادى لألمانيا الشرقية عملية ضخمة . فقد اصبح الأسكان في المانيا الشرقية غير مقبول . ولم تشهد شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات اى تطور خلال عشرات السنين كما ان محطات الكهرباء والمنشآت الصناعية افسدت التربة ومصادر المياه بصورة خطيرة . وقد اصبحت الفجوة واسعة بين الأجور والخدمات الرفاهية الاجتماعية في جزئى المانيا لدرجة ان كثيرا من الخبراء يخشون استمرار هجرة الألمان من الشرق للغرب ولايمكن ان يمنع ذلك الا التوقعات بحدوث تغير سريع الى الأمن ولذلك فإن هيلموت هاوسمان وزير الاقتصاد يريد ان يتم اعلان المانيا الشرقية منطقة مخفضة الضرائب وذلك حتى يمكن اغراء المستثمرين . وتعتقد حكومة كول ان جهودها سوف تنجح نظرا الى قرارها بإرسال مائة من افضل رجال الادارة الألمان الغربيين الى المانيا الشرقية سابقا للاسراع بعملية التحول الى القطاع الخاص ولبعث الحياة في الشركات ولتنفيذ استراتيجيات التنمية . وتقوم الدولة في تحرك مواز بارسال مائة محام الى الجزء الشرقى للاسراع بعمليات اعادة الاراضى والمساكن لملاكها الحقيقيين والتى كان النظام الشيوعى السابق قد صادرها . ويتنبأ معهد الدراسات الاقتصادية في المانيا الغربية ان الاستقرار الاقتصادى في الجزء الشرقى سيبدأ من منتصف ١٩٩١ وانه حتى عام ٢٠٠٠ سوف يحقق نسبة نمو اقتصادى سنويا تبلغ ٧,٥ ٪ بالمقارنة بنسبة ٢,٥ ٪ في المانيا الغربية . بالاضافة الى ذلك يتوقع معهد الدراسات الاقتصادية ان الأزدهار الاقتصادى في المانيا الشرقية سوف يكون المحرك للنمو الاقتصادى في المانيا ككل وقال المعهد ان الايرادات الضريبية العالية ستنشأ نتيجة لهذا النمو الاقتصادى وسوف تغطى في السنوات الاولى ثلاثة ارباع عملية اصلاح اقتصاديات الجزء الشرقى . كما تنبأ المعهد بأن الفائض الضريبى سيغطى باقى التكاليف .

كول : مهندس الوحدة . وخطوات الاندماج السياسى :

يقولون في بون . أن كول تولى هندسة الوحدة الألمانية في زمن قياسى . وإنتزع زمام المبادرة من خصومه الذين لم يخفوا تخوفهم من المضاعفات السياسية والمالية للوحدة التاريخية لشطرى المانيا ويقال أن كول لديه موهبة السلطة وإرادة أن يكون مستشارا . وهكذا رأى

الألمان وبقية العالم ـ مستشارا قادرا على تحمل المسئوليات ومصمما على وضع جدول زمنى للوحدة وجادا فى مساعدة الألمان الشرقيين على إجراء أول انتخابات حرة فى ١٨ مارس ، وتحقيق الوحدة الاقتصادية أول يوليو وتنسيق الخطوات الاقتصادية المؤدية الى توحيد شطرى المانيا وحقق كول انجازه الأكبر عندما أقنع جورباتشوف فى يوليو بالموافقة على عضوية المانيا فى الأطلنطى بعد التوحيد . وبعد أثنى عشر يوما من تحقيق الوحدة الألمانية ، دعم الحزب المسيحى الديمقراطى الذى يتزعمه المستشار هيلموت كول نفوذه فى المناطق التى كانت تتكون منها المانيا الشرقية ، وإجتاح الانتخابات فى أربع من الولايات الخمس للجزء الشرقى وهى ميكلينبورج ، وسكسونيا آنهالت ، وتورينجين وبوامزيزج ، بينما حقق حزب الاتحاد المسيحى الاجتماعى توأم الحزب المسيحى الديمقراطى فوزا يمكنه من الحفاظ على أغلبيته المطلقة فى برلمان ولاية بافاريا ، ومع أن الحزب المسيحى الديمقراطى كان صاحب اكبر نسبة من الأصوات فى انتخابات الولاية الخامسة فى الجزء الشرقى وهى براندنبرج التى تحيط ببرلين ، الا أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة فيها . وقد وصف كول إنتصاره فى ولايات الشرق الأربع بأنه يتيح للحزب موقعا جيدا للانطلاق فى الانتخابات العامة التى ستجرى فى ٢ ديسمبر فى كل الولايات الألمانية بعد توحيدها وعدد ١٦ ولاية ، وذلك باعتباره مستشارا لألمانيا ، وأن تحول مجلس الشيوخ الفيدرالى لصالح الائتلاف الحاكم فى بون سيسهم الى حد كبير فى تيسير عمل الحكومة . ولم يحقق الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، وهو حزب المعارضة الرئيسى الفوز الا فى ولاية براندنبورج وإن لم يحصل أيضا على الأغلبية المطلقة ، أما الحزب الديمقراطى الحر الذى ينتمى اليه « هانز ديتريش جينشر » وزير الخارجية فقد إستطاع بالكاد الحصول على نسبة الخمسة فى المائة التى تتيح له التمثيل فى البرلمان وهو ما فشل الحزب الجمهورى لأقصى اليمين عن تحقيقه وحصل تحالف حزب الخضر والأحزاب الصغيرة الأخرى على ٥,٦٪ من الأصوات بينما حصل تحالف اليسار بزعامة حزب الاشتراكية الديمقراطية وهو الاسم الجديد للحزب الشيوعى فى الجزء الشرقى على ١٠,٨٪ ، وفى ولاية بافاريا حصل حزب يمينى جديد يرأسه احد جنود الصاعقة النازيين القدماء على اكثر من ٥ ٪ من الأصوات مما اتاح له الحصول على ١١ مقعدا فى برلمان بافاريا الذى يضم ٢٠٤ مقاعد ، بينما حصل فى انتخابات ١٩٨٦ على ٣ ٪ فقط وقد اطلق عليه اسم الحزب الجمهورى .

ولا شك أن هذه النتائج فى مجملها تحمل مؤشرات ذات دلالة واضحة بالنسبة لانتخابات ٢ ديسمبر ـ خاصة وأن البرلمان الألمانى ـ كان قد عقد جلسة بعد إعلان الوحدة وإستجاب فيها لقرار المحكمة الدستورية العليا الذى قضى بعدم دستورية قانون الانتخابات التى ستجرى على أساسه انتخابات الدولة الموحدة فى ديسمبر ، ووافق البرلمان على الغاء نسبة الـ ٥٪ التى كان يتعين على كل الأحزاب الحصول عليها قبل خوض انتخابات ديسمبر . والتى تعد أول إنتخابات تجرى فوق كامل التراب الألمانى منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية . وتشير كافة التوقعات وإستطلاعات الرأى أن الفوز سيحالف الحزب المسيحى الديمقراطى بزعامة كول ، وأن الهزيمة ستلحق بمرشح المعارضة الديمقراطية الاجتماعية لافونتين ، ونشر معهد أفيد الألمانى لاستطلاع الرأى دراسة جاء فيها أن الحزب المسيحى الديمقراطى سيفوز بنسبة كبيرة من أصوات الناخبين تصل إلى حوالى ٤٥٪ بينما لن تتجاوز النسبة التى يحصل عليها الحزب الديمقراطى الاجتماعى أكثر من ٣٤٪ ، كذلك تتوقع الدراسة التى تحترم ارقامها الأوساط السياسية والحزبية والاعلامية أن يفوز حزب جينشر الديمقراطى الحر بنسبة تقارب ٩٪ وحزب الخضر بنسبة لاتزيد على ٨٪ ، والجمهورى فى دخول البرلمان الألمانى .

الدولة الألمانية والنظام الدولى :

وفقا للمعايير المعاصرة لتحديد قوة الدولة والقائمة على عوامل الجغرافيا والسكان والاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية فإن المانيا الموحدة ستكون قوة عملاقة فى وسط القارة الأوروبية ، فإضافة الى المساحة والثروة المائية والأراضى الزراعية وعدد السكان وكثرة الجامعات والصناعات ، هناك تراث ضخم من التنظيم الادارى والاعتزاز القومى بالشخصية الألمانية . ومما لاشك فيه أن المانيا الموحدة ستؤثر فى التوازنات القائمة فى النظام الأوروبى والنظام الدولى بوجه عام . وقد يتراجع مشروع وحدة أوروبا الغربية ليتقدم مشروع وحدة القارة الأوروبية وسط تشجيع سوفييتى واضح . ذلك لأن دخول المانيا الموحدة فى الوحدة الأوروبية الغربية سوف يعطيها الزعامة الأوروبية ، وهذا ما تتجنبه كل من بريطانيا وفرنسا ، إذ من الطبيعى فى هذا الوضع أن تسيطر المانيا على السوق الأوروبية المشتركة وأن يتقدم المارك الألمانى على حساب الفرنك الفرنسى والجنيه الاسترلينى وأن ينافس بالتالى أقوى عملتين فى العالم : الدولار الأمريكى والين اليابانى وإذا كان الفرنسيون والبريطانيون لايرحبون (تماما) بوحدة المانيا لانها المنافس التاريخى والتقليدى لهما ، فإنهما يميلان معا الى أن تدخل المانيا الموحدة فى منافسة إقتصادية ومالية مع الولايات المتحدة الأمريكية فيحققان بالتالى نوعا من التوازن معها إضافة إلى بروز إتجاه فرنسى ـ بريطانى مشترك يدعو الى التنسيق الفعال بينهما لمواجهة القوة الألمانية الجديدة ، وقد تؤدى كل هذه الاحتمالات والتطورات المتسارعة الى أعادة النظر بجميع المشاريع الأوروبية المطروحة فى ظل

انتظار الجميع لنتائج الوحدة الألمانية .

أما على الصعيد الدولى فإن الولايات المتحدة لم تمانع فى الوحدة الألمانية بشرط ضمان عضوية المانيا فى حلف الأطلنطى ، وأن تبقى فى إطار التجمع الصناعى الرأسمالى الذى تقوده وذلك بغية الحد من النفوذ الألمانى وتوجيه القوة الألمانية بما لايتعارض مع السياسة الدولية للولايات المتحدة وبالمقابل تراجع الاتحاد السوفيتى عن مطالبه حيالى الوحدة الالمانية بسرعة فائقة . فمن المطالبة بحياد المانيا الموحدة ذات السيادة التامة الى إعلان جورباتشوف أن إنتماء المانيا إلى حلف شمال الأطلنطى لم يعد عقبة أمام تحقيق الوحدة الألمانية ، وفى ٩ نوفمبر وأثناء زيارة جورباتشوف لبون ، وقع الزعيم السوفييتى والمستشار الألمانى هيلموت كول اتفاقية للتعاون وعدم الاعتداء مدتها عشرون عاما وهى الاتفاقية التى وضعت أسس العلاقة بين الاتحاد السوفيتى والمانيا الموحدة ، كما وقع الجانبان إتفاقيات أخرى بشأن التعاون فى المجالات الفنية والاقتصادية .. وجاء ذلك الموقف السوفييتى فى ظل تراجع دوره العالمى وسط إتجاه النظام الدولى الجديد نحو نظام القطب الواحد الذى تسيطر فيه الولايات المتحدة . ولكن هذا النظام الذى يدافع عنه البعض فى مسار النظام الدولى معرض للتغيير والتراجع لاعتبارات عديدة أهمها أن أنشغال أوروبا فى إعادة ترتيب أولوياتها وأوضاعها الأمنية والاستراتيجية سوف يفسح المجال الرحب أمام تنامى القوى الآسيوية فى اليابان والصين فضلا عن إتجاه المانيا الموحدة نحو بناء قوتها الذاتية وزيادة نفوذها الدولى ، إذ من المؤكد أن الدولة الألمانية الموحدة تحاذر الوقوع فى الخلافات الحادة مع أى طرف دولى ، فقد طمأنت المانيا جارتها بولندا إلى عدم الرغبة فى تعديل الحدود السياسية القائمة معها حاليا ، وتلك مسألة هامة بالنسبة لكل دول أوروبا الشرقية بمثل ما تهم الاتحاد السوفييتى ، كما وافقت المانيا على عقد مؤتمر دولى أوروبى من أجل بحث « النظام الجديد للأمن الأوروبى » وهو المؤتمر الذى عقد فى باريس فى ١١/١٩ وحضره رؤساء دول وحكومات ٣٤ دولة أوروبية إضافة الى كندا والولايات المتحدة ، ووصفه المراقبون بأنه القمة الحاسمة التى تأتى بعد أحداث تاريخية تمثلت فى الوحدة الألمانية ، وسقوط الشيوعية فى أوروبا الشرقية ، والاستعداد لاستقبال أوروبا الموحدة فى نهاية عام ١٩٩٢ ، وقام ممثلو الدول المشاركة فى المؤتمر ، والتى تشمل حلفى وارسو والأطلنطى بالتوقيع على اتفاقية لسحب وتدمير معظم الأسلحة التقليدية التابعة للقوتين العظميين على المسرح الأوروبى وهى أضخم معاهدة فى تاريخ الحلفين ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وإذا كان من المحتمل أن يمر النظام الدولى بمرحلة انتقالية تتعدد فيها الأقطاب الدولية بعد تحقيق الوحدة الألمانية ، كأن تبرز فى المجتمع الدولى قوى الولايات المتحدة والمانيا واليابان والصين والاتحاد السوفيتى وإن كانت الولايات المتحدة تتمتع بموقع قيادى مميز ، فالظاهرة الأساسية المرافقة للنظام الدولى فى عقد التسعينات هى « سرعة التحولات والمتغيرات الدولية » ولقد عبر جورباتشوف عن هذه المتغيرات فى تصريح له فى يوليو ١٩٩٠ بقوله « إن كل شىء يتغير .. نحن نعيش فى عصر ديناميكى ، وقد حدثت تطورات هائلة فى الشهرين الأخيرين ..» □

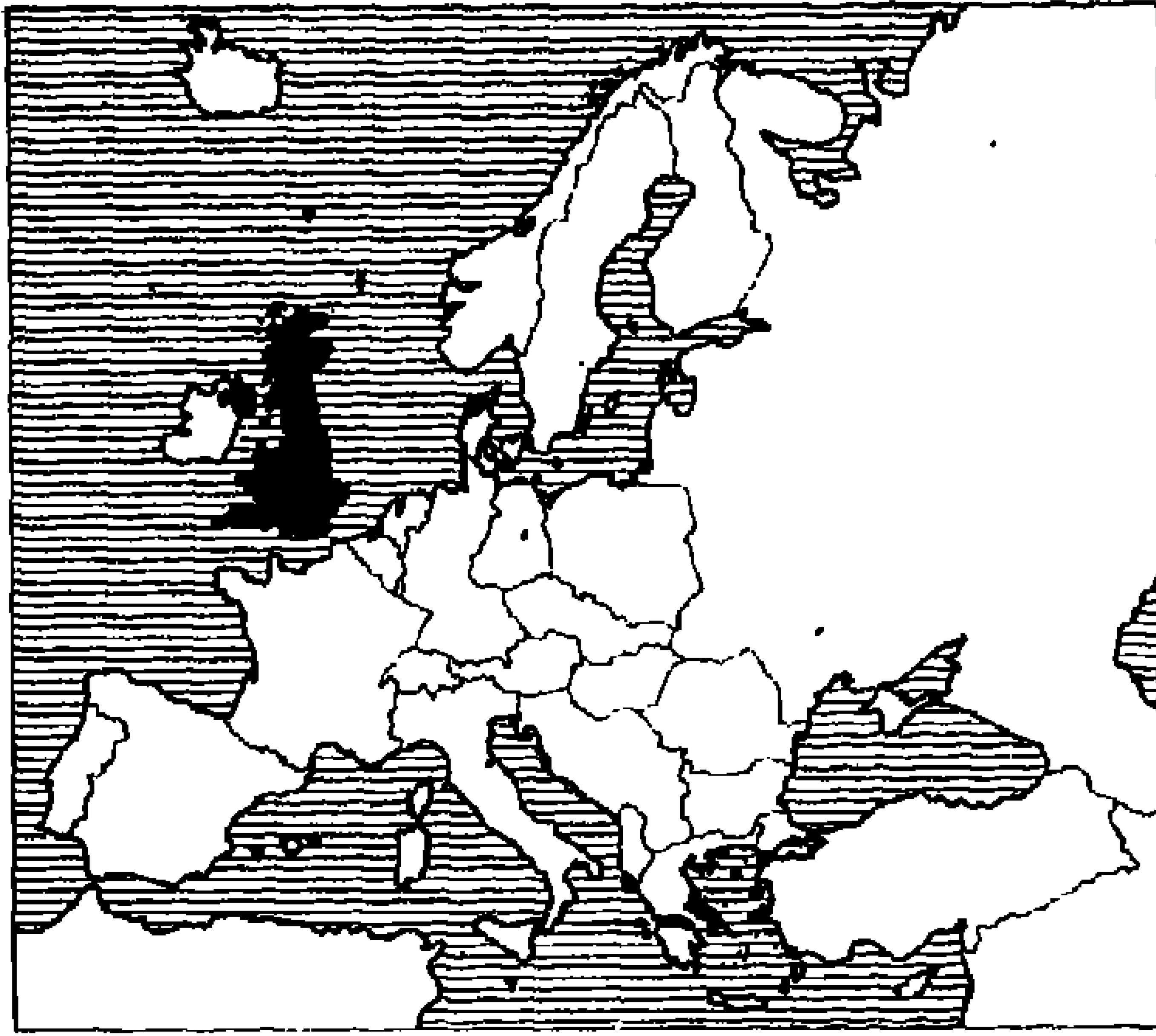
انتصار ساحق لكول وائتلافه فى أول أنتخابات المانيا الموحدة :

أحرز هيليموت كول وحزبه المسيحى الديمقراطى وحليفه الأصغر حزب الاتحاد المسيحى الاجتماعى نصرا ساحقا فى أول انتخابات تشريعية بامتداد المانيا الموحدة والتى جرت فى الثانى من ديسمبر ١٩٩٠ . وحصل ائتلاف كول على ٤٣,٨ ٪ من الاصوات فى حين وصل حزب الديمقراطيين الأحرار الشريك فى الائتلاف الحاكم على ١١ ٪ من الأصوات . وشهدت هذه الأنتخابات اكبر هزيمة للحزب الاشتراكى الديمقراطى المعارض ـ الذى حصل على ٣٢,٥ ٪ من الأصوات ، فى حين كانت المفاجأة هى خروج حزب الخضر نهائيا من البوندستاج (البرلمان) حيث لم يتمكن انصاره من أحراز نسبة الـ ٥ ٪ اللازمة لدخول البرلمان ولم يحصلوا الا على ٣,٩ ٪ . وفى المقابل فاز حزب الخضر فى القسم الشرقى مع تحالف ٩٠ وهى جبهة من جماعات الحقوق المدنية وحصل على ٥,٩ ٪ من الأصوات على نطاق المانيا الشرقية سابقا ومن الملاحظ أن الأحزاب الألمانية الصغرى فى الجزء الشرقى من المانيا استفادت من حكم المحكمة الدستورية العليا التى قضت بحق هذه الأحزاب فى دخول البرلمان الألمانى بالرغم من عدم حصولها على نسبة الـ ٥ ٪ بامتداد المانيا وذلك كاستثناء فى هذه الانتخابات نظرا لأن هذه الأحزاب حديثة التكوين ولم تأخذ فرصة تكوين قواعد تابعة لها فى الجزء الغربى من المانيا .

فى الوقت نفسه فإن حزب الاشتراكية الديمقراطية (الحزب الشيوعى سابقا) ـ سيتمكن من دخول البرلمان على الرغم من أنه لم يحصل الا على ٢,٤ ٪ من الاصوات بامتداد المانيا ولكنه حصل على ٩,٩ ٪ من الاصوات فى المانيا الشرقية وبذلك سيمثله فى البرلمان ١٧ نائبا ـ ويلاحظ عموما أن حزب الاشتراكية الديمقراطية ـ قد تراجعت نسبة تمثيله بالمقارنة مع اول انتخابات حرة تجرى فى المانيا الشرقية فى مارس الماضلا ـ وكان قد حصل فيها على ١٦,٤ ٪ .

ومن النتائج ذات المغزى فى هذه الانتخابات كذلك فشل الحزب الجمهورى (الداعى الى طرد الاجانب من المانيا) فى الفوز بأى مقعد وذلك نظرا لعدم حصوله على نسبة الـ ٥ ٪ .

تمـــريـــر



السياسة البريطانية بعد حكم مارجريت ثاتشر

نزيرة الأفندى

على مدى اربعة عشر عاما ، مرت بريطانيا بتجربتين تاريخيتين على صعيد السلطة الحزبية والسياسية . وان اختلفت ارض المعركة الخاصة بكل منهما ، إضافة الى تباين الدوافع التى شكلت اتخاذ القرار النهائى فى كل منهما .

والتجربة الأخيرة والحديثة ، تتمثل فى التطورات المتصاعدة التى ادت الى استقالة السيدة مارجريت تاتشر من ـ رئاسة حزب المحافظين والحكومة البريطانية ـ وذلك بعد فترة حكم استمرت منذ عام ١٩٧٩ ، ورئاسة الحزب منذ عام ١٩٧٥ وخلال هذه التجربة الأخيرة ، تولى مقاليد الحكم « جون ميجور والذى تولى اول منصب وزارى له خلال التعديل الذى اجرى فى يوليو ١٩٨٩ . عندما عينته السيدة « تاتشر » فى منصب وزير الخارجية ، ثم لمنصب وزير الخزانة ، بعد ثلاثة اشهر من المنصب الأول .

اما التجربة الأولى السابقة ، فقد كان مسرحها حزب العمال البريطانى ، وكان ذلك فى عام ١٩٧٦ ، فقد اعلن مستر « هارولد ديلسون » رئيس الوزراء البريطانى انذاك ، تخليه عن منصب رئاسة الوزراء والحزب ، بعد فترة عمل سياسى استمرت ثلاثين عاما ، وزعامة الحزب لمدة ثلاثة عشر عاما . وقد تسلم مقاليد الحكم وزعامة الحزب ، شخصا يكبره بأربعة اعوام ، الا وهو جيمس كالاهان .

والمتتبع لتطورات الاحداث فى التجربتين الأولى والثانية ، يلاحظ تطابق السيناريو الخاص بكل منهما . وإن كان التناقض يبرز فى ان خطوة « السيدة تاتشر » جاءت نتيجة ضغوط من جانب اعضاء حزبها وحكومتها لدفعها لتقديم استقالتها . وذلك بعد ان فاض الكيل من جانب العديد من الاعضاء ، وخوضهم معركة المنافسة امامها على زعامة الحزب .

اما فيما يتعلق بمستر « هارولد ديلسون » فقد كان قراره الخاص بالاستقالة ، نابعا من « ذكاء سياسى » فى اختيار الوقت المناسب للانسحاب من مسرح الاحداث الحزبية والسياسية .. حيث ان الأدوقة الداخلية لحزب العمال شهدت انقساما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية .

والتناقض الثانى يبرز فى الشخصية التالية التى خلفت كلا منهما ، بينما كان « كالاهان » يتجاوز عمر « ويسلون » بأربعة اعوام . نجد ان « جون ميجور » يبلغ

من العمر سبعة واربعين عاما ، وليكون اصغر رئيس وزراء فى تاريخ بريطانيا ومن ثم قد تكون كفته الأخير اكثر ترجيحا فى مجال قيادة حزب المحافظين وعبور فجوة الاجيال من جهة ، والاحساس بالنبض الاجتماعى والاقتصادى ، للمواطن البريطانى من جهة أخرى .

ومما يعزز هذا الاعتقاد ، تجربة « جيمس كالاهان » ذاته فى مجال زعامة حزب العمال ـ ورئاسة الوزراء . حيث ان هذه الزعامة لم تستمر سوى اربعة اعوام ، انتهت باستقالته فى نوفمبر ١٩٨٠ ، بعد ان هزمت الحكومة العمالية فى الانتخابات العامة التر اجريت عام ١٩٧٩ ، والتى كانت الفصل الأول فى مرحلة حكم السيدة مارجريت تاتشر .

وفيما بين تطابق « سيناريو الاحداث » خلال التجربتين الأخيرة والسابقة ، والتناقض بينهما فى مجال الاقناع والاقتناع من جانب الشخصية السياسية الرئيسية . نجد أن هناك عدة مؤشرات عامة تجمع ما بين تجربة حزب العمال عام ١٩٧٦ ، وحزب المحافظين عام ١٩٩٠ .

واول هذه المؤشرات وابرزها ، مفهوم الديمقراطية لدى الاحزاب البريطانية . ففى ظل هذا المفهوم كان تخلى « ويلسون » عن الحكم طواعية واختيارا .. ورضوخ « تاتشر » لآراء وزرائها من اعضاء مجلس العموم . بعد ان فشلت فى الحصول على النسبة المطلوبة من الأصوات ، خلال عملية الاقتراع على « رئاسة الحزب » فى الجولة الأولى والتى خاضها « مايكل هيزلتين » وزير دفاعها الاسبق ، امامها فقد حصلت السيدة تاتشر على ٢٠٤ صوتا ، وهيزلتين على ١٥٢ صوتا . إلا أن الفرق بينهما ، لم يصل الى نسبة الخمسة عشرة فى المائة ، المطلوبة لترجيح كفه رئيسة الوزراء السابقة ومن هنا كانت « حملة الاقناع » ، التى انتهت باتخاذ تاتشر قرار الاستقالة من رئاسة الحزب . وتتضح « الممارسة الديمقراطية » فى الأسلوب الذى اديرت به عملية الاقتراع على اختيار « خليفه تاتشر » ، فحالما بدت مؤشرات ترجيح كفه « جون ميجور » ، الأصغر سنا ، والأقل عراقة فى العمل السياسى الحزبى . لم يتردد ايا من « هيزلتين » أو « دوجلاس هيرد » وزير الخارجية الحالى ، فى الانسحاب لصالح « ميجور » ، بل وتولى مناصب وزارية تحت رئاسته ! ! اين العالم الثالث من هذه التقاليد العريقة الضاربة بجذورها فى اعماق الديمقراطية ! !

الاقتصاد والادارة السياسية :

وبعيدا عن ملابسات تولى مستر « جون ميجور » لمنصب زعيم حزب المحافظين ورئاسة ورئاسة الحكومة ، يتعين ان نشير الى الاسباب التى ادت الى هذه الملابسات .

ومن واقع تتبع الاحداث سوف نجد أن هذه الاسباب تتركز فى اثنين :

أولهما : العامل الاقتصادى .

ثانيها : الادارة السياسية من جانب السيدة تاتشر لشئون حكومتها على مدى السنوات الاحدى عشرة الماضية .

ـ وفيما يتعلق بالعامل الأول : فقد كان لايمانها المطلق بسياسة بيع « القطاع العام البريطانى » قوة دفع قوية ، ولكنها اغفلت النتائج المترتبة على هذه السياسة فى المدى البعيد .

فقد كانت تاتشر تؤمن بضرورة تصفية الصناعات الضخمة المؤممة من جانب حكومة العمال ـ على مدى الفترة منذ عام ٤٥ وحتى ١٩٠١ ـ وقد استندت فى ذلك الى سوء أداء وادارة العديد من الوحدات المنتجة فى هذه الصناعات المؤممة .

وقد كان لهذا الايمان ايجابياته بالنسبة للبعض ، وسلبياته بالنسبة للبعض الآخر ، وهو الاغلبية . فبالنسبة لصناعة الصلب ، ادت سياسة بيعها الى القطاع الخاص فى عام ١٩٨٨ ، التى حددت طفرة فى الانتاج .

الا ان بيع الشركات العاملة فى قطاع الغاز ـ الكهرباء ، ادى الى ايجاد العديد من المشاكل ، وانعكس ذلك على عملية بيع الشركات العاملة فى قطاع المياه . حيث ان احتمالات زيادة الاسعار بنسب مرتفعة ومعارضة الرأى العام لذلك ، جعلت عملية بيع هذه الشركات ، متعثرة بدرجة واضحة .

كما ان نفقات العلاج والخدمات العامة فى مجال الصحة ، اصبحت اكثر عبئا على المواطن .. وحتى بالنسبة لتملك المساكن ، فقد ازدادت الاعداد .. ولكن فى ذات الوقت ارتفعت اعداد الافراد الذين استدانوا من البنوك العقارية مقابل رهن ممتلكاتهم . ونفس الانتقادات وجهت الى برنامج « الاصلاح التعليمى » وقد كان الهدف الاساسى من كل هذه الاجراءات ، هو خفض الانفاق العام منسوبا الى اجمالى الناتج المحلى . وقد تحقق ذلك بالفعل . حيث انخفضت النسبة من ٤٤ فى المائة فى السنة المالية ٧٩ ـ ١٩٨٠ ، الى اقل من اربعين فى المائة فى ميزانية ١٩٩٠ .

كما ان تركيزها على جانب تشجيع الطلب لانعاش الاقتصاد ، اصطدم بسياستها فى مجال مكافحة التضخم . ولتوضيح ذلك نشير الى ان الاجراءات التى ادت الى خفض معدل التضخم من ١٨ فى المائة فى عام ١٩٨٠ الى ٣ فى المائة فى عام ١٩٨٦ ، كانت على حساب العمالة والانتاج فى ذات الوقت . كما ان السياسة الائتمانية المتشددة ممثلة فى ارتفاع اسعار الفائدة ، ادت الى النتائج الراهنة والتى يحصدها الاقتصاد البريطانى . فقد عادت معدلات التضخم الى الارتفاع . وجثم شبح الركود ، ولم يستطع جانب الطلب ان ينفذ

الاقتصاد ، لان هذا الجانب « الجزئى » اصطدم بسياسات « الكلى » .

وحتى بالنسبة للاصلاح الضريبى ، فقد كانت المكاسب الاكثر للاغنياء ، عندما خفضت الضريبة على الدخول العليا فى ٩٠ الى ٤٠ فى المائة ، بينما كانت التخفيضات بالنسبة للشريحة الأولى من الوعاء الضريبى من ٣٣ الى ٢٥ فى المائة .

وبالانتقال الى الادارة السياسية ، سوف نجد ان هناك تشابكا واضحا بين قضية « العلاقة بين بريطانيا واوربا » والعثرات المتتالية التى وقعت فيها السيدة تاتشر فى مجال ادارة شئون حكومتها .

فقد كان الخلاف حول المدى الذى يتعين ان تسير فيه « لندن » تجاه « بروكسل » بمثابة « قنبلة زمنية » من يجرؤ على نزع فتيلها ، يكون نصيبه ، فقدان منصبه . حدث ذلك مع سير « جيفرى هاو » مرتين ومع وزير الخزانة الاسبق نيل لوسون . بل ان ثلاثة عشر وزيرا من اثنين وعشرين وزيرا تم تغييرهم خلال التعديل الوزارى الذى تم فى يوليو ١٩٨٩ . وقد كان لتولى « جون ميجور » منصب وزير الخارجية ، اكثر الأمور اثارة للدهشة ، ولكنه فى ذات الوقت اكثر الأمور اتساقا مع رغبة السيدة تاتشر ، فى تسيير دفة السياسة الخارجية بنفسها .

ومن هنا عندما اعلن مستر « جون ميجور » بعد تولية منصب وزير الخزانة بأشهر ، عن انضمام بريطانيا الى نظام « سعر الصرف الأوروبى » ، رأى المراقبون السياسيون ان المسافة ما بين مقر اقامته فى وزارة الخزانة « ١١ دادننج ستريت » ، مقر رئاسة الوزارة « ١٠ دادننج ستريت » قد قربت للغاية .

وعلى الرغم من ان مستر « ميجور » قد نفى تماما ، ان يكون لقرار الانضمام ، اية دلالة سياسة على الصعيد الداخلى . الا ان كافة التوقعات كانت تشير الى أن العد التنازلى للسيدة تاتشر قد بدأ . ولهذا قبلت ما لم يمكن اقناعها به لسنوات ، حرصا على امتصاص الاستياء فى صفوف حزب المحافظين . الا ان الأمور تصاعدت مع رفضها الموافقة ، على ما توصل اليه ـ رؤساء الدول والحكومات الأوروبية خلال « قمة روما » ، التى انعقدت فى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٠ . فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية والتى تتضمن اقامة بنك مركزى اوروبى ، عملة اوروبية موحدة .

وهنا لابد ان نشير الى أن « مارجريت تاتشر » ، وان بدت متشددة ومتصلبة الرأى » ، الا انها فى ذات الوقت تعكس الايمان المطلق بالدفاع عن المصالح الوطنية والسيادة القومية لبلادها فى مواجهة محاولات المجموعة الأوروبية ، وخطط « جاك ديلور » الاكثر من طموحة .

وقد كان لها فى هذا الصدد مقولة مشهورة ، تتصرف الى انه فى الوقت الذى وعت فيه بعض الدول ، مثال الاتحاد السوفيتى بان النجاح يعتمد على توزيع السلطة ، نجد ان البعض فى المجموعة الأوروبية يتحرك فى الاتجاه المضاد » .

مهام ميجور :

من المسلم به ان الاسباب التى ادت الى التعجيل باستقالة تاتشر ، هى ذات الاسباب التى يرتهن بها مستقبل « جون ميجور » خلال الفترة المتبقية من عمر حكومة المحافظين ، وما بعدها .

وقد اوضح رئيس الوزراء البريطانى ، ان الفوز فى الانتخابات القادمة ، هو الهدف الاساسى على صعيد الحزب ، ومن ثم لابد من رأب الصراع الناجم عن اختلاف الآراء، إزاء سياسة « السيدة تاتشر » ، واستقطاب العناصر المؤيدة ، لمنافسيه على زعامة الحزب .

وقد اتضح ذلك فى استمرار تولى « دوجلاس هيرد » لمنصب وزير الخارجية ، وتولى « مايكل هيزلتين » منصب شئون البيئة ، وما تقتضيه من التعامل مع ضريبة الانتخاب الى ضريبة الرؤوس .

اما بالنسبة للهدف الاساسى على الصعيد العام ، فقد اعلن « ميجور » انه يتمثل فى « القضية الاقتصادية » اولا واخيرا .

ويتضح من استعراض تصريحات « جون ميجور » السابقة على توليه منصب رئاسة الوزراء ، تركيزه على الجانب العملى والتطبيقى دون الانصياع للنظريات والفلسفات الاقتصادية .

ومن هناك كان نفيه الاتجاهات الرامية الى الربط بين قرار الانضمام الى نظام سعر الصرف الأوروبى فى اوائل شهر أكتوبر الماضى ، وبين وجود دوافع سياسية . وقد ركز على أن السبب الاساسى يتمثل فى مواجهة التضخم .

ولذا كان اعلان الانضمام الى هذا النظام مقترنا بعدة مقترحات من جانبه تتعلق بالمرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية . وتنصرف الى وجود « وحدة عملة اوروبية » صعبة . قابلة للتحويل الى العملات الأخرى . ويتم استخدامها بصورة متوازنة الى جانب العملات الوطنية . ومن ثم إستبعاد وجود بنك مركزى اوروبى ، او عملة اوروبية موحدة .

وقد كانت وجهة نظر « ميجور » تنصرف الى ان « العملة المقترحة » سوف تثبت وجودها من خلال اقبال الافراد ، الشركات وقطاعات الأعمال على إستخدامها . ومن ثم تكون الكلمة فى النهاية للواقع العملى ، وليس مجرد قرارات تصاغ فى بروكسل . كما انه لابد من الرجوع اولا الى المجالس التشريعية فى الدول المعنية ، لاقرار المرحلة الثانية من الوحدة ، وليس العكس .

ولكن المشكلة تعقدت على الصعيدين الداخلى والخارجى وذلك بسبب « قضية التضخم » ، فقد ادى الانضمام الى نظام « سعر الصرف الاوروبى » الى ازكاء نار التضخم ، بينما الاقتصاد يعانى فعلا من الركود .

وبالتالى كان رفض السيد « تاتشر » مدعمة فى ذلك بوجهة نظر « جون ميجور » ، الانضمام الى المرحلة الثانية من الوحدة الاقتصادية والنقدية . وكان لاعتبارات السيادة القومية ، إضافة الى قضية التضخم ، اثرها فى هذا الصدد .

وقد عبر رئيس الوزراء البريطانى ، عن وجهة نظره فى ذلك الوقت ، بالاشارة الى « رغبته فى ان تكون المجموعة مفتوحة امام المزيد من الاعضاء الجدد . وان تكون اكثر قوة على التطور تدريجيا وبحكمة ، حيث ان التحرك بسرعة تجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية ، سيؤدى الى تخلف العديد من الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة ، وغير القادرة على التكيف بسرعة ، وفى ظل هذه التصريحات ، مع ارتفاع ارقام البطالة والتضخم ، يكون المغزى الحقيقى لرفض بريطانيا الاندفاع فى الموافقة على المرحلة الثانية من الاتفاقية الخاصة بالوحدة الاقتصادية .

وقد اوضح « جون ميجور » ان التضخم بمثابة عدو للاستثمار ، ومادة مسممة للمنافسة ، وكذلك العلاقات الصناعية . اضافة الى كونة يسمم الحياة الاجتماعية . فالتضخم يعاقب « المدخر » والمؤمن على نفسه ، وكذلك الضعفاء فى مجتمعنا .

وفى ظل هذه الرؤية ، والاهتمام بالدافع العملى والممارسة الفعلية ، يتوقع ان يكون احساس « جون ميجور » بالنبض الاجتماعى « للمواطن البريطانى » ، متجاوزا للتطبيق الصارم للنظريات الاقتصادية ، التى كانت تدمنها السيدة « تاتشر » وادت الى هذه الاحداث المتلاحقة . ومن هنا قد تكون سياسته النقدية والائتمانية اقل صرامة والانفاق الاجتماعى ، اقل تشددا وبخاصة فى نطاق الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم .

ماذا عن حزب العمال ؟

تشير جميع الدلائل الى ان مركز حزب العمال على صعيد الحياة السياسية فى بريطانيا ، كان فى افضل احواله ، خلال الأيام الأخيرة من فترة حكم السيدة مارجريت « تاتشر » ، حيث ان ارتفاع معدلات التضخم ، البطالة ، وكذلك اسعار الفائدة ، كانت بمثابة « الضوء الأخضر » امام حزب العمال للقيام بحملته المضادة لسياسة حزب المحافظين ، واتضح ذلك فى دعوته الى طرح الثقة على حكومة تاتشر . كما ان تشدد الاخيرة فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادى والسياسى الأوروبى ، كان نقطة أخرى تضاف الى نقاط الضعف التى تجمعت على صعيد الجبهة الداخلية ، والتى وسعت من حدتها « ضريبة الانتخاب » ، المقرر تطبيقها ابتداء من ابريل ١٩٩١ .

الا ان سلسلة التطورات التى شهدتها الحياة السياسية البريطانية منذ اوائل اكتوبر ١٩٩٠ ، جعلت وضع هذا الحزب ، اكثر حرجا فى مواجهة حكومة المحافظين . بل ان الآراء تشير الى ان بزوغ هذا « النجم الجديد » ممثلا فى رئيس الوزراء « جون ميجور » قد جعل موقف زعيم حزب العمال « نيل كينوك » اكثر حساسة ، خاصة وان الكاميرات التليفزيونية قد عرفت طريقها الى جلسات مجلس العموم .

والأمر المؤكد من واقع اعادة قراءة تطورات الاحداث فى بريطانيا . والتصريحات التى ادلى بها رئيس الوزراء البريطانى الجديد يشير الى ان « نيل كينوك » سوف يواجه خصما عنيدا ، فقد كانت اولى تصريحاته تنصرف الى حتمية الفوز فى الانتخابات العامة القادمة وانه سيتم إعادة النظر فى الرسوم والضرائب الخاصة بالمحليات إضافة الى توفير المزيد من الموارد المالية لنظام التعليم ، واخيرا إستعادة وحدة الحزب إزاء « قضية التكامل الأوروبى » .

واذا اخذنا فى الاعتبار « التوقيت الذكى » الخاص بانضمام بريطانيا ، الى نظام سعر الصرف الأوروبى ، والذى يحسب « لجون ميجور » ، حيث توافق مع الجلسة الختامية لمؤتمر حزب العمال ، وقبل يوم واحد من انعقاد المؤتمر السنوى لحزب المحافظين . لوجدنا ان العديد من القضايا قد اصبحت اقل اثارة للحماس ، اذا طرحت فى اطار حملات انتخابية متبادلة بين الجانبين . وجاءت نتائج استطلاع الآراء لتؤكد ذلك ، حيث اوضحت امكانية تقدم حزب المحافظين فى ظل زعامة « ميجور » .

ومن ثم فلا غرو ، ان كانت الخطوة الأولى من جانب حزب العمال ، ممثلة فى انعقاد « اللجنة التنفيذية القومية » لوضع استراتيجية الحزب ، فى اطار الأوضاع الجديدة المتغيرة ، وقد تمثلت الخطوط العامة للوثيقة المعلنة من جانب هذه اللجنة فى :

اولا : دعم انضمام بريطانيا الى النظام النقدى الأوروبى ورفض الاستراتيجية البديلة المقترحة من جانب « جون ميجور » فى بداية شهر أكتوبر ١٩٩٠ اى عدم القبول بوجود عملة وبنك مركزى موحد .

ثانيا : يتعين ان توافق الدول الأعضاء على الوحدة النقدية مع وجود بعض التحفظات بالنسبة للجدول الزمنى المقترح من جانب « ديلور » .

وقد كان الهدف الاساسى من إصدار هذه الوثيقة ، وتركيزها على « القضية الأوروبية » هو الضغط على رئيس الوزراء البريطانى الجديد ، وقبل إنعقاد المؤتمر الوزارى للمجموعة الأوروبية فى شهر ديسمبر ١٩٩٠ ، فى العاصمة الايطالية .

ويبدو التباين فى الاستراتيجية الخاصة بحزب العمال ، قبل وبعد التغيير فى زعامة حزب المحافظين ، اذا اشرنا الى الهجوم العنيف الذى شنه « وزير الخزانة » فى حكومة الظل العمالية ، على القرار الذى اتخذته الحكومة المحافظة بالانضمام الى نظام سعر الصرف الأوروبى . حيث اتخذت هذا القرار بينما كانت الزيادة فى الاسعار ،

قد حلقت فى السماء وبلغ معدل التضخم ١٠,٩ فى المائة . بينما كانت تاتشر قد رفضت الانضمام من قبل ، متذرعة بان معدل المتضخم مرتفع ، ويبلغ ٨,٣ فى المائة .

واذا تركنا جانبا « القضية الأوروبية » سوف نجد ان القضايا الداخلية ، تتمثل فى وقف تنفيذ السياسة التى وضعتها السيدة « تاتشر » فى مجال تصفية القطاع العام . حيث ان البرنامج الاساسى لحزب العمال ، سيركز على القضايا الاقتصادية والصناعية . وقد اتضح ذلك خلال انعقاد جلسات المؤتمر السنوى لحزب العمال فى « بلاكبول » . وقد اشار بيان الحزب الصادر فى السادس من اكتوبر ١٩٩٠ . إلى ان برنامجه يقوم على القضاء على التضخم .

- : التوسع فى الاستثمارات .
- : التوسع فى الانفاقات الاجتماعية والرفاهية وبما يؤمن مستقبل الاطفال فى البلاد .
- : توجيه المزيد من الاهتمام للبرامج التعليمية فى البلاد .
- : معارض الضريبة المقترحة من جانب تاتشر والتى تعرف باسم « ضريبة الانتخاب » حيث انها لا تفرق بين القادر وغير القادر (لذا يطلق عليها البعض اسم ضريبة الرؤوس) .

وفيما يتعلق بهذه القضايا الداخلية ، والتى يساند وجهة نظرا العمال ازاءها ، المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد البريطانى خلال الايام الاخيرة من حكم السيدة تاتشر نجد ان الموقف لا يعد محسوما لصالح حزب العمال فيما يتعلق بهذه القضايا ، بعد التغيير الذى شهده منصب رئيس الوزراء ، والولوية التى يوليها « جون ميجور » بالنسبة لهذه القضايا ، وعلى رأسها « التضخم » « الركود » ، « ضريبة الانتخاب » .

الا ان الاشهر القليلة القادمة ، سوف تكون المحك الاساسى للاختبار بين الحزب الحاكم والمعارضة ممثلة فى حزب العمال . حيث ان الاخير سوف يستند فى « هجومه » على « ميجور » ، الى كونه امتدادا سياسيا لسياسة « مارجريت تاتشر » الاقتصادية بل انه احد صانعي ومنفذى هذه السياسة .

ومن ثم فان قدرة الحزب الأول « المحافظين » ، على الاستمرار فى الحكم والفوز فى الانتخابات العامة ، سيكون مرهونا بقدرته على التقليل من الذكريات الاقتصادية السيئة التى علقت بالمواطن البريطانى ، ورفعت من حدة معاناته الاقتصادية . وقدرة « جون ميجور » ذاته ، فى توحيد صفوف حزبه وراءه . □



تقرير

الاتحاد السوفيتي من الداخل والتحديات الجديدة



أماني محمود فهمي

لم تزل عملية رصد الأحداث الجارية فى الاتحاد السوفيتي وجيرانه من دول أوروبا الشرقية قائمة وان كانت هذه الأحداث تصيب المعلقين والمحللين السياسيين بالدهشة فى بعض الأحيان والعجز عن تفسيرها أغلب الوقت .

وقد اكتسبت هذه التحولات أهمية وشكلا خاصا فى ظل تلاحق عمليات الوحدة الاقتصادية والسياسية بين الألمانيتين وتزايد سرعة خطواتها الى جانب ما أصبح يخيم على القارة الأوربية من « تضامن » عام تمثل فى اجتماعات قمة دبلن للأمن الأوروبى وبداية الاجتماعات المتتالية الخاصة بالوحدة الألمانية والوصول الى جدول زمنى لتحقيقها وقمة هيوستن للدول السبع الصناعية وقمة واشنطن بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بحيث بدا ان السياسة الأوروبية والغربية بوجه عام قد اكتسبت صفات مشتركة بما وسع دائرة التفهمات بين دول أوروبا واقام سبلا واشكالا من التعاون الأوروبى ترجمها عمليا التخطيط نحو الوحدة الأوروبية فى ١٩٩٢ والوحدة الألمانية فى ....

وحيث ان هذه التحولات الأوروبية قد وجدت منشأها داخل الاتحاد السوفيتي ، فسيهتم هذا التقرير بتتبع وتحليل اهم التحولات الداخلية التى شهدها الاتحاد السوفيتي فى الشهور الأخيرة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والقومية ومايمكن رصده من توقعات عن مستقبل هذه التحولات من حيث العمق ومدى امكانية التراجع فيها من عدمه .

منذ وصول ميخائيل جورباتشوف الى السلطة عام ١٩٨٥ واتجاهه السياسى فى الاصلاح والمكاشفة واعادة البناء ، اتخذت الحياة فى الاتحاد السوفيتي صورة جديدة اتسمت بكثرة التقلبات السياسية والاقتصادية داخل البلاد وهذه التعبئة النفسية لدى الجماهير التى اثارها التحول المفاجىء والانفتاح على العالم الخارجى الى درجة العجز عن مواكبة اهداف الدولة بعيدة المدى والاصرار على قياس نجاح السياسات الجديدة بمدى قدرتها على مواكبة الدوافع الاستهلاكية وبأنماطها الجديدة المختلفة للجماهير وفى الوقت الذى كان الاهتمام الأكبر للزعيم السوفيتي جورباتشوف متوجها الى السياسة الخارجية للدولة ليس فقط لجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الاقتصادية ولكن لاكساب الاتحاد السوفيتي « وجها انسانيا » كما عبر جورباتشوف نفسه عن ذلك ولكسب التأييد الخارجي لاصلاحاته الداخلية التى كان متوقعا لها مقاومة عنيفة من الدوائر المحافظة داخل اجهزة الحرب .

وخلال الخمس سنوات الماضية التى دأب خلالها

جورباتشوف على تطبيق سياسته الاصلاحية الجديدة ، يمكن ملاحظة مايأتى :

١ ـ أن الاتجاهات الخارجية للاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف تفوقت على الانجازات الداخلية التى اتسمت ببطء الحركة واستمرار السلبيات القديمة بل وتضاعفها فى حالة الاقتصاد كما سيتضح فيما بعد .

٢ ـ لقد أثارت سرعة تلاحق الأحداث والمتغيرات السياسية داخل الاتحاد السوفيتى والتى وضعت وركزت كثيرا من السلطات فى قبضة جورباتشوف ، الشكوك حول مدى حرص الزعيم الاصلاحى على اقامة تحولات ديمقراطية جذرية فى الهيكل السياسى للدولة وعن حقيقة هوية جورباتشوف الايديولوجية ومدى تأثير ذلك على مستقبل الصراع السياسى داخل الاتحاد السوفيتى .

٣ ـ لقد ثبتت من تجربة جورباتشوف اهمية العامل النفسى فى انجاح السياسات الاصلاحية الجديدة من الناحية الجماهيرية فى الداخل والخارج وهو ما اعتمد عليه جورباتشوف فى لقاءاته بالزعماء الأمريكيين وفى اقناع المحافظين من رجال الحزب بجدوى اصلاحاته وضرورة ضبط الأنفس حتى يمكن اجتياز الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد .

اولا : المحور الاقتصادى :

لقد كانت فلسفة البريسترويكا التى انتهجها جورباتشوف على مدى خمس سنوات ، فلسفة تقوم على اعادة البناء الاقتصادى للدولة بالدرجة الأولى ـ فرغم تفوق الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى عسكرية . فان هذا التفوق جاء نتيجة لتقدمه فى انتاج الأسلحة التقليدية من حيث الكم ، فى الوقت الذى عانى فيه من التخلف التكنولوجى بالمقارنة بالغرب ، كما أن التعبئة العسكرية للشعب السوفيتى خلال فترة الحرب الباردة كان على حساب انتاج السلع الاستهلاكية الأساسية والذى أثر على الحالة المعنوية للجماهير بشكل سلبى للغاية .

وعلى ذلك كان أهم اهداف السياسة الاقتصادية الجديدة هو توفير المنتجات الاستهلاكية التى حرمت منها الجماهير لفترات طويلة ـ ومن هنا أيضا كان « حصار السلام » الذى ضربه جورباتشوف حول الدول الغربية للتخفيض من حجم الانتاج الدفاعى من الأسلحة النووية والتقليدية الى جانب الاتجاه نحو حل المنازعات الاقليمية من أجل التفرغ للقضايا الداخلية وفى مقدمتها الأزمة الاقتصادية وتحويل جزء من ميزانية الدفاع الى ميزانية الاستهلاك حتى أن بعض المصانع التى كانت تنتج الاسلحة التقليدية فى الاتحاد السوفيتى تحولت الى انتاج عربات الاطفال .

ولقد اعتمدت السياسة الاقتصادية الجديدة ، كما هو معروف ، على الانفتاح على الغرب والسماح للمنتجين بقدر كبير من الحرية فى اختيار المستوردين والتعامل معهم مباشرة دون تدخل كبير من الدولة .

وفى ١٣ من يناير عام ١٩٨٧ صدر المرسوم الخاص بتأسيس المؤسسات المشتركة التى هدفت الى توفير رأس المال والخبرة الأجنبية لتغطية الحاجيات الاستهلاكية للدولة ، وفى يناير ١٩٩٠ ، وصل عدد هذه المؤسسات الى ١٢٧٤ مؤسسة وتمثل الشركات الراسمالية ٩٠ ٪ من هذا العدد برأسمال يصل الى ٣,٣ مليار روبل للمؤسسات كافة . الا أن عدد المؤسسات التى مارست نشاطا اقتصاديا فعليا وصل الى ١٨٤ مؤسسة فقط .

كما قامت شركات مشتركة مع الدول الغربية على نفس النمط منها ١٧٠ مؤسسة مع فنلندا و ١٤٠ مع الولايات المتحدة ، ٩٠ مع النمسا ، ٢١٠ مع المانيا الاتحادية ، ٩٥ مع بريطانيا ، ٩٠ مع ايطاليا و ٦٥ مؤسسة مع سويسرا بالاضافة الى ٢٥ مؤسسة بالاشتراك مع الهند و ١٨ مؤسسة مع عدد من الدول العربية من بينها مصر .

وتغطى نشاطات هذه المؤسسات عدة مجالات اجتماعية وعلمية وكيميائية وزراعية ومجالات الطاقة والتعدين .

وكما سبق الذكر فان جزءا من الصناعات الدفاعية قد تم استبداله لانتاج بضائع مدنية استهلاكية بنسبة ٤٠ ٪ عام ١٩٨٩ لكى تصل نسبة هذا الاستبدال الى ٦٠ ٪ عام ١٩٩٥على ان تصل قيمة هذه المنتجات فى الخطة الخمسية ١٩٩١ الى ١٩٩٥ الى ٢٧٠ مليار روبل .

وتمشيا مع هذا الاتجاه الاجتماعى للاقتصاد السوفيتى فقد زاد انتاج بعض السلع الغذائية وظهر بعض التوازن بين دخول الأفراد ومستوى انفاقهم خلال الربع الأول من هذا العام . الا أن اجمالى الناتج القومى شهد انخفاضا وصل الى ١ ٪ عن العام الماضى كما انخفض الدخل القومى بنسبة ٢ ٪ فى حين شهد معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا قدر بحوالى ٨ ٪ خلال نفس الفترة مع استمرار فى نمو معدل الطلب على السلع الاستهلاكية دون زيادة مقابلة فى عرض ذات السلع التى ارتفعت اسعار بعض منها نسبة ٢,٦ ٪ من ١ ٪ وهو أقل من المستهدف بكثير ولذلك ظلت روح التذمر الجماهيرية سائدة بسبب النقص الواضح فى كثير من هذه المواد غالبا وقلة المتوافر منها فى أحيان اخرى .

كما انخفض حجم الانتاج الصناعى بما يقرب من ١,٢ ٪ خلال الشهور الأولى من هذا العام مقارنة بالعام الماضى وفشلت ١٣ ٪ من المؤسسات فى توفير ماقيمته ٢,٥ بليون روبل من السلع الاستهلاكية .

وفى الوقت الذى زادت فيه دخول الأفراد بنسبة ١٣,٣ ٪ أى بمقدار ١٧ بليون روبل لتصل الى الاجمالى ١٤٩,٨ بليون روبل ، فقد زادت الانفاقات الفردية كذلك وقوتهم الشرائية بنسبة ١٢,٨ ٪ كما انخفضت الاستثمارات الائتمانية للاقتصاد القومى بحوالى ٤ بلايين روبل لتصل الى ٣٨٦,٨ بليون روبل فقط .

لم تزل القيادة السوفيتية تتخبط بين اكمال مشوار الاصلاحات حتى نهايته وبين الحفاظ على الاطار الخارجي للاقتصاد الاشتراكى وتبعاته . وعلى ذلك ، فقد

اجلت القيادة السوفيتية تنفيذ البرنامج الاقتصادى الراديكالي الذى كان مقررا اتباعه والذى اشتمل على بيع المؤسسات الحكومية للجمهور و ٩ مشروعات لقوانين تقرر طرحها امام البرلمان فى سبتمبر القادم تضم اجراءات خاصة بمواجهة الاحتكار ومحاربته وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبى وتشجيعه واصلاح الاجراءات المصرفية ومنح الاستقلال التام للبنك المركزى بموجب القوانين الجديدة . تتضمن قوانين الاصلاحات ايضا اعطاء الحق للمؤسسات المملوكة للدولة لبيع نسبة ٦٠ ٪ من أنصبتها الى الأفراد والشركات المساهمة . وبالفعل . فقد قامت شركة كبيرة لانتاج اللوريات بالاتحاد السوفيتى ببيع ٤٩ ٪ من أسهمها للعمال .

وتستند هذه الاجراءات الاصلاحية على قانون الملكية الذى تم الأخذ به فى أواخر عام ١٩٨٩ والذى لايطابق تماما مبدأ الملكية الخاصة . وعلى كل الأحوال ، فان هذه الاصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد القومى لن يتم العمل بها ، طبقا الجدول الزمنى الذى وضعته الدولة لذلك ، قبل عام ١٩٩٢ .

وعلى ذلك ، فان الجزء الذى سيتم العمل به خلال الأشهر القادمة من الخطة هو الجزء الخاص بزيادة الأسعار للسلع الاستهلاكية الأساسية والتى سيتم رفع اسعارها بنسبة كبيرة مع بداية العام القادم وسيقتصر الاصلاح الاقتصادى على مدى الثمانية عشرة شهرا القادمة على اصلاح الاسعار .

ويرى كثير من المحللين الاقتصاديين ان مجرد زيادة الأسعار لاينطوى على اى اصلاح حيث ستشتمل الزيادة على ٦٠ ٪ من المنتجات الزراعية وسيتم تثبيت اسعارها عند المستوى الجديد الذى ستحدده الدولة بالاضافة الى ٢٥ ٪ من المنتجات الأخرى التى سيتم رفع أسعارها تدريجيا بينما تترك ١٥ ٪ فقط من السلع غير الضرورية لظروف السوق وعملياته دون اية رقابة من الدولة على أسعارها .

وفى مقابل زيادة الأسعار ، فقد اتجهت الدولة الى زيادة الأجور للتخفيف من عبء هذه الزيادة على المستهلكين ولوضع الأسس الأولى لاقتصاديات السوق ـ وستقوم الحكومة باصلاح الأجور بالتعاون من الاتحادات التجارية الرسمية التى لاتوافق على الاجراءات الاقتصادية الراديكالية ـ الا أن برنامج اصلاح الأجور والمعاشات ادى الى زيادة العجز فى ميزانية الدولة بما يقرب من ٥٠ ٪ للعام القادم فى الوقت الذى تعجز فيه الحكومة ايضا عن زيادة المحصلة المالية لديها عن طريق رفع الضرائب وذلك بسبب فقد الحكومة لحق الرقابة على المؤسسات الصناعية بعد تطبيق الاصلاحات الجديدة . وتشير الاحصاءات الى انخفاض دخل الحكومة من ٤٧ ٪ عام ١٩٨٥ الى ٣٨ ٪ عام ١٩٨٩ .

وهناك مشكلة اخرى تواجه الاقتصاد السوفيتى وهى جعل الروبل ، وهو العملة المحلية داخل الاتحاد السوفيتى ، قابلا للتحويل والذى سيساعد على خلق توازن بين السوق الداخلية والخارجية للدولة . وتبلغ القيمة الرسمية للروبل دولارا واحدا وخمسة وستين سنتا فى الوقت الذى تتراوح فيه قدرته الشرائية الحقيقية مابين عشرة وعشرين سنتا على الأكثر ويصل عجز الميزانية الحكومية هذا العام مائة مليار روبل او مايعادل ١١ الى ١٢ ٪ من مجمل الانتاج القومى .

ويرى القائمون على الاقتصاد الوطنى داخل الاتحاد السوفيتى ان جعل الروبل عملة قابلة للتحويل يمكن ان يتم بعدة طرق ، فاما أن يتم ذلك على مراحل على ان تبدأ المرحلة الأولى بجعل الروبل قابلا للتحويل الداخلى أى باستبداله بسلع السوق المحلية مع صعوبة تحقيق هذا الهدف بسبب التباين الكبير فى القدرة الشرائية للروبل بين منطقة واخرى داخل الجمهورية الواحدة نظرا لاختلاف الامتيازات والخدمات والتسهيلات داخل كل نظام ، أو أن يتم اقامة منطقة حرة داخل الاتحاد السوفيتى على غرار التجربة الصينية او ان يتم تخفيض القيمة التحويلية للروبل بما يشجع على زيادة الصادرات السوفيتية الى الخارج على ان لاتشمل هذه الزيادة المواد الخام التى يتم انتاجها بأسعار رخيصة داخل السوق المحلية السوفيتية .

ورغم انه من الملاحظ أن عدد المؤسسات التى منحت حق التعامل المباشر مع الأسواق العالمية قد وصل الى ١٤ ألف مؤسسة (١٠٠٠ مشروع مشترك و ٢٤٠٠ من التعاونيات) فقد انخفض حجم التجارة الخارجية بوجه عام خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة ١,٦ ٪ مقارنة بالعام الماضى لتصل الى الاجمالى ٣٢,٧ بليون روبل ـ فقد انخفضت الصادرات السوفيتية بنسبة ٣ ٪ أو مايعادل ١٥,٥ بليون روبل فقط بينما انخفض حجم الواردات بنسبة ٠,٣ ٪ ليصل الى ١٧,٢ بليون روبل .

أما عن العلاقات الاقتصادية مع دول الكوميكون فقد انخفض معدل هذه العمليات فى مجمله ايضا ـ اذ انخفضت نسبة التصدير الى هذه الدول بحوالى ٩,٧ ٪ بينما شهدت وارداتها الى الاتحاد السوفيتى نسبة من الانخفاض وصلت الى ١١ ٪ بسبب الاحداث السياسية والتغيرات الاقتصادية التى تشهدها هذه الدول . وعموما فنتيجة لارتفاع حجم الواردات الخاصة بالاتحاد السوفيتى أمام صادراته ، فقد شهد الميزان التجارى السوفيتى عجزا قدر بحوالى ١,٧ بليون روبل كان نصيب الدول الرأسمالية منه ٠,٩ بليون روبل و ٠,٨ بليون روبل لدول شرق اوروبا .

وهكذا ، يتبين من هذا العرض التدهور العام فى الاقتصاد السوفيتى وعلاقاته الخارجية رغم اجتهاد الحكومة فى تطبيق مزيد من الاصلاحات الاقتصادية او حتى الشروع فيها لانقاذ اقتصاد الدولة من الانهيار التام وهو ماكان له أثره وتبعاته على تطور الأحداث السياسية ونمو مشكلة القوميات التى تزامنت مع سوء

الأحوال الاقتصادية المتمثل اساسا فى اختفاء السلع الاستهلاكية وارتفاع اسعارها ونمو السوق السوداء .

ورغم إعلان جورباتشوف بأن الاصلاح الاقتصادى يهدف الى الوصول الى إقتصاديات السوق بالكامل فإن ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى كما اسلفنا لا يتعدى المحاولات المبتورة « لتعديل » النظام الاقتصادى القائم بالفعل وإضافة بعض المرونة عليه مع الاحتفاظ بالروح الاشتراكية ، للاقتصاد . ومن هنا ، فإن هذه الاصلاحات كما يرى الكثيرون لاتتعدى كونها مجرد إظهار « للنوايا الحسنة » للحكومة وأنه من الصعب التحول إلى نظام السوق فى دولة مثل الاتحاد السوفيتى إن لم يكن إحتمالا غير وارد ولذلك ، فقد إستبدلت الحكومة إقتصاديات السوق بما أسمته « تنظيم السوق » وهو ما طبق بالفعل من إصلاح فى دول شرق أوروبا . ومن المهم التأكيد هنا على أن عدم الوصول بالسياسات الاصلاحية ، الى نهايتها وتطبيق « أنصاف الاصلاحات » فقط وتفريغها من محتواها الأساسى لتواكب الارث السياسى والاقتصادى للاتحاد السوفيتى الذى هو أساسا السبب الأول لفشل الاصلاحات ذاتها وهو ما ينطبق على جميع الاصلاحات السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية كما سيتضح فيما بعد .

ثانيا : المحور السياسى :

لم تزل مياه البحر السياسى فى الاتحاد السوفيتى تضطرب ما بين تيار المحافظين بزعامة « ليجاتشف » وتيار الاصلاحيين الذى يتزعمه جورباتشوف خاصة بعد توجه الأخير نحو الحصول على العديد من الصلاحيات والسلطات السياسية والتى توجها جميعا حصوله على منصب السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى .

فقد عقد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى فى الثانى من يوليو الماضى وإستمر لمدة عشرة أيام فى ظروف من الاختناق الاقتصادى بسبب فشل الحكومة فى إنجاز ما وعدت به من إصلاحات على الوجه الأكمل والتوتر الاجتماعى بعد تفجر قضية القوميات والمشاكل العرقية فى الجمهوريات .

وقد شارك فى المؤتمر ٤٧٠٠ عضو بتمثيل ٦٠٪ من الجناح المحافظ و٨٠٪ للجناح الاصلاحى الراديكالى .

وخلال المؤتمر الذى يعقد كل خمس سنوات ، ألقى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف خطابا تناول فيه الوضع الاقتصادى المتدهور للبلاد ومحاولات الحكومة لدعم المشروعات الجديدة حيث وصل هذا الدعم الى ٢٣ بليون روبل بالاضافة الى الخسائر فى إنتاج البترول والمعادن بهدف الوصول الى اقتصاد جديد متعدد القطاعات وجعل الروبل عملة قابلة للتحويل . وعن تفجر الموقف السياسى فى عدد من القوميات ، فقد نادى جورباتشوف بعدم الاستجابة لمثيرى الشغب وبأن الحل الأمثل لهذه القضية هو إقامة إتحاد حقيقى من الجمهوريات ذات السيادة ، على أن يكون هناك تنسيق بين الاحزاب الشيوعية فى الجمهوريات الاتحادية مع الحزب السوفيتى .

وفى مجالس السياسة الخارجية فقد أدت سياسة البريسترويكا الى تحويل العلاقات مع العملاق الأمريكى من عداء الحرب الباردة الى العمل المشترك فى كثير من المواقف الدولية كما تم استئناف وتطبيع العلاقات مع الصين وتبدلت العلاقات مع حلفاء الاتحاد السوفيتى فى اوروبا الشرقية من التبعية الى الرعاية المنظمة التى تحترم استقلالية وارادة هذه الشعوب بغض النظر عن مدى إختلاف الأنماط الشيوعية التى تتبعها عن النمط الشيوعى السوفيتى أو عمقه .

وقد صدر عن المؤتمر بيان أوضح سياسة الحزب فى المرحلة المقبلة حيث أكد على برنامج العمل المتبع للحزب على أنه « حزب الاختيار الاشتراكى والمستقبل الشيوعى » وأن الاشتراكية التى سينتهجها الحزب هى إشتراكية انسانية ترفض إحتكار الحزب للسلطة وتؤيد الديمقراطية اللامركزية وتستبعد الخيار العسكرى وسباق التسلح فى علاقات الحزب الخارجية وهو ما يعنى إستمرار المبادىء الأساسية للبريسترويكا كما وضعها جورباتشوف منذ وصوله الى السلطة عام ١٩٨٥ .

وكانت أهم نتائج المؤتمر ما يلى :

١ ـ إعادة انتخاب جورباتشوف سكرتيرا عاما للحزب وحصوله على ٣٤١١ صوتا من مجموع الأصوات البالغ عددها ٤٧٠٠ صوت . وقد كانت عملية انتخاب جورباتشوف أول عملية اقتراع سرى للاختيار بين عدد من المرشحين لمنصب سكرتير عام الحزب . كما أنها تعد أول سابقة فى تاريخ الحزب أن يتم الانتخاب خلال انعقاد المؤتمر العام على عكس التقليد الذى كان متبعا والذى يعطى للجنة المركزية للحزب الحق فى إختيار سكرتير عام الحزب .

وبما أن المؤتمر العام للحزب لاينعقد الا كل خمس سنوات ، فقد إستطاع جورباتشوف أن يحصن نفسه ضد أى تعد من جانب المحافظين على سلطاته أو أية محاولة للاطاحة به على أسوأ تقدير .

٢ ـ حدث إنشقاق ظاهر فى جناح الديمقراطيين الذين يطالبون بمزيد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية وأعلن يلتسن الذى كان قد تم انتخابه كرئيس لمجلس السوفيت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية ، أعلن استقالته من الحزب الشيوعى السوفيتى وكان مرشحا لرئاسة اللجنة المركزية بالحزب ـ وقد قدم تبريراته بأنه نظرا للانتقال الذى حدث للنظام المتعدد الأحزاب ، فإنه ليس من الأمانة تنفيذ قرارات الحزب والتغاضى عن إرادة الشعب التى يمثلها من خلال منصبه البرلمانى .

٣ ـ أسفر المؤتمر كذلك عن هزيمة « ليجاتشيف » زعيم جناح المحافظين المناهضين للاصلاح ، أمام رئيس جمهورية أوكرانيا « فلاديمير ايفاشكو » خلال الاقتراع بينهما على منصب نائب السكرتير العام للحزب . فقد

حصل « ليجاتشيف » على ٧٧٦ صوتا بينما حصل « ايفاشكو » على ٣١٠٩ اصوات وهو يعد إنتصارا جديدا لجورباتشوف تمثل فى إختلال توازن الصراع بين التيار المحافظ والتيار الاصلاحى لصالح الأخير .

٤ ـ إستطاع جورباتشوف أن يجعل المؤتمر يتبنى برنامجه الاصلاحى وحظى بالموافقة على التقرير السياسى الخاص بمهام ومسئوليات الحزب وطرح ميزانية الحزب للمناقشة وإستطاع أن يجعل منصبى الأمين العام للجنة المركزية للحزب وكذا نائبه محلا للتصويت المعلن داخل الحزب .

٥ ـ أسفر المؤتمر كذلك عن تجديد شامل للمكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى ولم يبق من أعضائه القدامى سوى الرئيس جورباتشوف نفسه . وأصبح المكتب يضم ٢٤ عضوا ممثلين عن كل جمهورية الى جانب بعض الشخصيات العامة . وبهذا التكوين الجديد ، فقد تم إستبعاد الشخصيات ذات النفوذ السياسى والعسكرى وحلت محلها شخصيات أكثر تأييدا للرئيس كما أن زيادة عدد أعضاء المكتب الى ٢٤ عضوا جعل من الصعب تكوين تكتلات أو تركيز السلطة فى يد جناح على حسب الآخر .

٦ ـ كان من أهم نتائج المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى هو إعتراف وتأييد الحزب للعلاقات الدولية للجمهوريات السوفييتية على أساس الاستقلال والسيادة والمساواة من أجل تحسين المواقف الدولية للاتحاد السوفيتى ككل على أن تظل القضايا العسكرية ومسائل التسلح من شأن الحزب الشيوعى السوفيتى فى موسكو .

ثالثا : الاتحاد السوفيتى : الحاضر والمستقبل :

لقد كانت هناك العديد من المخاوف قبل إنعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى الأخير وظهرت كثير من النداءات لتأجيله خوفا من حدوث انشقاقات كبيرة داخل الحزب . الا أن جورباتشوف إستطاع أن يمضى بتصميمه على عقد المؤتمر فى الموعد المحدد له ومواجهة الحزب بقوانين الاصلاح الجديدة القائمة على التعددية الحزبية والديمقراطية وسياسة المكاشفة ، إعتبر ذلك إنتصارا آخرا لجورباتشوف ودليلا على قدرته على تسيير دفة الأمور على الرغم من المعارك الكثيرة الصغيرة هنا وهناك .

ورغم ذلك ، فإن التقييم الموضوعى للاصلاحات « الجورباتشوفية » فى الاتحاد السوفيتى يجب أن يأخذ فى الاعتبار نقاط الضعف التى ظهرت فى هذه الاصلاحات إما بسبب الظروف والملابسات السياسية والاقتصادية التى واكبت تطبيق هذه الاصلاحات وإما بسبب عيوب هيكلية فى ذات الاصلاحات :

١ ـ فى مجال السياسة الخارجية ، فرغم النجاحات العديدة التى حققتها السياسة الخارجية لجورباتشوف على المستوى الثنائى والدولى خاصة فيما يختص بالعلاقات مع واشنطن ، فإن بعض المحافظين يرون فى هذه العلاقات مدخلا للانهيار الذى أصاب الاشتراكية ، كايديولوجية وممارسة ، على المستوى العالمى . ويتهم العسكريون المتشددون جورباتشوف بإضعاف علاقات التعاون وتبادل المصالح مع دول الكوميكون التى بدأت موسكو فى تشجيع التعاون بينها وبين الغرب وتخليها عن مسئوليتها التاريخية فى حماية دعائم الاشتراكية فى أوروبا الشرقية .

٢ ـ لقد ظهر التذمر بين صفوف القوات المسلحة بسبب السياسات الأمنية لجورباتشوف والتى أدت الى إضعاف القدرات الأمنية والدفاعية لدول حلف وارسو وفى مقدمتهم الاتحاد السوفيتى خاصة فى ظل الالتزام السوفيتى الجديد بخفض ونزع السلاح من جانب واحد فى دول أوروبا .

٣ ـ تشكل مشكلة القوميات والنزعات الانفصالية ضربة قوية كادت أن تعصف بالأسس الجديدة التى أرستها سياسة البريسترويكا للبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة وتعددت أشكال هذه الحركات بين جمهوريات تطالب بالاستقلال التام مثل جمهورية روسيا الاتحادية الى جانب مشكلة أرمينيا التى تعانى من ظروف لغوية وعرقية خاصة . وقد فجرت قضية ليتوانيا الأزمة العرقية داخل الاتحاد السوفيتى وأوضحت بجلاء خطورة استمرار هذه النزاعات خاصة بعد إعلان جورباتشوف الحصار الاقتصادى عليها نظير تأمين مصالحه العسكرية فى البلطين فى حالة إضطراره لمنحها الاستقلال التام مما أدى الى تدخل الدول الغربية للضغط على موسكو لمنح ليتوانيا الاستقلال وإتجاهها لمنحها مساعدات اقتصادية لمواجهة الحصار السوفيتى .

٤ ـ فى ظل تدهور الاقتصاد السوفيتى رغم إتباع السياسات الاصلاحية فقد شهد الاتحاد السوفيتى صيفا حافلا بالاضرابات العمالية التى بدأت باضرابات عمال مناجم برافادا فى أوائل يوليو الماضى وشملت صيادى السواحل الشرقية وعمال البترول فى سيبريا حتى مدرسى الصفوف الابتدائية وحضانات الأطفال فى موسكو . وكان من تبعات ذلك إعلان جورباتشوف عن إعادة النظر فى برنامج المساعدات الخارجية لدول العالم الثالث لتوفير الجزء المستقطع للاصلاحات الاقتصادية الداخلية وهو ما يتمشى مع مطالب الدول الغربية فى هذا الشأن .

٥ ـ لقد شهد الاتحاد السوفيتى فى الآونة الأخيرة حركات سياسية متعددة الهويات والتوجهات ما بين متطرفين ينادون باتباع النظام الملكى ومحافظين يؤيدون الرجوع الى النظام الأتوقراطى بالاضافة الى الحركات الفاشية والانفصالية التى تسيطر عليها النزعات القومية والعرقية فى الجمهوريات السوفيتية .

ويمكن لذلك القول بأنه مع التسليم بقدرة الزعيم السوفيتى جورباتوشف على إيجاد وخلق التوازن بين المحافظين والراديكاليين داخل الحزب وتوظيفه الدقيق لآليات وتكنيكات الصراع السياسى فى الدولة للاطاحة

بالمتشددين المعارضين للاصلاحات وتركيز السلطات الرئاسية التنفيذية فى يديه ، فقد خلق كل هذا تذبذبا فى السياسات الاصلاحية التى كان من المفترض أن ترفع من الاداء الاقتصادى والديمقراطى للدولة . وعلى العكس ، فإن تخوف جورباتشوف وأنصاره من إرتفاع حدة التذمر الشعبى ومن توقع استخدام المحافظين لسرعة تنفيذ الاصلاحات كورقة للضغط على العناصر المتمردة لاحداث مزيد من الشغب والتذمر ، قد ادى إلى تذبذب فى التطبيق وإنقطاع بين المراحل المختلفة لهذه الاصلاحات وظهور التناقض فى بعض الأحاين بين المحتوى الحقيقى للاصلاح والتطبيق النهائى له .

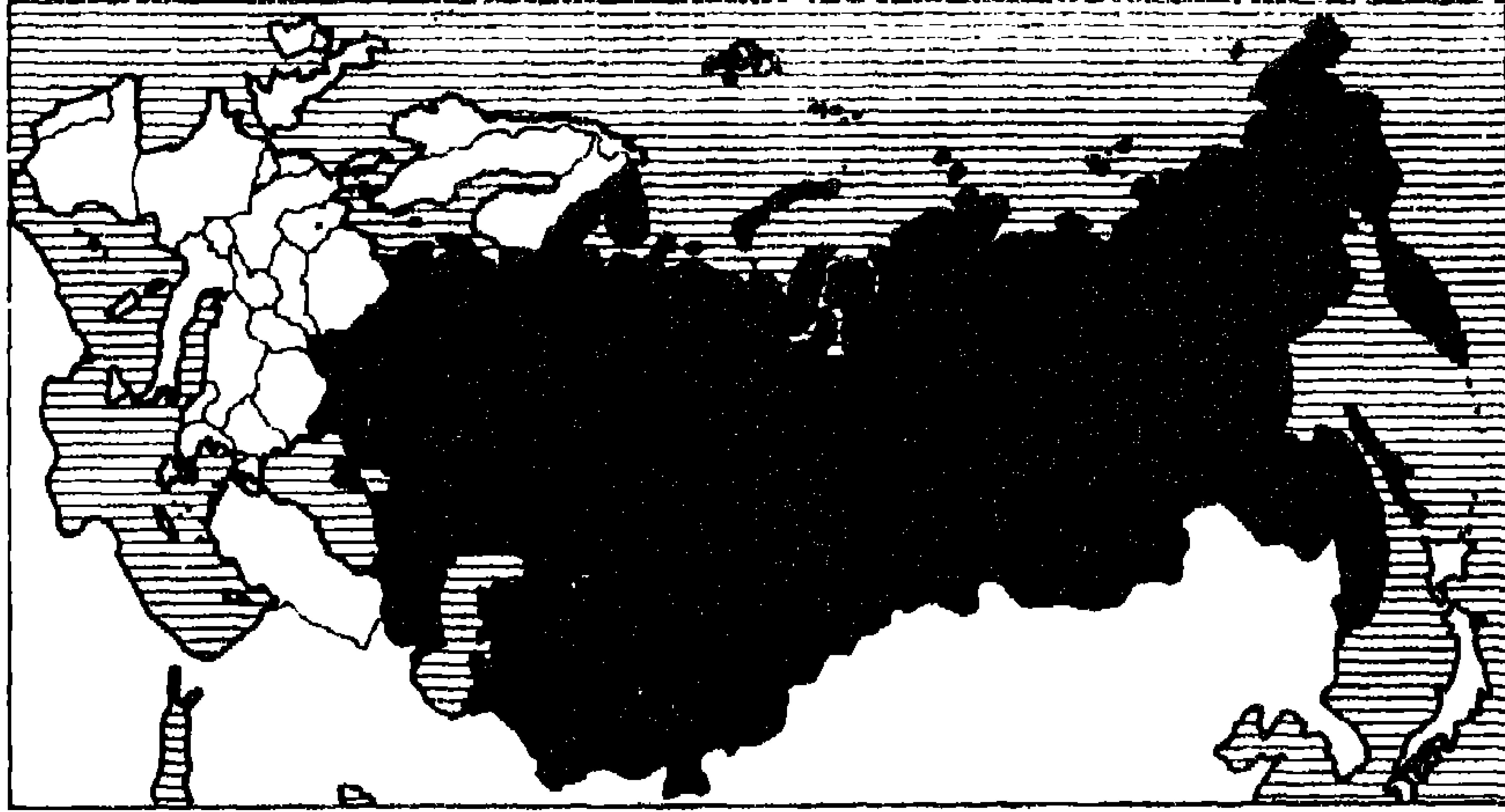
ومع ذلك ، فإنه لايمكن تصور امكانية حدوث أى تراجع فى السياسة الاصلاحية التى ينتهجها الاتحاد السوفيتى منذ سنوات الا فى حالة الارتداد الى النظام الأتوقراطى القديم وهو إحتمال غير وارد فى الفترة الراهنة على الأقل . ويمكن القول بأن ما أصاب البريسترويكا فى الفترة الأخيرة هو ما يمكن تسميته « بجمود الاصلاح » وهى مرحلة أعقبت الانطلاق والتحول الراديكالى فى الفترة الأولى من التحول والاصلاح فى الوقت الذى إستطاع فيه جورباتشوف تقليص وتحجيم دور الحزب كهيئة سياسية عليا داخل الدولة .

والحقيقة أنه كما ارتبطت البريسترويكا بالقدرات السياسية والنفسية لميخائيل جورباتشوف كمبدع الاصلاح فى العالم الشيوعى ، فإن استمرار هذه الاصلاحات ونجاحها يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الزعيم السوفيتى على « ممارسة السلطات » العديدة التى إستطاع أن يستحوذ عليها وليس فقط على سحبها من أطراف الصراع السياسى الأخرى التى تتواجد على الساحة السوفيتية . وسيكون الامتحان الأكبر لجورباتشوف هو قدرته على توظيف منصبه الجديد كسكرتير عام للحزب الشيوعى السوفيتى لانجاح اصلاحاته والا ستظل هذه الاصلاحات على جمودها وتفتح بذلك الأبواب لمزيد من التدهور الاقتصادى والصراعات السياسية والقومية داخل الكيان السوفيتى . □



تقارير

أزمة القوميات وخطر انهيار الاتحاد السوفيتى



أحمد مصطفى العملة

ليس من الصعب على المتابع لتطورات الأوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفيتى ان يدرك مدى جسامة المشكلات المعقدة التى تجابه الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، حتى بات من المتصور أن مستقبله فى ادارة دفة الأمور داخل الاتحاد السوفيتى مرتبط الى حد كبير بنجاح سياساته الجديدة فى تسوية الكم الهائل من الأزمات التى تلقى بظلال قاتمة على الوضع السوفيتى الداخلى - فمن الواضح انه كما كان عام ١٩٨٩ عام التغييرات الكبرى فى أوربا الشرقية فان عام ١٩٩٠ هو عام عدم الاستقرار والرياح العاتية فى الاتحاد السوفيتى . ذلك انه منذ بداية العام المنصرم والمشكلات والأزمات تتوالى على الاتحاد السوفيتى بشكل حاد للغاية . أهمها المشكلة الاقتصادية وتدهور حجم الانتاج الغذائى مما يعرض المواطنين السوفيت حاليا لخطر المجاعة يصاحب ذلك مشروعات ومساعى من الدوائر الرسمية للانتقال إلى اقتصاد السوق وإحداث نقلة جذرية فى القوانين الاقتصادية التى كانت سائدة . وهى مسألة لازالت حتى الآن محل جدل وخلاف عنيف بين الهياكل الرسمية السوفيتية ومختلف الفعاليات هناك . لما قد يترتب على تلك النقلة من تطورات قد لا يحمد عقباها .

ثم برز بجانب ذلك ما يمكن ان نطلق عليه دون تجاوز أو مبالغة « اهتزاز هيبة وسلطة الدولة » بسبب ما شهده العام الماضى من اندلاع عمليات عنف عرقى خطيرة بين مختلف الجماعات الاثنية فى الاتحاد السوفيتى مما اسفر عن سقوط اعداد كبيرة من الضحايا ما بين قتلى وجرحى ، وتعرضت وحدات الجيش العاملة فى جميع الأراضى السوفيتية لهجمات مسلحة ومضايقات اهدرت كثيرا من هيبة مؤسسة القوات المسلحة السوفيتية كما ان معظم القيادات فى الاتحاد السوفيتى بدأت توجه انتقادات غير مباشرة أو صريحة ضد هذه المؤسسة وقياداتها وقد دعا ذلك وزارة الدفاع السوفيتية إلى اصدار بيان شديد اللهجة فى شهر نوفمبر الماضى حذرت فيه الجماعات التى تشن هجمات ضد المواقع والمنشآت العسكرية . وهددت الوزارة بأن وحداتها سوف تتخذ الاجراءات اللازمة لمواجهة تلك الظاهرة التى بدأت تطفو على السطح فى أعقاب اصدار المجالس التشريعية فى عديد من الجمهوريات قوانين تنص على الزام مواطنيها بتأدية خدمتهم العسكرية داخل اراضى الجمهوريات فقط .

فى الوقت نفسه أخذت بعض الجمهوريات السوفيتية اجراءات وقرارات تتعلق بالنواحى الدفاعية وتنطوى على

الفصل بين القوات المسلحة السوفيتية وحماية اراضى وحدود هذه الجمهوريات . بمعنى الغاء دور القوات السوفيتية فى هذه المناطق واعتبار وجودها على اراضيها قوات احتلال ، واضطر ذلك ميخائيل جورباتشوف إلى أصدر مراسم يلغى فيها التدابير التى اتخذتها الجمهورية السوفيتية فى هذا الصدد واعتبرها باطلة وغير قانونية باعتبار ان حماية سيادة الاتحاد السوفيتى وحدود الدولة والمسائل الخاصة بالدفاع من اختصاص اتحاد الجمهوريات السوفيتية فقط دون سواه .

وأصدر جورباتشوف أيضا اوامر لوزيرى الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات بالقيام بمهام حماية الدولة السوفيتية وتعبر هذه القرارات والمراسيم عن المدى الذى وصل اليه تحدى سلطة وهيبة الدولة ممثلة فى أضخم مؤسساتها . وهى ظاهرة يشهدها الاتحاد السوفيتى لأول مرة مما أثار بدرجة كبيرة سخط بعض الأوساط العسكرية ازاء مجمل أوضاع الدول التى تتعرض وفق رؤاهم لخطر التحلل والتفسخ .

واكب ذلك كله قيام معظم الجمهوريات السوفيتية الخمس عشرة باعلان سيادتها أو استقلالها عن الاتحاد السوفيتى وتغيير شعاراتها واسمائها وأعطاء الأولوية لقوانين ودساتير الجمهوريات على قوانين الدولة والاحتفاظ بالحق فى رفض تطبيق أى قانون سوفيتى يتعارض مع قوانين الجمهورية ولم يقتصر ذلك على الجمهوريات بل سارعت الاقاليم الصغيرة والمناطق المتمتعة بحق الحكم الذاتى إلى اعلان الاستقلال أيضا والسيادة . والأخطر ان جمهوريات كبيرة مثل روسيا الاتحادية (أضخم جمهورية سوفيتية) بدأت تقوم بابرام معاهدات واتفاقيات مع جمهوريات سوفيتية اخرى بعيدا عن مظلة اتحاد الجمهوريات السوفيتية فيما يمثل تحديا خطيرا لوحدة وتماسك الدولة . كما ان بعض جمهوريات من أعلنوا الاستقلال اتجهوا إلى اقامة اتصالات مباشرة وعقد صفقات وتبادل زيارات مع دول اجنبية .

إزاء ذلك كله بدأ الجيش يظهر تذمرا واضحا نتيجة لتفشى التوترات وانتهاك امن وحرمة القوات المسلحة من جانب مسلحين أو قوى سياسية وشخصيات عامة ووسائل الاعلام وعبر ديمترى يازوف وزير الدفاع السوفيتى عن ذلك قائلا انه ينتشر بين صفوف القوات المسلحة قلق بالغ لتزايد الاتجاهات المطالبة بعدم الامتثال لأوامر الدولة والحكومة المركزية وقيام الجمهوريات السوفيتية باعلان الانفصال والسيادة . والواقع انه على الرغم من ان معظم الجمهوريات أعلنت السيادة على اراضيها الا ان ذلك لم يكن يعنى الانسلاخ أو الانفصال عن الدولة . لكن الظاهرة الخطيرة هى اعلان الاستقلال كلية عن الدولة والانفصال تماما عن سلطة الادارة المركزية فى موسكو . والنتيجة الأكيدة والتى يرجح ان تسفر عن انتشار هذه الظاهرة هى تقويض اتحاد الجمهوريات السوفيتية مثلما حدث مع الامبراطورية العثمانية من قبل عندما انتشرت بين ولاياتها فكرة ومفهوم (الدولة - القومية) .

وقد تعد تجربة جمهورية ليتوانيا الواقعة فى منطقة البلدين نموذجا مثاليا لما يواجهه جورباتشوف فيما يتعلق بمسالة القوميات . اذ انها اعلنت استقلالها فى شهر مارس الماضى ونددت بما اسمته الاحتلال السوفيتى لأراضيها ثم عادت وتراجعت مرة اخرى الى داخل الاتحاد . وبنظرة سريعة « لحمى » المحاولات الانفصالية والمطالب القومية التى اجتاحت الاتحاد السوفيتى تظهر حالة هذه الجمهورية كأبرز تجربة فى هذا الصدد باعتبارها الوحيدة حتى الآن التى قطعت شوطا طويلا نحو الاستقلال وعاشت تجربة انفصال مثيرة عن الاتحاد السوفيتى يجدر الاشارة اليها بالتحليل .

دور سايودس :

الواقع ان ليتوانيا كانت طوال السبعينات والثمانينات من أكثر الجمهورية السوفيتية نشاطا فى تقديم احتجاجات ضد انتهاك حقوق الانسان واساءة استغلال السلطة ، إلا أنه مع ظهور حركة « سايودس » الانفصالية فى شهر اكتوبر عام ١٩٨٨ اتخذت الحركة الوطنية والاستقلالية فى ليتوانيا ابعادا جديدة أكثر فعالية ، واقوى اندفاعا نحو المطالبة بالاستقلال ، ساعدها على ذلك طبيعة اعضاء المنظمة وخبرتهم وقدراتهم الحركية العالية حيث كان معظمهم من الانتدجنسيا وهى ظاهرة عامة فى كافة الحركات الوطنية الشعبية التى برزت خلال الفترة الماضية فى الجمهوريات السوفيتية .

ركزت « سايودس » فى انشطتها على تنظيم المسيرات وعقد اجتماعات حاشدة وأقامة احتفالات جماهيرية روجت خلالها بقوة لمطالبها حول استقلال ليتوانيا وسيادتها واخلائها من الاسلحة النووية والقوات السوفيتية - ودعت « سايودس » الى احترام حقوق الانسان ووقف الهجرة لأراضى الجمهورية والسماح بتدريس اللغة المحلية وأقامة علاقات ثقافية واقتصادية مع الدول الأجنبية وشددت على ضرورة سيطرة ليتوانيا على ثرواتها الاقتصادية بل وادانت معاهدة (مولوتوف/ ريبيتروف) الموقعة فى عام ١٩٣٩ وطالبت الحكومتين السوفيتية والألمانية اللتين وقعتاها بادانة المعاهدة التى ضمت بموجب ملاحقها السرية ليتوانيا للأراضى السوفيتية .

وتحت الضغوط الشعبية التى قادتها « سايودس » صوت برلمان ليتوانيا فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ الموافقة على قرار يقضى بعدم شرعية وبطلان ضم جمهوريات البلطيق الثلاث (ليتوانيا - استونيا - لاتفيا) للاتحاد السوفيتى ، ثم وافق نفس البرلمان فى اوائل العام الماضى

على الغاء المادة السادسة من الدستور التى تنص وتؤكد على الدور القيادى للحزب الشيوعى ، وبذلك بدأت ليتوانيا تعلن بشكل غير مباشر عن رغبتها الاصيلة فى الانفصال عن الاتحاد السوفيتى من خلال تحطيم وتقويض الهياكل الرسمية التى تستمد نفوذها وقوتها من علاقاتها بالادارة المركزية فى موسكو وظهر ذلك جليا فى انقسام الحزب الشيوعى الليتوانى إلى حزبين أحدهما مستقل عن موسكو ويضم غالبية الاعضاء ويتبنى المطالب الوطنية فى حين بقيت قلة محدودة من الاعضاء فى الحزب الشيوعى الموالى لموسكو .

بالطبع لم يكن الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرحبا بهذه التطورات التى كانت تنذر فى مجملها بعواقب وخيمة ، لذلك اكد خلال زيارة غير مسبوقة لجمهورية ليتوانيا رفضه التام لمطلب الانفصال وان كان قد أعرب عن موافقته على حق الجمهوريات السوفيتية فى الاستقلال عن موسكو وفق قواعد يتعين التوصل اليها واحترامها من الجميع مشيرا إلى ان تحقيق ذلك يعد مسألة صعبة للغاية لا تتوقف فقط على الارادة السياسية للجمهوريات وأوضح بما لا يدع مجالا للشك ان مصيره متوقف على تسوية المشاكل القومية برمتها لانها تمثل فى رأيه تهديدا مباشرا لبرامجه الاصلاحية وتضعف من موقفه امام المحافظين المتشددين والمح جورباتشوف انه طلب من البرلمان السوفيتى اعداد قانون ينظم مسألة الاستقلال . ومع تشدد مواطنى ليتوانيا واصرارهم على نيل الاستقلال بدأ جورباتشوف يهدد بان انفصال أية جمهورية سوف يؤدى الى هلاكها اقتصاديا لأنها لن تتحمل القدرة على الانتقال للسوق العالمية باسعارها الحرة وركز الزعيم السوفيتى على ان جمهوريات البلطيق الثلاث تعد منطقة استراتيجية فى نظام الدفاع السوفيتى وهدد فى ذات الوقت بان ثمة ديونا يمكن ان تطالب بها موسكو سلطات ليتوانيا ويبلغ مقدارها نحو ٣٥ مليار روبل كان قد تم استثمارها فى مشروعات على اراضى ليتوانيا وفى النهاية كان من الواضح ان جورباتشوف فشل فى إقناع الشعب أو الهيئات الرسمية فى ليتوانيا بمقترحاته على السواء .

إعلان الاستقلال :

فى اول جلسة للبرلمان الجديد الذى انتخب فى شهر مارس الماضى وحصل مرشحو سايودس على معظم مقاعده ، اتخذ هذا البرلمان فى اول جلسة له قرارا باعلان استقلال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتى استنادا إلى أنها ــ أى الجمهورية ــ لم تقر شرعيا بانضمامها للاتحاد السوفيتى عام ١٩٤٠ . فى ذلك الوقت كان مؤتمر نواب الشعب السوفيتى يعقد اعماله فى موسكو لاقرار مجموعة من القوانين الجديدة التى تمنح ميخائيل جورباتشوف سلطات تنفيذية وصلاحيات ضخمة تتيح له حق فرض قوانين الطوارىء واعلان حالة الحرب وحل برلمانات الجمهوريات السوفيتية دون الرجوع للسلطات التشريعية ، يفهم من ذلك ان برلمان ليتوانيا حاول ان يسبق بقراراته الاستقلالية أية محاولة من جانب جورباتشوف لاجهاض المساعى الانفصالية ـ وقد رفض الزعيم السوفيتى اعلان الاستقلال واعتبره باطلا ولاغيا إلا أنه وعلى الرغم من السلطات الجديدة التى منحت له فانه كان يبدو حذرا للغاية نظرا للظروف المعقدة التى يواجهها . وحاول ان يلجأ للتهديد بفرض عقوبات اقتصادية ضد ليتوانيا وازاء اصدار سلطات ليتوانيا على مواقفهم فانه أضطر الى أصدار تحذير شديد اللهجة هدد فيه بقطع امدادات الغاز والبترول والمواد الغذائية عن ليتوانيا ما لم لاتتراجع عن اعلان الاستقلال خلال ثمان واربعين ساعة غير أن مسئوليها لم يظهروا أى تراجع فى موقفهم فنفذ جورباتشوف تهديداته ، وبدأ شبح المعاناة الاقتصادية يجثم بصدره على جمهورية ليتوانيا التى كانت تأمل فى تدفق المساعدات الغربية بعد اعلان الاستقلال . ولم تتوقف اجراءات جورباتشوف عند هذا الحد بل قام بارسال قوات عسكرية لمنطقة البلطيق والى ليتوانيا تحديدا . حيث اجرت مناورات عسكرية فى استعراض ظاهر للقوة ، فى الوقت الذى انتشرت فيه قوات اخرى داخل الجمهورية لمطاردة الشباب الهاربين من الخدمة العسكرية وبدأت الأزمة تأخذ منحى خطيرا يهدد بانفجار الموقف ويزيد من أحتمالات وقوع مواجهات دامية .

فى نهاية الأمر بدأت اتصالات ومباحثات ثنائية بين مسئولين سوفييت ومسئولين من جمهورية ليتوانيا تمسك خلالها كل طرف بمطالبه ومواقفه لكن ليتوانيا بطبيعة الحال كانت الطرف الأضعف والعاجز عن تحقيق طموحاته كاملة لذلك كانت تسعى بقوة على عدة جهات وأجرت اتصالات خارجية مع دول غربية على رأسها الولايات المتحدة عسى ان تتلقى منها دعما ماديا وسياسيا أو لممارسة ضغوط على موسكو . وبعد فشل جهودها تلك اضطر برلمان ليتوانيا الى القبول والموافقة على « تجميد » قرار الاستقلال .

من خلال استقراء تداعيات تجربة استقلال ليتوانيا تبرز عدة ملاحظات يمكن اجمالها فى الآتى :

أولا :ان الحركات الانفصالية التى ظهرت فى ليتوانيا وبعض الجمهوريات السوفيتية خرجت فى حقيقة الأمر من معطف جورباتشوف بشكل أو بآخر بمعنى انه لم يكن من المتصور ان تظهر حركات استقلال وان تجد صدى لدعاواها لولا المناخ والسياسات الاصلاحية التى أعلنها جورباتشوف واشتملت ضمنيا على اعطائها حق حرية اكبر وأوسع للمواطنين بالاضافة إلى تشجيع المبادرة الاجتماعية والخلق الجماهيرى . وقد يبدو ذلك واضحا فى الاعلان الذى أصدرته عدد من الحركات الاستقلالية فى مايو ١٩٨٩ حيث أكدت فيه ان مساعيها تتمشى مع عملية

تعميق الانفتاح وان الحركات الديمقراطية الجماهيرية هى وحدها الكفيلة بضمان استمرار وترسيخ إعادة بناء المجتمع وفق اطروحات جورباتشوف فى البيرويسترويكا والجلاسنوست .

ثانيا : رغم ما ابداه جورباتشوف من تعاطف مع دعاة الانفصال فى بداية الأزمة الا ان موقفه الثابت يتركز حول رفض فكرة منح الانفصال والاستقلال عن الاتحاد السوفيتى لأى من الجمهوريات الخمسة عشرة . مشددا على أهمية تطوير مفهوم السيادة السياسية والاقتصادية لهذه الجمهوريات . وقد وضع جورباتشوف فى اعتباره الخطر الذى سيواجهه اذا ما قدم أية تنازلات ازاء المطالب الانفصالية فى ليتوانيا سواء فيما يتعلق بمصير الاتحاد أو مستقبله (هو) السياسى والذى أصبح على حد قوله مرهونا بنجاحه فى حل مسألة القوميات وكان المحافظون المتشددون قد انتهزوا الفرصة وشنوا حملة عنيفة ضد جورباتشوف وسياساته التى ستؤدى وفق تصوراتهم لتدمير الدولة السوفيتية .

ثالثا : عقدة الأزمة إنها جاءت فى توقيت غير مناسب وغير متوقع بالنسبة لجورباتشوف الذى وجد نفسه فى خضم المشاكل الداخلية والخارجية التى يواجهها امام مشكلة جديدة هو فى غنى عنها وقليل الخبرة بها .

رابعا : سارعت ليتوانيا إلى اعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى فى عجالة واضحة قد ترجع الى مخاوف الانفاصليين من عدم استمرار جورباتشوف فى منصبه نتيجة للصراعات العنيفة التى شهدتها دوائر السلطة فى موسكو فضلا عن خشيتهم من امكانية سيطرة الجيش على السلطة .

خامسا : جاء اندلاع أزمة ليتوانيا فى توقيت حساس للغاية بالنسبة للمرحلة التى تمر بها العلاقات السوفيتية الغربية واتجاه جورباتشوف نحو توثيق هذه العلاقات وسعيه لانشاء ما يعرف باسم « البيت الأوربى والتحول من مرحلة النزاع والتحفز الى التعاون . وذلك كان بالتحديد المأزق الذى يؤرق جورباتشوف مما دفعه لالتزام جانب الحذر والحرص الشديد فى التعامل مع الأزمة واضعا فى اعتباره ردود أفعال المعسكر الغربى . وذلك على النقيض تماما من معالجته للازمة التى اشتعلت فى ذات الوقت بجمهورية أذربيجان ذات الاغلبية المسلمة ، عندما وقعت اشتباكات عرقية اقتحمت على أثرها القوات السوفيتية العاصمة (باكو) وارتكبت مذابح عنيفة راح ضحيتها اعداد كبيرة من المواطنين .

سادسا : رحب الغرب عموما بقرار استقلال ليتوانيا وهدد موسكو فى نفس الوقت باتخاذ اجراءات عقابية اذا ما قامت باية ممارسات من شأنها اجهاض استقلال ليتوانيا وبعد فترة بدأ الغرب يتجه لتبنى مواقف اكثر هدوءا وتعقلا حيث دعا الطرفين للحوار والتفاوض من اجل التوصل لتسوية سلمية ، وكان الكونجرس والرئيس جورج بوش قد هددا باحتمال تأجيل بحث منح الاتحاد السوفيتى ووضع الدولة الأولى بالرعاية فى المعاملات التجارية . والمحا إلى أمكانية تأثير أزمة ليتوانيا والمواقف السوفيتية بشأنها على أتمام مباحثات القمة الأمريكية السوفيتية فى موعدها الذى كان محددا له أواخر مايو واوائل يونيو الماضيين .

والمجموعة الأوربية كانت قد هددت الاتحاد السوفيتى أيضا بفرض كثير من العقوبات إلا أنهم شددوا فيما بعد على ضرورة التسوية السلمية وقدم الرئيسان الألمانى والفرنسى مبادرة سلام فى هذا الشأن . نتج عن الموقف الغربى عموما ان اصيبت ليتوانيا بخيبة امل شديدة خاصة بعد جولة قامت بها رئيسة وزراء الجمهورية للولايات المتحدة وعدة دول اوربية ولم تحقق خلالها أية مكاسب اقتصادية أو سياسية . وفى حقيقة الأمر ان الغرب رفض ان يقامر بعلاقاته مع الاتحاد السوفيتى ومستقبل جورباتشوف وسياسته من اجل استقلال ليتوانيا خاصة بعد التهديدات العنيفة التى اعلنها كل من الرئيس جورباتشوف ونيقولاى ريجكوف رئيس الحكومة وحذرا فيها من ان أية اجراءات تنطوى على تقديم مساعدات سوف يعتبرها الاتحاد السوفيتى تدخلا فى شئونه الداخلية . ولاشك فى أن الغرب يرى مصلحته فى استمرار الاتحاد السوفيتى ـ رجل أوربا المريض ـ ككيان واحد ومتماسك لأن تقسيمه سوف يفتح الباب أمام آفاق خطيرة للغاية تهدد باندلاع انفجارات عرقية وصراعات دامية فى المنطقة الشاسعة والمتاخمة لأوربا التى يشكلها اتحاد الجمهوريات السوفيتية ـ خاصة وانه من المحتمل ان تنضم الجمهوريات السوفيتية الاسلامية الى ايران .

سابعا : تلقى أزمة ليتوانيا ضوءا باهرا على قضية هامة للغاية تتعلق بانهيار فكرة الأممية وصعود فكرة الأمة لدى القوميات السوفيتية يرتبط بذلك ان سقوط الايديولوجية الاشتراكية وتعرضها للنقد والهجوم العنيف داخل الاتحاد السوفيتى وهى التى كانت تمثل الاساس الذى قام عليه اتحاد الجمهوريات السوفيتية وتوحدت هذه الجمهوريات من اجله ـ هذا السقوط ادى إلى ترسيخ فكرة فقدان مبرر الاستمرار ضمن كيان انهار اساسه واصبح لا مبرر لوجوده . من جهة أخرى تبرز فى ثنايا الازمة بعض القيم والمبادىء الدولية التى يتعسر مراجعتها وفق المعطيات الدولية الجديدة ونقصد تحديدا مبدأ حق تقرير المصير .. فمن الصعب أن يتم إعماله .. داخل اطار الاتحاد السوفيتى الذى يتمتع بخصوصية ووضع متميز يجعل من المستحيل تطبيق ذلك الحق لأنه على مدار سنوات طويلة تكونت تقسيمات اقتصادية محكمة للغاية بين الجمهوريات السوفيتية بحيث ان انفصال أى من هذه الجمهوريات سوف يسفر عن نتائج مدمرة ومهلكة لكلا الطرفين (الاتحاد السوفيتى والجزء

المنفصل عنه) فعنصر التكامل الاقتصادى لا يمكن تجاهله فى حالة اتحاد الجمهوريات السوفيتية ، يضاف إلى ذلك ان كل جمهورية أو اقليم او منطقة تحمل فى داخلها عرقيات وطوائف اثنوية واقليات دينية كثيرة مما يعنى ان استقلال أى جمهورية لن يكون نهاية المطاف بالنسبة لها لأن فى طياتها هناك آخرون (سوف) يطالبون بنفس الحق وهو ما حدث فعلا فى ليتوانيا حيث ايدت بعض الاقليات الروسية والبولندية معارضتهما ، للاستقلال عن موسكو .

وبصفة عامة فبالرغم ان ليتوانيا أوقفت قرار استقلالها ورضخت لضغوط موسكو الا انها ـ كما اتضح من سير الاحداث فيما بعد ـ لازالت تأمل فى تحقيق الاستقلال والانفصال عن الاتحاد السوفيتى بالاشتراك مع جمهوريتى استونيا ولاتفيا اللتين اعلنتا سيادتهما وتضامنها مع ليتوانيا . ونتيجة لاستمرار مساعى كافة الجمهوريات السوفيتية للاستقلال ومع تزايد تدهور الوضع الاقتصادى فى البلاد وانتشار الفوضى وتفشى اعمال العنف العرقى وارتفاع حدة القلق والتوتر فى اجواء الدولة السوفيتية ، يحاول الزعيم السوفيتى تطويق هذا الوضع المتفجر ونزع فتيل أزمة القوميات من خلال المطالبة باعادة صياغة العلاقات بين الجمهوريات السوفيتية على أسس جديدة يتم تضمينها فى معاهدة جديدة للاتحاد . وافق عليها البرلمان من حيث المبدأ ولما كان التوصل الى هذه المعاهدة سوف يستغرق وقتا طويلا فقد دعا جورباتشوف الى مزيد من التغيير فى هياكل السلطة وطالب بمنحه مزيدا من السلطات لاطلاق يده دون قيد من أجل العمل على تطبيع الأوضاع فى الاتحاد السوفيتى .

وإذا ما فشلت مساعى جورباتشوف فى هذا الصدد ومع استمرار الأزمة الاقتصادية الخانقة فان ذلك يدفع الجيش (الذى يتضح من تصريحات قياداته ومواقفهم الأخيرة ـ وجود تذمر شديد ورفض واضح لعديد من السياسات قد يدفعهم ذلك الى التدخل بصورة أو بأخرى على أمل انقاذ الموقف العام فى البلاد حتى ولو كان الثمن هو التضحية بجورباتشوف وسياساته . فهل ينجح الزعيم السوفيتى فى تجنب هذا المصير ؟ يظل ذلك التساؤل مطروحا بقوة داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه الى ان تتضح مجمل الصورة . □ .



تحرير

جورباتشوف وما بعد جائزة نوبل



فاروق العسال

● من بين أكثر من ١٠٠ مرشح فاز الزعيم ميخائيل جورباتشوف بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠، لدوره الرائد في المساهمة في إقرار السلام العالمي والاصلاحات البطولية التي جرت في أوروبا الشرقية والمساعدة في إنهاء الحرب الباردة، وهو أول زعيم دولة شيوعي يحصل على الجائزة منذ إنشائها عام ١٩٠١. ولأول مرة يحصل فيها زعيم دولى عظمى على جائزة نوبل للسلام منذ أن فاز بها الرئيس الأمريكي «تيودور روزفلت» في عام ١٩٠٦. وإذا تحدثنا عن السياسة السوفيتية في ظل جورباتشوف فمنذ تولى السلطة في الاتحاد السوفيتي في سبتمبر ١٩٨٥ فإن السياسة السوفيتية تبلورت تجاه العالم الخارجي على عدة مبادىء :ـ

١ ـ العمل على نزع السلاح والتقليص من حدة التوتر الدولي.

٢ ـ إنهاء التركيز المحوري للسياسة الخارجية السوفيتية على الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ ـ الاهتمام بأوروبا الشرقية والغربية وكذا العملاق الصيني.

٤ ـ تنقية العلاقات الدولية من المجابهة الايديولوجية، وعدم التورط في انشطة فعالة في نطاق العالم الثالث.

٥ ـ محاولة حل النزاعات الأقليمية بالطرق السلمية.

وهذا دعم التوجه والتركيز على هدف الاصلاح الاقتصادي الداخلي في الاتحاد السوفيتي.

الانجازات التي تحققت تحت قيادة الزعيم جورباتشوف :

١ ـ عملت موسكو على تقوية علاقاتها مع جميع دول منطقة الشرق الاوسط بما فيها إسرائيل، بعيدا عن المعيار الأيديويولوجي وبعيدا عن طبيعة النظام السياسي أو الاقتصادي لدولة من الدول، فقد سعت لتحسين علاقاتها مع مصر والمملكة العربية السعودية حيث قام فلاديمير بولياكوف مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية بزيارة المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٨ للمرة الأولى منذ خمسين عاما، وقام الأمير سعود الفيصل وزير خارجية العربية السعودية لموسكو في شهر سبتمبر الماضي بعد غزو العراق الغاشم على دولة الكويت.

٢ ـ وعن إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل أن تقبل الحكومة الاسرائيلية لفكرة المؤتمر الدولي، وكذا إصرار الاتحاد السوفيتي على ضرورة بدء محادثات سلام في إطار مؤتمر دولي تأكيدا على ضرورة إنسحاب

اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة .

٣ ـ حيث تطورت الأوضاع بأوروبا الشرقية بشكل يزيد من تقاربها مع الغرب ومن تباعدها عن الاتحاد السوفيتي فقد حقق الزعيم السوفيتي جورباتشوف إنجازا بإتفاق موسكو وبون بإنسحاب القوات السوفيتية من المانيا الشرقية وإعادة توطين ٣٦٠ ألف جندي الى الوطن ، وتم تسوية وإنهاء كل حقوق الحلفاء المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية على الأرض الألمانية ، وتوقيع معاهدة حسن جوار بين الاتحاد السوفيتي والمانيا الموحدة مدتها عشرون عاما .

٤ ـ كانت القرارات الحاسمة للقمة العائمة بمالطة على ظهر السفينة السوفيتية « ماكسيم جوركي » فى ديسمبر من العام الماضي بالاعلان عن تخفيض القوات الأمريكية المرابطة فى القارة الأوروبية ، ودعا الاتحاد السوفيتي الى تخفيض مماثل لقواته فى دول شرق اوروبا ، كذا اتفاقية حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية وخفض الأسلحة النووية طويلة المدى .

هذا يبين أن الخلافات القديمة بشأن القوات التقليدية لكل من حلفى « ناتو ووارسو » سيتم تصفيتها خلال العام القادم ، وهنا أصبح أن مستقبل العلاقات السوفيتية الأمريكية ووضعها لمفاهيم جديدة للأسس التي يقوم عليها كل من حلفى وارسو والأطلنطى وقضية الأمن الأوروبى قد خلقت لغة مشتركة بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى وفاق وتفاهم مشترك إقليميا ودوليا .

٥ ـ والجدير بالذكر أن ننوه بأن سياسة إعادة البناء فى الاتحاد السوفيتي (البيريسترويكا) والذى إنتهجه جورباتشوف الذى يتميز بالواقعية الشديدة يختلف تماما عن أساليب من سبقوه من الزعماء السوفيت ويناقض المفهوم « اللينينى » ، فهو يعترف بأهمية التعاون الدولى ويرى أن السياسة الداخلية هى التى تملى السياسة الخارجية لأن بناء الدولة يتطلب إقرار السلام وإقامة علاقات ودية ومفيدة لجميع الأطراف .

٦ ـ عبرت دبلوماسية الكرملين الجديدة بأن العالم لابد وأن يكون بلا أسلحة نووية من أجل مصلحة وبقاء البشرية وهكذا ترتكز سياسة جورباتشوف على مفهوم جديد للحرب والسلام . وأنه ينادى بفكرة عالم متوحد ومتعاون بدلا من عالم منقسم ومتصارع ، لذلك فإن العلاقات بين الدول يجب أن تتغير ويجب إيجاد حلول للمشكلات المشتركة تكون مقبولة من جميع الأطراف مثل الكوارث البيئية والتناقض بين الدول الغنية والدول الفقيرة والارهاب والمخدرات والجريمة كلها مشكلات مشتركة ينبغى لحلها تخطى الخلافات الأيديولوجية .

أن موقف الزعيم جورباتشوف من قضية الأسلحة النووية تركز على الاشارة الى الاهمية الطاغية للسلام ، فوضح فى نظريته البيريسترويكا رسالة مفتوحة الى مختلف فئات ونوعيات وشرائح الرأى العام السوفيتي

« إن النظرية السياسية الجديدة تدعو الى الاعتراف بأن الأمن لايتجزأ فإما أن يكون أمنا متكافئا للجميع أو لايكون على الاطلاق . وهى دعوة للتعايش السلمى مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لتجنب العالم الدمار فى حروب نووية محتملة ، وأن جوهر النظرة السوفيتية هو إن الحرب النووية لايمكن أن تكون وسيلة لانجاز الأهداف السياسية والاقتصادية والأيدلوجية أو أية أهداف موضوعية إيجابية أخرى . لذا فإن الحرب النووية لامعنى لها إطلاقا وهى بعيدة عن الرشادة كل البعد بل إن جوهرها إنتحار » .

إن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على أساس الثقة ، هذه الثقة التى فقدت منذ أكثر من أربعين عاما تقريبا ، وفى ذلك الوقت يعيش فى رعب أدى الى التوتر والمبالغة فى التسليح على الجانب الاشتراكي والرأسمالى .

٧ ـ إن السياسة السوفيتية بقيادة الزعيم جورباتشوف تهتم بالسلام فى آسيا وأوروبا وفى الواقع أن منطقة آسيا والباسيفيك تعتبر من المناطق المفضلة لديها وهو إهتمام ليس وليد الأمس ولكنه قومى لدى الاتحاد السوفيتي الذى يعتبر نفسه قوة آسيوية عظمى ، لذلك حاول جورباتشوف إزالة جميع العقبات التى تعرقل محاولات التصالح مع دول هذه المنطقة وخاصة الصين الذى أبدى الزعيم إستعداده لفتح باب المناقشة حول تخفيض القوات السوفيتية على الحدود .

٨ ـ إضافة إلى إنجازات جورباتشوف فقد ساعد توقيع إتفاق الانسحاب السوفيتي من أفغانستان فى ١٤ إبريل ١٩٨٨ على تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين .

٩ ـ هناك فى آسيا أيضا اليابان التى تتمنى جميع الدول التعاون معها ولكن الخلاف حول جزر « كوريبل » مازال قائما ويعوق إعادة العلاقات الحقيقية بين البلدين علما بأنه تم توقيع اتفاقات تجارية وتبادلات ثقافية . وأجريت محاولات لانعاش اللجنة السوفيتية اليابانية للتعاون العلمي والتكنولوجي وقدم الاتحاد السوفيتي التسهيلات اللازمة لليابانيين الذين يرغبون زيارة ذويهم فى المنطقة الشمالية التى ضمها السوفيت فى نهاية الحرب العالمية الثانية .

١٠ ـ ادت سياسة الوفاق الى إنهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين بسياسة جورباتشوف الحكيمة ومحت نظرية « دالاس » و « ايزنهاور » من ناحية و « ستالين » من ناحية أخرى فى تكتل كل معسكرلقواه فى مواجهة المعسكر الآخر .

١١ ـ على الصعيد الداخلى لبلاده إستطاع إنهاء إحتكار الحزب الشيوعى للسلطة فى الاتحاد السوفيتى الدولة العظمى وفاق إصلاحه فى المجال السياسى والاقتصادى المجالات الثقافية وكان من أهم الانجازات والاصلاحات الداخلية تعدد أشكال الملكية بعد أن كانت لا تعترف إلا بالملكية العامة . وجعل السلطة للشعب ،

ومن ثم تغلغلت آراؤه البناءة وأفكاره لباقى الدول الاشتراكية المجاورة وإنهارت الأنظمة الشيوعية فى جميع دول أوروبا الشرقية .

أصبح الآن فى الجمهوريات السوفيتية من حق كل مواطن أن يصرح برأيه وإنتهت الافواه المكممة والأيدى المرتعشة ، حيث لم يعد أحد يتكلم همسا . فقد أدت سياسة الجلاسونست والبيريسترويكا أو فى تعبير آخر سياسة « المكاشفة » الى سقوط كثير من الشعارات والرموز وهذا فى حد ذاته أكبر ثورة مدنية صامتة بدون طلقة رصاص واحدة فى التاريخ الحديث المعاصر .

إن نتائج الانجازات للزعيم جورباتشوف التى قام بها منذ تولى منصب الزعامة الروسية ، هى التى كانت منارا لتقدير العالم له عامة ، على دوره الرائد فى التغييرات التاريخية محليا وعالميا . وتقدير لجنة جائزة نوبل للسلام خاصة بمنحه الجائزة المادية التى تقدر بـ ٧١٠ ألف دولار .

رغم ما وضح من إصلاحات وإنجازات داخلية وخارجية إلا أن هناك كثيرا من المشاكل الأقليمية والعالمية فى شتى بقاع العالم لابد لها من وقفة عقلانية حتى تكتمل هذه المسيرة البطولية نحو سلام شامل .

من اكثر هذه المشاكل اهمية :

أ ـ إحتلال جنوب أفريقيا لناميبيا وهى قضية التمييز العنصرى بين الاقلية البيضاء وغيرها من العناصر ، حيث تتحكم جنوب أفريقيا فى الممرات البحرية المؤدية لنفط الشرق الأوسط . كما أنها تشكل حاجزا منيعا ضد محاولات الاتحاد السوفيتى لاختراق هذا الجزء من أفريقيا .

ومن الناحية الاقتصادية فإن جزءا كبيرا من إستثمارات الولايات المتحدة يقع فى جنوب أفريقيا ولها شركات عديدة فى « بريتوريا » وتعتمد إعتمادا كبيرا على اليورانيوم التى تنتجه جنوب افريقيا . ودائما كان موقف أمريكا من هذه القضية التأييد المطلق وهذا خلاف بين القوتين العظميين مازال قائما فى القارة السوداء . فالولايات المتحدة تعتبر أن جنوب أفريقيا دولة صديقة أما الاتحاد السوفيتى فى أفريقيا عامة فسياسته تأييد ومساندة العناصر المناهضة للقوى الغربية عسكريا ودبلوماسيا .

ب ـ نزاع الصومال وأثيوبيا . فعلى النظام الحاكم فى أثيوبيا فيواجه مصاعب عديدة داخلية وخارجية . أهمها مشاكل الاقليات وخاصة القضية الأرتيرية ومشاكل الحدود مع الصومال . ففى حين تلعب الولايات المتحدة دورا عسكريا محدودا فى الصومال يرمى الاتحاد السوفيتى بثقله فى أثيوبيا وتحكم قواعد التوازن الدولى فى حدود الدور الذى يقوم به كل من الدولتين للمحافظة على مصلحتهما فى منطقة القرن الأفريقى .

جـ ـ مشكلة كمبوديا والتى تعتبر من المشاكل الحساسة التى تثير جوا من الخلافات الكثيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إضافة الى الصين حيث إنتشار القوات الأمريكية فى جنوب شرق آسيا خاصة بصورة مكثفة فى اليابان وكوريا الجنوبية وهاواى ، وإنتشار القوات السوفيتية فى الشرق الأقصى ولاوس ومنغوليا وداخل الأراضى السوفيتية قرب اليابان والصين . من هنا يبدو إن الاتحاد السوفيتى يتمتع بإقتراب مادى ومعنوى من مشكلة كمبوتشيا مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية .

د ـ مشكلة الشرق الأوسط « الصراع العربى الاسرائيلى » فبرغم مرور ما يزيد عن أربعين عاما حين بدأ الاستيطان الصهيونى والحكم الاستعمارى البريطانى للوطن العربى الفلسطينى ، إلا أن تعنت وتعدد قادة إسرائيل يحيل حل لهذه الأزمة . إن واشنطن برفضها تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطينى إقامة دولة فلسطينية ، وأن حل القضية كما تراه واشنطن يرتبط إرتباطا مباشرا بالاستقرار السياسى والاقتصادى وبالأمن فى الشرق الأوسط والولايات المتحدة لاترغب فى أن ترى النظام الداخلى فى دول الشرق الأوسط مهددا بالفوضى الاقتصادية وإستقلالها مهددا بالتدخل السوفيتى .

وحتى الآن رغم اللقاءات والاجتماعات والقرارات والآراء المتعددة إلا أن إدارة بوش تعارض أية محادثات مباشرة ولم تتفق كل من الدولتين العظميين حتى على جدول زمنى للمؤتمر الدولى للسلام والاطار المقترح لهذا المؤتمر . الذى وافقت وايدت غالبية الحكومات عليه .

فهل يصل الجهد الدولى المطلوب سواء من المجموعة الأوروبية والصين واليابان او سائر القوى الواعية فى الشرق وفى الغرب ومن الولايات الأمريكية والاتحاد السوفيتى خاصة ، حتى ينهى الموقف المتفجر فى الشرق الأوسط .

هـ ـ أزمة الخليج « الغزو العراقى على الكويت » إن غزو العراق الغاشم فى الثانى من اغسطس الماضى كان بمثابة إجتياح العاصفة الشديدة المدمرة لجميع الأوساط العربية والعالمية ، وأحدث شرخا عميقا فى جدار التضامن والوفاق العربى وهو ما سوف يعيد عدم الثقة بين أقطار النظام العربى ، كما أنه خلق سابقة خطيرة فى إدارة العلاقات العربية ـ العربية .

ونعيد الأذهان الى موضوعنا إن ما أسفر عنه لقاء هلسنكى ، هو تجنب اللجوء للخيار العسكرى مؤقتا ، هو بمثابة إراسل طوق للنجاة لآخر مرة وعن طريق أكبر قوتين فى العالم لصدام حسين ليخرج من مأزق غزو الكويت والخناق الاقتصادى المفروض على أراضيه .

إن الولايات المتحدة فى علاقاتها الجديدة مع الاتحاد السوفيتى فى فترة ما بعد الحرب الباردة لم تكن تستطيع القيام بأى عمل عسكرى الا بعد بحث أوضاع أزمة الخليج من كافة جوانبها مع الاتحاد السوفيتى حتى لاتوجه ضربة الى هذه العلاقات الجديدة وحتى تستطيع

على الأقل تحييد الاتحاد السوفيتى وهنا رأى الزعيم جورباتشوف أن يقف على الحياد . وهذا سوف يتيح للولايات المتحدة القيام بدور عسكرى رئيسى لمواجهة الأزمة .

الخلاصـــة :

فى ضوء ما تقدم نصل الى أن الزعيم ميخائيل جورباتشوف بعد منحه جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ وهو رئيس لدولة عظمى لابد أن تخطو خطواته الى تحقيق السلام الشامل والعادل فى جميع أرجاء المناطق المتنازع عليها على الخريطة العالمية ، وتستمر المباحثات والمفاوضات والمساعى الحميدة من أجل السلام ، ومازال الطريق طويلا وشاقا ويحتاج مزيدا من الجهد والعرق ، ذلك لكثرة المشاكل الدولية الذى أوضحنا جزءا منها . والعالم أجمع فى إنتظار إجابة لسؤال موجه للزعيم ميخائيل جورباتشوف .

ما هو بعد جائزة نوبل للسلام ..!:

هل سيتحقق الاستقرار والأمن والأمان لشعوب العالم من ويلات الاستعمار والقهر ؟ أو سيكتفى الزعيم جورباتشوف بما تحقق من إنجازات ومرة أخرى تتسع فجوة التقارب والوفاق للقوتين العظميين وتختفى نظريته البناءة « البيريسترويكا » ؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تستوجب إستخلاص ما تحققه الاتفاقيات وتقارب وجهات النظر ، ذلك فى محاولة لتحديد مدى إنعكاساته على العلاقات الأمريكية السوفيتية . □



تقـــريـــر



مستقبل مجلس أوروبا فى ضوء المتغيرات المعاصرة

د . محمود عبدالمنعم مرتضى

● تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا وبين دول شرق أوروبا بشكل ملحوظ على مدى السنوات القليلة الماضية . فقد لعب المسئولون فى المجلس دورا نشطا فى تشجيع حكومات هذه الدول على ادخال الاصلاحات الديمقراطية ، وفى مجال احترام حقوق الأنسان وعلى الجانب الأخر ، رحب قادة دول اوروبا الشرقية بالانتساب الى مجلس اوروبا انطلاقا من دوافع مختلفة ، اولها ، ما يرمزاليه ذلك الانتساب من موافقة المجلس على إصلاحاتهم السياسية ، وما يشير اليه من التحاق هذه الدول بالقافلة الاوروبية من جديد وثانيها ، رغبتهم فى توظيف المجلس كأداة لحماية حقوق ومصالح الجاليات الوطنية التابعة لهذه الدول والتى تعيش كأقليات عرقية فى دول اوروبية اخرى .
وثالثها ، ما يمكن ان يحققه اقترانها بالمجلس من نقطة انطلاق لجهودها فى العمل على تطوير احتمالات ارتباطها فى المستقبل بالمجموعة الاوروبية .

ولا يخفى انه على الرغم من النجاح الذى حققه مجلس اوروبا فى تطوير علاقاته بمجموعة دول وسط وشرق القاره ، فان عليه ان يتغلب على العديد من المصاعب اذا ما أراد تحقيق الفوز فى المنافسة التى تقوم بين المؤسسات الاوروبية من أجل احراز النفوذ فى شئون اوروبا الشرقية خلال المرحلة القادمة .

وجدير بالذكر ان مجلس اوروبا الذى تم تأسيسه فى ستراسبورج فى عام ١٩٤٩ ، لم يكن فقط هو أول تجمع أقليمى يدخل فى علاقة تنظيمية مع الأمم المتحدة ، بل أن جمعيته كانت هى اول هيئة تشريعية ، تضم مشرعين ينتمون الى أكثر من دولة واحدة ، ومنذ قيام هذا المجلس ، حدد لنفسه اهدافا اربعة ينشط فى مجال تحقيقها ، وهى العمل من اجل ترقية المبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان ، وتحسين الاوضاع المعيشية فى الدول الاعضاء ، والتنسيق بين سياسات الدول المنتمية الى المجلس ، واخيرا تعميق المفهوم الاوروبى حول الهوية المشتركة وتقوية الوحدة بين الدول الاوروبية . ولا يخفى ان مجلس اوروبا اليوم ، هو المؤسسة الأوروبية السياسية التى تضم فى عضويتها اكبر عدد من الدول الاوروبية قاطبة اذ يشمل اعضاؤه الثلاثة والعشرون كافة الدول الاوروبية الأعضاء فى حلف منظمة شمال الاطلنطى ، الى جانب الدول المحايدة فى القارة ، بما فى ذلك النمسا وسويسرا .

ويقوم مجلس اوروبا بمتابعة العمل على تحقيق مهمته الأساسية الأولى ، والتى تتمثل فى تعضيد وتطوير التصورات الأوروبية حول الديمقراطية وحقوق الانسان ، وذلك من خلال اساليب مختلفة وبموجب المادة الثالثة من القانون الاساسى لمجلس أوروبا ، فان على كل دولة اوروبية تريد الانتساب الى عضوية المجلس « أن تقبل مبادىء حكم القانون وتمتع كافة الأشخاص الذين يعيشون ضمن ولايتها بحقوق الانسان والحريات الأساسية » كما ان شرطا ضروريا لقبول عضوية أية دولة ، ان يضم وفدها ممثلين عن كافة الاحزاب السياسية الرئيسية ، فى هذه الدولة طالبة العضوية وبصفة عامة فان مضامين حقوق الانسان فى فلسفة مجلس أوروبا ، انما تعكس جوهر المبادىء التى تشتمل عليها اعلانات الامم المتحدة فى هذا الخصوص ، وكذلك البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى ومما يجدر ذكره أن من اولى منجزات مجلس اوروبا ، تلك المسودة التى وضعها فى عام ١٩٥٠ للميثاق الأوروبى لحقوق الانسان ، والتى يتولى الاشراف على تطبيقها هيئتان تابعتان للمجلس وهما اللجنة الأوروبية ، والمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان . ولعل من أكثر ما ينص عليه هذا الميثاق اهمية ، هو انه يسمح للأفراد ، مثلهم فى ذلك مثل الدول والمنظمات غير الحكومية ، بتوجيه الاتهام ضد دولة عضو بالمجلس ، وذلك بعد استنفادهم لمختلف الوسائل القانونية المحلية فى بلادهم . وتشير الاحصاءات المتوافرة فى هذا الصدد ، الى أن خمسة عشر ألف أوروبى قد رفعوا تظلماتهم الى المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ، ويأخذ معدل تقدمى التظلمات فى التزايد منذ اعوام السبعينات .

ومن ناحية اخرى ، يسعى مجلس أوروبا كذلك الى زيادة توعية الرأى العام الأوروبى بحقوق الانسان ، وذلك من خلال تنظيمه للحملات العامة ، وعن طريق مراقبته لحسن تطبيق اتفاقية الأمن والتعاون فى أوروبا ، وكذلك يخصص جائزه مرة كل ثلاث سنوات ، والتى حصل على احداها فى عام ١٩٨٩ ليج فاليسا ، زعيم منظمة التضامن البولندية بالمشاركة مع اتحاد هلسنكى الدولى لحقوق الانسان . وفى مجال الجهود المبذولة ، لتقوية وتدعيم التزام الدول الأعضاء فى مجلس اوروبا بالقيم الديمقراطية ، يقوم المجلس بتنظيم « مؤتمرات ستراسبورج » ، التى يناقش خلالها المشرعون من الديمقراطيات غير الأوروبية مع ممثلى المجلس المشكلات التى تواجه الانظمة السياسية التى تأخذ بقاعدة التعددية الحزبية . ويعمل مجلس أوروبا ، بصفة أساسية على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الدول المنتمية الى عضويته ، تحقيقا للهدف الثانى من أهدافه الرئيسية ، وذلك بالدعوة الى تعميق التمسك بالميثاق الاجتماعى الأوروبى ، الذى يطالب الدول الاعضاء بالمجلس بتطبيق سلسلة واسعة ومتنوعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك حقوق العمال فى الأضراب .

ولدى مجلس اوروبا العديد من المعاهدات الاخرى التى تغطى مجالات مختلفة مثل المعاهد الخاصة بالعمالة المهاجرة التى تتعلق بتوفير الأمن الاجتماعى ، كما ان المجلس يتعاون بشكل وثيق مع المنظمات الاوروبية ذات الصلة ، تأتى فى مقدمتها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (DECD) . أما عن جهود مجلس أوروبا فى مجال تحقيق الهدف الثالث لنشاطه ، وهو ما يتمثل فى تعميق « البعد الأوروبى » فى حياة شعوب الدول الأعضاء ، فانه يمكن القول بأن هذه الجهود قد اسفرت عن نجاحات ملموسة وذات شأن ، يساعد على بلورتها فى نفس الوقت ، ما تقوم به الجماعة الأوروبية من منجزات هامة على طريق الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . ويمكن ملاحظة تزايد اهمية البرامج الموضوعة على النطاق الأوروبى فى مجالات الثقافة والتعليم والبيئة والصحة والشئون القانونية ، والرياضة والتعاون بين الأقاليم والمحليات المختلفة ، بينما تأخذ فى الحين ذاته ، التمايزات فى السياسات الأوروبية فى التناقص والتلاشى شيئا فشيئا . ويوجد ثمة العديد من المؤسسات المرتبطة بمجلس أوروبا فى كل هذه المجالات ، نذكر منها على سبيل المثال ، مجلس التعاون الثقافى ، ومركز الشباب الأوروبى ، الى جانب ما يزيد على مائة وعشرين لجنة حكومية متخصصة على المستوى الأوروبى .

واذا كانت سائر اهداف مجلس اوروبا تتميز بالاهمية الكبيرة ، الا ان الهدف الرابع الذى يتجسد فى العمل على تطوير مفهوم الوحدة الأوروبية تعميقة فى الوجدان الأوروبى العام ، هو الهدف الأكثر تأثيرا على المستقبل السياسى للقارة الأوروبية ، وجدير بالذكر ان المحاولات المبكرة التى بادر بها مجلس اوروبا فى مجال العمل على تحسين العلاقات بينه وبين دول أوروبا الشرقية من غير اعضائه ، قد تم اجهاضها نتيجة للتدخل العسكرى من جانب الاتحاد السوفيتى فى كل من تشيكوسلوفاكيا وافغانستان . وبالاضافة الى ذلك ، فان ما قام به المجلس من اعلان استنكاره المتكرر لانتهاكات حقوق الانسان فى دول اوروبا الشرقية ، وايضا دعوته الى مجموعات تمثل اللاجئين السياسيين من هذه الدول للحديث أمام المجلس ، قد تسبب فى بلورة نظرة المسئولين فى دول أوروبا الشرقية لهذه المنظمة الأوروبية ، باعتبارها اداة غربية وساحة من ساحات الحرب البادرة . ولعل هذه الرؤية أو التصور قد قاد دولة مثل فنلندا الى تأخير انضمامها الكامل الى مجلس اوروبا حتى عام ١٩٨٩ . ولكن بانهيار الحكومات الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية ، غدت تلك المجموعة من الدول أكثر مشاركة فى انشطة المجلس ، كما رحبت جميعها بدور يقوم به مجلس اوروبا فى عملية اشاعة الديمقراطية فى مجتمعاتها .

وفى يونيو عام ١٩٨٩ ، وقبل أشهر قليلة من سقوط آخر القلاع الشيوعية فى رومانيا ، منحت جمعية مجلس أوروبا لكل من المجر وبولندا ويوجوسلافيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، « وضعية الضيف الخاص » فى المجلس ، وهى الوضيعة التى تعطى لصاحبها الحق فى المشاركة فى المناقشة داخل جمعية المجلس دون الحق فى التصويت ، وكذلك المشاركة فى أعمال اللجان التى تقرر الموافقة على ذلك ، وقد بدأت بالفعل وفود من هذه الدول المشاركة فى جلسات جمعية مجلس أوروبا فى سبتمبر ١٩٨٩ .

وقد تأسس قرار المسئولين فى مجلس أوروبا فى هذا الشأن فى ضوء التحسن الذى طرأ على سجل حقوق الانسان لهذه الدول ، وانطلاقا من رغبة المجلس فى تدعيم الروابط بين شطرى القارة الأوروبية . ولا يخفى ان مثل هذا القرار من جانب مجلس أوروبا من شأنه ان يحقق للمجلس بعض النفوذ فى مجال السعى لتحقيق المزيد من التطور الايجابى فى هذا الخصوص ، لما يتطلبه من ضرورة موافقة جمعية المجلس على تجديد « وضعية الضيف الخاص » سنويا لهذه الدول ، وذلك فى كل مرة يتم فيها هذا التجديد . ومما يسجل تطورا ايجابيا ، ان ممثلى بعض حكومات دول أوروبا الشرقية ، قد عبروا عن اهتمامهم بالانضمام الى « الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان » ، وهى الخطوة التى يعتبرها مجلس أوروبا جوهرية من أجل تمهيد الطريق للعضوية الكاملة بالمجلس . وما تزال الدول التى تصر على الاحتفاظ بالنظام السياسى القائم على اساس الحزب الواحد ، تجد صعوبة فى الانضمام كعضو كامل بمجلس أوروبا ، وذلك على الرغم من تعاطف بعض المسئولين بالمجلس مع طلبهم الخاص بالحصول على العضوية الكاملة وذلك بسبب ما يشترطه القانون الاساسى لمجلس اوروبا الاساسى لمجلس أوروبا من ضرورة احترام كافة الدول الاعضاء به للتعددية الحزبية وحقوق الإنسان وحكم القانون . ولعله من المفيد الاشارة فى هذا الصدد الى ان اليونان على سبيل المثال ، قد طردت من مجلس أوروبا ، بعد استيلاء العسكريين على السلطة هناك فى عام ١٩٦٧ . والى جانب ذلك ، فأن كلا من فنلندا والبرتغال واسبانيا ، ومختلف الدول الأخرى التى انضمت لاحقا الى عضوية مجلس أوروبا ، قد اضطرت الى تعديل تشريعاتها المحلية والداخلية ، حتى تتواءم « مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان » . ومؤخرا قام المجلس بالضغط على سويسرا لتعديل قوانينها لتنسجم مع القواعد المعمول بها فى هذه المنظمة الأوروبية . وفى مايو ١٩٨٩ ، أكدت لجنة الوزراء على ضرورة ان يتوافق مستوى التعاون بين مجلس أوروبا وبين كل دولة من دول شرق أوروبا مع درجة أخذ كل منها بالتعددية الحزبية ، ومع مدى التزامها باحترام حقوق الانسان .

ومما يجدر ذكره ، انه ومنذ بدأ المد الديمقراطى يأخذ طريقه فى هذا الأقليم الشرق أوروبى ، رفض مجلس أوروبا التعامل مع حكومات أوروبا الشرقية ككتلة واحدة ، وانتهج الأسلوب الانتقائى فى تناول شئونها .

وفى اطار التعامل بين مجلس أوروبا وبين « **بلغاريا** » ، قام وفد من المجلس بزيارة الى بلغاريا فى يوليو ١٩٨٩ ، لتفقد أوضاع الأقليات العرقية فى البلاد . وقد تركزت تحريات الوفد الأوروبى على الاتهامات الموجهة للحكومة البلغارية بقمعها للأقلية التركية . وفى سبتمبر من العام الماضى ، أصدر مجلس أوروبا قرارا يطالب بلغاريا بمنح الأقليات العرقية والدينية حريات أكبر . وبعد وقت قصير فى أعقاب ذلك ، استنكر رئيس الوزراء التركى « تورجوت اوزال » السياسات البلغارية تجاه الأقليات التركية ، وطالب مجلس أوروبا باتخاذ المزيد من الاجراءات لحماية حقوق هذه الأقلية . وبعد الأطاحة بالحكومة الشيوعية القديمة ، طالب القادة البلغار الجدد بسرعة منحهم « وضعية الضيف » فى مجلس أوروبا ، كما حرصوا كذلك على اظهار ايقافهم لعملية الدمج القسرى للعناصر ذات الأصل التركى فى المجتمع البلغارى ، ولغير ذلك من انتهاكات حقوق الأنسان ضد هذه الأقلية العرقية . ولعل نجاحهم فى هذا المسعى غدا واضحا فى بدايات يوليو عندما منحت جمعية المجلس بلغاريا « وضعية الضيف » فى مجلس أوروبا .

أما بالنسبة لعلاقة مجلس أوروبا مع « **تشيكوسلوفاكيا** » ، فقد تقدمت حكومة براج فى الخامس عشر من يناير ١٩٩٠ بطلب الحصول على وضعية الضيف فى المجلس . وفى الشهر التالى ، عقد رئيس جمعية المجلس السيد « اندرنربجورك » اجتماعا فى العاصمة التشيكية مع عديد من القادة التشيكوسلوفاكيين وقال الرئيس التشيكى « فاكلاف هافل » للسيد/ بجورك ان تشيكوسلوفاكيا تريد ان تصبح عضوا كامل العضوية فى مجلس أوروبا . وفى حديث ادلى به الرئيس التشيكى لصحيفة (دى فيلت) الالمانية فى التاسع من فبراير ١٩٩٠ ، أكد على ان احترامه لمجلس أوروبا انما ينبع من نضاله الطويل من أجل احترام حقوق الأنسان فى تشيكوسلوفاكيا . وقال أيضا ان المبادىء التى يدافع عنها المجلس ، انما تشكل اساسا ممتازا لمستقبل نظام الحكم فى بلاده . كما صرح كذلك « JIRI DIENSTLIER » وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا يوم ٢٣ مارس ١٩٩٠ « ان ثورتهم ، اذا جازت التسمية ، انما قامت فى جوهرها على أساس النضال من أجل حقوق الأنسان ، وان هذه القضية تعد مسألة اساسية ، وأضاف بأن حكومته تنوى « ان تلعب دورا رائدا فى تعزيز احترام حقوق الانسان فى أوروبا » . وفى مارس من هذا العام ، قام عدد من كبار المسئولين فى مجلس أوروبا بزيارة الى براج لبحث علاقات تشيكوسلوفاكيا مع مجلس أوروبا . وبعد شهر واحد من

هذه الزيارة تقدمت الحكومة التشيكية بطلب الحصول على العضوية الكاملة للمجلس . وبناء على دعوة من حكومة براغ ، أرسلت جمعية مجلس أوروبا ممثلين عنها للاشراف على الانتخابات التشيكية التي جرت في يونيو من العام الحالي . وفي ضوء نجاح هذه الانتخابات ، وبعد ادخال الاصلاحات القانونية من جانب حكومة « المنبر المدني » الجديدة ، يتوقع المراقبون ان تتمتع تشيكوسلوفاكيا بالعضوية الكاملة في مجلس أوروبا في اقرب وقت ممكن .

وبشأن العلاقات بين مجلس أوروبا وبين « المجر » ، يمكن القول ان المجر قد لعبت في الحقيقة دورا هاما ، على مدى السنوات القليلة الماضية ، في مجال تشجيع الاتصالات بشكل أكبر بين المجلس من ناحية وبين دول اوروبا الشرقية من ناحية أخرى . ففي عام ١٩٨٦ ، قام وفد من اعضاء البرلمان المجري بزيارة مجلس أوروبا . وفي يونيو ١٩٨٧ ، قام « MARCELINO OREJA.. » الذي كان يشغل وقتها منصب سكرتير عام مجلس أوروبا بزيارة الى بودابست ، قابل خلالها القادة المجريين . وفي مايو ١٩٨٨ ، اجتمع وزير الخارجية المجري وقتها مع كبار المسئولين في مجلس أوروبا في ستراسبورج . ومن واقع التصريحات التي ادلى بها الوزير المجري ، بدا ان الحكومة المجرية كانت تسعى وقتها الى تقوية علاقاتها مع مجلس أوروبا ، من أجل تدعيم الوفاق الدولي ، ورغبة منها في اظهار ان المجر انما تحقق تقدما مستمرا ، ليس فقط في بناء مؤسسات ديمقراطية متقدمة ، وانما كذلك في مجال تعزيز احترام حقوق الانسان . كما أشار وزير خارجية المجر الى حساسية بلاده تجاه مشكلات الاقليات الوطنية ، خاصة في ضوء حقيقة ان المجريين يشكلون اكبر الأقليات الوطنية في مختلف الدول الأوروبية .

ومما يجدر الاشارة اليه ان المجر في سبتمبر ١٩٨٨ ، أصبحت أول دولة شيوعية تترأس اجتماعا عقدته لجنة من لجان مجلس أوروبا ، هي لجنة العلاقات بين المجلس وبين الدول الأوروبية غير الأعضاء به . وفي مطلع شهر ابريل ١٩٨٩ ، اشار مسئول مجري كبير في وزارة العدل بحكومة بودابست أمام اجتماع لمنظمة تابعة لمجلس أوروبا ، الى اتجاه حكومته لتأسيس دولة تقوم على قاعدة التعددية السياسية وحكم القانون ، وعبر عن أمله في أن تصبح المجر دولة كاملة العضوية بمجلس أوروبا . وعلى الرغم من أن المجر كانت ما تزال تتمتع بوضعية الضيف ، فان لجنة الوزراء بالمجلس قد دعتها في بداية مايو ١٩٨٩ للانضمام الى **الاتفاقية الثقافية الأوروبية** » .

وفي نهاية نفس الشهر ، صرح رئيس المكتب المجري للشباب والرياضة ، بان المجر تأمل في ان تصبح عضوا كامل العضوية في مجلس أوروبا بحلول عام ١٩٩١ . واضاف بأن الحكومة المجرية تعتبر عضويتها بمجلس أوروبا بمثابة الخطوة الأهم في مجال عضويتها للجماعة الأوروبية . وفي بدايات نوفمبر ١٩٨٩ ، عقدت لجنة اللاجئين التابعة لمجلس أوروبا اجتماعها في بودابست ووجهت دعوتها الى الحكومة المجرية للانضمام الى « **صندوق التنمية الاجتماعية** » التابع للمجلس ، والذي يمكنه تقديم مساعدته المالية الى البرامج المجرية التي تقدم اعانات الى الأعداد الغفيرة من اللاجئين الرومانيين في المجر .

وبعد ذلك بوقت قصير ، انضمت الحكومة المجرية الى الاتفاقية الثقافية الاوروبية ، وغدت هي الدولة الأوروبية الشرقية الأولى التي تقدمت رسميا بطلب اعطائها العضوية الكاملة في مجلس أوروبا . ومما يفسر اهتمام المجر الذي كان وقتها زعيما للحزب الاشتراكي المجري الحاكم . من ان قبول عضوية المجر في مجلس أوروبا سيكون دليلا على بلوغها المعايير المطلوبة ، كما صرح وزير خارجية المجر بان عضوية المجلس الأوروبي من شأنه ان يتيح للمجر مشاركة أكبر في الجماعة الأوروبية . ورغبة في زيادة فرص المجر في العودة الى أوروبا ، سمح المسئولون المجريون لممثلي مجلس أوروبا بمراقبة سير الانتخابات العامة التي جرت خلال شهري مارس وابريل من هذا العام .

وقد عبر المسئولون في مجلس أوروبا عن رضائهم عن التزام المجر المعلن بحقوق الانسان وبالتعددية السياسية ، وهي الالتزامات التي اكدتها الانتخابات الحرة والدستور الجديد في المجر .

وبالنسبة لتطور العلاقات بين مجلس أوروبا وبين « بولندا » ، يمكن رصد الزيارة التي قام بها سكرتير عام المجلس في مارس ١٩٨٨ الى وارسو والتي التقى خلالها مع كل من فاليسا والكاردينال « جوزيف جليمب » . ومما يذكر كذلك في هذا الخصوص ، ما قاله الزعيم البولندي فاليسا ، خلال الزيارة التي قام بها الى ستراسبورج في عام ١٩٨٩ ، لتسلم جائزة مجلس أوروبا الخاصة بحقوق الانسان ، من ان منظمة التضامن سوف تستخدم كل ما في وسعها للعمل من أجل تمسك بولندا بمجلس أوروبا ، وذلك ضمانا لعملية اشاعة الديمقراطية في بلاده ومنذ عام ١٩٨٩ يمكن القول بان الاصلاحات البولندية قد اعتمدت على نصائح مجلس أوروبا ، وخاصة في مجال اعادة بناء المؤسسة التشريعية لبولندا . وفي مايو ١٩٨٩ ، منح مجلس أوروبا « وضعية الضيف » الى بولندا ، ووجه الدعوة اليها للانضمام الى « الاتفاقية الثقافية الأوروبية » ، وهو ما تم بالفعل في نوفمبر من العام الماضي . ومما يجدر ذكره ان ممثلين من كل من بولندا والمجر قد شاركوا في نهاية مايو ١٩٨٩ في اجتماع لوزراء الرياضة في الدول الأعضاء في مجلس أوروبا ، ومن ثم اصبح هؤلاء الممثلون هم أول مندوبين عن اوروبا الشرقية يحضرون اجتماعا رسميا لمجلس أوروبا . وفي بدايات يوليو ١٩٨٩ ، استشهد واحد من ممثلي بولندا التي تحتل وضعية الضيف في مجلس أوروبا ،

بالانتخابات التى جرت فى بلاده باعتبارها دليلا على تمسك الحكومة البولندية بالقيم الديمقراطية . وفى ديسمبر من العام الماضى ، صرح رئيس المجموعة البرلمانية لمنظمة تضامن بأن بلاده تنوى بعد حصولها على العضوية الكاملة لمجلس أوروبا ، الانضمام الى جميع المنظمات الأوروبية ، بما فى ذلك السوق الاوروبية المشتركة . كما ان رئيس الوزراء البولندى TADEUSZ MAZOWICCKI « سافر الى ستراسبورج فى نهاية يناير من هذا العام ، حيث قابل المسئولين فى مجلس أوروبا ، وكانت هى أول زيارة يقوم بها الى الغرب - اذا ما استثنينا رحلته الى الفاتيكان - منذ توليه لمنصبه . وفى يوم الثلاثين من يناير ١٩٩٠ ، تقدم رسميا باسم بولندا بطلب العضوية الكاملة فى مجلس أوروبا وعلق على ذلك بقوله ان مجلس أوروبا الذى يعد المدافع الغيور عن الحريات والحقوق ، والذى يمثل النبع الأصيل للأفكار والمبادرات والاوربية إنما هو المكان المناسب لبولندا وبسبب ان البولنديين لم يجروا بعد الانتخابات الحرة لبرلمانهم ، فان مجلس أوروبا قد ارجأ البت فى الطلب البولندى الخاص بالعضوية الكاملة به .

وعن العلاقات بين مجلس أوروبا وبين « رومانيا » ، يمكن القول ان المجلس قد عبر مرارا عن قلقه حول مسألة حقوق الانسان فى رومانيا . ففى يونيو ١٩٨٨ ، على سبيل المثال ، وجه مجلس أوروبا تساؤلات حادة الى وفد برلمانى رومانى حول هذه المسألة . وفى سبتمبر عام ١٩٨٩ ، وبعد أن رفض المسئولون الرومانيون التعاون والاستجابة للمحاولات المبذولة من جانب المجلس لعقد جلسة استماع اضافية حول حقوق الانسان فى رومانيا ، أصدرت جمعية مجلس أوروبا قرارا حادا استنكرت فيه انتهاكات الحكومة الرومانية لحقوق الانسان ، وبصفة خاصة ، ضد الأقليات المجرية والغجرية فى البلاد ، كما حث القرار الدول الاعضاء بالمجلس على فرض العقوبات ضد رومانيا . وبعد الاطاحة بنيكولاى شاوشيسكو فى ديسمبر ١٩٩٠ ، أصدر « LALUMIERE » رسالة تأييد للرومانيين . وفى بداية مارس ١٩٩٠ ، اجتمع رئيس لجنة الوزراء بالمجلس مع المسئولين الرومانيين ، لمناقشة عملية اشاعة الديمقراطية فى رومانيا . ولا شك أن استمرار القلق حول مسيرة الديمقراطية فى رومانيا ، كان هو السبب فى ابقاء مجلس أوروبا على مستوى متدنى للعلاقات مع الحكومة الرومانية الجديدة . وفى مارس ١٩٩٠ ، عقدت لجنة الوزراء التابعة للمجلس اجتماعا خاصة فى لشبونة لمناقشة مستقبل النظام السياسى فى أوروبا مع وزراء خارجية دول أوروبا الشرقية . وكانت رومانيا هى الدولة الشرق أوروبية الوحيدة التى لم تدع لارسال ممثل عنها للمشاركة فيما اسماه رئيس اللجنة « اهم اجتماعاتها على الاطلاق » . وفى اجتماعات مجلس أوروبا ، واصل المسئولون المجريون استنكارهم لما يصفونه بسوء المعاملة التى تلقاها الاقلية المجرية فى رومانيا . وعلى الرغم مما قاله « ADRIAN » « NAS-TASE » وزير خارجية رومانيا من انه يعتقد ان عضوية رومانيا فى مجلس أوروبا هو امر هام جدا لبلاده ، فان اغلب المسئولين فى المجلس قد اعربوا عن شكوكهم حول مقدرة الحكومة الرومانية فى الوفاء بالشروط الضرورية « لوضعية الضيف » بمجلس أوروبا ، وهم يدللون على ذلك ، بصفة خاصة ، بما تقوم به الحكومة الرومانية من انتهاكات ليس فقط لحقوق الانسان بل وللحقوق السياسية كذلك ، ويضربون مثالا على ذلك ، بما قامت به الحكومة من استخدام لعمال المناجم لارهاب معارضيها السياسيين .

وفيما يتعلق بالعلاقات بين مجلس أوروبا وبين « الاتحاد السوفيتى » ، فاننا يمكن ان نشير فى هذا الصدد الى الزيارة التى قام بها أول مرة فى ابريل ١٩٨٨ ، الوفد البرلمانى السوفيتى برئاسة VLDIMIR TEREBILOV الى مجلس أوروبا ، لمناقشة مجالات التعاون المشتركة ، بما فى ذلك مجال حقوق الانسان . وقد أكد الوفد السوفيتى خلال هذه الزيارة حرص الاتحاد السوفيتى على انشاء « البيت الاوروبى المشترك » ، كما بادر السوفيت وقتها الى الايحاء لمجلس اوروبا بتوجيه الدعوة الى الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ، لالقاء كلمة أمام جمعية المجلس فى يوليو ١٩٨٩ . ومن ثم هذا الزعيم السوفيتى جورباتشوف هو اول رئيس لدولة شيوعية يلقى كلمة أمام جمعية مجلس أوروبا . وعلى الرغم من ان جورباتشوف لم يذكر الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان فى خطابه امام المجلس ، الا أنه قد اعرب عن اهتمامه بالانضمام الى اتفاقات دولية معنية لمجلس اوروبا ، لكونها مفتوحة العضوية للدول الاخرى ، فى مجال البيئة او الثقافة او التعليم أو البث التلفزيونى . ولعل اختيار الرئيس السوفيتى ، القاء خطاب شامل حول السياسة الخارجية لبلاده امام مجلس اوروبا وليس امام جمعيات مؤسسات اخرى مثل الجماعة الاوروبية او حلف منظمة شمال الاطلنطى

، ما يعكس تقدير القيادة السوفيتية الرفيع لهذه المؤسسة . كما يبدو واضحا ان المسئولين السوفيت يخشون العزلة عن القارة الاوروبية .

ومنذ زيارة جورباتشوف الى مجلس أوروبا ، يعمد المسئولون السوفيت الى استمرار اظهار اهتمامهم القوى بهذه المنظمة الاوروبية . وخلال الربع الاخير من عام ١٩٨٩ ، شارك الممثلون السوفيت فى عمل عديد من لجان المجلس . كما عقد وزير الخارجية السوفيتى ادوارد شيفرنادزة فى الثانى من مارس ١٩٩٠ ، اجتماعا مع كبار المسئولين فى مجلس اوروبا فى موسكو ، وذلك لمناقشة كيفية مشاركة الاتحاد السوفيتى فى أنشطة المؤسسات المتخصصة فى مجلس اوروبا والانضمام الى الاتفاقيات التابعة له . وفى الطبعة الصادرة يوم الرابع من مارس ١٩٩٠ من « MOSKOVSKU NOVOSTI » كتب

شيفرنادزة « ان الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، لديها فرصة طيبة ، لتصبح هى المنبر البرلمانى لكل أوروبا فى المستقبل » . كما أضفى نفس الأهمية ونسب ذات الامكانية للجنة الوزراء ، وأنهى وزير الخارجية السوفيتى مقاله بأن قال « أننا على اقتناع بأن الاتحاد السوفيتى مستوف للمعايير الاساسية لعضوية مجلس أوروبا » . وجدير بالذكر أن السوفيت قد عبروا عن رغبتهم فى الانضمام الى « الاتفاقية الثقافية الأوروبية » والحصول على وضعية « المراقب » فى كل من لجنة الوزراء وجمعية مجلس أوروبا ولكن على الرغم من هذا الأهتمام السوفيتى المتواصل ، فان العديد من المشاركين فى لجنة الوزراء خلال اجتماعها فى لشبونة ، قد عبروا عن قلقهم حول نيات الأتحاد السوفيتى تجاه لتوانيا ، وحثوا المسئولين السوفيت على الدخول فى مفاوضات حكومة لتوانيا بديلا عن استخدام القوة . ومع أن المسئولين فى مجلس أوروبا قد أكدوا احتمال نيل الأتحاد السوفيتى للعضوية الكاملة بالمجلس ، الا أنهم يعتقدون أن هذا التطور يحتاج الى بعض الوقت ، كما يتطلب المزيد من الأصلاحات الديمقراطية فى البلاد .

وأخيرا ، حول العلاقات بين مجلس أوروبا « ويوجوسلافيا » يمكن القول ان ما تمتعت به يوجوسلافيا من انتماء الى حركة عدم الانحياز ، انما كان يعنى ان حكومتها قد توفرت لديها القدرة على تطوير علاقات أوثق مع مجلس أوروبا ، وذلك فى مرحلة مبكرة مقارنة بأية دولة أخرى فى شرق أوروبا . فمنذ منتصف سنوات الثمانينات درج المندوبون اليوجوسلافيون على حضور مناقشات جمعية منظمة التنمية والتعاون الأوروبى ، وهى المنظمة التى لها علاقات تنظيمية ترتبط بموجبها مع مجلس أوروبا . كما كانت يوجوسلافيا تتمتع بوضعية المراقب فى العديد من المؤتمرات المتخصصة وغيرها من اللجان المختلفة ذات العلاقة بمجلس أوروبا . وأعتبار من عام ١٩٨٧ ، إنضمت يوجوسلافيا الى المعاهدة الثقافية الأوروبية ، وهو ما اتاح لها المشاركة فى سائر نشاطات المجلس فى المجالات المتصلة بالثقافة والتعليم والشباب والرياضة . وفى عام ١٩٨٩ ، غدت يوجوسلافيا عضوا مشاركا فى صندوق التنمية الأجتماعية التابع لمجلس أوروبا ، والذى يتولى تمويل المشروعات التى تستهدف تطوير قطاع الاسكان وتخفيض معدلات البطالة ، وتحسين مهارات الانتاج . وفى مجال التعبير عن اهتمام يوجوسلافيا بمجلس أوروبا ، صرح (بوديمير لونشار) وزير خارجية يوجوسلافيا فى نوفمبر ١٩٨٩ ، بأن بلاده تتطلع الى العضوية الكاملة فى المجلس ، وفى بدايات عام ١٩٩٠ ، تقدم بالفعل بطلب رسمى للحصول على عضوية يوجوسلافيا الكاملة بمجلس أوروبا . ولكن رغم هذه الجهود المبذولة من جانب الحكومة اليوجوسلافية ، فان افتقادها للديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية على المستوى القومى ، كان سببا فى الحيلولة بين يوجوسلافيا وبين العضوية الكاملة فى مجلس أوروبا حتى الآن .

وهكذا يبين من العرض السابق كيف تطورت العلاقات بين مجلس أوروبا وبين سائر دول أوروبا الشرقية فى المرحلة الأخيرة ، نتيجة لما أحرزته هذه الدول من تقدم نسبى فى مسيرة الديمقراطية . ومع الاعتراف بأهمية الدور الذى يقوم به مجلس أوروبا ، الا انه يظل ذا نفوذ محدود ، وذلك بحكم بنيانه الداخلى . فعلى عكس معظم المنظمات الدولية الاخرى ، يتكون مجلس أوروبا من ثلاث مؤسسات رئيسية ، أولاها ، السكرتارية المكونة من تسعمائة عضو والتى تتولى الأشراف على تنفيذ برامج المجلس ، والثانية لجنة الوزراء والتى تتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ونوابهم ، والتى يوكل اليها مسئولية وضع سياسات المجلس وميزانيته ، والثالثة جمعية المجلس المكونة من ١٧٧ عضوا . وجدير بالذكر أن هؤلاء المشرعين الأعضاء فى جمعية المجلس لا يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر ، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان الأوربى ، وانما يتم اختيارهم من جانب الجمعيات التشريعية للدول الأعضاء فى مجلس أوروبا ، ومن ثم فانهم غالبا ما يفتقدون النفوذ والاستقلالية السياسية التى يتمتع بها اعضاء البرلمان الأوربى . ولا يخفى ان مجلس أوروبا غير مخول الا بسلطات ضئيلة فى مجال اتخاذ القرارات الخاصة به ، اذ تقتصر لجنة الوزراء على مجرد رفع توصياتها الى حكومات الدول الأعضاء أو تتقدم اليها بمشروعات اتفاقيات مقترحة . وعليه فان مجلس أوروبا يعتمد فى حقيقة الأمر على حكومات الدول الأعضاء فى المصادقة على توصياته أو وضع اتفاقياته موضع التطبيق .

ويمكن لكل من لجنة وجمعية مجلس أوروبا اصدار قرارات ، وقد يكون لهذه القرارات بعض التأثير على الرأى العام ، ولكنها فى معظم الحالات ليست سوى تعبير عن القاسم المشترك الاعظم لوجهات نظر الحكومات الأعضاء حول موضوع معين أو قضية بذاتها ، وذلك على الرغم من الافتراض القائل بأن المجلس هو الضمير السياسى لأوروبا . ومما ينبغى الاشارة اليه فى هذا الخصوص ، ان جمعية مجلس أوروبا لا تتمتع بسلطات تشريعية ، وان غايتها الأساسية انما تتمثل فى تدعيم التشاور بين اعضائها ، الذين لهم حرية التصرف خلال وجودهم معا فى ستراسبروج ، وان كان من المنتظر ان يعمل هؤلاء الأعضاء عند عودتهم الى بلادهم على تأييد قرارات مجلس أوروبا داخل برلماناتهم الوطنية ، ولكن سيظل للولاءات السياسية والقومية وغيرها ، الأولوية على ما عداها فى اغلب الأحيان . ولعل المشكلة الجوهرية التى تواجه مجلس أوروبا ، انما تكمن فى الحاجة الى التنسيق بين الدول الأعضاء به والبالغ عددها ثلاثا وعشرون دولة ، التى يمكن ان تختلف وتتنوع مناهج معالجتها لأية قضية ، الى حد كبير . ومع أن النتيجة المتحصل عليها

غالبا ما تنتهى الى اختزال سياسات مختلف الدول الأعضاء الى قواسم مشتركة ، فان اعتماد مجلس أوروبا على سياسات التوافق ، من شأنه ان يخفف من وطأة هذه المشكلات الى درجة ما . ويمكن القول ان أخذ الجماعة الأوروبية بالقاعدة القائلة بأولوية تشريعات الجماعة تلقائيا على القوانين الوطنية فى الدول الأعضاء فيها ، قد أسهم فى تحقيق اداء أفضل فى هذا المجال .

وربما كانت الضرورة التى تفرض على مجلس أوروبا التنافس مع عدد يتزايد بأستمرار من المؤسسات الناشطة فى المجال الأوروبى ، هو ما يشكل اعظم الضغوط على سلطات المجلس . ويمكن الأشارة فى هذا الخصوص الى ما تطور من منازعات بين مجلس أوروبا وبين الجماعة الأوروبية حول العديد من القضايا ، وذلك على الرغم من ان كلتا المؤسستين تسعيان بصفة عامة الى العمل على تجنب الخلاف انطلاقا من اهدافهما المشتركة . وعلى الرغم من ان معظم حكومات أوروبا الشرقية قد عبرت عن رغبتها فى ان تحذو حذو اسبانيا والبرتغال واليونان ، وهى الدول التى استخدمت عضويتها فى مجلس أوروبا كنقطة أنطلاق للحصول على عضوية الجماعة الأوروبية ، فان المسئولين فى المجلس يرون ان الجماعة الأوروبية لا تمثل الا هدفا أقل قدرة على تحقيق أمالهم فى العودة الى الركب الأوروبى ، مقارنة بما يمكن ان يحققه لهم مجلس أوروبا . ففى خطاب القته السيدة « LALUMIERE » امام كلية أوروبا « قالت انه من المتعين فى الوقت الحاضر ان يغدو واضحا ان مجلس أوروبا هو المنظمة الوحيدة التى تستطيع ان تضم بين ظهرانيها جميع الدول الأوروبية ، وحثت الجماعة الأوروبية على تركيز جهودها فى تحقيق عملية أندماجها الداخلى وحذرت من التناقض بين الأندماج والتشتت الجغرافى .

وتقوم مؤسسة حلف شمال الأطلنطى كمنافس خطير أخر لمجلس أوروبا . وفى مرحلة سابقة كان تقسيم العمل بين المجلس وحلف الناتو واضحا جليا . حيث ركز الحلف على الموضوعات المتصلة بالدفاع ، بينما كان تركيز مجلس أوروبا على سائر القضايا الأخرى ، اذا ما أستثنينا السياسة الأقتصادية . كما كانت الأتصالات التنظيمية بين المؤسستين محدودة ، بسبب رغبة الدول الأعضاء فى المجلس وغير الأعضاء فى الحلف فى تجنب ارتباط وثيق بالتحالف الغربى . ولكن التراجع الأخير فى الأحساس المتوهم حول التهديد المنبثق من دول أوروبا الشرقية ، كان من شأنه تشجيع المسئولين فى حلف الناتو للعمل على تمديد وظائف الحلف الى ما هو أبعد من مجال الدفاع .ويمكن كذلك ملاحظة ان منظمة اخرى ذات اهتمامات دفاعية ، هى اتحاد غرب أوروبا ، والتى ينتمى اعضاؤها التسع جميعا الى عضوية مجلس أوروبا ، بدأ يظهر اهتمامها المتنامى بدول أوروبا الشرقية فى الوقت الحاضر . أما مجلس الأمن والتعاون فى أوروبا « فان اختصاصاته ومجالات نشاطه ، ربما تتداخل أكثر من أية مؤسسة أخرى مع دائرة عمليات مجلس أوروبا . فمجلس الأمن والتعاون الأوروبى الذى يضم جميع الدول الأوروبية ، فيما عدا البانيا التى تتمتع بصفة « المراقب » الى جانب الولايات المتحدة وكندا كذلك ، يمتد تناوله ، على عكس مجلس أوروبا ، الى كل من مسألتى الأمن وحقوق الأنسان فى نفس الوقت . وفى ضوء القضايا شاملة النطاق التى يغطيها نشاطه ، واخذا فى الأعتبار الحدود الجغرافية الواسعة لعضويته ، فان الكثير من المراقبين قد اقترحوا بأن تكون هذه المنظمة هى الأساس لبنية أمنية أوروبية جديدة . بل ان رئيس وزراء بولندا قد ذهب الى أبعد من ذلك عندما حث على انشاء مجلس للتعاون الأوروبى يتكون من كافة اعضاء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى . وقد أيد رئيس وزراء بلجيكا « WILFRIED MARTENS » الأقتراح البولندى . أما الرئيس ميتران ، فقد دعا من جانبه الى كونفدرالية أوروبية جديدة .

وهكذا يتبدى لنا ، أنه فى الوقت الذى ينحسر فيه التوتر بين الشرق والغرب فى أوروبا ، تتزايد فيه المنافسة بين المؤسسات الأوروبية الرئيسية ، التى ينصب جهدها على تحقيق التعاون بين أبناء وشعوب القارة القديمة .

مؤتمرات وندوات دولية

الدورة الاربعون لمؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية »

ايجهام ـ المملكة المتحدة
[١٥ ـ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠]

السفير : عمران الشافعي

عقد مؤتمر « باجواش للعلم والشئون الدولية » (الباجواش الدولى) اجتماعه السنوى الاربعين فى ايجهام ـ المملكة المتحدة فى الفترة من ١٥ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ . وكان الموضوع الرئيس الذى بحثه المؤتمر هو « نحو عالم آمن خلال القرن الواحد والعشرين »

ويجدر الاشارة ان الباجواش الدولى تشكل عام ١٩٥٧ بعد اجتماع فى قرية بهذا الاسم فى نوفاسكوشيا فى كندا وضم علماء من الغرب والشرق على اثر صدور بيان عرف باسم بيان « راسل ـ انشتين » عام ١٩٥٥ والذى ناشد حكومات العالم حل نزاعاتهم بالطرق السلمية ووجوب تحريم استخدام الأسلحة النووية فى اى نزاع مسلح .

ويضم الباجواش الدولى فروعا فى ٣٣ دولة ينتخبون مجلسا من ٢٥ عضوا لمدة خمس سنوات بالاضافة الى سكرتير عام الحركة الدولية . وينتخب المجلس لجنة تنفيذية من بين اعضائه من تسعة اعضاء بمن فيهم رئيس المجلس والسكرتير العام .. وللباجواش الدولى مكتبان رئيسيان احداهما فى جنيف والاخر فى لندن وقد افتتح مؤخرا مكتب ثالث فى روما نظرا لان السكرتير العام الحالى ايطالى . وكانت السمة الظاهرة فى الاجيال السابقة من العلماء اعضاء الباجواش هم المتخصصون فى علوم الطبيعة بفروعها المتعددة بما فى ذلك علم الطبيعة النووية وكذلك علماء الكيمياء انضم اليهم بالتدريج المتخصصون فى العلاقات الدولية بما فى ذلك العاملون فى مجالات القانون والاقتصاد والدوليين كما تضم الباجواش نخبة من السفراء الحاليين والسابقين لبلاد متعددة .

يشترك اعضاء الباجواش فى المؤتمرات التى تعقد سنويا بصفتهم الشخصية وبناء على ترشيح مجموعات الباجواش الوطنية ، كما يمثلون بجانب تخصصاتهم ثقافات ومذاهب متباينة . ويغلب الطابع العلمى على المناقشات ولايقوم الباجواش الدولى بمساعى محددة تجاه الحكومات او المنظمات الدولية ـ عدا الأمم المتحدة .

يتمثل نشاط الباجواش الدولى بجانب المؤتمرات السنوية التى يعقدها فى عقد اجتماعات لمجموعات عمل لبحث موضوعات محددة ، ويبلغ عدد اجتماعات مجموعات العمل حتى الآن ٥٦ اجتماعا خصصت لموضوعات مثل وقف التجارب الذرية ـ سباق التسلح النووى ـ سباق التسلح التقليدى ـ الامن الدولى ـ الجوانب غير العسكرية للأمن الدولى ـ مفاوضات الحد من التسلح التقليدى فى اوروبا ـ وقديما كانت نشاطات الباجواش الدولى تدور حول القضايا التى تشغل الشرق والغرب وعلاقاتهما . وبتزايد عضوية المجموعات الوطنية للباجواش من العالم الثالث اصبحت تحظى بعض قضايا العالم الثالث باجتماعات الباجواش فتصدرت قضايا مثل : صعوبات التنمية فى العالم الثالث ـ ماذا يستطيع ان يقدم العلم من اجل التنمية ـ قضايا التنمية والبيئة ـ قضايا العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ـ وقضايا الأمن الاقليمى والنزاعات الاقليمية .

ويقوم الباجواش الدولى بنشر نتائج دراسات مجموعات العمل كما يقوم بنشر محاضر اجتماعات مؤتمراته السنوية وكذلك توزيع نشرة دورية بانباء نشاطاته .

تمول مجموعات الباجواش الوطنية انشطتها المحلية ، ويساهم بعضها فى نفقات الباجواش الدولى ، واخيرا اقيم صندوق فى سويسرا بتبرعات اختيارية يتم الانفاق من عائده على أنشطة الباجواش الدولى ، وعادة تتولى المجموعة الوطنية المضيفة تدبير نفقات استضافة المؤتمر الدولى السنوى .

حضر المؤتمر الأربعين للباجواش الدولى ٢٥٠ مندوبا من بينهم ٧٠ بريطانيا من أعضاء الشعبة الوطنية البريطانية وضيوفهم وعدد من الدارسين . وحضر من اوروبا شرقا وغربا ٩٠ مندوبا يمثلون ٢٢ دولة ، وبلغ اعضاء السوق الامريكى ٢٥ والوفد السوفيتى ١٥ . ومن دول العالم الثالث حضر ٤٥ من ٢٠ دولة ومن كندا واستراليا ونيوزيلندا ١٥ ومن اسرائيل ٥ ويلاحظ انه لا توجد مجموعات وطنية للباجواش فى العالم العربي ماعدا مصر .

ضمت اعمال الدورة الأربعين ثمانى مجموعات عمل بحثت الموضوعات التالية المتفرعة من البند الرئيسى والوحيد للمؤتمر وهو « نحو عالم آمن خلال القرن الحادى والعشرين » : ـ

المجموعة الأولى : « الامن القومى من خلال الأمن العالمى » وقد تناول هذا الموضوع بنودا متفرقة مثل « الامن القومى فى غيبة التهديد العسكرى » « التطبيق العلمى لمفهوم الامن الجماعى » ـ « اعادة صياغة المذاهب العسكرى »

المجموعة الثانية : وعالجت موضوع « عالم خيال من الاسلحة النووية » « هل هو امر مرغوب وهل يمكن التوصل اليه » . عالجت هذه المجموعة ايضا موضوعات مثل ـ المشاكل الفنية للرقابة فى تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بوقف اجراء التجارب النووية ـ المشاكل القانونية الخاصة بتحريم الأسلحة النووية ـ المشاكل السياسية الخاصة بخلق مناخ الثقة .

المجموعة الثالثة : وبحثت موضوع « الأمن الأوروبى من خلال القرن الحادى والعشرين » وفى هذا الأطار تعرضت لموضوعات جعل اوروبا منطقة خالية من الأسلحة النووية ـ تحقق الاستقرار السياسى فى اوروبا من خلال انهاء المواجهة بين الشرق والغرب ـ الاندماج الاقتصادى فى اوروبا وعلاقتها ببقية دول العالم .

المجموعة الرابعة : وتناولت موضوع « النزاعات الاقليمية والأمر العالمى » ـ وتصدرت ازمة الخليج اعمال هذه اللجنة ، كما تعرضت فى دراستها للمؤتمرات الخارجية فى النزاعات الاقليمية ـ الموقف فى الجنوب الافريقى ـ الموقف فى امريكا فى امريكا الجنوبية .

المجموعة الخامسة : وبحثت موضوعات « تمويل الصناعات العسكرية الى صناعات مصرية » . وفى هذا الصدد عالجت موضوعات الالتزام السياسى لعملية التمويل ـ تطوير البحث العلمى وتوجيهه نحو التنمية للأغراض السلمية واخيرا مشاكل تمويل الصناعات العسكرية الى الانتاج المدنى .

المجموعة السادسة : واهتمت ببحث موضوع « اخطار تدنى البيئة ومشاكل التنمية » . وفى هذا الأطار تناولت المجموعة موضوعات التباين بين الاحتياجات للمجتمعات الاستهلاكية والحفاظ على البيئة ـ الاجراءات الاقتصادية لحماية البيئة ـ مجالات التعاون العلمى والتكنولوجى لحل مشاكل البيئة .

المجموعة السابعة : وقد بحثت موضوع « عالم واحد او ثلاثة من القرن الحادى والعشرين » وقد اختتمت هذه المجموعة بدراسة موضوعات التجمعات الاقتصاد « التجمعات الاقتصادية » واثرها على الاقتصاديات الخاصة عن هذه التجمعات ـ التعاون من خلال العلم والتكنولوجيا لحل مشاكل التنمية .

المجموعة الثامنة : وقد اهتمت بموضوع « التزام الاخلاقى للعلماء وفى هذا الصدد بحثت موضوعات التباين بين ضرورات استمرار التقدم من خلال البحث العلمى ومايفرضه ضمير العالم من ابتعاد بعض دوائر النشاط البحثى » ـ « هل هناك حاجة لميثاق سلوكى لانماء البحث واستخدامه فى مجالات الانتاج السلمى » واخيرا « الحاجة الى تعميق وترسيخ الوعى لدى العلماء بمسئولياتهم إزاء مجتمعاتهم » اى نشر مبادىء الباجواش .

قدم لكل مجموعة عمل اوراق العمل التى سبق الاتفاق على اعدادها من خلال التحضير للمؤتمر بين رئاسة الباجواش الدولى والمجموعات الوطنية .

ولما كان تقرير المجموعة الرابعة قد تعرض بتفصيل لأزمة الخليج ضمن النزاعات الاقليمية من منطلق تاثيراتها على مفهوم الأمن فى ظل النظام العالمى الجديد بعد الانفراج فى العلاقات الدولية والتقارب والتضيق بين الدولتين العظميين ، نعرض فيما يلى لأهم النقاط التى دار حولها النقاش وتضمنها التقرير فيما بعد : ـ

١ ـ ان ازمة الخليج تمثل خطرا وتحديا فى نفس الوقت ، اما الخطر فيتمثل فى ان صداما عسكريا ـ لايمكن التنبؤ بنتائجه ـ قد يحدث . وعلى الوجه الآخر فإن التحدى يتمثل ـ وخاصة للدولتين العظميين ـ فى المدى الذى يستطيعان الذهاب اليه فى تعاونهم لمواجهة هذا الخطر ولارساء معالم استراتيجيتهم الجديدة كبناء نظام امن عالمى جديد .

٢ ـ ان ظهور صدام حسين ـ بغض النظر عن مكونات واسباب ازمة الخليج ـ يعتمد فى فترة انتقال العالم من هيمنة الدولتين الكبريين الى حد كبير على العلاقات الدولية . وفى نظام متعدد الاقطاب قد يشهد ظهور قوى اقليمية [illegible] تلجأ لتحقيق ذلك الى انتهاج سياسات مخلة بامن مناطقها وامن العالم كذلك

وفى هذه الحالة يصبح الامر متعلقا بامن كافة الدول وليس دول المنطقة فحسب .

٣ ـ ومن قبل كانت توجهات الباجواش عند بحثها لهذا الموضوع التعرف على الاسس التى يرتكز عليها نظام جديد للامن العالمى فى ظل ميثاق الامم المتحدة . وقد جاءت هذه الأزمة تاكيدا لضرورة معالجة موضوعات النزاعات الاقليمية قبل ان تتفاقم ومحاولة إقامة ترتيبات أمنية اقليمية تعمل على حل هذه النزاعات .

٤ ـ إن ازمة الخليج قد اظهرت كذلك مدى تضامن دول العالم لمواجهة خطر ما خاصة اذا كانت هناك مصالح مشتركة . ويظل هناك قلق عالمى طالما ان هذا التضامن لم يجد مجالا للتعبير ازاء نزاعات لم تحسم ولم يعيرها العالم نفس الاهتمام . وقد تتفجر هذه النزاعات لتصيب ليس فقط اطرافها المباشرين بل تتسع الدائرة لتشمل اطراف اخرى . ومن ثم فان هناك حاجة ماسة لتدارك الأخطار من تفجر هذه النزاعات .

٥ ـ أظهرت كذلك ازمة الخليج الدور المتصاعد والسلبى لنتائج اتباع سياسات غير مسئولة نحو عمليات نقل السلاح . ومن قبل فقد طالب الباجواش الدولى الحد من بيع السلاح وترتيب تكنولوجية انتاجه من طريق ايجاد رقابة دولية فعالة وكذلك الالتزام بمنهج سلوكى تتفق عليه الدول الموردة للسلاح .

٦ ـ تبلورت المناقشة كذلك الى تأكيد ضرورة وضع القوات المتعددة الأطراف المتواجدة فى الخليج تحت قيادة مشتركة تابعة للأمم المتحدة والى تاكيد عدم القيام بأية عمليات عسكرية بقرار انفرادى دون التشاور المسبق والكافى فى نطاق مجلس الأمن ، وتاكيد الاتجاه ايضا بعدم اللجوء الى استخدام القوة الا بعد استنفاد كافة الوسائل التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

٧ ـ اتجهت المناقشة كذلك الى ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط بعد التحضير له تحضيرا كافيا شريطة ان يشمل المؤتمر الدولى فى معالجته لقضايا الامن فى المنطقة سعيا وراء تسوية تصفية الشعب الفلسطينى .

ناقشت المجموعة الرابعة كذلك الموقف فى كل من الجنوب الأفريقى وكانت توصيتها تتجه الى ضرورة قيام الأمم المتحدة وخاصة السكرتير العام ببذل كافة الجهود للتوفيق بين الأطراف المتنازعة من الجانب الأفريقى لاتمام مسيرة التفاوض من اجل انهاء النظام العنصرى واقرار حقوق الشعب الافريقى . كما ناقشت المجموعة الموقف فى امريكا اللاتينية وبرزت مشكلة التعامل مع كوبا فى اطار العلاقة الجديدة بين الدولتين العظميين .

اختتم المؤتمر اعماله بجلسة عامة رأسها اللورد روكرمان وكان يعمل مستشار علميا للحكومة البريطانية زهاء سنوات طويلة . تحدث فى للجلسة روبرت ماكنمارا عن رؤيته لعالم مابعد الحرب الباردة . كما تحدث السيررالف زهرندوف عميد كلية سانت اندرو بجامعة اكسفورد عن اوروبا المتحدة والمشاكل الاقتصادية ـ وتحدث ايضا الاستاذ الكيس بايلوكوف عن الجهود الدولية اللازمة للتغلب على مشاكل تدهور البيئة ، واخيرا قرئت رسالة الأستاذ عبدو سلام مدير المعهد الدولى لعلوم الطبيعة عن البحث العلمى فى دول العالم الثالث .

وبعد المناقشات اختتم المؤتمر الأربعون للباجواش الدولى دورته الأربعين مؤكدا على الدور الذى يجب ان يقوم به الباجواش ـ فى ضوء التحسن فى العلاقات بين الدولتين الكبريين والانفراج فى العلاقات الدولية . واساسا كان الباجواش احدى حلقات الاتصال عندما لم تكن هناك حلقات اتصال كثيرة . □

المؤتمر الأقليمى السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو

القاهرة : (١٧ ـ ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠)

سعاد عبد الرسول

بناء على توصية المؤتمر الاقليمى الخامس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو (موريتانيا ١٩٨٩) وجهت الشعبة القومية المصرية لليونسكو الدعوة الى اليونسكو لعقد المؤتمر الاقليمى السادس عشر للجان الوطنية العربية لليونسكو فى القاهرة .

وقد اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا فى دورته الخامسة والعشرين (باريس ـ اكتوبر/نوفمبر ١٩٨٩) يؤكد عقد المؤتمر فى القاهرة عام ١٩٩٠ وقد حددت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التى عقدت اجتماعها الاول فى القاهرة من ٦ ـ ١٩٩٠/٥/٨ بنود جدول الاعمال وتاريخ عقد المؤتمر فى الفترة من ١٧ ـ ١٩٩٠/١١/٢٣ بالقاهرة .

وقد وجهت الشعبة القومية المصرية لليونسكو الدعوة الى جميع اللجان الوطنية للمشاركة فى المؤتمر كما وجهت الدعوة الى جميع اللجان الوطنية الاخرى لليونسكو فى مناطق العالم المختلفة والمنظمات الحكومية الدولية والاقليمية للمشاركة فى المؤتمر بصفة مراقب . وقد لبت الدعوة جميع الدول العربية بمنطقة الخليج وكذلك السودان واليمن والمغرب وتونس والاردن والصومال والجزائر وجيبوتى والسعودية وليبيا وسوريا ولبنان والعراق (الذى اعتذر بعد ذلك عن الحضور) وحضرت دولة فلسطين كمراقب .

كما لبى الدعوة ممثلون للجان الوطنية الفرنسية والبلجيكية والايرانية والايطالية والنرويجية والنيجيرية والسويسرية وكذلك ممثلون من تايلاند وروسيا وزمبابوى ومنظمة الأليكسو وجامعة الامم المتحدة والأونروا واليونيسيف ومنظمة العمل الدولية وصندوق الامم المتحدة للتنمية .

ومثل اليونسكو فى المؤتمر سبعة من موظفى السكرتارية على راسهم ممثل عن مدير عام اليونسكو هو الدكتور عدنان بدران مساعد المدير العام للعلوم والدكتور محمد ابراهيم كاظم الممثل الشخصى للمدير العام ومدير مكتب التربية الأقليمى للدول العربية بعمان والسيدة باربارا دى لو نجشمب مديرة العلاقات الخارجية واللجان الوطنية والسيد ظاهر عزيز أخصائى البرامج بقسم العلاقات الخارجية واللجان الوطنية باليونسكو وهو افغانى الجنسية

لماذا هذه المؤتمرات الاقليمية :

تهتم اليونسكو بعقد مثل هذه المؤتمرات الاقليمية للجان الوطنية لتدعيم التعاون وتبادل وجهات النظر بين اللجان الوطنية فى مجالات التربية والعلوم والعلوم الاجتماعية والثقافية والاعلام والمعلومات وذلك لأهمية هذه اللجان كأجهزة اتصال بين اليونسكو والمؤسسات والجهات والافراد المعنيين بشئون اليونسكو . كما تعد اللجان الوطنية أجهزة مشورة واعلام واجهزة تنفيذية وتقييم لبعض انشطة اليونسكو فى الدول الاعضاء .

وتعمل اليونسكو من خلال اللجان الوطنية لليونسكو المتصلة اتصالا وثيقا بحكم طبيعة تكوينها بالشخصيات والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة المعنية بالامور التربوية والعلمية والثقافية على اشراك هؤلاء فى أنشطة ـ اليونسكو وربطهم بها بهدف تحسين صورة اليونسكو لدى الشعوب والحكومات تعزيزا للتعاون والتفاهم بين الامم ونشر الثقافة وحفاظا على المعرفة وتقدمها وانتشارها .

وقد افتتح المؤتمر الذى عقد بفندق شبرد بالقاهرة الدكتور احمد فتحى سرور وزير التعليم السابق ورئيس الشعبة القومية لليونسكو حيث ركز فى الكلمة التى القاها على أننا نعيش فى زمن يموج بالاضطرابات والاحداث والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأننا لو تجاوزنا كل هذه الامور وتأملنا ما وراءها لوضح لنا هذا الاطار الذى يتحكم فى مستقبلنا . فالتخطيط للتنمية المستقبلة يفرض علينا حساسية بالغة نحو الأطار السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى نتحرك بداخله ووعيا كاملا بالتحديات التى تواجه المجتمع ، كما ان سيطرة الانسان على المعرفة هى اولى دعائم الاستقلال بمعناه الجديد .

وقد اشار وزير التعليم المصرى الى الاتفاق الذى وقعته مصر مع اليونسكو بباريس يوم ١٩٩٠/١٠/٢٦ للتعاون فى تنفيذ مشروع احياء مكتبة الأسكندرية القديمة . هذه المكتبة التى ينتظر أن تلعب دورا هاما وحيويا فى تحقيق التنمية الثقافية فى بلاد البحر المتوسط وفى افريقيا والمنطقة العربية من خلال تبادل الثقافات بين الشعوب وتحقيق التفاهم الدولى على أساس من التقدم العلمى حيث ستلعب هذه المكتبة دورا بارزا فى التنمية الثقافية فى القرن الحادى والعشرين وهو دور سوف يمتد عبر جذورها الضاربة فى أعماق التاريخ منذ مرحلة ما قبل الميلاد . ولم يغفل رئيس الشعبة القومية المصرية لليونسكو أن ينوه بالدور الهام الذى لعبته اليونسكو عندما تعاونت مع مصر فى الماضى لاحياء تراثها المادى المتمثل فى احياء آثار النوبة . هذا الاحياء المادى اذا اضيف اليه الاحياء المعنوى المتمثل فى مكتبة الاسكندرية ، يمثل فى الحقيقة رموزا عالمية من القيم والمبادىء الانسانية الرفيعة .

وكان ممثل مدير عام اليونسكو الدكتور عدنان بدران قد سبق الدكتور فتحى سرور فى توجيه كلمة للمؤتمر اكد فيها بشكل خاص على موضوع محو الامية الذى أصبح حاجة ملحة بالنسبة للدول العربية . ويمثل فى نفس الوقت اولوية مطلقة لليونسكو التى تعمل من خلال مكتبها الاقليمى فى الدول العربية على مساندة البرامج الأقليمية لتعميم التعليم الابتدائى وتجديده والقضاء على الامية فى الدول العربية بحلول عام ٢٠٠٠ . فقد أعطت السنة الدولية لمحو الامية (عام ١٩٩٠) دفعة قوية فى العديد من دول المنطقة لتعبئة الراى العام وتخطيط وتنفيذ البرامج سواء منها الرامية الى توسيع نطاق التعليم الابتدائى وتجديده او الى خدمة السكان خارج المدرسة ، الناشئين منهم والكبار وذلك عن طريق برامج محو الامية وقد ناشد اللجان الوطنية لليونسكو بالتماس الوسائل الكفيلة بالحفاظ على هذه الدفعة القوية والانتقال من مرحلة التعبئة الى حيز العمل . فالاحصاءات الأخيرة تشير الى أن نصف الكبار فى المنطقة العربية من الاميين وهو ما يقدر بحوالى ٦١ مليونا من النساء والرجال وتزداد حالة الامية سوءا فى صفوف النساء حيث تبلغ ٦٢٪

مقابل ٣٥٪ فى صفوف الرجال .
وفى راى ممثل مدير عام اليونسكو أن هذه الاحصاءات تدل على اهمية التربية بل وعلى طابعها الملح فعلا فى نظر الكثير من حكومات الدول العربية كما تعد برهانا على ان التعاون المكثف بين حكومات المنطقة واليونسكو أمر منطقى وضرورى وأن الدور الذى تؤديه اللجان الوطنية فى سبيل تيسير هذا التعاون واضح جلى فلقد كانت اللجان الوطنية على مر السنين حلقة وصل فعالة فى هذا المجال .

موضوعات المؤتمر :

ناقش المؤتمر على مدى سبعة أيام عدة موضوعات هامة تتركز على :

(١) مناقشة دور ومسئوليات اللجان الوطنية العربية لليونسكو فى :
أ ـ اعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ .
ب ـ تنفيذ برامج وانشطة اليونسكو والالكسو والايسيسكو .
ج ـ النهوض بالتعاون بين اليونسكو والالكسو والأيسيسكو .
د ـ اشتراك الخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية فى أنشطة تلك المنظمات .

(٢) فى اطار العقد العالمى للتنمية الثقافية وفى ضوء توصيات مؤتمرات وزراء الثقافة العرب : ـ
أ ـ انشاء مشروعات وطنية جديدة .
ب ـ التعاون العربى على الصعيدين : الثنائى والاقليمى والصعيد شبه الاقليمى .

(٣) مساهمة اللجان الوطنية العربية فى تحقيق اهداف العالم الدولى لمحو الامية ومتابعة اللجان الوطنية للأعلان العالمى للتربية للجميع واعلان (عمان نوفمبر ١٩٩٠) .

(٤) دور اليونسكو فى تطوير العلم والتكنولوجيا والتربية فى الدول العربية واسهامات اللجان الوطنية والمؤسسات الوطنية فى هذه الميادين .

(٥) مساهمات اللجان الوطنية واشتراكها فى تحقيق اهداف اليونسكو وانشطتها الاقليمية من خلال :
أ ـ تنمية التعاون مع وحدات حركة نوادى اليونسكو والمدارس المنتسبة .
ب ـ انشاء أو تطوير حركة نوادى اليونسكو والمدارس المنتسبة .
ج ـ انشاء شبكة معلومات ومراكز توثيق للجان الوطنية .

وقد صدرت عن المؤتمر عدة توصيات من أهمها :

١ ـ دعوة مدير عام اليونسكو الى اتخاذ الاجراءات الفنية والادارية اللازمة للتحقق من أن الأطفال فى الاراضى العربية المحتلة يواصلون الالتحاق بالتعليم والحصول على المعرفة المناسبة
٢ ـ دعوة المدير العام الى مواصلة جهوده فى سبيل ايفاد بعثة من ممثليه الى القدس تطبيقا لقرارات اليونسكو وتحقيقا لأهداف العقد العالمى للتنمية الثقافية ونداته للأعتراف بالذاتيات الثقافية واحترامها
٣ ـ دعوة المدير العام الى اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لمتابعة أى انتهاك للجنة الوطنية الكويتية كما يدعو الى أن تتضمن مهمة الممثل الخاص للمدير العام الذى نص عليه قرار المجلس التنفيذى فى دورته الخامسة والثلاثين بعد المائة ليتفقد أوضاع المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية القائمة بالكويت ، مهمة تفقد أوضاع اللجنة الكويتية وتضمينة فى التقرير الذى سيعرض على الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذى .
٤ ـ العمل على اكتشاف الخبرات الوطنية قبل اللجوء الى استخدام الخبرات الاجنبية والعمل على تكامل الاستفادة من الخبرة العربية على مستوى البلدان العربية
٥ ـ العمل على مساعدة اللجنة الوطنية الناشئة فى جمهورية جيبوتى بالمعونة الفنية والمالية والمادية فى مرحلة تطوير هيكلها وانشطتها □

مؤتمر « العالم العربى فى عالم متغير »

القاهرة (١ ـ ٣ ديسمبر ١٩٩٠)

صلاح فوزى

لم تكن التغييرات التى يشهدها النظام الدولى حاليا مفاجئة ، فقد سبقتها تغيرات فى النظم السياسية والاقتصادية والأجتماعية فى دول المعسكر الشرقى ، كانت نتيجة مباشرة لسياسة البيرسترويكا التى انتهجها جورباتشوف ، والتى تمخضت عن سياسة الوفاق مع المعسكر الغربى ، وانتهاء ما كان يعرف بالحرب الباردة . ومما لاشك فيه أن النظام الدولى الجديد سيكون له آثار بالغة التأثير على كل المناطق الاقليمية فى العالم وبصفة خاصة منطقة الشرق الأوسط ، وذلك لما تتميز به منطقة الشرق الأوسط من اهمية استراتيجية واقتصادية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية . ثم يأتى الغزو العراقى للكويت ليكون شاهدا على ولادة هذا النظام الدولى الجديد ، وأختبارا لمتانة التحالف الجديد وقدرته على النجاح فى حماية المصالح الدولية .

ومن هنا اختار مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية « الوطن العربى فى عالم متغير » ليكون موضوع مؤتمره السنوى الرابع للبحوث السياسية ، وليكون مجالا لتحليل الازمة الخطيرة التى تهدد النظام العربى الاقليمى والأمن القومى العربى بكامله .
بدأ المؤتمر بكلمة للدكتور على الدين هلال مدير المركز ، ثم تلاه الدكتور الفندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
أما كلمة الأفتتاح فقد القاها الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية واكد فيها على أن الغزو العراقى للكويت اثبت ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى من الامن للدول العربية وهو حرمة حدود كل دولة ، وأن البعد الاقتصادى يتمتع بأهمية خاصة فى اى ترتيبات تتعلق بالامن القومى العربى . ودعا الى مؤتمر قمة عربى يبلور

استراتيجية اقتصادية عربية تكون واعية بالتكامل بين الأمن والتنمية ، وأكد على مواصلة جهود التسوية للأزمة استنادا لقرارات الشرعية الدولية والعربية ، وأكد على أن مصر ستعمل على تطبيق القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الخليج .

أما عن أعمال المؤتمر ذاته فقد استهلها الأستاذ جميل مطر ببحث عنوانه « النظام الدولى والنظام العربى : توام يحتضر وتوأم يولد » . أكد فيه أنه لا يمكن الفصل بين ولادة نظام دولى جديد ، وولادة نظام عربى جديد ، فالهموم والقضايا مشتركة ومتبادلة التأثير ، فضلا عن واقع اختيار ساحة الخليج ليولد فوقها النظام الدولى الجديد . أولاها ـ الحالة النفسية للرأى العام العربى ، حيث اللامبالاة وأزمات متلاحقة وهزائم عسكرية وانقسامات وخلافات ، تحولت بفعل الأزمة الى عدمية مفاجئة ـ وثانيها ـ التخلف السياسى الذى هو أصل كل الهموم ـ وثالثها ـ هو التناقض بين القطرية وما فوق القطرية ، فالغزو العراقى للكويت احتوى على حيثيات قطرية صريحة . ثم تناول الباحث إنواع المشاريع المطروحة وشروط النظام العربى وأهمها : تغير اساليب الحكم وممارسة السلطة فى اطار التعددية السياسية ، والالتزام بمشروع تنموى يعتمد على المزج بين النفط والزراعة والكفاءة البشرية ، انشاء قوة امن عربية مشتركة ، تطوير مؤسسات النظام العربى لتصبح اكثر استعدادا لمواجهة التحولات الدولية والاقليمية . وفى النهاية يرى الباحث أن الأمور فى النظام العربى لن تعود الى ما كانت عليه ، لأن النظام الدولى نفسه لن يعود الى ما كان عليه .

أما الدكتورة نازلى معوض فقد تقدمت ببحث عن « اتحاد المغرب العربى وأزمة الخليج » . وقد قسمت دراستها الى قسمين رئيسيين : أولهما ـ يتركز فى رصد الظاهرة التنظيمية المغربية ، وذلك من حيث تبيان الملامح الرئيسية لاتحاد المغرب العربى ، ثم تحليل منطلقاته ومحدداته ، وثانيهما ـ يسعى الى استيضاح طبيعة التأثير والتفاعل ما بين هذه المنظمة الاقليمية المغربية ، وأزمة الخليج الناجمة عن غزو العراق للكويت . وخرجت الباحثة من دراستها بنتيجة مفادها أن غياب الموقف الموحد ما بين أعضاء المغرب العربى ازاء الأزمة يمثل جزءا من التصدع فى الموقف العربى تجاه الأزمة ، وترى أن التناقض المغربى فى حقيقته اختلاف حول مسالة مشرقية وليست مغربية أصيلة ، وبالتالى فلن تؤثر أزمة الخليج بالسلب على بنيان اتحاد المغرب العربى ، بل ان الأزمة تعتبر من عوامل زيادة الترابط والتماسك بين دول اتحاد المغرب العربى ، وان كانت هناك بعض القيود التى قد تحد من فاعلية المنظمة مستقبليا .

ثم تلاها الدكتور مصطفى كامل السيد بورقة عنوانها « الآثار السياسية الداخلية فى الوطن العربى للجولة الأولى فى حرب الخليج الثانية » .

حاول فيها الباحث تحليل الآثار السياسية للجولة الأولى فى حرب الخليج على ضوء نموذج تحليلى مستمد من نظرية العلاقات الدولية ، ولم يكتف الباحث بعرض الآثار السلبية على الدول المشتركة فى الصراع ، بل تناول أيضا الآثار على الدول المتحالفة أو المتعاطفة مع احد طرفى الصراع . فهناك احتمال أن تجد الدول التى ساندت الكويت نفسها منخرطة فى حرب ضد العراق ، بينما اتخذت الحكومات المتعاطفة مع العراق مواقف متناقضة ، فعلى الرغم من أنها تحفظت أو اعترضت على ادانة العراق ، الا أنها التزمت بالحصار الاقتصادى على العراق . ويشير التحليل الى أن حساب المكسب والخسارة فى هذه الجولة لايتفق مع نتائجها العسكرية . أما بالنسبة للدول الاكثر تضررا من الأزمة اقتصاديا وهى اليمن والأردن والفلسطينيين فيرى أن مواقف تلك الحكومات تأثرت بضغوط قوى سياسية مؤثرة فيها دون حساب احتمالات المكسب والخسارة .

ويرى أن أعلى درجات التماسك كانت داخل مجلس التعاون الخليجى لارتفاع مستوى التهديد وقلة حجم التضحيات الاجلة .

ثم كان موعد المحاضرة العامة الأولى والتى خصصت للمفكر الفلسطينى د . احمد صدقى الدجانى ، والتى تناول فيها الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، حيث المتغيرات الدولية الجديدة التى أدت الى موجة التهجير من أوربا للأراضى المحتلة . وان كان الاهتمام الدولى بالقضية الفلسطينية قد تضاءل ، بالرغم من تضاؤل التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل نتيجة للوفاق مع السوفيت ، الا أن التعنت الاسرائيلى قد تزايد . اما منهجه فى تناول أزمة الخليج فيكمن فى متابعة الأحداث والغوص فى الاسباب الكامنة ، ويرى أن تدويل الأزمة دليل على وجود خلل فى النظام العربى . ويطالب بالديمقراطية فى الوطن العربى وتحديد العلاقة بين الشعوب ونظمهم ، وكذلك باعادة النظر فى العلاقات العربية ـ العربية ، وأشار الى دور الدول الكبرى فى تحجيم الدور العربى فى العلاقات الدولية . وأخيرا طالب بضرورة التغلب على الأزمة حتى نحمى أنفسنا من المحو الكامل .

أما الورقة الرابعة فقد قدمها الدكتور محمد محمود الامام وكانت « حول مقولة اعادة توزيع الثروة العربية » . تسأل فيها عن امكانية ايجاد أسلوب بديل لاعادة توزيع الثروة ، ويرى أن التجربة العربية حفلت بعدد من القنوات لانتقال الأموال بين الدول المستفيدة بروس أموال المشروعات العربية المشتركة ، وان كان ٦٠٪ منها يتركز فى دول الخليج . ويرى أن المعونات قد اشتملت على شروط سياسية تمس حرية اصدار القرار فى الدول المستقبلة للمعونات ، وتفضل الدول المانحة تقديم المساعدات من خلال الاتفاقيات الثنائية . ويرى كذلك أن الظلم والأجحاف قد نالا الدول العربية كلها فى ظل عدم التكافؤ الذى يسود العلاقات الاقتصادية الدولية التى يسيطر عليها الغرب ، ويؤكد على الحاجة الى تنظيم تحويل الموارد بين الدول العربية ، ثم يتناول فى النهاية أوجه الضعف فى التعاون العربى من خلال المنظمات الاقليمية العربية .

ثم قدم الدكتور عثمان محمد عثمان بحثا بعنوان « الأبعاد الاقتصادية لأزمة الخليج : بداية حرب النفط ونهاية الاقتصاد العربى » . ويرى الباحث أن غزو العراق للكويت اعاد للاذهان حقائق الوضع الاقتصادى العربى الذى هو فى حقيقته اقتصاد نفطى ، وان محاولات السيطرة على موارده النفطية قد فشلت ، وكذلك فشلت برامج التنمية فى تغيير السمات الرئيسية للاقتصاديات العربية ، وان منظمة الأوبك فشلت فى القيام بدور احتكارى فى أسواق النفط . ويؤكد على أن الهدف الأساسى من الغزو هو السيطرة على منابع النفط كلها فى الخليج ، وان الموقف الأمريكى يحاول استغلال الأزمة لتأكيد أهمية الدور الأمريكى كقوة عالمية . وان التحركات الأمريكية لن تنطوى على تكاليف باهظة ، بل ربما تحقق مكاسب ملموسة . ثم يطرح الباحث سيناريو ما بعد الحرب ، فيفترض عدم زيادة الدخل النفطى بمعدلات كبيرة ، وخضوع الدول النفطية لما يسمى « تحول الطلب وليس توسع الطلب » . وبالتالى استخدام العائدات النفطية فى اعادة بناء الخليج وبناء دفاعاته ، ومن ثم أهمية تدوير الفوائد النفطية ، كذلك يفترض الباحث اعادة النظر فى المعونات التى تقدمها الدول النفطية ضوء الموقف من الأزمة . اما بالنسبة لتصوره الى التغيير فى المستقبل فهو مرهون بعدة شروط أهمها : أن تقوم مصر بدور فعال وايجابى فى تحديد التغيير ، وان التنمية القطرية اساس التنمية العربية ، وكذلك القدرة على استيعاب قواعد العمل التكاملى والاعتماد المتبادل بين التكتلات العربية ، ولابديل عن الديمقراطية فى المرحلة المقبلة .

وقد علق الدكتور نعيم الشربينى على ورقة الدكتور عثمان فأكد على أن استمرار تدفق النفط يتلاءم مع نشاط الاقتصاد العالمى ، والقضية هى عملية السعر . ويرى أن الأوبك اذا كتب لها البقاء ستلعب دورا محوريا ، كما كان الوضع فى منتصف السبعينات ، ويرى كذلك أن هناك ثلاثة عناصر للتكامل الاقتصادى العربى هى :

تدفق العمالة ، رؤوس الأموال ، تدفق السلع . وبالنسبة للسلع فلم يحدث تدفق فيها بين البلدان العربية ولم تزد التجارة بين الدول العربية على ٦٪ من التجارة بينها .

أما الأستاذ محمود المراغى فقال فى تعليقه ان كل الأطراف قد دفعت الثمن فى حرب الخليج ، والأمريكيون وحدهم هم الذين قبضوا الثمن . ويرى أن الخسائر المصرية لم تتضمن تكاليف الحملة العسكرية . ويرى كذلك أن الأزمة كانت فرصة لأن تعيد مصر النظر فى سياستها الاقتصادية ، لكنها ازدادت تبعية لصندوق النقد وتبعية للولايات المتحدة الأمريكية .

أما الجلسة التالية فقد كانت حلقة نقاشية مفتوحة تحدث فيها السفير صلاح بسيونى عن مشروع تكامل عربى جديد ، يقوم على أساس الحرية الاقتصادية ، وإقتصاديات السوق تشكل ركيزة أساسية لهذا النظام . ويرتبط به نظام آخر هو الأمن الجماعى الذى يعطى الضمانات المناسبة . ويرى أن أى نظام لا يستطيع التوائم مع هذه المتغيرات الجديدة سيجد نفسه فى عزلة وصدام ، والأمر لا يتطلب أن ندخل فى هذه الصراعات إذا أحسنا أختيار الفكر والمؤسسة .

أما الأستاذ فيليب جلاب ، فيؤكد على موقفه من أزمة الخليج فهو يستنكر الغزو العراقى للكويت ، ولكنه فى نفس الوقت يرفض الوجود الأجنبى فى الخليج ، وأنه ليس ضد نظم رجعية ، ونظم تقدمية مزعومة . فكل النظم فى المنطقة ديكتاتورية ، ويؤكد أنه كان سيقف مع فهد ضد أمريكا لو كان الهجوم من أمريكا ضد السعودية ، ويرى أن مصر هى الوحيدة التى بها درجة من الديمقراطية .

ثم كانت المحاضرة المتميزة الثانية للدكتور محمد سعيد النجار . ويرى الدكتور النجار أن أزمة الخليج مازالت تبعث إشارات متعارضة تثير فى الذهن تساؤلا عن طبيعة النظام الجديد ، وتساءل إن كان هذا النظام الجديد يقوم على ، أم هو إنتكاسة دعوة للهيمنة الأجنبية على المنطقة . ويؤكد كذلك أن هذه التطورات لم تأت مصادفة ، ولكن بناء على تفاعل قوى إقتصادية وسياسية أهمها التطور التكنولوجى وتقدم وسائل الاتصال والمعلومات ، مما أدى إلى إرتباط العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية والمالية ، وساد بلاد العالم ما نسميه « الاعتماد المتبادل » . وترتب على ذلك أزدياد مجال تخصيص العمل الدولى ، وظهر ما يسمى الآن « عالمية الاقتصاد الدولية » . وأصبحت الدول لا تستطيع السيطرة على مدخراتها . ثم تناول الدكتور النجار التجربة فى البلاد النامية منذ الأستقلال واستنتج من تناولها أن الدول التى أتبعت النظام الانغلاقى قد فشلت برامج التنمية فيها ، عكس الدول التى أختارت تطبيق النظرية الكلاسيكية الجديدة وتحويرها طبقا لظروفها فقد نجحت فى برامج التنمية وقطعت شوطا من التقدم .

أما عن إنعكاسات التغييرات العالمية على العالم العربى فقد حدد اربعة تحديات :

١ ـ تحد ناشىء عن أزمة الخليج : وهنا يطالب الدول العربية المتحالفة مع الكويت أن تحدد أهدافها بدقة ، وإلا يكون تحطيم العراق أو تفتيته ضمن هذه الأهداف ، كما طالب بالعمل بنفس القوة على علاج القضية الفلسطينية .

٢ ـ تحدى التعاون العربى : وهنا يطالب بضرورة إبقاء العلاقات العربية سليمة ومتطورة ، وإعادة النظر فى النظم السياسية القائمة قبل الأزمة ، وكذلك إعادة النظر فى أساليب المساعدات العربية ، ودعا الدول النفطية لتخصيص جزء من ناتجها القومى لاعانة الدول الفقيرة .

٣ ـ تحدى الكفاءة الانتاجية والعدالة الاجتماعية : وهنا يرى أن الدول المنفتحة قد حققت عدالة اجتماعية أكثر من الدول المنغلقة .

٤ ـ تحدى الديمقراطية : فالديمقراطية مطلوبة لذاتها ، وهى الاطار الصحيح لأطلاق القدرات الابداعية للأفراد ، وهى السبيل للقضاء على السلبية والاغتراب الحضارى والتطرف الدينى .

وفى اليوم الثالث قدمت الدكتورة خالدة شادى ورقة بعنوان « الموقف الاوربى إزاء أزمة الخليج (الأبعاد ، المحددات النتائج) . انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن القوة الاقتصادية الأوربية الضخمة التى ستتوحد صفوفها فى سنة ١٩٩٢ ، والتى أصبحت مدعومة بإرادة سياسية وبرؤية إستراتيجية وإمكانات عسكرية تحد من خضوعها إلى قوة أخرى خارجية تقرر مصيرها وتحدد مصالحها ، قد لعبت دورا محوريا فى أزمة الخليج وخاصة بريطانيا وفرنسا . فالموقف البريطانى لادارة الأزمة يتركز فى نقطتين ، الأولى : تتعلق بالتطابق فى الموقف العام الذى تتبناه أطراف التحالف الدولى لحل الأزمة والذى يكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن .

والثانى : يتعلق بالأختلاف حول المدى الزمنى المطلوب لأنهاء الأزمة والتعجيل بالخيار العسكرى . أما الموقف الفرنسى فينطلق من إعتبار أساسى مفاداه خطورة المواجهة العسكرية ، وخاصة الخسائر التى يمكن أن تنجم عنها ، ومن ثم عدم الميل إلى اتخاذ أجراء عسكرى ضد العراق ، إلا فى حالة وجود عدوان عراقى جديد على أحدى الدول العربية المجاورة . ومن هذا المنطلق كانت المبادرة التى طرحها الرئيس ميتران فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٠ . أما الموقف الأوربى العام فهو يفضل التسوية السياسية السلمية ، وتجنيب المنطقة والعالم ويلات الحرب ، ولكنه لم يستبعد اللجوء إلى حلول أخرى إذا فشلت الأساليب السلمية .

أما آخر أبحاث المؤتمر فكان من نصيب الدكتور رضا فودة وكان عن « أزمة الخليج وآثرها على الأمن القومى العربى » . حيث يرى أن منطقة الخليج هى أحدى المناطق الاستراتيجية الهامة فى عالمنا المعاصر ، وتتزايد أهميتها فى زيادة أهمية البترول كسلعة استراتيجية ، وقد أصبحت المنطقة مسرحا للصراع المحلى والاقليمى لتحقيق مصالح خاصة ونفوذ فى المنطقة . ويؤكد على أن أزمة الخليج قد أفرزت تأثيرا سلبيا على أمن المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ، فمن الناحية الاقتصادية حرمت الدول العربية من صادرات البترول الكويتى والعراقى ، بالاضافة إلى تحمل أقتصاديات الدول العربية أعباء ارتفاع أسعار السلع العالمية نتيجة ارتفاع اسعار البترول ، وكذلك احتمالات تدمير آبار البترول فى منطقة الخليج فى حالة نشوب حرب . أما من الناحية السياسية فلا شك من وجود آثار سلبية على التضامن العربى ، وعلى القضية الفلسطينية . أما من الناحية العسكرية فقد أدى الصراع إلى أخراج القوة العراقية من حساب القدرات العربية فى حالة المواجهة مع اسرائيل ، بالأضافة إلى أن التواجد الأجنبى فى المنطقة يشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة ، وخاصة فى ظل الحشود الموجودة ومستوى التسليح وخاصة الأسلحة الكيماوية .

وقد عقب اللواء طه المجدوب على ورقة د . فودة فأكد على الآثار الايجابية للغزو والتى تكمن فى تزايد الوعى العربى وإدراك الحاجة إلى تحديد واضح لمفهوم الأمن القومى العربى ، ويرى أن الأزمة لها بعدها الدولى المؤثر على مصيرها وربما على النظام العربى كله . ويرى أن مجلس التعاون الخليج قائم على أساس الأمن الذاتى ، لذا فقد فشل من خلق التوازن الأستراتيجى مع كل من العراق وإيران ، أما اسرائيل فهى تخطط للخروج بإسرائيل الكبرى .

وأكد اللواء فاروق فهيم فى تعقيبه على عدم قدرة أى من الدول العربية منفردة على تحقيق التوازن الأستراتيجى مع إسرائيل ، ويرى أن الغزو هو تهديد مؤقت للأمن القومى العربى ومرتبط بالنظام العراقى الحاكم . أما الخطر الرئيسى والدائم فيأتى من أسرائيل وإيران وأثيوبيا .

أما الحلقة النقاشية الأخيرة فقد بدأها الدكتور خلدون النقيب ، والذى أكد على أهمية النظر إلى أزمة الخليج كنتاج تفاعل بين المعوقات البنائية على المستوى الأقليمى ، وبين تصفية الحسابات كسلوك . والمعوقات هى : الأستعمار الذى خلف الحدود بين الدول ، عدم تقبل العرب فكرة القومية لأنها تناقض الانتماء الوطنى ، سوء إدارة الاقتصادى والتبعية ، مشكلة شرعية نظم الحكم . ويرى د .

النقيب أن النظام الحاكم فى العراق يستوى مع النظام الاسرائيلى من حيث الفاشية والأرهاب والبطش .

وكذلك فإن التدخل الأجنبى فى الخليج لا يعفينا من مسئوليتنا فى مواجهة التسلط والارهاب ، ولا يجد بديلا لدول الخليج سوى الديمقراطية وليس الشورى ذلك النظام القبلى المتخلف .

أما الأستاذ كامل زهيرى فقد اكد على أن غزو العراق للكويت لم يكن مفاجئا ، فقد تنبأ به بعض الكتاب منهم انتونى كوتسمان والذى لفت الانظار لنمو القدرة العراقية . كذلك اكد على الدور الأمريكى فى أزمة الخليج ومعاونتها العراق فى امتلاك الصواريخ ثم مطالبتها بها بتسليم ما حصلت عليه من سلاح اثناء الحرب العراقية الايرانية ، ولكن رفض صدام حسين تسليم الاختراق التكنولوجى الذى حصل عليه ، دعا انجلترا والولايات المتحدة لشن حملة عليه . ويرى كذلك أن الأزمة افرزت تناقضات خطيرة داخل نظم الحكم فى الجزيرة العربية والخليج والتى تقوم على احتكار الثروة والسلطة وتركيزها فى عائلة واحدة ، ويرى أن قضية الأمن الداخلى كانت الشاغل الرئيسى لهذه المجتمعات ، وأن هذه المجتمعات سوف تتغير اذا حدثت الحرب ، وقال اننا لن نستطيع ان ننجو من هذه الأزمة إذا لم يعاد النظر فى نظم الحكم الهشة ، ويرى أن الأزمة سوف تشمل كل دول المنطقة التى تأخذ بالكفاف الديمقراطى ومنها مصر .

أما الجلسة الختامية للمؤتمر فقد خصصت لمحاضرة الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، والذى تناول فى بدايتها النظام الدولى الجديد ، وما نتج عنه من إنخفاض الأهتمام بالعالم الثالث ، وإتجاه المساعدات الغربية الى المعسكر الشرقى ، فالباعث الحقيقى للمساعدات كان الحرب الباردة ، وكذلك أشار إلى أحتمال تقلص العمالة العربية فى أوربا لتحل محلها عمالة اوربية شرقية . ويرى أن المستقبل ينبىء بان التعاون سيكون بين الشمال والشمال على حساب الجنوب . أما بالنسبة لحركة عدم الانحياز فقد طالبها بإعادة النظر فى سياستها بما يتوامع مع المتغيرات الدولية الجديدة .

وعن دور الدبلوماسية المصرية فى النظام الجديد ، فقد حاولت الدبلوماسية المصرية لفت الأنظار إلى المتغيرات الجديدة بدءا من القمة الوزارية لمنظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٨٨ . وطالبت مصر بأن يمتد الوفاق الجديد إلى دول العالم الثالث ، والتى يجب أن يكون لها دور فى هذا التقارب ، وإلا أصطدمت بقرارات لا تتفق ومصالحها . كذلك شاركت مصر فى تأسيس مجموعة الاربعة لتكون لسان حال دول الجنوب فى مواجهة مجموعة الدول السبعة الصناعية ، وكذلك ساهمت فى تأسيس مجموعة الـ ١٥ التى تضم دولا من الجنوب تمثل القارات الثلاث أفريقيا وآسيا واللاتينية ، من أجل تدعيم حوار الجنوب والجنوب .

أما بالنسبة لأزمة الخليج فيرى أنها اعادت الاهتمام العالمى بالمنطقة ، وأن قرارات الأمم المتحدة هى بلورة للمتغيرات الجديدة ، كذلك فإن الوفاق قد أدى الى تدعيم دور الأمم المتحدة ، وهذه الظاهرة فى صالح دول العالم الثالث . كذلك فإن المتغيرات الجديدة هى بمثابة جرس أنذار للعالم العربى كى يفكر بأسلوب جديد للعمل العربى المشترك ، ويرى أن المساعدات ليست هى المشكلة ، بل أن المشكلة الأساسية تكمن فى الأهتمام السياسى والقدرة السياسية . أما الموقف المصرى من الأزمة فهو مرتبط بالقرارات الشرعية الدولية والعربية ومصر ترفض أى تنازلات وترفض الربط بين الأزمة والمشكلة الفلسطينية لأن الأزمة العراقية الكويتية حصلت على أجماع دول العالم عكس القضية الفلسطينية .

لقد كانت الأزمة الناشئة عن غزو العراق هى محور اعمال المؤتمر السنوى الرابع للبحوث السياسية ، وأتفقت معظم الآراء على حتمية إيجاد وسائل جديدة للتعاون العربى ، واكد غالبية الحاضرين على ضرورة تغيير النظم السياسية القائمة بما يتلاءم مع المتغيرات الدولية الجديدة ، وعلى ضرورة أن تكون الديمقراطية هى أساس تلك النظم الجديدة فالديمقراطية اصبحت من سمات العصر الجديد ، وإن أختلف الباحثون فى موقفهم من الوجود الامريكى فى المنطقة إنطلاقا من الخشية من التدمير الكامل للمنطقة ، أو تدمير القدرات العسكرية والصناعية فى الكويت ، إلا أنهم اتفقوا جميعا على ادانة الغزو ودوره فى الازمة . حقيقة لقد بلور المؤتمر بنجاح رؤية المثقفين العرب تجاه الأزمة وتحاور الحاضرون مع بعض مصادر صنع القرار فى الحكومة المصرية ممثلا فى وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الخارجية ، إلا أن العادة قد جرت على أن تكون الابحاث الاكاديمية مجرد أطروحات فى قاعات مغلقة مآلها بعد ذلك إلى سلة المهملات . □



مكتبة السياسة الدولية

مستقبل النظام الدولى

[الولايات المتحدة والاقتصاد السياسى العالمى]

- THe International Order 's Future.
- by Theodore Geiger
- Ed. Heyman- Boston (I988)

تأتى أهمية هذا الكتاب فى ضوء ضرورة البحث عن الرؤى المستقبلية للعالم خاصة ونحن مقبلون على القرن الواحد والعشرين ، ومن الهام أن نفهم ما يجرى وسوف يحدث حولنا فى المستقبل المنظور . ومؤلف هذا الكتاب هو أستاذ بقسم السياسة الخارجية بجامعة « جورج تاون » فى الولايات المتحدة الأمريكية وعضو بلجنة الشئون الدولية بجمعية « التخطيط القومى » وهذا الكتاب يتناول بالتحليل : ـ النظام الدولى السياسى / الاقتصادى الذى نشأ فيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ التغييرات ذات المستوى الدولى والوطنى والتى شكلت النظام الدولى فى السبعينات والثمانينات والحدود الممكنة لصنع سياسات أكثر فعالية ـ الطرق الأكثر والاقل الاحتمالا التى يمكن أن يطور النظام الدولى نفسه من خلالها فى المستقبل المنظور (٢٥ عاما أو أكثر) ـ ثم بعض المضامين الخاصة بدور الولايات المتحدة فى النظام الدولى .

الحفاظ على تماسك وإندماج النظام الدولى :

يشتمل النظام الدولى على حوالى ١٦٠ دولة تعيش فى نظام تفاعلى ، وكان نصف هذه الدول مستقلا بعد الحرب العالمية الثانية والنصف الآخر يسعى أو لديه بالفعل بداية خطة عملية التنمية وتختلف الدول فى خصائصها فى ضوء اختلاف خبراتها التاريخية .

ـ **الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل الدولى :** يقل نمط التفاعلات بين الدول فى النظام الدولى لأن كل دولة عضو يتأثر تماما علاقتها الوظيفية والسياسية والاقتصادية بالدول الأخرى الاعضاء . وطبيعة النظام الدولى تتحدد بهيكل المراكز النسبية للقوى ونفوذ أعضائه . كما تتغير الخصائص الهيكلية والوظيفية للنظام الدولى فى ضوء تغير قدراتها الكامنة وحوافزها . ويمتد النظام الدولى ليشمل العلاقات عبر الحدود ما بين المؤسسات والهيئات الخاصة والجماعات والأفراد لجميع الأغراض .

هذا وتؤثر الأوضاع الداخلية على تفاعلات الدولة بالمحيط الخارجى بما يجعلها أكثر أو أقل إعتمادا أو اندماجا فى النظام الدولى فكلما زادت درجة الاعتماد والتبادل بين الدول الاعضاء كلما قلت حرية الدولة فى تقرير مصير سياستها وأمنها الداخلى أو الخارجى أيضا ، ويعتبر هذا قيدا على سلوك الدولة بشكل عام . وعلى النقيض ، فالدولة التى تقيد علاقاتها الخارجية وتحد من اعتمادها المتبادل فهى تزيد من حرية الحركة أمامها ، بما يقلل بشكل مباشر من درجة الاندماج أو التماسك فى النظام الدولى . لذا فالنظام الدولى الأكثر تماسكا هو الذى تكون تفاعلات اعضائه أكثر إستقرارا ومحسوبة .

ـ **منافع وتكلفة الاندماج الدولى :** كان النظام الدولى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مندمجا وتسيطر عليه إقتصاديات السوق تحت القيادة الأمريكية ، وهذا النظام أوجد عدة منافع وتكاليف لأعضائه فمثلا المنفعة السياسية تمثلت فى التنسيق السياسى وتوفير التأمين الخارجى ، وحقق فى بعض الاحيان توفير إستقرار سياسى داخلى ، تمتعت بها الدول التى تحالفت مع الولايات المتحدة . وثقافيا أوجدت فرصا لتطوير نوع الحياة وقدرا لمعرفة المناخ والاطلاع على نظم قيم وفكر وطرق حياة متطورة وجديدة . وإقتصاديا ، أتاحت زيادة العمالة والدخل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى . إلا أنه من المعروف أن تكلفة التنسيق العسكرى والسياسى الدولى هو إنخفاض حرية العمل السياسى فى ضوء الأهداف الأمنية والسياسة الخارجية .

ـ **النظام الدولى ما بعد الحرب العالمية الثانية :** كانت فى البدء هناك سيطرة أمريكية وحدث تنسيق مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية [غرب أوروبا ، كندا ، اليابان ، إستراليا] ، ثم منظمة حلفاء شمال الأطلنطى [الناتو] ، سياسيا وعسكريا . ثم تبع ذلك فى نفس الاتجاه التنسيق مع منظمة الدول الأمريكية ، وتم إنشاء مناطق للتجارة الحرة وإندماج للأسواق المالية ثم بدأ الاتحاد السوفيتى يسعى للسيطرة على الهيمنة الشيوعية وعلى دول معينة تدور فى فلكه ، وشكلت العلاقات السياسية والعسكرية ما بين المعسكرين الغربى والشرقى طبيعة وهيكل النظام الدولى .

ـ **الانعكاسات على الدول النامية [آسيا ـ افريقيا ـ امريكا اللاتينية] :** تختلف طبيعة هذه المجموعة من الدول التى تدعى الدول الأقل نموا ، عن طبيعة المجتمعات الغربية . فهى فى أصولها ذات توجهات سلطوية وتختلف مؤسساتها أيضا عن الغرب ، كما تعانى أيضا من مشكلة صراع تحديث القيم أو الرجوع للأصول . وتوجد إختلافات بين المجموعات الغربية الأقليمية ، وتزداد تبعية هذه الدول للدول الغربية خاصة فى الواردات والصادرات .

الاتجاهات التي تشكل مستقبل النظام الدولي :

ـ **الاتجاه الاقتصادي** : حدد المؤلف الاتجاه الاقتصادي الذي سيؤثر مستقبليا على النظام الدولي بإصطلاح « الماركنتيلية الجديدة » أو « الروح التجارية الجديدة » . وهو نظام اقتصادي نشأ في أوروبا في القرنين ١٧ و١٨ ، خلال تفسخ نظام الاقطاع لتعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومي الصارم لكل الاقتصاد ويتضمن هذا المفهوم ظاهرة أخرى هامة لما عرف تقليديا « بسياسة الحمائية » . وهذه السياسة الجديدة يعرفها المؤلف بأنها زيادة إصدار الدولة على تسيير الأنشطة الاقتصادية داخليا بقرارات حكومية فيما يخص الرفاهية ، الدفاع ، قوى السوق العاملة . وهناك عوامل تحدد هذه السياسة الجديدة وهي :

١ ـ تغير موقع الاقتصاد الأمريكي في النظام الدولي .

٢ ـ النمو المتزايد لدول السوق الأوربية واليابان في التجارة والاستثمار الدوليين .

٣ ـ كثرة التنافس الدولي بشكل متزايد وسريع .

وعموما تسير الدول النامية في السياسة « الماركنتيلية الجديدة » بعدة وسائل ، كما ان الدور الأمريكي في هذه المرحلة سوف يكون حرجا ومصيريا .

ـ **الاتجاه السياسي** : سوف يكون هناك توتر يسود النظام الدولي بين سياسة الحصول على منافع من جراء الاعتماد المتبادل الدولي وسياسة الحفاظ على حرية العمل السياسي على المستويين الداخلي والخارجي . وهذا يرتبط بمفهوم « الماركنتيلية الجديدة » ويمثل هذا البعد السياسي للعلاقات الدولية « بمزيد من الاتجاه بنحو السلوك القومي » . سواء داخل الدول الغربية أو النامية .

ففي الدول الغربية : هناك عوامل أساسية للحد من الاندماج الاقتصادي بسبب اختلاف السياسات الأمريكية عن حلف الناتو . كما أن هناك تغيرات تحدث في الأجيال والمؤسسات في غرب أوروبا زادت من قبول التغييرات السياسية غير المرغوبة في النظام الدولي ، دون أن تؤثر مباشرة على أمن ومصالح هذه الدول .

وفي الدول النامية : تزيد حدة المشاكل الداخلية بما يتيح الفرص لدول أخرى أن تحاول زيادة نفوذها على النظم الموجودة التي تعتمد على مساعدتهم ، أو مساعدة المستقبل لخلق نظم جديدة ، وتلك التدخلات غير محدودة . لذا فيجب تدويل للمشاكل الداخلية لهذه الدول بسبب التنافس الأمريكي ـ السوفيتي .

الخلاصة أن قلة النفوذ الأمريكي مع هذه التوجهات الجديدة سوف تستمر في المستقبل المنظور لتجعل النظام الدولي أقل إندماجا وإستقرارا .

خيارات السياسة ومستقبل التطور في النظام الدولي :

تتشكل قرارات وأفعال صانعي السياسة بقدرات وإمكانات المصالح المؤسسية والاتجاهات والتوقعات الشعبية . وهناك إتجاه يرى أن الاقتصادات الوطنية والاستثمار والتجارة الدوليين سوف تنمو بمعدلاتها الطبيعية عن المعدل الحالي ، كما أنه من المتوقع أن ترتفع مستويات المعيشة تدريجيا أو ببطء بسبب وضع قيود على التنافس بما يمنع المستهلكين من الوصول للخدمات والسلع ذات النوعية الجيدة والأقل تكلفة . وترى أيضا أن الدول التي سوف تكون في حاجة لقوة تفاوضية اقتصادية سياسية / عسكرية ستحظى بأقل معدل نمو وتشهد مصاعب جمة في تحسين مركزها لمحاولة زيادة قدراتها التصديرية . ويقترح المؤلف هنا أنه لابد من ايجاد فهم اقتصادي متعدد الأطراف بشكل واقعي لابطاء الاتجاه الاقتصادي الجديد ، ويكون للسوق الأوروبية واليابان متساو فيه مع الولايات المتحدة ، بما يسمح باحتوائها ، هذا من الناحية الاقتصادية .

أما من الناحية السياسية ، فيرى المؤلف ضرورة إعاقة تركيب هيكل حلف « الناتو » ، الا أن التماثل او التشابه اكبر قضية سياسية تواجه غرب أوروبا والولايات المتحدة . حيث يقل التنسيق السياسي عبر الأطلنطي مما يهدد بفشل الاندماج العسكري للناتو . لذا لابد من البحث عن أهداف جديدة تضع في إعتبارها التغيرات الجديدة منذ السبعينات خاصة في اطار الدول الأعضاء والاتحاد السوفيتي أيضا . ومن ثم فعلى غرب أوروبا أن تنشيء قواعدها العسكرية الموحدة التي تخصها هي فقط ، حتى لا تقف موقف التبعية للولايات المتحدة . كما يجب أن يتولى الأوروبيون العديد من المناصب الرئيسية في الناتو بدلا من أن يفكر الأوروبيون في إنشاء تنظيم خاص بهم ، بما يعطى الحيوية للناتو من جديد .

هناك حاجة ملحة للتكيف مع الاتجاه القومي . والقومية الماديه تعبر عن جوانب عميقة ثقافية ـ نفسية للمجتمعات الماديه وترتبط بمضي الهوية . كما تساعد على إعطاء شرعية للتوزيع الداخلي للقوة السياسية والمركز الاجتماعي وتتيح السيطرة على الموارد الاقتصادية .

ـ **كيفية التعامل مع الدول النامية** : يرى المؤلف ان التنسيق بين سياسات الغرب مطلوب للتعامل مع الآثار السلبية للنظام الدولي فيما يخص الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدول . ومع ذلك فالشرط الأساسي لاحتواء هذه المشاكل في النظام الدولي التي نشأت من جراء الاتجاهات القومية في تلك الدول ، انه على الأقل ان لا تتقاطع المصالح الأمريكية مع الغربية ولا شك أن الدول المانحة الغربية والمؤسسات المقرضة الدولية والعديد من الدول المتلقية للمعونة أصبح لديها مفاهيم أكثر واقعية للطبيعة المركبة والعملية الانتقالية التي تمر بها الدول النامية إذا فالدول المانحة يجب أن تعدل من سياساتها وتوقعاتها طبقا لذلك ورغم أنه ليس من المتوقع زيادة المعونات بأكثر من المعدل الحالي ، الا أنها ستصبح موجهة بشكل اكبر لخدمة أهداف واغراض التنمية بشكل أكثر فعالية في هذه البلاد ، لأن الاستقرار السياسي والاجتماعي والرخاء الاقتصادي المطلوب لهذه البلاد يجب أن يكون صادرا من أصحاب وصناع القرار الحقيقيين وليس الغرب . ومن المعروف أن إستمرار المشاكل المؤدية لعدم الاستقرار في الدول النامية يعطى الفرصة للاتحاد السوفيتي ليحقق مزيدا من سيطرته ونفوذه فيها ، خاصة وأنه يصعب على الدول الغربية أحيانا مواجهتها في ضوء فعالية المساعدات المقدمة للمشروعات التنموية في هذه الدول . وهذا الوضع يتطلب تفهما من قبل الغرب وخاصة الولايات المتحدة لطبيعة هذه الأمم والتوقعات الناجمة عن التغيير ، مع الرغبة في عدم الوقوع في أهداف تصادمية وأحداث مزيد من التنسيق .

التنبؤات الممكنة للنظام الدولي :

عامة مايكون التنبؤ بالاتجاهات العامة غير مؤكد تماما ، بعكس التنبؤ بوقوع احداث معينة رغم ان الاتجاه ينشأ عن تتابع عدة احداث ، حيث الاتجاه لا يعتمد على طبيعة وتوقيت اى حدث منهم . التنبؤ باسوأ وضع ممكن ، يعنى وقوع حرب نووية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، رغم أن احتمالها ضئيل وتوجد العديد من القيود على ذلك ، وقد تقع هذه الحرب النووية اما لقدوم قيادة سياسية متطرفة ، أو سوء تقدير لامكانات الطرف الاخر . وتؤدى الحرب من هذا النوع الى انهاء حالة نظام توازن القوى من خلال مزيد من السيطرة السوفيتية واتساع مجال نفوذها بما يشمل غرب اوروبا ودولا اخرى في المناطق الأخرى .

أما التنبوء بافضل وضع ممكن فيشير لزيادة معدل نمو اقتصادات الدول الغربية لدرجة تخدم زيادة تدهور مشاكل البطالة والمنافسة ، وربما لن يقل معدل النمو في الثمانينات او يزيد ، وفي هذه الحالة يحدث مزيد من الاندماج الاقتصادي الدولي والاستقرار المطلوب . ومن الجدير بالذكر ان النظام الدولي الحالي يتميز بعدم استمرارية رئيسية مابين هيكل البعد الاقتصادي (الولايات المتحدة ـ اليابان ـ السوق الاوروبية) وهيكل بعدها السياسي (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتي) . وعموما سوف تتسع هوة عدم الاستمرارية مستقبلا .. وقد يملأ هذه الفجوة ظهور قوى عظمى اخرى ، وهى امم ذات موارد اقتصادية وتقنية لخلق قوة

وقدرات عسكرية تقليدية ونووية بما يمنع اى دولة عظمى اخرى من تهديدها . ويرى المؤلف صعوبة ظهور قوى عظمى جديدة فى المستقبل المنظور مثل الصين واليابان والسوق الاوروبية ، بسبب عدم وجود قوى عسكرية تدعم البعد الاقتصادى . ولو حدث هذا فسوف يقلل من الاعباء الرئيسية الواقعة على عاتق الولايات المتحدة ودورها النشط فى استمرار التوازن الدولى ، وقد تصبح هذه القوى الجديدة قوى اقليمية وليست عالمية .

التعامل مع تعقيدات الدور الدولى للولايات المتحدة :

لتبقى الولايات المتحدة فى الوضع الحالى لتحقيق السيطرة والنفوذ ولعب دور دولى . لكنها لا تملك قوة ونفوذا كافيين للقيام بذلك ، فهى مسئولية غير قابلة للاستخدام بالشكل المطلوب . وتتبع القيود على فعالية القوة الامريكية ، من التغييرات فى الحوافز والامكانات لانماط الدول المختلفة وساعد الانحدار الامريكى على تغيير الخصائص الوظيفية للنظام الدولى بما يقلل من درجات الاندماج والاستقرار . ولا توجد دول اخرى خارج السيطرة السوفيتية لتكون قادرة أو راغبة فى ان تتولى بمسئوليتها للحفاظ على السلام والامن الدوليين بشكل واقعى لتحقيق استقرار سياسى واندماج اقتصادى . والملاحظ انه عندما تظهر مشكلة اقتصادية حرجة أو ازمة سياسية فى النظام الدولى ولا تستطيع ان تعالجها الدول المعنية ، فعادة ماتنظر الدول الى ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم افكار او موارد لمعالجتها . كما ان الامريكيين انفسهم يرفضون احيانا استخدام القوة العسكرية لمساندة مجموعة معينة فى دولة معينة او لحل ازمة ما ، الا انهم لايرون بديلا عن التدخل الامريكى فى نفس الوقت ، ولعل قضية الافراج عن الرهائن الامريكيين فى ايران خير مثال على ذلك . فلا يصبح هناك معنى أو داع لان تزهق ارواح الامريكيين عند استخدام القوة خاصة اذا ما كانت الاهداف غير واضحة والتدخل متكلف وممتد لوقت طويل (الوضع الامريكى فى لبنان ١٩٨٢) ، (وربما كان النجاح الأمريكى فى غزو جريناداا واضحا عام ١٩٨٣)

ـ الاخلاقيات والسياسة الخارجية : يرغب الشعب الامريكى فى ان يؤمن بان سياسته ومبادئه وفلسفته الداخلية تنطبق ايضا على السياسة الخارجية أى فى الدول التى تتعامل مع الولايات المتحدة من الناحية القيمية . ولدى اصحاب الرأى العام وصانعى السياسة الأمريكية وهما رئيسيان عن دور القيم الاخلاقية فى السياسة الخارجية :

١ ـ ان السلوك الاخلاقى غير مكلف وذو عائد كبير .

٢ ـ ان الاخلاق يمكن ان تحل محل القوى فى التأثير على سلوك الدول الاخرى .

فمثلا لمنع نظام معاد من الاستيلاء على السلطة فى بلد مجاور ، لاسباب اخلاقية ربما يزيد من درجة المخاطرة والتورط بتكلفة عالية لا تؤثر بشكل مباشر على الامن القومى . كما ان فرض عقوبات سلبية ـ مثل حظر التصدير ـ للتعبير عن خلاف اخلاقى عن تصرفات ـ او امثال دول اخرى ربما يجلب تكلفة اقتصادية امريكية عما حوله للدولة الاخرى .

وعموما فإن السلوك الاخلاقى على تأمين سمعة ومركز الولايات المتحدة يعتمد على طبيعة نظام القيم والمجتمعات الوطنية الاخرى التى يتم السعى للتأثير على سلوكها . تزداد هذه الفعالية بدرجة اكبر فى مجتمعات تتقاسم نفس نظام القيم مع الولايات المتحدة .

ـ قضية التسليح النووى والعلاقات مع السوفييت : تتزايد الاتجاهات الشعبية وغيرها داخل اوروبا أو الولايات المتحدة لتحطيم وازالة الاسلحة النووية لتجنب اثار الهلاك المدمر لاية حرب نووية قد ينشب بين العملاقين ، فإزالتها او الحد منها يقلل من أو يلغى التوترات ويحقق السلام بدرجة اكبر . ولكن الذى يهم بدرجة اوضح هو توفير شروط السلام الحقيقية ، فليس تدمير السلاح النووى وحده كافيا لانه من الممكن وقوع حرب باسلحة تقليدية ولها اثار تدميرية هى الاخرى . كما ان الحروب بالاسلحة التقليدية قد تسمح بمزيد من التنافس العسكرى والحرب الاقليمية داخل دول العالم الثالث التى هى مليئة بالمشاكل بالفعل ، بما يزيد من درجة عدم الاستقرار السياسى . ويرى المؤلف هذا ان الردع النووى والتوازن هذا يوفر اساسا واقعيا لاستمرار السلام او الحد من التوترات وعدم نشوب حرب نووية بين العملاقين ، رغم انه من الضرورى وجود اتفاقات للحد من ترسانات الاسلحة النووية . ويتصور المؤلف ايضا ان تصرفات وتصريحات المسئولين الامريكيين لا تهدد بشكل مباشر الامن القومى السوفيتى بما يسمح بوجود حسن نوايا متبادل بما ينعكس من دلالات طيبة على السلام الدولى على المستويين الرسمى وغير الرسمى ، مع ضرورة التعامل العقلانى مع دول المعسكر الشرقى .

ويرى المؤلف ان الولايات المتحدة يجب ان تكون موضوعية فى نزاعها مع السوفييت بقدر الامكان ويتوقف هذا على حقيقة المصالح المتعلقة بهذا النزاع ، فى اطار مايلى : ـ

١ ـ تحتاج الولايات المتحدة لدبلوماسية فعالة نحو الاتحاد السوفيتى

٢ ـ على الولايات المتحدة ان تحافظ على قدرات عسكرية تقليدية ونووية قوية .

٣ ـ الحزم والصبر اساس للتفاوض مع السوفييت .

٤ ـ الامتناع عن استخدام لغة الاستفزاز والتهديد الامريكية تجاه سياسة حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى ، دون استنكارها بشكل عام .

ـ العلاقات بالدول النامية : من المعروف ان التعامل مع قضايا عدم الاستقرار فى الدول النامية يخلق مشاكل عديدة ، ليس فقط فى علاقات الولايات المتحدة بهذه الدول بل بعلاقاتها بالاتحاد السوفيتى والغرب عموما ، بما يوجد توقعات معتلة وسوء فهم للدور الامريكى بشكل عام . والواضح ان عملية التحديث والتحول المجتمعى التى تمر بها الدول النامية يحدث ازمات اقتصادية واضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسى . وتخلق هذه العملية فرصا تتيح التدخل السوفيتى بأى شكل . وإزاء هذا يرى البعض انه على الولايات المتحدة ان تحل مشاكل هذه المجتمعات بالفعل حتى لا تتيح الفرصة للتدخل السوفيتى وغيره ويعتمد هذا على تصور ان الولايات المتحدة تستطيع ان توجه اسس عملية التنمية والتغيير فى هذه المجتمعات ، وفى الحقيقة ان هذا تصور غير طبيعى أو موضوعى ، كما أن الولايات المتحدة لا تستطيع ان تقوم بالعمل على الوجه الاخر تماما بما يعنى حرية السوفييت ، بمعنى انتهازه فرص التدخل فى دول واقعة تحت السيطرة السوفيتية لوجود ضرورة هامة الا وهى تجنب المواجهة المباشرة ومنع تصعيد التوترات المسلحة .

ـ ماهى النظم التى يجب ان تؤيدها الولايات المتحدة ؟

من الضرورى تحديد معيار للتمييز بين النظم التى تستحق او لا تستحق الدعم الامريكى . احد المعايير ، هو ما اذا كانت الدولة المعنية حيوية للامن القومى الامريكى ويتحدد هذا بطريقتين : **الاولى** : انه من الهام تحديد ماهية الدولة الرئيسية للامن القومى فهى تكون دائرة صغيرة . **والثانى** : ماهية الدول غير الرئيسية ودائرتها اكبر ويعتمد هذا على ان لامريكا موارد اقتصادية ومساعدات تكنولوجية وعسكرية تقدمها .

أما المعيار الاخر ، وهو معيار رئيسى يتعلق بالقيود الهيكلية فى نظام التنافس الدولى الثنائى ، بمعنى ان تهديد الامن الامريكى ينجم عن قوة وزيادة النفوذ والمد السوفيتى . فأحيانا توجد مساعدة امريكية لدولة نامية بعيدة فى نمط حياتها عن القيم الاساسية الأمريكية وذلك فقط لمجرد الحفاظ على التوازن مع السوفييت . وتسعى الولايات المتحدة لدعم هدفها ورسالتها بنشر مبادىء الرخاء الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، وتحاول بذلك جعل هذه الاخطار هى المبادىء التى تقيم بها أداء هذه النظم فى الدول النامية .

وتتميز هذه النظم باختلاف طبيعتها عن الحياة والنمط الغربى ،

فهي دول سلطوية فردية ذات مؤسسات سياسية محدودة الفعالية ، لذا فمفهوم الديمقراطية في هذه الدول تختلف تماما عن المعنى الامريكي . وربما على الولايات المتحدة ان تبحث عن معايير اخرى في الحكم على هذه الدول . فمن الجانب الاقتصادي والاجتماعي مثلا ، يتم التركيز على مدى النمو الاقتصادي المتحقق + منع الرشاوى والفساد والمحسوبية ، وسياسيا ، الاستقرار الدولي والقانوني لتصرفات النظام الخارجية ، خاصة وانه يصعب تطبيق مبادىء غريبة عن المجتمع ، فليترك اذا لكل مجتمع الحرية الكاملة لخلق نظام القيم الثقافية الملائمة له .

- استخدام القوة العسكرية الامريكية : فمن الضروري معرفة ماهي الظروف ومتى تستخدم الولايات المتحدة القوة العسكرية في النهاية في الدول النامية ، وهناك في هذا الاطار ثلاثة متطلبات رئيسية وفعالة : -

اولا - تحديد طبيعة المشكلة

ثانيا : استخدام القوة يجب ان يتوافر له احتمال كاف لان يكون ناجحا في ظل القيود المفروضة من قبل المجتمع الأمريكي وكذا القيود المؤسسية

ثالثا : كم ونوع القوة المستخدمة يجب ان يتناسب مع الهدف المطلوب لتحقيقه .

طارق حسنى ابو سنة

الانتفاضة في المنظور الاسرائيلي

- اريبه شاليف
- الانتفاضة : الاسباب والابعاد باللغة العبرية
- مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب (١٩٩٠)

العميد اريبه شاليف خدم في جيش الدفاع الاسرائيلي على مدى ٣٢ عاما وخلال فترة خدمته تولى مناصب مختلفة : مندوب إسرائيل في لجان وقف إطلاق النيران مع سوريا ولبنان أعوام ١٩٤٩ - ١٩٥٢ ، وبعد ذلك كان مسئولا عن كل وفود إسرائيل بلجان وقف إطلاق النار ، ثم المتحدث الرسمي لجيش الدفاع الاسرائيلي في الاعوام من ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ثم رئيسا لقسم الدراسات في جهاز المخابرات في الاعوام من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ ، وقائدا لمنطقة الضفة الغربية في الاعوام من ١٩٧٤ - ١٩٧٦ . واليوم يُعد المؤلف باحثا كبيرا بمركز الدراسات الإستراتيجية (يافة بجامعة تل ابيب وقد نشر في إطار عمله بالمركز ثلاث كتب : الحكم الذاتي - المشاكل والحلول الممكنة (عام ١٩٧٩) ، وخط دفاع في الضفة الغربية (عام ١٩٨٢) ، وتعاون في ظل المواجهة (عام ١٩٨٩) .

ويتناول الكتاب الانتفاضة الفلسطينية في ستة فصول تفصيلية هي : -

الفصل الاول :

الاسباب المؤدية للانتفاضة : ويقسمها المؤلف الى ثلاث مجموعات من الاسباب التي ادت في النهاية إلى إندلاع الانتفاضة .

الاسباب الاساسية : واولها السبب القومي من رفض ١,٧ مليون فلسطيني الحياة تحت سلطة الاحتلال ، وكذلك ظروف الحياة الصعبة بمعسكرات اللاجئين الفلسطينيين ، والاذلال والظلم والاحباط والتفرقة ، والكراهية الشديدة على ضوء خلفية دينية ، ووجود جيل جديد من الشباب ، والتقهقر الاقتصادي لدول النفط العربية ، وكذلك فشل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وتفتت في قوة ردع جيش الدفاع الاسرائيلي .

عوامل بسبب ظروف : ومنها عملية الهبوط الفدائية في كيريات شمونة وقتل ستة جنود إسرائيليين مما أثار نزعة الصراع (حيث وقع الحادث قبل اسبوعين ٢٥/١١/٨٧ من إندلاع الانتفاضة) ، ومؤتمر قمة زعماء الدول العربية الذى عقد في سلطنة عمان في نوفمبر ١٩٨٧ والذى احبط الفلسطينيين بشدة حيث لم تحظ القضية الفلسطينية في ذلك المؤتمر بالاولوية ولم يتمخض عن نتائج مرجوة من قبل الفلسطينيين ، وكذلك عامل الاشاعات والتي لم تستطع إسرائيل ان تسيطر عليها قبيل إندلاع الانتفاضة مباشرة سواء من حادث الطريق الذى قتل فيه اربعة عرب من معسكر جبيلة او من الاشاعة عن نقل الوزير شارون للسكان العرب من القسم المسلم في المدينة القديمة ، وذلك بالاضافة الى عملية الحفريات الجديدة للنفق تحت حائط المبكى مما ادى إلى إثارة الغرائز الدينية لدى المسلمين .

المركب الاسرائيلي : ويتناول المفاجأة التي لحقت بجهاز المخابرات ، والتعطيل الذى ادى إلى بطء في عمليات التعزيزات للقوات الاسرائيلية مع إندلاع الانتفاضة والاضطرار إلى إستخدام النيران الحية وسياسة العمل وكأنها ضد إجراءات العصيان المدني وكذلك إنحرافات في تصرفات قوات جيش الدفاع الاسرائيلي والصورة السلبية لاسرائيل في العالم .

الفصل الثاني :

نماذج تاريخية : يعرض ذلك الفصل لنماذج تاريخية سابقة ومماثلة للانتفاضة في إسرائيل وخارجها مع المقارنة بالانتفاضة وطرق التعامل التي حدثت من قبل لمعالجة تلك النماذج ومنها التمرد الكبير الذى تم في فلسطين (ارض إسرائيل حسب الكتاب) في اعوام من ١٩٣٦ - ١٩٣٩ مع عرض لحقائق ذلك التمرد ثم تشبيها بين التمرد والانتفاضة الحالية وعرض للفروق بين التمرد وبين الانتفاضة . ثم عرض لنموذج حرب الاستقلال الجزائرية من إندلاع للثورة وسير أحداث الحرب ونهايتها ومقارنة بينها وبين الانتفاضة ، واخيرا عرض للتجارب السابقة للشغب المدني والانتفاضات المنقطعة في المناطق (المحتلة) .

الفصل الثالث :

مميزات النضال العنيف والتمرد المدني : ويعرض لاهداف الصراع على المدى البعيد والمدى القصير والمتوسط ، ومنها الاهداف السياسية ، وهدف تعزيز النضال وتعزيزه وهدف خلق إدارة حكم مستقل ، ثم عرض لاشكال الصراع العنيف اثناء فترة الانتفاضة

والحصيلة من الناحية الجغرافية والرقمية (بالجداول) ، وهدف ضرب الجنود والمواطنين الاسرائيليين والمتعاونين ، وعرض لحجم المصابين والمعتقلين (بالجداول) وكذلك حجم وعدد المشتركين واتسامهم بالكثافة والشجاعة والصلابة . ثم نقطة إستخدام السلاح الحى وظاهرة النساء فى الانتفاضة وطابع نشاطهم فيها ومصادر التمويل الاساسية لنشاط النساء ، ثم عرض للسيطرة المركزية على الانتفاضة بواسطة القيادة الموحدة لها ، ونقطة شرق القدس والحوادث التى تمت بها (بالجداول) والفرق بينها وبين الثورة فى الضفة الغربية وقطاع غزة وعرض لظاهرة حرق الغابات والحقول . ثم عرض كامل لفكرة العصيان المدنى وبداية نشاتها وتطورها ، وتعبيرات ومظاهر العصيان المدنى فى الانتفاضة واخيرا التعرض لعملية تمويل الانتفاضة بواسطة اموال من منظمة التحرير الفلسطينية وكيفية دخولها الى الأراضى رغم كل ما تبذله اسرائيل من إجراءات للسيطرة على منافذ تهريب ودخول تلك الأموال ويختتم الفصل بتقييم لظاهرة العصيان المدنى .

الفصل الرابع :

تعامل قوات جيش الدفاع الأسرائيلى مع الانتفاضة : ويعرض الفصل للأهداف التى تم رسمها لقوات جيش الدفاع فى التعامل مع الانتفاضة وأساليب العمل العسكرية ومدى تأثيرها مثل فرض حظر التجول ونشر قوات كبيرة وتفريق المظاهرات بالقوة ، والتعامل بواسطة وحدات جيش خاصة واستخدام السلاح الفضائى والحرب الاستخبارية (إستخدام جهاز المخابرات) . ثم عرض للوسائل العسكرية وتأثيرها كوسائل الدفاع وإستخدام العنف ، وإستخدام الرصاصات المطاطية والغاز المسيل للدموع والرصاصات البلاستيكية وكذلك استخدام النيران الحية . ثم عرض لاجراءات العقاب العسكرية وتأثيرها مثل هدم المنازل وعمليات الطرد خارج الحدود وأخيرا قدم عرضا لوسائل الادارة المدنية وتأثيرها مثل اغلاق المدارس فى الضفة الغربية ثم تقييما كاملا لذلك الفصل .

الفصل الخامس :

ابعاد الانتفاضة (نتائجها) : ويعرض هذا الفصل الاول للأبعاد الداخلية فى إسرائيل مثل التدهور فى العلاقات بين السكان اليهود وبين جيش الدفاع وصور ذلك التدهور والتوتر المختلفة ، ثم يأتى عرض للأبعاد على المستوى الحزبى داخل إسرائيل والاستقطاب الشديد والتطرف بين السكان ، وكذلك النقد اللاذع تجاه الجيش ، وبعد ذلك بداية طرح المشكلة الفلسطينية فى البرامج اليومية العالمية ، ثم بدء المبادرات السياسية ... مبادرة الرئيس مبارك ، ثم مبادرة شولتز وإزدياد قوة منظمة التحرير الفلسطينية وتصفية الاختيار الأردنى ، ثم تحول فى موقف المنظمة وتغيير فى موقف امريكا وأخيرا عرض لردود اسرائيل من خطة وزير الدفاع ثم خطة رئيس الوزراء ، ومبادرة الحكومة الاسرائيلية ويختتم الفصل بالتطورات والابعاد على المستوى الاقتصادى سواء على المستوى العربى المحلى وارتباط الاقتصاد العربى بإقتصاد اسرائيل ، والأزمة الاقتصادية وأبعادها فى إسرائيل وأخيرا تقييم لأبعاد الانتفاضة .

الفصل السادس :

ابعاد إستراتيجية للمستقبل : يعرض الفصل الامكانيات المحتملة لوقف العنف ، وتأثير الانتفاضة على قدرة وكفاءة الردع لدى جيش الدفاع الاسرائيلى على المستوى المحلى او على مستوى الجيوش العربية وعرض للعوامل المسلحة لخوض الخطوة السياسية ، والتضارب الأساسى فيما يتعلق بمبادرة إسرائيل وأخيرا تقييما لمستقبل المسيرة السياسية .

محمد اسماعيل

المؤلفـــات العربيـــة السياســـية

□ □ د . عبد الوهاب المسيرى ، هجرة اليهود السوفييت ، كتاب الهلال ـ ديسمبر ١٩٩٠ □ □

من اهم واخطر الكتب العربية التى صدرت عام ١٩٩٠ لانه يقدم قراءة موضوعية تحليلية عميقة لموضوع هجرة اليهود السوفييت إلى اسرائيل وفق منهج ونموذج إدراكى وتفسيرى مختلف ، يضع القضية فى حجمها الحقيقى ، متبينا أكبر قدر من الصدق فيها ، ونافيا عنها اى تهويل . ولقد لاحظ المؤلف من خلال تجربته الطويلة مع البحث العلمى والمعرفى ، أن العقلية البحثية لدينا تتصور « الموضوعية » على أنها مجرد عملية رصد وتسجيل للوقائع والمعلومات الموجودة فى المصادر المختلفة فى صورتها الخام الصماء بعيدا عن عملية الربط والتناول الخلاق الذى يدخل كافة العناصر حتى الغير محتملة فى الاعتبار داخل النموذج الادراكى والتفسيرى المقترح . فالمؤلف يؤكد على أن هذه الهجرة تشكل « لحظة » فى غاية الاهمية قد تصلح نهائية وحاسمة فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى لان اليهود السوفييت هم آخر مستودع متاح من المادة البشرية لتغذية ودعم الطاقة القتالية للكيان الصهيونى . وبالتالى فان هذه الهجرة تحولت لقضية شائكة ودخلت كعنصر مضاف لبقية عناصر الصراع وبات لزاما بحث الحقائق الرئيسية فيها والخلفية التاريخية لها ثم ديناميتها ـ مع ضرورة طرح برنامج للتصدى لها فى النهاية .

ومن خلال القراءة المتأنية الواعية للكتاب تكتشف أن المؤلف قد استخدم كل مالديه من ادوات بحثية لكسح اى أوهام قد علقت بالموضوع وأثرت على العقل العربى فجعلته خائفا حذرا مرتبكا أمام موضوع الهجرة . ومن ضمن ذلك أن عدد اليهود السوفييت سيصل إلى ١٢ مليون فرد ، وانهم سيغيرون من طبيعة البناء السياسى الاسرائيلى لصالح اليمين مما سيعطى دفعة قوية للكيان الصهيونى الذى يقوم على الاستيطان والاحلال السكانى . إلا إن البحث قد اثبت أن لجماعة اليهود السوفييت « خصوصية » معينة من خلال علاقتهم الطويلة طوال القرنين الماضيين بالمجتمع الروسى فى ظل القيصرية والسوفييتى فى ظل الحكم البولشفى الشيوعى .

فلقد تراوح عددهم زيادة أو نقصا حسب أوضاع السلطة والبيروقراطية فى الدولة وأثر ذلك على إمكانيات الحراك الاجتماعى ، وهى عندما تضعف فيتحول اليهود الى الهجرة خارج البلاد . وهذا التذبذب اوجد مؤشرا تاريخيا يجعل الهجرة دائما محدودة وليست كثيفة ، إلا إن عامل هام هو « الصهيونية » يتدخل فى القرن الحالى

لدفعها نحو فلسطين كجزء من المشروع الاستعماري الغربي من جهه ورغبة في توطين هذه الجماعة التي تتأثر بالأوضاع القلقة في بلادها فتشكل إضطرابا لدى اليهود في أوروبا الغربية والولايات المتحدة على أوضاعهم المستقرة فيعملون بكل جهد على « توطين » هؤلاء اليهود من أوروبا الشرقية في وطن معلوم ومحدد ليستوعب تناقضاتهم بعيدا عنهم ومن هنا يؤكد المؤلف على مصطلح الاستعمار « التوطيني » وهو غير الاستيطاني ، أي مساعدة كل يهودي في الضرب على توطين يهودي آخر في فلسطين دون أن يتجه هو إليها مغامرا بوضعه الاجتماعي المتميز .

وقد يتصور البعض أن هؤلاء المهاجرين السوفييت سيأتون لفلسطين المحتلة مسلحين بالعقيدة الصهيونية وبالروح النضالية لاقامة وطن مثالي قائم على أفكار وقيم جيل الحالوتس ، إلا إن هذه الرؤية كاذبة ، لان البحث قد اثبت انهم أبناء الأوضاع التي نشأوا خلالها في الاتحاد السوفيتي ، و ٧٠ عاما من العلمنة والأفكار الاشتراكية قد ابعدتهم عن القيم الدينية وعن الثقافة اليهودية ، وتحولوا إلى طامعين في الحياة المترفه الاستهلاكية الوادعة ، فالحلم الأساسي لديهم هو الذهاب إلى الولايات المتحدة « الجولدن مدينا » وبعدها كندا واستراليا ونيوزيلندا وامريكا اللاتينية وافريقيا الجنوبية واخيرا جدا .. اسرائيل ، بحثا عن الثلاثة « ف » وهي الفولفو والفيلا والفيديو . ولذلك يطلق عليهم المؤلف مصطلح « المرتزقه » وهم بالفعل كذلك لانهم يأتون بحثا عن الحياه المريحه ، ولقد لاحظ الدكتور المسيري انهم يفضلون التركيز في المراكز العمرانية المأهولة والتي تتوفر فيها البنية التحتية الجيدة أو المستوطنات الجاهزة الجديدة النظيفة .

ولانهم مرتزقه ، فهم ايضا ليسوا يهودا خلصاء ! بمعنى ان البحث قد توصل إلى أن نسيج هؤلاء المهاجرين يتضمن يهودا ملحدين ويهودا متخفين وأشباه يهود ، ويهودا لايؤمنون باسرائيل إنما يتخذونها موطيء قدم وبعدها يتجهون لمكان آخر ، اي ان كل عضو من هؤلاء يحسب حساباته من قضية هجرته بعيدا عن الأفكار والمثل الصهيونية الأولى ، وهذا ما أوجد أزمة كبيرة فيما يخص مشكلة تحديد « من هو اليهودي » ورفع حدة الطمع بين المؤسسة الصهيونية والمؤسسة الدينية التي تتعنت في تعريف اليهودي القادم إليها ، بينما ترى المؤسسة الصهيونية ضرورة المرونة لانها تحتاج لهذه المادة البشرية في تحقيق إنجاز سياسي أمام العرب أصحاب الانتفاضة ، كذلك إحتياجها الشديد لهذه النوعية من اليهود « الاشكناز » لتغذية الطبقة الوسطى والعليا في اسرائيل بالدماء الجديدة لمواجهة النمو الكبير في اليهود الشرقيين الذين زادت قوتهم السياسية ومكانتهم مما يهدد سيطرة الاشكناز على مقدرات الأوضاع في إسرائيل .

ولقد أوضح البحث أن عدد اليهود السوفييت المطروح للهجرة هو ٤٠٠ الى ٦٠٠ الف مهاجر حسب نموذج احصائي ٢ مليون او ٤ مليون أو ٦ مليون حسب نموذج آخر والمهم ليس الاعداد في حد ذاتها وانما طريقة قراءتها والتوصل إليها وبافتراض أن الملايين ستصل إلى اسرائيل خلال الأعوام القادمة فما هي بالتالي المشكلات التي ستنجم عن عملية توطينهم ؟

يبرز المؤلف جملة المشكلات ويحددها بالتفصيل وهي تتضمن منذ البداية الاستيطان في المناطق المأهولة مما سيؤثر على حياه السكان المتواجدين اصلا في تلك المناطق ، وأيضا وجود عدد كبير من المسنين ومن هم فوق سن الخمسين مما سيكون له اثره على قوة العمل وستزداد بالتأكيد معدلات البطالة في الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعاني أصلا من متاعب جمة .

والملاحظ أن تشكيلة المهاجرين السوفييت تتضمن علماء ومهندسين وحلاقين وسائقين وعناصر تتعيش من الخدمات وليس الانتاج ، وبالتالي تأثيرهم سيكون محدودا على تطوير وتنمية العملية الانتاجية في اسرائيل .. هذا بالاضافة للمشكلة الكبيرة وهي التناقض مع اليهود الشرقيين وإحتمالات الصراع الاجتماعي التي ستتزايد بالتأكيد .

ويطرح البحث بعض الحقائق عن تكلفة استيعاب المهاجرين السوفييت داخل المجتمع الاسرائيلي ، فنجد أمامنا أرقاما مذهلة ، حيث توضح الأرقام أن عملية استيعاب ٢٤٠ الف مهاجر ستتكلف ٢٢,٥ مليار دولار !

وفي أعقاب التناول الضخم والواسع للقضية فإن المؤلف قد آثر طرح تصوره عن برنامج للتصدي لها منتقلا من موقع الباحث الفاحص الدارس إلى موقع الحركية وطرح البدائل والخطط لمواجهة هذه المشكلة الجديدة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، واعتقد أن طرحه لهذا البرنامج جاء من شكه في أن هناك لدى صانعي القرار على المستوى العربي وبالذات على صعيد الجامعة العربية أي رؤية برنامجية للتصدي لقضية هجرة اليهود السوفييت مما دفعه لطرح تصوراته ، ولقد أفاض المؤلف في هذا الطرح وحشد كل ما هو ممكن وربما أيضا ما هو غير ممكن من أساليب ووسائل لبناء استراتيجية عملية لمعالجة مخاطر هذه الهجرة ، وفي تقديري فان العمود الفقري للبرنامج هو ضرورة التكاتف والتعاون بين المؤسسات الرسمية والشعبية على المستوى العربي في التصدي المشترك .

عمرو كمال حموده

□□ نبيل عبدالفتاح ، خطاب الزمن الرمادي ، رؤى في أزمة الثقافة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٠ □□

ينتمي هذا الكتاب في إطاره التصوري لنقد الثقافة العربية عامة والثقافة المصرية خاصة ، وإنعكاسات ذلك على المناخ العام بما يفرزه من قرارات مصيرية تهم الوطن والمواطن . الثقافة هنا وإن كانت تدرس بمعناها الانساني الأشمل ، إلا أن التركيز يتم على إعتبار انها أداة من أدوات التنمية والتطوير في مجتمعات نامية نحو حياة أفضل . وواضح منذ وقوع عينيك على السطر الأول للكتاب أن الباحث مهموم بأمور أمته ودورها على خريطة الثقافة العالمية ، يضع عينا على الحاضر وأخرى على المستقبل منبها لهجمة القرن القادم الحضارية ونحن على مفترق الطرق مأخوذين بثقافة السلف دون إنتقاء ومشدودين الى ثقافة النفط دونما ثمار واضحة .

الكتاب يقع في (١٧١) صفحة من القطع الصغير ويتكون من خمسة فصول ومقدمة وخاتمة . وقد ركز الكاتب بوضوح على الفصلين الأول والأخير . ففي الفصل الأول يقدم مراجعة شاملة لاطاره النظري وفي الأخير قدم مشروعه للمراجعة ونظرته لاستشراف المستقبل . وفيما بين الفصلين قدم الكاتب نماذج وأمثلة صارخة كحالات دراسية (Case Studies) تؤكد نظريته وتدعم مقولاته .

ففي الفصل الأول يدرس الكاتب المنهج الغربي وواقعنا المصري - والعربي . وحالة الانفصال المزدوج في رؤية هذه المناهج الغربية وفي تطبيقها على حالات وظواهر ومشكلات مغايرة لتلك التي نشأت فيها . وفي الفصل الثالث ، يدرس المسألة الصحفية المصرية والمشكلات الداخلية والخارجية التي تواجهها الآن . أما في الفصل الرابع فهو يتناول المسألة الشعرية العربية الحديثة بالنقد والتحليل وبالذات المعركة بين الشعر القديم والحديث . وفي الفصل الخامس يتناول الكاتب الدور الثقافي المصري في عالم متغير من خلال رؤية

تسعى للبحث عن سياسة وعمليات التكيف مع الدور الجديد الذى سيقدر للثقافة أن تلعبه فى العلاقات الدولية وفى علاقات الشمال والجنوب . وفى مطلع كل فصل من هذه الفصول يستهل الكاتب مقالاته بمقتطفات من أقوال كتاب عالميين لهم دور بارز فى جعل الثقافة ملمحا بارزا من ملامح التنمية . وتندرج هذه الكتب عامة تحت فرع التنمية بمفهومها العام وبالذات فى تلك الحلول ذات التوجه الثقافى للأزمة التى تعانى منها البلدان النامية .

على أن هناك مجموعة من الانتقادات يمكن توجيهها للكتاب شكلا ومضمونا .

ففى جانب المضمون :

١ ـ هناك إختلاف فى المعالجة وإستخدام حزمة منهجية متعددة فى مواجهة المشكلات موضوع الدراسة . إننا إزاء كتاب ضم بين دفتيه مجموعة مقالات متعددة تنتمى لموضوع واحد هى ثقافتنا فى مفترق الطرق . ومن الواضح أن المقالات قد كتبت على فترات « متفاوتة » كما يقول الكاتب ، ومن الواضح أيضا أن ذلك إنعكس بشكل واضح على انتظام الفصول والتناول السريع لبعض الأفكار .

٢ ـ ركز الكاتب على مفترق الطرق بين الأيديولوجيا والحقيقة . إن ثقافتنا بلا أدنى شك ـ وهو ما أكده الكاتب ـ هى جزء من كل ، وما نعانيه نحن فى تجربتنا للتنمية والتطور مرتبط فى كثير من جوانبه بظاهرة تطور العالم الذى أصبح قرية صغيرة بفضل الاعتماد المتبادل بين نظمه ،

٣ ـ إن الترجمة والدراسة النقدية لما ترجم ومعرفة السياق الذى ترجمت فيه وعواملها المجتمعية لاتتم من خلال نقل نظرى كما فعل القدماء فى تاريخنا وإن كان ذلك جانب مهم . ولكن الاهم هو المعايشة الحياتية لهذه المجتمعات المنقول عنها ، فالمترجم خائن خلاق كما تقول الثقافة الالمانية ، أما المعايشة الحياتية من خلال ايفاد البعثات والحصول على المنهج وإرسال دورات التدريب فهى تجعل استيعاب حضارة ما أسهل وتجعل الأقلمة عن حضارتها أفضل فى حقول معرفية عديدة ذات ارتباط وثيق بخطط التنمية القومية . يضاف الى ذلك ويرتبط به دعوة المؤلف للانفتاح على الغرب الآخر ـ مجتمعات غرب أوروبا ـ بلا وجل بل وتبنى فكرة « الاستغراب » من خلال التحول الى طرف فاعل إيجابى وليس القبول بأن نكون فقط موضوعا للاستشراق كطرف متلق وسلبى . وهذا أمر وإن كان مهما ومبدعا من الكاتب إلا انه ليس المهم هو الاستغراب أو الاستشراق . فقد خلقت الالواح لأجل الناس وليس الناس لأجل الالواح ، فالمهم إستلهام حضارة بكاملها من خلال الاحتكاك بالآخر المتطور وتطوير ما هو موجود وفق تصور قومى عام .

٤ ـ إن الكاتب قد حاول قدر جهده ربط الحصيلة الفكرية لأمتنا بحضارة العالم منتقدا الداخل بالخارج والعكس وهى محاولة ولاشك طيبة الا أنها لم تصل فى بعض جوانبها الى إدراك أن الحضارة الأوروبية بشطريها الشرقى والغربى قد وصلت الى مرحلة إتفاق (Entente) برفع العامل الايديولوجى من علاقتيهما مما يقود الى عالم جديد من الثقافة لم تشهده من قبل . ومن الملاحظ أن الكاتب ساعدنا كثيرا فى إستشراف رؤية مستقبلية تواكب العالم القادم الجديد الذى إعتمد المباراة السلمية فى صراعه الحضارى جاعلا الثقافة ساحة المعركة القادمة .

٥ ـ إن الكاتب يقدم دون وجل ـ ومن خلال إدراك واع بسلطات الموروث التقليدى بالتطير ـ نظرة تشاؤمية للواقع الثقافى المصرى المعاصر دون أن يمد بصره عبر المستقبل فى تفاؤل . وفى الحقيقة فبقدر ما عالج الكاتب دراسته للثقافة المصرية بكفاءة واضحة بقدر مالم يضع ايدينا على كوامن القوة داخل هذه الثقافة كبديل عن ثقافة النفط والتغريب والصحافة الصفراء والهامشية الحزبية .. الخ . والمحك الرئيسى لايتمثل فى « الحصانة ضد قيم الموروث التقليدى » كما حذرنا الكاتب ، بل أن تكون هناك معالجة موضوعية تستلزم ـ بغض النظر عن التفاؤل أو التشاؤم ـ التوصل الى تعميمات تشبه القوانين تساعدنا على ربط الأحداث الماضيه لمعرفة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .

وفى جانب الشكل : هناك عدة أمور تستحق النظر :

أ ـ خضوع الكتاب لترتيب فصلى اقتضته ظروف طرح الكتاب لمعالجة ازمة الثقافة المصرية . ولكن كان من الممكن ان يكون هناك ترتيب مغاير لترتيب المؤلف يهتم بموضوعات عدة فى الثقافة المصرية كالادب بأنواعه ، المسرح ، المعارض ، الاذاعة .. الخ .

ب ـ وجود تركيبات لغوية قوية على القارىء العادى بل وكلمات موسوعية أحيانا وهى هنا لأن الكاتب إعتمد على ان خطابه موجه الى قارىء لديه حد أدنى من التراكم الفكرى والفلسفى . ولا شك ان ذلك كان ملمحا واضحا فى كل سطور الكتاب تقريبا ولكن فهمه أمر غير متعذر .

جـ ـ هذا الكتاب عناوين كبيرة لعدة كتب او مشروع بحثى كبير ، أكثر من كونه طرحا إنتقاديا لموضوعات ثقافية وسياسية وهناك من الموضوعات الكثيرة التى طرحت كرؤوس موضوعات ولم تعالج مما قد لايستوعبه القارىء غير المتخصص فى متابعته لسطور الكتاب .

لكن ، رغم كل ما سبق ، فإن الكتاب يشكل وقفة موضوعية مع الذات ويحذرنا من الخطر القادم من الهجمة الاستعمارية كما يفرز من الماضي الموروث التقليدى المعادى للتنمية ويطور الموروث الايجابى ويجمله ويدعونا للأخذ به فى إطار مشروع قومى متكامل .

١ ـ التصدى لظاهرة خطيرة فى حياتنا الثقافية هى التلون والارتداد عن الثوابت ليس بقصد التجديد بل بسبب الخوف والسعى وراء ارضاء الذات مما يمثل « إنعكاسا موضوعيا » للتصدع الذى شاب الانتماء الوطنى والتى تحولت من أزمة صفوة الى سلوك جماهيرى .. بفعل الأنماط والسياسات الانفتاحية ذات الطابع الوحشى وتحول الاحزاب الى أحزاب قلة .

٢ ـ المطالبة باعادة تقويم انتاجنا العلمى فى حقول معرفية عديدة وفروع مختلفة من العلم الاجتماعى بهدف معرفة ما الذى حاولنا إستخدامه وأين مواطن الاخفاق فى هذه العملية وما هى أسباب عدم قدرتنا على بلورة تطبيق خلاق للمنهج الغربى على واقعنا أو صياغة وبلورة مناهج وأساليب بحث وعمل وطنية .

٣ ـ التحول من كوننا موضوعا للاستشراق الى طرف فاعل يجعل الغرب موضوعا للاستغراب وذلك من خلال تحويل بعثاتنا الثقافية وسياسات البحث من مجرد بحث مشكلاتنا وقضايانا القومية فى كل بلد فى الجامعات ومراكز البحوث العربية الى بحث ودراسة النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الغربية ، ثم تعميم ذلك على أطراف تشاركنا أوضاع التنمية ، أى لابد ان تكون جزءا رئيسيا من اى مشروع للنهضة فى بلادنا .

٤ ـ إحياء ذكرى طائر الحرية السكندرى ، اليونانى الأصل ، فى النصف الأول من القرن الحالى ، قسطنطين كفافى ، الذى نقل خصائص الشرق الى الغرب . لقد كان لشعره أثر السحر على مجتمع الاجانب فى الاسكندرية الى الحد الذى دفع باشهر كاتب قصة فى عصرنا الانجليزى « لورانس داريل » صاحب « رباعية الاسكندرية » الى إستلهام شخصيته فى روايته الرائعة باجزائها الأربعة . إن ذلك يؤصل للمناخ الثقافى الذى كانت فيه مصر وجعلتها من أوائل الدول التى واكبت العصر فى تبنى الفكرة الديموقراطية فكانت رابع دولة تمتلك برلمانا مع نهاية القرن التاسع عشر أرسته تجربتنا الليبرالية المتميزة .

٥ ـ الاهتمام بقضايا الأمة وهمومها العامة فى زخم الحياة التى تجعل تركيز مثقفينا على أمورهم الخاصة أكثر من إهتمامهم بهموم بلادهم . إن الهاجس الأكبر ـ كما يقول الكاتب ـ الذى يحيط بجوانب هذا الكتيب هو دور مصر فى اقليمها وموقعها فى عالمها ومحاولة رصد وتحليل المعوقات التى تواجه الامة وكيف تتحرر منها .

وبعد ، فإن الكتاب يعيد الى الأذهان مرة أخرى مسالة اختفاء

النظرة المستقبلية في بحوثنا . ويحذر من الارتباط الموروث بتلك المفاهيم التقليدية التطيرية الغيبية . إن أحد عوائق التخطيط المركزية ليس في إنعدام وجود القدرة على النظر عبر المستقبل وسبر غوره وسط النخب المثقفة ، بل في شيوع أفكار تطيرية تسود المجتمع نفسه وصفوته بأن النظر الى المستقبل يعني السؤال عن أشياء إن تبدَ لنا تسؤنا . هكذا سيطرت قيم ذات محصلة سلبية تهاجم التنبؤ الذى هو عماد البحث العلمى في عالم اليوم في كل فروع العلوم الاجتماعية .

إن هذا الكتاب يستحق القراءة في مواجهة هذا الفيضان الغث من كتب المناسبات والكتب الصفراء وكتب الخرافة التى تمتلىء بها الأرصفة ، فهو وثيقة عصرية تناقش بشكل جرىء إشكاليات الثقافة المصرية في إرتباطها بأمتها العربية في النصف الثانى من القرن العشرين . ولا أغالى إذا قلت أن الكتاب في فصليه الأول والأخير يضع لمسات لمشروع ثقافى عربى طويل الأمد للنهضة الشاملة .

د . حسن بكر

□□ د . محمد السيد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة - ١٩٨٩ □□

بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا كبيرا لزادت أهميتها واصبحت أكثر تعقيدا وشمولا عن أى وقت مضى . وكان هذا من الطبيعى في ظل أحداث ونتائج تلك الحرب : ظهور قوى جديدة ، وتراجع مكانة البعض الآخر والحاجة الى نظام دولى جديد .

وفى ظل هذه المتغيرات برزت أهمية السياسة الخارجية وأثرها على مجريات العلاقات الدولية . ومن منتصف الخمسينات بدأت المحاولات لاخضاع ظاهرة السياسة الخارجية للتفسير والتحليل العلمى في محاولة الوصول لنتائج موضوعية عامة في اطار « علم السياسة الخارجية » .

وفى هذا الكتاب (٤٨٤ الجديد باللغة العربية يوضح لنا الدكتور محمد السيد سليم أهمية وخطورة علم السياسة الخارجية في تحديد وتحقيق اهداف الدولة الخارجية بل والداخلية أيضا .

في الباب الأول : يعرض المؤلف بصورة نقدية إلى عدة تعريفات عن السياسة الخارجية ثم يخلص الى أن السياسة الخارجية هى « برنامج العمل العلنى الذى يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولى » ثم ينتقل الى شرح الابعاد السبعة المكونة لهذا التعريف وايضا الى الاهداف والادوار المختلفة للسياسة الخارجية .

ويشير المؤلف في الفصل الثانى من الباب الى سمات السياسة الخارجية ويتطرق الى ادوات السياسة الخارجية : (الدبلوماسية ، الاقتصادية ، العسكرية ، السياسية الداخلية ، الاستخبارية ، الرمزية ، العلمية والتكنولوجية ، الموارد الطبيعية)ومدى اهميتهاوتأثيرها في تحقيق الاهداف المنشودة للدول .

الباب الثانى : هو أكبر أبواب الكتاب الثلاثة ويخصصه المؤلف لمحددات السياسة الخارجية . فيحدثنا عن تأثير الخصائص القومية على السياسة الخارجية ، فنجد - على سبيل المثال ان العلاقة بين مقدرات الدولة وحجم نشاطها الدبلوماسى الخارجية علاقة طردية يؤى هذه المقولة أن الدول الخمس الكبرى تحتكر حوالى ٤١ ٪ من السلوك السياسى الدولى .

ويسلط الدكتور سليم الاضواء على تأثر السياسة الخارجية بالثقافات السياسية والايديولوجيات المتباينة للدول . ويوضح في أكثر من موضع المناورات الواسعة النطاق التى تجرى على الساحة الدولية بتوجيه من السياسات الخارجية للدول وامكانية الاستفادة من تناقض المصالح - وعلى الطرف الآخر تطابقها - في تحقيق الغايات والاهداف المنشودة ومنها على سبيل المثال الوحدة الايطالية عام ١٨٦٠م .. والتى استفادت من التناقضات الأوروبية في ذلك الوقت .

وينتقل المؤلف فيحدثنا عن عدة مفاهيم ترتبط بالسياسة الخارجية مثل سباق التسلح والاستقطاب الدولى ..

ويخصص المؤلف الفصل الحادى عشر من الباب الثانى للحديث عن القائد السياسى وعن الظروف والمتغيرات التى تعظم أو تحجم دوره ومنها على سبيل المثال اهتمام القائد بالسياسة الخارجية (مثل الرئيس عبدالناصر والرئيس الامريكى كيندى) أو تركها في يد وزير الخارجية (مثل وزير الخارجية دلاس في عهد الرئيس ايزنهاور) .

الباب الثالث : وينقسم الى فصلين : الأول مخصص لصنع السياسة الخارجية والذى يتضمن هيكل صناعة السياسة الخارجية ، وعلاقة المؤسسات الفاعلة ببعضها البعض ، ونمط العلاقات والتفاعلات المؤدية لصنع هذه السياسة .

أما الفصل الثانى فهو يمثل مخرجات صنع السياسة الخارجية المتمثلة في : (اتخاذ القرار) وهى العملية الهامة والمتميزة في صنع السياسة الخارجية والتى تعرف على انها : مجموعة التفاعلات التى تؤدى الى الاختيار من بين مجموعة بدائل متاحة في لحظة معينة .

ولا شك لدينا في أن الدكتور محمد السيد سليم قد بذل جهدا اكاديميا مشكورا في وضع اللبنة الأولى لموضوع هام على اطلاقه وجديد باللغة العربية نرجو اكتماله بالمؤلفات الأخرى من اجل دفع مسيرة البحث العلمى في العلوم السياسية .

أسامة فاروق مخيمر

□□ احمد ثابت مدرسة التبعية دور الدولة في العالم الثالث . دراسة الحالة المصرية ٦١ - ٨١ ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٠ □□

لاشك ان الحديث عن التبعية يثير إهتمام - ومشاعر - فئة عريضة من الباحثين والعامة . لما يعنيه هذا اللفظ من إستغلال البلدان المتقدمة لبلدان العالم الثالث وإستحواذها على الفائض الأقتصادى سواء في شكل التبادل اللا متكافىء أو في اشكال اخرى مثل الفوائد المتزايدة للمديونية أو الاثمان الباهظة للخدمات ...

ومن هنا تأتى اهمية هذه الدراسة التى تناقش فروض نظريات التبعية بالنسبة للدولة في مجتمعات العالم الثالث . وذلك من خلال إختبار صحة الفروض الآتية :

١ - تعتبر الدولة في العالم الثالث إحدى الأدوات الرئيسية التى تعتمد عليها المراكز الرأسمالية المتقدمة للسيطرة على موارد هذه المجتمعات وإخضاعها لمقتضيات تقسيم العمل الدولى .

٢ - يعتمد تطور الدولة وعلاقتها بأبنية المجتمع على العوامل الخارجية مثل المراكز الرأسمالية ، رأس المال الأجنبى ، الشركات

متعددة الجنسية .
٣ ـ تمثل الدولة مصالح الاقلية المسيطرة بالداخل والتى تربطها مصالح وطيدة مع رأس المال الأجنبى .
٤ ـ يتوقف دور المتغيرات والتحولات الداخلية على طبيعة ووضع الدولة فى العالم الثالث فى إطار النظام الرأسمالى ، ومن هنا فإن هذا الدور لايمكن أن يكون مستقلا إلا فى حالة فك الارتباط مع قوانين النظام الرأسمالى العالمى .

ويخلص الباحث من تطبيق افكار إحدى نظريات التبعية وهى نظرية النظام العالمى إلى أن هناك اهمية لضرورة تحليل علاقة الدولة بالبناء الاجتماعى فى العالم الثالث ، وكذا التطورات الاقتصادية والتغيرات داخل التشكيلة الاجتماعية من فئات وأبنية قلبية وعرقية وطائفية .

ولا شك ان التطور غير المستقل للبلدان النامية يؤيد هذه الفكرة خاصة مع التوسع الرأسمالى العالمى فى القرن التاسع عشر غير ان بعض الافكار الأخرى لنظرية النظام العالمى لم تتوفر لها مصداقية التحقيق فقد أعتبر رائدا ؟؟ هذه النظرية « والشتين وفرنك » ان اليات النظام الدولى اى المتغيرات الخارجية هى التى تلعب الدور الأساسى فى تطور الدولة والمجتمع فى بلدان الأطراف إن محاولات البلدان المتخلفة فى التخلص من سيطرة النظام الرأسمالى العالمى لم تؤد للخروج من دائرة التبعية لهذا النظام وإنما كانت مجرد محاولة لتحسين مكانتها داخل النظام كان تنتقل من وضع إلى وضع آخر افضل .

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية فقد اوضحت الدراسة ان البلدان المتقدمة سعت لادماج مصر فى النظام العالمى منذ أواخر سنوات حكم محمد على من خلال تفكيك الامبراطورية التى انشأها محمد على !

وايضا خلال فترة الستينات لم تتوقف الضغوط السياسية والاقتصادية على الدولة المصرية للحيلولة دون خروج مصر من دائرة التبعية داخل النظام الرأسمالى العالمى واستخدمت البلدان الرأسمالية لتحقيق هذا الهدف كافة الاساليب الممكنة .

ويخلص الاستاذ احمد عبد الحميد من خلال دراسته للحالة الخاصة بمصر ان المتغيرات الداخلية هى التى تلعب الدور الرئيسى فى تبنى سياسات نحو التنمية المستقلة ، أو نحو التنمية التابعة .

ووضح أن الدولة خلال حقبة الستينات عمدت الى التدخل فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية من تمصير وإعادة توزيع للدخل ، وكان استمرار الحكومة المصرية فى تلقى المعونات من قبيل إستثمار ظروف الحرب الباردة والتوتر بين المعسكرين الشرقى والغربى . وإرتبط هذا بنخبة حاكمة تشكل معظمها من العناصر العسكرية البعيدة عن التآلق مع راس المال الخاص سواء المحامى او الأجنبى .

إلا أن النظام الناصرى لم يفلح فى إقامة تنظيم سياسى فعال يضمن السيطرة السياسية والتضامن الفكرى بين طبقات المجتمع ، فضلا عن عدم توفيرة للحرية داخل المجتمع المصرى .

ومؤدى هذا ان النظام العالمى قد يلعب دورا فعالا سواء نحو النمو المستقل او التابع داخل بلدان العالم الثالث ، وهو ماحدث بالفعل خلال فترة التحول الى الانفتاح الاقتصادى داخل مصر . فقد كان هذا بمثابة تغير داخلى كانت وراءه شرائح إجتماعية بعينة تربطها روابط وثيقة براس المال الأجنبى .

ومن ناحية اخرى فقد لعبت القوى الخارجية من غربية وعربية دورا فى تشجيع هذا التحول وإنهاء سياسات النظام الناصرى بل انه فى بعض الاحيان مارست القوى الخارجية ضغوطا من أجل هذا التحول ولم يلق مقاومة من السلطة الحاكمة التى إتسمت بإنتماء جزء كبير منها لراس المال الخاص .

وبهذا فقد تكونت البيئة الاجتماعية فى عهد السادات من فئة إستهلاكية مرتبطة براس المال الاجنبى اتسم سلوكها الاجتماعى والاقتصادى بالانفاق البذخى مما ادى لفتح الباب على مصراعيه للاستيراد الترفى الذى كلف الدولة نفقات طائلة كان يمكن الاستغناء عنها . وفى نفس الوقت خدم المصالح الاجنبية ، الامر الذى ادى الى حرمان الطبقات الدنيا من الاستفادة من ثمار سياسات الانفتاح بجانب حدوث ظاهرة الحراك الاجتماعى الذى لم يكن فى صالح الطبقات المتوسطة . وهو مايتضح من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التى اوردها الباحث فى دراسته فنجد ان قيمة عجز الادخار عن تغطية الاستثمار زادت من ٥,٥ ٪ عام ٧١ إلى ٨,٦ ٪ عام ٧٦ ثم الى ١٠ ٪ مع بداية الثمانينات وكذلك زاد عجز الميزان التجارى من ١٦٥ مليون جنيه عام ٧٠ إلى ٦٨٥ مليون عام ٧٤ ثم قفز إلى ٣٤١٢ مليون جنيه فى عام ٧٩ وبالطبع ادت زيادة العجز التجارى الى زيادة المديونية الخارجية لمصر ، وايضا بلغ معدل نمو التراكم الرأسمالى خلال سنوات الستينات نحو ٣٢ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى بينما انخفض بنسبة كبيرة خلال السبعينات وحتى السنوات الاولى من الثمنيات الى ٨ ـ ٩ ٪ بالرغم من زيادة الدخل القومى لمصر من عوائد البترول وخلافه ...

ويخلص الباحث من خلال رسالته التى تقع فى ٤٦٠ صفحة إلى ان بعض افكار نظريات التبعية الاخرى فى نماذج الراسمالية التابعة والبيروقراطية السلطوية لاتنطبق على الدولة المصرية فى فترتى الدراسة فى الستينات والسبعينات فالنظام الناصرى لاتنطبق عليه مقولات نظرية الدولة الرأسمالية التابعة وكذلك النموذج البيروقراطى السلطوى .

وأخيرا فإن هذه الدراسة قد ناقشت فكرة التبعية التى يستند اليها البعض فى تفسير التخلف الذى تعانى منه بلدان العالم الثالث ولكن يبقى التساؤل الوارد والأهم عن الكيفية العملية للتخلص من التبعية والمضى نحو التقدم المنشود . فهل هى الاشتراكية أم الرأسمالية ؟
المستقلة أم طريق ثالث منتظر .. ؟

إيهاب الدسوقى

□ □ د . السيد عليوه ـ إستراتيجية الاعلام العربى ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٠ □ □

صاغ المؤلف وجهة نظره عن نظرته لاستراتيجية الاعلام العربى ، فى تسعة فصول فى الفصل الاول أعطانا فكرة وافية عن مفهوم الرأى العام أما الفصل الثانى تحدث عن انواع الرأى العام المحلى والعالمى .

وفى الفصل الثالث تحدث عن وظائف الرأى العام الذى أصبح له قوة لها خطرها نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما . ونظم الاتصال خصص له المؤلف الفصل الرابع عن نمط

الاتصال المرتبط بخصائص إقتصادية وثقافية وسياسية وفى الفصل الخامس تحدث عن الشخصية القومية العربية ليست ذات سمات مطلقة عبر فترات التاريخ ـ هكذا يقول المؤلف ـ وهى سمات متغيرة تتبدل وتتغير لظروف كل فترة زمنية وليست هناك صورة واحدة للشخصية القومية .

وتناول الفصل السادس فى شىء من التفصيل أساليب التأثير فى الرأى العام ويتم تعديل إتجاهاته بصورتين متعمدة وتلقائية ومن أساليب التأثير الاعلام الذى يترتب عليها نشر الاخبار والمعلومات الدقيقة التى تتركز على الصدق والصراحة بقصد التنوير والتثقيف ولا يخفى ما للاتصال الشخصى من أثر حيث من السهل تقدير رد فعل مباشر وتغيير أسلوب المواجهة تبعاً لذلك . ويستطيع الداعية ان يحقق أهدافه من خلال الاتصال الشخصى بسلوكه القدوة الذى يترك آثارا عميقة على الاخرين المحيطين به افضل من التحريض المباشر .

ولقد افرد المؤلف الفصل السابع عن الدعاية الصهيونية لعلاقتها الوثيقة بمجتمعنا العربى وعن قضية الصراع العربى الاسرائيلى وتحدث عن فلسفة وأهداف هذه الدعاية بداية من نشاتها وتطورها ثم الاسس الايديولوجية التى تحكمها وتخدم الاستراتيجية الاسرائيلية واهدافها التوسعية سواء الاستيلاء على القدس او إسرائيل الدولة القوية إقتصاديا وعسكريا الممتدة من النيل إلى الفرات . وتنتهج الدعاية الصهيونية مجموعة من الاسس والمبادىء الذكية كالتمييز بين شخصيات جمهور المستقبلين مع تقسيم مناطق البحث الدعائى سواء فى الداخل فى المجالات الثقافية والاجتماعية مع التعاون مع اليهودية العالمية لتخدم تقديمها لجماهير اوروبا وامريكا على اساس انها إمتداد للحضارة العربية ورسول يحمل الديمقراطية والثقافة والعلم . ويتم كل هذا فى تنسيق كامل لتوزيع الأدوار لتسيير دفة الدعاية الاسرائيلية فى الخارج وتوجيه نشاطها لمختلف الجماهير .

كما يحدد لنا المؤلف فى الفصل الثامن اربعة محاور ينبغى ان تدور حولها هذه الاستراتيجية هى : تعجيل التنمية القومية الشاملة النابعة من طبيعة الازمة الحضارية . التى يمر بها الوطن العربى فالشعب لابد وأن يتعلم ويمحو اميته والامة العربية يجب ان تتحضر وتغير اتجاهاتها وعاداتها القديمة ، شحذ إدارة الصراع برفع كفاءة الامة العربية سواء من شن الحرب النفسية مستفيدة من ثراوح ثورة التكنولوجيا والثورة الاجتماعية ، تقوية التضامن العربى ولا يخفى الدور النشط الذى يمكنه ان يلعبه الاعلام فى ترشيده وتقويته ، إبراز التكامل بين الحرب والتنمية فالعلاقات تتداخل مثل الوان الطيف المتعددة وليس من الحكمة حصرها فى لونين فقط الأبيض والاسود .. او الحرب أو السلام .

ومن إدارة وسائل الاعلام العربى قال المؤلف :

لتحقيق النجاح المرغوب فيه يلزم التخطيط الثقافى الشامل من تصنيف الاهداف الاعلامية الثقافية وترتيبها ثم التنظيم الادارى المرن ويمكن تصميمها على هيئة دوائر متداخلة كدائرة المضمون الاعلامى ودائرة المضمون التعليمى ثم دائرة المضمون الثقافى وكل ذلك يستدعى خبرة محددة وأساليب ملائمة . مع مراعاة التنسيق المتكامل للاساليب والادوار من وسائل الاعلام الجماهيرى والاتصال الشخصى مع الحرص على الاتصال بالجاليات العربية المنتشرة الآن بحمد الله فى كل مكان خصوصا انهم يوازون مثلا فى الولايات المتحدة الامريكية عدد اليهود الموجودين بها . حيث يبلغون ثلاثة مليون وهم على مستوى ثقافى وفنى رفيع وعلمى لافت للنظر .

وإستخدام المنطق امر ضرورى فى التخاطب مع مراعاة التدرج لدى الجمهور الذى يتلقى الرسالة الاعلامية ومعرفة درجة تعاطف هذا الجمهور مع هذه الرسالة من عدمه .. مع ملاحظة أن النشاط الدعائى الموجهة الى الجمهور المحايد بهدف تعديل وجهة نظره واكتسابه اما الجمهور المعادى فغالبا ما تشن ضده حربا نفسية .

وللأسف يتعرض النظام الاعلامى العربى ـ كما يعرضه المؤلف ـ لمتغيرات عديدة مثل إضطراز الواقع العربى والافتقار إلى التقاليد الديمقراطية وقد يكون هذا سببا فى ماساة الحرب الباردة بين الدول العربية ذاتها والتى يزيد من حدتها تلك الصراعات والنزاعات العربية المتصلة والتى لا تهدأ وإن كانت ليست على درجة كبيرة من الخطورة إلا انها تعد من التعارضات التى لا تنتهى ولابد من تناولها التناول المستنير على أمل ايجاد وسائل مناسبة لحلها . وكان من الواجب الاستفادة من السرعة المتنامية من تطور التكنولوجيا التى تشكل أحد المتغيرات الهامة فى نظام الاتصال الذى يشمل عالمنا العربى .. ومازال لدينا متسع من الوقت لتحقيق ذلك ولكن تنقصنا الرغبة الصادقة لتحقيقه .

وفى الفصل التاسع ينهى المؤلف دراسته القيمة المفيدة وخاصة للعاملين فى حقل الاعلام ، عن التليفزيون الذى يعتبر من أخطر ادوات العصر والذى توجه ملكا على عرش وسائل الاعلام . ولا يخفى ان التليفزيون يقوم بأدوار متعددة ومتداخلة سواء فى التثقيف أو التعليم ولا تخفى خطورة هذا الجهاز عبر الارسال المباشر عبر الاقمار الصناعية والذى جعل التليفزيون بلا حدود سياسية أو قومية او ثقافية . وهذا يعنى بالنسبة لنا فى عالمنا العربى سرعة التحرك حتى لا نكون تحت رحمة الآخرين وتصبح فى مقعد المتلقى العديم الحيلة .

عثمان الجوهرى

□ □ ايمان نور الدين أمين ، دور المدرسة فى التنشئة السياسية ، دراسة حالة مقارنة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ، رسالة ماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ ١٩٩٠ □ □

ناقشت هذه الرسالة قضية التنشئة السياسية ودور المدرسة فيها ، وعلاقة المدرسة كمؤسسة اجتماعية بالنظام السياسى والذى يعهد اليها ببث قيمه وعقائده واتجاهاته . تنقسم الدراسة الى ثلاثة اجزاء ، الاول يناقش الاطار النظرى للدراسة من حيث توضيح المفاهيم المستخدمة وخاصة مفهوم التنشئة السياسية ، والثانى يقدم تحصيلا تاريخيا للمجتمع المصرى والنظام السياسى من ٥٢ ـ ١٩٨١ لاستكشاف التغييرات التى طرأت على المجتمع المصرى وانعكاساتها على النظام التعليمى ، اما الجزء الثالث فيتناول الدراسة التحليلية والميدانية ، إذ قامت الباحثة باجراء تحليل مضمون كمى ويختص لبعض المقررات الدراسية للتعرف على قيم التنشئة السياسية

وضعت الباحثة تعريفا اجرائيا لمفهوم التنشئة السياسية يضم العناصر التالية : ـ

١ ـ التنشئة السياسية أساسا عملية تعليمية .

٢ ـ ينصرف هذا التعليم الى القيم والاتجاهات السياسية والى القيم الاجتماعية ذات الدلالة السياسية .

٣ ـ التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد فى مختلف مراحل حياته .

٤ ـ التنشئة السياسية شرط ضرورى لنشاط الفرد داخل المجتمع

٢٦١

السياسي اذ ان مبراتها تحدد سلوكه السياسي .

٥ - تلعب التنشئة السياسية ثلاثة ادوار ، نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال ، خلق ثقافة سياسية جديدة ، تغيير الثقافة السياسية السائدة .

تلعب المدرسة دورا هاما فى عملية التنشئة السياسية وذلك من خلال التثقيف السياسي الرسمي عن طريق الكتب والمقررات الدراسية مثل كتب التاريخ والتربية الوطنية ، اذ تهدف هذه المقررات الى تعريف التلميذ ببلده وحكومته وغرس مشاعر الحب والولاء لوطنه من ناحية ، ومن خلال المناخ السائد فى المدرسة من ناحية اخرى ، فهذا المناخ يساعد على تشكيل احساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وتحديد رايه بصدد طبيعة النظام الاجتماعى القائم وتوزيع القوى فيه ومركزه فى هذا التوزيع .

خلصت الدراسة الى عديد من النتائج الهامة والتى تدور حول ثلاثة محاور : اولها يتعلق بطبيعة العلاقة بين النظام التعليمى وبين التغييرات التى طرأت على سمات وخصائص المجتمع المصرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ٥٢ - ١٩٨١ ، وثانيها يتصل بالمقررات الدراسيه باعتبارها إحدى ادوات التنشئة السياسية والتى يعهد اليها النظام ببث قيمه وفلسفته وعقيدته ، وثالثها يتعلق بتاثير المناخ المدرسى على التنشئة السياسية لطلاب مرحلة التعليم الاساسى

اوضحت الدراسه ان النظام التعليمى فى مصر عكس وعيا واضحا بالايديولوجية الرسمية النظام وسعى لتدعيمها وتبديدها سواء فى الحقبة الناصرية او الساداتية . فقد ايد التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسى فى كلتا الحقبتين . ومن ناحية اخرى فقد قام النظام التعليمى بعديد من الادوار الاخرى مثل اعادة انتاج بعض ابعاد الواقع الاجتماعى المتخلف خاصة فى موضوع العلاقات الاجتماعية بين الطبقات وكذلك العلاقة بين الرجال والنساء

فضلا عن ذلك فان المدرسة تهىء من خلال المقررات الدراسية التلاميذ عقليا ونفسيا للتسليم بدور الفرد وتمجيده مع التهوين من دور الجماعة . فالمقررات الدراسية تغرس فى عقول التلاميذ ان حركة المجتمع لا تصنعها الجماهير بقدر ما يصنعها الافراد وان تغلب المجتمع على ازمات مرهون بوجود الحاكم القائد الزعيم ، ودور الجماعة يتمحور فقط حول تقديم المساندة والتاييد له .

وعلى صعيد اخر ، فان المقررات الدراسية تغذى ثقافة السمع والطاعة والخضوع وتربى الطفل على الاذعان لكافة رموز السلطة سواء مدرسية او اسياسية بما يؤدى الى تربية اجيال ضائعة تكره المعارضة وتؤثر الاستكانة على الرفض . واخيرا فان التعليم يهم واقعهم الحقيقى ، وتصوير الواقع على انه جيد ومزدهر ورائع .

اما المحور الثالث والأخير فيتعلق باثر المناخ المدرسى على التنشئة السياسية لطلاب مرحلة التعليم الاساسى ، فالنظام التعليمى فى اى مجتمع وخاصة فى المجتمعات النامية ومنها مصر لا تنحصر مهمته فى تلقين التلاميذ المعارف والمهارات فحسب ، بل تتجاوز ذلك الى الاسهام فى الصياغة الشاملة لشخصية التلميذ وهذا يتاتى من خلال المناخ المدرسى . وقد اثبتت الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان الذى اجرته الباحثة على عينة من التلاميذ فى المدارس الحكومية وعينة اخرى فى المدارس الخاصة (لغات) ان ممارسات السلطة المدرسية هى انعكاس واضح للمارسات السلطة السياسية فى المجتمع المصرى ، وخاصة فى المدارس الحكومية والتى تتميز بفردية اتخاذ القرار واتباع الاسلوب التلقينى فى التعليم وليس الحوارى بما يؤدى الى تخريج اشخاص نمطيين يتحدد دورهم فقط فى تلقى المعلومات وتخزينها دون مناقشة فضلا عن الطابع السلطوى الذى يميز العملية التعليمية ، داخل الفصل الدراسى والذى يميز العلاقة بين المدرس والتلميذ بما يؤدى الى تهميش دور التلاميذ وتغذية قيم السلبية لديهم . وتجدر الاشارة الى ان نسبة من يسلكون سلوكا ايجابيا مشاركا ترتفع فى المدارس الخاصة (لغات) عن المدارس الحكومية .

ورغم عدم تعرض الرسالة لعودة الاتجاه السلفى للتعليم وعلاقة ذلك بالتغييرات السياسية سواء على المستوى الرسمى او غير الرسمى ، الا انها تبقى جهدا هائلا يعبر عن الرغبة فى تطويع الدراسات النظرية لحل مشكلات المجتمع .

هويدا عدلى

□ □ عبدالله بن محمد الرفاعى - الاعلام الخارجى ، النموذج السعودى ، منطلقات وأهداف ، الرياض ، ١٩٨٩ □ □

تتناول هذه الدراسة من خلال ثلاثة فصول المفهوم النظرى والتطبيقى للاعلام الخارجى ففى الفصل الاول يعرض الباحث للمفاهيم المختلفة للاعلام الخارجى حيث يؤكد على انه موجه لفئات معينة من الجمهور خارج حدود الدولة لغرض تحقيق أهداف معينة ويرى أن أفضل تعريف له هو « مجموعة من البرامج الموجهة الى الرأى العام الدولى المبنية على تفهم موضوعى لظروف ومواقف القطاعات البشرية المستهدفة وتتوخى هذه البرامج تثبيت أو تعديل أو تحويل موقف فكرى أو سياسى أو حضارى عن طريق إعطاء صورة صحيحة عن مبادىء الدولة وقيمها ومواقفها وتوفير الاسناد الفكرى والثقافى لمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية وعرض وجهة نظرها فى مجمل القضايا الدولية » . ثم إستعرض الباحث أهداف الاعلام الخارجى وأجمله فى انه يستهدف التعريف بحضارة وثقافة ومبادىء الدولة وتحسين صورتها لدى العالم الخارجى وشرح وجهة نظرها فى القضايا العالمية . ويعتمد الاعلام الخارجى على عدة وسائل منها وكالات الأنباء والصحف والمجلات العالمية والاذاعة الدولية والاتحادات والمنظمات الاعلامية الدولية والاقليمية ومكاتب الملحقين الاعلاميين .

ويتناول الباحث فى الفصل الثانى واقع الاعلام الخارجى السعودى حيث يستعرض الباحث تاريخ وأهداف الاعلام الخارجى السعودى وإمكاناته التنظيمية حيث أنشئت عام ١٩٧٨ وظيفة وكيل مساعد للاعلام الخارجى بوزارة الاعلام يتبعه اقسام للمستشارين والترجمة والمعلومات والسكرتارية والأرشيف والبحوث والصحافة العربية والأجنبية والاتصال الخارجى الذى يضم اقساما فرعية للمؤتمرات والمكاتب الاعلامية وتوزيع المواد الاعلامية وإدارة العلاقات العامة ويتم تمويل الاعلام الخارجى عن طريق بند المشاريع الاعلامية فى الميزانية المخصصة للنشاط الاعلامى فى الوزارة مما يشكل صعوبة فى التمويل باعتبار أن الجهاز المالى للوزارة يخدم أطرافا متعددة . ويعمل الاعلام الخارجى السعودى من خلال التحرك الاعلامى من خلال مكاتب أعلامية فى الخارج ومن خلال تنفيذ المشروعات والخطط والحملات الاعلامية وإقامة الصلات الجيدة والوثيقة مع الأجهزة الاعلامية العاملة فى انحاء العالم وتنظيم زيارات الوفود الاعلامية للمملكة والاستفادة من وسائل الاتصال الدولية فى عرض وجهات نظر المملكة . ويواجه الاعلام الخارجى السعودى صعوبات تتمثل فى نقص وندرة العنصر البشرى المدرب وعدم وجود ميزانية مخصصة والعمل من خلال جهاز ضخم فى وزارة الاعلام بالاضافة الى وجود إعلام عالمى ضخم يعمل فى ظلمة الاعلام الخارجى للمملكة . وقام الباحث بعمل إستبيان عن الاعلام الخارجى السعودى فى أمريكا وكندا وبريطانيا وأستراليا على عديد من

الجنسيات في هذه البلدان من الذكور العرب المسلمين المؤهلين بمؤهلات جامعية الا انهم أبرزوا صعوبة حصولهم على معلومات عن المملكة الا من خلال الصحف الأجنبية في بلادهم كمرتبة أولى ، تلاها الصحف السعودية ، فالمراكز الاسلامية فالسفارة السعودية لسهولة الحصول على هذه المصادر على الترتيب . واظهر المبحوثون الذين زاروا المملكة انهم لم يجدوا الصورة المشوهة عن المملكة بالاعلام الغربي مطابقة للواقع مما يبرز أهمية دور الاعلام الخارجي في مواجهة الاعلام الآخر وإقترح المبحوثون دعم الاعلام الخارجي السعودي بالتخطيط وزيادة وتقوية البث الاذاعي ودعم الجمعيات الاسلامية ودعم الصحف العربية الدولية وإقامة المزيد من المعارض والندوات واكدوا على أهمية الصحافة والاذاعة والتليفزيون كوسائل للاعلام الخارجي .

وتناول الباحث في الفصل الثالث والأخير نموذجا نظريا عن الاعلام الخارجي الأمثل حيث أكد على أهمية استقلال جهاز الاعلام الخارجي إستقلالا إداريا يكفل توفير أكبر درجة من المرونة وقدرة أكبر على اتخاذ القرار وإقترح وجود أمين عام للجهاز يتبع المجلس الأعلى للاعلام بالمملكة ويتبع الأمين العام المستشارون وأمين عام مساعد للشئون المالية والادارية والتنسيق وامين مساعد للاعلام الخارجي تتبعه ادارات البحوث والدراسات ومركز المعلومات والانتاج والاتصال والعلاقات والاذاعات الموجهة وأكد على أهمية الكفايات البشرية المدربة المؤهلة من الشباب المتحمس .

وإذا كانت هذه الدراسة قد تمت وصدرت قبل أزمة الخليج إلا أن هذه الأزمة قد أكدت وأبرزت أهمية أجهزة الاعلام الخارجي في طرح وشرح وجهات نظر الدول بل أن ضعف هذه الأجهزة لدى بعض الدول قد أدى الى التخبط وعدم وضوح مواقف هذه الدول مما ساعد على تشويه مواقفها على نحو يصعب معه بعد نهاية الأزمة تغيير او الدفاع عن وجهة النظر الحقيقية لهذه الدول .

عصام الدين فرج

□ □ ابراهيم المسلم ، العلاقات السعودية المصرية .. عراقة الماضي .. إشراقة المستقبل ، القاهرة ، ١٩٨٩ □ □

يتناول الكتاب (في ٢٢٩ صفحة من القطع المتوسط) تطور العلاقات السعودية المصرية ، في الفترة من بداية عهد الملك عبدالعزيز حتى عهد خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز وعلى الجانب المصري بداية من حكم الملك فاروق ملك مصر حتى عهد الرئيس حسني مبارك . كما يتناول ايضا عددا من القادة المصريين والأمراء السعوديين الذين ساهموا بجهود بارزة عبر تلك الفترة للعمل على إيجاد علاقات متميزة وخاصة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

وتنصرف المقدمة الى عرض أواصر العلاقات الراسخة والوثيقة بين السعودية ومصر ومظاهر التعاون بين البلدين ويقول الكاتب ، [اذا رجعنا لتاريخ العرب والعروبة فسوف نجد انفسنا نلتقي تلقائيا بالتعاون المشترك بين السعودية ومصر ولم يكن هذا التعاون نتيجة لقيام جامعة الدول العربية بل إن الجامعة كانت ثمرة من ثمرات هذا التعاون] كما يورد الكاتب كلمات للملك عبدالعزيز للاستدلال على عمق العلاقات بين البلدين .

ويستعرض الكتاب في الفصل الأول اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين الملك عبدالعزيز والمملكة المصرية عام ١٩٣٦ وما تلى ذلك من رفع التمثيل الدبلوماسي الى مفوضية بين البلدين . كذلك جهود مصر والسعودية لمواجهة محاولات نوري السعيد رئيس وزراء العراق لاقامة ما سمي في ذلك الوقت بمشروع الهلال الخصيب . ثم زيارة الملك فاروق ملك مصر للسعودية عام ١٩٤٥ وزيارة الملك عبدالعزيز لمصر عام ١٩٤٦ ، واشتراك البلدين بعد ذلك في أول مؤتمر عربي .

وفي الفصل الثاني تناول الكتاب ولاية الملك سعود بعد وفاة الملك عبدالعزيز وزيارة الملك سعود لمصر عام ١٩٥٣ وتوسطه في الخلافات القائمة في ذلك الوقت بين أعضاء مجلس قيادة الثورة في مصر . حتى نجح في تقريب وجهات النظر بينهم . وبعد ذلك وقوع تطور آخر إستلزم جهودا مشتركة لكل من مصر والسعودية بعد أن ضغطت كل من انجلترا وامريكا لمحاولة بناء ما سمي بحلف بغداد مرة أخرى وقررت مصر والسعودية التدخل المباشر وأعادة الرئيس السوري شكري القوتلي الى الحكم واصبح مثلث مصر السعودية سوريا هو الجبهة العربية الحقيقية أمام القوى الاستعمارية .

وقامت حرب ١٩٥٦ ووضح التعاون العسكري بين السعودية ومصر وذلك من خلال وضع المطارات العسكرية السعودية تحت الادارة المصرية للحرب مما يدل على مدى التعاون بين البلدين لرد هذا العدوان الغاشم .

ويركز الفصل الثالث على ولاية حكم الملك فيصل بن عبدالعزيز منذ تولية لوزارة الخارجية السعودية عام ١٩٣٠ ثم رئاسة الوزراء عام ١٩٦٢ ، ثم الحكم عام ١٩٦٣ بعد وفاة الملك سعود . وشهد عهد الملك فيصل رئاستي الرئيس جمال عبدالناصر وبعد الرئيس انور السادات وكانت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة أقل ما يقال عنها انها متميزة ، خاصة وقد حافظ الملك فيصل على قوة الدفع لهذه العلاقة بين البلدين حتى وفاته وكان من أبرز مجالات التضامن بين البلدين حرب ١٩٧٣ .

وبعد وفاة الملك فيصل تولى الحكم الملك خالد الذي حرص أيضا على السير في طريق التعاون والتضامن بين المملكة العربية السعودية ومصر وأستطاعت السعودية في ذلك الوقت أن تلعب دورا في حسم الخلاف بين سوريا ومصر . كذلك حاولت السعودية بقيادة الملك خالد وحتى وفاته عام ١٩٨٢ إيقاف المد المعادي لمصر من جانب الدول العربية بعد توقيع إتفاقتي السلام عام ١٩٧٧ مع إسرائيل .

أما الفصل الرابع فيفحص فترة متميزة ورئيسية للعلاقات بين المملكة العربية السعودية ومصر وهي فترة تولي الملك فهد بن عبدالعزيز الحكم وهي فترة تزامنت أيضا مع تولي الرئيس حسني مبارك الحكم وقد شهدت هذه الفترة ومازالت تعاونا وثيقا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتأكدت هذه العلاقة الخاصة بزيارة الرئيس حسني مبارك للمملكة عام ١٩٨٨ . وفي حديث للملك فهد قال (تعاون السعودية والشقيقة مصر ينطلق من توجه عربي وإسلامي على المستوى الرسمي والشعبي ووجود السعودية ومصر في موقع واحد يدافع عن القيم والمبادىء ومكتسبات المنطقة تمثل درعا واقيا ودعامة للاستقرار في المنطقة .

أما الفصل الخامس . فيتحدث عن أمراء الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية ودورهم في إقامة جسور التعاون والعلاقات الوثيقة مع مصر وهم أمثال الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي والأمير طلال بن عبدالعزيز رئيس المجلس العربي للطفولة والأمير بدر بن عبدالعزيز والأمير تركي بن عبدالعزيز والأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي .

وفي الفصل السادس يتحدث المؤلف عن التمثيل الدبلوماسي بين المملكة العربية السعودية ومصر ممثلا في سفارتي البلدين . كذلك البعثات التعليمية التي ارسلتها المملكة للدراسة في مصر بداية من ١٩٢٧ في كلية العلوم ومرورا بالبعثات التالية لها حتى اليوم من خلال المكتب التعليمي للمملكة بالقاهرة وبالنسبة للتعاون العسكري للبلدين فانه وثيق سواء في إرسال البعثات التعليمية العسكرية لمصر للتعليم والتدريب . أو التعاون في القيادة اثناء القيادة العربية

الموحدة التى انشئت بعد العدوان الثلاثى . اما عن دور الاعلام فيشيد الكتاب بهذا الدور فى إقامة علاقات متميزة بين البلدين .

والفصل السابع والأخير يتناول العلاقات الأزلية بين البلدين على المستوى الشعبى ووجود إتفاق شعبى بين شعبى البلدين عى علاقات وثيقة ومتميزة مع شعب المملكة العربية السعودية ومصر عبر عنها قادة الأحزاب المصرية المختلفة والكثير من الكتاب المصريين .

هذا وقد اقتصر الكاتب على فترة وجيزة من تاريخ العلاقات السعودية المصرية ولقد كان أجدى به أن يغوص أكثر فى جذور هذه العلاقات فالسعودية ومصر جزئين من العالم العربى والاسلامى والعلاقة بينها قائمة منذ ظهور الاسلام والفتح الاسلامى حيث كانت السعودية مهبطا للدعوة الاسلامية ومصر معبرا لهذه الدوعة إلى المغرب حتى الأندلس .

عبدالحميد محمد شقير

☐☐ اللواء الركن الدكتور أحمد أنور زهران ، الحرب المحدودة والحرب الشاملة ، مكتبة غريب بالقاهرة ، ١٩٨٩ ☐☐

يتناول الكتاب ـ عبر ١٧٥ صفحة من القطع المتوسط ـ موضوعا فى غاية الأهمية ، سواء بالنسبة للقضايا التى يتناولها ، أو بالنسبة للظروف والأوضاع السياسية والعسكرية الدولية الراهنة ، حيث يتصاعد من أن لآخر التهديد باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية على نطاق واسع ، فى أكثر من منطقة من مناطق النزاع فى العالم ، إثر فتور التهديد باستخدام الأسلحة النووية نسبيا ، وتلك الأسلحة جميعها هى أسلحة الدمار الشامل ، وهى عماد الحرب الشاملة إن صح التعبير . والمؤلف تقلد مراكز قيادية متعددة بالقوات المسلحة ، سواء فى مجال التدريس ، أو البحث العلمى العسكرى ، أو التسليح والانتاج الحربى ، فضلاً عن إنجازه العديد من الدراسات والبحوث فى فروع العلم والفن العسكريين المختلفة ، وفى التكنولوجيا الحربية ، تم نشرها فى الدوريات المتخصصة فى مصر والخارج .

ويتناول الكتاب التعريف بوسائل وإمكانات ، وعناصر القوة والتأثير ، لكل من الحرب المحدودة والحرب الشاملة ، برا وبحرا وجوا ، وفى الفضاء الخارجى .

ويشير المؤلف الى أن شبح الحرب الشاملة قد خيّم على العالم ، منذ إلقاء القنابل النووية على اليابان عام ١٩٤٥ . ولقد كثف الاحساس بالخوف من هذه الحرب ، تعاظم اعداد وتأثير اسلحة التدمير الشامل (النووية والكيماوية والبيولوجية) ، التى تزخر بها ترسانتا الدولتين الأعظم ، والكفيلة بإفناء الجنس البشرى عدّة مرّات .

وينقسم الكتاب الى جزءين ، يتكون كل منهما من خمسة أبواب ، يتناول فى الجزء الأول منهما العناصر الرئيسية التى تحكم التخطيط والاعداد لعمليات الحرب المحدودة ، فى حين يعرض المؤلف فى الجزء الثانى إمكانات كل من الحرب الكيماوية والبيولوجية والنووية والفضائية (حرب الكواكب) ، للوقوف على عناصر القوة والردع التى تتحكم فى استراتيجية الحرب الشاملة ، التى تخطط لها الدولتان الأعظم ، مع بيان تطور القوى الاستراتيجية الدولية ونموها فى ظل سباق محموم للتسلح ، قبل أن يختتم المؤلف كتابه باستعراض أهم أسلحة التسعينات .

يتناول المؤلف فى الباب الأول العلاقة بين السياسة والتكنولوجيا ، مشيرا إلى التأثير المتبادل بينهما ، وموضحا أن وقائع العصر تشير الى أن مركز الدولة التكنولوجى ذو وزن كبير فى تحديد وضعها فى المجتمع الدولى ، بغض النظر عن قدرتها العسكرية ، ومن امثلة ذلك اليابان وألمانيا الغربية (الموحّدة حاليا) . ويعرض المؤلف فى الباب الثانى لموضوع حرب المدرعات ، مشيرا إلى كون المدرّعات سلاح الحسم فى المعارك البرّية ، سواء فى مسارح الحرب التقليدية أو النووية ويوضح أن تهديد المدرعات قد تعاظم ، فى مواجهة أسلحة الضرب المباشر وغير المباشر ، الموجّهة وغير الموجّهة ، وتوازن الجهود لتوفير حماية للدبابات عن طريق الدروع الثقيلة أو المركبة ، جنبا إلى جنب مع إبتكار أسلحة مضادة للدبابات ، فردية أو محمولة على مركبات أو هليكوبترات أو قاذفات . ويدور الباب الثالث حول الحرب الجوية ، فيوضح المؤلف أن إحراز النصر فى المعارك الجوية ، يتطلب إعداد وإمداد القوات الجوية بالمعدات والتجهيزات والأسلحة ، التى تكفل لها تحقيق مهامها الرئيسية من أجل السيادة الجوية ، التى تتحقق بإستكمال القوات الجوية اداءها المهام الرئيسية المسندة إليها ، بالاستطلاع الجوى ، وتوفير المعلومات عن اوضاع وتحركات العدو ، وإعتراض وإحباط الهجمات الجوية المعادية ، وقصف وتدمير دفاعات وخطوط إمداد وإحتياطات العدو ، ومساندة أعمال قتال القوات البرية ، وتعزيز قدراتها النيرانية فى القتال المتلاحم .

وعن الحرب البحرية ، يدور الفصل الرابع ، حيث يؤكد المؤلف أن الغواصات والألغام البحرية ، تمثل التهديد الرئيسى للسفن الحربية ، الأمر الذى يتطلب توفير حماية كافية لهذه السفن ، وإتخاذ الاجراءات الوقائية ، الدفاعية والهجومية ، فيما أصبح يعرف بالحرب ضد الغواصات وضد الألغام البحرية ، بغرض اكتشافها مبكرا وتدميرها . ويشير المؤلف إلى ان إستخدام الأسلحة النووية فى مسارح الحرب البحرية المفتوحة يلقى قبولا متزايدا من العسكريين فى الشرق والغرب ، عنه فى المسارح البرية ، ذاكرا انه يتم حاليا تزويد الأسلحة البحرية برؤوس نووية ، بالاضافة الى الرؤوس النيترونية التى تصيب الأفراد دون السفن .

ويتناول الباب الخامس ـ والأخير من الجزء الأول ـ موضوع الحرب الالكترونية ، فيستعرض تطور الحرب الالكترونية منذ بداية هذا القرن ، بدءا بإستخدام الاتصال اللاسلكى فى الحرب العالمية الأولى ، ومرورا باستخدام الرادار فى الحرب العالمية الثانية ، حتى إستخدام نظم الاتصالات الالكترونية المتطورة المحمولة جوًا وبالاقمار الصناعية اليوم . ويتحدث المؤلف عن الحرب الالكترونية الدفاعية ، مشيرا الى أهمية الاستطلاع الالكترونى فى توفير رصيد من المعلومات ، عن الأوضاع والتحركات فى مسرح العمليات المنتظر ، حتى يتسنى مواجهتها بالاجراءات الالكترونية المضادة . وعن الحرب الالكترونية الهجومية ، يشير المؤلف الى اهمية وسائل الاعاقة والخداع المتطورة ، التى تستخدم لابطال مفعول الاجراءات الالكترونية المضادة للعدو .

يتناول المؤلف فى الجزء الثانى خمسة موضوعات رئيسية ، موزعة على خمسة أبواب ، على النحو التالى : فى الباب السادس ، يشرح المؤلف الحرب الكيماوية والبيولوجية ، موضحا انها تستغل التقدم

الكبير فى علمى الكيمياء والأحياء ، فى إبتكار أسلحة قتالية ذات قوة تدميرية شاملة لكل أشكال الحياة على الأرض . ويشير المؤلف الى المخزون الاستراتيجى من الأسلحة الكيماوية وغازات الأعصاب ، الذى يتوفر لدى القوتين الاعظم ، معربا عن أمله فى أن يصرفا النظر عن المضى قدما فى سباق التسلح الكيماوى والبيولوجى ، الذى يعرض البشرية لكوارث لاتقل فظاعة عن كارثة الشتاء النووى . وفى الباب السابع ، يتحدث المؤلف عن الحرب النووية ، من خلال تعرضه للاداء التدميرى النووى ، وسباق التسلح النووى ، وترسانات الأسلحة النووية ، والعمليات النووية التكتيكية . ويشير الى ان وصول كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى نقطة التعادل النووى ـ فى نهاية الستينات ـ كان حافزا لهما لدفعهما الى التفاهم حول الحد من الأسلحة النووية (الاستراتيجية) ، والتوقيع على معاهدة (سولت ١) عام ١٩٧٢ . ويؤكد المؤلف أن العملاقين ايقنا استحالة قيام مواجهة بينهما على المسرح الاستراتيجى ، فى الوقت الذى فرضت عليهم المواجهة المباشرة فى المسرح الأوربى ، تطوير الأسلحة والعمليات النووية التكتيكية .

وعن حرب الفضاء ، يدور الباب الثامن ، حيث يشرح المؤلف الاستطلاع الفضائى ، والحرب ضد الاقمار الصناعية ، والدفاع ضد الصواريخ البالستيكية . ويشير الى أن ٧٥٪ من الاقمار الصناعية أطلقها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لاغراض عسكرية أساسا ، تشمل الاتصالات والاستطلاع والانذار المبكر ، بجانب تجهيز بعضها ليقوم بواجب هجومى لتدمير الأهداف المعادية . ويُحذّر المؤلف من التمادى فى بحوث استخدام اشعة الطاقة الموجهة لليزر ، واشعة الجسيمات الدقيقة ، فى أسلحة هجومية فضائية ، تؤهّل الفضاء ليكون مسرحا للحرب فى المستقبل .

وفى الباب التاسع ، يتناول المؤلف موضوع تطور القوى الاستراتيجية ، فيشير الى إستخدام كل من القوتين الأعظم ، نظما تكنولوجية متطورة ، لتطوير الأسلحة الاستراتيجية ، ورفع كفاءتها التدميرية ، وقدرتها على إصابة الأهداف بدقة . والاسلحة الامريكية أكثر تطورا من حيث الخصائص وكفاءة الأداء ، مما يدفع الاتحاد السوفيتى إلى تطوير أسلحته الاستراتيجية ، فضلا عن زيادتها العددية ، وذلك بإستخدام نظم القنابل النووية المدارية ، ونظم الاقمار الصناعية الهجومية ، التى من المعتقد أنها سوف تسود برامج الدفاع الاستراتيجى للدولتين الاعظم ، فى التسعينات . وفى الباب العاشر ، والاخير من الكتاب ، يتعرض المؤلف لأسلحة التسعينات ، مشيرا الى ما توليه الدول العظمى من إهتمام متزايد بالتخطيط طويل المدى ، للمشاريع والبرامج المتصلة بإبتكار نظم الكترونية متطورة فى مجالات الاتصالات والقيادة والسيطرة عن طريق الاقمار الصناعية ، والاستطلاع الالكترونى والانذار المبكر ، والتوجيه الدقيق للاسلحة بالاشعة المرئية وتحت الحمراء وبالليزر ، والتحكم الآلى فى إدارة النيران ، والشوشرة والخداع الالكترونى فى الفضاء ، والتدريب باستخدام نظم المحاكاة الالكترونية . هذا فضلا عن جهود الدولتين الأعظم فى مجال إبتكار أسلحة متطورة للطاقة الموجهة ، تستخدم اشعة الليزر واشعة الجسيمات الدقيقة ، لتدمير الصواريخ البالستيكية والاقمار الصناعية فى الفضاء الخارجى ، فى إطار نظام للدفاع الاستراتيجى ، يضيف الفضاء بعدا رابعا لمسارح الحرب ، فى البر والبحر والجو ، فى التسعينات والقرن الحادى والعشرين .

راغب محمد السعيد عجاج

□□ د . أحمد عبدالرحيم مصطفى وآخرون ، خرافة الحقوق التاريخية فى دولة الكويت ، المركز الاعلامى للكويت ، القاهرة ١٩٩٠ □□

يتضمن الكتاب وقائع وأوراق الندوة التى اقامها المركز الاعلامى الكويتى بالقاهرة بمشاركة ثلة من أساتذة التاريخ .

وركزت كلمة د . أحمد عبدالرحيم مصطفى بصفته باحثا ومؤرخا يتوخى الحقيقة على نقطة رئيسية هى : مسألة الحق التاريخى الذى تردد اخيراً فيما يتعلق بحق العراق بضم الكويت ، وكان قد تتبع هذه النقطة تاريخيا ووجد انها لاتبدأ بصدام ، ولكن من قبل ذلك بفترة طويلة نتيجة لسوء الفهم ،.ونتيجة لتغلغل الدعاية النازية فى العراق فى الثلاثينيات ، وبنى عليها الأمل الذى كان يراود مختلف الحكومات العراقية فى الثلاثينيات والاربعينيات والخمسينيات ومابعد ذلك ، بالمطالبة بجزء من اراضى الكويت او بالكويت كلها . والحقائق التاريخية تبرز مدى صحة هذا الادعاء الذى اسكر عقول الساسة العراقيين وآخرهم صدام حسين .

وقد تأسست الكويت فى اوائل القرن الثامن عشر على أيدى مهاجرين من العتوب تزعمتهم أسرة الصباح ، ومالبثت الكويت أن نمت بسرعة نتيجة لموقعها الجغرافى عند رأس الخليج ، وفى عام ١٧٧٥م بدات علاقات الكويت ببريطانيا على اثر احتلال الفرس للبصرة .

وخلال اوائل حكم مبارك الصباح سعت المانيا الى مد خط حديدى من برلين الى الخليج عبر العراق والمعروف باسم « سكة حديد برلين بغداد » وكان من المفروض ان ينتهى عند كاظمة الواقعة ضمن املاك حاكم الكويت . وفى الوقت نفسه كانت روسيا تسعى الى مد خط حديدى من سواحل الشام الى الكويت . وحين اشتد ضغط السلطات العثمانية فى البصرة على مبارك استنجد ببريطانيا التى وقعت معه اتفاقية يناير ١٨٩٩ . وكان حرص بريطانيا على فرض حمايتها على الكويت راجعا الى خشيتها ان يضع الترك او الالمان او الروس اقدامهم فى الكويت . وفى اكتوبر ١٩٠٧ تأكد تعهد مبارك بعدم التنازل عن اى جزء من اراضيه وذلك فى اتفاقية سرية خاصة بتأجير بندر الشويخ للحكومة البريطانية . وظلت اتفاقيتا ١٨٩٩ و١٩٠٧ تشكلان الأساس الذى قامت عليه علامات بريطانيا بالكويت .

وفى عام ١٩٥٠ جرت محاولة لرسم الحدود بين البلدين ، واعترضت وزارة الدفاع العراقية على رسم الحدود قبل تخلى الكويت للعراق عن جزيرتى وربة وبوبيان اللتين طالب العراقيون بتسليميهما لهم دون مقابل بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على مداخل الميناء المتوخى إقامته فى « أم قصر » ، وكان الشيخ احمد جابر حاكم الكويت قد اعترض على بناء الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية حاجزاً كبيراً ونهاية للسكة الحديدية فى « أم القصر » إلا اذا تم الاتفاق على وقف أعمال البناء وإزالة المنشآت بعد انتهاء الحرب ، كما اصرت الكويت على عدم التنازل عن الجزيرتين دون الحصول على تعويض كاف وهو مالم تبد العراق استعدادا للموافقة عليه ، وكان وزير خارجية العراق قد صرح فى نوفمبر ١٩٣٩ بأنه مادامت الجيرتين عديمتا الفائدة فإن الامر لايستلزم تقديم تعويض فى مقابل التخلى عنهما ، كما اشار الى ان العراق فى وضع يمكنه من المطالبة بالسيادة عليهما بل على كل الكويت .

ويخلص د . عبدالرحيم مصطفى من هذا كله الى أن الحكومات العراقية المتعاقبة غلفت اطماعها فى دولة الكويت الصغيرة المجاورة

بدعاوى واهية لايمكن ان تعطيها الحق فى ضم دولة الكويت او اقتطاع جزء من اراضيها ، ولولا تمسك العراق بأمثال هذه الحجج وضغطها المتواصل على الكويت لارغامها على التسليم بمطالب بغداد لربما أمكن حل مختلف المشكلات على اساس التعاون المشترك ومصلحة كلا البلدين .

ويشير د. صلاح العقاد إلى انه حينما قرر صدام حسين برأى منفرد الاستيلاء على الكويت بقوة السلاح ، لم يجد امامه مبررا لهذا الغزو الا اللجوء لمبدأ الحقوق التاريخية ، واستمر يستخدم هذا المبدأ فى كل اجراء يتخذه بعد ذلك، ثم أكد على رفضه استخدام هذا المبدأ فى الاساس لان استخدامه يؤدى الى ان تعم الفوضى العالم فالدكتور العقاد يرى ان العالم المعاصر له مقاييسه المختلفة عن عالم العصور الوسطى ، وحتى عالم القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين حيث كانت الدول فى تلك العصور متعددة الجنسيات او دول تسمى نفسها عالمية مثل امبراطورية النمسا والمجر فى اوربا او الامبراطورية العثمانية فى المشرق والمغرب العربى والتى كانت تستمد وجودها من مبدأ الخلافة الاسلامية وليس من خلال منظور قومى او وجود قانونى ، إذن هذه مفاهيم استحدثت بعد الحرب العالمية الثانية حينما استقرت الاوضاع الجغرافية لمعظم الدول ، لذا نجد منظمة مثل الوحدة الافريقية تقرر هذا المبدأ الهام وهو الاعتراف بالكيانات التى استقلت حديثا ضمن الحدود التى خصصها الاستعمار لأن فتح باب الدعاوى التاريخية او العرقية أو حتى دعاوى الوحدة القومية يمكن ان يؤدى الى ان تعم الفوضى العالم .

ويمضى د . العقاد فيقول : عندما غزا صدام حسين لم يكن هناك فرد واحد يؤيد الانضمام الى العراق ، ولهذا لم يجرؤ على ان يطالب باجراء استفتاء حر مثلا ، وحاول ان يستميل المعارضة الكويتية ، واتصل بزعمائها ، لكن احدا منهم لم يقبل التعاون معه على اساس ان المعارضة كانت تجرى فى إطار الاعتراف بالشرعية القائمة فى الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ .. وهنا يبدو صدام حسين اسوأ من هتلر حينما ضم النمسا لأن بعض النمساويين كانوا معجبين به وبالنازية فى حين لم نجد كويتيا واحدا معجبا بشخصية صدام او بنظام حكمه لأن الكويت ـ رغم تحفظات بعض الليبراليين المتشددين ـ فيها حرية رأى وتضم مؤسسات وصحف معارضة معالم يكن له نظير فى العراق رغم ان الأخير اسبق من الناحية التاريخية فى الثقافة العصرية .

لذا يمكن القول ان العالم المعاصر شهد مولد الدول الاقليمية لتحل محل الدول ذات الطابع الكونى او العالمى او متعددة الجنسيات او الدينية ، والضمانات الاقليمية للدول حديثة النشأة سواء فى العالم العربى وافريقيا تكمن فى وجود مؤسسات دولية ، فارتباطها بالعضوية فى جامعة الدول العربية او فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يجعل من السهل ان تطيح دولة عضو بالأمم المتحدة بدولة أخرى مهما كانت صغيرة خاصة اذا كانت دولة مجاورة ، حيث استقر القانون الدولى وهو يحمى مثل هذه الدول الاقليمية . وهذا يبين لنا الفرق بين مقاييس العالم المعاصر وبين مقاييس العصور الأخرى .

وتناول د. عبد العزيز سليمان نوار الفكرة التى قال بها د . العقاد ، ويختلف مع د . عبدالرحيم ومع الكثيرين ممن يخوضون فى موضوع الحدود بين الدول عند الحقوق التاريخية ، اذ ان مجرد استخدام هذه العبارة ـ من وجهة نظره ـ ضياع لحقوق الكويت ، وانها نظرية عفا عليها الزمن .

وأنهى د . نوار حديثه بنقطتين : الأولى أن اسلوب صدام وهو الذى نسميه غزوا ، ليس على الطريقة الحديثة ، ولكن تم بالطريقة الجاهلية ، إذ كان يحدث قبل الاسلام ان يختبىء شباب قبيلة ليفاجىء القبيلة الأخرى ليسطو عليها ويأخذ نساءها وأطفالها . ولكن مثل هذا الغزو حرمه سيدنا محمد ﷺ ومنعه الاسلام .

والنقطة الثانية او الوصمة الثانية ـ كما اطلق عليها ـ ذلك انها وضعته فى موقف حرج مع استاذ اجنبى متخصص فى الادب الجاهلى وكان الحديث عن « الأعشى الكبير » ـ هى أن هذا الاستاذ الاجنبى وجه اليه سؤالا هو : كيف كان العرب يمجدون الشهامة والفروسية والمرأة والآن نجد صدام يختفى خلف الرهائن وبينهم نساء واطفال وهذا ليس من شيم العرب ؟ !

محمود طه شيحه

□ □ كميل منصور [اشراف] الشعب الفلسطينى فى الداخل ـ خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ١٩٩٠ □ □

يستهدف الكتاب دراسة وضع فلسطينيى الداخل ويعالج موضوعات التكاثر السكانى (الديموغرافيا) والاقتصاد والبنية الاجتماعية والتربية والتعبير السياسى بالاضافة إلى دراسة سياسة اسرائيل القانونية فى الأراضى المحتلة وسياستها فى الاستيطان لما لهما من اثار عميقة فى حياة الفلسطينيين تصل الى حد السعى لاستبعادهم عن ارضهم . وحرر الكتاب نخبة ممتازة من اساتذة الجامعة والخبراء بعضهم من داخل الأراضى الفلسطينية .

وتم ترتيب الكتاب بصورة تأخذ بعين الاعتبار مدى تلاؤم المجال الجغرافى مع كل موضوع من الموضوعات المعالجة بحيث عولج بعض الموضوعات فى اطار الضفة الغربية او غزة او القدس او اسرائيل ، وادرجت موضوعات اخرى فى اطار اوسع وكذلك اطار الأراضى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ فى مجموعها او فلسطين الانتدات بكاملها وهكذا جاءت الديموغرافيا موضوع فصل واحد يغطى فلسطين كلها فى حين جرت معالجة كل من السياسة والاقتصاد فى فصلين اثنين احدهما يعنى بفلسطينى اسرائيل والآخر يعنى بفلسطينى الأراضى المحتلة .

وتشير مقدمة الكتاب بوضوح الى التقسيم الذى جرى للشعب الفلسطينى نتيجة حرب ٤٨ ثم حرب ٦٧ حيث ظل الوطن الفلسطينى يمثل حتى النكبة ، سنة ١٩٤٨ ، وحدة سياسية ديموغرافية . ولم تكن فترة الانتداب عصرا ذهبيا ، لكنها كانت على الأقل الفترة التى عاش الشعب الفلسطينى بكامله خلالها على ارضه تحت سيطرة سياسية وادارية وبوليسية واحدة ، وواجه ـ بكله وجميعه وتنوعه ـ التحديات الناجمة عن السيطرة البريطانية والمشروع الصهيونى الذى تجسد منذ البداية بالهجرة اليهودية ، وتملك الأراضى ، وبناء « اليشوف » والمجتمع اليهودى فى فلسطين قبل قيام اسرائيل .

احدث انشاء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ تجزئة لوحدة الشعب الفلسطينى ، اذ وجد جزء منه نفسه مطرودا من وطنه ، مبعثرا فى الدول العربية المجاورة ، خاضعا فى مخيمات لاجئين لانظمة ولحسابات تختلف فى نتائجها السياسية والاجتماعية والادارية باختلاف الانظمة والحقب المعنية . وبقى الجزء الآخر فى فلسطين مقسما ثلاثة اقسام ، يخضع كل منها لوضع مختلف : احتلال اسرائيلى و « مواطنية » اسرائيل (اسرائيل) ، ضم اردنى وجنسية اردنية (الضفة الغربية) . ادارة مصرية و « جنسية » فلسطينية (قطاع غزة) . والاقليمان الأخيران ضما ، الى جانب سكانهما الفلسطينيين الأصليين نصيبهما من اللاجئين المطرودين من الحيز

الذى غزته اسرائيل خلال ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

وبعد ذلك بأقل من عشرين عاما ، ادت حرب حزيران - يونيو الى غزو جديد وتهجير جديد (نحو شرق الأردن) ووحدت فى ظل الاحتلال الاسرائيلى ذاته ، الفئات الفلسطينية الثلاث ، من الذين بقوا فى فلسطين : الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، واسرائيل . لكن المحتل ابقى على اختلاف أوضاع هذه الفئات الثلاث القانونية ، وذلك على الرغم من التعديلات والتغييرات العميقة التى فرضها على الفئتين الاوليين منذ سنة ١٩٦٧ حتى اليوم . بل ان وضعا قانونيا رابعا ، هو وضع فلسطينى القدس ، قد نشأ عقب قيام اسرائيل بضم المدينة القديمة اليها .

واليوم لايزال الاحتلال والمنفى يشكلان الأفق الفلسطينى ، فالتجزؤ داخل فلسطين ، والتبعثر فى الشتات لم يتوقفا ، والأحوال المعيشية الناجمة عن هذه الأوضاع المفروضة والمرفوضة لاتزال صعبة .

وأخيرا فلقد استهدف مؤلفو هذا الكتاب ابراز الوجوه الأساسية لوضع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة وفى اسرائيل كجماعة قومية واشكال النضال الفلسطينى من اجل حق تقرير المصير . ففى حين تتصدر المطالبة بالمساواة فى الحقوق برنامج فلسطينى اسرائيل تحتل الدولة المستقلة رأس اهداف برنامج فلسطينيى الاراضى المحتلة ويمثل الحق فى العودة جوهر برنامج فلسطينيى المنفى وهكذا يلتقى كل فئات الشعب الفلسطينى على هوية واحدة .

هناء عبدالسلام العبادى

□□ جورج العبد (وآخرون) ، الاقتصاد الفلسطيني - تحديات التنمية فى ظل احتلال مديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٩ □□

يضم هذا الكتاب ترجمة من الانجليزية للنتائج الرئيسية لندوة « التنمية الاقتصادية فى ظل الاحتلال المديد » التى عقدت فى كلية سانت كاترين بجامعة اكسفورد فى بريطانيا خلال الفترة ٣ - ٥ يناير ١٩٨٦ . عقدت الندوة برعاية « مؤسسة التعاون » وهى مؤسسة خاصة غير هادفة للربح ، وتعمل فى مجال دعم التنمية فى المجتمع الفلسطينى وخاصة فى داخل الوطن المحتل ، ومقرها فى جنيف بسويسرا . وقد كان الهدف الاساسى للندوة هو تحفيز الدراسات واثارة النقاش حول مسائل التنمية الاقتصادية فى المناطق الفلسطينية المحتلة ، وعلى الأخص فى ضوء التعقيدات العديدة والكوابح الخانقة التى ادخلها الاحتلال الطويل على عملية التنمية الاقتصادية . لقد جمعت الندوة عددا من اقتصاديى التنمية الفلسطينيين وغير الفلسطينيين بالاضافة الى ممثلين من منظمات دعم التنمية واخرين ممن يعملون فى مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الاراضى المحتلة . وقدم المشاركون الدراسات وتبادلوا الخبرات ، وبذلوا جهدا خاصا فى معالجة المشاكل الصعبة التى اثارها النقاش الذى سعى الى ايجاد مفاهيم ومناهج تصلح لمعالجة الوضع الاستثنائى منذ الدراسة .

ومنذ قيام دولة اسرائيل فى عام ١٩٤٨، ومصير العرب الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل اسرائيل محط اهتمام متزايد .

وقد تكون دراسات هذه الندوة اول مجموعة تتفحص بعمق مشاكل وتطلعات التنمية الاقتصادية فى المناطق المحتلة .

هذه الندوة التى شارك فيها باحثون عرب واجانب من مختلف الاختصاصات تحتوى على خمس عشرة دراسة ، ويضم هذا الكتاب منها ترجمة لثلاثة عشر بحثا مع مقدمة وفصل ختامى اعدهما المحرر تتناول تاريخ الاقتصاد الفلسطينى فى الوطن المحتل ، اضافة الى الاستراتيجيات المتنوعة التى تستدعيها الظروف من اجل البقاء والنمو الاقتصاديين .

وعن المضمون والاهداف فى هذه البحوث وفصول الكتاب الخمس عشرة يتضح ان المشاركين فى الندوة ، تقريبا ودون استثناء ، يؤيدون الاستنتاج الجوهرى الذى توصل اليه النقاش وهو ان التنمية الاقتصادية الاصيلة والدائمة لا يمكن لها ان تتحقق الا فى ظروف الاستقلال التام للشعب الفلسطينى فى وطنه . ويعنى هذا بالنسبة للجميع نهاية الاحتلال وممارسة الشعب الفلسطينى حق تقرير المصير . ويجب الاشارة الى انه لم يأت جميع المشاركين الى الندوة حاملين هذه الفكرة . بل اتضح انهم توصلوا الى هذا الاستنتاج من خلال التداول والمناقشة . واذا كان المشاركون قد توصلوا الى اتفاق عام حول هذا الاستنتاج الاساسى ، فلم تلتق وجهات النظر تماما حول ما الذى يجب عمله فى الوقت الحاضر ؟ فقد اثار بعض اولئك الذين يعملون فى مشاريع تنمية فى المناطق المحتلة تساؤلا اساسيا حول طبيعة المجتمع الذى تستهدفه برامج التنمية التى يضطلعون بها ، وهل تختلف طبيعة هذا المجتمع ومتطلباته للتنمية عما يمكن ان تكون عليه بعد انتهاء الاحتلال ؟ واذا لم تكن عملية التنمية ذاتها حيادية ، واخذا بعين الاعتبار الطبيعة بعيدة المدى للصراع ضد الاحتلال والاستئصال ، فكيف يمكن حماية برامج التنمية من الفساد الداخلى او التعطيل الخارجى او مجرد الاندثار فى سياق المسيرة للامام ؟ وقد لاحظ البعض ان لا قيمة لبرنامج التنمية ان لم توجهه رؤيا تحدد طبيعة المجتمع المستهدف ، وهكذا فهناك حاجة لايضاح وتأكيد هذه الرؤيا .

ان هذا النقاش حول المحتوى السياسى للتنمية فى اطار وضع المناطق المحتلة قد تردد فى مناقشة دراسة (لا يتضمنها هذا الكتاب) حول تجربة سارفودا ياشرمادنا ، وهى منظمة جماهيرية غير سياسية تعمل اساسا فى مناطق الريف فى سرى لانكا . وتهتم هذه الجمعية بتوفير الحاجات الاساسية للسكان من خلال الاعتماد على الذات وعلى العمل التطوعى . وعلى الرغم من النجاح البارز لهذه الحركة فى تعبئة قطاعات واسعة من سكان الريف فى سرى لانكا للاهتمام باحتياجاتهم الاساسية (وذلك من خلال مزيج من الدعوة الروحية والتنظيم وبث روح الاعتزاز بقيمة الفرد) كان هنالك فى اذهان الكثيرين ، ثمة شىء مفقود فى المعادلة . وبقدر ماكان عمل سارفودا ياشرامادنا مثالا رائعا فى التعبئة الشعبية ، فان قيمة التجربة كانت فى بساطتها وتناسقها وفى براغماتيه الاسلوب . أما بالنسبة للفلسطينيين العاملين فى مجال التنمية لاسيما المتأثرين منهم بالاوضاع السياسية فقد بدت التجربة تجربة فودايا شرامادنا بعيدة بعض الشىء عن التجربة الفلسطينية المفعمة بالمضمون السياسى القابل للغليان فى اى لحظة .

لم يكن هنالك شك فى اذهان عدد من المشاركين حول الدرجة التى سيؤثر بها الصراع الفلسطينى الواسع على طبيعة برنامج التنمية الذى يجب انتهاجه داخل المناطق المحتلة . غير ان البعض عبروا عن خيبة املهم بالمدى الضئيل الذى ساهمت به التجربة الانمائية القيمة للشعب الفلسطينى فى داخل المناطق المحتلة فى الصياغة الخارجية لخطط برامج التنمية التى اعدت لصالح المناطق المحتلة .

وبالنسبة للتطلعات فى هذه الندوة فقد حاول بعض المشاركين معالجة مشكلة المضمون الذى سيتكون منه البرنامج الفلسطينى الاصيل لتنمية المناطق المحتلة فقد رأى الكثيرون مدى الحاجة لرؤية واضحة والتى بدورها تساعد على تحديد البرنامج السياسى القادر

على اثراء عملية التنمية بالمضمون المطلوب . وبشكل اكثر تحديدا واخذا فى الاعتبار الطبيعة الانتقالية للظروف الحالية فى المناطق المحتلة ، كيف يمكن صياغة وتنفيذ برنامج تنمية يدعم الاتجاهات نحو التحرر واعادة تجديد الذات وينفى فى الوقت نفسه العلاقات القائمة الظالمة التى فرضها وضع الاحتلال ؟

على المستوى العملى ان التمييز بين برنامج تنمية متحرر واخر متكيف يعتمد فى نهاية المطاف على كيفية مجابهته للقيود والعوائق القائمة . فهذا البرنامج اما ان يعزز هذه القيود وبالتالى يديم الوضع القائم ، او ان يحطمها وبالتالى يشق الطريق نحو تنمية متحررة .

اضافة الى ذلك ، يجب ترسيخ عملية التنمية على محاور القوى الذاتية للمجتمع وذلك من اجل توسيع حدود ماهو ممكن . وقد يتطلب هذا ان تتحدى برامج التنمية القيود القائمة وان تعطل مفعولها سواء بكسرها او بتوسيع الحدود التى تفرضها . وعلى هذا الاساس يجب ان توجه المشاريع الى نقص العلاقات غير المتكافئة التى خلقها الاحتلال ، والى تقوية الروابط بين المناطق المحتلة والوطن العربى ، والى تقليل مدى الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلى . فيما عدا ذلك ، يمكن تخطى حدود هذه الاستراتيجية الدفاعية وبذلك التوصل الى اسلوب اكثر فعالية يتصدى لشبكة القيود التى تحبط التنمية الحقيقية . هذا الاسلوب يتطلب ان ينظر لعملية التنمية فى اطار اكثر ديناميه . أن يستدعى مفهوم « الصمود المقاوم » كاستراتيجية لمقاومة الاثار الخطيرة للاحتلال ولجعل عملية التنمية مرتكزا للاعتماد الذاتى . واذا نظر الى هذا السياق الدينامى فى اكثر اشكالية حيوية ، اى وضع الحرب ، يجد الباحث انه فى مواجهة القوى القاهرة التى تعوق التنمية والتى ينطوى عليها وضع الاحتلال ، فان احد المخارج قد يتمثل فى اقتباس استراتيجية « الحرب الشعبية » وتطبيقها فى مجال التنمية الاقتصادية . ان السيطرة الواسعة والمهيمنة لاقتصاد القوة المحتلة قد لا يمكن مواجهته مباشرة وقد يصبح ضروريا بدلا من ذلك ان يبحث المرء عن فرص للتنمية الذاتية على نطاق اصغر وعلى المستويات الدنيا ، وبعد ان تشق عملية التنمية طريقها ، فانه يصبح ممكنا ان تتراكم التجارب ويتحقق التطور . وينبغى ان ترتكز هذه الاستراتيجية على دور مركزى للانسان وليس على راس المال او التكنولوجيا ، كما أن دعم البنية المؤسسية يصبح ذا اسبقية رفيعة فى اطار هذا المفهوم للتنمية وهذا التوجيه كما تبلور فى النقاش يجب ان ينطوى على استراتيجية غير مركزية لكنها متناسقة ذاتيا . فالتنمية قد تنطلق افقيا وليس عموديا . ان فكرة المراكز النامية التى طرحها بعض إقتصاديى التنمية فى سياق نظرية النمو غير المتوازن يمكن الاستفادة منها ، لكن كاساس لتعميم تجربة النمو افقيا اى عبر القطاعات الاقتصادية ومختلف المواقع الجغرافية . ان عملية التنمية فى مثل هذا المخطط ستتوازن وتتزامن ، ومع الوقت ستتمكن من الارتقاء بمجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية تدريجيا على مستوى اعلى من النمو والتطور .

كما جرى التاكيد على ان مثل هذه الاستراتيجية لا تربط بالضرورة الاقتصاد الفلسطينى بالتكنولوجيا البدائية ولا حتى بمستوى الانتاج الصغير .

والامر الاكثر اهمية على قول الاستاذ المحرر جورج العبد فان هذا الاسلوب بتجاوزه القيود والعوائق القائمة يمثل رؤية القوة الذاتية للشعب وأمله فى اعادة تجديد الذات . ان مثل هذا التوجه قد لا يساعد المجتمع الفلسطينى على البقاء خلال فترة الاحتلال فحسب ، بل انه يشكل الاساس الاكثر ثباتا لاقامة مجتمع افضل فور انتهاء الاحتلال .

اسلام عفيفى

كتب جديدة وردت الى المجلة

□□ محمد حسنين هيكل : حرب الثلاثين سنة ـ الانفجار ١٩٦٧ ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٠ □□

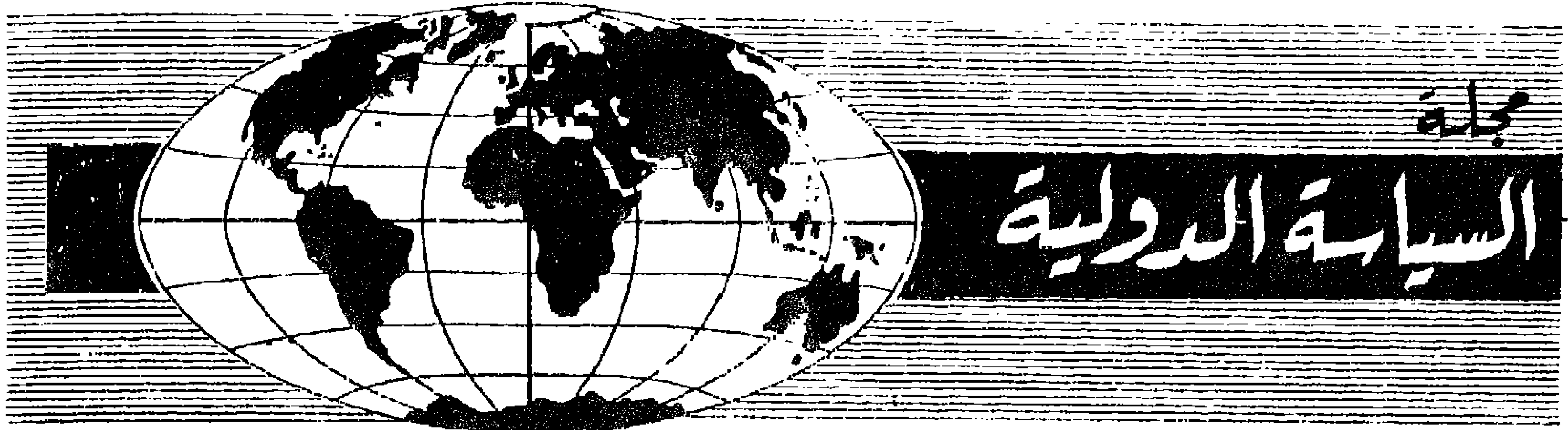
سفر سياسى وتاريخى ووثائقى هام يسد نقصا كبيرا فى المكتبة العربية التى تبدو ارففها خالية تفتقر الى مثل هذه الكتب . ويمثل الكتاب الجزء الثالث بعد ملفات السويس ، سنوات الغليان . وينصب الكتاب على المرحلة الدقيقة والحساسة بعد معركة سنة ١٩٦٧ وهو أصعب فصول القصة وأشدها تعقيدا ولعله اكثرها استحقاقا واستدعاء لتنشيط الذاكرة العربية على حد تعبير المؤلف .

ومما يضفى على الكتاب أهمية ومصداقية متزايدة هو قيام المؤلف بنسج الوثائق فى قلب رواية الوقائع حتى تظهر الصورة اكثر ماتكون أمانة وصدقا ، فلم يقدم المؤلف واقعة أو ربط حلقة إلا اذا كانت هناك وثيقة أو شهادة تدل عليها . وهذا منهج فى رواية الأحداث جدير بالتقدير لانه يجعل كمال الصورة جهدا مشتركا بين الكتاب وقارئه .

□□ الدولة الفلسطينية ـ وجهات نظر اسرائيلية وغربية ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت ـ ١٩٩٠ □□

يحوى هذا الكتاب وجهات نظر اسرائيلية وغربية غير رسمية تتعلق بتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، وتلتقى عند نقطة امكان اقامة دولة فلسطينية ، أو انشاء كيان فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بشروط مختلفة . وقد نقلت وجهات النظر هذه الى العربية عن تقارير ثلاثة صدرت بالانجليزية سنة ١٩٨٩ : أولها عن مركز يافى للدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب « الضفة الغربية وغزة ـ خيارات اسرائيل للسلام » ويضم عرضا وتحليلا لستة خيارات اتفق الباحثون على انها الخيارات المطروحة على اسرائيل فى تلك الحقبة ، وثانيها عن مؤسسة راند الامريكية « لماذا اصبحت الدولة الفلسطينية حتمية ؟» وهو يحدد حتمية قيام الدولة الفلسطينية ، وثالثها عن المعهد الملكى للشئون الدولية فى بريطانيا « نحو كيان فلسطينى » وهو يعرض مختلف أوجه الكيان الفلسطينى الممكن وآلية انشائه والعقبات التى يمكن ان تعترضه .

أحمد يوسف القرعى



أزمة الخليج وانعكاساتها على الرأى العام الغربى

اعداد سوسن حسين

● القت أزمة الخليج منذ اندلاعها فى ٢ أغسطس الماضى بظلال كثيفة من الحزن والتوتر على الديموقراطيات الغربية أطاحت بجو النشوة والفرحة التى عاشتها هذه الديموقراطيات فى الفترة الأخيرة نتيجة لانتصارها الحاسم فى صراعها مع النظام الشيوعى الذى تساقطت معاقله تباعا بصورة فاقت كل آمالها بل وأحلامها أيضا .

لقد واجه الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة إحتمال إعلان الحرب على العراق فى ظرف أيام من وقوع الغزو بل وربما ساعات ، ولكن سرعان ما تغلب عنصر ضبط النفس على الاندفاع والرد السريع ، ولو كانت السفن الأمريكية قد أطلقت نيرانها على الدبابات العراقية لاضطر العراق الى الرد بقوة ولتعرضت المنطقة لابشع أنواع الخسائر المادية والانسانية ، ولقضى على هذا النظام الدولى الجديد الذى يحاول العالم الغربى وضعه لمواجهة المتغيرات العالمية الجديدة . إن أزمة الخليج هى المحك الأساسى والاختبار الحقيقى لقدرة عالم ما بعد الحرب الباردة على التصدى لهذا النوع من الانتهاكات وقدرة المجتمع الدولى على تسوية النزاعات الأقليمية بالطرق السلمية ، وسيكون امتثال صدام حسين للارادة الدولية عبرة ودرسا لكل من تسول له نفسه الاقدام على مثل التصرف .

وبناء على ذلك قرر التحالف الغربى السير فى طريقين فى نفس الوقت : طريق الحل الدبلوماسى وطريق الحل العسكرى فى حالة فشل الحل الأول . ووجد الرأى العام الغربى نفسه يتأرجح بين الخيارين وإنقسم الى فريقين ، فريق متشدد ينادى بالقضاء فورا على صدام حسين مجرم الحرب وتقويض أركان حكمه وإمكانياته العسكرية بحيث لاتقوم له قائمة فيما بعد . وفريق ينادى بحل النزاع سلميا وإتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية لتؤتى ثمارها المنتظرة . وقد جاء قرار مجلس الأمن الأخير بجواز استخدام القوة العسكرية لاجبار العراق على الانسحاب خلال فترة لا تتجاوز ١٥ يناير ليضع حلا وسطا بين الخيارين . فهو يعطى فرصة محددة للجهود الدبلوماسية لكى تحل الأزمة وبعدها يصبح الخيار العسكرى اجباريا . وفى الواقع أن المنادين بالحل السلمى لم يفقدوا الأمل فكلما إشتد تهديد الحرب كلما كانت فرصة السلام أكبر بل إن فريقا يرى أن أزمة الخليج قد تسفر عن جوانب ايجابية بالنسبة للعالم بوجه عام والشرق الأوسط بوجه خاص ، فقد تصبح هى الفرصة لبلورة نظام جديد يعيد ترتيب أوضاع العالم مرة أخرى بصورة أكثر عدلا لصالح دول الجنوب ، وهى الدول التى يهدد عدم استقرارها أمن وسلام عالم ما بعد الحرب الباردة ، بالاضافة الى أنها قد تؤدى الى حل أزمة الشرق الأوسط المزمنة فى إطار دولى .

ويشتمل باب المجلات فى هذا العدد على عرض وتحليل لاتجاهات الرأى العام الغربى المختلفة من أزمة الخليج .

THE INTERNATIONAL NEWS

The Gulf Crisis : The Case against War
The Case For War
The International News Magazine Number 44

حرب أم لا حرب

● قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ باستخدام القوة لاجبار العراق على الانسحاب كانت أزمة الخليج قد بدأت تفقد حرارتها تدريجيا وتباطأ ايقاع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق . إن الولايات المتحدة قد سارعت فور الغزو بارسال قوات أمريكية الى الخليج لردع أى هجوم عراقى محتمل على السعودية ، وظلت تدعم هذه القوات بالمعدات والأجهزة المتطورة انتظارا للحظة الحاسمة وصدور القرار باستخدامها ، وجلست هذه القوات على الرمال بلا عمل أياما إمتدت الى أسابيع ثم الى أشهر ، والعالم كله يبحث عن طريقة لاخراج صدام حسين من الكويت من خلال الجهود الدبلوماسية تجنبه اللجوء الى الخيار العسكرى .

إن قضية حرب أم لا حرب مطروحة أمام الرأى العام العالمى . هل تحل القضية سلما من خلال دبلوماسية الأخذ والعطاء ؟ أم تحل من جذورها عن طريق العمل العسكرى ؟ والرأى العام الدولى عامة والغربى خاصة وهو ما يهمنا هنا مازال يتأرجح بين الخيارين ، رغم أن الجهود الدبلوماسية قد إستنفدت معظم وسائلها ، ورغم صدور قرار مجلس الأمن الأخير بجواز ردع العراق عسكريا وإجباره على الانسحاب .

وقد قدمت المجلة تحليلا دقيقا لاتجاهات الرأى العام الأمريكى والأوروبى من أزمة الخليج . فعرضت الحجج التى تؤيد ضرورة حل الأزمة سلميا والحجج التى تؤيد حتمية اللجوء الى الحل العسكرى .

الحجج التى تؤيد الخيار السلمى :

● حقا أن الرئيس الأمريكى قد أرغى وأزبد وأدان الغزو العراقى الوحشى للكويت ، وربط بين أساليب الرئيس العراقى والأساليب الهتلرية ، وطالب مجلس الشيوخ بالموافقة على مبدأ الهجوم الأمريكى على العراق ، وكانت القوات الأمريكية التى إنتشرت على الحدود بين العراق والسعودية كافية لتنفيذ التهديد الأمريكى ، ولكن سرعان ما تغلب اتجاه التعقل ومناقشة الخيارات والمصالح الأمريكية على إتجاه الضربة السريعة .

● إن الشعب الأمريكى والشعوب الأوروبية متفقة جميعا على وجوب إنسحاب العراق من الكويت وضرورة الدفاع عن المصادر البترولية بالسعودية . ولكن أى هدف من هذه الأهداف يستحق حربا حقيقية تأكل الأخضر واليابس وتقلب المنطقة رأسا على عقب ؟

إن حلا دبلوماسيا للأزمة قد لايكون هو الحل الكامل ، ولكن الحل العسكرى سيودى بأرواح كثيرة ، وربما يؤدى الى تحطيم المصالح الغربية فى المنطقة . إن الضغط على زناد المدافع المصوبة الى صدام قد يقلب الأزمة الخطيرة الموجودة حاليا الى مأساة مروعة ، فالحرب فى هذه المنطقة قد تحرم الأسواق العالمية من البترول وقد تدفع باسرائيل الى التورط فى الأحداث مما سيؤدى الى تسميم المصالح الغربية فى المنطقة . وستنفجر العمليات الارهابية بلا رادع وتهز أمن الدول المعتدلة وإستقرارها وقد تمتد هذه العمليات الانتقامية الى الولايات المتحدة والدول الغربية ذاتها .

إن بوش يؤكد أنه لن يسمح بتسوية تعطى صدام اى نوع من أنواع الانتصار حتى ولو كان بسيطا . ومع ذلك فإن تكلفة الحرب قد تصبح أعظم من أن تحتمل ، ففى حالة شن القوات الدولية هجوما على المواقع العراقية المحصنة قد يصل عدد القتلى الى ٥٠٠٠ قتيلا و ١٥٠٠٠ جريحا خلال عشرة أيام فقط ، وهذا العدد من القتلى والجرحى يعادل ماكانت تفقده الولايات المتحدة فى حرب فيتنام خلال عام كامل . ولايوجد ما يؤكد أن المعركة ستنتهى خلال عشرة أيام ، إن حربا كهذه يمكن أن تستمر طويلا . وقد حذر أحد العسكريين الأمريكيين من أن كثيرا من الأسلحة المتطورة التى تفخر الولايات المتحدة بامتلاكها لم يتم تجربتها فى معركة طويلة . واذا زاد عدد ضحايا الحرب سيثور الشك بشأن القضية التى يموت شباب البلاد دفاعا عنها ، هل من أجل أسعار البترول وضمان الحصول عليه ؟

كما أن الحل العسكرى سيتطلب ضربات جوية ضد العراق ، ضربات مفاجئة لتكون اكثر فعالية وقد يروع

العالم بمشاهدة صور القتلى من الأطفال والنساء العراقيات وينقلب على الولايات المتحدة وحلفائها وخاصة العالم العربى لأن الولايات المتحدة ستضرب دولة شقيقة مهما كانت هذه الشقيقة سيئة وتستحق الضرب . بالاضافة الى أن القنابل الأمريكية التى ستدمر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية العراقية قد تنشر الغازات السامة على إمتداد أميال وتقتل آلاف الأبرياء والمدنيين وتسمم المواد الغذائية . حقا إن السم سيكون عراقيا ولكن اللوم سيقع كله على الولايات المتحدة .

ونتساءل الى أى مدى سيذهب صدام حسين فى الدفاع عن نفسه ؟ قد تكون حركته الأولى هى الهجوم على إسرائيل . إن صاروخا واحدا يوجه الى تل أبيب سيثير استعدادات الحرب فى العالم العربى كله وسيخيم السواد على أرض هذا العالم ، وربما تضطر اسرائيل الى دخول الأردن وإحتلاله لتتحاشى هجوما عبر الصحراء ، ولن يكون هناك منتصر ومهزوم فى هذه الحرب . فالكل سيصبح مهزوما فهى حرب ستترك جراحا لن تندمل قبل مرور أجيال وأجيال .

وحتى لو إفترضنا أن القوات الجوية والبحرية الأمريكية وبعض القوات الخاصة قد إستطاعت تنفيذ الخطة العسكرية بمنتهى الدقة والكفاءة وشلت حركة العراق وقضت على قواعد صواريخه وخطوط اتصالاته ، وقامت بتحييده بأقل الخسائر الممكنة ، وأن صاروخا استطاع النفاذ الى الحصن المنيع الذى يقيم فيه الرئيس العراقى وقضى عليه ، فمن الذى سيخلفه ؟ إن صدام قد قام بتصفية جميع معارضيه ، وخليفته المنتظر هو صهره حسين كامل مجيد المعروف بقسوته البالغة وإنتهاجه لنفس سياسة صدام ! بل إن عراقا بلا قيادة قد يصبح أكثر خطورة على المصالح الغربية . وقد يقع فريسة لنفس الضغوط الداخلية والخارجية التى مزقت لبنان على مدى خمسة عشر عاما إن أكثر من نصف الشعب العراقى من الشيعة ومما لاشك فيه أن هؤلاء سيمارسون الضغوط من أجل جمهورية مستقلة لهم ، وقد يفعل الأكراد نفس الشىء ، خاصة وأن قيادتهم متطرفة ويتمركزون بجانب حقول البترول الشمالية . قد يطمع الجيران فى العراق الضعيف الممزق ويتقاتلون من أجل الفوز بالغنائم ، فتركيا لديها مطالب قديمة فى مقاطعة الموصل ، وسوريا ستحاول إقامة نظام عميل لها من خلال حزب البعث الذى يحكم الدولتين . وكذلك إيران التى تسلحت حديثا بالمقاتلات السوفيتية قد تساند الشيعة فى العراق .

إن عراقا قويا كان عنصرا هاما فى توازن القوى فى المنطقة ، والقضاء على صدام حسين دون وجود بديل قوى قد يؤدى الى خلخلة ميزان القوى وتهديد أمن وإستقرار المنطقة . لذلك يحذر المسئولون فى الغرب من الذهاب الى الحرب دون تحديد نوع السلام الذى تريده الديموقراطيات الغربية فى هذه المنطقة الحيوية بالنسبة لمصالحها . لذلك يقوم هؤلاء المسئولون بوضع خطة طويلة المدى لايجاد نوع من الانسجام فى الشرق الأوسط تتضمن ترتيبات إقليمية أمنية بالتعاون مع الدول المعتدلة فى المنطقة . إنهم على استعداد للتعايش مع الرئيس العراقى فترة من الزمن شريطة أن يقيدوه ويغلوا يديه ويرضخوه للارادة الدولية . وربما يكون وجود القوات الأمريكية على الأراضى السعودية لفترة أخرى من الزمن ضروريا مع مراعاة أن لايفقد العرب ترحيبهم بهذا الوجود . ولابد من تسوية هذه الأزمة سلميا ، فلو إندلعت الحرب وقام الأمريكيون بقتل العرب سيتقوض الهيكل الأمنى فى المنطقة لمدة عشرين أو ثلاثين عاما أخرى .

وفى الواقع ان التيار المؤيد للحل السلمى لأزمة الخليج قوى جدا ، ولكن كيف يمكن الوصول الى هذا الحل ؟ إن ما حدث أخيرا من مبادرة أمريكية تجاه العراق فور صدور قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة العسكرية ضد العراق هو فى الواقع إنتصار لهذا التيار ، مع مراعاة إستمرار الحظر والعقوبات الاقتصادية التى يقال أنها قد بدأت تؤثر رغم تسرب البضائع عن طريق الأردن وتركيا ، فهناك بعض المصانع شارفت بالفعل على الانهيار كما أغلقت حوانيت كثيرة أبوابها ، بالاضافة الى نقص الامدادات العسكرية التى تعنى الرئيس العراقى بالدرجة الأولى .

كما أن مقاطعة العالم لبترول العراق سيكون مدمرا بالنسبة لصدام حسين ، فقد إستخدم عائدات هذا البترول فى شراء المعارضة الداخلية وسكوتها ، فإذا حرم من هذه السيولة لن يستطيع النظام العراقى مواصلة الانفاق على تدعيم سيطرته ولن يمكنه التعامل بعد ذلك مع الأجنحة المعارضة وبذلك لن يعنى الاستيلاء على حقول البترول الكويتية شيئا بالنسبة لهذا النظام إذا لم يستطع بيعه . وبالتالى لن يستطيع صدام حسين الاستفادة من غزوه للكويت ، وسيواجه فى نفس الوقت إستياء متزايدا فى الداخل ، وقد يدفعه ذلك الى الانسحاب خاصة اذا وجد طريقة ما يحفظ بها ماء وجهه . إنه يعلم أن سقوطه أمر حتمى ، فإذا إستطاع أن يبقى فى السلطة عن طريق منحه بعض الانتصار فلن يتوانى فى إنتهاز الفرصة . وكان قد ألمح على لسان بعض مساعديه أنه يمكن أن يحتفظ بجزيرتى بوبيان وربة وحقل الرميلة وينسحب من بقية الكويت .

ولكن من الواضح أن أى حل يظهر صدام بمظهر البطل المنتصر غير مقبول دوليا ويرى الاتجاه المحبذ للحل السلمى هناك مجالا للتفاوض كما توجد الكثير من الحلول التى تمهد الطريق الى التسوية . فمثلا يمكن أن يسمح لصدام بتقديم شكواه ضد الكويت الى المحكمة الدولية وكذلك يمكن إقناع الزعماء الكويتيين المنفيين بالتنازل عن جزء من بوبيان وكل وربة للعراق ، على أن تبدأ الأمم

المتحدة فى فك حصارها الاقتصادى تدريجيا وبالتوازى مع إنسحاب القوات العراقية من الكويت ، ويتم إجراء انتخابات ديموقراطية فى الكويت بعد الانسحاب العراقى .

حقا إن الادارة الأمريكية ترفض أى حلول جزئية بالنسبة للكويت ، ولكن يمكن مناقشة كثير من الأمور من خلال اللقاءات المباشرة بين ممثلى الدولتين ، وقد لاتستبعد مثل هذه الحلول خاصة إذا كانت الكويت ترغب فى تقديم تأكيدات خاصة للعراق ، فلن تمنعها الولايات المتحدة من ذلك . حقا إن الخيارات الدبلوماسية بعيدة عن الكمال وقد يغرق المسئولون الغربيون فى صفقات سرية ضد مواقفهم المبدئية المعلنة . ولكن حلا وسطا مهما كان أفضل من حل عسكرى لايعلم إلا الله مدى عواقبه . إن حلا دبلوماسية لايعجب البعض افضل من حرب لايريدها الجميع .

الحجج التى تؤيد الخيار العسكرى :

يؤكد الاتجاه المحبذ للحل العسكرى أنه لاسبيل إلى الخروج من الورطة التى وقع فيها العالم نتيجة لتصرف صدام حسين الا عن طريق الحرب وإنهاء النظام العراقى من جذوره . ومما لاشك فيه أن الحرب غير مستحبة ولايرحب بها أحد وإنما هى تفرض نفسها فى بعض الأحيان عندما يصبح السلام مستحيلا . إن الأزمة يجب أن تحل سريعا وبلا إبطاء أى خلال أسابيع أو أشهر قليلة جدا ولايجب أن يترك الجنود جالسين على رمال الصحراء الى ما لا نهاية . وكذلك لايجب أن تطول فترة الضغوط الاقتصادية والتضخم الذى سينجم قطعا عن نقص البترول . إن الاقتصاد الأمريكى مضطرب أصلا ولاينقصه عوامل تزيد من إضطرابه . وإذا كان قد تم تجنب الحرب حتى الآن فهذا لايعنى أنها لن تصبح ضرورية فيما بعد .

قطعا ، إن التفكير فى تسوية سلمية مغر جدا ولكن ذلك سيستغرق وقتا طويلا وقد ينتهى بتسوية مخجلة تكافىء صدام على عدوانه وتجعله أقوى رجل فى الشرق الأوسط ، وتمرغ سمعة الأمم المتحدة فى التراب ، فهل هذا هو المطلوب ؟ إن صدام مصر على موقفه حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق ، وجميع الأطراف الدولية مصرة على الانسحاب الكامل وغير المشروط فإذا أرادت هذه القوى الدولية أن تصل الى هدفها فليس هناك خيار آخر سوى الحرب . إن الولايات المتحدة لديها حوالى ربع مليون جندى الى جانب قوات الحلفاء ، وكلما تأخر الحل الدبلوماسى كلما ضعف سبب وجود كل هذه القوات دون أن تستخدم .

ويقول الرأى العام الغربى المؤيد للحرب ردا على مايقال عن الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية أن هذه العقوبات لن تؤتى ثمارها فى وقت مناسب . حقا إن الحصار قد بدات نتائجه فى الظهور ولكن ليس بدرجة كافية لاجبار صدام على الخضوع . وهناك دراسة تؤكد أن الكويت سيصل الى حد المجاعة قبل العراق بعام على الأقل ، ومن المنتظر أن يواجه الكويت عجزا كاملا فى المواد الغذائية فى بداية عام ١٩٩١ إلا إذا إفترضنا أن صدام حسين سينتزع اللقمة من فم العراقيين ليعطيها للكويتيين . وتتوقع الدراسة أن العالم سيشهد الشعب الكويتى على شاشات التلفزيون وهو يتساقط صريع الجوع فى الربيع القادم قبل أن تحدث العقوبات أثرها المطلوب على العراق . حقا إن امدادات العراق من قطع الغيار العسكرية والصناعية قد تضاءلت وكذلك بعض البضائع الاستراتيجية . ولكن هذا لايعنى أن الجيش العراقى لن يحارب . خلاصة القول أن العقوبات لن تحرر الكويت ولابد من إجبار العراق على الخضوع للارادة الدولية ، وقد كان قرار مجلس الأمن الأخير إنتصارا لهذا المنطق .

إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لاتريد أن يكافأ صدام على فعلته بأى صورة من الصور ، ولايجب أن يحدث أى نوع من التراخى بعد إنتهاء المهلة التى قررها مجلس الأمن . بل إذا أردنا إستقرارا فى منطقة الخليج فلايجب أن يطرد صدام من الكويت فقط ، وإنما يجب ضرب سلاحه الذى يخشاه جيرانه فى الشرق الأوسط . إن صدام قد إستخدم الغازات السامة فى حربه مع إيران ، واليوم يقوم بتطوير أسلحة بيولوجية ويملك برنامجا للتسليح النووى . ولذلك لايجب أن تترك هذه القدرات العسكرية ، دون القضاء عليها ، لأنه من خلالها يستطيع فرض ارادته على المنطقة حتى لو إنسحب من الكويت ويهز إستقرار دول كبرى مثل مصر والسعودية والامارات . إن صدام قد قدم لخصومه كل الاستفزازات اللازمة ، وإذا كانت الولايات المتحدة تريد سببا إضافيا تضيفه الى هذه الاستفزازات ، فلتحدد له زمنا معينا للانسحاب ، وهذا هو ما حدث بالفعل وأمامه الى يوم ١٥ يناير ليحدد موقفه : يريدها حربا أم سلاما !!

LE MONDE
diplomatique

Un Gendarme Ambigu
Par Claude Julien
Le Monde Diplomatique October 1990

الحارس المبهم
بقلم كلود جوليان

● يعبر هذا المقال عن الاتجاه العقلانى فى الفكر الغربى تجاه أزمة الخليج . فيبدأ المقال بالتساؤل حول السبب الحقيقى وراء صرخات الحرب التى تزداد قوة على جانبى الأطلنطى والصيحات التى تتعالى مطالبة باتخاذ الاجراءات الصارمة ضد النظام العراقى هل هذه الحماسة القتالية سببها الوحيد هو فرض احترام القانون الدولى وضمان التدفق البترولى ؟ فى الواقع أن الهدف أسمى وأكبر من كل ذلك . إنه تعريف لعالم ما بعد الحرب الباردة حيث يجب أن يسود القانون والنظام وتحترم الارادة الدولية . أن القوى الغربية تريد وضع حجر الأساس لنظام دولى جديد تستهل به عصرا جديدا خاليا من التهديد والرعب والاغتصاب وقائما على العدالة . وتقنع أى دولة مغامرة بأنها لاتستطيع أن تلعب من الآن فصاعدا على وتر الخلاف بين الشرق والغرب ، كما كان يحدث من قبل . وهذا الهدف لايمكن أن يختلف عليه إثنان .

وقد أدى التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الى نتائج طيبة فى نيكاراجوا وكمبوديا وأنجولا ، فهل سيؤدى هذا التعاون الى حل أزمة الخليج سلميا والدخول الى هذا العصر الجديد الذى يتحدث عنه الغرب ؟

إن نوع التهديد الذى يواجه العالم الغربى اليوم نوع مختلف . إن هذا التهديد يأتيه من الجنوب من المناطق الفقيرة والمتخلفة ، فهل سيسمح هذا النظام الدولى الجديد لكل دول العالم شمالا وجنوبا بالتقدم والازدهار ؟ وهل سيؤدى الى الحياة المنسجمة بين الدول الشمالية والدول الجنوبية ؟

مما لاشك فيه أن معاقبة العدوان الذى إرتكبه صدام حسين وردع كل من تسول له نفسه الاقدام على مثل هذه التصرفات أمر ضرورى يحد من مخاطر المواجهات العسكرية ويساعد على وضع أسس النظام العسكرى الجديد . ولكن للأسف لو كانت هذه المبادرة قد إتخذت من قبل ضد أنواع كثيرة من الاعتداءات ، ربما كانت قد منعت العراق من الاقدام على هذه المغامرة . إن الصين التى تدين العراق تحتل التبت منذ أربعة أحقاب وتستمر فى إحتلالها حتى الآن .

هل سيتحرك النظام الدولى الجديد ضد أى معتدى مهما كان ؟ أم أن دولا معينة أى الدول الأقل قوة هى التى سيسرى عليها العقاب ؟

الحارس اللازم لفرض النظام :

● لابد إذن من وجود حارس يحفظ النظام ، على أن يكون منزها عن أية أغراض أو مصالح خاصة أن الأمم المتحدة هى وحدها التى تستطيع أن تلعب هذا الدور . سيقول كثيرون أن هذا الحارس كان موجودا عندما إندلعت حوالى ١٢٥ أزمة مسلحة وتساقط حوالى ٢٢٠ مليون قتيل ، ولكن كان ذلك فى الماضى عندما كانت القوتان العظميان تخشيان المواجهة المباشرة بأسلحتهما المدمرة وتفضلان عليها المواجهة غير المباشرة عن طريق تحريك دول العالم الثالث . وهذا زمن قد ولى . أما اليوم فإن التعاون بين موسكو وواشنطن يبشر بآمال عريضة .

ومع ذلك فإن هذا العالم الذى لم يعد يحكمه التنافس بين الشرق والغرب لن يكون عالما مثاليا وخاليا من الصراع فهناك صراعات المجتمعات المختلفة داخل أمة واحدة . وهى صراعات تهدد بالامتداد عبر الحدود الوطنية . إن الخلافات الطائفية والعرقية مستمرة ، وتهدد بإنفجار الثورات السياسية وتثير الخلافات التاريخية حول الحدود السياسية . والحقيقة أن أسباب هذه الصراعات فى العالم الثالث تعود فى الواقع الى ما قبل الحرب الباردة . إنها أسباب عميقة تتعلق بالهيكل الداخلى لكل مجتمع والتوزيع غير العادل للثروات والسلطات سواء بين الطبقات الاجتماعية أو الجماعات العرقية . وتعود أيضا فى جزء كبير منها الى العوامل العديدة التى تعوق التنمية مثل التحريض على شراء السلاح وهروب رؤوس الأموال الى الخارج . والانفاق الضخم على بقاء الأنظمة الداخلية . وهذا النوع من المشكلات لايمكن حله عن طريق الحارس الدولى أو متعدد الجنسيات ، ومشكلة الخليج واحدة من هذه المشكلات .

ومع ذلك فإن هذه الأزمة الرهيبة قد يكون لها جانب مفيد سواء بالنسبة للمنطقة أو بالنسبة للعالم كله . فمن جهة يمكن أن تساعد على إتمام الاتفاق بشأن تقييد بيع السلاح ، ومن جهة أخرى تطرح نظاما جديدا للتحكيم الدولى لحل هذا النوع من الخلافات الحدودية وغيرها . ولكن هل سيتم تزويد هذا الحارس بجميع الامكانيات التى تساعده على علاج الفوضى السائدة فى العالم . إن التفاوت الضخم بين الشمال والجنوب سيتفاقم أكثر وأكثر مع إنتشار التكنولوجيا فى العالم المتقدم فى القرن الحادى والعشرين ، وستزداد الدول الفقيرة فقرا وتزداد الدول الغنية غنى وإزدهارا فى الوقت الذى تتفشى فيه المجاعات فى كثير من دول الجنوب وتزداد نسبة الوفيات بين الأطفال بصورة مفزعة وتنهب ثروات هذه الدول ومواردها الطبيعية من قبل الأنظمة الفاسدة والحكومات الدكتاتورية .

إن مثل هذه الفوضى لاتثير فقط مشكلة أخلاقية كما يقال دائما وإنما هى تثير أمرا أخطر من ذلك بكثير ، إنها تهز استقرار مناطق استراتيجية بالغة الأهمية وتهدد أمن وسلام العالم كله . بالاضافة الى عامل آخر بالغ الخطورة هو الزيادة السكانية الضخمة التى تهدد بمضاعفة عدد سكان العالم خلال ربع قرن وهذه الزيادة تحدث معظمها فى الجنوب . إن الدول المتقدمة تشكل بالكاد ربع سكان الأرض وتستهلك ٨٠٪ من الدخول العالمية ، وسيتفاقم عدم التوازن الحالى بشكل أخطر مع الزيادة السكانية المتوقعة فى الدول الفقيرة .

إن نظاما دوليا جديدا يسمح بإستمرار هذه الأوضاع سيؤدى الى أوخم العواقب ويفجر أخطر الصراعات . ولايوجد أى حارس مهما كان يستطيع أن يتحاشى هذه النتائج . إن الأمر يستلزم رجال دولة أقوياء ينظرون الى أبعد من الأزمة الحالية وأبعد من الأوضاع الراهنة ويملكون الجرأة والقدرة على القيام بتغيرات إقتصادية جذرية ومبتكرة ، رجال يستطيعون تخطى المصالح الفورية ليحققوا المصالح الدائمة فى مستقبل آمن ومستقر .

إن نظرة الى الوراء يمكن أن تفيدنا وتثبت لنا أن الأحداث تكرر نفسها دون أن نستخلص منها العبرة اللازمة . فمثلا قام البرلمان الايرانى عام ١٩٥١ بتأميم بتروله عندما وجد أن عائداته غير كافية وكانت الشركة البريطانية الايرانية قد إقترحت نسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٠٪ . وقامت قيامة العالم الغربى وإعتبر أن هذا التصرف تحديا سافرا وأراد أن يلقن إيران دراسا لن تنساه وعملت الحكومات قصيرة النظر على إجهاض هذا التطور ، وراحت المخابرات الأمريكية تزهو بانها إستطاعت إسقاط نظام مصدق . وكتب ايزنهاور فى مذكراته أن المشكلة قد إنتهت وأن الأمن والنظام مستتبا فى إيران ، ومع ذلك وصلت نسبة الحقوق الايرانية فى الشركة الى ٥٠٪ خلال بضعة سنوات وإنتهى الأمر بأن إستولت الدولة على حقولها نهائيا . وثبت أن الغرب قد تصرف بطريقة خاطئة دون النظر الى بعيد ، وأن المشكلة لم تنته كما قال إيزنهاور ، بل أنها بدأت وتطورت وسقط الشاه صديق الديموقراطيات الحميم وكان الغرب أعمى فلم ير بوادر الثورة عليه . لقد إعتقد ايزنهاور والأخوة دالاس أنهم أنقذوا ايران ولكنهم فى الحقيقة سلموها الى الملة !!

ويؤكد المقال أن قلب نظام صدام حسين وعودة الوضع الذى كان قائما لن يكفى لاقرار النظام والأمن إذا إستمرت فوضى الاقتصاد البترولى والتوترات حول الحدود المتنازع عليها ، حقا لايوجد أى شىء يعطى العراق حق استخدام القوة العسكرية لبلوغ أهدافه مهما قيل عن مشروعية هذه الأهداف ، ولكن لو كان الخلاف قد حسم تحت مظلة الأمم المتحدة لأصبح الوضع مختلفا تماما اليوم . ولايكفى أن تكون مهمة الحارس الذى نتحدث عنه هى منع العنف العسكرى فقط ، فالعنف الاقتصادى لايقل عنه خطورة .

إن إرتفاع أسعار البترول سيدمر اقتصاديات العديد من الدول الفقيرة . وتتردد فى الوقت الحالى أصوات دعاة اقتصاد السوق تصور مصير هذه الدول الفقيرة وتصف معاناتها المتوقعة من جراء تصرفات جزار بغداد . ولكن نسأل هنا منذ متى يهتم هؤلاء بمصائر الدول الفقيرة ؟ إن إزدهار دول الشمال المستمر يتناقض بصورة تصدم مع بؤس العالم الثالث حيث يقضى حوالى ٤٠,٠٠٠ طفل نحبهم يوميا . كما أن مليونيرات البترول يملكون فى خزائنهم مايكفى لانقاذ أرواح بشرية تعادل فى عددها سكان دول بأكملها . إن هذا العنف الاقتصادى خطير ولكنه ليس مرئيا وواضحا مثل العنف العسكرى .

إن عملية « درع الصحراء » تتجاوز نفقاتها المليار دولار شهريا ، ولاتملك الولايات المتحدة التى تعانى من عجز شديد فى موازنتها ما يجعلها تستطيع القيام بدور الحارس المطلوب لحفظ الأمن فى العالم . بل إن بوش أرسل وزير ماليته ليجمع المساعدات من الحلفاء الأغنياء وفى الواقع أنه وضع يدعو الى السخرية ، هذا المزيج الغريب من القوة العظمى والشحاذة . وكذلك الاتحاد السوفيتى الذى لايكاد يجد قوت يومه . موقف غريب بالفعل « فقر الأقوياء » الذين يقومون بدور حراس الأمن على الأرض !!

وقد أقدمت الولايات المتحدة بمفردها على مبادرة التدخل فى الخليج ثم طالبت حلفاءها بالمساهمة ، ولكنها لكى تحصل على المساعدة المالية يجب أن تقبل إشتراكهم فى إتخاذ القرار . إذن لكى يقوم بوش بأى عمل عسكرى حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن الأخير بجواز إستخدام القوة ضد العراق لابد أن يوافق حلفاؤه على ذلك .

وأخيرا يقول الكاتب الذى يعبر عن وجهة النظر السائدة فى أوروبا من أحداث الخليج إذا كان الهدف من كل هذا هو تهيئة مناخ من الاستقرار أمام هذه المنطقة الحيوية من العالم فلابد من مد خطوط أخرى الى جانب الخط العسكرى الذى مده بوش على الرمال والذى لايجب أن يتخطاه العراق .

أولا : خط سياسى يستبعد الدول التى تستخدم داخليا نفس أساليب القمع والقهر التى يستخدمها العراق لأن ذلك يجعلها غير جديرة بفرض النظام والعدالة . إن الديموقراطيات الغربية قد قبلت طوال فترة الحرب الباردة أبشع أنواع الدكتاتوريات كشركاء لها فى الدفاع عن العالم الحر ضد الشيوعية . ولم يكن المطلوب من هذه الدول إحترام حقوق الانسان وإنما إحترام حرية المشروعات وحرية الأسواق !!

ثانيا : مد خط إقتصادى ، فإستمرار الفوارق الشاسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة أمر خطير جدا بالنسبة للسلام العالمى ولايقل خطورة عن إنتهاك حدود الدول . وقد أعلن بوش أمام الكونجرس أن الولايات المتحدة يجب أن تدافع عن مصالحها الحيوية المشتركة . ولكن فى ظل الفوضى الاقتصادية السائدة نجد أن هذه المصالح « المشتركة » بالنسبة للبعض ليست كذلك بالنسبة للبعض الآخر ، إن العالم بحاجة الى تعريف جديد للمصالح المشتركة ولن يكون ذلك الا عن طريق إعادة النظر فى الموقف الاقتصادى بشكل ثورى وفعّال .

إن كثيرا من الخبراء السياسيين والاقتصاديين قد قدموا مرارا دراسات ومقترحات حول نظام إقتصادى جديد ينهض بدول الجنوب ويحل مشكلاتها ، ولكنها كانت تصطدم دائما بعقبات كثيرة ومسئولين لاينظرون الى بعيد ولا يهتمون الا بمصالحهم المباشرة . بل إن فرانكو روفيجليو أحد أعلام الاقتصاد الايطاليين قد قدم إقتراحا مبتكرا منذ بضع سنوات بإنشاء صندوق مشترك لتنمية منطقة الشرق الأوسط برأس مال ١٠ مليار دولار وهدفه إستخدام أفضل للبترودولارات . وأكد بعد حسابات دقيقة أن إنخفاض أسعار البترول سيسمح لأوروبا بتوفير ما قيمته ٥٠ مليار دولارا سنويا . ولكن للأسف لم يعر المسئولون إنتباها الى هذا الاقتراح الممتاز . فهل نندهش اليوم لهذا العجز وعدم القدرة على الرؤية المستقبلية السليمة ؟ كان يمكن الاستعداد لمواجهة كارثة الخليج ونزع الفتيل عنها فى الوقت المناسب أما اليوم فسنضطر الى الارتجال لمواجهتها والرد عليها . ومما لاشك فيه أن هذا الرد سيكون عسكريا . إن إنتصارا عسكريا على العراق حتى لو كان كاملا سيؤدى الى مأساة وسيبعد فرص السلام الشامل عن المنطقة أكثر من أى وقت مضى .

politique internationale

L'Apres-Saddam Hussein
John B.Kelly
Politique Internationale No. 49 Automne 1990

مابعد صدام حسين

جون ب كيللى

● يحاول هذا المقال وضع تصور لما بعد أزمة الخليج ومايجب ان تكون عليه السياسة الأوروبية فى منطقة الخليج . وهو مقال يعبر عن وجهة نظر استعمارية عنصرية ومنحازة تماما ضد الدول العربية . وكاتب هذا المقال مؤرخ علاقات دولية ومتخصص فى العلاقات بين الدول الغربية والشرق الأوسط ، وله بضع مؤلفات فى هذا الموضوع منها « بريطانيا والخليج الفارسى » و « الغرب والخليج والسعودية » .

ومن وجهة نظر الكاتب فان أسباب الأزمة الحالية تعود الى بداية السبعينات عندما تخلت بريطانيا عن حماية الخليج وهى العملية التى كانت تمارسها على مدى قرن ونصف من الزمان ، فقد كانت هذه الحماية كفيلة بفرض النظام فى المنطقة وحماية الأجانب المقيمين هناك وتأمين الملاحة الى جانب سيطرتها على أطماع الدول الكبرى فى المنطقة مثل ايران والسعودية والعراق . ألم تقف بريطانيا العظمى فى وجه اطماع ايران الاقليمية فى البحرين ؟ الم تكن هى التى تصدت للسعودية ومنعتها من قلب نظام الحكم فى ابوظبى وسلطنة عمان ؟ ألم تقم أيضا بمحاربة ادعاءات العراق واطماعها فى الكويت عام ١٩٦١ ؟ كما يعود الفضل لبريطانيا العظمى فى الحفاظ على مصالح ومكاسب شركات البترول الغربية وتوفير جو من الامان الكافى لممارسة وتطوير انشطتها فى الخليج .. ماذا حدث بعد ذلك ؟ رحل البريطانيون عن الخليج وبدأ الحلفاء الغربيون فى البحث عن قوى اقليمية لرعاية مصالحهم هناك ، وتم اختيار ايران والسعودية للقيام

بهذا الدور وكانت الحكومات الغربية مقتنعة بأن نوايا دول الخليج طيبة وان البترول سيستمر فى التدفق والوصول اليها باسعار معقولة ، فماذا كانت النتيجة . بدأت هذه الدول تناور من اجل رفع الأسعار ، والغت امتيازات الشركات البترولية واممت ممتلكاتها ، بل هددت هذه الدول بفرض الحظر على البترول . وقد تصرفت الحكومات الغربية بجبن شديد فى مواجهة هذه التهديدات ورضخت لارادة هؤلاء الاثرياء الجدد الذين شجعهم هذا الجبن على المزيد من المبالغات .

وقد ضاعف من الاثار السيئة لهذه السياسة الغربية الغبية قيام بعض الدول الغربية ببيع كميات كبيرة من الاسلحة المتطورة والطائرات المقاتلة لدول الخليج ، ولم تكلف هذه الدول خاطرها بالسؤال عن الاسباب الحقيقية وراء هذا النهم لحيازة أدوات الموت الحديثة . بل ان فرنسا عقدت مع النظام البعثى العراقى اتفاقيات لتزويده بالاسلحة المتطورة مقابل الحصول على البترول العراقى .

وعندما اندلعت الثورة الايرانية الاسلامية قلبت موازين الاستراتيجية الامريكية فى المنطقة التى كانت ترتكز على دعامتين هما ايران والسعودية . ثم انفجرت الحرب الايرانية العراقية فوقف الغرب الى جانب صدام حسين وراح يملأ ترساناته بأسلحة الدمار من كل لون ، بل ان القوى الغربية قد تجاهلت عامدة أعمال صدام حسين الوحشية وخاصة تجاه الاكراد وتسابقت الى تزويده بالسلاح الذى يهددها به اليوم . ولا غرابة بعد ذلك ان ينظر صدام باحتقار الى الغرب ويشعر بأنه حر يفعل مايشاء بما فى ذلك ابتلاع الكويت .

أوروبا فى مواجهة مسئولياتها :

● ان قرارات مجلس الأمن وتصريحات الزعماء الأوروبيين توحى جميعها بان الهدف الوحيد من الحظر الاقتصادى ونشر القوات فى الخليج هو اجبار العراق على الانسحاب من الكويت . ولكن هل هذا هو الهدف فعلا ؟ فى الواقع ان القضية الاساسية التى تحجب ماعداها من القضايا هى تأمين الاحتياطيات البترولية فى الخليج واستمرار توافرها فى متناول يد الدول الاوروبية وبقية العالم ايضا . حقا ان عودة الكويت واستقلالها أمر بالغ الأهمية لاسباب مبدئية ولكن عودتها ستمنع نظام بغداد من استغلال بترولها وثرواتها لتحقيق اطماعه التوسعية فى العالم العربى ورغبته فى السيطرة على بترول الخليج كله . ان التهديد الحقيقى لأمن الخليج وبتروله يأتى من العراق ، اذن الأمر لايتعلق بانقاذ الكويت من السيطرة العراقية فقط ، وانما يتعلق بالقضاء على التهديد العراقى ذاته . وقد ترددت الاحاديث طويلا حول القوانين الدولية وعدم شرعية الاستيلاء على الأراضى بالقوة وضرورة احترام ميثاق الامم المتحدة والخضوع لقرارات مجلس الأمن . وكل هذا جميل ولكنه لايجدى عندما يكون التعامل مع شخص مثل صدام حسين . ان القانون الدولى وآداب المعاملة بين الدول يقول عنها الكاتب انها مفاهيم غربية لاتفهمها الدول العربية ، كما يتهم الدول الغربية بالقضاء على هيبة القانون فى الشرق الأوسط وذلك عندما عجزت عن فرض احترام حقوقها التى كانت محل خلاف مع الدول العربية ، فهل بعد ذلك ننتظر من صدام احترام القانون الدولى ؟ ان العراق لن يخضعه سوى قوة السلاح . ويجب على الاوروبيين ان يتخذوا المبادرات الكفيلة بوضع حد نهائى وليس وقتيا للاضطرابات التى هزت استقرار المنطقة على مدى حقبتين من الزمان ، ووقف الارتفاع الجنونى فى اسعار البترول . وكذلك يجب ان يذكر الغرب حقيقة هامة جدا هى ان ايران والعراق والسعودية والكويت قد تجاهلت خلافاتها مرات عديدة لتتفق على رفع اسعار البترول الى أرقام فلكية . وقد أكد سلوك هذه الدول فى عامى ٧٠ ـ ٧١ انها لايمكن ان تكون مسئولة عن أمن الاحتياطيات البترولية فى الخليج ، وهى الاحتياطيات التى مازالت تشكل مكاسب ومزايا بالغة الأهمية . وقد تسعى قوى اخرى للاستفادة من هذه المكاسب . فمثلا الاتحاد السوفيتى المشغول حاليا بمشكلاته الداخلية قد يسعى فى المستقبل الى السيطرة على بترول المنطقة . لذلك يجب ان تقوم أوروبا بمسئولية السيطرة على بترول الخليج لأنها تعتبر مؤسسة الصناعة البترولية فى الشرق الأوسط .

مستقبل أمن الخليج : خيار عربى أم دولى ؟

● لقد تحدث وزير الخارجية الامريكية أمام الكونجرس عن اتفاق أمن اقليمى يعمل على حفظ السلام فى الخليج بعد انتهاء الأزمة . ووضح من خلال الزيارات التى قام بها الى العواصم العربية المختلفة انه يفكر فى ضم دولة أو اكثر الى هذا المشروع . بمعنى اخر ان الولايات المتحدة تفكر فى التصرف من وراء واجهة عربية . ولكن هذا المشروع ليس خاليا من العيوب ، فنتائج اتفاقات الأمن التى عقدت فى الشرق الأوسط غير مشجعة على الاطلاق . بالاضافة الى ان الدول العربية معروفة بعدم ثباتها ومشاجراتها المستمرة . أولا ان السعودية وهى أول دولة تفكر فيها الولايات المتحدة وتعتمد على تعاونها معها لن تقبل بوجود « كفار » على أرضها وهى الارض المقدسة ، وهذا الوجود وحده كفيل بهز استقرار المنطقة واستفزاز القوى الاسلامية المتطرفة فى العالم العربى . لذلك يبدو اشتراك السعودية فى حلف أمن اقليمى مع قوى غربية أى مسيحية أمرا غير مأمون الجانب . وحتى لو استطاع السعوديون التغلب على مخاوفهم فهل من مصلحة الولايات المتحدة ان تضمها الى مثل هذا الاتفاق ؟ ولايجب ان ننسى ان السعودية ليست محبوبة من جاراتها فى الجزيرة العربية لان لديها مطامع اقليمية فى اليمن وسلطنة عمان وامارة ابو ظبى فاذا تحالفت واشنطن والرياض رسميا ستخشى دول الجزيرة العربية من نتائج هذا التحالف .

بل يمكننا التنبؤ بأن السعودية ستكف فور انتهاء الازمة عن تمويل العملية العسكرية وستطالب الولايات المتحدة بالخروج من البلاد بنفس السرعة التى جاءت بها .

وقد فكرت الولايات المتحدة فى مصر ايضا كشريك فى الحلف الاقليمى ولكن هذا الاختيار هو ايضا اختيار خاطىء . ان فكرة حلف اقليمى فكرة خاطئة من اساسها . وقد اتجه التفكير الى قوة متعددة الجنسيات تحت اشراف الامم المتحدة كبديل اكثر منطقية . ولكن هذه القضية ستثير فور طرحها موجة واسعة من المعارضة لان تكوين هذه القوة سيصبح مصدرا لجدل لاينتهى فمثلا ستطالب دول مثل الهند وباكستان بلعب دور فى هذه العملية بحجة انهما قوتان اسيويتان كبيرتان ، وتجاوران الخليج . وستطالب دول اخرى كثيرة بنفس الشيء وتقدم اسبابها الخاصة . وستصبح القوة متعددة الجنسيات موضع خلافات ومناورات داخل الجمعية العمومية .

لذلك لايوجد سوى حل واحد لهذه المشكلة هو ان تقوم دول أوروبا الغربية بمهمة حفظ الامن فى الخليج ، نظرا لان مصالح الدول الاوروبية هى التى تتعرض للتهديد فى الخليج اكثر من مصالح الولايات المتحدة ، رغم ان الولايات المتحدة هى التى تتحمل العبء الأكبر فى هذه العملية فى الوقت الحالى . وقد يتردد الامريكيون فى اعطاء هذه المسئولية للاوروبيين خاصة بعد ان بذلوا جهودا كبيرة وبعثوا بقوات كثيرة الى الخليج ومع ذلك ربما يرحبون بالفكرة لان الرأى العام الامريكى مضاد لاى تدخل امريكى أو التزام عسكرى من اى نوع فى اسيا وخاصة الالتزامات ذات المدى غير المحدد .

بالاضافة الى وجود سبب اخر يحث الاوروبيين على اتخاذ هذه المبادرة : وهو احتمال عدم انسجام مصالحهم مع المصالح الامريكية فى المستقبل . وفى الواقع لم تكن هذه المصالح منسجمة فى الماضى ، وكانت الولايات المتحدة تتصرف كخصم اكثر من حليف فى منطقة الشرق الأوسط وخاصة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا فكانت تقف الى جانب الدول العربية وايضا ايران فى خلافاتها مع هاتين الدولتين . ورغم ان هذا الجو قد اختلف تماما فى الوقت الحالى الا أن أوروبا لايجب ان تتجاهل دروس الماضى . ان بترول الخليج يعتبر شيئا حيويا وأساسيا بالنسبة لصحة الاقتصاد الاوروبى ، بعكس الولايات المتحدة التى تعتبر هذا البترول مصدرا مريحا للامداد وليس مسألة حياة أو موت .

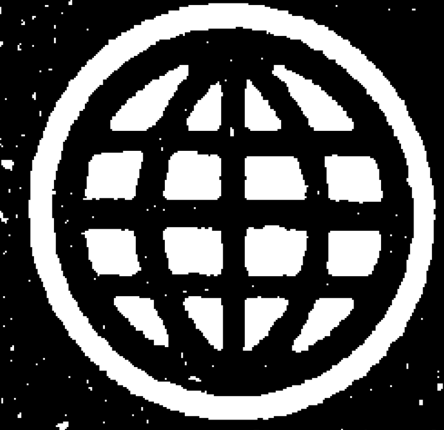
وفى الواقع يوجد هيكل سياسى وعسكرى قائم بالفعل ويمكن فى اطاره وضع نظام للامن فى الخليج : وهو حلف الاطلنطى . ان السلام قد بدأ يسود القارة الاوروبية اخيرا ، والاتحاد السوفيتى وحلفاؤه لديهم من المشاكل السياسية والاقتصادية مايكفى لانشغالهم فى المستقبل .

ويجب التفكير الان فى سبب لوجود حلف الاطلنطى ، ولن يوجد سبب أفضل من الدفاع عن مصالح العالم الحر فى الشرق الأوسط ، انها مهمة ممكن ان تتم بنجاح تام من خلال قوة بحرية وجوية تساندها قوة مرابطة تتمركز على مقربة . أن القوة البحرية قد سمحت لبريطانيا بالسيطرة على الخليج لمدة قرن ونصف . وهذه القوة البحرية تتميز بكونها بعيدة عن انظار السكان وبذلك تستطيع الانتشار دون ان تشكل عاملا استفزازيا بالنسبة لشعوب المنطقة .

ومما لاشك فيه ان تحقيق هذا المشروع سيتطلب تسهيلات جوية وأرضية ولكن هذه التسهيلات يمكن الحصول عليها بسهولة خاصة بعد القلق الذى اثاره العدوان العراقى على الكويت . ونذكر منذ عشرين عاما ان البحرين والامارات العربية وسلطنة عمان لم تكن مرحبة بتخلى بريطانيا عن مواقعها فى المنطقة ولايوجد مايدعو الى التفكير انها لن تقدم التسهيلات اللازمة لحلف الاطلنطى أو لقوات اوروبا الغربية . ان الدول البترولية الصغيرة ـ رغم أحاديث الوحدة العربية والأخوة تخشى من الدول الكبيرة فى المنطقة وتفضل استضافة قوات غربية عن قوات عربية فى بلادها .

واذا افترضنا ان القوى الغربية ستقدم فعلا على هذه المبادرة ، فيجب فى هذه الحالة ان تمتنع تماما عن بيع الاسلحة الحديثة الى الخليج وان تطرح فكرة نزع سلاح المنطقة تدريجيا . ان القضاء على ترسانات السلاح العراقية سيجعل من حيازة هذه الترسانات أمرا غير مجد . ان هذا السلاح لم يوفر الأمن للدول التى امتلكته خلال الحقبتين الاخيرتين ولن يفعل فى المستقبل . ولو كانت دول الخليج قد تزودت بأنواع الاسلحة التى تلزمها فقط لما حدثت الخسائر الفادحة التى شهدتها المنطقة خلال الصراع العراقى الايرانى ، ولما أقدم العراق على فعلته واصبح قادر على تهديد العالم بهذه الصورة .

وفى مفارقة طريفة جدا يطرح الكاتب فكرة يقول عنها « خطوة أخيرة يجب اجتيازها لتحقيق الامن فى الخليج » وهى تقطيع أوصال العراق ! فالدولة العراقية هى بناء غير طبيعى صنعه البريطانيون لخدمة أغراضهم واستخدموا فيه ثلاث ولايات عثمانية هى بغداد والبصرة والموصل . ان تركيا تطالب بالموصل التى تشتمل على أهم حقول البترول وتشكل موطن اكراد العراق ، هؤلاء الاكراد الذين قاسوا الأهوال على يد النظام العراقى لمدة نصف قرن . ويقترح الكاتب سلخ الجزء الشمالى اى ولاية الموصل القديمة والحاقها بتركيا ، على ان يمنح الاكراد حكما ذاتيا . أما عائدات البترول فى هذه المنطقة فتقسم مناصفة بين الاتراك والاكراد . وهكذا يحرم النظام الصدامى من مصادره المالية التى قد تساعده على تكرار مافعل وفى الواقع ان اقتراح الكاتب هو أبلغ رد على « حقوق العراق التاريخية » فى الكويت !!



شهريات

سبتمبر ١٩٩٠
أكتوبر ١٩٩٠

سبتمبر ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتى

١٢ : أبرم ووقع وزراء خارجية الحلفاء الأربعة الكبار فى الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا مع وزيرى خارجية دولتى المانيا معاهدة (٤ + ٢) التاريخية التى تفسح الطريق أمام الوحدة الألمانية وتعيد السيادة الكاملة للشعب الألمانى على دولة المانيا الموحدة .

١٣ . وقع الاتحاد السوفيتى والمانيا الغربية بالأحرف الاولى على معاهدة لاقامة علاقات تعاون وحسن جوار بينهما . وتلقت موسكو وعودا من بون بالحصول على ٩.٥ مليار دولار مقابل موافقة موسكو على توحيد المانيا .

١٤ . استقبل الرئيس السوفيتى جورباتشوف وزيرى المالية والعلوم الاسرائيليين لبحث مسائل تتعلق بالمصالح المتبادلة .

١٥ . اعلن وزير الدفاع السوفيتى أنه لن يدعى عسكريون عراقيون جدد لتلقى التدريب فى الاتحاد السوفيتى .

١٧ : اتفق الاتحاد السوفيتى والمملكة العربية السعودية على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما .

٢٠ . أصدر برلمان جمهورية روسيا قرارا بأغلبية ساحقة يطالب الحكومة السوفيتية برئاسة ريجكوف بالاستقالة .

٢٤ : وافق مجلس السوفييت الأعلى على قانون يقر تحويل الاقتصاد السوفيتى الى نظام السوق الحرة كما وافق على منح الرئيس السوفيتى جورباتشوف سلطات جديدة لتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية وحفظ الأمن فى البلاد .

٢٦ : وافق البرلمان السوفيتى على مشروع قانون يقضى بتخفيف القيود الصارمة التى فرضت على الأنشطة الدينية فى البيوت والمدارس .

٢٠ : أعلن وزيرا خارجية الاتحاد السوفيتى واسرائيل فى الأمم المتحدة بنيويورك اقامة علاقات قنصلية بين البلدين .

اثيوبيا :

٦ : تعهد الرئيس الاثيوبى منجستو هيلا ميريام بدعم بلاده لدول الخليج فى مواجهة التهديدات العراقية .

اسبانيا :

٢٥ . اعلنت اسبانيا وايطاليا اقتراحا بتشكيل منظمة جديدة تختص بمسائل الأمن فى الشرق الأوسط على غرار منظمة مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا .

اسرائيل .

٣ : كشف مسئول اسرائيلى النقاب عن ان الهجرة اليهودية لاسرائيل بلغت فى شهر اغسطس ١٩٩٠ أعلى مستوى لها منذ انشاء اسرائيل جديدة وصلها ١٨٨٢٤ مهاجرا من بينهم ١٧٤٨٤ من الاتحاد السوفيتى ويصبح عدد المهاجرين منذ بداية العام ٩٣٧٦٠ مهاجرا .

٤ : أصدرت هيئة الاذاعة والتليفزيون الاسرائيلية تعليمات باستخدام الأسماء العبرية بدلا من العربية للمدن والقرى الفلسطينية فى الأراضى المحتلة والمناطق العربية داخل اسرائيل .

٦ : اعلن ديفيد ليفى وزير الخارجية ان الولايات الأمريكية وافقت على تزويد اسرائيل بصواريخ باتريوت المضادة للصواريخ و١٥ طائرة من طراز اف ١٥ المقاتلة وطائرات هليوكبتر مقابل الأسلحة الأمريكية للسعودية .

٢٣ : صرح عدد من كبار المسئولين الاسرائيليين بان مكاسب اسرائيل الحالية من ازمة الخليج تفوق أية خسائر محتملة يمكن ان تحدث لها فى المستقبل .

٢٧ . اعلن ديفيد ليفى وزير الخارجية الاسرائيلى ان اسرائيل ليست مستعدة للتخلى عن سياستها الاستيطانية فى الأراضى المحتلة أو عن الأراضى التى تحت سيطرتها .

: استدعت اسرائيل ٥٥ الف جندى احتياطى بقواتها الجوية لزيادة التعزيز العسكرى بسبب تهديد صدام حسين بضربها .

المانيا الشرقية :

٢ : صرح متحدث حكومى فى برلين الشرقية بأن القوات العراقية قامت باعتقال سفير المانيا الشرقية فى الكويت المحتلة ونقله الى بغداد عقب خروجه من مقر سفارة بلاده بحثا عن الطعام لدى سفارة ألمانيا الغربية .

١٢ : أعلن وزير دفاع المانيا الشرقية ان ملفات المخابرات العسكرية الألمانية الشرقية قد أعدمت وأن ادارة التجسس العسكرى قد اغلقت فى ٣١ مارس الماضى .

١٥ : اعربت الشرطة الجنائية المركزية فى المانيا الشرقية عن شكوكها فى ان السفارة العراقية فى برلين الشرقية تقوم بتخزين الأسلحة والذخائر .

٢٤ : انسحبت المانيا الشرقية من حلف وارسو .

المانيا الغربية :

١١ : اصدرت وزارة المالية بالمانيا الغربية بيانا ذكرت فيه انها ستدفع للاتحاد السوفيتى مبلغ ١٢ مليار مارك (٧.٥ مليار دولار) لتغطية نفقات عملية انسحاب القوات السوفيتية من المانيا الشرقية على مدى السنوات الأربع القادمة) .

١٤ : اعلنت حكومة بون انها زودت واشنطن بقائمة سفن تجارية يمكن استخدامها

في نقل القوات الأمريكية الى الخليج وتضم عشرات السفن .

١٥ : قررت المانيا الغربية تقديم مليارى دولار للمساهمة في نفقات القوات الأمريكية في الخليج ومساعدة الدول المتضررة وهى مصر والأردن وتركيا .

١٨ : اعلن المستشار هلموت كول والرئيس الفرنسى ميتران تصميمهما على العمل معا لخلق اتحاد كونفيدرالى في اوروبا .

١٩ : دعت الحكومة الالمانية الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بجزء من قواتها على الأراضى الألمانية موضحة أن لذلك أهمية خاصة بالنسبة لحلف الأطلنطى .

٢٥ : وافقت حكومة بون على الافراج عن مليون مارك لمصر كمساعدات عاجلة .

٢٩ : أصدرت المحكمة الدستورية في المانيا الغربية حكما بعدم دستورية قانون الانتخابات الذى ستجرى على أساسه اول انتخابات برلمانية في تاريخ المانيا الموحدة في الثانى من ديسمبر القادم .

ايران :

١٠ : وافقت ايران على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق بناء على طلب قدمه طارق عزيز وزير الخارجية العراقى اثناء زيارة قام بها لايران .

١٣ : زار السفير منير زهران مدير ادارة المنظمات الدولية بالخارجية المصرية طهران في اول زيارة من نوعها منذ عام ١٩٧٩ لتقديم التعازى في وفاة الامام القمى احد كبار رجال الدين الايرانيين .

١٥ : طالب مجلس الأمن القومى الايرانى العراق بسحب قواته من الكويت واكد التزام ايران بتطبيق العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على العراق .

٢٢ : زار الرئيس السورى حافظ الاسد ايران وهى الأولى منذ قيام الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩ .

٢٣ : أعلن التليفزيون الايرانى ان ايران حصلت على عدد من القاذفات السوفيتية المتقدمة الصنع من طراز ميج ٢٩ بمقتضى اتفاق تم توقيعه بين البلدين .

٢٥ : اتفقت ايران وسوريا على اقامة نظام أمن جماعى يضم دول المنطقة لحماية الأمن في الخليج .

٢٧ : اعلنت ايران رسميا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا .

٣٠ : قررت ايران وموريتانيا استئناف علاقاتهما الدبلوماسية .

ايطاليا :

٧ : قرر وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية في اجتماعهم بروما تقديم مساعدات عاجلة ومتوسطة الاجل لكل من مصر وتركيا والأردن التى أضيرت اقتصاديا من ازمة الخليج وتصل الى ٩٫٣ مليار دولار .

١٣ : أدان البرلمان الأوروبى الغزو العراقى للكويت وحجز الرعايا الاجانب كرهائن واعرب عن تضامنه مع الكويت .

: قررت الحكومة الايطالية تقديم ١٥٠ مليون دولار لمصر والاردن وتركيا تعويضا لها عن الخسائر الناجمة عن أزمة الخليج .

١٤ : أعلنت الحكومة الايطالية انها سترسل سفنا وطائرات مقاتلة للخليج لتعزيز وجودها العسكرى في المنطقة .

١٦ : قررت ايطاليا طرد الملحق العسكرى العراقى بالسفارة العراقية في روما كما حظرت على جميع الدبلوماسيين العراقيين بايطاليا مغادرة روما الا باذن مسبق .

٢١ : اعلنت وزارة الخارجية الايطالية ان حكومة ايطاليا ستقدم لمصر خلال العام المالى الحالى منحة تقدر بحوالى ١٥٠ مليون دولار امريكى بسبب الأضرار التى لحقت بمصر بسبب ازمة الخليج .

٢٢ : تلقى وزراء خارجية دول السوق الأوروبية المشتركة وثيقة من وزير الخارجية الايطالى تتضمن مقترحات بصياغة خطة جديدة تمنح المجموعة الأوروبية دورا فعالا في حماية السلم والأمن الدوليين .

باكستان :

٢٠ : اكد الجنرال ميرزا اسلام رئيس اركان الجيش الباكستانى ان القوات المسلحة الباكستانية لا تعتزم السيطرة على الحكم في البلاد او اعاقة الانتخابات العامة واكد رفض الجيش التدخل في الشئون السياسية .

البحرين :

٢٨ : أعلن في نيويورك عن قيام علاقات دبلوماسية بين البحرين والاتحاد السوفيتى وتبادل التمثيل الدبلوماسى بينهما على مستوى السفراء (جاء ذلك في بيان مشترك عن اجتماع وزيرى خارجية البلدين) .

البرازيل :

٢٢ : قررت البرازيل بيع ١٠ آلاف صاروخ أرض أرض قصير المدى للسعودية بمبلغ ٧٠ مليون دولار .

بلجيكا :

٢١ : قررت المجموعة الأوروبية منح مصر مساعدات غذائية قيمتها ١٠٫٥ مليون دولار .

بلغاريا :

٢٥ : أعاد المؤتمر العام للحزب الاشتراكى الحاكم « الحزب الشيوعى سابقا » الكسندر ليلوف زعيما للحزب بعد يوم واحد فقط من تقديمه استقالته . كما انتخب المؤتمر هيئة رئاسية جديدة للحزب ومجلسا أعلى مكونا من ١٥٠ عضوا .

: قرر الحزب الاشتراكى تغيير شعاره ورمزه التقليدى ليكون وردة حمراء انيقة بدلا من النجمة الحمراء .

بولندا :

٢٢ : وافق البرلمان البولندى على اجراء انتخابات رئاسية في البلاد في ديسمبر القادم وحل مجلسيه النواب والشيوخ في مارس القادم لتمهيد الطريق امام اجراء انتخابات عامة حرة جديدة .

٢٥ : قررت بولندا ارسال قوات غير هجومية لدعم العمليات العسكرية في الخليج .

تركيا :

٤ : ٥ قررت الحكومة التركية التقدم بطلب الى البرلمان التركى بمنحها حق ارسال قوات عسكرية الى الخارج او استقدام قوات اجنبية للبلاد اذا انقضت الضرورة ووافق البرلمان على الطلب واحتفظ لنفسه بحق اعلان الحرب .

٥ : ذكرت مصادر الخارجية التركية ان تركيا عززت دفاعاتها بالقرب من العراق بمزيد من القوات والصواريخ ارض - جو .

١٥ : وصلت الى تركيا طائرتا استطلاع امريكتيان من طراز اواكس للمشاركة في المحليات المراقبة بقطاع التركية العراقية .

١٦ : قررت تركيا مد فترة السماح بوجود طائرة (اف ١١١) الأمريكية في قاعدة انجلريك التركية الى أجل غير مسمى .

١٨ : قررت الحكومة التركية مد العمل باتفاق الدفاع والتعاون الاقتصادى المشترك مع الولايات المتحدة حتى ديسمبر من العام القادم .

تشاد :

٣ : ذكرت مصادر دبلوماسية في نجامينا أن تشاد وليبيا قد أحالتا النزاع بينهما على الحدود الى محكمة العدل الدولية .

تشيكوسلوفاكيا :

٢٥ : قررت تشيكوسلوفاكيا ارسال قوات غير هجومية لدعم العمليات العسكرية في الخليج .

٢٦ : اذاع راديو اسرائيل ان العاصمة التشكية براغ ستصبح محطة لعبور المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتى الى اسرائيل والأراضى المحتلة .

تونس :

٣ : أعلن الشاذلى القليبى - تونسى الجنسية - استقالته من منصبه كأمين عام لجامعة الدول العربية .

١١ : أعلنت تونس عدم التزامها بقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الأمانة العامة للجامعة بكافة اداراتها واجهزتها من تونس الى مقرها الدائم بالقاهرة .

٢٤ : استأنفت تونس وايران العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد قطيعة استمرت ثلاث سنوات .

الجزائر :

٢ : تمت الموافقة على حزب التجمع العربي الاسلامى ليصبح حزب المعارضة السابع والعشرين فى الجزائر .

٣ : صرح وزير خارجية الجزائر ان وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربى وافقوا على مقترحات تساعد على حل أزمة الخليج ترفض استخدام القوة وتطالب بالحفاظ على الشرعية الدولية .

٩ : عقدت فى مدينة جانيت بجنوب الجزائر قمة رباعية شارك فيها الرؤساء الجزائرى الشاذلى بن جديد والليبى معمر القذافى والمالى موسى تراورى والنيجرى على سايبو لوضع تصور مشترك لتنمية المناطق الحدودية المشتركة بين البلدان الأربعة فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية . كما بحثوا مشكلة قبائل الطوارق المنتشرة فى الشمال الأفريقى بين الدول الأربع .

١٨ : وافق الرئيس الجزائرى بن جديد على مطالب احزاب المعارضة بتعديل قانون الانتخابات قبل اجراء أول انتخابات حرة بالجزائر والتى من المقرر ان تتم فى الربع الأول من العام القادم .

٢١ : أعلن مولود حمروش رئيس وزراء الجزائر ان بلاده ستعمل بنظام الاقتصاد الحر مع بداية العام الجديد .

٢٧ : عاد الرئيس الجزائرى الأسبق احمد بن بيللا الى الجزائر بعد ٩ سنوات امضاها فى المنفى وطالب باستقالة الحكومة الجزائرية وتشكيل حكومة انتقالية وطنية تعد للانتخابات العامة المبكرة فى نهاية مارس ١٩٩١ .

الجماهيرية العربية الليبية :

١ : أعلن العقيد معمر القذافى قائد الثورة الليبية مبادرة سلمية جديدة لحل الأزمة فى الخليج تقوم على انسحاب العراق من الكويت والقوات الأجنبية من المنطقة واحلال قوات عربية وأممية مكانها .

: وقع العقيد القذافى والفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان القرار التنظيمى الأساسى للأمانة العامة للتكامل العربى الليبى السودانى .

٢ : أعلن العقيد معمر القذافى ان ليبيا لن تحظر ارسال المواد الغذائية للعراق فى اطار العقوبات الدولية ضد العراق .

١١ : أعلن العقيد معمر القذافى ان الطوارق الذين يتسببون فى وقوع مشاكل بين كل من ليبيا والجزائر ومالى والنيجر هم من أصل ليبى وناشدهم العودة للوطن الام ليبيا وتشكيل مؤتمرات شعبية على الطريقة السائدة فى ليبيا لتقرير مصيرهم حتى يتجاوزوا محنتهم الحالية .

١٣ : اكد مصدر مسئول فى ليبيا حرص بلاده على الحفاظ على علاقاتها الطيبة مع كافة الدول الأفريقية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية مشيرا الى ان ليبيا لم ولن تقدم أى دعم أو مساندة لأى عمل يهدف الى الأضرار بأمن هذه الدول او النيل من سيادتها ، كما نفى اشتراك ليبيا فى محاولة اثارة تمرد فى مالى .

١٧ : دعا ابراهيم الجزار عضو المؤتمر الشعبى الليبى الى القيام بعمليات انتحارية ضد القوات الامريكية فى السعودية والخليج على غرار ما حدث للمارينز فى لبنان .

جمهورية مصر العربية :

١ : اكد مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية التى عقدت بالقاهرة بناء على طلب مصر ـ اكد تمسكه بضرورة انسحاب القوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية اليها .

٤ : غادرت القاهرة الى دولة الامارات العربية المتحدة القوات المصرية التى تقرر ارسالها لدعم القدرات الدفاعية هناك فى اطار التعاون العربى وتحت المظلة العربية .

٦ : قدمت المجموعة الأردنية مساعدات قيمتها ١٠ ملايين دولار لاغاثة المصريين العائدين من الكويت والعراق .

٨ : اعلن الرئيس حسنى مبارك ان مصر تعتزم مساعدة المملكة العربية السعودية بكافة الوسائل وتنوى ارسال قوات أخرى اليها قريبا .

: استقبل الرئيس حسنى مبارك جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي وجان بيير شيفيلنمان وزير الدفاع الفرنسى لبحث التطورات فى الخليج .

١٠ : قرر مجلس جامعة الدول العربية فى ختام دورته الطارئة بالقاهرة الاعلان عن عودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة اعتبارا من تاريخ صدور القرار وتكليف الأمين العام بالنيابة بابلاغ القرار رسميا الى جميع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة والتنسيق مع دولة المقر (مصر) وتونس بتنفيذ انتقال الأمانة العامة بكافة اداراتها وأجهزتها الملحقة الى القاهرة فى موعد اقصاه ٣١ اكتوبر ١٩٩٠ على أن تمدد مهلة النقل استثناء لبعض الادارات لفترة اضافية لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ .

١٣ : سمحت السلطات المصرية لأسر المواطنين العراقيين العاملين بالقنصلية العراقية بالقاهرة بالسفر الى بغداد عن طريق عمان .

: استقبل الرئيس حسنى مبارك العقيد مصطفى الخروبى عضو مجلس قيادة الثورة الليبية .

: أعلن انطونيوس كادليس وزير خارجية الأرجنتين الزائر ان الرئيس الأرجنتينى كارلوس منعم قرر وقف كل أشكال التعاون التكنولوجى فى مجال السلاح وانتاج الصواريخ مع العراق وذلك منذ عام واكد امل بلاده فى توثيق التعاون مع مصر فى المجال التكنولوجى .

١٤ : تقرر منع العراقيين والكويتيين من دخول مصر الا بعد الحصول على تأشيرة دخول مسبقة وعدم السماح للفلسطينيين الذين لا يحملون وثيقة سفر مصرية بالدخول أما من يحملون وثيقة سفر مصرية فيشترط وجود تأشيرة مسبقة .

اكد متحدث باسم وزارة الخارجية ان العاملين بالسفارة العراقية بالقاهرة مسموح لهم بالسفر دون عوائق اذا رغبوا فى ذلك .

١٥ : ادانت مصر بشدة انتهاك القوات العراقية فى الكويت لحرمة سفارة فرنسا وغيرها من السفارات الغربية .

١٨ : انتخبت مصر نائبا لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة .

: قرر الاتحاد العام لنقابات عمال مصر التقدم بشكوى الى المنظمات الدولية المعنية ضد الحكومة العراقية لاجبارها العمال المصريين فى العراق على التطوع فى الجيش العراقى .

٢١ : قررت مصر اغلاق مكتب الملحق العسكرى العراقى بالقاهرة وطلبت من اعضائه مغادرة البلاد خلال أسبوع كما قررت الحكومة المصرية اعتبار عضوين دبلوماسيين بالسفارة العراقية غير مرغوب فيهما وطلبت مغادرتهما فى نفس الفترة .

٢٢ : جرت فى القاهرة مباحثات عسكرية ليبية لتدعيم التعاون العسكرى بين البلدين .

: صرح السفير الفرنسى بالقاهرة ان الرئيس الفرنسى ميتران وجه رسالة للرئيس مبارك تتضمن مساعدات

اقتصادية عاجلة لدعم الاقتصاد المصرى ويبلغ حجم المساعدات الفرنسية المنفردة ٥٠٠ مليون دولار بجانب المساعدات الغذائية والمنح الفنية والثقافية ومساهمة فرنسا بـ ٢٠ من البرنامج الاوروبى للمساعدات

٢٥ تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد ١٦ سفيرا جديدا بالقاهرة .

٢٦ دعا الرئيس مبارك الناخبين على الاستفتاء على حل مجلس الشعب يوم ١١ اكتوبر المقبل واصدر قرارا بايقاف جلسات المجلس كما اعلن العودة الى نظام الانتخاب الفردى تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا .

٢٧ . اعلن الرئيس حسنى مبارك ان هناك ١٤ الف مقاتل مصرى فى السعودية .

٢٩ تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على الاطار العام لبرنامج الاصلاح الاقتصادى المقدم من الحكومة المصرية .

٣٠ : وقعت مصر الاعلان العالمى لحماية حقوق الطفل .

جنوب افريقيا :

٢٥ . فرضت السلطات فى جنوب افريقيا حظر التجول على سبع مناطق يسكنها ملايين من السود وذلك فى محاولة للحد من موجة العنف الدامية التى اجتاحت البلاد .

٢٦ · فرضت سلطات جنوب افريقيا نظام حظر التجول الى أجل غير مسمى خلال الليل على مدينة سويتو والمدن المحيطة بها بمدينة جوهانسبرج التى يسكنها الافارقة فى محاولة لوقف أعمال العنف الطائفى فى هذه المدن .

جيبوتى .

٢٨ : شنت جماعات ارهابية يعتقد انها مؤيدة للعراق هجوما ارهابيا بالقنابل على مقهيين يرتادهما الجنود الفرنسيون وأفراد الجالية الفرنسية فى جيبوتى .

السنغال :

٥ . اعلن الرئيس السنغالى عبده ضيوف ان بلاده سترسل قوات عسكرية الى الخليج لدعم القوات الدولية المنتشرة هناك .

السودان :

٣ . ذكرت مصادر عسكرية سودانية ان العراق نصب صواريخ سكود بى فى شرق السودان كما ان هناك حوالى سبعة آلاف جندى عراقى .

٥ : نفى سفير السودان فى مصر ما نشر عن وجود قوات وصواريخ وطائرات عراقية فى السودان واكد أن بلاده لا تسمح بأن تكون قاعدة كعمليات عسكرية ضد طرف اخر .

١٣ اشاد السيد أحمد عبدالرحمن المهدى امام الانصار بالسودان بالدور المصرى وبالتحرك القيادى البناء الذى بادر به الرئيس حسنى مبارك منذ تفجرت ازمة الخليج مما سيكون له آثر حاسم فى تلافى الأحداث بما لا تحمد عقباه .

١٥ . حذر صندوق النقد الدولى السودان من انه سيتم طرده من الصندوق ما لم يدفع ديونه المتأخرة منذ عام ١٩٨٤ والبالغة ١.٣ مليار دولار .

١٦ . أعلن حزبا الاتحاد الديمقراطى والأمة والقوى الوطنية فى السودان تأييدهم لسياسة الرئيس حسنى مبارك فى الخليج .

١٨ اكد السودان التزامه بقرار مجلس الجامعة العربية رقم ٤٩٨٣ الصادر بالاجماع والذى اعلن عن عودة الامانة العامة للجامعة العربية للقاهرة .

٢٢ : اكدت وكالة رويتر وقوع محاولة انقلاب ضد النظام العسكرى الحاكم فى السودان قام بها صغار الضباط فى الجيش السودانى .

٢٥ . عرض متمردو السودان ارسال قوات الى السعودية .

سوريا .

١٠ . اعلنت الحكومة السورية انها سترسل قوات اضافية الى السعودية بناء على طلبها كما انها ارسلت قوات الى الامارات العربية المتحدة .

١٣ زار دمشق وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر لتنسيق الجهود للضغط على العراق لسحب قواته من الكويت .

: وافقت سوريا على ارسال كتيبة مدرعة للانضمام الى القوات الموجودة فى السعودية .

١٨ . قررت المجموعة الأوروبية الغاء قرار تجميد بروتوكول مالى بمبلغ ١٤٦ مليون وحدة نقدية اوروبية لصالح سوريا .

٢٥ : اعلن الرئيس السورى حافظ الأسد انه اتفق مع القادة الايرانيين على ضرورة ازالة العدوان العراقى عن الكويت وازالة الوجود الغربى العسكرى عن المنطقة .

السويد :

٢٠ : أعلنت السويد الغاء جميع القيود المفروضة على المهاجرين من اليهود السوفييت العابرين الى اسرائيل .

الصومال :

٣ . اذيع فى مقديشيو ان الرئيس الصومالى محمد سيادبرى أقال وزارة محمد على سمنتر بكاملها بعد أن اخذ على الحكومة عجزها فى حل مشاكل البلاد السياسية والاقتصادية . وتم تعيين محمود عواد المدر وهو من ابناء الشمال رئيسا للوزراء وكلفه بتشكيل الوزارة .

١٨ . وعد الرئيس الصومالى محمد سيادبرى باجراء الانتخابات التشريعية الحرة فى فبراير القادم على ان يسبقها استفتاء خلال شهر اكتوبر القادم حول التعددية الحزبية .

الصين .

١ طالبت الصين والاتحاد السوفيتى بضرورة استخدام الطرق والوسائل السلمية لانهاء ازمة الخليج وايجاد تسوية عربية للأزمة اعلن ذلك عقب محادثات وزيرى خارجية البلدين فى بكين .

٥ : صرح وزير خارجية الصين ان بلاده لن تشارك فى عملية عسكرية بالخليج ولكنها مستعدة لمساعدة دول الخليج فى تعزيز قواتها الدفاعية

العراق :

١ : غادرت العراق اول مجموعة من النساء والأطفال الغربيين المحتجزين .

٣ : طالب العراق الدول التى لها العديد من الرعايا فى العراق باتخاذ اجراءات عاجلة لضمان وصول الامدادات الغذائية للعراق مهددا بأنه لن يكون مسئولا عما سيحدث لهم من جراء نقص الغذاء .

: صرح متحدث عراقى بأن العراق لن يسمح للطائرات الأجنبية بالهبوط فى العراق ما لم ترفع القيود المفروضة على شركة الخطوط الجوية العراقية بمقتضى قرار العقوبات الذى اصدرته الأمم المتحدة .

: كشفت صحيفة « دويرازيل » البرازيلية النقاب عن وجود اتفاق سرى بين العراق والبرازيل استطاع العراق بمقتضاه تطوير اسلحة نووية لديه .

٥ : دعا الرئيس العراقى صدام حسين مجددا الى شن حرب مقدسة ضد القوات الأمريكية فى المملكة العربية السعودية .

: زار طارق عزيز وزير الخارجية العراقى موسكو كما توجه طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء الى بكين لاجراء محادثات مع الزعماء السوفييت والصينيين حول التطورات فى الخليج .

: وصل الى بغداد الملك حسين عاهل الاردن لاطلاع الرئيس العراقى صدام حسين على نتائج جولته التى شملت تسع دول عربية وأوروبية فى محاولة لايجاد حل لأزمة الخليج .

٦: امرت وزارة الدفاع العراقية باستدعاء الآلاف من جنود ضباط الاحتياط العراقيين الى وحداتهم .

٧ : طلب وزير العدل العراقي من المحاكم العراقية البدء في تنفيذ قانون على الأجانب الذين يحاولون مغادرة البلاد دون الحصول على تأشيرات خروج ويقضي بفرض عقوبة السجن مدى الحياة ومصادرة جميع الممتلكات والعقارات للمخالفين .

١٠ : ١١ عرض الرئيس العراقي منح النفط مجانا لمن تريد من دول العالم الثالث ورفضت العرض معظم دول العالم .

١١ : كشف تقرير للخارجية الأمريكية ان عددا من الدول والشركات الشرقية والغربية عقدت صفقات تجارية مع العراق في تحد لقرارات الحظر الاقتصادي التي فرضتها الأمم المتحدة .

١٢ : اكدت وزارة الدفاع الأمريكية تزايد النشاط العسكري العراقي على الحدود السورية والتركية .

: اعلنت الحكومة العراقية رسميا موافقتها على السماح للأمريكيين من اصل عربي بمغادرة الكويت والعراق

١٣ : وافق مجلس الأمن على ارسال اغذية للعراق لتوزيعها تحت اشراف دولي على الرعايا الأجانب المحصورين في العراق والكويت والمحتاجين من المدنيين فيهما ولكن العراق اعلن انه لن يسمح لأي جهة بتجاوز سلطاته والأشراف على تسليم وتوزيع الأغذية داخل اراضيه او داخل الكويت .

١٥ : بدأ العراق توزيع الخبز بالبطاقات بمعدل ثلاثة ارغفة للفرد في اليوم

: امر الرئيس العراقي صدام حسين باطلاق سراح المواطنين الفرنسيين المحتجزين لدى العراق من المرضى والمسنين

١٦ : ادان مجلس الأمن الدولي بالاجماع اعتداءات القوات العراقية على سفارات الدول الأجنبية في الكويت المحتلة وهدد العراق باتخاذ اجراءات عقابية اخرى ردا على الانتهاك العراقي لميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي .

١٧ : اوقفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعداتها الفنية للعراق ردا على غزوه للكويت .

١٨ : قرر مجلس الثورة العراقي احالة سعود شاكر عضو المجلس الى التقاعد بسبب ماوصفه بظروفه الصحية .

: رفض العراق رسميا زيارة مبعوث من الأمم المتحدة لتقييم حجم المساعدات الانسانية التي تحتاجها شعوب منطقة الخليج والرعايا الأجانب الموجودون في العراق والكويت .

١٩ : أعلن البنتاجون ان العراق عزز قواته العسكرية في الكويت وفي الجزء الجنوبي من اراضيها قرب الحدود العراقية الكويتية وان عدد القوات زاد الى ٣٦٠ الف جندي بزيادة تبلغ حوالي ٩٥ الفا تعززها ٢٨٠٠ دبابة و ١٨٠٠ مصفحة ومدرعة و ١٥٤٠ مدفعا .

: قررت حكومة العراق تجميد كل اموال وارصدة وممتلكات الشركات والبنوك الأجنبية الحكومية والخاصة التي تنتمي للدول التي جمدت ارصدة العراق في الخارج بسبب غزوها للكويت .

٢٠ : أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي انه ليست هناك اية فرصة للتراجع بأية صورة عن المعركة وفقا لما وصفه بمبادىء الشرف والايمان والاصرار على تحقيق النصر ونفى البيان ان العراق قد يقبل حلا وسطا في ازمة الخليج .

: هدد وزير الاعلام العراقي بان بلاده ستدمر حقول ومنشآت البترول في الخليج اذا تعرضت لهجوم من جانب القوات الامريكية ومتعددة الجنسيات في السعودية .

: قرر المجلس الاوليمبي الاسيوي طرد العراق من دورة الألعاب الاوليمبية الاسيوية ومن عضوية المجلس .

٢١ : قررت الحكومة العراقية طرد الملحقين العسكريين لـ ١١ دولة اوروبية في بغداد وامرت بتقييد حركة اعضاء السفارات بمالا يتجاوز ٤٠ كيلو مترا من مقار سفاراتهم وذلك ردا على قرار دول المجموعة الأوروبية بطرد الملحقين العسكريين العراقيين لديها انتقاما لاقتحام القوات العراقية مكان بعثاتها الدبلوماسية في الكويت المحتلة .

: اعلن العراق ان طائرتين حربيتين اخترقتا المجال الجوي العراقي لمسافة حوالي ١٠ كم وانهما كانتا قادمتين من جهة السعودية .

٢٢ : قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقف جميع مساعداتها الفنية والتقنية في المجال النووي للعراق بسبب غزوه دولة الكويت .

٢٣ : هدد الرئيس العراقي صدام حسين بضرب حقول البترول في منطقة الخليج وضرب اسرائيل اذا تعرضت بلاده للاختناق .

: بدأ نظام الرئيس العراقي صدام حسين حملة واسعة لتوطين العراقيين في الكويت بعد ان طرد الألوف من سكانها عبر الحدود السعودية الكويتية .

: اعلن العراق سحب الدينار الكويتي من التداول بكل فئاته .

٢٤ : اكد الرئيس العراقي صدام حسين ان العراق سيحارب الف عام للاحتفاظ بالكويت التي هي جزء من العراق ولن يتخلى عنها .

٢٦ : اصدر مجلس الأمن تاسع قرار له منذ غزو العراق للكويت ويقضي بفرض حظر جوي شامل وقطع كل طرق الاتصال الجوي بالطائرات بين العراق ودولة الكويت المحتلة مع العالم الخارجي .

: اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان عدد القوات العراقية في الكويت وجنوبي العراق ارتفع بشكل حاد ووصل الى ٤٣٠ الف جندي اضافة الى ٣٥٠٠ دبابة و ٢٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة و ١٧٠٠ قطعة مدفعية كما اتسعت رقعة الانتشار بالنسبة للقوات الميكانيكية .

: حذر الرئيس العراقي صدام حسين الولايات المتحدة من خطر الدخول في حرب اشد خطورة من حرب فيتنام .

٢٧ : طالب العراق السفارات الاجنبية في بغداد بتقديم قوائم باسماء الرعايا الأجانب الذين لجأوا الى سفاراتهم هناك والا تعرض الدبلوماسيون لعقوبة الاعدام وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة العراقية في ٢٦ اغسطس الماضي

: قررت السلطات العراقية التوقف عن بيع الطعام للأجانب اعتبارا من اول اكتوبر القادم

٣٠ : اعلن الرئيس العراقي صدام حسين استعداده لبدء حوار مبكر للسلام وترحيبه المتحفظ بمبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لحل ازمة الخليج

: تراجعت الحكومة العراقية عن تهديداته بتجويع الاجانب في العراق .

سلطنة عمان :

٣٠ : أعلن عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني ان سلطنة عمان تسعى بكل ما لديها من طاقة وجهد لحل أزمة الخليج وعودة الشرعية الى دولة الكويت الشقيقة . واكد ان حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان تسعى دائما الى الا تعمل في المجال السياسي الضيق وان لا تحد من خياراتها . وقال ان جلالته لا يؤمن بالقطيعة بين العرب ولا يؤمن بالقطيعة بين الدول كمبدأ اساسي .

واكد عبدالعزيز بن محمد الرواس ان الحل العربي لمشكلة الخليج هو في العراق ، وهو وحده يستطيع ان يأتي بحل عربي ويحافظ على روح هذه الأمة وبقائها وعملها المشترك وان يكون

العراق كما كان دائما عراق التاريخ اى سلسلة الظهر التى لا تسمح بان يصاب هذا الجسم بالشلل .

وقال ان سلطنة عمان عضو فى مجلس التعاون الخليجى وليست فى منأى عن ما يحصل فى المنطقة بل نعتبر انفسنا فى المكان الرئيسى من هذه المشاكل ولكن لسنا طرفا نستخدم لتفتيت الوطن العربى وزعزعة النظام العربى ولا نقبل الا ان نكون دائما بلسما يعاني مشيرا الى جهد السلطنة المساهم فى عودة الحق الى اصحابه .

وأشار وزير الاعلام العمانى الى ان الذى يحصل فى الخليج الآن يعد سابقة خطيرة لم يسجل التاريخ المعاصر لها مثيل من قبل مشيرا الى انها مشكلة جديدة ويصعب معالجتها بالعاطفة .

واضاف ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متلاحقة ومتكاتفة وتعمل صفا واحدا لانهاء هذه الازمة مؤكدا فى هذا الصدد ان قيام مجلس التعاون ليس مجرد اتفاق على ورق وليس منظومة عمل فقط .

وعن تواجد الاساطيل الاجنبية فى المنطقة قال ان هذه القوى اتت بهدف واضح ولسبب مباشر اذ دعتها المملكة العربية السعودية الشقيقة لمواجهة خطر محتمل وقد لقيت هذه الدعوة الترحيب والتأييد من مؤتمر القمة العربية فى القاهرة .

وحول نقل الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة واختيار امين عام الجامعة قال عبدالعزيز بن محمد الرواس ان نقل الجامعة جاء من اجماع عربي معربا معاليه فى هذا الصدد عن امله فى ان يتجاوز الرأى العام العربى المستوى التكتيكى الضيق الى العمل الاستراتيجى الاشمل فيتفق العرب على تعيين امين عام بأسرع وقت ممكن يستطيع ان يخلق قناعة عربية سليمة وسلسة ومقبولة تستطيع ان تتعامل مع كل الأطراف العربية . وقال ان مشكلة الكويت لا تلغى قضيتنا الاساسية الأولى وهى قضية فلسطين وهى لا تلغى معاناة الشعب اللبنانى التى دامت اكثلا من ١٥ سنة .

فرنسا :

٦ : ذكرت مصادر دبلوماسية فى باريس ان الحكومة الفرنسية قررت تأجيل تزويد الأردن بالأسلحة بسبب موقف الاردن من الأزمة فى الخليج .

١٥ : حث الرئيس فرانسوا ميتران على توسيع نطاق الحظر المفروض من الأمم المتحدة على العراق ليشمل حركة الطيران . كما اعلن ان فرنسا ستدعم قواتها الجوية فى الخليج بأربعة الاف جندى وطائرات مقاتلة وطائرات استطلاع ومدرعات الى السعودية ، كما اتخذت فرنسا الاجراءات لتشكيل قوة جوية محمولة فى اى لحظة من حاملة الطائرات كليمنصو وحاملة الطائرات فوش وفقا للاحتياجات الطارئة .

: طالب المندوب الفرنسى الدائم فى الأمم المتحدة بعقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث اقتحام القوات العراقية للسفارات الأجنبية فى الكويت .

: اعلنت دول اتحاد غرب اوروبا موافقتها على توسيع نطاق الحظر ضد العراق بفرض حصار جوى .

: قررت الحقوق الفرنسية سحب اكثر من نصف قواتها الموجودة فى المانيا الغربية خلال العامين او الثلاثة اعوام القادمة .

٢٠ : طلب وفد كردى عراقى برئاسة جلال طالبانى رسميا من فرنسا اخذ قضية الشعب الكردى فى الاعتبار عند عقد اى مؤتمر لحل مشكلات منطقة الشرق الأوسط فى المستقبل .

فلسطين :

٥ : اكد تقرير لوكالة اسوشيتدبرس بمناسبة دخول الانتفاضة الفلسطينية يومها الـ ١٠٠٠ ان الانتفاضة لم تخمد رغم التأثير السلبى لأزمة الخليج عليها .

١١ : اكد هانى الحسن المستشار السياسى للسيد ياسر عرفات تضامن الشعب الفلسطينى مع السعودية ملكا وحكومة وشعبا فى الظروف العصيبة التى تمر بها المنطقة العربية .

١٢ : الح رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية الى رفض المنظمة لقرار مجلس الجامعة العربية بعودة الجامعة الى القاهرة .

٢٦ : اكد خبراء اسرائيليون ان الهجمات الفلسطينية خارج اسرائيل قد انخفضت بشكل حاد فى العام الماضى وان قادة منظمة التحرير الفلسطينية قد لايعودون لهذا الاسلوب .

فنلندا :

٩ : اتفق الرئيسان الأمريكى جورج بوش والسوفيتى ميخائيل جورباتشوف على ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط من الكويت وعودة الحكومة الشرعية التى كانت تتولى مقاليد السلطة فى البلاد قبل الثانى من اغسطس الماضى واتفقا على تصعيد الضغوط الدولية على الرئيس العراقى صدام حسين لاجباره على سحب قواته من الكويت واكدا على ضرورة ايجاد حل سلمى على اساس انسحاب العراق من الكويت وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بدقة .

قطر :

٤ : ذكرت مصادر فلسطينية ان ٤ من مسئولى منظمة التحرير الفلسطينية فى قطر طردوا منها فيما وصف بأنه نتيجة لموقف ياسر عرفات رئيس المنظمة من الغزو العراقى للكويت

كمبوديا :

١٠ : اعلن الأمير نوردوم سيهانوك زعيم تحالف الأحزاب الثلاثة المعارضة لحكومة بنوم بنه اعتزاله العمل السياسى لاعتلال صحته .

٢١ : وافق مجلس الأمن الدولى على اطار عمل قدمته الأمم المتحدة من اجل احلال السلام فى كمبوديا .

كندا :

٨ : حقق الحزب الديمقراطى الاشتراكى الجديد الكندى بزعامة (بوبإراى) المحامى انتصارا فى الانتخابات باقليم اونتاريو وحصل على ٧٤ مقعدا بينما حصل الحزب الليبرالى الحاكم على ٣٦ مقعدا

١٥ : قررت كندا تخصيص ٧٥ مليون دولار لمساعدة اللاجئين الهاربين من العراق والكويت ، كما اعلن بريان مالرونى رئيس الوزراء ان كندا سترسل سربا اخر من المقاتلات وثلاث قطع بحرية للانضمام الى القوة المتعددة الجنسيات الى جانب ٤٥٠ جنديا .

الكويت :

١ : أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية نقل مقرها الرئيسى الى القاهرة .

٢ : اكد تقرير لمراسل وكالة اسوشيتدبرس ان حركة المقاومة الكويتية المتمركزة فى السعودية اصبحت تضم الالاف من المتطوعين الكويتيين النازحين الى السعودية منهم اعداد كبيرة من السيدات .

٤ : أعلنت وكالة الانباء العراقية ان العمل بدأ فى انشاء خط انابيب للمياه من العراق الى شمال الكويت بتكلفة ٣٠ مليون دولار .

: رفضت لجنة الاعتمادات بمؤتمر عدم انتشار الاسلحة النووية الدولى المنعقد فى جنيف طلبا تقدم به العراق يدعو فيه الى الغاء المقعد المخصص لوفد الكويت

: اعلن وزير الدفاع الكويتى الشيخ نواف الصباح ان قوات كويتية بدأت مناورات عسكرية مع قوات عربية واسلامية .

٥ : أعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان شركة ماكدونال دوجلاس الأمريكية تلقت

١٤٥,٤ مليون دولار كدفعة اولى لتمويل برنامج لانتاج ٤٠ مقاتلة (اف ١٨) طلبتها الكويت قبل الاحتلال وقيمة العقد ١,٢ مليار دولار .

١١ : كشف مسئول كويتي في دبي عن ان القوات العراقية استولت على نحو ١١ مليار دولار خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى من دخول الكويت كما اذاعت السفارة الكويتية بلاهاي قائمة طويلة من ٢٦ بندا تضمنت الممتلكات التي استولى عليها الجيش العراقي في الكويت وقالت انها تعتزم تقديمها الى محكمة العدل الدولية للحصول على تعويضات عن هذه المسروقات .

: قررت حكومتا بنجلاديش واليونان غلق سفارتيهما وسحب دبلوماسييها من الكويت بسبب سوء الأحوال المعيشية فيها دون ان يعني ذلك الاعتراف بضم الكويت .

١٢ : غادر السفير سعيد رفعت سفير مصر في الكويت مقر السفارة المصرية بالعاصمة الكويتية وتوجه الى مقر السفارة المصرية ببغداد بسبب سوء الأحوال بالسفارة المصرية بالكويت نتيجة لقطع المياه والكهرباء عنها وعدم القدرة على توفير الغذاء .

: شنت قوات الاحتلال العراقي في الكويت حملة ارهاب منظمة ومنتظمة ضد عناصر المقاومة الوطنية الكويتية التي بدا نشاطها يظهر بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وضد الرعايا الأجانب في الكويت .

١٤ : اقتحمت القوات العراقية مقرى سفارتي فرنسا وكندا في الكويت لاجبار دبلوماسييها على اخلائهما وقاموا باحتجاز الملحق العسكري الفرنسي لعدة ساعات واعتقال ٣ من الرعايا الفرنسيين والقنصل الكندي .

١٦ : قامت قوات الاحتلال العراقي بفتح الحدود الكويتية مع المملكة العربية السعودية لأول مرة منذ الغزو العراقي للكويت وحثت افراد الشعب الكويتي على الخروج من بلادهم الى السعودية

: عين على حسن المجيد وزير الادارة المحلية العراقي محافظا للكويت .

١٧ : عين عبدالحميد العوضي رئيس الوفد الكويتي للمؤتمر السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية احد النواب الثمانية لرئيس المؤتمر رغم احتجاج العراق .

١٨ : قدمت الحكومة الكويتية مذكرتين الى الجامعة العربية ضد العراق بسبب سوء المعاملة الكويتيين والاجراءات التعسفية الهادفة الى دفع المواطنين الكويتيين الى ترك الوطن وتفريغ الكويت وطمس هويتها العربية .

: احتجزت السلطات العراقية المحتلة سفير بنجلاديش لدى الكويت وبعض الدبلوماسيين العاملين معه ورفضت السماح لهم او لعائلاتهم بالخروج الى الاردن لعودتهم الى بلادهم .

: اعلنت الهند ان العراق وافق على السماح للدبلوماسيين بالسفارة الهندية في بغداد وموظفين بالصليب الأحمر الهندي بالاشراف على توزيع الأغذية والأدوية التي ارسلتها لرعاياها في الكويت والعراق .

٢١ : اعلن حزب كردستان الديمقراطي العراقي ان العراق قام بتوطين الفي عائلة تضم ٩ الاف شخص في الكويت بعد تفريغها من الاف الكويتين

٢٣ : كشفت مصادر كويتية رفيعة المستوى أن التعويضات الكويتية التي ستتم المطالبة بها من العراق ستتجاوز ٢٠ مليار دولار تزداد مع استمرار الاحتلال .

٢٧ : اعلن امير الكويت الغاء فوائد الديون الكويتية المستحقة على الدول النامية وذلك في خطابه أمام الأمم المتحدة

: امهلت سلطات الاحتلال العراقية الكويتيين حتى اخر شهر اكتوبر القادم لتغيير هوياتهم الكويتية بهويات شخصية عراقية .

لبنان :

٢ : انفجرت سيارة ملغومة في مدينة صور بجنوب لبنان مما اسفر عن مصرع اربعة من ميليشيا حركة امل الشيوعية الموالية لسوريا .

٥ : قال اقتصاديون لبنانيون ان لبنان يخسر حوالي ١,٥ مليار دولار سنويا بسبب عودة العمالة اللبنانية من الكويت والعراق . وان متوسط دخل الفرد انخفض من ١١٥٠ دولار في عام ١٩٨٧ الى ٨٠٠ دولار هذا العام .

١٥ : تجددت الاشتباكات المدفعية والصاروخية العنيفة بين قوات العماد ميشيل عون وميليشيا القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع على جميع محاور القتال بين مواقع الطرفين في بيروت الشرقية .

: استمر الاضراب العام والشامل في مدينة صيدا احتجاجا على المعارك بين قوات منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتلي جماعة ابو نضال المنشقة عليها والتي امتدت لتشمل المدينة نفسها ، وللمطالبة باغلاق اكثر من ١٥٠ مكتبا تابعا لفصائل فلسطينية بالمدينة .

٢١ : وقع الرئيس اللبناني الياس الهراوي مرسوما باقرار التعديلات الدستورية التي وافق عليها مجلس النواب كخطوة على طريق المصالحة الوطنية في البلاد وانهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١٦ عاما .

٢٧ : بدأ الجيش اللبناني فرض حصار اقتصادي وعسكري على مواقع العماد المتمرد ميشيل عون في بيروت الشرقية

٢٩ : ذكرت انباء صحفية ان السفارة الأمريكية قررت اغلاق مقرها المؤقت في منطقة عوكر شمال بيروت الى اجل غير مسمى بسبب عدم توافر الشروط الأمنية .

ليبيريا :

١٠ : ذكرت الانباء ان الرئيس الليبيري صمويل دو لقى مصرعه بعد اسره في يد القوات المعارضة بزعامة برينس جونسون الذي اعلن توليه السلطة في البلاد حتى تسمح الظروف باجراء انتخابات في البلاد .

١٧ : دفعت نيجيريا بألف جندي لتعزيز قوات حفظ السلام التابعة لدول غرب افريقيا في ليبيريا وذلك من اجل انهاء الحرب الأهلية الدائرة منذ ٩ اشهر

٢٢ : اعلن تشارلز تيلور زعيم اكبر الجماعات المتمردة في ليبيريا وقف اطلاق النار في الحرب الأهلية الطاحنة المشتعلة في البلاد منذ ثمانية اشهر .

٢٦ : رفضت قوات حفظ السلام الأفريقية الموجودة في ليبيريا اقتراحا من تشارلز تيلور زعيم اكبر حركات التمرد باجراء انتخابات مبكرة في البلاد .

المملكة الأردنية الهاشمية :

١ : سحب رئيس الوزراء الأردني مضر بدران موافقته على استخدام مصر لمطار عسكري قريب من منطقة الرويشد لنقل المصريين العائدين من الكويت والعراق .

: عقدت في عمان جولة محادثات بين السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز دى كويلار ووزير الخارجية العراقي طارق عزيز واعلن فشلها .

: قررت الحكومة الاردنية رفع الدعم الذي تقدمه لثلاث سلع غذائية اساسية هي الأرز والسكر واللبن .

٢ : ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية ان سلعا مخصصة للعراق مازالت تصله عن طريق الأردن مما يشكل انتهاكا للحظر التجاري .

٣ : اعلن في عمان عن قيام حزبين سياسيين جديدين تحت التأسيس وهما حزب الوحدة والعدالة الديمقراطية وحزب الحق الاسلامي

١٧ : دعا المؤتمر الشعبي المناهض للوجود

العسكرى الاجنبى فى الخليج الى القيام بهجمات ضد الأهداف الأمريكية اذا هاجمت الولايات المتحدة العراق .

١٩ : ذكر مسئولون اردنيون ان السعودية طردت ٥٠ اردنيا من اراضيها ومنعت ٢٠ اخرين من دخولها كما طردت قطر عشرات من الاردنيين ذوى الأصول الفلسطينية كما فرضت الامارات قيودا على اقامة الفلسطينيين والاردنيين فى اراضيها .

٢١ : اكدت مصادر اردنية رسمية وقف السعودية ضخ البترول الى الأردن عبر خط انابيب التابلاين بحجة عدم سداد الأردن ماقيمته ٤٠٨ ملايين دولار من المستحقات السعودية مقابل شحنات نفط سابقة .

٢٢ : صرح مسئول اردنى ان السعودية امرت ٢٠ دبلوماسيا اردنيا بمغادرة اراضيها من بينهم الملحقين العسكرى والتجارى والثقافى .

٢٦ : استدعى الاردن سفيره فى الرياض
: اعلن الاردن التزامه بقرار الحظر الجوى على العراق .

المملكة العربية السعودية :

٢ : رفعت السعودية حجم انتاجها من البترول الى ٧,٤ مليون برميل يوميا وذلك بزيادة قدرها مليونا برميل عما كان عليه الانتاج قبل غزو العراق للكويت .

٧ : عقد جيمس بيكر محادثات مع المسئولين السعوديين والكويتيين اعلن بعدها الجانبان السعودى والكويتى تعهدهما بدفع مليارات الدولارات لتغطية جزء كبير من تكاليف العملية العسكرية فى الخليج لردع القوات العراقية وعودة دولة الكويت الى ماكانت عليه قبل الغزو

١٣ : اكد المؤتمر الاسلامى العالمى بمكة المكرمة ان الشريعة الاسلامية تقر الاستعانة بالقوات الأجنبية عند الضرورة .

٢٠ : أتمت القوات السعودية تدريبات خاصة لمواجهة الاسلحة الكيماوية وصد أى هجوم قد تتعرض له السعودية بهذه الأسلحة .

٢٤ : ذكرت صحيفة الرأى الأردنية ان السلطات السعودية طلبت من رجال الأعمال الاردنيين تصفية اعمالهم فى السعودية خلال ٣ شهور .

٢٦ : قررت المملكة العربية السعودية طرد ١٢ اخرين من العاملين بالسفارة القنصلية الأردنية كما قررت تخفيض عدد العاملين بالسفارة الاردنية بالرياض الى ٤ فقط وتخفيض عدد العاملين بالقنصلية الأردنية بجدة الى ٤ ايضا .

المملكة المتحدة :

٧ : ايد مجلس العموم فى جلسة طارئة سياسة حكومة مارجريت ثاتشر فى الخليج وايدت المعارضة سياسة الحكومة هذه .

٨ : قررت الحكومة البريطانية ارسال قوة عسكرية اضافية للسعودية .
: اعلنت الحكومة البريطانية انها ستسمح بتصدير الأدوية الى كل من العراق والكويت .

١٤ : قررت بريطانيا ارسال لواء مدرع يضم ١٢٠ دبابة و ١٠٠٠ جندى الى السعودية

١٥ : اعلنت مارجريت ثاتشر رئيسة الوزراء البريطانية انها سترسل ٦٠٠٠ جندى و ١٢٠ دبابة من لواء « فئران الصحراء » الى الخليج .

١٧ : طردت بريطانيا ٣١ دبلوماسيا عراقيا فى الوقت الذى وافقت فيه المجموعة الاوروبية على طرد كل الملحقين العسكريين العراقيين من الدول الاثنتى عشرة الاعضاء فى المجموعة

١٩ : قررت الحكومة البريطانية وضع قيود على تحركات الدبلوماسيين العراقيين المعتمدين لدى الحكومة البريطانية ومساعديهم .

٢٢ : اصدرت وزارة الداخلية البريطانية قرار بمنع قدوم الطلاب العراقيين للدراسة فى بريطانيا .

المملكة المغربية :

١٦ : طردت السلطات الأمنية فى المغرب عضوين من اعضاء وفد حزب البعث العراقى الموجود بالرباط لاتهامهما بالتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد .

٢٠ : عقد العاهلان المغربى والأردنى والرئيس الجزائرى اجتماعا ثلاثيا فى الرباط لبحث سبل ايجاد صيغة عربية لحل ازمة الخليج .

النيجر :

٢٠ : قررت حكومة النيجر ارسال وحدة عسكرية للسعودية .

الهند :

٣ : صرح اندرجومار جوجرال وزير خارجية الهند بأنه اعد خطة مفصلة لمعالجة ازمة الخليج وأنه ابلغ بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة بفحواها فى خطاب ارسله اليه .

هولندا :

١٤ : قررت هولندا ترحيل دبلوماسييها ورعاياها من الكويت الى بغداد نتيجة لتدهور الأوضاع فى الكويت الى الحد الذى يشل فعالية السفارة هناك

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : قرر الرئيس الأمريكى جورج بوش اعفاء مصر من كل ديونها العسكرية (٧,١) مليار دولار وفوائدها .
: اعلنت الحكومة الأمركية انها فتحت ملفا لجرائم الحرب التى ارتكبها الرئيس العراقى صدام حسين .
: اعترضت مدمرة امريكية تحمل صواريخ موجهة لأول مرة ناقلة بترول عراقية بالبحر الأحمر وفتشتها دون مقاومة ثم اخلت سبيلها بعد ان تأكدت انها فارغة .

٧ : كشف وزير الدفاع الأمريكى ان الولايات المتحدة لها اكثر من ١٠٠ الف جندى فى السعودية ومنطقة الخليج كجزء من عملية درع الصحراء الهادفة الى حماية السعودية من اى عدوان عراقى عليها .

١١ : أعلن الرئيس الامريكى جورج بوش ان الرئيس العراقى صدام حسين سوف يستيقظ وانه لن يسمح للعراق بضم الكويت ، واكد ان ازمة الخليج ستسفر عن نظام عالمى جديد خال من الرعب واكثر امنا واقرب الى العدالة واكد ان القوات الامريكية المنتشرة الآن فى المملكة العربية السعودية يمكن ان تبقى هناك لأجل غير مسمى .

١٢ : اعلن الجنرال نورمان شوارزكوف قائد القوات الأمريكية بالخليج ان البناء العسكرى الأمريكى بالمنطقة تأخر شهرا عن موعده وانه لن يكتمل الا بعد شهرين اخرين .

١٤ : اطلقت القوات الامريكية نيرانها بصورة تحذيرية تجاه ناقلة عراقية فى مدخل الخليج فى اول حادث من نوعه منذ بدء الأزمة .

١٦ : اعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ان حلفاء الولايات المتحدة فى الخليج واوروبا الغربية واليابان تعهدوا بالمساهمة بمبلغ ٢٠ مليار دولار حتى نهاية العام الحالى فى نفقات الحشد العسكرى فى الخليج

١٨ : اعلن وزير الدفاع الامريكى ان الولايات المتحدة ستغلق او تخفض انشطتها فى نحو ١٥١ قاعدة او موقعا عسكريا تحتفظ به مختلف انحاء العالم من بينها ١٠٩ منشآت فى المانيا الغربية فى ضوء تراجع التهديد العسكرى السوفيتى ومشكلات العجز فى الميزانية .

٢٠ : هدد الرئيس الامريكى جورج بوش باتخاذ اجراءات تتجاوز العقوبات الاقتصادية والجهود الدبلوماسية اذا عجز الحصار الذى تفرضه الأمم المتحدة عن اجبار العراق على الانسحاب من الكويت .
: استدعت وزارة الدفاع الامريكية ٦٢ وحدة احتياطى اضافية ووضعت ٢٤ وحدة اخرى فى حالة تأهب .

٢١ : اكد المتحدث باسم وزارة الدفاع

الامريكية ان الولايات المتحدة لاتتطلع الى ابقاء قواتها فى السعودية او فى منطقة الخليج بشكل دائم وانها لاتسعى الى اقامة قواعد عسكرية فى المنطقة .

٢٢ : قررت حكومة الرئيس بوش خفض قيمة صفقة الاسلحة التى طلبت من الكونجرس امداد السعودية بها الى ١٠ مليار دولار بدلا من ٢١ مليار دولار وذلك لاعتراض اللوبى المؤيد لاسرائيل على صفقة للسعودية بهذا الحجم

٢٦ : اصدرت قيادة القوات المسلحة الأمريكية اوامرها باستدعاء ٢٢ الفا من الحرس الوطنى ووحدات الاحتياط للخدمة العامة فى الجيش الأمريكى والانضمام الى القوة المنتشرة فى السعودية .

: اصدر وزير الدفاع الامريكى اوامره بخفض القوات الامريكية فى اوروبا الغربية بنحو ٤٠ الف جندى خلال الاشهر الـ ١٢ القادمة .

٢٧ : اصدر الرئيس الامريكى جورج بوش اوامره بطرح ٥ مليون برميل من المخزون الاحتياطى الاستراتيجى الأمريكى من البترول بهدف اعادة الاستقرار الى الأسواق البترولية .

٢٨ : ايد الكونجرس الامريكى قرار الرئيس جورج بوش بارسال قوات الى الخليج لمواجهة الغزو العراقى للكويت .

: اعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى انهما احرزا تقدما ملموسا بشأن التوصل لاتفاقية حول خفض القوات التقليدية فى اوروبا .

٢٩ : وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقية لبدء اول برامج المساعدة الحكومية الامريكية للاتحاد السوفيتى .

اليمن :

١٨ : رحب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح بقرار الحكومة الفرنسية بالغاء ديون ست من الدول الاقل نموا ومن ضمنها الجمهورية اليمنية .

٢١ : اعلن الرئيس على عبدالله صالح ان الحظر الجوى ضد العراق سيكون عملا من اعمال القرصنة وان بلاده ستعمل على افشاله .

٢٢ : صرح مسئول بالخارجية اليمنية ان السعودية امرت ٥٠ من العاملين بالسفارة اليمنية - ٣٠ منهم دبلوماسيون - بمغادرة البلاد .

اليابان :

٥ : اعلنت اليابان عن ارسال ٨٠٠ سيارة وشاحنة الى السعودية كجزء اول من المساعدات الاقتصادية التى قررت تخصيصها لهذا الغرض وتصل الى مليار دولار .

١٤ : قررت الحكومة اليابانية رفع اسهامها فى تغطية نفقات القوات متعددة الجنسية فى الخليج الى ٤ مليارات دولار بدلا من مليار واحد اعلنت عنه من قبل ويشمل المبلغ مليارين لمساعدة دول المواجهة المتضررة وهى مصر وتركيا والأردن .

١٨ : وافق مجلس الوزراء اليابانى على « الورقة البيضاء » التى تقدم بها عدد من مسئولى وكالة الدفاع اليابانية حول زوال خطر التهديد العسكرى السوفييتى .

يوجوسلافيا :

٢٥ : طالب ٦ الاف مواطن يوجوسلافى فى جمهورية صربيا اعتبارهم من اصل مصرى واعتبارهم اقلية مصرية اسوة بالمواطنين اليوجوسلاف الذين سجلوا كمصريين فى يونيو الماضى فى جمهورية مقدونيا .

٢٧ : اقر برلمان جمهورية الصرب اليوجوسلافية دستورا جديدا يمهد الطريق امام اجراء انتخابات جديدة تجرى على اساس نظام التعدد الحزبى خلال عدة اشهر وحذف الدستور الجديد صفة الاشتراكية عن الجمهورية .

أكتـــوبر ١٩٩٠

الاتحاد السوفيتى :

١ : اقر البرلمان السوفيتى قانونا جديدا حول حرية الاقتصاد والمنظمات الدينية يحدد الضمانات الاساسية فى حرية المعتقدات الدينية .

: وقع الاتحاد السوفيتى وكوريا الجنوبية على اتفاق بتطبيع العلاقات الدبلوماسية لاول مرة منذ اكثر من ٤٠ عاما .

٥ : اصدر الرئيس السوفيتى جورباتشوف مرسوما يعطى المشروعات الحق فى التفاوض لتحديد اسعار الجملة التى تبيع بها منتجاتها .

٩ : اتهمت جريدة النجم الاحمر السوفيتية قنصلية اسرائيل بموسكو بمحاولة زعزعة الاستقرار بالاتحاد السوفيتى .

١٠ : وافق البرلمان السوفيتى على قانون يجعل كافة الاحزاب السياسية والمنظمات على قدم المساواة فى ممارسة النشاط السياسى

١٤ : كشفت وكالة نوفوستى السوفيتية ان الرئيس العراقى صدام حسين ابلغ الاتحاد السوفيتى استعداده للانسحاب من معظم انحاء الكويت اذا تم السماح له بالاحتفاظ بالمناطق التى تسيطر على معبر للعراق بالخليج

: ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان رؤساء الجمهوريات السوفيتية قد وافقوا خلال اجتماعهم بالرئيس جورباتشوف على ضرورة التحول الى نظام السوق الحرة

١٥ : فاز الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ « نظرا لدوره الرائد فى المساهمة فى قرار السلام العالمى والاصلاحات البطولية التى جرت فى اوروبا الشرقية والمساعدة فى انهاء الحرب الباردة » وذلك حسبما قالت لجنة جائزة نوبل للسلام بالسويد .

١٦ : وافق برلمان روسيا الاتحادية على مشروع قانون يقضى بالدعوة الى اجراء استفتاءات شعبية بشأن القضايا والامور الهامة فى جمهورية روسيا الاتحادية .

١٩ : فاز الرئيس السوفيتى جورباتشوف بموافقة البرلمان على خطته الاقتصادية بشأن التحول من اسلوب التخطيط المركزى القديم الى اقتصاد السوق .

٢٥ : قررت نقابات العمال السوفيتية انهاء سيطرة الدولة عليها التى استمرت ٧٣ عاما والغت المجلس المركزى للنقابات وقررت تكوين اتحاد عام اختيارى فيما بينها .

٢٧ : ٢٩ : قام الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بزيارة لكل من اسبانيا وفرنسا وطالب الدول الغربية بتقديم مزيد من المساعدات الاقتصادية الى بلاده .

٢٩ : صرح وزير التجارة الخارجية السوفيتى بان ازمة الخليج كلفت

الاتحاد السوفيتي خسائر حجمها ١٠ مليارات دولار .

٣٠ : تعهد الاتحاد السوفيتي بسداد ديونه التي كان يدين بها لفرنسا منذ ايام قيصر روسيا السوفيتية .

اثيوبيا :

١٨ : حذرت منظمة الوحدة الافريقية المجتمع الدولي من ان غياب تضامن دولي ايجابي في مواجهة مشاكل افريقيا سيؤدي حتما الى كارثة انسانية ذات ابعاد هائلة في القارة السوداء . وناشدت المنظمة المجتمع الدولي الى زيادة مساعداته المالية لانقاذ ١٧ مليون انسان افريقي يعيشون معدمين ولاجئين بسبب الحرب المحلية والحدودية التي تأججت في جميع انحاء القارة .

اسرائيل :

٢ : ذكر راديو اسرائيل ان الحكومة الاسرائيلية وسطت بعض اطراف لطمأنة الرئيس العراقي صدام حسين ان عملية توزيع الاقنعة الواقية من الغازات السامة على الاسرائيليين التي بدأتها ليست مقدمة لشن هجوم مفاجيء ضد العراق .

١١ : تعهدت اسرائيل رسميا للولايات المتحدة انها لن تقوم بتوطين المهاجرين من اليهود السوفييت في أي مكان من الاراضي العربية المحتلة وعدم بناء مستوطنات خارج الخط الاخضر على اساس حدودها في ١٩٦٧ .

١٣ : ادان مجلس الامن بالاجماع اعمال العنف التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في ساحة المسجد الاقصى .

١٤ : رفضت اسرائيل قرارات مجلس الامن بما فيها استقبال تقصي الحقائق التي قرر السكرتير العام للامم المتحدة ارسالها للتحقيق في مجزرة المسجد الاقصى واعلنت اسرائيل انها لن تتعاون مع هذه البعثة .

١٧ : اكدت مجلة لوبوان الفرنسية ان اسرائيل تمتلك صواريخ من طراز اريحا ١ مداها ٨٥٠ كم واريحا ٢ مداها ١٦٥٠ كم قادرة على ضرب بغداد اذا اقتضى الامر ، وان اسرائيل في تطوير مشروع صواريخ مضادة للصواريخ « حيتس » وان الولايات المتحدة تمول هذا المشروع بنسبة ٨٠٪ .

١٩ : ابلغ بيريز دي كويلار السكرتير العام للامم المتحدة مجلس الامن انه قرر عدم ارسال بعثة تقصي الحقائق الى القدس بسبب رفض اسرائيل استقبال بعثة الامم المتحدة .

: حذر وزير الدفاع الاسرائيلي بوش ارينز سوريا من الافراط في بسط نفوذها في لبنان بعد خلع العماد عون

٢٥ : ادان مجلس الامن بالاجماع اسرائيل لرفضها استقبال بعثة الامم المتحدة للتحقيق في مجزرة المسجد الاقصى واكد اصراره على ان تمتثل امتثالا تاما لقرار المجلس وتسمح للبعثة باداء مهمتها .

٢٩ : ذكر مسئول بالقنصلية السوفيتية في تل ابيب ان القنصلية تلقت اكثر من ١٨ الف طلب من المهاجرين اليهود من اجل العودة الى الاتحاد السوفيتي مرة اخرى

افغانستان :

٦ : اعترفت الحكومة الافغانية بهزيمة قواتها واستيلاء المجاهدين الافغان على مدينة تاين كوت عاصمة مقاطعة اوروزجان بوسط افغانستان .

١٧ : اتهمت افغانستان باكستان بالتدخل الصريح في شئونها الداخلية ، وذلك في اعقاب اجتماع عدد من ابرز قادة المجاهدين الافغان بباكستان

٢٩ : اوقفت الحكومة الامريكية الدعم المالي الذي كانت تقدمه الى زعماء الجالية الافغانية في باكستان والتي يصل تعدادها الى بضعة ملايين بينما استمرت في دعم المجاهدين الذين يخوضون الحرب داخل افغانستان .

المانيا الموحدة :

١ : احتفل الحزب المسيحي الديمقراطي الغربي بزعامة المستشار هلموت كول بالاندماج مع شقيقه الديمقراطي المسيحي في المانيا الشرقية

٢ : وقع وزراء خارجية الدول الاربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ووزيرا خارجية المانيا الشرقية والغربية اتفاقا ينهي حقوق الدول المنتصرة والتي احتفظوا بها في كل من المانيا الغربية والشرقية على مدى ٤٥ عاما .

٣ : بزغت دولة المانيا الموحدة الى الوجود في الدقيقة الاولى من اليوم .

٥ : وافق البرلمان الالماني على قانون الانتخابات الجديد يلغي بمقتضاه نسبة الـ ٥ ٪ اللازمة لدخول الاحزاب للبرلمان في كل المانيا الموحدة ويقصرها فقط على حدود الدولتين قبل التوحيد

٢٦ : اعلن المتحدث باسم وزارة الداخلية الالمانية ان المانيا سوف تستأنف عملية استقبال المهاجرين من اليهود السوفييت .

٣٠ : اعلنت وزارة معونات التنمية الالمانية ان الحكومة الالمانية تعتزم تقديم معونة لمصر قدرها مليار مارك (٦٥٧ مليون دولار) لمساعدتها على مواجهة الاضرار التي تعرضت لها نتيجة ازمة الخليج .

ايران :

٨ : اكد الرئيس الايراني رافسانجاني اعتراضه على اعطاء جزيرة بوبيان الكويتية للعراق وقال انه اذا حدث هذا فسوف تتحرك ايران لمنعه

١١ : فاز اعضاء الجناح المعتدل في الحكومة الايرانية بزعامة الرئيس هاشمي رافسانجاني باغلبية مقاعد مجلس الخبراء

١٤ : اتفقت ايران وفرنسا على تسوية المنازعات المالية القائمة بينهما منذ قيام الثورة الاسلامية الايرانية

: اعلنت وزارة الخارجية الايرانية استئناف العلاقات الدبلوماسية المباشرة بين ايران والعراق واعادة فتح سفارتي البلدين في طهران وبغداد

١٦ : اعلنت ايران انها قررت تخفيض العقوبة التي كانت مقررة على الهاربين من التجنيد منذ حرب الخليج

ايطاليا :

٢٨ : تعهد زعماء دول السوق الاوروبية المشتركة بعدم الدخول في اية مفاوضات منفصلة مع العراق حول اطلاق سراح الرعايا الاوروبيين المحتجزين في العراق والكويت وطالبوا بانسحاب العراق من الكويت واكدوا ضرورة التوصل لحل مشاكلات الشرق الاوسط ، كما اعلنت ١١ دولة بموافقتها على المضي قدما وبغض النظر عن اعتراضات بريطانيا في اجراءات المرحلة الثانية للوحدة النقدية والاقتصادية بحلول عام ١٩٩٤ .

باكستان :

١٥ : ذكرت التقارير في اسلام اباد ان باكستان رفضت المطالب الامريكية باخضاع مؤسساتها النووية للتفتيش ، كما بدأت في البحث عن وسائل للتخلص من نفوذ واشنطن

٢٤ : اعترفت بنظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بهزيمة حزب الشعب الذي تتزعمه في الانتخابات العامة ولكنها اتهمت الحكومة

البـاكستـانيـة المؤقتـة بتـزويـر الانتخابات . وفاز الحلف الديمقراطى الاسلامى بـ ٩٨ مقعدا من اجمالى مقاعد البرلمان (٢١٧ مقعدا) .

٢٨ : اكد مسئولو الانتخابات ان حزب الشعب بزعامة بنظير بوتو منى بهزيمة قاسية جديدة فى الانتخابات المحلية فى اربعة اقاليم منها اقليم السند مسقط راسها .

البحرين :

١٢ : قررت البحرين وتشيكوسلوفاكيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفارة .

تركيا :

٢٨ : تمكن مايقرب من ٧٠ عسكريا عراقيا بينهم ١٥ ضابطا من الهروب من الجيش العراقى وعبور الحدود التركية وتم ايواؤهم فى معسكرات خاصة بمنطقتى سيرناك وحطارى على الحدود التركية العراقية .

انظر ايضا: مصر ١٦/ ١٠

تونس :

١٦ : انتخب السياحى قائد السبس رئيسا لمجلس النواب التونسى

١٨ : فشل مجلس جامعة الدول العربية فى الترحيل الى قرار بشأن مذبحة المسجد الاقصى بسبب خلافات حول صياغة مشروع القرار بين الدول الرافضة للغزو العراقى للكويت والدول المؤيدة للغزو . وانتهى الامر بانسحاب الدول المؤيدة للغزو وهى العراق والسودان واليمن وفلسطين

١٩ : اكد اجتماع مشترك بين برلمان دول اتحاد المغرب العربى والبرلمان الاوروبى ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الامن لحل ازمة الخليج سلميا

٢٨ : اجرى الرئيس التونسى زين العابدين بن على تغييرا وزاريا فى الحكومة عين بموجبه حمادى خدينى وزير الدولة لشئون المغرب العربى وصلاح الدين بالى رئيسا للمجلس الدستورى .

الجزائر :

١٦ : اعلن فى الجزائر عن انشاء جمعية جديدة ذات طابع سياسى تحمل اسم اتحاد الشعب الجزائرى وبذلك تكون الحزب ٢٨ فى الجزائر

٢٤ : امر جمال حبيبى رئيس حزب الوحدة الشعبية الجزائرى تاييده لموقف السعودية من ازمة الخليج واتهم الرئيس العراقى بتمزيق وتشتيت الامة العربية .

جمهورية مصر العربية :

١ : اصدر الرئيس حسنى مبارك قرارين جمهوريين بقانونين لتعديل بعض احكام قانون مجلس الشعب وتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

: تلقى الرئيس مبارك تقريرا من وزير الداخلية عن ظروف وفاة مجموعات كبيرة من المصريين العاملين بالعراق تضمن وصول ٩٩٥ جثة مصريين منذ اول يناير الماضى ٦٠٪ منهم لقوا مصرعهم نتيجة اعتداء وقع عليهم

: استقبل الرئيس حسنى مبارك وفدا سودانيا برياسة صلاح الدين كرار عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى بالسودان .

٢ : زار توشيكى كايفو رئيس وزراء اليابان مصر واجرى محادثات مع الرئيس مبارك وتم الاتفاق على منح مصر ٣٠٠ مليون دولار من اليابان كدفعة اولى من مليارى دولار للدول الثلاث المتضررة من ازمة الخليج ومصر والاردن وتركيا

٥ : ٧ اعتقلت اجهزة الامن اربعة فلسطينيين تسللوا الى البلاد بجوازات سفر مزورة ـ وهم من اعضاء جماعة ابو نضال ـ يقصد القيام بعمليات ارهابية كما اعتقل خمسة فلسطينيين جدد ينتمون الى منظمة ابو نضـال الارهابيـة وبحوزتهم اسلحة ومتفجرات

٨ : اعربت مصر عن قلقها الشديد واستيائها البالغ ازاء الاحداث الدامية التى وقعت فى ساحة المسجد الاقصى بالقدس الشريف وادات الى وقوع اعداد من الضحايا والمصابين

: اعلن وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الادارية ان الحكومة تعمل على توفير المناخ المناسب للانتقال

: اعلن اللواء محمد على بلال قائد القوات المصرية فى السعودية ان القوات المصرية ارسلت الى الخليج للدفاع عن دول المنطقة ولكنها لن تشارك فى اى هجوم ضد العراق

١٢ : اغتيل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب وثلاثة من حراسه فى جريمة ارهابية

١٣ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى وبحث معه تطور الاحداث فى ازمة الخليج

١٦ : ١٧ : زار مصر الرئيس التركى تورجوت اوزال

٢٢ : ٢٥ قام الرئيس مبارك بزيارة للقوات المصرية فى السعودية بمنطقة ـ حفر الباطن ـ كما زار جدة واجرى محادثات مع العاهل السعودى . كما زار دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر وسلطنة عمان . تم خلال الزيارة الاتفاق على تنازل كل من السعودية والامارات وقطر عن ديونها لمصر التى تبلغ اكثر من ٧ مليارات دولار كما تم الاتفاق على ان تقدم هذه الدول لمصر مساعدات اقتصادية ومالية كل عام . كما اتفق على ان امن المنطقة ينبع من دول وشعوب المنطقة العربية .

٢٦ : ٢٨ : عقدت بالقاهرة اعمال الدورة السادسة لمجلس وزراء النقل العرب الذى شاركت فيها ١٩ دولة عربية ماعدا العراق والاردن . ووافق المجلس على اعادة مقر الاكاديمية العربية للنقل البحرى الى الاسكندرية

٣٠ : ٣١ : قام الرئيس الاثيوبى منجستو هيلاميريام بزيارة لمصر .

٣١ : استانفت الامانة العامة للجامعة العربية اعمالها من القاهرة من المقر الدائم للجامعة

دولة الامارات العربية المتحدة :

٧ : توفى الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبى ونائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ورئيس وزرائها

٢١ : قرر المجلس الاعلى لاتحاد دولة الامارات العربية المتحدة برئاسة الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة تعيين الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم عضو المجلس الاعلى حاكم دبى نائبا لرئيس الدولة وتكليفه بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة والده الراحل

٢٣ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة اسقاط الديون المصرية .

رواندا :

٥ : تدهورت الاوضاع فى دولة رواندا بعد وصول قوات المتمردين التى تهاجم القوات الحكومية الى العاصمة كيجالى واندلاع القتال بالمدينة ، كما استولت مجموعة من القوات المظلية الفرنسية على مطار كيجالى الدولى .

: اعلنت منظمة يطلق عليها اسم جبهة وطنى رواندا مسئوليتها عن الغزو والرغبة فى الاطاحة بالرئيس جوفنيال هابيار يمانا الذى تولى الرئاسة عام ١٩٧٥ .

زامبيا :

٢٠ : اصدرت حكومة زامبيا مشروع قانون لتعديل دستور البلاد بما يسمح بانشاء احزاب معارضة

السودان :

٥ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة فى السودان ان حكومته

لن تعيد نظام تعدد الاحزاب الى البلاد ، وانها لن تحتذى بالنموذج الغربى رغم ماوصفه بالضغوط الغربية عليها .

٦ : قررت الحكومة السودانية رفع الحظر المفروض على عمليات نقل مواد الاغاثة لجنوب السودان الذى يقع تحت تهديد خطير للمجاعة

: وصل الى الخرطوم ٢٢ من الاسرى السودانيين فى ايران الذين تم اسرهم خلال الحرب العراقية الايرانية

٧ : اكد مجلس وزراء السودان برئاسة الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة ان العلاقات بين مصر والسودان ازلية ووطيدة وراسخة وان اى تهديد لامن مصر من السودان امر مستحيل ولا يمكن حدوثه .

٩ : اكد الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى فى السودان يسعى لتحسين علاقاته مع تشاد التى تربطه بها علاقات حميدة

٢٠ : اعلنت حركة التمرد بجنوب السودان موافقتها على دعوة الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقاذ السودانية لوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة اشهر لاتاحة الفرصة لتحصين الاطفال فى الجنوب ضد الامراض

٢٣ : اعلن عضو مجلس قيادة الثورة ورئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس العقيد بحرى صلاح الدين كرار ان خسائر بلاده من جراء ازمة الخليج قد بلغت اكثر من الف وسبعمائة مليون دولار

٣٠ : اصدر مجلس قيادة الثورة السودانى قانونا يعاقب بالاعدام والسجن ومصادرة جميع اموال كل من يثبت عليه تهمة تهريب السلع التموينية خارج السودان .

سوريا :

١٧ : اعلن المكتب العربى لمقاطعة اسرائيل فى بيان اصدره فى دمشق انه ينصح اى خطوط طيران او شركات نقل بحرى تقوم بنقل اليهود الى اسرائيل فى القائمة السوداء

٢٠ : ٢١ : عقدت فى دمشق قمة سورية لبنانية بين الرئيسين حافظ الاسد والياس الهراوى حيث اكد الرئيس السورى استمرار دعم بلاده لجهود تحقيق المصالحة الوطنية فى لبنان بعد ان تم انهاء تمرد العماد المنشق ميشيل عون فى بيروت الشرقية ، كما اكد الرئيس اللبنانى حرص بلاده على دعم وتطوير العلاقات مع سوريا بما فيه مصلحة البلدين .

الصومال :

٧ : اعلنت الحكومة الصومالية ان الصومال يتجه للموافقة على دستور جديد وادخال قوانين جديدة لوضع نظام انتخابى يقوم على اساس تعدد الاحزاب

١٢ : اعلن الرئيس الصومالى محمد سيادبرى استقالته من زعامة الحزب الحاكم ليتفرغ لمهام الرئاسة

الصين :

٢٠ : وقعت الصين وكوريا الجنوبية اتفاقية لتبادل البعثات التجارية وانشاء مكاتب تجارية فى عاصمة البلدين

٢٨ : استدعت وزارة الخارجية الصينية السفير اليابانى فى بكين وابلغته تحذيرا الى حكومته من ارسال قوات يابانية الى الخليج ومطالبة الصين لليابان بالتوقف عن اى انشطة حول الجزر المتنازع عليها قبالة سواحل تايوان .

العراق :

١ : فى تطور مفاجىء اعلن العراق الافراج عن تسعة من الرعايا الفرنسيين المحتجزين هناك

٥ : ادانت دول عدم الانحياز الغزو العراقى للكويت ووصفته بانه غير مقبول وباطل وطالبت بالانسحاب العراقى الفورى غير المشروط من الاراضى الكويتية وعودة الشرعية للكويت .

: اطلق العراق سراح اربعة من الرهائن الالمان لاسباب صحية

: كشفت صحيفة لوس انجلوس تايمز الامريكية ان العراق انتج سلاحا جديدا يماثل قوة القنبلة النووية

٦ : زعم طلعت قدرات نائب المندوب العراقى فى الامم المتحدة فى خطاب باسم وزير خارجية بلاده ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق .

: نددت الدولية الليبرالية باحتلال العراق للكويت ودعت لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الاوسط

: غادر العراق الى موسكو اكثر من مائة من الفنيين السوفييت فى شئون البترول

٩ : اكد الرئيس العراقى صدام حسين ان العراق طور نوعا جديدا من الصواريخ اسمه « الحجارة » يبلغ مداها مئات الكيلومترات وقال ان اسرائيل ليس امامها خيار سوى ترك الاراضى العربية كما ان جيوش امريكا فى السعودية لابد ان تغادر الاماكن المقدسة

١٥ : غادر بغداد ١٢٦ سوفيتيا معظمهم من العاملين فى مجال البترول متوجهين الى موسكو على متن طائرة توبولوف

١٦ : وجهت السلطات العراقية نداء الى الاحداث وصغار السن من العراقيين التطوع فى صفوف وحدات الصواريخ الهجومية العراقية

١٧ : اعلن العراق انه سيزود دول العالم الثالث بالبترول مجانا اذا ماتم رفع الحظر الاقتصادى المفروض عليه من قبل الامم المتحدة عقب غزوة الكويت

: اكدت مجلة جينز العسكرية ان العراق يحشد قواته البرية على الحدود العراقية التركية وان عدد هذه القوات بلغ ٢٥٠ الفا

١٨ : اعلن وزير البترول العراقى ان الرئيس العراقى صدام حسين اصدر تعليماته باعلان استعداد العراق لبيع البترول بالسعر المحدد من قبل منظمة الاوبك (٢١ دولارا للبرميل) ولاى دولة ترغب فى ذلك حتى الدول المتحالفة ضده فى ازمة الخليج بما فى ذلك الولايات المتحدة وهو مايقل عن السعر العالمى (٣٩ دولارا) العراق

: وافقت الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية فى مجلس الامن على مشروع قرار يقضى بدفع العراق تعويضات مالية عن الاضرار الناجمة عن غزو الكويت

١٩ : اصدر العراق قرارا بتحويل مستحقات المصريين الى بنوك الاردن بدلا من الوافدين بالقاهرة كما كان متبعا

: قررت وزارة البترول العراقية توزيع بنزين السيارات وزيوت المحركات على اصحاب السيارات بالبطاقات

٢١ : صرح صابر عباس قنصل العراق فى العاصمة الاردنية بان جميع العرب بما فى ذلك الاردنيون لن يسمح لهم بدخول العراق بدون تأشيرة دخول مسبقة

: عين محمد سعيد الصحاف سفير العراق السابق لدى الامم المتحدة وزيرا للدولة للشئون الخارجية

٢٣ : وافق البرلمان العراقى على الافراج عن جميع الرعايا الفرنسيين المحتجزين لديه وعددهم ٣٣٠ شخصا ، كما سمح العراق لـ ١٤ امريكيا بمغادرة بغداد الى الولايات المتحدة عن طريق عمان ، كما سمح لـ ٢٣ بريطانيا بالسفر اثر زيارة ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا السابق لبغداد

٢٦ : اعلن الحزب الديمقراطى الكردستانى ان العراق تنقل مصانع الاسلحة والغازات الكيماوية الرئيسية الى اماكن سرية لاسباب امنية

٢٧ : قرر الرئيس العراقى صدام حسين ان تقتصر الزراعة على القمح والارز فقط

فى شتى انحاء العراق

٢٨ : قرر الرئيس العراقى صدام حسين الغاء قرار ترشيد استهلاك الوقود وتوزيعه على المستهلكين بالبطاقات كما قرر عزل وزير البترول العراقى عصام عبد الرحيم

٢٩ : قرر العراق الافراج عن ٧٠٠ رهينة بلغارية والسماح لهم بمغادرة العراق

: اصدر مجلس الامن قرارا حمل فيه العراق مسئولية الدمار الاقتصادى الذى لحق بالكويت وطالب الدول بتقديم قوائم عن خسائرها الناجمة عن الغزو العراقى للكويت وامتنعت كوبا واليمن عن التصويت

٣٠ : اجتمع الرئيس العراقى صدام حسين بكبار قادة الجيش العراقى وابلغهم ان الحرب وشيكة وان على العراق استكمال الترتيبات لخوض حرب المدن داخل « محافظة الكويت »

سلطنة عمان :

١٥ : اتفقت سلطنة عمان وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

١٦ : اكد السلطان قابو بن سعيد سلطان عمان ان « التعمين » بدأ يسود كثيرا من مجالات الانشطة فى السلطنة حيث وصل فى اغلبها الى تسعين فى المائة من حجم العمالة .

وحول جهود السلطنة خلال السنوات الأخيرة لتنويع مصادر الدخل القومى للبلاد والحد من الاعتماد على البترول واستغلال ما تذخر به من موارد اخرى وتعزيز الاستثمار الخارجى قال السلطان قابوس ان الباب مفتوح بالفعل فى استغلال ما تنعم به اراضيها من معادن اخرى غير البترول فضلا عن تشجيع قطاعات اخرى كالسياحة .

فرنسا :

١٥ : أعلن الرئيس الفرنسى ميتران أن عقد المؤتمر الدولى هو الاجراء السليم لحل مشكلة الشرق الأوسط وأكد أن تدخل الأمم المتحدة هو أفضل السبل لتوجيه المباحثات فى إتجاه عقد المؤتمر .

: أعلن الرئيس الفرنسى أن فرنسا لن تسلم العماد ميشيل عون اللاجىء بسفارتها فى بيروت الى الحكومة اللبنانية .

٢٢ : إستقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت وبحث معه تطورات الأزمة فى الخليج .

٢٥ : تم فى باريس توقيع بروتوكول التعاون المالى بين مصر وفرنسا (٩٧٠ مليون فرنك فرنسى) يشمل منحا لاترد وقروضا .

٢٩ : عقدت قمة فرنسية سوفيتية فى باريس وطالب الرئيس السوفيتى جورباتشوف بعقد إجتماع عربى لايجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت .

الفلبين :

٥ : أعلنت الفلبين حالة التأهب القصوى بين صفوف قواتها المسلحة وشنت سلسلة من الغارات الجوية ضد مواقع المتمردين الذين إستولوا على مدينتين فى جزيرة ميزاناو بجنوب الفلبين وأعلنت قيام جمهورية مستقلة هناك .

٢٨ : بدأ زكريا كنداو يباشر عمله كأول حاكم مسلم لجزيرة ماندناو الاسلامية جنوب الفلبين المتمتعة بالحكم الذاتى .

فلسطين :

٨ : أكد محمد صبيح أمين سر المجلس الوطنى الفلسطينى تمسك الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية بإعلان القاهرة الخاص بنبذ الارهاب .

: أعلن رئيس وزراء اسرائيل عن بناء حى يهودى جديد فى القدس الشرقية .

: إرتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلية مذبحة جديدة ضد الفلسطينيين العزل بمدينة القدس إثر محاولة جماعة من اليهود المتطرفين بمحاولة اقتحام حرم المسجد الأقصى لوضع حجر الأساس لمعبد يهودى بالمنطقة .

١٨ : أصيب ٥٥ فلسطينيا بجراح فى مصادمات دامية مع قوات الاحتلال الاسرائيلى فى مخيم رفح بقطاع غزة .

قطر :

٧ : أعلنت دولة قطر الغاء جميع الديون المستحقة لها على شقيقاتها الدول العربية وغيرها من الدول النامية وفوائد تلك الديون . ويشمل القرار مصر وسوريا والمغرب وتونس وموريتانيا والصومال وغينيا وأوغندا والكاميرون .

١٤ : قررت قطر وتشيكوسلوفاكيا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

١٦ : قررت دولة قطر وجمهورية بلغاريا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

٢٢ : قررت قطر ورومانيا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

كمبوديا :

١٦ : لأول مرة منذ عشر سنوات وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع على مشروع قرار حول المشكلة الكمبودية وحثت الأطراف الاربعة المتصارعة فى كمبوديا الى تطبيق خطة السلام التى وضعها اعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون فى أغسطس الماضى .

كندا :

٢٤ : رفضت الحكومة الكندية وممثلو شركة (اير كندا) هبوط الطائرات المصرية فى تورنتو ومونتريال .

كوريا الجنوبية :

٨ : عزل الرئيس روه تاى وو رئيس كوريا الجنوبية وزير دفاعه لى سانج هوت وقائد المخابرات العسكرية الجنرال تشو تام بونج لتورطهما فى فضيحة قيام اجهزة عسكرية رفيعة المستوى بالتجسس على عدد كبير من الشخصيات البارزة فى كوريا الجنوبية .

٢٩ : أكدت المعارضة فى كوريا الجنوبية رفضها تغيير نظام الحكم فى البلاد الى ديمقراطية برلمانية .

كوريا الشمالية :

١٦ : قام كانج يونج هون رئيس وزراء كوريا الجنوبية بزيارة رسمية تاريخية لكوريا الشمالية وعبر آخر الحدود الكثيفة التسليح الباقية من عصر الحرب الباردة بين الشرق والغرب .

١٧ : تقدمت كوريا الشمالية بإقتراح رسمى لكوريا الجنوبية بإصدار إعلان بعدم الاعتداء بين الجانبين .

الكويت :

٢ : ذكرت مصادر عسكرية فى مدينة الظهران السعودية ان العراق حشد مزيدا من القوات فى الكويت والمناطق الجنوبية العراقية القريبة منها حيث وصل عدد قواته التى نشرها هناك الى ما يقرب من نصف مليون جندى .

: كشف تقرير لجنة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية فى لندن - أن هناك عمليات اعدام وتعذيب واسعة تتم لافراد الشعب الكويتى وأن هذا التعذيب لايقتصر على أعضاء المقاومة الكويتية ولكنه يمتد الى النساء والأطفال ولكل من يحمل صورة أمير الكويت .

٣ : ذكرت وكالة الأنباء العراقية أن الرئيس العراقى صدام حسين قام بأول زيارة له للكويت منذ إحتلالها وقام بجولة فيها .

٥ : أطلقت السلطات العراقية أسماء جديدة على المنشآت النفطية فى الكويت من بينها اسم « صدام »

٧ : اصدر الشيخ جابر الأحمد الصباح امير دولة الكويت مرسوما يقضى بعدم الالتزام بإعادة قيمة الأوراق النقدية المسروقة من خزائن بنك الكويت المركزى .

١٥ : أكد المؤتمر الشعبي الكويتي الذي عقد بمدينة جدة بالسعودية أن سيادة دولة الكويت وإستقلالها وسلامة أراضيها مسألة غير قابلة للتفاوض أو المساومة ، وأن انسحاب القوات العراقية غير المشروط من جميع الأراضي الكويتية يجب أن يسبق أي محاولات لتسوية الخلاف الذي إفتعله النظام العراقي قبل عدوانه على الكويت .

١٨ : رفض جاسم القطامي أحد أقطاب المقاومة الكويتية فكرة الربط بين القضية الفلسطينية وإحتلال الكويت .

١٩ : أمر الرئيس العراقي صدام حسين بوضع خرائط جديدة تظهر دولة الكويت مقسمة الى جزءين ويبدو فيها الجزء الشمالي للكويت كجزء من محافظة البصرة العراقية .

٢١ : أكد سفير الكويت في القاهرة بأن الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية غير مخولتين دوليا وعربيا للقيام بتمثيل العرب في أي جهد دولي لحل أزمة الخليج وتحقيق الانسحاب العراقي من الكويت . فهذا أمر متروك لجامعة الدول العربية .

٢٢ : أعلن العراق أن السيارات التي تحمل لوحات كويتية تحصل على البنزين المقرر توزيعه بالبطاقات .

٢٥ : أعلنت مصادر دبلوماسية بالسفارة الكويتية في دمشق ان ٤٢٠٠ كويتي قد قتلوا خلال الغزو العراقي للكويت بالاضافة الى أسر ١٢ الف جندي كويتي وعدد كبير من المدنيين .

٢٧ : أكد مسئولون في الادارة الأمريكية أن لديهم أدلة تثبت أن العراق قام بتلغيم المنشآت البترولية بالكويت ضمن خطة عراقية لتدمير القاعدة الاقتصادية الكويتية في حالة إندلاع الحرب في الخليج .

لبنان :

١٣ : أعلن العماد ميشيل عون قائد القوات اللبنانية المتمردة إستسلامه وإنهاء تمرده على السلطة الشرعية الذي إستمر أكثر من سنتين . وطلب عون وقفا فوريا لاطلاق النار وأصدر أوامره للقوات التابعة له باستسلام لقوات العماد أميل لحود قائد الجيش اللبناني الموالي للرئيس الشرعي للبنان الياس الهراوي .

١٦ : أعيد انتخاب السيد حسين الحسيني رئيسا لمجلس النواب اللبناني لمدة أربع سنوات جديدة .

٢١ : إغتال مسلحون مجهولون الزعيم اللبناني الماروني داني شمعون وزوجته وولديه .

٢٣ : قصف رجال المقاومة اللبنانية مواقع لقوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان مما أسفر عن مصرع وأصابة عدد من الجنود الاسرائيليين .

٢٤ : اعلنت الحكومة اللبنانية بدء تنفيذ خطة بيروت الكبرى تقضي بإنتشار الجيش اللبناني في كافة مناطق بيروت الشرقية والجنوبية وحل جميع الميليشيات والسيطرة على الموانيء .

٢٥ : أعلنت الميليشيات الثلاث الكبرى المسلحة في لبنان موافقتها على الانسحاب من بيروت الكبرى .

: أعلن سمير جعجع أن قواته لم تعد في حالة حرب مع الميليشيات الاسلامية في لبنان بعد موافقته على إتفاق الطائف .

٢٩ : أصدر نبيه بري زعيم حركة أمل الشيعية وجورج حاوي زعيم الحزب الشيوعي اللبناني تعليماتهما للميليشيات التابعة لهما بالاستعداد لالقاء السلاح ومغادرة بيروت .

لوكسمبورج :

٢٣ : قررت المجموعة الأوروبية رفع العقوبات المفروضة على ايران والصين بينما عرقلت بريطانيا إتخاذ قرار مماثل فيما يختص بالعقوبات ضد سوريا وذلك بسبب اختلاف وجهتي نظر البلدين حول المشكلة اللبنانية .

ليبيا :

٧ : أجرى مؤتمر الشعب العام الليبي تغييرا وزاريا شاملا وتم إنشاء وزارة جديدة لشئون التعاون مع مصر برئاسة محمد محمود حجازي ، كما تشكلت وزارتان جديدتان لشئون المغرب العربي وشئون السودان . ويرأس الوزارة الجديدة أبوزيد عمر دردة ويتولى وزارة الخارجية محمد البشاري .

٨ : أعلن العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية تطبيق قانون « من أين لك هذا » على جميع أمناء الأمانات الشعبية العامة (الوزراء) وكبار المسئولين .

٢١ : دعا العقيد الليبي معمر القذافي الى إقامة وحدة فورية بين مصر والسودان وليبيا

٢٧ : رحب العقيد القذافي بارسال ممثلين عن الولايات المتحدة والدول الأوروبية للاشراف على مصنع الرابطة الليبي الذي قيل في الغرب إنه ينتج أسلحة كيماوية .

٣٠ : اذاع راديو لندن أن ليبيا أغلقت مكاتب جبهة التحرير الفلسطينية ومعسكرات التدريب التابعة لها في ليبيا ورحلت جميع أعضاء المنظمة التي يتزعمها أبوالعباس .

المجر :

٢١ : أكد جوزيف انترت رئيس وزراء المجر أن بلاده بدأت في تشكيل وحدة طبية عسكرية لارسالها الى منطقة الخليج . كما أعرب عن إستعداد بلاده للمساهمة بقوات بحرية في قوة لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٣ : قرر مجلس الوزراء الأردني إنهاء خدمات العمالة الوافدة دون إستثناء والتي تعمل في جميع البلديات والمجالس القروية وأمانة عمان الكبرى .

١٥ : ذكر راديو لندن أن السلطات الأردنية منعت قافلة من شاحنات الأغذية والأدوية من عبور الأراضي الأردنية الى العراق وطالب منظميها بالحصول على موافقة الأمم المتحدة أولا .

٢٠ : ذكرت مصادر حكومية في عمان ان دول الخليج قررت الغاء عقود أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في القوات المسلحة لهذه الدول وذلك ردا على موقف الملك حسين المؤيد للنظام العراقي في غزوه للكويت .

المملكة العربية السعودية :

٦ : إستدعت السلطات السعودية سفيرها من العاصمة الأردنية عمان :

٧ : تقرر إنشاء مدينة عسكرية متكاملة بمنطقة جيزان .

٢٧ : قال الامير بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن أن بلاده تزود اليمن بثلث ميزانيتها وهو ما يؤكد أن السعودية لاتشعر بأي ضغينة أو عداء إزاءها .

٢٩ : إختتم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي إجتماعهم الاستثنائي الثالث عشر ، بالرياض بين إجراء تقويم شامل للمشاورات الجارية لايجاد حل سلمي لأزمة الخليج ووصف بيان المجلس الموقف الدولي بالصلابة .

: نفت السعودية اتهامات الرئيس اليمني على عبدالله صالح للسلطات السعودية باساءة معاملة الرعايا اليمنيين والعمل على زعزعة الاستقرار في اليمن وأكدت انها أغدقت على الرئيس اليمني والأشقاء في اليمن كل ما أعانه على النهوض بأعباء حكمه وضمان عهده من السقوط .

المملكة المتحدة :

٣ : أعلنت وزارة الداخلية البريطانية أن ١٥٦ شخصا يرجح أنهم من الأكراد

العراقيين طلبوا اللجوء السياسى لبريطانيا .

٥ : قررت الحكومة البريطانية الانضمام الى النظام الأوروبى .

١٩ : لقى حزب المحافظين الحاكم هزيمة كبيرة فى الانتخابات الفرعية التى جرت فى دائرة إيستيبورن بجنوب شرق إنجلترا حيث فقد الحزب المقعد الذى ظل يشغله منذ عام ١٩٠٦ لصالح مرشح حزب الأحرار .

٢٣ : أجرت السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا محادثات مع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت حول تطورات ازمة الخليج وأكدت تاتشر شروط حل الأزمة وفقا للشرعية الدولية .

٢٤ : لقى ٦ جنود بريطانيين مصرعهم وأصيب ٢٧ آخرون فى هجوم شنته عناصر من الجيش الجمهورى الايرلندى على مركزين للبوليس بايرلندا الشمالية .

المملكة المغربية :

١٦ : أدانت لجنة القدس التى إجتمعت فى الرباط الجريمة التى إرتكبتها السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين فى المسجد الاقصى وإعتبرتها إحدى حلقات المخطط الصهيونى والاستيطانى لتهويد الأراضى العربية المقدسة فى فلسطين المحتلة .

٢١ : أعلن فردريك دى كليرك رئيس جنوب افريقيا أثناء زيارته للمغرب أنه إتفق مع الملك الحسن الثانى عاهل المغرب على تعزيز العلاقات بين البلدين وتوسيع نطاقها .

٢٩ : ذكرت مصادر رسمية مغربية أن مشروع الأمين العام للأمم المتحدة لاجراء استفتاء فى الصحراء المغربية بدأ يزول .

النرويج :

٢٩ : قرر جان سايس رئيس وزراء النرويج تقديم استقالة حكومته المشكلة من إئتلاف ثلاثة أحزاب بعدما إنقسمت الحكومة حول محادثاتها مع السوق الأوروبية والى أى مدى يتعين ربط الاقتصاد النرويجى بالسوق الأوروبية .

النمسا :

٧ : فاز الحزب الاشتراكى الحاكم فى النمسا فى الانتخابات العامة وحصل على ٨١ مقعدا فى البرلمان (١٨٣ مقعدا) بزيادة مقعد واحد عما كان يشغله فى البرلمان السابق ، كما حصل حزب الشعب عضو الائتلاف الحاكم على ٦٠ مقعدا بخسارة ١٧ مقعدا .

٩ : كلف الرئيس النمساوى كورت فالدهايم المستشار فرانز فرانتيسكى بتشكيل حكومة إنتقالية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : دعا الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الانسحاب العراقى الكامل من الكويت ودعا دول الخليج الى وضع ترتيبات أمنها المشترك وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل .

٣ : وافقت لجنة العمليات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكى على إقتراح الرئيس بوش بإعفاء مصر من تسديد الديون العسكرية للولايات المتحدة والتى يبلغ حجمها ٧ مليارات دولار .

: أعلن جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى أنه توصل الى إتفاق مع نظيره الاسرائيلى بالحصول على تعهدات وتأكيدات مكتوبة بعدم توطين المهاجرين السوفييت خارج « الخط الأخضر » قبل أن تحصل اسرائيل على موافقة الادارة الأمريكية على إعتماد ٤٠٠ مليون دولار لمساعدتها فى توطين المهاجرين .

٨ : توصل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى وإدوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى الى اتفاق مبدئى على خفض متبادل للقوات السوفيتية والأمريكية التقليدية الموجودة فى أوروبا .

٨ : وافق مجلس النواب الامريكى على مشروع قانون معدل للميزانية الفيدرالية وعلى مشروع برنامج للانفاق المؤقت حتى يوم ٢٠ أكتوبر الحالى .

١٣ : وافق مجلس النواب الأمريكى بأغلبية ساحقة على مشروع قانون للانفاق الدفاعى بخفض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة .

٢٠ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى بأغلبية ساحقة على مشروع قانون يستجيب لطلب الرئيس جورج بوش بالغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر ويبلغ حجمها ٧,١ مليار دولار وكلف مشروع القانون يقضى بتكليف الرئيس بوش بالدعوة لعقد مؤتمر دولى قبل نهاية شهر ديسمبر من هذا العام تشارك فيه الدول الدائنة لالغاء كافة الديون العسكرية والمديونية المستحقة على مصر ومجموعها نحو ٥٠ مليار دولار .

٢٣ : وافقت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ الأمريكى على إقتراح بتفويض الرئيس الأمريكى جورج بوش بمنح اسرائيل مساعدات عسكرية تصل قيمتها الى ٧٠٠ مليون دولار كحد أدنى خلال تسعة أشهر .

: إستخدم الرئيس الامريكى جورج بوش حق الفيتو لايقاف مشروع قانون للحقوق المدنية وافق عليه الكونجرس .

٢٤ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع المساعدات الخارجية للدول الأجنبية . وتم ذلك اقرار المشروع الذى يتضمن إعفاء مصر من ديونها العسكرية التى تبلغ ٧,١ مليار دولار . ومنح مصر ٢,٣ مليار دولار للمساعدات العسكرية والاقتصادية .

: أعلنت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الأمريكى السابقين أنهم أسسوا منظمة جماهيرية تهدف الى مواجهة جماعة الضغط الموالية لاسرائيل فى الكونجرس .

٢٥ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على مشروع قانون بفرض حظر شامل على الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بسبب وقوف المنظمة وقادتها الى جانب العراق فى غزوه للكويت .

٢٦ : وافقت لجنة مشتركة للكونجرس الأمريكى بمجلسيه على قانون المساعدات الأمريكية للعام القادم والتى تبلغ ١٥,٥ مليار دولار ويقضى القانون بمنح اسرائيل نصيب الأسد فى المساعدات الخارجية الأمريكية (مليار و ٧٠٠ مليون دولار معدات عسكرية ومساعدات عسكرية وإقتصادية) .

٢٨ : وافق الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب بصفة نهائية على التشريع الخاص بإعفاء مصر من ديونها العسكرية وفوائدها المستحقة عليها لأمريكا وأرسل التشريع الى الرئيس بوش للتوقيع عليه وبدء إجراءات التنفيذ .

جمهورية اليمن :

١٥ : رحب الرئيس اليمنى على عبدالله صالح بالمصريين العاملين فى اليمن وقال إنهم محل رعاية وإهتمام من جانب الدولة وجميع المسئولين فيها كما انهم بين أهلهم وأشقائهم .

٣٠ : ذكرت السلطات اليمنية أن أكثر من نصف مليون يمنى عادوا الى البلاد السعودية منذ إعلان السلطات من السعودية فرض قيود جديدة على إقامتهم فى منتصف سبتمبر ١٩٩٠ .

REPORTS & COMMENTS:

- Al-Kods Events & Israeli Plans in the Western Bank: Ala' Salem
- The Lebanese Crisis on the Road of Settelement: Badr A.Abdel A'ti
- Algeria Between Political Islam & Democratic Change: Dr.Moh. El--Maddah
- On the Saudi-Soviet Relations' Resumption: Emar 'Ezz el-Rigal
- Arab Industry Between Dependency and Autonomy: Dr. Sayed Metwali
- The Libya/Chad Dispute & International Arabitration: El-Sayed 'Awad 'Osmane
- The Civil War in Liberia: Mohamed Mustafa Shehata
- India's Unity Between Politics & Sectarianism: Ahmed el-Ibrashi
- Pakistan: After Benazir Bhutto's Failure: Dr.Khaled Duran
- A South/South Cooperation Strategy: Amb. Ahmed Taha
- Reunited Germany Between Internal Reconstruction & International Changes : Dr. Sana' F. Abdallah
- The British Policy after Margaret Thatcher's Resignation: Nazira el-Effendi
- Soviet Union: From the Inside and New Challenges: Amani Fahmy
- Nationalities Crisis in the Soviet Union. Dangers of Collapse: Ahmed M. el-'Omlah
- Gorbatchev & the Nobel Prize: Faruk- el-'Assal
- The European Council's Future in the Light of Contemporary Changes: Dr. Mahmoud Murtada

INTERNATIONAL CONFERENCES, SEMIRARS & ROUND TABLES:

- The Pugwash 40ieth Session on Science & International Affairs : Amb. Osmane el-Shafe'i
- The XVIth Regional Meeting of Unesco National Arab Committees : So'ad Abdel Rassul
- Conference on the Arab World in a Changing World: Salah Fawzi

BOOKS REVIEW:

- The International Order 's Future. By Theodore Geiger. Ed. Heyman-Boston (1988) presented by Tarek Abu Sinna

PERIODICAL REVIEWS: presented by Saoussane Hussein

- on the Gulf Crisis & Its Impact on Western Public Opinion:
- The Case Against & For War (International News Magazine.- N° 44-1990)
- Un Gendarme Ambigu (Le Monde Diplomatique- Oct. 1990)
- L'Après-Saddam Hussein (Politique Internationale. Automne 1990)

CHRONOLOGY OF EVENTS:--

- Setember-October- 1990.

كشاف مجلة السياسة الدولية لعام ١٩٩٠

• تعتذر المجلة عن نشر الكشاف في هذا العدد لضيق المساحة .. على أن ينشر بالعدد القادم (أبريل ١٩٩١) •



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA Al DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- **Ahmad Youssef Al Karie**

Editorial Assistants :

- **Nabya Asfahany**
- **Sawsan Hussein**

Direction, Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 745666 and 755500
Telex No. 92001-92544 Ahram UN
Annual Subscriptions:
Egypt : 5 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 $
Other Countries (by Air Mail) : 35 $

EDITORIAL
FILE:

THE GULF CRISIS: NEW DEVELOPMENTS &FUTURE PROSPECTS

- Introduction: by Hassah Abu Taleb
- The Arab Socio-Political Context of the Crisis: Dr.Mokhless Abdel Chani
- The Iraqi Behaviour: Determinants & Aimd : Ahmed Ibrahim
- Syria & the Crisis: Chances of Regional & International Gains: Dr.. Ahmed Sabet
- The Gulf States Movements Facing the Crisis: Hani Ruslane
- Political Initiatives: Chances of Success: Aiman Abdel Wahab
- The Neighbouring Countries: Gains & Losses : Emad Gad
- The Gulf Crisis Versus the New International Order: Dr.Gamal Zahrane.
- Legal Aspects of the Gulf Crisis & International Sanctions: Dr.Abdallah Al-Ash'al
- New International & Legal Concepts & Practices in the Gulf Crisis: Amb. Bahie Eddine el-Rashidi
- The Security Council's Management of the Crisis: Ahmed Y.El-Kari'e
- The Culf Crisis & the Egyptian Workers Problem: Dr.Ihab Nadim
- The Gulf Crisis' Repercussions & Arab Capitals Movement: Sahar Sallam
- Oil Prices Before & After the Crisis: Ihab Salah Eddine
- Financing the Military Concentration in the Gulf; Significance & Effects : Ahmed el-Naggar
- The Military Behaviour & Its Determinants: Mohamed Abdel Salam
- Scenarios on Military Arrangements in the Arab Region: Col.Murad el-Dessouki
- Bibliography on the Crisis
- Documents on the Crisis: Nabya Asfahany
- Chronology of the Crisis' Events: N. Asfahany & Saoussane Hussein

مطابع الأهرام بكورنيش النيل


مصر للطيران
خفرع ومنقرع
EGYPT
مصر للطيران
مصر للطيران
A300-600R

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- THE GULF CRISIS: NEW DEVELOPMENTS & FUTURE PROSPECTS (FILE)
  - THE ARAB SOCIO-POLITICAL CONTEXT OF THE CRISIS
  - THE IRAQI BEHAVIOR: DETERMINANTS & AIMS
  - THE GULF MOVE FACING THE CRISIS
  - THE POLITICAL INITIATIVES: CHANCES OF SUCCESS
  - THE NEIGHBOURING COUNTRIES: GAINS & LOSSES
  - THE GULF CRISIS FACING THE NEW INTERNATIONAL ORDER
  - LEGAL ASPECTS OF THE CRISIS & INTERNATIONAL MEASURES
  - THE SECURITY COUNCIL: ITS MANAGEMENT OF THE CRISIS
  - THE GULF CRISIS & THE EGYPTIAN WORKERS PROBLEM
  - SCENARIOS OF MILITARY ARRANGEMENTS IN THE GULF REGION
  - BOOKS DOCUMENTS & CHRONOLOGY OF THE CRISIS

103

JANUARY 1991

الثمن ١٥٠ قرشاً

مطابع الأهرام بكورنيش النيل